شرح

التصريح على التوضيح

للشيخ خالد الأزهري

على ألفية ابن مالك

لأبي محمد بن هشام الأنصاري

الجزء الثاني

دار الفكر

للطباعة والنشر والتوزيع

شرح

التصريح على التوضيح

للشيخ الإمام العالم العلامة الهمام خالد بن عبد الله الأزهري على ألفية ابن مالك
في النحو والصرف للشيخ الإمام العلامة جمال الدين أبي محمد بن عبد الله بن
يوسف بن هشام الأنصاري تغمدهم الله برحمته ورضوانه آمين

(وبهامشه حاشيته للعلامة المتقن الألمعي المتفنن)
(الشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي رحمه الله)

الجزء الثاني

صححت هذه الطبعة وروجعت بمعرفة لجنة من العلماء

دار الفكر
للطباعة والنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا ﴿ باب حروف الجر ﴾

وتسميها الكوفيون حروف الإضافة لأنها تضيف الفعل إلى الاسم أي تربط بينهما وحروف الصفات لأنها تحدث صفة في الاسم من ظرفية أو غيرها (وهي عشرون حرفا) كما في النظم (ثلاثة مضت في) باب الاستثناء وهي خلا وعدا وحاشا) الجارات فلا حاجة لإعادتها (وثلاثة شاذة) في عمل الجر (أحدها متى في لغة هذيل) بالتصغير (وهي) عندهم (بمعنى من الابتدائية) حكى يعقوب ذلك عنهم و(سمع من بعضهم أخرجها متى كمه) أي من كمه (وقال شاعرهم) وهو أبو ذؤيب الهذلي في وصف السحاب

(شربن بماء البحر ثم ترفعت • متى لجج خضر لهن نئيج

أي من لجج واللجج جمع لجة بضم اللام وهي معظم الماء والنئيج بفتح النون وكسر الهمزة وسكون الياء آخره جيم المر السريع مع الصوت يقال إن السحاب في بعض الأماكن تدنو من البحر الملح فيمتد منها خراطيم عظيمة لتشرب من مائه فيكون له صوت عظيم مزعج ثم تذهب صاعدة إلى الجو فيلطف ذلك الماء ويعذب بإذن الله تعالى في زمن صعودها وترفعها ثم تمطر حيث يشاء الله تعالى (والثاني لعل في لغة عقيل) بالتصغير (قال) شاعرهم:

(لعل الله فضلكم علينا) • بشيء أن أمكم شريم

بجر الجلالة بلعل وشريم بفتح الشين المعجمة المرأة المفضاة (وهم في لامها الأولى الإثبات) كما مر (والحذف) كقوله • عل صروف الدهر أو دولاتها • أنشده الفراء بجر صروف (و) لهم (في) لامها (الثانية الفتح والكسر) وأنشدوا عليهما

لعل الله يمكنني عليها • جهارا من زهير أو أسيد

(بسم الله الرحمن الرحيم) الحمد لله رب العالمين وصلى الله على مولانا وسيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ونسأل الله سبحانه تيسير أسباب الخير وحسن الخاتمة إنه أكرم الأكرمين (هذا باب حروف الجر) قيل إنما سميت بذلك لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء والأظهر أنها سميت بذلك لأنها تعمل إعراب الجر كما سمي بعض الحروف حروف النصب وبعضها حروف الجزم وعملها الجر على الأصل من كون ما اختص بقبيل حقه أن يعمل العمل الخاص بذلك القبيل فلا حاجة لقول السيوطي في الهمع لم تعمل رفعا لأنه إعراب العمد ومدخولها فضلة ولا نصبا لأن محل مدخولها نصب بدليل الرجوع إليه ولو نصب لاحتمل أنه بالفعل ودخول الحرف لإضافة معناه إلى الاسم (قوله وهي عشرون حرفا) بقي عليه حروف ذكرها شراح الألفية منها لولا إذا دخلت على ضمير غير مرفوع نحو لولاي ولولاك ولولاه فإنها جارة للضمير عند الجمهور ولا تتعلق بشيء وموضع المجرور رفع بالابتداء والخبر محذوف ولعله يختار مذهب الأخفش أنها غير جارة والضمير مبتدأ وأنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع لكن رده في المغني بأن الإنابة إنما وقعت في الضمائر المنفصلة (قوله بمعنى من الابتدائية) قال الدنوشري قال الحفيد قال ابن ولاد متى في لغة هذيل بمعنى وسط يقولون جعلته متى كمه أي في وسطه اهـ فعلى هذا تكون اسما لا حرف جر فليتأمل وينظر أهي معربة أو مبنية حينئذ اهـ (وأقول) الظاهر أن ما قاله ابن ولاد لا يطرد عندهم لعدم ظهور كونها بمعنى وسط في متى لجج فلعلها مشتركة والظاهر حينئذ أن الاسمية مبنية لمشابهتها الحرفية كما قالوا إن حاشا التنزيهية بنيت لمشابهتها حاشا الاستثنائية فإن فرض أنها دائما بمعنى وسط فهي معربة إذ لا مقتضي لبنائها (قوله لعل الله) قال الدنوشري هي باقية على الترجي ولا تتعلق بشيء ولكن الظاهر أنها في هذا البيت معناها الإشفاق مثل: لعلك باخع نفسك (قوله بجر الجلالة) هي مرفوعة محلا على المشهور فيما جر بحرف زائد أو شبهه وتقديرا على ما يقتضيه الفرق بين الإعراب المحلي والتقديري وما قرره في معنى الإعراب المحلي والتقديري فانظر حاشيتنا على الفاكهي وقوله فضلكم خبر المبتدأ

فهذه أربع لغات ولا يجوز الجر في بقية لغات لعل (والثالث كي) ولا تجر معربا ولا اسما صريحا (وإنما تجر ثلاثة) لا رابع لها (أحدها ما الاستفهامية يقولون إذا سألوا عن علة الشيء كيمه) والأصل كيما لحذفت ألف ما وجوبا وجيء بهاء السكت وقفا حفظا للفتحة الدالة على الألف المحذوفة (والأكثر) عندهم (أن يقولوا لمه) باللام والمعنى لأي شيء كان كذا (الثاني ما المصدرية وصلتها) فإنها في تأويل الاسم (كقوله) وهو النابغة:

إذا أنت لم تنفع فضر فإنما (يراد الفتى كيما يضر وينفع)

فكي جارة لمصدر مؤول من ما وصلتها وهي حرف تعليل بمنزلة اللام (أي) إنما يراد الفتى (للضر والنفع) أي لضر من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع ويروى يرجى الفتى وكون ما فيه مصدرية (قاله الأخفش) وهو قليل (وقيل ما) فيه (كافة) لكي عن عمل الجر مثلها في ربما وقول قريب الموضح في حاشيته وأن المصدرية مضمرة بعدها سهو (الثالث أن المصدرية) المضمرة (وصلتها نحو جئت كي تكرمني إذا قدرت أن بعدها) والأصل كي أن تكرمني لحذفت أن استغناء عنها بنيتها (بدليل ظهورها في الضرورة كقوله) وهو جميل بن عبدالله:

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا (لسانك كيما أن تغر وتخدعا)

فتغر وتخدعا مبنيان للفاعل والمنح الإعطاء متعد لاثنين أولهما أكل الناس وثانيهما لسانك على حذف مضاف والمعنى أصبحت مانحا كل الناس حلاوة لسانك والغرور والخداع فهو عطف تفسيري وهو إرادة المكروه بالإنسان من حيث لا يعلم وجعل ابن مالك في التسهيل إظهار أن بعد كي قليلا ولم يجعله ضرورة كافعل الموضح (والأولى) فيما إذا لم تذكر ها بنيتها (بدليل كثرة ظهورها معها نحو لكيلا تأسوا) فهذه ستة أحرف (والأربعة عشر الباقية) من العشرين (قسمان سبعة تجر الظاهر والمضمر وهي من وإلى وعن وعلى وفي والباء واللام) وهي بالنسبة إلى الوضع ثلاثة أقسام ما هو موضوع على حرف واحد وهو اثنان الباء واللام وما هو موضوع على حرفين وهو ثلاثة من وعن وفي وما هو موضوع على ثلاثة أحرف وهو اثنان إلى وعلى وبدأ منها بمن لأنها أم حروف الجر قاله صاحب درة الغواص وغيره ومثال جرها المضمر والظاهر (نحو ومنك ومن نوح) ومثال إلى (إلى الله مرجعكم إليه مرجعكم) ومثال عن لتركبن (طبقا عن طبق رضي الله عنهم) ومثال على (وعليها وعلى الفلك تحملون) ومثال في (وفي الأرض آيات وفيها ما تشتهي الأنفس) ومثال الباء (آمنوا بالله وآمنوا به) ومثال اللام (لله ما في السموات له ما في السموات وسبعة تختص بالظاهر (وهي المشار إليها في النظم بقوله:

بالظاهر اخصص منذ مذ وحتى والكاف والواو ورب والتا

وهي بالنسبة للوضع أربعة أقسام ما وضع على حرف واحد وهو ثلاثة الكاف والواو والتاء وما وضع على حرفين وهو مذ خاصة وما وضع على ثلاثة أحرف وهو منذ ورب وما وضع على أربعة أحرف وهو حتى خاصة (وتنقسم) بالنسبة إلى مجرورها في الظاهر (أربعة أقسام) أيضا (ما لا يختص بظاهر بعينه وهو) ثلاثة (حتى والكاف والواو) نحو حتى مطلع الفجر ليس كمثله شيء والطور (وقد تدخل) حتى و (الكاف في الضرورة على الضمير) فالأول كقوله: أتت حتاك تقصد كل فج ٭ ترجي منك أنها لا تخيب والكوفيون والفراء لا يخصون ذلك بالضرورة قاله في المغني والثاني (كقول العجاج) يصف حمارا وحشيا:

خلى الذنابات شمالا كثبا (وأم أوعال كها أو أقربا)

فأدخل الكاف على الهاء العائدة على الذنابات والذنابات بفتح الذال المعجمة والنون وبعد الألف باء موحدة جمع ذنابا وهي في الأصل شبه المخاط يقع في أنوف الإبل وهنا اسم موضع بعينه وأم أوعال اسم هضبة بعينها

(قوله ولا يجوز الجر الخ) قال الزرقاني أي أن لعل فيها لغات غير هذه الأربعة والجر إنما هو بهذه دون تلك عندهم اهـ وما ذكره الشارح مستفاد من قول المصنف وهم في لامها الخ فإنه ظاهر في أن هذه اللغات خاصة بلعل الجارة فكان على الشارح أن ينبه على ذلك (قوله أن تقدر كي مصدرية) على هذا ينبغي إذا ظهرت أن بعدها أن تعرب بدلا من كي (قوله وسبعة تختص بالظاهر) قد بينا في الحواشي وجه ذلك وحكمة انقسام هذه السبعة إلى الأقسام الأربعة فراجعها

(فصل) (قوله وأما على تضمين الفعل إلخ) ظاهر صنيعه أن التضمين ليس تأويلا لعطفه على التأويل بأو ولا يخفى أنه تأويل فكان الأحسن أن يقول مؤول إما بحمله على الاستعارة وإما بحمله على التضمين ثم هذا ظاهر إن كان التضمين قياسيا فإن كان سماعيا كما هو المختار على ما مر فى باب المفعول معه فلا مزيد له على إنابة حرف عن آخر لكون كل منهما غير قياسى وكون التجوز فى الفعل أسهل كما نص عليه فى المغنى لا يقتضى مزية التضمين المطلوبة هنا لإخراج الكلام عن كونه غير قياسى فتدبر واعلم أن كلام المصنف فى المغنى فى تقريره التضمين فى مواضع يقتضى أن أحد اللفظين مستعمل فى معنى الآخر لأنه قال فى وما تفعلوا من خير فلن تكفروه أى فلن تحرموه وفى ولا تعزموا عقدة النكاح أى لا تنووا وحينئذ فمعنى قوله أنه إشراب لفظ معنى آخر أن اللفظ مستعمل فى معنى الآخر فقط فإن هذا هو الموافق لذلك التقرير وإن احتمل أنه مستعمل فى معناه ومعنى الآخر وقول ابن جنى فى الخصائص أن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع الآخر إيذانا بأن هذا الفعل فى معنى ذلك الآخر فلذلك جىء معه بالحرف المعتاد مع ما هو بمعناه صريح فى أنه مستعمل فى معنى الآخر فقط وعلى هذا فالتضمين مجاز مرسل لأنه استعمل اللفظ فى غير معناه لعلاقة بينهما وقرينة كما سيتضح ذلك وهذا أحد أقوال فيه وقيل إن فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز لدلالة المذكور على معناه بنفسه وعلى معنى المحذوف بالقرينة وهذا إنما يقول به من يرى جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو ظاهر قول المغنى أن فائدته أن تؤدى كلمة مؤدى كلمتين فظاهر تعريفه مخالف لما ذكره من فائدته فليتنبه لذلك وعلى هذا القول جرى سلطان العلماء العز بن عبدالسلام فقال فى كتاب مجاز القرآن الفصل الثانى والأربعون فى مجاز التضمين وهو أن يضمن اسم معنى اسم لإفادة معنى الاسمين فتعديه تعديته فى بعض المواضع كقوله :

وهى فى الأصل جبل منبسط على وجه الأرض وشمالا ظرف وكثبا بفتح الكاف والثاء المثلثة صفته ومعناه قريبا وأو حرف عطف والمعنى أن هذا الحمار الوحشى ترك الذنابات ناحية شمالا قريبا منه وترك أم أوعال كالذنابات أو أقرب منها (وقول الآخر) وهو رؤبة يصف حمارا وحشيا وأتنا وحشيات :

فلا ترى بعلا ولا حلائلا * (كه ولا كهن إلا حاظلا)

فأدخل الكاف فى الأول على ضمير الحمار الوحشى وفى الثانى على ضمير الإناث الوحشيات والبعل الزوج والحلائل جمع حليلة وهى امرأة الرجل والحاظل بالحاء المهملة والظاء المشالة المانع من التزويج كالعاضل والمعنى لا ترى بعلا مثل الحمار الوحشى ولا زوجات مثل الأتن الوحشيات إلا مانعا (وما يختص بالزمان وهو مذ ومنذ) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * واخصص بمذ ومنذ وقتا * (فأما قولهم ما رأيته مذ أن الله خلقه) بفتح الهمزة على أنها مصدرية وهى وصلتها فى تأويل مصدر مجرور بمذ فى الصورة الظاهرة (فتقديره مذ زمن أن الله خلقه) فلذى الحقيقة إنما جرت زمانا محذوفا مضافا إلى المصدر لا المصدر (أى مذ زمن خلق الله إياه) فاندفع بهذا التقدير السؤال وأما على رواية من كسر الهمزة فنفيه اسم لدخولها على الجملة (وما يختص بالنكرات وهو رب) بضم الراء وإليه الإشارة بقول الناظم وبرب منكرا نحو رب رجل كريم لقيته (وقد تدخل فى الكلام) النثر (على ضمير غيبة ملازم الإفراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى) من إفراد وتذكير وفروعهما كقوله ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا وربه امرأة وربه امرأتين وربه نساء كل ذلك بإفراد الضمير استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد (قال) الشاعر :

(ربه فتية) دعوت إلى ما * تورث المجد دائما فأجابوا

فأتى بالضمير مفردا مفسرا بتمييز مجموع مطابق للمعنى وهو فتية هذا مذهب البصريين وحكى الكوفيون جواز مطابقته لفظا نحو ربها امرأة وربهما رجلين وربهم رجالا وربهن نساء واختلف فى الضمير المجرور برب فقيل معرفة وإليه ذهب الفارسى وكثيرون وقيل نكرة واختاره الزمخشرى وابن عصفور لأنه عائد على واجب التنكير وجعل الناظم دخول رب والكاف على الضمير نادرا فقال :

وما رووا من نحو ربه فتى * نزر كذا كها ونحوه أتى

(وما يختص بالله ورب) بفتح الراء حال كونه (مضافا للكعبة أو لياء المتكلم وهو التاء) فى القسم وإليه أشار الناظم بقوله والتاء لله ورب (نحو تالله لأكيدن) أصنامكم (وترب الكعبة وتربى لأفعلن) حكاه الأخفش (وتالرحمن وتحياتك) حكاه سيبويه .

(فصل) (فى ذكر معانى الحروف الجارة) والصحيح عند البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما لا تنوب أحرف الجزم وأحرف النصب وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلا يقبله اللفظ وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى وهذا الأخير هو محمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين ولا يجعلون ذلك شاذا ومذهبهم أقل تعسفا قاله فى المغنى (لمن سبعة معان أحدها التبعيض) عند الفارسى والجمهور وصححه ابن عصفور

حقيق على أن لا أقول على الله إلا الحق فيضمن حقيق معنى حريص ليفيد أنه محقوق بقول الحق وحريص عليه ويضمن فعل معنى فعل فتعديه أيضا لتعديته في بعض المواضع كقول الشاعر * قد قتل الله زيادا عنى * ضمن قتل معنى صرف لإفادة أنه صرفه عنه بالقتل دون ما عداه من الأسباب فأفاد معنى القتل والصرف جميعا اهـ المقصود منه وفيه تصريح بأن التضمين يجرى في الأسماء بل صدر به (ق) في المغنى إشراب لفظ يشملها فاقتصار السعد والسيد على بيانه في الأفعال جار مجرى التمثيل لا التقييد ودعوى أصالته في الأفعال مجردة عن الدليل وقيل إن المذكور مستعمل في حقيقته لم يشرب معنى غيره وعليه جرى صاحب الكشاف ويجيب المصنف في المغنى حيث نقل كلامه بعد تعريف التضمين بما مر فأوهم أنه يرى بما يقتضيه ذلك التعريف فتفطن له وقال السعد في تقرير كلام الكشاف وبيان أنه لا يرى أن في التضمين مجازا ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز وأنه مع استعماله في المذكور يدل على المحذوف ما نصه حقيقة التضمين أن يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه ثم قال إن الفعل المذكور مستعمل في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية نحو أحمد إليك فلانا معناه أحمده منهيا إليك حمده وقد يعكس كما يقال في يؤمنون بالغيب يعترفون به مؤمنين اهـ وفي قوله مع فعل آخر حذف مضاف أي مع حذف فعل * فإن قلت المناسبة إنما هي بين الفعل المحذوف ومتعلق المذكور لا بين الفعلين * قلت لا بد من المناسبة بينهما فلا يقال ضربت إليك زيدا أي منهيا إليك ضربه ولا تكفي القرينة واعترض عليه بأن في كلامه تناقضا لأن قوله مع فعل آخر يناسبه غير ملائم لقوله مع حذف حال فإن الثاني يدل على أن المحذوف اسم هو حال لا فعل بخلاف الأول وأجيب بأن في كلامه تغليبا وإطلاقا للفعل عليه وعلى الاسم أو أراد بالفعل معناه اللغوي وكذا في قوله أن يقصد بالفعل ولا يخفى سقوطه على هذا الكلام وبعده عن المرام وذلك أن الداعي للسعد على ما قاله الفرار من الجمع بين الحقيقة والمجاز والأصل تضمين الفعل لمثله فالتقدير في تضمن المذكور مثله وأشير بالحال عند بيان المعنى إلى ذلك التضمن ولو قدر نفس الفعل كان من الحذف المجرد ولم يكن المحذوف في تضمن المذكور وأيضا في تقديره تكثير للحذف وبهذا يظهر أن من قال لا تنحصر طرق التضمين فيما قال وإن منها العطف نحو الرفث إلى نسائكم أي الرفث والإفضاء إلى نسائكم فقد غفل عن الباعث على هذا القول على أنه لم يدع أحد الحصر وقال السيد ذهب بعضهم إلى أن اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي فقط والمعنى الآخر مراد بلفظ محذوف يدل عليه ما هو من متعلقاته فتارة يجعل المذكور أصلا في الكلام والمحذوف قيدا فيه على أنه حال كما في قوله ولتكبروا الله على ما هداكم كأنه قال ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم وتارة يعكس فيجعل المحذوف أصلا والمذكور مفعولا كقولك أحمد إليك فلانا كأنك قلت أنهي إليك حمده أو حالا كما يدل عليه قوله يعني الكشاف عند الكلام على قوله تعالى يؤمنون بالغيب أي يعترفون فإنه لا بد من تقدير الحال أي يعترفون به مؤمنين إذ لو لم يقدر لكان مجازا عن الاعتراف لا تضمينا اهـ وقوله على أنه حال وقوله والمذكور مفعولا يعني أن المذكور يدل على ذلك كما يفيده قول السعد مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر والظاهر أن السيد وافقه على ذلك لأنه لم يشر للرد عليه كما هو دأبه عند مخالفته فاندفع قول بعضهم أن في جعله المذكور مفعولا للمحذوف نظرا ظاهرا لأن الفعل والجملة لا يقع واحد منهما مفعولا لغير القول والفعل المعلق فالصواب كون جملة أحمد حالا من فاعل أنهي والمعنى أنهي حمده إليك حال كوني حامدا له ويرد عليه أنه إن أراد إن جملة أحمد حال في التركيب ففاسد أو في المعنى فالذي وقع فيه حالا إنما هو اسم الفاعل المحذوف بدلالة الفعل المذكور عليه كما يشهد به قوله حال كوني حامدا وقد ذكر السعد أن هذا التركيب مما حذف فيه الحال والظاهر أن السيد لم يقصد الرد عليه وإنما أراد بيان وجه آخر ليفيد أن ذلك أمر اعتباري لا ينحصر فيما قاله السعد ومن العجب أن بعضهم بعد ذكر كلام السعد والسيد قال إنه لا ينحصر فيما قاله السيد بل طرق أخرى منها أن يكون مفعولا كما في قولهم أحمد إليك الله أي أنهي حمده إليك ومن العجب أيضا قوله في الجواب عن كلام البعض المتقدم أن هذا من السبك بلا سابك كباب التسوية وأنت قد عرفت أن هنا حذفا كما نص عليه السعد لا سبك هنا وقد اتفق هذان المحققان السعد والسيد على أن في أحمد إليك زيدا تضمينا ووقع للمولى أبي السعود في أول تفسيره الفرق بين الحمد والمدح بأن الحمد يشعر بتوجيه النعت بالجميل إلى المنعوت بخلاف المدح وأنه يرشد إلى ذلك اختلافهما في كيفية التعلق بالمفعول في حمدته ومدحته فإن تعلق الثاني تعلق عامة الأفعال بمفعولاتها والأول مبني على معنى الإنهاء كما في قولك شكرته فإنه معرب عما تفيده لام التبليغ في قولك شكرت له ولا يخفى أن هذا مخالف لكلام القوم ولم يثبت بشهادة من معقول أو منقول في العجائب قال شيخنا الدنوشري في رسالة التضمين بقوله وهو كلام حسن ربما يؤخذ منه أن الإنهاء من مفهوم الحمد فتعلق إلى به بالنظر لذلك فلا حاجة إلى ادعاء التضمين فيه فليتأمل ذلك اهـ فإن أراد بكونه حسنا حسن تراكيبه فلا شك في ذلك وإن أراد حسنه من جهة المعنى فلم يظهر فإنه وإن أطال الكلام كما يعلم بالوقوف عليه لم يأت فيه ببيان المرام بقي هنا أمران الأول ما أشار إليه السعد والسيد من أخذ الحال من المحذوف والمذكور لا شك أنهما وجهان متغايران عند من له في

التحقيق بدان وإنما الكلام في أنهما هل يستويان دائما أو يترجح أحدهما في بعض الأحيان والذي يقتضيه النظر وإليه يشير كلامهم رجحان أحدهما على الآخر بحسب المقام بل تعينه كما لا يخفى على من له بالقواعد إلمام فيترجح أخذها من المحذوف في ولتكبروا الله على ما هداكم وإن جرى السيد على خلافه كما مر فقد قال صاحب الكشاف المعنى لتكبروا الله حامدين ولم يقل لتحمدوا الله مكبرين قال بعضهم لأن الحمد إنما يستحق ويطلب لما فيه من التعظيم وكما في حديث أن تؤمن بالقضاء فالمعنى أن تؤمن معترفا بالقضاء لا أن تعترف بالقضاء مؤمنا لأن أن والفعل يسبك بمصدر معرف وهو لا يقع حالا كما قاله الرضي في الكلام أن إن تكسر وجوبا إذا وقعت حالا وإن كان لا يخلو عن نظر لعدم وجوب كون المصدر المسبوك معرفة كما يأتي ولما يدلان عليه من اسم الفاعل حكمهما وفي بعضها يترجح أخذها من المذكور كما إذا ضمن العلم معنى القسم نحو علم الله لأفعلن فالمعنى أقسم بالله عالما لا عالما لا عكسه لأن أقسم جملة إنشائية لا تقع حالا إلا بتأويل واسم الفاعل الواقع حالا قائم مقامها فيعطى حكمها ونحو فأماته الله مائة عام لأن التقدير ألبثه الله مائة عام مميتا لا أماته الله مائة عام ملبثا لأنه يلزم منه أن لا تكون الحال مقارنة بل مقدرة والأصل كونها مقارنة وأما ما توهمه بعضهم من أن صلة المتروك تدل على أنه المقصود إصالة فمردود بأنها إنما تدل على كونه مرادا في الجملة إذ لولاها لم يكن مرادا أصلا بل إن الصلة لا يلزم أن تكون للمتروك كما دل عليه كلام البيضاوي في تفسير إذ انتبذت من أهلها مكانا شرقيا فإنه فسر انتبذت باعتزلت وذكر أنه متضمن معنى أتت ومكانا ظرف أو مفعول ولا شك أن قوله من أهلها حينئذ متعلق بانتبذت الذي بمعنى اعتزلت لا بأتت ومما ينفعك أن المراد بالصلة ما له دلالة على التضمن لارتباطه بالمحذوف الذي في ضمن المذكور فيشمل ما إذا ضمن اللازم معنى المتعدي فإن التعدية حينئذ قرينة التضمين لا ذكر الصلة أو إذا ضمن فعل متعد لواحد معنى متعد لاثنين وبالعكس كتضمن العلم معنى القسم كما مر فإن القرينة إنما هو الجواب الثاني هل الخلاف في كون التضمين سماعيا أو قياسيا مبني على الخلاف في أنه حقيقة أو مجاز إلى غير ذلك مما فيه من المذاهب وهل ذلك في المجاز مبني على كون المجاز سماعيا أولا والذي يخطر بالبال أنه على القول بأنه حقيقة لا يتوقف على سماع واشتراط المناسبة بين اللفظين لا يقتضي ذلك كما لا يخفى وأنه يلزم من كون مطلق المجاز قياسيا قياسية هذا المجاز الخاص خلافا لبعضهم قال في التلويح المعتبر في المجاز وجود العلاقة المعلوم اعتبار نوعها في استعمال العرب فلا يشترط اعتبارها بشخصها حتى يلزم في آحاد المجاز أن تنقل بأعيانها عن أهل اللغة وذلك لإجماعهم على اختراع الاستعارات الغريبة البديعة التي لم تسمع بأعيانها من أهل اللغة وهي من طرق البلاغة وشعبها التي بها ترفع طبقة الكلام فلو لم يصح لما كان كذلك ولهذا لم يدونوا المجاز تدوينهم الحقائق وتمسك المخالف بأنه لو جاز التجوز بمجرد وجود العلاقة لجاز نخلة لطويل غير إنسان للمشابهة وشبكة للصيد للمجاورة وأبا لابن للسببية وللازم بالعكس اتفاقا وأجيب بمنع الملازمة فإن العلاقة مقتضية للصحة والتخلف عن المقتضى ليس بقادح لجواز أن يكون لمانع مخصوص فإن عدم المانع ليس جزء من المقتضى وذهب المصنف رحمه الله إلى أنه لم يجز نحو نخلة لطويل غير إنسان لانتفاء شرط الاستعارة وهو المشابهة في أخص الأوصاف أي فيما له مزيد اختصاص بالمشبه به كالشجاعة للأسد فإن قيل الطول للنخلة كذلك قلنا لعل الجامع ليس مجرد الطول بل مع فروع وأغصان في أعاليها وطراوة وتمايل فيهما اه ولا شك أنه على القول بأن التضمين مجاز فهو مجاز لغوي علاقته تدور على المناسبة وهي مع أنها ليست مما نصوا عليه في العلامات أمر مشترك بين أفراده لكن الذكي يرجعها في كل موضع إلى ما يليق به مما هو من العلاقات المعتبرة وبذلك يمتاز بعض الأفراد عن بعض آخر والتخلف في بعض الأفراد إن فرض لا يضر كما علمت هكذا ينبغي أن يحقق المقام وقل من حققه مع إطالته الكلام ولنا رسالة في التضمين فريدة حررناها في مبادئ الاشتغال قبل الوقوف على إفراده بالتصنيف عمن سبقنا وقصدنا مما حررنا هنا تتميم الكلام عليه لذا أرخينا عنان القلم وهو العذر في هذا التطويل ولعله لا يعل عند أرباب التحصيل وحيث كان الأمر كذلك فيتم الكلام على بقية الأقوال فنقول تقدم ثلاثة والرابع وهو الذي ارتضاه السيد أن اللفظ مستعمل في معناه الأصلي فيكون هو المقصود أصالة لكن قصد بتبعيته معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ ويقدر له لفظ آخر فلا يكون من الكناية ولا الإضمار بل من الحقيقة التي قصد منها معنى آخر يناسبها ويتبعها في الإرادة وحينئذ يكون واضحا بلا تكلف وهذا مبني على أن اللفظ يدل على المعنى ولا يكون حقيقة ولا مجازا ولا كناية والسيد جوزه ومثله بمستتبعات التراكيب وذلك أن الكلام قد يستفاد من عرضه معنى ليس دالا عليه بأحد الوجوه الثلاثة المذكورة كما يفيد قولك آذيتني فستعرف التهديد وإن زيدا قائم إنكار المخاطب والسعد وغيره جعلوا ذلك كناية اه والمراد من التبعية في قوله لكن قصد بتبعيته التبعية في اللفظ كما يصرح به قوله في حواشي المطول في بحث الاستعارة عند الكلام على قوله * أسد علي وفي الحروب نعامة * لا ينافي تعلق الجار به إذا لوحظ مع ذلك المعنى ما هو لازم له ومفهوم منه من الجراءة والصولة والفرق بين هذا الوجه والتضمين أن في التضمين لا بد أن يكون المعنى المقصود من اللفظ تبعا مقصودا في المقام أصالة وبه يفارق

التضمين الكناية وفى هذا الوجه لا يكون المعنى الملحوظ تبعا مقصودا فى المقام أصلا كيف والمقام مقام التشبيه بالأسد على وجه المبالغة وذلك يقتضى القصد إلى وصف الجراءة والصولة مرة أخرى اه وبذلك يندفع قول ابن كمال باشا فى رسالة التضمين أن قيد يتبعه فى الإرادة يخرج المعنى الآخر عن حد الأصالة فى القصد والأمر فى التضمين ليس كذلك بل قد تكون العناية إليه أوفر اه ومن العجب أنه نقل كلام حاشية المطول فى تلك الرسالة وأما الاعتراض على ما قاله السيد بأنه كيف يعمل اللفظ باعتبار معنى لا يدل عليه [1] لأن اللفظ دال عليه لكنه لم يستعمل فيه والخامس أن المعنيين مرادان على طريق الكناية فيراد المعنى الأصلى توصلا إلى المقصود ولا حاجة إلى التقدير إلا لتصوير المعنى قال السيد وفيه ضعف لأن المعنى المكنى به قد لا يقصد وفى التضمين يجب القصد إلى كل من المضمن والمضمن فيه اه ولا يخفى أن قد على القلة فى عرف المصنفين وجعلها المناطقة سور الجزئية فمن الغريب قول بعضهم إن أراد أنه لا يقصد أصلا فممنوع لتصريحهم بخلافه وإن أراد التقليل أو التكثير لم يثبت المطلوب لأن عدم إرادته فى بعض المواضع لا ينافى إرادته فى بعض آخر وحاصل ما أشار إليه السيد أن الكناية فى بعض الأحيان لا يقصد منها المعنى الأصلى ولو كان التضمين منها لاستعمل استعمالها فى وقت ما ويجاب كما قال العصام بأنه قد يجب فى بعض الكناية شىء لا يجب فى جنسها ولذلك سمى باسم خاص اه فإن قيل إذا شرط فى التضمين وجوب إرادة المعنيين نافى الكناية لأن المشروط فيها جواز إرادته أجيب بأن المراد بالجواز الإمكان العام المقيد بجانب الوجود لإخراج المجاز لا الجواز بمعنى الإمكان الخاص لظهور أن عدم إرادة الموضوع له لا مدخل له فى خروج المجاز حتى لو وجب إرادته خرج أيضا وأورد بعضهم على قول السيد أن التضمين يجب فيه القصد إلى المعنيين أنه ممنوع وادعى أنه وارد على طريق الكناية قال ألا ترى أن معنى الإيمان جعله فى الأمان وبعد تضمينه معنى التصديق لا يقصد معناه الأصلى وأرأيتك بمعنى أخبرنى اه وهو باطل لما أنه مفوت لفائدة التضمين من أداء كلمة مؤدى كلمتين وجعل أرأيتك بمعنى أخبرنى من التضمين غير ظاهر والسادس أن المعنيين مرادان على طريق عموم المجاز كما بيناه فى رسالتنا وذكر بعضهم فى التضمين قولا آخر لو صح كان سابعا وهو أن دلالته غير حقيقية ولا تجوز فى اللفظ وإنما التجوز فى إفضائه إلى المعمول وفى النسبة الغير التامة ونقل ذلك عن ابن جنى وقال ألا ترى أنهم حملوا النقيض على نقيضه فعدوه بما يتعدى به كما عدوا أسر بالباء حملا على جهر وفضل بمن حملا على نقص ولا مجاز فيه قطعا بمجرد تغيير صلته وإنما هو تصرف فى النسبة الناقصة اه وهذا القول مخالف لما نص عليه ابن جنى فى الخصائص وقد تقدم كلامه فيها ومن العجب أن هذا الناقل نقل كلامه فى الخصائص واستدل به للمذهب فى التضمين جعله مغايرا لهذا وحمل النقيض على النقيض ليس من التضمين ولا قريب منه ليقرب به ولهذا قابله بعضهم به فإنه قال فى المغنى فى بحث على وقد تكلم على قوله • إذا رضيت على بنو قشير • يحتمل أن يكون رضى ضمن معنى عطف وقال الكسائى حمل على نقيضه وهو سخط نسأل الله تعالى الرضا بغير سخط بفضله وكرمه وبقى قول آخر إن ثبت كان ثامنا واختاره المولى ابن كمال باشا حيث قال وبالجملة لا بد فى التضمين من إرادة معنيين من لفظ واحد على وجه يكون كل منهما بعض المراد وبه يفارق الكناية فإن أحد المعنيين تمام المراد والآخر وسيلة إليه لا يكون مقصودا أصالة وبما قررناه اندفع ما قيل الفعل المذكور إن كان فى معناه الحقيقى فلا دلالة له على الفعل الآخر وإن كان فى معنى الفعل الآخر فلا دلالة له على المعنى الحقيقى وإن كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ولا يمكن أن يقال ههنا ما يقال فى الجمع بين المعنيين فى صورة التغليب لأن كلا من المعنيين ههنا مراد بخصوصه اه المقصود منه ولا يخفى أنه لم يظهر اندفاع الجمع بين الحقيقة والمجاز فى التضمين لما اعترف به من أن كلا من المعنيين مراد بخصوصه ثم قال إن التضمين على المعنى الذى قررناه لا اشتباه بينه وبين المجاز المرسل لأنه مشروط بتعذر المعنى الحقيقى وهو فيه غير متعذر اهم يلزم اندراجه تحت مطلق المجاز وبين أن الحق أنه ركن مستقل من أركان البيان كالكناية والمجاز المرسل وأن فيه مندوحة عن تكلف الجمع بين الحقيقة والمجاز وفى قوله أن المعنى الحقيقى فى التضمين غير متعذر نظر لأنه متعذر بواسطة القرينة كما عرف مما مر ولا بد من المصير إلى المجاز أو الجمع بين الحقيقة والمجاز لأن القرينة فى المجاز تمنع من إرادة الحقيقة فقط فاحفظه فإنه مما يقع فيه الغلط ثم إنه علم من كلامه أن فى المذهب الذى اختاره السلامة من الجمع بين الحقيقة والمجاز اللازم على بعض الأقوال وهو القول الثانى المتقدم كما عرفت تحقيقه بما مر فدعوى أن شبهة الجمع فى التضمين مطلقا واهية دعوى باطلة ولم يرد بذلك على السيد كما لا يخفى على من راجع كلامه وأن كلام السيد لا يتوهم فيه ذلك الجمع فمن قال إنه اعترض عليه بذلك فقد افترى وحسبنا الله ونعم الوكيل (قوله ولا يجعلون ذلك شاذا) قال الورقانى لعل الواو زائدة اه ولم يظهر لى وجهه والعطف هو الظاهر والمعطوف عليه قوله عمل الباب كله

(1) قوله لأن اللفظ الخ هكذا فى النسخ التى بأيدينا ولعل فيه سقطا والتقدير فلا يرد لأن الخ

وعلامته جواز الاستغناء عنها ببعض (نحو) لن تنالوا البر (حتى تنفقوا مما تحبون) أي بعض ما تحبون (ولهذا قرئ بعض ما تحبون) قرأ ذلك ابن مسعود (و) المعنى (الثاني بيان الجنس) عند جماعة من المتقدمين والمتأخرين وعلامتها صحة وقوع موصول موضعها إذا بينت معرفة نحو فاجتنبوا الرجس من الأوثان أي الذي هو الأوثان فإن بينت نكرة فهي ومجرورها في موضع جملة (نحو) يحلون فيها (من أساور من ذهب) فمن ذهب بيان لأساور أي هي ذهب ومن الأولى للابتداء عند الجمهور أو زائدة على رأي الأخفش ويدل له قوله تعالى وحلوا أساور (و) المعنى (الثالث ابتداء الغاية المكانية باتفاق) من البصريين والكوفيين بدليل انتهاء الغاية بعدها (نحو) سبحان الذي أسرى بعبده ليلا (من المسجد الحرام) إلى المسجد الأقصى (و) ابتداء الغاية (الزمانية) وفاقا للكوفيين والأخفش والمبرد وابن درستويه و(خلافا لأكثر البصريين) في منعهم ذلك (و) يدل (لنا) الكتاب العزيز وهو (قوله تعالى من أول يوم) أحق أن تقوم فيه فيه رجال (والحديث) وهو قول أنس رضي الله عنه (فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة) رواه البخاري من حديث شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس رضي الله تعالى عنه وقول بعض العرب من الآن إلى الغد حكاه الأخفش في المعاني (وقول الشاعر) النابغة الذبياني يصف السيوف

(تخيرن من أزمان يوم حليمة) ٭ إلى اليوم قد جربن كل التجارب

فمن أزمان لابتداء الغاية الزمانية وتخيرن وجربن مبنيان للمفعول والنون المتصلة بهما نائب الفاعل وهي راجعة إلى السيوف المحدث عنها في البيت قبله وتخيرن اصطفين وجربن اختبرن ويوم حليمة يوم مشهور من أيام العرب وهو اليوم الذي سار فيه المنذر بن المنذر لقتال الأعرج الغساني وحليمة هي بنت الحرث ابن أبي شمر وخة والتجارب جمع تجربة وحمل المانعون هذه الأدلة على حذف مضاف والتقدير في الآية من تأسيس أول يوم وفي الحديث من صلاة الجمعة وفي البيت من استمرار أزمان وكذلك ما أشبهها وأجيب بأن الأصل عدم الحذف وقد يكون لابتداء الغاية في غير المكان والزمان نحو من محمد رسول الله إلى هرقل عظيم الروم (و) المعنى (الرابع التنصيص على العموم أو توكيد التنصيص عليه وهي الزائدة) فالأولى الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي نحو ما جاءني من رجل فهي للتنصيص على العموم ألا ترى أنه قبل دخولها يحتمل نفي الوحدة ونفي الجنس على سبيل العموم ولهذا يصح أن يقال بل رجلان وبعد دخولها يصير نصا في نفي الجنس على سبيل العموم فيمتنع أن يقال بل رجلان والثاني الداخلة على نكرة مختصة بالنفي وشبهه نحو ما جاءني من أحد فهي لتأكيد التنصيص على العموم لأن النكرة الملازمة للنفي تدل على العموم نصا فزيادة من إنما أفادت مجرد التوكيد لأن ما جاء أحد وما جاء من أحد سيان في أفهام العموم دون احتمال ٭ فإن قلت إذا كانت من تفيد التنصيص فكيف تكون زائدة أجيب بأن المراد من زيادتها كونها تأتي في موضع يطلبه العامل بدونها فتصير مقحمة بين طالب ومطلوب وإن كان سقوطها مخلا بالمعنى المراد كما قالوا في لا أنها زائدة في لئلا جئت بلا زاد مع أن سقوطها يخل بالمعنى (و) من الزائدة (لها ثلاثة شروط) عند الجمهور أحدها (أن يسبقها نفي) بأي أداة كانت (أو نهي) بلا (أو استفهام

(قوله وحمل المانعون هذه الأدلة الخ) قال في الجنى الداني ٭ فإن قلت فما تصنع بنحو قوله الأمر من قبل ومن بعد ٭ قلت ذكر ابن أبي الربيع في شرح الإيضاح أن محل الخلاف إنما هو في الموضع الذي يصلح فيه دخول عند فلا يقع خلاف في صحة وقوع من هنا اه ورأيت بخط المصنف ما نصه ذكر ابن إياز في نتيجة القواعد قبل وبعد يستعملان للزمان والمكان وأن شيخه نقل عن بعضهم أن الأولى بهما المكان لثلاثة أوجه امتناعهم من إضافتهما (٨) إلى الفعل بغير سابك نحو من قبل أن تأتينا والإخبار بهما عن الجثة نحو الجبل بعد الوادي والوادي قبل الجبل وأنهما الأصل في الغايات وكلها ظروف مكان كفوق وتحت اه والجواب عن الأول أنهما ليسا اسمين لشيء من أوقات الدنيا كالليل والنهار والظهر والعصر وإنما استعملا للدلالة على التقديم والتأخير فلم يكونا أصلي الموضع للزمان فلذا لم يتصرف فيهما بالإضافة إلى الفعل وعن الثالث أنهم غلبوا عليهما حكم الصفات حين ترك موصوفها وهذا يصلح جوابا عن الأول أيضا (قوله من تأسيس أول) قال في المغني ورده السهيلي بأنه لو قيل هكذا لاحتيج إلى تقدير زمان اه بق أن التأسيس ليس مكانا فما معنى التأويل به إلا أن يقال المقصود أن لا يكون الابتداء في الزمان وذلك صادق بأن لا يكون في زمان ولا مكان (قوله من صلاة الجمعة) قال الدنوشري صحة هذا موقوفة على أن معنى الحديث أن المطر كان ابتداؤه صلاة الجمعة لا أول يوم الجمعة وإن كان معناه أن المطر ابتداؤه أول يوم الجمعة فلا يتأتى هذا التقدير فليتأمل اه (وأقول) في الحديث الذي في البخاري ما يدل على ابتداء المطر وانتهائه صلاة الجمعة لأن فيه أن أعرابيا قام والنبي ﷺ يخطب وشكى أولا قلة المطر وثانيا كثرته أو شكى ضرر الكثرة فراجعه (قوله نحو من محمد الخ) يمكن ردها في مثل ذلك للابتداء في المكان كما بيناه في الحواشي (قوله ولها ثلاثة شروط) لم يشترطوا في زيادة غيرها

بل) خاصة وفي إلحاق الهمزة بها نظر وفي الارتشاف لو قلت كيف تضرب من رجل أو متى تضرب من رجل لم يجز اه ولعل الفرق أن هل لطلب التصديق دائما (و) الثاني (أن يكون مجرورها نكرة) كما مر (و) الثالث (أن يكون) مجرورها المنكر (إما فاعلا نحو ما يأتيهم من ذكر) فذكر فاعل بأتيهم (أو مفعولا) به (نحو هل تحس منهم من أحد) فأحد مفعول تحس (أو مبتدأ نحو هل من خالق غير الله) فخالق مبتدأ وغير الله نعته على المحل والخبر محذوف تقديره لكم وليس يرزقكم الخبر لأن هل لا تدخل على مبتدأ مخبر عنه بفعل على الأصح وأجاز بعضهم زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو قد كان من مطر وأجازهما الأخفش والكسائي وهشام بلا شرط ووافقهم الناظم في التسهيل وعلله في

ذلك لأنها أم الباب فاشترطوا في زيادتها ذلك لتقل زيادتها (قوله بهل خاصة) كذا قيد أبو حيان في الارتشاف والمصنف في المغني لكن لم يقيد ابن الناظم بهل والإطلاق قضية كلام السمين والصفاقسي فإنهما نقلا في الكلام على قوله تعالى سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة كلاما عن ابن عطية ونظرا فيه بأن كم إن كانت خبرية فلا تزاد من في الخبر وإن كانت استفهامية فتعلق الاستفهام المفعول الأول لا الثاني إلا أن يقال بجوازه لانسحاب الاستفهام على الجملة اه وهذا صريح في جواز زيادة من بعد كم الاستفهامية كما لا يخفى (قوله ولعل الفرق الخ) قال الدنوشري قد يتوقف فيه فإن كون هل دائما لطلب التصديق لا يقتضي أن يكون ذلك خاصا بها فليتأمل (قوله إما فاعلا) قال الدنوشري قال بعضهم اعلم أن زيادة حروف الجر مع المنصوب أحسن من زيادتها مع المرفوع فقولك ما رأيت من أحد أحسن من قولك ما قام من أحد والعلة في ذلك أن زيادتها مع المنصوب في محلها لأن حروف الجر إنما تدخل لتعدي الأفعال إلى الأسماء والتعدية إنما هي للمنصوب وإذا زدتها في المرفوع أوقعتها في غير محلها لأن حرف الجر لا يعدي الفعل إلى المرفوع فكانت الزيادة مع المنصوب أحسن (قوله أو مفعولا به) يدخل فيه ما قاله أبو حيان من أنها تزاد في ظرف أو مصدر اتسع فيهما نحو ما سير من سير شديد وما صيد عليه من يوم ووجه دخول ذلك أن كلا منهما مفعول به على الاتساع واعلم أنه قال في المغني تقييد المفعول بقولنا به عبارة ابن مالك فتخرج بقية المفاعيل وكان وجه منع زيادتها في المفعول معه والمفعول لأجله والمفعول فيه أنهن في المعنى بمنزلة المجرور بمع وباللام وبفي ولا تجامعهن من ولكن لا يظهر للمنع في المفعول المطلق وجه ثم ذكر أن أبا البقاء خرج على زيادتها في المفعول المطلق قوله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء وتكلم على ذلك فراجعه قال الدماميني وقد يشكل قوله إنهن في المعنى بمنزلة المجرور بمع الخ بأنه قد سمع دخول من على مع كما حكاه سيبويه ذهبت من معه وقراءة من قرأ هذا ذكر من معي بكسر ميم من ويجاب بأن مع المدخولة لمن بمعنى عند التي يراد بها مكان الاجتماع أو زمانه ولا شك أن مع التي تجعل الواو بمعناها في المفعول معه (٩) ليست بمعنى عند بل بمعنى الاجتماع وقد صرح أبو البقاء بزيادتها في المفعول المطلق في قوله تعالى وما يضرونك من شيء وقال إن من شيء بمعنى ضرر فلعل المصنف أطلق المفعول ليشمل المفعول المطلق والشارح قيد بقوله به ليكون في المفهوم تفصيلا فتأمل (قوله أو مبتدأ) قال الدنوشري قال بعضهم تزاد من في الابتداء وفي الفاعل وفي اسم كان وفي مفعول ما يتعدى لواحد وفي أول مفعولي ظننت وفي أول مفاعيل أعلمت وفي أول مفعولي أعطيت وفي ثانيهما وفي مفعول ما لم يسم فاعله فهذه تسعة مواضع اه (أقول) من زيادتها في اسم كان قوله تعالى ما كان على النبي من حرج الآية فكان ناقصة ومن زائدة دخلت على اسمها والخبر قوله فيما فرض الله له أي ليس على النبي إثم فيما قدره الله ولا يبعد أن يكون الخبر قوله على النبي وقوله فيما فرض الله ظرفا وقول المولى أبي السعود أي ما صح وما استقام في الحكمة أن يكون له ضيق فيه تفسير كان بمعنى غير متعارف وهو الاستقامة والإتيان بقيد مستغنى عنه وهو في الحكمة وتفسير الحرج بما لا يناسب المقام وهو الضيق فإن المناسب أن يكون بمعنى الإثم فتدبر (قوله نعته على المحل) هذا بناء على أن المجرور بحرف زائد إعرابه محلي وأن الإعراب المحلي لا يختص بالمبنيات وهو وإن وقع التصريح به في كلام كثيرين مشكل كما بيناه في حاشية الفاكهي (قوله قد كان من مطر) قال الدنوشري هذا سمع من كلامهم وسمع أيضا قد كان من حديث فخل عني قيل من في الموضعين زائدة في الفاعل ولا دليل فيه لاحتمال أن يكون الفاعل في الموضعين ضميرا يعود على اسم الفاعل أي قد كان هو أي كائن من مطر ويحتمل أن يكون ذلك على الحكاية كأن قائلا قال هل كان من مطر وهل كان من حديث فقيل في الجواب على سبيل الحكاية قد كان من مطر وقد كان من حديث وقد خرج ذلك أيضا على أن التقدير قد كان شيء من مطر فحذف الفاعل وأقيم المجرور مقامه فهو مفهوم من إقامة الصفة مقام الموصوف وهذا تخريج فاسد لأنه يلزم منه أن يكون المجرور بحرف غير زائد فاعلا وذلك لا يجوز فقد بان بهذا أن ما نقله بعض أصحابنا عن بعض مشايخنا في قوله تعالى ولقد جاءك من نبأ المرسلين جوابا عن حذف الفاعل في غير المواضع المعروفة من أن ذلك علة ما لم يقم غيره مقامه مردود فليتأمل وقوله فهذا التخريج فاسد إلى آخر ما علل به الفساد قد يمنع بأن هذا المخرج لا يدعي أن المجرور فاعل بل يمكن أن يكون مراده أن هذا الجار والمجرور صفة قامت مقام

(٢ - تصريح - ن)

موصوفها بعد حذفه وأصل هذا مرادقائله اه (أقول) كأنه أراد ببعض المشايخ الشهاب القاسمي فقد قال ذلك فيما كتبه بهامش ابن الناظم فى آخر باب النعت واعترضه بعض الفضلاء بأنه إن أراد بما سد مسده مايصلح للفاعلية فالجار والمجرور ليس كذلك وإن أراد مايحل محله مطلقا أشكل أنهم فى قوله تعالى ثم بدا لهم الآية احتاجوا إلى التأويل ما أمكن ولو صح ما ادعاه لما احتاجوا إليه وأجيب باختيار الثانى لكن المراد ما قام مقامه مع كونه فيه إشعار ودلالة على ذلك الفاعل المحذوف كما فى الآية (قوله والثانى نحو إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة) قال الدنوشرى كونها فى هذه الآية للظرفية مخالف لقول البيضاوى أنها فيها البيان إذا لحينئذ تكون من لبيان الجنس (قوله وزاد فى المغنى الخ (١٠)) لم يرد ذلك على وجه يقتضى اختياره لأنه نظر فى كثير منه ففى كلام الشارح إبهام مالا ينبغى (قوله وهو الفصل الخ) قال فى المغنى بعد أن نقله عن ابن مالك وفيه نظر لأن الفصل مستفاد من العامل فإن ماز وميز بمعنى فصل والعلم صفة توجب التمييز والظاهر أن من فى الآيتين للابتداء أو بمعنى عن (قوله نحو ينظرون من طرف خفى الخ) قال فى المغنى والظاهر أنها للابتداء وقال الدمامينى إن أريد بكون الطرف آلة للنظر فهى بمعنى الباء كما قال يونس وليس الظاهر حينئذ كونها للابتداء كما قال المصنف وإن أريد أن الطرف وقع ابتداء النظر منه فهى لابتداء الغاية لا بمعنى الباء فهما معنيان متغايران موكولان إلى إرادة المستعمل فتأمله (قوله نحو لن تغنى عنهم أموالهم الخ) قال فى المغنى وقد مضى القول بأنها فى ذلك للبدل وقدم فى بحث البدل أن المفيد للبدلية متعلقها المحذوف وأماهى فللابتداء (قوله وإنا لما الضرب الخ تمامه * على رأسه تلقى اللسان من الفم * قال فى المغنى والظاهر أن من فيهما ابتدائية أو ما مصدرية وأنهم جعلوا كأنهم خلقوا من الضرب (قوله لجملته غاية لرؤيتك) قال الزرقانى اقتصر الشيخ على هذا وترك ما فيه النزاع وهو أن محل الابتداء هل هو شىء آخر أو هو محل الانتهاء (قوله وأسقطها هنا الخ) قال الزرقانى هذا غير ظاهر بل أسقطها لأن غرضه محاذاة كلام الناظم ألا تراه تبعه فيما ذكره مع أنه يستظهر خلاف ما ذكر (قوله بين معنى وذات) لا يرد عليه نحو النار للكافرين مع كونها للاستحقاق لا للاختصاص لأن النار لا تختص بالكفار لدخول العصاة فيها وذلك لأن الأصل عذاب النار والعذاب معنى

شرحه بثبوت السماع بذلك نثرا ونظما (الخامس معنى البدل نحو أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة) أى بدل الآخرة وأنكر قوم مجىء من للبدل وقالوا التقدير أرضيتم بالحياة الدنيا بدلا من الآخرة فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف وأماهى فللابتداء نقله فى المغنى وأقره المعنى (السادس الظرفية) عند الكوفيين مكانية أو زمانية فالأول (نحو ماذا خلقوا من الأرض) أى فى الأرض والظاهر أنها لبيان الجنس مثلها فيما ننسخ من آية قاله فى المغنى (و) الثانى نحو (إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة) أى فى يوم الجمعة (السابع التعليل) عند جماعة (كقوله تعالى مما خطاياهم أغرقوا) أى أغرقوا لأجل خطاياهم فقدمت العلة على المعلول للاختصاص (وقال الفرزدق) يمدح زين العابدين بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنهم (يغضى حياء ويغضى من مهابته) * فما يكلم إلا حين يبتسم

أى يغضى منه لأجل مهابته والإغضاء بالغين والضاد المعجمتين إرخاء الجفون واقتصر فى النظم على قوله

بعض وبين وابتدئ فى الأمكنه * بمن وقد تأتى لبدء الأزمنه

وزيد فى نفى وشبهه فجر * نكرة وزاد فى المغنى ثامنا وهو المجاوزة نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله أى عن ذكر الله وتاسعا وهو الانتهاء كقولك قربت منه مساو لقولك قربت إليه قاله ابن مالك وعاشرا وهو الاستعلاء عند الأخفش والكوفيين نحو ونصرناه من القوم أى عليهم وخرجها المانعون على التضمين أى منعناه بالنصر من القوم وحادى عشر وهو الفصل بالصاد المهملة وهى الداخلة على ثانى المتضادين ونحوهما نحو والله يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب ونحو لا أعرف زيدا من عمرو وثانى عشر موافقة الباء عند بعض البصريين وقيل بعض الكوفيين نحو ينظرون من طرف خفى أى بطرف نقله الأخفش عن يونس وثالث عشر موافقة عند نحو لن تغنى عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيأ قاله أبو عبيدة ورابع عشر مرادفة ربما كقوله * وإنا لمما نضرب الكبش ضربة * قاله السيرافى وابن خروف وابن طاهر والأعلم وخامس عشر للغاية قال سيبويه وتقول رأيته من ذلك الموضع لجملته غاية لرؤيتك وأسقطها هنا المانى بعضها بالرد له (واللام اثنا عشر معنى أحدها الملك نحو لله ما فى السموات) المعنى (الثانى شبه الملك ويعبر عنه بالاختصاص) والاستحقاق فالأول (نحو السرج للدابة) والثانى نحو المهارة للدار لأن الدابة والدار لا يتصور منهما الملك والفرق بينهما أن التى للاستحقاق هى الواقعة بين معنى وذات والتى للاختصاص بخلاف ذلك المعنى (الثالث التعدية) إلى المفعول به (نحو ما أضرب زيدا لعمرو) لأن ضرب متعد فى الأصل ولكنه لما بنى منه فعل التعجب نقل إلى فعل بضم العين فصار قاصرا فعدى بالهمزة إلى زيد وباللام إلى عمرو وهذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون أن الفعل باق على تعديته

ولم ينقل وأن اللام ليست للتعدية وإنما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله في التعجب وهذا الخلاف مبني على أن فعل التعجب إذا صيغ من متعد هل يبقى على تعديته أو لا ذهب الكوفيون إلى الأول والبصريون إلى الثاني ومثل الناظم للتعدية في شرح الكافية بقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا وتبعه ابنه قال الموضح في المغني والأولى عندي أن يمثل للتعدية بنحو ما أضرب زيدا لعمرو كما مثل هنا ووجه الأولوية أن ابن مالك مثل بالآية لشبه التمليك في شرح التسهيل فصار المثال محتملا وقد علمت أن مثال الموضح ليس متفقا عليه فكيف يكون أولى ولم أقف لهذا المعنى على مثال سالم من الطعن فالأولى إسقاطه كما أسقطه في التسهيل وشرحه المغني (الرابع التعليل كقوله) وهو أبو صخر الهذلي :

(وإني لتعروني لذكراك هزة) • كما انتفض العصفور بلله القطر

أي لأجل ذكري إياك المغني (الخامس التوكيد وهي الزائدة) وهي أنواع منها المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله (نحو قوله) وهو ابن ميادة الرماح يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان :

وملكت ما بين العراق ويثرب • (ملكا أجار لمسلم ومعاهد)

أي أجار مسلما وهي بالجيم وقال الدماميني لا تتعين الزيادة فيه لاحتمال أن يكون أجار بمعنى فعل الإجارة واللام صلة له اهـ (وأما ردف لكم فالظاهر أنه) أي ردف (ضمن معنى اقترب) فاللام صلة له لا زائدة وبه جزم في المغني فقال وليس منه ردف لكم خلافا للمبرد ومن وافقه بل ضمن ردف معنى اقترب (فهو مثل اقترب للناس حسابهم) اهـ ومنها المعترضة بين المتضايفين كقولهم يا بؤس للحرب والأصل يا بؤس الحرب فأقحمت اللام تقوية للاختصاص وهل انجرار ما بعدها بها أو بالمضاف قولان قال في المغني أرجحهما الأول لأن اللام أقرب ولأن الجار لا يعلق اهـ وهو مشكل لأن من شأن المضاف أن يجر المضاف إليه وإلا فلا إضافة ومنها لام المستغاث فإنها زائدة عند المبرد واختاره ابن خروف بدليل صحة إسقاطها المغني (السادس تقوية العامل الذي ضعف إما بكونه فرعا في العمل) كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة نحو عجبت من ضرب زيد لعمرو و (نحو مصدقا لما معهم) ونحو زيد معطي للدراهم ونحو (فعال لما يريد) ومنع ابن مالك زيادتها مع عامل يتعدى لمفعولين ورد بقوله :

• ولا الله يعطي للعصاة مناها • (وإما بتأخره عن المعمول) مع أصالته في العمل (نحو إن كنتم للرؤيا تعبرون) والأصل والله أعلم إن كنتم تعبرون الرؤيا فلما أخر الفعل وقدم معموله عليه ضعف عمله فقوي باللام (وليست) اللام (المقوية زائدة محضة) لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزل منزلة اللازم (ولا معدية محضة) لاطراد صحة إسقاطها (بل هي بينهما) فلها منزلة بين منزلتين وهو مشكل فإن الزائدة المحضة لا تتعلق بشيء وغير الزائدة تتعلق بالعامل الذي قويته عند الموضح فتكون متعلقة غير متعلقة في آن واحد وهو ممتنع لأدائه إلى الجمع بين متنافيين المغني (السابع انتهاء الغاية نحو كل يجري لأجل مسمى) أي إلى أجل مسمى المغني (الثامن القسم) وتختص بالجلالة لأنها خلف عن التاء المثناة (نحو لله لا يؤخر الأجل) أي تالله المغني (التاسع التعجب نحو لله درك) أي ما أكثر درك بالدال المهملة المغني (العاشر الصيرورة) عند الأخفش وتسمى أيضا لام العاقبة ولام المآل (نحو

(قوله وإنما هي مقوية الخ) قال الدنوشري قد يقال عليه أن العامل هنا ليس فرعا في العمل وليس مؤخرا ويجاب بأن الكوفيين قد لا يسلمون هذا الشرط ويلحق بذلك ما إذا ضعف العامل بنحو تضمنه معنى التعجب كما هنا فليتأمل (قوله ويثرب) قال الدنوشري إطلاق يثرب على المدينة حرام قال بعضهم ومن دعاها يثرب يستغفر (قوله يا بؤس للحرب) تعجب من شدة الحرب (١١) والبؤس الشدة مهموز ويخفف بإبدال الواو (قوله وهو مشكل لأن من شأن الخ) قال الزرقاني هذا الإشكال ممنوع لأنه لا يلزم من الإضافة كون العامل المضاف (قوله ورد بقوله ولا الله يعطي الخ) قال الزرقاني يجاب بأن هذا شاذ لقوة العامل وحيث كان شاذا فكيف يتأتى الرد به انظر المغني يظهر لك أن ما هنا غير حسن والذي أوقعه في ذلك أن المصنف ذكر هذا بعد كلام ابن مالك فاعتقد الشارح أنه مرتبط به وليس كذلك بل هو مرتبط بأول الكلام (قوله وهو مشكل فإن الزائدة المحضة الخ) قال الزرقاني الجواب عنه أنا لا نسلم أنها متعلقة وغير متعلقة في آن واحد بل يجوز أن تتعلق نظرا إلى كونها مقوية ويجوز أن لا تتعلق نظرا إلى كونها زائدة فلم يجتمع الأمران في وقت واحد وبهذا يجاب عن قولهم معدية وغير معدية أي يجوز أن تكون معدية نظرا إلى كونها مقوية ويجوز أن تكون غير معدية نظرا إلى كونها زائدة قاله بعض شيوخنا اهـ وقوله فلم يجتمع الأمران في وقت واحد على نظر وكان الظاهر أن يقول فلم يجتمع الأمران من جهة واحدة وعبارة الدنوشري يرد بأن جهة الزيادة من جهة أن العامل يتعدى بنفسه وجهة الأصالة باعتبار ضعفه بما ذكر (قوله الثامن القسم) قال الدنوشري أي من التعجب وهي حينئذ مكسورة على أصلها لأنهم قالوا لام الجر مكسورة إلا مع الضمير ما عدا الياء وإلا مع المستغاث به وقولهم إن اللام للتعجب ينافيه ما صرحوا به في باب التعجب أن الصيغة كلها للتعجب وقد يجاب بالتزام ما قالوه في باب التعجب ويكون نسبتهم هنا التعجب كنسبتهم الطلب للسين على

لذوا للموت وابنوا للخراب) • فكلكم يصير إلى الذهاب

فإن الموت ليس علة للولد والخراب ليس علة للبناء ولكن صار عاقبتهما ومآ لهما إلى ذلك ومن منع الصيرورة في اللام ردها إلى التعليل بحذف السبب وإقامة المسبب مقامه المغني (الحادي عشر البعدية) بالباء الموحدة فتكون مرادفة لبعد (نحو أقم الصلاة لدلوك الشمس أي بعده) وجعلها في باب المفعول له لام التعليل وتقدم فيه معنى الدلوك المغني (الثاني عشر الاستعلاء) حقيقة (نحو يخرون للأذقان) جمع ذقن (أي عليها) ومجازا نحو وإن أسأتم فلها أي عليها قاله في المغني وتأتي للنسب نحو لزيد عم هو لعمرو خال وللتبليغ نحو قلت لعبادي قاله ابن مالك وللتبيين نحو سقيا لك قاله سيبويه وللظرفية نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيامة أي فيه وبمعنى عند كقراءة الجحدري بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم أي عند مجيئه إياهم قاله أبو الفتح وبمعنى من نحو • ونحن لكم يوم القيامة أفضل • أي نحن أفضل منكم يوم القيامة وبمعنى عن إذا استعملت مع القول نحو وقال الذين كفروا للذين آمنوا أي عن الذين آمنوا قاله ابن الحاجب وللتمليك وشبهه نحو وهبت لزيد دينارا ونحو جعل لكم من أنفسكم أزواجا قاله ابن مالك في التسهيل وتبعه الموضح والمغني واقتصر في النظم على قوله :

واللام للملك وشبهه وفي • تعديه أيضا وتعليل قفي وزيد

(والباء) الموحدة (التاسع عشر بمعنى أيضا أحدها الاستعانة) وهي الداخلة على آلة الفعل حقيقة (نحو كتبت بالقلم) ونجرت بالقدوم أو مجازا نحو بسم الله الرحمن الرحيم لأن الفعل لا يتأتى على هذا الوجه الأكمل إلا بها حكاه في المغني وهو أحد قولي الزمخشري في البسملة والقول الثاني أنها للمصاحبة وهو الأظهر عنده المغني (الثاني التعدية) بالتاء المثناة فوق وتسمى باء النقل وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا وأكثر ما تعدي الفعل القاصر (نحو ذهب الله بنورهم أي أذهبه) وقرئ أذهب الله نورهم وبهذه الآية رد على المبرد والسهيلي حيث زعما أن بين التعديتين فرقا وأنك إذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحباله في الذهاب قاله في المغني المغني (الثالث التعويض) وتسمى باء المقابلة وهي الداخلة على الأعواض والأثمان حسا (كبعتك هذا) الثوب (بهذا) العبد فدخول الباء هو الثمن أو معنى نحو كافأت إحسانه بضعف فدخول الباء هو العوض قال في المغني ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وإنما لم تقدر باء السببية كما قال المعتزلة وكما قال الجميع يعني من أهل السنة في لن يدخل أحدكم الجنة بعمله لأن المعطي بعوض قد يعطي مجانا وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب وبهذا تبين أنه لا تعارض بين الحديث والآية لاختلاف محل الباءين

ما حققه السيد من أنه مجاز من نسبة ما للكل للجزء اه (قوله علة للولد) قال الزرقاني أي علة للولادة (قوله أقم الصلاة لدلوك الشمس) أي بعده لأن الوقت إنما يدخل وتعلمه بالدلوك فلا تقام الصلاة إلا بعد الدلوك وهو ميل الشمس عن الاستواء وقال الدنوشري من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته وقول متمم بن نويرة: فلما تفرقنا كأني ومالكا • لطول اجتماع لم نبت ليلة معا (قوله والتمليك وشبهه) قال الدنوشري هذا تقدم في أول مبحث الكلام فليتأمل ثم ظهر أن الأول الملك وشبهه وهذا التمليك وشبهه وفرق بين الملك والتمليك اه والفرق أن الأول من مقولة الفعل والثاني من مقولة الانفعال لكن ذكر ابن سينا كما ذكره السيد في شرح المفتاح أن العلم والتعليم بالذات واحد وبالاعتبار اثنان فإن شيئا واحدا هو السياق ما إلى تحصيل مجهول بمعلوم يسمى بالقياس إلى الذي يحصل فيه تعلما وبالقياس إلى الذي يحصل منه تعليما وقال المسعودي في شرح آداب البحث بعد حكاية كلام ابن سينا بقليل فتأمل وانظر ما فيه يظهر لك ما فيه اه ووجه التأمل في الحاشية بأنه يلزم عليه إما قيام الصفة الواحدة بالذات بالمحلين وإما حمل الشيء على شيء آخر مع انتفاء مبدأ المحمول عنه وكلاهما ظاهر البطلان اه وفيه بحث لأن قيام الصفة الواحدة بالذات بمحلين إنما يكون محالا لو كانت الصفة واحدة بالشخص وأنها ليست كذلك وأما إذا كانت واحدة بالنوع فيجوز أن يقوم بعض جزئياته بمحل والآخر بمحل آخر وأما انتفاء مبدأ المحمول فليس بمسلم لأن من يجعل كليهما واحدا بالذات كيف يسلم أن من يكون محكوما عليه بالمتعلم لا يتصف بالتعلم أو التعليم تأمل وأيضا لا مانع من قيام الشيء بشيء آخر مع انتفاء مبدأ المحمول ألا ترى أنه يقال الضرب مضيء مع انتفاء مبدأ المحمول وإلا لزم الدور (قوله الاستعانة) وتسمى باء الآلة والظاهر أن المراد بالاستعانة الإعانة لا طلبها فالسين للتوكيد لا للطلب (قوله التعويض) الأوضح العوضية وكأنه أراد بالمصدر الحاصل به (قوله يعني من أهل السنة) كذا قال الدماميني قال وإلا فلو أراد أهل السنة والمعتزلة جميعا أشكل أن المعتزلة قائلون باستحقاق الطائع الذي لا ذنب له والذي له ذنب ومات تائبا دخول الجنة فيكون العمل الصالح عندهم موجبا لذلك وسببا فيه فكيف يتأتى على قولهم أن تكون الباء سببية في الحديث وقال الشمني وأقول المعتزلة إنما يقولون يجب على الله إثابة الطائع ومن مات تائبا وأما إثابتهما بدخول الجنة فبفضل الله ورحمته وأيضا فهم لا ينكرون أن قدرة العباد على خلق أعمالهم وتوفيقهم لخلقها بخلق الله

جمعا بين الأدلة اه المغنى (الرابع الإلصاق) وهو أصل معانيها قال سيبويه وإنما هى للإلصاق والاختلاط ثم قال وما اتسع من هذا فى الكلام فهذا أصله قال فى المغنى ثم الإلصاق حقيق (نحو أمسكت بزيد) أى قبضت على شىء من جسمه أو على ما يحبسه من ثوب أو نحوه ولو قلت أمسكته احتمل ذلك وأن تكون منعته من التصرف ومجازى نحو مررت بزيد أى ألصقت مرورى بمكان يقرب من زيد اه فجعل الإلصاق بما يقرب منه كالإلصاق به ثم الحقيق نوعان ما لا يصل الفعل إلا بحرفه كسطوت بزيد وما يصل الفعل بدونه نحو أمسكت بزيد فإن الباء أفادت أن إمساكك بزيد كان بمباشرة منك له بخلاف أمسكت زيدا فإنما يفيد منعه التصرف بوجه ما المغنى (الخامس التبعيض) أثبته الأصمعى والفارسى والقتبى وابن مالك قيل والكوفيون وجعلوا منه (نحو عينا يشرب بها عباد الله أى منها) فامسحوا برؤسكم وعليه بنى الشافعى مذهبه فى مسح بعض الرأس فى الوضوء لما قام عنده من الأدلة المغنى (السادس المصاحبة) وهى التى يصلح فى موضعها مع أو يغنى عنها وعن مصحوبها الحال (نحو وقد دخلوا بالكفر أى معه) أو كافرين المغنى (السابع المجاوزة) وهى التى يحسن فى مكانها عن قيل وتختص بالسؤال (نحو فاسأل به خبيرا أى عنه) بدليل يسألون عن أنبائكم وقيل لا تختص بالسؤال بدليل ويوم تشقق السماء بالغمام أى عنه وزعم البصريون أنها لا تكون بمعنى عن أصلا وتأولوا ما ورد من ذلك المغنى (الثامن الظرفية) وهى التى يحسن فى مكانها فى ثم الظرفية مكانية وزمانية فالمكانية (نحو وما كنت بجانب الغربى أى فيه و) الزمانية (نحو نجيناهم بسحر) أى فيه المغنى (التاسع البدل) وهى التى يحسن فى مكانها بدل (كقول بعضهم) وهو رافع بن خديج الصحابى رضى الله تعالى عنه (ما يسرنى أنى شهدت بدرا بالعقبة أى بدلها) المغنى (العاشر الاستعلاء) وهى التى يحسن فى موضعها على (نحو) ومن أهل الكتاب (من إن تأمنه بقنطار أى على قنطار) قاله الأخفش ويدل له هل آمنكم عليه إلا كما أمنتكم على أخيه (نحو وإذا مروا بهم يتغامزون أى مروا عليهم) بدليل وإنكم لتمرون عليهم مصبحين المغنى (الحادى عشر السببية) وهى الداخلة على سبب الفعل (نحو فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم) أى لعناهم بسبب نقضهم ميثاقهم كما أن باء الاستعانة هى الداخلة على آلة الفعل كما تقدم فلا يندرج أحدهما فى الآخر خلافا لابن مالك فإنه أدرج باء الاستعانة فى باء السببية وعد من مفرداته المغنى (الثانى عشر التوكيد وهى الزائدة) وتزاد مع الفاعل (نحو كفى بالله شهيدا و) مع المفعول (نحو ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة و) مع المبتدأ (نحو بحسبك درهم و) مع خبر ليس (نحو ليس زيد بقائم) وتأتى الباء للقسم وهى أصل أحرفه وتستعمل فى القسم الاستعطافى وهو المؤكد بجملة طلبية نحو بالله هل قام زيد أى أسألك بالله مستحلفا وغير الاستعطافى وهو المؤكد بجملة خبرية نحو بالله لتفعلن وللغاية نحو وقد أحسن بى أى إلى وقيل ضمن أحسن معنى لطف وللتفدية نحو بأبى أنت وأمى أى فداك أبى وأمى واقتصر الناظم على قوله :

والظرفية استبن بيا وفى وقد يبينان السببا

بالبا استعن وعد عوض ألصق ومثل مع ومن وعن بها انطق

(وللظرف ستة معان) أحدها (الظرفية حقيقية مكانية أو زمانية) فالأولى (نحو فى أدنى الأرض و) الثانية (نحو فى بضع سنين) فأدنى وبضع اكتسبا الظرفية من المضاف إليهما فإن أدنى اسم تفضيل من الدنو وبضع اسم لما بين الثلاث إلى التسع (أو مجازية) إما بكون الظرف والمظروف معنيين نحو ولكم فى القصاص

تعالى وإيجاده فيصح أنها سببية دخول الجنة عندهم عن الأعمال وإثباتها لرحمة الله تعالى (قوله وهى التى يصلح فى موضعها مع) قال الدنوشرى فى رسالة التضمين والظاهر أن الباء بمعنى مع على العكس من ذلك أى من أن الأصل دخول مع على المتبوع نحو جاء زيد مع الأمير فإن قيل جاء الأمير مع زيد كان على خلاف الأصل كما فى المطول فى بحث الكناية فالأصل فى الباء أن تدخل على التابع نحو بعت العبد بأثوابه اهبط بسلام منا وفرق مالك فى شرح المنار بين استعمال الباء التى للمصاحبة وبين مع أن مع لابتداء المصاحبة والباء لاستدامتها (قوله أى معه) وليست للتعدية إذ ليس المراد ادخلوا الكفر بل ادخلوا مصاحبين له ومتصفين به (قوله فاسأل به خبيرا) فالسؤال تجاوز الله إلى الخبير حيث كان الخبير هو المسؤول والضمير فى به راجع للرحمن ومر فى الكلام على الديباجة ما يتعلق بمتعلق به فراجعه (قوله وتأولوا ما ورد من ذلك) أى على أن الباء فى الآية الأولى سببية كما فى المغنى أو تجريده كما قاله الرضى والتقدير واسأل بسؤاله خبيرا وفى الثانية بمعنى مع (قوله البدل) فرق الشهاب القاسمى بينه وبين البدل فانظر حواشينا على الألفية (قوله ما يسرنى الخ) أى بل الذى يسرنى شهود العقبة (قوله ومع خبر ليس نحو ليس زيد بقائم) هذا فى الخبر الغير الموجب وزيادتها قياسية وقد تزاد فى الخبر الموجب فيتوقف على السماع نحو جزاء سيئة بمثلها ◦ ومنعكها بشىء يستطاع ◦ وزاد فى المغنى أنها تزاد فى الحال المنفى عاملها كقوله ◦ فما رجعت بخائبة ركاب ◦ والتوكيد قال وجعل منه بعضهم يتربصن بأنفسهن (قوله حقيقية أو مجازية) قد يجتمعان نحو إن المتقين

في جنات وعيون وفواكه ولهم[1] استعمل الظرف في حقيقته بالنسبة إلى الجنات وفي مجازه بالنسبة إلى العيون والفواكه والنعيم ومن لا يرى ذلك يقدر وفي عيون وفواكه فتكون في الثانية مجازا محضا شبها في كثرتها بالظرف المحيط بالمظروف لكن فيه حذف حرف الجر وبقاء عمله وهو شاذ فالأولى أن يجعل الجميع مجازا والتقدير في لذات جنات أو في نعيم جنات وعيون وفواكه هذا وقوله أو مجازية يفهم أنه نوع خارج عن النوعين السابقين وليس كذلك فكان ينبغي أن يقول أو مجازية كذلك أي مكانية أو زمانية (قوله بسبب ما أفضتم) أي لا فيه إذ لا مس في الحديث والكلام (قوله ولكن شبه المصلوب) حاصله أن في النظم الشريف استعارة تبعية جرت في متعلق الحرف لكن الشارح تبعا للمصنف في المغني على ما في حرف الباء لم يحسن تقريرها ولا بيانها كما لا يخفى على العارف بالبيان لأن المراد بمتعلق الحرف معاني الأسماء الكلية التي يعبر بها عند تفسير معاني الحروف الجزئية ووهم صاحب التلخيص ففسره بالمجرور بالحرف وكلام الشارح لا يوافق واحدا منهما فالحق في

تقرير الاستعارة أنه شبه استعلاء المصلوب على الجذع بظرفية المقبور في قبره ثم استعمل في المشبه في الموضوعة للمشبه به أعني الظرفية جرت الاستعارة في الاستعلاء والظرفية وبتبعيتهما في على وفي (قوله المقايسة) المراد بها الإضافة والنسبة فقوله في الآخرة أي بالإضافة والنسبة إليها (قوله فما متاع) أي تمتع أي التمتع بالحياة الدنيا وليست في هنا للظرفية إذ التمتع بالحياة الدنيا لا يكون بالآخرة (قوله جمع كلوة) قال الدنوشري هو بالواو لغة في كلية بالياء كما قال الجوهري (قوله أجازه ابن مالك وحده) قال الزرقاني عبارة المغني أجازه ابن مالك وحده بالقياس على نحو قوله فانظر بمن تثق على حمله على ظاهره وفيه نظر اه قال الدماميني قوله وفيه نظر الضمير يرجع إلى القياس أو إلى قول ابن مالك ووجه النظر أن المقيس عليه وهو فانظر بمن تثق لا تتعين الباء فيه للزيادة على أن يكون الأصل فانظر من تثق به فحذف به وعوض من هذه الباء الجارة للضمير باء أخرى داخلة على من إذ يجوز كما مر أن تكون استفهامية لا موصولة والكلام تم بقوله فانظر ثم ابتدأ مستفهما بقوله بمن تثق به فلا حذف ولا تعويض (قوله وجعل منه وقال اركبوا فيها) في إعراب السفاقسي وعدى اركبوا بفي لتضمنه معنى صيروا أو ادخلوا وقيل التقدير اركبوا ماء فيها فمفعول اركبوا محذوف وقيل في زائدة للتوكيد اه الداعي إلى هذا كله أن ركب متعد بنفسه لأنه يتصل بهاء غير المصدر نحو الجواد ركبته ويبنى منه اسم مفعول تام نحو الجواد مركوب وجميع ما قيل في هذه الآية يقال في قوله تعالى حتى إذا ركبا في السفينة (قوله الاستعلاء) أي العلو فالسين للتوكيد لا للطلب (قوله على مجرورها) أي حقيقة كما مثل أو مجازا نحو أولئك على هدى وإنك لعلى خلق عظيم شبه التمكن من الأخلاق العظيمة الشريفة والثبوت عليها بمن على دابة يصرفها كيف شاء وكذلك فرطم عليه دين قال س كأن شيئا اعتلاه

حياة أو الظرف معنى والمظروف ذاتا نحو أصحاب الجنة في رحمة الله أو بالعكس (نحو لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) وفي بعض النسخ لقد كان في يوسف الآية (و) الثاني (السببية نحو لمسكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم) أي لمسكم عذاب عظيم بسبب ما أفضتم أي خضتم فيه (و) الثالث (المصاحبة) عند الكوفيين والقتبي وهي التي يحسن موضعها مع (نحو قال ادخلوا في أمم) أي مع أمم (و) الرابع (الاستعلاء) عند الكوفيين والقتبي وهي يحسن موضعها على (نحو لأصلبنكم في جذوع النخل) أي عليها وقيل إن هنا ليست بمعنى على ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء كالقبر المقبور (و) الخامس (المقايسة) وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق (نحو فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل) أي بالقياس إلى الآخرة (و) السادس (بمعنى الباء) عند الكوفيين والقتبي (كقوله):

وتركب يوم الروع منا فوارس ... (بصيرون في طعن الأباهر والكلا)

أي بصيرون بطعن وهو بالباء الموحدة وكسر الصاد المهملة جمع بصير لمت فوارس والأباهر جمع الأبهر وهو عرق إذا قطع مات صاحبه والكلى جمع كلوة وتأتي في بمعنى من نحو في تسع آيات أي منها قاله الحوفي وللتعويض وهي الزائدة عوضا من أخرى محذوفة كقولك ضربت فيمن رغبت أصله ضربت من رغبت فيه أجازه ابن مالك وحده قال في المغني وفيه نظر وللتوكيد وهي الزائدة لغير التعويض أجازه الفارسي في الضرورة وأجازه بعضهم في الكلام وجعل منه وقال اركبوا فيها أي اركبوها واقتصر الناظم على الظرفية والسببية كما يؤخذ من قوله: والظرفية استبن بيا ... وفي وقد يبينان السببا

(ولعلى أربعة معان أحدها الاستعلاء) على مجرورها وهو الغالب (نحو وعليها وعلى الفلك تحملون) أو على ما يقرب منه نحو أو أجد على النار هدى (والثاني الظرفية) كفي قاله الكوفيون (نحو) ودخل المدينة (على حين غفلة أي في حين غفلة والثالث المجاوزة) كعن (كقوله) وهو نحيف العامري:

(إذا رضيت على بنو قشير) ... لعمر الله أعجبني رضاها

(أي) إذا رضيت (عني) وبنو قشير بضم القاف وفتح الشين المعجمة اسم قبيلة ولذلك أعاد الضمير عليها مؤنثا

---

(١) قوله نحو إن المتقين الخ هذا مثال وليس كله لفظ آية اه

ويحتمل أن يكون رضي ضمن معنى عطف قاله في المغني وقال الكسائي حمل على نقيضه أي في التعدي وهو سخط وقال أبو عبيدة إنما ساغ هذا لأن معناه أقبلت على (الرابع المصاحبة) كمع عند الكوفيين (نحو وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم أي مع ظلمهم) وتأتي بمعنى اللام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم أي لهدايته إياكم وبمعنى عند نحو ولهم على ذنب أي عندي ومرادفة من نحو إذا اكتالوا على الناس أي منهم وموافقة الباء نحو حقيق على أن لا أقول على الله إلا الحق أي بأن لا أقول وبذلك قرأ أبي وزائدة للتعويض وغيره فالأول كقوله :

إن الكريم وأبيك يعتمل ٭ إن لم يجد يوما على من يتكل

أي عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضا قاله ابن مالك والثاني كقول حميد بن ثور :

أبى الله إلا أن سرحة مالك ٭ على كل أفنان العضاه تروق

زاد على لأن راق متعدية بنفسها تقول راقني حسن الجارية ونص سيبويه على أن على لا تزاد ولا حجة في البيت لاحتمال تضمين تروق تشرق وللاستدراك كقولك فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على أنه لا ييأس من رحمة الله أي لكنه واقتصر الناظم على قوله ٭ على للاستعلا ومعنى في وعن ٭ (ولعن أربعة معان أيضا أحدها المجاوزة) ولم يذكر البصريون سواه (نحو سرت عن البلد ورميت عن القوس) والمثال الأول متفق عليه والثاني مختلف فيه فقال ابن مالك هي فيه للاستعانة بمعنى الباء لأنهم يقولون رميت بالقوس وعن القوس حكاهما الفراء وفيه رد على الحريري في إنكاره أن يقال ذلك إلا إذا كانت القوس هي المرمية وحكى أيضا رميت على القوس قاله في المغني (الثاني البعدية) بالباء الموحدة (نحو لتركبن طبقا عن طبق أي حالا بعد حال) ويحتمل أن تكون عن على بابها والتقدير طبقا متباعدا في الشدة عن طبق آخر دونه فيكون كل طبق أعظم في الشدة مما قبله قاله الدماميني (الثالث الاستعلاء كقوله تعالى ومن يبخل فإنما يبخل عن نفسه أي عليها (ويحتمل التضمين والمعنى فإنما يبعد الخير عن نفسه بالبخل قاله الدماميني (وكقول الشاعر) وهو ذو الإصبع العدواني واسمه الحدثان بن الحرث بن محرب

(لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب ٭ عني) ولا أنت دياني فتخزوني

(أي على) لأن المعروف أن يقال أفضلت عليه قاله في المغني ولاه أصله لله حذفت اللامان الجارة والأخرى شذوذا والحسب بفتح السين الدين وما يعده الإنسان من مفاخر آبائه والديان المالك وتخزوني تسوسني والمعنى لله در ابن عمك لا أفضلت في حسب علي ولا أنت مالكي فتسوسني (الرابع التعليل نحو وما نحن

فأشار إلى مجاز التشبيه (قوله وقال الكسائي حمل على نقيضه الخ) الحمل على النقيض كثير في كلامهم كالحمل على النظير كما مر في باب التعدي واللزوم ويأتي في باب علامة التأنيث (قوله وقال أبو عبيدة الخ) قد يقال هذا راجع لاحتمال التضمين الذي قاله في المغني غايته أن الفعل المضمن تقديره أقبلت وقولهم التضمين إشراب لفظ معنى آخر يشمل ذلك فتدبر (قوله نحو ولتكبروا الله على ما هداكم) قال الدماميني يحتمل التضمين كما صرح به الزمخشري أي ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم قال واعترضه المصنف في حواشي التسهيل بل هذا التقدير يبعده قول الداعي على الصفا والمروة الله أكبر على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا فيأتي بالحمد بعد تعدية التكبير بعلى اهـ وإيضاحه أنه لو كان وقوع على في الآية لتضمين التكبير معنى الحمد لكان في الذكر المذكور كذلك ولو كان كذلك لعطف الجار والمجرور على مثله ولم يذكر الحمد لله في البين قال الدماميني وفيه أي في الاعتراض نظر لأن المستفاد من الأول غير المستفاد من الثاني اهـ ولعل مراده أن ذكر الحمد ليس لتعلق الظرف به بل لتحصيل الثواب لأنه باللفظ قال أبو حيان ثم ما قدره الزمخشري معنى لا إعراب إذ لو كان إعرابا لم تكن متعلقة بتكبروا بل بحامدين التي قدرها والتقدير الإعرابي أن يقول لتحمدوا الله بالتكبير على ما هداكم اهـ وهذا بناء على أن التضمين إشراب لفظ معنى آخر وهو وإن كان الشائع لكنه خلاف التحقيق كما أشرنا إليه سابقا (قوله والتعويض) أي من أخرى (قوله المجاوزة) قال الدنوشري فسرها الرضي رضي الله عنه بأنها بعد شيء عن مجرورها إلى آخر ما قال فليراجع وأقول هي حقيقة في مجاوزة جرم عن جرم وبعده عنه وقد تستعمل في المعاني على طريق التشبيه في مثل قوله تعالى ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا شبه انصراف البصيرة عن تأمل ذكره بانصراف المجاوز عما يجاوزه (قوله والتقدير طبقا متباعدا عن طبق) هذا هو التضمين على طريق المحققين فضمن الركوب معنى التباعد وأخذ منه اسم فاعل نصب على الحال وسلط على الصلة المذكورة التي هي عن طبق غاية الأمر أن الحال عندهم يكون من فاعل الفعل المذكور فالمناسب أن يقول متباعدين عن طبق (قوله ولا أنت مالكي فتسوسني) قال الزرقاني هذا الفعل يحتمل الرفع والنصب كأنه في كلام الشاعر يحتملهما نحو ما تأتينا فتحدثنا رفعا ونصبا أي ولا أنت مالكي فكيف تسوسني أو ليس ملك فسياسة وعلى تقدير النصب في البيت فالفتحة مقدرة كما في قوله : فما سودتني عامر عن وراثة ٭ أبى الله أن أسمو بأم ولا أب وليس بضرورة فقد قرئ في الشواذ إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح بإسكان الواو من يعفو الذي اهـ من الدماميني

بتاركي آلهتنا عن قولك أي لأجله) قال في المغني ويجوز أن يكون حالا من ضمير تاركي أي ما نتركها صادرين عن قولك وهذا رأي الزمخشري اه وتكون عن مرادفة من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده أي منهم ومرادفة الباء نحو وما ينطق عن الهوى أي به والاستعانة نحو رميت عن القوس أي به كما تقدم عن ابن مالك والبدل نحو لا تجزي نفس عن نفس شيأ أي بدل نفس وفي الحديث صومي عن أمك أي بدل أمك والظرفية كقوله ولاك عن حمل الرباعة وانيا ۰ أي في حمل بدليل ولا تنيا في ذكري وزائدة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله :

أتجزع أن نفس أتاها حمامها ۰ فهلا التي عن بين جنبيك تدفع

قال ابن جني أراد فهلا تدفع عن التي بين جنبيك فحذفت عن من أول الموصول وزيدت بعده واقتصر في النظام على قوله ... بمن متجاوزا عنى من قد فطن ۰ وقد تجيء موضع بعد وعلى (وللكاف أربعة معان أيضا أحدها التشبيه نحو) قوله تعالى فكانت (وردة كالدهان الثاني التعليل) أثبته قوم ونفاه الأكثرون (نحو واذكروه كما هداكم) فالكاف تعليلية وما مصدرية (أي لهدايته إياكم) وأجاب الأكثرون بأنه من وضع الخاص موضع العام إذ الذكر والهداية يشتركان في أمر وهو الإحسان فهذا في الأصل بمنزلة وأحسن كما أحسن الله إليك والكاف للتشبيه ثم عدل عن ذلك للإعلام بخصوصية المطلوب (والثالث الاستعلاء) ذكره الأخفش والكوفيون (قيل لبعضهم) وهو رؤبة (كيف أصبحت قال كخير أي على خير) وقيل المعنى بخير ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء وقيل هي للتشبيه على حذف مضاف أي كصاحب خير (وجعل منه) أي من الاستعلاء (الأخفش قولهم كن كما أنت أي على ما أنت عليه) فالكاف بمعنى على وما موصولة وأنت مبتدأ حذف خبره هذا أحد الأعاريب والثاني أن ما موصولة وأنت خبر حذف مبتدؤه أي كالذي هو أنت والثالث أن ما زائدة ملغاة والكاف جارة وأنت ضمير مرفوع أنيب عن المجرور والمعنى كن فيما يستقبل مماثلا لنفسك فيما مضى والرابع أن ما كافة وأنت مبتدأ حذف خبره أي عليه أو كائن والخامس أن ما كافة أيضا وأنت فاعل والأصل كما كنت ثم حذف كان فانفصل الضمير والسادس أن ما زائدة وشبه الشيء بنفسه في حالين المعنى (الرابع) من معاني الكاف

قوله أي ما نتركها صادرين الخ) هذا هو التضمين على طريق المحققين وهو الذي أراده الزمخشري (قوله وتكون مرادفة من نحو وهو الذي الخ) قال بعضهم ولو قيل إن من في الآية بمعنى عن بدليل قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده لما بعد (قوله وما ينطق عن الهوى) قال في المغني والظاهر أنها على حقيقتها وأن المعنى وما يصدر قوله عن هوى (قوله ولاك عن حمل الخ) عجز بيت صدره ۰ وآس سراة الحي حيث لقيتهم ۰ والرباعة بكسر الراء قال في المغني نجوم الحمالة اه والحمالة أقسام المغارم (قوله بدليل ولا تنيا في ذكري) قال في المغني والظاهر أن معنى وني عن كذا جاوزه ولم يدخل فيه وونى فيه دخل فيه وفتر (قوله أن نفس أتاها الخ) نفس مرفوع بفعل دل عليه قوله أتاها أي أن هلكت نفس لأن من أتاها حمامها تهلك (قوله نحو فكانت وردة كالدهان) قال السجستاني أي صارت كلون الورد ويقال معنى وردة حمراء في لون الفرس الورد والدهان جمع دهن أي تمور كالدهن صافية ويقال الدهان الأديم الأحمر اه ويشهد (١٦) للأول يوم تكون السماء كالمهل وهو دردي الزيت وقيل ما أذيب من النحاس وشبهه ورأيت بخط المصنف في التذكرة ما نصه وقال الملحدون ما وجه التشبيه في فكانت وردة كالدهان وتكرير فبأي آلاء ربكما تكذبان بعد ذكر العذاب مثل يرسل عليكما شواظ من نار ونحاس وإنما حق ذلك أن يذكر بعد تعديد النعم والجواب عن الأول أنه قيل معناه أن السماء تتلون من الفزع الأكبر كما تتلون الدهان المختلفة وأن الدهان جمع دهن فهو كقوله تعالى يوم تكون السماء كالمهل فيمن قال المهل الزيت المغلي وقيل الدهان الجلد الأحمر وأما الجواب عن الثاني فإن من أنذرك وخوفك من عاقبة ما تصير إليه فقد أنعم عليك ألا تراه سبحانه قد قال وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين وقد علمنا أنه إنما بعث بشيرا لمن آمن ونذيرا لمن كفر فجعل الإنذار رحمة كما جعل التبشير وكذا كل من عليها فان فإذا انشقت السماء فيه إنعام على الخلق حيث أعلمهم بما كانوا يجهلونه وحذرهم بما يصيرون إليه وقد جعل سبحانه التحذير رأفة بقوله ويحذركم الله نفسه والله رؤف بالعباد (قوله من وضع الخاص موضع العام) الظاهر أن الخاص هو الذكر والعام الهداية والأصل اهتدوا كما هداكم (قوله ثم عدل عن ذلك) أي عن العام وهو اهتدوا (قوله بخصوصية المطلوب) وهو الذكر (قوله وقيل هي للتشبيه على حذف مضاف) هذا هو الأصح (قوله حذف خبره) أي كما أنت عليه وفيه حذف العائد المجرور بحرف لم يجر بمثله الموصول (قوله أي كالذي هو أنت) فيه حذف صدر الصلة وهو العائد ولم تطل الصلة (قوله والمعنى كن فيما يستقبل الخ أي فلا يلزم تشبيه الشيء بنفسه) قوله والسادس أن ما زائدة) لم يذكر هذا في المغني وهو غير الثالث وتفسير بعضهم الحالين بالسخط والرضا لا يقتضي المغايرة لأن تفسيرهما فيما مر بالمستقبل والماضي ليس على جهة التقييد

(التوكيد وهى الزائدة نحو ليس كمثله شيء أى ليس مثله شيء) كذا قدره الأكثرون إذ لو لم يقدروه كذلك صار المعنى ليس مثل مثله شيء فيلزم المحال وهو إثبات المثل وإنما زيدت الكاف لتوكيد نفى المثل لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانيا قاله ابن جنى وقيل الكاف هنا غير زائدة ثم اختلفوا فقيل الزائد مثل كما زيدت فى فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به قالوا وإنما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير قال فى المغنى والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت وقيل الكاف ومثل لا زائد منهما ثم اختلف فقيل مثل بمعنى الذات والمعنى ليس كذاته شيء وقيل بمعنى الصفة لأن المثل والمثيل بمعنى كالشبه والشبيه والمعنى ليس كصفته شيء وقيل الكاف اسم مؤكد بمثل كما عكس ذلك من قال • فصيروا مثل كعصف مأكول • زاد فى المغنى فى معانى الكاف المبادرة وذلك إذا اتصلت بما فى نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن الخباز فى النهاية وأبو سعيد السيرافى وغيرهما وهو غريب جدا اه واقتصر الناظم على قوله :

شبه بكاف وبها التعليل قد • يعنى وزائد التوكيد ورد

ومعنى إلى وحتى انتهاء الغاية مكانية أو زمانية) مثال إلى فى المكان (نحو من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى و) مثالها فى الزمان (نحو) ثم (أتموا الصيام إلى الليل و) مثال حتى فى المكان (نحو أكلت السمكة حتى رأسها) مثالها فى الزمان (نحو سلام هى حتى مطلع الفجر) وتقدم أن من معانى اللام الانتهاء ولذلك جمعها الناظم بقوله • للانتهاء حتى ولام وإلى • (وإنما يجر بحتى فى الغالب آخر نحو حتى رأسها أو متصل بآخر) نحو حتى مطلع الفجر (كما مثلنا) وإذا ثبت أنها لا تجر إلا آخرا أو متصلا به (فلا يقال سهرت البارحة حتى نصفها) لأن النصف ليس آخرا ولا متصلا بالآخر قاله المغاربة قال فى المغنى وتوهم ابن مالك أن ذلك لم يقل به إلا الزمخشرى وحده فاعترض عليه بقوله :

عينت ليلة فما زلت حتى • نصفها راجيا فعدت يؤسا

وهذا ليس محل الاشتراط إذ لم يقل فما زلت فى تلك الليلة حتى نصفها وإن كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به اه وناقشه الدمامينى بأنها فى حكم الملفوظ بها ولا أثر لخصوصية النطق بها فى ذلك (ومعنى كى التعليل) نحو جئت كى أقرأ أى للقراءة (ومعنى الواو والتاء) المثناة فوق (القسم) نحو والله وتالله (ومعنى مذ ومنذ ابتداء الغاية) فى الزمان فيكونان بمعنى من (إن كان الزمان ماضيا كقوله) وهو زهير بن أبى سلمى بضم السين

لمن الديار بقنة الحجر • (أقوين مذ حجج ومذ دهر)

أى من حجج ومن دهر الحجج بكسر الحاء جمع حجة بكسرها أيضا وهى السنة والدهر الزمان والديار مبتدأ تقدم خبره فى الجار والمجرور قبله وقنة بضم القاف وتشديد النون أعلى الجبل والحجر بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم حجر ثمود ومنازلهم بناحية الشام عند وادى القرى وأقوين بسكون القاف وفتح الواو خلون من سكانهم (وقوله) وهو امرؤ القيس الكندى.

قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان • (وربع عفت آثاره منذ أزمان)

أى من أزمان وقفا أمر للواحد بلفظ الاثنين على حد ألقيا فى جهنم أو بلفظ الواحد والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة إجراء للوصل مجرى الوقف وأصله قفن وعرفان بكسر العين مصدر عرف معرفة وعرفانا والربع المنزل وعفت درست وانمحت وآثاره جمع أثر (و) معنى مذ ومنذ (الظرفية) فيكونان بمعنى فى (إن كان الزمان (حاضرا نحو) ما رأيته مذ أو (منذ يومنا) أى فى يومنا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وإن يجرا فى مضى فكمن • هما وفى الحضور معنى فى استبن

(و) يكونان (بمعنى من وإلى معا) فيدلان على ابتداء الغاية وانتهائها معا فيدخلان على الزمان الذى وقع

قوله وقيل الكاف اسم) أى بناء على أن اسميتها لاتختص بالشعر (قوله انتهاء الغاية) اقتصر هنا على معنى واحد لإلى وقال فى المغنى إنها لثمانية معان وزاد فى حرف الفاء أنها تأتى بمعنى الفاء كقوله وأنت الذى حببت شغبا إلى بدا • إلى وأوطانى بلاد سواهما إذ المعنى شغبا فبدا وهما موضعان قال ويدل على إرادة الترتيب قوله بعده حللت بهذا حلة بعد حلة • بهذا فطاب الواديان كلاهما وهذا معنى غريب لأنى لم أر من ذكره اه وبهذا يندفع ما يقال لا يظهر معنى الانتهاء فى إلى الأولى وكيف تتعلق إلى بالفعل مرتين لكن أحسن من ذلك ما قاله فى الحواشى أن المعنى شغبا مضافا إلى بدا وقد أومأ إليه الدمامينى وجوز أن تكون الأولى بمعنى مع (قوله وإذا ثبت أنها لاتجر إلا آخرا) فيه أن المصنف ذكر أن جرها لذلك فى الغالب وحينئذ فى قول المصنف فلا يقال الخ نظر أيضا

فيه ابتداء العمل وانتهاؤه (إن كان) الزمان (معدودا) نكرة (نحو) ما رأيته مذ أو منذ (يومين) أي من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها (ورب) ليست للتقليل دائما خلافا للأكثرين ولا للتكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة بل ترد (للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا) قاله في المغني (فالأول) كقوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين و(كقوله عليه الصلاة والسلام يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة) وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان يارب صائمه لن يصومه وقائمه لن يقومه) بإضافة صائم وقائم إلى ضمير رمضان وهو مما تمسك به الكسائي على إعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي وقول الشاعر:

يارب يوم قد لهوت وليلة * بآنسة كأنها خط تمثال

ووجه الدليل أن الآية والحديث والمثال مسوقات للتخويف والبيت مسوق للافتخار ولا يناسب واحدا منهما التقليل قاله في المغني (والثاني) وهو التقليل (كقوله) وهو رجل من أزد السراة.

(ألا رب مولود وليس له أب * وذي ولد لم يلده أبوان

وذي شامة سوداء في حر وجهه * مجللة لا تنجلي لزمان

ويكمل في تسع وخمس شبابه * ويهرم في سبع معا وثمان

وعن الفارسي أن عمر الخشني سأل امرأ القيس عن مراد الشاعر فقال (يريد بذلك عيسى وآدم عليهما الصلاة والسلام) والقمر ويلده بسكون اللام وفتح الدال وضمها وأصله لم يلده بكسر اللام وسكون الدال فسكن اللام تشبيها لها بتاء كتف فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح اتباعا لفتحة الياء أو بالضم اتباعا لضمة الهاء والشامة الخال وهي النكتة السوداء في الجسم المخالف لونها وفي رواية شامة غراء وهو غير مناسب للشامة إذ الغراء البيضاء والشامة سوداء والحر من الوجه ما بدا من الوجنة وهو ما ارتفع من الخد قاله الدماميني ومجللة أي ذات عز وجلال وروى مجلحة بتقديم الجيم على الحاء المهملة أي منكشفة ويهرم أي يشيب قاله الحلبي

(فصل) (من هذه الحروف ما لفظه مشترك بين الحرفية والاسمية وهو خمسة أحدها الكاف) وهل اسميتها في النثر والشعر معا أو في الشعر فقط قولان (والأصح) منهما (أن اسميتها مخصوصة بالشعر كقوله) وهو العجاج يصف نسوة

بيض ثلاث كنعاج جم * (يضحكن عن كالبرد المنهم)

فالكاف هنا اسم بمعنى مثل لأن حروف الجر مختصة بالأسماء وبيض جمع بيضاء والنعاج جمع نعجة وهي هنا البقر الوحشية ولا يقال لغير البقر من الوحش نعاج والجم بضم الجيم جمع جماء وهي التي لا قرن لها وبالفتح الكثير ويضحكن خبر بيض والبرد بفتحتين مطر منعقد والمنهم بضم الميم الأولى وتشديد الثانية وسكون النون الذائب يعني أن النسوة يضحكن عن أسنان مثل البرد الذائب لعاقة ونظافة ومقابل الأصح أنه لا يختص بالشعر وهو ظاهر إطلاق الناظم واستعمل اسما (والثاني والثالث عن وعلى) يستعملان اسمين (وذلك إذا أدخلت عليهما من) فتكون عن بمعنى جانب وعلى بمعنى فوق فالأول (كقوله) وهو

(قوله بل ترد للتكثير كثيرا) قال الدنوشري قال تردد دون نحو بل هي موضوعة الخ لأن الكثرة والقلة لا يتعلقان بالوضع كما هو ظاهر (قوله يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة) يجوز في عارية من حيث العربية الرفع على أنه خبر كاسية وأنه في محل رفع على أنه مبتدأ والجار والمجرور بعده صفة على ما هو الغالب من وصف مجرور رب وإن جعل خبرا على غير الغالب فعارية خبر بعد خبر أو صفة لكاسية أو بدل على المحل وإن توسط الخبر والجر على أنه صفة أو بدل على اللفظ بناء على غير الغالب أو على أنه مجرور برب محذوفة وإن لم يتقدمها الواو والفاء وبل ويجوز النصب على الحالية من الضمير المستتر في الجار والمجرور بناء على أنه الخبر وهي حال منتظرة (قوله لن يصومه ولن يقومه) قال الدنوشري قد يتوقف فيما ذكر من حيث أن لن لنفي المستقبل ولا يظهر هنا وقد يقال إنه استعمل نفي الصوم والقيام في نفي لازمهما وهو الثواب فهو كناية أو مجاز مرسل أو من باب إطلاق السبب على المسبب وقال بعضهم المراد لن يصومه ولن يقومه في المستقبل بأن يحصل له عارض يمنعه من ذلك بموت أو مرض فليتأمل (قوله وهو مما تمسك به الكسائي الخ) وجه التمسك أنه ماض فلو كان غير عامل في الضمير النصب لكان مضافا إليه وامتنع جره برب حينئذ لأن إضافته محضة من إضافة الوصف إلى غير معموله ورب مختصة في غير الشاذ بالنكرات وقال الدنوشري قد يرد تمسكه بأنه حكاية حال ماضية فلا يتعرف ولذلك دخلت عليه رب الخاصة بالنكرات (قوله ولا يناسب واحدا منهما التقليل) قال الدماميني الافتخار بالقليل قد يقع لا من حيث قلته بل من حيث كونه عزيز المنال لا يوصل إليه إلا بشق الأنفس فقول المصنف لا يناسب الافتخار واحدا منهما لا يصح (قوله وليس له أب) قال الدنوشري صفة في المغني لمولود ولم يلده أبوان صفة لذي ولد وينظر ما النكتة في الإتيان بالواو في الأول دون الثاني (فصل) (قوله أحدها الكاف) قال الدنوشري من وقوع الكاف اسما فاعلا قول الأعشى: أتنتهون ولا ينهى ذوي شطط * كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل والشطط التعدي وتجاوز الحد (قوله مختصة بالأسماء) أي وقد دخلت عن على الكاف فدل ذلك على اسميتها (قوله وذلك فيما إذا أدخلت عليهما من) ظاهره أن ذلك

قطرى الخارجى: فلقد أرانى للرماح دريئة (من عن يمينى مرة وأمامى)

فعن هنا اسم بمعنى جانب لأن حروف الجر مختصة بالأسماء ودريئة بفتح الدال المهملة وكسر الراء وفتح الهمزة وهى الحلقة التى يتعلم فيها الطعن والرمى ومرة مصدر (و) الثانى (كقوله) وهو مزاحم بن الحرث العقيلى يصف القطا:

(غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها) تصل وعن قيض بزيزاء مجهل

فعلى هنا اسم بمعنى فوق لدخول من عليها وكونها بمعنى فوق هو قول الأصمعى وقال أبو عبيدة بمعنى عند والضمير المجرور بها يعود إلى فرخها وغدت بالمعجمة من أخوات كان واسمها مستتر فيها يعود إلى القطا وتصل خبرها وهو بفتح حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة أى تصوت من جوفها من شدة العطش قال أبو حاتم قلت للأصمعى كيف قال غدت والقطا إنما يذهب إلى الماء ليلا فقال لم يرد الغدو وإنما هذا مثل للتعجيل والعرب تقول بكر إلى العشية ولا بكور هناك قاله ابن السيد وتم بفتح التاء المثناة فوق أى كمل وظمؤها بكسر الظاء المشالة وسكون الميم وبهمزة بعدها قال الدمامينى ما بين الوردين يستعمل فى الإبل ولكنه استعاره للقطا وقال ابن السيد مدة صبرها عن الماء وهو ما بين الشرب إلى الشرب ولا تنافى بينهما والقيض بفتح القاف وسكون الياء آخر الحروف وبالضاد المعجمة قال الدمامينى القشر الأعلى من البيض وقال العينى أراد به الفرخ هنا وزيزاء بزاءين معجمتين مكسور أولهما بينهما ياء مثناة تحت وبالمد الغليظة من الأرض ويروى ببيداء بالمد المهلكة والمجهل القفر الذى ليس فيه أعلام يهتدى بها وهو مجرور بإضافة زيزاء إليه ولا يجوز أن يكون نعتا لزيزاء عند البصريين قاله ابن السيد فى شرح أبيات الجمل وإلى استعمال عن وعلى اسمين أشار الناظم بقوله:

... وكذا عن وعلى من أجل ذا عليهما من دخلا

وقد تكون علا فعلا ماضيا تقول علا يعلو علوا وعلى يعلى علاء قاله ابن خالويه فى الطارقية وقد تكون إلى اسما واحد آلاء الله وهى نعمة تقول إلى وآلاء قاله أبو البقاء فى شرح لمع ابن جنى (والرابع والخامس مما يستعمل اسما (مذ ومنذ وذلك فى موضعين) أشار إليهما الناظم بقوله:

* ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا أو أوليا الفعل

(أحدهما أن يدخلا على اسم مرفوع) نكرة أو معرفة معدودا أو لا (نحو ما رأيته مذ يومان) فيومان (منكر معدود) أى منذ يوم الجمعة (فيوم الجمعة معرف)

هذا بطل الاستشهاد وقال فى الحواشى إذ قول الناظم * من أجل ذا عليهما من دخلا * شاهد على الاسمية لا ضابط فلا تتقيد اسميتها بدخول من وذكر أن على دخلت على عن فى قوله * على عن يمينى مرت الطير سنحا * (قوله ولا يجوز أن يكون نعتا لزيزاء) أى لأنه جامد ليس مما يؤول بالمشتق لكنه اسم جامد كما دل عليه قوله المجهل القفر وفى هذا رد على العينى حيث قال ومجهل صفتها إما مصدر ميمى للمبالغة أو اسم مكان (قوله وقد تكون علا فعلا ماضيا) أى فتكمل لها حينئذ الأحوال الثلاثة الحرفية والاسمية والفعلية ويشاركها فى ذلك من على ما بيناه فى حواشى الفاكهى وحتى على ما قال بعضهم فى تذكرة ابن أم مكتوم ذكر بعضهم أن حتى تكون حرفا واسما لامرأة وأنشد

ماذا ابتغت حتى إلى حل العرا * أحسبتنى قد جئت من وادى القرى

واسما لموضع بعمان قال وقد ذكر ذلك ابن دريد فى شعر له حيث قال: فما لكم إن لم تحطوا ذماركم * سوام ولا دار بحتى ودامت

وفعلا وذلك بأن تخبر عن فعل الاثنين من الحث انتهى فإن كان ما قاله صحيحا فلا كلام وكون حتى اسم موضع قريب فإن البكرى والحازمى لم يذكراه. إن لم يكن (١٩) صحيحا فلا يبعد أن يكون ذلك مصحفا من حبى بضم الحاء وتشديد الباء الموحدة وقد سموا إنسانا حبى وقالوا فى المثل المعروف أشبق من حبى وهى امرأة وأما فى اسم الموضع فقد ذكر البكرى حياء بفتح الحاء المهملة وتشديد الياء آخر الحروف وفتحها وبالمد فيجوز أن يكون الذى فى البيت هذا وقصره وذكر الحازمى حتا بضم الحاء المهملة وبعدها تاء مثناة مفتوحة وقال من مدن باب الأبواب وجبا بضم الجيم وبعدها باء مفتوحة مشددة وقال ناحية بخوزستان فيجوز أن يكون أحدهما (قوله فى الطارقية) هو كتاب أعرب فيه سورة الفاتحة وص والسماء والطارق إلى آخر القرآن والذى رأيته فيها عند قوله تعالى أنعمت عليهم ما نصه وقد يكون علا فعلا ماضيا كقوله تعالى ولعلا بعضهم على بعض تقول علا زيد على الجبل يعلو علوا وعليت فى المكارم أعلى علاء انتهى ويمكن أن يكون قوله وعلى بكسر اللام لا بفتحها كما هو قضية كلام الشارح إذ هو صريح فى أن ماضى يعلو ويعلى ليس واحدا وهذا هو الموافق للصحاح حيث قال وعلا فى المكان يعلو علوا وعلى فى الشرف يعلى علاء ولو فهم الشارح ذلك لم يحتج إلى نسبة ذلك إلى ابن خالويه (قوله ما رأيته مذ يومان) قال الزرقانى قال الرضى قال الأخفش لا تقول ما رأيته مذ يومان وقد رأيته أمس ويجوز أن يقال ما رأيته مذ يومان وقد رأيته أول من أمس أما إذا كان وقت التكلم آخر اليوم فلا شك فيه لأنه يكون قد تكمل لانتفاء الرؤية يومان وأما إذا كان التكلم فى أوله أعنى وقت الفجر فإنما يجوز ذلك إذا جعلت بعض اليوم أى يوم انقطاع الرؤية يوما جاز وكذا إن كان فى وسطه بجعل البعض يوم الانقطاع أو بعض يوم الإخبار يوما ولا يحسب بعض اليوم الآخر وإن اعتددت بهما معا جاز لك أن تقول منذ ثلاثة أيام قال ويجوز أن تقول فى يوم الاثنين مثلا ما رأيته منذ يومان وقد رأيته يوم الجمعة ولا تعتد بيوم

الإخبار ولا يوم الانقطاع قال ويجوز أن تقول ما رأيته منذ يومان وأنت لم تره منذ عشرة أيام قال لأنك تكون قد أخبرت عن بعض ما مضى أقول وعلى ما بيناه وهو أن منذ لا بد فيه من معنى الابتداء في جميع مواقعه لا يجوز ذلك وقال إنهم يقولون منذ اليوم ولا يقولون منذ الشهر ولا منذ السنة ويقولون منذ العام قال وهو على غير القياس قال ولا يقال منذ يوم استغناء بقولهم منذ أمس ولا يقولون منذ الساعة لقصرها فإن كان جميع ما قال مستندا إلى السماع فيها ونعمت وإلا فالقياس جواز الجميع والقصر ليس بمانع لأنه جوز منذ أقل من ساعة (قوله وهما حينئذ مبتدءان) اعترض بأن فيه ابتداء بنكرة بلا مسوغ إن ادعى التنكير ومن تعريف غير معتاد إن ادعى التعريف وأجيب باختيار الأول وتقدم الذي صورة مسوغ كما في قوله تعالى أو لم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض بقادر وباختيار الثاني وهو نظير تعريف أجمع وأخواته أو هو تعريف معنوي كما يؤخذ مما يأتي عن اللقاني (قوله إجراء للرفع مجرى الجر) جواب عن سؤال حكمة وجوب تأخير الخبر على هذا القول وقد يقال إيراد السؤال على القول الثاني أظهر لأن تقديم المبتدأ وتأخير الخبر هو الأصل بخلاف تقديم الخبر وجوبا فتدبر (قوله وقيل بالعكس) قال اللقاني لعل وجهه أن الاسم الواقع بعدهما قد يكون معرفة كما في منذ يوم الجمعة فلا يصح كونه خبرا عن مذ أو منذ لأنهما نكرتان وكأنه على القول الأول لوحظ في مذ ومنذ التعريف المعنوي إذ معنى ما رأيته مذ يوم الجمعة أول زمن عدم الرؤية يوم الجمعة (قوله وقيل بالعكس) قال الدماميني في شرح التسهيل اعترض مذهب القائل بالخبرية بأنه يلزم أن يكون الشرط ظرفا لنفسه لأن بيني وبين لقائه هو اليومان وأجيب بجواب جدلي وهو أن بيني بين لقائه يومان تركيب صحيح باتفاق وهذا لازم عليه فما كان جوابكم فهو جوابنا (قوله مضافين) حال من بين وبين (قوله ولا يخفى ما فيه من التعسف) قال في الهمع لأنه تقدير ما لم يصرحوا به في موضع ما (قوله والتقدير من الزمان الذي هو يومان) قال الزرقاني قال الرضي وينبغي أن يكون التقدير من ابتداء الوقت الذي هو يومان على حذف المضاف قبل الموصوف انتهى فأفاد أن استقامة المعنى إنما تحصل بتقدير مضاف هو ابتداء مع أن من لابتداء الغاية وبيان ذلك إنا إذا لم نقدر المضاف يكون مفاد التركيب إن انتفاء الرؤية مبتدأ من اليومين وذلك صـــادق بأولها وبآخرها فلا يفيد المراد وهو كون انتفاء الرؤية من أول اليومين ألا ترى أنك إذا قلت سرت من البصرة كان المعنى أن السير مبتدأ من البصرة وذلك صادق بكون السير من أولها أو وسطها أو من أي جزء منها وحيث صدق بغير المراد كان غير مستقيم فتعين تقدير المضاف ليفيد عدم صدقه بغير المراد إذا تقرر هذا علم أن قوله ينبغي معناه يجب (تنبيه) قال الرضي قال البصريون بناء على مذهبهم وهو أن الزمان مقدر قبل الجملة التي بعد مذ يجوز الرفع والنصب والجر في المعطوف في نحو مذ قام زيد ويوم الجمعة أما الرفع والجر فعلى الزمان المقدر والنصب على معنى مذ قام زيد لأن معناه من زمان قيام زيد أو على تقدير فعل آخر تقديره وما رأيته أي ما رأيته مذ قيام زيد وما رأيته يوم الجمعة (قوله أو منها ومن إذ) قال الزرقاني معطوف على قوله من من الجارة الخ وبناؤه على الأول ظاهر وأما على هذا فغير ظاهر لأنه تقدير الذي يدل على أن ذو طائية قال الرضي وقال بعض الكوفيين أصل منذ من من إذ فركبا وضم الدال للساكنين فالمرفوع بعده فاعل فعل مقدر فتقدير منذ يوم الجمعة من إذ مضى يوم الجمعة وينبغي أن يكون التقدير عنده في نحو ما رأيته منذ يومان من إذ ابتدأ يومان انتهى قوله وينبغي الخ أي ولا يقدر من إذ مضى وذلك لأن مفاد ما رأيته من إذ مضى يوم الجمعة أن انتفاء الرؤية من وقت مضى يومين فيصدق بوجودها فيهما مع أن المراد نفيها في جميعهما فتعين تقدير ابتدأ إذا تقرر هذا علم ما في قول ابن الخباز والثاني أن الأصل من إذ مضى يومان (قوله وهو يومان مبتدأ وخبر) لا يخفى أنه لم يتعرض في هذه العبارة المنقولة عن النهاية لكون أصل ما لقيته مذ يومان في

غير معدود (وهما حينئذ) أي حين إذ رفع ما بعدهما (مبتدءان وما بعدهما خبر) عنهما واجب التأخير إجراء للرفع مجرى الجر وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي من البصريين وطائفة من الكوفيين واختاره ابن الحاجب ومعناهما إلا مذ أن كان الزمان حاضرا أو معدودا وأول المدة إن كان ماضيا قاله في المغني (وقيل بالعكس) فيكونان ظرفين خبرين مقدمين وما بعدهما مبتدأ وهو مذهب الأخفش وأبي إسحق الزجاج وأبي القاسم الزجاجي ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان قاله في المغني ولا يخفى ما فيه من التعسف (وقيل ظرفان وما بعدهما فاعل بكان تامة محذوفة) والتقدير مذ كان يومان أو يوم الجمعة وهذا مذهب جمهور الكوفيين واختاره ابن مالك وابن مضاء والسهيلي وقيل ظرفان وما بعدهما خبر لمبتدأ محذوف والتقدير من الزمان الذي هو يومان وهو قول لبعض الكوفيين وهو مبني على أن منذ مركبة من من الجارة وذو الطائية أو منها ومن إذ وذكر ابن الخباز في النهاية ذلك بعبارة مختصرة فقال في نحو ما لقيته منذ يومان أربعة أقوال فللبصريين قولان قال الفارسي التقدير أمد ذلك يومان فمنذ مبتدأ ويومان خبره وقال ابن جني بيني وبين لقائه يومان فمنذ خبر ويومان مبتدأ وللكوفيين قولان أحدهما أن من حرف وذو موصولة وهو يومان مبتدأ وخبر والجملة صلة فحذفت

الواو والمبتدأ وضم الميم اتباعا والثاني أن الأصل من إذ معنى يومان فيومان فاعل بفعل محذوف انتهى (و) الموضع (الثاني أن يدخلا على الجملة فعلية كانت وهو الغالب كقوله) وهو الفرزدق يرثي يزيد بن المهلب

(ما زال مذ عقدت يداه إزاره) فسما فأدرك خمسة الأشبار

فأدخل مذ على الجملة الفعلية وهي عقدت وخبر زال يدني في البيت بعده وسما ارتفع وأدرك لحق والمراد بخمسة الأشبار ارتفاع قامته أو موضع قبره قاله الدماميني (أو اسمية كقوله) وهو ميمون الأعشى

(وما زلت أبغي المال مذ أنا يافع) وليدا وكهلا حين شبت وأمردا

فأدخل مذ على الجملة الاسمية واليافع بالياء التحتية الغلام الذي راهق العشرين سنة يقال يفع وأيفع فهو يافع ولا يقال موفع قاله في القاموس والوليد الصبي والكهل ما بعد الثلاثين وقيل بعد الأربعين إلى الخمسين أو الستين والأمرد الذي ليس على وجهه شيء من الشعر ولم يجاوز حد الإنبات فإن جاوزه ولم ينبت فهو الثط بالمثلثة والمهملة المشددة قاله الزركشي (وهما حينئذ) أي حين إذ دخلا على الجملتين (ظرفان باتفاق) مضافان فقيل إلى الجملة وقيل إلى زمن مضاف إلى الجملة وقيل مبتدآن فيجب تقدير زمن مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر قاله في المغني وهو مصرح بخلاف في المسئلة فلا يحسن دعوى الاتفاق السابقة منه وأصل مذ منذ فحذفت النون بدليل رجوعهم إلى ضم الذال عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم ولولا أن الأصل الضم لكسروا ولو قيل بالعكس وزيدت النون كان مذهبا كما قالوا في ابنم أصله ابن فزيدت الميم وقال ابن ملكون هما أصلان لأنه لا تصرف في الحرف ولا شبهه ويرد تخفيفهم أن وكأن قاله في المغني وقال المالقي إذا كانت مذ اسما فأصلها منذ وإذا كانت حرفا فهي أصل نظرا إلى أن الحرف لا يتصرف فيه وفيه الرد السابق وقد تكسر ميمها عنده كل وسكون ذال مذ قبل متحرك أعرف من ضمها وضمها قبل ساكن أعرف من كسرها لأن القريب أولى من الغريب والمألوف خير من المنكور وضم ذال مذ لغة بني غني وبنو غني حي من غطفان قاله في الصحاح ووجه الضم أنهم قدروا النون محذوفة لفظا لا نية على حد قوله ومن قبل نادى بالكسر بلا تنوين

(فصل)

(فصل) (تزاد كلمة ما بعد من وعن والباء) كثيرا وبعد اللام قليلا (فلا تكفهن عن عمل الجر) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وبعد من وعن وباء زيد ما فلم اعق عن عمل قد علما

فمن (نحو مما خطاياهم) وقرئ خطيئاتهم وهو أظهر في الاستشهاد لظهور الإعراب فيه وبه مثل في المغني وعن نحو (عما قليل) والباء نحو (فبما نقضهم ميثاقهم) واللام كقول الأعشى:

إلى ملك خير أربابه فإن لما كل شيء قرارا

يريد فإن لكل شيء وإذا دخل شيء من هذه الأحرف الثلاثة على فعل أو جملة اسمية أولت ما بأنها موصول حرفي والجملة صلتها (و) تزاد ما بعد رب والكاف فيبقى العامل قليلا) وتكفهما كثيرا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وزيد بعد رب والكاف فكف وقد تليهما وجر لم يكف

فالعمل (كقوله) وهو عدي بن الرعلاء الغساني

(ربما ضربة بسيف) صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء

جر رب ضربة مع اقترانها بما وطعنة مجرور بالعطف على ضربة ونجلاء بالجيم والمد الواسعة البينة الاتساع صفة طعنة وأضيفت بين إلى بصرى لاشتمالها على أماكن أو على تقدير مضاف أي أماكن بصرى وهي بضم الباء بلدة بالشام كرسي حوران (وقوله) وهو عمرو بن البراقة النهمي بالنون المكسورة

(ننصر مولانا ونعلم أنه كما الناس مجروم عليه وجارم)

جر الناس بالكاف المقترنة بما الزائدة والمجروم بالجيم من الجرم ويروى مظلوم عليه وظالم (والغالب)

(قوله قيل وهو على الحكاية لحال ماضية مجازا) قال الزرقانى لأن المضارع يكون للحال المحكى به الآن ماض وقال أيضا معنى هذا أن المضارع عبر به عن حالة ماضية بطريق التجوز مستقبلة بطريق الحقيقة وهى ودادتهم لو كانوا مسلمين وهذا القول أشار إليه فى المغنى بقوله وقيل هو ما أول بالماضى على حد ونفخ فى الصور ورده بقوله وفيه تكلف لاقتضائه أن الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل اه وأقول لظرفيه الشمنى بأنه لا تكلف على هذا القول لأنهم قالوا إن هذه الحال المستقبلة جعلت بمنزلة الماضى المتحقق فاستعمل معها رب المختصة بالماضى (قوله وكان شانية) قال الزرقانى وجه ذلك أن كان لا تدخل إلا على الأسماء ولما دخلت هنا على الفعل احتيج إلى أن يقال أنها شانية أى اسمها ضمير شأن محذوف فإن قيل لم قدرت كان مع أن بعدها المضارع فالجواب أنه إنما قدر ذلك نظرا إلى أن رب لا تدخل إلا على لفظ الماضى (قوله ورده فى المغنى) قال فى بحث رب (١) وإنما ذكره فى بحث ما فقال ما نصه وليس حذف كان بدون إن ولو الشرطيتين سهلا ثم الخبر حينئذ ويود مخرج على حكاية الحال الماضية فلا حاجة إلى تقدير كان وقال أيضا لم يتعرض المصنف لمتعلق رب لأنها زائدة عنده فى الإعراب فلا تتعلق بشىء خلاف ما قاله السعد إنها متعلقة بفعل مقدر تقديره تحقق ورأيت نقله فى مطوله فى بحث لو (فصل) (قوله واستعار له سدولا)

فيما إذا زيدت بعد رب والكاف (أن تكفهما عن العمل فيدخلان حينئذ على الجمل) قال سيبويه جعلوهما مع ما بمنزلة كلمة واحدة (كقوله) وهو نهشل بن جرى يرثى أخاه:

أخ ماجد لم يخزنى يوم مشهد (كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه)

فسيف مبتدأ ولم تخنه خبره والكاف مكفوفة بما الزائدة وأراد بيوم مشهد يوم صفين لما قتل أخوه مالك بجامع على رضى الله تعالى عنه وأراد بعمرو عمرو بن معديكرب وسيفه هو الصمصامة والمشهد مصدر ميمى ومضاربه جمع مضرب بكسر الراء ومضرب السيف نحو شبر من طرفه وجمعه على حد شابت مفارقه وإنما الإنسان مفرق واحد والعرب يقدرون تسمية الجزء باسم الكل فيوقعون الجمع موقع الواحد (وقوله) وهو جذيمة الأبرش

ربما أوفيت فى علم (ترفعن ثوبى شمالات)

فكف رب عن الجر وأدخلها على الجملة الفعلية وهى أوفيت أى نزلت وعلم أى جبل وشمالات بفتح الشين جمع شمال ريح تهب من ناحية القطب فاعل ترفعن (والغالب على رب المكفوفة أن تدخل على فعل ماض كهذا البيت) لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول (وقد تدخل على مضارع منزل منزلة الماضى لتحقق وقوعه نحو ربما يود الذين كفروا) لو كانوا مسلمين قال الرمانى إنما أجاز ذلك لأن المستقبل معلوم عند الله كالماضى وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازا وقيل التقدير ربما كان يود وكان شانية ورده فى المغنى (وندر دخولها على الجملة الاسمية) خلافا للفارسى فى المنع من الدخول (كقوله) وهو أبو دواد الإيادى بدالين مهملتين أولهما مضمومة بعدها واو فألف

ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار

فأدخل رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية فإن الجامل مبتدأ والمؤبل نعته وفيهم خبره والجامل بالجيم القطيع من الإبل مع رعاتها وقيل اسم جمع الإبل لا واحد له من لفظه والمؤبل بضم الميم وفتح الهمزة والباء الموحدة المشددة المعد للقنية والعناجيج بعين مهملة فنون فألف فجيمين بينهما مثناة تحتية جياد الخيل واحدها عنجوج كعصفور وهى الخيل الطويلة الأعناق والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والأنثى مهرة ودخول رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية نادر جدا (حتى قال) أبو على (الفارسى يجب أن تقدر ما اسما) نكرة مجرورا برب بمعنى شىء (و) يقدر (الجامل خبرا لضمير محذوف والجملة صفة لما) وفيهم متعلق بحال محذوفة (أى رب شىء هو الجامل المؤبل) كائنا فيهم وإنما قدر الفارسى ضميرا محذوفا ولم يجعل الجملة على حالها صفة لما ليحصل الربط بين الصفة والموصوف

(فصل) (تحذف رب ويبقى عملها بعد الفاء كثيرا كقوله) وهو امرؤ القيس الكندى

(فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع) فألهيتها عن ذى تمائم محول

بجر مثل برب المحذوفة بعد الفاء ومعنى طرقت أتيتها ليلا وألهيتها شغلتها والتمائم التعاويذ واحدها تميمة وهى العوذة التى تعلق على الصبى وقاية من العين أو السحر ومحول من أحول الصبى فهو محول إذا تم له حول أى سنة وإنما خص الحبلى والمرضع بذلك لأنهما أزهد النساء فى الرجال وأقلهن شغفا بهم (وبعد الواو أكثر) لأن العرب تبدل من رب الواو وتبدل من الواو والفاء لاشتراكهما فى العطف (كقوله) وهو امرؤ القيس أيضا (وليل كموج البحر أرخى سدوله) على بأنواع الهموم ليبتلى بجر ليل برب المحذوفة بعد الواو وشبه ظلام الليل فى هوله وصعوبته ونكارة أمره بموج البحر واستعار له سدولا وهى الستور واحدها سدل لما يحول منه بين البصر وإدراك المبصرات وعلى متعلق بأرخى والباء

(١) قوله (قال فى بحث رب) هكذا فى النسخة التى بأيدينا ولعله لا فى بحث رب

فى بأنواع للصاحبة ويبتلى يختبر يقول رب ليل بهذه الصفة أرخى على ستور ظلامه مع أنواع الأحزان ليختبرنى أأصبر على الشدائد أم أجزع منها (وبعد بل قليلا) أى بعدها من الواو (كقوله) وهو رؤبة أو العجاج (بل مهمه قطعت بعد مهمه) جر مهمه برب المحذوفة بعد بل والمهمه المفازة البعيدة الأطراف وإلى حذف رب وإبقاء جرها بعد هذه الأحرف الثلاثة أشار الناظم بقوله :

وحذفت رب فجرت بعد بل والفا وبعد الواو شاع ذا العمل

(وبدونهن أقل كقوله) وهو جميل بن معمر :

(رسم دار وقفت فى طلله) كدت أقضى الحياة من جلله

فرسم مجرور برب محذوفة ورسم الدار ما كان لاصقا من آثارها بالأرض كالرماد ونحوه والطلل ما شخص من آثار الدار وأقضى أموت ويروى بدل الحياة الغداة وهى ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس ومن جلله بفتح الجيم فقيل من أجله وقيل من عظم أمره فى عينى والجليل العظيم (وقد يحذف) حرف الجر (غير رب ويبقى عمله) وإليه الإشارة بقول الناظم • وقد يجر بسوى رب لدى • حذف (وهو ضربان سماعى كقول رؤبة) بضم الراء وسكون الهمزة ابن العجاج بن رؤبة (خير) بالجر (والحمد لله) جوابا (لمن قال له كيف أصبحت) والأصل بخير أو على خير فحذف الجار وأبقى عمله ورؤبة هذا من فصحاء العرب قال الزمخشرى وهو من أمضغ العرب للشيح والقيصوم يريد بذلك تحقيق أنه بدوى لا حقيقة المضغ لأن هذين النبتين لا يمضغهما الآدميون ومن قراءته إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلا ما بعوضة برفع بعوضة (وقياسى) وإليه أشار الناظم بقوله وبعضه يرى مطردا (كقولك بكم درهم اشتريت ثوبك) فدرهم مجرور بمن مقدرة عند الجمهور (أى بكم من درهم خلافا للزجاج فى تقديره الجر بالإضافة) واحتج الجمهور بوجهين أحدهما أن كم استفهامية لا يصلح أن تعمل الجر لأنها قائمة مقام عدد مركب والعدد المركب لا يعمل الجر فكذا ما قام مقامه والثانى أن الجر بعد كم الاستفهامية لو كان بالإضافة لم يشترط دخول حرف الجر على كم فاشتراط ذلك دليل على أن الجر بمن مضمرة ليكون حرف الجر الداخل على كم عوضا من اللفظ بمن بخلاف كم الخبرية فإنه لما لم يشترط دخول حرف الجر عليها كان تمييزها مجرورا بالإضافة لا بمن مضمرة خلافا للفراء (وكقولهم إن فى الدار زيدا والحجرة عمرا) فالحجرة مجرورة بحرف جر محذوف (أى وفى الحجرة عمرا) إذ لو عطفت على المجرور بفى لزم العطف على معمولى عاملين مختلفين وذلك ممتنع عند سيبويه ومتابعيه لضعف العاطف عن أن يقوم مقام عاملين مختلفين (خلافا للأخفش إذ قدر العطف على معمولى عاملين) فجعل الحجرة معطوفة على الدار وعمرا معطوفا على زيد والدار وزيد معمولان لعاملين مختلفين فإن العامل فى الدار حرف الجر والعامل فى زيد إن (وكقولهم مررت برجل صالح إلا صالح فطالح حكاه يونس) بجر صالح وطالح بحرف جر محذوف (وتقديره إن لا أمر) أنا (بصالح فقد مررت بطالح) هذا تقدير ابن مالك وقدره سيبويه إن لا أكن مررت بصالح فبطالح قيل وتقدير سيبويه هو الصواب قال البطليوسى فى شرح كتاب سيبويه إذا قلت إن لا أمر تناقضت المعنى فإنك قد قلت مررت بصالح ثم تقول إن لا أمر بصالح فإنما يستقبل وإنما المرور واقع فلا بد من إضمار الكون فتقول إن لا أكن فيما يستقبل موصوفا بكونى مررت بصالح فأنا قد مررت بطالح نقله المرادى فى شرح التسهيل عنه فى باب كان وأخواته .

﴿ هذا باب الإضافة ﴾

وهى لغة مطلق الإسناد قال امرؤ القيس :

فلما دخلناه أضفنا ظهورنا إلى كل حارى جديد مشطب

يريد لما دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا إلى كل رحل منسوب إلى الحيرة مخطط فيه طرائق وأصلها ...

أى استعارة تصريحية لأنه شبه ظلام الليل بالستور بجامع عدم ظهور ما يستترانه وأطلق اسم المشبه به وهو السدول على المشبه وهو الظلام (قوله فقيل من أجله الخ) رأيت بخط المصنف ما نصه فى كتاب إفساد الأضداد للزجاج قالوا ومن الأضداد جلل وأنه يقال أمر جلل للشديد والهين وإنما الجلل ما يعظم فى النفس فى بابه فقد يعظم فى الكبر وقد يعظم فى القلة وقالوا فى قوله رسم دار البيت من عظمه وليس يريد هنا عظم الرسم فى نفسه كما زعموا وإنما العظيم فى نفسه الوجد لا الرسم وقالوا فيه قولا آخر أن معناه من أجله وهذا هو الصواب يقال فعلته من أجلك وجلالك (قوله لأنها قائمة مقام عدد مركب) قال العز بن جماعة هذا الدليل يحتمل القلب بأن تقام كم الاستفهامية مقام عدد مركب والعدد المركب لا يجر تمييزه بمن فكذا ما قام مقامه (قوله مختلفين) قال الزرقانى ليس للاحتراز بل لبيان الواقع وذلك لأن العاملين لو اتفقا لكان الثانى مؤكدا للأول فلم يكن إلا عامل واحد (قوله وتقديره إن لا أمر الخ) قال اللقانى أى لأن إن الشرطية لا يقع كل من شرطها وجوابها إلا جملة . ﴿هذا باب الإضافة﴾

إسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه أو ما يقوم مقام تنوينه قاله الموضح في شرح الشذور (تحذف) أنت (من الاسم الذي تريد إضافته ما فيه من تنوين ظاهر) كتنوين ثوب (أو) تنوين (مقدر) كتنوين دراهم لأن غير المنصرف فيه تنوين مقدر منع من ظهوره مشابهة الفعل والذي يدل على أن فيه تنوينا مقدرا نصب التمييز في نحو هو أحسن وجها إذ لا ينصب نحو هذا إلا عن تمام الاسم بالتنوين (كقولك في ثوب ودراهم ثوب زيد ودراهمه) فتحذف من ثوب تنوينه الظاهر ومن دراهم تنوينه المقدر لأن التنوين يدل على الانفصال والإضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما (و) تحذف ما فيه (من نون تلي علامة الإعراب وهي) أربعة الأول والثاني (نون التثنية وشبهها) فالأول (نحو تبت يدا أبي لهب) فيه تثنية يد والأصل يدان حذفت نون التثنية للإضافة لأنها تلي علامة الإعراب وهي الألف (و) الثاني نحو (هذان اثنا زيد) فاثنا شبيه بالتثنية في الإعراب بالحروف وليست تثنية حقيقة إذ لا يفارق مفرد ما اثنا والأصل اثنان حذفت النون للإضافة لما ذكرنا (و) الثالث والرابع (نون جمع المذكر السالم وشبهه) فالأول (نحو والمقيمي الصلاة) فالمقيمي جمع مقيم جمع مذكر سالم والأصل والمقيمين حذفت نون الجمع للإضافة لأنها تلي علامة الإعراب وهي الياء (و) الثاني نحو (عشرو عمرو) فعشرو شبيه بجمع المذكر السالم في إعرابه بالحروف وليس بجمع حقيقة لأنه لا مفرد له وإنما حذفت نون التثنية والجمع وشبههما لأنها أشبهت التنوين في كونها تلي علامة الإعراب كما أن التنوين يلي علامة الإعراب (و) هذا (لا تحذف النون التي تليها علامة الإعراب نحو بساتين زيد وشياطين الإنس) لأنها لا تشبه التنوين فيما ذكر لأن النون في هذين المثالين تليها علامة الإعراب وهي الحركة بناء على أن الإعراب واقع بعد آخر الكلمة من غير فاصل فتكون الحركة فيهما بعد النون وهذا أحد قولين في المسألة والقول الثاني أن الإعراب مقارن لآخر المعرب لا بعده وإلى حذف النون والتنوين من المضاف أشار الناظم بقوله:

نونا تلي الإعراب أو تنوينا … مما تضيف احذف …

(ويجر المضاف إليه بالمضاف وفاقا لسيبويه) وهو الأصح لاتصال الضمير به والضمير لا يتصل إلا بعامله

(قوله إسناد اسم إلى غيره) قال الدنوشري المضاف لا يكون إلا اسما لمعاقبة التنوين والنون ولأن الغرض الأهم من الإضافة تعريف المضاف والفعل لا يتعرف وكذلك المضاف إليه لا يكون إلا اسما لأنه محكوم عليه ولا يحكم إلا على الأسماء فإن قلت وجد في كلام الله إضافة الزمان إلى الفعل قلت هو مقدر بالمصدر تقديره يوم ينفع الصادقين ويدل على ذلك لفظ الزمخشري حيث قال وتضاف أسماء الزمان إلى الفعل وعلل ذلك بأن أسماء الزمان بينها وبين الفعل مناسبة من حيث أن الزمان حركة الفلك والأفعال حركة الفاعلين فناسب إضافتها إلى الأفعال لذلك انتهى وقد يقال أيضا إنما جاز ذلك لأن الزمان جزء معنى الفعل والمكان يدل عليه التزاما أو بطريق الحمل على الزمان وقوله إن الفعل حركة الخ غير مطرد كما في نحو عدم ومات إذ العدم والموت غير حركتين كما هو ظاهر (قوله تحذف أنت) أشار الشارح بقوله أنت إلى أن تحذف مضارع مبدوء بتاء الخطاب لا بياء الغيبة وكان وجهه أنه المناسب لقول الناظم احذف (قوله ما فيه من تنوين الخ) وكذلك تحذف أن لزوما بشرط كون الإضافة محضة أو غير محضة والمضاف غير مثنى ولا جمع على حده والثاني مجرد من أل وأما قوله:

تولى الضجيع إذا تنبه موهنا … كالأقحوان من الرشاش المستقي

وقولهم الثلاثة الأبواب فأل زائدة فيهما وتاء التأنيث جوازا إن لم يوقع حذفها في لبس نحو وأقام الصلاة بخلاف ما إذا ألبس نحو شجرة زيد وبهذا يعلم أن تقديم المفعول في قول الناظم نونا الخ ليس للاختصاص ولذا قدم المصنف العامل فتدبر وما ألطف قول بعضهم: أزال الله عنكم كل آفه * وسد لديكم سبل المخافه ولا زالت نوائبكم جميعا * كنون الجمع في حال الإضافة (قوله لأن التنوين يدل على الانفصال الخ) قال المصنف في التذكرة: إن قيل لم حذف التنوين في الإضافة فالجواب أنه حرف من حروف المعاني فهو كلمة كواو العطف وباء الجر فلا يفصل به بين ما جعلا كالشيء الواحد وهذا لا يرده أن التنوين ساكن فإن اللام التي للتعريف حرف وضع لهذا المعنى مع أنه ساكن وقال ابن الخباز في شرح اللمع أن بعضهم استشكل كون التنوين فاصلا دون الإعراب وإن كان يجب حذفه ورده أقبح رد ولم يبين وجه الرد وتحقيق الأمر عندي ما فهمه وفهمته جهينة الخبر اليقين وهو ما قدمته من أن التنوين كلمة والإعراب حركة وهو صوت يحدث على الحرف وكيفية تحدث له في حالة النطق به مدرجا وهو غير كلمة بالإجماع ومن ثم كان عندي عد ابن جني وغيره في التصريف نون التثنية ونون الجمع ونون الأمثلة الخمسة مشكلا أما الأول فلأنها كلمة برأسها وقد أجمعا على أن التنوين لا يعد فالنون كذلك لأنها نائبة وأما الثاني فلأنه نائب عن الضمة وهي غير معتبرة في بنية الكلمة فكيف نائبها انتهى ومن خطه نقلت (قوله وهذا أحد قولين) بل أحد أقوال قال الجعبري في نونيته:

والشكل سابق حرفه أو بعده … قولان والتحقيق مقترنان وقد ذكرنا توجيههما في حاشية الفاكهي في بحث الإعراب

(لا بمعنى اللام خلافا للزجاج) ولا بالإضافة خلافا للسهيلي وأبي حيان للتنكيت الحسان ولا بحرف مقدر ناب عنه المضاف خلافا لابن الباذش

(فصل) (وتكون الإضافة على معنى اللام بأكثرية) لأنها الأصل ولذلك اقتصر عليها الزجاج (وعلى معنى من بكثرة وعلى معنى في بقلة) ولهذا لم يذكره إلا ابن مالك تبعا لطائفة قليلة (وضابط) الإضافة (التي تكون بمعنى في أن يكون الثاني) وهو المضاف إليه (ظرفا للأول) وهو المضاف سواء أكان زمانا أم مكانا فالزمان (نحو مكر الليل) وتربص أربعة أشهر (و) المكان نحو (ياصاحبي السجن) وشهيد الدار فالليل ظرف للمكر والسجن ظرف للصاحبين والتقدير مكر في الليل ويا صاحبان في السجن (و) ضابط الإضافة (التي تكون) بمعنى من أن يكون) الأول وهو (المضاف بعض) الثاني وهو (المضاف إليه و) أن يكون المضاف إليه (صالحا للإخبار به عنه) أي عن المضاف (كخاتم فضة ألا ترى أن الخاتم) الذي هو المضاف (بعض جنس الفضة) المضاف إليها (وأنه) يصح الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف فإنه (يقال هذا الخاتم فضة) فيخبر بالفضة عن الخاتم لأن الإخبار عن الموصوف إخبار عن صفته (فإن انتفى) شرط القسم الأول أو (الشرطان معا) في القسم الثاني (نحو ثوب زيد وغلامه) مما الإضافة فيه تفيد الملك (وحصير المسجد وقنديله) مما الإضافة فيه تفيد الاختصاص فإن المضاف في هذه الأمثلة الأربعة ليس بعض المضاف إليه ولا يصح الإخبار فيها بالمضاف إليه عن المضاف ولا المضاف إليه فيها ظرف للمضاف (أو) انتفى الشرط (الأول) من شرطي القسم الثاني (فقط نحو يوم الخميس) فإن اليوم وإن كان يصح أن يخبر عنه بالخميس فيقال هذا اليوم الخميس لكن اليوم ليس بعض الخميس فإضافته من إضافة المسمى إلى الاسم (أو) انتفى الشرط (الثاني) من الشرطين (فقط نحو يد زيد) فإن اليد وإن كانت بعض زيد لكنها لا يصح أن يخبر عنها بزيد فلا يقال هذه اليد زيد فإضافتها من إضافة الجزء إلى كله وإذا انتفى أن تكون الإضافة بمعنى من أو في (فالإضافة بمعنى لام الملك) كما في ثوب زيد وغلامه (أو) لام (الاختصاص) كما في بقية الأمثلة

(قوله لا بمعنى اللام) قال الدنوشري ينظر ما معناه على هو أن الملك مثلا عامل الجر فليتأمل (قوله ولا بحرف مقدر) قال الدنوشري يرد هذا المذهب بأنه يلزم عليه تقدير متعلق للجار المقدر إذ كل حرف جر غير زائد ولا شبيهه لا بد له من متعلق ولا متعلق هنا فلا حرف جر مقدر فليتأمل (فصل) (قوله وعلى معنى من) من ذلك إضافة العدد إلى المعدودات والمقادير إلى المقدورات عند ابن مالك وجماعة فإذا قلت ثلاثة أثواب فالثلاثة هي الأثواب وذلك اسمها ومائة درهم أصله دراهم وكأنك قلت مائة من الدراهم والمائة اسمها الدراهم لا من حيث هي عدد بل من جهة المعدود والعرب تقيم العدد مقام المعدود ومن ذلك إضافة العدد إلى عدد آخر عند الفارسي ومن تبعه نحو ثلاثمائة لأن مائة بمعنى مئين والثلاث من المئين ميزون وقيل إضافة العدد إلى المعدود فلا تكون الإضافة بمعنى من وقد عرفت جوابه (قوله أن يكون الثاني ظرفا للأول) قال اللقاني هذا الضابط يشمل حصير المسجد وقنديله اه ومراده أن الضابط لا يكون مانعا لأنه سيأتي التمثيل بحصير المسجد لما الإضافة فيه على معنى الاختصاص ويجاب بأنه لا مانع من جواز الأمرين باختلاف قصد المتكلم وإرادته بيان معنى الظرفية أو الاختصاص كما بيناه في الحواشي وباعتبار القصد لا يتناول أحد الضابطين الآخر فتدبر (قوله نحو مكر الليل) أي بناء على أن الإضافة حقيقية إما على القول بأنها مجاز عقلي فإنه كما يكون في النسب الإسنادية يكون في الإضافية والإيقاعية فلا تكون الإضافة على معنى في بل جعل الليل ماكرا مجازا لوقوع المكر فيه (قوله ياصاحبي السجن) قال اللقاني أي لأن المراد وصفهما بصحبتهما له في السجن ولو قيل إن الإضافة بمعنى لام الاختصاص كما في صاحب الدار لمستأجرها ما بعد ه فإن قلت لام الاختصاص تقتضي أن ما قبلها مقصور على ما بعدها وهذه بالعكس قلت لا نسلم ذلك بل الاختصاص أعم من أن يكون لقصر الأول على الثاني أو بالعكس أو يقال أن القصر هنا إضافي أي مقصور على صاحبية السجن دون صاحبية الإطلاق اه وقد عرفت مما أسلفنا أنه لا مانع من جواز كون الإضافة على معنى حرفين باختلاف الاعتبارين ولولا ذلك كانت الإضافة مطلقا بمعنى لام الاختصاص لأن كلا من الظرف والبعض يصح فيه الاختصاص (قوله وأن يكون المضاف إليه صالحا) أشار إلى أن قول المصنف صالحا معطوف على بعض والضمير في به للمضاف إليه وفي عنه للمضاف وقال اللقاني وهذا المعنى مع ظهوره خفي على بعضهم فأعربه بما لا يصح (قوله شرط القسم الأول) زاد هذا ليصح قول المصنف الآتي فالإضافة بمعنى لام الملك لأنه لا يلزم كما قال الحفيد من انتفاء كونها بمعنى اللام [1] مع وجود التي بمعنى في لكن كان عليه أن يعطف قوله أو الشرطان معا بالواو لا بأو فتدبر

(1) قول المحشي ولا يلزم كما قال الحفيد من انتفاء كونها بمعنى اللام، هكذا هو في النسخة التي بأيدينا ولعله لا يلزم من انتفاء الشرطين معا أو الأول أو الثاني فقط كونها بمعنى اللام الخ

(قوله ويدخل فى ذلك الإضافة اللفظية كضارب زيد فإنها بمعنى اللام) فى شرح الكافية للجامى عندقولها والمضاف إليه كل اسم نسب إليه شىء بواسطة حرف الجر لفظا أو تقديرا مانصه ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا إلى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر فى الإضافة اللفظية غير شامل المضاف إليه بالإضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف فى المتن والصريح فى شرحه له أن التقسيم إلى الإضافة المعنوية واللفظية إنما هو الإضافة بتقدير حرف الجر فيهما لكن لم يبين تقدير حرف الجر فيهما لا فى المتن ولا فى شرحه ولم ينقل عنه شىء فى سائر مصنفاته وقد تكلم بعضهم فى إضافة الصفة إلى معمولها مثل ضارب زيد بتقدير لام لتقوية العمل أى ضارب لزيد وفى إضافتها إلى فاعلها مثل حسن الوجه بتقدير من البيانية فإن ذكر الوجه فى قولنا جاءنى زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فإن فى إسناد الحسن إلى زيد إبهاما فإنه لا يعلم أى شىء منه حسن فإذا ذكر الوجه فكأنه قال من حيث الوجه فإن قلت هذا فى الحقيقة تخصص فلا يصح أن الإضافة لا تفيد إلا تخفيفا فى اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الإضافة فلا يكون مما تفيده الإضافة اه بحروفه (قوله وذهب الجمهور الخ) قال الدنوشرى قال بعضهم هو الصحيح لأن الحمل على المجاز أولى من الاشتراك وأيضا فإن الإضافة على تقدير اللام متفق عليها فحمله على المتفق عليه أولى

﴿ فصل ﴾

(قوله والمراد بالتخصيص الخ) جواب عن قول أبى حيان تقسيم النحاة الإضافة إلى ما يفيد التعريف وما يفيد التخصيص ليس بصحيح لأنه من جعل القسم قسيما وذلك لأن التعريف تخصيص فالإضافة إنما تفيد التخصيص لكن أقوى مراتبه التعريف وأجاب الدمامينى بأن التخصيص فى عرفهم تقليل الاشتراك فى النكرات والتعريف رفع الاحتمال فى المعارف (قوله وإلى ذلك يشير قول النظم واخصص أولا الخ) فيه أنه لم يتعرض للنوع الذى يفيدهما معا ولا يصح جعل أو مانعة خلو لأن الخلو جائز كما فى النوع الثالث (قوله وهذا النوع هو الغالب) أى وليس له ضابط وجودى بل ضابطه انتفاء ضابطى القسمين الآتيين (قوله أبالموت الذى الخ) خرجه ابن مالك على أنه دعاء على المخاطب بأنه لا يأباه الموت جملة ماضيا والكاف مفعول به ويضعفه وروده حيث لم يذكر الموت وقولهم لا أباى ولو كان فعلا لأتى بنون الوقاية (قوله ونحو رب رجل الخ) جعل فى الباب الثامن من المغنى هذه مما اغتفر فى الثوانى مالا يغتفر فى الأوائل فالإضافة فيها مفيدة للتعريف (قوله لا كالمها) قال اللقانى أى لأن صفات المخاطب المشتمل هو عليها معلومة فإذا أريد ثبوت كالمها لشخص أو ثبوت أضدادها كلها لشخص فقد تعين اه

ويدخل فى ذلك الإضافة اللفظية كضارب زيد فإنها بمعنى اللام كما صرح به ابن جنى والشلوبين وإلى ذلك يشير قول النظم :

والثانى اجرر وانو من أو فى اذا ... لم يصلح الا ذاك واللام خذا
لما سوى ذينك

فعلم منه أن كل إضافة امتنع فيها أن تكون بمعنى من أو فى فهى بمعنى اللام تحقيقا حيث يمكن النطق بها كغلام زيد أو تقديرا حيث لا يمكن النطق بها نحو ذى مال وعند زيد ومع عمرو وامتحان هذا بأن تأتى مكان المضاف بما يرادفه أو يقاربه نحو صاحب ومكان ومصاحب وذهب الجمهور إلى أن الإضافة قسمان بمعنى اللام وبمعنى من ولا ثالث لهما وما أوهم معنى فى فهو على معنى اللام مجازا قاله الشارح وذهب أبو الحسن بن الصائغ إلى أن الإضافة لا تكون إلا بمعنى اللام على كل حال وكان يقدر فى ثوب خز ونحوه ويقول الثوب مستحق للخز بما هو أصله وذهب أبو حيان إلى أن الإضافة ليست على تقدير حرف مما ذكروه ولا على نيته

﴿ فصل ﴾ (والإضافة على ثلاثة أنواع نوع يفيد تعريف المضاف بالمضاف إليه إن كان) المضاف إليه (معرفة كغلام زيد) فغلام قبل الإضافة نكرة فلما أضيف إلى المعرفة اكتسب التعريف منها (وتخصيصه به) أى تخصيص المضاف بالمضاف إليه (إن كان) المضاف إليه (نكرة كغلام امرأة) فغلام قبل الإضافة نكرة خالية عن التخصيص فلما أضيف إلى النكرة تخصص بها والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة التعريف فإن غلام امرأة أخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد به قاله فى المغنى وإلى ذلك يشير قول النظم ... واخصص أولا ۞ أو أعطه التعريف بالذى تلا (وهذا النوع هو الغالب) ولذلك صدر به الكلام فكل من المتضايفين مؤثر فى الآخر فالأول يؤثر فى الثانى الجر والثانى يؤثر فى الأول التعريف أو التخصيص (ونوع يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه) وذلك قسمان قسم يقبل التعريف ولكن يجب تأويله بنكرة وقسم لا يقبله أصلا فالأول ضابطه أن يقع موقع ما لا يكون معرفة كقوله :

أبالموت الذى لابد أنى ۞ ملاق لا أباك تخوفينى

ونحو رب رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها وجاء وحده فهذه المضافات إلى المعرفة يجب تأويلها بنكرة لأن لا لا تعمل فى المعارف ورب وكم لا يجران المعارف والحال لا يكون معرفة فالإضافة فى هذه ونحوها تفيد التخصيص دون التعريف (و) الثانى (ضابطه أن يكون المضاف متوغلا) أى شديد الدخول (فى الإبهام) يقال وغل فى الشىء إذا دخل فيه دخولا بينا (كغير وكمثل) إذا أريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا كمالها

من كل وجه قال أبو البقاء إذا أريد بغير المغايرة من كل وجه تعرفت بالإضافة كذلك هذه الحركة غير السكون وإن أريد بها غير ذلك لم تتعرف لأن المغايرة بين الشيئين لا تختص بوجه بعينه اه وجعل المقتضى للتعريف وقوعها بين متضادين وبه قال السيرافى وجعل المانع من التعريف شدة الإبهام وبه قال ابن السراج وارتضاه الشلوبين وبيان الإبهام فيها أنك إذا قلت غير زيد فكل شىء إلا زيدا غيره وكل ما صدق وصفه بالمغايرة صدق وصفه بالمماثلة إذا كان الجنس واحدا أو اشتركا فى وصف من الأوصاف ولا تكاد جهات المماثلة تنحصر وذهب سيبويه والمبرد إلى أن سبب تنكيرهما أن إضافتهما للتخفيف لمشابهتهما اسم الفاعل بمعنى الحال ألا ترى أن غيرك ومثلك بمنزلة مغايرك ومماثلك واختاره أبو حيان فى النكت الحسان وهذا النوع مرجعه إلى السماع ومنه شبهك وخدنك وضربك وتربك ونحوك وندك وحسبك وشرعك وأمهاتك مثلك وغيرك فإذا أريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا يتعرفان بالإضافة (لذلك صح وصف النكرة بهما فى) نحو (مررت برجل مثلك أو غيرك) والنكرة لا توصف بالمعرفة (وتسمى الإضافة فى هذين النوعين) وهما ما يفيد تعريف المضاف أو تخصيصه وما يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه (معنوية لأنها أفادت أمرا معنويا) وهو تعريف المضاف أو تخصيصه (و) تسمى أيضا (محضة أى خالصة من تقدير الانفصال) إذ ليس قولنا غلام زيد ومثلك فى تقدير غلام لزيد ومثل لك (ونوع لا يفيد شيأ من ذلك) التعريف أو التخصيص (وضابطه أن يكون المضاف صفة تشبه المضارع فى كونها مرادا بها الحال أو الاستقبال (وإليه أشار الناظم بقوله

وإن يشابه المضاف يفعل * وصفا فعن تنكيره لا يعزل

خرج بالصفة المصدر المقدر بأن والفعل فإن إضافته محضة خلافا لابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة بدليل نعته بالمعرفة نحو قوله :

إن وجدى بك الشديد أرانى * عاذرا من عهدت فيك عذولا

فوصف وجدى وهو مصدر مضاف إلى ياء المتكلم بالشديد ومثله المصدر الواقع مفعولا له نحو جئتك إكرامك فإن إضافته محضة خلافا للرياشى وخرج بتشبه المضارع الخ اسم التفضيل نحو أفضل القوم فإن إضافته محضة عند الأكثرين خلافا لابن السراج والفارسى وأبى البقاء والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولى وابن أبى الربيع وابن عصفور ونسبه إلى سيبويه وقال إنه الصحيح بدليل قولهم مررت برجل أفضل القوم ولو كانت إضافته محضة لزم نعت النكرة بالمعرفة وأن المخالف خرج ذلك على البدل فيكون من بدل المعرفة من النكرة قال وذلك باطل لأن البدل بالمشتق يقل اه كلام ابن عصفور فى شرح الجمل وهذا الذى حكاه عن سيبويه واختاره إنما حكاه ابن مالك عن الفارسى واختار خلافه وزعم أن

(قوله لجعل المقتضى الخ) فيه إشارة إلى أنه جعل المقتضى للتعريف إرادة المغايرة من كل وجه ومثله الوقوع بين الضدين ولم يحصر فى ذلك فيلزم من وقوعها بينهما إرادة كمال المغايرة ولا يلزم من عدم وقوعها بينهما عدم إرادة المغايرة فالمدار على إرادة كمال المغايرة كما قال المصنف فتدبر (قوله وهذا النوع مرجعه إلى السماع) انظر هذا مع أن المصنف جعل لها ضابطا فأشعر بقياسيته (قوله وشرعك) بفتح الشين قال فى الصحاح ويقال شرعك هذا أى حسبك (قوله إذ ليس قولنا غلام زيد ومثلك فى تقدير غلام لزيد ومثل لك) انظر هذا مع ما تقدم أن الإضافة فى ذلك على معنى اللام لفقد شرطى من وشرطى ولا معنى لكونها على معناها (٢٧) إلا تقديرها بها وقد صرحوا بأن الإضافة المعنوية مقدرة بالحرف وليس هناك ضمير فاصل كما فى اللفظية وهو الموافق لما سيأتى فى توجيه كون اللفظية تسمى غير محضة (قوله فى كونها مرادا بها الحال الخ) بيان لوجه المشابهة فى قول الناظم وإن يشابه المضاف الخ وفيه رد على أبى حيان حيث ظن أن المراد المشابهة فى الزنة فاعترض بأن كلام الناظم لا يشمل إلا اسم الفاعل (قوله بدليل نعته الخ) استدل ابن مالك فى تعريفه بأن المصدر واقع موقع حرف مصدرى موصول بالفعل والموصول المشار إليه محكوم بتعريفه فليكن الواقع موقعه كذلك وحاصله أن المصدر المسبوك من الموصول الحرفى وصلته فى مثل أعجبنى ما صنعت محكوم له بالتعريف لأنه بمنزلة صنعك وهذا وإن قاله النحاة لا يظهر الدليل عليه كما قال الدمامينى لأن المصدر لا يجب إضافته بل يجوز أن يذكر المعمول بعده مرفوعا ومنصوبا نحو أعجبنى ضرب زيد وزيدا بتنوين ضرب ورفع زيدا ونصبه فلم لا يجوز تقدير هذا المصدر منكرا أو فاعل الفعل الذى كان مرفوعا بعد السبك بالمصدر المسبوك المنكر ودعوى الدمامينى أن النحاة قالوه غير مسلمة إن أراد كلهم فقد صرح بعضهم بأن المصدر المسبوك يكون نكرة وجوز بعضهم فى أو يرسل رسولا فى قراءة النصب أن يكون فى تأويل إرسالا وقدس فى باب كان يعلق بذلك (قوله فوصف وجدى الخ) هذا لا ينهض دليلا لاحتمال أن يكون الشديد بدلا من وجدى لا نعتا وليس بمسلم فيحتمل أن يكون أل فى الشديد للجنس ومصحوبها فى حكم النكرة (قوله نحو جئتك إكرامك) قال الدنوشرى فى كون إكرامك مفعولا له نظر لعدم الاتحاد فى الفاعل مع عامله ويجاب بأنه مصدر مضاف إلى مفعوله بعد حذف فاعله ففاعلهما واحد

ذلك قول سيبويه وخرج أيضا الصفة التي بمعنى الماضي نحو ضارب زيد أمس فإن إضافته محضة على الصحيح خلافا للكسائي وخرج أيضا الصفة التي لم تعمل نحو كاتب القاضي وكاسب عياله فإن إضافتها محضة (وهذه الصفة) الشبيهة بالمضارع في إرادة الحال أو الاستقبال (ثلاثة أنواع) كما يؤخذ من أمثلة النظم (اسم الفاعل) المضاف لمعموله الظاهر أو المضمر فالأول (كضارب زيد) الآن أو غدا (و) الثاني نحو (راجينا) الآن أو غدا ومنه أمثلة المبالغة كشراب العسل (واسم المفعول) المضاف لمعموله سواء أكان من ثلاثي أم لا فالأول (كمضروب العبد) الآن أو غدا (و) الثاني نحو (مروع القلب) بفتح الواو المشددة (و) الثالث (الصفة المشبهة) باسم الفاعل المضافة لمعمولها مجردة كانت أو لا فالأول (كحسن الوجه) الآن (وعظيم الأمل) الآن (وقليل الحيل) الآن والثاني كمستقيم القامة ومعتدل الطبيعة فاسم الفاعل مضاف إلى منصوبه معنى واسم المفعول والصفة المشبهة مضافان إلى مرفوعهما معنى وإضافة هذه الصفات إلى معمولها المعرفة لا يفيدها تعريفا (والدليل على أن هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفا وصف النكرة به) أي بالوصف المضاف (في نحو هديا بالغ الكعبة) فهديا نكرة منصوبة على الحال وبالغ الكعبة نعتها ولا توصف النكرة بالمعرفة (ووقوعه حالا في نحو ثاني عطفه) فثاني حال من الضمير المستتر في يجادل من قوله تعالى ومن الناس من يجادل في الله بغير علم والحال واجب التنكير والأصل عدم التأويل (وقوله) وهو أبو كبير الهذلي يمدح تأبط شرا وكان زوج أمه .

(فأتت به حوش الفؤاد مبطنا) • سهدا إذا ما نام ليل الهوجل

حوش بضم الحاء المهملة وسكون الواو وبالشين المعجمة صفة مشبهة حال من الهاء المجرورة بالباء العائدة إلى تأبط شرا ومعناه حديد الفؤاد والمبطن الضامر البطن وهو وصف محمود في الذكور والسهد بضم السين المهملة والهاء القليل النوم والهوجل الأحمق (ودخول رب عليه في قوله) وهو جرير يهجو الأخطل .

(يارب غابطنا لو كان يطلبكم) • لاقى مباعدة منكم وحرمانا

فأدخل رب على غابطنا ولو كان معرفة لما صح ذلك وهو من الغبطة وهو أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير إرادة زوالها عنه عكس الحسد (والدليل على أنها) أي هذه الإضافة وهي إضافة الصفة لمعمولها (لا تفيد تخصيصا أن أصل قولك ضارب زيد) بالخفض (ضارب زيدا) بالنصب (فالاختصاص بالمعمول (موجود قبل الإضافة) فلم تحدث الإضافة تخصيصا وفي ذلك رد على ابن مالك حيث رد على ابن الحاجب في قوله ولا تفيد إلا تخفيفا فقال بل تفيد أيضا التخصيص فإن ضارب زيد أخص من ضارب قال في المغني وهذا سهو فإن ضارب زيد أصله ضارب زيدا بالنصب وليس أصله ضاربا فقط فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تأتي بالإضافة اه وما قاله ابن مالك تبع فيه ابن الضائع في اعتراضه على ابن عصفور حيث قال وأما قوله ولا تخصيص فغير صحيح لأنك إذا قلت هذا ضارب امرأة فقد خصصت المضاف بالمضاف إليه مع كون الإضافة غير محضة اه (وإنما تفيد هذه الإضافة التخفيف) لأن الأصل في الصفة أن تعمل النصب ولكن الخفض أخف منه إذ لا تنوين معه ولا نون قاله في المغني (أو) تفيد (رفع القبح أما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر) من المضاف (كما في ضارب زيد وضاربات عمرو) ومضروب العبد (وحسن الوجه) ففي هذه الصفات تنوين ظاهر حذف للإضافة (أو) بحذف التنوين (المقدر كما في ضوارب زيد وحواج بيت الله) ففي ضوارب وحواج تنوين مقدر حذف للإضافة بدليل نصبهما المفعول

قوله هديا بالغ الكعبة) قال الدنوشري الهدي بفتح أوله وسكون ثانيه ويجوز فيه الهدي بكسر ثانيه وتشديد الياء وقرأ بهما جميعا القراء حتى يبلغ الهدي محله الواحد هدية (٢٨) وهديه بكسر الدال وتشديد الياء (قوله والهاء) أي وضم الهاء (قوله إنما تفيد هذه الإضافة التخفيف) قال اللقاني قد يقال هذا منقوض بنحو قوله • الود أنت المستحقة صفوه • فإن الإضافة فيه لم تفد تخفيفا ولا رفع قبح اه وقال الدنوشري حصر التخفيف في هذه الأشياء الثلاثة يشكل بثلاث مسائل فإن إضافتها غير محضة ولم يحذف منها تنوين ولا نون ولا ضمير الأولى قولك الضارب الرجل فإن هذه الإضافة غير محضة ولم يحذف منها تنوين ولا نون ولا ضمير وأجيب بأن هذه الإضافة محمولة على الحسن الوجه كما أن الحسن الوجه محمول في النصب على الضارب الرجل وذلك للشبه الحاصل فيهما في المضاف والمضاف إليه لأن المضاف فيهما صفة محلى بالألف واللام والمضاف إليه فيهما معمول معرف بالألف واللام الثانية قولك هذا ضاربك لأن الكاف مفعول في المعنى وليس ثم شيء مما ذكرنا لأن التنوين يضاد الضمير المنفصل لما بين الاتصال والانفصال من التنافي وأجيب بأن النون في ضاربك في حكم الظهور الثالثة زيد الضاربك على أن الكاف مضاف إليه لا مفعول به على قول بعضهم فالإضافة غير محضة وما يقع بعد له التخفيف مفقود هنا وأجيب بأن الضاربك محمول في الإضافة على ضاربك إذ المضاف فيهما صفة والمضاف إليه ضمير متصل فإذا كان لتعذر النطق بالتنوين يغتفر في ضاربك والمانع فيه شيء واحد وهو اتصال الضمير فبالأولى أن يغتفر في الضاربك لأن المانع فيه شيئان الألف واللام واتصال الضمير

قاله الموضح فى الحواشى (أو) بحذف (نون التثنية كالضاربا زيدا أو) نون (الجمع) السالم (كالضاربو زيد) فنى التثنية والجمع نون حذفت للإضافة (وأما رفع القبح فنى نحو مررت بالرجل الحسن الوجه) بالجر (فإن فى رفع الوجه) على الفاعلية (قبح خلو الصفة) المشبهة (عن ضمير يعود على الموصوف) لفظا كما قال فى المغنى (وفى نصبه) على التشبيه بالمفعول به (قبح إجراء وصف) الفعل (القاصر) وهو حسن (مجرى) بضم الميم (وصف) الفعل (المتعدى) فى نصبه المفعول به فنى رفع الوجه قبح وفى نصبه قبح (وفى الجر تخلص منهما) معا لأن الصفة لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها فيصير فى الصفة ضمير يعود على الموصوف (ومن ثم امتنع الحسن وجهه) بالجر (لانتفاء قبح رفع) على الفاعلية لوجود الضمير المضاف إليه الوجه لفظا فإنه يعود على الموصوف (و) امتنع (نحو الحسن وجه) بالجر أيضا (لانتفاء قبح النصب لأن النكرة تنصب على التمييز) بخلاف المعرفة وسيأتى أن الصفة المفردة المقرونة بأل لا تضاف إلى الخالى منها ومن الإضافة إلى تاليها (وتسمى الإضافة فى هذا النوع) وهو إضافة الوصف لمعموله (لفظية لأنها أفادت أمرا لفظيا) وهو حذف التنوين ونون التثنية والجمع ورفع القبح ومرجعهما إلى اللفظ وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ◦ وذى الإضافة اسمها لفظيه ◦ (و) تسمى أيضا (غير محضة لأنها فى تقدير الانفصال) لأن نحو ضارب زيد مثلا فى تقدير ضارب هو زيدا فالضمير المستتر فى الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديرا

(فصل) (تختص الإضافة اللفظية) لكونها غير محضة (بجواز دخول أل على المضاف فى خمس مسائل إحداها أن يكون المضاف إليه) مقرونا (بأل) وإليها أشار الناظم بقوله

ووصل أل بذا المضاف مغتفر إن وصلت بالثان (كالجعد الشعر)

فالجعد صفة مشبهة من جعد شعره جعودة ضد سبط سبوطة والشعر بفتح العين مضاف إليه (وقوله) وهو الفرزدق: أبأنا بها قتلى وما فى دمائها شفاء (وهن الشافيات الحوائم)

بجر الحوائم بإضافة الشافيات وأبأنا بفتح الهمزة الأولى والموحدة وسكون الهمزة الثانية قتلنا والضمير فى بها وهن للسيوف وفى دمائها للقتلى والحوائم العطاش التى تحوم حول الماء جمع حائمة بالحاء المهملة من الحوم وهو الطواف حول الماء وغيره والشافيات جمع شافية اسم فاعل من الشفاء والمعنى قتلنا بالسيوف وليس فى دماء القتلى التى شربتها السيوف شفاء وإنما السيوف هى الشافيات لأنها آلة السفك ولولاها ما حصل السفك المسئلة (الثانية أن يكون) المضاف إليه (مضافا لما فيه أل) وإليه أشار الناظم بقوله :

أو بالذى له أضيف الثانى (كالضارب رأس الجانى)

فالضارب صفة مقرونة بأل مضافة إلى رأس ورأس مضاف إلى الجانى المقرون بأل (و) نحو (قوله

لقد ظفر الزوار أقفية العدا) بما جاوز الآمال ملاسر والقتل

فالزوار جمع زائر صفة مقرونة بأل مضافة إلى أقفية جمع قفا وأقفية مضافة إلى العدا المقرونة بأل والآمال بالمد جمع أمل وهو الرجاء وملاسر أصله من الاسر فحذفت نون من على لغة زبيد وبنى خثعم من قبائل اليمن المسئلة (الثالثة أن يكون) المضاف إليه (مضافا إلى ضمير ما فيه أل كقوله

الود أنت المستحقة صفوه) منى وإن لم أرج منك نوالا

فالمستحقة صفة مفردة مقرونة بأل مضافة إلى صفو وصفو مضاف إلى ضمير ما فيه أل وهو الود بضم الواو والنوال العطاء (ومنع المبرد هذه) الأخيرة لما سيأتى ولم يتعرض لها فى النظم المسئلة (الرابعة أن يكون الوصف المضاف مثنى كقوله

إن يغنيا عنى المستوطنا عدن فإننى لست يوما عنهما بغنى

(قوله كما فى المغنى) أى فى الترجمة التى نصها الأمور التى يكتسبها الاسم بالإضافة من الباب الرابع وإنما قيد بقوله لفظا لأن الضمير مقدر أو نابت أل عنه كما فى الترجمة التى نصها الأشياء التى تحتاج إلى رابط من ذلك الباب وأنه قال فيها واختلف فى رجل حسن الوجه بالرفع فقيل التقدير منه وقيل أل خلف عن الضمير (قوله ومن ثم امتنع الحسن وجهه) قال اللقانى إن قلت هذه العلة أطردت فى حسن وجهه وقد تقدم جوازه قلت إنما جاز فيه لإفادة الإضافة التخفيف بحذف التنوين بخلاف هذا (فصل) (قوله بجواز دخول أل الخ) كان يحسن أن يوطئ لهذا الفصل بأن أل تحذف من المضاف فى غير هذه الصورة وإن لزم ذلك فى كلامه ولم يقل أداة التعريف ليشمل أل الموصولة (قوله والضمير فى بها وهن للسيوف الخ) رأيت بخط المصنف ما نصه أى قتلنا بقتالنا قتلى منهم لكنهم ليسوا أكفاء عندنا فلا وفاء فى دمائهم والناس الآخذون بالثأر الحائمون حول الدماء يستشفون إذا قتلوا مثلهم وضمير وهن للدماء لا بقيد الإضافة لمن ذكر

فالمسترطناصفة مثناة مضافة إلى عدن ولذلك حذفت النون منها ويغنيا مضارع غنى بكسر النون فى الماضى وفتحها فى المضارع والألف فيه علامة التثنية على لغة أكلونى البراغيث والمسترطنا فاعله وهى جملة شرطية وجوابها فإنى لست والمعنى إن يستغن عنى المسترطنا عدن فإنى لست غنيا عنهما يوما من الأيام المسئلة (الخامسة أن يكون) الوصف المضاف (جمعا تبع سبيل المثنى) وطريقه (وهو جمع المذكر السالم فإنه معرب بحرفين ويسلم فيه بناء الواحد) من تغيير الحركات (ويختم بنون زائدة) بعد علامة الإعراب (تحذف للإضافة كما أن المثنى كذلك كقوله

ليس الأخلاء بالمصغى مسامعهم ... إلى الوشاة ولو كانوا ذوى رحم

فالمصغى صفة مجموعة جمع المذكر السالم مضافة إلى مسامعهم ولذلك حذفت النون منها والأخلاء الأصدقاء والوشاة جمع واش وهو النمام بين الأخلاء والرحم القرابة وإلى مسألتى المثنى والمجموع أشار الناظم بقوله

وكونها فى الوصف كاف إن وقع ... مثنى او جمعا سبيله اتبع

فهذه المسائل الخمس يجوز فيها الجمع بين أل والإضافة أما المسئلة الأولى وهى مسئلة الصفة المشبهة فإنها الأصل فى ذلك وذلك لأن التخفيف فيها بحذف الضمير أو حذف الجار والمجرور لأن الأصل فى الجعد الشعر الجعد شعره أو شعر منه فلما أضيفت حذف الضمير المجرور بالإضافة على الأول أو بالحرف على الثانى فحصل التخفيف بذلك إذ لا تنوين مع وجود أل وقرن المضاف إليه بأل عوض عما فاته من الضمير أو من التنوين لأن التنوين وأل يتعاقبان على الاسم فولى المضاف أل كما يليه التنوين وحمل على الصفة المشبهة نحو الضارب الرجل لمشابهته لها من حيث أن المضاف فى الصورتين صفة مقرونة بأل والمضاف إليه مقرون بها وأما المسئلة الثانية فلأن أل إذا كانت فى المضاف إليه الثانى كانت قريبة من كونها فى المضاف لأن المضاف والمضاف إليه كشىء واحد ولذلك يمتنع إذا كان بينهما أكثر من مضاف واحد فلا يجوز الضارب ابن أخت القوم كما جاز نعم ابن أخت القوم وأما الثالثة فاختلف فيها ومدرك الخلاف هل ينزل الضمير العائد إلى ما فيه أل منزلة الاسم المقرون بأل أم لا فالجمهور على الجواز والمبرد على المنع وأما الرابعة والخامسة فلأن النون فيهما لم تحذف للإضافة بل لطول الصلة كما حذفت من الصلة لغير إضافة كقوله الحافظو عورة العشيرة فى رواية من نصب عورة فلذلك لم يشترط فى المضاف إليه شىء مما تقدم قاله الشاطبى بمعناه وحكم جمع التكسير وجمع المؤنث السالم حكم المفرد (وجوز الفراء إضافة الوصف المحلى بأل إلى المعارف كلها) سواء أكان تعريفها بالعلمية أم الإشارة أم غيرهما (كالضارب زيد والضارب هذا) والضارب الذى والضارب بك والضارب غلامك إجراء لسائر المعارف مجرى المعرف بأل (بخلاف) المضاف إلى المنكر نحو (الضارب رجل) لامتناع إضافة المعرفة إلى النكرة (وقال المبرد والمازنى والرمانى فى الضاربك وضاربك) مما الوصف فيه مقرون بأل أو مجرد منها (موضع الضمير خفض) لأن الضمير نائب عن الظاهر وإذا حذف التنوين من الوصف كان الظاهر مخفوضا بالوصف فكذلك نائبه (وقال الأخفش) وهشام موضع الضمير (نصب) لأن موجب النصب المفعولية وهى محققة وموجب الخفض الإضافة وهى غير محققة ولا دليل عليها إلا حذف التنوين ولحذفه سبب آخر غير الإضافة وهو صون الضمير المتصل عن وقوعه منفصلا وضعفه ابن مالك (وقال سيبويه الضمير كـ) الاسم (الظاهر فهو منصوب فى الضاربك) لأن الوصف المقرون بأل لا يضاف عنده إلا لما فيه أل أو إلى المضاف لما فيه أل أو إلى مضاف إلى ضمير ما فيه أل والضمير ليس واحدا منها (مخفوض فى ضاربك) لأن

قوله فإنها الأصل فى ذلك) لهذا مثل المصنف تبعا للناظم بالجعد الشعر دون الضارب الرجل (قوله فالجمهور على الجواز) فى حواشى اللقانى ما نصه نزل هنا ضميره منزلته (٣٠) كتنزيل بعضهم ضمير ما فيه رابط المبتدأ منزلته فى قوله والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن أى يتربصن أزواجهم لجواز كون يتربصن خبر المبتدأ ومن منع كونه خبرا كالجمهور منع هنا اه فما نقله عن الجمهور نقل الشارح عكسه عنهم وكلام الشارح هو مقتضى نقل المصنف عن المبرد وصنيع المصنف فى المغنى فى مباحث روابط الجملة ربما يؤيد اللقانى قوله فلأن النون فيهما لم تحذف الخ) قد يقال حذفها من الصلة لغير إضافة لا يقتضى أن الحذف للطول دائما لأنه إذا لم توجد الإضافة فالأصل أن الحذف لأجلها لما ثبت من منافاة النون للإضافة ثم انظر ما معنى تعليل جواز الجمع بين أل والإضافة فى المسئلة الرابعة والخامسة بقوله لأن النون فيهما لم تحذف للإضافة إذ لا شك أن الإضافة موجودة والجمع بينها وبين أل حاصل ولا دخل لحذف النون للإضافة أو للطول فى جواز ذلك (قوله الحافظو الخ) هذا بعض بيت لقيس بن الخطيم الأنصارى وعزاه سيبويه لرجل من الأنصار وتتمته

لا يأتيهم من ورائنا وكف

والعورة ما لم يحم وقيل عورة القوم ثغرهم فإذا حوره فليس بعورة والوكف الإثم وقيل العيب ويروى نطف وهى التهمة يقول هؤلاء يحفظون عورة عشيرتهم فيحمونها فلا يأتيهم عيب من أمامهم ولا من ورائهم (قوله وقال الأخفش نصب) استدل للأخفش بقوله تعالى إنا منجوك وأهلك الا ترى أن الكاف لو لم تكن منصوبة لم يجز نصب أهلك وأجيب بأنه منصوب بتقدير وننجى أهلك

(مسألة) (قوله قد يكتسب) فيه إشعار بقلة ذلك ولا ينافى ذلك كونه قياسيا كما هو ظاهر عبارة المغنى والكشاف وكلامه يشعر باستواء المسألتين فى القلة وكلام التسهيل يشعر بأن القلة إنما هى فى مسألة العكس لأنه بعد أن قال ويؤنث المضاف لتأنيث المضاف إليه قال وقد يرد مثل ذلك فى التذكير فلم يأت بقد إلا فى الثانية وقد يقال استواؤهما فى القلة لا ينافى أن أحدهما أقل والمصنف أشار لأمر وابن مالك لآخر فقلة المسألة الأولى لعدم الاكتساب الذى هو الأصل لا تنافى كثرتها فى ذاتها كما نص عليه الناظم فى شرح الكافية (قوله وشرط ذلك فى الصورتين صلاحية المضاف الخ) زاد فى التسهيل شرطا آخر وهو كون المضاف بعضه أو كبعضه وليس القيد الأول بمغن عنه كما قال الدمامينى فى شرحه مخالفا لما قاله فى حواشى المغنى ألا ترى أنه لا يصح أن تقول أعجبتنى يوم عروبة وإن صح الاستغناء لكن المضاف ليس بعضا للمضاف إليه ولا كبعضه لأن اليوم نفس عروبة وإنما عدلنا عن التمثيل بيوم الجمعة إلى ما قلنا لأن الجمعة كما تطلق على اليوم تطلق على الأسبوع فلو حذف الأسبوع وقع اللبس وتبع السيوطى التسهيل فى زيادة هذا القيد ومثل بيوم الجمعة (قوله مع صحة المعنى فى الجملة) أى مع قطع النظر عن كون الكلام حقيقة أو مجازا وفيه إشارة إلى أن المصنف يعنى بصلاحية المضاف للاستغناء كما قال اللقانى صحة إرادة معنى المضاف ولو مجازا وإلا فلا يخفى أن الكلام مع إسقاط المضاف معناه الحقيقى العموم والحمل عليه عند الخلو عن القرينة واجب (قوله قطعت بعض أصابعه) قال اللقانى إن أريد بالبعض أصبع فأكثر فتأنيثه أصلى إذ الأصبع مؤنثة وإن أريد بعض الأصبع فاكتسابى انتهى وبيان الثانى أن بعض الأصبع يصدق عليه بعض الأصابع (قوله تلتقطه بعض السيارة) قال اللقانى يحتمل أن المراد بالسيارة جنسها أى الجماعات السيارة فبعضها جماعة سيارة فتأنيثها ليس بمكتسب (قوله إلا أنه اكتسب التأنيث من الليالى) الأظهر أن يقول لأنه اكتسب هذا وقال اللقانى اعلم أن الليالى جمع ليلاة كرماة ومرامى فيمكن أن المراد بطول الليالى طوالها من إطلاق المصدر على الجمع والمصدر المراد به الجمع يراعى فى ضميره المعنى كقوله تعالى هل أتاك نبأ الخصم إذ تسوروا المحراب (قوله وحاصل ما ذكره الموضح ثلاثة أنواع الأول ما كان المضاف بعضا الخ) ليس مراده من كونه بعضا أنه لفظ بعض بدليل قوله الثالث ما كان وصفا ولفظ طول ليس وصفا وإنما هو وصف فى المعنى لليالى فالمراد كونه بعضا من المضاف إليه فى المعنى ويدل لذلك أن من أمثلة هذه المسألة: ❊ كما شرقت صدر القناة من الدم ❊ وقوله ❊ وما حب الديار شغفن قلبى ❊ وجدعت أنف هند ونحو ذلك وإذا كان الأمر كذلك فالموضح لم يشعر كلامه بحصر بل هو صريح فى عدمه حيث قال فمن ذلك والشارح فهم أن فى كلامه حصرا بدليل قوله وبقى الخ ثم ما ادعاه الشارح من أن البعض فى الأول مؤنث وكان مراده أن بعض الأصابع أصبع والأصبع مؤنثة يخرج المسألة عن موضوعها من كون التأنيث اكتسابيا لأنه حينئذ يكون أصليا كما مر عن اللقانى ومر عن التسهيل أن شرط المسألة أن يكون المضاف بعض المضاف إليه أو كبعضه ومثل شراحه ما هو كالبعض بطول الليالى أسرعت وقولهم اجتمعت أهل اليمامة وهو داخل فى كلام الموضح لأن المضاف صالح للاستغناء عنه لأنهم جعلوا فائدة الشرط الثانى إخراج أعجبتنى يوم عروبة ويوم عاشوراء كما مر فلو قال الشارح وشمل كلام المصنف كذا وكذا كان أظهر نعم كل مسألة خارجة عن كلامه وكلام التسهيل وقال فى التذكرة فى اكتساب التأنيث قد بسط الناس هذا فقالوا

حذف التنوين دليل على الإضافة ولا مانع منها إلا اقتران الوصف بأل وهو مجرد عنها (ويجوز فى الضاربك والضاربوك الوجهان) الخفض والنصب لأنه يحتمل أن يكون حذف النون للإضافة فيكون الضمير فى محل خفض وأن يكون للتخفيف وتقصير الصلة فيكون فى محل نصب وذهب الجرمى والمازنى والمبرد وغيرهم إلى أن الضمير فيهما فى محل خفض لا غير لأن حذف النون للإضافة هو الأصل وحذفها للطول لا ضرورة تدعو إليه مع الضمير بخلاف الظاهر فإن ما ظهر فيه النصب أحوج إلى ذلك قاله المرادى فى التلخيص فى باب اسم الفاعل وفيه رد على ابن مالك حيث قال وأما الضمير فى نحو جاء الزائراك والمكرموك جائز فيه الوجهان بإجماع لأنهما جائزان فى الظاهر الواقع موقعه انتهى (مسألة) قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث (تأنيثه وبالعكس) فيكتسب المضاف المؤنث من المضاف إليه المذكر تذكيره (وشرط ذلك فى الصورتين صلاحية المضاف للاستغناء عنه) عند سقوطه (بالمضاف إليه مع صحة المعنى فى الجملة (فى) التصوير (الأول قولهم قطعت بعض أصابعه) فبعض نائب فاعل قطعت وأنث الفعل المسند إليه لكونه اكتسب التأنيث من المضاف إليه وهى الأصابع لصلاحية الاستغناء عنه بالمضاف إليه فيقال قطعت أصابعه تعبيرا عن الجزء بالكل مجازا (وقراءة بعضهم) وهو الحسن البصرى (تلتقطه بعض السيارة) بتأنيث تلتقطه بالتاء المثناة فوق (وقوله) وهو الأغلب العجلى وهو من المعمرين:

(طول الليالى أسرعت فى نقضى) ... نقضن كلى ونقضن بعضى

فأنث أسرعت مع أنه خبر عن مذكر وهو طول إلا أنه اكتسب التأنيث من الليالى ونقضى ونقضن فى الموضعين بقاف وضاد معجمة وحاصل ما ذكره الموضح ثلاثة أنواع الأول ما كان المضاف بعضا وهو مؤنث

والثانى ما كان بعضا وهو مذكر والثالث ما كان وصفا للمؤنث وبقى عليه ما كان كلا كقوله تعالى يوم تجد كل نفس ووفيت كل نفس وما لم يكن شيئا من ذلك كقولهم اجتمعت أهل اليمامة ومن الغريب أن المضاف إليه قد يكتسب التأنيث من المضاف كقوله «فإلى ابن أم أناس أرحل ناقتى» فمنع صرف أناس لكونه سرى إليه معنى التأنيث من الأم ولا يبعد حمله على الضرورة قاله فى الحواشى (ومن) التصوير (الثانى) وهو أن يكتسب المضاف المؤنث من المضاف إليه المذكر تذكيره (قوله

إنارة العقل مكسوف) بطوع هوى   وعقل عاصى الهوى يزداد تنويرا

فذكر مكسوف مع أنه خبر عن مؤنث وهو إنارة إلا أنها اكتسبت التذكير من إضافتها إلى العقل (ويحتمله أن رحمت الله قريب من المحسنين) ويبعده لعل الساعة قريب فذكر قريب حيث لا إضافة وذكر الفراء أنهم التزموا التذكير قريب إذا لم يرد قرب النسب قصدا للفرق هذا نقله فى المغنى ونقل عن الفراء إذا كان القرب فى النسب كان التأنيث واجبا بلا خلاف تقول هذه قريبة فلان ولا تقول هذه قريب فلان وإذا كان القرب فى المسافة جاز التذكير والتأنيث وقيل التذكير فى الآية على المعنى لأن الرحمة بمعنى الغفران والعفو واختاره الزجاج وقيل بمعنى المطر قاله الأخفش وإياك أن تظن أن التذكير لكون التأنيث مجازيا لأن ذلك وهم لوجوب التأنيث فى نحو الشمس طالعة وإنما يفترق حكم المجازى والحقيقى الظاهرين لا المضمرين قاله فى المغنى ورد على الجوهرى (ولا يجوز قامت غلام هند) بتأنيث الفعل (ولا قام امرأة زيد) بتذكيره (لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف إليه) فلا يقال قامت هند إذا كان القائم غلامها ولا قام زيد إذا كان القائم امرأته ومن ثم رد ابن مالك فى التوضيح على الجامع الصحيح قول أبى الفتح فى توجيهه قراءة أبى العالية لا تنفع نفسا إيمانها بتأنيث الفعل أنه من باب قطعت بعض أصابعه لأن المضاف لو سقط هنا لقيل نفسا لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع إليه الضمير المستتر المرفوع الذى

أنه منحصر فى أربعة أنواع قسم المضاف بعض المؤنث وهو مؤنث فى المعنى وتلفظ بالثانى وأنت تريده نحو قطعت بعض أصابعه إذا بعض السنين تعرقتنا • وتلتقطه بعض السيارة وقسم هو بعض المؤنث وتلفظ بالثانى وأنت تريده إلا أنه ليس مؤنثا وذلك نحو شرقت صدر القناة وقلنا إنه غير مؤنث لأن صدر القناة ليس قناة بخلاف بعض الأصابع فإنه قد يكون أصابع وقسم تلفظ بالثانى وأنت تريده إلا أنه لا بعض ولا مؤنث نحو اجتمعت أهل اليمامة والقسم الرابع زاده الفارسى وهو أن يكون المضاف كلا للمؤنث نحو ولهت عليه كل معصفة • هيفاء ليس لبابها زبر فأنث كلا لأنه المعصفات فى المعنى اهـ وبه يظهر ما فى عبارة الشارح وأنه لا فرق بين البعضين المذكورين فى كلام الموضح وأن كلا منهما بعض المؤنث وهو مؤنث ووجهه أن المراد بالسيارة الجماعات وبعضها جماعة كما مر عن اللقانى لكن يراد أن التأنيث حينئذ ليس بمكتسب وإنما يتم له الفرق لو كان المثال الثانى كأشرقت صدر القناة واستفيد منه أن المراد البعض فى المعنى كما أسلفنا (قوله فإلى ابن أم أناس الخ) هو صدر بيت عجزه • عمرو فتبلغ حاجتى أو تزحف • وبعده :

ملك إذا نزل الوفود ببابه •   عرفوا موارد مزبد لا تنزف

أنشده سيبويه شاهدا على إبدال ملك وهو نكرة من عمرو المعرفة قال ويجوز رفعه على القطع وقال بعض شراح أبياته أم أناس بعض جدات عمرو بن هند وفى الصحاح ورحلت البعير أرحله رحلا إذا شددت على ظهره الرحل فمعنى أرحل ناقتى أضع على ظهرها الرحل للسفر إلى ابن أم أناس والضمير فى تبلغ راجع إلى الناقة وكذا فى تزحف قال فى الصحاح الزحف الجيش يزحفون إلى العدو والصبى يزحف على الأرض قبل أن يمشى والبعير إذا أعيا فجر فرسنه (قوله إنارة العقل مكسوف) قال اللقانى قد يقال لا دليل فيه لأن المؤنث المجازى قد يذكر ضميره فى الشعر كقوله • ولا أرض أبقل إبقالها • (قوله وقيل التذكير فى الآية الخ) أى فلذا قال الموضح ويحتمله ويحتمل أنه إنما قال ذلك لأن قريبا كما قال اللقانى يحتمل الخبرية وأنه وصف لشىء محذوف أى شىء قريب وأما قول الحفيد إنما قال ويحتمله لأن كونه منه مرجوح لأن الله لا يطلق عليه مذكر ففيه نظر لأن المراد أن لفظ الله مذكر واعلم أن للمصنف رسالة فى هذه الآية الشريفة نفيسة ضمنها أقوال الأئمة أوصلها إلى مائة عشر وهى مذكورة فى الأشباه والنظائر للسيوطى (قوله لعدم صلاحية المضاف فيهما الخ) قال اللقانى كيف هذا وقد جوزوا جاء زيد نفسه برفع احتمال أن الجائى غلامه أو كتابه مثلا اهـ وأقول تفصيل الكلام أنه إن أريد الاستغناء ولو على سبيل التجوز فهو متحقق هنا إذ لا مانع من جواز قام زيد مجازا عن امرأته مثلا ويؤيده مسألة التوكيد وإن أريد الاستغناء على سبيل الحقيقة فهو منتف فى مسائل الجواز إذ إسناد ما لبعض الأصابع من القطع لجملتها مجاز وظاهر كلام الشارح فيما تقدم الأول إلا أن يقال المراد الاستغناء على وجه قريب ولو مجازا أو على وجه تمكن معه الحقيقة باعتبار فإن إسناد القطع إلى جملة الأصابع يمكن أن يجعل حقيقة إذا أريد المجموع من حيث هو مجموع أو على وجه يكون المضاف كثر الحذف فيه مع إرادته أو نحو ذلك فتدبر (قوله ومن ثم رد ابن مالك الخ) أى بل التأنيث لأن الإيمان بمعنى المعرفة والعقيدة (قوله بتأنيث الفعل) أى

بناء على أنه لافرق فى المضاف إليه المؤنث بين أن يكون ظاهرا أو ضميرا خلافا للفراء كما بيناه فى الحواشى (مسئلة) قوله وشمل ذلك قول النظم ولا يضاف الخ) أى لأنه أراد بالاتحاد معنى ما يشمل الترادف والتساوى وضعا كالإنسان والناطق أو بحسب المراد كما فى الموصوف والصفة (قوله لأن الغرض الخ) لك أن تقول المنعوت يتخصص بنعته مع أنه ليس غيره فى المعنى وأيضا فهلا اكتفى بالمغايرة بحسب المفهوم وعلل بعضهم منع إضافة الموصوف إلى صفته بأن الصفة تابعة للموصوف فى إعرابه فلو وقعت مضافا إليه لكانت مجرورة دائما ولم تتصور متابعته فى الإعراب ومنع إضافة الصفة إلى الموصوف بأن الصفة تجب أن تكون تابعة للموصوف ومؤخرة عنه فلا يمكن أن تضاف إليه وإلا لكانت متقدمة ولم تتصور المتابعة أيضا ومنع إضافة أحد المترادفين إلى الآخر لعدم الفائدة (قولهم ما يوهم شيئا من ذلك الخ) قال اللقانى الوهم احتمال مرجوح التأويل حمل الظاهر على المحتمل المرجوح وعلى هذا فقوله يوهم معناه يدل دلالة مرجوحة ويؤول معناه يحمل على المعنى المرجوح فالموهم والمؤول به واحد. ولا يخفى عدم صحته فالصواب أن الموهم هنا معناه الموقع فى الوهم أى العقل وكثيرا ما يفسره بذلك بعضهم ثم قوله مؤول أى لئلا تلزم إضافة الشىء إلى نفسه فى المعنى الذى يأباها النظر العقلى. فإن قلت قد تقرر أن العقل يمنع هذه الإضافة وأنها منتفية فكيف قال الناظم تبعا للبصريين بوجوبها فى الاسم واللقب المفردين كما مر أول الكتاب وقال بوجوب التأويل هنا قلت إنما أوجبوا إضافة توهم هذه الإضافة الممتنعة فوجوب التأويل لازم وجوب الإضافة لا منافيها نعم يتجه أن يقال لا يجاب ما يوهم ممتنعا وهو الذى عنى الموضح بقوله ويرده النظر فتدبر (قوله أن يراد بالأول الخ) قال اللقانى هذا التأويل لا يخرجها عن إضافة الاسم إلى مرادفه لم يخرجها عن إضافة الاسم إلى ما أريد به معناه كما فى النظم فتدبر وحاصله تقول إذا أريد بالثانى الاسم فليس مرادفا فتقول هذه الإرادة ليست وضعية بل الموضوع له اللفظ هو معنى الأول فالمرادفة ثابتة (قوله أى جاءنى مسمى هذا الاسم) قال اللقانى ومثله جئت ذا صباح وذات يوم أى وقتا صاحب هذا الاسم ومدة صاحبة هذا الاسم رضى (قوله هذا إذا نسب إلى الأول الخ) فيه رد لقول الرضى ولا ينعكس التأويل لأن إسناد العوامل إلى لفظ الأسماء ممتنع وقد نقل اللقانى كلامه وأقره (قوله وإنما وصفوها بالحق الخ) حاصله أن قولهم الحمقاء استعارة تبعية لأنهم شبهوا نبتها فى المجارى بالحق بجامع ترتب ما يعثر عليهما واشتقوا من الحق الحمقاء فتدبر (قوله وصلاة الساعة الأولى) قال اللقانى الساعة الأولى أول ساعة بعد الزوال (قوله ومسجد المكان الجامع) قال اللقانى فى الرضى ومسجد الوقت الجامع الوقت يوم الجمعة اه وسيأتى أن الشارح بين حكمة عدول المصنف عن تقدير الرضى (قوله لما ذكرنا) أى من أنه يقدر فى كل مثال غير ما قدر فى الآخر فيكون أشار المصنف بتكرير المثال لذلك (قوله ومن الثالث قولهم جرد قطيفة) منه قوله تعالى

ناب عن الإيمان فى الفاعلية ويلزم من ذلك تعدى فعل المضمر المتصل إلى ظاهره نحو قولك زيد أظلم تريد أنه ظلم نفسه وذلك لا يجوز واقتصر الناظم على التصوير الأول فقال :

وربما أكسب ثان أولا تأنيثا ان كان لحذف موهلا

(مسألة) ذهب البصريون إلى أنه (لا يضاف اسم لمرادفه كليث أسد ولا) يضاف (موصوف إلى صفته كرجل فاضل ولا) تضاف (صفة لموصوفها كفاضل رجل) وشمل ذلك قول النظم :

• ولا يضاف اسم لما به اتحد • معنى لأن الغرض من الإضافة التعريف أو التخصيص والشىء لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص بها (فإن سمع ما يوهم شيئا من ذلك يؤول) وهذا معنى قول النظم وأول موهما إذا ورد (فمن) ورود (الأول) وهو إضافة الاسم لمرادفه (قولهم جاءنى سعيد كرز) فسعيد وكرز مترادفان لكونهما لمسمى واحد وأضيف أحدهما للآخر (وتأويله أن يراد بالأول) وهو المضاف (المسمى وبالثانى) وهو المضاف إليه (الاسم) أى اللفظ الدال على المسمى (أى جاءنى مسمى هذا الاسم) وتوجيهه أن الاسم قبل اللقب فى الوضع فقدم عليه فى اللفظ وقصد بالمقدم المسمى لتعرضه إلى ما لا يليق بمجرد اللفظ من نداء أو إسناد فلزم أن يقصد بالثانى مجرد اللفظ لتحصل بذلك مغايرة حتى كأن قائل جاءنى سعيد كرز قال جاءنى مسمى كرز هذا إذا نسبت إلى الأول ما ينسب إلى الذوات أما إذا نسبت إليه ما ينسب إلى الألفاظ فإنه يجب تأويل الثانى بالمسمى والأول بالاسم كما إذا قلت كتبت سعيد كرز فإنه يتعين أن تقول كتبت اسم هذا المسمى قاله فى شرح الموضح (ومن) ورود (الثانى) وهو إضافة الموصوف إلى صفته (قولهم حبة الحمقاء) بالمد وإنما وصفوها بالحق لأنها تنبت فى مجارى السيول فيمر السيل بها فيقتلعها فتطؤها الأقدام قاله الرضى (و) قولهم (صلاة الأولى ومسجد الجامع وتأويله أن يقدر موصوف) أضيف إليه المضاف المذكور فيقدر فى الأول اسم عين وفى الثانى اسم زمان وفى الثالث اسم مكان (أى حبة البقلة الحمقاء وصلاة الساعة الأولى ومسجد المكان الجامع) وعدل عن تقدير الرضى مسجد الوقت الجامع لما ذكرنا (ومن) ورود (الثالث) وهو إضافة الصفة إلى موصوفها (قولهم جرد قطيفة) بفتح الجيم وسكون الراء وفتح القاف وكسر الطاء (وسحق عمامة)

عائنة الأعين قال السفاقسي الظاهر أنه من إضافة الصفة إلى موصوفها أي الأعين الخائنة كقوله وإذا سقيت كرام الناس وجوزوا أن تكون خائنة مصدر كالعاقبة أي يعلم خيانة الأعين (قوله أن يقدر موصوف) قال اللقاني الداعي إلى تقديره أن المضاف صفة والصفة تجري على موصوف لا محالة إلا أن يغلب عليها الاسمية كصاحب وراكب وإذ ليس موجودا في اللفظ فلا بد من تقديره (قوله محتجين بنحو قوله الخ) أي من الأمثلة المتقدمة والبصريون يؤولون هذا كما فعلوا فيما تقدم وربما أوهم كلام الشارح خلاف ذلك فالتقدير حق الأمر اليقين ولدار الحياة الآخرة وما كنت بجانب المكان الغربي (تنبيه) احتج الكوفيون أيضا بأن العرب أجازت أن تعطف الشيء على نفسه إذا اختلف اللفظان وإن كان الأصل في العطف المغايرة والمضاف والمضاف إليه كالمعطوف والمعطوف عليه ومثال ذلك في العطف ٭ فألفى قولها كذبا ومينا ٭ والحاصل أنهم استدلوا بالسماع والقياس ووافقهم في التسهيل فجعل الإضافة على ثلاثة أقسام محضة وغير محضة وشبيهة بالمحضة وهي سبعة أنواع منها إضافة الموصوف إلى الصفة وبالعكس والمسمى إلى الاسم (فصل) (قوله الغالب على الأسماء الخ) قال اللقاني الغالب يراد به تارة ما منع غيره من المغلوب عليه ويعدى بعلى كقوله تعالى والله غالب على أمره وتارة ما هو كثير بالإضافة إلى غيره ويعدى بفي كقولك الغالب في الناس الشح ومنها ما امتنع إضافته يعلمان من مفهوم قول النظم ٭ وبعض الأسماء يضاف أبدا ٭ فإنه يفهم أن بعضها لا يضاف أبدا وتحته قسمان ما لا يضاف أصلا وما يضاف وقتا دون وقت وقدم المصنف الكلام على هذين القسمين مع أنه ما شرح المفهوم النظم لقلة الكلام عليهما ولأن أحدهما هو الغالب فلله دره

بفتح السين وسكون الحاء المهملتين وكسر العين (وتأويله أن يقدر موصوف أيضا و) يقدر (إضافة الصفة إلى جنسها) وبحر جانسها بمن لأن الإضافة فيهما بمعنى من لأن المضاف إليه جنس المضاف لا موصوف به إذ الموصوف محذوف (أي شيء مجرد من جانس القطيفة وشيء معتق من جنس العمامة) فشيء موصوف وجرد أو معتق صفته والصفة فيهما مضافة إلى جنسها معنى وصرح بمن معها لبيان معنى الإضافة وذهب الكوفيون إلى جواز الإضافة في جميع ذلك إذا اختلف اللفظان من غير تأويل محتجين بنحو قوله تعالى حق اليقين ولدار الآخرة بجانب الغربي وغير ذلك

(فصل) (الغالب على الأسماء أن تكون صالحة للإضافة والإفراد) عنها (كغلام) من العقلاء (وثوب) من غيرهم فتارة يضافان إلى الظاهر والمضمر فتقول غلام زيد وثوبه وتارة لا يضافان فتقول غلام وثوب (ومنها ما يمتنع إضافته) الملازمته التعريف (كالمضمرات) خلافا للخليل في نحو إياك فإنه يقول إنهما ضميران أضيف أحدهما إلى الآخر وتبعه الناظم (والإشارات) وأما ذلك وأخواته فالكاف حرف خطاب لا اسم مضاف إليه (وكغير أي من الموصولات) النصة والمشتركة (و) كغير أي من أسماء الشرط (و) كغير أي (من أسماء الاستفهام) وإنما لم تضف هذه المذكورات لشبهها بالحرف والحرف لا يضاف وإنما أضيفت أي في الجميع لضعف الشبه بما عارضه من شدة افتقارها إلى مفرد تضاف إليه (ومنها ما هو واجب الإضافة

وما أدق نظره (قوله من العقلاء الخ) أشار إلى حكمة تكرار المثال وأظهر منه قول اللقاني أشار بالأول إلى ما فيه معنى المشتق وبالثاني إلى ما يدل على الذات لا باعتبار وصف زائد (قوله الملازمته التعريف) أي وضعا فلا يرد أن الضمير قد يراد به غير معين والموصول قد يراد به الجنس وكذا اسم الإشارة ثم هذا التعليل لا يجري في أسماء الشرط والاستفهام وكان الشارح جعله توطئة لقول المصنف كالمضمرات والإشارات دون ما بعدها وإن اقتضى العطف فيه المشاركة لإعادة الكاف فيه لكن يرد أن الموصولات كالمضمرات (قوله كالمضمرات) قال اللقاني لم يعتد بالإضافة في قوله وإياه وأيا الشواب (قوله فالكاف حرف خطاب) قال الدنوشري يقدر فيه عائد على المبتدأ تقديره فيه اه يعني أن جملة فالكاف الخ خبر المبتدأ وهو ذلك ولا رابط في اللفظ فلا بد من تقديره (قوله وكغير أي من الموصولات) قال اللقاني كرر الكاف مع غير دون الإشارات تنبيها على أن المضمرات والإشارات نوع واحد في عموم منع الإضافة وكرر من مع أسماء الشرط والاستفهام تنبيها على استثناء أي من النوعين أيضا لأن إسقاطها يوهم عطفها على غير وهنا بحث وهو أن المانع من إضافة الموصولات غير أي إن كان تعريفها بالصلة فلو أضيف اجتمع معرفان على معرف واحد انتقض بأي فإن أجيب بأن الصلة تعرفها من وجه والإضافة من آخر فغيرها كذلك اه ومر في باب النكرة والمعرفة ماله تعلق بهذا فراجعه ولا يفيد كلام الشارح جواب هذا البحث كما تعرفه (قوله وإنما لم تضف هذه المذكورات لشبهها الخ) قد أضاف التعليل بقوله الملازمته التعريف فكيف يصح الحصر فكان ينبغي أن يقول لما مر ولشبهها الخ فإن قيل الأول خاص بخلاف الثاني قلنا كان يمكنه التشبيه على ذلك بقوله لما مر في بعضها ولشبه الجميع بالحرف أو نحو ذلك ويرد على التعليل الثاني أنه يقتضي منع إضافة جميع المبنيات وليس كذلك (قوله وإنما أضيفت أي الخ) ظاهره أن أيا مطلقا واردة على التعليل المذكور ثانيا وفيه أن أيا غير الموصولة لم يشبه الحرف لأنها معربة فلا ترد والموصولة لم يعارض فيها الشبه عند الإضافة بدليل

بنائها وكأن الشارح أراد بشبه الحرف مطلق الشبه فيشمل غير الموصولة ثم إن كلامه لا يفيد الجواب عن إيراد الموصولة على التعليل الأول هذا وقال الدنوشرى هذا التعليل كما ترى مصادرة على المطلوب (قوله ما يجوز قطعه فى اللفظ) قدم الكلام على هذا النوع لقلة الكلام عليه بالنسبة للثانى ولأنه شرح لمنطوق النظم كما أسلفنا قال اللقانى والمراد باللفظ ما يقابل المعنى فيتناول المنطوق والمقدر ولذا نونت هذه الأسماء عند القطع عن الإضافة وبه يعلم أن الواجب فى هذا القسم هو الإضافة فى المعنى وأن الفرق بينهما أن الملحوظ فى اللفظية هو اللفظ تحقيقاً أو تقديراً وفى المعنوية معنى المضاف إليه دون لفظه وأن التنوين فى هذا القسم تنوين التمكين لا التعويض عن المضاف إليه إذ الموجب لحذف التنوين مع الاسم إضافته إلى لفظ المضاف إليه لا إلى معناه اه وفيه تحقيق لما اختاره الشارح فى هذا الكتاب وفى شرح الأزهرية من أن تنوين كل وبعض للتمكين لا للتعويض وإنما لم يبين هذا النوع لما سيأتى فى بحث قبل وبعد (قوله نحو كل) قال الدنوشرى لا تقطع كل عن الإضافة إلا إذا لم تكن تأكيداً ولا نعتاً فإن كانت أحدهما وجبت الإضافة لفظاً نحو جاء القوم كلهم وزيد الرجل كل الرجل اه وهو عجيب لأن الشارح قيد كلا بما إذا لم تكن نعتاً ولا تأكيداً فلا حاجة لتقييده وكان ينبغى له الاقتصار على تمثيل ما قيد به الشارح (قوله قال الله وكل فى فلك) لا بد من تقدير المضاف إليه هنا جمعاً للإخبار عن كل بالجمع فى قوله يسبحون قال العز بن عبد السلام فى الأمالى فى الآية ثلاثة أسئلة أحدها كيف قال فى فلك والشمس والقمر فى فلكين سماء الدنيا والرابع والثانى لم أتى بصيغة الجمع وهما اثنان والثالث لم أتى بالواو فى الجمع وهى لا يجمع بها إلا من يعقل (٣٥) والجواب عن الأول أنهما وإن كانا فى فلكين فالأفلاك كلها فى المحيط فصارت كالمال فى صندوق والصندوق فى بيت فيصدق أن المال فى البيت وعن الثانى أن الضمير عائد عليهما مع الليل والنهار وذلك لأن الليل والنهار يسبحان أيضاً لأن الليل ظل الأرض وهو يدور على محيط كرة الأرض على حسب دوران الأرض وكذلك النهار يدور أيضاً لأنه يخلف الليل فى المحيط وعن الثالث أنهما لما وصفهما بالتسبيح وهو لا يوصف به حقيقة إلا من يعقل جمع جمع العاقل (قوله وذهب الفارسى الخ) قال الدنوشرى رجح مذهب الفارسى مجيئها حالا حكى الأخفش مررت بهم كلا جاءت حالا (قوله ورد بأن العرب) أى ورد الإلزام وأجاب المصنف عن الإلزام أيضاً بأن كلا من النصف والسدس ونحوها له معنى صحيح فى نفسه وأما كلمة كل فلا معنى لها إلا بما أضيفت إليه أى أنها وضعت لتعميم شىء فكان معناها فى غيرها قال الدمامينى وفيه نظر (قوله ودل مجىء الحال الخ) فيه أن الحال قد تأتى من النكرة بلا مسوغ إلا أن يقال الأصل تعريف صاحب الحال وأيضاً تنكيره قليل وإتيان الحال من كل كثير (قوله لفظاً) قال اللقانى منصوب على التمييز المحول عن المفعول وهو اسم مصدر بمعنى التلفظ والأصل ما يلزم التلفظ بالإضافة فلا يكفى معناها ولا تقديرها (قوله وهو المشار إليه بقول النظم وبعض الأسماء الخ) فيه نظر وإنما الإشارة إلى هذا النوع بمفهوم قوله • وبعض ذا قد يأت لفظاً مفرداً • وأما قوله وبعض الأسماء الخ فإنما هو إشارة إلى موضوع النوعين وهو ما يجب إضافته إلى مفرد لأن المراد من قوله يضاف أبداً يضاف إلى مفرد بدليل قوله بعد • وألزموا إضافة إلى الجمل • (قوله ولدى) قال اللقانى قال الرضى وأما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء وعند أعم تصرفاً من لدى لأن عند تستعمل فى الحاضر القريب وفيما هو فى حوزتك وإن كان بعيداً بخلاف لدى فإنه لا يستعمل فى البعيد ثم قال بعده بقريب وأما لدى وهو بمعنى عند فلا دليل على بنائه (قوله أى غايته) قال اللقانى قصارى الشىء ما يقصر الشىء عليه فلا يتجاوزه إلى ما فوقه وذلك غاية الشىء (قوله وذى بمعنى صاحب) قال السهيلى فى كتاب الأعلام فى قوله تعالى وذا النون هو يونس بن متى

إلى المفرد وهو نوعان) الأول (ما يجوز قطعه عن الإضافة فى اللفظ) فينون وهو المشار إليه فى النظم بقوله • وبعض ذا قد يأت لفظاً مفرداً • (نحو كل) إذا لم يقع نعتاً ولا توكيداً (وبعض وأى قال الله تعالى وكل فى فلك فضلنا بعضهم على بعض) وهل هما والحالة هذه معرفتان أو نكرتان ذهب سيبويه والجمهور إلى أنهما معرفتان بنية الإضافة ولذلك يأتى الحال منهما كقولهم مررت بكل قائماً وببعض جالساً وأصل صاحب الحال التعريف وذهب الفارسى إلى أنهما نكرتان وألزم من قال بتعريفهما أن يقول إن نصفاً وسدساً وثلثاً وربعاً ونحوها معارف لأنها فى المعنى مضافات وهى نكرات بإجماع ورد بأن العرب تحذف المضاف إليه وتريده وقد لا تريده ودل مجىء الحال بعد كل وبعض على إرادته (أياما تدعوا) فأيا اسم شرط مفعول مقدم وما صلة (و) النوع الثانى (ما يلزم الإضافة لفظاً) وهو المشار إليه بقول النظم • وبعض الأسماء يضاف أبداً • (هو ثلاثة أنواع) الأول (ما يضاف للظاهر) مرة (و) للمضمر (أخرى) (نحو كلا) الرجلين وكلاهما (وكلتا) المرأتين وكلتاهما (وعند) زيد وعندك (ولدى) الباب ولديك (وقصارى) الأمر وقصاراه بضم القاف أى غايته (وسوى) زيد وسواك (و) الثانى (ما يختص بالظاهر) دون المضمر (كأولى) بمعنى أصحاب (وأولات) بمعنى صاحبات (وذى) بمعنى صاحب (وذات) بمعنى صاحبة (قال الله تعالى نحن أولو قوة) أى أصحاب قوة (وأولات الأحمال) أى صاحبات الأحمال

(وذا النون) أي صاحب النون وهو الحوت (وذا بهجة) أي صاحبة بهجة (و) الثالث (ما يختص بالمضمر) دون الظاهر وإليه أشار الناظم بقوله :

وبعض ما يضاف حتما امتنع　　إيلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع

(وهو نوعان) أحدهما (ما يضاف لكل مضمر) متكلم أو مخاطب أو غائب مفردا كان أو مثنى أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا (وهو وحده) وهو مصدر ملازم للافراد والتذكير على المشهور فمن إضافته إلى ضمير الغيبة (نحو وإذا دعى الله وحده و) من إضافته إلى ضمير المخاطب نحو (قوله) وهو عبدالله بن عبد الأعلى القرشي :

(وكنت إذ كنت إلهي وحدكا)　　لم يك شيء يا إلهي قبلكا

فإلهي الأول منادى سقط منه حرف النداء لدلالة الثاني عليه (و) من إضافته إلى ضمير المتكلم نحو (قوله) وهو الربيع بن ضبع الفزاري :

أصبحت لا أحمل السلاح ولا　　أملك رأس البعير إن نفرا
(والذئب أخشاه إن مررت به　　وحدي) وأخشى الرياح والمطرا

قال ذلك لكبر سنه وقد عاش ثلثمائة وأربعين سنة على ما قيل (و) النوع الثاني من النوعين (ما يختص بضمير المخاطب وهو مصادر مثناة لفظا ومعناها التكرار) لأنهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علما على ذلك لأنها أول تضعيف العدد وتكثيره (وهي لبيك) بفتح اللام وتشديد الموحدة (بمعنى إقامة على إجابتك بعد إقامة وسعديك بمعنى إسعادا لك بعد إسعاد ولا تستعمل) سعديك (إلا بعد لبيك) لأن لبيك هي الأصل في الإجابة وسعديك كالتوكيد قال المرادي أراد سيبويه بقوله لبيك وسعديك إجابة بعد

أضاف ذا إلى النون وهو الحوت فقال سبحانه ولا تكن كصاحب الحوت وبينهما فرق وذلك أنه حين ذكر في معرض الثناء عليه قيل ذا النون ولم يقل صاحب النون والإضافة بذا أشرف من الإضافة بصاحب لأن قولك ذو يضاف إلى التابع وصاحب يضاف إلى المتبوع تقول أبو هريرة صاحب النبي ولا تقول النبي صاحب أبي هريرة إلا على وجه ما وأما ذو فإنك تقول فيها ذو الملك وذو العرش وذو القرنين فتجد الاسم الأول متبوعا غير تابع ولذلك سميت أقيال حمير ذو جدن وذو يزن وذو رعين وذو كلاع وفي الإسلام ذو الشهادتين وذو الشمالين وذو اليدين وذلك كله تفخيم للمسمى بهذا وليس ذلك في لفظ صاحب وإنما فيه تعريف لا يقترن به شيء من هذا المعنى ولفظ النون أشرف لوجوده في أوائل السور نحو ن والقلم وقد قيل إن هذا قسم بالنون وإن لم يكن قسما فقد عظمه الله سبحانه بعطف اسم المقسم به عليه (قوله وهو مصدر) قيل لا فعل له كالعمومة والخؤلة والأبوة وقيل له فعل إذ يقال وحده يحده وأحد ومعنى مررت به وحده عند الخليل أفردته بالمرور إفرادا وعند المبرد مررت به منفردا وهو أولى لاطراده في نحو لا إله إلا الله وحده لأنك لم تفرده بل هو سبحانه انفرد بنفسه وقال سيبويه اسم موضوع موضع المصدر فوحد نائب مناب إيحاد وإيحاد نائب مناب موحد وموحد حال فمعنى مررت به وحده مررت به في حال كوني موحدا له بمروري وقال يونس أنه ظرف وانتصبه على الظرفية ومعنى وحده جاء على انفراده والأصل جاء على وحده ورده ابن عصفور بأن وحد ليس بظرف زمان ولا مكان فلا يكون ظرفا قال الدماميني في شرح التسهيل والظاهر أن يونس إنما قصد تفسير المعنى وإنما المعنى جاءني في وقت توحده وعلى التي قدرها بمعنى في مثلها في قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة وإنما لم يقدر في لأنها لا تدخل على وحده بخلاف على وبذلك يندفع أيضا أن تقديره يقتضي أن النصب على المفعول به لأنك لو قلت جاء على وحده كان حالا متعلقا بمحذوف فإذا حذف الجار انتصب مفعولا به وكيف يتصور أن يكون ظرفا والجار على رأيه فتأمل (قوله على المشهور) يحتمل عوده إلى قوله وهو مصدر مقابلة قول يونس أنه ظرف كما مر ويحتمل عوده أيضا لقوله ملازم للافراد لأنه قال في التسهيل وربما بني مضافا إلى ضمير مثنى فراجع شراحه (قوله لم يك شيء الخ) ذكر المصنف في بحث لما من المغني أن ابن مالك مثل بهذا البيت للنفي المنقطع قال وتبعه ابنه فيما كتبه على التسهيل وهو وهم انتهى ونقل عنه أنه قال إنما يكون من ذلك لو كان الشعر «لم يك شيء يا إلهي معكا» وعنه أيضا وفيه نظر إذ يتعذر أن يكون تقديره لم يك شيء قبلك ثم كان شيء قبلك واعترض بأن هذا لا يلزم إذ لا نأخذ حدوث ذلك الشيء مقيدا بالقبلية بل مطلقا أي لم يك شيء يا إلهي قبلك ثم كان وعن السراج البلقيني أن الصواب ما قاله ابن مالك لأن القبلية محالة في حقه تعالى فتعينت المعية فالمعنى لم يك شيء يا إلهي معك قبل خلق العالم ثم وجد العالم انتهى ويدل لكون القبلية بمعنى المعية مقابلتها بقوله وحدكا فتدبر (قوله ومعناها التكرار) قال اللقاني المطابق لما سيجيء أن يقول التكثير وهو أخص من التكرار الصادق بمرتين (قوله بمعنى إقامة الخ) قال اللقاني في تفسير لبيك بمصدر من معناه وما بعده بمصدر من لفظه إشارة إلى ما يصرح به من أن لبيك لم ينطق له بفعل وهو خلاف قولهم يقال لب بالمكان أقام به وإلى أن الكاف في غير دواليك مفعول المصدر المضاف وفي دواليك تارة كذلك كذلك لبيك وسعديك ودواليك أي تداولا منا لطاعتك بعد تداول ولو فسر سعديك بإسعاد منك بعد إسعاد وحنانيك بحنانا

إجابة انتهى (وحنانيك) بفتح الحاء المهملة والنون (بمعنى تحننا عليك بعد تحنن) قال طرفة بن العبد ∗ حنانيك بعض الشر أهون من بعض ∗ أنشده سيبويه (ودواليك) بفتح الدال المهملة (بمعنى تداولا بعد تداول) وهذا أنسب من قول ابن الناظم إدالة بعد إدالة لأن الإدالة الغلبة يقال اللهم أدلني على فلان وانصرني عليه (وهذاذيك بذالين معجمتين بمعنى إسراعا لك بعد إسراع قال) العجاج

(∗ ضربا هذاذيك وطعنا وخضا ∗) والمعنى اضرب ضربا يهذ هذا بعد على التكرير وأطعن طعنا جائفا والهذ السرعة في القطع وغيره والوخض بالخاء والضاد المعجمتين الطعن الجائف وهو بفتح الواو وسكون الخاء نعت للطعن (وعامله) أي هذا ذيك (وعامل لبيك من معناها) على حد قعدت جلوسا والتقدير أسرع وأجيب (وعوامل الباقي) من الأمثلة (من لفظها) والتقدير أسعد وأحنن وأتداول (وتجويز سيبويه) مبتدأ ومضاف إليه (في هذاذيك في البيت) السابق للعجاج (وفي دواليك من قوله) وهو سحيم بن الحسحاس:

إذا شق برد شق بالبرد مثله ... (دواليك حتى كلنا غير لابس

الحالية) مفعول تجويز (بتقدير نفعله متداولين وهاذين أي مسرعين ضعيف) خبر تجويز (التعريف) بالإضافة إلى الضمير والحال واجبة التنكير وجوابه أنه مؤول بنكرة كما في جاء زيد وحده (ولأن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا) لا حالا وجوابه أن ذلك يحتاج إلى استقراء تام وفيه عسر وسحيم بالتصغير وبمهملتين والحسحاس بمهملات أربع قال أبو عبيدة كان الرجل إذا أراد أن يؤكد المودة بينه وبين من يحبه شق كل منهما برد صاحبه يرى أن ذلك أبقى للمودة بينهما (وتجويز الأعلم) وهو يوسف الشنتمري لقب بالأعلم لأنه كان مشقوق الشفة العليا (في هذاذيك في البيت) السابق للعجاج (الوصفية لضربا (مردود) خبر تجويز لذلك وهو التعريف لأن ضربا نكرة فلا يوصف بمعرفة ولأن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا والجواب عن التعريف أن الأعلم لا يقول بأن الكاف اسم مضاف إليه بل حرف خطاب كما سيصرح به والجواب عن الثاني يعرف مما تقدم (وقوله) أي الأعلم مبتدأ ومضاف إليه (فيه) أي في هذاذيك (وفي أخواته) وهي لبيك وسعديك وحنانيك ودواليك (أن الكاف) المتصلة

منك بعد حنان ودواليك بإدالة منك بعد إدالة ليكون من إضافة المصدر لفاعله كان أليق بالمقام أو فسر حنانيك بحننا إليك بعد تحنن كان أوفق للواقع إذا هو طلب به الرب تعالى ثم لا يخفى أن في قوله دواليك في البيت على تفسيره بتداولا حجة للأعلم على أن الكاف حرف لمجرد الخطاب إذ لم يمكن كونها فاعلا للتداول ولا مفعولا له إذ فاعله المتكلم وجماعته ومفعوله شق الإبراد فلتنتف اسميتها بانتفاء لازمها وبما فسرناه من إدالة منك بعد إدالة يندفع ذلك إذ هي فاعل الإدالة والتقدير قائلين بالله إدالة منك بعد إدالة والله سبحانه أعلم وأحكم انتهى وقوله خلاف قوله يقال لب كذا في النسخ لب من غير همز قولا يتم كلامه إلا على ذلك لكن الذي قاله غيره إنما هو ألب بالهمزة وفي إطلاق قوله وما بعده بمصدر من لفظه نظر لأنه لم يفسر هذاذيك بمصدر من لفظه وقال بعد إن عامله من معناه (قوله وهذا أنسب من قول ابن الناظم الخ) فيه أن قول ابن الناظم لا يليق بالمقام كما ذكره اللقاني وقد فصل رحمه الله الكلام ووفى بالمرام وقول الشارح لأن الإدالة الخ لا يثبت مدعاه إذ لم يبرهن على أنه لم يستعمل إلا كذلك (قوله وهذاذيك الخ) قال الدنوشري قال بعضهم وأما هذاذيك بذالين معجمتين فالمراد به الكف قال الأصمعي تقول الناس إذا أرادوا أن يكفوا هذاذيك انتهى وقيل المراد به الإسراع قال الشاعر ∗ ضربا هذاذيك وطعنا وخضا ∗

والطعن الوخض الذي لا يصل إلى الجوف انتهى كلامه وهو يرد قول الشارح الطعن الجائف فليتأمل انتهى وهذا عجيب إذ لا مدخل للتأمل في هذا لأنه أمر نقلي ثم لا مرجح لكلام هذا البعض على كلام الشارح حتى يرد كلام الشارح بكلامه وقد صرح الجوهري بما قاله (قوله وعامله أي هذاذيك) قد يقال قضية قول الشارح يهذ هذا بعد هذ أن عامله من لفظه وأن المعنى هذا لك بعد هذ ولا بد في الترجيح من نقل كلام أئمة اللغة والشارح تابع للعيني (قوله وعامل لبيك من معناها) قال اللقاني إذ لا عامل من لفظها وأما قولهم لبي فإنه مأخوذ من قولهم لبيك ومصدره التلبية وأما لبيك فعامله لو نطق به إنما هو لب ومصدره لب مفرد لبيك انتهى وتقدم عنه أنه نطق له بفعل وهو قولهم لب بالمكان وتقدم ما فيه وأن الذي نطق به إنما هو ألب بالهمزة وكلام الموضح يدل عليه ولا ينافي كون عامله من معناه قولهم لبيك من ألب بالمكان أقام به لأن أخذه من هذه المادة باعتبار نوع المعنى لا يقتضي أن فعلها فعله (قوله والحال واجبة التنكير) كان ينبغي أن يقول غالبا لئلا ينافي قول المصنف ضعيف ولم يقل غير صحيح فأدق منه قول اللقاني أي وهو خلاف الغالب فارتكابه مع إمكان غيره ضعيف بخلاف جاء زيد وحده ولا يخفى ما في هذا الكلام من التحكم إذ يمكن في وحده أيضا أن يكون مفعولا مطلقا أي ينفرد انفراده (قوله وجوابه أن ذلك يحتاج إلى استقراء تام) قد يدفع هذا بقول اللقاني يعني ثبت كونه مفعولا مطلقا بدليل ظاهر فيه كقوله تعالى فارجع البصر كرتين والحالية لم يرد بها دليل ظاهر فيه (قوله أن الكاف

بها حرف (لمجرد الخطاب مثلها) الكاف (في ذلك مردود) خبر قوله (أيضا لقولهم) بلام التعليل متعلق بمردود (حنانيه) بإضافته إلى ضمير الغيبة (ولبي زيد) بإضافته إلى الظاهر فتعين أن تكون الكاف في لبيك وأخواته اسما لقيام الاسم مقامها إلا أن الاسم إنما يقوم مقام مثله (ولحذفهم النون لأجلها ولم يحذفوها في ذلك) وتانك فقي ذلك دليل على أنها اسم مضاف إليه (وبأنها) أي الكاف الحرفية (لا تلحق الأسماء التي لا تشبه الحرف) وكل ما لا يشبه الحرف لا تلحقه الكاف الحرفية فالكاف الحرفية لا تلحق لبيك وأخواته لأنها لا تشبه الحرف فهذه ثلاث علل للرد على الأعلم علتان وجوديتان وعلة عدمية فاستعمل مع الوجودي اللام لأنها الأصل في التعليل واستعمل مع العدمي الباء تغايرا بينهما وتفننا في التعبير والجواب عن الأول أن حنانيه ولبي زيد شاذان وخارجان عن القياس كما سيأتي فلا يصلحان للرد قول أبي حيان في الارتشاف ودعوى الشذوذ فيهما باطلة ضعيف وعن الثانية أن النون يجوز حذفها لشبه الإضافة كما صرح به الأعلم في نفس المسئلة وكما في اثني عشر وإنما لم يحذف في ذانك وتانك الإلباس بالمفرد (وشذت إضافة لبي إلى ضمير الغائب في) نحو (قوله) إنك لو دعوتني ودوني ٭ زوراء ذات مترع بيون (لقلت لبيه لمن يدعوني) فدوني زوراء بالزاي ثم الراء جملة حالية من ياء المتكلم والزوراء الأرض البعيدة وذات مترع صفتها والمترع من قولهم حوض ترع بفتح التاء المثناة فوق والراء أي ممتلىء وبيون بفتح الباء الموحدة وضم الياء المثناة تحت أي واسعة بعيدة الأطراف وكان مقتضى الظاهر أن يقول لبيك ولكنه التفت من الخطاب إلى الغيبة مثل حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم (و) شذت إضافة لبي إلى الظاهر في قوله) وهو أعرابي من بني أسد

ودعوت لما نابني مسورا ٭ (فلبي فلبي يدي مسور)

وإليه أشار الناظم بقوله ٭ وشذ إيلاء يدي للبي ٭ وفي شرح المواقف أن يدي في البيت زائدة انتهى ومسور علم منصوب على المفعولية بدعوت ولما بكسر اللام وتخفيف الميم متعلق بدعوت ونابني بمعنى أصابني صلة ما وجملة فلبي معطوفة على جملة دعوت والأصل فلباني أي قال لي لبيك فحذف المفعول وهو الياء والمعنى دعوت مسورا للأمر الذي نابني من نوائب الدنيا فلباني وأصل هذا أن رجلا دعا رجلا اسمه مسور ليغرم عنه دية لزمته فأجابه إلى ذلك وخص يديه بالذكر لأنهما اللتان أعطياه المال حتى تخلص من نائبته وقيل كانت عادة العرب ذلك مطلقا فجاء النهي عن ذلك روي عن النبي ﷺ أنه قال إذا دعا أحدكم أخاه فقال لبيك فلا يقولن لبي يديك وليقل أجابك الله بما تحب قاله الشاطبي (و) قال سيبويه هذا البيت (فيه رد على يونس في زعمه أنه) أي لبي (مفرد وأصله لبي) بألف بعد الموحدة على وزن فعلى بسكون العين (فقلبت ألفه ياء لأجل الضمير كما) قلبت (في) لدى وعلى لاتصال الضمير بهما إذ يقال فيهما (لديك وعليك) ووجه الرد من البيت أن الياء قد وجدت مع الظاهر ولو كانت ألفه كألف لدى وعلى لم تنقلب مع الظاهر إذ يقال لدى الباب وعلى زيد ببقاء الألف على حالها وقول ابن الناظم في شرح النظم (أن خلاف يونس) جار (في لبيك وأخواته وهم) بفتح الهاء أي غلط وإنما هو خاص بلبيك (ومنها ما هو واجب الإضافة إلى الجمل) مطلقا (اسمية كانت أو فعلية وهو إذ) من أسماء الزمان

لمجرد الخطاب الخ) قال إن لم يكن على ما ذكرت فسد لأن الناصب له يكون تشبيها كضرب ضربك فيكون المعنى تداولنا مثل مداولتك وأجبتك إجابتك لغيرك وألزم طاعتك لزومك طاعة غيرك وكذا البواقي وليس المعنى على شيء من ذلك قلت لا يمتنع أن يكون المعنى إجابته لغيرك أجبته وكذا البواقي (٣٨) (قوله لقولهم حنانيه ولبي زيد الخ) أدق من هذا قول اللقاني قد يقال إن الهاء والظاهر مثالهما في زيادة وأيا الشوائب فما كان جوابكم فيهما فهو جوابنا ثم إنه أجاب عن الشبهة الثانية بنحو جواب الشارح وأجاب عن الثالثة بقوله قد يقال لعله يرى أن لبيك وأخواته أسماء أفعال منقولة من مصادر مثناة مضافة إلى الكاف فالكاف جرت لمجرد الخطاب كالكاف رويدك زيدا اسم فعل معناه أمهل (قوله وفي شرح المواقف أن يدي الخ) ينبغي أن يؤخر هذا عن الكلام على معنى البيت ويذكره بعد قوله خص يديه ليكون مقابلا له ولقوله الآتي وقيل كان عادة العرب الخ فإنه المناسب كما لا يخفى وذكره هنا يوهم أنه مقابل لكلام المصنف وليس كذلك فإن يدي مضافة إلى مسور وإن كانت زائدة بدليل ظهور جر مسور إذ لا سبب له في البيت إلا إضافة يدي إليه (قوله لأنهما اللتان أعطياه) المعطي حقيقة إنما هو الشخص ونسبة الإعطاء إليهما مجاز وكان الظاهر أن يقول لأن الإعطاء يكون بهما فتدبر (قوله كما في لدى) أشار إلى أنه كان التمثيل بلديك ولدى أقعد كما قاله اللقاني (قوله وهم) قال اللقاني لأنه لا يمكنه دعوى الألف في أخواته لنطق بها مجردة عن الألف والياء كحنان وسعد ودوال ولم يقولوا لب (قوله إلى الجمل) أي في اللفظ فلا ينافي أن الجملة في تأويل المفرد إذ قوله كانت منازل ألاف عهدتهم ٭ إذ نحن إذ ذاك دون الناس إخوانا فإذ الأولى ظرف لعهدتهم وإخوانا مفعول ثان لها ونحن مبتدأ

(وحيث) خاصة من أسماء المكان وإليهما أشار الناظم بقوله • وألزموا إضافة إلى الجمل • حيث وإذ (فأما إذ فنحو واذكروا إذ أنتم قليل) بإضافة إذ إلى الجملة الاسمية (واذكروا إذ كنتم قليلا) بإضافة إذ إلى الجملة الفعلية وإذ في هذين المثالين مفعول به لاذكروزعم الجمهور أنها ظرف لمفعول محذوف أي واذكروا نعمة الله عليكم إذ أنتم قليل وإذ كنتم قليلا وشرط الاسمية أن لا يكون خبر المبتدأ فيها فعلا ماضيا نص على ذلك سيبويه وشرط الفعلية أن يكون فعلها ماضيا لفظا كما مثل أو معنى لا لفظا نحو وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وقد اجتمع إضافتها الاسمية والفعلية بقسميها في قوله تعالى إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن (وقد يحذف ما أضيفت) إذ (إليه) من الجملة بأسرها (للعلم به فيجاء بالتنوين عوضا منه) أي المضاف إليه (كقوله تعالى ويومئذ يفرح المؤمنون) أي يوم إذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذفت جملة غلبت الروم وعوض منها التنوين وكسرت الذال لالتقاء الساكنين وإذ باقية على بنائها على الأصح وإليه أشار الناظم بقوله • وإن ينون يحتمل إفراد إذ • (وأما حيث فنحو جلست حيث جلس زيد) بإضافة حيث إلى الجملة الفعلية (وحيث زيد جالس) بإضافة حيث إلى الجملة الاسمية ولما كان إضافتها إلى الجملة الفعلية أكثر قدم مثال الفعلية على الاسمية وشرط الاسمية أن لا يكون الخبر فيها فعلا نص على ذلك سيبويه (وربما أضيفت) حيث (إلى المفرد كقوله) ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم • ببيض المواضي (حيث لي العمائم) فأضاف حيث إلى لي وهو مصدر مفرد (ولا يقاس عليه خلافا للكسائي) فإنه قاس عليه ونطعنهم بضم العين يقال طعنه بالرمح يطعنه بالضم وطعن في نسبه يطعن بالفتح هذا هو الصواب والحبا بضم الحاء المهملة وتخفيف الموحدة جمع حبوة بكسر الحاء والمراد أوساطهم وبيض المواضي السيوف القواطع ولي العمائم شدها على الرؤس (ومنها ما يختص بالجمل الفعلية وهو لما الوجودية (عند من قال باسميتها) كابن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني وتبعهم الشيخ عبد القاهر وجماعة فقال إنها اسم وهي ظرف بمعنى

حذف خبره أي إذ نحن متآلفون ومثله قول الآخر • والعيش منقلب إذ ذاك أفنانا • والتقدير إذ ذاك كذلك فانظر المغني (قوله وحيث) قال الرضي إعراب حيث لغة فقعسية (قوله من أسماء المكان) قد تأتي للزمان كما في قوله • حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الأزمان • فانظر المغني (قوله إذ أنتم قليل) سيأتي أن الشارح قال حيث لما كانت إضافتها إلى الفعلية أكثر قدم مثال الفعلية ولم يقل هنا أن إضافة إذ إلى الاسمية أكثر وأن تقديم المثال لذلك وقال الناصر اللقاني قدم مع حيث مثال الفعلية ومع إذ مثال الاسمية إشارة إلى استوائها مع إذ فتقدم الاسمية لشرفها وترجح الفعلية مع حيث ولذا كان النصب بعدها أرجح من الرفع في باب الاشتغال (قوله أن لا يكون خبر المبتدأ فيها فعلا) ظاهره أن ذلك ممنوع وقال غيره أنه قبيح قال السيوطي ووجه قبحه أن إذ لما كانت للماضي وكان الفعل الماضي مناسبا لها في الزمان وكانا في جملة واحدة لم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما إذا كان مضارعا نحو إذ زيد يقوم (قوله أو معنى لا لفظا نحو وإذ يرفع الخ) بأن يكون مضارعا قصد به حكاية الحال الماضية كما قال الزمخشري في الآية قال المصنف في الحواشي قال أبو حيان في التسهيل وفيه نظر (قلت) هو نظر كليل (قوله إذ هما في الغار) ينبغي أن (٣٩) يتعين في إذ هما في الغار تقدير عامل الجار والمجرور اسم فاعل أو فعلا مضارعا لئلا يؤدي إلى وقوع خبر المبتدأ فعلا ماضيا وقد استقبحوه ويحتمل أن يقال إنما استقبحوه مع التلفظ بالفعل (قوله وقد يحذف الخ) قد يقال الحذف ولو على قلة ينافي وجوب الإضافة وجوابه منع المنافاة فإن الواجبة أعم من اللفظية والتقديرية اهم الإضافة إلى المفرد كما في حيث تنافيه (قوله وكسرت الذال) يجوز فتحها للتخفيف كما يأتي (قوله على الأصح) مقابله ما ذهب إليه الأخفش أن الكسرة إعراب المضاف إليه وأن التنوين للتمكين وحمله على ذلك أنه جعل بناءها ناشئا عن إضافتها إلى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة ورد بملازمتها للبناء وبأنها كسرت حيث لا شيء يقتضي الجر نحو نهيتك عن طلابك أم عمرو • بعافية وأنت إذ صحيح • وبأن العرب بنت الظرف المضاف لإذ ولا علة إلا كونه مضافا للمبني وبأنهم قالوا يومئذ بفتح الذال منونا وبأنه لو كان معربا لم يجز فتحه لأنه مضاف إليه فدل على أنه بني على الكسر تارة على أصل التخلص من التقاء الساكنين وعلى الفتح أخرى للتخفيف (قوله وربما أضيفت حيث إلى المفرد) قال الزرقاني قال الرضي ومن إضافة حيث إلى المفرد يعرب بعضهم لزوال علة البناء أي الإضافة إلى الجملة والأشهر بناؤه لشذوذ الإضافة إلى المفرد وترك إضافة حيث مضافا لا إلى جملة ولا إلى مفرد أندر وظرفيتها غالبة لا لازمة قال • لدى حيث ألقت رحلها أم قشعم • وكذا في قوله • أما ترى حيث سهيل طالعا • هو مفعول به وكذا قوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالاته وحكي هي أحسن الناس حيث نظرا ناظرا أي وجها فهو تمييز وقال الأخفش قد يراد به الحين كما في قوله للفتى عقل يعيش به • حيث يهدي ساقه قدمه • ولا يمتنع حمله على المكان انتهى وفي حاشيتنا على الألفية عن المصنف كلام يتعلق بإعراب حيث عند الإضافة لمفرد ينبغي مراجعته (قوله ما يختص بالجمل الفعلية) قال اللقاني أي بالإضافة إليها وفي قوله وهو لما

عند من قال باسميتها نظر إذ القول باسميتها لا يلزم منه إضافتها إلى الجملة الفعلية بعدها وأى مانع يمنع من كونها منصوبة بالفعل بعدها كالظرف فى متى تأتنى أكرمك على ما هو التحقيق عندهم وكذا تقول فى إذا أنها منصوبة بشرطها لا خافضة له (قوله وذلك يقتضى الحرفية) أى لأن الأصل فى الأسماء الإعراب وأما ضمير الفصل عند الجمهور فخارج عن القياس فلا يقاس عليه (قوله ويجاب بأن العامل قضينا الخ) هذا الجواب باختيار الشق الأول قال شيخنا العلامة الغنيمى ويمكن أن يجاب باختيار الثانى لكن كون العامل جوابها مقيد بما لم يمنع منه مانع كما هنا أخذاً مما أجاب به الدمامينى عن الاعتراض على كون ناصب إذا جوابها انتهى وأقول الكلام فى ناصب إذا مطلق هل هو شرطها أو جوابها غير مقيد بمادة معينة والمصنف فرض الكلام فى لما فى مادة معينة وهى الآية الشريفة وجوابها مقرون فى الآية بالمانع فمع القول بأن الناصب فيها هو الجواب لا يصح التقييد . ثم اعلم أن المصنف فى الحواشى لما أورد على القول بأن الناصب إذا ما فى جوابها من فعل أو شبهه أنه قد جاء الجواب مقرونا بالفاء أو بإذا الفجائية فقيل إن قائله أجاب بأن الظرف الجائز التأخير يتسع فيه بالتقديم حيث لا يتقدم غيره فما ظنك بالممتنع وبه يعلم أنه يمكن فى مسئلة لما أن العامل فى الآية دل لكن قال فى المغنى أن مثل هذا التوسع بابه الشعر نحو :
ونحن عن فضلك ما استغنينا
(قوله لا يقولون بإضافتها إلى ما بعدها) هذا صادق بقولهم بإضافتها إلى جوابها وليس مراداً وإنما المراد أنهم لا يقولون بإضافتها مطلقا بدليل التنظير بإذا ولأنه لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه بمثل جملة الشرط (قوله لأن إذا عند هؤلاء غير مضافة) ظاهره أنهم مصرحون بذلك وعبارته فى الحواشى ولزم هؤلاء أن يدعوا أن لا إضافة وأن يفرقوا بأن إذا تربط بكونها شرطا كما فى أين وأنى وأما إذ وحيث فلولا الإضافة ما حصل ارتباط انتهى ومن خطه نقلت والمتبادر من قوله ولزم أنهم لم يصرحوا بذلك والظاهر على قوله وإن يفرقوا الخ يشكل على جواب الشارح لأن لما ظرف بمعنى حين أو إذ فلا يحصل بها ارتباط لولا الإضافة أو يقال لا يلزم من ذلك أن لا يحصل بها ارتباط لأنها تقتضى جملتين ففيها معنى الشرط ولهذا يسمى تاليها شرطا وما بعده جوابا ويقرن بالفاء إذا كان جملة اسمية (قوله ويقع شرطها وجوابها ماضيين الخ) هذا باعتبار صيغة الفعل فلا ينافى أن جملة إذا لا تكون حالية ولا ماضوية كما قاله المصنف فى الحواشى . فإن قلت فالصيغ فى إذا السماء انشقت قلت الماضى صيغة الفعل لا الزمان ونظيره إن دخلت الدار لكنه ذكر فى المغنى أن إذا قد تخرج عن الاستقبال فتجىء للماضى كقوله تعالى ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم

حين وقال ابن مالك بمعنى إذ واستحسنه فى المغنى لأنها مختصة بالماضى (نحو لما جاءنى أكرمته) والصحيح عند سيبويه أنها حرف وجود لوجود واستدل له الموضح فى شرح القطر بقوله تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم ووجه الدليل منه أنها لو كانت ظرفا لاحتاجت إلى عامل يعمل فى محلها النصب وذلك العامل إما قضينا أو دلهم إذ ليس معنا سواهما وكون العامل قضينا مردود بأن القائلين بأنها اسم يزعمون أنها مضافة إلى ما يليها والمضاف إليه لا يعمل فى المضاف وكون العامل دلهم مردود بأن ما النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وإذا بطل أن يكون لها هنا عامل تعين أنه لا موضع لها من الإعراب وذلك يقتضى الحرفية انتهى ويجاب بأن العامل قضينا وكونه مضافا إليه ممنوع فإن القائلين باسميتها لا يقولون بإضافتها إلى ما بعدها وقد صرح فى المغنى بذلك فى إذا على قول المحققين أن العامل فيها شرطها فقال لأن إذا عند هؤلاء غير مضافة كما يقول الجميع فيها إذا جزمت انتهى (وإذا عند غير الأخفش والكوفيين) فإنها تختص بالجمل الفعلية وإليها أشار الناظم بقوله . وألزموا إذا إضافة إلى . جمل الأفعال . ويقع شرطها وجوابها ماضيين نحو وإذا أنعمنا على الإنسان أعرض ومضارعين نحو إذا يتلى عليهم يخرون ومختلفين نحو وإذا سمعوا ما أنزل إلى الرسول الآية إذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا وماضياً وأمراً (نحو إذا طلقتم النساء فطلقوهن وأما نحو إذا السماء انشقت) مما استند إليه الأخفش والكوفيون من جواز دخول إذا على الجمل الاسمية (فمثل وإن أحد من المشركين استجارك) فى التأويل فالسماء فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور والأصل إذا انشقت السماء انشقت كما أن أحداً فاعل بفعل محذوف يفسره استجارك والأصل وإن استجارك أحد لا أن السماء مبتدأ والفعل الذى بعدها خبره وفى هذا القياس نظر لأن الشرط المقيس عليه أن يكون متفقاً عليه عند الخصمين وليس هو هنا كذلك لأن الأخفش والكوفيين لم يوافقوا على أن أحد فى الآية يتعين أن يكون فاعلا بفعل محذوف بل يجيزون ابتدائيته لأن إن الشرطية لا تختص عندهم بالأفعال كما قاله الموضح وغيره فلا فرق عندهم بين إذا وإن فى عدم الاختصاص بالجمل الفعلية (وأما قوله) وهو الفرزدق .

(إذا باهلى تحته حنظلية) . له ولد منها فذاك المدرع

مما ليس بعد المرفوع فعل يصلح للتفسير (فعلى إضمار كان) وباهلى مرفوع بها والجملة بعده خبرها والتقدير إذا كان باهلى تحته حنظلية وقيل حنظلية فاعل باستقر محذوفا وباهلى فاعل بمحذوف يفسره

قلت لا أجدما أحاكم عليه والحال وذلك بعد القسم نحو والليل إذا يغشى على ما بينه ثم رده فراجعه (فصل) (قوله لما مضى) قال اللقانى نعت لاسم لا الزمان والتقدير موضوع لما مضى ولو قال بدله وبدل ما بعده ماض أو مستقبل كان أخصر وأظهر (قوله فإنه) أى ما كان بمنزلة إذا وإذ فيما تقدم (قوله بمنزلتهما) أى إذ وإذا قال اللقانى ثنى ضمير المتعاطفين لأن القصد شمول الحكم لهما على حد قوله تعالى فالله أولى بهما انتهى وحاصله أن أو هنا للتنويع لا لأحد الشيئين وقولهم أن أو يفرد الضمير بعدها محمول على الثانية دون الأولى كما نص عليه الأبدى ونقله المصنف عنه فى بحث الجملة المعترضة (قوله فيما يضافان إليه قال اللقانى يضافان صلة جرت على غير ما هى له فإن ما واقعة على الجملة المضاف إليها والإضافة وصف ثابت للمضاف وقد أبرز الضمير العائد على صاحب الصلة الحقيق فلا حاجة إلى أن يقول يضافان هما إليه فتدبر (قوله ويمتنع زمن الحاج قادم) قال اللقانى لقائل أن يقول كونه بمنزلة إذا يقتضى تأويله بإضمار كان الشانية واسمها لا امتناعه وجوابه أن التأويل المذكور سائغ فيما سمع ولا يسوغ أن يتكلم به من غير سماع (قوله ووافقه الناظم) أى فى غير النظم بدليل قوله محتجا الخ وأما فى النظم فكلامه محتمل قال المصنف فى الحواشى فإن قلت فهلا قال وما كإذ معنى كإذ قلت يحتمل وجهين أحدهما أن يكون أراد ذلك وترك ذكره اكتفاء بما نبه عليه فيما كان بمعنى إذ وهذا الذى رآه ابنه والثانى أن يكون الحكم عنده ثابتا فى موافق إذ دون إذا وهو الظاهر فإنه رد على من بقوله يوم هم بارزون وقول الصحابى يوم لا ذو شفاعة بمغن والدليلان يمكن منازعته فيهما لكن الذى يظهر لى أن غير إذا لا يلتحق بها لأنها لم تختص بالجملة الفعلية إلا لما فيها من معنى الشرط لا لأمر يساويها فيه غيرها من الظروف المستقبلة المبهمة على أن الذى نصره الناظم فى إذا أنه لا يلزمها الجمل الفعلية مستدلا بقوله : إذا هو لم يخفنى فى ابن عمى ٭ وإن لم ألقه الرجل الظلوما اه وعلى الاحتمال الثانى جرى الشارح فقال واقتصر عليه فى النظم والظاهر قول المصنف لأنها لم تختص الخ الظاهر فى أن غيرها من الظروف لا يشابهها الظرف الخ فإنه صريح فى أن الظرف متضمن معنى الشرط (قوله محتجا بقوله تعالى يوم هم الخ) قال اللقانى برد احتجاجه بأن ذلك ليس من محل النزاع وهو المبهم إذ اليوم موضوع لزمان محدود واستعماله فى مطلق الزمان مجاز كقوله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده انتهى وأقول صرح فى شرح الكافية بأن اليوم مبهم وعلله بأنه عند العرب لا يختص بالنهار (قوله وهذا ونحو الخ) قال اللقانى يعنى فهو مشبه إذ لا مشبه إذا (قوله وكن لى شفيعا الخ) قال اللقانى

العامل فى حنظلية ورد بأن فيه حذف المفسر ومفسره جميعا ويسهله أن الظرف يدل على المفسر فكأنه لم يحذف والباهل منسوب إلى باهلة قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة والحنظلية منسوبة إلى حنظلة وهى أكرم قبيلة من تميم والمدرع الذى يكسى الدرع بالدال المهملة يعنى أنه إذا ولد الرجل الباهل من امرأة حنظلية ولد فذاك الولد النجيب الشجاع الذى يتأهل للبس الدرع أشرف أبويه وقال الدمامينى والظاهر أنه المذرع بالذال المعجمة وهو الذى أمه أشرف من أبيه وقد اشتهر أن حنظلة أشرف من باهلة انتهى والقول بإضمار كان معهود (كما أضمرت هى وضمير الشأن فى قوله) وهو قيس بن الملوح أو الصمة القشيرى أو ابن الدمينه

ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة ٭ إلى (فهلا نفس ليلى شفيعها)

فنفس ليلى خبر مقدم وشفيعها مبتدأ مؤخر على حد ٭ ولكن ولد عبد حبيبها هو الخبر هنا واجب التقديم لئلا يعود ضمير من المبتدأ على الخبر المؤخر لفظا ورتبة والجملة خبر كان المحذوفة هى واسمها ضمير شأن والتقدير فهلا كان هو أى الشأن وقيل التقدير فهلا شفعت نفس ليلى لأن الإضمار من جنس المذكور أقيس وشفيعها على هذا خبر لمبتدأ محذوف أى هى شفيعها (قلت) ويرجح من وجه آخر وهو أن ضمير الشأن موضوع لتقوية الكلام فلا يناسبه الحذف ويجاب عنه بأنه حذف تبعا للفعل فاغتفر.

(فصل) (وما كان من) أسماء الزمان (بمنزلة إذ أو إذا فى كونه اسم زمان مبهم لما مضى) كأن إذ كذلك (أو لما يأتى) كأن إذا كذلك (فإنه بمنزلتهما فيما يضافان إليه) فما كان بمنزلة إذ جاز أن يضاف للجملتين الاسمية والفعلية وإليه أشار الناظم بقوله وما كإذ معنى كإذ أضف جوازا (فلذلك تقول جئتك زمن الحجاج أمير) بالرفع على الابتداء والخبر (أو زمن كان الحجاج أميرا لأنه) أى لأن زمن (بمنزلة إذ) فى إفادة معنى المضى والناصب له جئتك لأنه بمعنى الماضى فلا يعمل فيه إلا ماض (و) ما كان بمنزلة إذا جاز أن يضاف إلى الجمل الفعلية دون الاسمية فلذلك (تقول آتيك زمن يقدم الحاج) فزمن مضاف إلى الجملة الفعلية والناصب له آتيك لأنه مستقبل ولا يعمل فى المستقبل إلا مستقبل (ويمتنع) آتيك (زمن الحاج قادم) على الابتداء والخبر (لأنه) أى لأن زمن (بمنزلة إذا) وإذا لا تضاف إلى الجمل الاسمية فكذلك ما كان بمعناها (هذا قول سيبويه) فى مشبه إذ وإذا (ووافقه الناظم فى مشبه إذ) واقتصر عليه فى النظم (دون مشبه إذا محتجا بقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون) فأضيف يوم وهو مشبه إذا فى الاستقبال إلى الجملة الاسمية وإذا لا تضاف إليها (وقوله) وهو سواد بن قارب :

وكن لى شفيعا (يوم لا ذو شفاعة ٭ بمغن) فتيلا عن سواد بن قارب

فأضاف يوم وهو مستقبل إلى الجملة الاسمية وإذا لا تضاف إليها (وهذا) المذكور من الآية والبيت (ونحوه) عند سيبويه (مما نزل فيه المستقبل لتحقق وقوعه منزلة ما قد وقع ومضى) فيوم فيه مشبه إذ لا مشبه إذ فلذلك أضيف إلى الجملة الاسمية ولو كان الزمان محدودا كأسبوع ويومين وشهر لم يضف إلى الجمل خلافا لبعض المغاربة .

﴿فصل﴾ (ويجوز في الزمان المحمول على إذ وإذا) إذا أضيف إلى جملة (الإعراب على الأصل) في الأسماء (والبناء) على الفتح (حملا عليهما) أي على إذ وإذا لأنهما مبنيان لشبه الحرف في الافتقار المتأصل إلى جملة واقتصر في النظم على مشبه إذ فقال • وابن أو اعرب ما كإذ قد أجريا • (فإن كان ما وليه فعلا مبنيا) بناء أصليا أو عارضا (فالبناء أرجح) وإليه أشار الناظم بقوله • واختر بنا متلو فعل بنيا • واختلف في علته فقال البصريون (للتناسب) وقال ابن مالك بل لشبه الظرف حينئذ بحرف الشرط في جعل الجملة التي تليه مفتقرة إليه وإلى غيره وذلك أن قمت من قولك حين قمت قمت كان كلاما تاما قبل دخول حين عليه وبعد دخولها حدث له افتقار شبه حين وأمثاله بأن فالبناء الأصلي (كقوله) وهو النابغة الذبياني :

(على حين عاتبت المشيب على الصبا) وقلت ألما أصح والشيب وازع

يروى على حين بالخفض على الإعراب وعلى حين بالفتح على البناء وهو الأرجح لكونه مضافا إلى مبني أصالة وهو عاتبت (و) البناء العارض نحو (قوله) :

لأجتذبن منهن قلبي تحلما (على حين يستصبين كل حليم)

يروى بخفض حين على الإعراب وفتحه على البناء لكونه مضافا إلى مبني وهو يستصبين فإنه مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث وماضيه استصبيت فلانا إذا أعددته صبيا أي جعلته في عداد الصبيان (وإن كان) ما وليه (فعلا) مضارعا (معربا أو جملة اسمية فالإعراب أرجح) من البناء (عند الكوفيين والأخفش (وواجب عند) جمهور (البصريين) لعدم التناسب (واعترض عليهم) في دعوى الوجوب (بقراءة نافع هذا يوم ينفع بالفتح) على البناء لا على الإعراب لأن الإشارة إلى اليوم كما في قراءة الرفع فلا يكون ظرفا والتوفيق بين القراءتين أليق وأجاب جمهور البصريين بأن الفتحة فيه إعراب مثلها في صمت يوم الخميس والتزموا الأجل ذلك أن تكون الإشارة ليست لليوم وإلا لزم كون الشيء ظرفا لنفسه (و) اعترض عليهم أيضا بنحو (قوله) تذكر ما تذكر من سليمى (على حين التواصل غير دان)

يروى بفتح حين على البناء والكسر على الإعراب أرجح عند الكوفيين ومال إلى مذهبهم أبو علي الفارسي من البصريين وتبعه ابن مالك فقال بعد قوله في النظم :

وقبل فعل معرب أو مبتدا اعرب ومن بنا فلن يفندا أي لن يغلط

﴿فصل﴾ (مما يلزم الإضافة) لفظا ومعنى (كلا وكلتا) فإنهما يضافان للظاهر والمضمر كما تقدم (ولا يضافان إلا لما استكمل ثلاثة شروط أحدها التعريف فلا) يضافان لنكرة مطلقا فلا (يجوز كلا رجلين ولا كلتا امرأتين) عند البصريين (خلافا للكوفيين) فإنهم أجازوا إضافتهما إلى النكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك محسنان فإن رجلين قد تخصصا بوصفهما بالظرف وحكوا كلتا جاريتين عندك

إن قلت فيه جمع بين النقيضين فإنه طالب أو لا الشفاعة وهو يستلزم الإخبار بأنه لا تنفع فيه قلت الاستلزام الثاني ممنوع فإن الذات لا يلزم من عدمها عدم نفع الشفاعة الصادرة عنها والفرق وجداني فإن الشفاعة مقرونة بالذل والخضوع وذلك مما يقرب القبول ﴿فصل﴾ (قوله حملا عليهما) قال اللقاني يؤخذ من هذا أن الحمل على المبني سبب للبناء فتزيد الأسباب على العدد المذكور أول الكتاب ولو جعل سبب البناء الاعتداد بالافتقار العارض تنزيله منزلة الأصلي كان أضبط انتهى وقد ذكر بعضهم الأسباب المذكورة أول الكتاب إنما هي للبناء الواجب لا الجائز فإن له أسبابا أخر منها ما هنا (قوله أو جملة اسمية) قال اللقاني يعني ولو كان الاسم المصدرة به مبنيا إذ الأصل فيه الإعراب بخلاف الفعل • فإن قيل ينبغي أن المضارع المعرب يترجح معه البناء نظرا لأصله كالاسم فلم ترجح الإعراب قلنا نظرا لإعرابه وللأصل في اسم الزمان وهو الإعراب فتأمل (قوله وأجاب جمهور البصريين بأن الفتحة الخ) رأيت بخط المصنف في التذكرة يمكن أن يكون من لغة سليم في إعمال القول مطلقا قال الله هذا يوم ينفع في قراءة من نصب ولا أجعله فتحا وإنما مشى هذا على أنه لا يجب أن يشرب معنى الظن ويدل له قالت وكنت رجلا فطينا * هذا لعمر الله إسرائينا (قوله مثلها في صمت يوم الخميس) أي في النصب على الظرفية (قوله ليست لليوم) أي بل للمذكور قبل من كلامه مع عيسى وكلام عيسى معه أي هذا المذكور كائن في هذا اليوم (قوله وإلا لزم كون الشيء الخ) أي بخلافه على قراءة الرفع لخروجه عن الظرفية (قوله واعترض عليهم أيضا) يجاب بأنه على إضمار كان الشانية واسمها ﴿فصل﴾ (قوله أحدها التعريف) قال اللقاني وجهه أنهما في المعنى توكيد لما أضيفا إليه وسيأتي أن المنكور لا يؤكد عند البصريين وإن أفاده توكيده ويؤخذ من هذا ترجيح مذهبهم

مقصورة بعدها أي تاركة الغزل قاله في المغني وهو مقيد لما أطلقه هنا (و) الشرط (الثاني الدلالة على اثنين إما بالنص) مضمرا كان أو مظهرا فالأول نحو كلاهما) وكلتاهما (و) الثاني نحو كلا البستانين و(كلتا الجنتين أو بالاشتراك) بين المثنى والجمع (نحو قوله

كلانا غني عن أخيه حياته) ۞ ونحن إذا متنا أشد تغانيا

فإن كلمة نا مشتركة بين الاثنين والجماعة) فلذلك صح إضافة كلا إليها (وإنما صح قوله:

إن للخير وللشر مدى ۞ وكلا ذلك وجه وقبل

لأن ذا) وإن كانت حقيقة في الواحد إلا أنها (مثناة في المعنى) لأنها مشار بها إلى اثنين وهما الخير والشر (مثلها في قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك) أي بين الفارض والبكر فالإشارة فيها في الموضعين تعود إلى ما ذكر (أي وكلا ما ذكر) من الخير والشر (وبين ما ذكر) من الفارض والبكر والبيت لعبد الله بن الزبعرى يوم أحد قبل إسلامه والمدى بفتح الميم وبالدال المهملة الغاية والوجه بفتح الواو وسكون الجيم مستقبل كل شيء والقبل بفتح القاف والباء الموحدة يطلق على أمور منها الجملة الواضحة ذكر ذلك بمعناه في القاموس يقول إن للخير والشر غاية ينتهيان إليها ويقفان عندها وكلاهما أمر يستقبله الانسان ويعرفه وضبط بعضهم القبل في البيت بكسر القاف وفتح الباء على أنه جمع قبلة بمعنى إن كليهما بمثابة القبلة التي يتوجه إليها المصلي (و) الشرط (الثالث أن يكون) المضاف إليه كلا وكلتا (كلمة واحدة فلا) يضافان إلى كلمتين متفرقتين فلا (يجوز كلا زيد وعمرو) وإلى هذه الشروط الثلاثة أشار الناظم بقوله:

لمفهم اثنين معرف بلا ۞ تفرق أضيف كلتا وكلا

فأما قوله: كلا أخي وخليلي واجدي عضدا) ۞ في النائبات وإلمام الملمات

بإضافة كلا إلى متفرق وهما أخي وخليلي (فمن نوادر الضرورات) والخليل من الخلة وهي كما قال أبو بكر بن فورك صفاء المودة التي توجب الاختصاص بتخلل الإسرار وقال غيره أصل الخلة المحبة والعضد والساعد بمعنى وهو من المرفق إلى الكتف وكنى به عن الإعانة والتقوية فإن العضد قوام اليد وبشدتها تشتد والنائبات المصائب والإلمام النزول والملمات جمع ملمة وهي نوازل الدهر وكلا مبتدأ وواجدي بكسر الدال مفرد مضاف إلى مفعوله الأول وهو ياء المتكلم خبر المبتدأ وعضدا مفعوله الثاني وأجاز ابن الأنباري إضافتها إلى المفرد بشرط تكررها نحو كلاي وكلاك محسنان ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في الإفراد نحو وكلتا الجنتين آتت ومراعاة معناها وهو قليل وقد اجتمعا في قول الفرزدق:

كلاهما حين جد الجري بينهما ۞ قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي

(قوله الدلالة على اثنين) قال الفناني وجهه أن كلا وكلتا في المعنى مثنيان وهما تأكيد للمضاف إليه والتأكيد مطابق للمؤكد وأما الزيدان أنفسهما فخارج لعلة (قوله نحو كلاهما) قال الدنوشري ولا يضاف كلا وكلتا لشيء من الضمائر إلا لثلاثة الكاف المتصلة بالميم والألف والهاء والميم والألف ولفظ نا نحو كلاكما وكلاهما وكلانا (قوله مشتركة بين الاثنين والجماعة) قال الفناني يريد به الاشتراك المعنوي وهو الوضع لمفهوم كلي مشترك بين أفراد كثيرة كوضع أنا المتكلم معه غيره الصادق على اثنين وما زاد عليهما لا الاشتراك اللفظي وهو وضع اللفظ لكل من معنيين فأكثر على حدة انتهى وهو مبني على ما ذهب إليه الرضي والسعد من أن الضمائر كليات وضعا جزئيات استعمالا وأما على حققه العضد وتبعه السيد أنها جزئيات وضعا واستعمالا فليست من المشترك في شيء (قوله لأن ذا مثناة في المعنى) قال الفناني كونها مثناة في المعنى بواسطة الإشارة إلى اثنين تقدما لا يجدي نفعا في اشتراط الدلالة على اثنين بالنص أو الاشتراك فإن دلالة ذا عليهما ليست بواحد منهما فلو زاد ثالثا فقال أو غيرهما كان أوضح (قوله ما ذكر) قال الفناني يعني وهو دال على الاثنين بالاشتراك بينهما وما زاد عليهما وما نقص عنهما ولم يقل أي وكلا الخير والشر وبين الفارض والعوان لأن ما ذكر أوفق بإفراد اسم الإشارة لكونه مفردا لفظا انتهى ويؤخذ من قوله لأن ما ذكر أوفق أن التأويل به ليس بلازم وهو الحق كما أشار إليه صاحب الكشاف في سورة الأنعام عند قوله من إله غير الله يأتيكم به حيث قال أي يأتيكم بذاك إجراء للضمير مجرى اسم الإشارة ووجهه أن أسماء الإشارة من المبهمات كالموصولات فتثنيتها وجمعها على خلاف الأصل غاية الأمر أن دلالة ما وأخواتها من الموصولات المشتركة على الواحد والاثنين والجماعة بطريق الاشتراك ودلالة ذا على غير الواحد كالمثنى في الآية والبيت والجمع في قوله ۞ وسؤال هذا الناس كيف لبيد ۞ وعلى كل شيء في باب حبذا بطريقة المجاز كما هو ظاهر كلامهم وأشار إليه الفناني آنفا فتدبر لكن وقع في الكشاف في سورة البقرة ما يقتضي احتياج اسم الإشارة المفرد المشار به للتعدد للتأويل بالموصول حيث قال إنما جاز بين ذلك على التأويل بما ذكر مع أن كلامه هناك متناقض كما بينا ذلك في حاشية الفاكهي في بحث تقسيم الفضلة فاجعه فإنه نفيس (قوله أن يكون كلمة واحدة) قال الفناني هذا الشرط مشكل لا وجه له فإن كان لأجل أن المضاف مسلط على كل من المتعاطفين وذلك لا يصح فيلزم أن لا يصح جالست بين زيد وعمرو ولا اشترك زيد وعمرو (قوله كلاهما حين جد الجري بينهما

فالحق أقلما ضمير التثنية مراعاة للمعنى وأفرد راى مراعاة للفظ (ومنها أى) بفتح الهمزة وتشديد الياء (وتضاف للنكرة مطلقا) سواء كانت النكرة مفردة أم مثناة أم مجموعة (نحو أى رجل وأى رجلين وأى رجال و) تضاف (للمعرفة إذا كانت) المعرفة (مثناة نحو فأى الفريقين أحق أو) كانت المعرفة (مجموعة نحو أيكم أحسن عملا ولا تضاف أى (إليها) أى إلى المعرفة حال كونها (مفردة) عن التثنية والجمع (إلا إن كان بينهما) أى بين أى والمعرفة المفردة (جمع مقدر نحو أى زيد أحسن إذ المعنى أى أجزاء زيد أحسن) فبين أى وزيد لفظ مقدر يدل على الجمع وهو أجزاء (أو عطف مثلها عليها بالواو كقوله) :

فلئن لقيتك خاليين لتعلمن ... (أيى وأيك فارس الأحزاب

إذ المعنى أينا) فارس الأحزاب وإلى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله :

ولا تضف لمفرد معرف ... أيا وإن كررتها فأضف ... أو تنو الأجزا

والسر فى ذلك كله أن أيا الاستفهامية اسم عام لجميع الأوصاف فلا يخلو إما أن يراد بها التعميم أو صاف بعض الأجناس أو التعميم أو صاف بعض ما هو متشخص بأحد طرق التعريف فإن كان المراد بها الأول أضيفت إلى نكرة وطابقته فى المعنى وكانت معه بمنزلة كل لصحة دلالة المنكر على العموم مفردا أو مثنى أو مجموعا بحسب ما يراد من العموم فيقال أى رجل وأى رجلين وأى رجال على معنى أى واحد من الرجال وأى اثنين منهم وأى جماعة منهم وإن كان الثانى أضيفت إلى معرف وامتنع أن تطابقه فى المعنى وكانت معه بمنزلة بعض لعدم صحة دلالة المعرف على العموم ولذلك وجب كونه إما مثنى أو مجموعا وإما مكررا معه أى بالواو لأن المفردين مع الواو فى حكم المثنى لكونها لمطلق الجمع وإما على تقدير مضاف دال على الجمع (ولا تضاف أى الموصولة إلا لمعرفة نحو أيهم أشد) لأن معناها معنى الذى وهو معرفة ولا يجوز أن تضاف إلى نكرة لا تقول اضرب أى رجل هو أفضل (خلافا لابن عصفور) فى إجازته ذلك (ولا) تضاف (أى المنعوت بها والواقعة حالا إلا النكرة) فالأول (كمررت بفارس أى فارس) بخفض أى نعتا لفارس (و) الثانية كمررت (بزيد أى فارس) بنصب أى على الحالية من زيد وإنما وجب إضافتها إلى النكرة فيهما لأن نعت النكرة

أى كلا هذين الحصانين أو الجوادين وقول العينى فى بحث المثنى الفرسين فيه نظر لأن الفرس مؤنث سماعى وكان يجب أن يقول كلتاهما وأن يقول أقلمتا (قوله وتضاف للنكرة مطلقا) قال اللقانى أى تضاف من حيث هى أى فى الجملة لا فى كل حالة من أحوالها لما سيجىء من أن الموصولة لا تضاف لنكرة انتهى وحاصله أن الضمير عائد على أى باعتبار بعض أحوالها فهو شبيه بالاستخدام ولو قال المصنف بعد قوله ومنها أى فإن كانت كذا أضيفت إلى النكرة الخ كان أظهر ومطلقا حال من النكرة كما أشار إليه الشارح (قوله إلا إن كان بينهما جمع) قال اللقانى هذا الاستثناء فى التحقيق منقطع لا حاجة إليه إذ المضاف إليه حقيقة هو ذلك الجمع المقدر ولذا لو قال المصنف إذ التقدير أى أجزاء كان أحسن من قوله إذ المعنى (قوله أو عطف مثلها أى المضافة المعرفة عليه حيث كان المجرور بأى أولا ضمير المتكلم نحو أيى وأى زيد عالم فلا يقال أيك وأى زيد أفضل ولا أى زيد وأى عمرو أفضل وعبارة التسهيل تقتضى العموم وكذا نقله الشهاب القاسمى عن السيوطى ورأيت بخط المصنف فى الحواشى ويظهر لى أنه لا إشكال فى جواز أى زيد وعمرو لأنها مضافة لمتعدد وإنما امتنع ذلك فى كلا لما ذكر ابن الحاجب فى شرح المفصل انتهى (قلت) وهذا يقتضى تعليلهم أنها فى هذه الحالة بمنزلة بعض من كل والبعضية لا تتصور إلا فى متعدد إذ المضاف إليه حينئذ متعدد ولا دخل لتعدد أى ورأيت بخطه أيضا وفى شرح المفصل لابن الحاجب نظر الزمخشرى قولهم أيى وأيك بقولهم أخزى الله الكاذب منى ومنك وهذا فراق بينى وبينك وإنما كررت أى ليمكن العطف على الضمير المخفوض انتهى فعلى هذا لا يجوز أى زيد وأى عمرو ولا يكون أيى وأيك ضرورة انتهى والنادر قوله فعلى هذا لا يجوز والظاهر إسقاط لا إذ غاية ما دل عليه كلام الزمخشرى أن أيا إذا أضيفت إلى ضمير وجب تكرارها (قوله بالواو) قال اللقانى ليس قيدا للاحتراز عن المعطوفة بالفاء أو ثم لامتناع عطف ذلك ونحوه بغير الواو لأنها تختص بعطف الذى لا يستغنى بمتبوعه كما يأتى (قوله أن أيا الاستفهامية) لا وجه للتقييد بالاستفهامية فانظر حواشينا على الألفية (قوله وكانت معه بمنزلة بعض) أى من كل والبعض لا يطابق الكل فلذا كان خبرها مفردا وإن أضيفت إلى مثنى أو جمع (قوله لعدم صحة دلالة الخ) فيه نظر فى المعرف بأل فإنه من صيغ العموم كما حقق فى الأصول إلا أن يريد المعرف بغير أل أو بها إذا كانت للعهد لا للعموم (قوله ولا تضاف أى الموصولة الخ) سكت عن أى التى هى وصلة فعلم أنها لا تدخل فى باب الإضافة بحال (قوله لأن معناها معنى الذى الخ) فى هذا التعليل خفاء وكان مراده ما قاله اللقانى وعبارته لأن الموصولة يراد بها واحد بعينه والصلة لا تستقل بذلك مع أى لتوغلها فى الإبهام فلا بد من إضافتها لمعرفة (قوله لأن نعت النكرة الخ) فيه نظر لأنه لا يفيد منع إضافتها لمعرفة ونعت المعرفة بها وعلل اللقانى بقوله لأن الوصف والحال مشتقان تحقيقا أو تأويلا والمشتق كلى والمضاف إلى معرفة جزئى إذ المعرفة كما قال بعضهم ما أشير به إلى شىء بعينه اه

والحال يجب أن يكونا نكرتين ومعنى أى فارس كامل فى الفروسية وإليهما أشار الناظم بقوله :

...واخصصن بالمعرفه * موصولة أيا وبالعكس الصفه (وأما) أى (الاستفهامية والشرطية فيضافان إليهما) أى إلى المعرفة والنكرة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وإن تكن شرطا أو استفهاما … فطلقا كل بها الكلاما

لأن معنى الاستفهام والشرط يؤدى بالمعرفة والنكرة ولها أربعة أمثلة مثال الاستفهامية المضافة إلى معرفة (نحو أيكم يأتينى بعرشها) ومثال الشرطية المضافة إلى معرفة (أيما الأجلين قضيت) فلا عدوان على ومثال الاستفهامية المضافة إلى نكرة (فبأى حديث) ومثال الشرطية المضافة إلى نكرة (قولك أى رجل جاءك فأكرمه) والحاصل أن أقسام أى خمسة وهى ضربان ما لا يجوز قطعه عن الإضافة فى اللفظ وهو إثنان المنعوت بها والواقعة حالا وما يجوز وهو الثلاثة الموصولة والاستفهامية والشرطية فالأول نحو اضرب أيا أفضل والثانية نحو قلت ثم أى والثالثة نحو أيا ما تدعو (ومنها لدن) وهى (بمعنى عند) فتكون لها المكان الحضور وزمانه كما أن عند كذلك وإليها أشار الناظم بقوله * والزموا إضافة لدن فجر (إلا أنها) أى لدن (تختص) من عند (بستة أمور أحدها أنها ملازمة لمبدأ الغايات) الزمانية والمكانية جمع غاية وهى المسافة وعند غير ملازمة لمبدأ الغايات (فمن ثم) أى من أجل أن لدن وعند يكونان لمبدأ الغايات وإن اختلفا فى اللزوم وعدمه (يتعاقبان) أى يتداولان على شىء واحد (فى نحو جئت من عنده ومن لدنه و) قد اجتمعا (فى التنزيل) قال الله تعالى فى حق الخضر (آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما) ولو جىء بعند فيهما أو بلدن لصح ذلك ولكن ترك دفعا لتكرار اللفظ (بخلاف) نحو (جلست عنده فلا يجوز فيه جلست لدنه لعدم معنى الابتداء هنا) لأن حرف الابتداء وهو من غير موجود هنا (و) الأمر (الثانى أن الغالب) فى لدن (استعمالها مجرورة بمن) ونصبها قليل حتى أنها لم تأت فى التنزيل منصوبة وجر عند بمن

وفيه أن الوصف قد يكون معرفة وقال المصنف فى الحواشى لا أجد مانعا أن يقال مررت بالرجل أى الرجل وبالغلام أى الغلام كما جاء أطعمنا شاة كل شاة وهم القوم كل القوم فأضيفت إلى النكرة والمعرفة (قوله وهى بمعنى عند) فى مفردات الراغب أن لدن أخص من عند لأنه يدل على ابتداء ونهاية نحو أقمت عنده من لدن طلوع الشمس إلى غروبها فتوضع لدن موضع نهاية الفعل وقد توضع موضع عند يقال ما أصبت عنده ما لا ولديه مال وقال بعضهم لدن أبلغ من عند وأخص قال تعالى لينذر بأسا شديدا من لدنه اه وسيأتى عن الحرالى ما يقتضى تباينهما قال اللقانى فى الرضى ولدى بمعنى لدن إلا أن لدن ولغاتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء ولذا يلزمها من إما ظاهرة وهو الأغلب أو مقدرة فهى بمعنى عند وأما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزم معنى الابتداء وعند أعم تصرفا من لدى لأن عند تستعمل فى الحاضر وفيما هو فى حوزك وإن كان بعيدا بخلاف لدى اه وحاصله أن لدن بمعنى من عند ملازمتها ابتداء الغاية فتبنى لتضمنها معنى الحرف الذى هو من وهو إشارة إلى مخالفة ابن الحاجب فى علة بنائها التى هى الوضع على حرفين فى بعض لغاتها فقول الموضح بمعنى عند تعلل بهذه النكتة (قوله كما أن عند كذلك) أى لأنها تجىء للزمان نحو كان الصبر عند الصدمة الأولى وإن اقتضى كلام بعضهم أنها للمكان أبدا (قوله ملازمة لمبدأ الغايات) قال اللقانى أى لا تطلق إلا على أمكنة هى مبدأ فعل مغيا أى هى ابتداء غاية وكذا الزمانية (قوله الزمانية أو المكانية) الأول نحو لدن صباح والثانى نحو من لدن حكيم وهذا حيث لم تضف لجملة وإلا تمحضت للزمان لأن ظروف المكان لا يضاف إلى الجملة منها إلا حيث كما نقله اللقانى عن الرضى (قوله وفى التنزيل آتيناه رحمة من عندنا الخ) قال البقاعى فى نظم الدرر فى تناسب الآى والسور قال الأستاذ أبو الحسن الحرالى أن عند فى لسان العرب لما ظهر ولدن لما بطن فيكون المراد بالرحمة ما ظهر من كراماته وبالعلم الباطن الخفى المعلوم قطعا بأنه خاص بخاصة اه وهذا يقتضى أن لدن ليست بمعنى مع وقال ابن عرفة قال المفسرون المراد بالرحمة النبوة وكان بعضهم يقول الرحمة على بابها وقدم ذكرها احتراسا لما يأتى من قوله حتى إذا لقيا غلاما فقتله وقتله للغلام يوهم اتصافه بالغلظة والجفاء (قوله لعدم معنى الابتداء هنا) قال الزرقانى فيه نظر فإن من إذا لم تكن موجودة تكون مقدرة كما فى الرضى ولكن ليس المعنى على الابتداء كما قال المصنف فكان المناسب للشارح أن يقول هذا التعليل أو يقول لأنه لا معنى لابتداء الجلوس من مكانه إذ المبتدأ لا بد له من منتهى ولا منتهى هنا وأجاب بعض شيوخنا بأن فى كلامه حذف مضاف أى لأن معنى حرف الابتداء وقوله غير موجود أى غير حاصل لعدم تأتيه أو يقال معنى قوله غير موجود غير متأت (قوله أن الغالب استعمالها الخ) يفيد أن استعمالها منصوبة غير غالب فهو قليل كما قال الشارح واختصاص لدن بما ذكر مفيد لكون عند ليست كذلك وذلك صادق بصورتين أحدهما أن الغالب فى عند استعمالها منصوبة ويقل استعمالها مجرورة ثانيهما أنها تستعمل منصوبة ومجرورة فإن نفى غلبة استعمال الجر صادق بغلبة النصب وبعدم غلبة أحد الأمرين للآخر * فإن قيل إذا كانت لدن ملازمة لمبدأ الغايات فما فائدة دخول من عليها فالجواب أن إفادتها ذلك لما لم تولف كألف الاستفهام والشرط من الاسم أتى بمن لتكون

كالدالة على ذلك ولذلك لزم صدق الغالب وقوله مجرورة قال اللقاني أي مجرورة المحل على اللغة المشهورة أو اللفظ على لغة قيس (قوله في لزوم استعمال واحد) قال الزرقاني أي والاستعمال الواحد ما ذكره وظاهر كلامه أن الظرفية وعدم التصرف كافيان في البناء وفيه نظر فإن بعض الظروف غير المتصرفة معربة كما تقدم فكان المناسب أن لو زاد على ذلك ما قاله الرضي وهو ملازمتها لمعنى الابتداء أي ابتداء الغاية ونصه فالوجه في بناء لدن أن يقال إنه زاد على سائر الظروف غير المتصرفة في عدم التصرف بكونه مع عدم تصرفه لازما لمعنى الابتداء فتوغل في مشابهة الحرف دونها اهـ وهذا المعنى منتف في لدى ولذلك كان معربا كما صرح به في المغني خلاف ما عند ابن الحاجب من أنه مثل لدن ولذلك قال الرضي وأما لدى وهو بمعنى عند فلا دليل على بنائه اهـ وقال اللقاني قال ابن الحاجب الوجه في بناء لدن أن من لغاتها ما وضعه وضع الحروف فحمل الباقي عليها تشبيها بها ولو لم يكن ذلك لم يكن لبنائها وجه لأنها مثل عند وهو معرب بالاتفاق اهـ وتقدم أن الرضي أشار لرد ذلك (قوله وفي أمالي ابن الشجري الخ) قال الزرقاني أشار به إلى مخالفة ما عند الموضح ووجه كلام أبي علي أن لدن بإسكان الدال وكسر النون من جملة لغات لدن المشهورة قال الرضي وكان لدن خففت بحذف الضم كما في عضد فالتقى ساكنان فحركت النون كسرا اهـ والجواب أن المصنف رأى أن إشمام الضم ليس من جملة اللغات وحيث كان منها (٤٦) صار كأنه موجود فظهر أن الكسر حينئذ إعراب والذي رآه أبو علي أن الإشمام غير معول عليه وتبعه الرضي حيث قال وإعراب لدن المشهورة لغة قيسية اهـ فمنده أن المعرب لدن المشهورة وهي مضمومة الدال وإعرابها بأن يقال من لدنه بضم الدال وكسر النون وأما لدن المقر فهو من الجملة لغات لدن (قوله الرابع جواز إضافتها إلى الجمل) هي حينئذ متمحضة للزمان كما مر عن الرضي (قوله لدن شب) تنازعه العوامل الثلاثة قبله أي هو مصروع راقهن ورقنه من ذلك الوقت (قوله حتى شاب) قال الزرقاني غاية أي فانتفت الأمور الثلاثة حينئذ وذلك لأنهن يعرضن عنه بسبب شيب ذوائبه فيعرض عنهن قهرا إليه وهذا أولى من أن يراد بالذوائب ذوائبهن كما في شرح الشواهد للعيني وذلك لأنهن إذا شابت ذوائبهن السود ينتقل إلى غيرهن وهكذا قاله بعض شيوخنا (قوله سود الذوائب) من إضافة الصفة إلى الموصوف (قوله والصريع المصروع الخ) ففي البيت تشبيه الغواني بالجان الذين يصرعون الناس أو بالشخص الذي يصرع غيره (قوله جواز إفرادها) قال الدنوشري يشكل ذلك على عدها في الملازم للإضافة اهـ ويجاب بأن ذلك العد باعتبار الغالب (قوله فنصبها لدن) لا يخفى أن قول الشارح لدن بيان للضمير المستتر في نصبها على حذف أداة التفسير والضمير البارز عائد على غدوة ولو أعيد الضمير المستتر إلى المخاطب اندفع الإشكال الآتي من عطف قوله أو على إضمار كان واسمها فينبغي ارتكابه هنا لذلك وقد ارتكبه الشارح فيما يأتي لدفع ذلك مع أن في ذلك تشتتا للضمير وبارتكابه هنا يندفع ذلك ولا تشتت في الضمير وذلك هو الأصل عند تعدد الضمائر وإن كان الحق أنه ليس من التنافر ولا يخل بالفصاحة حيث لا لبس خلافا للزمخشري في تفسير سورة طه وإن أقر كلامه المصنف في شرح بانت سعاد عند قوله:

• وان يبلغها إلا عذافرة • وقد حققنا ذلك في حاشية الفاكهي في بحث الضمير هذا ونسب المصنف النصب للدن لأنها العاملة وقولهم إن النصب عن تمام الكلام معناه أن الاسم هو الناصب عند تمامه إلا أنهم عبروا بذلك إشارة إلى أنه لولا التمام لجر بالإضافة

دون جر لدن في الكثرة (و) الأمر (الثالث أنها مبنية) على السكون وعلة بنائها شبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد وهو الظرفية وعدم التصرف (إلا في لغة قيس) فإنها معربة عندهم تشبيها بعند (وبلغتهم قرئ) لينذر بأسا شديدا (من لدنه) بإسكان الدال وإشمامها الضم وكسر النون والهاء ووصلها بياء في الوصل وهي قراءة أبي بكر عن عاصم وفي أمالي ابن الشجري قال أبو علي فأما ما روى عن عاصم من قراءته لدنه بكسر النون فإن ذلك لالتقاء الساكنين حيث سكنت الدال إسكان الباء من سبع وليست كسرة إعراب اهـ فظهر بهذا أن لدن مبنية دائما بخلاف عند فإنها معربة دائما (و) الأمر (الرابع جواز إضافتها إلى الجمل كقوله) وهو القطامي.

صريع غوان راقهن ورقنه • (لدن شب حتى شاب سود الذوائب)

فأضاف لدن إلى جملة شب والصريع المصروع وهو المطروح على الأرض غلبة وغوان بغين معجمة مفتوحة جمع غانية وهي الجارية التي غنيت أي استغنت بحسنها عن الحلي وراقهن ورقنه أعجبن وأعجبنه والذوائب جمع ذؤابة من الشعر بهمزة بعد الذال المعجمة في المفرد وكان حقها أن تثبت في الجمع لكنهم استثقلوا وقوع ألف بين همزتين فأبدلت الأولى واوا وهذا البيت لا دليل فيه إذ يحتمل أن يكون على إضمار أن بدليل أنها تظهر بعدها أحيانا قاله ابن الشجري ويؤيده تقدير سيبويه في لد شولا إن كانت شولا ورد بأن فيه حذف الموصول الحرفي وإبقاء صلته (و) الأمر (الخامس جواز إفرادها) عن الإضافة (قبل غدوة) كقوله :

وما زال مهري مزجر الكلب منهم • لدن غدوة حتى دنت لغروب

(قوله إما على التمييز) قال اللقانى قال الرضى أما النصب فإنه وإن كان شاذا فوجهه كثرة استعمال لدن مع غدوة دون سائر الظروف كبكرة وعشية وكون دال لدن قبل النون الساكنة تفتح وتضم وتكسر كما سبق فى لغاتها ثم قد تحذف نونه فيشابه حركات الدال حركات الإعراب من جهة تبدلها وشابه النون التنوين من جهة جواز حذفها فصار لدن غدوة نحو ضارب زيدا وغدوة بعد لدن لا تكون إلا منونة وإن كانت معرفة أيضا اهـ وبه يظهر لك أن قول الموضح إما على التمييز ليس على ما ينبغى فإن قضيته أنه تمييز حقيقة وليس مبينا لحقيقة لدن ولا لنسبتها فالصواب أن يقول على التشبيه بالتمييز والله أعلم (قوله لأن لدن فى آخرها الخ) بهذا يعلم الجواب عما يقال ما وجه اختصاص لدن بنصب غدوة دون أخواتها إذ النون مفقودة فى أخواتها وأما ما يقال لم اختص غدوة بالنصب بلدن فلم يجر لدن سحرة جوابه أن غدوة أكثر تصرفا من سحر ونحوه وأجاب بعضهم بأن مدلول لدن مبدأ زمان مبهم فقسره بغدوة وهو لا يقتضى الاختصاص (قوله فى لغاتها العشر) لأن فى دالها الحركات الثلاث مع فتح اللام وسكون النون والرابعة والخامسة لدن ولدن بفتح اللام وكسر النون فيهما وسكون الدال فى الأولى وضمها فى الثانية والسادسة لدن بفتح اللام وسكون الدال وفتح (٤٧) النون والسابعة والثامنة لد ولد بفتح اللام فيهما وضم الدال فى الأولى وسكونها فى الثانية والتاسعة لد بضم اللام وسكون الدال والعاشرة لت بإبدال الدال تاء (قوله لشبهها بالفاعل) قال الورقانى أى فى نحو قائم زيد ومن هذا يستفاد أن التشبيه كما يكون فى المفعول يكون فى الفاعل (قوله فظاهره أنها مرفوعة بلدن) قال الورقانى أى ولا مانع من ذلك لأنها كما تنصب على التشبيه بالمفعول ترفع عليه (قوله والجر القياس) ولهذا لو عطف عليه المنصوب جاز جر المعطوف كما ذكره فى الكافية والشافية فانظر حاشيتنا على الألفية (قوله وإن كانت معرفة) قال الورقانى المراد بالتعريف التعيين أى وإن كانت دالة على معين كما فى سحر وذلك لأن غدوة تستعمل تارة غير مراد بها معين فتنون ولا إشكال فى ذلك وتارة يراد بها معين فتمنع الصرف للتعريف والعدل عن الغدوة أو للتعريف والتأنيث وحينئذ فتنوينه مشكل لكونه غير منصرف وأجيب عن هذا الإشكال بأمرين أحدهما أنه لما أشبه التمييز لكونه مبينا لذات ما يليه نون مثله فتنوينه لمجرد المشابهة الثانى أنه لو لم ينون لالتبست حالة النصب بحالة الجر إذ حركة الجر فتحة نائبة عن كسرة فلم يعلم كونه منصوبا فيكون معربا أو مجرورا فيكون مبنيا والواضع غرض فى بيان ذلك إذ فتحة الجر ثقيلة لكونها نائبة عن ثقيل بخلاف فتحة النصب فإنها خفيفة انظر الرضى اهـ وانظر ما وجه قوله المراد بالتعريف التعيين فإنه يفهم أنها ليست معرفة اصطلاحا مع أنها علم على الوقت المخصوص لسحر بدليل منع الصرف ومعلوم أن التعريف المانع منه تعريف العلمية وقوله لكونه مبينا لذات ما يليه مخالف لما مر عن اللقانى فى بيان أن النصب على التشبيه بالتمييز لا على التمييز من أنه ليس مبينا لحقيقة لدن ولا لنسبتها (قوله والغالب الخ) لو قال بدل هذا أى فى غالب استعمالها لكان أولى لأن كلام المصنف يقتضى أنها مما تلزم الإضافة لفظا ومعنى اقوله ومنها وهو مشكل لما سيأتى من أنها قد تفرد ولو قال الشارح ما ذكر كان جوابا لأنه يفيد أن كونها مما ذكر باعتبار الغالب (قوله ولزمان الاجتماع) فيه إشارة إلى أن اقتصار المصنف على أنها للمكان قصور وقد تقل

بنصب غدوة (فنصبها لدن) إما (على التمييز) لأن لدن فى آخرها نون ساكنة وقبلها دال تفتح وتضم وتكسر كما هو معروف فى لغاتها العشر وقد تحذف نونها فشابهت حركات الدال حركات الإعراب من جهة تبدلها وشابهت النون التنوين من جهة جواز حذفها فصارت لدن غدوة فى اللفظ كراقود خلا فنصب غدوة على التمييز بلدن كنصب خلا براقود (أو على التشبيه بالمفعول به) فى نحو ضارب زيدا فإن نونها تثبت تارة وتحذف أخرى كما فى اسم الفاعل فعملت عمله بل قال أبو على النون فى لدن زائدة نقل ذلك عنه ابن الشجرى وبه يتضح تشبيه لدن بضارب منونا حتى نصبت بعدها غدوة وإليهما أشار الناظم بقوله ونصب غدوة بها (أو) تنصبها أنت (على إضمار كان واسمها) وإبقاء خبرها والأصل لدن كان الوقت غدوة والذى دل على الوقت كلمة لدن قاله ابن مالك وقال هذا حسن لأن فيه إبقاء لدن على ماثبت لها من الإضافة ويؤيده من لد شولا فالنصب على هذا ليس بلدن وإنما هو بكان المحذوفة فلا يصح عطفه على ما قبله بدون تقدير (وحكى الكوفيون) فى غدوة (رفعها بعدها) أى بعد لدن على إضمار كان تامة) أى لدن كانت غدوة وقال ابن جنى لشبهه بالفاعل فرفع قال المرادى فظاهره أنها مرفوعة بلدن (والجر القياس) كما تجر سائر الظروف (و) هو (الغالب فى الاستعمال) ولا تكون غدوة بعد لدن إلا منونة وإن كانت معرفة ولا تنصب غدوة إلا مع وجود النون فى لدن دون حذفها وعند لا ينصب شئ من المفردات بعدها (و) الأمر (السادس أنها) أى لدن (لا تقع إلا فضلة) بخلاف عند فإنها قد تكون عمدة (تقول السفر من عند البصرة) فتجعل عند خبرا عن السفر والخبر عمدة وهذا مخالف لتصحيحه فى باب المبتدأ أن الخبر متعلقها المحذوف إلا أن يقال لما سد مسده أعطى ماله من العمدية (ولا تقول) السفر (من لدن البصرة) لأن ذلك يخرجها عما استقر لها من ملازمة الفضلية (ومنها مع) والغالب استعمالها مضافة فتكون ظرفا (وهى) حينئذ (اسم لمكان الاجتماع ولهذا يخبر بها عن الذوات نحو زيد معك ولزمان الاجتماع نحو

الثاني عن الرضي أنها ظرف زمان أيضا (قوله لأنه ثلاثي) أي نهو نظير أب وأخ وأخواتهما ويد ودم وقال الحفيد إنما أعربت مع أنها موضوعة وضع الحرف بحسب الأصل لأنها ملازمة الإضافة تضعف مشابهة الحرف اه وهو إنما يظهر على القول بأنها ثنائية وضعا ولا يرد عليه أن الشبه الصوري لا يعارض كما قاله الشهاب في قد زيد بدرهم على لغة بنائها مع الإضافة لأن الشبه الصوري ضعيف مجوز للبناء لا موجب فلا يحتاج معه لدعوى المعارضة كما حققناه في حواشي الألفية في بحث أسباب البناء ونقل الشاني عن الرضي أنه علل أعرابها بدخول التنوين في نحو كنا معا وانجراره بمن وإن كان شاذا في نحو جئت من معه قال ثم قال والألف في معا عند الخليل بدل من التنوين إذ لا لام له في الأصل (٤٨) وهو عند يونس والأخفش وهو الحق مثل ألف فتى بدل من اللام استنكارا لإعراب الموضوع على حرفين فمع عندهما عكس أخوك ترد لامها في غير الإضافة وتحذف في الإضافة لقيام المضاف إليه مقام لامها (قوله فتبنى على السكون) قال الزرقاني قال الرضي قال بعضهم هي على هذه اللغة حرف جر وذلك لأن موجب البناء في الساكنة ليس معدوما من المتحركة فلا يتأتى التفريق بين المتحركة والساكنة قال وهذا القول هو الحق اه باختصار (قوله وإن كانت الخ) قال الزرقاني إن واصلة بما قبلها وهي معطوفة على مقدر أي إن لم يكن وإن كانت وجواب الشرط محذوف دل عليه الشرط الأول اه وهذا مبني على أن لمثل هذا الشرط جوابا وفيه اضطراب للسعد بيناه في حواشي المختصر (قوله فأفاد الخ) قال الزرقاني قد يقال فيه نظر لأن قوله إلا في لغة ربيعة وغنم فتبنى على السكون شامل لما إذا لقيها متحرك أو لم يلقها شيء فاستفيد منه تسكينها إذا لقيها متحرك ولعل مراده فأفاد صراحة (قوله وقد يفرد الخ) قال الشاني قال الرضي تلزم إضافة مع إن ذكر قبله أحد المصطحبين نحو كنت مع زيد وإن ذكر قبله المصطحبان لم يبق ما تضاف إليه فينصب منونا على الظرفية والفرق بين فعلنا معا وفعلنا جميعا أن معا يفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا بمعنى كلنا سواء اجتمعوا أم لا اه ولا خفاء أنه يخالف ما عليه الموضح والذي يقوى في النفس أن مع اسم للمصاحب مطلقا أي سواء أضيف أو أفرد وأنه منصوب مطلقا وأن لامه محذوفة مطلقا إما مع الإفراد فلالتقائها ساكنة مع التنوين وإما مع الإضافة فتخفيفا أو لقيام المضاف إليه مقامها (قوله والكلمة ثنائية في حال الإفراد) قال الزرقاني هذا القول مشكل فإن مع عندهما موضوع على حرفين أنظار الرضي وأقول ليس في كلام الشارح ما يدل على أنها

جئتك مع العصر ومرادفة عند لقجر بمن كقراءة بعضهم هذا ذكر من معي بكسر ميم من وحكى سيبويه ذهبت من معه بالجر (وهي) اسم بدليل جرها بمن وتنوينها عند تجردها عن الإضافة نحو معا (معرب) لأنه ثلاثي الأصل (إلا في لغة ربيعة) بن نزار بن معد بن عدنان أبو قبيلة (وغنم) بفتح الغين المعجمة وسكون النون ابن تغلب بن وائل أبو حي (فتبنى على السكون) لتضمنها معنى حرف المصاحبة وضع أم لم يوضع قاله الشاطبي (كقوله) وهو الراعي كما قال الشاطبي أو جرير كما قال العيني.

(فريشي منكم وهواي معكم • وإن كانت زيارتكم لماما)

الرواية بتسكين عين معكم ولم يثبت سيبويه ذلك لغة بل حكم عليه بالضرورة وخالفه المتأخرون محتجين بأن ذلك ورد في الكلام نقل عن الكسائي أن ربيعة تقول ذهبت مع أخيك وجئت مع أبيك بالسكون ومن حفظ حجة على من لم يحفظ والريش اللباس الفاخر أو المال ونحوه ولماما بكسر اللام وتخفيف الميم وقتا بعد وقت (وإذا لقي) مع (الساكنة) العين (ساكن) آخر (جاز كسرها) على أصل التقاء الساكنين (وفتحها) استصحابا للأصل أو اتباعا (نحو مع القوم) بكسر العين وفتحها وعبارة التسهيل وتسكين عينها قبل حركة وكسرها قبل سكون لغة ربيعة فأفاد ما لم يفده الموضح وهو أن عينها تسكن قبل حركة نحو جئت معك وتكسر قبل سكون نحو جئت مع الرجل ولكن الموضح حاول شرح قول النظم:

ومع مع فيها قليل ونقل • فتح وكسر لسكون يتصل

(وقد تفرد) مع عن الإضافة فتنون وتصير (بمعنى جميعا فتنصب على الحال) من الاثنين (نحو جاءا معا) قال

فلما تفرقنا كأني ومالكا • لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

أو من الجماعة المذكرين والمؤنثات كقول الخنساء.

وأفنى رجالي فبادوا معا • فأصبح قلبي بهم مستفزا

بفتح الفاء وبالزاي اسم مفعول من استفزه الخوف إذا أزعجه والثاني كقول متمم بن نويرة.

• إذا حنت الأولى سجعن لها معا • أي إذا صوتت الحمامة الأولى صوتن جميعا لأجل تصويتها واختلف في حركة معا إذا نونت فذهب الخليل وسيبويه إلى أنها فتحة إعراب والكلمة ثنائية في حال الإفراد كما كانت في حال الإضافة وذهب يونس والأخفش إلى أن الفتحة فيها كفتحة فتى لأنها لما أفردت ردت إليها لامها المحذوفة فصارت اسما مقصورا منقوصا في الإضافة تاما في الإفراد ولكن حذفت ألفها في الوصل للساكنين الألف والتنوين كما حذفت ألف فتى لذلك قال ابن مالك وهذا هو الصحيح لقولهم الزيدان معا والزيدون معا فيوقعون معا في موضع رفع كما توقع الأسماء المقصورة نحو هم عدى ولو كان

عندهما موضوعة على حرفين لاحتمال أن المراد أنها ثنائية استعمالا على أنه قد مر عن الحفيد توجيه إعرابها على القول بأنها ثنائية (قوله واعترض بأن معا الخ) المعترض أبو حيان وعبارة بعضهم ورده أبو حيان بأن شأن الظرف غير المتصرف إذا أخبر به أن يبقى على نصبه ولا يرفع كقول الزيدان عندك اه وقد يجاب بأنها قد تخرج عن الظرفية إذا أفردت كما مر في كلام المصنف أنها حينئذ تنصب على الحال لكن ادعى بعضهم أنها ملازمة للظرفية وجرى عليه اللقاني فلعل كلام أبي حيان مبني على ذلك (قوله إما بالذات نحو مررت برجل غيرك) في كون المغاير في هذا المثال بالذات نظر لأن حقيقة الرجلين واحدة والاختلاف إنما هو بالعوارض المشخصة كما تقرر في بحث النوع من علم المنطق والأحسن التمثيل كما يأتي عن اللقاني بالحركة غير السكون أو نحوه كالإنسان غير الفرس (قوله وليس المراد بالحقيقة هنا) لم يبين المراد بها وقوله وإلا لانتقض الخ لا يكفي في ذلك بل هو كالمصادرة لأن المتبادر من الحقيقة (٤٩) ما افاده وورد هذا التركيب على

باقيا على النقص لقيل الزيدون مع كما قيل هم يد واحدة على من سواهم واعترض بأن معا ظرف في موضع الخبر فلا يلزم ما قاله (ومنها غير وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده) إما بالذات نحو مررت برجل غيرك أو بالصفات كقولك لشخص دخلت بوجه غير الذي خرجت به وليس المراد بالحقيقة هنا الماهية وإلا لانتقض بنحو زيد غير عمرو فإن ماهيتهما واحدة وهي الحيوان الناطق والتركيب صحيح (وإذا وقع) غير (بعد ليس وعلم المضاف إليه جاز ذكره كقبضت عشرة ليس غير) برفع غير على أنها اسم ليس وخبرها محذوف والتقدير ليس غيرها مقبوضا وبنصبها على أنها خبر ليس واسمها محذوف والتقدير ليس المقبوض غيرها (وجاز حذفه لفظا فيضم) غير (بغير تنوين ثم اختلف) في ضمته (فقال المبرد) والجرمي وأكثر المتأخرين (ضمة بناء لأنها) أي غيرا (كقبل) وبعد (في الإبهام) والقطع عن الإضافة ونية المضاف إليه ونسب إلى سيبويه (فهي اسم) لليس (أو خبر) لها والجزء الآخر محذوف فعلى تقدير الاسمية فهي في محل رفع وعلامة رفعها ضمة مقدرة في محلها لا هذه الضمة الموجودة لأنها ضمة بناء وعلى الخبرية فهي في موضع نصب والتقدير على الرفع ليس غيرها مقبوضا وعلى النصب ليس المقبوض غيرها فحذف من الأول الخبر ومن الثاني الاسم وإلى بناء غير على الضم أشار الناظم بقوله :

واضمم بناء غير إن عدمت ما ... له أضيف ناويا ما عدما

(وقال الأخفش) ضمة غير ضمة (إعراب) وحذف التنوين للإضافة تقديرا لأن المضاف إليه ثابت في التقدير عنده (لأنها اسم ككل وبعض) في جواز القطع عن الإضافة لفظا (لا ظرف) للزمان (كقبل وبعد) ولا للمكان كفوق وتحت وعلى هذا (فهي اسم) لليس وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (لا خبر) لأن خبر ليس لا يرفع (و) هذان القولان في الضمة (جوزهما ابن خروف) فعلى البناء هي اسم أو خبر وعلى الإعراب هي اسم لا خبر (ويجوز قليلا الفتح مع التنوين) لقطعها عن الإضافة لفظا ومعنى (ودونه) لنية لفظ المضاف إليه (فهي خبر) لأنه منصوب واسم ليس محذوف والتقدير ليس المقبوض غيرا أو غير (والحركة) على هذا (إعراب باتفاق) واعترض بأن غيرا يجوز بناؤها على الفتح إذا أضيفت إلى مبني فيحتمل أنها بنيت حال الإضافة ثم حذف المضاف إليه وبقي البناء على حاله وعلى هذا فيحتمل أن تكون اسما وأن تكون خبرا فهم الفتح مع التنوين (كالضم مع التنوين) فالحركة إعراب باتفاق لأن

المصنف فالأحسن ما قاله اللقاني وعبارته حقيقة الشيء وماهيته ما به الشيء هو هو ولا يخفى أن التغاير بين شيئين متحقق بينهما في الماهية تارة كقولك الحركة غير السكون وفي الصفات العارضة أخرى كقولك زيد غير عمرو ولعل المصنف أراد بالحقيقة المفهوم (قوله وخبرها محذوف) اعترض بأن من شروط الحذف كما في مغني اللبيب أن لا يكون عوضا عن شيء قال ومن هنا لا يحذف خبر كان لأنه عوض أو كالعوض عن مصدرها ومن ثم لا يجتمعان اه ومثل كان بقية أخواتها بل ليست أحق بذلك لعدم دلالتها في الاستعمال على الحدث دون بقية أخواتها كما نص عليه في الباب الثالث من المغني ولذا قيل بحرفيتها بخلاف أخواتها فإن الصحيح أنها تدل على الحدث ولا يظهر القول بأن خبرها عوض من مصدرها إلا على القول الضعيف فلا ينهض علة منع حذف خبرها وقد يجاب بأن ما ذكره في المغني من ذلك الشرط محمول على شرط الحذف القوي وقد صرح في حواشي باب كان بحذف الخبر وأنه ضعيف كما في بعض أوجه إن خيرا فخير وذلك إذا رفع الأول ونصب الثاني لأن التقدير إن كان في عملهم خير فيجزون خيرا (قوله فيضم بغير تنوين) قال اللقاني هو مفرع على كلا الوجهين (قوله في الإبهام) قال اللقاني أي الشيوع لأن غيرا شائع في كل غير وقبلا شائع في كل قبل وإن تخالفا في الاسمية والظرفية (قوله ونية المضاف إليه) أي في المعنى دون اللفظ كما قاله اللقاني وهو ظاهر (قوله وعلامة رفعها ضمة مقدرة في محلها) لا يخفى ما في هذه العبارة من التناقض لأن قوله مقدرة يقتضي أن غير معربة وقوله في محلها يقتضي أنها مبنية وهذا هو الموافق لقوله بعد لأنها ضمة بناء فالصواب إسقاط قوله مقدرة (قوله إعراب) قال اللقاني بناء على نية اللفظ والوجه رفع إعراب لا جره لاستلزامه حذف المضاف وبقاء

حمله بغير شرطه (قوله ولا لاختصاص بالزمان الخ) مر أول حروف الجر عن ابن إياز وعن المصنف ما ينبغي مراجعته (قوله ولهذا سهل الخ) لأن من عندهم حقيقة في ابتداء الغاية في المكان (قوله فما عطفت مولى عليه العواطف) قال العيني مولى بدل من الضمير في عليه ولكنه قدم للضرورة (قوله فساغ) قال الدنوشري معنى ساغ حلا كما قال بعضهم قال وقوله تعالى سائغ شرابه أي حلو اه وفي شرح الشواهد للعيني أي استمرأ الشراب وهو المناسب لقوله تعالى يتجرعه ولا يكاد يسيغه وفسر السجستاني سائغ بسهل وقد يقال يلزم من كونه حلوا استمراؤه وسهولة إساغته (قوله أسد خفية) قال العيني بفتح الخاء المعجمة وكسر الفاء وتشديد الياء آخر الحروف قال ابن سيده علم لموضع (قوله تنوينه مرفوعا) قال الزرقاني أي وحينئذ فهو مبني على ضم مقدر لحذف المضاف إليه ونية معناه منع منه تنوين لفظه فهو معرب ونون ضرورة اه وأقول إذا كانت المسألة المشهورة مفروضة فيما حذف منه المضاف إليه ونوى كان الظرف مبنيا على الضم الظاهر في محل نصب على الظرفية ولا وجه لتقدير الضم قال الرضي يجوز تنوين هذه الظروف المقطوعة عن الإضافة في حال بنائها لضرورة الشعر مرفوعة ومنصوبة نحو جئتك قبل وقبلا كما قيل في المنادى المضموم يا مطر ويا مطرا اه فقوله في حال بنائها صريح فيما قلناه وقوله مرفوعة على التسامح ومراده مضمومة لكن عبر بالرفع لمناسبة قوله ومنصوبة ويؤخذ بيان مراده من التشبيه بالمنادى إذ يعلم منه أنه مبني على الضم الظاهر لوجود المقتضي للبناء اه ولا أدري ما مستند الزرقاني فيما قاله (قوله لعدم الإضافة لفظا وتقديرا) قال اللقاني قد يعارض ذلك بجعلهما مما لزم الإضافة اه ويمكن أن يجاب بأن ذلك الجعل باعتبار أكثر الأحوال أو باعتبار الأصل في وضعهما وتنكيرهما خلاف الأصل هذا وقال بعض الأفاضل فلا جعلا في الحالة المذكورة مما عوض عنه التنوين والمضاف معرفة ككل وبعض كما هو مذهب يونس وعليه فلا فرق في المعنى بين ما أعرب منها وما بني قال الرضي وهو الحق (قوله معرفتان في الوجهين الخ) قال اللقاني إطلاق حقه التقييد بما إذا كان المضاف إليه معرفة ثم كونهما نكرتين في الوجه الثالث مبني على أن المعنى تنكير قال الرضي قال بعضهم إنما أعرب لعدم تضمن معنى الإضافة فمعنى كنت قبلا أي قديما وابدأ به أولا أي متقدما ومعنى من قبل ومن بعد أي متقدما

التنوين إما التمكين فهو خاص بالمعرب أو التعويض فكأن المضاف إليه مذكور وقيدت حذف ما يضاف إليه بغير بقوله بعد ليس بناء على أنه لا يجوز بعد لا النافية كما صرح به في المغني وقال إنه لحن وبالغ في الإنكار على مرتكبه في شرح الشذور ورد بأن أبا العباس كان يقول لا غير بالبناء على الضم كقبل وبعد وكذا قال الزمخشري وابن الحاجب وابن مالك وأنشد عليه في باب القسم من شرح التسهيل:

جوابا به تنجو اعتمد فو ربنا ... لعن عمل أسلفت لا غير تسئل

تبعهم صاحب القاموس (ومنها قبل وبعد ويجب إعرابهما) نصبا على الظرفية أو خفضا بمن فقط (في ثلاث صور إحداها أن يصرح بالمضاف إليه كجئتك بعد الظهر وقبل العصر ومن قبله ومن بعده) ولا لاختصاص بالزمان فقد يكونان للمكان كقولك داري قبل دارك أو بعدها فلهذا سهل دخول من عليهما عند البصريين قاله الدماميني الصورة (الثانية أن يحذف المضاف إليه وينوى ثبوت لفظه فيبقى الإعراب وترك التنوين) على حالها (كما ذكر المضاف إليه كقوله:

ومن قبل نادى كل مولى قرابة ... فما عطفت مولى عليه العواطف

بخفض قبل بلا تنوين على نية لفظ المضاف إليه (أي ومن قبل ذلك) فحذف ذلك من اللفظ وقدره ثابتا (وقرئ) في الشواذ (لله الأمر من قبل ومن بعد بالخفض من غير تنوين أي من قبل الغلب ومن بعده) وهي قراءة الجحدري والعقيلي الصورة (الثالثة أن يحذف) المضاف إليه (ولا ينوى شيء) لا لفظه ولا معناه (فيبقى الإعراب) المذكور بحاله من النصب على الظرفية أو الخفض بمن (ولكن يرجع التنوين) الذي كان حذف للإضافة (لزوال ما يعارضه) من الإضافة (في اللفظ والتقدير كقراءة بعضهم) لله الأمر (من قبل ومن بعد بالجر والتنوين وقوله) وهو عبد الله بن يعرب.

(فساغ لي الشراب وكنت قبلا) ... أكاد أغص بالماء الفرات

بنصب قبلا على الظرفية والرواية المشهورة بالماء الحميم والذي رواه الثعالبي بالماء الفرات قال الموضح وهو الأنسب لأنه العذب والحميم الحار ومنه اشتقاق الحمام وقيل الحميم البارد فهو من الأضداد (وقوله):

ونحن قتلنا الأسد أسد خفية ... (فما شربوا بعدا على لذة خمرا)

بنصب بعدا على الظرفية ويحتمل أن يكون التنوين فيه وفي البيت قبله للضرورة وهي المسئلة المشهورة قال المرادي مسئلة إذا نونت الغايات للاضطرار فيختار سيبويه وأصحابه تنوينه مرفوعا عليه قوله:

* فما شربوا بعد على لذة خمرا * ويختار الخليل وأصحابه تنوينه منصوبا كقوله:

* فساغ لي الشراب وكنت قبلا * اه (وهما نكرتان في هذا الوجه لعدم الإضافة لفظا وتقديرا ولذلك نونا) كما ينون سائر الأسماء النكرات تنوين التمكين وقال بعضهم هما معرفتان بنية الإضافة وتنوينهما تنوين عوض قال ابن مالك في شرح الكافية وهذا القول عندي حسن وهما (معرفتان في الوجهين

ومتأخرا لأن من زائدة اهـ يعني أن القائل بالتنكير لعدم تضمن الإضافة يرى أنهما غير واقعين على الزمان بل معناهما اسم مشتق نكرة واقع على ذات أو معنى غير زمان منصوب على الحال أو غيرها والذي يراه هو أي الرضي أن سبب إعرابهما وجود التنوين هو خلاف قول المصنف ولكن يرجع التنوين لاقتضائه أنه تنوين التمكين فتأمله (قوله لافتقارهما إلى المضاف إليهما) لا يقال هذا لا يصدق عليه ضابط الشبه الافتقاري المتقدم في باب المعرب والمبني وهو أن يكون افتقارا متأصلا إلى جملة لأنا نقول ذاك ضابط للبناء الواجب اللازم للكلمة وبناء قبل وبعد ليس كذلك وقد علل بناؤهما بغير ذلك فانظر حواشينا على الألفية (قوله فرارا من التقاء الساكنين) قال المصنف في الحواشي بناء أول على حركة مبطل لتعليل قبل وبعد بحيثية التقاء الساكنين اهـ (وأقول) فيه نظر لأن للبناء على الحركة أسبابا ولا يلزم من تعليل قبل وبعد بما ذكر اطراده في كل مبني على حركة فلكل مقام مقال (قوله بنيا على الضم) قال القاني قال الرضي إنما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن الإضافة لمشابهتها الحرف باحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف فإن قلت فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف إليه فهلا بنيت معه كالأسماء الموصولة مع وجود ما تحتاج إليه من صلتها قلت لأن ظهور الإضافة فيها يرجح جانب إسميتها لاختصاصها بالأسماء أما حيث وإذا وإذ فإنها وإن كانت (٥١) مضافة إلى الجملة بعدها إلا أن إضافتها ليست بظاهرة إذ الإضافة في الحقيقة إلى مصادر تلك الجمل فكان المضاف إليه محذوف ولما أبدل في بعض وكل التنوين من المضاف إليه لم يبنيا إذ المضاف إليه كأنه ثابت بثبوت بدله اهـ ثم قال وبناء الغايات على الحركات ليعلم أن لها عرقا في الإعراب وعلى الضم جبرا بأقوى الحركات لما لحقها من الوهن بحذف المحتاج إليه أعني المضاف إليه اهـ وما علل به بناؤها على الحركات وعلى الضم غير ما علل به الشارح ومعنى قوله عرقا أصلا ويرد عليه أن كل اسم له أصل في الإعراب (قوله ومنها أول ودون الخ) قال القاني قال الرضي اعلم أن المسموع من الظروف المقطوعة عن الإضافة قبل وبعد وتحت وفوق وأمام وقدام ووراء وخلف وأسفل ودون وأول ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو يمين وشمال وآخر وغير ذلك اهـ فقول المصنف كيمين وشمال غير مسموع اهـ ولا يخفى ما فيه فإن كلام الرضي لا يخفى على المصنف وليس المصنف ممن يرد عليه بكلام الرضي فإنه كان نحوي عصره بشهادة أئمة عصره كالتاج السبكي صاحب جمع الجوامع ثم قال القاني اعلم أن أول يصح فيه أن يعتبر واقعا على زمان مقدر بمعنى في فيكون بمعنى قبل فينصب على الظرفية معرفا أو منكرا منونا كجئت أول الناس أو أولا أي في أول أزمنة مجيء الناس أو بعضهم كجئتك أولا وأن يعتبر صفة لموصوف به من زمان أو غيره فيمنع من الصرف فيجر بالفتحة وينصب على الحال أو غيره ومعناه متقدم كجئتك أول الناس أو أولا أي متقدمهم أو متقدما ورأيت أول أي شخصا متقدما فأول بهذا المعنى أولية باعتبار عامله أو غيره وقال أيضا دون ظرف مكان اسم لأدنى مكان باعتبار مكان المضاف إليه كقولك جلست دون زيد ثم استعمل في الرتب المتفاوتة كزيد دون عمرو ثم في مطلق التجاوز من حكم إلى آخر نحو فعلت بزيد الإكرام دون الإهانة أو من محكوم عليه إلى آخر نحو أكرمت زيدا دون عمرو اهـ فعلى هذا الاستعمال الأخير يكون فيه مجاز في المرتبتين كما

قبله) بالإضافة لنظائق الأول وتقديرا في الثاني (فإن نوى معنى المضاف إليه دون لفظه بنيا) لافتقارهما إلى المضاف إليهما معنى كافتقار الحروف لغيرها وبنيا على حركة فرارا من التقاء الساكنين (وعلى الضم) لتخالف حركة البناء حركتي الإعراب (نحو لله الأمر من قبل ومن بعد في قراءة الجماعة) السبعة بالضم بغير تنوين وهما في هذه الحالة معرفتان بالإضافة إلى معرفة منوية والأصل والله أعلم لله الأمر من قبل الغلب ومن بعده وقال الحوفي إنما يبنيان على الضم إذا كان المضاف إليه معرفة أما إذا كان نكرة فإنهما يعربان سواء نويت معناه أو لا اهـ وإذا بنيت الظروف على الضم تسمى غايات لأن الأصل فيها أن تكون مضافة وغاية الكلمة المضافة ونهايتها آخر المضاف إليه لأنه تتمته إذ به تعريفه فإذا حذف المضاف إليه وتضمنه المضاف صار آخر المضاف غايته قاله الدماميني (ومنها أول) مقابل آخر (ودون وأسماء الجهات) الست (كيمين وشمال ووراء وأمام وفوق وتحت وهي على التفصيل المذكور في قبل وبعد) من أنها إذا أضيفت لفظا أعربت نصبا على الظرفية أو خفضا بمن وإذا لم تضف لا لفظا ولا تقديرا أعربت الإعراب المذكور ونونت وإذا حذف المضاف إليها فإن نوى لفظه أعربت الإعراب المذكور ولم تنون وإن نوى معناه بنيت على الضم (تقول جاء القوم وأخوك خلف أو أمام) بالضم فيهما (تريد خلفهم وأمامهم) ولكنك حذفت المضاف إليهما ونويت معناه وبنيتهما على الضم (قال) رجل من بني تميم

لعن الإله تعلة بن مسافر ● لعنا (يشن عليه من قدام)

بالضم والأصل من قدامه فحذف المضاف إليه ونوى معناه فبناه على الضم وتعلة بفتح التاء المثناة فوق وكسر العين المهملة وتشديد اللام علم رجل ويروى ابن مزاحم ويشن بضم الياء المثناة تحت وفتح الشين المعجمة يصب (وقال) معن بن أوس لعمرك ما أدري وإني لأوجل ● (على أينا تعدو المنية أول)

لا يخفى (قوله وبالخفض على نية الخ) قال اللقانى قال الرضى اعلم أن لفظ أول مشتقا من شىء يستعمل على القول الصحيح بمعنى أنه أفعل من وول لاءا استعمل منه اسم كأحنك خفى فيه معنى الوصفية إذهى إنما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به كأعلم أى ذو علم أكثر من علم غيره وأحنك أى ذو حنك أشد من حنك غيره وإنما تظهر وصفية أول بسبب تأويله وهو أسبق فصار مثل مررت برجل أسد أى جرىء فلاجرم لم يعتبر وصفيته إلا مع ذكر الموصوف قبله ظاهرا نحو يوما أول أو ذكر من التفضيلية بعد ظاهرة إذهى دليل على أن أفعل ليس اسما صريحا كأفكل فإن خلا منهما معا ولم يكن مع اللام والإضافة دخل فيه التنوين مع الجر لخفاء وصفيته كما مر يقال ماتركت أولا ولا آخرا ويجوز حذف المضاف إليه من أول وبناؤه على الضم إذا كان ظرفا ولا بظرف زمان نحو قوله :

• على أينا تعدو المنية • أى أول أوقات عدوها ويقال مالقيته مذ عام أول برفع أول صفة لعام أى عام أول من هذا العام وبعض العرب يقول مذ عام أول بفتح أول وهو قليل حكى سيبويه أنهم جعلوه ظرفا كأنه قيل مذ عام قبل عامك وفى تأويل أول بقبل إشكال لأن أول الشىء أسبق أجزائه فمعنى أول عامك أسبق أجزائه إما من الليالى أو الأيام أو الأوقات ومعنى قبل عامك الزمان الذى يتقدم جميع أجزائه ولو كان بمعنى قبل ذلك لكان محذوف المضاف إليه فوجب بناؤه على الضم وتقول إذا لم تر زيدا يوما قبل أمس مارأيته مذ أول من أمس فإن لم تره مذ يومين قبل أمس قلت ما رأيته مذ أول من أمس ولا يتجاوز ذلك اه وقضيته أنه قد يعرب منصوبا وليس بظرف (قوله على نية تركهما) قال اللقانى اعلم أن اعتبار الوزن والوصف يوجب منع الصرف وإن نوى لفظ المضاف إليه أو صرح به كقولك زيد أول الناس خروجا لما سيأتى أن مالا ينصرف إذا أضيف باق على منعه إذا بقيت فيه العلتان وكلامه يوهم التنافى بين النية والمنع (قوله إن أول له استعمالان) قال الدنوشرى قال بعضهم له ثلاث استعمالات الأول أن يكون صفة بمعنى أسبق فيكون من أفعل التفضيل ويقرن بمن نحو قوله تعالى وأنا أول المؤمنين وبالألف واللام ويثنى ويجمع ويؤنث تقول الأولان والأولون والأوائل والأولى والأوليان والأوليات والأول وله حكم يختص به دون أفعل التفضيل وهو أنه إذا أضيف جاز حذف المضاف إليه وبنى على الضم حملا على قبل وبعد الثانى أن يدخله معنى الظرفية والصفة فيه باقية على حالها ولهذا منع الصرف الثالث أن يجرد عن الوصفية فيجرى مجرى الأسماء فيوصف لأنه لم يبق فيه إلا الوزن كأفكل للرعدة قال أبو حيان وفى مختوطى أن مؤنثه أولة (قوله لا يحمل الفارس إلا الملبون) الفارس مفعول مقدم والملبون أى الفرس التى تسق اللبن لكرمها فاعل (قوله استعمال الصفات) قال اللقانى من افتقارها إلى موصوف تجرى عليه (قوله من رجل) تمييز لحسب قال فى الارتشاف ويجوز دخول من على ما كان تمييزا بعد تمام الاسم نحو اردب من قمح إلى أن قال وحسبك به من رجل (قوله واستعمال الأسماء) قال اللقانى من مباشرة العوامل اللفظية والمعنوية من غير اعتبار موصوف اه وبه يعلم مافى قول الدنوشرى الظاهر أن هذا القسم ليس مغايرا للأول اه لأن حاصل ما أشار إليه أنها فى القسم الأول تباشر العوامل ويرد بأنها وإن باشرتها لكن يقدر لها موصوفات هى المباشرة فى الحقيقة (قوله وهو أولى) قال الدنوشرى قال بعض المحققين قد يتعين هذا الإعراب بدليل فإن حسبك الله وفى كلام الشارح إشارة إليه (قوله لأن جهنم معرفة الخ) ولأن المعنى على الإخبار عن جهنم أى كافيتهم (قوله ودرهم غير مختص)

بالضم والأصل أول الوقتين وذلك لأن لكل منهما وقتا يموت فيه يقدر أحدهما سابقا ولا يعرف عدو المنية فى أول الوقتين المقدرين لهما على أى الرجلين والمنية الموت (وحكى أبو على) الفارسى (ما بدأ بذا من أول) بالضم على نية معنى المضاف إليه) والأصل من أول الأمر (وبالخفض على نية لفظه وبالفتح على نية تركهما ومنعه من الصرف للوزن والوصف) لأنه اسم تفضيل بمعنى الأسبق واستفيد من حكاية أبى على أن أول له استعمالان أحدهما أن يكون اسما كقبل والثانى أن يكون صفة كالأسبق وقال آخر :

إذا أنا لم أومن عليك ولم يكن • لقاؤك إلا من وراء وراء

بالضم وأنشد سيبويه : لا يحمل الفارس إلا الملبون • المحض من أمامه ومن دون

بالسكون والقافية هنا لو كانت مطلقة الروى لكان مبنيا على الضم لأنه فى نية الإضافة قاله الشاطبى وتقول جلست يمين وشمال وفوق وتحت بالضم فيهن والأصل يمينك وشمالك وفوقك وتحتك (ومنها حسب) بسكون السين (ولها) فى العربية (استعمالان أحدهما أن تكون بمعنى كاف اسم فاعل كفى (فتستعمل) مضافة (استعمال الصفات) المشتقة (فتكون نعتا لنكرة) لأنها لم تتعرف بالإضافة حملا على ما هى بمعناه (كمررت برجل حسبك من رجل أى كاف لك عن غيره وحالا لمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل) بنصب حسب على الحال من عبد الله أى كافيا لك عن غيره (و) تستعمل (استعمال الأسماء) الجامدة فترفع على الابتداء (نحو حسبهم جهنم) فحسبهم مبتدأ وسوغ الابتداء به الاختصاص بالإضافة وجهنم خبره ويجوز العكس وهو أولى لأن جهنم معرفة بالعلمية وحسب نكرة وتنصب اسما لإن نحو (فإن حسبك الله) فحسبك اسم إن والله خبرها وهذا يؤيد الإعراب الأول وتجر بالحرف نحو (بحسبك درهم) فحسبك مبتدأ زيدت فيه الباء ودرهم خبره ولا يجوز العكس لأن حسبك نكرة مختصة ودرهم غير مختص (وبهذا)

الاستعمال الثانى (يرد على من زعم أنها اسم فعل) بمعنى يكفى (فإن العوامل اللفظية) نحو أن والباء فى المثالين الأخيرين (لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق) ولا العوامل المعنوية على الأصح (و) الاستعمال (الثانى) من أصل التقسيم (أن تكون) حسب (بمنزلة لا غير فى المعنى فتستعمل مفردة) عن الإضافة فى اللفظ وينوى اللفظ المضاف إليه (و) حسب (هذه هى حسب المتقدمة) فى الاستعمالين السابقين (ولكنها عند قطعها عن الإضافة تجدد لها إشرابها هذا المعنى) الدال على النفى (و) تجدد لها (ملازمتها للوصفية أو الحالية أو الابتداء و بناؤها على الضم) بعد أن كانت معربة بحسب العوامل (تقول) فى الوصفية (رأيت رجلا حسب و) فى الحالية (رأيت زيدا حسب) حذف المضاف إليه منهما ونوى معناه فبنيت على الضم (قال الجوهرى كأنك قلت حسبى أو حسبك فأضمرت ذلك ولم تنون اه) وعنى بالإضمار الحذف فكأنه قال حذفت المضاف إليه منهما وأضمرته فى نفسك ولم تنون لأنك نويت معنى المضاف إليه فبنيتهما على الضم كقبل وبعد (وتقول) فى الابتداء (قبضت عشرة فحسب) فحسب مبتدأ حذف خبره (أى فحسبى ذلك) والمعنى رأيت رجلا لا غير ورأيت زيدا لا غير وقبضت عشرة لا غير ودخلت الفاء فى الأخيرة تزيينا للفظ كما تدخل على قط فى قولك قبضت عشرة فقط (واقتضى كلام ابن مالك) فى قوله فى النظم :

قبل كغير بعد حسب أول ودون والجهات أيضا وعل
وأعربوا نصبا إذا ما نكرا قبلا وما من بعده قد ذكرا

(أنها) أى حسب (تعرب نصبا إذا نكرت كقبل وبعد قال أبو حيان ولا وجه لنصبها لأنها غير ظرف) وقد ذكرها مع الظروف (إلا إن نقل عنهم نصبها حالا إذا كانت نكرة اه) كلامه (فإن أراد) أبو حيان (بكونها نكرة قطعها عن الإضافة) لفظا (اقتضى أن استعمالها حينئذ) أى حين إذ قطعت عن الإضافة منصوبة شائع) فى كلامهم (و) اقتضى (أنها كانت مع الإضافة معرفة) بالإضافة (و) هذان الاقتضاءان (كلاهما ممنوع) أما الأول فلأنها إذا قطعت عن الإضافة وجب بناؤها على الضم وأما الثانى فلأنها نكرة دائما أضيفت أم لم تضف (وإن أراد) أبو حيان (تنكيرها مع الإضافة فلا وجه لاشتراط التنكير حينئذ) أى حين إذ كانت مضافة (لأنها لم ترد) فى كلامهم (إلا) نكرة (كذلك) لأن إضافتها لا تفيد التعريف وإنما هى فى تقدير الانفصال كما صرح به ابن مالك فى شرح العمدة (وأيضا فلا وجه لتوقفه) أى لتوقف أبى حيان (فى تجويز انتصابها على الحال حينئذ) أى حين إذ كانت مضافة (فإنه) أى فإن نصبها على الحال (مشهور) فى غالب الكتب (حتى أنه مذكور فى كتاب الصحاح) للجوهرى مع كثرة تداول الأيدى له قديما وحديثا (قال) صاحب الصحاح فيه (تقول هذا رجل حسبك من رجل وتقول فى المعرفة هذا عبد الله حسبك من رجل فتنصب حسبك على الحال اه) نصه فحسبك فى الأول وقعت بعد نكرة فرفعت على أنها نعت لها وفى الثانى وقعت بعد معرفة فنصبت على أنها حال منها وهى فى الصورتين نكرة وإن كانت مضافة لمعرفة لما تقدم من أن إضافتها لا تفيد التعريف (وأيضا فلا وجه للاعتذار عن ابن مالك بذلك) أى بنصبها على الحال إذا تميز لنا لو قلنا أن لها حالة تعريف وحالة تنكير (لأن مراده) بقوله • وأعربوا نصبا إذا ما نكرا • (التنكير الذى ذكره فى قبل وبعد وهو أن يقطع عن الإضافة لفظا

فيه نظر لأن من مسوغات الإخبار عن النكرة الغير المختصة الإخبار عنها بظرف أو مجرور مختص وهو هنا كذلك فتأمل (قوله لا تدخل على أسماء الأفعال) قال اللقانى لأنها نائبة عن الفعل فلا يدخل عليها ما لا يدخل على الفعل وأما الابتداء فمعنوى على أن القياس عدم دخوله اه ولا يخفى أن كونها نائبة عن الفعل إنما يقتضى أنه لا يدخل عليها عامل يقتضى رفعا أو نصبا لا مطلقا فقوله على أن القياس وقول الشارح ولا المعنوية على الأصح نظر وسوف باب المعرب والمبنى ما يتعلق بذلك (قوله بمنزلة لا غير) قال اللقانى هذا المعنى مراد منها مع المعنى الأصلى كما يفهم من قوله إشرابها (قوله وينوى لفظ المضاف الخ) قال بعض الأفاضل يتأمل هذا مع قوله بعد ونوى معناه وقال بعض آخر إمعن أن هذا مخالف قوله بعد وتأملناه فرأيناه جاريا على الصواب ولا مخالفة فإن ما هنا بحسب أصل وضعها والمذكور بعد متجدد لها كما قاله فى المتن مستدركا بقوله ولكنها عند قطعها عن الإضافة تجدد لها الخ اه وفيه نظر (قوله تجدد لها إشرابها الخ) قال اللقانى فباعتبار المعنى المتجدد لازمت ما ذكر وباعتبار المعنى الأصلى أى بيته لازمت البناء فتأمل ودعوى الإشراب لا دليل عليها لعدم الافتقار إليه بل كلام الجوهرى دليل عدمها فتأمله (قوله الدال على النفى) قال الدنوشرى فيه نظر فإن الدال على النفى لفظها لا معناها (قوله أو الابتداء) قال الدنوشرى هذا لا يتعين بل يجوز أن يكون خبرا (قوله إذا نكرت) قال اللقانى أى نويت أى قطعت عن الإضافة أى وليست كذلك لوجوب بنائها كما مر (قوله اقتضى أن استعمالها الخ) قال اللقانى قد يجاب بمنع الاقتضاء لأنه علق ذلك على النقل عنهم كما أنه صريح كلامه والتعبير بالتنكير مع القطع عن الإضافة اعتبارا بالصورة لأن صورتها مع الإضافة ومع القطع نكرة فتأمل ذلك فإنه قريب وإن كان فى المعنى نكرة فى الحالتين (قوله مع كثرة تداول الأيدى له الخ) حمل اللقانى العبارة على غير هذا فقال يعنى أنه بلغ

فى الشهرة فلا يلزم أن ذكره أئمة متن اللغة الذين هم بصدد بيان الأوضاع اللغوية دون أحوال الكلم فضلا عن الإعراب (قوله وأما عل) قال اللقانى لم يقل ومنها عل كما قال فى غيرها لما سيذكره من أنها لا تستعمل مضافة فلا وجه لذكرها فى عداد الأسماء اللازمة للإضافة وإن نوى معنى المضاف إليه فى بعض صورها (قوله وفى بنائها على الضم) قال اللقانى قال الرضى إذا بنيت عل على الضم وجب حذف اللام أى الياء نسيا إذ لو قلت على لاستثقلت الضمة على الياء ولو حذفتها وقلت عل لم يتبين كونها مبنية على الضم كأخواته وأما نحو ياقاضى فاطراد الضم فى المنادى المعرفة المفرد يرشد إليه اهـ وكأن الدنوشرى لم يره فقال فائدة عل المذكورة محذوفة كيد ودم ولامها واو حذفت اعتباطا وأجرى الإعراب والبناء على عينها التى هى اللام (قوله إذا كانت معرفة) قال اللقانى لا وجه لاشتراطه إذ البناء يتوقف على حذف المضاف إليه العلم به بقرينة نية معناه سواء كان معرفة أم نكرة حتى لو قيل حطه السيل من عل لم يمتنع (قوله مكر مفر الخ) قال العينى مكر بكسر الميم لا يسبق فى الكر مجرور لأنه صفة لمنجرد قيد الأوابد هيكل فيما قبله ومفر بالكسر أيضا لا يسبق فى الفرار صفة أخرى وكذا مقبل مدبر صفتان يعنى إذا استقبلته أحسن وإذا استدبرته أحسن وقال الدمامينى مقبل إذا أريد منه إقباله ومدبر إذا أريد منه إدباره ومعنى قوله معا أن هذه الصفات مجتمعة فى قواه . (٥٤) لا فى فعله فى حالة واحدة لما بينهما من التضاد وأطال الدنوشرى هنا بما لا طائل تحته (قوله والثانى أنها لا تستعمل مضافة) قد يقال إذا كانت لا تستعمل مضافة فكيف قالوا إنها قطعت عن الإضافة وأن حركتها عارضة ومنعوا إلحاق هاء السكت بها وجعلوا قوله وأضحى من علا ضرورة (قوله منهم ابن أبى الربيع) أى فإنه كما قال المصنف فى الحواشى قال فى كتاب الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح عل بمنزلة فوق ولا تستعمل مضافة ولا تكون إلا مقطوعة عن الإضافة وبنيت على حركة لشبهها بما لا ينصرف فى المعرفة وينصرف فى النكرة لأن عل إذا لم تكن معرفة فلا يلحقها التنوين وإذا نكرت لحقها التنوين فصارت بمنزلة أحد ولا يقال فيها ما قيل فى قبل لأن قبلا استعملت مقطوعة عن الإضافة وغير مقطوعة فإذا كانت غير مقطوعة أعربت وإذا قطعت بنيت فقد أشعرت بالحركة عند إعرابها فنكرهوا إذ بنوها أن تزول عن الحركة وعل لا تستعمل إلا مبنية فلولا الشبه الذى ذكرته كانت مبنية على السكون قال المصنف ويظهر لى أنه لو لم يكن هذا الشبه لزم أن تكون مبنية على حركة لأنها لم توضع وضع الحرف ألا ترى أنها فى حالة التنكير معربة وما وضع وضع الحرف لا يكون إلا مبنيا وخصت بالضم لأنها ظرف بمنزلة قبل وبعد وبنيت لما بنيا له واستحقت الحركة لما استحقاها له وإذا كانوا بنوا حيث على الضم تشبيها بقبل وبعد فعل أولى اهـ ولم يتعرض لسبب بنائها ولا كونه على حركة ولا كون الحركة ضمة (قوله ومقتضى قوله الخ) قال اللقانى لقائل أن يقول كون ذلك مقتضاه مبنى على أن نصبا مفعول مطلق لأعربوا لكونه نوعا منه وذلك لا يتعين لجواز كونه حالا من قبل وما معه مقدما عليه والأصل وأعربوا قبلا حال كونه منصوبا لفظا ومحلا إذا نكر فالمقصور على النكرة هو الإعراب لا النصب . فإن قلت قد يدخل الإعراب النكرة غير المقصودة كغرب قبل وبعد . قلت غير المقصود من الظروف لا ينوب عن الفاعل (قوله وما أظن الخ) قال اللقانى اعلم أن المسموع من الظروف المقطوعة عن الإضافة قبل وبعد إلى أن قال ومن عل ومن علو ثم قال وتقول جئته من عل معربا أيضا كعم ومن عال كقاض ومن معال كرام ومن علا كعصا ومن علو مفتوح

وتقديرا) وينصب على الظرفية بحيث يقال رأيت زيدا حسبا أو حسبا ولم يسمع ذلك لا مطلق التنكير كما توهمه أبو حيان وما ذكره الموضح من أن مراد ابن مالك ذلك لا يدفع الانتقاد فالصواب أن يحمل عموم قوله • وما من بعده قد ذكرا • على المجموع لا على كل فرد فرد حتى لا يرد عليه حسب وعلى الآتية (وأما عل فإنها توافق فوق فى) إفادة (معناها) وهو العلو (وفى بنائها على الضم إذا كانت معرفة) فيما إذا أريد بها علو معين كقولك أخذت الشىء الفلانى من أسفل الدار والشىء الفلانى من عل أى من فوق الدار و (كقوله) وهو الفرزدق يهجو جريرا

ولقد سددت عليك كل ثنية • وأتيت نحو بنى كليب من عل

أى من فوقهم) والثنية طريق العقبة (و) توافق فوق أيضا (فى إعرابها إذا كانت نكرة) فيما إذا أريد بها علو مجهول (كقوله) هو امرؤ القيس الكندى يصف فرسا :

مكر مفر مقبل مدبر معا ... كجلمود صخر حطه السيل من عل

بكسر اللام (أى من شىء عال وتخالفها) أى وتخالف عل فوق (فى أمرين) أحدهما (أنها) أى عل (لا تستعمل إلا مجرورة بمن) دائما (و) الثانى (أنها لا تستعمل مضافة) بخلاف فوق فيهما (كذا قال جماعة منهم ابن أبى الربيع وهو الحق وظاهر ذكر ابن مالك لها فى عداد هذه الألفاظ أنه يجوز إضافتها وقد صرح الجوهرى بذلك) فى الصحاح (فقال) يقال أتيته من عل الدار بكسر اللام أى عال وهو سهو قاله فى شرح الشذور ومقتضى قوله فى النظم :

وأعربوا نصبا إذا ما نكرا ... قبلا وما من بعده قد ذكرا

أنه يجوز انتصابها على الظرفية أو غيرها) كالحالية (وما أظن شيئا من) هذين (الأمرين) وهما جواز

الفاء مثلث اللام وإذا قصدت بناء ساكنة العين وجب فتح فائها وكان مع الإعراب يجوز ضمه وكسره تقول علو الدار كما تقول سفلها إما جواز بناء علو على الفتح نحو من علو من دون سائر الغايات فلثقل الواو المضمومة وإما الكسر فيه فأما التقدير المضاف إليه فعلى هذا لا يكون هذا الكسر إلا مع جار قبله أو مع الإضافة إلى ياء الضمير وإما لبنائه على الكسر استثقالا للضمة وإما الضم نحو من علو فعلى قياس سائر الغايات اه فقوله فعلى هذا لا يكون الكسر إلا مع جار قبله قضيته أن الضم والفتح يكونان مع الجار وعدمه وعلو لغة في عل اه والعجب من الدنوشرى أنه كتب هنا كلاما ذكر فيه بعض هذه اللغات وجعلها أخوات لعل وقال إنه يطلب وجه الفتح في علو (فصل) (قوله يجوز أن يحذف ما علم) فلا يجوز جلست زيدا تريد جلوس زيد خلافا للأبي الفتح لأنه لا يمتنع أن يكون التقدير إلى زيد ولا يجوز حذف المضاف إذا كان المضاف إليه جملة قال في الباب الرابع من المغنى شرط حذف المضاف أن لا يكون مضافا لجملة قال وأما المضاف لجملة فلا يعلم أنه حذف اه وعلل بعضهم امتناع الحذف حينئذ بأن المضاف إليه حينئذ لا يقبل الإعراب (قوله من مضاف) أي ولو بواسطة فلا يراد أنه قد يحذف مضافان فأكثر ويقام الثالث فالفرق على أنه لا حاجة لذلك لأن الأرجح أن الحذف تدريجي (قوله في إعرابه) وفي غيره كما بيناه في حواشينا قال اللقاني هذا عليه جمع من البيانيين فمنهم من جعله مجازا في الإعراب المذكور ومنهم من جعله مجازا في الكلمة المعربة قال صاحب التلخيص قد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم إعرابها بحذف لفظ أو زيادة لفظ ومثل بالآيتين والمحققون من الأصوليين على أن القرية مجاز في أهلها والإسناد إليها حقيقي فلا يجوز في الإعراب على أنه لا يبعد في كون الإسناد في الآيتين مجازيا فلا تجوز اه وقوله فلا تجوز أي لا في الإعراب ولا في الكلمة المعربة (قوله فالسماعي مايصح الخ) لا ينافي قصر هذا على السماع قولهم في التوكيد إن جاء زيد يحتمل أن أصله غلام زيد لأن الاحتياط في دفع ذلك الاحتمال لا يستلزم جوازه قياسا (قوله أي أمر ربك) الصواب أن يقول أي رسول ربك لأن الداعي إلى تقدير المضاف أن نسبة المجيء إلى الله تعالى مستحيلة لأنه من عوارض الأجسام وهو تعالى منزه عن ذلك والأمر من المعاني لا يتصف بالمجيء ومن هنا تعلم أن في قول الشارح والقياسي ما لا يصح فيه ذلك أي استبداد القائم مقام المضاف في الإعراب بالمعنى نظرا بالنسبة لقول المصنف لأن المضاف وهو أمر لا يستبد في المعنى فلا يظهر نفي الاستبداد من المضاف إليه المقتضى لكونه خالف المضاف في ذلك (قوله قاله ابن جنى) وفيه نظر قال الدنوشرى وجهه أن ذلك المضاف الذي قدره غير محتاج إليه بل لا يصح تقديره وبفرض صحة تقديره يكون من القسم الأول (قوله ولكن البر) أي في قراءة نافع وابن عامر بتخفيف لكن ورفع البر فإن البر خبر مقدم وبر من آمن مبتدأ لأن المعنى على الإخبار عن بر من آمن بأنه البر الكامل وأما على قراءة الباقين من السبعة بنصب البر وتشديد لكن فالمحذوف خبر لكن ويحتمل أن الأصل ولكن ذا البر ويؤيده قراءة ولكن البار ويرد على ما ذكره الشاطبي ووجهنا به كلامه أن المناسب لقراءة الباقين من السبعة أن المحذوف على قراءة نافع وابن عامر الخبر وأيضا يجوز على قراءتهما أن يقدر ولكن ذو البر من آمن وهذا وجه النظر الذي ذكره الشارح في كلام الشاطبي على ما في بعض النسخ (قوله أي حب العجل) قيل لا حذف وأن الكليم عليه السلام برد العجل ورماه في الماء فمن كان منهم يحبه خرجت برادة الذهب على فيه قاله ابن جريج والسدي

إضافتها وجواز نصبها على الظرفية أو غيرها (موجودا) في كلامهم (وإنما بسطت القول قليلا في شرح هاتين اللفظتين) وهما حسب وعل (لأني لم أر أحدا) من الشراح (وفاهما حقهما من الشرح وفيما ذكرته كفاية) لمن تدبره (والحمد لله) على تيسير ذلك

(فصل) (يجوز أن يحذف ما علم من مضاف ومضاف إليه) فإن كان المحذوف هو (المضاف فالغالب أن يخلفه في إعرابه المضاف إليه) وهو في ذلك على قسمين سماعي وقياسي فالسماعي ما يصح استبداد القائم مقام المضاف بالإعراب في المعنى كقول عمر بن أبي ربيعة

لا تلمني عتيق حسبي الذي بي إن بي ياعتيق ما قد كفاني

أراد يا ابن أبي عتيق والقياسي ما لا يصح فيه ذلك وهو إما فاعل (نحو وجاء ربك أي أمر ربك) أو نائب عن الفاعل نحو ونزل الملائكة تنزيلا أي نزول الملائكة قاله ابن جنى وفيه نظر أو مبتدأ نحو ولكن البر من آمن بالله أي بر من آمن قاله الشاطبي وفيه نظر أو خبر عن المبتدأ نحو * شر المنايا ميت بين أهله * أي منية ميت أو مفعول به نحو وأشربوا في قلوبهم العجل أي حب العجل أو مفعول مطلق كقول الأعشى * ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا * أي اغتماض ليلة أرمد أو مفعول فيه نحو قولهم أتيتك طلوع الشمس أي وقت طلوع الشمس أو مفعول له نحو جئت زيدا فضله أي ابتغاء فضله قاله ابن الخباز أو مفعول معه نحو جاء زيد والشمس أي وطلوع الشمس أو حال نحو تفرقوا أيادي سبا أي مثل أيادي سبا أو مجرور بالحرف نحو كالذي يغشى عليه من الموت أي كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت أو بالإضافة نحو * ولا يحول عطاء اليوم دون غد * أي دون عطاء غد ثم تارة يكون المحذوف مطرحا وهو

الأكثر وتارة يكون ملتفتا إليه ويعرف ذلك بعود الضمير ونحوه فالأول نحو (واسأل القرية) التي كنا فيها (أي أهل القرية) فأهل مطرح ولو التفت إليه هنا لقيل الذي كنا فيه والثاني نحو أو كظلمات في بحر لجي يغشاه موج أي كذي ظلمات بالإفراد لحذف المضاف والتفت إليه فذكر الضمير في يغشاه ولو كان مطرحا لقال يغشاها وشمل ذلك قول الناظم:

وما يلي المضاف يأتي خلفا ... عنه في الاعراب إذا ما حذفا

(و) من غير الغالب أن المضاف إليه لا يخلف المضاف في إعرابه بل (قد يبقى على جره وشرط ذلك في الغالب أن يكون) المضاف (المحذوف معطوفا على مضاف بمعناه كقولهم ما مثل عبدالله ولا أخيه يقولان ذلك) فأبقوا أخيه على جره مع أنه مضاف إليه مثل محذوفا ومثل المحذوف معطوف على مثل المذكور (أي ولا مثل أخيه بدليل قولهم يقولان بالتثنية) نظرا إلى المذكور والمحذوف ولو كان أخيه معطوفا على عبدالله لكان العامل فيهما واحدا وهو مثل وكان يجب أن يقولوا يقول بالإفراد لأنه خبر اسم ما وهو مفرد (وقوله) وهو أبودؤاد حارثة بن الحجاج (أكل امرئ تحسبين امرأ ... ونار توقد في الليل نارا)

فأبقى نار على جره مع أنه مضاف إليه كل محذوفة معطوفة على كل المذكورة (أي وكل نار) وإنما قدرناه مجرورا بكل محذوفة ولم نجعله مجرورا بالعطف على امرئ المجرور بإضافة كل إليه (لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين) مختلفين لأن امرأ المجرور معمول لكل وامرأ المنصوب معمول لتحسبين على أنه مفعول ثان له ومفعوله الأول كل امرئ مقدم عليه فلو عطفنا نارا المجرورة على امرئ المضاف إليه كل وعطفنا نار المنصوبة على امرأ المنصوب لزم أن نعطف بحرف واحد شيئين على معمولي عاملين مختلفين وذلك ممتنع لأن العاطف نائب عن العامل وعامل واحد لا يعمل جرا ونصبا ولا يقوى أن ينوب مناب عاملين هذا مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج وهشام وذهب الأخفش والكسائي والفراء والزجاج إلى الجواز والتقدير تحسبين كل امرئ امرأ وكل نار نارا فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على جره واختير الحذف دون العطف لأن حذف ما يدل عليه دليل مجمع على جوازه والعطف على معمولي عاملين مختلف فيه كما قدمناه والحمل على المتفق عليه أولى من الحمل على المختلف فيه وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وربما جروا الذي أبقوا كما ... قد كان قبل حذف ما تقدما

لكن بشرط أن يكون ما حذف ... مماثلا لما عليه قد عطف

وهذا الشرط أغلبي كما تقدم (ومن غير الغالب قراءة ابن جماز) بالجيم والزاي تريدون عرض الدنيا (والله يريد الآخرة) بجر الآخرة على حذف مضاف (أي عمل الآخرة فإن المضاف) المحذوف وهو عمل (ليس معطوفا) على مثله (بل المعطوف جملة) من مبتدأ وخبر (فيها المضاف) وهو عمل على جملة فعلية فيها مضاف غير مماثل للمحذوف والأصل والله أعلم تريدون عرض الدنيا والله يريد عمل الآخرة ومن قدر عرض الآخرة فقد تجوز (وإن كان المحذوف المضاف إليه) وهو الجزء الثاني (فهو على ثلاثة أقسام لأنه تارة يزال من المضاف) وهو الجزء الأول (ما يستحقه من إعراب وتنوين ويبنى على الضم نحو) قبضت عشرة (ليس غير) مما هو شبيه بالغايات (ونحو من قبل ومن بعد) مما هو غايات (كما مر) في الفصل قبله (وتارة يبقى إعرابه ويرد إليه تنوينه وهو الغالب نحو وكلا ضربنا له الأمثال) من ألفاظ الإحاطة ونحو (أيا ما تدعوا) من أسماء الشرط (وتارة يبقى إعرابه ويترك تنوينه كما كان في الإضافة وشرط ذلك في الغالب أن يعطف عليه) أي على المضاف (اسم عامل في مثل) المضاف إليه (المحذوف وهذا العامل إما مضاف كقولهم خذ ربع ونصف ما حصل) والأصل خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل فحذفوا ما حصل الأول المضاف إليه ربع لدلالة ما حصل الثاني المضاف إليه نصف وأبقوا المضاف الأول وهو ربع على

وردبقوله سبحانه في قولهم (قوله (٥٦) وتارة يكون ملتفتا إليه) اجتمع الأمران في قوله تعالى وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أوهم قائلون والأصل وكم من أهل قرية ولم يلتفت إلى المحذوف أولا فقال أهلكناها ثم التفت إليه ثانيا فأعاد الضمير عليه وقال أوهم قائلون (قوله وشرط ذلك في الغالب) قال اللقاني قد يرد عليه أن الشرط ما يلزم من عدمه العدم فلا يجامع الغالب لاقتضائه الثبوت بدونه في الجملة ويجاب بأن المقصود أن ذلك شرط في كونه غالبا وذلك على حقيقة الشرط اه وهذا نحو ما أجيب به عن قول النظم

• وبعد لولا غالبا حذف الخبر • حتم ... وقول التلخيص والاختصاص لازم للتقديم غالبا هذا وشرط في التسهيل أن يكون العطف بلا فصل نحو ما مثل أبيك وأخيك يقولان ذلك أو مع الفصل بلا نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة ومنه مثال المصنف (قوله بالتثنية) قال اللقاني متعلق بقولهم وفائدة التنبيه على أنهم يقولون أيضا بالجمع ما مثل عبدالله ولا أخيه ولا أبيه يقولون ذلك وأنه دليل أيضا (قوله ومن قدر عرض الآخرة فقد تجوز) أي لأنه عبر عن العمل بالعرض للمشاكلة وعلى هذا فالحذف في الآية من الغالب

حالة لم ينون لأن المضاف إليه منوى لفظه وعطف عليه نصف وهو اسم مضاف عامل فيما حصل الجر بالإضافة إليه وما حصل المذكور مثل ما حصل المحذوف لفظا ومعنى وهذه المسئلة تشبه باب التنازع فإن ربع ونصف يتنازعان ما حصل فأعمل الثانى لقربه وحذف معمول الأول لأنه فضلة وذهب سيبويه إلى أنها من باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه والأصل خذ ربع ما حصل ونصفه ثم أقحم ونصفه بين المضاف والمضاف إليه فصار ربع ونصفه ما حصل ثم حذفت الهاء إصلاحا للفظ فصار ربع ونصف ما حصل ومثل هذا عند سيبويه والجمهور لا يجوز إلا فى الشعر واختار الناظم أنه من الحذف من الأول لدلالة الثانى عليه فلا فصل فهى عنده جائزة قياسا وسماعا وإليها أشار بقوله فى النظم:

ويحذف الثانى فيبقى الأول • كحاله إذا به يتصـــل
بشرط عطف وإضافة إلى • مثل الذى له أضفت الأولا

(أو غيره) بالرفع أى غير مضاف وهو عامل فى مثل المحذوف (كقوله

علقت آمالى فعمت النعم • (بمثل أو أنفع من وبل الديم)

فمثل مضاف إلى محذوف دل عليه المذكور والأصل بمثل وبل الديم أو أنفع من وبل الديم فحذف وبل الديم من الأول لدلالة الثانى عليه والعامل أنفع وهو غير مضاف وهو مجرور بالعطف على مثل المجرور بالباء المتعلقة بعلقت والوبل بسكون الباء الموحدة المطر الشديد والديم بكسر الدال جمع ديمة وهى المطر الذى ليس فيه رعد ولا برق (ومن غير الغالب قولهم) فيما حكاه أبو على (ابدأ بذا من أول) بالخفض من غير تنوين) على نية لفظ المضاف إليه أى من أول الأمر (وقراءة بعضهم) وهو ابن محيصن (فلا خوف عليهم) بالرفع من غير تنوين على الإهمال (أى فلا خوف شىء عليهم) وأما قراءة يعقوب فلا خوف بالفتح من غير تنوين فعلى الإهمال.

(فصل) زعم كثير من النحويين أنه لا يفصل بين المتضايفين إلا فى الشعر) خاصة لأن المضاف إليه منزل من المضاف منزلة جزئه لأنه واقع موقع تنوينه فكما لا يفصل بين أجزاء الاسم لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه وهو قول البصريين (والحق) عند الكوفيين (أن مسائل الفصل سبع) منها (ثلاث جائزة فى السعة) بفتح السين وهى النثر وضابطها أن يكون المضاف إما اسما يشبه الفعل وأن يكون الفاصل بينهما معمولا للمضاف وأن يكون منصوبا أو اسما لا يشبه الفعل والفاصل القسم (إحداها أن يكون المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعله والفاصل إما مفعوله كقراءة ابن عامر) وكذلك زين لكثير من المشركين (قتل أولادهم شركائهم) برفع قتل على النيابة عن الفاعل بزين المبنى للمفعول ونصب أولادهم وجر شركائهم فقتل مصدر مضاف وشركائهم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله وأولادهم مفعوله وفصل به بين المضاف والمضاف إليه وحسن ذلك ثلاثة أمور كون الفاصل فضلة فإن ذلك مسوغ لعدم الاعتداد به وكونه غير أجنبى لتعلقه بالمضاف وكونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية فسقط بذلك قول الزمخشرى فى الكشاف وأما قراءة ابن عامر فشىء لو كان فى مكان الضرورات وهو الشعر كان سمجا مردودا فكيف به فى الكلام المنثور فكيف به فى القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته اه (وقول الشاعر)

عتوا إذ أجبناهم إلى السلم رأفة • (فسقناهم سوق البغاث الأجادل)

فسوق مصدر مضاف والأجادل مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله والبغاث مفعوله وفصل به بين

(قوله أى فلا خوف شىء عليهم) قال القانى هو متعين لجواز أن تكون لا نافية للجنس وفتحة خوف بناء اه وفيه نظر لأن الكلام فى قراءة خوف مضموما مفتوحا (خاتمة) قال الزرقانى قال الرضى وقريب من الظروف (٥٧) المبنية قولهم لا أبوك بفتح اللام وسكون الهاء وفتح الباء أى لا أبوك لأن أصله جار ومجرور فحذف حرف التعريف وغير المجرور فبقى لاه أبوك وبنى لتضمن الحرف ثم حصل فى الكلمة قلب مكانى وهو أنه جعلت الهاء فى موضع الألف وسكنت لوقوعها موقعها وجعلت الألف موضع الهاء ورجعت لأصلها من الياء وحركت لأجل سكون الهاء وكون الياء أصلا لها أحد مذهبى سيبويه فى الله وهو أنه من لاه يليه أى استتر وفتحت الياء لخفة الفتحة على الياء دون الكسرة والضمة قال وقد تحذف فيقال له اه بالمعنى باختصار.

(فصل) (قوله أنه لا يفصل بين المتضايفين) قال المصنف فى الحواشى المتضايفان أشد امتزاجا من الموصوف وصفته ومن ثم أجاز الجميع وأمير المؤمنين ناه واختلفوا فى وازيد الطويلاه (قوله ثلاث جائزة فى السعة) كلامه يوهم استواءها فى الجواز وقال فى الحواشى إن فى قول النظم شبه فعل إجمالا فإنه إن كان مصدرا كان حسنا وإن كان وصفا كان دون ذلك (قوله بفتح السين) قال الدنوشرى اقتصر عليه لأنه أفصح ويجوز الكسر بقلة وقلت فى ذلك وسعة بالفتح فى الأوزان • والكسر محكى من الصاغانى وتفسير السعة بالنثر ينظر هل هو مخالف لتفسيرها فى قوله لينفق ذو سعة أولا

المضاف والمضاف إليه والأصل سوق الأجادل البغاث والسلم بكسر السين الصلح والبغاث بتثليث الموحدة أوله وبثاء مثلثة آخره فأوله مثلث الضبط وآخره مثلث النقط بينهما غين معجمة طائر ضعيف يصاد ولا يصطاد والأجادل جمع الأجدل وهو الصقر (وإما ظرفه) عطف على قوله إما مفعوله وأي الفاصل إما مفعول المضاف كما تقدم وإما ظرفه (كقول بعضهم ترك يوما نفسك وهواها) سعى لها في رداها فترك مصدر مضاف ونفسك مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ومفعوله محذوف ويوما ظرف للمصدر بمعنى أنه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف إليه وهواها مفعول معه والتقدير ترك نفسك شأنها يوما مع هواها سعى لها في رداها ويحتمل أن يكون الأصل تركك نفسك فيكون من الإضافة إلى المفعول بعد حذف الفاعل المسئلة (الثانية) من الثلاث (أن يكون المضاف وصفا) بمعنى الحال أو الاستقبال (والمضاف إليه إما مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله) بنصب وعده وجر رسله فمخلف اسم فاعل متعد لاثنين وهو مضاف ورسله مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله الأول ووعده مفعوله الثاني وفصل به بين المضاف المضاف إليه والأصل فلا تحسبن الله مخلف رسله وعده

(وقول الشاعر) ما زال يوقن من يؤمك بالغنى • (وسواك مانع فضله المحتاج)

فسواك مبتدأ أو مانع خبره وهو اسم فاعل مضاف إلى مفعوله الأول وهو المحتاج وفضله المفعول الثاني وفصل به بين المضاف والمضاف إليه والأصل وسواك مانع المحتاج فضله (أو ظرفه) عطف على مفعوله الأول أي والفاصل إما مفعوله الأول كما تقدم أو ظرفه وذلك صادق بالجار والمجرور (كقوله ﷺ هل أنتم تاركو لي صاحبي) فتاركو جمع تارك اسم فاعل ترك مضاف إلى مفعوله وهو صاحبي بدليل حذف النون ولي جار ومجرور ظرف تاركو وفصل به بين المضاف والمضاف إليه والأصل هل أنتم تاركو صاحبي لي (وقول الشاعر) فرشني بخير لا أكونن ومدحتي • (كناحت يوما صخرة بعسيل)

فناحت اسم فاعل مضاف وصخرة مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله ويوما ظرف ناحت بمعنى أنه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف إليه ورشني أمر من رشت السهم إذا ألزقت عليه الريش والمعنى أصلح حالي بخير ومدحتي مفعول معه وبعسيل متعلق بناحت وهو بفتح العين والسين المهملتين مكنسة العطار التي يجمع بها العطر وهي كناية عن كون سعيه بلا فائدة فيه مع حصول التعب والنكد • المسئلة (الثالثة أن يكون) المضاف لا يشبه الفعل وأن يكون (الفاصل قسما كقولهم هذا غلام والله زيد) بجر زيد بإضافة الغلام إليه وفصل بينهما بالقسم حكاه الكسائي وحكى الأنباري هذا غلام إن شاء الله ابن أخيك بجر ابن بإضافة الغلام إليه والفصل بينهما بالشرط وهو إن شاء الله وزاد ابن مالك الفصل بإما كقول تأبط شرا

هما خطتا إما إسار ومنة • وإما دم والقتل بالحر أجدر

في رواية الجر والإسار بكسر الهمزة الأسر (و) المسائل (الأربع الباقية) من السبعة (تختص بالشعر) لفقد الضابط المذكور (إحداها الفصل بالأجنبي ونعني به معمول غير المضاف) وإن كان عاملهما واحدا (فاعلا كان) الأجنبي (كقوله) هو الأعشى ميمون بن قيس

أنجب أيام والداه به • إذ نجلاه فنعم ما نجلا

فأنجب فعل ماض ووالداه فاعله وبه متعلق بأنجب وأيام ظرف زمان متعلق بأنجب وهو مضاف وإذ مضاف إليه ووالداه فاصل بين المضاف والمضاف إليه وهو أجنبي من المضاف لأنه معمول لغيره (أي أنجب والداه به أيام إذ نجلاه) يقال أنجب الرجل إذا ولد نجيبا ونجلاه بالنون والجيم نسلاه (أو مفعولا) معطوف على فاعلا أي فاعلا كان كما مر أو مفعولا (كقوله) وهو جرير:

(تسقي امتياحا ندى المسواك ريقتها) • كما تضمن ماء المزنة الرصف

والظاهر المخالفة (قوله كقول بعضهم (٥٨) ترك يوما نفسك الخ) وقوله لله در اليوم من لامها وفي مسائل أبي الفتح اختار أبو بكر أن ينصب الظرف بدر لما فيه من بقية المصدرية وامتنع منه أبو علي فلم ينصبه إلا باللام قال المصنف في الحواشي ويلزمه الفصل بالأجنبي (قوله والتقدير ترك نفسك شأنها الخ) هذا أولى من قول الحفيد ترك نفسك إياك لأنه أحوجه إلى أن قال * فإن قلت لو كان المعنى كما ذكرت لقال وهواك لا وهواها قلت لما كان إياك ونفسك عبارة عن شيء واحد صح أن يقال وهواها (قوله والمضاف إليه إما مفعوله الأول) لم يأت المصنف لإما هذه بمقابل والصواب تأخيرها لمسئلة الفاصل وأن يقول والفاصل إما مفعوله الثاني لأنه قد عادل ذلك بقوله أو ظرفه وهذا والذي أوقع الشارح في قوله ثم عطف على مفعوله الأول وصوابه الثاني وقوله بعد ما مفعوله الأول وصوابه الثاني (قوله يشبه الفعل) في التقييد بذلك نظر قال في الحواشي قوله فصل بين يعني مطلقا سواء كان المضاف شبه الفعل أم لا وهذا الذي يدل عليه كلام الشارح السابق في ضابط المسائل الثلاث ويدل عليه مثال المصنف هنا لأن غلام لا يشبه الفعل وفي بعض النسخ لا يشبه الفعل بزيادة لا وعلى ذلك لا إشكال (قوله أن يكون الفاصل قسما) قال الدنوشري هل إذا تعدد القسم وصرح بفعل القسم يجوز أولا

(قوله وندى مفعوله الاول الخ) قال الدنوشرى الصواب أن يقال المسواك مفعوله الاول وندى ريقتها مفعوله الثانى على نمط أسقيت عمرا ماء فعمرا هو المفعول الاول فى باب أعطى لانه الفاعل فى المعنى فليتأمل وذكر بعض المشايخ أن مراده بقوله وندى مفعوله الاول وبقوله والمسواك مفعوله الثانى مراده فيه الاول لفظا وبقوله الثانى الثانى لفظا (قوله فالهاء مجرور فالخ) قال الدنوشرى ماقاله مردود بمنع أن الهاء مجرورة محلا بل محلها النصب أو رفع ونكاح مضاف إلى مطر فليتأمل لكن على تقدير كون الهاء فاعلا يلزم عليه الاستعارة فى كونه مقيسا نظر انتهى وقوله يلزم عليه الاستعارة أى استعارة ضمير ضمير الرفع له لان الهاء ليست من (٥٩) ضمائر الرفع والاستعارة إنما وقعت فى الضمير المنفصل بشروط نحو ما أنا كأنت لافى المتصل كما هنا وعلى ماقاله من أن الهاء ليست مجرورة لا إشكال فى خفض مطر لانه الذى أضيف إليه نكاح ولم يضف إلى الهاء فتدبر (قوله بنعت المضاف) هو أضعفها لان فيه فصلا وتقديما التابع على بعض المتبوع (قوله كقوله من ابن أبى الخ) لا يقال إن أبى فى البيت أضيف إلى شيخ الاباطح وأبدل منه طالب لانا نقول شيخ الاباطح هو أبو طالب فلو أضيف الاب إلى شيخ الاباطح اقتضى أن أبا طالب له ابن هو شيخ الاباطح وإن ذلك الابن غير على وليس كذلك ثم إن أبدل طالب من شيخ الاباطح اقتضى أنه عينه أو من الاب كان ذلك مقتضيا أن عليا رضى الله عنه ابن لطالب ولان أبا طالب صار لقبا (قوله وإنما هو نعت للمضاف والمضاف إليه معا) أى لانه كنية وهو قسم من العلم الذى معناه إفرادى وكلا الجزأين فيه بمفرده لا يدل على معنى وقد أشار الحفيد إلى هذا التجوز ورده فقال وفيه نظر لان أبا طالب كنية فيكون شيخ الاباطح نعتا لمجموعه لا لجزئه وفى هذا النظر نظر لان نعت الكنية إنما يتبع الجزء الاول فى الإعراب لا الثانى فقوله نعت للمضاف إليه أى من جهة الصورة اللفظية وإن كان هو فى المعنى نعتا للمجموع وإنما جعله نعتا للمضاف لانه تابع له فى إعرابه كما أن النعت الحقيقى كذلك وإنما كان كذلك لان إعراب المنقول بالنظر إلى ما كان قبل النقل انتهى وذكر نحوه اللقانى باختصار (قوله والمرادى) أى بفتح الميم نسبة إلى مراد بطن من مذحج كما فى اللباب (قوله على صيغة اسم المفعول) نقل بعض الفضلاء هذا الضبط عن خط التبريزى وقال وقول القاموس

فتسق مضارع سق متعد لاثنين وفاعله ضمير يرجع إلى أم عمر وفى البيت قبله وندى مفعوله الاول وهو مضاف وريقتها مضاف إليه والمسواك مفعوله الثانى فصل به بين المضاف والمضاف إليه (أى تسق ندى ريقتها المسواك) والمسواك أجنبى من ندى لانه ليس معمولا له وإن كان عاملهما واحدا وهو تسق والامتياح بمثناة فوقية فتحتانية فحاء مهملة الاستياك والمزنة السحاب والرصف بفتحتين جمع رصفة وهى حجارة مرصوف بعضها إلى بعض وماء الرصف أرق وأصفى (أو ظرفا كقوله) وهو أبو حية النميرى

(كما خط الكتاب بكف يوما يهودى) يقارب أو يزيل

فأضاف كف إلى يهودى وفصل بينهما بالظرف وهو أجنبى من المضاف لانه ليس معمولا له وخط مبنى للمفعول وبكف متعلق به ويقارب أو يزيل نعتان ليهودى . المسئلة (الثانية) من الاربع (الفصل بفاعل المضاف كقوله)

ما إن وجدنا للهوى من طب (ولا عدمنا قهر وجد صب)

فأضاف قهر إلى مفعوله وهو صب وفصل بينهما بفاعل المصدر وهو وجد والاصل ما وجدنا للهوى طبا ولا عدمنا قهر صب وجد والصب العاشق (ويحتمل أن يكون منه) أى من الفصل بالفاعل (أو من الفصل بالمفعول قوله) وهو الاحوص

لئن كان النكاح أحل شىء (فإن نكاحها مطر حرام)

فى رواية الخفض لمطر بإضافة النكاح إليه والفصل بالهاء وهى محتملة للفاعلية والمفعولية (بدليل أنه يروى بنصب مطر ورفعه) فإن كان بالرفع (فالتقدير فإن نكاح مطر إياها) فهو من الفصل بالمفعول وإن كان بالنصب فالتقدير فإن نكاح مطرا هى فهو من الفصل بالفاعل والحاصل أن الهاء المتصلة بالنكاح إما أن تكون مفعوله فتكون فى تقدير إياها (أو) فاعله فتكون فى تقدير (هى) فعلى الاول فاعل النكاح مطر وعلى الثانى المرأة فإنه يقال نكحته ونكحها قال الله تعالى حتى تنكح زوجا غيره وعلى التقديرين فالهاء مجرورة بإضافة المصدر إليها وعلى هذا فيشكل خفض مطر بإضافة المصدر إليه لان المضاف لا يضاف لشيئين وسبب قول الاحوص ذلك أن مطرا كان أقبح الناس منظرا وكان تحته امرأة من أجمل النساء وكانت تريد فراقه وهو يأبى ذلك . المسئلة) الثالثة الفصل بنعت المضاف كقوله) وهو معاوية بن أبى سفيان لما اتفق ثلاثة من الخوارج أن يقتل كل واحد منهم واحدا من على بن أبى طالب وعمرو بن العاص ومعاوية بن أبى سفيان رضى الله عنهم فقتل على وسلم عمرو ومعاوية

نجوت وقد بل المرادى سيفه (من ابن أبى شيخ الاباطح طالب)

ففصل بين المتضايفين وهما أبى وطالب بنعت المضاف وهو شيخ الاباطح (أى من ابن أبى طالب شيخ الاباطح) وتجوز فى جعل شيخ الاباطح نعتا للمضاف وهو أبى دون المضاف إليه وإنما هو نعت للمضاف والمضاف إليه معا والمرادى وهو عبد الرحمن بن عمرو الشهير بابن ملجم بضم الميم وفتح الجيم على صيغة اسم المفعول كما فى تهذيب الاسماء وهو قاتل على كرم الله وجهه والاباطح جمع بطحاء والمراد بها مكة لان أبا طالب

وملجم كمكرم ليس بذاك البين فى المراد لاحتمال مكرم لاسم الفاعل ولاسم المفعول وكثيرا ما يشكر ومنه مثل ذلك والمراد به اسم المفعول فيحمل عليه كلامه هنا نظرا إلى الأكثر فلينظر وليتدبر وأقول ذكر المقريزى فى شرحه أنه بكسر الجيم وفتحها معا وقدم الكسر فى الذكر فلعل صاحب القاموس قصد الإتيان بما يحتمل الوجهين (قوله كان برذون الخ) قال المصنف فى الحواشى يحتمل أن يكون إما هو المضاف إليه على لغة القصر وزيد (٦٠) بدل أو عطف بيان (قوله الفصل بفعل ملغى) قال الدنوشرى فيه نظر فإن الفعل وهو ترام

كان شيخ مكة ومن أعيان أهلها وأشرافها . المسئلة (الرابعة الفصل بالنداء) بمعنى المنادى (كقوله)

كأن برذون أبا عصام ... زيد حمار دق باللجام

فأضاف برذون إلى زيد وفصل بينهما بالمنادى الساقط حرفه وحمار خبر كأن (أى كأن برذون زيد) حمارا (يا أبا عصام) وبقيت خامسة وهى الفصل بفعل ملغى كقوله • بأى ترام الأرضين حلوا • أراد بأى الأرضين ترام وسادسة وهى الفصل بالمفعول لأجله كقوله • معاود جرأة وقت الهوادى • أراد معاود وقت الهوادى جرأة وإلى هذا الفصل أشار الناظم بقوله :

فصل مضاف شبه فعل ما نصب • مفعولا او ظرفا أجز ولم يعب

فصل يمين واضطرار أوجدا • بأجنبي أو بنعت أو ندا

﴿فصل﴾ (فى أحكام المضاف للياء) الدالة على المتكلم (يجب كسر آخره) أى المضاف لمناسبة الياء سواء كان صحيحا (كغلامى) وعبدى أو شبيها بالصحيح كدلوى وظبيى (ويجوز فتح الياء وإسكانها) واختلف فى أيهما أصل فقيل الفتح وقيل الإسكان ويجمع بينهما بأن الإسكان هو الأصل الأول لأنه أصل كل مبنى والياء مبنية والفتح أصل ثان لأنه أصل ما بنى وهو على حرف واحد وعلى القولين الإسكان أكثر (ويستثنى من هذين الحكمين) وهما وجوب كسر آخر المضاف وجواز فتح الياء وإسكانها (أربع مسائل) لا يأتى فيها ذلك (وهى المقصور كفتى وقذى) بالذال المعجمة (والمنقوص كرام وقاض والمثنى) وشبهه (كابنين) بالموحدة (وغلامين) واثنين بالمثلثة (وجمع المذكر السالم) وشبهه (كزيدين ومسلمين) وعشرين (فهذه الأربعة آخرها واجب السكون) لأن آخر المقصور والمثنى والمرفوع ألف وآخر المنقوص والمثنى المجرور والمنصوب وجمع المذكر السالم مطلقا ياء مدغمة فى ياء المتكلم وليس شىء من الألف والحرف المدغم قابلا للتحرك (والياء معها واجبة الفتح) للخفة والتحرك لالتقاء الساكنين وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

آخر ما يضاف لليا اكسر إذا • لم يك معتلا كرام وقذا

أو يك كابنين وزيدين فذى • جميعها الياء بعد فتحها احتذى

(وندر إسكانها بعد الألف فى قراءة نافع ومحياى ومماتى) فى الوصل بسكون ياء محياى وليبان أن ذلك فى الوصل عطف عليه ومماتى وإلا فلا حاجة لذكره (و) ندر (كسرها بعدها) أى بعد الألف (فى قراءة الأعمش والحسن) البصرى قال (هى عصاى) بكسر الياء على أصل التقاء الساكنين (وهو) أى الكسر مطرد فى لغة بنى يربوع فى الياء المضاف إليها جمع المذكر السالم وعليه (قراءة حمزة) والأعمش ويحيى بن وثاب وما أنتم (بمصرخى إنى) بكسر الياء فى الوصل ولذلك عقبه بأنى وهذه اللغة حكاها الفراء وقطرب وأجازها أبو عمرو بن العلاء قاله الشاطبى وبذلك سقط ما قال المعرى فى رسالته أجمع أصحاب العربية على كراهة قراءة حمزة وما أنتم بمصرخى بالكسر قال الموضح فى الحواشى والمعرى له قصد فى الطعن على علماء الإسلام ولعل الذين كسروا الفتم إسكان ياء الإضافة فالتقى معهم ساكنان ونظيره الكسر فى شدوفى مع القوم وإن كان الكسر فى الياء أثقل انتهى (وتدغم ياء المنقوص والمثنى) فى حالتى الجر والنصب (و) ياء (المجموع) جمع السلامة

ليس ملغى هنا بل هو عامل فى المفعول الأول وهو هم وفى المفعول الثانى وهو حلوا غاية الأمر أن متعلق الفعل وهو بأى تقدم عليه وفصل بين أى وبين الأرضين بالفعل ومفعوله فتأمله

﴿فصل﴾

(قوله لأنه أصل ما بنى وهو على حرف واحد) فيه نظر لأن أصل ما هو على حرف واحد البناء على الحركة المطلقة لا المخصوصة بدليل ما ذكروه من أسباب البناء على مطلق الحركة ومن أسباب كل حركة مخصوصة من فتح أو كسر أو ضم (قوله بالذال المعجمة) هو كما قال فى الصحاح فى العين والشراب ما يسقط فيه (قوله وندر إسكانها بعد الألف فى قراءة نافع) قال الدنوشرى يلزم على قراءة نافع التقاء الساكنين على غير حده فينظر فيه (قوله فى لغة بنى يربوع) قال شاعرهم وهو الأغلب العجلى

قال لها هل لك يا تا فى • قالت له ما أنت بالمرضى

وقول الزمخشرى هى ضعيفة واستشهدوا لها ببيت مجهول مردود بأن غيره قال إنه للأغلب قال أبو شامة ورأيته أنا فى أول ديوانه فأول هذا الرجز أقبل فى ثوبى معافرى • عند اختلاط الليل والعشى • يجر ثوبا ليس بالحفى • (قوله قاله الشاطبى) قاله المرادى أيضا فى شرح التسهيل وقال أيضا وزعم القاسم بن معين أنها صواب وكان ثقة بصيرا ولا التفات إلى من طعن فى قراءة حمزة هذه قال الكسائى وكان أصير النحو يحمل قراءة حمزة على اللحن وكان أهل النحو يحسبونه من حمزة غلطا انتهى ومن حفظ حجة على من لم يحفظ هذا كلام المرادى وبه يعلم أن المعرى لم ينفرد بما قاله فى رسالته لما قاله المصنف

(وياء الإضافة) لاجتماع المثلين (كقاضى) رفعا ونصبا وجرا (ورأيت ابنى) بفتح النون (وزيدى) بكسر الدال (ومررت بابنى زيدى وتقلب واو الجمع) السالم فى حالة الرفع (ياء) لأن الواو والياء إذا اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء تقدمت أو تأخرت (ثم تدغم) الياء المنقلبة عن الواو فى ياء المتكلم لاجتماع المثلين (كقوله) وهو أبو ذؤيب يرثى بنيه الخمسة حين هلكوا جميعا فى طاعون واحد:

(أودى بنى وأعقبونى حسرة) عند الرقاد وعبرة لا تقلع

فأودى معناه هلك وبنى فاعله وهو جمع ابن مضاف إلى ياء المتكلم وأصله بنوى عمل فيه ما تقدم (وإن كان الواو قبلها ضمة قلبت) الضمة (كسرة كما) أودى (بنى و) جا (مسلمى) وعشرى وظاهر سياقه أنه يبدأ بقلب الواو ياء على قلب الضمة كسرة وهو فى ذلك تابع للترتيب الذكرى فى قول النظم:

وتدغم الياء فيه والواو وإن ما قبل واو ضم فاكسره يهن

واختار ابن جنى أن يبدأ بقلب الضمة على قلب الواو كما فى أجر جمع جرو وأصله أجرو فإنهم قلبوا الضمة كسرة أولا لأنها أضعف ثم تدرجوا إلى قلب الواو ياء لأجلها فلم يقدموا على الحرف الأقوى إلا بعد أن قدموا على الحركة الضعيفة ولو عكسوا لكان إقداما على الأقوى من غير تدريج (قلت) لا يمكنهم العكس فى أجر لأنه يؤدى إلى قلب الواو ياء من غير موجب بخلافه فى مسلمى فإن موجب قلب الواو ياء اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون وإنما قدم قلب الضمة فى أجرو الواو فى مسلمى لأن قلب الواو ياء فى أجر ناشئ عن قلب الضمة كسرة وقلب الضمة كسرة فى مسلمى ناشئ عن قلب الواو ياء (أو) كان قبل الواو (فتحة أبقيت) لتدل على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين (كمصطفى) بفتح الفاء جمع مصطفى بالقصر وأما مصطفى بكسر الفاء فإنه جمع مصطفى بالنقص (وتسلم ألف التثنية من القلب ياء) اتفاقا كمسلماى إذ لا موجب لقلبها ياء وأطلق الناظم فقال وألفا سلم (وأجازت هذيل فى ألف المقصور قلبها ياء) عوضا عن كسرة الحرف التى يستحقها ما قبل الياء وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ٭ وعن هذيل انقلابها ياء حسن ٭ (كقوله): وهو أبو ذؤيب الهذلى: (سبقوا هوى وأعنقوا لهواهم) فتخرموا ولكل جنب مصرع

فهوى أصله هواى فقلب الألف ياء وأدغمها فى ياء المتكلم والواو فى سبقوا تعود إلى بنيه الخمسة فى قوله: أودى بنى وأعنقوا اتبع بعضهم بعضا فى الموت وتخرموا بالخاء المعجمة والراء مبنى للمفعول أى خرمتهم المنية واحدا بعد واحد وهذيل بالتصغير قال ابن السيد يجوز أن يكون تصغير هذلول وهو المرتفع من الأرض ويجوز أن يكون تصغير مهذول وهو المضطرب من تصغير الترخيم فيهما انتهى وهذيل حى من مضر وهو هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر أخو خزيمة بن مدركة أمهما هند بنت وبرة أخت كلب بن وبرة ولا يختص قلب ألف المقصور ياء بلغة هذيل بل حكاها عيسى بن عمر عن قريش وحكاها الواحدى فى البسيط عن طيئ فى قوله تعالى فمن اتبع هداى وبها قرأ أبو عاصم الجحدرى وابن إسحق وعيسى بن عمرو هدى وهى عدى ورويت عن النبى صلى الله عليه وسلم قاله الشاطبى (واتفق الجميع) من العرب (على ذلك) وهو قلب الألف ياء مع ياء المتكلم (فى على ولدى) الظرفيتين كما قيده المرادى وهو ظاهر فإن الكلام فى المضاف إلى ياء المتكلم وعلى الحرفية لا تضاف وفى دعواه الاتفاق نظر فإن بعض العرب لا يقلب فيقول لداى وعلاى قاله المرادى فى شرح التسهيل (ولا يختص) قلب الألف ياء (بياء المتكلم بل هو عام فى كل ضمير نحو عليه ولديه وعلينا ولدينا وكذا الحكم فى إلى) نحو إلى وظاهر كلام المرادى السابق أن من يقول لداى يقول إلاى فإنه قال بعد أن قال ذلك وكذلك إلى انتهى وأفرد إلى عن أخواتها لأنها لا تستعمل ظرفا وإن كانت تقع اسما لواحد الآلاء وهى النعم

٭ هذا (باب إعمال المصدر و) إعمال (اسمه) ٭

ومدلولهما مختلف فمدلول المصدر الحدث ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث

تحامل عليه وإن كان ممن رمى بالإلحاد وإنما هو مبنى منه ومن ذكر على أصل فاسد وهو أن القراءة بالرأى والحق أنها سنة متبعة وقد مر قريبا رد أبى حيان على الزمخشرى فراجعه (قوله أودى بنى الخ) قال الدنوشرى بعده

فالعين بعدهم كأن حداقها سملت بشوك فهى عور تدمع

فأطلق الجمع فى قوله حداقها وأراد الاثنين وقوله عند الرقاد أى رقاد الناس (قوله هوى) بفتح الهاء والواو (قوله ورويت عن النبى صلى الله عليه وسلم) حيث قرأ بها أبو عاصم الجحدرى ومن ذكر يلزم أن تكون مروية عن النبى صلى الله عليه وسلم لأن القراءة سنة متبعة كما علمت وإنما تظهر الحاجة إلى قوله ورويت الخ على ما هو مخالف للحق فتفطن له (قوله فإن بعض العرب لا يقلب) إن كان عدم القلب لازما عنده فمخالفته لدعوى المصنف الاتفاق ظاهرة وإن كان جائزا ويجوز القلب عنده أيضا فلا مخالفة

(هذا باب إعمال المصدر)

(قوله فمدلول المصدر الخ) فى الأشباه والنظائر للسيوطى قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس الفرق بينهما أن المصدر فى الحقيقة هو الفعل الصادر عن الإنسان وغيره كقولنا إن ضربا مصدر فى قولنا يعجبنى ضرب زيد عمرا فيكون مدلوله معنى وسموا ما يعبر به عنه مصدرا مجازا نحو ضرب فى قولنا إن ضربا مصدر

منصوب إذا قلت ضربت ضربا فيكون مسماه لفظا واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الإنسان وغيره كسبحان المسمى به التسبيح الذى هو صادر عن المسبح لا لفظ ت س ب ي ح بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف ومعناه البراءة والتنزيه انتهى وقال ابن الحاجب فى أماليه الفرق بين قول النحويين مصدر واسم مصدر أن المصدر الذى له فعل يجرى عليه كالانطلاق فى انطلق واسم المصدر هو اسم المعنى وليس له فعل يجرى عليه كالقهقرى فإنه لنوع من الرجوع ولا فعل له يجرى عليه من لفظه وقد يقولون مصدر واسم مصدر فى الشيئين المتغايرين لفظا أحدهما الفعل والآخر للدلالة التى يستعمل بها الفعل كالطهور والطهور والأكل والأكل فالطهور المصدر والطهور اسم ما يتطهر به والأكل المصدر والأكل ما يؤكل اهـ فيه مخالفة لما قاله الشارح تبعا لغيره من فى كلامه فى باب المفعول المطلق ومعنى مافيه وكون اسم المصدر دالا على الحدث على لفظ المصدر هو المناسب لعمله كما قاله المصنف فى الحواشى وهو المناسب لقول المصنف الاسم الدال على مجرد الحدث لأنه ظاهر فى دلالة اسم المصدر على الحدث إلا أن يقال المراد الدلالة على الحدث ولو بواسطة (قوله من غير تعرض لزمان) قال الدنوشرى أى أو ذات (قوله إن كان يحل محله الخ) هذا إنما هو شرط لعمله فى غير الظرف والجار والمجرور وأما هما فيعمل المصدر فيهما وإن كان لا يحل ما ذكر محله كما إذا كان بمعنى الثبوت ويجوز حينئذ تقديمهما عليه كما قاله المصنف فى شرح بانت سعاد وبيناه فى الحواشى (قوله والزمان حال فقط) قيد لحلول الفعل وما محل المصدر والمقصود بالتقييد ما والغرض أنه إذا كان الزمان حالا لا يكون أن حالة مع الفعل محل المصدر بل ما وليس الغرض أن ما لا يحل مع الفعل محل المصدر إلا إذا كان الزمان حالا لأنها تحل مع الفعل محله مطلقا غاية الأمر أن أم الحروف المصدرية فلا يعدل عنها إلى غيرها مع إمكانها وهى إذا كان الزمان حالا غير ممكنة لمنافاتها له بخلاف ما فانها لا تنافيه (قوله ولا يجوز فى ضربت ضربا زيدا الخ) قال المصنف بل لو قلت ضربت ضربا فى الدار وعندك لم يجز تعلقهما به وهما مما فى التعلق بكل فاد ورائح إلا أن هذا المصدر لم يذكر لذلك كما أن الفعل الثانى فى قام قام زيد لم يؤت به للإسناد (قوله خلافا للكوفيين) احتجوا بقوله:

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم ❊ وما هو عنها بالحديث المرجم

فإن ظاهره أن عنها متعلق بهو الذى هو ضمير المصدر أعنى ضمير الحرب وتأول البصريون ذلك على أن عنها متعلق بأعنى مقدرا أو بالمرجم وهو بضم الميم وفتح الراء والجيم المشددة الذى لا يوقف على حقيقته وإذا جعل متعلقا به فتقديمه عليه للضرورة ويجوز أن يكون متعلقا بمحذوف دل عليه المرجم أى مرجما عنها أو على تقدير وما هو الحديث عنها والحديث بدل من هو ثم حذف (قوله ولا محدودا) فأما قوله: يحايى به الجلد الذى هو حازم ❊ بضربة كفيه الملا نفس راكب

فدلالة اسم المصدر على الحدث إنما هى بواسطة دلالته على المصدر وتحقيق ماهيتهما أن يقال (الاسم الدال على مجرد الحدث) من غير تعرض لزمان (إن كان علما) موضوعا على معنى (كفجار وحماد) علمين (للفجرة) بسكون الجيم (والمحمدة) بفتح الميم الأولى وكسر الثانية (أو) كان مبدوءا بميم زائدة لغير المفاعلة (كمضرب ومقتل) بفتح أولهما وثالثهما (أو) كان (متجاوزا فعله الثلاثة وهو بزنة اسم حدث الثلاثى كغسل ووضوء) بضم أولهما فى قولك اغتسل غسلا وتوضأ وضوأ (فإنهما) أى فإن الغسل (بزنة القرب و) الوضوء بزنة (الدخول فى) قولك (قرب قربا ودخل دخولا فهو اسم مصدر) جواب الشرط وهو إن كان والشرط وجوابه خبر المبتدأ وهو قوله أولا الاسم الدال والأجود فى مثل هذا التركيب كما قاله الموضح فى الحواشى حذف الفاء وجعل ما بعدها خبر المبتدأ والشرط معترض بينهما وجوابه محذوف على حد قول الناظم ❊ والأمر إن لم يك للنون محل ❊ فيه هو اسم وما ذكره هنا من أن المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة اسم مصدر تبع فيه ابن الناظم وقال فى شرح الشذور أنه مصدر ويسمى المصدر الميمى وإنما سموه أحيانا اسم مصدر تجوزا انتهى (وإلا) يكن كذلك (فمصدر ويعمل المصدر عمل فعله) فى التعدى واللزوم (إن كان يحل محله فعل إما مع أن) المصدرية والزمان ماض أو مستقبل فالأول (كعجبت من ضربك زيدا أمس و) الثانى نحو (يعجبنى ضربك زيدا غدا) فالمصدر فى هذين المثالين يحل محله أن وفعل ماض فى الأول (أى إن ضربته) أمس (و) أن وفعل مضارع فى الثانى (أى أن تضربه) غدا (وأما مع ما) المصدرية والزمان حال فقط (كيعجبنى ضربك زيدا الآن أى ما تضربه) الآن (ولا يجوز فى نحو ضربت ضربا زيدا) من المصدر المؤكد لفاعله (كون زيدا منصوبا بالمصدر لانتفاء هذا الشرط) لأنه لا يحل محله فعل مع أن أو ما وإنما هو منصوب بضربت اتفاقا لأن المصدر المؤكد لا يعمل وأما المصدر النائب عن فعله نحو ضربا زيدا ففيه خلاف فذهب ابن مالك فى التسهيل إلى جواز إعماله وصحح الموضح فى شرح القطر المنع وعلله بأن المصدر هنا إنما يحل محل الفعل وحده بدون إن وما انتهى فزيدا فى المثال منصوب بالمصدر عند ابن مالك وبالفعل المحذوف النائب عنه المصدر عند الموضح وإلى إعمال المصدر عمل فعله أشار الناظم بقوله:

بفعله المصدر ألحق فى العمل ❊ إن كان فعل مع إن أو ما يحل

محله وبقى من شروط إعمال المصدر شروطه العدمية وهى أن لا يكون مصغرا فلا يجوز أعجبنى ضربك زيدا ولا مضمرا فلا يجوز ضربى زيدا حسن وهو عمرو قبيح خلافا للكوفيين ولا محدودا فلا يجوز أعجبنى ضربتك

وأعمل الضرب ونصب بها الملا وأما الصب راكب فنصوب بيحاني والجلد بفتح الجيم وسكون اللام الحازم والملا بالقصر الصحراء والمعنى أن هذا المسافر عدل عن الوضوء وتيمم وسقى بذلك الماء مركبا معه كاد يموت فأحيا نفسه فشاذ لا يقاس عليه والمراد من كونه محدودا أن يكون مردودا إلى فعلة قصدا للتوحيد والدلالة على المدة فإن كان فعله مصدرا غير مقصود به التوحيد نحو رهبة ساوى العارى من التاء فى صحة العمل كقوله : فلولا رجاء النصر منك ورهبة • عقابك قد كانوا لنا كالموارد فأعمل رهبة فى عقابك لأن التاء فيه ليست للوحدة بل هو مصدر مبنى على فعلة كرحمة ورغبة وإنما يدل على الوحدة بالوصف كرهبة واحدة فهو كالعارى منها ومعنى كانوا لنا كالموارد وطئنا كما توطأ الموارد (قوله ولا موصوفا قبل العمل) الأولى ولا متبعا أعم من أن يتبع بالنعت أو غيره فلا يجوز عجبت من قتالك نفسه زيدا ولا عجبت من إتيانك مشيك إلى بكر ولا عجبت من شربك وأكلك اللبن فأما قول الحطيئة : أزمعت يأسا مبينا من نوالكم • ولن ترى طاردا للحر كالياس فقوله من نوالكم ليس متعلقا بالمصدر وهو يأسا لنعته بقوله مبينا بل هو متعلقا بفعل محذوف تقديره يئست من نوالكم فإن قلت قد جوز السيرافى فى قوله أرواح مودع أم بكور أنت فانظر لأى ذاك الصير كون أنت فاعل المصدر قلت قد رد عليه الفارسى بأن المصدر قد وصف بقوله مودع وخرجه بعضهم على أن أنت فاعل بفعل محذوف يفسره فانظر ويجوز كونه مبتدأ خبره قوله رواح إما مبالغة وإما على معنى ذو رواح (قوله ولا مفصولا من معموله بأجنبى) ولو كان المعمول ظرفا كما فى الآية الشريفة والفاصل ظرفا أو جارا ومجرورا كما فى قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أياما معدودات ولهذا اعترض فى المغنى على الزمخشرى إذ علق أياما بالصيام فإن فيه الفصل بمعمول كتب وهو كما كتب فإن قيل لعله يقدر كما كتب صفة للصيام فلا يكون متعلقا بكتب قلنا يلزم محذور آخر وهو اتباع المصدر قبل أن يكمل بمعموله (قوله فلا يقال أن يوم تبلى السرائر الخ) اعلم أن المصنف تكلم على هذه الآية فى الثانية من الباب الخامس من المغنى وقال إن الظرف أيضا لا يتعلق بقادر لأن قدرته لاتتقيد بذلك اليوم ولا بغيره بل تتعلق بمحذوف أى يرجعه يوم تبلى السرائر انتهى وقد تكلم ابن جنى أيضا فى الخصائص عليها فى الترجمة التى نصها باب فى تجاذب المعانى والإعراب وذكر ما حاصله أن الظرف فى المعنى متعلق برجعه إلا أنك إذا حملت على هذا لزم الفصل بين المصدر ومعموله وإذا كان المعنى عليه ومنع جانب الإعراب منه أضمرت ما يتناول الظرف ويدل بالمصدر عليه وإنما نبهت على هذا ليتفطن من هذه الترجمة لما يندرج تحتها من الجزئيات وأنه لا يلزم كون الإعراب تابعا للمعنى وقد نبهنا على ذلك فى حواشينا على الألفية فى أول باب ظن وأخواتها (قوله نحو أو إطعام الخ) قال الدنوشرى والأكثر فى المصدر المنون حذف الفاعل والمفعول كالآية وعكسه جائز لكنه قليل (قوله فكالمصدر فى العمل) الوارد فى إعمال اسم المصدر كونه مضافا قال الشاطبى ولم يأت فيما أحفظ منونا ولا معرفا بأل

زيدا ولا موصوفا قبل العمل فلا يجوز أعجبنى ضربك الشديد زيدا ولا محذوفا فلا يقال أن باء البسملة متعلقا بمصدر محذوف تقديره ابتدائى خلافا لقوم ولا مفصولا من معموله بأجنبى فلا يقال أن يوم تبلى السرائر معمول لرجعه لأنه قد فصل بينهما بالخبر ولا مؤخرا عن معموله فلا يجوز أعجبنى زيدا ضربك قاله فى شرح القطر أخذا من التسهيل (وعمل المصدر مضافا أكثر) من عمله غير مضاف وهو متفق عليه ويضاف إلى الفاعل تارة وإلى المفعول أخرى فالأول (نحو ولولا دفع الله الناس) والثانى كقوله

ألا إن ظلم نفسه المرء بين إذا لم يصنها عن هوى يغلب العقلا

(و) عمله (منونا أقيس) من عمله مضافا لأنه يشبه الفعل بالتنكير (نحو أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما) فإطعام مصدر وفاعله محذوف ويتيما مفعوله والتقدير أو إطعامه يتيما والمسغبة الجماعة من سغب إذا جاع ومنع الكوفيون إعمال المصدر المنون وحملوا ما بعده من مرفوع ومنصوب على إضمار فعل (و) عمله معرفا (بأل قليل) فى السماع (ضعيف) فى القياس لبعده من مشابهة الفعل بدخول أل عليه (كقوله:

ضعيف النكاية أعداءه يخال الفرار يراخى الأجل)

فالنكاية مصدر مقرون بأل وفاعله محذوف وأعداءه مفعوله والمعنى ضعيف نكايته أعداءه يظن أن الفرار من الموت يباعد الأجل وفى التنزيل قل إن الموت الذى تفرون منه فإنه ملاقيكم واختلف فى المصدر المقرون بأل على أربعة أقوال فسيبويه يعمله والكوفى لا يعمله كما لا يعمل المنون وجوزه الفارسى على قبح وابن طلحة إن كانت أل فيه معاقبة للضمير كما فى البيت ومنع عجبت من الضرب زيدا عمرا ووافقه أبو حيان ويرد عليهما قوله : عجبت من الرزق المسىء إلهه وللترك بعض الصالحين فقيرا أى عجبت من أن رزق المسىء إلهه ومن أن ترك بعض الصالحين فقيرا وفى إعمال المصدر فى أحواله الثلاثة أشار الناظم بقوله • مضافا أو مجردا أو مع أل • (واسم المصدر إن كان علما لم يعمل اتفاقا) لتعريفه بالعلمية والأعلام لا تعمل (وإن كان ميميا فكالمصدر) فى العمل (اتفاقا) لأنه مصدر حقيقة كما

تقدم عن شرح الشذور (كقوله) وهو الحرث بن خالد المخزومى ونسبه الموضح فى المغنى للعرجى تبعا للحريرى :

(أظلوم إن مصابكم رجلا أهدى السلام تحية ظلم)

فمصاب مصدر ميمى مضاف إلى فاعله ورجلا مفعوله وجملة أهدى السلام نعت رجلا وتحية مفعول مطلق على حد قعدت جلوسا وظلم خبر إن وظلوم منادى بالهمزة (وإن كان) اسم المصدر (غيرهما) أى غير العلم والميمى وهو ما جاوز فعله الثلاثة وهو بزنة حدث الثلاثى (لم يعمل عند البصريين) لأن أصل وضعه لغير المصدر فالغسل موضوع لما يغتسل به والوضوء لما يتوضأ به ثم استعمل فى الحدث (ويعمل عند الكوفيين والبغداديين) لأنه الآن دال على الحدث (وعليه قوله) وهو القطامى :

(أكفرا بعد رد الموت عنى • وبعد عطائك المائة الرتاعا)

فعطائك اسم مصدر مضاف إلى فاعله والمائة مفعوله الثانى وحذف الأول أى عطائك إياى المائة على حد حتى يعطوا الجزية أى يعطوكم الجزية والرتاع بكسر الراء جمع راتعة وهى الإبل التى ترتعى لنفسها والخطاب لزفر بن الحرث الكلابى وكان من خبره أن القطامى أسر فخلصه زفر ورد عليه ماله وأعطاه مائة بعير من غنائم القوم الذين أسروه وما ذكره الموضح من التفصيل والخلاف فى عمل اسم المصدر لا ينافيه قول النظم ولاسم مصدر عمل بالتنكير لأن ذلك صادق عليه (ويكثر أن يضاف المصدر إلى فاعله) لشدة اتصاله به (ثم يأتى مفعوله) منصوبا (نحو ولولا دفع الله الناس) فدفع مصدر مضاف إلى فاعله وهو الله والناس مفعوله والمعنى ولولا أن دفع الله الناس بعضهم ببعض لغلب المفسدون وتعطلت المصالح (ويقل عكسه) وهو أن يضاف المصدر إلى مفعوله ثم يأتى فاعله مرفوعا (كقوله) وهو الأقيشر الأسدى

أفنى تلادى وما جمعت من نشب • (قرع القواقيز أفواه الأباريق)

فقرع بالقاف والعين المهملة مرفوع على الفاعلية بأفنى وهو مصدر مضاف إلى مفعوله وهو القواقيز بقافين وزاى معجمة أقداح يشرب بها الخمر واحدها قاقوزة وإما قازوزة بزاءين معجمتين لجمعها قوازيز كقوارير بمهملتين جمع قارورة وأفواه فاعل المصدر وهو جمع فم وأصله فوه فلذلك ردت فى الجمع والأباريق جمع إبريق وروى بنصب الأفواه فيكون من القسم الأول وتلادى بكسر التاء المثناة فوق المال القديم من تراث وغيره وجمعت بتشديد الميم والنشب بفتح النون والشين المعجمة اسم يقع على الضياع والدور والأموال الثابتة التى لا يقدر الإنسان أن يرحل بها (وقيل تختص) إضافة المصدر إلى مفعوله (بالشعر) كهذا البيت (ورد بالحديث) وهو قوله ﷺ (وحج البيت من استطاع إليه سبيلا) فحج مصدر يحل محله أن والفعل وهو مضاف إلى مفعوله وهو البيت ومن الموصولة فاعله (أى وأن يحج البيت المستطيع) وللمانع أن يجيب بأن الحديث يحتمل أن يكون مرويا بالمعنى فلا دليل فيه (وأما إضافته إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول) فى اللفظ (وبالعكس) وهو أن يضاف إلى المفعول ثم لا يذكر الفاعل فى اللفظ (فكثير) فيهما فالأول (نحو ربنا وتقبل دعائى و) الثانى (نحو لا يسأم الإنسان من دعاء الخير) فدعائى مصدر مضاف إلى الفاعل وهو ياء المتكلم ودعاء الخير مصدر مضاف إلى المفعول وهو الخير وحذف من الأول المفعول ومن الثانى الفاعل (ولو ذكر لقيل دعائى إياك ومن دعائه الخير) وهو أحد المواطن الأربعة التى يطرد فيها حذف الفاعل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وبعد جره الذى أضيف له • كمل بنصب أو برفع عمله

(وتابع المجرور) فاعلا كان المجرور أو مفعولا (يجر على اللفظ أو يحمل على المحل فيرفع) إن كان المجرور

ولم يأت الناظم له فى كتبه بمثال إلا أنه قال فى التسهيل أن اسم المصدر يعمل عمل مصدر ظاهره إعماله فى جميع أحواله والأمر محتمل (قوله فمصاب مصدر ميمى) قال الدنوشرى مشكل فإن المصنف ذكر أنه اسم مصدر انتهى ويجاب بأن الشارح راعى ما هو الحق عند المصنف لما أسلفه عن شرح الشذور من أن المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة مصدر وتسميته اسم مصدر مجاز ولهذا قال آنفا بعد قول المصنف فكالمصدر لأنه مصدر حقيقة (قوله وتحية مفعول مطلق) قال الدنوشرى مشكل الصواب أنه حال من السلام مؤكد انتهى ولم يبين وجه الإشكال واحتمال الحالية لا ينافى جواز المفعولية المطلقة فتأمل (قوله فالغسل موضوع الخ) قال المصنف فى الحواشى الأحسن أن يقال فى مثل العطاء والكلام والعذاب أنها أسماء مصادر وفى نحو الغسل أنه مصدر محذوف الزوائد ولا يقال ذلك فى الأول لا يقاوم فيها زائدا وقال أيضا قال ابن السيد فى كتابه على موطأ الإمام مالك المسمى بالنكت المقتضبة من المقتبس فى شرح موطأ مالك بن أنس الغسل المصدر وهو فعل الغاسل والغسل الماء الذى يغسل به الدرن من صابون وخطمى وغيرهما وكثير من العامة والفقهاء يقولون غسل يعنون به فعل الغاسل ولا أعرف أحداً من أهل اللغة قاله (قوله وللمانع أن يجيب بأن الحديث يحتمل الخ) هذا مبنى على كلام أبى حيان ومر فى باب المبتدأ والخبر ما يتعلق بذلك (قوله ومن دعائه الخير) قال اللقانى الأنسب بقوله وعكسه أن لا يذكر الفاعل

(قوله كقوله مخافة الإفلاس واللّيانا) قال فى المغنى يجوز أن يكون الليان مفعولا معه وأن يكون معطوفا على حذف مضاف أى ومخافة الليان ولو لم يقدر المضاف لم يصح لأن الليان فعل لغير المتكلم إذ المراد أنه داين حسانا خشية من إفلاس غيره ومطله ولا بد فى المفعول له من موافقته لعامله فى الفاعل (قوله بكسر اللام وفتحها) عبارة المصنف فى الحواشى يروى بكسر اللام وهو أقيس كحرمان وعرفان وبفتحها فقيل مصدر كالشنآن فيمن سكن نونه وقيل صفة للفاعل أى مخافة الرجل الذى يلوينى عن حق قاله الفارسى ورأى أن ذلك أحق من تقديره مصدر الكثرة فعلان فى الصفات وندوره فى المصادر (قوله ومذهب سيبويه والجمهور منع الإتباع على المحل) لأن شرطه أن يكون محرزه لا يتغير عند التصريح به وهنا لو صرح برفع الفاعل ونصب المفعول تغير العامل بزيادة التنوين

{ هذا باب إعمال اسم الفاعل }

(قوله وهو مادل الخ) قال اللقانى لا يخفى صدقه على أمثلة المبالغة وأن اسم الفاعل يعم (قوله والفعل إنما يدل على الخ) علل اللقانى خروج الفعل بقوله لأنه إنما يدل على نسبة الحدث إلى فاعل ما (قوله لأن الفصل لا يتقدم الخ) المحققون منهم على جواز تقديمه وقد قدمه السعد لتعريف الخاصة فى التهذيب وبينا ذلك فى حواشى شرحه للخبيصى ولعل نكتة التقديم هنا لئلا يتوهم رجوع ضمير فاعله للحدث لو أخر لقربه حينئذ (قوله عمل مطلقا) ظاهره ولو مصغرا أو موصوفا (قوله أحدهما أن لا يوصف) ظاهره ولو بعد العمل وأن الكسائى أجاز عمله مطلقا وفى التسهيل أن الكسائى يجيز إعمال الموصوف وحكى سيرا فرسخا وأجاز أن زيدا ضارب أى ضارب دونى أنا ضارب أى ضارب زيدا ومقتضى قوله دون كذا أنه لا يعمل إذا كان وصفه بعد العمل وأول ابن مالك أنا زيدا ضارب أى ضارب على أن أيا خبر ثان وليس بشىء لأن أيا لا يحذف موصوفها إلا شاذا مسموعا لأنها لم تتمكن تمكن الصفات وصحح المصنف فى المغنى جواز وصفه بعد العمل لجوز فى النوع العاشر من الجهة الخامسة أن يكون يبتغون من قوله تعالى ولا آمين البيت الحرام يبتغون فضلا نعتا لآمين ورد على أبى البقاء منعه ذلك وقوله إن يبتغون حال من آمين ولم يبين مسوغ الحال من النكرة وهو تقدم النهى والتقييد بالمعلوم أيضا عن كلام المصنف وقدر أبو البقاء مضافا أى ولا قتال آمين وهو حسن لأن الإحلال لا يتعلق بالذوات على ما قاله جماعة من المحققين وإن نازع بعضهم فى ذلك كما بيناه فى حواشى المختصر باب الإيجاز والإطناب والمساواة واعلم أن عمل

فاعلا (كقوله) وهو لبيد العامرى يصف أتانا وحمارا وحشيين :

حتى تهجر فى الرواح وهاجها (طلب المعقب حقه المظلوم)

فطلب بالنصب مصدر مفعول مطلق نوعى مضاف إلى فاعله وهو المعقب بكسر القاف وهو الغريم الطالب لأنه يأتى عقب غريمه وحقه مفعول المصدر والمظلوم بالرفع نعت المعقب على محله أى كما يطلب المعقب المظلوم حقه (وينصب) إن كان المجرور مفعولا (كقوله) وهو زياد العنبرى لا رؤبة :

قد كنت داينت بها حسانا (مخافة الإفلاس والليانا)

فمخافة مفعول لأجله وهو مصدر مضاف إلى مفعوله والفاعل محذوف أى مخافتى الإفلاس والليان بكسر اللام وفتحها وهو الأكثر المطل بالدين معطوف بالنصب على محل الإفلاس وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وجر ما يتبع ما جر ومن راعى فى الاتباع المحل فحسن

هذا مذهب الكوفيين وبعض البصريين وذهب سيبويه والجمهور إلى منع الإتباع على المحل وما جاء من ذلك مؤول قال المرادى والظاهر الجواز لكثرة الشواهد على ذلك والتأويل خلاف الظاهر

{ هذا باب إعمال اسم الفاعل }

عمل فعله فى التعدى واللزوم (وهو مادل على الحدث والحدوث وفاعله) فالدال على الحدث بمنزلة الجنس يشمل جميع الأوصاف والأفعال (فخرج بذكر (الحدوث) اسم التفضيل (نحو أفضل و) الصفة المشبهة نحو (حسن فإنهما) لا يدلان على الحدوث و(إنما يدلان على الثبوت وخرج بذكر فاعله) اسم المفعول (نحو مضروب و) الفعل نحو (قام) فإن اسم المفعول إنما يدل على المفعول لا على الفاعل والفعل إنما يدل على الحدث والزمان بالوضع لا على الفاعل وإن دل عليه بالالتزام وفى غالب النسخ تقديم الحدوث على الحدث والصواب خلافه لأن الفصل لا يتقدم على الجنس فى اصطلاح أهل الميزان (فإن كان) اسم الفاعل (صلة لأل عمل) عمل فعله (مطلقا) ماضيا كان أو غيره معتمدا أو غير معتمد تقول جاء الضارب زيدا أمس أو الآن أو غدا وذلك لأن أل هذه موصولة وضارب حال محل ضرب إن أريد المضى أو يضرب إن أريد غيره والفعل يعمل فى جميع الحالات فكذا ما حل محله وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وإن يكن صلة أل ففى المضى وغيره إعماله قد ارتضى

(وإن لم يكن) اسم الفاعل (صلة عمل) عمل فعله (بشرطين) عدميين وشرطين وجوديين فالعدميان أحدهما أن لا يوصف والثانى لا يصغر خلافا للكسائى فيهما والوجوديان (أحدهما كونه للحال أو

اشتراط عدم الوصف إنما هو في إعمال اسم الفاعل في المفعول به إذا لم يكن ظرفا أو جارا ومجرورا أما إذا كان كذلك فيعمل فيهما مطلقا لأنهما مما يتوسع فيهما وبه يعلم أنه يعمل في المفعول به مطلقا ولا شاهد للكسائي فيما حكاه من سويرا فرسخا وأما ما استدل به من قوله
إذا فاقد خطباء فرخين رجعت ✽ ذكرت سليمى في الخليط المزايل
فأجابوا عنه بأنه تقدير فقدت فرخين قال المصنف في الحواشي وقالوا لأجل هذا التقدير الأخفش التقدير إذا رجعت فاقد فينبغي التقدير إذا رجعت فاقد فرخين فقدت فرخين رجعت فتفصل في التقدير بين الجملة المفسرة والمفسرة بجملة أجنبية وأخف الأمرين عندي ارتكاب الابتداء في فاقد أما إعماله فلا لأنه ليس أهلا له لتجرده من علامة التأنيث مع أنه لمؤنث بدليل خطباء ولا يكون الخبر فقدت فرخين لأنه يزيل ارتباط رجعت بل رجعت الخبر وتلك جملة معترضة بين المبتدأ والخبر مبينة للمقدر وما هو على طريق الاستئناف انتهى وظاهر كلام الشارح أنه لا يشترط في إعمال اسم الفاعل أن يكون ظاهرا أو لا غير ذلك مما تقدم في (٦٦) شروط عمل المصدر لكن سيأتي في باب المصدر أن معموله يتقدم وأنه يعمل محذوفا وأنه يفصل بالظرف وعديله ولم يذكر أنه يجوز فصله بالأجنبي فعليه من شروط عمله أن لا يفصل بالأجنبي فليحرر (قوله على حكاية الحال) قال اللقاني أي بقدر الهيئة الواقعة في الزمن الماضي واقعة في حال التكلم انتهى وهذا أحد الطريقتين في معنى حكاية الحال (قوله جائز اتفاقا) قال الدنوشري هو ما حكاه ابن عصفور وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف المنع وهو بعيد قاله الأشموني وهو يرد ما قاله الشارح من دعوى الاتفاق انتهى وما حكاه عن ابن عصفور وعن ذكر نقله المصنف عنهم في الحواشي كما بيناه في حواشينا وذكرنا في المقام ما ينبغي مراجعته (قوله أو ذي الحال) لعل المصنف أدرجه في الموصوف لأن الحال صفة المعنى وقد قال في الحواشي أدرج الحال تحت الصفة ونظيره قوله في باب الإضافة وبالعكس الصفة وقد جوز الوجهان في قوله تعالى ودانية ظلالها فقيل دانية عليهم صفة لمحذوف أي وجنة دانية وقال ابن جني دانية عطف على متكئين انتهى والاعتماد في الآية إنما يحتاج إليه من يشترطه في المرفوع (قوله ونحو مختلف ألوانه) التمثيل بذلك مبني على أن الاعتماد شرط للعمل حتى في المرفوع ويأتي عن المغني خلافه (قوله وقول ابن مالك الخ) رأيت بخط الدنوشري في بعض مجاميعه بعد أن نقل كلام المصنف أقول الساهي في هذه المسئلة هو ابن هشام ومن تكلم على الألفية لأن قول ابن مالك وولي استفهاما الخ ليس فيه تصريح بأنه اعتمد عليها بل أنه يعمل إذا وليها فإن قلت إذا لم يكن معتمدا على حرف النداء فما باله ذكره مع دخوله في قوله بعد وقد يكون نعت الخ قلت صرح به لدفع توهم أن اسم الفاعل لا يعمل للقرب من الاسم لكن يلزم أنه لا يعلم كونه معتمدا على الاستفهام والنفي ويجاب بأن ذلك معلوم عندهم فلا يعترض به هذا ما ظهر فاعتمد عليه ولا تغتر بجلالة المعترضين فإن قلت أي نكتة في حذف المضاف من الاستفهام والنفي والتصريح بحرف في قوله أو حرف نداء قلت سره أنه قد شاع

الاستقبال) لأنه إنما عمل حملا على المضارع لما بينهما من الشبه اللفظي والمعنوي (لا الماضي) لأنه لم يشبه لفظ الفعل الذي هو بمعناه (خلافا للكسائي) في إجازة عمله بمعنى الماضي وتبعه على ذلك هشام وأبو جعفر وجماعة واستدلوا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وجه الدلالة منه أن باسط بمعنى الماضي وعمل في ذراعيه النصب (و) قال المانعون (لا حجة له) ولهم (في باسط ذراعيه لأنه على) إرادة (حكاية الحال) الماضية (والمعنى يبسط ذراعيه) فيصح وقوع المضارع موقعه (بدليل) أن الواو في وكلبهم واو الحال إذ يحسن أن يقال جاء زيد وأبوه يضحك ولا يحسن وأبوه ضحك ولذا قال سبحانه وتعالى (ونقلبهم) بالمضارع الدال على الحال (ولم يقل وقلبناهم) بالماضي ومحل الخلاف في رفعه الظاهر ونصبه المفعول به أما رفع الوصف الضمير المستتر فجائز اتفاقا (و) الشرط الثاني (اعتماده على استفهام أو نفي أو مخبر عنه أو موصوف) أو ذي حال فالاستفهام والنفي (نحو أضارب زيد عمرا وما ضارب زيد عمرا و) المخبر عنه نحو (زيد ضارب أبوه عمرا و) الموصوف نحو مررت برجل ضارب أبوه عمرا) وذو الحال نحو جاء زيد راكبا أبوه فرسا (والاعتماد على المقدر) من الاستفهام والنفي والمخبر عنه والموصوف وذي الحال (كالاعتماد على الملفوظ به من ذلك (نحو مهين زيد عمرا أم مكرمه) فمهين رفع زيدا ونصب عمرا اعتمادا على الاستفهام المقدر (أي أمهين) (ونحو مختلف ألوانه) فمختلف رفع ألوانه اعتمادا على الموصوف المقدر (أي صنف مختلف ألوانه وقوله) وهو الأعشى ميمون: (كناطح صخرة يوما ليوهنها) فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل كناطح نصب صخرة اعتمادا على الموصوف المقدر (أي كوعل ناطح) والوعل بفتح الواو مع فتح العين المهملة أو كسرها كفرس أو كتف وقد يقال بضم الواو وكسر العين كدئل وهو نادر والمراد به هنا تيس الجبل بجيم وموحدة مفتوحتين ويقال له الأيل بفتح الهمزة وتشديد الياء المثناة آخر الحروف المكسورة ويوهنها يزعزعها (ومنه) أي من الاعتماد على الموصوف المقدر (يا طالعا جبلا) فطالعا نصب جبلا اعتمادا على الموصوف المقدر (أي يا رجلا طالعا جبلا وقول ابن مالك) في النظم أو حرف ندا تصريح منه (أنه اعتمد على حرف النداء) وذلك (سهو) لأن المعتمد عليه ما يقرب الوصف من الفعل وحرف النداء لا يصلح

لذلك (لأنه مختص بالاسم) لكونه من علاماته (فكيف يكون مقربا من الفعل) قاله بن الناظم بمعناه وإلى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله

كفعله اسم فاعل فى العمل • إن كان عن مضيه بمعزل
أو ولى استفهاما أو حرف ندا • أو نفيا او جا صفة أو مسندا

وأشار الاعتماد على المقدر بقوله:

وقد يكون نعت محذوف عرف • فيستحق العمل الذى وصف

وفى المغنى أن اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو للعمل فى المنصوب لا لمطلق العمل بدليلين أحدهما أنه يصح زيد قائم أبوه أمس والثانى أنهم لم يشترطوا الصحة نحو أقائم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال انتهى وذهب الأخفش إلى أنه يعمل وإن لم يعتمد على شئ من ذلك واستدل بنحو قوله خبير بنو لهب البيت وتقدم فى باب المبتدأ أنه محمول على التقديم والتأخير

(فصل) (تحول صيغة فاعل للمبالغة) فى الفعل (والتكثير) فيه (إلى) خمسة أوزان (فعال) بفتح الفاء وتشديد العين كضراب (أو فعول) بفتح الفاء كضروب (أو مفعال) بكسر الميم كمضراب (بكثرة) وإليها أشار الناظم بقوله

فعال أو مفعال أو فعول • فى كثرة عن فاعل بديل

(وإلى فعيل) بفتح الفاء وكسر العين وبعدها ياء كضريب (أو فعل) بفتح الفاء وكسر العين من غير ياء كضرب (بقلة) وإليهما أشار الناظم بقوله • وفى فعيل قل ذا وفعل • وتسمى هذه الخمسة أمثلة المبالغة (فيعمل عمله بشروطه) المتقدمة وإلى ذلك يشير قول الناظم • فيستحق ما له من عمل • (قال) الفلاح باتفاق

إطلاق الاستفهام والنفى على أداتهما بخلاف النداء فإن قلت قول ابن مالك وقد يكون الخ داخل فى قوله أو صفة قلت صرح بالرفع قصر الصفة على الصفة التى صرح بموصوفها معها وظاهر أن الحال المحذوف صاحبها كذلك وقد يقال إنها داخلة فى قوله وقد يكون نعت محذوف الخ لكن إطلاق النعت على ما يشمل الحال لم يعهد بخلاف إطلاق الصفة فتأمل انتهى وأوله الذى ادعى أنه ظهر له مأخوذ من كلام الشهاب القاسمى برمته (قوله بدليلين أحدهما أنه يصح الخ) قال الورقانى هذان الدليلان إنما يدلان على كون الشرط الثانى لعمل النصب دون الأول كما لا يخفى انتهى وذلك أن ما مثل به معتمد فالأقرب أن الاعتماد شرط للعمل وبذلك يضعف تمثيله فيما مضى بمختلف ألوانه وأما قول الشارح السابق ومحل الخلاف الخ فمراده الخلاف بين الجمهور والكسائى وأتباعه فى اشتراط الحال أو الاستقبال فلا ينافى أن الاعتماد شرط للعمل مطلقا حتى فى الضمير (قوله وذهب الأخفش الخ) مقابل ما فى المتن من قوله واعتماده على استفهام الخ وقد نقل عن المغنى آنفا أن الاعتماد شرط فى عمل النصب والوصف فى البيت إنما عمل مرفوع كما لا يخفى فكيف يستدل به الأخفش على الجمهور وكيف يحتاجون إلى تأويله نعم هذا ظاهر على القول بأن الاعتماد عند الجمهور شرط للعمل مطلقا وتقدم للشارح فى باب المبتدأ أو الخبر كلام مشكل كما بيناه هناك والتحقيق أن الخلاف بين الجمهور والأخفش إنما هو فى أن مرفوع الصفة لا يسد مسد الخبر إلا إذا اعتمد عندهم خلافا له واستدل بالبيت وأولوه فتدبر (قوله تحول صيغة فاعل) فيه إشارة إلى أنها إنما تحول (٦٧) من اسم فاعل الثلاثى وهذا باعتبار الغالب كما أشار إليه فى التسهيل فقال وربما بنى فعال ومفعال وفعول وفعيل من أفعل يشير إلى قولهم دراك وسآل ومعوان ومهوان ونذير وسميع وزهوق فاندفع قول اللقانى قوله يحول يدل على أن غيرها لا يحول ومعلوم أن شبه محول عن شبه لأن فعلها أشبه انتهى وفيه إشارة أيضا إلى الاعتذار عن عملها مع أنها غير جارية على الفعل وكذا قال فيما سيأتى فيعمل عمله ولم يقل عمل الفعل وقال الدنوشرى ينظر هل التحويل إلى الخمسة المذكورة قياسى أو سماعى أو قياسى فى الثلاثة الأول سماعى فى الأخيرين وقال بعد هذه الأمثلة على مذهب البصريين منقاسة فى كل فعل متعد ثلاثى نحو ضرب تقول ضراب وضروب وضريب وضرب ومضراب كذا قال أبو حيان وتقييده بمذهب البصريين فيه نظر (تنبيه) من العجب أن ابن الأثير فى المثل السائر قال ذهب جمهور علماء العربية إلى أن عليما أبلغ فى معنى العلم من عالم ولا أرى ذلك صوابا لأن الحروف فى الموضعين عدة واحدة بل الذى يوجبه القياس نقيض ما قالوه لأن فعيلا فى وزن ظريف وكريم وأمثالهما من أفعال الطبائع التى لا تقع إلا قاصرة وبناء فاعل يجىء من المتعدى واللازم وما لا يكون إلا قاصرا أضعف مما يكون له والمتعدى انتهى وكان الأولى به أن يقول إنهم جعلوا فعيلا أبلغ من فاعله لأنه أقل حروفا وفاته أن ذلك ليس بلازم وكون زيادة البناء تدل على زيادة المعنى قاعدة أغلبية والمرجع فى ذلك لاستقراء كلام العرب وقال فى الفلك الدائر إن العرب أبوا باستعمال فعيل خبرا عن الجماعة وجريه على المذكر والمؤنث على أنه كالمصادر الواقعة على الأجناس وأنه أشبه فعولا لأنه صفة مثله وثالثه حرف مد وإنما استعملوا فعولا للكثرة لأنه على لفظ فعول الذى يقع مصدرا نحو الدخول والخروج (قوله المبالغة فى الفعل) قال الدنوشرى قال شيخنا ابن قاسم فى الفعل والمفعول وهو يخالف كلام الشارح (قوله أو فعل بقلة) صريح كلامه أن القلة والكثرة بحسب التحويل وقال بعضهم بحسب الأعمال قال الدنوشرى والظاهر أنه لا مخالفة (قوله فيعمل عمله) من هنا استشكل قول الفقهاء طهور بمعنى مطهر لغيره وهو محول عن طاهر وهو لا يتعدى لأن فعله طهر بضم العين وأجيب بما قدمناه فى باب تعدى الفعل ولزومه فراجعه (قوله بشروطه) قال اللقانى

المضمومة وبالخاء المعجمة (أخا الحرب لباسا إليها جلالها) * وليس بولاج الخوالف أعقلا فنصب جلالها بلباس لاعتماده على صاحب الحال وذلك لأن أخا الحرب ولباسا حالان تقدم صاحبهما في البيت قبله وأراد بالجلال بالجيم مايلبس في الحرب من الدروع والجواشن والولاج مبالغة في والج من الولوج وهو الدخول والخوالف بالخاء المعجمة جمع خالفة وهي في الأصل عماد البيت وأراد بها البيت نفسه وأعقل بالعين المهملة والقاف من العقل يقال أعقل الرجل إذا اضطربت رجلاه من الفزع ونصبه على الحال أو على الخبرية لليس إن لم يمنع تعداد خبرها والمراد أنه ثابت القدم في الحرب وبينه وبينها مؤاخاة وإذا قامت الحرب لايلج البيت ويستتر فيه بل يظاهر ويحارب (وقال) أبو طالب عم النبي ﷺ في مرثية ختنه أمية بن المغيرة المخزومي .

(ضروب بنصل السيف سوق سمانها) * إذا عدموا زادا فإنك عاقر

فنصب سوق جمع ساق بضروب لاعتماده على ذي خبر محذوف أي ضروب أو أنت ضروب ونصل السيف شفرته ولذلك أضافه إلى السيف وقد يسمى السيف كله نصلا والمراد أنه كان يعرقب الإبل السمان للضيفان عند عدم الزاد (وحكى سيبويه) بمعناه (أنه لمنحار بوائكها) فنصب بوائكها جمع بائكة وهي السمينة الحسناء من النوق بمنحار بالحاء المهملة مبالغة في ناحر لاعتماده على مخبر عنه وهو اسم أن (وقال) عبدالله ابن قيس الرقيات (فتاتان أما منهما فشبيهة * هلالا) وأخرى منهما تشبه البدرا فنصب هلالا بشبيهة مبالغة في مشبهة لاعتمادها على ذي خبر محذوف تقديره أما فتاة منهما فشبيهة هلالا (وقال) زيد الخيل سمي بذلك لأنه كان له خمسة أفراس مشهورة فأضيف إليها وسماه رسول الله ﷺ زيد الخير بالراء (أتاني أنهم مزقون عرضي) * جحاش الكرملين لها فديد فنصب عرضي بمزقون جمع مزق بالزاي مبالغة في مازق لاعتماده على اسم أن المفتوحة على الفاعلية لأتاني وعرض الرجل جانبه الذي يصونه من نسبه وحسبه ويحامي عنه والجحاش بجيم ثم حاء مهملة وآخره شين معجمة جمع جحش وهو الصغير من الحمير خبر مبتدأ محذوف أي هم جحاش والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام اسم ماء في جبل طيء والفديد بالفاء الصياح والتصويت يقول إن هؤلاء القوم عندي بمنزلة جحاش هذا الموضع الذي تصوت عنده وإعمال أمثلة المبالغة قول سيبويه وأصحابه وحجتهم في ذلك السماع والحمل على أصلها وهو اسم الفاعل لأنها متحولة عنه لقصد المبالغة ولم يجز الكوفيون إعمال شيء منها لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه وحملوا المنصوب بعد على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها ويرد عليهم قول العرب أما العسل فأنا شراب ولم يجز بعض البصريين إعمال فعيل وفعل وأجاز الجرمي إعمال فعل دون فعيل لأنه على وزن الفعل كعلم وفهم وفطن .

قال الرضي لايشترط فيه كونهن للحال أو الاستقبال واستشهد للأبيات المثبتة للعمل وأقول قال المصنف في الحواشي زعم ابن طاهر وتلميذه ابن خروف أنها كلها تعمل ولو بمعنى الماضي مجردة من ال لقوتها بالمبالغة ولأن السماع ورد بذلك كقوله : * بكيت أخا الأواء يحمد يومه * الاترى أنه يرثيه وأجيب بأنه على حكاية الحال (قوله في مرثية ختنه) المرثية بتخفيف الياء مصدر كمحمدة وتشديد الياء لحن محض وهذا المصدر يضاف تارة إلى الفاعل فيقال مرثية فلان الشاعر وتارة إلى المفعول فيقال مرثية فلان المعروف وأما القصيدة فهي مرثي (٦٨) جا وللدنوشري في ضبط مرثية ببيت كتبه في باب عمل المصدر عند قول المصنف وكمحمدة فقال وكالمحمدة من حيث الوزن مرثية وقد نظمت ذلك بقولي

ومرثية بلا تشديد ياء
كمحمدة ومن شدد فخطى

انتهى ولو ذكره هنا كان أنسب وختن الرجل زوج بنته (قوله وأنت ضروب) هذا متعين كقولك فإنك عاقر (قوله فشبيهة هلالا) الظاهر أنه على إسقاط الخافض أي بهلال لأنك تقول ما زيد كعمرو ولا شبيه به قال الدنوشري ومن إعمال فعيل أيضا قول الشاعر :

حتى شآها كليل موهنا عمل
باتت طرابا وبات الليل لم ينم

فأعمل كليلا في موهن انتهى وهذا البيت استدل به سيبويه على إعمال فعيل ورد بأن موهنا ظرف زمان والظرف يعمل فيه روائح الفعل بخلاف المفعول به قال في الباب الثالث من المغني ويوضح كون الموهن مفعولا به أن كليلا من كل وفعله لايتعدي واعتذر عن س بأن كليلا بمعنى مكل وكان البرق يكل الوقت بدوامه فيه كما يقال أتعبت يومك أو بأنه إنما استشهد به على أن فاعلا يعدل إلى فعيل للمبالغة ولم يستدل به على الإعمال وهذا أقرب فإن الأول حمل الكلام على المجاز مع إمكان حمله على الحقيقة انتهى ولايخفى ما في قوله فإن الأول الخ لأن البلغاء أطبقوا على المجاز خير من الحقيقة (قوله والحمل على أصلها) قال بعضهم إنما عملت لأنها واقعة موقع مفعل الذي هو اسم فاعل الفعل المضعف وهو فعل بتشديد لأنه الموضوع لإفادة المبالغة والتكثير هذا حاصل مافيه (فائدة) مما كتبه الدنوشري هنا قوله ويرد عليهم قول العرب أما العسل الخ أما رده عليهم في منع التقديم فظاهر وأما رده عليهم في تقدير الفعل فوجهه أن لايصح التقدير هنا لأن أما لايفصل بينها وبين الفعل بجملة

(فصل) (تثنية اسم الفاعل وجمعه) تصحيحا وتكسيرا تذكيرا وتأنيثا (وتثنية أمثلة المبالغة وجمعها كمفردهن في العمل والشروط) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وما سوى المفرد مثله جعل * في الحكم والشروط حيثما عمل

(قال الله تعالى والذاكرين الله) فالذاكرين جمع ذاكر وفاعله مستتر فيه والجلالة منصوبة به ولا يحتاج إلى شرط لاقترانه بأل (وقال تعالى هل هن كاشفات ضره) فكاشفات جمع كاشفة وفاعلها مستتر فيها وضره مفعولها وهي معتمدة على المخبر عنه وهو هن (وقال الله تعالى خشعا أبصارهم) فخشعا جمع خاشع جمع تكسير في قراءة غير أبي عمرو وحمزة والكسائي وأبصارهم فاعل به لاعتماده على صاحب الحال (وقال) عنترة العبسي :

الشاتمي عرضي ولم أشتمهما * (والناذرين إذا لم القهما دمي)

فدمي منصوب بالناذرين وهما تثنية ناذر بالذال المعجمة وأراد بهما ابني ضمضم حصينا وهرما وأراد بدمي قتلي والمعنى أنهما ينذران على أنفسهما في الخلاء أنهما إذا لقياه قتلاه فإذا لقياه أمسكا عنه هيبة له وجبنا منهما (وقال) طرفة بن العبد

(ثم زادوا أنهم في قومهم * غفر ذنبهم غير فخر)

غفر) بضم الغين والفاء (جمع غفور) من أمثلة المبالغة وفاعله مستتر فيه (وذنبهم مفعوله) واعتماده على اسم أن المفتوحة على تقدير الباء وفخر بالخاء المعجمة جمع فخور من الافتخار ومعناه أنهم زادوا على غيرهم بأنهم لا يفخرون بشرفهم ولا يعجبون بنفوسهم ولكنهم يتواضعون للناس ويروى فجر بالجيم جمع فجور من الفجور وهو الكثير الفسق ويقع على القليل والكثير يقال فجر الرجل إذا كذب ومعناه أنهم لا يفسقون ولا يكذبون قاله ابن السيد في شرح أبيات الجمل

(فصل) (يجوز في الاسم الفضلة الذي يلي الوصف العامل أن ينصب به) أي بالوصف (وأن يخفض بإضافته) إليه للتخفيف مفردا كان الوصف أو جمعا (وقد قرئ) في السبع (إن الله بالغ أمره وهل هن كاشفات ضره بالوجهين) النصب والخفض فالنصب على المفعولية والخفض بالإضافة فالآية الأولى قرأها حفص بالخفض والباقون بالنصب والثانية قرأها غير أبي عمرو بالخفض وأبو عمرو وحده بالنصب وإليه أشار الناظم بقوله * وانصب بذي الإعمال تلوا واخفض * (وأما ما عدا التالي) للوصف (فيجب نصبه) لتعذر الإضافة بالفصل بالتالي وإليه يشير قول الناظم * وهو لنصب ما سواه مقتضي * (نحو خليفة من قوله تعالى إني جاعل في الأرض خليفة) وفي بعض النسخ وسكنا من وجاعل الليل

(فصل) (قوله كمفردهن في العمل) لا يخفى أنه لا يلزم من عملها ذكر المفعول فقد يحذف لغرض أو لتنزيل الوصف منزلة اللازم ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم الراحمون يرحمهم الله فحذف معمول الراحمون إما قصدا للعموم أي كل أحد أو المراد من يوجد منهم الرحمة وفي الحديث سؤال مشهور وهو ما الحكمة في الإتيان بالراحمين وهو جمع راحم دون الرحماء الذي هو جمع رحيم وغالب ما ورد في الرحمة استعمال رحيم وأجاب بعضهم بأن الرحيم صيغة مبالغة فلو أتى بجمعها اقتضى الاقتصار عليه وأنه لا يرحم إلا من كان عنده رحمة زائدة وإنما أتى برحماء في قوله وإنما يرحم الله من عباده الرحماء لأن لفظ الجلالة دال على العظمة والكبرياء ولفظ الرحمن دال على العفو وبالاستقراء حين ورد لفظ الجلالة يكون الكلام مسوقا للتعظيم فلما ذكر ناسب أن يذكر معه من عظمت رحمته ولما ذكر لفظ رحمن الدال على المبالغة في العفو ذكر معه ما يدل على كل رحمة وإن قلت قال بعضهم وحق هذا الجواب أن يكتب بماء الذهب على صفحات القلوب (فصل) (قوله ويجوز في الاسم الفضلة) التقييد بالفضلة يفهم من قول الناظم وانصب لأنه يفهم منه أن لا يضاف للفاعل ولا بد من تخصيص الفضلة بالمفعول به وما أشبهه وهو الخبر في باب كان أما الحال والتمييز ونحوهما فلا يضاف الوصف المذكور إليها ولا بد من تقييد الاسم الفضلة بكونه ظاهرا فإن كان ضميرا متصلا تعين جره خلافا للأخفش وهشام أو منفصلا وجب نصبه ولا بد من تقييد الظاهر بكونه معربا بالحركات وهو بأل والمضاف إليه مجرد منها وإلا ليس إلا النصب فتلخص أن التالي للوصف تارة يجب جره وتارة يجب نصبه وتارة يجوز فيه الأمران فإطلاق المصنف تبعا للناظم جوازهما عما لا ينبغي وتفصيل المقال في حواشينا على الألفية (قوله الوصف العامل) أما غيره فيخفض ما يليه وغير ما يليه أمره مشكل لأنه لا يضاف إليه إذ لا يضاف مرتين ولا ينصبه إذ ليس فيه أهلية ذلك إلا على رأي فالظاهر أنه يكون معمولا لمحذوف ولا يرد هذا ظان زيدا منطلقا لكونه إذا لم يقدر المفعول الأول يلزم الحذف اقتصارا وهو لا يجوز في باب ظن وإن قدر فالناصبة لا بالمختار الأول وهو على امتناع الحذف المذكور إذا لم يكن المفعولان مذكورين ومن أمثلة ذلك جاعل الليل سكنا فسكنا منصوب بمحذوف (قوله أن ينصب الخ) اختلف في أيهما أولى فقيل النصب وإليه ذهب سيبويه وقيل الجر وقيل هما سيان (قوله وأما ما عدا التالي فيجب نصبه) قال اللقاني انظره مع ما قدمه من جواز فصل الوصف المضاف إلى مفعوله الأول بمفعوله الثاني إذ مقتضاه جواز جر خليفة في الآية الثانية بإضافة جاعل إليه مفصولا بينهما بفي الأرض ويمكن الجواب بأن المجرور بالإضافة هو التالي حكما وغيره وإن تقدم لفظا (قوله وفي بعض النسخ وسكنا) من هذا البعض نسخة اللقاني قال سيأتي أن جاعلا

في الآية غير عامل فقضيته أن العمل وعدمه معتبران بالنسبة إلى المفعول الأول لجاعل هذا عامل في سكنا الذي هو غير تال له وغير عامل في الليل ولا في الشمس الذي يتوهم أنه معطوف على محله وهو تعسف والذي يصح هو أن يقدر عاملا لاعتبار استمراره أو حاليته المحكية فالجزء ان كلاهما معمولان وإلا فالثاني معمول المقدر كالتابع مطلقا قالوا لأن شرط التبعية للمحل وجود محرز له لا يتغير والأول الذي هو قضية كلام الموضح هو قول السيرافي والثاني الذي قلنا هو الأصح هو قول البصريين والزمخشري نقله السمين في إعراب الآية انتهى وقد عرفت مما مر آنفا أن سكنا معمول لمحذوف عند من يقول بأن الوصف غير عامل (قوله وإذا اتبع المجرور خرج بالمجرور المنصوب فلا يجوز جر تابعه لأن شرط العطف على المحل عند المحققين أن يكون الموضع بحق الأصالة والوصف المستوفي لشروط العمل الأصل إعماله لا إضافته لالتحاقه بالفعل وأجاز البغداديون ذلك تمسكا بقوله : فظل طهاة اللحم ما بين منضج ٭ صفيف شواء أو قدير معجل بجر قدير عطفا على محل صفيف وأجيب بأن الأصل أو طابخ قدير لحذف المضاف وأبقى جر المضاف إليه (قوله فالوجه جر التابع) يحتمل أن يشمل نحو الضارب الرجل وزيد لأنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل ويحتمل أن يخص بغير ذلك بقرينة ما مر في باب الإضافة من أنه لا يضاف الوصف المقرون بأل إلا لما هي فيه أو غيره من الصور الخمس (قوله بإضمار وصف) قال اللقاني فيكون حينئذ معمول التابع المقدر لا تابعا (قوله أو فعل) إما ماض أو مضارع وإضمار الوصف أرجح لأنه مطابق المذكور ولأن حذف المفرد أسهل من حذف الجملة (قوله ويحتمل المذهبين قول الناظم الخ) اعترض بأن قوله تابع ظاهر في أنه عطف على الموضع وإلا لم يسمه تابعا (قوله ويتعين إضمار الفعل) قال اللقاني أي الماضي لأن الوصف بمعناه إلا أن يدل دليل على المراد فيقدر غيره كقولك زيد ضارب عمرا أمس وبكرا غدا (قوله أو بالعطف على المحل) قال اللقاني كتابع المجرور بالمصدر عند بعضهم خلافا لسن والبصريين والفرق أن المصدر يحرز محله ما بعده إذ لا بد من إضافته إذا خلا من أل والتنوين وإضافته معنوية واسم الفاعل فإنه عند خلوه منهما يضاف إضافة لفظية في تقدير الانفصال فليتأمل انتهى ولعل في العبارة تحريفا والذي في المغني أن للعطف على المحل عند المحققين شروطا ظهور ذلك المحل في الفصيح وأن يكون الموضع بحق الأصالة ووجود المحرز الطالب لذلك المحل قال وانبنى على هذا امتناع مسائل وذكر منها مسألة اسم الفاعل ومسألة المصدر ثم قال لأن الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بأل أو منونا أو مضافا فدل على أن من يشترط بقاء المحرز يسوي بين اسم الفاعل والمصدر وأورد على قوله لأن الاسم الخ أنه لا يظهر في المصدر الأعلى القول بأن عمله لشبهه الفعل (قوله عومل معاملة الصفة المشبهة) ظاهره أنه حينئذ ليس منها والظاهر خلافه بدليل ما يأتي في باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها من أن فاعلا إذا أريد به الثبوت وأضيف إلى مرفوعه يكون صفة مشبهة وبدليل أنهم اعتبروا في مفهوم اسم الفاعل

سكنا والصواب حذفها لأن الوصف فيهما غير عامل كما يأتي على الأثر (وإذا اتبع المجرور) بالوصف بأحد التوابع الخمسة (فالوجه جر التابع على اللفظ فتقول هذا ضارب زيد وعمرو) بالخفض عطفا على لفظ زيد (ويجوز نصبه بإضمار وصف منون أو فعل اتفاقا) أي وضارب عمرا أو يضرب عمرا (و) يجوز نصبه (بالعطف على المحل عند بعضهم) وهم الكوفيون وطائفة من البصريين خلافا لسيبويه وجمهور البصريين ويحتمل المذهبين قول الناظم : واجرر أو انصب تابع الذي انخفض ٭ كمبتغي جاه ومالا من نهض (ويتعين إضمار الفعل إن كان الوصف غير عامل) بأن كان بمعنى الماضي (فنصب الشمس في وجاعل الليل سكنا والشمس بإضمار جعل) أي بإضمار فعل مناسب لمعنى الوصف (لا غير) أي لا غير الفعل يجوز إضماره فليس لك أن تجعلها منصوبة بإضمار وصف منون ولا بالعطف على المحل لأن الوصف المذكور غير عامل لكونه بمعنى الماضي (إلا أن قدر جاعل على حكاية الحال) فيجوز نصبها بإضمار وصف منون أو بالعطف على محل الليل لأن جاعل على هذا عامل لكونه بمعنى يجعل وأما إذا كان اسم الفاعل بمعنى الاستمرار في جميع الأزمنة ففي إضافته اعتباران أحدهما أنها محضة باعتبار معنى المضي فيه وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ولا يعمل وثانيهما أنها غير محضة باعتبار معنى الحال أو الاستقبال وبهذا الاعتبار يقع صفة للنكرة ويعمل فيما أضيف إليه قاله الطيبي في شرح الكشاف فعلى هذا يجوز أن تكون الشمس معطوفة على محل الليل باعتبار عمل جاعل فيه لصدقه على الحال والاستقبال وأن تكون منصوبة بإضمار فعل ماض باعتبار عدم عمله فيه لصدقه على الماضي وعلى هذا يحمل تجويز الزمخشري كون الشمس معطوفة على محل الليل (تنبيه) إذا قصد باسم الفاعل معنى الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة في رفع السببي ونصبه على التشبيه بالمفعول به وإن كان معرفة وعلى التمييز إن كان نكرة وجره بالإضافة وهو في ذلك ثلاثة أنواع أحدها ما يجوز ذلك فيه باتفاق وهو ما أخذ من فعل قاصر كطاهر القلب والثاني ما يمتنع ذلك فيه باتفاق وهو ما يتعدى لأكثر من واحد والثالث ما اختلف فيه وهو

ما يتعدى لواحد فقال الأخفش بالجواز مطلقا وبعضهم بالمنع مطلقا وقال ابن عصفور وابن أبي الربيع أن حذف مفعوله اقتصارا جاز وإلا امتنع وهو الصحيح الذي يشهد به القياس والاستعمال وشرط ابن مالك فيه أمن اللبس كقولك فلان ظالم العبيد أي أن عبيده ظالمون وذلك إذ قلته مثلا بعد قول القائل ليس عبيد فلان ظالمين الخ فحينئذ يجوز ظالم العبيد بالرفع وظالم العبيد بالنصب وظالم العبيد بالجر كما في الحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وخفضه وشاهده من اللازم قول عبدالله بن رواحة

تباركت إني من عذابك خائف وإني إليك تائب النفس باخع

وشاهده من المتعدي لواحد قول الآخر

ما الراحم القلب ظلاما وإن ظلما ولا الكريم بمناع وإن حرما

(هذا باب إعمال اسم المفعول)

(وهو ما دل على حدث ومفعوله) خرج بقوله ومفعوله ما عدا اسم المفعول من الصفات والمصادر والأفعال الدالة على الأحداث ويكون من الثلاثي المجرد (كمضروب و) من المزيد فيه نحو (مكرم) بفتح الراء ومن الرباعي المجرد كمدحرج ومن المزيد فيه كمتدحرج (ويعمل عمل فعل المفعول) أي الفعل المبني للمفعول (وهو كاسم الفاعل في أنه إن كان) مقرونا (بأل عمل مطلقا) لما تقدم من أنه واقع موقع الفعل لكونه صلة أل والفعل يعمل مطلقا (وإن كان مجردا) من أل (عمل بشرط الاعتماد) على الاستفهام أو النفي أو المخبر عنه والموصوف أو ذي الحال (و) بشرط (كونه للحال أو للاستقبال) لا للماضي كما مر في اسم الفاعل حرفا بحرف وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وكل ما قرر لاسم فاعل يعطى اسم مفعول بلا تفاضل

* فهو كفعل صيغ للمفعول في * معناه (تقول) في المجرد من أل المعتمد على المخبر عنه (زيد معطى أبوه درهما الآن أو غدا) فزيد مبتدأ ومعطى خبره وهو اسم مفعول متعد لاثنين وأبوه نائب الفاعل به وهو مفعوله الأول ودرهما مفعوله الثاني (كما تقول) في الفعل المبني للمفعول (زيد يعطى أبوه درهما) بلا فرق (وتقول) في المقرون بأل (المعطى كفافا يكتفي) كما مثل الناظم وهو محتمل للأزمنة الثلاثة (كما تقول الذي يعطى) إن أردت الحال أو الاستقبال (أو أعطى) إن أردت الماضي (فالمعطى مبتدأ) وهو متعد لاثنين (ومفعوله الأول) القائم مقام الفاعل ضمير (مستتر) فيه (عائد إلى أل) الموصولة به (وكفافا مفعول ثان به و) جملة (يكتفي) من الفعل والفاعل (خبر) المبتدأ (وينفرد اسم المفعول) المتعدي إلى واحد إذا أريد به معنى الثبوت عن اسم المفعول المراد به الحدوث كما انفرد اسم الفاعل المراد به الثبوت (عن اسم الفاعل) المراد به الحدوث (بجواز) معاملته معاملة الصفة المشبهة قال في التسهيل في آخر باب الصفة المشبهة وإن قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة والأصح أن يعمل اسم مفعول المتعدي إلى واحد من هذا الباب انتهى يعني باب الصفة المشبهة وتقدم الكلام على اسم الفاعل مستوفى قبيل هذا الباب وأما اسم المفعول إذا جرى مجرى الصفة المشبهة فإنه يرفع السببي على الفاعلية على

الدلالة على الحدوث وأخرجوا به الصفة المشبهة وممن صرح بأنه حينئذ صفة مشبهة الشاطبي ولا يرد أنها لا تبنى إلا من اللازم لأنه يكفي اللزوم إما وضعا أو كونه بالتحويل أو التنزيل (هذا باب إعمال اسم المفعول) (قوله وهو ما دل على حدث ومفعوله) قال الدنوشري إنما لم يقل ما دل على حدث وحدوث لأنه لا فائدة لذكر الحدوث في حده لأنه ليس من المشتقات ما يدل على حدث ومفعوله غيره حتى يذكر لأجل الاحتراز به عن شيء آخر بخلاف اسم الفاعل فإنه يشاركه في الدلالة (٧١) وفاعله الصفة المشبهة وأفعل فلا بد من ذكره في حده ليحترز منهما انتهى وهو كلام الحفيد برمته (قوله كتدحرج) قال الدنوشري فيه نظر وأهل الصلة محذوفة أي متدحرج به (قوله وينفرد اسم المفعول بجواز الخ) قال اللقاني يعني من غير قبح لأنه سيذكر جواز الإضافة في نحو كاتب الأب وإخراجه من حد الصفة المشبهة انتهى ولا يخفى أن صنيع المصنف كالنظم يقتضي ثبوت الانفراد بين اسم المفعول واسم الفاعل والشارح أخرج الكلام عن الظاهر وجعل الانفراد بين كل من قسمي اسم الفاعل واسم المفعول وأحوجه إلى ذلك ما أسلفه من أنه إذا قصد باسم الفاعل الثبوت أضيف إلى مرفوعه وأنه باق على كونه اسم فاعل وسر ما فيه (قوله والأصح أن يعمل الخ) ظاهره أن اسم المفعول حينئذ يصير صفة مشبهة وبه صرح المصنف في الحواشي والشاطبي وهو المناسب لكون المرفوع الذي بعده فاعلا لا نائب فاعل وظاهر قول الشارح وأما اسم المفعول إذا اجرى مجرى الصفة يخالف ذلك فهو إخراج لكلام التسهيل عن ظاهره وعلى الأول يشكل الحكم المذكور بحسب الظاهر من الانفراد الذي قاله وتحرير المقام يطلب من حواشينا على الألفية (قوله المتعدي إلى واحد) قضيته المنع في المتعدي إلى أكثر من واحد سواء لم يذكر غير القائم مقام الفاعل نحو مررت برجل معطى الأب أو معطى الأخ أو كان مذكورا معه نحو زيد معطى الأب درهما ومعلم الأخ زيدا قائما (قوله فإنه يرفع السببي على الفاعلية) في بعض الشروح أنه يرفعه على النيابة عن الفاعل ولما استشهد بمجاورة

ما يقتضيه حال الصفة المشبهة لا على النيابة عن الفاعل كما يقتضيه حال اسم المفعول قاله الموضح فى الحواشى ومن خطه نقلت وعقبه بقوله ويسئل هنا فيقال هلا قيل بأن الرفع ليس على أن الصفة مشبهة بل على ما يقتضيه اسم المفعول انتهى ويجاب بأن حال اسم المفعول إنما يراعى إذا أريد به معنى الحدوث أما إذا أريد به معنى الثبوت فإنه يرفع السببى على الفاعلية وينصبه على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة وعلى التمييز إن كان نكرة ويجر بالإضافة وعلى ذلك جاءت الشواهد فمن شواهد الرفع قوله :

فهل أنت مرفوع بما ههنا رأس بثوب ودينار وشاة ودرهم

ومن شواهد النصب قوله : لو صنت طرفك لم ترع بصفاتها لما بدت مجلوة وجناتها

ومن شواهد الجر قوله : تمنى لقائى الجون مغرور نفسه فلما رآنى ارتاع ثمت عردا

لجواز (إضافته إلى ما هو مرفوع به فى المعنى) مسبوق بالنصب (وذلك بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير راجع للموصوف) باسم المفعول (ونصب الاسم) المرفوع به على (التشبيه) بالمفعول به إذ لا يصح إضافة الوصف لمرفوعه لأنه عينه فى المعنى فيلزم إضافة الشىء إلى نفسه ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلم يبق طريق إلى إضافته لمرفوعه إلا بأن يحول الإسناد عنه إلى ضمير يعود إلى صاحب الوصف ثم ينصب المرفوع المحول عنه الإسناد لأنه بعد تحويل الإسناد عنه أشبه الفضلة لاستغناء الوصف عنه بضمير الموصوف فينتصب انتصابها ثم يجر بالإضافة فرارا من قبح إجراء وصف المتعدى لواحد مجرى وصف المتعدى لاثنين وإلى ذلك يشير قول الناظم : وقد يضاف ذا إلى اسم مرتفع ﴿ معنى كمحمود المقاصد الورع والأصل أنك (تقول الورع محمودة مقاصده) بالرفع (ثم) تحول الإسناد عن المرفوع إلى الضمير المضاف إليه وهو الهاء فيستتر فى محمود ويعوض منه أل على رأى الكوفيين فتنصبه و (تقول الورع محمود المقاصد بالنصب ثم) بعد أن تنصب المقاصد تجرها و (تقول الورع محمود المقاصد) بالجر بعد ثلاثة أعمال وقد تبين أن هذه الأوجه أصلها الرفع وهو دونها فى المعنى ويتفرع عنه النصب ويتفرع عن النصب الجر

﴿ هذا باب أبنية مصادر الفعل (الثلاثى) المجرد ﴾

(اعلم أن الفعل الثلاثى) المجرد (ثلاثة أوزان) لا رابع لها (فعل بالفتح) فى عينه (ويكون متعديا كضربه) فإنه متعد إلى الهاء المتصلة به (وقاصرا كقعد وفعل بالكسر) فى عينه (ويكون قاصرا كسلم) بكسر اللام (ومتعديا كعلمه) فإنه متعد إلى الهاء ولو مثل بفهمه لكان أولى لما سيأتى وقدم الغالب فى المفتوح

وجناتها قال فرفع النائب عن الفاعل مضافا إلى ضمير الموصوف فخالف المصنف فى الحكم والشارح فى رواية البيت (قوله ليس على أن الصفة مشبهة) الظاهر أن يقول ليس على ما يقتضيه حال الصفة المشبهة وهو المناسب لما بعده فتدبر (قوله ويجاب الخ) لا يخفى أن السؤال إنما هو عن سر عدم رعاية اسم المفعول فى حال إجرائه مجرى الصفة المشبهة وهو حال إرادة الثبوت منه وهذا الجواب لا يصلح نكتة لذلك والحاصل أن اسم المفعول المذكور إن جعل صفة مشبهة فلا إشكال فى أن المرفوع فاعل وإن كان اسم المفعول أجرى مجرى الصفة فى جواز إضافته لما بعده والمناسب لرعاية حال نفسه أن يكون المرفوع بعده نائبا عن الفاعل ولرعاية حال ما عومل معاملته وطرأ عليه أن يكون فاعلا فاختيار مراعاة الثانى مع أنه عارض يحتاج لنكتة فتدبر (قوله وعلى ذلك جاءت الشواهد) لا يخفى أنه ليس فى شواهد الرفع ما يدل على أنه فاعل أو نائب فاعل (قوله أنت فهل مرفوع الخ) الشاهد فيه أنه أجرى مرفوع مجرى الصفة المشبهة ورأس مرفوع به مع خلوه من الضمير والتقدير ورأس منك مثل حسن وجهه وقوله بما متعلق بمرفوع (قوله لما بدت مجلوة وجناتها) الشاهد فيه أنه أجرى المفعول وهو مجلوة مجرى الصفة المشبهة فنصب به وجناتها بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم وهذا هو المناسب لقوله بصفاتها والوجنات جمع وجنة وهى ما ارتفع من الخد وفيها خمس لغات تثليث الواو مع سكون الجيم وفتح الواو مع فتح الجيم وكسرها والصون والصيانة الحفظ كذا فى بعض الشروح (قوله تمنى لقائى الخ) الشاهد فيه أنه أجرى اسم المفعول وهو مجرور مجرى الصفة المشبهة وأضافه إلى معموله المضاف إلى ضمير الموصوف وهو نعت الجون والجون علم على شخص فاعل تمنى وهو فى اللغة يطلق على الأبيض والأسود لأنه من الأضداد وعرد الرجل إذا فر ﴿ تتمة ﴾ قد يعامل الاسم الجامد معاملة الصفة المشبهة لتأويله بالمشتق كما قاله فى التسهيل كقولك وردنا واديا عسلا ماؤه أو وردنا واديا عسل الماء بالجر أو عسلا الماء أو ماء لتأويل عسل بمعنى حلو تقول مررت بقوم أسد أنصارهم وأسد الأنصار أو الأنصار أو أنصار التأويل أسد بمعنى شجعان ومن ذلك قوله : فلولا الله والمهر المفدى ﴿ لأبت وأنت غربال الإهاب فأجرى لتأويله بمثقب مجرى الصفة المشبهة وقوله : فراشة الحلم فرعون العذاب وإن تطلب نداه فكلب دونه كلب فأضاف كلا من فراشة وفرعون إلى معموله لتأويل فراشة بطائش وفرعون بأليم وأراد بذلك أن هذا الذى هجاه بهذا الكلام خفيف الحلم شديد العذاب يرميه بالحماقة والتجبر ﴿ هذا باب أبنية مصادر الثلاثى ﴾ (قوله ولو مثل بفهم كان أولى لما سيأتى) أى

[redacted]

من أن هذا بكسر العين للقياس والقياس فتحها (قوله ولا يتعدى إلا بتضمين أو تحويل) التضمين نحو رحبتكم الطاعة أي وسعتكم وأن بشرا قد طلع اليمن أي بلغ والتحويل نحو قاله قصيدة (قوله واللثم) قال الدنوشري ينظر هل هو بالثاء المثلثة أو بالتاء الفوقية فإن كان الأول فهو بفتح العين لا بكسرها الذي الكلام فيه وإن كان الثاني فما معناه انتهى (وأقول) هذا عجيب فإن لثم بالمثلثة يجوز فيه كسر العين وفتحها وظاهر كلام الصحاح أن الكسر أكثر فإنه قال وقد لثمت فاها بالكسر إذا (٧٣) قبلتها وربما جاء الفتح وفي المصباح لثمت الفم لثما من باب ضرب قبلته ومن باب تعب لغة قال:

فلثمت فاها آخذا بقرونها

قال ابن كيسان سمعت المبرد ينشده بفتح الثاء وكسرها انتهى فالتمثيل به على كلام الصحاح ظاهر وعلى كلام المصباح على هذه اللغة وفي الصحاح أن اللتم بالمثناة الطعن في النحر مثل اللثم فكيف يسأل الدنوشري والصحاح من الكتب المتداولة ولا حاجة لإثبات بعضهم معناه إلى النقل من غير كتب اللغة حيث قال في شرح مختصر الشيخ

والمكسور على غير الغالب فيهما (وفعل بالضم) في عينه (ولا يكون إلا قاصرا) ولا يتعدى إلا بتضمين أو تحويل (كظرف) بضم الراء (فأما فعل) المفتوح العين (وفعل) المكسور العين (المتعديان فقياس مصدرهما الفعل) بفتح الفاء وسكون العين وإلى ذلك أشار الناظم بقوله فعل قياس مصدر المعدى من ذي ثلاثة والمراد بالقياس هنا أنه إذا ورد شيء ولم تعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا لا أنك تقيس مع وجود السماع قال ذلك سيبويه والأخفش والجمهور (فالأول) وهو فعل المفتوح العين المتعدي يشمل الصحيح والمعتل بالفاء أو العين أو اللام والمضاعف والمهموز فالمهموز (كالأكل) مصدر أكل (و) الصحيح نحو (الضرب) مصدر ضرب (و) المضاعف نحو (الرد) مصدر رد ومعتل الفاء كالوعد مصدر وعد ومعتل العين كالبيع مصدر باع ومعتل اللام كالرمي مصدر رمى (والثاني) وهو فعل المكسور العين المتعدي وكذلك فالصحيح (كالفهم) مصدر فهم (واللثم) مصدر لثم (و) مهموز الفاء نحو (الأمن) مصدر أمن والمضاعف نحو المس ومعتل الفاء كالوطء ومعتل العين نحو الخوف ومعتل اللام نحو الفني يقال فني خبأه فنيا لزمه وأطلق ذلك تبعا لسيبويه والأخفش وقيده ابن مالك في التسهيل بأن يفهم عملا بالفم نحو شرب شربا ولقم لقما (وأما فعل) المكسور العين (القاصر فقياس مصدره الفعل) بفتح الفاء والعين وإليه أشار الناظم بقوله * وفعل اللازم بابه فعل * ويكون في الصحيح والمهموز والمعتل بأنواعه والمضاعف بالصحيح (كالفرح) مصدر فرح (و) المهموز نحو (الأشر) مصدر أشر ومعتل الفاء كالوجع ومعتل العين كالعور (و) معتل اللام نحو (الجوى و) المضاعف نحو (الشلل) مصدر شل (إلا إن دل) فعل القاصر (على حرفة أو ولاية فقياسه الفعالة) بكسر الفاء (كولي عليهم ولاية) وعداه بعلى لتصحيح التمثيل أما إذا تعدى

(قوله والذميل) هو بالذال المعجمة ضرب من سير الإبل قال أبو عبيدة إذا ارتفع السير عن العنق قليلا فهو البريد فإذا ارتفع عن ذلك فهو الذميل ثم الرسيم يقال ذمل ذميلا قال الأصمعى ولا يذمل بعير يوما وليلة إلا مهرى (قوله مصدر صهل الفرس) قال الدنوشرى قال فى الصحاح الصهيل والصهال صوت الفرس مثل النهيق والنهاق وقد صهل الفرس يصهل بالكسر صهيلا فهو صهال

(كمشى بطنه مشاء أو) دل (على سير فقياسه الفعيل) بفتح الفاء (كالرحيل) مصدر رحل (والذميل) مصدر ذمل (أو) دل (على صوت فقياسه الفعال) بضم الفاء (أو الفعيل) بفتح الفاء فالأول (كالصراخ) مصدر صرخ (والعواء) بالمد مصدر عوى (و) الثانى نحو (الصهيل) مصدر صهل الفرس (والنهيق) مصدر نهق الحمار (والزئير) بزاى فهمزة مكسورة مصدر زأر الأسد وإلى هذه المستثنيات أشار الناظم بقوله • مالم يكن مستوجبا فعالا • الأبيات الثلاثة (أو) دل (على حرفة أو ولاية فقياسه الفعالة) بكسر الفاء فالحرفة (كتجر) فى المال (تجارة) بالمثناة الفوقانية أوله وليس منه نجر الخشب بالقدوم نجارة بكسر النون (وخاط) الثوب خياطة لأنهما متعديان والكلام فى القاصر والولاية نحو أمر عليهم إمارة إذا حكم (وسفر بينهم سفارة إذا أصلح) وعرف على القوم عرافة إذا تكلم عليهم وأبل إبالة إذا قام بمصالح الإبل وذكر ابن عصفور أن فعالة مقيس فى الولايات والصنائع والحاصل أن فعل القاصر يطرد فى مصدره فعول إلا فى هذه المعانى السبعة وهى الامتناع والتقلب والداء والصوت والسير والحرفة والولاية والغالب فى الامتناع فعال وفى التقلب فعلان وفى الداء فعال وفى الصوت فعال أو فعيل وقد يجتمعان نحو نعق نعاقا ونعيقا وقد ينفرد فعال نحو لغم لغاما وقد ينفرد فعيل نحو صهل صهيلا واطراد انفراد فعال فى الرغاء وفعيل فى السير واطرد فى الولايات والحرف فعالة (وأما فعل بالضم) فى عينه (فقياس مصدره الفعولة) بضم الفاء (كالصعوبة) مصدر صعب ضد سهل (والسهولة) مصدر سهل الأمر (والعذوبة) مصدر عذب الماء (والملوحة) مصدر ملح (والفعالة) بفتح الفا (كالبلاغة) مصدر بلغ (والفصاحة) مصدر فصح (والصراحة) بمهملتين مصدر صرح وإلى ذلك يشير قول النظم • فعولة فعالة افعلا • وماجاء مخالفا لما ذكرناه) من المصادر القياسية (فبابه السماع وهذا معنى قول النظم • وما أتى مخالفا لما مضى • فبابه النقل وأراد

(قوله وليس منه نجر الخ) فيه تنكيت على المصنف فى تمثيله بخاط وجعل الكلام نجر توطئة له ولا يخفى ما فيه من حسن المزج بكلام المصنف (قوله أمر عليهم) قال الدنوشرى بفتح أوله وثانيه وحكى فيه أيضا ضم الميم وكذلك مصدران الإمارة كالإمرة والإمرة وأمرت زيدا بكذا مصدره الأمر والأمر من أمر عليهم ومن أمرت زيدا بكذا أمر ولا تثبت همزته إلا مع واو العطف كقوله تعالى وأمر أهلك بالصلاة ومثل مر خذ وكل ولا رابع لها فليتأمل

مصدر مقيس فقياس) مصدر فعل (بالتشديد) من مزيد الثلاثي (إذا كان صحيح اللام التفعيل كالتسليم) مصدر سلم (والتكليم) مصدر كلم (والتطهير) مصدر طهر والتوحيد والتيسير والتحويل والتصيير وإليه أشار الناظم بقوله

وغير ذي ثلاثة مقيس مصدره كقدس التقديس

(ومعتلها) أي معتل اللام فقياسه التفعيل (كذلك) أي كقياس صحيح اللام في التقدير (ولكن تحذف ياء التفعيل) التي بعد العين وجوبا (وتعوض منها التاء) الدالة على التأنيث لكونها أقوى على قبول الحركات من حروف العلة (فيصير) بعد الحذف والتعويض (وزنه التفعلة كالتوصية) بالصاد المهملة مصدر وصى على أولاده (والتسمية) مصدر سمى (والتزكية) مصدر زكى ماله وإليه الإشارة بقول النظم وزكه تزكية وقد يفعل مثل ذلك في صحيح اللام نحو ذكر تذكرة وجرب تجربة وقد يستغنون غالبا عن التفعيل بتفعلة فيما لامه همزة نحو خطأ تخطئة وهنأ تهنئة وجزأ تجزئة وجوهر بأن مثل تخطيأ يجوز فيه إبدال الهمزة ياء قياسا مطردا لأنها همزة متحركة بعد ياء زائدة كخطيئة فلما اطرد الإبدال المذكور صارت اللام كأنها وضعت ياء فالتحق بباب التعزية ومن غير الغالب تخطيئا وتهنيئا وتجزيئا حكاه غير سيبويه وحكى سيبويه تأتيئا وزعم أبو زيد أن التفعيل فيه أكثر من التفعلة في كلام العرب وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز فيه إلا ما سمع وبهذا أخذ الشلوبين فيما حكى ابن عصفور (وقياس أفعل إذا كان صحيح العين الإفعال) بكسر الهمزة (كالإكرام) مصدر أكرم (والإحسان) مصدر أحسن والإيعاد مصدر أوعد والإيلاء مصدر آلى من زوجته وإليه أشار الناظم بقوله وأجمل إجمالا (ومعتلها) أي ومعتل العين قياسه الإفعال (كذلك) أي كقياس صحيح العين (ولكن تنقل حركتها) أي حركة العين (إلى الفاء) الساكنة قبلها (فتقلب) العين (ألفا) لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن فيلتقي ساكنان وهما الألف المنقلبة عن العين وألف المصدر (ثم تحذف الألف الثانية) عند الخليل وسيبويه وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوف إنما هي الألف الأولى لأنها بمنزلة وقالا الحمد لله ومذهب سيبويه أولى لزيادتها وقربها من الطرف (و) على القولين (تعوض عنها التاء كأقام إقامة وأعان إعانة) وأصلهما أقواما وأعوانا فاعلا بالنقل والقلب والحذف والتعويض وإليه الإشارة بقول النظم

ثم أقم إقامة وغالبا ذا التا لزم

(وقد تحذف التاء) للإضافة عند ابن مالك (نحو وإقام الصلاة) وفي الحديث كاستنار البدر والأصل وإقامة الصلاة واستنارة البدر فحذف التاء لسد المضاف إليه مسدها وقد تحذف في غير الإضافة حكى الأخفش أجاب إجابا (وقياس ما أوله همزة وصل) من الفعل الماضي الخماسي والسداسي (أن تكسر) أنت (ثالثه وتزيد قبل آخره الفا فينقلب مصدرا نحو اقتدر اقتدارا واصطفى اصطفاء) وهما من باب الافتعال سلمت التاء في الأول وقلبت طاء في الثاني لما سيجيء (وانطلق انطلاقا) وهو من باب الانفعال (واستخرج استخراجا) وهو من باب الاستفعال وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وما يلي الآخر مد وافتحا مع كسر تلو الثان مما افتتحا

بهمز وصل ولا بد من تقييد ما أوله همزة وصل بأن لا يكون أصله تفاعل كتطاير ولا تفعل كتطير إذا أدغم التاء في الطاء واجتلبت همزة وصل فإن مصدر ذلك لا يكسر ثالثه ولا تزداد ألف قبل آخره بل يضم الحرف التالي الأخير نظرا إلى الأصل نحو اطاير اطايرا واطير اطيرا وجملة الأفعال الماضية التي أولها همزة وصل وفاقا وخلافا خمسة وعشرون بناء ولا تكون إلا خماسية أو سداسية (فإن كان استفعل معتل العين عمل فيه ما) عمل (في مصدر أفعل المعتل العين) من نقل حركة العين إلى الفاء الساكنة قبلها وقلب العين ألفا وحذفها لالتقاء الساكنين وتعويض تاء التأنيث عنها (فتقول استقام استقامة واستعاذ استعاذة) والأصل استقواما واستعواذا ففعل فيهما ما قررنا وإليه أشار الناظم بقوله واستعذ استعاذة

قوله فتقلب العين ألفا ثم تحذف الألف) قضية كلامه أن قلبها ألفا قبل حذف الألف التي بعدها واستشكل بأن شرط قلبها ألفا أن لا يكون بعدها ألف ويرد بأن هذا الشرط إنما ذكروه في معتل اللام ليخرج به نحو غزوا ورميا إذ القلب فيه يستلزم الحذف فيلتبس بنحو غزا ورمى بخلافه في معتل العين الذي الكلام فيه (قوله لأنها بمنزلة وقالا الحمد لله) أي لأن المحذوف لالتقاء الساكنين ألف قالا وهي ضمير المثنى ثم بعد حذفها حذفت ألف الحمد لأنها همزة وصل تثبت في الابتداء وتسقط في الوصل والدرج

(قوله وسلق) يقال سلق الرجل (٧٦) إذا ألقاه على قفاه (قوله وقلنس) يقال قلنس الرجل إذا ألبسه القلنسوة (قوله سنبل) فى المصباح

وجاء تنبيها على الأصل اغيمت السماء اغياما واستحوذ الشيطان استحواذا بالتصحيح (وقياس تفعلل) مما أوله التاء (وما كان على وزنه) فى الحركات والسكنات وعدد الأحرف وإن لم يكن من بابه (أن يضم رابعه فيصير مصدرا) وإليه أشار الناظم بقوله ... وضم ما • يربع فى مثال قد تلملما ومجموع ذلك عشرة أبنية تفعلل وتفعل وتفيعل وتمفعل وتفعلى وتفاعل وتفوعل وتفعنل وتفعول وافعلت (كتدحرج تدحرجا وتجمل تجملا وتشيطن تشيطنا وتمسكن تمسكنا) وتقلسى تقلسيا وتغافل تغافلا وتجورب تجوربا وتقلنس تقلنسا وترهوك ترهوكا وتعفرت تعفرتا (ويجب إبدال الضمة كسرة إن كانت اللام ياء نحو التوانى والتوالى) والأصل التوانى والتوالى بضم ما قبل الياء فقلبت الضمة كسرة لتسلم الياء من قلبها واوا فيؤدى إلى وقوع واو قبلها ضمة فى آخر اسم معرب وذلك مرفوض فى الأسماء لأن الأسماء عرضة لأن تضاف لياء المتكلم وياء المتكلم إذا أضيف إليها اسم فى آخره واو قبلها ضمة وجب قلب الضمة كسرة والواو ياء وإدغامها فى ياء المتكلم كسلى رفعا (وقياس) مصدر (فعلل وما ألحق به فعللة كدحرج دحرجة وزلزل زلزلة) والملحق بفعلل ستة أبنية (و) هى (بيطر بيطرة وحوقل حوقلة) وجلبب جلببة وجهور جهورة وسلق سلقية وقلنس قلنسة وزاد بعضهم سنبل وشريف الزرع طال ورقه وجذيط وتابل وبرنأ لحيته خضبها باليرنا وهو الحناء (وفعلال بالكسر) للفاء (إن كان مضاعفا) وهو ما كان فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد وعينه ولامه الثانية من جنس واحد (كزلزال ووسواس) بسينين مهملتين ووشواش بشينين معجمتين وهو كلام فيه اختلاط (وهو) أى فعلال (فى غير المضاعف سماعى كسرهف سرهافا) يقال سرهفت الصبى إذا أحسنت غذاءه ولم يسمع فى دحرج دحراجا نص على ذلك الصيمرى وغيره ولا فى الملحق بفعلل إلا حيقال مصدر حوقل وبذلك يقيد قول النظم •

فعلال اوفعللة لفعللا • واجعل مقيسا ثانيا لا أولا

(ويجوز فتح أول المضاعف) تخفيفا للثقل الحاصل بالتضعيف (والأكثر أن يعنى بالمفتوح) أوله (اسم الفاعل) لا المصدر (نحو من شر الوسواس أى الموسوس) ولهذا وصف بالخناس وما بعده وهما من صفات الذوات (وقياس فاعل) بفتح العين (كضارب وخاصم وقاتل الفعال) بكسر الفاء (والمفاعلة) نحو الضراب والمضاربة والخصام والمخاصمة والقتال والمقاتلة ولا فرق بين أن يكون فاعل للمشاركة كما تقدم أو لا نحو نادى نداء ومناداة وإلى ذلك الإشارة بقول النظم • لفاعل الفعال والمفاعلة • واللازم عند سيبويه المفاعلة لأنهم قد يتركون الفعال ولا يتركون المفاعلة قالوا جالس مجالسة ولم يقولوا جلاسا وأصل الفعال هنا الفيعال وقد نطقوا بذلك فقالوا ضارب ضيرابا وقاتل قيتالا (ويمتنع الفعال فيما فاؤه ياء نحو ياسر ويامن) فلا يقال ياسره يسارا ولا يامنه يمانا لاستثقال الكسرة على الياء حتى قال بعضهم أنه لم يوجد منه إلا اليسار لغة فى اليسار وإلا اليعار جمع يعر وهو الجدى وإنما يقال مياسرة وميامنة (وشذ ياومه يواما) حكاه ابن سيده وحكى مياومة على القياس (وما خرج) عما ذكرناه (فشاذ) وإليه الإشارة بقول النظم • وغير ما مر السماع عادله • (كقولهم كذب كذابا) بالتشديد فيهما والقياس تكذيبا (وقوله :

وهى تنزى دلوها تنزيا) • كما تنزى شهلة صبيا

والقياس تنزيه ولكنه حمله على ما هو بمعناه أى تحرك دلوها تحريكا والشهلة بفتح المعجمة العجوز شبه يديها إذا أخذت الدلو بهما لتخرجه من البئر بيدى امرأة ترقص صبيا وخص الشهلة بالذكر لأنها أضعف من الشابة (وقولهم تحمل تحمالا) بكسر التاء والحاء المهملة وتشديد الميم والقياس تحملا (وترامى القوم رميا) بكسر الراء والميم المشددة وبالياء المشددة والقياس تراميا (وحوقل حيقالا) وهو الفتور عن الجماع للكبر

سنبل الزرع أخرج سنبله (قوله وجذيط) أى أحدث عند الجماع قال فى المصباح الجذيوط فيعول بكسر الفاء وفتح الياء وهو الرجل يحدث عند الجماع وجذيط جذيطة فعل ذلك (قوله وتابل) فى المصباح يقال توبل القدر إذا أصلحها بالتابل انتهى وفيه التابل بفتح الباء وقد تكسر الإبذار (قوله وبذلك يقيد قول النظم فعلال الخ) قال الدنوشرى ينبغى تفهمه (قوله اسم الفاعل) قال الدنوشرى ينبغى تفهمه (قوله اسم الفاعل) قال الدنوشرى أى معنى اسم الفاعل (قوله والقياس تنزية) قال الدنوشرى قال الجاربردى ثم اعلم أن أكثر ما يجىء المصدر على تفعلة فى الناقص نحو وصيته توصية ولا يحذف منها التاء إلا لضرورة الشعر وإذا حذفت التاء لضرورة الشعر عاد إلى تفعيل كقوله

وهى تنزى دلوها تنزيا • كما تنزى شهلة صبيا

يريد تنزية يصف ناقة بأنها تحرك دلوها وامرأة شهلة كانت نصفة عاقلة وهو اسم لها خاصة لا يوصف بها الرجل انتهى وهو مخالف لكلام الشارح فليتأمل والنصف هى التى تكون لا شابة ولا عجوزا بل متوسطة والضمير فى بها عائد على الكلمة أو الصفة أى لا يوصف بهذه الكلمة أو الصفة الرجال وقال فى الصحاح وامرأة شهلة إذا كانت نصفا عاقلة وذلك اسم لها خاصة ولا يوصف به الرجل قال الراجز: وهى تنزى... الخ

والقياس حوقلة وأشد منه حوقالا بالفتح لأنه مخصوص بالمضاعف (واقشعر) جلده (قشعريرة) بضم القاف وفتح الشين (والقياس) في مصدر فعل بالتشديد إذا كان صحيح اللام نحو كذب (تكذيبا و) في مصدر معتلها (تنزية و) في مصدر تفعل نحو تحمل (تحملا و) في مصدر تفاعل المعتل اللام نحو ترامى (تراميا و) في مصدر فوعل نحو حوقل (حوقلة و) في مصدر افعلل نحو اقشعر (اقشعرارا) ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر على الترتيب .

(فصل) (ويدل على المرة من مصدر الفعل الثلاثي) المتصرف التام (بفعلة بالفتح) في الفاء كما في فعلها (كجلس جلسة ولبس لبسة) ونبه بهذين المثالين على أنه لا فرق في ذلك بين أن يكون في مصدره زيادة على حروف الفعل كجلس جلوسا أو لا كلبس لبسا فإن لم يكن زيادة فواضح أنك تقتصر على زيادة التاء مع فتح أوله وإن كان ثم زيادة فإنك تطرحها فرقا بين مصدر الثلاثي وغيره وشذ أتيته إتيانة واحدة وأتيته إتيانة واحدة حكاها سيبويه وإذا طرحت الزيادة فإنك تبني فعلة من الباقي وتختمها بالتاء فرقا بين الواحد والجنس لأن منزلة الجلسة من الجلوس منزلة التمرة من التمر والأصل في الجنس وواحده أن يفرق بينهما بالتاء (إلا إذا كان بناء المصدر العام) أي المطلق الصادق على القليل والكثير (عليها) أي على فعلة بالتاء (فيدل على المرة منه) أي من المصدر العام المبني على فعلة (بالوصف) بالوحدة وشبهها (كرحم رحمة واحدة) أو فردة (ويدل على الهيئة) وهي الحالة التي يكون عليها الفاعل عند الفعل (بفعلة بالكسر) في الفاء فرقا بينها وبين المرة (كالجلسة والركبة والقتلة) بكسر أولها وفيها العمل المتقدم (إلا إن كان بناء المصدر العام عليها) أي على فعلة بكسر الفاء (فيدل على الهيئة) منه (بالصفة ونحوها كنشد الضالة نشدة عظيمة) أو نشدة الملهوف (و) يدل على (المرة من غير الثلاثي) رباعيا كان أو غيره (بزيادة التاء على مصدره القياسي كانطلاقة واستخراجة فإن كان بناء المصدر العام) أي المطلق (على التاء دل على المرة منه بالوصف) بالوحدة (كإقامة واحدة واستقامة واحدة) ودحرجة واحدة ولا يقال دحراجة لأنه غير قياسي بل قيل غير مسموع كما تقدم عن الصيمري والحاصل أن الفعل إذا كان له مصدران قياسي وسماعي لحقت القياسي دون السماعي فإن كان له مصدران قياسيان أو سماعيان لحقت الأغلب منهما قاله الشاطبي (ولا يبنى من غير الثلاثي مصدر للهيئة) لأن بناء الفعلة لا يتأتى فيه إذ يلزم من ذلك هدم بنية الكلمة بحذف ما قصد إثباته فيها فاجتنب ذلك واستغنى عنه بنفس المصدر الأصلي (إلا ما شذ من قولهم اختمرت) المرأة (خمرة) بالمعجمة والراء غطت رأسها بالخمار (وانتقبت نقبة) أي غطت وجهها بالنقاب (وتعمم) الرجل (عمة) غطى رأسه بالعمامة (وتقمص قمصة) غطى جسده بالقميص وكان القياس عدم الحذف إلا أنهم هدموا بنية المصدر وبنوا الفعلة حرصا على البيان وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وفعلة لمرة كجلسة ۞ وفعلة لهيئة كجلسة
في غير ذي الثلاث بالتا المرة ۞ وشذ فيه هيئة كالخمرة

(هذا باب) كيفية (أبنية أسماء الفاعلين)

تقدم أن هذا الجمع غير سائغ والصفات المشبهة بها يأتي وصف الفاعل من) مضارع (الفعل الثلاثي المجرد من الزوائد (على) وزن فاعل بكسر العين وزيادة ألف بعد الفاء بعد إسقاط حرف المضارعة (بكثرة في فعل بالفتح) حال كونه (متعديا) إلى المفعول (كضربه) فهو ضارب (وقتله) فهو قاتل (أو لازما) للفاعل (كذهب) فهو ذاهب (وغذا بالغين والذال المعجمتين بمعنى سال) فهو غاذ يقال غذا الماء إذا سال وغذا العرق إذا سال دما وغذا البول إذا انقطع وغذا الشيب إذا أسرع ويستعمل متعديا يقال غذا الطعام الصبي وغذوته أنا باللبن فيكون من قسم المتعدي (وفي فعل بالكسر) حال كونه (متعديا) إلى المفعول (كأمنه) فهو آمن (وشربه) فهو شارب (وركبه) فهو راكب وذلك مستفاد من قول النظم:

(فصل) (قوله من مصدر الفعل الثلاثي) قال الدنوشري ظاهره شموله لكل فعل وليس كذلك فقد قال بعض شراح ألفية ابن معطي ما نصه : وهنا تنبيه نبه عليه الشيخ أبو حيان وهو أن هذه التاء الدالة على المرة الواحدة لا تدخل على كل مصدر بل على المصادر الصادرة عن الجوارح المدركة بالحس نحو قومة وضربة وقعدة وأكلة وأما مصادر الأفعال الباطنة والخصال الجبلية الثابتة نحو الظرف والحسن والجبن والعلم والجهل فلا يقال من ذلك علمته علمة ولا فهمته فهمة ولا صبرته صبرة وهذا الذي نبه عليه الشيخ أبو حيان قال إنه أمر منقول عنه يعني أن أكثر النحويين لم ينبهوا عليه إذ لم يستنبطه هو من عند نفسه لأن الأحكام النحوية اليوم قد تقررت فليس لأحد أن يزيد فيها لكون العرب المسموع منهم قد انقرضوا وأما الاستقراء فلم يترك المتقدم للمتأخر استقراء اه كلامه وفي آخره نوع تحامل على أبي حيان وقوله وأما الاستقراء الخ مردود وما هي بأول مسألة أفادها أبو حيان

(هذا باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها)

(قوله تقدم أن هذا الجمع غير سائغ) تقدم في باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة أنه لا يجوز ثلاثة مفعولين بجمع السلامة لأن مفعولا

اسم اللفظ وهو عاقل وفيه للشهاب مناقشة فانظر حواشينا على الألفية (قوله بطل) قال الدنوشري فعله بطل يبطل كحسن يحسن ومصدره بطولة وأما بطل الرجل ضد صلح فمصدره البطالة ويقال بطل العقد بطلانا (قوله وفي القاموس الخ) قال الدنوشري قد يقال إن ما في القاموس هو الصواب لأنه أدرى باللغة من ابن هشام وأضرابه لاسيما وقد وافقه غيره من أئمة اللغة وقد يقال إن الصغر له معنيان ذكر ابن هشام أحدهما وذكر في القاموس الآخر ولعلنا نزداد في المسئلة علما اهـ ولا يخفى ما فيه من التحامل أولا في جعل ما في القاموس هو الصواب وثانيا

في قوله إن صاحب القاموس أدرى الخ ولا دليل على هذه الدعوى ومجرد تصنيف القاموس

كفاعل صغ اسم فاعل إذا ... من ذي ثلاثة يكون ... (ويقل) فاعل (في) فعل بالكسر (القاصر) على الفاعل (كسلم) فهو سالم (وفي فعل بالضم كفره) بمعنى حذق فهو فاره أي حاذق وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : وهو قليل في فعلت وفعل ... غير معدى .. (وإنما قياس الوصف من فعل) المكسور العين اللازم فعل) بفتح الفاء وكسر العين (في الأعراض) جمع عرض بفتح العين المهملة والراء (كفرح وأشر) بالتنوين فيهما والأشر الذي لا يحمد النعمة والعافية (وأفعل في الألوان والخلق) فاللون كأخضر وأسود وأكحل أي أسود العينين من غير اكتحال (وألمى) أي أسود حمرة الشفتين (و) الخلقة نحو (أعور وأعمى) وأجهر وهو الذي لا يبصر في الشمس (وفعلان) بفتح الفاء وسكون العين (فيما دل على الامتلاء وحرارة الباطن) فالأول (كشبعان وريان و) الثاني نحو (عطشان) وصديان بمعنى عطشان وإلى ذلك يشير قول الناظم : بل قياسه فعل وأفعل ... فعلان نحو أشر ... ونحو صديان ونحو الأجهر (وقياس الوصف من فعل بالضم فعيل كظريف وشريف ودونه) أي دون فعيل (فعل) بفتح الفاء وسكون العين (كشهم) بالشين المعجمة من الشهامة بمعنى الضخامة (وضخم) بالضاد والخاء المعجمتين من ضخم الشيء إذا غلظ (ودونهما) أي دون فعيل وفعل (أفعل كأخطب) بالخاء والطاء المعجمتين يقال أخطب اللون إذا كان أحمر إلى الكدرة (وفعل) بفتحتين (كبطل وحسن وفعال بالفتح) في الفاء (كجبان وفعال بالضم كشجاع وفعل بضمتين (كجنب) بضم الجيم والنون (وفعل) بكسر الفاء وسكون العين (كعفر) بالعين المهملة والفاء (أي شجاع ماكر) وفي القاموس أنه الخبيث الماكر وإلى ذلك يشير قول الناظم : وفعل أولى وفعيل بفعل ... كالضخم والجميل والفعل جمل ... وأفعل فيه قليل وفعل

وقد يستغنون عن صيغة فاعل من فعل بالفتح بغيرها من الصيغ فيتركون القياس المطرد ويستعملون غيره (كشيخ وأشيب وطيب وعفيف) ولم يقولوا شائخ وشائب وطائب وعاف بالتشديد كما استغنوا بترك وتارك عن وذر وواذر وودع ووادع وإليه يشير قول الناظم : وبسوى الفاعل قد يغنى فعل ومحل الاستغناء ما لم يستعمل له قياس أما ما استعمل له قياس وسمع غيره فليس موضع الاستغناء نحو مال يميل فهو مائل وأميل قاله الشاطبي (تنبيه) (جميع هذه الصفات) المتقدمة الدالة على الثبوت (صفات مشبهة) باسم الفاعل إلا إذا قصد بها الحدوث فهي أسماء فاعلين (إلا فاعلا كضارب) من المتعدي (وقائم) من اللازم (فإنه) في الاصطلاح (اسم فاعل إلا إذا أضيف) فاعل (إلى مرفوعه) في المعنى (وذلك فيما دل على الثبوت كطاهر القلب وشاحط الدار) بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين (أي بعيدها) والأصل طاهر قلبه وشاحطة داره (فصفة مشبهة أيضا) وقد أشبعنا الكلام فيه في باب إعماله وكان ينبغي أن يؤخر هذا التنبيه إلى آخر الباب لئلا يتوهم أن وصف الفاعل من غير الثلاثي المجرد لا يكون صفة مشبهة

لا يقضي بها وقد أخذ عليه في مواضع منه وابن هشام قال القاضي تاج الدين السبكي إنه أعلم أهل هذه الديار بالفنون الأدبية (قوله وودع ووادع) بناء على ما قاله بعضهم والحق أنهم استعملوا ودع ومنه قول أبي الأسود:

ليت شعري عن خليلي ما الذي ... غاله في الحب حتى ودعه

وقرئ كما قاله ابن جني وغيره ما ودعك ربك بالتخفيف وحسنها الموافقة بين الكلمتين كأنه قيل ما تركك وما قلاك وقال صلى الله عليه وسلم دعوا الحبشة ما ودعوكم واتركوا الترك ما تركوكم وحسنه ما فيه من رد العجز على الصدر والترصيع (قوله إلا إذا قصد بها الحدوث) قضيته أن تلك الصيغ تستعمل للحدوث وإن لم تحول إلى فاعل فقولهم إذا قصد الحدوث حولت إلى فاعل ليس بواجب إلا إن أريد النص على الحدوث كما يدل له قول الرضي استدلالا لشيء ذكره ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة إلى فاعل كحاسن وضائق عند قصد النص على الحدوث (قوله إلا إذا أضيف إلى مرفوعه) أي إضافة حسنة بدليل ما يأتي أول باب الصفة المشبهة من أن كاتب الأب اسم فاعل لا صفة مشبهة لأن إضافته قبيحة (قوله فصفة مشبهة أي بناء على أنها تكون مجارية للمضارع ويأتي ما فيه (قوله وقد أشبعنا الكلام الخ) فيه أن ما أشبعه من الكلام مناف لما هنا كما تقدم (قوله وكان ينبغي أن يؤخر الخ) لو أخره اقتضى أن جميع الأوزان من غير الثلاثة صفة مشبهة مطلقا وليس كذلك بل هي اسم فاعل مطلقا عند ابن الحاجب والزمخشري لأن الصفة المشبهة عندهم لا تكون مجارية للمضارع وإن لم يقصد بها الحدوث

(قوله ومن أمثلة الموضح فى باب الصفة المشبهة مستقيم الرأى) أى وذلك صريح فى أن الوصف من غير الثلاثى يكون صفة مشبهة ﴿فصل﴾ (قوله ويأتى وصف الخ) شذ أيفع الغلام إذا شب فهو يافع وأورس النبت والشجر إذا اصفر لونه فهو وارس وأقرب القوم فهم قاربون إذا كانت إبلهم قوارب وقال أعقت الفرس فهى عقوق إذا حملت وأحصرت الناقة فهى حصور إذا ضاق مجرى لبنها وسمع يفع وورس فيكون يافع ووارس مما استغنى فيه اسم الفاعل الثلاثى عن اسم فاعل غيره (قوله من غير الثلاثى) أما منه فلا وشذ حبه فهو محب ولم يقولوا حاب (قوله وشذ كسر هاء معين الخ) قال الدنوشرى يزاد عليه منتن بكسر أوله وسكون ثانيه وفى منتن بضم أوله يقال نتن وأنتن ولكن ينظر هل كسر ميم منتن شاذ أولا فليتأمل (قوله وكسر ماقبل الآخر) فأما قولهم أنتن فهو منتن بضم التاء وهو منحدر الجبل بضم الدال فاتباع للأول فى الأول وللأخير فى الثانى (قوله من ألفج) بالفاء والجيم بمعنى أفلس وفى الحديث ارحموا ملفجيكم وهذه الثلاثة قال الجوهرى جاءت بالفتح نوادر وقال اللقانى فى حواشى التصريف قد يقال إن مفعل (٧٩) بفتح العين من هذه الثلاثة اسم مفعول من فعل لم ينطق به فى غير محصن يقال أحصنت المرأة فرجها فهى محصن انتهى وزاد ابن خالويه فى كتاب ليس رابعا وهو احرأشت الإبل سمنت فهى محرأشة بفتح الهمزة ﴿هذا باب أبنية أسماء المفعولين﴾ (قوله ومن اللازم كمدخول عليه وممرور به) أشار إلى أن اسم المفعول من اللازم لا يتم إلا بالصلة كما تقدم فى باب التعدى واللزوم ومن هنا قال بعض الفضلاء إن النطق بلفظ محصول غير جائز لأنه لا يصح أخذه من حصل لأنه قاصر ولا من حصل بالتشديد لأن اسم المفعول منه محصل لا محصول ولا من تحصل لأنه قاصر أيضا وقال الدنوشرى فى رسالة له تتعلق بذلك هو صواب وقد سمى الإمام بعض كتبه بالمحصول وفى القاموس حصل حصولا ومحصولا لجعل محصولا مصدرا كالميسور والمعسور فنقل من المصدر وجعل اسما وفيه أيضا وتحصل تجمع وتثبت والمحصول الحاصل انتهى فهو اسم فاعل أتى بصيغة اسم المفعول على خلاف القياس وفى الصحاح وتحصيل الكلام رده إلى محصوله ويجوز أن يكون اسم مفعول من قولهم فلان حصل من سعيه على طائل أى فائدة والذى حصل له محصول عليه فحذف الحرف واتصل به الضمير ومعنى حصل فى هذا التركيب ظفر وباب الحذف والإيصال واسع والدخول فيه شائع انتهى ملخصا من خطه وفى الأخير نظر لأن الحذف والإيصال فى هذا لا يطرد على ما حررناه فى باب التعدى واللزوم (قوله لئلا يلزم وقوع مفعل فى كلامهم) قال التفتازانى فى شرح تصريف المعزى لرفضهم مفعلا فى كلامهم إلا مكرما ومعونا انتهى وقال بعضهم إنه جاء من ذلك خمسة ألفاظ هذان ومألك بمعنى رسالة كقوله . أبلغ النعمان عنى مألكا . وميسر بمعنى السعة والغنى كما قرئ فنظرة إلى ميسره بإضافته إلى ضمير المديان ولا دليل فى ذلك كله لاحتمال أن يكون أصل هذه الألفاظ

وليس كذلك ومن أمثلة الموضح فى باب الصفة المشبهة مستقيم الرأى ومعتدل القامة

﴿فصل﴾ (ويأتى وصف الفاعل من غير) الفعل (الثلاثى المجرد بلفظ) حروف (مضارعه بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة) وشذ كسر هاء معين من أعان ومغير من أغار ومبين من أبان بكسر الميم فيهن إتباعا لحركة ما بعدها (و) بشرط (كسر ما قبل الآخر) تشبيها باسم الفاعل من الثلاثى وشذ مسهب من أسهب ومحصن من أحصن وملفج من ألفج بفتح ما قبل الآخر فيهن (مطلقا سواء كان مكسورا فى المضارع كمنطلق ومستخرج) فكسره حال كونه اسم فاعل غير كسره حال كونه مضارعا (أو مفتوحا فى المضارع (كمتعلم ومدحرج) وأما نحو مختار ومنقاد ومنجاب بالإدغام فكسر ما قبل الآخر فيهن مقدر إذا كن اسم فاعل وإلى بناء اسم الفاعل من غير الثلاثى أشار الناظم بقوله :

وزنة المضارع اسم فاعل   من غير ذى الثلاث كالمواصل
مع كسر متلو الأخير مطلقا   وضم ميم زائد قد سبقا

واختيرت الميم للزيادة لتعذر زيادة أحرف العلة لأن الواو لا تزاد أولا والياء والألف يوقعان فى التباس اسم الفاعل بالمضارع ولكون مخرج الميم قريبا من مخرج الواو لأنهما من الشفتين وحركت بالضم دون الفتح والكسر لأن الفتح يؤدى إلى التباسه باسم الموضع من الثلاثى ولو فى بعض الصور نحو مكرم والكسر يؤدى إلى الالتباس باسم الآلة منه

﴿هذا باب كيفية أبنية أسماء المفعولين﴾

تقدم أن هذا الجمع غير سائغ (يأتى وصف المفعول من) مضارع الفعل (الثلاثى المجرد) التام المتصرف (على زنة مفعول) من المتعدى (كمضروب ومقصود) ومعلوم (و) من اللازم كمدخول عليه و(ممرور به) زيدت الميم لما مر فى اسم الفاعل وفتحت للخفة وضم ما قبل الآخر خوفا من المكان ثم أشبعت الضمة فتولد منها الواو لئلا يلزم وقوع مفعل فى كلامهم (ومنه) أى من اسم المفعول الثلاثى الآتى على زنة مفعول (مبيع ومقول ومرمى) ومدعو (إلا أنها غيرت) عن صيغة مفعول فى اللفظ فأصل مبيع مبيوع نقلت حركة الياء إلى الساكن قبلها ثم قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين

مفعلة بإثبات التاء وقد سمع فيها ضم العين ثم حذفت التاء وذلك ظاهر في قراءة ميسرة (قوله عين الفعل) قال الدنوشرى مراده به عين الكلمة (قوله لا فيما له فعيل) فيه إصلاح المتن لأن صنيعه يقتضى أن كلا من رحيم وقدير ليس بمعنى فاعل فتفطن له

(هذا باب إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى إلى واحد) (قوله وجه الشبه بينهما أنها تؤنث الخ) قال المصنف فإن لم تكن صفة لم تشبه وشذ قول بعضهم مررت برجل أسد أبوه وبسرج خز صفته حكاه الأخفش وإن لم تثن ولم تجمع ولم تذكر ولم تؤنث فلا تشبه أيضا وشذ قول بعضهم لا تهدل بالأم فقامته ولا أرضه بالفتح أى أوضع فقامته حذفت من لدلالة المتقدمة ونصب بها المضمر لا سببية ولو كان مجرور العطف بالخفض (٨٠) وقول بعضهم في أى شيء أكبر شهادة أن شهادة منصوب على التشبيه بالمفعول به خطأ لأن أفعل من لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وكذا تشبيه ما لا يؤنث قليل كالعض إلا أن جمعها في هذا الباب أقوى من جعل أفعل من في هذا الباب وليس شرط الجمع أن يكون جمع سلامة خلافا لأبى على لإجماعنا على أن منه أعجب الظهر ليس لهسنام (قوله وهى الصفة المصوغة الخ) هذا حد ابن الناظم وقال المصنف في الحواشى فيه نظر لاقتضائه أن نحو زيد حسن صفة مشبهة والنحاة لا يسمونها صفة إلا إذا خفضت أو نصبت وهو وارد على حد النظم أيضا (قوله وخاصتها أنها التى الخ) أخرج كلام المصنف عن ظاهره ولا يظهر له وجه فإن أهل هذا الفن لا يفرقون بين التعريف بالخاصة وغيرها وهذا الذى جعله الشارح خاصة سماه المصنف في الحواشى حدا كما علمت واعترضه بأنه غير صادق على بعض المحدود لأن منه يهراق الدماء وغربال الإهاب ونحو محمود المقاصد وليس في الأول ولا الثانى وصف ولا في الثالث فاعل والجواب عن الأول أن التشبيه في الفعل ممنوع وأن الجامد مؤول بالوصف فهو وصف بالقوة وأن المراد بالفاعل المرفوع بإسناد الوصف إليه وربما سموا النائب عن الفاعل فاعلا بالمجاز وهو مشهور في كلام الزمخشرى والمتقدمين انتهى وسيأتى ما في كون نحو محمود المقاصد من الصفة المشبهة وظهر من هذا أن إسقاط المصنف قول الناظم المشبهة اسم الفاعل مخل لأن الاعتراض الأول إنما اندفع به فتدبر لكن لا يخفى أن الاعتراض به غير متجه لأن يهراق فعل مضارع لا صفة مشبهة كما اعترف به في الجواب فلا يتوهم أنه من أفراد المحدود وقد وقع له في المغنى بعد أن ذكر أنها تخالف اسم الفاعل فتنصب مع قصور فعلها أنه قال وأما الحديث أن امرأة كانت تهراق

وخصت بالحذف لزيادتها وقربها من الطرف وأصل مقول مقوول بواوين نقلت حركة الواو الأولى إلى الساكن قبلها ثم حذفت الواو الثانية لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لزيادتها وقربها من الطرف هذا مذهب سيبويه في مبيع ومقول وذهب الأخفش إلى أن المحذوف منهما عين الفعل وأن الضمة في مبيع قلبت كسرة لتنقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواو وأصل مرمى مرموى اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء والضمة التى قبلها كسرة وأدغمت الياء في الياء وأصل مدعو مدعور بواوين أدغمت الأولى في الثانية لاجتماع المثلين وإلى بناء اسم المفعول من الثلاثى أشار الناظم بقوله:

وفى اسم مفعول الثلاثى اطرد ٭ زنة مفعول كآت من قصد

(و) يأتى وصف المفعول من غيره (أى من غير) الثلاثى المجرد (بلفظ مضارعه بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة) لما مر في اسم الفاعل وفتح ما قبل آخره (وإن شئت قلت بلفظ اسم فاعله بشرط فتح ما قبل الآخر) وذلك مستفاد من قول النظم:

وإن فتحت منه ما كان انكسر ٭ صار اسم مفعول كمثل المنتظر

ويأتى من المتعدى فلا يحتاج إلى صلة (نحو المال مستخرج و) من اللازم فيحتاج إلى صلة نحو (زيد منطلق به وقد ينوب فعيل عن مفعول كدهين) بمعنى مدهون (وكحيل) بمعنى مكحول (وجريح) بمعنى مجروح (وطريح) بمعنى مطروح قال ابن مالك (ومرجعه السماع) وإن كان كثيرا وإليه أشار الناظم بقوله

٭ ونابَ نقلا عنه ذو فعيل ٭ (وقيل ينقاس فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل) كقتيل لا فيما له فعيل بمعنى فاعل (نحو قدر) بفتح الدال (ورحم) بكسر الحاء (كقولهم قدير ورحيم) بمعنى قادر وراحم وقد ينوب فعيل عن مفعل نحو أعقدت العسل فهو عقيد وأعله المرض فهو عليل أى معقد ومعل

(هذا باب إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى إلى واحد)

وجه الشبه بينهما أنها تؤنث وتثنى وتجمع تقول في حسن حسنة وحسنان وحسنتان وحسنون وحسنات كما تقول في ضارب ضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات فلذلك عملت النصب كما يعمله اسم الفاعل واقتصرت على واحد لأنه أقل درجات المتعدى وكان أصلها أن لا تعمل النصب لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت ولكونها مأخوذة من فعل قاصر ولكنها لما أشبهت اسم الفاعل المتعدى لواحد عملت عمله (وهى الصفة) المصوغة لغير تفضيل لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها دون إفادة الحدوث وخاصتها أنها (التى استحسن فيها أن تضاف لما هو فاعل) بها (في المعنى سواء كانت وصفا لازما

لا يمكن انفكاكه كطويل الأنف وعريض الحواجب وواسع الفم أم يمكن انفكاكه (كحسن الوجه ورقيق الثغر وطاهر العرض) فإن الحسن والنقاية والطهارة مما يوجد ويفقد (فخرج) باستحسان الإضافة إلى الفاعل في المعنى اسم الفاعل المتعدى (نحو زيد ضارب أبوه فإن إضافة الوصف) وهو ضارب (فيه) أى في هذا التركيب (إلى الفاعل) وهو أبوه (ممتنعة) إذ لا يقال ضارب أبيه (لئلا توهم) الإضافة فيه (الإضافة إلى المفعول) وأن الأصل زيد ضارب أباه (و) خرج اسم الفاعل القاصر (نحو زيد كاتب أبوه فإن إضافة الوصف) وهو كاتب (فيه) إلى الفاعل وهو أبوه (وإن كانت لا تمتنع) على قلة (لعدم اللبس) بالإضافة إلى المفعول لكون الكتابة لا تقع على الذوات (لكنها) على قلتها (لا تحسن لأن الصفة) الدالة على الثبوت (لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل إسنادها عنه) أى عن مرفوعها إلى ضمير موصوفها ليستتر فى الصفة (بدليلين أحدهما أنه لو لم يقدر) الأمر (كذلك لزم إضافة الشيء إلى نفسه) لأن الصفة نفس مرفوعها فى المعنى واللازم باطل فالملزوم مثله (و) الدليل (الثانى أنهم يؤنثون الصفة) بالتاء (فى نحو هند حسنة الوجه) فلو لم تكن الصفة مسندة إلى ضمير هند لما ذكرت كما تذكر مع المرفوع قاله ابن عصفور (فلهذا) التحويل (حسن أن يقال) فى زيد حسن وجهه بالرفع (زيد حسن الوجه) بالإضافة فالحسن مسند إلى ضمير زيد فيكون مسندا إلى جملته بعد أن كان مسندا إلى وجهه وذلك حسن (لأن من حسن وجهه حسن أن يسند الحسن إلى) جميع (جملته مجازا) عن الإسناد إلى الجزء منه فهو من الإسناد إلى الكل وإرادة البعض فهو مجاز قريب والباعث على ارتكابه غرض التخفيف . قال ابن الربيع إذا قلت مررت برجل حسن وجهه حصل عدة أمور كل اثنين منها بمنزلة شيء واحد لأن الجار والمجرور كالشيء الواحد وكذلك الصفة والموصوف والفعل والفاعل والمضاف والمضاف إليه فلما أرادوا التخفيف لم يمكنهم أن يزيلوا من اللفظ إلا الضمير فنقلوه وجعلوه فاعلا بالصفة فاستتر فيها لأن الصفة حينئذ كأنها جارية على من هى له حيث رفعت ضميره فحسن أن يقال ذلك (وقبح أن يقال) فى زيد كاتب أبوه (زيد كاتب الأب لأن من كتب أبوه لا يحسن أن تسند الكتابة إليه إلا بمجاز بعيد) سرى من المضاف وهو الأب فى كاتب أبوه إلى المضاف إليه وهو الهاء فهو من الإسناد إلى المضاف إليه وإرادة المضاف ووجه قرب الأول وبعد هذا أن الجزء بعض الكل فيصح إطلاق كل منهما وإرادة الآخر بخلاف الأبوة والبنوة) وقد تبين مما شرحنا أن العلم بحسن الإضافة) أى الصفة إلى مرفوعها (موقوف على النظر فى معناها) وهو نسبة الحدث إلى موصوفها على سبيل الثبوت فما جاز من الصفات أن يسند إلى ضمير موصوفه فإضافته إلى مرفوعه حسنة وما لا فلا (لا) موقوف (على معرفة كونها صفة مشبهة وحينئذ فلا دور فى التعريف المذكور) فى قول النظم :

صفة استحسن جر فاعل ۞ معنى بها المشبهة اسم الفاعل

(كما توهمه ابن الناظم) حيث قال فى الشرح وهذه الخاصة لا تصلح لتعريف الصفة المشبهة وتمييزها عما عداها لأن العلم باستحسان الإضافة إلى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة فهو متأخر عنه وأنت تعلم أن العلم بالمعرف يجب تقديمه على العلم بالمعرف انتهى وتقرير الدور منه أن العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان إضافتها إلى الفاعل واستحسان إضافتها إلى الفاعل متوقف على العلم بكونها صفة مشبهة فجاء الدور ودفعه الموضح بانفكاك الجهة وتقريره أن الصفة المشبهة وإن كانت موقوفة على استحسان الإضافة إلى الفاعل لكن استحسان الإضافة إلى الفاعل ليس موقوفا على معرفة كونها صفة مشبهة وإنما هو موقوف على النظر فى معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حول إسنادها عنه إلى ضمير لا يكون فيه لبس ولا قبح فتحسن حينئذ الإضافة إلى الفاعل .

(فصل) وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل فى الدلالة على الحدث وفاعله والتذكير والتأنيث والتثنية

الدماميني . ثم يزد على زيادة أل إلى آخر ما ذكره واعترضه بعض أولاد شيخ الإسلام السبكى وغاية ما أجاب الشمنى أن ذكر ذلك استطراد ويتعداه كلامه هنا ثم المراد استحسان إضافتها للفاعل استحسان ذلك فى نوع مادتها لا بها نفسها ولا يرد مسائل امتناع الجر ومسائل ضعفه كما فصلناه فى حواشى الألفية (قوله وخرج اسم الفاعل القاصر) أى الذى لا يقع على الذوات كما أشار إليه الشارح بعد فلا يرد أن كتب متعد نحو كتبت الكتاب (قوله لعدم اللبس) فيه نظر لأنه يحتمل أنه بمعنى مرتب الكتابة لأبيه كما يقال كاتب السلطان (قوله حسن أن يسند الحسن إلى جملته مجازا) ظاهره أن التجوز فى الإسناد فهو مجاز عقلى وكذا قول الشارح فهو من الإسناد إلا أن جعل العلاقة الكلية والجزئية ينافيه فإنها ليست من العلاقات التى ذكرت للمجاز العقلى كما صرح به العصام فى الأطول والسيد فى حاشية المطول فى مباحث تأكيد المسند إليه (قوله وقبح أن يقال الخ) قال الدنانى اعلم أن إخراج الموضح لنحو كاتب الأب من الصفة المشبهة مناف لما قدمه من أن فاعلا إذا أضيف إلى مرفوعه كان صفة مشبهة إلا أن يحمل قوله إذا أضيف إلى مرفوعه ما يحسن فيه ذلك (فصل)

(قوله وضعا أو قصدا) عبارة غيره أراد باللازم ما يشمل المتعدى الذى نزل منزلة اللازم أو حول إلى فعل بالضم فلا يرد أن الرحمن الرحيم صفتان من رحم وهو متعد انتهت ثم هذا التعميم إنما يحتاج إليه لو ادعى أن اسم الفاعل والمفعول إذا قصد بهما الثبوت يكونان صفة مشبهة والشارح يرى أن اسم الفاعل جار مجراها لأنها حقيقة وقياس اسم المفعول أن يكون كذلك وإن كان ما نقله فيما مر يقتضى أنه منها وقد أشرنا إلى ذلك فيما مضى وقال الشهاب بعد أن قال إن قول التسهيل الذى نقله الشارح آخر باب اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة مشعر بأنه ليس صفة مشبهة حقيقة بل له حكمها والظاهر أن اسم المفعول كذلك ويؤيد ذلك تعريفه أول الباب فإنه اعتبر فيه ما يخرج ذلك كما يعلم بالوقوف عليه وعلى هذا لا يرد على قوله وصوغها من لازم ولو سلم فالكلام هنا فيما هو صفة مشبهة غالبا وحينئذ يندفع تنظير الشاطبى أنهما منها حقيقة فقوله وصوغها من لازم يخالف ما رآه فى التسهيل من صوغها من المتعدى بشرط أن يقصد به الثبوت إلى آخر ما أطال به أقول يوافق ما قاله الشاطبى فى اسم الفاعل ما ذكره المصنف فى التنبيه السابق فى باب أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها وفى اسم المفعول ظاهر كلام التسهيل المتقدم فى كلام الشارح وقول المصنف أنه يرد على حد الصفة المشبهة الذى ذكره الناظم عمود المقاصد كما تقدم (قوله لأنها فرع اسم الفاعل) قال المصنف وإن شئت قلت إنما لم يتقدم لأنه كان فاعلا فى الأصل فحذفت علة مرتبته الأصلية وهذا أولى من أن يعلل بهذه العلة امتناع تقديم التمييز لأن ذلك ليس مطردا فيه أعنى النقل من الفاعل فيحتاج أن يقول فى نحو فجرنا الأرض عيونا أنه محول عن واشتعل الرأس شيبا (قوله وامتنع فى نحو زيد أبوه حسن وجهه) قال الدنوشرى الأولى أن يمثل بقوله وجه الأب زيد حسنه لأن فى زيد مانعا آخر وهو كونه غير سببى وكلامه فيما يعمل فيه بحق الشبه انتهى وأقول هذا عجيب فقد أشار الشارح بقوله فلا يجوز نصب الأب أشار إلى أن محل التمثيل المدعى الأب لا زيد وأشار إلى الرد على المحكى حيث ادعى أن التمثيل لا يصح لأنه فهم أن التمثيل بزيد وهو غير سببى وما تعمل فيه الصفة المشبهة بحق الشبه لا يكون إلا سببيا فكان

والجمع وشرط الاعتماد إذا تجرد من أل (وتختص هذه الصفة المشبهة (عن اسم الفاعل بخمسة أمور) على ما هنا (أحدها أنها تصاغ من) الفعل (اللازم) وضعا أو قصدا (دون) الفعل (المتعدى) الذى لم يرد بالوصف منه الثبوت فالمصوغة من اللازم وضعا (كحسن وجميل) فإنهما مصوغان من حسن وجمل وهما لازمان وضعا والمصوغة من اللازم قصدا كضارب الأب ومضروب العبد فإن اسمى الفاعل والمفعول إذا قصد بهما الثبوت جريا مجرى الصفة المشبهة كما قال فى التسهيل فى آخر هذا الباب (وهو) أى اسم الفاعل المراد به الحدوث (يصاغ منهما) أى من اللازم والمتعدى فمن اللازم (كقائم و) من المتعدى نحو (ضارب) الأمر (الثانى أنها) تكون (للزمن) الماضى المتصل بالزمن (الحاضر الدائم) كحسن الوجه (دون الماضى المنقطع والمستقبل) فلا يقال حسن الوجه أمس ولا غدا (وهو) أى اسم الفاعل (يكون لأحد الأزمنة الثلاثة) نحو حاسن أمس أو الآن أو غدا والحاصل من هذه المادة أنك إن أردت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حاسن وإن أردت حدوثه قلت حاسن ولا تقول حسن قاله الشاطبى وغيره وإلى هذين الأمرين أشار الناظم بقوله وصوغها من لازم لحاضر الأمر (الثالث أنها تكون مجارية المضارع فى تحركه وسكونه) والمراد تقابل حركة بحركة وسكون بسكون لا تقابل حركة بعينها إذ لا يشترط التوافق فى أعيان الحركات ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن عروضى لا تصريفى سواء كانت مصوغة من ثلاثى أو غيره فالثلاثى (كطاهر القلب وضامر البطن و) غير الثلاثى نحو (مستقيم الرأى ومعتدل القامة) فإنها مجارية ليطهر ويضمر ويستقيم ويعتدل (و) غير (مجارية له) أى للمضارع (وهو الغالب فى المبنية من الثلاثى كحسن وجميل وضخم وملآن) فإنها ليست مجارية ليحسن ويجمل ويضخم ويملأ وقول الزمخشرى وابن الحاجب وابن الدماج وجماعة أنها لا تكون إلا غير مجارية مردود باتفاقهم على أن منها قوله:

من صديق أو أخ ثقة * أو عدو شاحط دارا

بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين بمعنى بعيد صفة مشبهة وهى مجارية ليشحط وجوابه ممكن إذ لهم أن يقولوا ما ورد من ذلك اسم فاعل أجرى مجرى الصفة المشبهة فى الحكم لا أنه صفة مشبهة حقيقة (ولا يكون اسم الفاعل إلا مجاريا له) أى للمضارع كضارب ويضرب ومنه قائم ويقوم لأن الأصل يقوم بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا داخل ويدخل لأن توافق أعيان الحركات غير معتبر كما تقدم الأمر (الرابع أن منصوبها لا يتقدم عليها) لأنها فرع اسم الفاعل فى العمل فلا يجوز زيد وجهه حسن (بخلاف منصوبه) فإنه يجوز تقديمه عليه تقول زيد عمرا ضارب (ومن ثم) بفتح المثلثة أى من أجل جواز تقديم منصوب اسم الفاعل عليه (صح النصب) أى نصب الاسم المتقدم على اسم الفاعل المشتغل عنه بضميره باسم فاعل محذوف (فى نحو زيد أنا ضاربه) لأن ما يعمل فى المتقدم عليه يصح أن يفسر عاملا فيه (وامتنع) نصب السببى المتقدم على الصفة المشبهة المشتغلة عنه بنصب سببيه بصفة مشبهة محذوفة (فى نحو زيد أبوه حسن

وجهه) فلا يجوز نصب الأب بصفة محذوفة معتمدة على زيد تفسرها الصفة المذكورة المشتغلة عنه بنصب وجهه لأن الصفة المشبهة لا تعمل في متقدم وما لا يعمل لا يفسر عاملا فوجب رفعه على أنه مبتدأ ثان وحسن خبره والجملة خبر زيد كما امتنع أن يقال وجه الأب زيد حسنه بنصب الوجه • الأمر (الخامس أنه يلزم كون معمولها سببيا أي) اسما ظاهرا (متصلا بضمير موصوفها إما لفظا نحو زيد حسن وجهه فوجهه معمول حسن وهو سببي لأنه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف وهو زيد (وإما) متصل بضمير موصوفها (معنى نحو زيد حسن الوجه) فالوجه معمول حسن وهو سببي لأنه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف معنى، أي) الوجه (منه) أي من زيد هذا رأي البصريين (وقيل) لا حذف و(إن أل) في الوجه خلف عن) الضمير (المضاف إليه) وهو رأي الكوفيين ويرده التصريح بالضمير مع أل كقوله

رحيب قطاب الجيب منها رفيقة ... بجس الندامى بضة المتجرد

(وقول ابن الناظم) في شرح النظم ما معناه (أن جواز) نحو (زيد بك فرح) بتقديم المعمول وهو بك مع أنه غير سببي على الصفة وهي فرح (مبطل لعموم قوله) يعني الناظم (أن المعمول للصفة) المشبهة (لا يكون إلا سببيا) ولا يكون إلا (مؤخرا مردود) خبر قول ابن الناظم (لأن المراد بالمعمول) في قول النظم

وسبق ما تعمل فيه مجتنب ... وكونه ذا سببية وجب

(ما عملها فيه بحق الشبه) باسم الفاعل كما أفهمه قول الناظم

وعمل اسم فاعل المعدى ... لها على الحد الذي قد حدا

(وإنما عملها في الظرف) وهو بك (بما فيها من معنى الفعل) لأن الظرف مما يكتفي برائحة الفعل كما قاله التفتازاني (وكذا عملها في الحال) نحو زيد حسن وجهه طلقه (و) في (التمييز) نحو حسن وجها (ونحو ذلك) من الفضلات التي ينصبها القاصر والمتعدي (بخلاف اسم الفاعل) فإنه قوي الشبه بالفعل فيعمل في متأخر ومتقدم وفي سببي وأجنبي وتختص أيضا بأمور منها أنه لا يراعى لمعمولها محل بالعطف وغيره ومنها أن لا تعمل محذوفة ومنها أنها تؤنث ومنها أنها تخالف فعلها فتنصب مع قصوره ومنها دلالتها على الثبوت الاستمراري من غير تخلل كحسن الوجه ومع التخلل نحو متقلب الخاطر ومنها استحسان إضافتها إلى فاعلها معنى من غير ضعف ولا قلق في الكلام ومنها أنه يقبح حذف موصوفها وإضافتها إلى مضاف إلى ضمير موصوفها نحو مررت بحسن وجهه ومنها أنه لا يجوز أن يفصل بينها وبين معمولها بظرف أو عديله عند الجمهور ويجوز في اسم الفاعل بالاتفاق ومنها أنها لا تتعرف بالإضافة مطلقا بخلاف اسم الفاعل فإنه

الدنوشري رأى كلامه فنقله ذاملاعها أشار إليه الشارح وذكر القاني مثل كلام الشارح ويؤخذ من كلام الحفيد جواب آخر وهو أنه لا مانع من تعدد الموانع (قوله الخامس أنه يلزم كون معمولها سببيا الخ) قال المصنف عندي أن ذكر هذا فيما تفصت فيه الصفة المشبهة عن اسم الفاعل غلط لأنه لا ينبغي أن يذكر في ذلك إلا ما تخلف لأن الصفة المشبهة لا تحتمله لفرعيتها والأمر هنا بخلاف ذلك هنا لأمر آخر وهو أنها مأخوذة من فعل لازم وقد جرت صفة على الاسم فلا تقتضي إلا ضميره أو سببيه كما تقول في اسم الفاعل القاصر مررت بالقائم أو القائم أبوه (قوله أي اسما ظاهرا) قيد به أخذا من قول المصنف متصلا بضمير موصوفها وقضيته أنها لا تعمل في الضمير وليس كذلك فقد ذكر في التسهيل أن معمولها يكون ضميرا بارزا متصلا كقوله حسن الوجه طلقه أنت (٨٣) فيجوز في الضمير المتصل وهو الهاء أن يكون في محل نصب أو جر فالأولى أن يقال المراد بالسببي ما عدا الأجنبي أو يجاب بأن مدلول الضمير سببي لا يشكل اشتراط السببية في عملها النصب والجر واقتضى كلام التسهيل أنها لا تعمل في ضمير منفصل لا تقول هو حسن أباه وبه صرح المصنف في الحواشي وحينئذ ففي مفهوم كلام الشارح تفصيل فلا يعترض عليه (قوله كقوله رحيب قطاب الخ) هو من معلقة طرفة بن العبد والقطاب جمع قطب وهو كالقطاب الرجل بين عينيه وقوله بجس الندامى أي بلمسهم وقوله بضة بفتح الباء الموحدة وتشديد الضاد المعجمة أي رقيقة الجلد المتجرد المعرى من الثياب والشاهد في قوله الجيب منها (قوله ما عملها فيه بحق الشبه) يؤخذ منه أن الكلام في غير محل الرفع أو النصب على طريق المفعول به فلا يرد على إطلاقهم اشتراط كون المعمول سببيا أنها تعمل في غير السببي إذا كان في معمول آخر لها ضمير صاحبها نحو رجل طيب في داره نومك واعتمد على استفهام نحو أحسن الزيدان وأنه لا صاحب لها هنا حتى تعمل في سببيه (قوله نحو زيد حسن وجهه طلقه) قال الدنوشري قد يقال إن طلاقه تمييز نسبة لا حال انتهى ويجاب بأن المثال يكفيه الاحتمال وقوله نحو ذلك من الفضلات صرح المصنف في الحواشي بأنها لا تعمل في المفعول المطلق وذكره من جملة الفروق بينها وبين اسم الفاعل (قوله منها أنه لا يراعى لمعمولها محل) أي على الأصح وأجاز الفراء أن يتبع المجرور بالرفع نحو بالرجل الحسن الوجه نفسه وهذا قوي اليد الرجل وأجاز البغداديون الخفض في العطف على المنصوب كحسن وجها وبدا (قوله تؤنث بالألف) أي قد تؤنث بالألف نحو حمراء الوجه (قوله ومنها أنه لا يجوز أن يفصل الخ)

أى إلا فى الضرورة كقوله * والطيبون إذا ما ينسبون أبا * ﴿فصل﴾ (قوله قال الفارسى) قال اللقانى فى صحة هذا الوجه فى نحو زيد حسن أبوه نظر انتهى ووجه النظر أن هذا ليس بدل كل ولا بعض ولا اشتمال فهو نظير المثال الثانى الذى حكاه الكوفيون كما قاله الشارح وقد زاد الشارح على اللقانى فى الرد على الفارسى بحكاية الفراء وبالمثال الأول الذى حكاه الكوفيون ووجه الرد فيهما أنه لو كان المرفوع بدلا وكانت الصفة محتملة لضمير الموصوف لوجب تأنيثها وأن يقال حسنة الوجه وقويمة الأنف لأن الصفة إذا رفعت ضمير المؤنث وجب تأنيثها (قوله والخفض بالإضافة) لعل تقديم الخفض على النصب لسلامته من التجوز الذى فى النصب من إجراء الوصف القاصر مجرى المتعدى إذا كان (٨٤) المعمول معرفة أو نكرة وقيل إنه شبيه بالمفعول به (قوله وعليه أو على التمييز) أشار إلى أن فى اقتصار المصنف على كون النكرة تمييزا قصورا (قوله فالجائز اثنان وثلاثون) منها أربع قبيحة ومنها ست ضعيفة ومنها اثنان وعشرون صورة كما سيأتى جميع ذلك (قوله والممتنع منها أربعة) فى نسخة الدنوشرى بخط كاتب الأصل حسنة والحاصل أن صور الامتناع أربع وستون (قوله ولا تخلصا من قبح حذف الرابط) أى رفع المعمول وقوله والتجوز فى العمل أى إذا نصب المعمول ووجه التجوز إجراء الوصف القاصر مجرى المتعدى وقوله كما فى الحسن الوجه مثال لهما أى لأن الوجه إن رفع كان مثالا للأول أو نصب كان مثالا للثانى (قوله ووجه ضعفه أنه من إجراء وصف الخ) قال الشهاب القاسمى فى حواشى ابن الناظم قد يرد عليه ما سيأتى فى القسم الحسن من نحو الحسن الوجه بنصب الوجه مع جريان هذا التوجيه فيه إلا أن يفرق بأن هذا انضم إلى الإجراء المذكور ثقل تنوين الصفة مع إمكان دفعه بالإضافة فليتأمل انتهى وفرق فى حواشى الأشمونى أيضا بأن فى الصفة المعرفة اعتمادا على أل وإن كانت معرفة لا موصولة لأنه قيل بأنها موصولة فروعى ذلك القول قال لكنه مناف لما مر أول باب الإضافة من قبح الرفع والنصب فى مررت بالرجل الحسن الوجه (قوله وجر الصفة الخ) قال الدنوشرى معطوف على قوله نصب الصفة وسيأتى فى كلامه تعليل ضعف جر الصفة المضاف إلى ضمير الموصوف (قوله وهى حسن الوجه) قال الشهاب سيأتى عد هذا المثال مع الرفع من الحسن مع أن فى النصب إجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدى وفى الرفع خلو اللفظ من الرابط إلا أن يقال محذوف الأول أقوى إذ لا جابر له بخلاف الثانى له جابر وهو تقدير الضمير

يتعرف بالإضافة إذا كان بمعنى الماضى أو أريد به الاستمرار ومنها أن منصوبها المعرفة مشبه بالمفعول به ومنصوب اسم الفاعل مفعول به ومنها أن أل الداخلة عليها حرف تعريف والداخلة على اسم الفاعل اسم موصول على الأصح فيهما .

﴿فصل﴾ (لمعمول هذه الصفة) المشبهة (ثلاث حالات الرفع على الفاعلية) للصفة (قال الفارسى أو على الإبدال من ضمير مستتر فى الصفة) بدل بعض من كل ويرده حكاية الفراء مررت بامرأة حسن الوجه وحكاية الكوفيين بامرأة قويم الأنف وأنه يجوز برجل مضروب الأب بالرفع وليس هذا البدل كلا ولا بعضا ولا اشتمالا (والخفض بالإضافة) أى بإضافة الصفة إليه (والنصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة) كالوجه (و) عليه أو (على التمييز إن كان نكرة) كوجها (والصفة مع كل من الثلاثة) وهى الرفع والنصب والخفض (إما نكرة أو معرفة) مقرونة بأل (وكل من هذه الستة) الحاصلة من ضرب وجوه الإعراب الثلاثة فى حالى تنكير الصفة وتعريفها (المعمول معه ست حالات لأنه) أى المعمول (إما بأل كالوجه أو مضاف لما فيه أل كوجه الأب أو مضاف للضمير كوجهه أو مضاف لمضاف للضمير كوجه أبيه أو مجرد) من أل والإضافة (كوجه أو مضاف إلى المجرد) من أل والإضافة (كوجه أب فالصور ست وثلاثون) صورة حاصلة من ضرب ست فى مثلها وهى ضربان جائز وممتنع فالجائز اثنان وثلاثون صورة و (الممتنع منها أربع وهى أن تكون الصفة بأل والمعمول مجرد منها ومن الإضافة إلى تاليها وهو) أى المعمول (مخفوض كالحسن وجهه أو) الحسن (وجه أبيه أو) الحسن (وجه أو) الحسن (وجه أب) لأن الإضافة فى هذه الصور الأربع لم تفد تعريفا كما فى نحو غلام زيد ولا تخصيصا كما فى نحو غلام رجل ولا تخفيفا كما فى نحو حسن الوجه ولا تخلصا من قبح حذف الرابط والتجوز فى العمل كما فى الحسن الوجه وينقسم الجائز إلى قبيح وضعيف وحسن فأما القبيح فهو رفع الصفة مجردة كانت أو مع أل المجرد منها ومن الضمير والمضاف إلى المجرد وذلك أربع صور وهو حسن وجه وحسن وجه أب والحسن وجه والحسن وجه أب ووجه قبحها خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف لفظا وعلى قبحها فهى جائزة فى الاستعمال لوجود الضمير تقديرا وأما الضعيف فهو نصب الصفة المجردة من أل المعرف بأل والمضاف إلى المعرف بها أو إلى ضمير الموصوف أو إلى المضاف إلى ضميره ووجه ضعفه أنه من إجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدى وجر الصفة المضافة إلى ضمير الموصوف أو إلى المضاف إلى ضميره وذلك ست صور وهى حسن الوجه وحسن وجه الأب وحسن وجهه وحسن وجه أبيه بالنصب فيهن وحسن وجهه وحسن وجه أبيه بالجر فيهما وهو رأى الجر عند سيبويه من الضرورات وأجازه الكوفيون فى السعة وهو الصحيح لوروده فى

الحديث كقوله في وصف النبي صلى الله عليه وسلم شثن أصابعه وفي حديث أم زرع صفر وشاحها وفي حديث الدجال أعور عينه اليمنى ومع جوازه ففيه ضعف لأنه يشبه إضافة الشيء إلى نفسه وأما الحسن فهو رفع الصفة المجردة من أل المعرف بها والمضاف إلى المعرف بها أو إلى ضمير الموصوف أو إلى المضاف إلى ضميره ونصب الصفة المجردة من أل والإضافة والمضاف إلى المجرد منهما وجر الصفة المعرف بأل والمضاف إلى المعرف بها والمجرد من أل والإضافة والمضاف إلى المجرد منهما ورفع الصفة مع أل المعرف بها والمضاف إلى المعرف بها أو إلى ضمير الموصوف أو إلى المضاف إلى ضميره ونصب الصفة المعرف بأل والمضاف إلى المعرف بها أو إلى ضمير الموصوف أو إلى المضاف إلى ضميره والمجرد من أل والإضافة والمضاف إلى المجرد منهما وجر الصفة المعرف بأل والمضاف إلى المعرف بها فهذه اثنتان وعشرون صورة وهي حسن الوجه وحسن وجه الأب وحسن وجهه وحسن وجه أبيه وحسن وجها وحسن وجه أب وحسن الوجه وحسن وجه الأب وحسن وجهه وحسن وجه أب والحسن الوجه والحسن وجه الأب والحسن وجهه والحسن وجه أبيه والحسن الوجه والحسن وجه الأب والحسن وجهه والحسن وجه أبيه والحسن وجها والحسن وجه أب والحسن الوجه والحسن وجه الأب وذلك كله مستفاد من قول النظم :

فارفع بها وانصب وجر مع أل ... ودون أل مصحوب أل وما اتصل
بها مضافا أو مجردا ولا ... تجرر بها مع أل سما من أل خلا
ومن إضافة لتاليها وما ... لم يخل فهو بالجواز وسما

وأوصل بعض المتأخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها إلى أربعة عشر ألف صورة ومائتين وست وخمسين صورة وذلك أنه جعل الصفة إما بأل أو لا فهذه حالتان ومعمولها إما بأل أو مضاف أو مجرد والمقرون بأل نوع واحد كالحسن الوجه والمضاف ثمانية أنواع الأول مضاف إلى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه والثاني مضاف إلى مضاف إلى ضميره نحو حسن وجه أبيه والثالث مضاف إلى المعرف بأل نحو حسن وجه الأب والرابع مضاف إلى مجرد نحو حسن وجه أب والخامس مضاف إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو جميلة أنفه من قولك مررت بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة أنفه والسادس مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى نحو جميل خالها من قولك مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها والسابع مضاف إلى موصول نحو الطيبي كل ما التاثت به الأزر من قوله :

فعج بها قبل الأخيار منزلة ... والطيبي كل ما التاثت به الأزر

(قوله شثن أصابعه) بالثاء المثلثة كما في الأساس وكذا ضبطه شراح الشمايل قال امرؤ القيس : وتعطو برخص غير شثن كأنه أساريع ظبي أو مساويك إسحل وجاء في صفته صلى الله عليه وسلم شثن الكفين والقدمين قال أبو عبيد يعني أنهما إلى الغلظ والقصر أميل قال بعضهم وهذا الوصف محمود في الرجال وقيل معنى شثن الكفين أن في أنامله غلظا بلا قصر بدليل ما روى أنه كان سائل الأطراف (قوله وفي حديث أم زرع صفر وشاحها) أي في بعض الروايات وفي بعضها صفر ردائها والمعنى أنها ضامرة البطن فكان رداءها صفر أي خال من شدة ضمور بطنها والرداء ينتهي إلى البطن فيقع عليه والصفر بكسر الصاد وسكون الفاء الخالي (قوله لأنه يشبه إضافة الشيء إلى نفسه) أورد أنهم عدوا من صور الحسن حسن الوجه وحسن وجه الأب وحسن وجهه وكل ذلك يشبه إضافة الشيء إلى نفسه ويمكن الجواب بأنه يمكن في الصورتين المذكورتين في مسائل القبح العدول إلى الرفع ولا محذور فيه بخلافه في تلك الصور المعدودة في صور الحسن لكن يرد أنه يمكن في الصورة الأخيرة العدول إلى النصب على التمييز بل يمكن في الأولين العدول إلى الرفع بناء على أن أل قائمة مقام الإضافة إلى الضمير فليحرر (قوله وحسن وجه الأب) قد تقدم أول الباب الحكم بقبح زيد كاتب الأب بالإضافة لكن من كتب أبوه لا يحسن أن يضاف الكتابة إليه إلا بمجاز بعيد ويرد عليه نحو هذا الجريان هذا التوجيه فيه فإن حسن وجه الأب لا يقوم بزيد لا كلا ولا بعضا كالكتابة فكيف حكموا بحسن هذا فلم يمكن أن يوجه القبح هناك مع التوجيه المذكور بوجود اللبس لأنه يحتمل معنى أنه مرتب للكتابة كما يقال كاتب كما أشرنا إليه سابقا وإن ادعوا هناك عدم اللبس (قوله أو مجرد) قال السندالي المجرد إما مجرد من الإضافة دون أل وقد قدمه أو من أل دون الإضافة أو من أل والإضافة وهو مراده فقوله أو مجرد أي المجرد وما أضيف هو إليه من أل والإضافة أو من أل دون الإضافة أي إلى الضمير فقط (قوله نحو الطيبي كل ما التاثت به الأزر) فإن كلا معمولة للصفة وهو الطيبي وكل مضافة إلى ما الموصولة وليس الشاهد في الطيبي كما ظنه العيني لأنه لا يناسب موضوع الكلام لأنه في أقسام معمول الصفة لا فيها فتدبر (قوله من قوله فعجتها الخ) البيت للفرزدق والضمير في عجتها للناقة من عجت البعير إذا عطفت رأسه بالزمام فهو متعد بنفسه وهكذا وجدته بخط المصنف مرسوما وجدتها على أن وجد فعل ماض والهاء ضمير نصب مفعوله وأما ما في نسخ الشارح من رسمه فعج بها على أنه فعل أمر والهاء ضمير مجرور بالباء فلا يناسب

والثامن مضاف إلى موصوف بجملة نحو رأيت رجلا حديد سنان رمح يطعن به والمجرد من الإضافة وأل يشمل الثلاثة أنواع الموصول نحو قوله :

أسيلات أبدان رقاق خصورها ... وثيرات ما التفت عليه المآزر

والموصوف نحو جما نوال أعده من قوله :

تزور امرأ جما نوال أعده ... لمن أمه مستكفيا أزمة الدهر

وغيرهما نحو مررت برجل حسن وجه هذه اثنتا عشرة صورة مضروبة في حالي تنكير الصفة وتعريفها تصير أربعا وعشرين وكل من هذه الأربع والعشرين مضروبة في الثلاثة أحوال الإعراب تبلغ اثنتين وسبعين صورة ويضم إليها صور ما إذا كان معمول الصفة ضميرا وهي ثلاث الأولى أن يكون مجرورا وذلك إذا باشرته الصفة المجردة من أل نحو قولك مررت برجل حسن الوجه جميله الثانية أن تفصل الصفة من الضمير وهي مجردة من أل نحو قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها الثالثة أن تتصل به ولكن تكون الصفة بأل نحو زيد الحسن الوجه الجميله والضمير في هاتين الصورتين منصوب والالزم إضافة الشيء إلى نفسه فصار ت خمسا وسبعين والصفة إما أن تكون لمفرد مذكر أو لمثناه أو لمجموعه جمع سلامة أو جمع تكسير أو لمفرد مؤنث أو لمثناه أو لمجموع جمع سلامة أو جمع تكسير هذه ثمان في خمس وسبعين تصير ستمائة وإذا نوعت نفس الصفة إلى مرفوعة ومنصوبة ومجرورة وضربتها في الستمائة تصير ألفا وثمانمائة وإذا نوعت الصفة أيضا من آخر إلى مفرد مذكر ومثناه ومجموعه وإلى مفرد مؤنث ومثناه ومجموعه كانت ثمانيا فإذا ضربت فيها الألف والثمانمائة تصير أربع عشرة ألفا وأربعمائة قال ويستثنى من هذه الصور الضمير فإنه لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا جمع سلامة وجملة صوره مائة وأربع وأربعون فالباقي أربع عشرة ألفا ومائتان وست وخمسون بعضها جائز وبعضها ممتنع فيخرج منها الممتنع على ما تقدم انتهى

﴿ هذا باب التعجب ﴾

وهو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره قاله ابن عصفور وخرج بوصف الفاعل وصف المفعول فلا يقال ما أضرب زيدا تعجبا من الضرب الواقع على زيد وبخفي سببها الأمور الظاهرة الأسباب فلا يتعجب في شيء منها لقولهم إذا ظهر السبب بطل العجب وبقلة النظائر والخروج عنها ما يكثر نظائره في نوعه فإنه لا يستعظم فلا يتعجب منه (و) التعجب (له عبارات كثيرة واردة في الكتاب والسنة ولسان العرب فمن الكتاب (نحو) قوله تعالى (كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم) ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم لأبي هريرة رضي الله عنه (سبحان الله إن المؤمن لا ينجس) ومن كلام العرب قولهم (لله دره فارسا) وإنما لم يبوب لها في النحو لأنها لم تدل على التعجب بالوضع بل بالقرينة (والمبوب له منها في النحو) صيغتان (اثنتان) موضوعتان له (إحداهما ما أفعله نحو ما أحسن زيدا) وإليها أشار الناظم بقوله بأفعل انطق بعد ما تعجبا ه والكلام فيها في

تفسير عاج بما تقدم (قوله نحو قوله أسيلات أبدان الخ) البيت لعمر بن أبي ربيعة وأسيلات جمع أسيلة وهي الطويلة والشاهد في وثيرات ما التفت فإن وثيرات صفة مشبهة أضيفت إلى الموصول وهو جمع وثيرة بفتح الواو وكسر الثاء المثلثة أراد وطيآت الأرداف والأعجاز وارتفاعه على أنه خبر بعد خبر وأسيلات خبر مبتدأ محذوف أي هن (قوله نحو جما نوال أعده) أي فإن نوال مرفوع بجما مع أنه غير ملتبس بضمير صاحب الصفة اه فاق التقدير الضمير موجود لأن المعنى جما نواله أي عظيما عطاؤه (قوله من قوله تزور أمرا جما الخ) جما حال من امرأ وجملة أعده من الإعداد قالوا صفة لنوال قال العيني والصواب أن يكون صفة لامرأ والضمير المنصوب يرجع إليه وأمه بمعنى قصده ومستكفيا مفعول ثان لأعده واللام في لمن يتعلق به وأزمة الدهر منصوب بمستكفيا أي شدته

﴿ هذا باب التعجب ﴾

(قوله وهو استعظام الخ) قال الدنوشري حد بعضهم التعجب بأنه انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر خفي سببه ولهذا يقال إذا ظهر السبب بطل العجب ولا يطلق على الله أنه متعجب إذ لا يخفى عليه شيء وما وقع مما ظاهره ذلك في القرآن فمصروف إلى المخاطب نحو قوله تعالى فما أصبرهم على النار أي أن حالهم في ذلك اليوم ينبغي لك أيها المخاطب أن تتعجب منها وعرف بعضهم التعجب بأنه استعظام فعل فاعل ظاهر المزية فيه ﴿ فائدة ﴾ توقف بعضهم في صحة قولنا مثلا ما أعظم الله وما أجله لأنه يقتضي بظاهره أن المعنى شيء عظيم أعظم الله أي جعله عظيما وهذا إن لم يكن كفرا فهو قريب منه وقدر بعضهم مضافا قبل الله فيكون التقدير شيء عظيم قدرة الله وهذا الشيء هو الله وفيه إطلاق ما على الله تعالى اه وأقول صرح ابن الأنباري بصحة ما أعظم الله وبسط شيخ الإسلام السبكي الكلام على المسئلة وذكرنا ما يتعلق به في حاشية الألفية (قوله سبحان الله الخ) إن قلت ما معنى التعجب في كلمة التسبيح قلت أصل ذلك أن يسبح الله عند رؤية التعجب من صنائعه ثم كثر حتى استعمل في كل متعجب منه (قوله والمبوب له في النحو منها صيغتان) ذكر في الشذور ثلاثة والثالثة

فعل وسيأتي في هذا الكتاب في باب نعم ويأتي آخر هذا الباب في كلام الشارح (قوله لأن في أحسن الخ) فيه نظر فإن الكوفيين الظاهر أنهم لا يقولون بأن في أحسن ضميرا كما يعلم من كلامهم الآتي في أحسن وهذا الضمير المستتر لا يجوز العطف عليه ولو مع الفصل ولأن يبدل منه ولأن يخبر عنه قاله ابن الصائغ وينظر هل التأكيد كالعطف أولا (قوله عجب لتلك قضية الخ) قال الشهاب القاسمي في حواشي شرح القطر للمصنف عجب مبتدأ ولتلك خبر وقضية يحتمل أنه مجرور بدل من قوله تلك إن لم يشترط في إبدال النكرة من المعرفة بدل كل وصفها ويحتمل أنه منصوب حالا فليحرر اه وأقول في الارتشاف في باب المفعول المطلق وعجب مبتدأ والخبر في لتلك وقضية تمييز أو حال وقيل التقدير أرى عجبا لتلك وقيل يجوز رفع قضية على تقدير هي قضية وزعم الأعلم أن عجب لتلك مرفوع على الإهمال (قوله أي الذي أو شيء الخ) أشار إلى أن قول المصنف أي شيء عظيم تفسير للخبر المحذوف سواء قدرت ما بمعنى الذي أو بمعنى شيء وقد أفصح عن هذا اللقاني بقوله قوله أي شيء عظيم ظاهره أنه تفسير للخبر المحذوف وهو ظاهر إن قدرت ما بمعنى الذي وكذا إن قدرت بمعنى شيء موصوف بأنه أحسن زيدا شيء عظيم فالخبر هو شيء الثاني باعتبار وصفه كالحال الموطئة (قوله للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية) قال اللقاني قد تقدم في أول الكتاب وأما تجويز الكوفي في ما أحسني أي بدون نون فبنى على أن أحسن عندهم اسم فالمراد باللزوم هنا الملازمة بحسب الاستعمال المنقول إلينا لا اللزوم الذي هو الإيجاب إذ لا يحسن الاستدلال بذلك إذ هو فرع عن ثبوت الفعلية فتأمله (قوله وما بعده مفعول به) قال المصنف لا خلاف أعرفه في أن همزة أفعل في التعجب للتعدية بدليل تعدي ما أحسن زيدا وما أصبره واختلف فيه قبل دخول الهمزة بعد الإجماع على أنه قبلها مقدرة قصوره وإلا لتعدى نحو ما أضرب زيدا لاثنين بأي شيء حصل له القصور فقال النحاة بتقديره على فعل وخالفهم ابن مالك وقال بل لتضمينه ما لا يتعدى من أفعال الغرائز كقولك ضعف وكثل وانتصر ورد عليه بوجهين أحدهما أن فعل وفعل اللازمين بجزع وصبر يساويان فعل في عدم التعدي وقبول همزة التعدي فتقدير ردهما إلى فعل لا حاجة إليه الثاني أن من الأفعال ما رفضت العرب صوغه على فعل وهو المضاعف واليائي العين أو اللام نحو حيي ورمى فلا يصح في ذلك تقدير فعل وقد يقال في جواب الأول إنا احتجنا إلى دعوى القصور في الفعل فنحن قدرنا تحويل الوزن وأنت قدرت تضمين المعنى الزائد الذي لم يكن وكلاهما مجاز فإذا قلت لا حاجة إلى هذا بعينه قلنا ولا إلى ما ذكرت بعينه وفي جواب الثاني أنهم امتنعوا من النطق في ذلك بفعل لأنه

شيئين في ما وأفعل (فأما ما) التعجبية (فأجمعوا على اسميتها لأن في أحسن ضميرا يعود عليها) اتفاقا والضمير لا يعود إلا على الأسماء (وأجمعوا) أيضا (على أنها مبتدأ لأنها مجردة) من العوامل اللفظية (للإسناد إليها) وأما ما روي عن الكسائي أنها لا موضع لها من الإعراب فشاذ لا يقدح في الإجماع (ثم) بعد الاتفاق على أنها اسم مبتدأ اختلفوا في معناها (قال سيبويه) وجمهور البصريين (هي نكرة تامة بمعنى شيء وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب) كما قالوا في قول الشاعر:

عجبت لتلك قضية وإقامتي ... فيكم على تلك القضية أعجب

(وما بعدها) من الجملة الفعلية (خبر فموضعه رفع وقال الأخفش هي) أي ما (معرفة ناقصة) أي موصولة (بمعنى الذي وما بعدها) من الجملة الفعلية (صلة) لها (فلا موضع له) من الإعراب (أو نكرة ناقصة) أي نكرة موصوفة بمعنى شيء (وما بعدها) من الجملة الفعلية (صفة) لها (فمحله رفع) تبعا لمحل ما (وعليهما) أي على قولي الأخفش من التعريف والتنكير الناقصين (فالخبر) أي خبر المبتدأ الذي هو ما التعجبية (محذوف وجوبا أي) الذي أو شيء ما أحسن زيدا (شيء عظيم) ورد بأنه يستلزم مخالفة النظائر من وجهين أحدهما تقديم الإفهام بالصلة أو الصفة وتأخير الإبهام بالتزام حذف الخبر والمعتاد فيما تضمن من الكلام إفهاما وإبهاما تقدم الإبهام والثاني التزام حذف الخبر دون شيء يسد مسده وروي عن الأخفش قول ثالث موافق لقول سيبويه والجمهور وذهب الفراء وابن درستويه إلى أن ما أستفهامية ونقله في شرح التسهيل عن الكوفيين وهو موافق لقولهم باسمية أفعل فإن الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه إلا الأسماء نحو ما أصحاب اليمين والأصح ما ذهب إليه سيبويه وأصحابه لأن قصد المتعجب الإعلام بأن المتعجب منه ذو مزية إدراكها جلي وسبب الاختصاص بها خفي فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك إبهام متلو بإفهام ولا شك أن الإفهام حاصل بإيقاع أفعل على المتعجب منه إذ لا يكون إلا مختصا فتعين كون الباقي وهو ما مقتضيا الإبهام (وأما أفعل) بفتح العين (كأحسن) ففيه خلاف (فقال البصريون والكسائي) وهشام (فعل) ماض (للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو ما أفقرني إلى رحمة الله) وما أحسنني إن اتقيت الله (ففتحته) التي في آخره (بناء) لا إعراب (كالفتحة في ضرب من) قولك (زيد ضرب عمرا وما بعده) من الاسم المنصوب (مفعول به) كما أن ما بعد ضرب من الاسم المنصوب مفعول به فإعراب ما أحسن زيدا مثل إعراب زيد ضرب عمرا حرفا بحرف (وقال

أمر لفظى وهو النقل فلا يمتنع فيه التقدير لزوال المانع وكم لهم من شىء يصح تقديره ولا يصح النطق به (قوله ففتحته إعراب) قال اللقانى أى ومنع الصرف لما فيه من الصفة (٨٨) ووزن الفعل (قوله كالفتحة فى زيد عندك) قال اللقانى فيه دلالة على أن بقية الكوفيين وافقوا سيبويه على أن ما مبتدأ أو فعل خبر (قوله وأحسن إنما هو فى المعنى الخ) قال اللقانى مقتضاه جواز النصب عندهم فى زيد أفضل أبا ونحوه (قوله لفظ الأمر) وحينئذ فينبغى أن يكون مبنيا على السكون إن كان صحيح الآخر وعلى حذف الآخر إن كان معتله وقيل مبنى على فتحة مقدرة نظرا إلى الأصل من كونه ماضيا (قوله ومعناه الخبر) قال الدنوشرى فيه نظر فإن معنى الصيغة مع ما بعدها التعجب والتعجب من قبيل الإنشاء فكيف يحكم على ذلك بأنه خبر اه وتفصيل هذا أن الفعل الرافع للظاهر مفرد لا يتصف حقيقة بخبر ولا إنشاء لأنهما وصفان للكلام وإن أريد اتصاف المفرد بوصف جملته مجازا فالجملة إنشاء فتدبر (قوله ذا بقل) قال الدنوشرى صوابه ذات بقل اه أى لأن الأرض مؤنثة وهذا على ما فى بعض النسخ وأكثر النسخ ذات بالتأنيث (قوله عميرة ودع الخ) عميرة منصوب بودع وهو اسم محبوبته وغاديا من الغدو (قوله والباء للتعدية) قال بعضهم وعلى أنه أمر حقيقة فعل المجرور نصب على المفعولية والهمزة للنقل كهى فيما أفعل فالباء زائدة اه فليحرر لكن رأيت بخط المصنف لا خلاف أعرفه فى أن همزة أفعل للصيرورة والأصل فيه

بقية الكوفيين) غير الكسائى وهشام أفعل (اسم لقولهم) أى العرب (ما أحيسنه) وما أميلحه بالتصغير ولم يصغر وا غيرهما والتصغير من خصائص الأسماء (ففتحته) التى فى آخره (إعراب) لا بناء (كالفتحة فى) عندك من قولك (زيد عندك) وذلك (لأن مخالفة الخبر للمبتدأ) فى المعنى (تقتضى عندهم نصبه) أى نصب الخبر بخلاف ما إذا كان الخبر هو المبتدأ فى المعنى كالله ربنا أو مشبها به نحو وأزواجه أمهاتهم فإنه يرتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا بحيث لا يحمل عليه حقيقة ولا حكما خالفه فى الإعراب والناصب له عندهم معنوى وهو معنى المخالفة التى اتصف بها ولا يحتاج إلى شىء يتعلق به الخبر (وأحسن إنما هو فى المعنى وصف لزيد لا لضمير ما) فلذلك نصب (وزيدا عندهم مشبه بالمفعول به) لأن ناصبه وصف قاصر فأشبه نصب الوجه فى قولك زيد حسن الوجه وأجيب بأن التصغير فى أفعل شاذ ووجه تصغيره أنه أشبه الأسماء عموما لجموده لأنه لا مصدر له أو أنهم ذهبوا بتصغيره إلى معنى المصدر حيث لزم صيغة واحدة قاله أبو البقاء وأشبه أفعل التفضيل خصوصا بكونه على وزنه وبدلالته على الزيادة وبكونهما لا يبنيان إلا مما استكمل شروطا يأتى ذكرها وندر حذف همزة أفعل سمع ما خيره وما شره بمعنى ما أخيره وما أشره ولما حذفوا همزة أخير حركوا الخاء بحركة الياء ومنهم من لم يحركها ويحذف ألف ما ويقول مخيره وسمع الكسائى مخبثه (الصيغة الثانية) من صيغتى التعجب (أفعل به) بكسر العين (نحو أحسن بزيد) وإليها الإشارة بقول النظم • أو جئ بأفعل قبل مجرور بيا • (أجمعوا على فعلية أفعل) لأنه على صيغة لا تكون إلا للفعل فأما أصبع فنادر وفى كلام ابن الأنبارى ما يدل على أن أفعل اسم قال المرادى ولا وجه له (ثم) بعد اتفاقهم على فعليته اختلفوا فى حقيقته (قال البصريون) جمهورهم (لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر) فمدلوله ومدلول أحسن فى ما أحسن زيدا من حيث التعجب واحد (وهو فى الأصل فعل ماض) صيغته (على صيغة أفعل) بفتح العين وهمزته للصيرورة (بمعنى صار ذا كذا) فأصل أحسن بزيد أحسن زيد أى صار ذا حسن (كأغد البعير أى صار ذا غدة) وأبقلت الأرض أى صارت ذات بقل (ثم غيرت الصيغة) الماضوية إلى الصيغة الأمرية فصار أحسن زيد بالرفع (فقبح إسناد) لفظ (صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر) لأن صيغة الأمر لا ترفع الاسم الظاهر (فزيدت الباء فى الفاعل ليصير على صورة المفعول به) المجرور بالباء (كامرر بزيد ولذلك) القبح (التزمت) زيادتها صونا للفظ عن الاستقباح (بخلافها) أى بخلاف زيادة الباء (فى) فاعل الفعل الماضى نحو (كفى بالله شهيدا فيجوز تركها) لعدم الاستقباح (كقوله) وهو سحيم بمهملتين عبد بنى الحسحاس بمهملات أربع :

عميرة ودع إن تجهزت غاديا • (كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا)

لحذف الباء من فاعل كفى (وقال الفراء والزجاج والزمخشرى وابنا كيسان وخروف) أفعل بكسر العين فى التعجب (لفظه ومعناه الأمر) حقيقة (وفيه ضمير) مستتر مرفوع على الفاعلية (والباء للتعدية) داخلة على المفعول به لا زائدة (ثم) اختلفوا فى مرجع الضمير المستتر فى أفعل (قال ابن كيسان) من الكوفيين (الضمير للحسن) المدلول عليه بأحسن كأنه قيل أحسن يا حسن بزيد أى دم به والزمه ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال لأن ضمير المصدر كالمصدر لا يثنى ولا يجمع واستحسنه ابن طلحة (وقال غيره) أى غير ابن كيسان من المتقدم ذكرهم وهم الفراء من الكوفيين والزجاج من البصريين وابن خروف والزمخشرى من المتأخرين الضمير المستتر فى أفعل (للمخاطب) المستدعى منه التعجب وكان القياس أن يقال فى التأنيث أحسنى وفى التثنية أحسنا وفى الجمع أحسنوا أحسن (وإنما التزم إفراده) وتذكيره واستتاره

أفعل ولكن حوّل من صيغة الماضي إلى صيغة الأمر والمعنى الأصلي باق (قوله وهو عام لم يعهد) لعل المراد عدم عهد خصوص استعمال الأمر في خصوص معنى الماضي فلا يرد أن صيغة الطلب قد تستعمل في الخبر لأنها تستعمل في الإباحة نحو جالس الحسن أو ابن سيرين والتسوية وغير ذلك مما ذكر في علم المعاني (قوله والمعهود عكسه) نحو مات فلان رحمه الله (قوله بأربعة أوجه) قال الدنوشري مما يرد على من زعم أنه أمر لا يجاب بالفاء ولو كان أمراً لأجيب بها فلا تقول أحسن بزيد فيحسن بك اه (قوله لزم إبراز ضميره) قد يجاب بأنه جرى مجرى الأمثال (قوله لم يله ضمير المخاطب) لأن ذلك لا يجوز لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل في غير باب ظن وفقد وعلم لا يقال ضربتني وفرحتني (قوله لو كان أمراً لوجب له الخ) عبارة الشاطبي الرابع أنه كان يجب إعلاله إذا كانت عينه ياء أو واواً كما وجب ذلك لابن وأقم ولم يجز أبين به ولا أقوم به كما لا أأمر بذلك فكما لم يكن كذلك لم يصح (٨٩) أن يكون أمراً وهذا مشترك الإلزام

(لأنه) أي أفعل المستتر فيه الضمير (كلام جرى مجرى المثل) والأمثال لا تغير عن حالها وضعف مذهب جمهور البصريين بثلاثة أوجه أحدها استعمال الأمر بمعنى الماضي وهو عالم يعهد والمعهود عكسه والثاني استعمال أفعل بمعنى صار وهو قليل والثالث زيادة الباء في الفاعل ورد ابن مالك قول الفراء وموافقيه بأربعة أوجه أحدها أنه لو كان أمراً لزم إبراز ضميره الثاني أنه لو كان أمراً لم يكن الناطق به متعجباً كما لا يكون الآمر بالحلف ونحوه حالفاً ولا خلاف في كونه متعجباً الثالث أنه لو كان مسنداً إلى ضمير المخاطب لم يله ضمير المخاطب في نحو أحسن بك الرابع أنه لو كان أمراً لوجب له من الإعلال ما وجب لأقم وأبن ويجوز حذف الباء إذا كان المتعجب منه أن المصدرية وصلتها كقوله • وأحبب إلينا أن تكون المقدما • أي بأن تكون دون أن المشددة وصلتها لعدم السماع فهذا حكم اختصت به أن عن أن ولنظيره عسى أن يقوم قاله الموضح في الحواشي وزاد بعضهم في التعجب صيغة ثالثة وهي فعل بضم العين نحو كبرت كلمة وزاد الكوفيون رابعة وهي أفعل بغيرما فأجازوا تحويل الثلاثي إلى صيغة أفعل فتقول أحسنت رجلا وأكرمت رجلا بمعنى ما أحسنك وما أكرمك وزاد بعضهم اسم التفضيل متمسكاً بقول سيبويه أن أفعل وما أفعله وأفعل به بمعنى واحد (مسألة) لا يتعجب إلا من معرفة أو نكرة مختصة نحو ما أحسن زيداً وما أسعد رجلا اتقى الله لأن المتعجب منه مخبر عنه في المعنى فلا يقال ما أسعد رجلا من الناس لأنه لا فائدة في ذلك (ويجوز حذف المتعجب منه) إذا كان ضميراً كما (في مثل ما أحسنه إن دل عليه دليل) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وحذف ما منه تعجبت استبح • إن كان عند الحذف معناه يضح

(كقوله) وهو علي بن أبي طالب كرم الله وجهه :

جزى الله عني والجزاء بفضله • ربيعة خيراً (ما أعف وأكرما)

أي ما أعفها وأكرمها (وفي) مثل (أفعل به إن كان أفعل) بكسر العين (معطوفاً على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف نحو أسمع بهم وأبصر) أي بهم وقوله :

أعزز بنا واكتف أن دعينا • يوماً إلى نصرة من يلينا

أي واكتف بنا وإنما حذف للدليل مع كونه فاعلا لأن لزومه للجر كساه صورة الفضلة خلافاً للفارسي وجماعة ذهبوا إلى أنه لم يحذف ولكنه استتر في الفعل حين حذفت الباء كما في قولك زيد كفى به كاتباً زيد كفى كاتباً ورده ابن مالك بوجهين أحدهما لزوم إبرازه حينئذ في التثنية والجمع والثاني أن من الضمائر ما لا

في ما أفعله إذ هو عنده فعل ماض والماضي يجب فيه أقام وأبان فكان يمتنع فيه ما أقومه وأبينه كما يمتنع في الماضي فالجواب عن هذا هو جوابنا وإلا فلا يصح اعتراضه فلا يفتقر إلى جواب وإذا تقرر هذا كله سهل الأمر في فاعل أفعل وأنه مضمر وفي المجرور وأنه في موضع نصب وأن الباء غير زائدة وهو ظاهر (قوله ويجوز حذف الباء) قال الدنوشري إنها إذا حذفت لا تقدر (قوله ويجوز حذف المتعجب منه) قال الدنوشري يفهم منه أن زيداً في قولنا ما أحسن زيداً متعجب منه وفي الحقيقة المتعجب منه حسنه لا زيد (قوله وهو علي) في القاموس في مادة ودق نقلا عن المازني وصوبه الزمخشري أنه لم يصح أنه تكلم بشيء من الشعر غير بيتين وهما قوله :

تلكم قريش تمناني لتقتلني • فلا وربك لا بروا ولا ظفروا
وإن هلكت فرهن ذمتي لهم • بذات ودقين لا يعفو لها أثر

(قوله معطوفاً على آخر) قال الدنوشري الظاهر أن ذلك من عطف الجمل ففي العبارة مسامحة لأنها تقتضي أنها من عطف المفردات (قوله واكتف إن دعينا) قال الدنوشري هذا ليس من باب التعجب وقال أيضاً وهو بيان لهذا ما نصه إن كان من الاكتفاء فلا شاهد فيه لأنه على هذا التقدير فعل أمر لا فعل تعجب وفاعله مستتر فيه وجوباً اه وهذا مبني على ما في النسخ من رسم اكتف بتاء مثناة بين الكاف والفاء وهذا لا يتوهم أنه فعل تعجب لأنه ليس على وزن أفعل والذي رأيته في خط المصنف في التذكرة وأكف بغير تاء وضبطه بفتح الهمزة إشارة لكونها همزة قطع وسكون الكاف (قوله لأن لزومه الخ) قال الدنوشري علل ذلك سعدي جلبي بقوله لأنه لملازمة الجر لكون الفعل قبله في صورة ما فاعله مضمر والجار والمجرور بعده مفعول أشبه الفضلة فجاز حذفه اكتفاء بما تقدم (قوله زيد كفى كاتباً)

يقبل الاستتار كنا من أكرم بنا فإن لم يدل عليه دليل لم يجز حذفه أماق ما أفعله فلعروه إذ ذاك عن الفائدة فإنك لو قلت ما أحسن أو ما أجمل لم يكن كلاما لأن معناه أن شيئا صير الحسن واقعا على مجهول وهذا مما لا ينكر وجوده ولا يفيد التحدث به وأما نحو أفعل به فلا يحذف منه المتعجب منه لغير دليل لأنه فاعل (وأما قوله) وهو عروة بن الورد :

فذلك إن يلق المنية يلقها ... حميدا (وإن يستغن يوما فأجدر)

حذف المتعجب منه ولم يكن معطوفا على مثله (أي) فأجدر (به) حميدا (فشاذ) أو قليل (مسألة وكل من هذين الفعلين) وهما ما أفعله وأفعل به (ممنوع التصرف) اتفاقا قاله ابن مالك وإليه أشار في النظم بقوله :

وفي كلا الفعلين قدما لزما ... منع تصرف بحكم حتما

وأجاز هشام أن يؤتى بمضارع ما أفعله فتقول ما يحسن زيدا وهو قياس ولم يسمع فلا يقدح في الإجماع وليس أفعل أمرا من أفعل لاختلاف مدلولي الهمزة عند الجمهور ولأنها في التعجب للصيرورة وفي غيره للنقل (فالأول) وهو ما أفعله (نظير تبارك وعسى وليس) في الجمود وفي ملازمة المضي (والثاني) وهو أفعل به (نظير هب بمعنى اعتقد وتعلم بمعنى اعلم) في الجمود وفي ملازمة صيغة الأمر (وعلة جمودهما تضمنهما معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع) ولم يوضع (مسألة ولعدم تصرف هذين الفعلين) الدالين على التعجب (امتنع أن يتقدم عليهما معمولهما) امتنع (أن يفصل بينهما) وبين معمولهما (بغير ظرف ومجرور ولا تقول ما زيدا أحسن) بتقديم معمول أحسن عليه (ولا) تقول (بزيد أحسن) بتقديم معمول أحسن عليه (وإن قيل إن بزيد مفعول) به كما يقول به الفراء وأصحابه لعدم التصرف وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ۞ وفعل هذا الباب لن يقدما ۞ معموله (وكذا لا تقول ما أحسن يا عبد الله زيدا) بالفصل بالمنادى بين أحسن ومعموله بلا خلاف كما يؤخذ من كلام الشارح وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ووصله به الزما . وفي الكلام الفصيح ما يدل على جوازه كقول علي رضي الله عنه لما رأى عمار بن ياسر مقتولا أعزز على أبا اليقظان أن أراك صريعا مجدلا أي مرميا على الجدالة بفتح الجيم وهي الأرض قال ابن مالك وهذا مصحح للفصل بالمنادى (ولا) تقول (أحسن لولا بخله بزيد) بالفصل بلولا الامتناعية ومصحوبها وأجاز ذلك ابن كيسان قال المرادي ولا حجة له على ذلك وأجاز الجرمي وهشام الفصل بالمصدر نحو ما أحسن إحسانا زيدا ومنعه الجمهور لمنعهم أن يكون له مصدر وأجاز الجرمي وهشام الفصل بالحال نحو ما أحسن راكبا زيدا أو أحسن راكبا بزيد (واختلفوا في الفصل بظرف أو مجرور) حال كونهما (متعلقين بالفعل) الدال على التعجب (والصحيح الجواز) للتوسع فيهما وإليه أشار الناظم بقوله :

وفصله بظرف او بحرف جر ... مستعمل والخلف في ذاك استقر

وذهب الأخفش والمبرد وأكثر البصريين إلى المنع وذهب الفراء والجرمي والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين إلى الجواز (كقولهم ما أحسن بالرجل أن يصدق وما أقبح به أن يكذب وقوله) وهو أوس بن حجر : أقيم بدار الحزم ما دام حزمها ۞ (وأحر إذا حالت بأن أتحولا) ففصل بإذا الظرفية بين أحر ومعموله وهو أن وصلتها وليس لسيبويه في ذلك نص (ولو تعلق الظرف والمجرور بمعمول فعل التعجب لم يجز الفصل به اتفاقا) كما قاله ابن مالك في شرح التسهيل (نحو ما أحسن معتكفا في المسجد وأحسن بجالس عندك) فلا يقال فيهما ما أحسن في المسجد معتكفا وأحسن عندك بجالس لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بمعمول معموله .

(فصل) (وإنما يبنى هذان الفعلان مما اجتمعت فيه ثمانية شروط أحدها أن يكون فعلا فلا يبنيان من) الاسم نحو (الجلف) بالجيم وهو في الأصل الدن الفارغ وفي القاموس الجلف بالكسر الرجل الجافي وقد

قال الدنوشري يتأمل في هذا التركيب (قوله فلعروه إذ ذاك عن الفائدة) هذا يتخلف فيما إذا قيد الكلام بغير المعمول بما تحصل معه الفائدة من ظرف أو غيره مع أن مقتضى كلامهم أنه لا فرق (قوله صير الحسن) قال الدنوشري كان ينبغي أن يقول أو الجمال اهـ لأن ذلك المناسب لقوله أولا (قوله وعلة جمودهما تضمنهما الخ) وشبههما اسم التفضيل أصلا ووزنا ودلالة على زيادة الحدث ومن ثم أعطيا حكمه أيضا في جواز التصغير وفي وجوب التصحيح نحو ما أقوله وأقوم به هذا وقال اللقاني فيما علل به المصنف دلالة على أن تضمن معنى الحرف كما يقتضي منع الإعراب على ما تقدم يقتضي عدم التصرف (قوله أعزز على أبا اليقظان الخ) أبو اليقظان كنية عمار بن ياسر رضي الله عنه (قوله وقوله وأحر إذا حالت بأن أتحولا) هذا أظهر من الاستشهاد بقوله : خليلي ما أحرى بذي اللب أن يرى صبورا ولكن لا سبيل إلى الصبر لأنه يحتمل القلب والمعنى ما أحرى ذا اللب أي صاحب العقل بأن يرى صبورا فالباء في غير موضعها والمتعجب منه ذو اللب لا أن يرى فلذلك جاز هذا

(فصل)

جلف كفرح جلفا وجلافة اه فأثبت له فعلا فيبنى من فعله (والحمار) وهو الحيوان المعروف (فلا يقال ما أجلفه) أى ما أجفاه وفيه ما تقدم عن القاموس (ولا) يقال (ما أحمره) أى أبلده (وشذ ما أذرع المرأة) أى ما أخف يدها فى الغزل بنوه من قولهم امرأة ذراع) بفتح أوله قال فى القاموس والذراع كسحاب الخفيفة اليدين بالغزل ويكسر واقتصر فى الضياء على الفتح وقال ابن القطاع فى الأفعال ذرعت المرأة خفت يدها فى العمل فهى ذراع وعلى هذا لا شذوذ فى قولهم ما أذرع المرأة (ومثله) فى الشذوذ (ما أقنه بكذا (وما أجدره بكذا) فالأول بنوه من قولهم هو قمن بكذا والثانى من قولهم وهو جدير بكذا والمعنى فيهما ما أحقه بكذا ولا فعل لهما . الشرط (الثانى أن يكون) الفعل (ثلاثيا فلا يبنيان من) رباعى مجرد ولا مزيد فيه ولا ثلاثى مزيد حرفا أو حرفين أو ثلاثة نحو (دحرج) وتدحرج (وضارب) وانطلق (واستخرج) لأن بناءهما من ذلك يفوت الدلالة على المعنى المتعجب منه أما ما أصوله أربعة فلأنه يؤدى إلى حذف بعض الأصول ولا خفاء فى إخلاله بالدلالة وأما المزيد فلأنه يؤدى إلى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود ألا ترى أنك لو بنيت أفعل من ضارب وانطلق واستخرج فقلت ما أضربه وأطلقه وأخرجه لفاتت الدلالة على معنى المشاركة والمطاوعة والطلب (إلا أفعل فقيل يجوز) بناؤهما منه قياسا (مطلقا) سواء كانت الهمزة فيه للنقل أم لا وهو مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه واختاره فى التسهيل وشرحه (وقيل يمتنع مطلقا) إلا إن شذ منه شىء فيحفظ ولا يقاس عليه وهو مذهب المازنى والأخفش والمبرد وابن السراج والفارسى ومن وافقهم (وقيل يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل نحو ما أظلم الليل وما أقفر هذا المكان) ويمتنع إن كانت للنقل نحو ما أذهب نورهى إليه ذهب ابن عصفور وقال الشاطبى وهذه التفرقة لم يقل بها أحد ولا ذهب إليها نحوى ويكفيه فى الرد مخالفته للإجماع بناء على أن إحداث قول خرق الإجماع ثم أطال فى الرد عليه (وشذ على هذين القولين) وهما المنع مطلقا والمنع فى أحد شقى التفصيل (ما أعطاه للدراهم وما أولاه للمعروف) مما الهمزة فيه للنقل من المتعدى لواحد إلى المتعدى لاثنين قبل التعجب فإذا تعجبت كان ذلك ثلاثة أوجه أحدها الاقتصار على الذى كان فاعلا فتقول ما أعطى زيدا وما أولاه الثانى أن تزيد عليه أحد المفعولين مجرورا باللام فتقول ما أعطاه للدراهم وما أولاه للمعروف والثالث أن تزيد عليها المفعول الآخر منصوبا بمحذوف عند البصريين وبالمذكور عند الكوفيين فتقول ما أعطى زيدا للفقراء الدراهم وما أولاه للفقراء المعروف وإن شئت نصبت الثلاثة إذا لم يكن لبس فتقول ما أعطى زيدا الفقراء الدراهم وما أولاه الفقراء المعروف وتقدير المحذوف عند البصريين أعطاهم الدراهم وأولاهم المعروف واختلف فى بناء فعل التعجب من الثلاثى المزيد إذا جرى مجرى الثلاثى نحو اتقى وامتلأ وافتقر واستغنى وذهب ابن السراج وطائفة إلى الجواز لأنهم أجروه مجرى الثلاثى المجرد من الزوائد لا مجرى المزيد بدليل قولهم فى الوصف منه تقى وملىء وفقير وغنى وذهب ابن خروف وجماعة إلى المنع لأن العلة التى من أجلها امتنع بناؤها من المزيد غير الجارى مجرى المجرد موجودة هنا وهى هدم البنية وحذف زوائدها لغير موجب مع وجود الغنى عن ذلك بأشد وأشدد ونحوهما (و) شذ (على كل قول) من أقوال المانعين (ما أتقاه) لله (وما أملأه القربة) لأنهما من اتقى) بتشديد التاء (وامتلأت) وما أفقرنى إلى عفو الله وما أغنانى عن الناس إن قنعت لأنهما من افتقر واستغنى وإن كان قد سمع تقى بمعنى خاف وملؤ بمعنى امتلأ وفقر بضم القاف وكسرها بمعنى افتقر وغنى بمعنى استغنى لندوره (و) شذ (ما أخصره لأنه من اختصر وفيه شذوذ آخر سيأتى) وهو أنه مبنى

(قوله لفاتت الدلالة على معنى المشاركة الخ) لف ونشر مرتب وقال الدنوشرى ينظر لو كانت السين للتأكيد مثلا أو كان الفعل المزيد لأصل الفعل هل يجوز البناء منهما حينئذ لعدم فوات الدلالة على معنى مقصود أو لا يجوز ذلك لفوات التأكيد وحصول اللبس تأمل وسيأتى ذلك فى كلام الشارح تأمل (قوله ويكفى فى رده مخالفته للإجماع) أى بناء على إن إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر لا يجوز خرقه قال الدمامينى وهذا مما تردد فيه بعض المتأخرين (وأقول) هذا عجيب من الدمامينى فإن الكلام فى المسئلة قديم وقد أطال ابن جنى فى الخصائص الكلام فيه إنما يكون حجة إذا لم يخالف النصوص ولا المقيس على النصوص وإلا فلا لأنه لم يرد فى القرآن ولا فى السنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ وقد لخص الجلال السيوطى بعضه فى الاقتراح وقال غيره إنه معتبر خلافا لمن تردد فيه (قوله بناء على أن إحداث قول خرق للإجماع) يتأمل ما معنى ذلك ولعل فى الكلام صفة لقول مقدر والأصل قول ملفق من قولين فتأمل (قوله بمحذوف عند البصريين) أى لأن هذه الأفعال ليست مما ينصب مفاعيل ثلاثة (قوله وبالمذكور عند الكوفيين) أى لأنه يجوز عندهم (قوله بدليل قولهم فى الوصف تقى الخ) أى ولولا الإجراء المذكور لقالوا متق وممتل ومفتقر على ما تقدم فى بناء اسم الفاعل فى قاعدة بنائه من المزيد على الثلاثى (قوله من أقوال المانعين) الظاهر أن هذا خلاف مراد المصنف لأن الأقرب أن غرضه الشذوذ عند المانعين والمجوزين البناء من أفعل لأن هذا تخلف فيه شرط كونه ثلاثيا ورباعيا إذ هو خماسى (قوله لندوره) قال الدنوشرى أى المذكور ولو قال لندورها لكان

للمفعول . الشرط (الثالث أن يكون) الفعل (متصرفا) لأن التصرف فيما لا يتصرف نقص لوضعه وعدم التصرف على وجهين أحدهما يكون بخروج الفعل عن طريقة الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبئس والثاني يكون بمجرد الاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره إن كان باقيا على أصله من الدلالة على الحدث والزمان كيذر ويدع حيث استغنى عن ماضيهما بماضي يترك وكلا القسمين مراد هنا (فلا يبنيان من نحو نعم وبئس) ويذر ويدع فلا يقال ما أنعمه وأبأسه ولا أنعم به وأبئس به وهما باقيان على معناهما من إنشاء المدح والذم ولا ما أوذره ولا ما أودعه وشذ ما أعساه وأعس به . الشرط (الرابع أن يكون معناه قابلا للتفاضل) في الصفات الإضافية التي تختلف بها أحوال الناس سواء كانت بالنسبة إلى شخص واحد في حالين كالعلم والجهل أو شخصين كالحسن والقبح فتقول ما أعلمه يوم الخميس وما أجهله يوم الأربعاء وما أحسنه وما أقبحه بخلاف ما لا يقبل التفاضل ويشترك فيه الجميع (فلا يبنيان من نحو فنى ومات) (لأنه لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض حتى يتعجب منه . الشرط (الخامس أن لا يكون) الفعل (مبنيا للمفعول) تحويلا أو تأصيلا (فلا يبنيان من نحو ضرب) زيد بضم أوله وكسر ما قبل آخره فلا يقال ما أضرب زيدا وأنت تريد التعجب من الضرب الذي وقع على زيد لئلا يلتبس التعجب منه بالتعجب من فعل الفاعل (وشذ ما أخصره من وجهين) الزيادة على الثلاثة والبناء للمفعول (وبعضهم يستثنى) من الفعل المبنى للمفعول (ما كان ملازما لصيغة فعل) بضم أوله وكسر ثانيه (نحو عنيت بحاجتك وزهى علينا) بمعنى تكبر (فيجيز) التعجب منه لعدم اللبس فتقول (ما أعناه بحاجتك وما أزهاه علينا) وجرى على ذلك ابن مالك وولده بناء على أن علة المنع خوف الالتباس وأما من جعل علة المنع التشبيه بأفعال الخلق بجامع أن كلا منهما لا كسب للمفعول فيه فينبغي أن لا يستثنى شيئا ويؤول ما ورد من ذلك على أن التعجب فيه من فعل مفعول في معنى فعل فاعل لم ينطق به ... الشرط (السادس أن يكون) الفعل (تاما فلا يبنيان من نحو كان وظل وبات وصار وكاد) لأنهن نواقص فلا يقال ما أكون زيدا قائما بنصب الخبر ولا بجره باللام لتغير المعنى هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى جواز ما أكون زيدا لأخيك دون ما أكون زيدا القائم وحكى ابن السراج والزجاج عنهم ما أكون زيدا قائما وهو مبنى على أصلهم من أن المنصوب بعد كان حال فسهل الأمر عليهم ولم يأت بذلك سماع . الشرط (السابع أن يكون) الفعل (مثبتا فلا يبنيان من فعل) منفى (سواء كان ملازما للنفى نحو ما عاج بالدواء أى ما انتفع به) ومضارعه يعيج ملازم للنفى أيضا قاله ابن مالك فى شرح التسهيل واعترض بأنه قد جاء فى الإثبات قال أبو على القالى فى نوادره أنشدنا ثعلب عن ابن الأعرابى : ولم أر شيئا بعد ليلى ألذه ولا مشربا أروى به فأعيج أى انتفع به وأما عاج يعوج بمعنى مال يميل فإن العرب استعملته مثبتا ومنفيا (أم غير ملازم) للنفى (كما قام زيد) وما عاج أى مال فلا يقال ما أقومه وما أعوجه لئلا يلتبس المنفى بالمثبت . الشرط (الثامن أن لا يكون اسم فاعله على) وزن (أفعل فعلاء) بالمد (فلا يبنيان من نحو عرج) فهو أعرج من العيوب (وشهل) فهو أشهل من المحاسن وهو بالشين المعجمة (وخضر الزرع) فهو أخضر من الألوان ولمى فهو ألمى من الحلى واختلف فى المنع من ذلك فقيل لأن حق صيغة التعجب أن تبنى من الثلاثى المحض وأكثر أفعال الألوان والخلق وإنما تجىء على أفعل بتسكين الفاء وزيادة مثل اللام نحو أخضر فلم يبن فعلا التعجب

أحسن اه يعنى أن مرجع الضمير جمع ما لا يعقل فكان الظاهر الإتيان بضمير الجمع وتأويل ضمير المفرد أنه باعتبار المذكور ولو قال أى ما ذكر كان أولى لما تقدم فى باب الإضافة فلا تغفل (قوله وهما باقيان على معناهما الخ) أما إذا خرجا عن ذلك كانا متصرفين كما يأتى قريبا (قوله أو تأصيلا) قال الدنوشرى قد يقال فيه نظر لأنه لا يأتى إلا على مذهب من يقول إنه أصل برأسه والجواب أن مراده بالتأصيل عدم استعماله مبنيا للفاعل (قوله وجرى على ذلك ابن مالك) كقوله وغير سالك سبيل فعلا ولم يقل وغيره على المفعول لأن معنى السالك سبيل فعل أنه لا يكون لازما البناء للمفعول بل يكون جائزه (قوله ولا بجره باللام لتغيره المعنى) أى لأنه يخرجه عن البعض (قوله وذهب الكوفيون إلى جواز الخ) حاصله أنهم أجازوا جر الخبر إن كان جامدا كما فى المثال الأول بخلاف ما لو كان مشتقا كالمثال الثانى هذا هو المطابق لما فى الارتشاف ويوجد فى النسخ دون ما أكون زيدا القائم على أن القائم معرف بأل والمعنى أنهم لم يجوزوا النصب وهذا بعيد من سياق الكلام كما يشعر به قوله دون لأنه ظاهر فى أنه مما كان مجرورا (قوله ألذه) قال الدنوشرى ينظر ضبط ألذه اه (وأقول) فى المصباح لذ الشىء يلذ من باب تعب لذاذا ولذاذة بالفتح صار شهيا فهو لذ ولذيذ ولذذته ألذه وجدته كذلك يتعدى ولا يتعدى (قوله لئلا يلتبس المنفى بالمثبت) لأن صيغة التعجب إثبات إذ ليس فيها أداة نفى وليست الصيغة صالحة للنفى وبهذا يظهر الفرق بين الملازم للنفى والملازم للبناء للمفعول عند ابن مالك حيث جوز التعجب من الثانى دون الأول لأن صيغة التعجب صالحة للمبنى للمفعول وملازمة الفعل للبناء له يعين إرادته فتامل

في الغالب بما كان منها ثلاثيا إجراء للأقل مجرى الأكثر وقيل لأن الألوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل وسائر الأعضاء في عدم التعجب منها وقيل لأن بناء الوصف من هذا النوع على أفعل ولم يبن منه أفعل التفضيل لئلا يلتبس أحدهما بالآخر ولما امتنع صوغ أفعل التفضيل منه امتنع صوغ فعل التعجب منه لجريانهما مجرى واحدا في أمور كثيرة ولتساويهما في الوزن والمعنى وهذه الشروط مستفادة من قول النظم :

وصغهما من ذي ثلاث صرفا قابل فضل تم غير ذي انتفا
وغير ذي وصف يضاهي أشهلا وغير سالك سبيل فعلا

فهذه سبعة شروط ويؤخذ الثامن من قوله ذي ثلاث فإنه نعت لمحذوف تقديره من فعل ذي ثلاث وبقي شرط تاسع لم يذكراه وهو أن لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القائلة فإنهم لا يقولون ما أقيله استغناء بقولهم ما أكثر قائلته ذكره سيبويه ونحو سكر وقعد وجلس ضد أقام فإنهم لا يقولون ما أسكره وأقعده وأجلسه استغناء بقولهم ما أشد سكره وأكثر قعوده وجلوسه ذكره ابن برهان وزاد ابن عصفور قام وغضب ونام وفي عد نام منها نظر فقد حكى سيبويه ما أنومه وقالت العرب هو أنوم من فهد

﴿فصل﴾ (ويتوصل إلى التعجب من الزائد على ثلاثة وما وصفه على أفعل فعلاء بما أشد ونحوه) كأقوى وما أضعف وما أكثر وما أقل وما أعظم وما أحقر وما أكبر وما أصغر وما أحسن وما أقبح وما أشبه ذلك (وينصب مصدرهما) أي مصدر ما زاد على الثلاثة وما وصفه على أفعل فعلاء (بعده) أي بعد أشد ونحوه وبأشدد ونحوه كأضعف وأكثر وأقلل وأعظم وأكبر وأصغر وأحسن وأقبح وما أشبه ذلك (ويجر مصدرهما بعده) أي بعد أشدد ونحوه (بالباء) لزوما (فتقول) على الأول (ما أشد وأعظم دحرجته أو انطلاقه) في الزائد على الثلاث (أو حمرته) أو عرجه مما الوصف منه على أفعل فعلاء (و) تقول على الثاني (أشدد وأعظم بها) أي بدحرجته والطلاقه وحمرته وعرجه وذلك مستفاد من قول النظم :

وأشدد أو أشد أو شبههما يخلف ما بعض الشروط عدما
ومصدر العادم بعد ينتصب وبعد أفعل جره بالبا يجب

(وكذا المنفي والمبني للمفعول) يتوصل إلى التعجب منهما بأشد ونحوه أو بأشدد ونحوه (إلا أن مصدرهما) أي مصدر الفعل المنفي والفعل المبني للمفعول (يكون مؤولا) بأن والفعل والمنفي وما والفعل المبني للمفعول (لا صريحا نحو ما أكثر أن لا يقوم وما أعظم ما ضرب) بالبناء للمفعول (وأشدد بهما) أي بأن لا يقوم وبما ضرب فتأتي بالمصدر المؤول دون المصدر الصريح أما في المنفي فليتمكن من أن يستعمل معه النفي وأن يعمل فيه الفعل الذي يتعجب بسببه وأما المبني للمفعول فليبقى لفظ النفي ولفظ الفعل المبني للمفعول لئلا يلتبس مصدره بمصدر المبني للفاعل ولو أمن اللبس جاز إيلاؤه المصدر الصريح نحو ما أسرع نفاس هند وأسرع بنفاسها قاله الشارح (وأما الفعل الناقص فإن قلنا له مصدر) وهو الصحيح (فمن النوع الأول) فيؤتى له بمصدر صريح (وإلا) نقل له مصدر (فمن) النوع (الثاني) فيؤتى له بمصدر مؤول (تقول) على الأول (ما أشد كونه جميلا أو) تقول على الثاني (ما أكثر ما كان محسنا وأشدد وأكثر بذلك) أي بكونه جميلا وبما كان محسنا (وأما الجامد) نحو نعم وبئس ويدع ويذر (والذي لا يتفاوت معناه) نحو مات وفني (فلا يتعجب منهما ألبتة) فلا يتوصل إلى التعجب منهما بشيء أما الجامد فلأنه لا مصدر له فينصب أو يجر وأما الذي لا يتفاوت معناه فإنه وإن كان له مصدر فليس قابلا للتفاضل إلا إن أريد وصف زائد عليه فيقال في نحو مات زيد ما أفجع موته وأفجع بموته كما يرشد إليه كلام الشارح ولا يختص التوصل بأشد بما فقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفى الشروط فتقول ما أشد ضرب زيد لعمرو

(قوله وقيل لأن الألوان الخ) رد هذا ابن الحاجب بأنه ما أشد سواده وأكثر حمرته قال فإن قيل إنما تعجبنا من أشد قلنا القصد في التعجب ليس إلا للسواد وتعليلك إنما كان من جهة المعنى لا من جهة اللفظ

﴿فصل﴾

(قوله ما أكثر أن لا يقوم) قال الشهاب القاسمي لا يخفى أن المقصود التعجب من عدم قيامه مثلا في الزمان الماضي فكيف يقدر ذلك وأن للاستقبال وقد يجاب بأن الصيغة صارت للإنشاء وانسلخ عنها معنى الزمان (قوله فليتمكن الخ) فيه بحث إذ استعمال النفي متصور مع المصدر الصريح نحو ما أقرب عدم قيام زيد فلم وجب كون المصدر مؤولا ثم كان وجه تعبيره مع النفي بأكثر دون أشد أن النفي لا تفاوت فيه بنحو الشدة (قوله وأن يعمل فيه الفعل المنفي الخ) قال الدنوشري ينظر ما معناه وما دل عليه مبناه (قوله نحو ما أسرع نفاس هند) قال الشهاب القاسمي قد يقال لم يؤمن اللبس هنا لأن النفاس يطلق بمعنى الحيض وفعله مبني للفاعل إلا أن يصور هذا بما إذا دلت قرينة على إرادة الولادة لا الحيض بقي أن بعضهم نقل البناء للفاعل في نفست بمعنى ولدت فلم يؤمن اللبس إلا أن يوجه جواز التعجب بأن مآل المبني للفاعل والمبني للمفعول هنا واحد فليتأمل

(هذا باب نعم وبئس) (قوله وفى الحديث من توضأ الخ) هذا الحديث رواه أبو داود والترمذى والنسائى والإمام أحمد فى المسند من حديث سمرة وفى شرح الكنز الحنفى للأقصرأى هكذا فى أكثر كتب الحديث فبها ونعمة فالهاء الحسن وأهل النحو يقولون فبها بكسر الباء يقولون ونعمت من قولك نعمة المرأة هند اه ملخصا وفى المغرب وقولهم فبها ونعمت المقتضيان فيه متروكان والمعنى فعليك بها أو فبالسنة أخذت ونعمت الخصلة السنة وتاؤه مربوطة والممدودة خطأ وكذا المدمج الفتح فبها اه ورأيت بخط المصنف فى التذكرة قدر بدر الدين بن مالك فبالسنة ونعمت السنة والنحاة يقدرونه فبالرخصة أخذ وهو الحق لأن الوضوء المذكور فى الحديث هو الوضوء للصلاة إذ لم يقل أحد بأن من السنة الوضوء للرواح وذلك الوضوء واجب لا سنة وقد يقال أخذ السنة لا بمعنى مقابل الواجب بل بمعنى آخر وهو الطريقة الشرعية (٩٤) وبالجملة فقول النحاة أجود اه وقال بعضهم التقدير فبالرخصة أخذ ونعمت السنة التى تركها

وما ورد من بناء فعل التعجب من غير استيفاء الشروط فنادر لا يقاس عليه وتقدمت أمثلة فى كلام الموضح وحكم عليها بالشذوذ ونبه عليها فى النظم بقوله :

وبالندور احكم لغير ماذكر ولا تقس على الذى منه أثر

(هذا باب نعم وبئس) (وهما) لإنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة وفى كيفية حكاية الخلاف فى حقيقتهما طريقتان إحداهما أنهما (فعلان عند) جميع (البصريين والكسائى) من الكوفيين (بدليل) اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما عند جميع العرب وفى الحديث من توضأ يوم الجماعة (فبها ونعمت) ومن اغتسل فالغسل أفضل وتقول بئست المرأة حمالة الحطب (واسمان عند باقى الكوفيين بدليل) دخول حرف الجر عليهما فى قول بعض العرب وقد بشر ببنت والله ماهى (بنعم الولد) نصرها بكاء وبرها سرقة وقول الآخر وقد سار إلى محبوبته على حمار بطىء السير نعم السير على بئس العير وأجيب بأن الأصل ماهى بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير فحذف الموصوف وصفته وأقيم معمول الصفة مقامها فحرف الجر فى الحقيقة إنما دخل على اسم محذوف الطريقة الثانية وهى التى حررها ابن عصفور فى تصانيفه المتأخرة فقال لم يختلف أحد من البصريين والكوفيين فى أن نعم وبئس فعلان وإنما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما بعد إسنادهما إلى الفاعل فذهب البصريون إلى أن نعم الرجل جملة فعلية وكذلك بئس الرجل وذهب الكسائى إلى أن قولك نعم الرجل وبئس الرجل اسمان محكيان بمنزلة تأبط شرا فنعم الرجل عنده اسم للممدوح وبئس الرجل اسم المذموم وهما فى الأصل جملتان نقلتا عن أصلهما وسمى بهما وذهب الفراء إلى أن الأصل فى نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو رجل نعم الرجل زيد ورجل بئس الرجل عمرو فحذف الموصوف الذى هو رجل وأقيمت الصفة التى هى الجملة من نعم وبئس وفاعلهما مقامه فحكم لها بحكمه فنعم وبئس الرجل عندهما رافعان لزيد وعمرو كما لو قلت ممدوح زيد ومذموم عمرو ويرد قول الكسائى والفراء أنهم لا يقولون أن نعم الرجل قائم ولا ظننت نعم الرجل قائما والطريق الأول هى المشهورة وأصحها أن نعم وبئس فعلان (جامدان) وعلى ذلك جرى الناظم بقوله فعلان غير متصرفين نعم وبئس وإنما لم يتصرفا للزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة فنقلتا عما وضعتا له من الدلالة على المضى وصارتا للإنشاء فنعم منقولة من قولك نعم الرجل إذا أصاب نعمة وبئس منقولة من قولك بئس الرجل إذا أصاب بؤسا ويجوز فيهما أربع لغات فتح الأول وكسر الثانى على الأصل المنقول عنه وفتح الأول أو كسره مع سكون الثانى وكسرهما عند بنى تميم ولا يجيز الحجازيون فيهما إلا الأصل قاله الخضراوى فى

أى الغسل قال زين العرب فى شرح المصابيح وهذا وأن قوى معنى ضعيف لفظا لاختلاف مرجع الضميرين مع عدم ما يدل على مرجع الثانى (قوله وبرها سرقة) يحتمل أنه بالراء المهملة والمعنى أنها لا تقدر على الكسب فما تبر به والدها سرقة من زوجها ويحتمل بالزاى المعجمة أى سلبها والمعنى أنها لا تقدر على الغنيمة والجهاد (قوله وذهب الفراء إلى أن الأصل الخ) حاصل الفرق بينه وبين مذهب الكسائى مع الاتفاق على الاسمية أن الاسمية عند الكسائى بطريق الأصالة وعند الفراء من قبيل أسماء الأجناس (قوله ويرد قول الكسائى الخ) حاصله أن يرد عليهما تقدم دخول النواسخ عليهما وقد يقال عدم الدخول لا يقتضى فعليتهما لأن النواسخ لا تدخل على ما كان غير متصرف كطوبى للمؤمن ورد أيضا عليهما بأنه يلزمهما جعل المعرفة خبرا عن النكرة غير المحضة إلا أن يكونا قائلين بجواز ذلك كما أجازه من ولو قيل بأن نعم الرجل خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر اندفع هذا وذكروا فيما سيأتى أن بعضهم جوّز فى حبذا زيد على القول بالتركيب كون حبذا خبرا مقدما وهذا الرد إنما يظهر أن جعل كل من الجملتين مبتدأ وخبرا أما إن جعل مبتدأ ونائب فاعل كما هو المتبادر فلا أما هذا الرد فعدم ظهوره حينئذ واضح وأما ورد الشارح فلأن النواسخ لا تدخل على مبتدأ له مرفوع يغنى عن الخبر المحرر (قوله ويجوز فيهما أربع لغات) أى فى نعم وبئس المستعملين لإنشاء المدح والذم وذكر الشاطبى فى باب التأكيد أنهما يلزمان وجها واحدا واللغات إنما هى فى الأصل المنقول عنه (قوله ولا يجيز الحجازيون الخ) انظر هذا مع استعمالها فى التنزيل الذى هو بلغة الحجاز على خلاف ذلك الأصل

أول شرح الإيضاح (رافعان لفاعلين) عند البصريين والكسائي وأما عند جمهور الكوفيين القائلين باسميتهما فقال ابن العلج في البسيط ينبغي أن يكون المرفوع بعدهما تابعا عندهم لنعم إما بدلا أو عطف بيان ونعم اسم يراد به الممدوح فكأنك قلت الممدوح الرجل زيد (معرفين بأل الجنسية) على أحد القولين أو العهدية على القول الآخر ثم اختلف القائلون بالجنسية على قولين أحدهما أنها للجنس حقيقة فالجنس كله ممدوح أو مذموم والمخصوص مندرج تحته لأنه فرد من أفراده ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره ونسب إلى سيبويه ورد بأدائه إلى التكاذب في نحو قولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو والثاني أنها للجنس مجازا لأنك لم تقصد إلا مدح معين ولكنك جعلته جميع الجنس مبالغة واختلف القائلون بالعهد على قولين أيضا أحدهما أنها لمعهود ذهني فهي مشار بها إلى ما في الأذهان من حقيقة رجل كما تقول اشتر اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم والثاني أنها للعهد في الشخص الممدوح كأنك قلت زيد نعم هو قاله ابن ملكون والجوالبق ومثالها (نحو نعم العبد وبئس الشراب أو) معرفين (بالإضافة إلى ما قارنها) أي أل (نحو ولنعم دار المتقين ولبئس مثوى المتكبرين أو) معرفين بالإضافة (إلى مضاف لما قارنها كقوله) وهو أبو طالب عم النبي ﷺ:

(فنعم ابن أخت القوم غير مكذب) * زهير حسام مفرد من حمائل

فغير حال وزهير مخصوص بالمدح مرفوع على الابتداء وخبره ما قبله أو خبر لمبتدأ محذوف وحسام مفرد خبران لمبتدأ محذوف أي هو حسام مفرد لا لعتان لزهير لأن المعرفة لا تنعت بالنكرة واقتصر الناظم على قوله: رافعان اسمين مقارني أل أو مضافين لما * قارنها (أو) رافعان لفاعلين (مضمرين مستترين) وجوبا في نعم وبئس (مفسرين بتمييز) لكل منهما مطابق لهما في المعنى قابل أل مذكور غالبا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ويرفعان مضمرا يفسره تمييز (نحو بئس للظالمين بدلا) ففي بئس ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعلية وبدلا تمييز مفسر له والتقدير بئس هو أي البدل (وقوله) في مدح هرم بن سنان:

(لنعم امرأ هرم) لم تعر نائبة * إلا وكان لمرتاع بها وزرا

ففي نعم ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعلية وامرأ تمييز مفسر له والتقدير نعم هو أي المرء هرم وهو مخصوص بالمدح ومن غير الغالب قولهم إن فعلت كذا فبها ونعمت قال ابن عصفور والتقدير نعمت فعلة فعلتك فحذف التمييز والمخصوص وقال في تفسير الحديث فبالرخصة أخذ ونعمت رخصة الوضوء وفي البسيط لا يحذف التمييز إبقاء للإبهام ولعدم مفسر الضمير حينئذ ولأنه كالعوض من الفاعل ثم قال إلا أن يعوض منه شيء كالتاء في الحديث اه وأراد بالحديث قوله ﷺ من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ويدل على أن التمييز كالعوض من الفاعل الظاهر أنه لابد أن يكون مما يقبل أل فلا يكون مثلا وغير أو أفعل من ولا كلمة ما خلافا للفراء والزمخشري ومن وافقهما ولا يكاد يجمع بينهما (وأجاز المبرد وابن السراج والفارسي أن يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر) توكيدا (كقوله:

نعم الفتاة فتاة هند) لو بذلت * رد التحية نطقا أو بإيماء

(قوله بأل الجنسية) بدليل أنهم لا يقولون نعم زيد ولا نعم رجل والتزموا أل فحال أن يكون ذلك لتعريف مطلقا أو الاجماز نعم زيد بل لما يختص به من إفادة التوكيد وبدليل نعم المرأة هند ولو كانت المرأة بمنزلة هند في العهد لم يجز كما لا يجوز قام هند وقول بعضهم إن ذلك لجمود الفعلين منقوض بليس وعسى مع المؤنث (قوله للجنس حقيقة) قال أبو موسى يلزم كون أبي جهل وأبي لهب داخلين في نعم الرجل زيد وأفاضل الناس داخلين في بئس الرجل زيد (قوله ورد بأدائه إلى التكاذب) يمكن أن يجاب (٩٥) بأن المراد في نحو ذلك مدح الجنس ببعض أنواع الكمال وذمه ببعض أنواع النقص ولا يخرج عن عموم المدح وعموم الذم في الجملة ولا تكاذب في ذلك (قوله والثاني أنها للجنس مجازا) قال ابن مالك في شرح الكافية وقد استعملوا أل الجنسية مجازا في الدلالة على الكمال مدحا وذما نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو كأنه قيل نعم الجامع لخصال المدح زيد وبئس الجامع لخصال الذم عمرو ويكون العموم قد قصد على سبيل المبالغة المجازية كما فعل من قال طعمنا شاة كل شاة وبرجل كل رجل أي جامع لكل خصلة يمدح بها الرجال اه وهما وجهان فالأول حاصله أنه استعمل الرجل في مكان قوله الجامع لخصال الرجال الممدوحة والثاني حاصله جعل الرجل نفس الجنس كله وسقط توهم أنه وجه واحد وأن الألف في قوله أو يكون العموم زائدة (قوله ومثالها نحو الخ) قال الدنوشري فيه ركاكة ظاهرة اه ووجه الركاكة جمع الشارح بين قوله ومثالها وقول المصنف نحو (قوله مستترين وجوبا) أي غالبا ومن غير الغالب نعما رجلين ونعموا رجالا ومن الغالب نعم امرأ بن حاتم وكعب كلا هما غيث وسيف عضب وقد يرفعان علما أو مضافا لعلم أو نكرة أو مضافا لنكرة وغير ذلك فانظر حواشينا على الألفية (قوله مطابق لهما في المعنى) هذا وما بعده شرطان له باعتبار لفظه وله شروط باعتبار محله تأخيره عن الفعل وتقديمه على المخصوص ونعم زيد رجلا شاذ (قوله نطقا أو بإيماء) قال العيني نطقا تمييز وبإيماء عطف عليه اه

الجمع بين الفاعل الظاهر وهو الفتاة والتمييز وهو فتاة (ومنعه سيبويه والسيرافي مطلقا) سواء أفاد معنى زائدا على الفاعل أم لا وحجتهما أن التمييز لرفع الإبهام ولا إبهام مع ظهور الفاعل ونقضه ابن مالك بأمرين الإجماع على جواز له من الدراهم عشرون درهما وفي التنزيل إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا وقال أبو طالب

ولقد علمت بأن دين محمد * من خير أديان البرية دينا

والثاني أنه قد جاء في الباء كقول جرير يهجو الأخطل:

والتغلبيون بئس الفحل فحلهم * فحلا وأمهم زلاء منطيق

وما قاله سيبويه متعين ولا حجة فيما أورد عليه في الوجه الأول ولأنه من التمييز المؤكد وليس الكلام فيه وما جاء في الباب ليس من التمييز بل من الحال المؤكدة (وقيل إن أفاد) التمييز (معنى زائدا) على الفاعل الظاهر (جاز) الجمع بينهما (وإلا فلا) يجوز وصححه ابن عصفور وقال الأول (كقوله) وهو أبو بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب

تخيره فلم يعدل سواه * (فنعم المرء من رجل تهامي)

الجمع بين الفاعل الظاهر وهو المرء والتمييز وهو رجل المجرور بمن وقد أفاد التمييز معنى زائدا على الفاعل وهو كونه تهاميا نسبة إلى تهامة بكسر التاء وهي اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز وفي النسبة إليها لغتان تهامي بكسر التاء وتهامي بفتحها فإن كسرت شددت ياء النسب وإن فتحت لم تشددها والثاني كقوله نعم الفتاة فتاة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وجمع تمييز وفاعل ظهر * فيه خلاف عنهم قد اشتهر

واختلف في كلمة ما بعد نعم وبئس إذا وقع بعدها جملة فعلية واسم مفرد على قولين (فقيل) هي (فاعل) فيهما ثم إن وقع بعدها جملة فعلية فهي معرفة ناقصة أي موصولة) والفعل بعدها صلتها والمخصوص محذوف كما (في نحو نعما يعظكم به) أي نعم الذي يعظكم به) وهو منقول عن الفارسي (و) إن وقع بعدها مفرد فهي (معرفة تامة كما في نحو فنعما هي) أي فنعم الشيء هي) فكلمة هي المخصوص وهو منقول عن سيبويه والأصل فنعم الشيء إبداؤها لأن الكلام في الإبداء لا في الصدقات ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه فانفصل وارتفع (وقيل) هي (تمييز) فيهما (فهي نكرة موصوفة) بالجملة الفعلية (في) المثال (الأول) وهو مذهب الأخفش (و) نكرة (تامة في) المثال (الثاني) وهو فنعما هي لعدم الجملة وإلى الخلاف في المتلوة بجملة فعلية أشار الناظم بقوله:

وما مميز وقيل فاعل * في نحو نعم ما يقول الفاضل

وبسط القول في ذلك أن يقال اعلم أن ما هذه على ثلاثة أقسام مفردة أي غير متلوة بشيء ومتلوة بمفرد ومتلوة بجملة فعلية فالأول نحو دققته دقا نعما وفيها قولان معرفة تامة فاعل نكرة تامة تمييز وعليهما فالمخصوص محذوف أي نعم الشيء الدق أو نعم شيأ الدق والثانية المتلوة بمفرد نحو فنعما هي وبئسما تزويج ولا مهر وفيها ثلاثة أقوال معرفة تامة فاعل نكرة تامة تمييز مركبة مع الفعل قبلها تركيب ذا مع حب فلا موضع لها وما بعدها فاعل وهو قول الفراء وموافقيه والثالثة المتلوة بجملة فعلية نحو نعما يعظكم به بئس ما اشتروا به وفيها عشرة أقوال ومرجعها إلى أربعة أحدها أنها نكرة في موضع نصب على التمييز والثاني أنها في موضع رفع على الفاعلية والثالث أنها المخصوص والرابع أنها كافة فأما القائلون بأنها في موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة أقوال الأول أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الأخفش والزجاج والفارسي في أحد قوليه والزمخشري وكثير من المتأخرين والثاني أنها نكرة

وفيه نظر لأن التمييز ليس على معنى الباء ليعطف عليه المجرور بها والأقرب أن نطقا نصب بنزع الخافض وإن لم يكن قياسا بدليل قوله بإيماء والأصل بنطق وقوله بإيماء (٩٦) عطف على معناه (قوله علمت بأن دين محمد) الباء زائدة (قوله لأنه من التمييز المؤكد وليس الكلام فيه) فيه نظر لأن س والسيرافي احتجا على منع الجمع بأن التمييز لرفع الإبهام ولا إبهام مع ظهور الفاعل وحاصل رد ابن مالك أن التمييز لا يلزم فيه الرفع المذكور لأنه يأتي مؤكدا في باب العدد فيجوز أن يكون ما هنا منه فتأمل (قوله المعروف بابن شعوب) قال العيني هي أمه (قوله فنعم المرء الخ) قال الحفيد لا يقال التمييز رجل وهو لا يفيد وحده فكيف يمثل به لما أفاد فيه التمييز معنى زائدا لأنا نقول التمييز باعتبار يفيد معنى زائدا باعتبار الصفة وهي تهامي ونسب إليه الإفادة باعتبار أنه هو المقصود (قوله وقيل هي تمييز) أي بناء على جواز وقوع ما تمييزا كما هو مذهب الزمخشري ومن تبعه كما قدمه الشارح قريبا (قوله وإلى الخلاف في المتلوة بجملة فعلية أشار الناظم بقوله وما الخ) قصر كلام الناظم على الإشارة إلى ذلك قصور منشؤه الوقوف على ظاهر مثال الناظم وقد يدعى أن مراده بنحو نعم ما يقول كل ما وقعت فيه ما متلوة بشيء غير مفرد نحو دققته دقا نعما فيشمل المتلوة بشيء ولو مفردا نحو فنعما هي فتدبر (قوله مركبة مع الفعل) هذا أردأ الأقوال لأن نحو تزويج وهي في المثال والآية لم يثبت بدون ما فاعلا ثم لو كان نحو هي فاعلا لزم استتاره ووجب تمييزه

غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف والثالث أنها تمييز والمخصوص ما أخرى موصولة والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة وهو قول الفراء قال المرادي ونقل عن الكسائي وأما القائلون بأنها في موضع رفع على الفاعلية فاختلفوا على خمسة أقوال الأول أنها اسم معرفة تام أي غير مفتقر إلى صلة والفعل بعدها صفة لمحذوف نقله في التسهيل عن سيبويه وقال به ابن خروف والثاني أنها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسي والثالث أنها موصولة والفعل صلتها مكتف بها وبصلتها عن المخصوص نقله ابن مالك في شرح التسهيل عن الفراء والفارسي والرابع أنها مصدرية سادة بصلتها لاشتمالها على المسند والمسند إليه مسند الفاعل والاسم المخصوص بهما والخامس أنها نكرة موصوفة والمخصوص محذوف وأما القائل بأنها المخصوص فقال إنها موصولة والفاعل مستتر وما أخرى محذوفة هي التمييز وهو قول الكسائي ونقله المرادي عن الفراء وأما القائل بأنها كافة فقال إن ما كفت نعم عن العمل كما كفت قل وطال عنه فصارت تدخل على الجملة الفعلية .

﴿فصل﴾ (ويذكر المخصوص) وهو المقصود (بالمدح أو الذم بعد فاعل نعم وبئس) الظاهر أو بعد التمييز (فيقال نعم الرجل) أو رجلا (أبو بكر وبئس الرجل) أو رجلا (أبو لهب) هذا هو الغالب وسره أنه لما كان نعم وبئس للمدح العام والذم العام الشاملين في كل خصلة محمودة أو مذمومة المستبعد تحققهما سلكوا بهما في الأمر العام طريق الإجمال والتفصيل لقصد مزيد التقرير جاءوا بعد الفعل بما يدل على المخصوص بالمدح أو الذم حتى يتوجه المدح والذم إلى المخصوص به أولا على سبيل الإجمال لكونه فردا من الجنس ثم عقبوه بذكر المخصوص حتى يتوجه المدح والذم إليه ثانيا على سبيل التفصيل فيحصل من تقوى الحكم ومزيد التقرير ما يزيل ذلك الاستبعاد (و) اختلف في رفع المخصوص فقيل (هو مبتدأ والجملة قبله خبره) ولا يجوز غير ذلك عند سيبويه وابن خروف وابن الباذش وقيل يجوز هذا (ويجوز أن يكون خبر المبتدأ واجب الحذف أي الممدوح أبو بكر والمذموم أبو لهب) وهو مذهب الجمهور ومنهم الجرمي والمبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وغيرهم وقيل يتعين الثاني وقيل مبتدأ حذف خبره وإليه ذهب ابن عصفور وقيل بدل من الفاعل وإليه ذهب ابن كيسان واقتصر في النظم على القولين الأولين فقال :

ويذكر المخصوص بعد مبتدا ... أو خبر اسم ليس يبدو أبدا

(و) من غير الغالب أنه (قد يتقدم المخصوص) على نعم وبئس (فيتعين كونه مبتدأ) على القول بفعليتهما والجملة بعده خبره (نحو زيد نعم الرجل) وعمرو بئس الرجل وجوزوا على القول باسميتهما أن يكونا مبتدأين والمخصوص الخبر وبالعكس (وقد يتقدم) في الكلام (ما) أي شيء (يشعر به) أي بالمخصوص بالمدح أو الذم (فيحذف) المخصوص لجواز العلم به (نحو إنا وجدناه صابرا نعم العبد أي هو) أي أيوب فحذف المخصوص بالمدح وهو ضمير أيوب لتقدم ذكر أيوب في قوله تعالى واذكر عبدنا أيوب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ... وإن يقدم مشعر به كفى ... (وليس منه) أي من حذف المخصوص قول النظم (العلم نعم المقتنى) والمقتفى (وإنما ذلك من التقديم) للمخصوص لا من حذفه هذا إذا رفعنا العلم على الابتداء أما إذا جعلناه خبر المبتدأ محذوف تقديره هذا العلم على حد سورة أنزلناها أي هذه سورة أو مفعولا لفعل محذوف تقديره الزم العلم ونحوه فيكون من الحذف لا من التقديم كما ذكر الناظم :

(قوله والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة) هذا بناء على جواز حذف الموصول الاسمي وفي المغني ذهب الكوفيون والأخفش إلى جوازه وتبعهم ابن مالك وشرط في بعض كتبه أن يعطف عليه موصول آخر (قوله الرابع أنها مصدرية الخ) هذا مناف لموضوع المسألة من أن ما فاعل إلا أن يقال إنها لما سدت مسد الفاعل أطلق عليها اسمه توسعا (قوله وقيل بدل) اعترض بأنه لازم والبدل لا يلزم وبأنه لا يصلح لمباشرة نعم وأجيب عن الأول بأنه قد يلزم بعض التوابع كتابع مجرور رب وبأنه قد يجوز في الشيء تابعا ما لا يجوز فيه إذا ولي العوامل لإنهم أجمعوا على حل أنك أنت قائم على البدل ولا يجوز أن أنت بقي أنه سيأتي في مخصوص حبذا حكاية قول أنه عطف بيان ولعله إنما ترك حكايته هنا لأن البدل والبيان أخوان لأن كل ما جاز كونه بيانا يجوز كونه بدلا وإن كان لا ينعكس لأن ما عدا بدل كل من كل لا يجوز فيه أن يكون بيانا فتدبر (قوله لتقدم ذكر أيوب الخ) هذا بعيد من كلام المصنف كما لا يخفى على من له دراية بأساليب الكلام فإن قوله نحو إنا وجدناه دون الاقتصار على نعم العبد ودون ذكر صدر الآية يفهم أن الإشعار إنما هو في إنا وجدناه وأما واذكر عبدنا أيوب فالمذكور فيه نفس المخصوص لا المشعر به كما يأتي نظيره (قوله أما إذا

الخ) كذلك إذا جعلناه مبتدأ حذف خبره لدلالة ما بعده عليه والتقدير نعم المقتنى والمقتفى أي العلم كالقول في زيد حسن الأفعال نعم الرجل أي زيد كما قاله الشارح في إعراب الألفية لكن يرد على جميع ذلك كما أشار إليه ابن غازي أن قول الناظم مشعر به يأباه إذ المشعر بالشيء خلافه وعلى ما قاله الشارح يكون المخصوص نفسه مذكورا وإن لم يسم حينئذ مخصوصا فتدبر

﴿فصل﴾ قوله متصرف تام الخ) قال الدنوشري صرح به مع علمه من قول الموضح صالح للتعجب زيادة في الإيضاح فلا جناح اهـ والظاهر أن الشارح إنما قصد بذلك شرح قول المصنف صالح للتعجب وجعل ذلك توطئة له وأخر ما صرح في أفعل التفضيل كما يأتي فتأمل (قوله إما بالأصالة) قال الدنوشري قد يقال عليه أن نحو ظرف وشرف إذا استعمل للمدح أو الذم تكون حركاته غير حركاته الأصلية ويكون التغيير تقديريا كما في فلك وفلك (قوله وتصير قاصرة) الظاهر أنه عطف لازم على ملزوم لأن أفعال الغرائز لا تكون إلا قاصرة وكما صارت قاصرة صارت جامدة بدليل ما يأتي من أن ساء لما تضمن معنى بئس صار جامدا وقول الشارح فيما يأتي والمعنى نعم الفاهم زيد فاشتق من فهم الفاهم نظرا للأصل قبل التضمين معنى بئس فليحرر (قوله ولا يدغم) قال الدنوشري أي بعد القلب كما هو ظاهر (قوله ومن أمثلته) فصله بمن لخفاء التحويل فيه كما أشار إليه بقوله فإنه في الأصل الخ وهذا حكمة إفراد الناظم له بالذكر وقيل في حكمته غير ذلك فانظر حواشينا (قوله فإنه في الأصل سوأ) تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا (قوله لا بد وأن يكون) قال الدنوشري ذكر بعضهم أن الواو زائدة وذكر آخر غير ذلك فلتراجع المسألة من حواشي المطول اهـ (أقول) ذكر الشهاب القاسمي في حواشي مختصر المعاني أول التنبيه المتعلق بتعريف صدق الخبر وكذبه أنها لتأكيد لصوق خبر والحق أنها زائدة كما بيناه في حواشي المختصر (قوله يجوز لك في فاعل فعل المذكور الخ) منه ساء فقول الأشموني عند قول الألفية واجعل كبئس ساء معنى وحكما مشكل لأن حكم ساء يخالف حكم بئس في ذلك ومن فعل المذكور حب إذا لم تقترن بذا كما اقتضاه كلام المصنف الآتي وبهذا تخالف لنعم وأحسن الأشموني في ذلك فقال عنده ولمثل نعم حب في المعنى ولم يقل في الحكم لكن بحث الدماميني أنه يلتزم في فاعل ساء ما التزم في فاعل بئس وجزم الشاطبي بأن فاعل حب إذا لم يكن ذا يلتزم فيه ما التزم في فاعل نعم (قوله لما قبله) قيد بعموم قوله وأن تأتي بجواز مطابقته لما بعده وليس كذلك

﴿فصل﴾ (وكل فعل ثلاثي) متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبني للفاعل ليس الوصف منه على أفعل فعلاء (صالح للتعجب منه فإنه يجوز استعماله على فعل بضم العين إما بالأصالة كظرف وشرف أو بالتحويل) أن يكون في الأصل مفتوح العين (كضرب) وقتل أو مكسورها كعلم (وفهم) بضم العين فهن وإنما حولت لتلتحق بالغرائز ولتصير قاصرة كنعم وحكم المضاعف أن يدغم نحو حب ويجوز النقل كما سيأتي وحكم معتل العين واللام إن كان من باب قوة تقلب الضمة كسرة فتقلب الواو الثانية ياء نحو قوي أو من باب شويت قلب الياء واوا للضمة قبلها ثم يفعل فيه ما فعل في قوة ويجوز فيهما الإسكان نحو قوي وشوي ولا يدغم لعروض الإسكان والأجوف يقدر فيه الضم نحو طال وباع والناقص المضموم العين نحو سرو يجوز تسكينه والمفتوح والمكسور فقيل لا يغير وقيل بل يغير وقال ابن عقيل لا يجوز تحويل علم وجهل وسمع إلى فعل بضم العين لعدم السماع (ثم) بعد ضم العين أصالة أو تحويلا قال الفارسي والأكثرون (يجري حينئذ مجرى نعم وبئس في إفادة المدح والذم وفي حكم الفاعل) الظاهر والمضمر (وحكم المخصوص) من وجوب الرفع وجواز حذفه إذا تقدم ما يشعر به وجواز تقديمه (تقول في المدح فهم الرجل زيد) وفهم رجلا زيد (وفي الذم خبث الرجل عمرو) وخبث رجلا عمرو والمعنى نعم الفاهم زيد وبئس الخبيث عمرو وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ... واجعل فعلا ... من ذي ثلاثة كنعم مسجلا (ومن أمثلته ساء) بالمد وهو المنبه عليه في النظم بقوله واجعل كبئس ساء (فإنه في الأصل سوأ بالفتح) من السوء ضد السرور ومن ساءه الأمر يسوؤه إذا أحزنه فهو متعد متصرف (فحول إلى فعل بالضم فصار قاصرا ثم ضمن معنى بئس فصار جامدا قاصرا فحكموا له ولفاعله بما ذكرنا) في بئس (تقول) في الفاعل المقرون بأل (ساء الرجل أبو جهل و) في المضاف إلى المقرون بأل (ساء حطب النار أبو لهب و) في المضمر المفسر بالتمييز ساء رجلا و (في التنزيل وساءت مرتفقا) ففي ساء ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود على النار ومرتفقا تمييز على حذف مضاف أي نار مرتفق لأن التمييز لا بد وأن يكون عين المميز في المعنى والمرتفق المتكأ (و) مما يحتمل الفاعلية والتمييز (ساء ما يحكمون) فيجري فيها الخلاف المتقدم فإن جعلناها فاعلا فهي معرفة ناقصة أي ساء الذي يحكمونه وإن جعلناها تمييزا فهي نكرة موصوفة أي ساء شيئا يحكمونه وعليهما فالمخصوص بالذم محذوف وقال الأخفش والمبرد يجري فعل المضموم العين في المدح والذم مجرى فعل الدال على التعجب فلا يلزم فاعله أل أو الإضمار وهو الصحيح (و) على هذا يجوز (لك في فاعل فعل المذكور أن تأتي به اسما ظاهرا مجردا من أل وأن تجره بالباء) الزائدة تشبيها بفاعل أفعل في التعجب (وأن تأتي به ضميرا مطابقا) لما قبله فالظاهر المجرد من أل (نحو فهم زيد) حملا على ما أفهم زيدا والمجرور بالباء وهو الأكثر نحو حسن بزيد حملا على أحسن بزيد (وسمع) من العرب (مررت بأبيات جاد بهن أبياتا وجدن أبياتا) حكاه الكسائي بزيادة الباء في الفاعل أولا وتجرده منها ثانيا وأصل جاد بهن أبياتا جدن أبياتا من جاد الشيء جودة إذا صار جيدا وأصل جاد جود بفتح العين فحول إلى فعل بضمها لقصد المبالغة والتعجب وزيدت الباء في

الفاعل، عوض من ضمير الرفع ضمير الجر فقيل بهن وأبياتا تمييز وجدن أبياتا على الأصل من عدم زيادة الباء فلذلك ثبت ضمير الرفع وأبياتا تمييز وفي كل منهما الجمع بين الفاعل والتمييز (وقال) الطرماح

(حب بالزور الذي لا يرى) منه إلا صفحة أو لمام

(أصله حبب الزور) بفتح الزاي عمود الزائر (فزاد الباء) في الفاعل حملا على أحبب بالزور (وضم الحاء لأن فعل المذكور يجوز فيه أن تسكن عينه وأن تنقل حركتها إلى فائه) ولو كانت الفاء غير حلقية خلافا لظاهر التسهيل (فقالوا ضرب الرجل) بفتح الضاد وسكون الراء (وضرب الرجل) بضم الضاد وسكون الراء والصفحة كل شيء جانبه واللمام بكسر اللام جمع لمة بالكسر وتشديد الميم وهو الشعر يجاوز شحمة الأذن وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: وما سوى ذا ارفع بحب أو بجر • بالبا ... ومثال الضمير المطابق ما قاله الزيدان كرما رجلين والزيدون كرموا رجالا حملا على ما أكرمهما رجلين وما أكرمهم رجالا

(فصل) (ويقال في المدح حبذا وفي الذم لا حبذا قال) الشاعر

(ألا حبذا عاذري في الهوى ولا حبذا الجاهل العاذل)

فجمع بين المدح والذم ومثله قول الآخر

ألا حبذا أهل الملا غير أنه إذا ذكرت مي فلا حبذا هيا

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • ومثل نعم حبذا • ثم قال • وأن ترد ذما فقل لا حبذا • ودخول لا في الذم على حبذا لا يخلو من إشكال لأن لا لا تدخل على فعل ماض جامد ولا تعمل في اسم إذا لم يكن جنسا ولا تكون غير مكررة إذا لم تعمل في الاسم الذي دخلت عليه إلا على قول أبي الحسن وأبي العباس وهو ضعيف (ومذهب سيبويه أن حب فعل) ماض (وذا فاعل) وإليه أشار الناظم بقوله الفاعل ذا (وإنهما باقيان على أصلهما) من كونهما جملة فعلية ما ضوية لأن الأصل عدم التغيير ولاقتصارهم على حب إذا عطف على حبذا كقوله • فحبذا ربا وحب دينا • أي وحبذا دينا فحذف ذا ولم يتغير المعنى ولا يفعل ذلك بنحو إذ ما وأخواته من المركبات التي تغير حكمها بالتركيب وهو قول ابن درستويه وابن برهان وابن خروف وابن كيسان وابن مالك وقيل ولا يصح نسبته لظاهر كلام سيبويه والخليل لأن سيبويه قال حكاية عن الخليل ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا وهو اسم مرفوع ألا ترى أنك تقول للمؤنث حبذه اه والمخصوص على هذا المذهب مبتدأ والجملة من الفعل والفاعل خبره والرابط بينهما اسم الإشارة وقيل مبتدأ محذوف الخبر وقيل عكسه وقيل عطف بيان وقيل بدل (وقيل ركبا وغلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا) ماضيا (وما بعده) من المخصوص (فاعل) والجملة فعلية (وقيل ركبا وغلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدأ وما بعده) من المخصوص (خبره) والجملة اسمية وأصل الخلاف قولان التركيب وعدمه وينشأ عن التركيب قولان فعلية الجميع واسميته ولكل دليل على مدعاه فاستدل مدعي التركيب بإفراد الإشارة ولزوم الإفراد والتذكير وبامتناع الفصل ثم استدل مدعي غلبة

(قوله وقال الطرماح حب بالزور الخ) فيه إشارة كما قدمنا إلى أن حب إذا لم تقترن بذا من أفراد فعل المتقدم ولا يحتاج حينئذ لمخصوص وصرح المصنف والحواشي بأنها يتجدد لها حينئذ أمور منها الاكتفاء بالفاعل عن المخصوص لكن سيأتي في التنبيه أنه يذكره حيث قال إذا قيل حب الرجل زيد واستفيد من كونها من أفراد فعل أنه لا يجب في فاعلها ما وجب في فاعل نعم من كونه مقارنا لأل الخ، بل وافقه أن بعضهم مثل بحب زيد لكن صرح الشاطبي بخلافه (قوله وإلى ذلك أشار الناظم بقوله (٩٩) وما سوى الخ) كلام الناظم قاصر على حب (فصل) (قوله ويقال في المدح الخ) أي في المدح والذم العامين وإشعارها بأن الممدوح محبوب والمذموم غير محبوب لا ينافي ذلك وإذا لم تقترن بذا كانت من أفراد فعل المتقدم كما مر وكانت لمدح أو ذم خاصين كما بينه المرادي وهو ظاهر إذا كانت حينئذ لا يذكر لها مخصوص (قوله وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ومثل نعم الخ) مراده المماثلة في إفادة المدح والذم وإن كان بين نعم وحبذا مخالفة من وجوه كما بيناه في الحواشي ولعله لذلك قال الفاعل ذا وإن كان فيه إشارة أيضا للرد على مدعي التركيب كما قاله الشارح (قوله والمخصوص الخ) لما سكت المصنف عن إعرابه على هذا القول وتعرض له على القولين بعده تمم الشارح الفائدة ببيانه على هذا القول أيضا (قوله وقيل مبتدأ الخ) ظاهره أن قائله مقرر والذي في المغني ويجوز على قول ابن عصفور السابق أن يكون مبتدأ حذف خبره ولم يقل به لأنه يرى أن حبذا اسم (قوله وقيل عطف بيان) قال في المغني ويرده قوله وحبذا نفحات من يمانية • تأتيك من قبل الريان أحيانا ولا تبين المعرفة بالنكرة (قوله وقيل بدل) قال في المغني ويرده أنه لا يحل محل الأول وأنه لا يجوز الاستغناء عنه اه ومر ما يعلم منه جوابه (قوله فصار الجميع الخ) قال في المغني وهذا أضعف ما قيل لجواز حذف المخصوص كقوله • ألا حبذا لولا الحياء وربما • منحت الهوى ما ليس بالمتقارب والفاعل لا يحذف (قوله مبتدأ وما بعده خبره) قال في المغني وبالعكس عند من يجيز في قولك زيد الفاضل وجهين

(قوله تخالف الخبر والمخبر عنه) أي إفرادا وتركيبا (قوله ومن تمييز ما ليس بمبهم) أي لأنه قد يذكر بكثرة مع حبذا تمييزا ما قبل المخصوص أو بعده كقوله ألا حبذا قوما سليم فانهم * وفوا إذ تواصوا بالإعانة والصبر وقوله حبذا الصبر شيمة لامرئ * رام مباراة مولع بالمعالي وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وأول الخ أي اجعل المخصوص واليا تابعا لذا (قوله فقال ابن مالك لأن ذلك كلام جرى مجرى المثل) رأيت بخط المصنف ما نصه عندي أن سبب ذلك إرادتهم الإبهام ثم البيان كأنهم قالوا حب الشيء جدا ذا إشارة إلى كل مشار إليه من حيث هو شيء ثم بينوه بعد فهذا كما قالوا ربه رجلا وقل هو الله أحد فانهم فإنك لا ترى مثله ثم قال فأما قول الشيخ فهو يضاهي المثلا يعني أنهم أرادوا أن يكون كالصيغة الرائبة للمدح والذم لا يغيرونه كما أنهم يريدون في الأمثال الثبوت وعدم التغير فهو يضاهيه من هذه الإرادة لأنهم يريدون استعماله كثيرا فلم يعتبروا عليه التغيير لأن استعمال شيء أخف من استعمال أشياء وهذه هي العلة في الأمثال ثم إن المثل فيه أمر زائد وهو أنك إذا أتيت به كما قيل أولا فكأنك قلت هذه الواقعة تستحق أن يقال فيها اللفظ الذي قيل قديما في الواقعة المشهورة وليس ذلك في صيغة حبذا إنما عدم التغيير لمعنى آخر وهذا معنى قوله فهو يضاهي المثلا أي من حيث فيه علة تقتضي أن لا يغير لأنه مثل من كل وجه فهذان تأويلان حسنان فالحمد لله الذي هدانا لهذا وأظن أني عثرت على تفسير كلام الناظم فقولهم إنه يضاهي المثل أحسن مما عثروا عليه انتهى وما ذكره أولا سيأتي في كلام الشارح نقله عن الفارسي (قوله لئلا يتوهم) قال اللقاني إنما يظهر هذا التعليل في المخصوص المفرد أما المثنى والجمع والمؤنث فلا انتهى وقد يقال اطرد الحكم إلى غير المفرد (باب أفعل التفضيل) حكمة ذكر هذا الباب بعد ما قبله أن المتكلم تارة يريد المدح والذم عموما والموضوع لذلك نعم وبئس وحبذا إثباتا ونفيا وتارة يريده خصوصا من غير تعرض لغير الممدوح والمذموم والموضوع لذلك فعل وتارة يريد مع التعرض للغير والموضوع لذلك أفعل التفضيل (قوله والمبني على أفعل) قال الزرقاني مخرج لما عدا بعض صيغ اسم الفاعل ولما عدا بعض صيغ التعجب وقوله لزيادة صاحبه على غيره مخرج لذلك كأشيب وما أحسن انتهى وقد يقال صيغ التعجب خارجة بقوله وهو الوصف لأن الصحيح أن

الفعلية وهو الأخفش وخطاب بتغليب الجزء الأول ولتغليب الأكثر حروفا وسلامة مدعيها لزوم مدعي الاسمية من شذوذ تخالف الخبر والمخبر عنه ومن تمييز ما ليس بمبهم وهو المدوح بقولهم لا تحبذه لجاز الما بمضارع واستدل مدعي غلبة الاسمية وهو المبرد في مقتضبه وابن السراج في أصوله والسيرافي في شرح الكتاب بأن الاسم أشرف ويستقل به الكلام ويقع فيه التركيب كثيرا وأما تحبذه فمضارع حبذه إذا قال له حبذا (و) اختلف القائلون بعدم التركيب في علة كونه (لا يتغير ذا عن الإفراد والتذكير بل يقال حبذا هند أو) حبذا (الزيدان) في تثنية المذكر والهندان في تثنية المؤنث (أو) حبذا (الزيدون) في جمع الذكور (أو الهندات) في جمع الإناث على ثلاثة أقوال فقال ابن مالك (لأن ذلك كلام جرى مجرى المثل) السائر الذي لا يغير عن حالته في الاستعمال الأول (كما في قولهم الصيف ضيعت اللبن يقال لكل أحد) مذكرا كان أو مؤنثا مفردا أو مثنى أو مجموعا (بكسر التاء وإفرادها) لأنه في الأصل خطاب لامرأة كانت تحت رجل موسر فكرهته لكبر سنه فطلقها فتزوجها رجل شاب فقير فبعثت إلى زوجها الأول تسترفده فقال لها هذا والصيف منصوب على الظرفية قاله الجوهري والمثل بفتح المثلثة قول مركب مشهور شبه مضربه بمورده (وقال ابن كيسان لأن المشار إليه) مصدر (مضاف) إلى المخصوص (محذوف أي حبذا حسن هند) وكذا الباقي ورده ابن الحاج بأنه لم ينطق به في وقت وقال الفارسي في البغداديات لأن ذا جنس شائع فالتزم فيه الإفراد كفاعل نعم وبئس المضمر ولهذا يجامع التمييز فيقال حبذا زيد رجلا (ولا يتقدم المخصوص على حبذا) فلا يقال زيد حبذا كما يقال زيد نعم الرجل (لما ذكرنا من أنه كلام جرى مجرى المثل) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وأول ذا المخصوص أيا كان لا تعدل بذا فهو يضاهي المثلا

(وقال ابن بابشاذ) إنما امتنع تقديم المخصوص على حبذا (لئلا يتوهم أن في حب ضميرا) مرفوعا على الفاعلية يعود على المخصوص (وأن ذا مفعول) به قال ابن مالك وتوهم هذا بعيد فلا ينبغي أن يكون المنع من أجله ثم علله بجريانه مجرى المثل كما تقدم (تنبيه * إذا قلت حب الرجل زيد فحب هذه من باب فعل المضموم العين (المتقدم ذكره) في الفصل قبله (ويجوز في حائه الفتح) مع التخفيف وعدمه (والضم) بنقل حركة العين إليها (كما تقدم) من أنه يجوز أن تسكن عينه وأن تنقل حركته إلى فائه وإن لم تكن الفاء حلقية فما بالك بها إذا كانت حلقية وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * ودون ذا انضمام الحا كثر * (فإن قلت حبذا ففتح الحاء واجب) للتركيب (إن جعلتهما كالكلمة الواحدة) وإلا لجاز

(هذا باب أفعل التفضيل)

وهو الوصف المبني على أفعل لزيادة صاحبه على غيره في أصل الفعل وأما خير وشر في التفضيل فأصلهما

أخير وأشر حذفت الهمزة منهما بدليل ثبوتها في قراءة أبي قلابة من الكذاب الأشر بفتح الشين وتشديد الراء وقول الشاعر ❊ بلال خير الناس وابن الأخير ❊ واختلف في سبب حذف الهمزة منهما فقيل لكثرة الاستعمال وقال الأخفش لأنهما لما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما فعلى هذا فيهما شذوذان حذف الهمزة وكونهما لا فعل لهما وأما قوله ❊ وحب شيء إلى الإنسان ما منعا ❊ فضرورة (إنما يصاغ) أفعل التفضيل (مما صيغ منه فعلا التعجب) وهو كل فعل ثلاثي متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبني للفاعل ليس الوصف منه على أفعل فعلاء (فيقال) من باب ضرب يضرب (هو أضرب و) من باب علم يعلم هو (أعلم و) من باب فضل يفضل هو (أفضل كما يقال) في التعجب منها (ما أضربه و) ما (أعلمه و) ما (أفضله) وأضرب به وأعلم به وأفضل به وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

صغ من مصوغ منه للتعجب ❊ أفعل للتفضيل وأب اللذ أبي

(وشذ بناؤه من) اسم عين نحو هو أحنك البعيرين بنوه من الحنك وهو اسم عين والمعنى آكلهما أي أشدهما أكلا ومن (وصف لا فعل له كهو أقمن به أي أحق) بنوه من قولهم هو قمن أي حقيق (و) هو (ألص من شظاظ) بنوه من قولهم هو لص بكسر اللام أي سارق وشظاظ بكسر الشين وبظاءين معجمتين اسم لص معروف من بني ضبة ونقل ابن القطاع له فعلا فقال يقال لص إذا أخذ المال خفية فعلى هذا لا شذوذ (و) شذ بناؤه (مما زاد على ثلاثة كهذا الكلام أخصر من غيره) بنوه من اختصر ففيه شذوذان كونه مبنيا للمفعول وكونه زائدا على الثلاثة كما تقدم في التعجب منه (وفي) بنائه من الفعل الماضي الذي على وزن (أفعل المذاهب الثلاثة) المتقدمة في التعجب فقيل يجوز مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وقيل يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل (وسمع) شذوذا على القول بالمنع مطلقا وعلى المنع في أحد شق التفصيل (هو أعطاهم للدراهم) وأولاهم للمعروف (و) سمع شذوذا على الثاني (هذا المكان أقفر من غيره و) سمع بناؤه (من فعل المفعول كهو أزهى من ديك) بنوه من زهي بمعنى تكبر قال في الصحاح لا تتكلم به العرب إلا مبنيا للمفعول وإن كان بمعنى الفاعل وحكى ابن دريد زها يزهو أي تكبر فعلى ما حكاه ابن دريد لا شذوذ فيه لأنه من المبني للفاعل (و) سمع هو (أشغل من ذات النحيين) بنوه من شغل بالبناء للمفعول والنحيين تثنية نحي بكسر النون وسكون الحاء المهملة زق السمن وذات النحيين امرأة من بني تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية فأتى خوات بن جبير الأنصاري قبل إسلامه فساومها فحلت نحيا منهما فنظر إليه فقال لها أمسكيه حتى أنظر إلى غيره ثم حل الآخر وقال أمسكيه فلما شغل يديها ساورها حتى قضى منها ما أراد وهرب ثم أسلم فشهد بدرا رضي الله عنه (و) سمع هو (أعنى بحاجتك) بنوه من عني بالبناء للمفعول وسمع فيه عني كرضي بالبناء للفاعل فعلى هذا لا شذوذ فيه (وما توصل به إلى التعجب مما لا يتعجب منه بلفظه يتوصل

أحسن فعل لا وصف ويمكن أن يجاب بأنه أراد جعل التعريف شاملا لكل قول (قوله ليس الوصف منه على أفعل) هذا ما اشتهر وقيده الرضي كما أفصح عن ذلك ابن كمال باشا في الفرائد حيث قال شاع فيما بينهم أن اسم التفضيل لا يبنى مما منه أفعل لغيره حتى قال الفاضل التفتازاني في تفسير قوله تعالى ألد الخصام والمعنى أنه أشد الخصوم خصومة لا من جهة أن ألد أفعل تفضيل بل من جهة أن اللدد شدة الخصومة فكان شديدا بالنسبة إلى ما دونه أشد فمعنى الإضافة ههنا الاختصاص كما في قولك حسن الناس وجها وذلك لأن اللدد مما يبنى منه أفعل صفة بدليل لدفي جمعه ولداء في مؤنثه فلا يبنى منه اسم التفضيل إلى هنا كلامه وليس الأمر كما شاع كما أفصح عنه رضي الدين حيث قال في شرح الكافية وينبغي أن يقال في الألوان والعيوب الظاهرة فإن الباطنة يبنى منها أفعل التفضيل نحو فلان أبله من فلان وأحمق من فلان وأرعن وأهوج وأخرق وألد وأعجم وأنوك مع أنها تجيء منها أفعل لغير التفضيل كأحمق وحمقاء وأهوج وهوجاء وأخرق وخرقاء وأعجم وعجماء وأنوك ونوكا فلا يطرد أيضا تعليله بأن منها أفعل لغيره إلى هنا كلامه ومن هنا تبين أن الفاضل التفتازاني كما أخطأ في دعوى أن ألد ليس أفعل تفضيل كذلك لم يصب في الاستدلال عليه باللدد مما يبنى منه أفعل لغير تفضيل (قوله خوات بن جبير) قال النووي رحمه الله هو بفتح الخاء المعجمة وتشديد الواو قال وهو أحد فرسان رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحب ذات النحيين في الجاهلية وهي امرأة من بني تيم اللات وفي الإصابة لابن حجر وذكر ابن أبي خيثمة القصة من طريق ابن سيرين قال كانت امرأة تبيع سمنا في الجاهلية فدخل رجل فوجدها خالية فراودها فأبت فخرج فتنكر ورجع فقال هل عندك من سمن طيب قالت نعم فحلت زقا فذاقه فقال أريد أطيب منه فأمسكته وحلت آخر فذاقه فقال أمسكيه فقد انفلت بعيري فقالت اصبر حتى أوثق الأول قال لا وإلا تركته من بدي بهراق فإني لا أجد بعيري فأمسكته بيدها الأخرى فانقض عليها فلما قضى حاجته قالت له لا هناك وقيل إنه قال نزلت مع النبي صلى الله عليه وسلم بمر الظهران قال فخرجت من خبائي فإذا بنسوة يتحدثن فأعجبنني فرجعت فأخذت حلتي فلبستها وجلست إليهن وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبته فلما رأيته هبته فقلت يا رسول الله جمل شرد فأنا أبتغي له قيدا الحديث بطوله

(قوله لأن المؤول بالمصدر معرفة) قد حققنا فيما مر أن ذلك ليس بلازم وأنه قد يكون نكرة بدليل تجويز المصنف فى أو يرسل رسولا فى قراءة النصب أن يكون بتأويل إرسالا

(فصل) (قوله إما أن يكون مجردا من أل الخ) لا يخلو المجرد غالبا من مشاركة المفضل عليه فى المعنى لفظا أو تقديرا والمراد بقولنا أو تقديرا مشاركته بوجه ما كقولهم فى البغيضين هذا أحب إلى من هذا وفى الشرين هذا خير من هذا وفى التنزيل قال رب السجن أحب إلى مما يدعوننى إليه وتأويل ذلك هذا أقل بغضا وأقل شرا ومن غير الغالب قولهم العسل أحلى من الخل والصيف أحر من الشتاء فانظر حواشينا (قوله فقاقعها) كذا فى نسخ الشارح بالقاف بعد الفاء وهو المناسب لضبطه الآتى والذى فى خط المصنف وهو المحفوظ فى رواية البيت فواقعها بالواو بعد الفاء (قوله حيث أنث الخ) أى حيث أنث ولم يأت بأل أو بالإضافة وما ذكره الشارح هو مقتضى سياق المصنف وما قدمناه مقتضى قول المغنى وإنما الوجه استعمال أفعل فعلى بأل أو بالإضافة ولذلك لحن من قال الخ لكن لو أتى بأل أو بالإضافة كان يجب أن لا يؤتى بمن (قوله وأجيب عنه الخ) لأن المجرد كما فى التسهيل يؤول بما لا تأويل فيه ويطابق حينئذ كما فى المضاف لمعرفة وأجيب أيضا بأن من زائدة وأنهما مضافان على حد بين ذراعى وجبهة الأسد وهذا بناء على إجازة زيادة من مطلقا واختاره ابن مالك وقال إن السماع يشهد له نظما ونثرا ويكفى التخريج على مثل ذلك فاندفع قول المصنف فى المغنى أن هذا التخريج مردود لأن الصحيح أن من لا تقحم فى الإيجاب ولا مع تعريف المجرور (قوله أسود الليل) كذا فى النسخ

به أل التفضيل) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وما به إلى تعجب وصل ... لمانع به إلى التفضيل صل

ويجاء بعده بمصدر ذلك الفعل تمييزا فيقال هو أشد استخراجا وأحمر حمرة) ويستثنى من ذلك فاقد الصوغ للفاعل والفاقد للإثبات فإن أشد يأتى هناك ولا يأتى هنا وذلك مستفاد من قول الموضح ويجاء بمصدر ذلك الفعل تمييزا لأن المؤول بالمصدر معرفة والتمييز واجب التنكير كما نبه عليه الموضح فى الحواشى:

(فصل) (ولاسم التفضيل ثلاث حالات أحدها أن يكون مجردا من أل والإضافة فيجب له حكمان أحدهما) فى نفسه وهو (أن يكون مفردا مذكرا دائما) ولو كان مسندا إلى مؤنث أو مثنى أو مجموع (نحو قولك زيد أفضل من عمرو وهند أفضل من عمرو والزيدان أفضل من عمرو والهندان أفضل من عمرو والزيدون أفضل من عمرو والهندات أفضل من عمرو ونحو قول الله تعالى (ليوسف وأخوه أحب) إلى أبينا منا (ونحو) قوله تعالى (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم الآية) إلى قوله أحب إليكم فأفرد فى الآية الأولى مع الاثنين وفى الآية الثانية مع الجماعة (ومن ثم) أى ومن أجل أن أفعل التفضيل إذا تجرد من أل والإضافة لزم الإفراد والتذكير (قيل فى أخر) بضم الهمزة جمع أخرى أنثى آخر بالفتح (أنه معدول عن الآخر) الموازن لأفعل التفضيل وليس من باب أفعل التفضيل حقيقة لأنه لا يدل على مشاركة وزيادة ولذلك لم يجعله ابن مالك من باب أفعل ولا ملحقا به بل ملحقا بالملحق به وهو أولى لأنه به أنسب لأنه أشبهه فى الوزن وكون معناه نسبيا وكونه لا يدل على زيادة وعلى الإلحاق به فهو يخالف باب أفعل فى ثلاثة أمور أحدها أنه يطابق ولو كان نكرة الثانى أنه لا يليه من لا لفظا ولا تقديرا الثالث أنه لا يضاف (و) من ثم أيضا قيل (فى قول) أبى نواس الحسن (بن هانئ) الحكمى يصف الخمرة:

كأن صغرى وكبرى من فقاقعها ... حصباء در على أرض من الذهب

(إنه لحن) حيث أنث صغرى وكبرى وكان حقه أن يقول أصغر وأكبر بالتذكير وأجيب عنه بأنه لم يقصد حقيقة المفاضلة فهو كقول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى وقول الفرزدق:

إذا غاب عنكم أسود الليل كنتم ... كراما وأنتم ما أقام ألائم

أى لئام والفقاقع بفتح الفاء والقاف وبعد الألف قاف مكسورة وفى آخره عين مهملة النفاخات التى تعلو وجه الخمرة وسبب تلقيبه بأبى نواس بنون مضمومة بعدها واو لا همزة أنه كان له ذؤابتان تنوسان أى تتحركان على عاتقه (و) الحكم (الثانى) فيما بعد أفعل (أن يؤتى بعده بمن جارة للمفضول) كما تقدم من الأمثلة ومن عند المبرد وسيبويه لابتداء الارتفاع فى نحو أفضل منه وابتداء الانحطاط فى نحو شر منه واعترضه ابن مالك بأنها لا يقع بعدها إلى واختار أنها للمجاوزة فإن معنى زيد أفضل من عمرو جاوز زيد عمرا فى الفضل واعترضه فى المغنى بأنها لو كانت للمجاوزة لصح فى موضعها عن ودفع بأن صحة وقوع المرادف موقع مرادفه إنما هو إذا لم يمنع من ذلك مانع وههنا منع مانع وهو الاستعمال فإن اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر إلا من خاصة (وقد تحذف) من مع مجرورها للعلم بهما (نحو والآخرة خير وأبقى) أى من الحياة الدنيا (وقد جاء الإثبات والحذف فى أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا أى منك) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وأفعل التفضيل صله أبدا ... تقديرا او لفظا بمن إن جردا

(وأكثر ما تحذف من) مع المفضول (إذا كان أفعل خبرا) فى الحال أو فى الأصل فيشمل خبر المبتدأ وخبر

كان وإن ثانى مفعول ظن وثالث مفاعيل أعلم نحو زيداً أفضل وكان زيد أفضل وإن زيداً أفضل وظننت زيداً أفضل وأعلمت عمراً زيداً أفضل (ويقل) الحذف (إذا كان) أفعل (حالا كقوله

دنوت وقد خلناك كالبدر أجملا • فظل فؤادى فى هواك مضللا

فأجمل حال من تاء المخاطبة فى دنوت وكالبدر مفعول ثان لخلناك (أى دنوت أجمل من البدر) وقد خلناك مثله قاله ابن مالك فى شرح التسهيل (أو) إذا كان أفعل (صفة كقوله) وهو أحيحة بن الجلاح

(تروحى أجدر أن تقيلى) • غداً بجنبى بارد ظليل

فأجدر صفة لمحذوف هو وعامله المعطوف على تروحى (أى تروحى وائتى مكاناً أجدر من غيره بأن تقيلى فيه) هذا قاله ابن مالك فى شرح الكافية وفيه إشارة إلى أن الخطاب لناقته وهو من التروح بمعنى الرواح وقت العشى وأجدر بالجيم أى أحق وتقيلى من القيلولة وهو النوم وقت الظهيرة وقال العينى إن الخطاب للفسيل وهو صغار النخل من تروح النبت إذا طال وأنه كنى بالقيلولة عن نموها وزهوها وادعى أن السوابق واللواحق تشهد بذلك وبجنبى تثنية جنب مضاف إلى بارد وظليل وهما صفتان لموصوفين محذوفين والأصل بجنبى ماء بارد ومكان ظليل وحذف العاطف (ويجب تقديم من ومجرورها عليه) أى على أفعل (إن كان المجرور بمن (استفهاما) لأن الاستفهام له صدر الكلام (نحو أنت ممن أفضل) والأصل أنت أفضل ممن فقدم ممن على عامله وهو أفضل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وإن تكن بتلو من مستفهما • فلهما كن أبدا مقدما

وتمثيل الموضح أحسن من تمثيل الناظم بقوله كمثل ممن أنت خير لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبى لأن المبتدأ أجنبى من الخبر بمعنى أنه ليس معمولا له على الصحيح وسيأتى أنه لا يفصل بين أفعل ومن بالمبتدأ لأنهما بمنزلة المضاف والمضاف إليه ولا يلزم من تمثيل الموضح تأخير ما له صدر الكلام عن صدريته لأن ذلك إنما يمتنع بالنسبة إلى العامل فيه فقط لا مطلقا (أو) كان المجرور بمن (مضافا إلى الاستفهام نحو أنت من غلام من أفضل) والأصل أنت أفضل من غلام من فقدمت من ومجرورها على أفضل لأن ما أضيف إلى ما له الصدر يستحق التصدير وما أحسن قول الأمين المحلى فى المفتاح :

عليك بأرباب الصدور فمن غدا • مضافا لأرباب الصدور تصدرا

(وقد تتقدم) من مع مجرورها على أفعل (فى غير الاستفهام) وهو الإخبار (كقوله) وهو جرير

إذا سايرت أسماء يوما ظعينة • فأسماء من تلك الظعينة أملح)

والأصل فأسماء أملح من تلك الظعينة فقدم من ومجرورها على أملح (وهو ضرورة) عند الجمهور ونادر عند الناظم حيث قال ولدى ... إخبار التقديم نزرا وردا وذلك لأن أفعل عامل غير متصرف فى نفسه فلم يكن له أن يتصرف فى معموله بالتقديم عليه كسائر العوامل غير المتصرفة (الحالة الثانية أن يكون) أفعل مقرونا (بأل فيجب له حكمان أحدهما أن يكون مطابقا لموصوفه) فى التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • وتلو أل طبق (نحو زيد الأفضل وهند الفضلى والزيدان الأفضلان) والهندان الفضليان (والزيدون الأفضلون) أو الأفاضل (والهندات الفضليات أو الفضل) بضم الفاء وفتح الضاد المخففة كالكبر فيطابق موصوفه لزوما لأنه نقص شبهه بأفعل المتعجب به لاقترانه بأل ومع ذلك لابد من ملاحظة السماع قال أبو سعيد على بن سعيد فى كفاية المستوفى ما ملخصه ولا يستغنى فى الجمع والتأنيث عن السماع فإن الأشراف والأظراف لم يقل فيهما الأشارف والشرفى والأظارف والظرفى

والذى فى العينى أسود العين وأنه اسم جبل لا رجل كا توهم والمعنى أنهم اثام أبدا لأن الجبل لا يغيب (قوله أحيحة بن الجلاح) وهو صحابى رضى الله عنه على ما حرره ابن حجر فى الإصابة ردا على ابن عبد البر قال أحيحة بمهملتين مصغر والجلاح بضم الجيم وتخفيف اللام وآخره مهملة وقال الفنرى فى حواشى المطول أنه بتشديد اللام وهو عجيب فإن فى الصحاح ما يوافق كلام الحافظ بن حجر والمتبادر من كلام ابن حجر أن أحيحة بياء مخففة فهو فعيل وفى جامع الأصول أنه بياء مشددة فهو فعيعل وبذلك صرح الفنرى (قوله وقال العينى أن الخطاب للفسيل) أى بفتح الفاء وكسر السين المهملة (قوله وادعى أن السوابق الخ) ادعى أيضا أن جماعة من الشراح حتى الأفاضل الذين قصدوا لشرح مثل الكشاف وهموا فيه وغرهم لفظ التروح وظنوا أنه لا يستعمل إلا بمعنى الرواح وقت العشى (قوله لأن ذلك إنما يمتنع بالنسبة إلى العامل فيه فقط) الحصر ممنوع لأنه يمتنع أن يتقدم عليه أيضا ما هو أحد أركان جملته كما امتنع تقديم خبر ما النافية عليها ولا يرد على ما قاله تقديم العامل فيما له الصدر فى مسئلة الإضافة نحو غلام أى يوم سفرك لأن الصدارة فى صورة الإضافة صارت للمضاف واعلم أنه قد تعارض فى هذه المسئلة أمران تأخير ما له الصدر أو تأخير معمول أفعل عنه وعمل العامل الضعيف وهو أفعل فيما قبله إن قدم وابن مالك رجح التقديم محافظة على تقديم ما له الصدر وفيما اختاره المصنف بقاء المحذورين (قوله فيجب له حكمان) لا يخفى أن أحد

الحكم له باعتبار نفسه والثانى باعتبار ما بعده وكأن الشارح لم ينبه على ذلك للعلم به مما سبق (قوله ولست بالأكثر) التاء للخطاب والباء زائدة (قوله محذوفا مبدلا الخ) فيه حذف البدل قال الدماميني فى الباب الثانى وينبغى تحرير النقل فيه (قوله أو متعلقة بليس الخ) هذا ما قاله المصنف فى المغنى فى النوع الثانى من الجملة السادسة من الباب الخامس وقال الدنوشرى قوله أو متعلقة الخ فيه نظر ولم يبين وجهه (قوله بمعنى الكثير) قال الدنوشرى فيه نظر وإنما معناه الغالب فى الكثرة (قوله أن يكون مضافا) قالوا المضاف لا يضاف إلا إلى جلس وهنا يسأل عن قوله عز وجل أحسن الخالقين وأرحم الراحمين وأحكم الحاكمين لأن الخلق من الله بمعنى الإيجاد ومن غيره بمعنى الكسب وهما متباينان والرحمة من الله إن حملت على الإرادة صح المعنى لأنه يصير أكثر إرادة من سائر المريدين وإن جعلته من مجاز التشبيه وهو أن معاملته تشبه معاملة الراحم صح المعنى أيضا لأن ذلك مشترك بينه وبين عباده وإن أريد به إيجاد فعل الرحمة كان مشكلا إذ لا موجد إلا الله عز وجل وأجاب السيف الآمدى بأن معناه أعظم من يسمى بهذا الاسم قال العز بن عبد السلام وهذا مشكل لأنه جعل التفاضل فى غير ما وقع اللفظ بإزائه وهذا يساعد المعتزلة ويصح على مذهبهم لأن الفاعلين عندهم كثيرون (وأقول) الأقرب فى الجواب أن أفعل إنما يلزم كونه مضافا إلى جنسه إذا أضيف إلى نكرة معرفة وقصد به حقيقة المفاضلة أما إذا قصد به الزيادة المطلقة وأول بما لا تفضيل فيه فلا كما نصوا عليه والآيات مما قصد فيه الزيادة المطلقة (تنبيه) رأيت بخط المصنف ما نصه مسئلة قول النحاة لا يضاف أفعل إلا إلى ما هو جزؤه هذا شرطه أن يكون المضاف إليه هو المفضول فأما إذا لم يكن مفضولا فيصح نحو يوسف أحسن إخوته وهو ألد الخصام فى أحد (١٠٤) التأويلات ولأولى رجل ذكر اه وسر ما فى كون ألد الخصام من باب التفضيل وقوله لأولى رجل ذكر اعلم أن هذا الحديث الشريف فيه سؤالان الأول ما أشير إليه فى كلام المصنف هنا وهو أنه كيف أضيف أفعل إلى ما ليس جزأ منه وجوابه ما عرفت الثانى أن قوله رجل يقتضى أن لا يدخل العاقل الذى ليس برجل لأنه لا يقال له فى عرف اللغة رجل وأجاب عن هذا الفقهاء فى كتاب الفرائض بأن المراد بالرجل ما ليس امرأة بقرينة وصفه بذكر ويحتاج حينئذ إلى سر هذا الإطناب وهلا قيل لأولى ذكر والأظهر أن يقال إن أولى أفعل مضاف إلى رجل إضافة سبب والمعنى أن الرجل هو الواسطة بين هذا الأولى وبين الميت فهو سبب فى توريثه لأنه لا يرث إلا إذا كانت قرابته فى هذه الجهة كما أنه لو قيل أولى الميت كانت الإضافة إضافة لسبب والتقدير أولى رجل بالميت أى أقرب رجل لشخص أقرب رجل من الميت ونظيره هو أخوك أخو الرضا لا أخو الشدة أضيف الأخ إلى الرضا لأنه سبب الأخوة فأفاد قوله أولى رجل نفى الميراث عن الأولى الذى هو من قبل الأم كالخال ونحوه لأن الخال أولى بالميت يعنى من ابن عم العم مثلا لأنها ولاية بطن لا ولاية صلب وأفاد بقوله ذكر نفى الميراث عن النساء وإن كن من الأولين بالميت من قبل صلب لأنهن إناث فذكر اسم لأولى ولهذا كان مخفوضا فى اللفظ حسب أنه نعت لرجل ولو قلت من يرث هذا الميت بعد ذوى السهام قلت أولى رجل ذكر بالغ بالرفع ولو قيل من يعطى المال لقيل أولى رجل ذكرا بالنصب (قوله فإن كانت إضافته إلى نكرة) قال فى الترشيح وإذا عطفت على النكرة المضاف إليها قلت هذا أفضل رجل وأعقله وهؤلاء أعقل نساء وأعقله وأفضل رجال وأعقله تذكر الضمير فى الاثنين والجمع والواحد من المذكر والمؤنث على التوهم كأنك قلت من أول الكلام فإن أضفت إلى معرفة ثنيت وجمعت وهو القياس وأجاز سيبويه الإفراد وعليه قوله ومية أحسن الثقلين جيدا • وسالفة وأحسنه قذالا كأنه قال وأحسن من ذكرنا اه وحاصله أن إفراد الضمير مع عوده على غير مفرد لتأويله بالموصول وعليه يتخرج ما يقع فى عبارات المصنفين كأس الكلام عليه (قوله لاستلزامهما فى التنكير) قال القانى يؤخذ منه أن إضافته للمعرفة تفيده التعريف وأن إضافته فى الوجهين معنوية وهو كذلك اه وقد تقدم فى باب الإضافة الكلام على ذلك فى

كما قيل ذلك فى الأفضل والأطول وكذلك الأكرم والأمجد قيل فيهما الأكارم والأماجد ولم يسمع فيهما الكرمى والمجدى اه (و) الحكم (الثانى أن لا يؤتى معه بمن) لأن من وأل يتعاقبان فلا يجتمعان كأل والإضافة (فأما قول) ميمون (الأعشى ولست بالأكثر منهم حصى • وإنما العزة للكاثر) فخرج جمعه بين أل ومن (على زيادة أل) فى الأكثر (أو على أنها) أى من ليست متعلقة بالأكثر المعرف بأل وإنما هى (متعلقة بأكثر نكرة) حال كونه (محذوفا مبدلا من أكثر المذكور) بدل نكرة من معرفة والأصل بالأكثر أكثر منهم أو على أن من بمعنى فى أى فيهم أو لبيان الجنس أى من بينهم أو متعلقة بليس لما فيه من رائحة الفعل أى انتفى واغتفر الفصل بين أفعل وتمييزه للضرورة وحصى تمييز أى عددا والكاثر بمعنى الكثير (الحالة الثالثة أن يكون) أفعل (مضافا فإن كانت إضافته إلى نكرة لزمه أمران التذكير والتوحيد كما يلزمان المجرد) من أل والإضافة (لاستوائهما فى التنكير) ولكونهما على معنى من وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وإن لمنكور يضف أو جردا • ألزم تذكيرا وأن يوحدا (ويلزم فى المضاف إليه أن يطابق) الموصوف (نحو) زيد أفضل رجل و(الزيدان أفضل رجلين

والزيدون أفضل رجال وهند أفضل امرأة) والهندان أفضل امرأتين والهندات أفضل نساء إذا قصدت ثبوت المزية للأول على جنس المضاف إليه واحدا واحدا واثنين اثنين أو جماعة جماعة والمعنى زيد أفضل من جميع الرجال إذا فضلوا رجلا رجلا والزيدان أفضل من الرجال إذا فضلوا رجلين رجلين والزيدون أفضل من جميع الرجال إذا فضلوا رجالا رجالا وهند أفضل من جميع النساء إذا فضلن امرأة امرأة والهندان أفضل من جميع النساء إذا فضلن امرأتين امرأتين والهندات أفضل من جميع النساء إذا فضلن نساء نساء . فإن قلت النكرة في سياق الإثبات لا تعم فمن أين جاء العموم . قلت أجيب عنه بأن العموم فيه باعتبار أصله إذ أصل زيد أفضل رجل زيد أفضل الناس إذا عدوا رجلا رجلا وكذا الباقي ولذا صحت الإضافة لأن أفعل لا يضاف إلا لما هو بعضه (فأما) قوله تعالى (ولا تكونوا أول كافر به) بالإفراد ومقتضى القاعدة كافرين بالجمع ليطابق الواو في تكونوا (فا) لجواب على ما قاله المبرد أنه على حذف الموصوف و(التقدير أول فريق كافر به) وقال الفراء إنما وحد لأنه في معنى الفعل أي أول من كفر ولو أريد به الاسم لم يجز إلا الجمع وقال محمد بن مسعود الزكي في كتاب البديع النكرة المضاف إليها اسم التفضيل يجب إفرادها نحو أنت أفضل رجل وأنتما أفضل رجل وأنتم أفضل رجل ومنه ولا تكونوا أول كافر به وذلك هو القياس لأن النكرة تمييز له وقد خفضت بالإضافة وأشبهت مائة رجل وقد أجازوا قياسا لا سماعا أن يثنى وأن يجمع نحو أنتما أفضل رجلين وأنتم أفضل رجال اه والمشهور ما عليه الجماعة من وجوب المطابقة في الإضافة إلى النكرة (وإن كانت الإضافة إلى معرفة) فهو ثلاثة أقسام قسم يقصد به زيادته على ما أضيف إليه وقسم يقصد به زيادة مطلقة وقسم يؤول بما لا تفضيل فيه (فإن أول) أفعل بما لا (تفضيل فيه) أو قصد به زيادة مطلقة (وجبت المطابقة) للموصوف به تشبيها بالمعرف بأل في الإخلاء عن لفظ من ومعناها وقد يتواردان على مثال واحد (كقولهم الناقص والأشج أعدلا بني مروان) فيحتمل أعدلا أن يؤول بما لا تفضيل فيه (أي عادلاهم) لأنهما لم يشاركهما أحد من بني مروان في العدل ويحتمل أن يراد به زيادة مطلقة والناقص هو يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان لقب بذلك لأنه نقص أرزاق الجند والأشج بالشين المعجمة والجيم هو عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه لقب بذلك لأن بجبينه أثر شجة من دابة ضربته وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وإن لمنكور يضف أو جردا * ألزم تذكيرا وأن يوحدا ... وإن لم ينو فهو طبق ما به قرن (وإن كان) أفعل (على أصله من إفادة المفاضلة) على ما أضيف إليه (جازت المطابقة) لشبهه بالمعرف بأل (كقوله تعالى) (وكذلك جعلنا في كل قرية (أكابر مجرميها) فأكابر مفعول أول لجعلنا وفي كل قرية في موضع المفعول الثاني ومجرميها مضاف إليه أكابر ولو لم يطابق لقيل أكبر مجرميها وفي بعض النسخ (هم أراذلنا) ولو لم يطابق لقيل أرذلنا (و) جاز (تركها) أي ترك المطابقة لشبهه بالمجرد لنية معنى من (كقوله تعالى ولتجدنهم أحرص الناس) فأحرص مفعول ثان لتجد ولو طابق لقيل أحرصي بالياء (وهذا) الوجه وهو ترك المطابقة (هو الغالب) في الاستعمال

كلام الشارح (قوله إذا فضلوا) هو وما بعده بالضاد المعجمة كما هو المناسب للمقام وفي بعض الحواشي أنه بالصاد المهملة ولا داعي له والظاهر فساده فتأمل (قوله لا بالأصل في كثير من النسخ (قوله لا تعم) أي عموما شموليا وإنما تعم عموما بدليا وقوله فمن أين جاء العموم أي الشمول حيث قال أولا والمعنى زيد أفضل من جميع الرجال إذا فضلوا رجلا رجلا (قوله أن يؤول بما لا تفضيل فيه) وقوله بعد وإن كان على أصله من إفادة المفاضلة) تعبير حسن بين به مراد المصنف وأوما إلى أن تعبيره مشكل لأنه لا يصح كون الإضافة على معنى لا التي لبيان الجنس لتخالف متضايفها ولا الجارة للمفضول لأن أفعل لا بد أن يكون بعض ما يضاف إليه (١٠٥) والثاني كلا له والمجرور بمن لا بد أن يكون غيره وتفصيل المقال في حواشينا على الألفية واعلم أنه اختلف في نحو الله أكبر والله أعظم فقيل إن أفعل على حقيقته وحذف المفضل عليه أي أكبر من كل كبير وأعظم من كل عظيم وقيل أفعل بمعنى فاعل قال المصنف والسر في هذا أن إطلاق الكبير والعظيم والموجود ونحو ذلك على القديم والحادث هل هو بطريق التواطؤ أو بطريق الاشتراك اللفظي أو المعنوي فإن قلنا بالاشتراك اللفظي امتنع في هذه الأشياء أن تكون للمفاضلة لعدم المشاركة في المعنى وإن قلنا بالاشتراك المعنوي جاز والحق الأول فإنه لا مناسبة بين القديم والحادث في معنى من المعاني وإنما الاسم واحد والمعاني مختلفة وأما قولهم دعائمه أعز وأطول أن أفعل بمعنى فاعل أي عزيزة طويلة فإن كان معتمدهم

أنه لم يذكر مفضل عليه فانتفى كونه للتفضيل فليس بشيء لأنه يكون مثل والآخرة خير لمن اتقى فإن قالوا دل هنالك الدليل على أن المراد خير من الدنيا وهنا ليس كذلك قلنا نقدره عاما . فإن قيل لا يستقيم أعز من غيره لعلمنا بأن لنا أشياء غيره أعز منه فإن ذلك ساقط بل يقدر ذلك العام أعز وأطول من غيره من البيوت لا من غيره . مطلقا فإن قيل لم يذكر الفرزدق هذا في معرض بيوت يريد تفضيل هذا عليها فلهذا نفينا التفضيل قلنا إنه في مقام التمدح والافتخار فيصح أن يقول إن لنا بيتا أعز وأطول من بيوتكم ليس لكم بيت مثله فإن قيل لم يرد أن يثبت أن لهم بيوتا عزيزة طويلة وهذا أعز منها احتقارا لهم لأنهم لم يسبق منهم دعوى فهذا جيد حسن فتأمله اه ومن

خط نقلت (قوله فإن قدر) قال اللقاني أي ابن السراج وهو جواب عن سؤال مقدر تقديره أن يقال كيف توجيه ابن السراج وقد جاءت المطابقة في أكابر مجرميها وهو مضاف إلى معرفة وتقدير الجواب من جهة ابن السراج عن ذلك أن أكابر ليس مضافا بل مفعولا ثانيا ومجرميها مفعولا أول وورد الشارح هذا الجواب بأن التقدير يلزم منه المطابقة في المجرد من أل والإضافة وقد تقدم منعها وإنما وجب على التقدير المذكور أن يكون مجرميها مفعولا أول لأنه معرفة وهو في الأصل مبتدأ وأكابر خبر ولا يجوز كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة على ما تقرر في موضعه (قوله على حد تملة بها الخ) قال ابن مالك في شرح التسهيل يقال زيد أرغب في الخير من عمرو وأجمع للمال منه وزيد وعمد أرأف بكم اه واعترض عليه بأن أجمع للمال ليس من هذا القبيل بل مما يتعدى إلى واحد (قوله إن كان المخفوض كلا الخ) وذلك إذا أضيف إلى معرفة وقوله وعكسه كان في النسخ الصحيحة فيما إذا كان مضافا لنكرة قال المرادي أفعل التفضيل بمعنى بعض إن أضيف إلى معرفة وبمعنى كل إن أضيف إلى نكرة ولهذا يقال أفضل الرجلين وأفضل رجلين الزيدان (قوله فيمتنع منه المفعول به) ادعى المصنف في باب المفعول فيه الإجماع على ذلك ومر ما يتعلق بذلك في كلام الشارح (قوله والمطلق) فأما قوله أما الملوك فأنت اليوم ألأمهم لؤما وأبيضهم سربال طباخ فمنصوب بفعل محذوف يدل عليه المذكور كما إذا وقع بعده المفعول به كقوله فظهرت نفس امرئ تبتغي المنى بأبذل من يحيى جزيل المواهب وحكمة كونه لا ينصب المفعول المطلق إعطاؤه حكم فعل التعجب لأن معناهما المبالغة (قوله إلا إن كان مضافا إلى غيره) الأظهر أن يقول أو كان مضافا إلى غيره ليوافق ما مر في باب التمييز من أنه ينصب ما كان فاعلا في المعنى وما لم يكن كذلك إذا كان مضافا لغيره لتعذر إضافته مرتين (قوله وأشار إليها الناظم بقوله ورفعه الظاهر) لا يخفى أنه ليس فيه رفعه للضمير البارز تلك ولم يتعرض له أيضا في التسهيل قال ابن الصائغ فينبغي أن يزيد أو ضميرا منفصلا وأقول يمكن أن يريد بالظاهر ما ليس ضميرا مستترا (قوله إذا حل محل الفعل) إشارة إلى أن علة عمله في الظاهر في هذه الصورة حلوله محل الفعل إذا كان الموجب لقصوره عن الأوصاف العاملة هو أنه لا يوجد له فعل بمعناه وسيأتي أنه قيل في تعليله غير ذلك (قوله إذا كان أفعل صفة) قيل اشتراط ذلك ليتأتى التفضيل وهو دوري وقيل لأن الأسماء العاملة لا بد لها من الاعتماد واعترض بأن ذلك يكفي فيه النفي وأجيب بأن أفعل لم يقو قوة اسم الفاعل ولذا لا ينصب المفعول به وإن وجدت شروط رفعه الظاهر (قوله وكان مرفوعه أجنبيا) كذا اشترطه ابن الناظم ومراده الاحتراز عن السببي بالمعنى المذكور ليخرج نحو ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه من الضابط لكن قد يقال هذا خارج بقولهم مفضلا على نفسه باعتبارين وحيث أريد بالسببي المحترز عنه ما ذكر لا ينافي اشتراط ابن الحاجب كون المرفوع سببيا بمعنى ما للموصوف به تعلق ما

(وابن السراج يوجبه) ويجعل أفعل فيه كالمجرد ويلتزم فيه الإفراد والتذكير ويرده أكابر مجرميها (فإن قدر أكابر مفعولا ثانيا) لجعلنا (ومجرميها مفعولا أول) كما قال ابن عطية (فيلزمه المطابقة في المجرد) من أل والإضافة كما قال أبو حيان وإلى جواز الوجهين أشار الناظم بقوله:

وما لمعرفه ❊ أضيف ذو وجهين عن ذي معرفه ❊ هذا إذا نويت معنى من

وذكر صاحب الأمثال السائرة أن أفعل يأتي في اللغة لنفي المعنى عن الشيئين نحو قوله تعالى أهم خير أم قوم تبع أي لا خير في الفريقين اه (مسألة) يتعلق بأفعل التفضيل حروف الجر على نحو تعلقها بأفعل التعجب وأما المخفوض به فيجوز إن كان المخفوض كلا وأفعل بعضه وعكسه وأما النصب به فيمتنع منه المفعول به ومعه والمطلق مطلقا والتمييز إذا لم يكن فاعلا معنى إلا إن كان أفعل مضافا إلى غيره ويجوز الباقي وأما الرفع به فإنه (يرفع أفعل التفضيل الضمير المستتر في كل لغة نحو زيد أفضل) ففي أفضل ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود إلى زيد (و) يرفع (الضمير المنفصل والاسم الظاهر في لغة قليلة) حكاها سيبويه وأشار إليها الناظم بقوله ورفعه الظاهر نزر (كمررت برجل أفضل منه أبوه) أو أفضل منه (أنت) بخفض أفضل بالفتحة على أنه صفة لرجل وبرفع الأب وأنت على الفاعلية بأفضل على معنى فاقه في الفضل أبوه أو أنت وأكثر العرب يوجب رفع أفضل في ذلك على أنه خبر مقدم وأبوه أو أنت مبتدأ مؤخر وفاعل أفضل ضمير مستتر فيه عائد على المبتدأ أو يجعله مبتدأ والخبر في موضع خفض نعت لرجل ورابطها الضمير المجرور بمن ويطرد (ذلك) الرفع للظاهر (إذا حل) أفعل التفضيل (محل الفعل) مع موافقة المعنى والفعل يرفع الظاهر فكذلك ما حل محله وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ومتى عاقب فعلا فكثيرا ثبتا (وذلك إذا) كان أفعل صفة لاسم جنس (وسبقه نفي وكان مرفوعه أجنبيا) وهو ما ليس متلبسا بضمير الموصوف به (مفضلا) ذلك الأجنبي (على نفسه باعتبارين مختلفين) (نحو) قول العرب (ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد) فأحسن أفعل تفضيل وهو صفة رجلا وهو اسم جنس مسبوق بنفي ومرفوعه الكحل وهو أجنبي من الموصوف لكونه لم يتصل بضميره والكحل مفضل على نفسه باعتبارين مختلفين فباعتبار كونه في

عين زيد ناقصا و باعتبار كونه في عين غيره مفضولا والمعنى أن الكحل في عين زيد أحسن من نفسه في عين غيره من الرجال ونظيره قول الأصوليين الواحد بالشخص يكون له جهتان كالصلاة في الدار المغصوبة والسدر والمراد في أفعل التفضيل الاسم الظاهر في مثل هذا المثال شرطه القران الثاني قال ثمة لما فاقه الفعل على وجه لا يكون بدونها (فإنه يجوز أن يقال ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد) فيؤتى بالفعل وهو يحسن مكان أفعل التفضيل وهو أحسن ولا يتغير المعنى قاله ابن مالك وناقشه أبو حيان في ذلك (والأصل أن يقع هذا) الاسم (الظاهر) المرفوع بأفعل التفضيل (بين ضميرين أولهما الموصوف) بأفعل التفضيل وهو الهاء في عينه (وثانيهما للظاهر) وهو الهاء في منه فيكون المفضول مذكورا (كما مثلنا) وقد يحذف الضمير الأول العائد إلى الموصوف للعلم به نحو ما رأيت رجلا أحسن الكحل منه في عين زيد والمقدر كالملفوظ (وقد يحذف الضمير الثاني) العائد إلى الكحل فيكون المفضول مقدرا (وتدخل من) الجارة للمفضول (إما على الاسم الظاهر) وهو الكحل في مثالنا (أو) تدخل (على محله) أي محل الكحل وهو العين (أو) تدخل (على ذي المحل) وهو زيد (فتقول) ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل (من كحل عين زيد) بدخول من على الاسم الظاهر وهو الكحل (أو) ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل (من عين زيد) بدخول من على محل الكحل وهو العين (أو) ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل (من زيد) بدخول من على ذي المحل وهو زيد (فتحذف مضافا) إذا أدخلت من على المحل وهو العين (أو مضافين) إذا أدخلت من على ذي المحل وهو زيد (وقد لا يؤتى بعد) الاسم الظاهر (المرفوع بشيء) أصلا وذلك إذا تقدم المفضل على أفعل التفضيل فيستغنى عما بعد المرفوع (فتقول ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل) فيحذف ضمير الكحل ومحله وصاحب محله اختصارا وربما أدخلوا من على غير المفضول لفظا (وقالوا ما أحد أحسن به الجميل من زيد والأصل ما أحد أحسن به الجميل من حسن الجميل بزيد) فالجميل الثاني هو المفضول وهو الجميل الأول (ثم إنهم أضافوا الجميل إلى زيد لملابسته إياه في المعنى) فصار التقدير من جميل زيد (ثم حذفوا المضاف) وهو جميل وأقاموا المضاف إليه وهو زيد مقامه فصار من زيد (ومثله) قول الناظم:

(لن ترى في الناس من رفيق ... أولى به الفضل من الصديق

والأصل من ولاية الفضل بالصديق) فالفضل الثاني وهو المفضول وهو الفضل الأول (ثم) إنهم أضافوا الفضل إلى الصديق لملابسته إياه في المعنى فصار التقدير (من فضل الصديق ثم) حذفوا المضاف وهو فضل وأقاموا المضاف إليه وهو الصديق مقامه فصار (من الصديق) وهذا المثال داخل تحت القاعدة فإن الاسم الظاهر وهو الفضل أجنبي مسبوق بنفي بل مكتنف بضميرين أولهما ضمير الموصوف وهو الهاء من به والثاني ضمير الاسم الظاهر وقد حذف والأصل أولى به الفضل منه بالصديق والحاصل أن الضميرين تارة يكونان مذكورين وتارة يكونان محذوفين وتارة يذكر أحدهما ويحذف الآخر وإذا حذف ضمير المفضول لم يلزم حذف ضمير الموصوف وبالعكس ولما لم يمكنهم أن يجعلوا الاسم الظاهر مبتدأ لئلا يفصلوا به بين أفعل التفضيل ومن ذلك لا يجوز رفعوه على الفاعلية وشرطوا تقدم النفي عليه وقاس عليه ابن مالك في شرح التسهيل النهي والاستفهام وتبعه الموضح في شرح القطر ولم يرد به سماع فالأولى الاقتصار على ما قالته العرب

(هذا باب النعت)

ويرادفه الصفة والوصف (الأشياء التي تتبع ما قبلها في الإعراب) لفظا أو تقديرا أو محلا (خمسة

(قوله وناقشه أبو حيان) وجه المناقشة أن النفي في صورة أفعل التفضيل منصب على الزيادة في عين الرجل ونفي الزيادة فيها يصدق بالمساواة وبنقصانها من عين زيد وفي صورة الفعل النفي منصب على المماثلة وهي تصدق بشيئين الزيادة والنقص وأجاب ابن الصائغ بأن المراد في الاستعمال في الصورة الأولى النقصان وفي الثانية إثبات الزيادة للثاني قضاء لحق التشبيه (قوله من حسن الجميل بزيد) قال اللقاني اعلم أن المفاضلة إنما تقع بين عينين أو معنيين متماثلين فقولهم من حسن الجميل بزيد لا يظهر لتقدير الحسن فيه وجه وذلك لأن المفاضلة إنما وقعت بين الجميل وكونه بزيد لا بين الجميل بأحد وحسنه بزيد وكان الداعي إلى تقدير حسن ليتعلق به المجرور ويمكن الاستغناء عنه بتعلقه بجميل أو بتقديره مصدرا فتأمله (قوله ولما لم يمكنهم الخ) ظاهره أن علة رفعه الظاهر عدم الإمكان المذكور وهو ما جرى عليه بعضهم واعترض بما أجاب عنه ابن الناظم والذي قاله المصنف تبعا لابن مالك لأن علة ذلك حلوله محل الفعل فكان على الشارح أن ينبه على ذلك هناك أو هنا (قوله في شرح التسهيل) وفي متنه أيضا (قوله فالأولى الاقتصار على ما قالته العرب) أجيب بأنه قد استقر أن النهي والاستفهام الإنكاري يجريان مجرى النفي في مواضع كثيرة (هذا باب النعت) (قوله ويرادفه الصفة والوصف)

النعت والتوكيد وعطف البيان والنسق والبدل) ويشكل عليه نحو قام قام زيد ونعم نعم ولا لا فإنها مشتملة على التوكيد ولا تبعية في شيء منها ودليل الحصر في الخمسة أن التابع إما أن يتبع بواسطة حرف أولا الأول عطف النسق والثاني إما أن يكون على نية تكرار العامل أولا الأول البدل والثاني إما أن يكون بألفاظ مخصوصة أولا الأول التوكيد والثاني إما أن يكون بالمشتق أولا الأول النعت والثاني عطف البيان ولها أبواب وإذا اجتمعت يبدأ بالنعت ثم بالبيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق قاله في التسهيل واختلف في عامل التابع فأما النعت والتوكيد والبيان فقال الجمهور العامل فيها هو العامل في المتبوع ونسب إلى سيبويه وقيل العامل فيها تبعيتها لما جرت عليه وهو قول الخليل والأخفش وأما البدل فقيل عامله محذوف وهو قول الجمهور ويدل لهم ظهوره جارا جوازا مع الظاهر ووجوبا مع المضمر نحو زيد به وقال قوم منهم المبرد عامله عامل متبوعه وهو ظاهر مذهب سيبويه واختاره ابن مالك وابن خروف وقال ابن عصفور عامله عامل متبوعه على أنه نائب عن العامل المحذوف لا أنه عامل بالأصالة وأما النسق فقال الجمهور عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف وقيل الحرف وقيل محذوف وإليها أشار الناظم بقوله:

يتبع في الإعراب الأسماء الأول ... نعت وتوكيد وعطف وبدل

(فالنعت عند الناظم) المشار إليه بقوله في النظم:

فالنعت تابع متم ما سبق ... بوسمه أو وسم ما به اعتلق

(هو التابع الذي يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه أو فيما يتعلق به فخرج بقيد التكميل النسق والبدل) فإنهما لا يكملان متبوعهما لأنهما لم يوضعا لقصد الإيضاح والتخصيص ومجيء البدل للإيضاح في بعض الصور عرضي (و) خرج (بقيد الدلالة المذكورة البيان والتوكيد) فإنهما لا يدلان على معنى في متبوعهما ولا فيما يتعلق به أما البيان فلأن ثاني الاسمين هو عين الأول وأما التوكيد فلأن نفس الشيء هو الشيء لا معنى فيه قاله ابن مالك في شرح العمدة (والمراد بالمكمل الموضح للمعرفة كجاء زيد التاجر) في النعت الحقيقي (أو التاجر أبوه) في النعت السببي (والمخصص للنكرة كجاء في رجل تاجر) في الحقيقي (أو تاجر أبوه) في النعت السببي واختلف في معنى الإيضاح والتخصيص فقيل الإيضاح رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق فهو يجري مجرى بيان المجمل والتخصيص رفع الاشتراك المعنوي الواقع في النكرات على سبيل الوضع فهو يجري مجرى تقييد المطلق بالصفة وقيل الإيضاح رفع الاحتمال في المعارف والتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات (وهذا الحد) ليس بجامع لأنه (غير شامل لأنواع النعت فإن النعت) قد لا يكون للإيضاح والتخصيص بل (قد يكون لمجرد المدح كالحمد لله رب العالمين أو لمجرد الذم نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) أو للتعميم نحو إن الله يرزق عباده الطائعين والعاصين أو

قال الدنوشري قال ابن إياز في شرح الفصول قال بعض المتأخرين الوصف يطلق على ما لا يتغير وعلى غيره والنعت لا يطلق إلا على ما يتغير فقط ولذا يقال صفات الله ولا يقال نعوته اه (وأقول) فيه وإن أقره الدنوشري نظر لأن إطلاق النعوت على صفات الله تعالى واقع في كلام الأئمة (قوله النعت والتوكيد الخ) قال الداماني جمع الشارح تبعا للناظم بين التوابع معطوفة بالواو إشارة إلى ما قال في التسهيل ويبدأ عند اجتماع التوابع بالنعت ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق اه وفيه حيث اعترف بأن العطف بالواو نظر لأنها لا تدل على الترتيب كما لا يخفى (قوله ولا تبعية في شيء منها) قال الزرقاني أي من أنواع الإعراب وفي بعض النسخ منه أي من الإعراب اه ويحتمل أن الضمير في منها يرجع إلى الأمثلة وكذا في منه بتأويل ما ذكر هنا ويجاب عن الإشكال بأن المراد يتبع في الإعراب وجودا وعدما وقريب منه أن يقال المراد يتبع في الإعراب إن كان هناك إعراب (قوله ودليل الحصر في الخمسة أن التابع الخ) هذا الدليل لا يتناول التوكيد اللفظي كما لا يخفى (قوله ولها أبواب) قال الزرقاني أي لكل منها فإن مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الآحاد على الآحاد (قوله يبدأ بالنعت الخ) قال الزرقاني وجهه أن النعت كجزء من متبوعه وعطف البيان جار مجراه والتوكيد كعطف البيان في جريانه مجرى النعت والبدل تابع كلا تابع لأنه كالمستقبل وأخر النسق لتخلل الواسطة (قوله وقيل الإيضاح الخ) قاله السعد في المطول نقلا عن النحاة وقوله رفع الاحتمال في المعارف بيانه أن زيدا في قولك جاء زيد مثلا له مشاركات في هذا الاسم فلا يدري من الجائي منهم فإذا قلت العالم فقد رفعت الاشتراك وقطعت الاحتمال . فإن قلت يحصل الاشتراك في الاسم وصفته أيضا فلا يرتفع الاشتراك بل يقل كما في النكرات . أجيب بأنهم قطعوا النظر عن ذلك لقلته إذا تقرر ذلك فالمراد بالاحتمال هو الاشتراك والتعبير بالأول في جانب المعارف وبالثاني في جانب النكرات لمجرد التفنن لا لفرق معنوي كالتعبير في الأول برفع والثاني بتقليل فلا يرجع هذا القول القول الأول (قوله وهذا الحد غير شامل الخ) قال القاني إنما لم يشمل ذلك لتفسير المكمل بما ذكره من التوضيح والتخصيص ولو فسره بذكر ما هو من تمامه وتكملاته التي هي أوصافه أو أوصاف ما يتعلق به كما هو الظاهر لدل ذلك اه وهذا

للتفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي أو الإبهام نحو تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة (أو للترحم نحو اللهم أنا عبدك المسكين أو للتوكيد نحو) فإذا نفخ في الصور (نفخة واحدة) وجوابه أن الأصل في النعت أن يكون للإيضاح أو التخصيص وكونه لغيرهما إنما هو بطريق العرض مجازا من استعمال الشيء في غير ما وضع له (فصل) (ويجب موافقة النعت لما قبله فيما هو موجود فيه من أوجه الإعراب الثلاثة الرفع والنصب والجر (ومن التعريف والتنكير تقول) في التعريف (جاءني زيد الفاضل) برفعهما (ورأيت زيدا الفاضل) بنصبهما (ومررت بزيد الفاضل) بجرهما (و) تقول في التنكير (جاءني رجل فاضل) ورأيت رجلا فاضلا ومررت برجل فاضل (كذلك) فلا يجوز تخالفهما في الإعراب لأن ذلك يخل بالتبعية ولا تخالفهما في التعريف والتنكير لأن التعريف يقتضي كون ذلك المعين مدلولا عليه بحسب تعيينه والتنكير يقتضي كون ذلك المعين غير مدلول عليه بحسب تعيينه فالجمع بينهما جمع بين النفي والإثبات وهو محال قاله الفخر الرازي وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • وليعط في التعريف والتنكير ما • لما تلا وأما الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فإن رفع (الوصف) الحقيقي أو المجازي (ضمير الموصوف المستتر وافقه فيها) أيضا وأعني بالوصف الحقيقي أن يجرى على من هو له (كجاءتني امرأة كريمة) ورجل كريم ورجلان كريمان ورجال كرام) ففي الوصف في الجميع ضمير مستتر يعود على الموصوف باعتبار حاله في التذكير والتأنيث والتثنية والجمع (وكذلك) تقول في التعريف جاءتني المرأة الكريمة والرجلان الكريمان والرجال الكرام وأعني بالوصف المجازي أن يجرى على غير من هو له إذا حول الإسناد عن الظاهر إلى ضمير الموصوف وجر الظاهر بالإضافة إن كان معرفة أو نصب على التمييز إن كان نكرة نحو (جاءتني امرأة كريمة الأب بالإضافة (أو كريمة أبا) بالتمييز (وجاءني رجلان كريما الأب) بالإضافة (أو كريما أبا) بالتمييز (وجاءني رجال كرام الأب) بالإضافة (أو كرام أبا) بالتمييز فيوافق النعت منعوته في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث مع موافقته له في أوجه الإعراب الثلاثة وفي التعريف والتنكير وتكمل له الموافقة في أربعة من عشرة (لأن الوصف في ذلك كله رافع ضمير الموصوف المستتر) أصالة أو تحويلا ويستثنى من ذلك شيآن أحدهما الوصف باسم التفضيل إذا استعمل بمن أو أضيف إلى نكرة فإنه يلزمه الإفراد

أحسن من جواب الشارح الآتي (قوله مجازا الخ) قال الدنوشري فيه نظر فليتأمل اه ووجه النظر أن دعوى عدم وضع النعت لغير الإيضاح أو التخصيص مما لا دليل عليه وكان الأوجه أن يقول وكونه بغيرهما خلاف الأصل أي الغالب (فصل) قوله فلا يجوز تخالفهما في الإعراب) لا يرد على هذا جحر ضب خرب بجر خرب لأنه تابع المنعوت في إعرابه تقديرا على ما حرره الدماميني ولا يرد على عدم جواز التخالف في الإعراب والتعريف والتنكير النعت المقطوع لعدم تبعيته فيهما لأنه بعد القطع لا يسمى نعتا حقيقة بل مجازا باعتبار ما كان ثم يستثنى من الأخير ما سيأتي في النداء من نحو يا حليما لا يعجل ويا رجلا كريما أقبل لمعين (قوله لأن التعريف يقتضي الخ) أورد على ذلك أن البدل والمبدل منه يجوز تخالفهما مع أنه قد يقصد فيهما الإيضاح وأجيب بأن النعت والمنعوت واحد الذات دائما بخلاف البدل والمبدل منه لتغايرهما ذاتا فيما عدا بدل كل من كل وحمل هو على أخواته وأيضا البدل على نية تكرار العامل وكأنه من جملة أخرى (قوله والمجازي) لا ينافي هذا ما اشتهر من أن النعت إما حقيقي (١٠٩) أو سببي وجعل كل ما رفع الضمير حقيقيا لأن المراد بالحقيقي ما قابل السببي سواء كان الإسناد فيه حقيقيا أو مجازيا كما بينه الشارح بعد (قوله باعتبار حاله في التذكير الخ) قال الدنوشري كان ينبغي له أن يقول والإفراد أيضا (قوله ويستثنى من ذلك شيآن) في الحصر نظر لأن مفهوم العدد يقيد في مقام البيان وبقي أشياء مستثناة كما بيناه في حواشي الألفية ومن ذلك صفة مذكر ما لا يعقل قال ابن الحاجب في أمالي القرآن أنت فيها بالخيار إن شئت عاملتها معاملة الجمع المؤنث وإن شئت عاملتها معاملة المفرد المؤنث فتقول هذه الكتب الأفاضل والفضليات والفضل والفضلى فالأفاضل على لفظه في التذكير والفضليات والفضل إجراء له مجرى جمع المؤنث لكونه لا يعقل والفضلى إجراء له مجرى الجماعة وهذا جار في الصفات والأخبار والأحوال ولذلك جاء أخر نعتا للأيام يعني في قوله تعالى فعدة من أيام أخر ولولا ذلك لم يستقم ولذلك لو قلت جاءني رجال ورجال أخر لم يجز حتى يقول أواخر أو آخرون لأنه ممن يعقل اه ومن معاملة جمع ما لا يعقل من المذكر معاملة مفرد المؤنث قوله تعالى أموالكم التي جعل الله في قراءة الجمهور وقراءة اللاتي شذوذا من معاملته معاملة جمع المؤنث ونظير الآية على قراءة الجمهور وقول ابن الحاجب في الشافية التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب واندفع بما قاله استشكال الدماميني بعدم تطابق الموصوف والصفة لأن الأحوال جمع حال والتي للواحدة ولم يستحضر الدماميني هذه الآية على قراءة الجمهور والاستشهاد بها ونظير كلام ابن الحاجب قول التلخيص علم المعاني علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال وإذا عرفت هذا عرفت حسن قولي وإن كان فيه حشو لكنه سكر جمع المذكر مما ليس يعقل في • نعوته في اللسان الخالص العربي

والتذكير ولم يوافق في التأنيث والتثنية والجمع نحو مررت برجل أفضل من زيد وبرجلين أفضل من زيد وبرجال أفضل من زيد وبامرأة أفضل من زيد وبامرأتين أفضل من زيد وبنساء أفضل من زيد وكذلك مررت برجل أفضل شخص وبرجلين أفضل شخصين وبرجال أفضل شخوص إلى آخر المثل والثاني الوصف بما يستوي فيه المذكر والمؤنث من الأوصاف الآتية على وزن فعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول إذا كان جاريا على موصوفه نحو رجل صبور وامرأة صبور ورجل قتيل وامرأة قتيل (وإن رفع الوصف الاسم (الظاهر أو) رفع (الضمير البارز أعطى) الوصف (حكم الفعل ولم يعتبر حال الموصوف) في الإفراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع (تقول) في الوصف إذا رفع الظاهر (مررت برجل قائمة أمه) بتأنيث قائمة لأنها مسندة إلى الأم وإن كان الموصوف مذكرا (أو بامرأة قائم أبوها) بتذكير قائم لأنه مسند إلى الأب وإن كان الموصوف مؤنثا (كما تقول) في الفعل (قامت أمه) في المثال الأول (وقام أبوها) في المثال الثاني (و) تقول (مررت برجلين قائم أبواهما) بإفراد قائم وإن كان المنعوت مثنى (كما تقول) في الفعل (قام أبواهما) بإفراد الفعل (ومن قال) من العرب كطيئ وأزد شنوأة (قاما أبواهما) بإلحاق علامة التثنية في الفعل المسند إلى المثنى الظاهر (قال) في الوصف إذا أسند إلى المثنى الظاهر (قائمين أبواهما) بتثنية الوصف (وتقول) في جمع التذكير (مررت برجال قائم آباؤهم) بإفراد قائم وإن كان الموصوف جمعا (كما تقول) في الفعل (قام آباؤهم) بإفراد الفعل عن علامة الجمع (ومن قال) من العرب المتقدم ذكرهم (قاموا آباؤهم) بإلحاق علامة الجمع في الفعل المسند إلى الجمع الظاهر كما في أكلوني البراغيث (قال) في الوصف إذا أسند إلى الجمع الظاهر (قائمين آباؤهم) بجمع الوصف جمع السلامة (و) لكنهم خالفوا حكم الفعل إذا كان الاسم المرفوع بالوصف جمعا فأجازوا تكسير الوصف ثم قال سيبويه والمبرد وأبو موسى (جمع التكسير) في الوصف (أفصح من الإفراد كقيام آباؤهم) وقال الأبدي والشلوبين وطائفة إفراد الوصف أفصح من تكسيره وفصل آخرون فقالوا إن كان النعت تابعا لجمع كمررت برجال قيام آباؤهم فالتكسير أفصح وإن كان لمفرد أو مثنى كمررت برجل قاعد غلمانه وبرجلين قاعد غلمانهما فالإفراد أفصح واتفق الجميع على أن الإفراد أفصح من جمع السلامة وتقول في الوصف إذا رفع الضمير البارز جاء في غلام امرأة ضاربته هي وأمة رجل ضاربها هو كما تقول ضربته هي وضربها هو وجاء في غلام رجلين ضاربه هما كما تقول ضربه هما ومن قال ضرباه هما قال ضارباه هما وتقول جاء في غلام رجال ضاربه هم كما تقول ضربه هم ومن قال ضربوه هم قال ضاربوه هم وجمع التكسير كضواربه هم أفصح من الإفراد كما تقدم حرفا بحرف وذلك مستفاد من قول النظم:

وهو لدى التوحيد والتذكير أو سواهما كالفعل

(فصل) (والأشياء التي ينعت بها أربعة) كما في النظم (أحدها المشتق) وهو المشار إليه في النظم بقوله وانعت بمشتق وهو في الأصل ما أخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب إلى المصدر (والمراد به) هنا

يجوز صاح وجوه كلها سمعت • وكل وجه له ميل إلى سبب
فإن نظرت إلى لفظ جمعت إذن • جمع المذكر يا ذا الفضل والأدب
وللجماعة إن راعيت جئت به • كما يجيء مع الأنثى بلا عجب
فالى نعمت أموالكم وأنت • معدودة بعد أيام ولم يعب
وإن تعامله كالجمع المؤنث لم • يخفاك ما حكمه إن كنت غير غبي
فاجمع على نعمات إن أردت وإن • ترد على فعل يا عالي الرتب
ومن هنا فعل المعدول جيء به • (١١٠) نعمتا لفظة أيام بلا ريب
وجمع معدوده بالتاء جيء به • نعتا لها واردا في أشرف الكتب
والحال كالنعت والأخبار مثالهما • فاحفظ ولا تعتمد يا ذا على الكتب

(قوله ولكنهم خالفوا الخ) فيه إشارة إلى الاعتراض على أطلاق قول الناظم كالفعل المقتضى لأنه لا يجمع جمع تكسير لكون الفعل كذلك مع أن جمع التكسير أفصح من الإفراد (قوله إذا كان الاسم المرفوع بالوصف الخ) قال الزرقاني وسواء كان الموصوف جمعا أو مفردا نحو رجل قعود غلمانه وقاعدين (قوله وفصل آخرون) قال الزرقاني ظاهر هذا القول المفصل أن القول الأول يرى أن جمع التكسير حيث رفع الوصف جمعا أفصح سواء كان الموصوف جمعا أو مفردا وهو ظاهر فإن المراعى المرفوع (قوله وتقول في الوصف إذا رفع الضمير البارز) قولك مررت بامرأة ما قائم إلا هي لأن الضمير مرفوع بقائم والنعت غير سببي لأنه مسند في الحقيقة إلى المحذوف قبل إلا فتأمل (قوله ضاربته هي) قال الزرقاني ضاربته بالرفع صفة للمضاف وهو ليس له إذ الضارب هو المرأة فهو وصف جرى على غير من هو له ولذلك وجب إبراز الضمير وإبرازه هنا واجب باتفاق البصريين والكوفيين إذ لو لم يبرز لحصل الالتباس لأن الوصف ظاهر في كونه للمضاف إليه مع أن الغرض كونه للمضاف فإن قلت الرفع ينفي الالتباس كالنصب فالجواب أنه لا شك في حصوله حالة الجر لحمل بقية الأحوال عليه أو يقال قد يغفل عن الحركة (فصل) (قوله للدلالة على معنى منسوب إلى المصدر) قال الزرقاني فالفعل مثلا مدلوله الحدث والزمان جزء مدلوله منسوب للمصدر لكونه بمعناه

(قوله من قام به الفعل) قال الزرقاني أي اتصف به أو وقع منه فالقيام تارة يطلق في مقابلة الوقوع عليه فيشمل القسمين وتارة يطلق في مقابلة الوقوع منه (قوله فلا يرد نقضا) بناء على أن المراد يدفع الإيراد إذا كان عليه قرينة كالمثال هنا وقوله فيما تقدم بوسمه الخ إذ لا يحصل الوسم باسم المصدر والزمان والمكان والآلات وبهذا يندفع قول اللقاني ويرد هذا الجواب بأن المراد لا يدفع الإيراد فالجواب ما نقل عن الناظم من أنه قال المشتق الموصوف به ما دل على فاعل أو مفعول به متضمنا معنى فعل وحروفه حينئذ فالمشتق له إطلاقان اه وظاهره أن الإطلاق الثاني حقيق وفيه نظر والظاهر أنه مجازي من إطلاق العام وإرادة الخاص وحينئذ فلا فرق بينه وبين ما قاله المصنف (قوله الثاني الجامد) قال اللقاني تلخيص القول أن يقال المنعوت به إما مفرد أو جملة والمفرد إما مشتق أو شبهه وشبه المشتق إما مطرد جار مجرى المشتق أبدا كذى بمعنى صاحب أو في حال دون حال كأسماء الإشارة فهي المكانية وذو الموصولة وفروعها وأخواتها المبدوأة بهمزة وصل وإما غير مطرد كالمصدر والعدد (قوله وأسماء النسب) قال في التسهيل المقصود وخرج به غيره كما قال ابن عقيل في شرحه قرى ونحوه من الأسماء المنسوبة في الأصل وغلبت على أجناس لا لغرض فيها النسب (قوله بفتح الميم) يجوز الكسر أيضا (قوله ويقاس على هذه الأمثلة الخ) قال الزرقاني معنى القياس هنا الحمل إذ المشابهة منفية في بعضها (قوله جميع الموصولات) لا يخفى أن من جملة الموصولات ذو الطائية وهي قد ألحقت بذى الصاحبية للمناسبة اللفظية فالأولى جعل باقي الموصولات مثلها وقوله من وما) عبارة التسهيل وسائر الموصولات المبدوأة بهمزة وصل اه خرج ما ليس مبدوءا بهمزة كمن أو مبدوأ بهمزة قطع كأى (قوله وفروعها) قال الزرقاني الفروع ذوا وذى وذوو وذى بالياء وذات وذاتا وذوات (قوله وهو المعرف بأل الجنسية) في هامش نسخة الدنوشري بخط شيخنا العلامة أحمد الغنيمي رحمه الله ما نصه أي الذي أشير به إلى فرد غير معين أخذا من قوله إن معناه نكرة بذلك صرح بعضهم ويمكن أن يجمع بذلك بين كلام أبي حيان وغيره فليتأمل (قوله ولقد أمر على الخ) قيل إن المراد بضمير المتكلم في أمر غير معين على خلاف أصل الوضع لأنه المناسب لكون المراد باللئيم الجنس ولم يذكر أئمة المعاني ذلك إلا في ضمير المخاطب نحو ولو ترى إذ وقفوا على النار ولا يظهر له خصوصية وأظهر من ذلك قوله والخل كالماء يبدى لى ضمائره ۞ من الصفاء ويخفيها مع الكدر فالضمير في لى ليس المراد به معينا كما أن الخل كذلك وقد يقال بالفرق بين ضمير المخاطب والمتكلم فتدبر (قوله ويجوز أن تكون الجملة حالا) قيل هذا الاحتمال أظهر لأن الوصفية تحتمل ما هو المقصود وهو أن هذا الوصف دأبه وديدنه مرا ولم يمر ويحتمل غيره وهو أن هذا

(ما دل على حدث وصاحبه) بمن قام به الفعل أو وقع عليه (كضارب) من أسماء الفاعلين (ومضروب) من أسماء المفعولين وما كان بمعناهما فما هو بمعنى اسم الفاعل أمثلة المبالغة كضراب (و) الصفة المشبهة نحو (حسن و) اسم التفضيل المبنى من فعل الفاعل نحو (أفضل) ومما هو بمعنى اسم المفعول كقتيل بمعنى مقتول واسم التفضيل المبنى من فعل المفعول نحو أحسن من عمرو وخرج عن ذلك ما اشتق لزمان أو مكان أو آلة فإنه لا ينعت به فلا يرد نقضا (الثاني) مما ينعت به (الجامد المشبه للمشتق في المعنى) وإليه أشار الناظم بقوله وشبهه وهو ما يفيد من المعنى ما يفيده المشتق (كاسم الإشارة) غير المكانية (وذى بمعنى صاحب) وفروعها (وأسماء النسب) وهي المنبه عليها في النظم بقوله كذا وذى والمنتسب فاسم الإشارة ينعت به المعارف (تقول مررت بزيد هذا و) ذو بمعنى صاحب ينعت بها النكرات تقول مررت (برجل ذى مال و) أسماء النسب ينعت بها النكرات والمعارف تقول مررت (برجل دمشقى) وبالرجل الدمشقى بفتح الميم وإنما قلنا إن هذه الأنواع الثلاثة أفادت من المعنى ما يفيده المشتق (لأن) لفظه هذا (معناها الحاضر و) لفظة ذى مال معناها (صاحب مال و) لفظة دمشقى معناها (منسوب إلى دمشق) فلما أفادت ما يفيده المشتق من المعنى صح النعت بها ويقاس على هذه الأمثلة ما أشبهها فقياس على اسم الإشارة جميع الموصولات إلا من وما وعلى ذى الصاحبية ذو الطائية وفروعها وعلى المنسوب بالياء نحو عمار وتامر ولابن مما هو منسوب إلى الحرفيين وأما أسماء الإشارة المكانية نحو مررت برجل هنا أو هناك أو ثم فمتعلقة بمحذوف صفة لرجل لأنها ظروف وليست صفات (الثالث) مما ينعت به (الجملة) وإليه أشار الناظم بقوله ۞ ونعتوا بجملة منكرا ۞ (والنعت بها ثلاثة شروط شرط في المنعوت وهو أن يكون نكرة إما لفظا ومعنى نحو واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله) فجملة ترجعون في موضع نصب نعت ليوما وهو نكرة لفظا ومعنى والرابط بينهما الضمير المجرور بفى (أو) نكرة (معنى لا لفظا وهو) الاسم (المعرف الجنسية كقوله) وهو رجل من بنى سلول :

ولقد أمر على اللئيم يسبنى) ۞ فأعف ثم أقول لا يعنينى

فجملة يسبنى في موضع جر نعت للئيم وهو الدنيء الأصل الشحيح النفس وصح نعته بالجملة نظرا إلى معناه فإن المعرف بأل الجنسية لفظه معرفة ومعناه نكرة قاله ابن مالك في شرح التسهيل وقال أبو حيان في الارتشاف ولا ينعت بالجملة المعرف بأل الجنسية خلافا لمن أجاز ذلك اه ويجوز أن تكون الجملة حالا

الوصف ثابت له فى الجملة ولا دوام له بل ينقطع وأما الحالية فلا تحتمل خلاف المقصود لأن معناها أنه مر حال السبب وهو يعرض عنه تكرما فلا ينبغى العدول عنه لأنه يغنى عن الاعتذار عن الوصف بالجملة واعترض بأن الحالية لا تفيد أن الوصف المذكور دأبه بجعلها وأجيب لا مؤكدة لأن كونه اتيا يفيد دوام سبه لا تقييده بحال المرور فتدبر (قوله وهو أن يكون مذكورا) فى نسخة الدنوشرى بخط كاتب الأصل يرد عليه قول الشاعر أنا ابن جلا وطلاع الثنايا • متى أضع العمامة تعرفونى فإن جملة جلا صفة لمحذوف أى رجل جلا الأمور اه وكتب عليه شيخنا الغنيمى رحمه الله قلت لا يرد لأنه ضرورة وإنما يطرد الحذف فيما قاله الشارح فقط كما صرح به الجلال السيوطى وغيره (قوله أن تكون مشتملة على ضمير) قال اللقانى اختلف هل تغنى أل عن الضمير وأجاز ذلك الناظم كما فى قوله كأن حفيف النبل من فوق عجسها • عوازب نحل أخطأ الغار مطنف أى غارها اه وقال المرادى افهم قوله ما أعطيته خبرا أنها لا تقترن بالواو بخلاف الحالية فلذا لم يقل ما أعطيته حالا ولا يرد عليه كما توهم بعضهم جواز اقترانها بواو اللصوق لأن تلك ليست رابطة بل الرابط الضمير الذى فى الجملة نحو وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم (قوله أو مقدر) قال الدنوشرى قال المرادى ليس حذف العائد من النعتية كحذفه من الخبرية فى القلة والكثرة بل ذكر فى التسهيل أن الحذف من الخبرية قليل ومن الصفة كثير ومن الصلة أكثر اه وكتب شيخنا الغنيمى بعده قلت وينظر بقية الجمل التى تحتاج إلى رابط (قوله إذا كان المنعوت بالجملة اسم زمان قال الزرقانى خرج باسم الزمان نحو رأيت رجلا رغبت فيه فلا يحذف ذكره ابن الدهان ، محل الخلاف فى اسم الزمان إذا لم يوصف الظرف بجملة غير الجملة المشتملة على الرابط أما إذا وصف فلا يجوز الحذف وذلك نحو قولك لا تكره يوما تسوءك فيه راحتك فإن الظرف وصف بجملة تسوءك المشتملة على الضمير المستتر ووصف بالجملة المشتملة على الرابط فلا يجوز حذف الضمير حينئذ (قوله أو مجرور) قال الزرقانى يشترط أن يكون متعينا كما فى المثال المذكور بخلاف سرت فى شهر صمت منه بحذف لاحتمال صمته (قوله وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وامنع الخ) قال الدنوشرى عبارة الناظم لا تشمل الإنشائية فصنيع الموضح أوضح وأحسن اه ووجه ذلك أن الناظم عبر بالطلب وهو لا يشمل الإنشاء بخلاف العكس لأن الطلب قسم من الإنشاء وقد يقال استعمل الناظم الطلب فى لازمه وهو الإنشاء إلا أن ذلك لا يثبت أن عبارة الموضح ليست أحسن (قوله جاؤا بمذق الخ) قال المصنف فى التذكرة وما أدرى ما الذى دل النحاة على أن هذا وصف ويمكن أن

النظر إلى لفظه وبقى شرط آخر المنعوت بالجملة وهو أن يكون مذكورا إذا لم يكن بعض اسم متقدم مجرور بمن أو فى كما سيأتى (وشرطان فى الجملة أحدهما أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف إما ملفوظ به كما تقدم) فى قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله (أو مقدرا) إما مرفوع كقوله

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن • عارا عليك ورب قتل عار

أى هو عار أو منصوب كقوله • وما شىء حميت بمستباح • أى حميته أو مجرور بفى إذا كان المنعوت بالجملة اسم زمان (كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيأ أى لا تجزى فيه (وهل حذف الجار والمجرور معا أو حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوبا قولان الأول عن سيبويه والثانى عن الأخفش أو مجرور بمن عائد على ظرف أو غيره فالأول نحو شهر صمت يوما مبارك أى منه والثانى نحو عندى بر كر بدرهم أى منه (و) الشرط (الثانى أن تكون) الجملة (خبرية أى محتملة للصدق والكذب) وإليه أشار الناظم بقوله • فأعطيت ما أعطيته خبرا • (فلا يجوز) النعت بالجملة الطلبية والإنشائية فلا يقال (مررت برجل اضربه ولا) مررت (بعبد بعتكه قاصدا لإنشاء البيع) لا الإخبار بذلك لأن الطلب والإنشاء لا خارجى لهما يعرفه المخاطب فيتخصص به المنعوت وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • وامنع هنا إيقاع ذات الطلب • (فإن جاء) من لسان العرب (ما ظاهره ذلك يؤول على إضمار القول) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • وإن أتت فالقول أضمر تصب • لأن القول كثر إضماره فى الكلام (كقوله) وهو العجاج على ما قيل يذكر أن قوما أضافوه وأطالوا عليه حتى دخل الليل ثم جاءوا بلبن مخلوط بالماء حتى صار لونه فى العشية يشبه لون الذئب :

حتى إذا جن الظلام واختلط • (جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط)

فظاهره أن جملة الاستفهام وهى هل رأيت الذئب نعت لمذق فوجب تأويلها على أن الصفة قول محذوف وجملة الاستفهام معمول الصفة (أى جاؤا بلبن مخلوط بالماء مقول عند رؤيته) هل رأيت الذئب قط وقال ابن عمرون الأصل بمذق مثل لون الذئب هل رأيت الذئب يقولون مررت برجل مثل كذا هل رأيت كذا وفى الحديث كلاليب مثل شوك السعدان هل رأيت شوك السعدان قالوا نعم يا رسول الله قال فإنها مثل شوك السعدان ثم حذف مثل لون الذئب وبقى هل رأيت الذئب فتأملوه بمقول عند رؤيته (هذا الكلام) فالقول هو الصفة وجملة الاستفهام معمولة لها اه والمذق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة مصدر قولك مذقت اللبن إذا مزجته بالماء والمراد هنا الممذوق مبالغة والمعنى جاؤا بلبن صار فيه لون الورقة

التي هي لون الذئب والسمار اللبن الرقيق والورقة بياض يضرب إلى سواد (الرابع) مما ينعت به (المصدر) سماعا بشروط أحدها أن لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع الثاني أن يكون مصدر ثلاثي أو بزنة مصدر ثلاثي والثالث أن لا يكون ميميا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

ونعتوا بمصدر كثيرا * فالتزموا الإفراد والتذكيرا

(قالوا هذا رجل عدل) بفتح العين (ورضا) بكسر الراء (وزور) بفتح الزاي (وفطر) بكسر الفاء والثلاثة الأول مصادر حقيقية والرابع اسم مصدر فإن فعله أفطر (و) هو كثير ومع كثرته يقتصر فيه على السماع * فإن قلت كيف صح أن يكون اسم المعنى نعتا للذات قلت صح (ذلك عند الكوفيين على التأويل بالمشتق) اسم فاعل أو مفعول (أي عادل) اسم فاعل عدل (ومرضي) اسم مفعول رضا (وزائر) اسم فاعل زار (ومفطر) اسم فاعل أفطر ويدل لهم ما جاء من ذلك مضافا إضافة غير معنوية نحو مررت برجل عدلك وشرعك وحسبك فدل على لحظ معنى الصفة (وعند البصريين على تقدير مضاف أي ذو كذا ولهذا التزم إفراده وتذكيره كما يلتزمان لو صرح بذو) وفروعه فيقال هذا رجل عدل وامرأة عدل ورجلان عدل ورجال عدل ونساء عدل كما يقال هذا رجل ذو عدل وامرأة ذات عدل ورجلان ذوا عدل ورجال ذوو عدل ونساء ذوات عدل وقيل لا تأويل ولا حذف مضاف بل على جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازا ادعاء وإنما التزم إفراده وتذكيره على القول الأول والأخير لأن المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فأجروه على أصله وأما قول العرب رجل ضيف ورجال أضياف وضيوف وضيفان وامرأة ضيفة فقليل

(فصل) (وإذا تعددت النعوت) فتارة تكون لواحد وتارة تكون لغيره فإن كانت لواحد فسيأتي الكلام عليها في فصل يخصها وإن كانت لغير واحد فهي على ضربين أحدهما أن يكون المنعوت مثنى أو مجموعا من غير تفريق والثاني أن يكون مفرقا وتفريقه إما لكون التثنية والجمع لا يتأتيان فيه فيقوم العطف

يكون مستأنفا وكأن قائلا قال ما صفته فقال هل رأيت الذئب قط أي هو مثله (قوله والسمار اللبن الرقيق) السمار بفتح السين وتخفيف الميم (قوله بشروط أحدها الخ) هذا أحسن وأتم من قول الأشموني أو رد على إطلاق المصدر المبدوء بميم زائدة كمزار وميسر فإنه لا ينعت به اه وقال الزرقاني إذا كان مقصورا على السماع كان المشتق منه الشروط غير مسموع فما فائدة هذه الشروط فالجواب أن فائدتها ضبط ما سمع (قوله أن لا يؤنث) يخرج فعلة للمرة وفعلة للهيئة وقوله ولا يثنى الخ يخرج ما إذا قصد به النوع فيثنى ويجمع (قوله أو بزنة مصدر الثلاثي) قال الزرقاني أي أو يكون غير مصدر لكنه بزنة مصدر ثلاثي كفطر وانظر هذا (قوله وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ونعتوا الخ) قال الزرقاني فيه نظر لكون ظاهره أن الناظم أشار للشروط المذكورة وليس كذلك كما لا يخفى فإن اسم المصدر يطلق عليه المصدر اه والشارح جعل هذا توطئة لتمثيل المصنف فيما يأتي بفطر وسينبه عليه ويأتي ما فيه (قوله والرابع اسم مصدر) قال الدنوشري قد خالف مثل به إشارة إلى أن المراد بالمصدر ما يعمه إما تغليبا أو غير ذلك (قوله على التأويل بالمشتق الخ) قال الدنوشري الفريقان هنا ما قالاه في باب الحال في قولك جاء زيد ركضا فإن البصريين صرحوا هناك بأن المصدر على التأويل بالمشتق وصرح الكوفيون بأنه مفعول مطلق لفعل محذوف اه وهذا نبه عليه المصنف في الحواشي وقال الشهاب القاسمي يمكن أن يكون ما ذكره كل فريق في باب الحال بعض ما يمكن جوازه فلا تنافي (قوله والأخير) فيه إشارة إلى أن ما أوهمه قول المصنف ولهذا التزم الخ من أنه إنما يأتي على القول الأول فقط غير مراد وهذا نبه عليه الحفيد (فصل) (قوله وإذا تعددت النعوت الخ) المنعوت والنعت إما أن يتعددا أو ينفردا أو يختلفا وعلى كل فللنعت حكمان الأول الجمع والتفريق والثاني الإتباع والقطع والحكم الأول إنما يتصور إذا تعدد المنعوت والنعت لا أنه إذا كان المنعوت واحدا وبهذا يعلم وجه فرض الناظم الكلام فيما إذا تعدد المنعوت حيث قال ولنعت غير واحد وأن مراد المصنف ذلك والشارح خلط أحد الحكمين بالآخر كما عرفه ومراد الناظم بغير واحد ما دل على متعدد بتثنية أو جمع أو تفريق مع عطف أو غيره ويرد على منطوقه * مسئلة وهي إذا فرق المنعوت واختلف نعته وأنه لا يجب التفريق بالعطف بل يجوز ذكر نعت كل بجانبه وعلى مفهومه مسئلة وهي إذا فرق المنعوت واختلف تعريفا وتنكيرا واتفق نعته إلا أن يقال كلامه مفروض بما إذا لم يمنع من التبعية مانع وأما إذا فرق المنعوت واختلف إعرابه فلا يرد لأن صريح كلام الشارح الآتي في مسئلة الإتباع والقطع يدل على عدم وجوب التفريق إذ لا مقتضى لذلك وإن وجب القطع للمانع من التبعية واشتبه على بعضهم ذلك (قوله فسيأتي الكلام عليها) الذي يأتي إنما هو من جهة الإتباع والقطع لا من جهة التفريق وعدمه الذي الكلام فيه فكان ينبغي بيانه هنا لأن مفهوم قول الناظم غير واحد ومعلوم أنه لا يكون إلا مختلفا وحكمة التفريق بعطف أو غيره نحو جاء زيد العالم الفاضل أو والفاضل (قوله أن يكون المنعوت مثنى أو مجموعا) قال الزرقاني أراد بالمثنى الدال على اثنين وبالجمع الدال على جماعة ولذا زاد في غير تفريق ولو ترك قوله من غير تفريق كان أحسن فإن المثنى والمجموع في الاصطلاح غير مفرق (قوله لا يتأتيان فيه) لاختلاف المعنى

(قوله عامل المنعوت) فيه وضع الظاهر موضع المضمر ومقتضى المقام عامله (قوله من غير تفريق) سكت عن مفهوم هذا القيد الذي هو الضرب الثاني من الضربين اللذين ذكرهما في هذا القسم وهو ما لو كان المنعوت مفرقا وليس مفهومه قوله الآتي وإذا تعددت النعوت مع تفريق المنعوت كما قد يتوهم من تقييد الشارح بقوله مع تفريق المنعوت لأن تلك مسألة غير هذه لأنها في بيان اتباع النعت وقطعه وهذه في جمعه وتفريقه وإن كانا قد يجتمعان وكلام الشارح يوهم اتحادهما خصوصا قوله في التوطئة لكلام المصنف وإن كانت لغير واحد فهي على ضربين الخ واعلم أنه إذا كان المنعوت مفرقا جاز تفريق النعت المختلف نحو جاء زيد وعمرو الكريم والبخيل ويتعين الأول للثاني كالحال ويجوز ذكر كل بجانبه (قوله ولفظه) قال الزرقاني زاده الشارح إشارة إلى أن كلامه هنا شامل لصورة الاختلاف في اللفظ مع أن حكمها حكم الاختلاف في المعنى والجواب عن المصنف أن التثنية والجمع لما لم يتأتيا لاختلاف اللفظين أو الألفاظ استغنى عن اشتراط ذلك وكونه يتأتى بطريق التغليب بعيد (قوله استغنى بالتثنية والجمع) قضيته جواز التفريق وليس كذلك قال الزرقاني قال في التسهيل ويغلب التذكير والعقل عند الشمول (١١٤) وجوبا وعند التفصيل اختيارا اهـ فتغليب التذكير والعقل عند الشمول مررت برجل وامرأة صالحين وبزيد وهند الصالحين واشتريت عبدا وفرسا مختارين وتغليبهما عند التفصيل مررت باثنين صالح وصالح ويجوز صالح وصالحة وباثنين ذي عذار وذي عذرة ويجوز ذي عذار وذات عذرة وانتفعت بعبيد وأفراس سابقين وسابقين ويجوز سابقين وسابقات (قوله لأن نعت الخ) علله عبد القاهر بأن اسم الإشارة شديد الاحتياج إلى صفته فلم يجز فيها التفريق (قوله وإن قدرته بدلا أو بيانا) فيه نظر لأن عطف البيان شرطه الجمود والبدل لا يقع في المشتق إلا بضعف

(قوله وإذا تعددت النعوت) قيل المناسب لما تقدم أول الفصل من ذكر تعدد النعوت أن يقول هنا وإذا تعدد المنعوت كما هو كذلك في نسخ المتن الصحيحة وأقول على ذلك كتب اللقاني كما يأتي ورأيتها في نسخة عليها خط المصنف لكن قد علمت مما سلف أن هذه مسألة غير تلك لأنها في الاتباع والقطع لا الجمع والتفريق وعلمت أن الشارح خالط وأن المصنف لم يتمم أقسام المسألة الأولى ولم يشرح منطوق الكلام ومفهومه على ما ينبغي وقد أشرنا لذلك كله فيما مر (قوله فإن كان العامل فيها) أي النعوت وذلك إذا كان العامل في المنعوتات واحدا لأن العامل في النعت هو العامل في المنعوت فيلزم من كون العامل في المنعوتات واحدا كونه كذلك في النعوت وإنما أرجعنا الضمير للنعوت واحتجنا لهذه العناية لأنها المحدث عنها ولقوله فيها ولم يقل فيه أي المنعوت المتقدم ذكره بلفظ المفرد وقول الدنوشري قوله فيها الضمير المجرور راجع إلى المنعوتات فليتأمل اهـ لا يخفى ما فيه (قوله فالإتباع) قال الدنوشري كان ينبغي أن يقول أو القطع في أماكنه كما قال المرادي اهـ وقال الزرقاني قوله فالاتباع أي جائز قال ابن عقيل في شرح التسهيل وإذا كان العامل واحدا وكذا العمل فالإتباع والقطع جائزان نحو جاء زيد وعمرو العاقلان (قوله واختلفت نسبة العامل إليهما) الأنسب بسياق الكلام إليها وذلك لقوله أولا فإن كان العامل فيها ولكنه لمح مراعاة المثال فإن فيه النعت مثنى لكون المنعوت مثنى لكنه مفرق

مقامهما وأما التعدد عامل المنعوت (فإن) كان المنعوت مثنى أو مجموعا من غير تفريق واتحد معنى النعت ولفظه (استغنى بالتثنية والجمع عن تفريقه) بالعطف (نحو جاءني رجلان فاضلان ورجال فضلاء وإن اختلف) معنى النعت ولفظه كالعاقل والكريم أو لفظه دون معناه كالذاهب والمنطلق أو معناه دون لفظه كالضارب من الضرب بالعصى ونحوها والضارب من الضرب في الأرض أي السير فيها (وجب التفريق فيها بالعطف) لأنه أصل التثنية والجمع (بالواو) خاصة لأنها الأصل في ذلك وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

ونعت غير واحد إذا اختلف ۞ فعاطفا فرقه لا إذا ائتلف

(كقوله :

بكيت وما بكا رجل حزين ۞ على ربعين مسلوب وبال

فمسلوب وبال نعتان لربعين وعطف أحدهما على الآخر بالواو والمسلوب هو الذاهب بالكلية بحيث لم يبق له عين ولا أثر والبالي هو الذي ذهب عينه وبقي شيء من آثاره وبكا مقصور (وكقولك مررت برجال شاعر وكاتب وفقيه) فهذه الثلاثة المتعاطفة بالواو نعوت لرجال والشاعر هو الذي يأتي بالكلام منظوما والكاتب هو الذي يأتي به منثورا والفقيه من فقه بالضم هو الذي صار الفقه سجية له ويستثنى نعت الإشارة فلا يأتي فيه التفريق ولا يجوز مررت بهذين الطويل والقصير على النعت قاله سيبويه والمبرد والزجاج والزيادي وهو مقتضى القياس لأن نعت الإشارة لا يكون إلا طبقها في اللفظ لأنهم جعلوا التطابق في الجامد عوضا عن التضمير وعن المشتق عليه قال الزيادي وإن قدرته بدلا أو بيانا جاز وقد أجاز سيبويه هذان زيد وعمرو على البيان والبيان هنا مخالف للنعت نقله الموضح في الحواشي (وإذا تعددت النعوت مع تفريق المنعوت (فإن كان العامل فيها واحدا) وإن اتحد العمل فالإتباع نحو مررت بزيد وعمرو العاقلين ومررت بشيخ وطفل ويجوز جلوس لأن العطف بمثابة التثنية والجمع وإن اختلف واختلفت نسبة العامل إليهما نحو ضرب زيد عمرا الظريفين فالقطع وإن اتحدت نحو خاصم زيد عمرا فالقطع عند البصريين واتباع الأخير عند الفراء واتباع الأول عند الكسائي واتباع أيهما شئت عند ابن سعدان وإن

كان العامل متعددا و(اتحد لفظ النعت فإن اتحد معنى العامل وعمله) ولفظه أو جنسه (جاز الإتباع مطلقا) سواء كان المتبوعان مرفوعين بفعلين أو خبرى مبتدأين أو منصوبين أو مخفوضين فمثال ما اتحد عمله ومعناه ولفظه ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان وهذا زيد وهذا عمرو الفاضلان ورأيت زيدا ورأيت عمرا الظريفين ومررت بزيد ومررت بعمرو الكريمين ، ومثال ما اتحد معناه وعمله وجنسه (كجاء زيد وأتى عمرو الظريفان وهذا زيد وذاك عمرو العاقلان ورأيت زيدا) بمعنى (وأبصرت خالدا الشاعرين) ، سمعت النفع إلى خالد وسيق به لزيد الكاتبين ومنع ابن السراج الإتباع فى النوع الثانى وفصل فى الأول فقال إن قدر الثانى عاملا فالقطع أو تأكيدا والأول هو العامل جاز الإتباع (وخصص بعضهم جواز الإتباع بكون المتبوعين فاعلى فعلين) كجاء زيد وأتى عمرو الظريفان (أو خبرى مبتدأين) كهذا زيد وذاك عمرو العاقلان أخذاً من كلام سيبويه فإنه إنما تكلم بالنص على ذلك فأوهم الاختصاص قاله ابن مالك فى شرح التسهيل ثم قال والظاهر تعميم الحكم إذ لا فرق فى القياس بين قولك ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان وقولك أحببت زيدا ووددت عمرا العاقلين وقولك مررت بزيد ومررت بعمرو العاقلين فإذا جاز الأول جاز هذا اهـ وجزم به فى النظم فقال :

ونعت معمولى وحيدى معنى ... وعمل اتبع بغير استثنا

(وإن اختلفا فى المعنى والعمل) واللفظ (كجاء زيد ورأيت عمرا الفاضلين) أو اختلفا فى المعنى والعمل والجنس كهذا ناصر زيد ومخذل عمرو العاقلان (أو اختلف المعنى فقط كجاء زيد ومضى عمرو الكاتبان أو) اختلف (العمل فقط كهذا مؤلم زيد) بالجر (وموجع عمرا) بالنصب (الشاعرين وجب القطع) على المتبوع إما بالرفع على إضمار مبتدأ أو بالنصب على إضمار فعل ويمتنع الإتباع لأنه يؤدى إلى تسليط عاملين مختلفى المعنى أو العمل على معمول واحد من جهة واحدة بناء على أن العامل فى المنعوت هو العامل فى النعت وهو الصحيح أما إذا اتحد العاملان معنى وعملا فلا محذور فى الإتباع لأن العاملين من جهة المعنى شىء واحد فنزلا منزلة العامل الواحد عند الجمهور وقال ابن السراج إذا اتفقا لفظا كان الثانى توكيدا للأول والحاصل أن صور العاملين أربع إحداها أن يختلف العاملان فى المعنى والعمل كرأيت زيدا ومررت بعمرو . والصورة الثانية أن يختلفا فى العمل فقط كمررت بزيد ولقيت عمرا وفيهما أربعة أقوال فالجمهور على منع الإتباع فيهما وابن الطراوة على جواز الإتباع فيهما الثانى دون الأول والكسائى والفراء على منع الإتباع فى الأولى وجوازه فى الثانية لكن الكسائى يتبع الثانى فيها دون الأول والفراء بعكس ذلك . الصورة الثالثة أن يختلف المعنى فقط كوجد زيد على عمرو ووجد عمرو الضالة أجاز قوم فيها الإتباع

قوله معنى العامل وعمله) قال الزرقانى المتبادر منه أن العامل متعدد كما حمله عليه الشارح ويحتمل شموله للعامل الواحد أيضا كما قال شيخنا اللقانى انظر حاشيته وعبارة اللقانى قوله وإذا تعدد المنعوت الخ لم يتعرض الموضح لاتحاد العامل ولا لتعدده وهو صنيع بديع لأن قوله فإن اتحد معنى العامل وعمله جاز الإتباع شامل للعاملين كما ذكر وللعامل الواحد كقام زيد وعمرو العاقلان وقوله وإن اختلفا فيما أو فى أحدهما يؤخذ منه أن اختلاف عمل العامل الواحد فى معموليه يوجب القطع سواء اختلفت نسبته إليهما كضرب زيد عمرا أو اتحدت كخاصم زيد عمرا وكل منصوص عليه (قوله ولفظه أو جنسه) تفيد أن الاتحاد فى أحدهما شرط كالاتحاد فى المعنى والعمل فلا بد من الاتحاد فى ثلاثة أمور المعنى والعمل وإما اللفظ وإما الجنس والاتحاد فى الثلاثة له صورتان ومن هنا ذكر مثالين وأو فى قوله أو جنسه مانعة خلو أعنى يمتنع الخلو عن الاتحاد فى أحد هذين فلا ينافى اجتماعهما إذ الاتحاد فى اللفظ أو الجنس قد يجتمعان وما أفاده كلامه من اشتراط الاتحاد إما فى الجنس أو اللفظ يخالفه إطلاق الشارحين الآتى وكلام الشارح فى الحاصل الآتى يقتضى أن الجمهور لم يشترطوا الاتحاد فى الجنس فكان الأنسب أن يقول هنا وجنسه سواء اتحد اللفظ أولا (قوله ومثال ما اتحد الخ) لا يخفى أن قوله ومثال لا يليق بمزج الكلام لقول المصنف كجاء بكاف التمثيل (قوله كجاء زيد وأتى عمرو الخ) قال اللقانى مثال المجرور ومررت بزيد وجزت على عمرو الكريمين مثل به ابن عقيل (قوله والعمل واللفظ) قال الزرقانى قصد الشارح بذكر اللفظ والجنس ما يشمله كلام الموضح وظاهر كلامه أن العاملين فى الأول متفقان فى الجنس وفيه نظر (قوله من جهة واحدة) قال الزرقانى احترازا عما لو توجه عاملان على معمول واحد من جهتين كإضافة المصدر إلى فاعله ومفعوله تنزيلا لتغاير الجهتين منزلة تغير الذاتين فكان هنا عاملين (قوله كرأيت زيدا ومررت بعمرو) قال الزرقانى وجه اختلافهما فى المعنى أن الرؤية غير المرور فإنها قد تحصل من غيره ووجه اختلافهما فى العمل أن الأول عامل فى اللفظ والثانى غير عامل فيه (قوله كمررت بزيد ولقيت عمرا) قال الزرقانى وجه اختلاف العمل ما تقدم وأما معنى العاملين فواحد فواحد لأن المرور هو اللقى (قوله أن يختلف المعنى فقط) قال الزرقانى أى أن يختلف معنى العاملين فقط ولا يختلف عملهما ووجه عدم

وهم القائلون بأن العامل التبعية ومنعه قوم وهم القائلون بأن عامل المنعوت والنعت واحد . الصورة الرابعة أن يتحدا معنى وعملا وتحته صورتان أن يتحدا لفظا أو لا فالأول نحو جاء زيد وجاء عمرو العاقلان فيجوز فيها الإتباع وقيده ابن السراج بأن يقدر الثاني توكيدا والثانية نحو جاء زيد وأتى عمرو الظريفان فأجاز الجمهور فيها الإتباع ومنعه ابن السراج مطلقا هذا كله مع اتحاد جنس العاملين فإن اختلف كهذا زيد وجاء عمرو الظريفان ومررت بزيد وهذا عمرو الظريفان ولقيت زيدا وإن عمرا في الدار القائمان فذهب الجمهور إلى منع الإتباع والأخفش والجرمي إلى جوازه

(فصل) إذا لم تتكرر النعوت وكان المنعوت معلوما بدون النعت حقيقة أو ادعاء جاز إتباعه وقطعه ما لم يكن لمجرد التوكيد نحو نفخة واحدة أو ملتزم الذكر نحو جاؤوا الجماء الغفير أو جاريا على مشار إليه نحو بهذا الرجل فلا يجوز القطع في شيء منها (وإذا تكررت النعوت لواحد فإن لتعيين مسماه بدونها جاز إتباعها) كلها (وقطعها) كلها (والجمع بينهما) أي بين القطع والإتباع (بشرط تقديم) النعت (المتبع) على النعت المقطوع (وذلك كقول خرنق) بكسر الخاء المعجمة والنون بينهما راء ساكنة بنت هفان القيسية أخت طرفة ابن العبد لأمه ترثي زوجها بشر بن عمرو بن مرثد ومن قتل معه من بنيه وقومه :

(لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر
النازلون بكل معترك والطيبون معاقد الأزر)

فقومي فاعل يبعدن بفتح الياء والعين وهو دعاء خرج مخرج النهي أي لا يهلكن وهو من بعد الرجل يبعد بعدا كفرح يفرح فرحا إذا هلك وفي التنزيل كما بعدت ثمود . فإن قلت كيف دعت لقومها بأن لا يهلكوا وهم قد هلكوا . أجيب بأن العرب قد جرت على عادتها في استعمال هذا اللفظ في الدعاء ولهم في ذلك غرضان أحدهما أنهم يريدون بذلك استعظام موت الرجل الجليل وكأنهم لا يصدقون بموته الثاني أنهم يريدون الدعاء له بأن يبقى ذكره ولا يذهب لأن بقاء ذكر الإنسان بعد موته بمنزلة حياته والعداة جمع عاد وهو العدو بعينه ولا يجوز أن يكون جمع عدو لأن فعولا لا يجمع على فعلة والجزر جمع جزور وهي الناقة التي تتخذ للنحر والمعترك موضع القتال ومعاقد جمع معقد والأزر جمع إزار والمعنى لا يهلكن قومي الذين هم سم على أعدائهم وآفة لإبلهم لأنهم كانوا ينحرونها لأضيافهم والنزول في الحرب على ضربين أحدهما في أول الحرب وهو أن ينزلوا عن إبلهم ويركبوا خيلهم والثاني في آخرها وهو أن ينزلوا عن خيلهم ويقاتلوا على أقدامهم إذا كان القتال في موضع وعر لا مجال للخيل فيه والطيبون معاقد الأزر كناية عن عفة الفرج تريد أنهم لا يعقدون مآزرهم على فرج زانية كانت العرب إذا وصفوا الرجل بطهارة الإزار والذيل أرادوا أنه لا يزني وإذا وصفوه بطهارة الكم أرادوا أنه لا يخون ولا يسرق وإذا وصفوه بطهارة الجيب أرادوا أن قلبه لا ينطوي على غش ولا مكر (و) المقصود من البيت أنه (يجوز فيه رفع النازلين والطيبين على الإتباع لقومي أو على القطع بإضمار) مبتدأ تقديره (هم و) يجوز (نصبهما) على القطع أيضا (بإضمار) فعل تقديره (امدح أو أذكر و) يجوز (رفع الأول) وهو النازلون على الإتباع لقومي أو على القطع بإضمار هم (و) يجوز (نصب الثاني) وهو الطيبون على القطع بإضمار امدح وأذكر (على ما ذكرنا و) يجوز (عكسه) وهو نصب الأول ورفع الثاني (على القطع فيهما) لا على الإتباع في الثاني لأنه مسبوق بنعت مقطوع والإتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية أو لما فيه من الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه أو لما فيه من القصور بعد الكمال لأن القطع أبلغ في المعنى المراد من الإتباع اعتبارا بتكثير الجمل وسكت عن النعت الأول وهو الموصول لخفاء إعرابه فيتبع إن أتبعت الجميع ويقطع إن قطعت الجميع فإن أتبعت بعضا وقطعت بعضا فليس فيه إلا الإتباع

الاختلاف هنا أن كلا من العاملين عامل الرفع فالتمثيل بالنسبة إليه فقط وأما غير المرفوع فالعمل فيه مختلف كما تقدم

(فصل)

(قوله حقيقة أو ادعاء) قال الزرقاني قال المصنف في شرح القطر أما الأول فمشهور وأما الثاني فنص عليه س في كتابه فقال وقد يجوز أن تقول مررت بقومك الكرام يعني بالنصب أو الرفع إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم ثم قال نزلتهم هذه المنزلة وإن كنت لم تعرفهم اه واعلم أنه يؤخذ من قول الشارح وكان المنعوت معلوما أن الكلام في المنعوت المعرفة فإن نعت النكرة إذا لم يتكرر لم يجز قطعه اختيارا كالنعت الأول عند التكرار (قوله ما لم يكن لمجرد الخ) بقي صورتان ذكرهما المنكت إذا كان خاصا بمن جرى عليه وإذا بنى المتكلم كلامه على ذكر الصفة وقال الزرقاني إن قوله ما لم يكن لمجرد التوكيد ظاهره أن هذا القيد بالنسبة لما إذا تتكرر النعوت فقط مع أنه معتبر واتحدت النعوت أو تكررت لذلك قيد الشيخ اللقاني كلام المصنف الآتي بهذا القيد (قوله أو جاريا على مشار إليه) قال الدنوشري لو قال على مشار به لكان حسنا كما هي عبارة المرادي (قوله فإن لتعيين مسماه) خالف ترتيب الناظم لأن مفهوم تعيين مسمى المنعوت وجودي مقدم على عدمه

لأن القطع فى البعض والاتباع فى البعض مشروط بتقدم المتبع وإلى جواز القطع والاتباع أشار الناظم بقوله ؞ واقطع أو اتبع إن تكن معينا ؞ بدونها (وإن لم يعرف) مسمى المنعوت (إلا بمجموعها وجب اتباعها كلها) المنعوت (لتنزلها منه منزلة الشيء الواحد) وإليه أشار الناظم بقوله :

وإن نعوت كثرت وقد تلت ... مفتقراً لذكرهن أتبعت

(وذلك كقولك مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب إذا كان) زيد (هذا الموصوف) بهذه الصفات (يشاركه فى اسمه ثلاثة) من الناس اسم كل واحد منهم زيد و(أحدهم تاجر كاتب والآخر تاجر فقيه والآخر فقيه كاتب) فلا يتعين زيد الأول من الآخرين إلا بالنعوت الثلاثة فيجب إتباعها كلها (وإن تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض) الذى تعين به (الأوجه الثلاثة) الاتباع والقطع إلى الرفع أو إلى النصب أو الجمع بينهما بشرط تقديم المتبع على الأصح وإليه الإشارة بقول النظم ؞ أو بعضها اقطع معلنا (وإذا كان المنعوت نكرة تعين فى الأول من نعوته الاتباع) لأجل التخصيص بخلاف ما إذا كان معرفة فإنه غنى عن التخصيص (وجاز فى الباقى) من نعوته (القطع) عن المتبوع سواء المعين مسمى بدونها أولا لأن المقصود من النعت التخصيص وقد حصل بتبعية الأول (كقوله) وهو أبو أمية الهذلى يصف صائدا

(ويأوى إلى نسوة عطل ... وشعثا مراضيع مثل السعالى)

فاتبع النعت الأول وهو عطل بضم العين وتشديد الطاء المهملتين يقال عطلت المرأة إذا خلا جيدها من القلائد وقطع الثانى وهو شعثا بضم الشين المعجمة وتسكين العين المهملة وفى آخره مثلثة جمع شعثاء بالمد وهى المغبرة الرأس وهو منصوب بفعل محذوف تقديره أخص شعثا ونحوه والمراضيع جمع مرضع والسعالى جمع سعلاة وهى أخبث الغيلان فإن لم يتقدم نعت آخر لم يجز القطع الا فى الشعر (وحقيقة القطع أن يجعل النعت خبر المبتدأ محذوف أو مفعولا لفعل فإن كان النعت المقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم وجب حذف المبتدأ) إن رفعت النعت وقدرت هو (والفعل) إن نصبت النعت وقدرت فى المدح أمدح وفى الذم أذم وفى الترحم ارحم وعلى ذلك يحمل قول النظم :

وارفع أو انصب إن قطعت مضمرا ... مبتدأ أو ناصبا لن يظهرا

(كقولهم) فى المدح (الحمد لله الحميد بالرفع بإضمار هو) فهو مبتدأ والحميد خبره (وقوله تعالى) فى الذم (وامرأته حمالة الحطب بالنصب) لحمالة (بإضمار أذم) وامرأته مرفوع بالعطف على فاعل يصلى المستتر فيه وكقولك مررت بعبدك المسكين برفع المسكين ونصبه وجملة النعت المقطوع مستأنفة قال الشاطبى لأن الصفة مع المقدر تصير جملة مستقلة لا موضع لها من الإعراب اهـ ووجه وجوب حذف الرافع والناصب أنهم لما قصدوا إنشاء المدح والذم أو الترحم جعلوا إضمار العامل أمارة على ذلك كما فعلوا فى النداء إذ لو أظهر العامل وقالوا ادعو عبد الله مثلا لخفى معنى الإنشاء وتوهم كونه خبرا مستأنفا (وإن كان النعت المقطوع لغير ذلك) أى لغير المدح والذم والترحم (جاز ذكره) أى ذكر العامل وهو المبتدأ أو الفعل (تقول مررت بزيد التاجر بالأوجه الثلاثة) فالجر على الاتباع والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف والنصب على المفعولية بفعل محذوف (ولك أن) تظهر كلا من المبتدأ أو الفعل و(تقول هو التاجر وأعنى التاجر) كأنه على تقدير سؤال سائل يقول من هو أو من تعنى

(قوله إذا كان هذا الموصوف يشاركه فى اسمه الثلاثة الخ) قال القانى فإن قلت إذا لم يكن إلا واحد يشاركه فى اسمه ووصفيه الأولين أى التجارة والفقه فهل يكون من هذا القبيل قلت أما قبل التكلم فللمتكلم به أن يأتى بالأخير أولا للتوضيح ثم فى الباقين الأوجه الثلاثة وأما بعد التكلم بذلك على الترتيب المذكور فى الشرح فيتعين فيها كلها الاتباع لأن الموصوف وإن تعين بالأخير فقط إلا أنه لا يجوز فيما تقدمه القطع لما تقدم من أنه يمتنع تقديم المقطوع على المتبوع (قوله وإذا كان المنعوت نكرة) قال الشهاب القاسمى هل مثل النكرة المعرف بأل الجنسية لأنه نكرة فى المعنى فيه نظر فليحرر (قوله والمراضيع جمع مرضع) قال الزرقانى قال العينى فى شرح الشواهد الكبرى والمراضيع أصله المراضع بدون الياء لأنه جمع مرضع فالمدة لإشباع الكسرة ويحتمل أن يكون جمع مرضاع والمدة قياسية كمصابيح جمع مصباح (قوله وعلى ذلك يحمل الخ) قال الزرقانى عبر بقوله يحمل لأن ظاهره شمول ما يأتى مما يجوز فيه الذكر وليس بمراد (قوله وجملة النعت المقطوع مستأنفة) سواء قرنت بالواو أولا قال الرضى والواو والنعت المقطوع اعتراضية نصبته أو رفعته اهـ وجوز بعضهم كون الجملة فى محل نصب على الحالية اللازمة ويدخل فى قولهم الجمل بعد المعارف المحضة أحوال وبعد النكرات المحضة صفات (قوله لما قصدوا الخ) قال السعد فى حواشى الكشاف ؞ فإن قلت ما وجه دلالة مثل هذا النصب أو الرفع على ما يقصد به من مدح أو ذم أو ترحم ؞ قلت إن فى الافتنان لمخالفة الإعراب وهو المألوف زيادة تنبيه وإيقاظ للسامع وتحريك من رغبته فى الاستماع سيما مع التزام حذف الفعل أو المبتدأ فإنه أدل دليل على الاهتمام (قوله من تعنى أو من هو) قال الزرقانى فى بعض النسخ

من هو أولعق من وهذه أحسن من الأول ﴿فصل﴾ (قوله ويجوز بكثرة الخ) قال الحفيد لم يتعرض لوجوب حذف المنعوت مع أنه قد يجب تقول جاء الفارس أي الرجل الراكب الفرس ولا تقول جاء الرجل الفارس وتقول جاء الصاحب أي الرجل الصاحب ولا تقول جاء الرجل الصاحب (قوله إما باختصاص الخ) قال الدنوشرى هذا بيان لما يحصل به العلم لا لكون النعت صالحا لمباشرة العامل قال الدماميني اشتراط العلم على الإطلاق غير حسن فإنه قد يراد الإبهام نحو رأيت طويلا أي شيئا طويلا اه وحيث كان قوله إما باختصاص تفصيلا للعلم فكان ينبغي ذكره بعد قول المصنف إن علم لئلا يتوهم من ذكره بعد الصلاح لمباشرة أنه تفصيل له ومن أسباب العلم تقدم المنعوت نحو ألا ماء ولو باردا أو اختصاص الوصف بالعامل نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا (قوله كررت برجل راكب صاهلا) ونحو وعندهم قاصرات الطرف لأن قاصرت الطرف للنساء قطعا (قوله أي نبأ الخ) قال الدنوشرى هذا الكلام مردود إذ يلزم عليه حذف الفاعل في غير المواضع التي يجوز حذفه فيها فالمتعين كون الفاعل ضميرا راجعا إلى النبأ المعلوم من السياق وقوله من نبأ المرسلين حال منه اه وكتب (١١٨) شيخنا العلامة أحمد الغنيمي رحمه الله بخطه بعده قلت قوله فالمتعين غير صحيح كما يعلم من الوقوف على كلام المعربين للآية على أن ظاهر كلام الكشاف أن من فاعل بمعنى بعض فلا حذف ولا ضمير مستتر فتأمل ثم رأيت شيخنا استشكل ذلك بما وقع في وجهه وأجاب عنه بأن الممنوع هو حذف الفاعل من غير شيء يقوم مقامه في اللفظ وإن لم يصلح للفاعلية بنفسه فليتأمل اه ولعله إنما أمر بالتأمل لأن في كلام المعربين ما يشكل عليه فليراجع اه ما كتبه شيخنا الغنيمي ومراده بشيخنا الشهاب القاسمي ثم كتب الدنوشرى بعده ثم رأيت في بعض شروح ألفية ابن معطي ما نصه وذهب الأخفش ووافقه ابن مالك إلى أن من تزاد مطلقا في الواجب وغيره وفي المعرفة والنكرة واستدلوا على مذهبه بظواهر من القرآن والحديث وكلام العرب وأنا أسوق إليك شبهه والانفصال عند أشبه شبهه فمن ذلك قوله تعالى ولقد جاءك من نبأ المرسلين قيل من فيه زائدة في الفاعل أي ولقد جاءك نبأ المرسلين ولا دليل فيه لاحتمال أن يكون الفاعل مضمرا أي ولقد جاءك هذا النبأ من نبأ المرسلين والجار والمجرور في موضع الحال أي كائنا من نبأ المرسلين والمعنى تأس بما جرى للرسل قبلك فهذا النبأ الذي جاءك هو من نبئهم فمن فيه للتبعيض وهو صريح فيما ذكرته أولا وذكر لي بعض الأفاضل عن العلامة الرضي عنه في باب حروف الجر أن الفاعل مستتر راجع للقرآن ومن نبأ المرسلين حال منه وهو صريح أيضا فيما قلته أولا اه وقد قدم أيضا الكلام على ذلك في باب حروف الجر (قوله وكان النعت جملة الخ) هذا مقابل تقييد الشارح بمفرد فيما تقدم ولقد أحسن رحمه الله تعالى في حل المتن هنا فقد أصلح خلله لأن ظاهر صنعه أن ضمير كان المقدر في الكلام مع العاطف عائد على النعت لأن قوله أو بعض اسم يقابل إما صالحا وقد أشار الحفيد لذلك (قوله أو كان المنعوت مرفوعا) افهم أن شرط هذه المسئلة أن يكون المنعوت مرفوعا ولم يتعرض غيره فيما رأيت لاشتراط ذلك (قوله وإنما قدره متأخرا الخ) قال

﴿فصل﴾ (ويجوز بكثرة حذف المنعوت إن علم وكان النعت إما) مفردا (صالحا لمباشرة العامل (إما باختصاص النعت بالمنعوت كررت برجل راكب صاهلا أي فرسا صاهلا أو بصاحبة ما يعينه (نحو) وألنا له الحديد (أن اعمل سابغات أي) اعمل (دروعا سابغات) فحذف المنعوت للعلم به مع أن النعت لا يختص بالمنعوت ولكن تقدم ذكر الحديد أشعر به وحيث حذف الموصوف أقيمت صفته مقامه لكونها صالحة لمباشرة ما كان المنعوت مباشرة فإن لم يصلح لمباشرة العامل امتنع حذفه غالبا ومن غير الغالب ولقد جاءك من نبأ المرسلين أي نبأ من المرسلين بناء على أن من لا تزاد في الإيجاب ولا تدخل على معرفة (أو) كان النعت جملة أو شبهها وكان المنعوت مرفوعا كما قال الفارسي وكان (بعض اسم مقدم مخفوض بمن أو في فالأول كقولهم منا ظعن) أي سافر (ومنا أقام) فظعن وأقام جملتان في موضع رفع نعتين لمنعوتين محذوفين مرفوعين على الابتداء (أي منا فريق ظعن ومنا فريق أقام) والمنعوتان بعض اسم مقدم وهو الضمير المجرور بمن هذا تقدير البصريين وقدر الكوفيون المحذوف موصولا أي الذي ظعن والذي أقام وما قدره البصريون أقيس لأن اتصال الموصول بصلته أشد من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما (والثاني) كقولهم ما في الناس إلا شكر أو كفر أي إلا رجل شكر أو رجل كفر والمنعوتان بعض اسم مقدم مجرور بفي وهو الناس و (كقوله) وهو أبو الأسود الجمالي يصف امرأة

(لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم)

ففيه حذف وتغيير وتقديم وتأخير (أصله لو قلت ما في قومها أحد يفضلها لم تأثم) في مقالتك (فحذف الموصوف) بجملة يفضلها (وهو أحد) وهو بعض اسم مقدم مجرور بفي وهو قومها وكسر حرف المضارعة (من تأثم) على لغة غير الحجازيين (وأبدل الهمزة ياء) لوقوعها ساكنة بعد كسرة تشبيها بالألف (وقدم جواب لو) وهو لم تيثم على جملة النعت وهي يفضلها حال كون الجواب (فاصلا بين الخبر المقدم وهو) في قومها الذي هو (الجار والمجرور والمبتدأ المؤخر وهو أحد المحذوف) إنما قدره متأخرا لأن النكرة المخبر

الدنوشري فيه نظر لأن النكرة هنا موصوفة اهـ وقال الزرقاني إن كلام الشارح سهو منه فإن المسوغ للابتداء بالنكرة موجود وهو تقدم النفي وكذا الوصف وإنما قدر متأخرا لئلا يلزم مع تقديره الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهي جملة الجواب اهـ وما ذكره من أن الشارح أشار للمسوغ للابتداء بالنكرة لا يتعين لاحتمال أن غرضه أن وجوب تقديم الجر لئلا يلتبس بالصفة ويؤيده أن التحقيق أن التقديم لا دخل له في التسويغ كما تقدم لكن يرد أن محل ذلك ما لم توصف النكرة وإلا جاز تأخير الخبر نحو وأجل مسمى عنده وقد وصفت النكرة هنا بجملة (قوله ومثال شبه الجملة) مثل الناظم بقوله تعالى وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته قال المصنف إن كانت الصفة إلا ليؤمنن فهي مقرونة بإلا وعنده أنها لا تعترض بين الصفة والموصوف وأيضا (١١٩) لجواب القسم لا محل له فإن

منها بظرف أو جار ومجرور مختص يجب تقديم خبرها عليها والحسب بفتح الحاء والسين المهملتين ما يعده الإنسان من مفاخر آبائه والميسم بكسر الميم الأولى وفتح السين المهملة الجمال وأصله موسم قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة ومثال شبه الجملة ومنا دون ذلك أي فريق دون ذلك وقولهم ما في بني تميم إلا فوق ما تريد أي إلا رجل فوق ما تريد وقولك ما منا إلا على أهبة أو ما فينا إلا على أهبة أي إلا رجل على أهبة فإن لم يكن المنعوت بالجملة بعض اسم مقدم مخفوض بمن أو في لم يحذف إلا في الضرورة كقوله:

يرمي بكفي كان من أرمى البشر * أي بكفي رجل كان (ويجوز حذف النعت إن علم كقوله تعالى يأخذ كل سفينة غصبا) فحذف النعت وبقي المنعوت (أي كل سفينة صالحة) بدليل أنه قرئ كذلك فإن تعيينها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ قاله في المغني وقول الشاعر وهو عباس بن مرداس:

وقد كنت في الحرب ذا تدرإ * (فلم أعط شيأ ولم أمنع)

فحذف النعت وأبقى المنعوت (أي شيئا طائلا) والذي أحوج إلى تقدير هذا النعت تحري الصدق فإن الواقع أنه أعطى شيأ بدليل قوله ولم أمنع ولكنه لم يرتضه فيحتاج إلى تقدير صفة يكتسي بها الكلام جلباب الصدق ويتحلى بزينة الحق وحله في المغني بدفع التناقض واعترض بأن عدم الإعطاء لا يناقض عدم المنع وسبب قول عباس هذا البيت أن النبي ﷺ حين أعطى المؤلفة قلوبهم من نفل حنين مائة مائة أعطاه أباعر فسخطها وقال:

أتجعل نهبي ونهب العبيـ * ـد بين عيينة والأقرع
وقد كنت في الحرب ذا تدرإ * فلم أعط شيئا ولم أمنع
وما كان حصن ولا حابس * يفوقان مرداس في مجمع
وما كنت دون امرئ منهم * ومن تضع اليوم لا يرفع

فقال النبي صلى الله عليه وسلم اقطعوا لسانه عني فزادوه حتى رضي والعبيد بالتصغير اسم فرسه وابنا عيينة بن حصن والأقرع بن حابس والتدرأ بضم التاء الفوقانية المثناة وإسكان الدال المهملة وفتح الراء سابقة على همزة القوة والعدة (وقوله) وهو المرقش الأكبر:

ورب أسيلة الخدين بكر * (مهفهفة لها فرع وجيد)

فحذف النعت فيهما وأبقى المنعوت (أي فرع فاحم وجيد طويل) بدليل أن البيت للمدح وهو لا يحصل بإثبات الفرع والجيد مطلقين بل بإثباتهما موصوفين بصفتين محبوبتين والفرع بالفاء والعين الشعر

قال الجواب مع القسم قلنا الإنشاء لا يكون صفة وإن كانت من أهل والتقدير ما أحد من أهل فلم يوجد الشرط إذ لا شيء مقدم (قوله لم يحذف إلا في الضرورة) قياس ما مر فيما لم يصلح لمباشرة العامل أن يقول امتنع حذفه غالبا ويجعل البيت من غير الغالب إذ الأصل عدم الضرورة (قوله أرمى البشر) قال الزرقاني أفعل تفضيل والجار والمجرور خبر كان (قوله ويجوز حذف النعت) بقي أنه يجوز حذف المنعوت والنعت معا كقوله تعالى لا يموت فيها ولا يحيى أي حياة نافعة وقد يحذفان إذا قام مقام النعت معموله كما قالوا في ماهي بنعم الولد وكأنهم لم يتعرضوا لهذا هنا لأن النعت كأنه لم يحذف لقيام معموله مقامه وفي شرح القطر أن المعمول قام مقامهما وعليه فكأنهما لم يحذفا فليتأمل (قوله كقوله تعالى يأخذ كل سفينة) قال اللقاني مثل ابن الناظم للنعت المحذوف بقوله تعالى فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين أي غير أولي الضرر درجة وكلا وعد الله الحسنى وفضل الله المجاهدين على القاعدين أي غير أولي الضرر أجرا عظيما درجات وغير ابن الناظم من المفسرين حكى ذلك بقيل وصدر بأن المراد بالقاعدين فيما هو المقيد بالصفة المتقدمة أي غير أولي الضرر وجمع بين التفضيل أولا بدرجة وثانيا بدرجات بأوجه أنظرها في الكشاف والبيضاوي (قوله واعترض بأن عدم الإعطاء الخ) قال الشهاب القاسمي ومثل ذلك يرد عليه فإن عدم المنع لا يقتضي أنه أعطى شيئا حتى يكون قرينة على أن المراد لم أعط شيئا طائلا كما زعمه ويجاب بأن مراد صاحب المغني بأن عدم المنع المراد به أنه أعطى شيئا قليلا كما هو الواقع فهو باعتبار المراد منه يناقض عدم الإعطاء مطلقا فتأمله (قوله أتجعل الخ) هذه الأبيات رواها الإمام مسلم في صحيحه في كتاب الزكاة وانظر معنى قوله بين عيينة والأقرع والذي تقتضيه

القصة أن يقول دون ومنع صرف مرداس في قوله يفوقان مرداس والظاهر مرداسا للضرورة (قوله ويجوز عطف بعض النعوت) أي المختلفة المعاني فإن اتفقت فلا يجوز العطف لأنه يؤدي إلى عطف الشيء على نفسه ولا فرق في المتفقة بين أن تكون متبعة أو مقطوعة وظاهر كلامهم الجواز ولو في الجمل ونقل الدماميني عن الواحدي ما يدل على الوجوب في الجمل نحو مررت برجل يحفظ القرآن ويعرف الفقه ويتقي الله (قوله بجميع حروف العطف الخ) ما لم يكن لمنعوت غير واحد ويختلف فلا يعطف إلا بالواو كامر ﴿هذا باب التوكيد﴾ (قوله لرفع المجاز) قال اللقاني أي لرفع احتمال المجاز بدليل قوله بعد لا رتفع احتمال المجاز وقال الزرقاني إذا قيل جاء في القوم ثلاثتهم لو جاؤني ثلاثتهم بنصب ثلاثتهم فهو حال وإن رفع فهو توكيد قاله الرضي ثم قال ولا يؤكد بثلاثة وأخواتها إلا بعد أن يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التأكيد وإلا لم يكن تأكيدا بخلاف الوصف نحو جاءني رجال ثلاثة اه ووجه ذلك أن التأكيد لرفع الاحتمال ولو لم يعلم المخاطب العدد لكن التأكيد مفيد المعنى وهو تخصيص النكرة وهذا هو معنى النعت اه والظاهر يرد التوكيد بذلك على قول المصنف وله سبعة ألفاظ وهل يتعين في الجواب قول الشارح وغيرها كالتابع لها (قوله إما على تقدير مضاف) هذا لا يناسب صنيع المصنف لأنه عبر هنا برفع المجاز عن الذات وقال في الألفاظ الآتية إنه يؤكد بها لرفع احتمال تقدير مضاف فدل على أن ما هنا ليس من حذف المضاف وأيضا إذا كان ما هنا على حذف المضاف فلا تجوز في اسم الذات ألبتة لأنه على ذلك التقدير مستعمل في معناه غاية الأمر أنه ليس هو المسند إليه بل المسند إليه مضاف حذف توسعا فالوجه أن التجوز في الذات استعمالها في غير معناها الموضوعة له بأن تريد بالخليفة مثلا ثقله لكن يشكل على ذلك إذا كان المسند إليه علما لقول الأصوليين أن الأعلام من الصرائح التي لا تحتمل غير ما استعملت له والحاصل أنه إذا قيل جاء الخليفة يحتمل أنه من حذف المضاف والمسند إليه مستعمل في حقيقته ولا تجوز في الكلمة بل في إعرابها ويسمى مجاز الحذف ويحتمل أنه من المجاز اللغوي بأن استعمل المسند إليه في غير ما وضع له لعلاقة ولا حذف ولا تجوز في الإسناد ويحتمل أنه من المجاز العقلي بأن يكون التجوز في الإسناد والمسند إليه مستعمل في حقيقته ولا حذف وكلام الشارح تبعا لابن الناظم ناظر للأول والمصنف للثاني وقول ابن الحاجب التوكيد تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول للثالث وهذه الاحتمالات لا ترتفع بالتوكيد بالنفس والعين بل بالتوكيد اللفظي إلا الاحتمال الثالث فيرتفع بالتوكيد بهما أيضا ويجري في نحو جاء القوم مما كان المسند إليه من ألفاظ العموم ويرتفع بالتوكيد اللفظي فقط إلا على احتمال المجاز العقلي فيرتفع بالتوكيد بالنفس والعين أيضا ولا يرتفع شيء منها بالألفاظ الآتية ويجري فيه على وجه آخر اقتصروا عليه وهو أن القوم استعمل في البعض مجازا لغويا أو المسند إليه على حذف مضاف تقديره بعض أو تجوز في إسناد ما للبعض للكل وهذه الاحتمالات إنما ترتفع بالتوكيد بالألفاظ الآتية فالتمثيل في مثل هذا المقام بنحو جاء الخليفة وفيما يأتي بالقوم ليس للتقييد وحينئذ فالنفس والعين يجتمع مع كل في نحو جاء القوم ولذا قالوا إن ألفاظ التوكيد إذا اجتمعت قدمت الخ) والحاصل أن المؤكد إن لم يكن من ألفاظ العموم احتمل مجازات ثلاثة ولكل توجيه وإن كان من ألفاظ العموم احتملها ولكل توجيهان ارفق هذا تجتمع النفس والعين مع الألفاظ الآتية (قوله أو بهما) قال السنباطي يمكن إدخاله في عبارة الناظم بجعل أو

والفاحم بالفاء والحاء المهملة الأسود والجيد بكسر الجيم وإسكان الياء عنقه العنق وكأنه قال لها شعر أسود وعنق طويل وإلى جواز حذف كل من المنعوت والنعت أشار الناظم بقوله :

وما من المنعوت والنعت عقل * يجوز حذفه وفي النعت يقل

﴿فصل﴾ ويجوز عطف بعض النعوت على بعض بجميع حروف العطف إلا أم وحتى قاله ابن خروف وصرح به الموضح في الحواشي وإذا تقدم النعت على المنعوت فإن كانا معرفتين وكان النعت صالحا لمباشرة العامل جعل المنعوت بدلا من النعت نحو إلى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر وإن كانا نكرتين نصب النعت على الحال نحو لمية موحشا طلل * وإذا نعت بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد على الظرف والظرف على الجملة غالبا فيهن

﴿ هذا باب التوكيد ﴾

والتأكيد أيضا لغة ولم ينفرد واحد منهما بتصرف فيجعل أصلا يقال وكد توكيدا وأكد تأكيدا والواو أكثر ولذلك شاع استعماله بالواو وعند النحاة المراد به التابع (وهو ضربان لفظي وسيأتي آخر الباب (ومعنوي) وهو ألفاظ مخصوصة ولذلك استغنى عن حده (وله سبعة ألفاظ) محصورة وغيرها كالتابع لها اللفظ (الأول والثاني النفس والعين ويؤكد بهما لرفع المجاز عن الذات) وإلى التوكيد بهما أشار الناظم بقوله * بالنفس أو بالعين الاسم أكدا * (تقول جاء الخليفة فيحتمل) أنه على تقدير مضاف و(أن الجائي خبره أو ثقله) بكسر المثلثة وسكون القاف واحد الأثقال وبفتحهما متاع المسافر وحشمه (فإذا أكدت بالنفس) فقط (أو بالعين) فقط (أو بهما) معا بشرط تقديم النفس فقلت جاء الخليفة نفسه أو عينه

أو نفسه عينه (ارتفع ذلك الاحتمال عن الذات وصار الكلام نصا على ما هو الظاهر منه وارتفع المجاز وثبتت الحقيقة ونص ابن عصفور على أن التأكيد يضعف احتمال المجاز ولا يرفع احتماله ألبتة (ويجب) في النفس والعين (اتصالها) لفظا (بضمير مطابق للمؤكد) بفتح الكاف ليرتبط به (و) يجب (أن يكون لفظهما طبقه في الإفراد والجمع) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • مع ضمير طابق المؤكدا • تقول جاءني زيد نفسه عينه وهند نفسها عينها والزيدون أنفسهم أعينهم والهندات أنفسهن أعينهن ولا يجوز نفوسهم ولا عيونهم ولا أعيانهم في التوكيد (وأما في التثنية فالأفصح) في النفس والعين (جمعهما) جمع قلة (على أفعل) بضم العين فيقال جاءني الزيدان أو الهندان أنفسهما أعينهما ويجوز في غير الأفصح نفسهما عينهما بالإفراد ونفساهما عيناهما بالتثنية عند ابن كيسان سماعا وأجاز ذلك ابن أياز في شرح الفصول تبعا لابن معطي ووافقهم الرضي واقتصر في النظم على الجمع فقال واجمعهما بأفعل إن تبعا ما ليس واحدا وإنما ترك الأصل في المثنى كراهة اجتماع تثنيتين وعدل إلى الجمع لأن باب التثنية جمع في المعنى (ويترجح إفرادهما على تثنيتهما عند الناظم كما يؤخذ من عموم قوله في التسهيل في باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح ويختار في المتضايفين لفظا أو معنى إلى متضمنيهما لفظ الإفراد على لفظ التثنية ولفظ الجمع على لفظ

للإباحة لأن المعنى أكد الاسم بالنفس أو بالعين اه وهو ظاهر إن كان قوله أكد بصيغة الأمر فإن كان بصيغة الماضي المجهول فهي لأحد الشيئين قال الزرقاني وظاهر كلامهم أن التأكيد بالنفس الخ ولو عطف على المؤكد وهو الذي ارتضاه الرضي ونصه وقال هشام إذا عطفت على شيء لم يحتج إلى تأكيده ولعله نظر إلى أن العطف عليه على أنك لم تغلط فيه والأولى الجواز نحو ضرب زيد زيد نفسه وعمرو لأنك ربما تجوزت في نسبة الضرب إلى زيد أو بما غلطت في ذكر زيد وأردت ضرب بكر وعطفت بناء على أن المذكور بكر اه وظاهر قوله إذا عطفت على شيء أن الحكم المذكور في التأكيد اللفظي والمعنوي وهو ظاهر وقوله والأولى الجواز يدل على أن الأول يمنع ذلك ولا ينافي ذلك قوله لم يحتج لأن ما لا يحتاج له مستغنى عنه والإتيان بالمستغنى عنه عيب (قوله ويجب اتصالها الخ) قال الحفيد لك أن تقول يلزم من هذا الذي ذكره إضافة الشيء إلى نفسه قال الشهاب القاسمي يمكن أن يدفع هذا بمنعه وإنما يلزم إضافة الشيء إلى نفسه لو كانا مترادفين وهو ممنوع بل النفس المضاف أعم من المضاف إليه (تنبيه) ينفرد النفس والعين بجواز جرهما بباء زائدة كما في التسهيل قال ابن عقيل وأما قولهم جاء القوم بأجمعهم بضم الميم وفتحها فليس من ألفاظ التوكيد وإن أعطى معناه بدليل التزام الباء معه اه قال الزرقاني وفي الرضي ما نصه وقد يضاف أجمع إضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بباء زائدة نحو جاءني القوم بأجمعهم بضم الميم ولا يقال جاءني القوم أجمعهم بخلاف عينه فإنه يؤكد بها مع الباء وبدونه نحو رأيت زيدا عينه وبعينه اه وظاهره مخالفة ما تقدم ووجه لزوم الباء على كلام الرضي أن التأكيد بأجمع لما كان الغالب فيه عدم الإضافة ومع الإضافة يستبعد كونه تأكيدا الزمت فيه لدفع هذا الاستبعاد كالتزامها في فعل التعجب في نحو أحسن بزيد فإنه لما كان يشبه فعل الأمر وهو لا يرفع الظاهر التزم فيه الباء لدفع هذا كذا قاله بعض شيوخنا (قوله وإلى ذلك أشار الناظم بقوله مع ضمير) لا يخفى أن هذا إنما هو إشارة إلى اتصالها بضمير مطابق للمؤكد لا لوجوب كون لفظهما طبقه من الإفراد والجمع وكان يجب تقديمه على قوله ويجب أن يكونا الخ (قوله جمعهما على أفعل) قال اللقاني أحسن منه قوله في التسهيل جمع قلة لأن عينا يجمع على أعينا أيضا ولا ينعت بها لا في المثنى ولا في الجمع كما لا ينعت فيهما بجمع الكثرة وهو عيون ونفوس اه وظاهر أن قوله ولا ينعت وقوله كما لا ينعت سبق قلم والصواب ولا يؤكد وكما لا يؤكد (قوله في المتضايفين) قال الزرقاني تثنية مضاف ومضاف إليه وهنا حذف أي في مضاف المتضايفين وذلك لأن الاختيار إنما هو بالنسبة للمضاف كما لا يخفى ومعنى كلامه أن المضاف إذا كان معناه متعددا وكان المضاف إليه متضمنا له سواء أضيف لفظا أو معنى فإنه يختار في المضاف الجمع على الإفراد والإفراد على التثنية فقولك قطعت رؤس الكبشين ومن الكبشين الرؤس مختار على رأس في قولك قطعت رأس الكبشين والكبشان قطعت منهما الرأس مختار على رأسي والرأسين ومن هذا التمثيل علمت المضاف معنى وذلك لأن قولك الرؤس مثلا معناه رؤسهما انظر شرح التسهيل اه ورأيت بخط المصنف في التذكرة من تحريره كل مثنى واحده لا يكون في الواحد منه إلا واحد وضعا أو قصدا فإنه إذا أضيف لفظا أو تقديرا إلى لفظ واحد يتضمنهما بالجزئية أو شبهها ولم يلتبس جمعه لفظا بجمعه معنى كان الأرجح فيه الجمع ثم الإفراد ثم التثنية ومثال ذلك فقد صغت قلوبكما فهذا مثنى واحده قلب وهو لا يكون في الواحد منه إلا واحدا ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه وقد أضيف إلى لفظ واحد وهو الضمير وهو متضمن لها بأنهما جزءاه وكذلك حكم النفس والعين المقصود بهما النفس في الأنف واللسان وما أشبه ذلك واحترزنا بقولنا لا يكون في الواحد منه إلا واحد من قولك قلعت أعينهما فهذا إذا أردت به قلعت عينا من كل منهما وجبت التثنية ولم يجز الجمع للبس ولا أبعد أن يجوز الإفراد لأمن اللبس ولا أستحضر ما يقول النحاة في ذلك وقولي وضعا نحو قلوبكما أو قصدا

استظهارا على نحو أعينهما إذا أردت به النفس فى قوله سبحانه عين اليقين وعلى نحو فاقطعوا أيديهما فإن اليد بطريق الوضع فى الواحد منهما أكثر من واحد ولكن بطريق القصد ليس كذلك لأنه قصد باليد اليمنى واليمنى لا يكون فى الواحد منهما إلا واحد ومن ثم قرأ ابن مسعود إيمانهما وقولنا فإنه إذا أضيف لفظا واضح أو تقديرا استظهارا على نحو قول الشاعر :

رأيت إبنى البكرين فى حومة الوغى • لفاغرى الأفواه عند عرين

فإن التقدير لفاغرى أفواههما وقولنا إلى لفظ واحد يتضمنهما احترازا من أن يضافا لمتفرق نحو على لسان داود وعيسى بن مريم وقوله حتى شرح الله صدرى لما شرح له صدر أبى بكر وعمر فهذا النوع يختار فيه الإفراد ولو جىء فيه بلفظ الجمع أو التثنية لم يمتنع وقولنا بالجزئية واضح وقد مضت أمثلته وهو متفق عليه وقولنا أو شبههما كقوله صلى الله عليه وسلم لأبى بكر وعمر رضى الله عنهما ما أخرجكما من بيوتكما وقوله لعلى وفاطمة رضى الله عنهما إذا أويتما إلى مضاجعكما وفى حديث آخر هذه فلانة وفلانة يسألانك عن إنفاقهما على أزواجهما ألهما فيه أجر وفى حديث على وحمزة فضرباه بأسيافهما وهذا كله شاهد للفراء ومن وافقه وهو ابن مالك على أن شبه الجزء كالجزء وقولنا لم يلتبس احترازا من نحو قبضت درهميكما فإنه يجب فيه مطابقة ما أردت وإلا ألبس ثم اعلم أن ما ذكرناه من اختيار الإفراد على التثنية هو قول ابن مالك وكان النحاة لا يوافقون على ذلك فقد قال الفارسى فى الإيضاح بعد أن ذكر الجمع وزعم يونس أنهم يقولون رأسيهما وقال هنان بن قحافة لجمع بين اللغتين فى بيت • ظهراهما مثل ظهور الترسين • ولم يذكر فى الإيضاح الإفراد رأسا وفى شرح الغاية التثنية فصيحة فى نحو قطعت ألسنتهما وأنفسهما والإفراد قليل ثم اعلم أن أبا على قد قرب جواز جمع هذا النوع فى التثنية فإنه قال إنك تقول نحن فعلنا إذا كنتما اثنين كما تقول ذلك فى الجماعة وعلل هذا قوم بأن أكثر ما وقع ذلك فى الأعضاء (١٢٢) وهى الأصل فيه وكثير من الأعضاء كاليدين والرجلين إذا ضم زوج منها إلى الآخر حصل الجمع حقيقة من حيث تصير أربعة فأطلق لفظ الجمع على كل شىء من اثنين كالرأسين إجراء للباب مجرى واحد قال عبد القاهر وهذا يحكى عن البغداديين وكان شيخنا يرتضيه واعلم أنه يجوز بعد مجىء الجمع مراعاة لفظه ومراعاة معناه فمن الأول قوله

خليل لاتهلك نفوسكما أسى • فإن لها فيما به دهيت أسا

ومن الثانى قوله :

قلوبكما يغشاهما الأمن عادة • إذا منكم الأبطال يغشاهم الذعر

وحمل عليه المبرد قوله :

أقامت على ربعيهما جارتا صفا • كميتا الأعالى جونتا مصطلاهما

فأعاد الضمير المضاف إليه المصطلى على الأعالى لأنها مثناة من حيث المعنى وهو توجيه حسن اه ومن خطه نقلت ونقلته مع طوله لنفاسته (قوله نحو جاء الزيدان الخ) أى فكلا للمذكر وكلتا للمؤنث قال اللقانى وقد يرد كلا بمعنى كلتا كقوله • نعم الفتى عمدت إليه مطيتى • وخرجه ابن عصفور على تأكيد المعنى أى بفرق الشخصين كليهما وقد يغنى كليهما عن كليهما وكلتيهما كقولك جاء الزيدان أو الهندان كلاهما (قوله لفظا) هذا مستفاد من قول المصنف الصالح لأن الاتصال لا يكون إلا فى اللفظ وكذا قال اللقانى إن قوله ويجب اتصالهن بضمير المؤكد أشار به إلى منع حذفه من كل استغناء بنيته خلافا لمن أجازه وإلى منع إضافته إلى ظاهر خلافا للناظم فى بعض كتبه حيث أجاز إضافتها إلى ظاهر مثل المؤكد بها مستدلا بقوله • يا أشبه الناس كل الناس بالقمر • وخرج على أن كلا نعت أى أشبه الناس الكاملين وقول الناظم بالضمير موصلا يفيد وجوب مطابقة الضمير المؤكد إذ أل فيه للعهد الذكرى الراجع لقوله مع ضمير طابق المؤكد اه وصرح فى بأن ألفاظ التوكيد إنما يربطها الضمير الملفوظ ورتب على ذلك الاعتراض على من يأتى والاعتراض الآتى يدل أيضا على أن المراد الاتصال لفظا وقول اللقانى وخرج على أن كلا نعت الخ المخرج لذلك أبو حيان ورده فى المغنى بأن التى ينعت بها دالة على الكمال لا على عموم الإفراد وقوله وقول الناظم الخ فيه تنكيت على المصنف وأنه أخل بإفادة ذلك لأنه لم يأت بأل فتدبر (قوله إنا كلا فيها) قال الدنوشرى قال البيضاوى وقرئ كلا على التوكيد لأنه بمعنى كلنا وتنوينه عوض عن المضاف إليه ولا يجوز جعله حالا من المستكن فى الظرف فإنه لا يعمل فى الحال المتقدمة كما يعمل الظرف المتقدم كقولك كل يوم لك ثوب اه وما ضعف به قول الزمخشرى والفراء قد يقال

الإفراد اه كلام الناظم (وغيره بعكس ذلك) فيرجح التثنية على الإفراد ولم أقف عليه فهو نقل غريب كيف وقد قيل إن التثنية لم ترد إلا فى الشعر (والألفاظ الباقية) من السبعة (كلا وكلتا للمثنى) نحو جاء الزيدان كلاهما أو المرأتان كلتاهما (وكل وجميع أو عامة لغيره) أى لغير المثنى وهو الجمع مطلقا والمفرد بشرط أن يتجزأ بنفسه أو بعامله نحو جاء القوم كلهم أو جميعهم أو عامتهم والهندات كلهن أو جميعهن أو عامتهن واشتريت العبد كله أو جميعه أو عامته (ويجب اتصالهن بضمير المؤكد لفظا ليحصل الربط بين التابع والمتبوع وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وكلا اذكر فى الشمول وكلا • كلتا جميعا بالضمير موصلا

(فليس منه) أى من التوكيد (خلق لكم ما فى الأرض جميعا) لعدم الضمير (خلافا لمن وهم) وهو ابن عقيل فإنه قال جميعا توكيد لما الموصولة الواقعة مفعولا لخلق ولو كان كذلك لقيل جميعه ثم التوكيد بجميع قليل فلا يحمل عليه التنزيل قاله فى المغنى (ولا قراءة بعضهم إنا كلا فيها) لعدم الضمير (خلافا للفراء

والزمخشري) في قولهما إن كلا توكيد لاسم إن (بل) الصواب أن (جميعا) في الآية الأولى (حال) من ما الموصولة (وكلا) في الآية الثانية (بدل) من اسم إن وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز إذا كان مفيدا الإحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج إلى ضمير ويجوز في كل أن تلي العوامل إذا لم تتصل بالضمير نحو جاءني كل القوم ويجوز مجيئها بدلا بخلاف جاءني كلهم فلا يجوز إلا في الضرورة قاله في المغني قال ابن مالك (ويجوز كونه) أي كلا (حالا من ضمير) الاستقرار المنتقل إلى (الظرف) يعني فيها وفيه ضعفان تنكير كل بقطعها عن الإضافة لفظا ومعنى وتقديم الحال على عاملها الظرف قاله في المغني (و) كلا وكلتا وكل وجميع وعامة (يؤكد بهن لرفع احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبوعهن فمن ثم) أي من أجل الاحتمال المذكور (جاز) أن يقال (جاءني الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما لجواز أن يكون الأصل جاء أحد الزيدين أو إحدى المرأتين) وأنه أطلق المثنى وأريد به واحد (كما قال) الله تعالى (يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان بتقدير يخرج من أحدهما) وهو البحر الملح واللؤلؤ كبار الدر والمرجان صغاره (وامتنع على الأصح) أن يقال (اختصم الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما لامتناع التقدير المذكور) لأن الاختصام لا يكون إلا بين اثنين ويدل على امتناع ذلك إطباقهم على منع جاء زيد كله لعدم الفائدة هذا قول الأخفش وهشام والفراء وأبي علي وذهب الجمهور إلى إجازته وتبعهم ابن مالك في التسهيل واحتج المجيز بأن العرب قد تأتي بالتوكيد حيث لا احتمال نحو جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون (وجاز) أن يقال (جاء القوم كلهم واشتريت العبد كله) لرفع الاحتمال المذكور (وامتنع) أن يقال (جاء زيد كله) لعدم الفائدة إذ يستحيل نسبة المجيء إلى جزئه المتصل به دون البعض الآخر (والتوكيد بجميع غريب ومنه قول امرأة) من العرب وهي ترقص ولدها

(فداك حي خولان ● جميعهم وهمدان) ● وكل آل قحطان ● والأكرمون عدنان

جميعهم توكيد لحي خولان وفداك من التفدية بالدال المهملة ويجوز في الفاء الكسر فيكون مبتدأ وحي خبره ويجوز فتحها فيكون فعلا ماضيا وحي فاعله وخولان بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو وهمدان بفتح الهاء وسكون الميم وبإهمال الدال قبيلتان من اليمن وقحطان أبو اليمن وعدنان أبو معد وهو عطف بيان على الأكرمون وقد يكون جميع بمعنى مجتمع ضد مفترق فلا يفيد توكيدا كقوله

... فإني ● نهيتك عن هذا وأنت جميع (وكذلك التوكيد بعامة) غريب ولذلك أغفله أكثر المصنفين (والتاء فيها) لازمة (بمنزلتها في) اللزوم في (النافلة فتصلح مع المؤنث والمذكر فتقول اشتريت) الأمة عامتها و (العبد عامته) بالتاء مع المذكر (كما قال الله تعالى ويعقوب نافلة) بالتاء وفي ذلك تعريض بالرد على الشارح حيث حمل قول والده في النظم

واستعملوا أيضا ككل فاعله ● من عم في التوكيد مثل النافلة

فيه نظر من حيث أن الاتصال به تقديرا كالاتصال به لفظا اه ولا يخفى ما في هذا النظر من الضعف لما علمت أنه لا بد منه لفظا وأنه لا يقدر كما صرح به المصنف في المغني ودل عليه كلامه هنا نعم يمكن أن يقال أن ابن عقيل والفراء والزمخشري لا يوافقون على اشتراطه أن يكون ملفوظا به (قوله حال) الظاهر أنها من قبيل الحال المؤكدة لأن الموصول من أدوات العموم خصوصا والمقام مقام الامتنان وقد يتوقف في الحالية باقتضائها أن الخلق وقع على ما في الأرض حالة الاجتماع ويجاب بأن خلق بمعنى قدر (قوله وكلا في الآية الثانية بدل) قال المصنف في الحواشي وقول أبي حيان بدل كل من كل لكونه مفيدا الإحاطة لم أقبل صحته لأني لم أجد البدل الذي من هذا النوع إلا متصلا بضمير المبدل منه فإن قال مقدر قلنا فاجعله تأكيدا على ذلك اه ومن خطه نقلت وقوله قلنا اجعله توكيدا على ذلك إنما يظهر لو كان الضمير في ألفاظ التوكيد يقدر كالبدل وهو لا يوافق كلام المصنف في المغني وهنا (قوله لرفع احتمال الخ) يمكن مجيء كلام ابن عصفور هنا (قوله لجواز أن يكون الأصل الخ) قال الزرقاني استشكل ذلك بأن تأكيد الزيدين بما ذكر لا ينفي الاحتمال المذكور لأن مآل ذلك إلى قولك الزيدان كلاهما جاءني أحدهما (قوله لامتناع التقدير المذكور) أي وإن أمكن تقدير غيره وهو اختصم وكيلا الزيدين لكن هذا لا يؤكد لرفعه بكلا بل بالنفس والعين والكلام في التأكيد بكلا (قوله واشتريت العبد كله) قال الزرقاني قال الرضي وقد كان يحتمل نحو اشتريت العبدين واشتريت العبيد افتراق الأجزاء حكما كما احتمله المفرد أعني اشتريت العبد كله لكن لم يمكن دفع ذلك الاحتمال بتأكيد إذ لو قلت اشتريت العبيد كلهم لرفع احتمال افتراق الأجزاء حكما لا شتبه برفع احتمال افتراق الأجزاء وسار الاحتمال الثاني أظهر لكون افتراق الثاني أشهر فيسبق الفهم إليه فلا يحصل المقصود فإذا أردت رفع أول الاحتمالين قلت اشتريت جميع أجزاء العبيدين وجميع أجزاء العبيد (قوله وفي ذلك تعريض الخ) قال السنباطي لك أن تقول لم يره الموضح التعريض بذلك وإنما أراد وجها آخر في تقدير المتن ويجوز أن يقدر بما قاله الشارح وحاصله أنه مثل الزائد على ما ذكره النحويون من حيث أن أكثرهم أغفله وليس هو زائدا

حقيقة وهذا معنى حسن دقيق والاعتراض بأنه كان ينبغي على هذا أن يتعرض لجمع الضياء فإنه كذلك لا وجه له { فصل }
(قوله ويجوز إذا أريد تقوية التأكيد الخ) قال الزرقاني مقتضاه أنه ليس الغرض من اتباع كل بأجمع إلا مجرد التقوية مع أنه يمكن أن يقال الغرض منه دفع توهم أن يراد بالكل البعض كما في قوله تعالى ولقد أريناه آياتنا كلها فإن الله تعالى لم يطلعه على جميع آياته كذا قاله بعض شيوخنا وهذا وارد على قولهم إن التوكيد بكل للإحاطة والشمول اهـ ويؤيد ما قاله بعض الشيوخ قول الأصوليين أن كلا تأتي للكل الجميعي وللكل المجموعي فتدبر (قوله أن يتبع كله بأجمع الخ) قال الناصر اللقاني يقتضي تأخير أجمع وفروعها عن كل وهو كذلك وقد يراد زيادة التقوية فيتبع أجمع وفروعه بأكتع وأخواته ويتبع أكتع وأخواته بأبصع وأخواته ويتبع أبصع وأخواته بأبتع وأخواته وترك ذلك هنا تبعا للنظم لقلة استعماله ويجب فيها هذا الترتيب الموصوف على الصحيح والحكم عليها أنها إذا اجتمعت بأنها كلها تأكيد للأول ولا يجوز قطع شيء منها وألفاظ التوكيد كلها معارف إما بالإضافة إلى الضمير نحو كلهم وإما بالعلمية نحو أجمعون ومن ثم امتنع نصب شيء منها على الحالية ويمتنع عطف بعضها على بعض وزعم بعضهم أن أجمعين مفيد اتحاد الوقت والصحيح لا وأنها تفيد مطلق العموم بدليل لأغوينهم أجمعين فتأمل اهـ وقوله والحكم عليها أنها إذا اجتمعت الخ خالف فيه ابن برهان قال إذا قلت جاءني القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون فكلهم تأكيد للقوم وأجمعون تأكيد لكلهم وهكذا البواقي وقال بعضهم إنما يفيد أجمعين الاتحاد في الوقت إذا وقعت بعد كل فلا دليل على عدم الإفادة في لأغوينهم أجمعين (قوله وإن لم يتقدم كل) قال الزرقاني الأولى أن تكون الواو للحال لوجهين أحدهما أنها إذا كانت للمبالغة يدخل القسم السابق فيكون فيه نوع تكرار ثانيهما أن التعبير بلفظ قد يشعر بالقلة وهي إنما تكون عند الاستقلال لا مطلقا واعلم أن انتفاء التقدم لا يستلزم عدم الوجود لاحتمال التأخر مع أن هذا غير مراد بل المراد عدم وجدانها وكأن المصنف اتكل في ذلك على أنها توابع كل فلا تتأخر (قوله ولا يجوز تثنية أجمع الخ) قال اللقاني قد يقال لا يجوز اتباعهما لكلا وكلتا ككل وقال إنما يصح الاستغناء بذلك إذا قصد شمول الإفراد كما في جاء الزيدان أو المرأتان أما إذا قصد شمول أجزاء الإفراد كما في اشتريت العبدين أو الأمتين فإن كلا وكلتا لا تفيده فتأمل ذلك وقوله كما استغنى الخ الفرق بينهما أن سواء تطلق بحالها على المثنى كقولك زيد وعمرو سواء ولا كذلك أجمع وجمعاء (قوله وإذا لم تفد الخ) قال الزرقاني قال الرضي وأما قوله أولاك بنو خير وشر كليهما جميعا ومعروف ألم ومنكر فحمل كليهما على البدل عند أهل المصرين أولى لأن خير وشر ليسا مؤقتين اهـ وقوله ومعروف الخ معطوف على خير أي هم متصفون بالأوصاف الأربعة وقوله أولى أي من حمله على الشذوذ (قوله فيقدح في دعوى الاتفاق) قال الدنوشري وقد

على الزيادة على ما ذكره النحويون في هذا الباب فإن أكثرهم أغفله ثم قال وليس هو في حقيقة الأمر نافلة على ما ذكروه فإن من أجلهم سيبويه ولم يغفله اهـ وفي الإفصاح أن المبرد خالف سيبويه فزعم أن عامتهم بمعنى أكثرهم فعنده يكون من بدل البعض عكس معنى التوكيد فإنه تخصيص والتوكيد تعميم

{ فصل } (ويجوز إذا أريد تقوية التوكيد أن يتبع كله بأجمع وكلها بجمعاء وكلهم بأجمعين وكلهن بجمع) فتقول جاء الجيش كله أجمع والقبيلة كلها جمعاء والقوم كلهم أجمعون والنساء كلهن جمع (قال الله تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وبعد كل أكدوا بأجمعا ... جمعاء أجمعين ثم جمعا

(وقد يؤكد بهن) استقلالا (وإن لم يتقدم) عليهن (كل نحو) قولك جاء الجيش أجمع والقبيلة جمعاء والقوم أجمعون والنساء جمع قال الله تعالى (لأغوينهم أجمعين) إن جهنم (لموعدهم أجمعين) وإليه أشار الناظم بقوله:

ودون كل قد يجيء أجمع ... جمعاء أجمعون ثم جمع

(ولا يجوز تثنية أجمع ولا جمعاء) عند جمهور البصريين (استغناء بكلا وكلتا عن تثنية أجمع وجمعاء) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

واغن بكلتا في مثنى وكلا ... عن وزن فعلاء ووزن أفعلا

(كما استغنوا) غالبا (بتثنية سي) بكسر السين المهملة وتشديد الياء (عن تثنية سواء) بالمد فقالوا سيان ولم يقولوا سواءان إلا نادرا (وأجاز الأخفش والكوفيون ذلك) أي تثنية أجمع وجمعاء فتقول على رأيهم (جاء الزيدان أجمعان) بتثنية أجمع (والهندان جمعاوان) بتثنية جمعاء قال ابن خروف ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى ما لا دليل عليه وهذا الخلاف جار فيما وازنهما نحو أكتع وكتعاء (وإذا لم يفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق) لأن الغرض من التوكيد إزالة اللبس وفي شرح التسهيل لابن مالك أن بعض الكوفيين أجاز توكيد النكرة مطلقا فيقدح في دعوى الاتفاق (وإن أفاد جاز عند الأخفش وعند الكوفيين وهو الصحيح) لورود السماع به ومنعه جمهور البصريين مطلقا وإليه أشار الناظم بقوله

وإن يفد توكيد منكور قبل ... وعن نحاة البصرة المنع شمل

(وتحصل الفائدة بأن يكون) المنكر (المؤكد) زمنا (محدودا) وهو ما كان موضوعا لمدة لها ابتداء وانتهاء كيوم وأسبوع وشهر وحول (و) يكون (التوكيد من ألفاظ الإحاطة) والشمول كقوله قد صرت البكرة يوما أجمعا و (كاعتكفت أسبوعا كله وقوله) :

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب (يا ليت عدة حول كلّه رجب

ومن أنشد) كالناظم وابنه (شهر مكان حول فقد حرفه) من التحريف وهو التغيير لأن المعنى يفسد عليه لأن الشاعر تمنى أن يكون عدة الحول من أوله إلى آخره رجبا لما رأى فيه من الخيرات ولا يصح أن يتمنى أن عدة شهر كله رجب لأن الشهر الواحد لا يكون بعضه رجبا وبعضه غير رجب حتى يتمنى أن يكون كله رجبا (ولا يجوز صمت زمنا كله) لأن النكرة غير محدودة فإن الزمن يصلح للقليل والكثير (ولا) صمت (شهرا نفسه) لأن التوكيد ليس من ألفاظ الإحاطة ولا فائدة في ذلك ولا يجوز هذا أسد نفسه عند ابن عصفور خلافا لابن مالك إذ ليس من فوائد التوكيد المعنوي رفع توهم استعمال اللفظ في معناه المجازي لا بالنسبة إلى الشمول خاصة وقد اعترف ابن مالك بذلك وأما جاء زيد نفسه ففائدته رفع المجاز العقلي لا اللغوي بخلاف جاء أسد نفسه فإنه لرفع المجاز اللغوي قاله الموضح في الحواشي (وإذا أكد ضمير مرفوع متصل

يجاب بأن دعوى المصنف لم يعتد فيها بالمخالف فقال ما قال (قوله وتحصل الفائدة الخ) قال اللقاني فيه نظر لأن الكوفيين يشترطون الفائدة في جواز التأكيد للنكرة واختلفوا بعد ذلك هل يشترط تأقيت النكرة أولا على قولهم فعلم أن الفائدة عندهم غير منحصرة في التأقيت بل أنها غيره وجعل بعض الشراح الظاهر من النظم إرادة القول باشتراط الفائدة دون تأقيت (قوله لمدة) هذا بناء على تقييده بالزمن قال الزرقاني حصره المحدود فيما ذكر وتقديره زمنا غير ظاهر بل المراد به ما كان معلوم المقدار كدرهم ودينار وما كان موضوعا للمدة المذكورة ولذلك لم يعبر المصنف بقوله مؤقتا الظاهر فيما فسر به الشارح وعدل للمحدود لشموله كما قررنا قال الرضي وقد أجاز الكوفيون توكيد المنكر إذا كان معلوم المقدار مؤقتا كدرهم ودينار ويوم وليلة وشهر بكل وأخواته لا بالنفس والعين وليس ما ذهبوا إليه ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك المؤقت فعلى هذا لا يشترط تطابق التأكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين (قوله قد صرت البكرة الخ) قال الزرقاني معنى صرت صوتت والبكرة بفتح الكاف وإسكانها لغتان حكاهما صاحب المشارق وقال ابن مكي الصواب الإسكان وهي التي يستقى بها الماء اهـ من الإشارة قال العيني أراد صوتت بكرة البئر يوما من أوله إلى آخره (قوله رجب) قال الدنوشري هل رجب منصرف وكذا صفر أولا قال سعد الدين في حاشيته على الكشاف إن أريد بهما معين فهما غير منصرفين وإلا فنصرفان قال ناصر الدين اللقاني وكان وجه ذلك أن المعين معدول عن الرجب وعن الصفر كما قالوا في سحر أنه معدول عن السحر فيما أريد به سحر بعينه ففيهما العلمية والعدل وقد يقال إن المانع العلمية والتأنيث باعتبار المدة (قوله زمنا) قدره تبعا للمرادي وابن الناظم لكن مثل الرضي والشاطبي بدينار ودرهم فعلم أنه لا يشترط كونه زمنا قال الشهاب القاسمي وانظر هل يشمل المفيد إذا كان العامل نحو الشراء نحو اشتريت عبدا كله فإنه يفيد دفع توهم شراء البعض وقال السنباطي قوله زمنا الظاهر جواز اشتريت كله فكان ينبغي إسقاط لفظة زمنا لكن الشارح سلفه في ذلك المرادي وكذا الرضي وغيرهما ولعل اقتصارهم على ذلك لأنه الغالب اهـ وفي قوله اشتريت العبد كله بتعريف العبد إشكال لأن الكلام في النكرة إلا أن يقال أل فيه للجنس فهو نكرة معنى وقوله وكذا الرضي مخالف لما نقلناه قبل من أنه مثل بدينار ودرهم ويأتي عن الزرقاني (قوله ولا يجوز هذا أسد الخ) قال الدنوشري كلام فيه تكرار فلينظر أوله وآخره اهـ (وأقول) لا تكرار فيه نعم تأخير الشارح ذلك إلى هنا لا يظهر إذ لا دخل للمسألة التي ذكرها المصنف منافيه على ما علل به نعم لو علل عدم جوازه بأن المؤكد نكرة غير محدودة والتوكيد ليس من ألفاظ الإحاطة حسن موقعها ثم إن ما علل به إنما يظهر على ما حملنا عليه كلام المصنف من أن رفع المجاز عن الذات عبارة عن استعمال اللفظ في غير ما وضع له كأن يراد بالأسد الشجاع لا على ما حمل عليه الشارح من أنه على حذف مضاف إذ لا مجال هنا لحذف المضاف لوجود الإشارة الحسية وما اقتضاه كلامه من عدم إمكان المجاز اللغوي في جاء زيد نفسه ظاهر على ما نقلناه سابقا من عدم مجيئه في الأعلام إذ لم يجعل مجاز الحذف منه ممكنا فيه وأن الأصل غلام زيد كما لا يخفى ومن عدم إمكان المجاز العقلي في جاء أسد نفسه ممنوع لإمكان أن يكون المجيء في الحقيقة لصائده أو سائسه أو نحو ذلك نعم لا يكون فيه مجاز عقلي عند من يشترط فيه كون المسند فعلا أو معناه لأن المسند هنا وهو اسم الإشارة ليس كذلك وقد يقال وجه التفرقة ملاحظة مواقع الاستعمال من التجوز غالبا في لفظ الأسد دون الإسناد إليه (قوله إذ ليس من فوائده الخ) قال الزرقاني تعليل لعدم الجواز (قوله وإذا أكد) قال الدنوشري هو على حذف فعل الإرادة كقوله تعالى فإذا قرأت القرآن أو على المجاز من إطلاق اسم المسبب على السبب (قوله ضمير مرفوع متصل) قال اللقاني سكت عن الضمير المرفوع المنفصل والظاهر أنه كالظاهر نحو أنتم أنفسكم قوموا اهـ ولا يخفى أن المصنف لم يسكت عنه لأن تقييده بالمتصل يفيد أن المنفصل كالظاهر نعم لم يذكره ولا الشارح في المحترزات وكان يليق بالشارح أن يصرح به فيقول

بعدقول المصنف وقاموا كلهم وأنتم أنفسكم قوموا فتأمل (قوله وجب توكيده الخ) قال الدنوشرى قال فى التسهيل إن ذلك غالب لا لازم وقد صرح الدماميني فى بحث الباء الزائدة بأن الواجب أحد الأمرين إما التوكيد وإما الفصل وقال نص عليه أبو حيان فيصح أن يقال قم يوم الجمعة أنفسكم ويأتى عن المرادى مثله (قوله كراهة ابهام الفاعلية الخ) علة لوجوب التوكيد أولا بالمنفصل كما أفصح عنه الحفيد والحق أنه تعليل لاختصاص هذا الحكم بالنفس والعين وإن علة وجوب التأكيد بالمنفصل أولا أن المرفوع المتصل منزل منزلة الجزء فكرهوا أن يؤكدوا الجزء بما هو مستقل من الظاهر فقصدوا أن يؤكدوا أولا بضمير بمعنى الأول مستقل ثم يجروا هذا المستقل الذى هو النفس والعين عليه لفظا وإن كان فى المعنى توكيدا للمرفوع المتصل لأنه المقصود كما سلكه الدماميني وإن نوزع فيه ومنه يؤخذ علة التخصيص بالضمير وتخصيصه بالمتصل المرفوع ولم يتعرض الشارح لتعليل الأخير وعلله بعضهم بأنه الذى يقع فيه الاستتار (قوله المؤنث) ظاهره أنه لو كان لمذكر نحو خرج نفسه أو عينه لا لتبس وفيه إن كان المانع من اللبس عدم التأنيث أن المؤنث هنا مجازى يجوز فيه التجريد من العلاقة فاللبس حاصل ومتصل الحفيد اللبس بالمذكر وجعل منشأه وقوع النفس والعين غير توكيد (قوله والتفريق بين إعراب الفاعل الخ) قال الزرقاني يعني أن التفريق بين إعراب الفاعل والمفعول بالرفع والنصب لخوف اللبس فى البعض وحمل الباقى عليه فى ذلك (قوله وماذكرناه من التعليل الخ) قال الدنوشرى قال المرادى (فرع) إذا قلت هلم لكم أنفسكم جاز دون تأكيد الفصل الذى هو لكم وهذا بلا خلاف فلا يتوهم (١٢٦) أنه لابد من التأكيد ذكره فى الارتشاف وهذا الفرع يبطل قول الشارح وماذكرناه من التعليل الخ اه وقال الورقانى محصل اعتراض الصفار أن ضمير الفصل كالتأكيد لما قبله وذلك إنما يكون فى العطف على ضمير الرفع المتصل لا مثل هذا فلا احتياج لضمير الفصل هنا والصفار بالصاد والفاء أحد شراح كتاب سيبويه اه وفى كون ذلك محصل اعتراض الصفار نظر لأنه ليس مراده بالفصل ضمير الفصل بين المؤكد والمؤكد وقد مثل فى كتابة أخرى للفصل بالفرع الذى ذكره المرادى وقال هلم هنا قاصر واللام زائدة مقوية والمعنى ائتوا أنتم أنفسكم (قوله لكون الضمير أقوى من الظاهر) قال الدنوشرى هذا مخالف لما سيأتى له فى قوله لأن الضمير لا يؤكد الظاهر لأن الظاهر أقوى منه وقد يجاب بأن الضمير أقوى من حيث الأعرفية كما قال هنا والظاهر أقوى من حيث الدلالة لعدم احتياجه إلى مفسر بخلاف الضمير اه ولا يخفى ما فى توهم المخالفة من البعد بعد قول الشارح فى الأعرفية فمن العجب إيراده الجواب بما يوهم الاستبعاد وليته توقف فى التعليل بأنه يشكل عليه جواز توكيد النكرة بشرطه مع أن التأكيد معرفة فقد كمل ما هو أضعف منه وأيضا فالنعت يكمل المنعوت مع جواز اختلافهما فى رتبة التعريف (قوله أما الأولان الخ) سكت عن علة التفرقة بين المرفوع وغيره وقد بيناها آنفا فلا تغفل (قوله ولا لبس) هذا إنما يناسب لو جعل علة اللبس فى النفس والعين إيلاءهما العوامل وهو لم يصرح على ذلك وخصص اللبس بالمؤنث مع أن العلة فى اللبس مطلقا ما ذكر (قوله فهو اللفظ المكرر الخ) قال الزرقاني اعلم أن تعريف المصنف للتأكيد مبنى على أن المراد به المؤكد حيث قال اللفظ الخ وأما ما فى التسهيل من قوله إعادة اللفظ أو تقويته بمرادفه معنى فبنى على أن المراد ظاهره من المصدر وقوله ما قبله أى معنى ما قبله فيشمل التأكيد بالمرادف قال شيخنا إذا تقرر هذا ظهر لك أن فى كلام الشارح نظرا من وجهين أولهما أنه قصر كلام المصنف على أحد النوعين حيث بين ما بقوله من لفظه وقال زاد فى التسهيل فعلم منه أن ما فى التسهيل زائد على ما هنا مع إن ما هنا شامل له ثانيهما أن زيادته التقوية لا يناسب كلام المصنف لما تبين لك من تعريف المصنف للمؤكد والتقوية تعريف له باعتبار المصدر فكيف يجمع بينهما ويمكن الجواب عن الاعتراض الثانى بأن التقوية مصدر بمعنى اسم المفعول وهو معطوف

بالنفس أو بالعين وجب توكيده أولا بالضمير المنفصل) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وإن تؤكد الضمير المتصل ۰ بالنفس والعين فبعد المنفصل

عنيت ذا الرفع (نحو) قمت أنت نفسك وقوما أنتما أنفسكما وقاما هما أنفسهما و(قوموا أنتم أنفسكم وقاموا هم أنفسهم وقمن هن أنفسهن) وقمتن أنتن أنفسكن كراهة ابهام الفاعلية عند استتار الضمير المؤنث إذ لو قيل المرأة خرجت عينها توهمت الباصرة أو نفسها توهمت نفس الحياة وحملوا ما لا لبس فيه على ما ألبس كما فى مسئلة إبراز الضمير والتفريق بين إعراب الفاعل والمفعول وماذكرناه من التعليل يبطل قول الصفار أن الفصل كالتوكيد وإنما ذلك فى العطف (بخلاف قام الزيدون أنفسهم فيمتنع الضمير) المنفصل لأن الضمير لا يؤكد الظاهر لكون الضمير أقوى من الظاهر بالأعرفية فيمتنع أن يكون تكملة لما هو أضعف منه (وبخلاف ضربتهم أنفسهم ومررت بهم أنفسهم وقاموا كلهم فـ) التوكيد بـ(الضمير) المنفصل فيهن (جائز لا واجب) أما الأولان فلأن الضمير المؤكد غير مرفوع وأما الثالث فلأن التوكيد بغير النفس والعين ولا لبس لأن كلهم المتصل بالضمير لا يلى العوامل اللفظية فى الاختيار وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وأكدوا بما سواهما والقيد لن يلتزما (وأما التوكيد اللفظى فهو اللفظ المكرر به ما قبله) من لفظه زاد فى

على المكرر أى واللفظ المقوى بمرادفه معنى فإن قلت هذا كان خلاف الظاهر بالنسبة لما فى التسهيل فالجواب أنه وإن كان خلاف الظاهر لكن لا مانع منه بالنسبة له هو وأما بالنسبة لما فى التسهيل فيمكن أيضا حيث دلت الإعادة على المعاد (قوله ولا يزيد على ثلاث) قال الدنوشرى نقل الدماميني فى شرح التسهيل عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام اتفاق الأدباء على أن التأكيد إذا وقع بالتكرار لا يزيد على ثلاث مرات وأما قوله تعالى ويل يومئذ للمكذبين فى جميع السورة فليس بتأكيد بل كل آية قيل قبلها ويل للمكذبين فالمراد المكذبون بما تقدم ذكره وكذا فبأى آلاء ربكما تكذبان فى سورة الرحمن انتهى وقال الزرقانى ظاهر قول الرضى يجب تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك فى كونه حقيقة أنه لا يتقيد بالثلاث (قوله كتأكيد اسم بمرادفه) قال الدنوشرى كان الأولى حذفه ليكون على نمط ما قبله وبعضهم يفرق بين القعود والجلوس فعليه لا يصح التمثيل به وكون الفعل موافقا لاسم الفعل فى المعنى محل نظر فليتأمل انتهى وقوله كان الأولى يقتضى صحة ما قاله ووجهه ما يأتى عن الزرقانى (قوله وصمت سكت) قال الزرقانى ظاهره أنه معطوف على مدخول نحو وليس بظاهر لأن مدخولها مثال لتأكيد الاسم وليس صمت وما بعده من ذلك كما لا يخفى والجواب أن قوله وصمت الخ معطوف على مدخول الكاف أشكل فيه على ظهور المعنى وقوله أو فعل معطوف على أو يقال الواو محذوفة مع ما عطفت لانتفاء اللبس أى كتأكيد اسم بمرادفه وفعل وحرف وجملة كذلك نحو الخ (قوله فالأكثر اقترانها بالعاطف) هذا بخلاف التأكيد المعنوى قال الزرقانى وإنما جاز العطف فى التوكيد اللفظى دون ألفاظ التوكيد المعنوى لأن التوكيد اللفظى لما كانت ألفاظه متفقة اغتفر فيه العاطف لأنه وإن كان يدل على المغايرة لكن الاتفاق ينفى ذلك بخلاف ألفاظ التوكيد المعنوى فإنها لما كانت مختلفة كان الإتيان بالعاطف مقويا للمغايرة فلذلك لم يجز الإتيان به فيها قال ووقع السؤال عن الجملة المؤكدة تأكيدا لفظيا والجملة المفسرة هل كل منهما كلام أولا وأجاب بعض شيوخنا بنفى الكلام عن كل منهما (قوله كما صرح به فى الارتشاف) لم يصرح فيه بالاختصاص وإنما اقتصر على ثم ولا خصوصية له فى الاقتصار لأن ابن مالك فى التسهيل اقتصر عليها وصرح الرضى بأن الفاء كثم قال الزرقانى ومثله فى الكشاف وحينئذ فلا اعتراض على الشارح فى التمثيل بأولى لك فأولى وصرح الشمنى فى بحث الجمل ذوات المحل بأن ثم الداخلة على الجمل المؤكدة توكيدا لفظيا ليست عاطفة هذا وقال الشهاب القاسمى اعلم أنهم أطلقوا فى المعانى وجوب ترك العاطف فى تأكيد الجمل التى لا محل لها من الإعراب وهو يخالف ما هنا ويمكن الجمع بحمل كلام المعانيين على غير ثم فتكون مستثناة ويكون امتناع غيرها وفاقا ولا يمكن الجمع بحمل كلام النحويين على ما له محل لتمثيلهم بالاثنين ونحوهما مما لا محل له . فإن قلت قد جاء العطف بالواو فى القرآن كما فى سورة الكافرون فإنه قال فيها ثانيا ولا أنتم عابدون ما أعبد قلت قوله الأول محله النصب لأنه مقول القول أى جزء مقول ولجزء القول حكم المقول فليس مما نحن فيه انتهى وقد بسطنا الكلام على ذلك فى حواشى المختصر والفاكهى وفى كون جزء المقول حكم القول وإن قاله السعد مخالفة لكلام المغنى وقد بينا ما يتعلق بذلك فى حاشية المختصر فى مباحث الفصل والوصل (قوله فأوهم أن المؤكد الجملة المقرونة بالفاء) قال الزرقانى إن قلت ما وجه كونها غير مؤكدة فالجواب أن المعنى هنا ليس على ذلك بل المعنى أولاك ما تكرهه لاستحقاقك لذلك فصرت مولى اسم مفعول فقوله تعالى فأولى مطاوع لقوله أولى لك مثل كسرته فانكسر قاله بعض شيوخنا انتهى وقال الدنوشرى قال العلامة جلال الدين المحلى فى تفسيره فى النظم الشريف أولى لك فيه التفات عن الغيبة وهو تهديد والكلمة اسم فعل واللام للتبيين أى وليك ما تكره فأولى أى هو أولى بك من غيرك ثم أولى لك فأولى تأكيد اهـ والظاهر من كلامه أنه جعل أولى الثانية اسم تفضيل لا اسم مفعول وقال البيضاوى أولى لك فأولى أى ويل لك من الولاء وأصله أولاك الله ما تكرهه واللام مزيدة كما فى ردف لكم وأولى لك الهلاك وقيل أفعل من الويل بعد القلب كأدنى من دون أو فعلى من آل يؤول بمعنى عقباك النار ثم أولى لك فأولى أى يتكرر عليه ذلك مرة بعد أخرى اهـ وقال فى القاموس وأولى لك تهديد ووعيد أى قاربه ما يهلكه وفى غالب نسخه تهديد من التفعيل فليتأمل (قوله وتأتى بدونه نحو قوله الخ) قيل تخصيص

التسهيل أو تقويته بموافقه معنى وكل منهما يكون فى الاسم والفعل والحرف والجملة ولا يزيد عن ثلاث فالأول كجاء زيد زيد وقام قام زيد ونعم نعم وقمت قمت والثانى كتأكيد اسم بمرادفه نحو حقيق جدير وصمت سكت زيد وأجل جير وقعدت جلست أو فعل باسم فعل نحو أنزل نزال أو ضمير متصل بضمير منفصل نحو قمت أنا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: وما من التوكيد لفظى يجى مكررا (فإن كان) المؤكد (جملة) اسمية أو فعلية (فالأكثر اقترانها بالعطف) وهو ثم خاصة كما صرح به فى الارتشاف (نحو كلا سوف تعلمون الآية) أى ثم كلا سوف تعلمون وما أدراك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم الدين (ونحو أولى لك فأولى الآية) أى ثم أولى لك فأولى فأرشد بقوله الآية أن المؤكد ما بعد ثم وفى ذلك تعريض بالشارح حيث مثل بأولى لك فأولى ولم يزد فأوهم أن المؤكد الجملة المقرونة بالفاء (وتأتى) الجمل المؤكدة (بدونه) أى بدون العاطف (نحو قوله عليه) الصلاة و(السلام والله لأغزون قريشا) والله لأغزون قريشا والله

لا غزون قريشا كررها (ثلاث مرات ويجب الترك) للعاطف (عند) اللبس و (إبهام التعدد نحو ضربت زيدا ضربت زيدا) إذ لو قيل ثم ضربت زيدا لتوهم أن الضرب تكرر منك مرتين تراخت إحداهما عن الأخرى والغرض أنه لم يقع الضرب منك إلا مرة واحدة (وإن كان) المؤكد (اسما ظاهرا أو ضميرا منفصلا منصوبا فواضح) أمره أنه يتكرر بحسب الإرادة من غير شرط (نحو) قوله ﷺ أيما امرأة نكحت نفسها بغير ولي (فنكاحها باطل باطل باطل) كرر الاسم الظاهر ثلاث مرات (وقوله

فإياك إياك المراء) فإنه ۞ إلى الشر دعاء وللشر جالب

فكرر الضمير المنفصل المنصوب مرتين والمراء بكسر الميم والمد المجادلة منصوب على التحذير ودعاء بتشديد العين من أمثلة المبالغة (وإن كان) المؤكد (ضميرا منفصلا مرفوعا جاز أن يؤكد به كل ضمير متصل) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

ومضمر الرفع الذي قد انفصل ۞ أكد به كل ضمير اتصل

(نحو أحسنت أنت وأكرمتك أنت ومررت بك أنت) فيقع ضمير الرفع توكيدا لجميع الضمائر المتصلة وإن اختلف المرضع ووجه ذلك أن الضمير المتصل أصله للمرفوع دون المنصوب والمجرور لأن أول أحوال الاسم الابتداء وعامل الابتداء ليس بلفظ فلم يكن بد من انفصال ضميره وأما المنصوب والمجرور فلابد لهما من لفظ يعمل فيهما فيتصلان به فإذا احتجنا إلى توكيدهما لتحقيق الفعل الثابت للشيء بعينه دون من يقوم مقامه أو يشبهه احتجنا إلى ضمير منفصل ولا ضمير منفصل في الأصل إلا ضمير الرفع فاستعملناه في الجميع كما اشترك الجميع في نا نحو قمنا وأكرمنا وغلامنا وهو القياس لأن أصل الضمائر أن تأتي على لفظ واحد كالأسماء الظاهرة هذا تعليل السيرافي وبقي عليه أن يقول واستعيروا المرفوع للمنصوب والمخفوض في حالة التبعية إذ المرفوع لا يتبع المنصوب ولا المخفوض (وإن كان) المؤكد (ضميرا متصلا وصل بما وصل به المؤكد) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

ولا تعد لفظ ضمير متصل ۞ إلا مع اللفظ الذي به وصل

(نحو) جعلت جعلت وأكرمك أكرمك و (عجبت منك منك) لأن أعادته مجردا عما وصل به تخرجه

العاطف بثم والحكم على الواو بأنها غير عاطفة مما لم يقيموا البرهان عليه ولا يخفى أنه لا مجال هنا لتوهم كون الواو عاطفة بل هي واو القسم دليل إعادة المقسم به (قوله ثلاث مرات) قال الدنوشري ذكر ثلاث مرات اللهم إلا أن يؤول وكذا يقال فيما بعده اه أي لأنه بالتكرير ثلاثا يكون المكرر رابعا (قوله وإن كان المؤكد) قال الدنوشري هو بكسر الكاف لما سيأتي (قوله منصوبا) قال اللقاني الظاهر أنه لا مفهوم له لأن المرفوع مثله نحو ما قام إلا أنت أنت (قوله فواضح) إنما يكون واضحا إذا أكد مثله على ما حمل عليه الشارح الكلام وليس في العبارة ما يرشد إليه لأن المؤكد والمؤكد قد يختلفان اتصالا وانفصالا كما في المسئلة الآتية فعموم كلامه هنا يشمل تأكيد المتصل وتفصيل ذلك أنه إذا كان منصوبا نحو رأيتك إياك فقال الكوفيون وابن مالك بجوازه وذهب البصريون إلى المنع وأن مثل ذلك بدل وإن كان مرفوعا أو مجرورا فلا يجوز اتفاقا واعلم أن المصنف لم يشرح مسئلة الضمير شرحا جامعا وقد أوضحناها في حواشي الألفية وبيناها على مذهب البصريين حكمة وقوع المنصوب المنفصل بدلا وعدم وقوعه توكيدا له (قوله فإياك إياك) حكموا بأن التوكيد الضمير المنصوب مع أنه لا بد له من عامل ولا بد للعامل من فاعل (قوله جاز أن يؤكد به) قال الزرقاني التعبير بالجواز إشارة إلى أن الأمر في قول الناظم أكد للإباحة إذ يجوز أيضا أن يؤكد المنصوب المتصل بالمنصوب المتصل قال الرضي وأما المنصوب المتصل فأصله أن لا يؤكد إلا بالمنصوب إذ للمنصوب ضمير منفصل فيقال رأيتك إياك ورأيته إياه لكنهم لما أجازوا توكيده بالمنصوب المنفصل أجازوا توكيده بالمرفوع المنفصل اه وهذا يقتضي أن تأكيده بالمرفوع هو الأصل وهذا إنما يظاهر على قول الكوفيين وابن مالك وأما البصريون فيوجبون في رأيتك أياه ونحوه البدل كما تقدم (قوله كل ضمير متصل) وأما توكيده للمنفصل فيجوز إن كان مرفوعا كما مر عن اللقاني ويمتنع إن كان منصوبا فلا يجوز إياك أنت أكرمت أو ما أكرمت إلا إياك أنت (قوله أن الضمير المتصل) قال الدنوشري صوابه المنفصل وإن كان في أصل نسخة الشارح لفظ المتصل (قوله أول أحوال الاسم الابتداء) قد يتوقف فيه فإن أول أحواله الرفع لا خصوص الابتداء ولذا اختلف هل أصل المرفوعات المبتدأ أو الفاعل (قوله وعامل الابتداء) قال الدنوشري الإضافة بيانية أو هو بمعنى المبتدأ (قوله احتجنا إلى ضمير منفصل الخ) بين الحفيد وجه الاحتياج حيث قال ما محصله إنه لا يمكن تكرير المتصل بلا عماد وإلا لصار المتصل غير متصل ولا جعلهما متصلين بالعامل لامتناع اتصال ضميرين لا يكون أحدهما جزأ من العامل به ولا جعل التأكيد متصلا بالمؤكد لأن الضمير إنما يتصل بعامله أو بما هو كالجزء منه (قوله نحو عجبت منك منك) قال اللقاني إنما اقتصر على المجرور لأن المنصوب والمرفوع إذا أعيد معهما الفعل كان من تأكيد الجملة وقد تقدمت اه (وأقول) عموم قوله وصل به يشمل الجميع والمثال لا يخصص واحتمال

من الاتصال إلى الانفصال والفرض أنه متصل (وإن كان) المؤكد (فعلاً أو حرفاً جوابياً) يؤتى به في جواب نفي أو إثبات (فواضح) أمرهما فيكرر الفعل والحرف بغير شرط (كقولك قام قام زيد) وبلى بلى ونعم نعم (وقوله) وهو جميل بن عبد الله: لا لا أبوح بحب بثنة إنها أخذت علي مواثقا وعهودا فكرر حرف الجواب وهو لا مرتين وبثنة بفتح الباء الموحدة وسكون المثلثة وفي آخره هاء التأنيث اسم محبوبته وتصغيرها بثينة وبه اشتهرت ومواثق جمع موثق بمعنى ميثاق وأصله مواثيق كمصابيح حذفت ياؤه ضرورة (وإن كان) المؤكد حرفاً (غير جواب وجب أمران أن يفصل بينهما) أي بين الحرفين المؤكد والمؤكد (وأن يعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد إن كان) ما اتصل بالحرف المؤكد (مضمراً) لكونه كالجزء منه وإلى الأمر الثاني أشار الناظم بقوله: كذا الحروف غير ما تحصلا به جواب (نحو) قوله تعالى (أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً أنكم مخرجون) فأن المفتوحة الثانية مؤكدة لأن المفتوحة الأولى الواقعة مفعولاً ثانياً ليعد وفصل بينهما بالظرف وما بعده وأعيد مع أن الثانية الضمير المتصل بأن الأولى وهو الكاف والميم (و) وجب (أن يعاد هو) أي لفظ المتصل بالحرف المؤكد (أو ضميره) أي ضمير المتصل بالحرف المؤكد (إن كان) ما اتصل بالحرف المؤكد اسماً (ظاهراً نحو إن زيداً إن زيداً فاضل) فإن الثانية مؤكدة لإن الأولى وأعيد مع إن الثانية ما اتصل بإن الأولى وهو لفظ زيد (أو إن زيداً إنه فاضل فإن) الثانية مؤكدة الأولى وأعيد مع إن الثانية ضمير الظاهر الذي اتصل بإن الأولى (و) عود ضميره (هو الأولى) من إعادته بلفظه وبه جاء التنزيل قال الله تعالى ففي رحمة الله هم فيها خالدون ففي الثانية توكيد لفي الأولى وأعيد مع في الثانية ضمير رحمة ولا يكون الجار والمجرور توكيداً للجار والمجرور لأن الضمير لا يؤكد الظاهر لأن الظاهر أقوى منه ولا يكون المجرور بدلاً عن المجرور بإعادة الجار لأن العرب لم تبدل مضمراً من

كونه من الجملة لا يمنعه لأنه إجمال لا لبس بخلاف الجملة فيما مر ولذا عمم الشارح وكل الأمثلة (قوله حرفاً جوابياً) إن قلت لم لم يجر في الجوابي الأمران مع اشتراكهما في الحرفية قلت لأن الحرف الجوابي قائم مقام الجملة وكما أن التوكيد بالجملة لا يشترط فيه شيء فكذلك ما هنا (قوله لا لا أبوح الخ) قال اللقاني إن قلت الجوابي ما وقع جواباً لسؤال متقدم كلا أو نعم وجواباً لمن قال أقام زيد ولا في البيت نافية للفعل بعدها قلت كونها نافية لا يمنع أن تكون جوابية إذ هي رد لكلام سابق عليها كأنه قيل بح بحبها أو اكتمها فقال لا لا أبوح الخ (قوله حذفت ياؤه ضرورة) هذا نظراً لكونه بمعنى ميثاق أما إذا نظر إلى لفظه فجمعه على مواثق هو القياس كمسجد ومساجد والظاهر أنه نقل كلام العيني وحصل في عبارته سقط فإن نص عبارة العيني والمواثق جمع موثق بمعنى الميثاق أو أصله مواثيق جمع ميثاق فحذفت الياء للضرورة (قوله أيعدكم أنكم إذا متم الخ) قال الدنوشري جوز الزمخشري في كشافه في هذه الآية أعاريب الأول إن أنكم الثانية تأكيداً لأنكم الأولى قال وحسن ذلك لفصل الأولى من الثانية بالظرف ومخرجون خبر أن الأولى وإذا متم الخ ظرف مقدم لمخرجون أو هي شرطية وجوابها محذوف وهي معترضة الثاني أن أنكم مخرجون مبتدأ والظرف خبره مقدماً والجملة خبر أن الأولى الثالث أن أنكم مخرجون فاعل لفعل وقع محذوفاً وهما جواب الشرط والشرط وجوابه خبر أن الأولى وكون الفصل محسناً للتأكيد فيه نظر إذ الأصل عدم الفصل بين التابع والمتبوع وقد يقال معنى كلامه أنه من حيث الفصل صح أن يشبه التأسيس الذي هو الأصل وظاهر كلامه أن جملة وأنكم مؤكدة لأنكم وكلام الموضح بخلافه فإنه جعل المؤكد الحرف (قوله مفعولاً ثانياً) قال الدنوشري فيه مسامحة وقوله وهو والكاف والميم مبني على مذهب الصحيح خلافه اهـ ووجه المسامحة في الأول أن المفعول إنما هو المصدر المؤول (قوله ووجب) قال السنباطي قدر وجب إشارة إلى أن أن يعاد معطوف على أمران لا على أن يعاد لأنه حينئذ يفيد اشتراط الفصل بما ذكر وليس كذلك وبهذا يندفع قول اللقاني (قوله وأن يعاد هو الخ) قال الزرقاني ظاهره أن الفصل بمعمول الخبر مثلاً لا يكفي من إعادة ما اتصل بالحرف فلا يكفي أن يقال إن في الدار إن زيداً قائم وطريقة الرضي خلاف كلام المصنف إذ قال وإن لم يكن غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو إن إن زيداً قائم والأحسن الفصل نحو إن في الدار إن زيداً قائم (قوله نحو إن زيداً الخ) إن قلت هذا المثال ليس فيه إلا إعادة المتصل دون الفصل بغير المعاد فظاهره قوله أن يفصل وأن يعاد وجوب الفصل بغير المعاد قلت كأنه قصد التمثيل لما أعيد هو وضميره والمثال لا يشترط فيه استيفاء الشروط والأولى التمثيل لما أعيد ضميره بقوله تعالى ففي رحمة الله هم فيها خالدون لحصول الفاصل (قوله إنه فاضل) قال الزرقاني الضمير هنا لا يقال فيه إنه اسم إن ولا يتصف بأنه في محل نصب بل لا محل له لأنه أتى به لقصد حكاية ذلك اللفظ المتقدم ومعلوم أن المؤكد غير عامل وكذا الاسم الظاهر الواقع بعد إن الثانية حكمه حكم الضمير المذكور نقله بعض شيوخنا عن ابن هشام (قوله فإن الثانية الخ) لما لم تلتزم العرب إعادة ما اتصل بالحرف بل أعادوه تارة وأعادوا ضميره أخرى علم النحاة أنه ليس توكيداً لمجموع الحرف وما اتصل به لأن الضمير لا يؤكد الظاهر فليتأمل (قوله وهو الأولى) قال الحفيد لأجل عدم التكرير صورة وقال الزرقاني وجه ذلك أن إعادته ظاهراً أو ربما يوهم أنه غيره (قوله لأن الضمير لا يؤكد الظاهر) أسلف هذا أيضاً آخر

مظهر لا يقولون قام زيد هو وإنما جوز ذلك بعضهم بالقياس قاله في المغني وكذا إذا أعيد ظاهر مضاف لظاهر فإنه يختار إضافة التوكيد لضميره نحو وإن كانوا من قبل أن ينزل عليهم من قبله لمبلسين ولا يعاد الحرف المؤكد وحده نص على ذلك ابن السراج ويؤخذ من كلام التسهيل أن الفصل بين الحرفين قائم مقام إعادة ما اتصل به وظاهر كلام الموضح خلافه (وشذ اتصال الحرفين) المؤكد والمؤكد من غير فصل (كقوله

إن إن الكريم يحلم ما لم … يرين من أجاره قد ضيما

فأكد إن الأولى بإن الثانية من غير فصل بينهما وأجازه الزمخشري اختيارا قال ابن مالك في شرح التسهيل وقوله يعني الزمخشري مردود لعدم إمام يستند إليه وسماع يعول عليه ولا حجة له في هذا البيت فإنه من الضرورات (وأسهل منه) أي من هذا البيت في اتصال الحرفين (قوله) وهو خطام المجاشعي وقيل الأغلب العجلي:

(حتى تراها وكأن وكأن) … أعناقها مشددات بقرن

(لأن المؤكد حرفان) وهما الواو وكأن (فلم يتصل لفظ بمثله) بل بغيره لأن التوكيد الأول وهو الواو الثانية مفصول للمؤكد الثاني وهو كأن والتوكيد الثاني مفصول بالتأكيد الأول والمؤكد الثاني قاله الموضح في الحواشي وخففت كأن الثانية للقافية وقال الفارسي في التذكرة في هذا البيت ولا يجوز أن يكون على الزيادة بمعنى التوكيد لمكان العطف بالواو ولأن هذا العطف لم يرد في موضع نقله الشاطبي عنه في باب التنازع وأقره والضمير في تراها وأعناقها يرجع إلى المطي المذكورة قبله والقرن بفتحتين حبل يقرن به البعير (وأشذ منه) أي من البيت الأول (قوله) وهو رجل من بني أسد:

فلا والله لا يلفى [illegible]ا بي … (ولا للما بهم أبدا دواء)

لكون الحرف المؤكد) وهو اللام موضوعا (على حرف واحد) فاتصل لفظ بمثله (وأسهل من هذا) البيت (قوله) وهو الأسود بن يعفر: (فأصبح لا يسأله عن بما به) … أصعد في علو الهوى أم تصوبا

(لأن المؤكد) بفتح الكاف وهو عن (على حرفين) والمؤكد وهو الباء على حرف واحد (ولاختلاف اللفظين) وهما عن والباء وصح توكيد عن بالباء لأنها بمعناها فهو توكيد بالمرادف وله مسهلان أحدهما إن عن على حرفين والثاني أن لفظ المؤكد مخالف للفظ المؤكد بخلاف للما بهم قاله في شرح الكافية

﴿ هذا باب العطف ﴾

وهو في الأصل مصدر عطفت الشيء إذا ثنيته وعطف الفارس على قرنه إذا التفت إليه (وهو) في الاصطلاح ضربان عطف نسق) بحرف (وسيأتي) في باب بل هذا (وعطف بيان) بغير حرف وإليهما أشار الناظم بقوله • العطف إما ذو بيان أو نسق • والكلام الآن في عطف البيان وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • والغرض الآن بيان ما سبق • وسمي بيانا لأنه تكرار الأول بمرادفه لزيادة البيان فكأنك عطفته على

بحث التوكيد المعنوي وسيأتي في باب البدل ما يخالفه لأنه قال ونحو رأيت زيدا إياه ليس بمسموع ولو سمع كان توكيدا (قوله وظاهر كلام الموضح خلافه) أي في هذا الكتاب وقال في الحواشي الحرف إن كان جوابيا أو مفصولا بسكتة أو باعتراضية أو بعاطف فلا شرط نحو • لا لا أبوح بحب بثنة إنها • ونحو قفا • ماض من حمام أحد معتصما ونحو ليت وهل ينفع شيئا ليت ونحو ليت شعوري هل ثم هل آتينهم (قوله والمؤكد الثاني) قال الزرقاني ظاهره أنه معطوف على التوكيد الأول وفيه نظر فإن المؤكد الثاني ليس فاصلا بالنسبة إلى مؤكده فلعل الأصل عن المؤكد الثاني قوله لأنها بمعناها) قال الدنوشري ومن مجيء الباء بمعنى عن قوله تعالى ويوم تشقق السماء بالغمام أي عنه (فائدة) قال الزرقاني قال في التسهيل ولا يحذف المؤكد ويقام المؤكد مقامه على الأصح قال شارحه ابن عقيل وهذا مذهب الأخفش والفارسي وثعلب وغيرهم فلا يقال الذي ضربت نفسه زيد أي ضربته نفسه فإن التوكيد ينافي الحذف انظر بقية كلامه وقد ارتضى الرضي القول الثاني فقال وقد يحذف المؤكد وأكثر ذلك في الصلة كقولك جاء الذي ضربت نفسه أي ضربته نفسه وبعدها الصفة نحو جاء قوم ضربت كلهم أجمعين وبعدها خبر المبتدأ نحو القبيلة أعطيت كلهم أجمعين وذلك لما عرفت في باب المبتدأ من كون حذف الضمير من الصلة أولى منه في الصفة وخبر المبتدأ ومن الصفة أولى منه في خبر المبتدأ وبعضهم منع من حذف المؤكد لأن الحذف للاختصار والتوكيد للتطويل فتنافيا اه وظاهر قوله للتطويل إن الغرض بالتأكيد التطويل وفيه نظر بل الغرض منه ما تقدم وهو حاصل سواء ذكر المؤكد أو حذف اه وأقول نقل في المغني في مباحث الحذف إن مذهب سيبويه والخليل جواز حذف المؤكد وقد حررنا المسئلة في حواشينا • (هذا باب العطف) • (قوله على قرنه) بكسر القاف بمعنى كفئه ومساويه في الشجاعة (قوله بغير حرف) قال الدنوشري مراده بالحرف واحد من الحروف الآتية المتبعة فلا يشكل اقتران عطف البيان بأي نحو عندي عسجد أي ذهب (قوله بمرادفه) قال الدنوشري غير واضح إذ يأتي أن صديد من قوله من ماء صديد عطف بيان وليس مرادفا للماء كما هو واضح ويحتاج للفرق بينه وبين التوكيد اللفظي بالمرادف نحو عندي ليث أسد وقد يقال إن هذا يشترط فيه التوضيح أو التخصيص

(قوله وخرج بذكر الإيضاح الخ) قال الدنوشري إن عطف النسق إذا كان مرادفا للمعطوف عليه نحو أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة لا يخلو من إيضاح وكذا بدل الكل وكتب شيخنا الغنيمي رحمه الله الآية ليست كذلك فإن الرحمة أعم من الصلاة كما قاله شيخنا في هامش المختصر ناقلا له من شيخه العلامة الطبلاوي ثم لا نسلم حصول الإيضاح بما ذكر ولئن سلمناه فليس مقصودا بخلاف عطف البيان فتأمله منصفا (قوله ومنكر والتنكير واحد الخ) كذا في نسخ والصواب ومعرف والتعريف (قوله مخالف لإجماعهم) قال الدنوشري قد يقال عليه أن الزمخشري مجتهد لا يبالي بمخالفة الإجماع وقد بين البيضاوي كونه عطف بيان وجوز كونه بدل بعض وعبارته مقام مبتدأ محذوف خبره أي منها مقام إبراهيم أو بدل من آيات بدل البعض من الكل وقيل عطف بيان إذ أن المراد بالآيات أثر القدم في الصخرة الصماء وغوصها فيها إلى الكعبين وتخصيصها بهذه الإلانة من دون الصخار وإبقاؤه دون آثار سائر الأنبياء وحفظه مع كثرة أعدائه ألوف سنة ويؤيده أنه قرئ آية بينة على التوحيد اهـ كلام البيضاوي ووجه حكاية عطف البيان بقيل مع تعليله بما ذكر كونه ليس موافقا لمتبوعه في التنكير والظاهر أن قول المصنف مخالف لإجماعهم ضعيف وأشار إلى ضعفه المرادي حيث قال بعد نقل كلام الزمخشري قيل وهذا مخالف لإجماع الفريقين ووجه ضعفه ما أشرنا إليه في أول الحاشية وأنا لا نسلم الإجماع المذكور فتأمل ثم رأيت الشمني في حاشية المغني قال وفيما نقلناه عن الرضي من تجويز التخـــالف في عطف البيان بالتعريف والتنكير جواب عنه أيضا أي عن الزمخشري فيكون مذهبه جواز التخالف في عطف البيان تعريفا وتنكيرا وفي حاشية العلامة السيوطي على تفسير البيضاوي قوله مبتدأ محذوف خبره أي أحدها قال الحلبي وهو المختار قوله وقيل عطف بيان قاله الزمخشري ورد عليه بأن آيات نكرة ومقام إبراهيم معرفة ولا يجوز التخالف في عطف البيان بإجماع البصريين والكوفيين وقال الصفاقسي يحتمل أن يكون الزمخشري أطلق عطف البيان وأراد به البدل كالجماعة تسمحا وكذا قال ابن هشام في المغني قد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما ويؤيده قوله في أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم إن من وجدكم عطف بيان لقوله من حيث سكنتم وتفسير له وإنما يريد البدل لأن الخافض لا يعاد إلا مع البدل قال وهذا إمام الصنعة سيبويه يسمي التوكيد صفة وعطف البيان صفة اهـ كلام السيوطي وأقول دعوى المصنف هنا وفي المغني الإجماع على عدم جواز تخالف عطف البيان صحيحة ومجرد دعوى أن الزمخشري مجتهد لا تقتضي ضعفها على أن تلك الدعوى غير مسلمة عند المصنف وأبي حيان وابن مالك وما ذكره الرضي لم يستند فيه لنقل وإنما قالوا وفرقوا بينهما يعني البدل وعطف البيان بعدم وجوب توافق البدل

نفسه (وهو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكرة) هذا معنى قول النظم

فذو البيان تابع شبه الصفه ... حقيقة القصد به منكشفه

خرج بالمشبه للصفة النعت لأن المشبه بالشيء غير ذلك الشيء فكأنه قال تابع غير صفة وخرج بذكر الإيضاح والتخصيص التوكيد والنسق والبدل (والأول) وهو إيضاح المعرفة (متفق عليه) عند البصريين والكوفيين (كقوله

أقسم بالله أبو حفص عمر) ... ما مسها من نقب ولا دبر

فعمر عطف بيان على أبي حفص للإيضاح وتقدم في باب العلم شرح هذا البيت وسبب إنشاده وقصة قائله مع سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه (والثاني وهو تخصيص النكرة نفاه جمهور البصريين و) (أثبته الكوفيون وجماعة) من البصريين منهم الفارسي وابن جني وجماعة من المتأخرين منهم الزمخشري وابن عصفور وابن مالك وولده وأشار إليه في النظم بقوله :

فقد يكونان منكرين ... كما يكونان معرفين

(وجوزوا أن يكون منه) أي من عطف البيان للنكرة (أو كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة) فطعام مساكين عطف بيان على كفارة (ونحو من ماء صديد) فصديد عطف بيان على ماء (والباقون) من البصريين وغيرهم (يوجبون في ذلك البدلية) بدل كل من كل (ويخصون عطف البيان بالمعارف) محتجين بأن البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع بأن بعض النكرات قد يكون أخص من بعض والأخص يبين غير الأخص (و) عطف البيان كالنعت (يوافق متبوعه في أربعة من عشرة أوجه الإعراب الثلاثة) وهي الرفع والنصب والجر (والإفراد والتذكير والتنكير وفروعهن) ففرع الإفراد التثنية والجمع وفرع التذكير التأنيث وفرع التنكير التعريف تقول جاءني محمد أبو سهل فأبو سهل مرفوع والرفع واحد من ثلاثة وهي الرفع والنصب والجر ومفرد والإفراد واحد من ثلاثة أيضا وهي الإفراد والتثنية والجمع ومذكر والتذكير واحد من اثنين وهما التذكير والتأنيث ومنكر والتنكير واحد من اثنين أيضا وهما التنكير والتعريف وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

فأولينه من وفاق الأول ... ما من وفاق الأول النعت ولي

(وقول الزمخشري إن مقام إبراهيم عطف) بيان (على آيات بينات مخالف لإجماعهم) لأن البصريين

والكوفيين أجمعوا على أن النكرة لا تبين بالمعرفة وجمع المؤنث لا يبين بالمفرد المذكر ولا يجوز أن يكون بدلا لأنهم نصوا على أن المبدل منه إذا كان متعددا وكان البدل غير واف بالعدة تعين القطع وإنما التقدير منها مقام إبراهيم أو بعضها مقام إبراهيم فهو مبتدأ أو خبر مبتدا (وقوله) أي الزمخشري (وقول الجرجاني يشترط) في عطف البيان (كونه أوضح) وأخص (من متبوعه مخالف لقول سيبويه في يا هذا ذا الجمة أن ذا الجمة عطف بيان) على هذا (مع أن الإشارة أوضح) وأخص (من المضاف إلى ذي الأداة) لأن تخصيص الإشارة زائد على تخصيص ذي الأداة ومخالف للقياس أيضا لأن عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان قاله الشارح نعم لو قيل يشترط في عطف البيان أن يكون أجلى من المعطوف عليه لكان مذهبا لأن الجلي يبين الخفي (ويصح في عطف البيان) إذا قصد به ما يقصد بالبدل (أن يعرب بدل كل) من كل لما فيه من البيان (إلا إن امتنع الاستغناء عنه) فيمتنع أن يكون بدلا (نحو هند قام زيد أخوها) فأخوها يتعين كونه عطف بيان على زيد ولا يجوز أن يكون بدلا منه لأنه لا يصح الاستغناء عنه لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبرا لهند إذ الجملة الواقعة خبر الابتداء لابد من رابط يربطها بالمخبر عنه والرابط هنا هو الضمير المضاف إليه الأخ الذي هو تابع لزيد فلو أسقط لم يصح الكلام فوجب أن يعرب أخوها بيانا لا بدلا لأن البدل على نية تكرار العامل فكأنه من جملة أخرى فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط (أو) امتنع (إحلاله محل الأول نحو يا زيد الحرث) فالحرث يتعين كونه عطف بيان على زيد ولا يجوز أن يكون بدلا منه لامتناع إحلاله محل الأول إذ لو قيل يا الحرث لم يجز لأن يا وأل لا يجتمعان هنا (وقوله) وهو طالب بن أبي طالب

(أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا) * أعيذكما بالله أن تحدثا حربا

فعبد شمس ونوفل يتعين كونهما معطوفين عطف بيان على أخوينا ويمتنع فيهما البدلية لأنهما على تقدير البدلية يحلان محل أخوينا فيكون التقدير يا عبد شمس ونوفلا بالنصب وذلك لا يجوز لأن المنادى إذا

والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف البيان والجواب تجويز التخالف في المسمى عطف البيان أيضا اه نعم الأظهر أن يقال في الكلام مع الزمخشري أنه كان يشترط في عطف البيان التوافق كما أجمع عليه أهل المصرين فما قاله في آيات بينات مقام إبراهيم غلط وإن كان لا يشترط فيه ذلك فمخالف للإجماع وأما قصر المخالفة على خصوص كلامه في الآية الشريفة التي هي من أفراد باب عطف البيان فما لا يليق ثم الأظهر الجواب عنه بما ذهب إليه ابن جني من جواز خرق الإجماع في الفنون الأدبية كما مر والجواب عن الزمخشري بأنه أراد بالبيان البدل ذكره المصنف في الجملة السادسة من الباب الخامس من المغني ولم يعرج عليه هنا ولا في الباب الرابع لأن في الآية مانعا آخر من البيان والبدل وهو التخالف بالإفراد والجمع كما أشار إليه الشارح بقوله وجمع المؤنث لا يبين المفرد المذكر وقد يجاب عن هذا المانع بتأويل أحدهما بما يوافق الآخر وذلك بأن يعتبر في مقام إبراهيم جهات يكون باعتبارها متعددا على أنه لا يتعين أن يكون بدل كل من كل بل يجوز أن يكون بدل بعض من كل كما مر عن البيضاوي وبهذا تعرف ما في قول الشارح ولا يجوز أن يكون بدلا فتأمل (قوله وأخص) قال الزرقاني إن قلت الاختصاص بالنسبة للنكرات كما تقدم في النعت فكيف جعله في المعارف فالجواب أن معنى أخص أعرف كما يقال في المعارف أخصها الضمير ثم العلم الخ (قوله مخالف لقول سيبويه الخ) قد تمنع المخالفة لاحتمال أن سيبويه بنى ذلك على أن أل في الجمة لتعريف الحضور فدخولها يفيد الجنس بذاته والحضور بدخولها والإشارة إنما تدل على الحضور كما حقق ذلك ابن عصفور كما سيأتي في باب توابع المنادى وإن كان مخالفا لإطلاقهم أن الإشارة أعرف من مصحوب أل (قوله نعم لو قيل يشترط في عطف البيان أن يكون أجلى الخ) قد يقال أي فرق بين أوضح وأجلى وهل يكون الأجلى غير واضح حتى يعترض على من يشترط كونه واضحا ولا يعترض على من يشترط كونه أجلى ولا شك أن كون الشيء أوضح وأجلى إنما هو باعتبار الأعرفية (قوله إذا قصد به الخ) قال الدنوشري قد يقال إذا قصد به ذلك تعين كونه بدلا وكتب شيخنا العلامة الغنيمي بعده قلت لم يتعين كونه بدلا ولا يضر ذلك وقد صرح بعضهم بهذا فقول الشارح إذا قصد به الخ في محله بل متعين والله أعلم اه والأقرب عندي أن مراد الشارح بقوله إذا قصد الخ دفع ما يقال كيف يصح في عطف البيان أن يكون بدلا مع مغايرته له في الحقيقة بدليل تعريف كل منهما بحد يخرج الآخر فتدبر (قوله فلو أسقط لم يصح الكلام) قد يقال ليس المراد بقولهم في قوة السقوط أنه ساقط ولا بد وإنما هو معنى اعتباري يتعلق بالمعنى دون اللفظ كما صرح به الشارح فيما سيأتي أول باب البدل وقد أجاب المصنف في المغني والقواعد عن جعل أن اعبدوا الله بدلا من الضمير في به لما اعترضه بأنه يلزم عليه خلو الصلة من العائد بقوله والعائد موجود (قوله فكأنه من جملة الخ) قال الدنوشري لا يناسب قوله لأن البدل الخ اه أي لأن المناسب لقوله لأن البدل الخ ترك كأن وأن يقول فهو من جملة أخرى لأنه حيث كان على نية التكرار فهو جملة ولا بد وقد يجاب بأن كأن للتحقيق كما في قوله * كأن الأرض ليس بها هشام * (قوله وهو طالب بن أبي طالب) به كنى أبو طالب لأن اسمه على المشهور

عبد مناف وقيل اسمه كنيته قاله النووي في تهذيب الأسماء واللغات في ترجمة الإمام علي رضي الله تعالى عنه (قوله عليه الطير ترقبه وقوعا) قال الزرقاني قال الرضي عليه الطير ثاني مفعولي التارك إن جعلناه بمعنى المصير وإلا فهو حال وترقبه حال من الطير إن كان فاعلا لعليه وإن كان مبتدأ فهو حال من المستكن في عليه اه واستشكل جعله حالا من الضمير المستكن في عليه بأنه يلزم على ذلك الفصل بين العامل الذي هو عليه ومعموله وهو الحال بأجنبي وهو المبتدأ لأنه ليس من معمولات الخبر والجواب عنه أن هذا الإعراب مبني على القول بأن المبتدأ والخبر ترافعا أي كل منهما عامل في الآخر وأما على القول بأن العامل في المبتدأ الابتداء (١٣٣) فالطير مبتدأ وجملة ترقبه خبر وجملة

عطف عليه اسم مجرد من أل وجب أن يعطى ما يستحقه لو كان منادى ونوفل لو كان منادى لقيل فيه يا نوفل بالضم لا يا نوفلا بالنصب (وقوله) وهو المرار الأسدي :

(أنا ابن التارك البكري بشر) عليه الطير ترقبه وقوعا

فبشر يتعين كونه عطف بيان على البكري ولا يجوز أن يكون بدلا منه لأن البدل في نية إحلاله محل الأول ولا يجوز أن يقال أنا ابن التارك بشر لأن الصفة المقرونة بأل كالتارك لا تضاف إلا لما فيه أل كالبكري (ويجوز البدلية في هذا) البيت (عند الفراء لإجازته) إضافة الصفة المقرونة بأل إلى جميع المعارف نحو (الضارب زيد وليس) مذهبه (بمرضي) عند الجمهور وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وصالحا لبدلية يرى • في غير نحو يا غلام يعمرا ونحو بشر تابع البكري • وليس أن يبدل بالمرضي

ومن المستثنيات أن يضاف اسم التفضيل إلى عام ويتبع بقسميه نحو زيد أفضل الناس الرجال والنساء لأنه لو نوى إحلال الرجال محل الناس لنوى إحلال ما عطف عليه وهو النساء محل الناس فيكون التقدير زيد أفضل النساء وذلك لا يجوز لأن اسم التفضيل إذا قصد به الزيادة على من أضيف إليه يشترط فيه أن يكون منهم ومن ثم خطئ من قال أنا أشعر الإنس والجن ومنها أن تتبع صفة أي بمضاف نحو يا أيها الرجل غلام زيد بنصب الغلام لأن الغلام لو نوى إحلاله محل الرجل لرفع لأن الرجل في هذا التركيب واجب الرفع لأنه صفة أي ومنها أن يتبع مجرور أي بمفصل نحو بأي الرجلين زيد وعمرو مررت لأنه لو نوى إحلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل الرجلين لزم إضافة أي إلى المعرفة المفردة وهي لا تضاف إليها إلا إذا كان بينهما جمع مقدر نحو أي زيد أحسن بمعنى أي أجزائه أحسن أو عطف على أي مثلها نحو • أيي وأيك فارس الأحزاب • ومنها أن يتبع مجرور كلا بمفصل نحو كلا أخويك زيد وعمرو عندي لأنه لو نوى إحلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل أخويك لزم إضافة كلا إلى مفرق وهي إنما تضاف إلى مثنى غير مفرق وشذ كلا أخي وخليلي قال الموضح في الحواشي وهذه المسائل المستثنيات مبنية على أن البدل لا بد وأن يكون صالحا للإحلال محل الأول وفيه نظر لأنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل وقد جوزوا في إنك أنت كون أنت تأكيدا وكونه بدلا مع أنه لا يجوز إن أنت وقال أبو سعيد علي ابن مسعود في كتابه المستوفى أولى ما يقال في نعم الرجل زيد أن زيدا بدل من الرجل ولا يلزم أن يجوز نعم زيد اه وقال الفخر الرازي وهذا الاستثناء مبني على أن المبدل منه في حكم الطرح والبدل وهو المعتبر ومذهب سيبويه المبدل منه ليس مهدرا بالكلية لأنه قد يحتاج إليه لغرض آخر كقولك زيد رأيت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الأول لم يصح كلامك اه ويفترق البيان من البدل بوجوه منها أن البيان لا يقع ضميرا ولا تابعا لضمير ومنها أنه لا يخالف متبوعه في التعريف والتنكير

المبتدأ وخبره حال من البكري وعليه متعلق بوقوعا المنصوب على التعليل أي الذي ترقبه الطير لأجل الوقوع عليه (قوله قال الموضح في الحواشي الخ) فيه أمور الأول أن ما جعله مبنى المستثنيات من أن البدل لا بد أن يكون صالحا للإحلال محل الأول وما وجه به النظر لا يظهر في نحو هند قام زيد أخوها وإنما وجهه عدم الاستغناء كما قاله هنا فكان مراده غير ذلك أو أن مبنى المجموع ما ذكره الثاني أنه قد يجاب عما وجه به النظر بأن ذلك إذا ورد احتملناه أما إنا نجيزه من غير دليل فلا كما رأيته بخط المصنف في التذكرة الثالث أن مقتضى توجيه النظر جواز نصب البدل في النداء كالمستقل فإن خص الجواز بالمعطوف على البدل أشكل الفرق بين البدل والمعطوف عليه مع جريان المعنى الذي نظر إليه فيهما إلا أن يفرق بضعف استقلال المعطوف على البدل لتعدد مرتبة التبعية فيه لأنه تابع التابع الرابع قد يفرق بين هذه المستثنيات وما جوزه بأن ما بمعنى أنت مع إعرابه يجوز أن يلي إن مع استقامة المعنى ولا كذلك فيما نحن فيه (قوله ويفترق البيان الخ) من أوجه الافتراق أن بعض أقسام البدل وهو بدل البداء يتعدد بخلاف بقية أقسامه على كلام بيناه في حواشي الألفية في الديباجة وعطف البيان لا يتعدد وجوز الزمخشري في البيان تعدده ذكر ذلك في قوله تعالى ملك الناس الآية فقال إنهما عطف بيان لرب الناس لكن قال أبو حيان لا أنقل شيئا عن النحاة في عطف البيان هل يجوز أن يتعدد أم لا ومن أوجه الافتراق أن ما أبدل منه يحذف كما في المغني في مباحث الحذف ولم يذكر فيها أن المعطوف عليه عطف البيان يحذف وقال في بحث الجملة التفسيرية ولم يثبت حذف المعطوف عليه عطف بيان (قوله منها أنه لا يقع ضميرا) قال في المغني لأن عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات فكما أن الضمير لا ينعت لا يعطف

ومنها أنه لايقع جملة ولاتابعا لجملة ولافعلا ولاتابعا لفعل ومنها أنه ليس فى نية إحلاله محل الاول وليس من جملة أخرى وليس متبوعه فى حكم الطرح بخلاف البدل فى الجميع

﴿هذا باب عطف النسق﴾

بفتح السين بمعنى المنسوق من نسقت الشىء نسقا بالتسكين إذا أتيت به متتابعا وكثيرا ما يسميه سيبويه باب الشركة (وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الاحرف الآتى ذكرها) وهو معنى قول الناظم:

• تال بحرف متبع عطف النسق •

فخرج بالتوسط المذكور ماعدا المحدود وبتقييد الحرف بالآتى ذكره ما بعد أى التفسيرية من نحو قولك مررت بغضنفر أى أسد فإن أسدا تابع لغضنفر بتوسط حرف التفسير وهو أى وليس من الاحرف الآتى ذكرها فليس هو عطف نسق وإنما هو عطف بيان بالاجلى على الاخفى وليس لنا عطف بيان بتوسط حرف إلا هذا وذهب الكوفيون إلى أن أى عاطفة (وهى) أى الاحرف الموعود بها (نوعان) أحدهما (ما يقتضى التشريك فى اللفظ) بوجوه الإعراب (و) فى المعنى إما (مطلقا) من غير قيد (وهو) أربعة (الواو والفاء وثم وحتى) تقول جاء القوم وزيد أو فزيد أو ثم زيد أو حتى زيد فزيد شارك القوم فى اللفظ بالضمة وفى المعنى وهو المجىء وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

• فالعطف مطلقا بواو ثم فا • حتى

وذهب الكوفيون إلى أن حتى ليست بعاطفة (وإما مقيدا) بقيد (وهو) اثنان أو وأم فشرطهما) فى اقتضاء التشريك لفظا ومعنى (أن لا يقتضيا إضرابا) لأن القائل أزيد فى الدار أم عمرو عالم بأن الذى فى الدار هو أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه فالذى بعد أم مساو للذى قبلها فى الصلاحية لثبوت الاستقرار فى الدار وانتفائه وحصول المساواة إنما هو بواسطة أم فقد شركتهما فى المعنى كما شركتهما فى اللفظ وكذلك أو مشركة ما بعدها لما قبلها فيما جىء بها لأجله من شك أو تخيير أو غيرهما فإن اقتضيا إضرابا كانا مشركين فى اللفظ لا فى المعنى كما ذكره فى التسهيل وسيأتى بيان ذلك وذهب الجمهور إلى أن أو وأم مشركان فى اللفظ لا فى المعنى دائما والصحيح عند ابن مالك الاول (و) الثانى (ما يقتضى

عليه عطف بيان وذكر أن الزمخشرى ذهل عن هذه النكتة فأجاز أن يكون أن اعبدوا الله بيانا للهاء فى إلا ما أمرتنى به قال الدمامينى وليست هذه النكتة بالتى تصل فى القوة إلى حيث يوصف الزمخشرى بالذهول عنها وإنما رآها غير معتبرة بناء على أن ما نزل منزلة الشىء لا يلزم أن يثبت له جميع أحكامه ألا ترى أن المنادى المفرد المعين منزل منزلة الضمير ولذلك بنى والضمير لا ينعت مطلقا على المشهور مع ذلك لا يمتنع نعت المنادى عند الجمهور اه ولك أن تقول الأصل فيما نزل منزلة الشىء أن يثبت له جميع أحكامه وقول القوم عطف البيان فى الجوامد بمنزلة النعت فى المشتقات يقتضى أنه لا يمتاز عنه إلا فى ذلك لقصرهم المغايرة بينهما على الجمود والاشتقاق ولو لم يكن الزمخشرى ذاهلا لنبه على مفارقة البيان النعت فى ذلك الحكم كما لا يخفى ولم يذكر القوم أن المنادى المفرد المعين بمنزلة الضمير وإنما يقولون أنه بنى لوقوعه موقعه فتأمل بالإنصاف (قوله ومنها أنه لا يقع جملة) فى المغنى فى الباب الثانى عند الكلام على الجملة التفسيرية ما نصه ولم يثبت الجمهور وقوع البدل والبيان جملة وفيه أيضا عند الكلام على الجملة التى لها محل على أن الجملة التابعة لجملة لها محل وأن ذلك يقع فى النسق والبدل خاصة وقد صرح أهل المعانى والبيان بأن البيان يكون فى الجملة ومثلوه بوسوس إليه الشيطان قال يا آدم فانظر شرح المغنى (هذا باب عطف النسق) قيل المناسب لقوله سابقا بعد الترجمة بباب العطف وهو ضربان الخ أن يقول هنا والنسق تابع يتوسط الخ (قوله بفتح السين الخ) قال الدنوشرى قال الشيخ تاج الدين بن عمر اللخمى السكندرى فى كتابه تخليص العبارة فى شرح الإشارة فى مبحث عطف النسق يقال نسق ونسق بفتح السين وإسكانها على اختلاف المعنى قال الجوهرى ثغر نسق إذا كانت الأسنان مستوية وخرز نسق منتظم والنسق ما جاء من الكلام على نظام واحد والنسق بالتسكين مصدر نسقت الكلام إذا عطفت بعضه على بعض فعلى هذا ينبغى أن يقال عطف النسق بإسكان السين وهو خلاف استعمال النحويين إذ المتداول بينهم إنما هو النسق بالفتح اه (وأقول) فى قوله فعلى هذا ينبغى أن يقال الخ نظر أما أولا فلأن قولهم عطف النسق بفتح السين من جملة الاصطلاحات ولا مشاحة فى الاصطلاحات وأما ثانيا فالمناسبة حاصلة إذا أخذناه من النسق بالفتح من قولهم والنسق ما جاء من الكلام على نظام واحد (قوله ما يقتضى التشريك الخ) فإن قلت فأين التشريك فى قام زيد ولم يقم عمرو قلت إنما التشريك فى المفرد فإن قلت فما تصنع بقولهم ما قام زيد ولكن عمرو فالمعطوف هنا مفرد على مفرد قلت إنما هو من عطف الجمل ولكن حذف الفعل (قوله تقول جاء القوم وزيد الخ) قال الدنوشرى تمثيل الشارح بجاء القوم وزيد الخ فيه عطف الخاص على العام بالفاء وثم وهو ممنوع فإن ذلك خاص بالواو وحتى كما فى المغنى وعجيب من الشارح ذلك مع تصريحه بالمنع فيما يأتى وأجاب شيخنا العلامة أبو بكر الشنوانى بأنه فى الفاء وثم يراد بالقوم معهود ليس فيهم زيد على أن المثال يتسامح فيه (قوله والصحيح عند ابن مالك الاول) أى لما تقدم من التعليل قال الشاطبى وأقول لم يتوارد مع النحويين على قصد واحد فإن النحويين إنما تكلموا على التشريك فى معنى العامل المتقدم ولا يشك أحد أن معنى العامل فى محل النزاع إنما هو

لأحدهما دون الآخر لكن غير معين وعدم التعيين لا يعتبر في القصد وابن مالك تكلم فيما يؤول إليه هذا الكلام إذا قصد المتكلم منه عدم التعيين وعدم التعيين لمعنى العامل قد ساوى فيه ما قبل أو وأم ما بعدهما (قوله بل عند الجميع) ظاهر كلام السعد أن هذا مذهب ابن الحاجب فقط فإنه قال ومعنى الإضراب عن المتبوع أن يجعل في حكم المسكوت عنه لا أن ينفى عنه الحكم قطعا خلافا لابن الحاجب وسيأتي تحقيق ذلك (قوله والأصل ليسه الجمل) قدره العيني بقوله ليس الجمل جزيا (فصل) (قوله لمطلق الجمع) قال الدنوشري محل كونها لمطلق الجمع ما لم تقع قبل إما الثانية (قوله ولا التفات لمن غاير بينهما) هو المصنف في المغني قال وقول بعضهم أن معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الإطلاق وإنما هي للجمع بلا قيد اه ولا يخفى أن معنى المطلق هو الجمع بلا تقييد بحالة من معية أو غيرها فالتقييد بالمطلق إطلاق في المعنى فزعم أنه غير سديد غير سديد (قوله وهو تحقيق الخ) تعريض بأبي حيان حيث قال وهذا ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين بل هو قول ثالث خارج عن القولين فيجب اطراحه (قوله وتنفرد الخ) تبع الناظم في ذكر ذلك هنا وينبغي تأخيره للفصل الآتي آخر الباب أو ذكر اختصاصها بعطف عامل مزال بقي معموله هنا ثم المراد أنها تنفرد بكل واحد من تلك الأمور لا بالمجموع على ما حرره الدماميني واستشكل عبارة المغني لعده مما انفرد به احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة القبلية والبعدية والمصاحبة لأن حتى يشاركها في ذلك ولهذا لم يذكره المصنف هنا ولا الشارح فتفطن له وكلام الشارح صريح في ذلك لأنه ذكر الأمر السابع ولقوله بعد ذكر الأمر الخامس عشر وأما عكسه إلى قوله فيشاركها فيه حتى إذا علمت ذلك عرفت أن قول الورقة في انفرادها بذلك بمعنى أنه لا يوجد في غيرها جميع ذلك وإن كان يوجد فيه بعضها دفعا للإشكال اه بمعزل عن المقام (قوله وجلست بين الخ) قال الدنوشري ويجوز أن يقال بين زيد وبين عمرو بزيادة بين الثانية للتأكيد كما قاله ابن بري وغيره وبذلك يرد على منع الحريري ذلك

التشريك في اللفظ دون المعنى إما لكونه يثبت لما بعده ما انتفى عما قبله وهو بل عند الجميع) من النحويين نحو ما قام زيد بل عمرو (ولكن عند سيبويه وموافقيه) نحو ما قام زيد لكن عمرو ثم اختلف هؤلاء القائلون بأن لكن من حروف العطف على ثلاثة أقوال أحدها أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي والثاني أنها عاطفة ولا تستعمل إلا بالواو والواو زائدة قبلها وهو ما صححه ابن عصفور وزعم أن كلام سيبويه محمول عليه والثالث أنها عاطفة تقدمتها الواو أو لا وهو مذهب ابن كيسان وذهب يونس إلى أنها حرف استدراك وليست بعاطفة (وإما لكونه بالعكس) وهو أن ينفى عما بعده ما ثبت لما قبله (وهو لا عند) النحاة (الجميع) نحو جاء زيد لا عمرو (وليس عند البغداديين) كما نقله ابن عصفور ونقله أبو جعفر النحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين وجرى عليه في التسهيل (كقوله) وهو لبيد

وإذا أقرضت قرضا فاجزه • إنما يجزى الفتى ليس الجمل)

برفع الجمل عطفا على الفتى وخرجه المانعون على حذف خبر ليس للعلم به والأصل ليسه الجمل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • واتبعت لفظا فحسب بل ولا • لكن...

(فصل) في كيفية استعمال حروف العطف وبيان معانيها (أما الواو فلمطلق الجمع) بين المتعاطفين من غير دلالة على ترتيب وعدمه على الصحيح خلافا للفراء وهشام وثعلب من الكوفيين وقطرب من البصريين في زعمهم أنها تفيد الترتيب والتعبير بمطلق الجمع مساو للتعبير بالجمع المطلق من حيث المعنى ولا التفات لمن غاير بينهما بالإطلاق والتقييد وقد أطال الناس الاختلاف في ذلك حتى أفردوه بالتصنيف وإذا ثبت أنها لمطلق الاجتماع في الحكم (فتعطف متأخرا في الحكم) على متقدم عليه (نحو ولقد أرسلنا نوحا وإبراهيم) فإبراهيم عطف على نوح عطف متأخر على متقدم (و) تعطف (متقدما) في الحكم على متأخر (نحو كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك) الله فالذين معطوف على الكاف مع إعادة الجار عطف متقدم على متأخر (و) تعطف (مصاحبا) للمعطوف عليه في الحكم (نحو فأنجيناه وأصحاب السفينة) فأصحاب السفينة معطوف على الهاء عطف مصاحب وإلى ذلك يشير قول الناظم:

فاعطف بواو لاحقا أو سابقا • في الحكم أو مصاحبا موافقا

فهذه ثلاث مراتب وهي مختلفة في الكثرة والقلة فمجيئها للمصاحبة أكثر وللترتيب كثير ولعكس الترتيب قليل فتكون عند الاحتمال والتجرد من القرائن للمعية بأرجحية وللتأخر برجحان وللتقديم بمرجوحية هذا مراد التسهيل وهو تحقيق للواقع لا قول ثالث (وتنفرد الواو) من بين سائر حروف العطف (بأنها تختص) بأحد وعشرين حكما الأول أنها (تعطف اسما على اسم لا يكتفى الكلام به) أي بالاسم المعطوف عليه (كاختصم زيد وعمرو وتضارب زيد وعمرو واصطف زيد وعمرو) وسواء زيد وعمرو (وجلست بين زيد وعمرو) فالمعطوف عليه في هذه الأمثلة وهو زيد لا يكتفى به فلا يقال اختصم زيد وتضارب عمرو واصطف زيد وسواء زيد وجلست بين زيد (إذ الاختصام والتضارب والاصطفاف) والمساواة (والبينية من المعاني

(قوله أماكن الدخول) قال الحفيد يحتمل أن يكون مرادهم أن في الكلام مضافا محذوفا وبه يزول الإشكال وأن يكون هذا تفسيرا معنويا ولا مضاف محذوفا في الكلام ولكنه لما كان كل من الدخول وحومل مشتملا على منازل مخصوصة جاز دخول بين عليه من غير انضمام شيء آخر لأنه متعدد اه وهو شرح حسن لكلام المصنف لأنه نسبه للجماعة يعقوب وخطاب ومن تبعهما الحمل كلامه على تقدير خطاب وقصره عليه قصور كما لا يخفى (قوله إذا كان كل فريق الخ) قال الدنوشري صواب العبارة أن يقال إذا كان كل فرد من كل فريق خصما لمن هو من فريقه فيكون اختصام العمرين بعضهم مع بعض عقب اختصام الزيدين بعضهم مع بعض (قوله فإن أجيب عنه الخ) قال الدنوشري الجواب غير ظاهر عند التأمل (قوله عطف سببي على أجنبي الخ) لم يكتفوا بالفاء كما اكتفوا بها عند الاحتياج إلى الربط في الجمل وعلله بأنها تجعل الجملتين واحدة فتكون مشتملة على الرابط فقد يقال إذا اكتفوا بها في الجمل ففي الواحدة أولى لاقتضائها الترتيب بخلاف الواو فإنها لا تقتضيه كما لا ينافيها فإن قصد الترتيب فالظاهر أنها كالواو في الرابط مهنا (قوله عطف ماتضمنه الأول) قال الدنوشري الظاهر أنه من عطف الخاص على العام وسيأتي ذكره له فيكون مكررا فليتأمل مع مشاركة حتى لها في ذلك فكيف يكون من خواص (١٣٦) الواو اه (وأقول) الظاهر أن هذا أعم من عطف الخاص على العام الآتي لأنه يشمل مثل فاكهة ونخل ورمان وأن الأول ليس عاما لأن النكرة في سياق الإثبات لا تعم عموما شموليا ويقال إنه متضمن لصدقه به وعبر بعضهم عن هذا بعطف الأخص على الأعم وهذا بناء على إرادة العام الأصولي لكن كان ينبغي للشارح أن يمثل بنحو هذا الآية الشريفة لأن المعطوف عليه فيها عام لتعريفه بأل وفي الإشارة الإلهية للطوفي في الكلام على قوله تعالى فيهما فاكهة ونخل ورمان بأن يحتج به على جواز عطف الخاص على العام وهو المثال المشهور فيه وقال بعض الفضلاء ليس هذا من أمثلة ذلك لأن شرطه أن يكون المعطوف عليه عاما يتناول المعطوف بعمومه ثم يعطف بعد ذلك تخصيصا له بالذكر كجبريل وميكائيل عطف على عموم ملائكته وليس هذا كذلك لأن فاكهة نكرة في سياق الإثبات فهو مطلق لا عام فلم يتناول النخل والرمان حتى يكون عطفهما عليه عطف خاص على عام وهذا كلام صحيح غفل عنه أكثر الناس بل كل من رأينا كلامه فيه وإنما نبه عليه الشيخ الإمام الفاضل شهاب الدين القرافي المالكي (قوله عطف عامل قد حذف الخ) هذا سيأتي في كلام المصنف فكان ينبغي التنبيه على ذلك ثم المراد أنها انفردت بذلك إذا كان جمع العاملين معنى واحد وإلا ورد اشتريته بدرهم فصاعدا إذ التقدير فذهب الثمن صاعدا قاله في المغني (قوله السادس جواز فصلها) قال الزرقاني قال الرضي وأما الفصل بالظرف أو غيره بين العاطف والمرفوع أو المنصوب فمختلف فيه منع منه الكسائي والفراء وأبو علي في السعة وذلك إذا لم يكن الفاعل معطوفا بل يكون معمولا من غير عطف العامل المعطوف المرفوع أو المنصوب الذي بعده نحو ضربت زيدا وعمرا وبكرا وجاءني زيد واليوم عمرو وقد فصل الشاعر بالظرف قال

أتعرف أم لا رسم دار معطلا * من العام يغشاه ومن عام أولا
قطار وتارات حريق كأنها * مضلة بر في رحيل تحملا

فإن كان الفاصل أيضا معطوفا على مثله لم يختلف في جوازه في المرفوع

النسبية التي لا تقوم إلا باثنين فصاعدا) والواو لمطلق الجمع فلذلك اختصت بها بخلاف غيرها من حروف العطف وإلى ذلك أشار الناظم بقوله واخصص بها عطف الذي لا يغني متبوعه (ومن هنا) أي من هذا المكان وهو اختصاص الواو بذلك (قال الأصمعي) بفتح الميم في قول امرئ القيس: * بسقط اللوى بين الدخول فحومل * بالفاء في إحدى الروايتين (الصواب أن يقال بين الدخول وحومل بالواو) على الرواية المشهورة وهي القياس لأن البينية لا يعطف فيها بالفاء لأنها تدل على الترتيب (وحجة الجماعة) السماع واختلفوا في التخريج فقال يعقوب بن السكيت أنه على حذف مضاف وأن التقدير بين أهل الدخول فحومل وقال خطاب المرادي أنه على اعتبار التعدد حكما لأن الدخول مكان يجوز أن يشتمل على أمكنة متعددة كما تقول قعدت بين الكوفة تريد بين دورها وأماكنها و(أن التقدير بين أماكن الدخول فأماكن حومل فهو بمنزلة اختصم الزيدون فالعمرون) إذا كان كل فريق منهم خصما لصاحبه قال وهذا عندي أصح من أن يحمل شاذا إذا ثبتت الرواية اه والدخول بفتح الدال وحومل بفتح الحاء موضعان وسقط بكسر السين المهملة ما تساقط من الرمل واللوى بكسر اللام والقصر رمل يعوج ويلتوي. فإن قلت قد قدمت أن المساواة من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها إلا بالواو وقد جاء العطف فيها بأم كقوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم قلت أجيب عنه بأن هذا الكلام منظور فيه إلى حالته الأصلية إذ الأصل سواء عليهم الإنذار وعدمه فالعاطف بطريق الأصالة إنما هو الواو قاله الموضح في الحواشي الثاني مما تفرد به الواو عطف سببي على أجنبي في الاشتغال ونحوه نحو زيدا ضربت عمرا وأخاه وزيد مررت بقومك وقومه الثالث عطف ما تضمنه الأول إذا كان المعطوف ذا مزية نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى الرابع عطف الشيء على مرادفه نحو شرعة ومنهاجا الخامس عطف عامل قد حذف وبقي معموله نحو والذين تبوؤا الدار والإيمان السادس جواز فصلها من

والمنصوب وفى عدم جواز ه فى المجرور نحو جاء أمس عمرو واليوم زيد وضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا يجوز مررت اليوم بزيد وأمس عمرو كما لا يجوز مررت بزيد وأمس خالد قال أبو على إنه قبيح الفصل بين العاطف والمعطوف المرفوع والمنصوب بما ليس بمعطوف لأن العاطف كالنائب من العامل فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومعموله وأجاز ذلك غيرهم فى السعة لجواز الفصل بين الناصب والرافع ومعموليهما وامتناع ذلك بين الجار ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم نحو قام زيد ثم والله عمر إذا لم يكن المعطوف جملة فلا تقول ثم والله قعد عمرو لأنه تكون الجملة إذ ذاك جوابا للقسم فيلزمها حذف الجواب فلا يكون ما بعد القسم عطفا على ماقبله بل الجملة القسمية إذاً معطوفة على ماقبلها ويجوز الفصل بالشرط أيضا نحو أكرم زيدا ثم إن أكرمتنى عمرا وبالظن نحو خرج محمد والظن عمرو بشرط أن لا يكون العاطف الفاء والواو لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلان من معطوفهما ولا أم لأن أم العاطفة أى المتصلة يليها مثل ما يلى همزة الاستفهام التى قبلها فى الأغلب كما سيجىء فى حروف العطف (قوله السابع جواز تقديمها الخ) قال الزرقانى اقتصر الرضى على ما عند التفتازانى واشترط فى جواز ذلك فى الضرورة أمورا أن لا يكون العامل حرفا وأن لا يتقدم المعطوف على العامل وأن لا يكون المعطوف عليه مقرونا بإلا أو ما بمعناها ولصه ويجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم وأو ولا فى ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربت وعمرا أو فعمرا أو ثم عمرا أو أو عمرا أو لا عمرا زيدا بشرط أن لا يتقدم المعطوف على العامل فلا يجوز وزيد قام عمرو ولا مررت وزيد بعمرو وذلك لأن العامل يعمل فى المعطوف بواسطة العاطف فهو كالآلة للعمل ومرتبة الآلة بعد المستعمل لها ولاستبشاع كون التابع مقدما على متبوعه وعلى متبوع متبوعه أى العامل فى المتبوع ومن ثم لم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصاله بعامله فلا يقال وزيد ضربت أنت بالعطف على التاء ولم يتقدم على المعطوف عليه إذا كان مبتدأ مؤخرا الخبر دخله حرف ناسخ أولا فلا يجوز إن وعمرا زيدا قائمان وما وزيد عمرو قائمين لضعف الحرفين فلا

يعملان مع الفصل بغير الظرف وكذا لا تقول أما وعمرو زيد فمنطلقان والذى وأبوه زيد ضاربان أنا وهل وزيد عمرو قائمان وكيف وعمرو زيد قائمان لأنه يتقدم على العامل أيضا وهو إما الابتداء أو الخبر على المذهبين فإذا تقدم الخبر نحو قائمان وزيد عمرو جاز اضطرارا التأخير عن العامل على المذهبين ويشترط أيضا فى تقديم المعطوف اضطرارا أن لا يكون مقرونا بإلا أو بمعناها فلا تقول ما جاءنى وزيد إلا عمرو وإنما جاءنى وزيد عمرو وذلك لما تقدم فى باب الفاعل أن ما بعد إلا فى حيز غير ماقبلها لتخالفهما نفيا وإثباتا كما مر فى باب الفاعل فلا يقع قبلهما المعطوف الذى هو فى حيز ما بعدها اه وقوله كالآلة إشارة إلى أنه ليس آلة حقيقية وهو كذلك لأن العامل ليس مؤثرا حقيقة وإنما المؤثر هو الفاعل فكذا آلته ليست آلة حقيقية وقوله لأنه يكون إذا متقدما الخ أى لأن العامل إما أن يقدر مؤخرا لإفادة الاختصاص كما هو رأى بعض أو يقدر مقدما عليه فقط ولا وجه لتقديره مقدما على العامل وقوله وكذا لم يتقدم الخ أى لأنه يلزم تقديمه على العامل وذلك لأن الفرض أن المعطوف عليه لزم اتصاله بعامله وحيث كان لازم الاتصال لزم التقدم على العامل وقوله ولم يتقدم على المعطوف عليه الخ معطوف على يتقدم قبله والتقييد فى الامتناع خاصة لتعليله بغير تعليل السابق واللاحق ومن هذا استفدنا اشتراط أن لا يكون العامل حرفا وقوله لتأخره عن العامل على المذهبين فيه نظر لأنه لم يتأخر عن العامل الذى هو الابتداء بل تقدم عليه (قوله قاله التفتازانى) أى فى شرح المفتاح نقلا عن المحققين (قوله عطف الجوار) أى بناء على أنه يكون فى النسق وفى الباب الثامن من المغنى أنه لا يكون فيه عند المحققين وإنما يكون فى النعت قليلا وفى التوكيد نادرا (قوله جواز حذفها) فى المغنى ما يقتضى عدم اختصاصها بذلك لأنه قال حذف حرف العطف ثم قال وحكى أبو الحسن أعطه درهما درهمين ثلاثة وخرج على إضمار أو ويحتمل البدل المذكور بمعنى الإضراب انتهى وقال الرضى وقد تحذف أو أى دون معطوفها كما تقول لمن قال آكل اللبن والسمك كل سمكا لبنا أى أو لبنا وذلك لقيام قرينة دالة على أن المراد أحدهما انتهى قال الزرقانى نقلا عن بعض مشايخه والقرينة إنكار الجمع بينهما (قوله ولا القلائد) قال الدنوشرى كان الأولى أن يقول ولا الشهر الحرام الخ انتهى أى لتقدمه فى التلاوة على ما ذكره فهو أولى مما صنعه لإيهامه أن ماقبلها لا شاهد فيه (قوله ولا الضالين) أى فإن فى غير معنى النفى وقد يتوقف فى هذا ويقال بل هو نفى حقيقة كما صرحوا به فى باب المبتدأ أو الخبر

معطوفها بظرف أو عديله نحو ومن خلفهم سدا السابع جواز تقديمها وتقديم معطوفها فى الضرورة نحو قوله

جمعت وفحشا غيبة ونميمة • خصالا ثلاثا لست عنها بمرعوى

وقيل لا تختص الواو بذلك بل الفاء وثم وأو ولا كذلك قاله التفتازانى الثامن جواز العطف على الجوار فى الجر خاصة نحو وأرجلكم فى قراءة أبى عمرو وأبى بكر وابن كثير وحمزة التاسع جواز حذفها إن أمن اللبس كقوله كيف أصبحت كيف أمسيت العاشر إيلاؤها لا إذا عطفت مفردا بعد نهى نحو ولا الهدى ولا القلائد أو نفى نحو فلا رفث ولا فسوق أو مؤول بنفى نحو ولا الضالين الحادى عشر إيلاؤها إما مسبوقة

(قوله العقد على النيف) المراد بالعقد ما كان من مرتبة العشرات أو المئين أو الألوف والمراد بالنيف ما كان من مرتبة الآحاد وهو مشدد الياء ومخفف وهو واوى العين من ناف ينوف إذا زاد وهذا الحكم محله عند إرادة تعلق العامل بالعقد والنيف دفعة واحدة أو مع انتفاء قصد الترتيب وإلا فلا مانع من أن يقال قبضت منه ثلاثة فعشرين أو ثم عشرين إذا قصد الترتيب بلا مهلة أو بها قاله الشمنى (قوله عطف النعوت) أراد بالجمع ما فوق الواحد إذ المذكور هنا اثنان (قوله كقوله إن الرزية الخ) مثال ما حقه التثنية ومثال ما حقه الجمع قول أبى نواس أقنابها يوما ويوما وثالثا ◦ ويوما له يوم الترحل خامس والحق أن مدة الاقامة ثمانية لأن ما بعد الثالث خمسة أيام بيوم الرحيل فانظر المغنى وشروحه (قوله امتناع الحكاية معها) فيه نظر لأن الناظم أطلق أن اقتران العاطف بمن يبطل الحكاية ولم يقيده ولا شراحه بالواو فقط بل هو وغالب الشراح أطلقوا وبعضهم قيده بالواو والفاء فالصواب أن يجعل بدل هذا أنه لا يبطل حكاية التابع بها نحو من زيدا وعمرا فراجع باب الحكاية (قوله المعنوى) حمل الترتيب عليه لأنه الأكثر كما ينبئ عليه قوله بعد وقد يكون للترتيب الذكرى

بمثلها غالبا إذا عطفت مفردا نحو إما العذاب وإما الساعة الثانى عشر عطف العقد على النيف نحو أحد وعشرون الثالث عشر عطف النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله ◦ على ربعين مسلوب وبالى ◦ الرابع عشر عطف ما حقه التثنية والجمع كقول الفرزدق :

إن الرزية لا رزية بعدها ◦ فقدان مثل محمد ومحمد

الخامس عشر عطف العام على الخاص نحو رب اغفر لى ولوالدىّ ولمن دخل بيتى مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات وأما عكسه نحو وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح فتشاركها فيه نحو مات الناس حتى الأنبياء فإنها عاطفة خاصا على عام قاله فى المغنى السادس عشر اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله السابع عشر امتناع الحكاية معها فلا يقال ومن زيدا بالنصب حكاية لمن قال رأيت زيدا الثامن عشر العطف التلقينى نحو قوله تعالى ومن كفر قال ومن آمن بالله واليوم الآخر قال ومن كفر التاسع عشر العطف فى التحذير والإغراء نحو ناقة الله وسقياها ونحو المروءة والنجدة العشرون عطف السابق على اللاحق نحو كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك الله الحادى والعشرون عطف أى على مثلها نحو ◦ أيى وأيك فارس الأحزاب ◦ (وأما الفاء فللترتيب) المعنوى وهو أن يكون المعطوف بها لاحقا كقوله تعالى خلقك فسواك وقد تكون للترتيب الذكرى والمراد به أن يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظا لا أن معنى الثانى وقع بعد زمان وقوع الأول وأكثر ما يكون ذلك فى عطف مفصل على مجمل نحو فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة (والتعقيب) وهو أن يكون المعطوف بها متصلا بلا مهلة (نحو أماته فأقبره) وتعقيب كل شىء بحسبه ألا ترى أنه يقال تزوج فلان فولد له إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل وإن كانت مدته متطاولة ودخل البصرة فبغداد إذا لم يقم فى البصرة ولا بين البلدين (وكثير ما تقتضى) الفاء (أيضا التسبب) وهو أن يكون المعطوف بها متسببا عن المعطوف عليه (إن كان المعطوف) بها (جملة) أو صفة فالأول (نحو فوكزه موسى فقضى عليه) والثانى نحو لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من الحميم (واعترض على المعنى الأول) وهو الترتيب المعنوى (بقوله تعالى أهلكناها فجاءها بأسنا) فإن الهلاك متأخر عن مجىء البأس فى المعنى وهو متقدم فى التلاوة وذلك ينافى الترتيب الذى

والمتبادر أنه جعلهما داخلين فى كلام المصنف وقد ذكر المصنف فى المغنى أن الترتيب نوعان ولم ينبه على قلة الذكرى لكن الظاهر أنه هنا لم يرد إلا المعنوى فلا ينبغى إدخال الذكرى فى كلامه والدليل على أنه أراد ذلك اعتراضه على معنى الترتيب بالآية وبنحو توضأ فغسل الخ وجوابه بأن المعنى أراد فإنه لو أراد الترتيب مطلقا لم يصح الإيراد ليحتاج إلى ذلك الجواب ويؤيد هذا أن الشارح جعل كون الفاء للترتيب الذكرى فيهما جوابا ثانيا وبهذا يعلم أن كلام الشارح أولا وثانيا غير مناسب والذى أوقعه فى ذلك الصنيع كلام المغنى وهو مشكل كما يعلم بالمراجعة ولو أن الشارح اقتصر على تقييد الترتيب فى كلام المصنف بالمعنوى ثم قال بعد إيراد المصنف الآية والحديث وهذا بناء على تخصيص الترتيب بالمعنوى ولو جعلت له وللذكرى وحمل ما فى الآية والحديث على الذكرى لم يتجه الاعتراض واستغنى عن الجواب طابق فى المقال مقتضى المقام كما لا يخفى على العارف بأساليب الكلام والحاصل أن الآية ونحوها إنما يعترض بهما إذا لم تكن الفاء للترتيب الذكرى بل كانت للمعنوى فقط (قوله وتعقيب كل شىء بحسبه) كذا فى المغنى قال الدمامينى يشير إلى ما قاله ابن الحاجب من أن المعتبر ما يعد فى العادة مرتبا من غير مهلة فقد يطول الزمان والعادة تقضى فى مثله بانتفاء المهلة وقد تقصر والعادة تقضى بالعكس فإن الزمان الطويل قد يستقرب بالنسبة إلى عظم الأمر فتستعمل الفاء وقد يستبعد الزمان القريب بالنسبة إلى طول أمر يقتضى العرف حصوله فى زمان أقل منه والذى يظهر من كلام الجماعة أن استعمال الفاء فيما تراخى زمانه ووقوعه من الأول سواء قصر فى العرف أو لا وإنما هو بطريق المجاز وظاهر كلام المصنف أن استعمالها فيما يعد بحسب العادة تعقيبا وإن طال الزمن استعمال حقيق فتأمله انتهى ولا يخفى أن كلام المصنف هنا يأبى من حمل التعقيب على هذا المعنى والظاهر أنه أراد ما يتبادر منه بدليل اعتراضه الآتى

عليه وماذكره من جوابيه كما أشرنا آنفا إليه (قوله ورجليه) يحتمل أن يكون رجليه منصوبا بإضمار غسل فيكون من عطف الجمل وأن يكون بالعطف على رأسه فيكون إخبارا عن المسح على الخفين (قوله أي يابسا أسود) هذا بناء على أن أحوى بمعنى يابس من الجفاف وعليه فمعنى أحوى صفة لغثاء وقيل إنه بمعنى الأسود من شدة الخضرة لكثرة الري كما فسر مدهامتان وأحوى حال من المرعى المتقدم وأخر لتناسب الفواصل وجعله حينئذ صفة لغثاء يجعل قبيا صفة لعوجا قاله في الباب الخامس (١٣٩) من المغني (قوله فمضت مدة) قال

في الفاء قاله الفراء (و) اعترض أيضا (بنحو توضأ فغسل وجهه ويديه) ومسح رأسه ورجليه (الحديث) فإن غسل الأعضاء الأربعة متقدم في المعنى ومتأخر في الحديث فلو كانت الفاء للترتيب لما حسن ذلك (والجواب) من وجهين أحدهما (أن المعنى) على إضمار الإرادة والتقدير (أردنا إهلاكها) فجاءها بأسنا فمجئ البأس مترتب على الإرادة (وأراد الوضوء) فغسل وجهه الخ فغسل الأعضاء الأربعة مترتب على إرادة الوضوء الوجه الثاني أن الفاء فيهما للترتيب الذكرى لا المعنوى والحاصل أن الجمهور يقولون بإفادتها الترتيب مطلقا والفراء يمنع ذلك مطلقا وقال الجرمي لا تفيد الترتيب في البقاع ولا في الأمطار بدليل بين الدخول فحومل وقولهم مطرنا مكان كذا فمكان كذا إذا كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد (و) اعترض (على) المعنى (الثاني) وهو التعقيب (بقوله تعالى) الذي أخرج المرعى (فجعله غثاء) أحوى فإن إخراج المرعى لا يعقبه جعله غثاء أحوى أي يابسا أسود (والجواب) من وجهين أحدهما (أن) جملة فجعله غثاء معطوفة على جملة محذوفة وإن (التقدير فمضت مدة فجعله غثاء و) الثاني (بأن الفاء نابت عن ثم) والمعنى ثم جعله غثاء (كما جاء عكسه) وهو نيابة ثم عن الفاء كقوله • جرى في الأنابيب ثم اضطرب • أي فاضطرب (وسيأتي) قريبا وإلى إفادة الفاء الترتيب والتعقيب أشار الناظم بقوله

• والفاء للترتيب باتصال • (وتختص الفاء بأنها تعطف على الصلة ما لا يصلح كونه صلة لخلوه من العائد على الموصول وإلى ذلك الإشارة بقول الناظم:

واخصص بفاء عطف ما ليس صله • على الذي استقر أنه الصله

(نحو اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك) فاللذان مبتدأ وهو اسم موصول وجملة يقومان صلته وجملة يغضب زيد معطوفة على جملة يقومان الواقعة صلة وكان القياس أن لا يصح العطف لخلوها عن ضمير يعود على الموصول لأنها رفعت الظاهر وهو زيد لكنها لما عطفت بالفاء صح ذلك لأن ما في الفاء من معنى السبب أغنى عن الضمير لأن الفاء تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لإشعارها بالسببية فكأنك قلت اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك وأخواك خبر اللذان (وعكسه) وهو أن الفاء تعطف ما يصلح أن يكون صلة على ما لا يصلح أن يكون صلة نحو الذي يقوم أخواك فيغضب هو زيد) فالذي مبتدأ ويقوم أخواك جملة فعلية صلة الذي وهي لا تصلح أن تكون صلة لخلوها عن ضمير عائد على الموصول والذي سوغ ذلك عطف جملة يغضب هو عليها لاشتمالها على العائد إلى الموصول وهو الضمير المرفوع بيغضب وإنما أبرز لأن الفعل كالوصف إذا جرى على غير من هو له ورفع ضميره وجب إبرازه وزيد خبر الذي (ومثل ذلك جار في الخبر والصفة والحال) فيعطف على جملة الخبر ما لا يصلح كونه خبرا لخلوه من عائد على المبتدأ وعكسه فالأول (نحو ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة) فجملة تصبح الأرض بالرفع معطوفة على جملة أنزل الواقعة خبر أن وكان القياس أن لا يصح العطف لخلوها من ضمير يعود على اسم أن إذ المعطوفة على الخبر خبر ولكنها لما قرنت بالفاء ساغ ذلك (و) الثاني نحو (قوله) وهو ذو الرمة غيلان (وإنسان عيني يحسر الماء تارة • فيبدو) وتارات يجم فيغرق

القاني هذا التقدير لا يرفع الاعتراض لأن معنى المدة لا يعقب ما قبله انتهى وفي الرضي اعلم أن إفادة الفاء للترتيب بلا مهلة لا ينافيها كون الثاني المرتب يحصل بتمامه في زمن طويل إذا كان أول أجزائه متعقبا لما تقدم كقوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة فإن اخضرار الأرض يبتدئ بعد نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة فجئ بالفاء ولو قيل ثم تصبح نظرا إلى تمام الاخضرار جاز انتهى وبه يندفع ما قاله القاني وقد يستغنى عن جواب المصنف بما أملق في كلام الشارح تبعا لغيره من أن التعقيب في كل شيء بحسبه ألا ترى أنهم جعلوا تزوج فلان فولد له من التعقيب (قوله لأنها رفعت الظاهر الخ) قال الدنوشري فيه مسامحة (قوله وإنما أبرز الضمير لأن الفعل الخ) قال الدنوشري جعله ذلك من ذلك القبيل محل نظر كما لا يخفى بل قد يقال أن الفعل جرى هنا على قوله وإنما أكد بالضمير لزيادة الإيضاح (قوله فالأول نحو ألم تر الخ) هذا بناء على ما في بحث الروابط من الباب الرابع من المغني وفي الجملة السادسة عاله على من الباب الثاني أنه يجب أن يدعى أن الفاء أخلصت لمعنى السببية وأخرجت عن العطف في هذه الآية ونحوها وقول أبي البقاء في هذه الآية أنها عاطفة تجوز أو سهو ويأتي نقل كلامه هذا آخر البحث في كلام الشارح فتدبر (قوله يحسر) قال في المصباح من باب ضرب وقتل

(قوله أى ينكشف) يؤخذ منه أن يحسر مبنى للفاعل وفى شرح الاشمونى على هذا الكتاب يحسر مجهول والماء رفع بالنيابة (قوله واستشهد له بهذا البيت) قال الدنوشرى كون هذا البيت من حذف إن الشرطية محل نظر فليتأمل ووجهه أن الفاء فى قوله فيبدو يأبى ذلك لأنها لا تقترن بالجواب إذا صلح لمباشرة الأداة كما هنا (قوله إذا غار) قال الدنوشرى ينافيه قول بعضهم فى قول الشاعر: فعيناى طورا تغرقان من البكا ۞ فأعشى وطورا تحسران فأبصر وقوله تحسران يجوز أن يكون من قولهم حسر البحر إذا نضب الماء عن ساحله ويجوز أن يكون من حسرت القناع ويكون على هذا مفعوله محذوفا انتهى فتراه قال إذا نضب الماء عن ساحله والشارح قال إذا غار فليتأمل انتهى ولا يخفى ما فيه لأنه إذا غار نضب كما هو ظاهر (قوله وأما ثم) صرح الشمنى فى بحث الجمل ذوات المحل بأنها تلحقها التاء لتأنيث اللفظ وتختص بعطف الجمل (قوله وزعم قوم) إلى قوله وزعم الأخفش كأنه لم يقل واعترض على المعنى الأول بقوله تعالى ثم جعل منها زوجها وعلى الثانى بنحو أعجبنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب لأن مجرد الاعتراض لا يقتضى إنكار الحكم أو تخلفه والذهاب إلى خلافه كما مر فى الفاء فإنه لم يذهب أحد إلى عدم إفادتها الترتيب وتخالف التعقيب هنا والمقصود بيان أن بعضهم ذهب إلى ذلك هنا فلو جرى هنا فى التعبير على نظير ما مر فى الفاء لم يفد المقصود (قوله وأجيب بأن ثم الخ) أجاب فى المغنى بخمسة أجوبة ولم يذكر هذا الجواب ومن جملة أجوبته أن الذرية أخرجت من ظهر آدم ثم خلقت حواء من قصيراه (قوله لترتيب الإخبار) أى وليست للترتيب المعنوى والترتيب فى الإخبار هو المعبر عنه بالترتيب الذكرى وقد جعله من جملة الأجوبة عن آية الزمر فى المغنى أنها للترتيب الذكرى (قوله ولا تراخى بين الإخبارين) أى لا يتصور التراخى بينهما فتخلف فى هذه الحالة عن ثم (قوله قال فى المغنى الخ) قال الدنوشرى فيه نظر إذ الذى فيه قوله والظاهر أنها واقعة موقع الفاء فى قوله كهز الرديني الخ انتهى (وأقول) كون ثم بمعنى الفاء لا يدفع الاعتراض لأن الفاء أيضا للترتيب ثم إن قول المصنف وقد تقع موضع الفاء يمكن أن يجعل هذا إشارة إلى الرد على الأخفش فلو قال الشارح عقبه قوله كهز البيت وقوله تعالى ثم آتينا موسى الكتاب وقوله أعجبنى الخ وبهذا يرد على الأخفش حيث زعم أن ثم الخ وعلى ابن مالك حيث جعل منه الخ كان حسنا على فهمه فى الآية فتأمل (قوله وجوابه أن الترتيب الخ) قال الدنوشرى توقف

فإنسان عينى مبتدأ ومضاف إليه ويحسر الماء بالرفع خبر المبتدأ وهو لا يصلح كونه خبرا لخلوه من عائد يعود على المبتدأ لرفعه الظاهر وهو الماء ولكن سوغ ذلك عطف فيبدو عليه فإنه مشتمل على ضمير مستتر فيه يعود على المبتدأ هذا قول ابن عصفور وقال المرادى فى باب المبتدأ التحقيق أن الجملتين إذا عطفت إحداهما على الأخرى بالفاء التى للسببية تنزلتا منزلة الشرط والجزاء فاكتفى بضمير واحد فى إحداهما كما يكتفى بضمير واحد فى جملة الشرط والجزاء فإذا قلت زيد جاء عمرو فأكرمه فالارتباط وقع بالضمير الذى فى الثانية نص على ذلك ابن أبى الربيع قال لأنهما نزلتا منزلة زيد لما جاء عمرو أكرمه فالإخبار إذن إنما هو بمجموعهما والرابط إنما هو الضمير اه كلام المرادى وقال الموضح فى المغنى كذا قالوا والبيت يحتمل أن يكون أصله يحسر الماء عنه أى ينكشف عنه ونقل المكودى فى باب الإضافة عن بعض النحاة أنه أجاز حذف إن الشرطية وأنها إذا حذفت ارتفع المضارع واستشهد له بهذا البيت وإنسان العين هو المثال الذى يرى فى السواد ويحسر بالحاء المهملة يغور من قولهم حسر البحر إذا غار ويجم بالجيم من الجموم وهو الكثرة ويغرق معطوف على يجم والمعنى أن الماء إذا غار ظهر إنسان العين وإذا كثر غرق واستتر وتعطف على الصفة ما لا يصلح كونه صفة لخلوه من عائد يعود على الموصوف وعكسه فالأول نحو مررت برجل يبكى فضحك عمرو والثانى نحو مررت برجل يبكى عمرو فيضحك هو وتعطف على الحال ما لا يصلح كونه حالا لخلوه من عائد يعود على صاحب الحال وعكسه فالأول نحو عهدت زيدا يغضب فيطير الذباب والثانى نحو عهدته يطير الذباب فيغضب هو هذا وقد قال فى المغنى ويجب أن يدعى أن الفاء فى ذلك كله قد أخلصت لمعنى السببية وأخرجت عن العطف كما أن الفاء كذلك فى جواب الشرط انتهى (وأما ثم فللترتيب والتراخى) على الأصح فيهما وإلى ذلك أشار فى النظم بقوله ۞ وثم للترتيب بانفصال ۞ (نحو فأقبره ثم إذا شاء أنشره) وزعم قوم أنها لا تفيد الترتيب تمسكا بنحو قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها فى الزمر وأجيب بأن ثم فيها بمعنى الواو بدليل هو الذى خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها بالواو فى الأعراف والقصة واحدة وزعم الأخفش أن ثم قد تتخلف عن التراخى بدليل قولك أعجبنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب لأن ثم فى ذلك لترتيب الإخبار ولا تراخى بين الإخبارين وجعل منه ابن مالك ثم آتينا موسى الكتاب الآية قال فى المغنى والظاهر أن ثم فيه واقعة موقع الفاء (وقد توضع) ثم (موضع الفاء كقوله) وهو أبو داود حارثة بن الحجاج

(كهز الردينى تحت العجاج جرى فى الأنابيب ثم اضطرب)

إذ الهز متى جرى فى أنابيب الرمح يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه قاله فى المغنى واعترضه قريبه فقال والظاهر أنه ليس كذلك بل الاضطراب والجرى فى زمن واحد وجوابه أن الترتيب يحصل فى لحظات لطيفة

بعضهم في فهمه (قوله وأما حتى) لم يتعرض لبيان معناها والمناسب لما فعل في أخواتها السالفة بيان ذلك وهو ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا (قوله ويعملون نحو جاءالقوم الخ) هذا مقتضى صنيعهم في باب الاشتغال حيث قالوا يترجح في الاسم الواقع بعد حتى أن يكون منصوبا بعمل يفسره المذكور ونبه اللقاني هناك على أنه الحق خلافا لما هنا وتعقبه بأن الكلام في المحلين مبني على اعتبارين كما بيناه في حواشي الفاكهي في باب الاشتغال (قوله شرطه أربعة أمور) زاد في المغني اشتراط حصول الإفادة فلو قال آتيك الأيام حتى يوما لم يجز واعترض بأن هذا معلوم من بحث الكلام وأيضا فالغاية مغنية عن ذلك لأن معناها كون (١٤١) المعطوف متصفا بزيادة أو نقص بأن يزيد ذكره تعجبا ومبالغة في المعنى بحيث لو لم يذكر لم يحصل الشعور به (قوله أو إفرادا من جمع) قال الدنوشري فيه نظر إذ الظاهر إن المشاة جزء من كل فهو داخل في الأول فليتأمل انتهى وكتب شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله بعده تأملنا ذلك فوجدناه غير ناشيء عن تحرير في المسئلة وهو أن الحجاج إن أريد به المجموع اتجه كلامه والشارح لم يرد ذلك بدليل عطفه على ما قبله فلا نظر في كلامه إذ لم يدخل في الأول كما زعم ثم كتب الدنوشري بعده ثم رأيت الشمني قال في حاشيته على المغني قوله الثاني أن يكون بعضا من جمع قبلها كقدم الحاج حتى المشاة أو جزء من كل نحو أكلت السمكة حتى رأسها يعني بعضا من جمع في المعنى سواء كان جمعا في اللفظ أو لم يكن وفي الشرح أراد ما يكون جزئيا من كلي بدليل مقابلته بالجزء من الكل وإلا فلو أريد بالبعض ما هو أعم لزم التداخل بين الأقسام المتقابلة وليس المراد بالحجاج المجموع من حيث هو مجموع وإلا كان المشاة حينئذ جزء لا جزئيا انتهى والفرق بين الجزء والجزئي والكل والكلي أن الجزء مقابل الكل والجزئي يقابل الكلي والكل هو المجموع أو المركب من شيئين أو أكثر والكلي هو المفهوم الذي لا يمنع نفس تصوره وقوع الشركة فيه انتهى كلام الشمني وتبين به أن ما قلناه أولا ناشيء عن تحرير فسقط قول المتعصب وهو أحد الغنيمي انتهى (وأقول) الذي تبين إن الشارح حاول شرح كلام المصنف هنا بكلام المغني فما قاله الغنيمي وجيه لكن ما حاوله الشارح غير متعين (قوله وضابط ذلك أنه الخ) من هذا امتنع ضربت الرجلين إلا أفضلهما لأنه لا يجوز إلا أفضلهما لما ذكره الشارح من أن شرط الاستثناء المتصل أن يتناول الخ

والرديني صفة الرمح يقال رمح رديني وقناة ردينية قال الجوهري زعموا أنه منسوب إلى امرأة تسمى ردينة كانت تقوم القناة بخط هجر والعجاج بفتح العين الغبار والأنابيب جمع أنبوبة وهي ما بين كل عقدتين من القصب (وأما حتى فالعطف بها قليل) عند البصريين (والكوفيون ينكرونه) بالكلية ويعملون نحو جاء القوم حتى أبوك ورأيت القوم حتى أباك ومررت بالقوم حتى أبيك على أن حتى فيه ابتدائية وأن ما بعدها على إضمار عامل (و) العطف بحتى (شرطه أربعة أمور أحدها كون المعطوف اسما) لا فعلا لأنها منقولة من حتى الجارة وهي لا تدخل على الأفعال فلا يجوز على العطف أكرمت زيدا بكل ما أقدر عليه حتى أقمت نفسي خادما له وبخل على زيد بكل شيء حتى منعني دانقا وأجازه ابن السيد (والثاني كونه ظاهرا لا مضمرا كما كان ذلك بشرط مجرورها (فلا يجوز قام الناس حتى أنا) ولا ضربت القوم حتى إياك وهذا الشرط (ذكره) ابن هشام الخضراوي) قال في المغني ولم أقف عليه لغيره (والثالث كونه بعضا من المعطوف عليه إما بالتحقيق) بأن يكون جزء من كل (نحو أكلت السمكة حتى رأسها) أو فردا من جمع نحو قدم الحجاج حتى المشاة أو نوعا من جنس نحو أعجبني التمر حتى البرني (أو) بعضا (بالتأويل كقوله) وهو ابن مروان النحوي في قصة المتلمس حين هرب من عمرو بن هند لما أراد قتله :

(ألقى الصحيفة كي يخفف رحله ... والزاد حتى نعله ألقاها

فيمن نصب نعله فإن ما قبلها) وهو ألقى الصحيفة والزاد (في تأويل ألقى ما يثقله) ونعله بعض ما يثقله قال أبو البقاء فيكون معطوفا على الصحيفة ويحتمل أن يكون منصوبا بفعل محذوف يفسره ألقاها فألقاها على الأول توكيد وعلى الثاني تفسير وأما من رفع نعله فعلى الابتداء وألقاها خبره وأما من جرها فعلى أن حتى جارة وألقاها توكيد وكان من قصة المتلمس أنه وطرفة هجيا عمرو بن هند ثم مدحاه بعد ذلك فكتب لكل منهما صحيفة إلى عامله بالحيرة وأمره فيها بقتلهما وختمهما وأوهمهما أنه كتب لهما بصلة فلما دخلا الحيرة فتح المتلمس الصحيفة وفهم ما فيها فألقاها في نهر الحيرة وفر إلى الشام وأما طرفة فأبى أن يفتحها ودفعها إلى العامل فقتله (أو شبيها بالبعض) في شدة الاتصال (كقولك أعجبتني الجارية حتى كلامها ويمتنع) أن يقال أعجبتني الجارية (حتى ولدها) لأن ولدها ليس جزء منها ولا شبيها به بخلاف كلامها فإنه لشدة اتصاله بها صار كجزئها (وضابط ذلك أنه إن حسن الاستثناء) المتصل (حسن دخول حتى) وإن لم يحسن امتنع ألا ترى أنه يحسن أن تقول أعجبتني الجارية إلا كلامها تنزيلا لكلامها منزلة بعضها ويمتنع أن يقال أعجبتني الجارية إلا ولدها على إرادة الاتصال لأن مسمى الجارية لا يتناول ولدها لأن شرط الاستثناء المتصل أن يتناول ما قبل أداته ما بعدها نصا وهذا ليس كذلك فلا يحسن استثناؤه فلا يصح عطفه بحتى (والرابع كونه غاية) لما قبلها (في زيادة حسية) مرجعها إلى الحس والمشاهدة (نحو فلان يهب الأعداد الكثيرة حتى الألوف) فإن

(قوله فى غاية النقص المعنوى) أى كما هو قضية كلام المصنف وقال اللقانى إن أقول القائل حتى الصبيان من النقص الحسى كحتى مثقال الذرة المعنوى (قوله وبقى شرط آخر) قال شيخنا العلامة الغنيمى رحمه الله انظر هل يغنى عن هذا الاشتراط اشتراط الغاية فى المعطوف وأيضا هذا المثال الذى مثل به المانع فيه شرعى والكلام فى حتى إنما هو على طريق اللغة كما قيل بذلك فى أو إذا كانت للتخيير أو الإباحة فلا مانع فيه من الاشتراك لغة إذ الصوم لغة الإمساك وكان يمكن التمثيل بنحو مات الناس حتى عجب الذنب ولعله أوضح من أمثاله وإن كان لا يخلو عن شيء اه وكأنه قدس سره فهم أن المثال حتى عيد الفطر والافيوم الفطر لا يمكن صومه لغة لأنه بعد التعبير عنه بأنه يوم فطر يستحيل صومه فتأمل (قوله سواء وجدت لفظة سواء أو لا) أى أو لم توجد لكن لا بد من وجود ما يشبهها من ما أدرى وما أبالى ونحوهما (قوله بحيث تكون الخ) (١٤٢) فيه إشارة إلى الاعتراض على المصنف لأن قوله هى الداخلة على جملة فى محل المصدر ظاهره أن الذى فى تأويل المصدر الجملة الداخلة عليها الهمزة فقط مع أنها والهمزة جميعا فى تأويل المصدر واعلم أن المتبادر من صنيع المصنف أن هى الثانية عائدة على همزة التسوية لا على أم كهى الأولى والالم يحتج إلى إعادة هى ولا العطف بل كان يكفى أن يقول الداخلة والشارح جعلها عائدة على أم حيث قدر بعد العاطف قوله المسبوقة الخ لأن المسبوقة بهمزة التسوية أم ولم يظهر وجه ذلك وإن كان صحيحا لأن كلا من الجملتين فى محل المصدر (قوله أو اسميتين) قال الدنوشرى خالف بعضهم فى وقوع الجملة الاسمية بعد أم الواقعة بعد همزة التسوية والصحيح الجواز كما مشى عليه الموضح قال المرادى وقد عادلت بين مفرد وجملة كقوله

سواء عليك النفر أم بت ليلة •

(قوله أى لست أبالى الخ) قال الدنوشرى كان الأولى الإتيان بمصدرناء وهو الثأى كما أتى بمصدر واقع وهو الوقوع وقد يقال قدر ذلك بيانا للمعنى وأنه جائز انتهى واعلم أن الدمامينى قال فى هذا المثال قولهم لا أبالى أقمت أم قعدت الذى يظهر لى فيه أن الجملة الواقعة بعده فى محل نصب والفعل معلق قال الجوهرى وقولهم لا أباليه أى لا أكترث به انتهى فهو فعل متعد بنفسه ويقرب من معنى الفعل القلبى لأن معنى لا أكترث به لا أفكر فيه ازدراء به فجاء التعليق من هذه الجهة هذا وعدى الشارح أبالى هنا بنفسه حيث قال أى لست أبالى بعد وعداه بعد بالباء حيث قال أى ما أبالى بقعوده الخ وفى تهذيب الأسماء واللغات أن الفقهاء استعملوا لا أبالى به وهو صحيح وإن زعم بعضهم أنه لحن وأن الصواب لا أباليه فإنه لم يسمع من العرب إلا هكذا غلط فإنه ثبت فى الصحيحين كان رسول صلى الله عليه وسلم لا يبالى بتأخير العشاء وبسط الكلام فى ذلك (قوله أم صمتكم) قال الدنوشرى فيه نظر وكان ينبغى أن يقول وصمتكم كما مر فى قوله أى سواء عليكم الإنذار

الأول غاية فى الزيادة الحسية (أو) فى زيادة (معنوية) مرجعها إلى المعنى (نحو مات الناس حتى الأنبياء أو الملوك) فإن الأنبياء والملوك غاية الناس فى الزيادة المعنوية وهى الاتصاف بالنبوة والملك (أو فى نقص) حسى أو معنوى (كذلك) فالأول (نحو المؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال الذرة) فإن مثقال الذرة غاية فى النقص الحسى (و) الثانى (نحو غلبك الناس حتى الصبيان أو النساء) فإن الصبيان والنساء فى غاية النقص المعنوى وهو الاتصاف بالأنوثة والصبا والتحقيق كما قال فى المطول أن المعتبر فى حتى ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجى لجواز أن تكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسة الأجزاء الأخر نحو مات كل أب لى حتى آدم وفى أثنائها نحو مات الناس حتى الأنبياء وفى زمان واحد نحو جاءنى القوم حتى زيد إذا جاؤك معا وزيد أضعفهم وعلم من كلام الموضح أنه لو لم يكن ما بعد حتى من جنس ما قبلها تحقيقا أو تأويلا أو تشبيها أو كان كذلك ولكنه لم يكن غاية له أو كان غاية ولم يكن يدل على زيادة أو نقص حسيين أو معنويين امتنع العطف بحتى فلا يجوز كلمت العرب حتى العجم لاختلاف الجنس ولا خرج الفرسان حتى بنو فلان وهم من وسط الفرسان لفقد الغاية لأن الغاية لا تكون إلا فى الأطراف العالية أو السافلة ولا جاء القوم حتى زيد إذا لم يتصف بزيادة ولا نقص من رفعة أو ضعة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

بعضا بحتى اعطف على كل ولا • يكون إلا غاية الذى تلا

وبقى عليهما شرط آخر وهو أن يكون شريكا فى العامل فلا يجوز صمت الأيام حتى يوم الفطر بالنصب قاله الموضح فى الحواشى (وأما أم فضربان منقطعة وسيأتى ومتصلة وهى المسبوقة إما بهمزة التسوية) سواء وجدت لفظة سواء أو لا (و) المسبوقة بهمزة التسوية (هى الداخلة على جملة) بحيث تكون الهمزة مع الجملة (فى محل المصدر وتكون) الجملة المسبوقة بهمزة التسوية (هى و) الجملة (المعطوفة عليها فعليتين نحو سواء عليهم أأنذرتهم الآية) أى أم لم تنذرهم أى سواء عليهم الإنذار وعدمه (أو اسميتين كقوله)

ولست أبالى بعد فقدى مالكا • (أموتى ناء أم هو الآن واقع)

أى لست أبالى بعد موتى أم وقوعه الآن (أو مختلفتين) بأن تكون المعطوف عليها فعلية والمعطوفة اسمية (نحو سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون) أى سواء عليكم دعاؤكم إياهم أم صمتكم أو بالعكس نحو ما أبالى أزيد قاعد أم قام أى ما أبالى بقعوده أم قيامه (وإما) مسبوقة (بهمزة يطلب بها وبأم

وعدمه فعطف بالواو وكذا يقال في قوله أم قيامه (قوله بحكم الخ) فيه نظر يظهر بالتأمل في قولنا أقائم زيد أم قاعد النهى ووجه ذلك أن المطلوب في هذا المثال التعيين لأحد الشيئين المحكوم عليه وهو زيد لأنه هو المعلوم الثبوت (قوله أو متأخراعنهما) قال اللقاني

التعيين) لأحد الشيئين بحكم معلوم الثبوت فإذا قيل عندك أم عمرو وقيل أزيد في الجواب زيدا وقيل عمرو ولا يقال لا ولا نعم لعدم التعيين (وتقع) أم المسبوقة بهمزة التعيين (بين مفردين متوسطا بينهما ما لا يسئل عنه نحو أأنتم أشد خلقا أم السماء أو متأخرا عنهما) ما لا يسئل عنه (نحو وإن أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون) فالسؤال في الآية الأولى وقع عن المسند إليه ولم يسئل عن المسند وفي الثانية بالعكس فوسط ما لا يسئل عنه في الأولى وهو أشد خلقا وأخر في الثانية وهو ما توعدون وذلك لأن شرط الهمزة المعادلة لأم أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين أحدهما ويلي أم المعادل الآخر ليفهم السامع من أول الأمر الشيء المطلوب تعيينه تقول إذا استفهمت عن تعيين المبتدأ دون الخبر أزيد قائم أم عمرو وإن شئت قلت أزيد أم عمرو قائم فتوسط الخبر أو تؤخره لأنه غير مسؤل عنه وتقول إذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدأ أقائم زيد أم قاعد وإن شئت قلت أقائم أم قاعد زيد فتوسط المبتدأ أو تؤخره لأنه غير مسؤل عنه (و) تقع (بين جملتين) (فعليتين) ليستا في تأويل مفردين (كقوله) وهو زياد بن حمل بفتح المهملة والميم

فقمت للطيف مرتاعا فأرقني ... فقلت أهي سرت أم عادني حلم

لأن الأرجح كون هي) الواقعة بعد الهمزة (فاعلا بفعل محذوف) يفسره سرت لأن همزة الاستفهام بالفعل أولى من حيث أن الاستفهام عما يشك فيه وهو الأحوال لأنها متجددة وأما عن الذوات فقليل ومن ثم رجح النصب في باب الاشتغال نحو أزيدا ضربته والمراد بالطيف هنا خيال المحبوبة الذي رآه في النوم والمرتاع الخائف وأرقني أسهرني وأهي بسكون الهاء بعد الهمزة وسرت سارت ليلا وعادني جاءني بعد إعراضه عني والحلم بضمتين رؤيا النوم قال ابن الحاجب يريد أني قمت من أجل الطيف منتبها مذعورا لفقده فأرقني لما لم يحصل اجتماع محقق ثم ارتبت هل كان الاجتماع على التحقيق أو كان في المنام (واسميين كقوله) وهو الأسود بن يعفر التميمي

لعمرك ما أدرى وإن كنت داريا ... شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر)

فشعيث في الموضعين بالتصغير وأوله شين معجمة وآخره ثاء مثلثة اسم قبيلة وهو مبتدأ وابن خبره ولهذا يكتب بالألف والجملة في موضع النصب بأدرى وهو معلق عنها بالاستفهام (والأصل أشعيث) بالهمزة في أوله والتنوين في آخره (فحذفت الهمزة والتنوين منهما للضرورة بناء على أنه مصروف نظرا إلى الحي بدليل الإخبار عنه بابن ويحتمل أن يكون ممنوع الصرف نظرا إلى القبيلة والإخبار بابن لا يمنع من ذلك لجواز رعاية التذكير وضده باعتبارين) قال السيرافي لأنه يهجو هذه القبيلة فيقول لم تستقر على أب لأن بعضا يعزوها إلى منقر وبعضا يعزوها إلى سهم اه والمعنى لا أدرى أي النسبين هو الصحيح نسب شعيث ابن سهم أم نسب شعيث بن منقر وسهم بفتح المهملة وسكون الهاء ومنقر بكسر الميم وسكون النون وكسر القاف وبالراء قبيلتان واستغنى المرضح بحذف الهمزة في هذا البيت عن شرح قول النظم:

وربما حذفت الهمزة إن ... كان خفا المعنى بحذفها أمن

ومختلفتين نحو أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون لأن الأرجح كون أنتم فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور قاله في المغني والحاصل أن أم المتصلة منحصرة في نوعين لأنها إما أن تتقدم عليها همزة التسوية أو همزة يطلب بها وبأم التعيين وإنما سميت في هذين النوعين متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر وقيل لأنها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في إفادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة لأنهما جميعا بمعنى أي

وظاهر قول ابن الناظم في أقائم زيد أم قاعد يجوز أزيد قائم أم قاعد جواز تقديمه عليهما (قوله وإن أدرى أقريب) الآية يجوز أن يكون ما توعدون مبتدأ وما قبله خبر عنه ومعطوف وأن يتنازع قريب وبعيدا ما والأظهر على قول البصريين أن يرتفع ببعيد لأنه قريب وعلى كل فأم بين مفردين لأن المراد بهما المسؤل عنهما وإن توسط بينهما غيرهما كما أوضحناه في حواشي الألفية وأما قل إن أدرى أقريب ما توعدون أم يجعل له ربي أمدا فالمسؤل عنه الثاني أم يجعل له ربي أمدا ليس فيها مفرد يصلح للسؤال عنه (قوله وأهي بسكون الهاء) في التسهيل ما يقتضي أنه قليل وفي شرحه أن الإسكان في ذلك لم يجئ إلا في الشعر (قوله ومختلفتين نحو أأنتم الخ) ذكر اللقاني أن ابن الناظم زاده وقال وزاد المفرد والجملة ومثل له بقوله تعالى وإن أدرى أقريب ما توعدون أم يجعل له ربي أمدا بناء على أن ما توعدون غير مسؤل عنه فما قبل أم فيه مفرد (قوله لأن الأرجح كون أنتم الخ) قال الدماميني لأن الاستفهام بالفعل أولى منه بالاسم وقد يقال لا ينبغي في هذه الآية ترجيح تقديره فاعلا على كونه مبتدأ بل يجوز الأمران في نظر النحوي على حد سواء وذلك لأن الفعلية مرجحا وهو كثرة إيلاء الفعل للهمزة كما تقدم وللاسمية مرجحا وهو تناسب المتعاطفين فاستويا وأيضا فإن الاستفهام المعادل بالهمزة ليس حقيقيا فلا ينبغي

ورجح هذا على الأول بأن اعتبار هذا المعنى راجع إليهما نفسهما لا إلى أمر خارج عنها بخلاف الأول فإن الاتصال فيه إنما هو بين السابق واللاحق فإطلاق الاتصال عليها إنما هو باعتبار متعاطفيها المتصلين بها وتسميتها بذلك إنما هو لأمر خارج عنها وعورض بأن الوجه الثاني إنما يتأتى في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية فيترجح الأول لشموله النوعين وعليه اقتصر في المغني وتسمى أيضا في النوعين معادلة لمعادلتها الهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول والاستفهام في النوع الثاني ويفترق النوعان من أربعة أوجه أولها وثانيها أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لأن المعنى معها ليس على الاستفهام وإنما الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر وثالثها ورابعها أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين وأن الجملتين لا يكونان معها إلا في تأويل مفردين كما مر وليست تلك كذلك وإلى نوعي الاتصال أشار الناظم بقوله

وأم بها اعطف إثر همز التسويه   أو همزة عن لفظ أي مغنيه

(و) أم (المنقطعة هي الخالية من ذلك) المذكور في المتصلة فلا تتقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يطلب بها وبأم التعيين وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين (ولا يفارقها معنى الإضراب) عند الجمهور وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وبانقطاع وبمعنى بل وفت   إن تك مما قيدت به خلت

(وقد تقتضي مع ذلك) الإضراب (استفهاما حقيقيا) وهو الطلبي (نحو) قول العرب (إنها لإبل أم شاء) بالمد والإبل اسم جمع والشاء ليس جمع شاة في اللفظ ولكنه جمع لا واحد له من لفظه قاله أبو عثمان وشاء خبر لمبتدأ محذوف (أي بل أهي شاء) فالهمزة داخلة على جملة (وإنما قدرنا ما بعدها مبتدأ لأنها لا تدخل على المفرد) لأنها بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء لا يدخل إلا على جملة ومن ثم كانت غير عاطفة عند الجمهور خلافا لابن جني وادعى ابن مالك أنها قد تدخل على المفرد وحمل قولهم إنها لإبل أم شاء على ظاهره دون تقدير مبتدأ واستدل بأنه قد سمع أن هناك لإبلا أم شاء بالنصب وهذا لا يعرف إلا من جهته وإن سلم فالتأويل ممكن بأن تكون متصلة وحذفت الهمزة أو منقطعة وانتصب شاء بمحذوف أي أم أرى شاء (أو) استفهاما (إنكاريا كقوله تعالى أم له البنات) ولكم البنون (أي بل أله البنات) إذ لو قدرت للإضراب المحض لزم المحال وهو الإخبار بنسبة البنات إليه تعالى عن ذلك (وقد لا تقتضيه) أي لا تقتضي أم المنقطعة الاستفهام (ألبتة) لا حقيقيا ولا إنكاريا (نحو) هل يستوي الأعمى والبصير (أم هل تستوي الظلمات والنور أي بل) هل (تستوي) ولا يقدر بل أهل إذ لا يدخل استفهام على استفهام وقول الشاعر

فليت سليمى في المنام ضجيعتي   هنالك (أم في جنة أم جهنم)

أي بل في جهنم ولا يقدر بل أفي جهنم (إذ لا معنى للاستفهام هنا) لأنه للتمني ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين أن أم أبدا بمعنى بل والهمزة جميعا وأن الكوفيين خالفوهم في ذلك اه وهذه الآية والبيت يشهدان للكوفيين فإن أم فيهما بمعنى بل خاصة كما أنها بمعنى الاستفهام خاصة في قول الأخطل

كذبتك عينك أم رأيت بواسط   غلس الظلام من الرباب خيالا

قال أبو عبيدة أن المعنى هل رأيت (وأما أو فإنها بعد الطلب للتخيير) بين المتعاطفين نحو تزوج زينب أو أختها أو للإباحة نحو جالس العلماء أو الزهاد (والفرق بينهما) أي بين التخيير والإباحة (امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير) فلا يجوز أن يجمع بين زينب وأختها في التزويج لامتناع الجمع بين الأختين (وجوازه) أي الجمع بين المتعاطفين (في الإباحة) فيجوز أن يجمع بين العلماء والزهاد في المجالسة (وبعد الخبر) وهو مقابل الطلب أي الكلام الخبري الذي من شأنه أن يحتمل التصديق والتكذيب (للشك) من المتكلم (نحو لبثنا يوما أو بعض يوم) فلبثنا كلام خبري وأو للشك من القائلين ذلك

على رأيه أن تكون أم فيه متصلة (قوله إنها لإبل أم شاء) قال اللقاني جرى أول كلامه على التعيين فلما تبين له الخطأ أضرب عنه معقبا له بالشك (قوله والشاء ليس جمع شاة الخ) قال الدنوشري ينظر ما المانع من جعل شاة مفرد الشاء (قوله خلافا لابن جني) قال الدنوشري قال الدماميني أن مذهب ابن جني والمغاربة أن أم المنقطعة غير عاطفة خلاف ما حكي عنه الشارح (قوله وادعى ابن مالك الخ) قال الدنوشري وتكون أم المنقطعة عاطفة عند ابن مالك (قوله وحذفت الهمزة) قال الدنوشري مراده أنها محذوفة قبل أن والتقدير أن هناك الخ وينظر ما فائدة التوكيد بأن (قوله وانتصب شاء الخ) قال الدنوشري ويفهم منه أن في محذوفه قبل جهنم ولا يجوز أن يعطف جنة لأن أم المنقطعة ليست عاطفة إلا على رأي تقدم وقوله في جنة من جملة التمني والتقدير بل ليتها ضجيعتي في جنة وكذا يقال فيما بعده والشاهد في أم الأولى والثانية كما يفهمه ظاهر كلام الشارح (قوله كما أنها الخ) قال الدنوشري هذا قول أبي عبيدة فقط كما في المغني (قوله بعد الطلب) أي بعد صيغة الطلب لأنه لا طلب في التخيير والإباحة والظاهر أن المراد بالطلب الأمر إذ الاستفهام لا يتأتى به تخيير ولا إباحة وكذا باقي أنواع الطلب فليتأمل وفي الرضي ما يخالفه في غير الاستفهام (قوله أو الإباحة) ليس مراده الإباحة الشرعية لأن الكلام في

معانى أو قبل ظهور الشرع بل المراد الإباحة بحسن العقل أو العرف فى أى وقت كان وعند أى قوم كانوا (قوله أو الإبهام) المفهوم من كلام النحويين أن الإبهام هو التشكيك ومقتضى كلام المطول والمختصر أنه غيره لأن فيهما بعد قول التلخيص أو التشكيك مانصه أو الإبهام ومثله بالآية وقال الحفيد الفرق بينه وبين التشكيك أن المقصود فى الأول الإخفاء بحسب بادئ الرأى اه وأما الفرق بين الشك والإبهام فواضح قال بعضهم الشك يستوى فيه المتكلم والمخاطب والإبهام يتعلق بالمخاطب فقط بخلاف المتكلم فإنه عالم بحقيقة الأمر (قوله نحو وإنا أو إياكم الخ) قال الدنوشرى فيه نظر إذ لم تقع أو فيه بعد الخبر وكذا يقال فى التقسيم فيما يأتى وفى كلام الشارح إشارة إلى ماقلنا حيث قال فيكون الشاهد فى أو الثانية اه (وأقول) لايخفى أن هذا النظر كلا لأن المصنف مثل بالآية ولم يعين أن الشاهد فى الأولى أو الثانية وحمل كلامه على الثانية ممكن كما فعل الشارح وقوله وكذا يقال فى التقسيم لا يظهر له وجه إذ أو فى أو فعل أو حرف بعد الخبر وهو قوله الكلمة اسم إلا أن يقال الخبر إنما هو المجموع فى الحقيقة ولا يخفى مافيه إذ الكلمة كل واحد لا المجموع ثم هذا بناء على اشتراط تقدم الخبر فى التقسيم ويأتى مافيه وكان اللائق بالدنوشرى أن يبين وجه تخصيص الشاهد بالثانية الذى أشار إليه الشارح وقد تقدم الكلام الخبرى دون الأولى لعدم تقدمه لأن إن واسمها ليس بكلام لكن قد يجاب بأن قوله لعلى هدى أو فى ضلال مبين خبر عن الأول وحذف خبر الثانى أو بالعكس إذ لا يتعين كونه خبرا عنهما وإن صلح لذلك لكونه جارا ومجرورا فيمكن تقدير متعلقه مثنى وحينئذ فالشاهد فى الأولى والثانية (قوله وللتفصيل) ظاهر كلامه أن التفصيل غير التقسيم وقال فى المغنى بعد أن ذكر أن ابن مالك تارة عبر بالتقسيم وتارة بالتفريق المجرد مانصه وغيره عدل عن العبارتين فعبر بالتفصيل ومثله بقوله تعالى وقالوا كونوا هودا أو نصارى اه وهذا يقتضى ترادف التقسيم والتفصيل فقد مثل ابن الناظم بهذه الآية للتقسيم والعجب أن شراح المغنى كالشارح لم يتعرضوا لمعارضة الأوضح المغنى ولا يقال التفصيل يستدعى سبق إجمال بخلاف التقسيم

كما قد يتخيل من كلام الشارح لأنه مدفوع بأن التقسيم يستدعى تقدم مايتناول الأقسام كما الشمنى وقال اللقانى الفرق بين التفصيل والتقسيم أن التفصيل تبيين للأمور المجتمعة بلفظ واحد والتقسيم تبيين لما دخل تحت حقيقة واحدة ففى الآية جمعت اليهود والنصارى فى لفظ واحد وهو الضمير المسند إليه قال المتضمن بجمع متوهم فيه وبين ذلك فيما بعد (قوله فقالوا كلام خبرى الخ) إشارة إلى دفع مايقال التفصيل إنما يكون فى الخبر لا فى الطلب وهو فى الآية فى الطلب وهو كونوا وحاصل الجواب أنه إنما هو فى الخبر إذ التفصيل الذى فى أو للإجمال الذى فى قالوا وهو خبر وهذا بناء على أن التفصيل لابد أن يتقدمه الخبر كما هو قضية عطفه على الشك لكن صرح الشاطبى كما نقلناه فى حواشى الألفية بأن ماعدا التخيير والإباحة والشك والإبهام من معانى أو يكون بعد الطلب والخبر وحينئذ فينبغى أن يقدر عامل لقوله وللتفصيل بعد لعاطف والتقدير ويكون للتفصيل ويدل له مايأتى من حكاية الفراء والحق أن الشارح إنما قصد تحقيق المقام وبيان الواقع من وقوع أو فى الآية بعد الخبر إذ لم نر من صرح باشتراط تقدم الخبر فيما عدا الشك والإبهام والعطف فى كلام المصنف لا يقتضيه لما عرفت من انقطاعه عما قبله فى التقدير فتأمل (قوله وعدل عنه فى التسهيل الخ) قال فى شرحه التعبير به أولى من التعبير بالتقسيم لأن استعمال الواو فى التقسيم أجود وقال الدماميني لم أتحقق إلى الآن الفرق بين التقسيم والتفريق المجرد على وجه يكونان به متباينين حتى إذا وجدنا مدلول التقسيم تنبانى على قلنا يسوغ الإتيان بما شئت من الواو وأو ولكن استعمال الواو أجود وقال الشمنى يمكن الفرق بأن التقسيم جعل الشىء أقساما يستدعى تقديم مايتناول الأقسام سواء كان كليا نحو الكلمة اسم وفعل وحرف أو كلا نحو اثنان صدور رماح أو سلاسل وأما التفريق فهو قطع الاتصال بين شيئين فأكثر وذلك لا يستدعى تقديم مايتناول فهو أعم من التقسيم هو مامطلقا وبعبارة أخرى التقسيم الخبرى يقع فى كلى

او الإبهام) على المخاطب (نحو وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين) فإنا أو إياكم لعلى هدى كلام خبرى وأو فى ضلال مبين للإبهام فيكون الشاهد فى الثانية وقال فى المغنى الشاهد فى الأولى وقال الدماميني الشاهد فى الأولى والثانية والمعنى وإن أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الأمرين كونه على هدى أو كونه فى ضلال مبين أخرج الكلام فى صورة الاحتمال مع العلم بأن من وحد الله وعبده فهو على هدى وإن من عبد غيره من جماد أو غيره فهو فى ضلال مبين اه (وللتفصيل) بالصاد المهملة بعد الإجمال (نحو وقالوا كونوا هودا أو نصارى) فقالوا كلام خبرى وهو مشتمل على الواو العائدة على اليهود والنصارى فذكر الفريقين على الإجمال بالضمير العائد إليهما ثم فصل ماقاله كل فريق (أى قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى) فأو لتفصيل الإجمال فى فاعل قالوا وهو الواو (أو للتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف) قاله ابن مالك فى الخلاصة وأصلها وعدل عنه فى التسهيل وشرحه إلى التفريق المجرد (والإضراب) كبل مطلقا (عند الكوفيين وأبى على) الفارسى وابن برهان نحو أنا أخرج ثم أقول أو أقيم أضربت عن الخروج

ثم أثبت الإقامة فكأنك قلت لا بل أقيم (حكى الفراء اذهب إلى زيد أو دع ذلك فلا تبرح اليوم) نقله عنه في شرح الكافية ونقل ابن عصفور عن سيبويه أنه أثبت لأو الإضراب بشرطين تقدم نفي أو نهي وتكرير العامل نحو لست زيدا أو لست عمرا أو لا تضرب زيدا أو لا تضرب عمرا (و) تكون أو (بمعنى الواو عند الكوفيين) والأخفش والجرمي (وذلك عند أمن اللبس كقوله) وهو حميد بن ثور الهلالي :

قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم • (ما بين ملجم مهره أو سافع)

أي وسافع لأن البينية من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها إلا بالواو كما تقدم ويحتمل أن تكون أو لأحد الأمرين على بابها والمراد بين فريق ملجم أو فريق سافع على حد اجلس بين العلماء أو الزهاد والصريخ صوت المستصرخ والملجم هو جاعل اللجام في محله من الفرس والسافع بالسين المهملة هو الآخذ بناصية فرسه ومنه لنسفعا بالناصية وإلى معاني أو أشار الناظم بقوله :

خــير أبح قسم بأو وابهم • واشكك وإضراب بها أيضا نمى
وربمـــا عاقبت الواو إذا • لم يلف ذو النطق للبس منفذا

(وزعم أكثر النحويين أن إما الثانية في الطلب والخبر) فالأول نحو تزوج (إما هندا وإما أختها و) الثاني نحو (جاءني إما زيد وإما عمرو بمنزلة أو في العطف والمعنى) فتكون بعد الطلب للتخيير والإباحة وبعد الخبر للشك والإبهام والتفصيل نحو إما شاكرا وإما كفورا وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • ومثل أو في القصد إما الثانية • وقال أبو علي وابنا كيسان وبرهان) بفتح الباء والمنع من الصرف (هي مثلها في المعنى فقط) لا في العطف وإنما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها الحرفه قاله ابن عصفور (ويؤيد قولهم إنها مجامعة للواو) العاطفة (لزوما والعاطف لا يدخل على عاطف وأما قوله) وهو سعد بن قرط لا الأحوص خلافا للجوهري :

يا ليتما أمنا شالت نعامتها • (أيما إلى جنة أيما إلى نار

فشاذ) حذف الواو (وكذلك فتح همزتها وإبدال ميمها الأولى ياء) شاذان أيضا على سبيل الاجتماع والإفتح همزتها لغة تميمية وقيسية وأسدية وشالت نعامتها كناية عن موتها فإن النعامة باطن القدم وشالت ارتفعت ومن مات ارتفعت رجلاه وانتكس رأسه وظهرت نعامة قدمه ولا خلاف في أن إما الأولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام إما زيد وإما عمرو ونحو رأيت إما زيدا وإما عمرا (وأما لكن فعاطفة خلافا ليونس) وتبعه ابن مالك في التسهيل (وإنما تعطف بشروط) ثلاثة (إفراد معطوفها

المذكورات أو كلها والتفريق يقع في المذكورات (قوله اذهب إلى زيد الخ) قال الدنوشري فيه وقوع أو بعد غير الخبر والعطف يقتضي بخلاف ذلك فإن قوله وللإضراب معطوف على قوله قبل ذلك اشترط فيه وقوع أو بعد الخبر فيكون ما عطف عليه كذلك ويمكن أن يقدر له عامل يكون به منقطعا عما قبله كأن يقدر تأتي بعد الواو وقال الرضي والسعد كما نقله بعض المشايخ إن أو الإضرابية ليست بعاطفة اهـ وهو بعد معرفة ما نقلناه عن الشاطبي غير محرر وكان ينبغي الجزم بتقدير العامل وتقديره في قول المصنف وللتفصيل لأجل الموهم اشتراك التفصيل مع ما قبله في اشتراط تقدم الخبر فتدبر (قوله ويحتمل الخ) قال الدنوشري قد يقال إن ذلك يوهم أنهم إما فريق ملجم وإما فريق سافع والغرض الحكم عليهم بأنهم جمعوا الوصفين وذلك مناف لإبقاء أو على معناها وكتب شيخنا الغنيمي رحمه الله بعده أقول لا منافاة لأن المقام يقتضي (١٤٦) الحصر في القسمين ثم كتب الدنوشري قال بعض المشايخ لا مانع أن تكون أو حينئذ للتفصيل أو قد يقال إنه لا مانع من كون القوم إما ملجمون فقط أو سافعون فقط (قوله على هذا) أي على معنى التفصيل والحال المقدرة هي التي يكون حصول مضمونها متأخرا عن حصول مضمون عاملها والعامل فيهما هديناه والهداية نصب الدليل ولا شك في تأخر الشكر والكفر عنه لأن المراد بالشكر العمل بما بين له وبالكفر ضده وليسا بمقارنين لنصب الدليل (نكتة) سأل الصاحب بن عباد القاضي عبد الجبار عن هذه الآية فقال كيف قرن بين لفظي فاعل وفعول وأحدهما للمبالغة دون الآخر فقال نعم الله تعالى على عباده كثيرة فكل شكر بإزائها قليل وكل كفر عظيم لجاء شاكر بغير لفظ المبالغة وكفور بلفظها (قوله وإلى ذلك أشار الخ) قال الدنوشري قد يقال إن كلام الناظم صريح في أنها مثل أو في المعنى لا في العطف (قوله وأما لكن) قال الزرقاني أي الخفيفة وأما المخففة من الثقيلة فهي حرف ابتداء غير عامل خلافا للأخفش ويونس فإنهما يريان أنها عاملة واسمها ضمير شأن محذوف والجملة خبرها قال في المغني وإنما لم تعمل لدخولها على الجملتين اهـ بالمعنى وظاهر كلام الدماميني أنها حينئذ تفيد الاستدراك وذلك لأنه نظر في الفرق بين المخففة والخفيفة حيث دخلت جملة فعال النظر (قوله خلافا ليونس) قال الزرقاني قال ابن عقيل في شرح التسهيل فهي عنده للاستدراك لا للعطف والعطف بما قبلها من واو اهـ فإن قلت فالذي يقوله في ما قام زيد لكن عمرو وهل يمنع ذلك أو يجوزه فما وجهه فالجواب أنه يجوز قال الرضي وذهب يونس إلى أن لكن في جميع مواقعها مخففة من الثقيلة وليست بحرف عطف وليها مفرد أو جملة وذلك لجواز دخول الواو عليها في المفرد

يقدر العامل بعدها اه المقصود منه إذا تقرر هذا علمت من مجموع كلام ابن عقيل والرضى أنها عند يونس مخففة من الثقيلة ومع ذلك تفيد الاستدراك (قوله وأن تسبق بنفى) هل النفى خاص بالحروف أو ولو كان بالأفعال النافية والأسماء وإذا كان بالحروف فهل عام فى جميعها أو خاص بما والظاهر لم يذكر الاستفهام مع أنه ملحق بالنفى فى الغالب وصرح فى التسهيل بأنها إذا تلتها جملة لا تكون بعد الاستفهام (قوله وإن لا تقترن بالواو) الاقتران يشمل ما إذا كانت تالية أو غير تالية والظاهر أن المراد أن تكون تالية بقرينة ما سيأتى وخصوا الاقتران بالواو ولم يعمموا العاطف كما فى بل الظاهر لعدم أتى غير الواو هنا (قوله فقيل عطف على صالح) قال الورقانى أى فقيل الجر عطف على صالح وهذا هو الذى عول عليه هنا لجعله ماذكر مثالا للمعطوف المقدر وقوله وقيل بجر مقدر أى وقيل الجر بجار مقدر كما بينه وفهم بعض شيوخنا من التقدير المذكور أن العطف حينئذ من عطف الجمل ويحتمل أن المعطوف حينئذ الجار والمجرور وهو ليس جملة وتقدير العامل لكون الجار والمجرور بدلا قاله ابن المصنف (قوله لكن وقائعه الخ) قال الورقانى لما كان عدم خشية حدته ربما يتوهم منها أنه كذلك فى وقائعه استدرك على ذلك وبين أنه فى الحرب ليس كذلك (قوله بخلاف الجملتين الخ) (١٤٧) وذلك لاستقلال الجمل استقلالا تاما (قوله وزعم ابن أبى الربيع) ينبنى على قوله أن تكون الواو قبلها زائدة (قوله إفراد معطوفها) خالف فيه بعضهم وفى الرضى وأما بل فإما يليها مفرد أو جملة والتى تليها جملة فائدتها الانتقال إلى جملة أخرى أهم من الأولى وقد تكون لتدارك الغلط ومثله فى الفصل والوصل وعلى مجىء بل عاطفة فى الجمل جرى الإمام النووى فى المنهاج فى مسئلة الاجتهاد حيث قال أو ماء وبول لم يجتهد على الصحيح بل يخلطان ونقل شراحه هناك أن ابن مالك يقول بأنها تعطف الجمل والذى ذكره ابن هشام أنه لم يقل بذلك إلا ابنه فانظر حواشينا على الألفية هذا ولم يبين حكمها إذا لم يفرد معطوفها كما فعل فى لكن فانظر المغنى (قوله بإيجاب) هل الاستفهام داخل فى الإيجاب (قوله ومعناه بعد الأولين الخ) الحاصل أنها تفيد بعد الأولين أمرين تأسيسين إزالة الحكم عما قبلها وجعله لما بعدها وبعد الأخيرين أمرين تأكيدى وهو تقرير ماقبلها وتأسيسى وهو إثبات نقيضه لما بعدها (قوله حتى كأنه الخ) ماسبب هذه العبارة المؤذنة بعدم تحقق ماذكر وهلا أسقط الكاف وقد تجعل كأن للتحقيق (قوله حتى كأنه مسكوت عنه الخ) قال الدنوشرى ليس هذا معنى سلب الحكم وكأن الشارح أراد أن يحمل كلام الموضح على ماقاله الشيخ سعد الدين فى المطول فإنه قال معنى الإضراب أن تجعل المتبوع فى حكم المسكوت عنه يحتمل أن يلابسه الحكم وأن لا يلابسه فنحو جاءنى زيد بل عمرو يحتمل مجىء زيد وعدم مجيئه وفى كلام ابن الحاجب أنه يقتضى عدم المجىء قطعا أما إذا انضم إليه لا نحو جاءنى زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجىء زيد قطعا اه فكلام الموضح صريح فيما قاله ابن الحاجب فلا يصح حمل الشارح له على ماقاله السعد وإن كانت عبارته فى المغنى تفيد موافقته له اه وبغير خطه بهامشه ما نصه وقال السيد فى حاشيته على هذا المحل قد وقع فى كلام ابن الحاجب أن الحكم على الأول كان غلطا وأراد أن إيقاع النسبة عليه والإخبار عنه كان غلطا كما يدل عليه

وأن تسبق بنفى أو نهى) عند البصريين وإليه أشار الناظم بقوله • وأول لكن نفيا أو نهيا • (وأن لا تقترن بالواو) عند الفارسى والأكثرين فالنفى (نحو ما مررت برجل صالح لكن طالح) بالجر سماعا فقيل عطف على صالح وقيل بجار مقدر أى لكن مررت بطالح وجاز إبقاء عمل الجار بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بتقدم ذكره (و) النهى (نحو لا يقم زيد لكن عمرو وهى حرف ابتداء) جىء به لمجرد إفادة الاستدراك وليست عاطفة (إن تلتها جملة) لعدم إفراد معطوفها (كقوله) وهو زهير بن أبى سلمى بضم السين:

(إن ابن ورقاء لا تخشى بوادره
لكن وقائعه فى الحرب تنتظر)

فوقائعه مبتدأ وتنتظر خبره ولكن الداخلة على هذه الجملة حرف ابتداء وابن ورقاء بالمد هو الحرث الصيداوى وورقاء أبوه والبوادر جمع بادرة وهى الحدة (أو تلت) لكن (واوا) فهى حرف ابتداء أيضا ليست عاطفة لأن من شرط عطفها أن لا تقترن بالواو (نحو) ما كان محمد أبا أحد من رجالكم (ولكن رسول الله) فلكن حرف ابتداء ورسول الله خبر لكان محذوفة (أى ولكن كان رسول الله وليس) رسول الله (المنصوب معطوفا بالواو) الداخلة على لكن على أبا أحد كم من عطف مفرد على مفرد كما هو مذهب يونس من كون لكن حرف استدراك والعاطف الواو (لأن متعاطفى الواو المفردين لا يختلفان بالسلب والإيجاب) لأن المعطوف عليه هنا منفى والمعطوف موجب بخلاف الجملتين المتعاطفتين بالواو فيجوز تخالفهما إيجابا وسلبا نحو ما قام زيد وقام عمرو وقام زيد ولم يقم عمرو وزعم ابن أبى الربيع أن لكن حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وأنه ظاهر قول سيبويه (أو سبقت بإيجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم) فلكن حرف ابتداء أو استدراك وعمرو مبتدأ ولم يقم خبره (ولا يجوز لكن عمرو) بالإفراد (على أنه معطوف) على زيد لفوات شرطه وهو النفى أو النهى (خلافا للكوفيين) فى إجازتهم ذلك وليس ذلك بمسموع وأما بل فيعطف بها بشرطين إفراد معطوفها وأن تسبق بإيجاب أو أمر أو نفى أو نهى ومعناها (بعد الأولين) وهما الإيجاب والأمر (سلب الحكم عما قبلها) حتى كأنه مسكوت عنه ولم يحكم عليه بشىء (وجعله لما

كلامه صريحا وصرح به أيضا شارحو كلامه وأما أنه يدل على انتفاء المسند عن الأول فما لم يقل به أحد ولا يرضى به ذو أدب وعنعله أيضا نقل كلام السيد في شرح المفتاح هذا يغني عن نقله لأنه بمعناه اه (وأقول) قد أشار المصنف في الحواشي كما بيناه في حاشية الألفية إلى أن المراد بالحكم المسلوب عما قبل بل إثبات أمر أو نفيه عنه لا المحكوم به ومن ثم صار الأول مسكوتا عنه لأنه دخل في نقيض الحكم وهو لا حكم ولم يدخل في نقيض المحكوم به وهو القيام مثلا في زيد قائم بل عمرو وهو لا قيام وعلى هذا فالمصنف تابع للجمهور لا لابن الحاجب وشرح الشارح لكلامه مطابق للشروح خلاف ما قاله الدنوشري لكن قول الشارح فالقيام الخ لا يناسبه وإنما يناسب جعل الحكم بمعنى المحكوم به وكان الأظهر أن يقول فثبوت القيام في المثالين لعمرو ولا لزيد فتدبر (قوله فالقيام في المثالين) قال الدنوشري فيه نظر إذ الثابت لعمرو في الثاني الأمر في القيام فليتأمل اه بقي أن قوله مسلوب عن زيد لا يناسب قوله أولا حتى كأنه مسكوت عنه لأنه لا يلزم من السكوت عنه وعدم الحكم عليه بشيء سلب الحكم المقصود بالمعاطف عنه (قوله وأجاز المبرد وعبد الوارث ومع هذا الخ) قال الدنوشري ظاهره أنها تفيد الفعل المذكور مع تقرير الحكم من نفي أو نهي لما قبلها وهذا لا يقول به المبرد وعبد الوارث إنما يقولان إن المتبوع حينئذ كالمسكوت عنه أو الحكم متحقق له وعبارة المطول تفيد ما قلناه وهي ومذهب المبرد أنها بعد النفي تفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت عنه أو الحكم متحقق الثبوت له فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل ما جاءني عمرو فعدم مجيء عمرو متحقق ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال أو مجيئه محقق اه والحق أن قول الشارح مع هذا مراده به أنها تفيد ما قالاه في بعض التراكيب مع إفادتها في البعض الآخر التقدير المزبور ولا يختص به عندهما بل يجوز خروجه عنه لما ذكر ونقل في المطول عن الجمهور أنها بعد النفي ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه عن المتبوع فمعنى ما جاء زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه وهذا لا يوافق ما هنا من أنها بعد النفي والنهي لتقرير الحكم على غير مذهب المبرد اه ولا يخفى أن قول الشارح مع هذا قضية قول المصنف وأجاز فإنه صريح في إجازتهما ما قاله الجمهور وإلا لقال وذهب المبرد الخ فلا ينبغي أن يثبت مخالفة المطول للشارح وحده (قوله وتزاد الخ) هكذا في المغني قال الدماميني وهو محل نظر فقد قال الرضي وإذا ضمت لا إلى بل بعد الإيجاب نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا نفيت بلا القيام عن زيد وأثبته لعمرو ولو لم تجيء بلا لكان قيام زيد في حكم المسكوت عنه يحتمل أن يثبت وأن لا يثبت وكذا في اضرب زيدا لا بل عمرا أي لا تضرب زيدا بل اضرب عمرا ولو لا لا المذكورة لاحتمل أن يكون أمرا بضرب زيد وأن لا يكون مع الأمر بضرب عمرو هذا كلامه وهو نص في أن لا الواقعة قبل بل ليست بزائدة بل أنها لتأسيس معنى لم يكن (قوله كسفة) نفسه بفتح الكاف التغيير إلى السواد والأفول الغيبوبة (قوله والثاني كقوله وما هجرتك الخ) لا يخفى أن بل في هذا البيت غير عاطفة لأن شرطها إفراد معطوفها وزادني جملة فقوله أولا وتزاد لا قبل بل المراد بل حيث هي أعم من أن تكون عاطفة أولا فكان على الشارح أن يتعرض لمفهوم الشرط الأول فتكون توطئة لذكر هذه المسئلة والمصنف في المغني إنما ذكرها بعد الكلام على حكم بل إذا دخلت على الجمل تكون للإضراب إما مع الإبطال أو الانتقال

بعدها كقام زيد بل عمرو وليقم زيد بل عمرو) فالقيام في المثالين ثابت لعمرو ومسلوب عن زيد (و) معناها (بعد الأخيرين) وهما النفي والنهي (تقرير حكم ما قبلها) من نفي أو نهي على حاله (وجعل ضده لما بعدها لكن كذلك كقولك ما كنت في منزل ربيع بل أرض لا يهتدى بها) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وبل كلكن بعد مصحوبيها ... كلم أكن في مربع بل تيها

فتقرر نفي السكون في منزل الربيع عن نفسك وتثبت لها السكون في أرض لا يهتدى بها (ولا يقم زيد بل عمرو) فتقرر نهي زيد عن القيام وتأمر عمرا بالقيام (وأجاز المبرد) وعبد الوارث مع هذا (كونها ناقلة معنى النفي والنهي لما بعدها فيجوز على قوله) وقول عبد الوارث (ما زيد قائما بل قاعدا) بالنصب (على معنى بل ما هو قاعدا) واستعمال العرب على خلاف ما أجازاه ويلزمهما أن لا تعمل ما في قائما شيئا لأن شرط عملها بقاء النفي في المعمول وقد انتقل عنه ومذهب الجمهور أنها لا تفيد نقل حكم ما قبلها لما بعدها إلا بعد الإيجاب والأمر وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وانقل بها للثان حكم الأول ... في الخبر المثبت والأمر الجلي

نحو قام زيد بل عمرو (واضرب زيدا بل عمرا) قال المرادي تبعا للشارح فهي في ذلك لإزالة الحكم عما قبلها حتى كأنه مسكوت عنه وجعله لما بعدها اه فالقائم عمرو دون زيد والمأمور بضربه عمرو دون زيد (وتزاد لا قبل بل لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي فالأول كقوله :

وجهك البدر لا بل الشمس لو لم ... يقض للشمس كسفة أو أفول

والثاني كقوله: وما هجرتك لا بل زادني شغفا ... هجر وبعد تراخ لا إلى أجل

(قوله وأما لا فيعطف بها الخ) قال الزرقاني قال الرضي اعلم أن لا لنفي الحكم عن مفرد بعد إيجابه للمتبوع ولا يجب إلا بعد خبر موجب أو أمر ولا يجيء بعد الاستفهام والعرض والتمني والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد النفي اه وقوله ولا يجب أي لا تثبت ولا في كلام بعض شراح الألفية شيء بخلاف هذا واستعمل المصنف في قوله شروط جمع الكثرة موضع جمع القلة لأن شرطا ليس له جمع قلة وحينئذ فليس هذا من القليل لأن محل ذلك ما إذا كان جمع قلة وبقي عليه من الشروط أن لا تقترن بعاطف وقد ذكره في المغني فقال الثاني أن لا تقترن بعاطف فإذا قيل جاء زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة وإذا قلت ما جاءني زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا توكيد للنفي وفي هذا المثال مانع آخر من العطف بلا وهو تقدم النفي وقد اجتمعا أيضا في ولا الضالين ولم يذكر الشارح هذا اه وقوله واستعمل المصنف الخ مبني على خلاف ما حققه السعد في التلويح في أن الجمعين إنما يفترقان في الغاية لا في المبدأ وقوله إن شرطا ليس له جمع قلة لا يعترض بقوله تعالى فقد جاء أشراطها وأفعال من جموع القلة لأن ذاك جمع شرط بفتح الراء بمعنى علامة لا جمع شرط بسكون الراء بمعنى إلزام الشيء والتزامه (قوله إفراد معطوفها) قال السيد في حواشي المطول في باب الفصل والوصل لأنها موضوعة لأن ينفى بها ما أوجبته لمتبوع وذلك ظاهر في المفردات وما في حكمها نحو قولك زيد قائم يناقض زيد ليس بقائم لا عمرو ليس بقائم ولا يتصور في الجمل التي لا محل لها من الإعراب وأما قولك زيد وجهه حسن لا فعله قبيح لمن اعتقد (١٤٩) حسن وجهه وقبح فعله ولا يبعد صحته

(وأما لا فيعطف بها بشروط) ثلاثة (إفراد معطوفها وأن تسبق بإيجاب أو أمر اتفاقا) فالأول (كجاء زيد لا عمرو) الثاني نحو (اضرب زيدا لا عمرا) زاد سيبويه (أو نداء خلافا لابن سعدان) بفتح السين في منعه ذلك وزعمه أنه ليس من كلام العرب (نحو يا ابن أخي لا ابن عمي) وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر نص عليه السهيلي في نتائج الفكر فقال وشرط لا أن يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها ونص عليه أيضا الأبدي في شرح الجزولية وزاد فيكون الأول لا يتناول الثاني وتبعهما أبو حيان قال الموضح (وهو حق فلا يجوز جاءني رجل لا زيد) لأن الرجل يصدق على زيد (ويجوز جاءني رجل لا امرأة) إذ لا يصدق أحدهما على الآخر قال البدر الدماميني ما ذكره السهيلي والأبدي مبني على صحة مفهوم اللقب وقد تقرر في الأصول أنه غير معتبر على الصحيح مع أن بعض المتأخرين استشكل منع مثل قام رجل لا زيد فإنه مثل قام رجل وزيد في صحة التركيب فامتناع قام رجل وزيد في غاية البعد لأنك إذا أردت بالرجل الأول زيدا كان كعطف الشيء على نفسه تأكيدا فلا مانع منه إذا قصد الإطناب وإن أردت بالرجل غير زيد كان كعطف الشيء على غيره ولا مانع منه ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد في صحة التركيب وإن كان معناهما متعاكسين والبحث في ذلك مجال اه (وقال الزجاجي) في كتاب معاني الحروف (وأن لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز) عنده (جاءني زيد لا عمرو) قال لأن العامل يقدر بعد العاطف ولا يقال لا جاء عمرو إلا على الدعاء (ويرده) أنه لو توقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيد قائما ولا قاعدا قاله في المغني وجوابه أن علة المنع عنده ترجع إلى إلباس الخبر بالطلب وهو الدعاء وذلك لا يتأتى في مسئلة ليس

قياسا لأنه بمعنى قولك حسن الوجه لا قبيح الفعل (قوله بإيجاب) قال الزرقاني أي بإثبات خبري لأن الأمر أيضا إيجاب لكن غير خبري فقد ظهر التغاير بين المعطوف والمعطوف عليه ثم إن الدماميني استظهر فيما إذا انتقض النفي بإلا أن يكون مما تقدمه الإيجاب نحو ما قام القوم إلا زيد لا عمرو قال إذ التقدير قام زيد لا عمرو ونقل عن السكاكي ومن تبعه أنهم يمنعون مثل هذا التركيب فانظره (قوله فلا يجوز جاءني رجل لا زيد) قال الزرقاني قد وقع البحث فيما إذا قيل جاءني رجلان لا زيد هل هو مثل هذا فقال بعض شيوخنا هو مثله لصدق رجال على زيد واستشكل ذلك بأن هذا في الاستثناء جائز والذي يظهر أن المتعاطفين هنا متغايران باعتبار الإفراد والجمعية (قوله مع أن بعض المتأخرين الخ) هو الفاضل أبو حامد أحمد بهاء الدين بن الشيخ الإمام أبي الحسن علي تقي الدين السبكي وأجابه والده بما حاصله أن معنى قام رجل وزيد قام رجل غير زيد وزيد واستفيد التقييد من العطف لأنه يقتضي المغايرة والمتكلم مقصود صحيح في إبهام الأول وتعيين الثاني ولا مقصود زائد على المغايرة الحاصلة بدون العطف في قام رجل غير زيد فإذا أمكنت الفائدة المقصودة بدون العطف يظهر أن يمتنع العطف لأن مبنى كلام العرب على الإيجاز والاختصار وإنما يعدل إلى الإطناب لمقصود لا يحصل بدونه فإذا لم يحصل مقصود به فظاهر امتناعه ولا يعدل إلى الجملتين ما قدر على واحدة ولا إلى العطف ما قدر عليه بدونه واعلم أن مما استشكل به البهاء السبكي الشرط المذكور مخالفته لقول البيانيين شرط قصر الموصوف على الصفة إفرادا عدم تنافي الوصفين نحو زيد كاتب لا شاعر وأجاب والده بأن معنى عدم تنافي الوصفين إمكان صدقهما على ذات واحدة بخلاف المتنافيين كالعالم والجاهل لأن الوصف بأحدهما ينفي الوصف بالآخر لاستحالة اجتماعهما وأما الكاتب والشاعر فيمكن اجتماعهما وإن كان معناهما متباينا والتباين أعم من التنافي فكل متنافيين متباينان ولا عكس والبيانيون لم يشترطوا عدم التباين والسهيلي ومن تبعه لم يشترطوا التنافي إلى آخر ما حرره في رسالة سماها نيل العلا

في العطف بلا (قوله بدليل جواز اختصم الخ) قال الزرقاني العامل في الأول اختصم وفي الثاني مبتدأ مقدر تقديره هما وفي الثالث إذ ولا يصح أن يقال اختصم عمرو وما عمرو ولا إن عمرا (قوله وإن زيدا لا عمرا قائمان) قال الزرقاني كذا في النسخ مع أن الخبر الواقع بعد المعطوف بلا يجب إفراده فيطابق أحدهما قاله الرضي في آخر باب العطف وفي التسهيل أيضا أنه يطابق أحدهما قال ابن عقيل والذي يظهر كون الحكم للأول نحو زيد لا هند قائم (قوله قيل في تفسيره) أي قال الجماعة في تفسيره ذلك فالدليل بقولهم لا بنفس المثل فاندفع قول المصنف لا دليل فيه لجواز كون التقدير نافعك جدك أو ينفعك جدك (قوله قاله في القاموس) قال الزرقاني أي قال إنه ثنية الخ ولم يذكر أنه مقصور ضرورة اهـ وهذا أمر ظاهر لأن صاحب القاموس بصدد بيان لفظ تنوفا من حيث هي لا بقيد كونه في البيت (قوله لعدم ارتفاعها) أي الجبال الصغار (قوله ولم يكن مدخولها مفردا الخ) يعني أن جملة شروط كون لا عاطفة أن لا يكون مدخولها ما ذكر فإن كان مدخولها ذلك فهي غير عاطفة وذلك لأن مدخول لا الأولى ما ذكر مع أنها مستوفية للشروط كلها حتى لانتفاء العاطف فاستدراك الشارح على المصنف بذكر هذا الشرط والذي قبله ظاهر (قوله وليست عاطفة) لك أن تقول حينئذ ما سبب جعل بل العاطفة وإهمال لا وقوله ولا ردا لما قبلها صريح في أنها ليست بزائدة لأنها حينئذ مفيدة للنفي ولذا قال الدماميني إن ما قاله ظاهرا معارض لقوله في بل أن لا تزاد قبلهـــا لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي اهـ قال الزرقاني ويمكن أن يقال المعنى ردا لما قبلها المستفاد من بل وحينئذ فهي مفيدة لما أفاده بل وحيث كانت مفيدة لذلك كانت مؤكدة (فصل) (قوله ولا يحسن الخ) فيه إشارة إلى أن الأمر في قول الناظم فافصل ليس للإيجاب وإن كان ذلك هو الأصل فيه في عرف المصنفين والقرينة قوله وبلا فصل يرد ولم ينبه على ترتيب الفاصل وأحسنه الفصل بالتوكيد وأقله بلا وبينهما البواقي ونبه الناظم على حسن الفصل بالتوكيد بالتنصيص عليه مع شمول قوله فافصل له وذكر الخاص بعد العام يشعر بمزيته (قوله في أحد الوجهين) وهو أن زوجك عطف على الضمير المستتر في اسكن والوجه الثاني ما يأتي قريبا من أنه معمول لعامل هو المعطوف والتقدير وليسكن والعطف على الأول من عطف المفردات وعلى الثاني من عطف الجمل (قوله والفاصل الخ) قال الدنوشري قد يقال كان الأولى أن يقول هالا الهاء كما لا يخفى وكان الأولى أيضا أن يضم إليها النون اللهم إلا أن يقال إن الفصل بها كلا فصل لكونها علامة إعراب فليتأمل (قوله أو وجود فاصل بلا الخ) قال

والحق أنه لا يشترط تقدير العامل بعد العاطف بدليل جواز اختصم زيد وعمرو ورأيت ابني زيد وعمرو وإن زيدا لا عمرا قائمان والدليل على صحة ما قلناه قول العرب جدك لا كدك قيل في تفسيره نفعك جدك و(قوله) هو امرؤ القيس الكندي

(كأن دثارا حلقت بلبونه ... عقاب تنوفا لا عقاب القواعل)

فعطف عقاب القواعل على عقاب تنوفا وهو فاعل فعل ماض وهو حلقت ودثار بالمثلثة اسم راع وحلقت ذهبت ولبونه بالإضافة الإبل ذات اللبن وعقاب واحدة العقبان طائر معروف وتنوفا بفتح التاء المثناة فوق بحلو لا مقصور للضرورة ثنية مشرفة قرب القواعل قاله في القاموس وقال في المغني إنه جبل عال والقواعل بالقاف وكسر العين المهملة جبال صغار والمعنى كأن هذا الراعي ذهبت بإبله التي يرعاها عقاب من عقبان تنوفا فطارت بها وارتفعت فهو لا يستطيع ردها ولا يطمع فيها لا عقاب هذه الجبال الصغار لعدم ارتفاعها واقتصر الناظم على قوله . . ولا . نداء أو أمرا أو إثباتا تلا . فنداء وما عطف عليه مفعول مقدم بتلا وتلا خبر لا والتقدير ولا تلا نداء أو أمرا أو إثباتا وإياك أن تظن أن لا معطوف على لكن كما ظن المرادي فتزل هذا إذا لم تقترن بعاطف ولم يكن مدخولها مفردا صفة لموصوف مذكور أو خبرا أو حالا فإن اقترنت بعاطف نحو جاء زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا ردا لما قبلها وليست عاطفة قاله في المغني وإن كان مدخولها مفردا صفة لسابق أو خبرا أو حالا فليست عاطفة ووجب تكرارها نحو إنها بقرة لا فارض ولا بكر ونحو زيد لا شاعر ولا كاتب وجاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا قاله في المغني

(فصل) (بعطف على الظاهر والضمير المنفصل) مرفوعا كان أو منصوبا (والضمير المتصل المنصوب بلا شرط) فالعطف على الظاهر (كقام زيد وعمرو) والعطف على الضمير المنفصل المرفوع نحو أنا وأنت قائمان والمنصوب نحو (إياك والأسد) وعلى الضمير المتصل المنصوب (نحو جمعناكم والأولين) فالأولين معطوف على الكاف والميم (ولا يحسن العطف على) الضمير (المرفوع المتصل بارزا كان أو مستترا إلا بعد توكيده) بتوكيد لفظي مرادف له بأن يكون (بضمير منفصل نحو لقد كنتم أنتم وآباؤكم) ونحو اسكن أنت وزوجك في أحد الوجهين أو بتوكيد معنوي كقوله

ذعرتم أجمعون ومن يليكم ... برؤيتنا وكنا الظافرينا

(أو) بعد (وجود فاصل) أي فاصل كان بين المتبوع (وهو المعطوف عليه (والتابع) وهو المعطوف (نحو يدخلونها ومن صلح) فمن صلح معطوف على الواو في يدخلونها والفاصل بينهما الهاء (أو) وجود (فصل بلا)

الدنوشرى هذا داخل فى قوله ماقبل أو بعد وجود فاصل أى فاصل كان الخ إلا أن يخص الأول بأن يكون الفاصل بين المعطوف عليه وحرف العطف وقول الشارح فيكتفى بذلك الخ ظاهر فى أنه لا فصل حينئذ بينهما وليس كذلك لوجود لا حسا وإن لم يكن بين المعطوف عليه والعاطف اه ولا يخفى أنه غفلة عن ظاهر الكلام وأن قول المصنف أولا بين التابع وقوله ثانيا بين العاطف والمعطوف صريح فى مغايرة القسمين وأنه لا بد فى الأول من تقدم الفاصل على حرف العطف ثم فائدة النص على هذا الأخير الرد على مكى حيث قال إن الآية من قبيل العطف بلا فاصل ولا حجة فى دخول لا لأنها إنما دخلت بعد واو العطف والذى يفصل به إنما يأتى قبل واو العطف (قوله إلا بإعادة الخافض) قيل هذا استثناء منقطع لأن العطف حينئذ على الخافض والمخفوض لا على (١٥١) المخفوض ولا يخفى أن ماقاله من العطف عـلى الخافض والمخفوض خلاف صريح كلام المصنف كالناظم والحق أن العطف على المخفوض لكن هل العامل فى الأرض اللام الأولى والثانية كالعدم أو الثانية يجرى فيه ما يأتى عن الجامى فى عود الاسم (قوله فقال لها وللأرض) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها فقال وهو التلاوة والأول جائز كما نبه عليه البهاء السبكى فى شرح مختصر ابن الحاجب ونقله الدماميني فى بحث من الجارة وأطال فى ذلك واستدل على خصوص هذا الذى وقع هنا بقوله ﷺ حين سئل عن الحمر ماأنزل الله على فيها شيئا إلا هذه الآية الجامعة الفاذة من يعمل مثقال ذرة خيرا يره كذا رويناه فى صحيح البخارى وكذلك فى مسلم ورأيته بخط النورى بغير فاء (قوله على الهاء) قال الدنوشرى كان الأولى أن يقول على ها إلا إن يقال أن الضمير هو الهاء وحدها والألف ليست من الضمير (قوله وأعيد المضاف) جره حينئذ بالأول قاله الجامى قال والثانى كالعدم معنى بدليل قولهم بينى وبينك إذ بين لا تضاف إلا إلى متعدد وقيل جره بالثانى كما فى الحرف الزائد فى كفى بالله (قوله وفاقا الخ) قال الدنوشرى واستدلاله بما ذكر وتخريج القرآن على خلاف مذهب الجمهور بما ينافيه قول السعد أن التخريج على خلاف مذهب الجمهور ينافى الفصاحة إلا أن يقال محل ذلك ما لم يساعد الدليل غير الجمهور اه (وأقول) هذا الذى قيد به كلام السعد يتعين أنه مراده وإنما صرح بما قاله لأن الغالب قوة دليل الجمهور لكن يبقى أن المصنف صرح بأن الموضع قد لا يتخرج إلا على وجه مرجوح كقراءة ابن عامر وغيره وكذلك نجى المؤمنين بالإدغام وانتقده الدماميني بكلام السعد والحق أنه يكفى الفصاحة موافقتها وجها نحويا لم يشتد ضعفه (قوله كحمزة) فيه تنكيت على المصنف لأن كلامه يوهم أنها غير سبعية

النافية (بين العاطف) وهو حرف العطف (والمعطوف) فيكتفى بذلك عن الفصل بين المتعاطفين (نحو ما أشركنا ولا آباؤنا) فآباؤنا معطوف على نا ولا فاصلة بين العاطف وهو الواو والمعطوف وهو آباؤنا (وقد اجتمع الفصلان) الفصل بالتوكيد بين التابع والمتبوع والفصل بلا بين العاطف والمعطوف (فى نحو ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم) فآباؤكم معطوف على الواو فى تعلموا وفصل بينهما بالتوكيد بأنتم والفصل بلا بين الواو وآباؤكم مقو لذلك وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وإن على ضمير رفع متصل   عطفت فافصل بالضمير المنفصل

أو فاصل ما (ويضعف) العطف على الضمير المرفوع المتصل (بدون ذلك) لأنه يوهم العطف على عامل الضمير لأن الضمير المرفوع المتصل ينزل من عامله منزلة الجزء (كمررت برجل سواء والعدم) بالرفع عطفا على الضمير المستتر فى سواء لأنه مؤول بمشتق (أى مستو هو والعدم) وليس بينهما فصل (وهو فاش فى الشعر) وإليه أشار الناظم بقوله وبلا فصل يرد فى النظم فاشيا (كقوله) وهو جرير فى هجو الأخطل

ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه   (ما لم يكن وأب له لينالا)

فعطف أب على الضمير المستتر فى يكن ولم يكن بينهما فاصل وأما ما رواه البخارى فى صحيحه من قوله ﷺ كنت وأبو بكر وعمر وفعلت وأبو بكر وعمر وانطلقت وأبو بكر وعمر من غير فصل فيحتمل أنه مروى بالمعنى (ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض) وإليه أشار الناظم بقوله

وعود خافض لدى عطف على   ضمير خفض لازما قد جعلا

(حرفا كان) الخافض (أو اسما) سواء كان مخفوض الاسم مرفوع المحل كقيامك أو منصوبه كضربك إذا قدرت الكاف مفعولا به أو كان لا محل له من رفع أو نصب كغلامك فالحرف (نحو فقال لها وللأرض) فالأرض معطوفة على الهاء المخفوضة باللام وأعيدت مع المعطوف والاسم نحو (قالوا نعبد إلهك وإله آبائك) فآبائك معطوف على الكاف المخفوضة بإضافة إله إليها وأعيد المضاف وهو إله مع المعطوف والأصل فقال لها والأرض ونعبد إلهك وآبائك وإنما أعيد الخافض فيهما لأن الضمير المخفوض كالتنوين فى شدة اللزوم قاله الحوفى وكما لا يعطف على التنوين لشدة لزومه لا يعطف على ما أشبهه (وليس) عود الخافض (بلازم وفاقا ليونس والأخفش والكوفيين) وتبعهم الناظم فقال :

وليس عندى لازما إذ قد أتى   فى النظم والنثر الصحيح مثبتا

(بدليل قراءة ابن عباس والحسن) البصرى (وغيرهما) كحمزة (تساءلون به والأرحام) بالخفض عطفا

على الهاء المخفوضة بالباء (وحكاية قطرب) عن العرب (ما فيها غيره وفرسه) بالخفض عطفا على الهاء المخفوضة بإضافة غير إليها وليس في القراءة والحكاية إعادة خافض لا حرف في الأولى ولا مضاف في الثانية (قيل و) يحتمل أن يكون (منه) أي من العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة خافض (وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام) فالمسجد الحرام عطف على الهاء المخفوضة بالباء ولو أعيدت لقيل وبالمسجد الحرام (إذ ليس العطف على السبيل) المخفوض بعن خلافا للزمخشري (لأنه صلة المصدر) وهو صد فإنه متعلق به (وقد عطف عليه) أي على المصدر (كفر و) القاعدة أنه (لا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته) فلو عطف المسجد الحرام على السبيل لكان من جملة معمولات صد لأن المعطوف على معمول المصدر من جملة معمولاته ومتى كان المصدر معمولات لا يعطف عليه إلا بعد تمامها فلما عطف عليه علمنا أنه ليس من جملة معمولاته وأنه معطوف على الهاء من به إذ ليس معنا سواهما وقد انتفى أحدهما ليتعين الآخر لا يقال الحصر ممنوع لجواز أن يكون معمولا لمصدر محذوف والتقدير وصد عن المسجد الحرام لأنا نقول المصدر لا يعمل محذوفا عند المحققين وإن كان بعضهم نقله عن سيبويه قال في المغني والصواب أن خفض المسجد بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف ومجموع الجار والمجرور عطف على به اهـ (ويعطف الفعل على الفعل بشرط اتحاد زمانيهما) في المضي والاستقبال (سواء اتحد نوعاهما) في الفعلية كأن يكونا مضارعين أو ماضيين ولا يشترط اتحادهما في المادة (نحو لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه) فنسقيه معطوف على نحيي بدليل ظهور النصب في لفظه (ونحو وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم) فعطف تتقوا على تؤمنوا ويسألكم على يؤتكم من عطف الشرط على الشرط والجواب على الجواب بدليل ظهور الجزم فيهما ونحو قام وقعد أخواك (أم اختلفا) بوعا فيعطف الماضي على المضارع وعكسه فالأول (نحو يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار) فأورد معطوف على يقدم وزمانهما مستقبل (و) الثاني (نحو تبارك الذي إن شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات الآية) وتمامها تجري من تحتها الأنهار ويجعل لك قصورا فعطف يجعل وهو مضارع على جعل وهو ماض لاتحاد زمانيهما في الاستقبال وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • وعطفك الفعل على الفعل يصح • (ويعطف الفعل) الماضي أو المضارع (على الاسم المشبه له في المعنى نحو فالمغيرات صبحا فأثرن ونحو صافات ويقبضن) فعطف في الأولى أثرن وهو ماض على المغيرات وهو اسم فاعل مشبه للفعل في المعنى لأنه في تأويل واللاتي أغرن وعطف في الثانية يقبضن وهو مضارع على صافات لأنها في معنى يصففن قيل والذي حسن ذلك تأويل يقبضن بقابضات وأثرن بمثيرات (ويجوز العكس) وهو عطف الاسم المشبه للفعل في المعنى على الفعل الماضي أو المضارع (كقوله) يارب بيضاء من العواهج (أم صبي قد حبا أو دارج)

لكن حمزة يقرأ تساءلون بالتخفيف نعم ابن عباس والحسن كذلك كما يقتضيه صنيع الشارح (قوله خلافا للزمخشري) قال التفتازاني كتب صاحب الكشاف هنا حاشية حاصلها أن عطف وكفر به على صد عن سبيل الله إنما جاز قبل تمامه بصلته التي من جملتها والمسجد الحرام المعطوف على سبيل الله لوجهين الأول أن الكفر بالله والصد عن سبيله متحدان معنى فكأنه لا فصل بالأجنبي بين سبيل الله وما عطف عليه ولأن عطف الكفر على الصد قبل تمامه بمنزلة أن يقال وصد عن سبيل الله والمسجد الحرام والثاني أن هذا التقديم لفرط العناية ومثله لا يعد فصلا والأول أوجه (١٥٢) (قوله عليه) قال الدنوشري نائب فاعل عطف والضمير للمصدر وضمير أنه عائد إلى المسجد (قوله والتقدير الخ) قال الدنوشري فيه أنه يلزم عليه أيضا عمل الجار محذوفا في غير المواضع المشهورة اللهم إلا أن يقال محل المنع إذا حذف استقلالا وأما بطريق التبع فلا (قوله والصواب الخ) قال الدنوشري هو مخالف لقوله هنا وليس بلازم الخ اهـ أي لأن قول الصواب يقتضي لزوم ذلك ثم انظر هلا أورد أنه يلزم حذف الجار مع بقاء عمله ويجاب بما تقدم من مسوغات إصلاح لكن طالع من قوة الدلالة عليه بتقدم ذكره هذا وأورد بعضهم أن ما قاله في المغني يؤدي إلى تعطيل مسئلة العطف على المجرور بدون إعادة الجار إذ تقدير الجار تمكن في كل جزء من جزئياتها كقراءة حمزة ويجاب بأن الأصل عدم حذف الجار فلا ترتكب إلا عند قوة الداعي كالعطف على المصدر قبل استكماله (قوله في المضي والاستقبال) قال الدنوشري ينظر ما وجه الاقتصار على المضي والاستقبال دون ذكر الحال ثم وافق على التوقف في كلام الشارح شيخنا أبو بكر الشنواني (قوله فعطف في الأولى أثرن الخ) كتب شيخنا العلامة الغنيمي بهامش نسخة الدنوشري قد يقال إن المعطوفات إذا تكررت تكون على الأول على الأصح فلم لم يقل الشارح فعطف في الأولى أثرن على العاديات ويجاب عن ذلك بأن محل قولهم إن المعطوفات إذا تكررت تكون على الأول مقيدا بما إذا لم يكن العاطف حرفا مرتبا كما نقل ذلك بعض مشايخنا عن الكمال ابن الهمام ثم ينظر بكل تقدير محل أثرن من الإعراب لا جائز أن يكون الجر لعدم دخول الأفعال ولا جائز أن يكون غيره لعدم وجوده هنا إذ الفرض أنه معطوف على مجرور فقط اللهم إلا أن يقال على قولهم الجر لا يدخل الأفعال إذا كان ذلك على سبيل الاستقلال أما إذا كان

على سبيل التبع كما هنا فيدخل وإذ قد صرحوا بأن الجملة الفعلية تقع في محل جر ولم يكن فأثرن في محل جر ولا إشكال قلت الفرض أن المعطوف هو الفعل وحده كما صرحوا به لا الجملة بأسرها فليتأمل (قوله فعطف دارج الخ) قال الدنوشري قد يقال لفظ دارج معطوف على محل جملة حبا لكونها صفة للتنكير وليس من عطف الاسم على الفعل بل على الجملة وكذا يقال فيما أشبه وكتب شيخنا الغنيمي بعده وقد يجاب بأنه لما كان المقصود من الجملة هو الحدث صح ذلك ثم يتردد النظر حينئذ في عامل الجر في دارج ما هو فليحرر ثم كتب الدنوشري بعده رددنا النظر في ذلك والذي استقر عليه الحال أن العامل فيه أم لأنه معطوف على الصفة والعامل في الصفة هو العامل في موصوفها ويكون قولهم عطف الاسم على الفعل فيه مسامحة سهلها ما مر فليتأمل ثم كتب الغنيمي بعده أقول لم تحرر المسئلة كما ينبغي فإن منشأ تردد النظر هو قولهم أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع مع قولهم هنا أن المعطوف عليه هو الفعل وذلك مقتض لأن لا يكون العامل هنا أم لأنه لم يعمل في المتبوع إذ هو جزء الجملة المعمولة لأم وهو من حيث كذلك ليس معمولا لأم ودعوى أن العطف عليه هنا هو الجملة وأن قولهم عطف الاسم على الفعل فيه مسامحة كما لا يخفى ثم كتب الدنوشري (١٥٣) لم يبين سند المنع ولا يشك عاقل أن

فعطف دارج على حبا لتأول دارج بدرج أو حبا بحاب والعواهج جمع عوهج وهي في الأصل الطويلة العنق من الظباء والنوق والمراد بها هنا المرأة التامة الخلق ويجوز في أم الجر على البدلية من بيضاء والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف ولا يجوز نصبها إلا على القطع وقول العيني أم صبي بالنصب عطف بيان لبيضاء سهو لأن بيضاء مجرور برب لا منصوبة وفتحتها نائبة عن الكسرة لأنها غير منصرفة لألف التأنيث الممدودة (وجعل منه) أي جعل الناظم في شرح التسهيل من عطف الاسم على الفعل (يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي) فقدر مخرج معطوفا على يخرج لتأول مخرج بيخرج (وقدر الزمخشري عطف مخرج على فالق) فيكون من عطف الاسم على الاسم ولكل منهما مرجحان فرجح الأول سلامته من الفصل بين المتعاطفين بجملة وذكر الشيء ومقابله ومرجح الثاني عدم التأويل والتوافق بين نوعي المتعاطفين وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: واعطف على اسم شبه فعل فعلا ❊ وعكسا استعمل تجده سهلا
﴿فصل﴾ تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما للدليل) وتشاركهما في ذلك أم المتصلة (مثاله في الفاء أن اضرب بعصاك البحر فانبجست) أي فضرب فانبجست وهذا الفعل المحذوف معطوف على أوحينا من قوله تعالى في سورة الأعراف وأوحينا إلى موسى إذ استسقاه قومه أن اضرب بعصاك الحجر فانبجست وانبجست معطوف على ضرب المحذوف ووقع في بعض النسخ مكان فانبجست فانفجرت (أي فضرب فانفجرت وهذا الفعل المحذوف معطوف على أوحينا) وهو سهو لأن انفجرت في البقرة وليس في آيتها أن ولا أوحينا وتلاوتها وإذ استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت وتسمى الفاء العاطفة على مقدر فصيحة (ومثاله في الواو قوله) وهو النابغة الذبياني

فما كان بين الخير لو جاء سالما ❊ أبو حجر إلا ليال قلائل

(حذف الواو ومعطوفها) (أي بين الخير وبيني) وأبو حجر بضم الحاء والجيم كنية النعمان بن الحرث الغساني

قوله دارج من عطف الصفة على مثلها اه أصل السؤال والجواب مأخوذان من كلام الشهاب القاسمي كما بيناه في حواشينا على الألفية (قوله سهو) قال الدنوشري وإنما الساهي هو لجواز كون بيضاء مفعول لفعل محذوف يفسره معدى رب المحذوف على وزان رب رجل صالح لقيته وإن كان المفسر فيما نحن فيه محذوفا فهو مشكل إذ يلزم عليه حذف المفسر والمفسر جميعا وكتب شيخنا الغنيمي بعده وقد يقال أيضا إن العيني لم يسه وإنما أم عطف بيان مقطوع فنصب

إذ عطف البيان كالنعت في جواز القطع كما صرحوا به وحينئذ فقوله ولا يجوز نصبها الخ هو عين كلام العيني ﴿فصل﴾ (قوله وتشاركهما في ذلك أم) كذلك ثم كما اقتضاه قول البخاري في التفسير حيث قال كلما أتوا بشيء ثم أتوا بآخر قالوا هذا الذي رزقنا من قبل وقال الدنوشري وإنما لم يذكر المصنف أم لقلة ذلك بالنسبة إلى الفاء والواو اه وسيأتي أن الشارح عال اقتصار المصنف بالتبعية للناظم وكان الأولى للشارح أن يعتذر عن اقتصار المصنف والناظم بما قال الدنوشري والأولى بالدنوشري أن يكتب ما هنا هناك (قوله وهذا الفعل المحذوف الخ) قال الدنوشري فيه نظر فإن الظاهر أنه من عطف الجمل لا من عطف المفردات وإن كانت عبارة الشارح محتملة لذلك وكذا فيما بعده (قوله وتسمى الفاء العاطفة على مقدر فصيحة) في التلخيص أن المحذوف قد يكون جملة سببا لمذكور نحو فانفجرت إن قدر فضربه بها ويجوز أن يقدر فإن ضربت بها فقد انفجرت قال السعد وظاهر كلام صاحب الكشاف أن تسميتها فصيحة إنما هي على التقدير الثاني وهو أن يكون المحذوف شرطا وظاهر كلام المفتاح على العكس وقيل إنها فصيحة على التقديرين اه وسبب تسميتها فصيحة أنه لما ذكر عقب الأمر بالضرب الانفجار دل على أن المطلوب بالأمر الانفجار فلذا حذف الضرب وإنما نبه على هذه الفائدة الفصيح وفيها أيضا على تقدير فضربه بها دلالة على أن المأمور التزم الأمر وتسميتها حينئذ فصيحة

(وقولهم راكب الناقة طليحان) فطليحان خبر المبتدأ محذوف وما عطف عليه في التقدير (أي) راكب الناقة (والناقة) طليحان لحذف المعطوف مع العاطف بدليل تثنية الخبر وإلا لأفرد ويحتمل أن يكون الأصل أحد طليحين لحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه كما قاله الموضح في شرح بانت سعاد فلا دليل فيه والطليح بفتح الطاء المهملة وكسر اللام وآخره حاء مهملة من قولهم طلح البعير إذا أعيا ومثاله في أم قول أبي ذؤيب :

وقال صحابي قد غبنت وخلتني غبنت فما أدري أشكلكم شكلي

قال أبو الفتح أي فما أدري أطريقكم طريق أم غيره لحذف واقتصر الموضح على ذكر الفاء والواو تبعا لقول النظم والفاء قد تحذف مع ما عطفت والواو إذ لا لبس (وتختص الواو بجواز عطفها عاملا قد حذف وبقي معموله مرفوعا كان نحو اسكن أنت وزوجك الجنة) فزوجك فاعل بفعل محذوف معطوف على اسكن (أي وليسكن زوجك) فهو من عطف الأمر على الأمر (أو منصوبا نحو والذين تبوؤا الدار والإيمان) فالإيمان مفعول بفعل محذوف معطوف على تبوؤا (أي وألفوا الإيمان) فهو من عطف جملة على جملة (أو مجرورا نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة) فبيضاء مجرور بمضاف محذوف معطوف على كل (أي ولا كل بيضاء وإنما لم يجعل العطف فيهن) أي في الأمثلة الثلاثة (على الموجود في الكلام) بدون حذف (لئلا يلزم في) المثال (الأول) وهو اسكن أنت وزوجك (رفع فعل الأمر) وهو اسكن (الاسم الظاهر) وهو زوجك بيان الملازمة أنه لو جعل زوجك معطوفا على فاعل اسكن المستتر فيه لكان شريكه في عامله والأمر بالصيغة لا يرفع ظاهرا فلا يعطف على فاعله ظاهر وقد يقال يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح كما قاله في المغني وفي التسهيل لا يشترط في صحة العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه اهـ ولو سلم فاجتماع حذف الفعل وحذف حرف الأمر شاذ كما سيأتي له في باب التحذير فلا يحسن تخريج التنزيل عليه (و) لئلا يلزم (في) المثال (الثاني) وهو والذين تبوؤا الدار والإيمان (كون الإيمان متبوأ) بيان الملازمة أنه لو جعل الإيمان معطوفا على الدار لكان معمولا لتبوؤا لأن المعطوف يشارك المعطوف عليه في عامله وهو فاسد من جهة المعنى لأن الإيمان لا يتبوأ (وإنما يتبوأ المنزل) إذ التبوؤ التهيؤ يقال بوأت له منزلا أي هيأته له وفي إعراب الحوفي في سورة آل عمران يقال تبوأ فلان الدار إذا لزمها اهـ فعلى هذا يصح العطف ولا يحتاج إلى تقدير عامل آخر (و) لئلا يلزم (في) المثال (الثالث) وهو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة (العطف على معمولي عاملين) مختلفين بيان الملازمة إن سوداء معمول كل وتمرة معمول ما فلو عطف بيضاء على سوداء أو شحمة على تمرة لزم العطف على معمولي عاملين وذلك لا يجوز على الأصح عند سيبويه والأكثرين وأجاز الأخفش العطف على معمولي عاملين إن كان أحدهما جارا واتصل المعطوف بالعاطف أو انفصل بلا كهذا المثال وقيل يجوز مطلقا حكاه الفارسي وابن الحاجب عن الفراء والأصح في التسهيل المنع مطلقا لأن العاطف حرف ضعيف لا ينوب عن عاملين قال في المغني والحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو اهـ واتفقوا على أنه لا يجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين إن تأخر المجرور عن المرفوع أو المنصوب فلا يقال دخل زيد إلى عمرو وبكر خالد وإن زيدا في الدار وعمرا الحجرة للفصل بين نائب الجار وهو العاطف والمجرور قاله السيد عبد الله (ولا يجوز في) المثال (الثاني كون الإيمان مفعولا معه لعدم الفائدة في تقييد) الأنصار المعطوفين على (المهاجرين بمصاحبة الإيمان إذ هو أمر معلوم) وإلى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله وهي انفردت

بعطف عامل مزال قد بقي معموله دفعا لوهم اتقي

(ويجوز حذف المعطوف عليه بالواو والفاء) وأم المتصلة (فالأول) وهو حذف المعطوف عليه بالواو

من المجاز العقلي (قوله معطوف على اسكن) قال الدنوشري فيه نظر إذ ذاك من عطف الجمل وكذا يقال فيما أشبهه (قوله فهو من عطف الأمر) أي دال الأمر إذ قوله ليسكن ليس بأمر بل الأمر مستفاد من اللام (قوله نحو والذين تبوءوا الدار والإيمان) نقل السيد السمهودي في تاريخ المدينة عن صاحب القاموس وأقره أن من أسماء المدينة الإيمان واستدل بالآية وحينئذ فالعطف بلا تقدير مع التبوء بمعنى التهيؤ (قوله فهو من عطف جملة على جملة) قال الدنوشري فيه رد على قول المتن سابقا بجواز عطفها عاملا الخ فإنه ظاهر في أن المعطوف العامل وحده لا الجملة فليتأمل وقد يقال إنما قال ذلك على سبيل التجوز أو تغليبا فإنه في مسئلة المعمول المجرور المعطوف الجار وحده لا هو مع المجرور (قوله وفي التسهيل لا يشترط الخ) فيه بعد ما نقله الشارح أنه يشترط صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل وفي أقسام العطف من الباب الرابع من المغني وشرطه أي العطف إمكان توجه العامل إلى المعطوف (قوله الأنصار) فيه إشارة إلى أن ما اقتضاه صنيع المصنف من إن الآية مسوقة للثناء على المهاجرين غير صحيح (قوله بالواو والفاء) في المغني في بحث ثم ف

(كقول بعضهم وبك وأهلا وسهلا جوابا لمن قال له مرحبا) بك الواو الاولى لعطف جميع الكلام على كلام المتكلم الاول والواو الثانية عاطفة على مرحباً المقدرة فهى لعطف المفردات وهى محل الاستشهاد قاله فى الحواشى (والتقدير ومرحباً بك وأهلا) فبك متعلق بمرحبا وأهلا معطوف على مرحبا (والثانى) وهو حذف المعطوف عليه بالفاء وهو خاص بالجمل (نحو أفنضرب عنكم الذكر صفحا) فجملة نضرب معطوفة على جملة محذوفة (أى أنهملكم) بتقديم الهاء على الميم (فنضرب ونحو أفلم يروا إلى ما بين أيديهم وما خلفهم) فجملة لم يروا معطوفة على جملة محذوفة (أى أعموا فلم يروا) وظاهره أن الفاء عاطفة على جملة مقدرة بينها وبين الهمزة وأن الهمزة فى محلها الاصلى وهو قول الزمخشرى وطائفة ومذهب سيبويه والجمهور أن الهمزة قدمت من تأخير تنبيهاً على أصالتها فى التصدير ومحلها الاصلى بعد الفاء والاصل فأنضرب فألم يروا والثالث وهو حذف المعطوف عليه بأم المتصلة نحو أم حسبتم أن تدخلوا الجنة أى أعلمتم أن الجنة حفت بالمكاره أم حسبتم وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ٭ وحذف متبوع بدا هنا استبح ٭

﴿ هذا باب البدل ﴾

هذه التسمية للبصريين واختلف فى تسميته عند الكوفيين فقال الاخفش يسمونه الترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه التكرير والغرض منه أن يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة إلى ما قبله لإفادة توكيد الحكم وتقريره ولذلك يقولون البدل فى حكم تكرير العامل وقولهم المبدل منه فى حكم الطرح إنما يعنون به من جهة المعنى غالباً دون اللفظ بدليل جواز ضربت زيداً يده إذ لو لم يعتد بزيد أصلا لما كان للضمير ما يعود عليه والبدل لغة العوض (و) اصطلاحا (هو التابع المقصود بالحكم) المنسوب إلى متبوعه نفياً أو إثباتا (بلا واسطة) هذا معنى قول النظم :

التابع المقصود بالحكم بلا ٭ واسطة هو المسمى بدلا

(فخرج بالفصل الاول) وهو المقصود بالحكم ثلاثة توابع (النعت والبيان والتوكيد فإنها مكملات للمقصود بالحكم) وهو متبوعها وليست مقصودات بالحكم (وأما النسق فثلاثة أنواع أحدها ما ليس مقصوداً بالحكم) أصلا وهو المعطوف بلا بعد الإيجاب وببل ولكن بعد النفى (كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو أو لكن عمرو وأما الاول) وهو المعطوف بلا (فواضح) أمره (لأن الحكم السابق) وهو إثبات المجىء لزيد (منفى عنه) بلا (وأما الآخران) وهما المعطوف ببل والمعطوف بلكن بعد النفى (فلأن الحكم السابق هو نفى المجىء والمقصود به إنما هو الاول) دون الثانى (النوع الثانى ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم لا أنه) هو (المقصود) وحده (وذلك كالمعطوف بالواو) إثباتا أو نفيا (نحو جاء زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو وهذان النوعان) وهما الاول والثانى (خارجان بما خرج به النعت والتوكيد والبيان) أما الاول فلأن المقصود بالحكم إنما هو المتبوع وأما الثانى فلأن التابع ليس هو المقصود بالحكم وحده (والنوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببل بعد الإثبات نحو جاءنى زيد بل عمرو) وفى بعض النسخ ذكر لكن بعد بل وهو إنما يتمشى على قول الكوفيين وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة وسلم الحد بذلك للبدل وإذا تأملت ما ذكرته فى تفسير هذا الحد وما ذكره الناظم وابنه ومن قلدهما) من شراح النظم وغيره (علمت أنهم عن إصابة الغرض بمعزل وأقسام البدل أربعة) أشار إليها الناظم بقوله :

الكلام على قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها أن ثم عاطفة على محذوف أى من نفس واحدة أنشأها ثم خلق منها زوجها وحينئذ فثم تشارك الواو والفاء فى جواز حذف المعطوف عليه وموجب الحذف فى الآية دفع لزوم أن تكون الذرية قبل خلق الزوج ويمكن الدفع بجعل ثم للترتيب فى الإخبار (قوله وهو قول الزمخشرى) حيث اختار المصنف قول الزمخشرى فكان عليه أن لا يخصص هذا الحكم بالفاء والواو لأن ثم كذلك كما فى المغنى

﴿ هذا باب البدل ﴾

(قوله ولذلك يقولون البدل الخ) أشعر قولهم فى حكم تكرير العامل أنه ليس تكريرا حقيقة وهو كذلك قال الشارح فى بحث الاشتغال عامل البدل ليس كالملفوظ به من كل وجه حتى يصح أن يكون خبرا أو مفسرا لغيره وإنما هو تقدير معنوى وإلا لم يكن من بدل المفرد بل من بدل الجملة من الجملة وذلك باطل اهـ لكن سيأتى قوله تعالى تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا ما قد يعكر على ذلك (قوله إذ لو لم يعتد بزيد الخ) قد يقال يكفى الضمير فيما يعود عليه ذكر مرجعه فى اللفظ وإن كان من جملة أخرى وليس ذلك بأبعد من عوده على ما يستلزمه المقام ونحو ذلك (قوله وفى بعض النسخ ذكر لكن الخ) قال اللقانى ذكر لكن مشكل حتى على مذهب الكوفيين القائلين بأنها عاطفة بعد الإثبات والمقصود به إنما هو الاول (قوله وأقسام البدل أربعة) زاد بعضهم خامسا وهو بدل كل من بعض قال السيوطى وقد وجدت له شاهداً فى التنزيل وهو قوله تعالى فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن ولا شك أنه بدل كل من بعض وحينئذ فنكتته البيانية تقرير خلودهم وإقامتهم فبكونها عدنا وأنها من

مطابقا أو بعضا أو ما يشتمل ❊ عليه يلفى أو كمعطوف ببل

(الأول بدل كل من كل وهو بدل الشىء مما هو طبق معناه نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين) أنعمت عليهم فصراط الذين بدل من الصراط المستقيم بدل كل من كل (وسماه الناظم) فى النظم (البدل المطابق) وخالف الجماعة فى تسميته بدل كل من كل (لوقوعه فى اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرأ بالجر) فالله بدل من العزيز بدل مطابق ولا يقال فيه بدل كل من كل (وإنما) لم يقل ذلك لأن كلا إنما (يطلق) على ما يقبل التجزى فعند الإطلاق تدل (كل على ذى أجزاء وذلك ممتنع هنا) لأن الله تعالى منزه عن ذلك ولا يحتاج البدل المطابق إلى ضمير يربطه بالمبدل منه لأنه نفس المبدل منه فى المعنى كما أن الجملة التى هى نفس المبتدأ فى المعنى لا تحتاج لرابط (والثانى بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كله قليلا كان ذلك الجزء) بالنسبة إلى الباقى من المبدل منه (أو مساويا) له (أو أكثر) منه (كأكلت الرغيف ثلثه) فالثلث أقل من الباقى وهو الثلثان (أو نصفه) فالنصف مساويا للنصف الثانى (أو ثلثيه) فالثلثان أكثر من الثلث الباقى وذهب الكسائى وهشام إلى أن بدل البعض لا يقع إلا على ما دون النصف فلا يسمى أكلت الرغيف نصفه أو ثلثيه أو أكثره بدل بعض عندهما (ولا بد) فى بدل البعض (من اتصاله) بضمير يرجع إلى المبدل منه ليربط البعض بكله (مذكور) ذلك الضمير متصل بالبدل أو بغيره فالأول (كالأمثلة المذكورة) فى قوله ثلثه أو نصفه أو ثلثيه (و) الثانى (كقوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم) فكثير بدل من الواو الأولى فقط والواو الثانية عائدة على كثير لأنه مقدم رتبة والأصل والله أعلم ثم عموا كثير منهم وصموا والذى حملنا على ذلك أنا لو جعلناه بدلا من الواوين معا لزم توارد عاملين على معمول واحد وإن جعلناه بدلا من أحدهما وبدل الآخر محذوف فهو متوقف على إجازة حذف البدل وإن جعلناه بدلا من الواو الثانية فقط بقيت الأولى بلا مفسر وإن جعلناه مبتدأ والجملة قبله خبره فقال البيضاوى إنه ضعيف لأن تقديم الخبر فى مثله ممتنع اهـ وإن جعلناه فاعلا لأحد الفعلين على سبيل التنازع ففيه ضعف من وجهين

موعود الرحمن الذى لا يخلف وعده أو لتقرر أنها جنات كثيرة لا جنة واحدة كما رواه البخارى من حديث أنس قال أصيب حارثة يوم بدر فقالت أمه يارسول الله قد علمت منزلة حارثة منى فإن يكن فى الجنة صبرت وإن يكن غير ذلك ترى ما أصنع فقال جنة واحدة إنها جنات كثيرة وأنه فى الفردوس الأعلى (قوله بدل مطابق) قال الدنوشرى هو بدل من قوله بدل كل الخ (قوله وإنما يطلق كل على ذى أجزاء) قال الزرقانى أجيب عن ذلك بأن الشىء هنا هو اللفظ دون المعنى والتسمية اصطلاحية منقولة بعد التغليب يعنى أنه غلب الألفاظ التى تدل على ذى أجزاء على ما لم يدل على ذلك وهو أسماء الله تعالى لكثرة الأول فقيل فى الجميع كل ثم سميت تلك الألفاظ ببدل الكل من الكل (قوله فلا يسمى أكلت الرغيف نصفه الخ) قال الزرقانى انظر ما الذى يسمى به عندهما حينئذ ولعلهما يسميانه بدل إضراب (قوله ولا بد من اتصاله الخ) قال الدنوشرى وقال الناظم فى شرح كافيته اشترط أكثر النحويين مصاحبة بدل البعض والاشتمال ضميرا عائدا على المبدل منه والصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده أكثر من عدمه والمسألة مذكورة فى المرادى مبسوطة فلتراجع اهـ وتقدم فى كلام الشارح فى باب الاستثناء (١٥٦) ما يشعر بالاستغناء عن الضمير لفظا وتقديرا فإنه قال فى قوله تعالى ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك فامرأتك بدل من أحد بدل بعض من كل ولم يصرح معه بضمير لأن قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه أغنى عن الضمير غالبا اهـ فإن قوله لأن قوة الخ يشعر بعدم الاحتياج إليه هنا وإن كان قوله ولم يصرح يشعر بتقديره بل أن ظاهر كلامهم أن الربط فى هذا الباب لا يكون إلا بالضمير وبذلك صرح فى المغنى (قوله متصل بالبدل أو بغيره) قال الدنوشرى ينافى ظاهر قول المتن ولا بد من اتصاله بضمير يرجع إلى المبدل منه وقد يجاب بأن الاتصال فى كلام المتن ليس على حقيقته والاتصال فى كلام الشارح محمول عليها وفى جعل الآية مثالا لذلك نظر ظاهر إذ ضمير الغيبة لا يرجع لضمير الغيبة بل كلاهما راجعان إلى شىء واحد أما ضمير المتكلم والمخاطب فيصح ذلك فيه نحو أنت قمت وأنا فعلت هكذا قيل وهو مردود فإن المفسر لها حضور من هما له ولا نسلم عود الضمير إلى الضمير فى ذلك (قوله فهو متوقف على أجازة حذف البدل) يعنى ولم يثبت ولذا لم يذكر المصنف فى المغنى حذفه وذكر حذف المبدل منه وبين ما قيل فيه (قوله فقال البيضاوى الخ) قال الدنوشرى كلام البيضاوى هذا ينافى ما جزم به فى قوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا حيث جوز فى ذلك كون الذين مبتدأ مؤخرا والجملة قبله خبر ولم يظهر وجه التفرقة بينهما وأجاب بعض الأفاضل بأنه إنما ترك التضعيف فى الثانية اكتفاء بذكره فى الأولى كما هو عادته وبعد فلم يظهر وجه التضعيف كيف وقد أجاز النحاة تقديم الخبر فى نحو قاموا إخوتك بخلاف زيد قام لالتباسه بالفاعل ثم رأيت بعض محشى البيضاوى قال ورد بأن ذلك إنما يمتنع إذا كان الفاعل مستترا وهنا ظاهر ولا عبرة بالتباسه على لغة أكلونى البراغيث لأنها لغة ضعيفة لا يبالى بها وقال أيضا وجه أبو البقاء الضعف بأن الفعل قد وضع فى موضعه فلا ينوى به غيره وفيه نظر (قوله وإن جعلناه فاعلا لأحد الفعلين الخ) قال الدنوشرى لم يظهر الوجه من وجهى الضعف فليتأمل وتوارد عاملين على معمول واحد جائز فى نحو جاء زيد وأتى

عمرو الظريفان وينظر ما المانع في غيره وفي غير العربية يجوز نسبة الأثر الواحد إلى أكثر من واحد ولهذا لو حز جماعة رقبة واحد قتلوا به (قوله لأن الله عز وجل لا يكلف الخ) قاله الدنوشري فيه نظر لخصه ابن هشام حيث قال لأن الكلام آخره الخ (قوله ولا ضمير) قال الدنوشري الظاهر أنه ولا ضمير بالياء بعد الضاد وإن صح قراءته لا خضير لفظاً أو يكون ماشياً على عدم اشتراطه اهـ وهذا بناء على ما في بعض النسخ والذي في النسخ الصحيحة ومنها نسخة عليها خط المصنف ما قاله أنه الظاهر وهو ولا ضمير (قوله والحق أنهما الخ) قال الدنوشري مراده الوجهان المتقدمان أي أنه عام أريد به الخصوص كما قال ابن إياز أو عام مخصوص أي بالبدل (قوله قال الكسائي من شرطية) قال الدنوشري الذي في المغني وجوز الكسائي كونها مبتدأ وإن كانت موصولة فخبرها محذوف أو شرطية فالمحذوف جوابها والتقدير عليهما من استطاع فليحج قال وعليهما فالعموم مختص أما بالبدل أو الجملة ولم يرده (قوله وقال ابن السيد من فاعل حج الخ) قال الدنوشري كونه باطلا مبني على أن الألف واللام في الناس للاستغراق وهو ممنوع الجواز كونهما للعهد الذكرى والمراد حينئذ بالناس من

أحدهما أنه يخرج على لغة أكلوني البراغيث والثاني أنه يجب أن يقدر في العامل المهمل ضمير مستتر راجع إلى كثير ووجوب استتار الضمير في فعل الغائبين من غرائب العربية كما قاله في المغني وإن جعلناه خبر مبتدأ محذوف والتقدير العمي والصم كثير منهم فهو تكلف (أو مقدر كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) فمن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل والضمير العائد على المبدل منه مقدر (أي منهم) قال ابن إياز قال النحويون من استطاع بدل بعض وقال ابن برهان بدل كل واحتج بأن المراد بالناس المستطيع فهو عام أريد به خاص لأن الله عز وجل لا يكلف الحج من لا يستطيع اهـ قال الموضح في الحواشي والجماعة يقولون عام مخصوص ولا ضمير لأن الكلام بآخره مقصوده وليس بظاهر والمحض من غير نظر إلى مقصوده والحق إنهما محتملان اهـ وقال الكسائي من شرطية وجوابها محذوف والتقدير من استطاع فليحج ورد أنه لا حاجة إلى الحذف مع إمكان تمام الكلام وقال ابن السيد من فاعل حج والمصدر مضاف إلى مفعوله ورد أنه يقتضي أنه يجب على جميع الناس أن مستطيعهم يحج وذلك باطل (والثالث بدل الاشتمال) واختلف في المشتمل في بدل الاشتمال فقال الرماني هو الأول واختاره في التسهيل وعلله الجزولي بأن الثاني إما صفة للأول كأعجبتني الجارية حسنها أو مكتسب من صفة نحو سلب زيد ماله فإن الأول اكتسب من الثاني كونه مالكا ورد بأنه يلزم منه أن يجيز ضربت زيدا عبده على الاشتمال وهم قد منعوا ذلك قاله أبو حيان في التذكرة وقال الفارسي في الحجة المشتمل هو الثاني قال بدليل سرق زيد ثوبه ورد بسرق زيد فرسه وقيل لا اشتمال لأحدهما على الآخر وإنما المشتمل المسند إلى الأول على معنى أن الإسناد إلى الأول لا يكتفى به من جهة المعنى وإنما أسند إليه على قصد غيره مما يتعلق به ويكون المعنى مختصا بغير الأول وهذا القول أفصح عنه السيرافي وأبو العباس ولهذا لا يجوز ضرب زيد عبده على الاشتمال لاكتفاء المسند بالأول وهذا المذهب قيل إنه التحقيق وأنه الذي نصره الأستاذ أبو إسحق بن ملكون وقال أن النحويين يعني أكثرهم لم يفصحوا عنه كل الإفصاح ولم يوضحوه كل الإيضاح فلذلك اختاره الموضح وقال (وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالا بطريق الإجمال) وقال

جرى ذكرهم وهم المستطيعون وبيانه أن حج البيت مبتدأ والخبر قوله لله على الناس والمبتدأ وإن تأخر لفظاً فهو مقدم رتبة لأن رتبته التقدم وإذا قدمت المبتدأ وما هو من متعلقاته كان التقدير حج البيت المستطيعون حق ثابت لله على الناس أي هؤلاء الناس المذكورين ويدل عليه إنك لو أتيت بالضمير في هذا التركيب فقلت حق لله عليهم لصح فقد سد الضمير مسد أل ومصحوبها وهو علامة أل التي للعهد الذكري بل جعلها لذلك مقدم فقد صرح كثيرون بأنه متى دارت الأداة بين العهد وغيره كالجنس وغيره فإنها تحمل على العهد نظراً للقرينة المرشدة إلى ذلك قاله الدماميني في حاشية المغني جمعا وقال أيضاً إذا جعل من في الآية بدل بعض من الناس في الآية لزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه بالأجنبي وهو المبتدأ اهـ وظاهره بل صريحه أن الفصل المذكور غير جائز فليتأمل اهـ وللتاج السبكي في بعض مجاميعه كلام في هذه الآية أجاب به عما رد به على ابن السيد ولا مانع أن يكون في الحج شيئين فرض كفاية على كل الناس أن يحج مستطيعهم فإن لم يحج أثم الخلق كلهم وفرض عين على المستطيع ثم أورد عليه أنه يلزم عليه أن يكون وجب على كل أحد خصوص حج المستطيع لا عموم حج البيت قال وظهر أن إعراب الكسائي أرجح لأن حاصله أن الله على الناس أن يكون محجوجاً له على المستطيع أن يباشر الحج بنفسه وينبغي أن يقدر الجواب هكذا فعليه أن يباشر الحج بنفسه قال وظهر أن الآية ليست من العام المخصوص ولا الذي أريد به الخصوص وقد سقناه في حواشي الفاكهي في باب أعمال المصدر كلامه برمته (قوله وإنما المشتمل المسند الخ) قال الدنوشري وينظر في بدل الفعل من الفعل والجملة من الجملة هل المشتمل الأول أو الثاني أو العامل وينبغي تحرير هذه المسئلة فإن قوله وإنما أسند إليه على قصد غيره غير متأت هنا (قوله يشتمل عامله على معناه الخ) قال الدنوشري قال المرادي لا بد في بدل الاشتمال من مراعاة أمرين أحدهما إمكان فهم معناه

عند الحذف ومن ثم جعل نحو أعجبني زيد أخوه بدل إضراب لا بدل اشتمال إذ لا يصح الاستغناء عنه بالأول والآخر حسن الكلام على تقدير حذفه ومن ثم امتنع نحو أسرجت زيداً فرسه لأنه وإن فهم معناه في الحذف فلا يستعمل مثله ولا يحسن فلو ورد مثل هذا في الكلام لكان بدل غلط (قوله وكذلك سرق زيد ثوبه أو فرسه) وكذلك سلب زيد ثوبه كما مثل به جمع منهم صاحب تلخيص المفتاح واعترضه البهاء السبكي في العروس كما بيناه في حواشي التلخيص وحاصله أن سلب يتعدى لمفعولين فجعل ثوبه بدلا يقتضي حذف المفعول الثاني وأن التقدير مثلا سلب زيد ثوبه بياضه وذلك مخل بالمعنى المقصود من الكلام وبهذا يعرف ما في الجواب الذي نقله الصلاح الصفدي في تاريخه أعوان النصر عن ابن الزملكاني وحاصله أنه أجاز ما في قول الحريري فلم يزل يبتزه دهره ما فيه من بعاش وهو دصايب (قوله إلا أن يقول الخ) كتب شيخنا ١٥٨ القنيمي بهامش نسخة الدنوشري فيه نظر ظاهر لأن المجاز والحقيقة من صفات الألفاظ والابتداء كما لا يخفى ليس من الألفاظ (قوله وقيل والأصل تارة) قال الورقاني هذا يدل على جواز جاءني زيد الأخ أي أخوه عند الكوفيين وفي الرضي قال ابن الخشاب لا يجوز جاءني زيد الأخ اتفاقا (لطيفة) نظير الآية فيما ذكر قول الحريري في مقاماته حتى إذا لألأ الأفق ذنب السرحان وآن انبلاج الفجر وحان وقد سئل ابن يعيش الكندي عن ذلك فأشكل عليه الجواب حكى ذلك ابن خلكان وذكر أن بعضهم جوز رفعهما ونصبهما ورفع الأول ونصب الثاني وعكسه قال المصنف كما نقله التاج السبكي في الطبقات عنه وأنه رآه بخطه كان رفعهما على حذف مفعول لألأ وتقدير ذنب بدلا أي حتى إذا لألأ الوجود الأفق ذنب السرحان وهو بدل اشتمال ونظيره سرق زيد فرسه ويضعفه أو يرده عدم الضمير وقد يقال أن أل خلف عن الضمير أي ذنب سرحانه ومثله قوله تعالى قتل أصحاب الأخدود النار وأما نصبهما فعلى أن الفاعل ضمير اسمه تعالى والأفق مفعول به وذنب بدل منه أي لألأ الله الأفق ذنب السرحان أي سرحانه أو السرحان منه ورفع الذنب ونصب الأفق واضح وعكسه مشكل إذ الأفق لم ينور الذنب نعم إن كان تخريجه على أنه من باب القلب اتجه كما قالوا كسر الزجاج الحجر (قوله والأخدود شق الخ) قال الزرقاني والأخدود من الخد هو الشق في الأرض ونحوها (قوله وإلا ألقي فيه) قال الزرقاني هذا مثل قول صاحب البردة وإلا فقل يا زلة القدم وقد أجاب نقلا عن غيره بجوابين ثانيهما مناسب هنا وهو أن تقديره إن لم يكن آخذا بيدي وإلا يأخذ بيدي وهو تأكيد للشرط الأول ثم اعترضه ثم قال سمعت من يقول بين اليقظة والمنام قوله وإلا زائدة في الكلام اه وما الحوج لارتكابه ذلك هنا وكان المناسب إسقاطها وأمل الإتيان بها سبق قلم والله أعلم وعبارة الكرماني وقالوا من لم يكفر ألقي فيه

في الحواشي هذا هو الذي يظهر وبه قال المبرد والسيرافي وابن جني وابن الباذش وابن الأبرش وابن أبي العافية وابن ملكون وذلك (كأعجبني زيد علمه أو حسنه أو كلامه) ألا ترى أن الإعجاب مشتمل على زيد بطريق المجاز وعلى علمه وحسنه وكلامه بطريق الحقيقة (و) كذلك (سرق زيد ثوبه أو فرسه) فإن زيدا مسروق مجازا والثوب والفرس مسروقان حقيقة وهذا مطرد . فإن قلت فما تصنع بقوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه قلت كلمة عن دالة على المجاوزة والسؤال متجاوز فاعله إلى الشهر وإلى القتال بطريق الحقيقة والمجاز كما بيناه فلا إشكال فيها اه ومع ذلك يرد عليه زيد ماله كثير إذا أعرب ماله بدلا من زيد إلا أن يقول إن الابتداء مشتمل على زيد مجازا وعلى ماله حقيقة وأفاد بهذه الأمثلة أن بدل الاشتمال تارة يكون مصدرا وتارة يكون غيره وإذا كان مصدرا فتارة يكون مكتسبا كالعلم وتارة يكون غير مكتسب وغير المكتسب تارة يكون لازما كالحسن وتارة يكون مفارقا كالكلام وغير المصدر تارة يكون مشتملا اشتمال الظرف على المظروف كالثوب وتارة لا يكون كذلك كالفرس وبدأ بالمصدر لأنه الأكثر (و) بدل الاشتمال (أمره في الضمير) الرابط له بالمبدل منه (كأمر بدل البعض) ثم تارة يكون مذكورا وتارة يكون مقدرا (فمثال المذكور) المتصل بالبدل (ما تقدم من الأمثلة و) مثال المتصل بغير البدل (قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه) فقتال بدل اشتمال من الشهر والرابط بينهما الهاء المجرورة بفي (ومثال) الضمير (المقدر قتل أصحاب الأخدود النار) فالنار بدل من الأخدود ثم اختلف في الرابط فقيل محذوف متصل بغير البدل (أي النار فيه) وهو قول البصريين (وقيل) لا تقدير و(الأصل ناره ثم نابت أل عن الضمير) وهو قول الكوفيين والأخدود شق في الأرض وأصحابه ثلاثة أنطيانوس الروم بالشام وبختنصر بفارس ويوسف ذو نواس بنجران شق كل واحد منهم شقا عظيما في الأرض طوله أربعون ذراعا وعرضه اثنا عشر ذراعا وهو الأخدود وملأه نارا وقالوا من لم يكفر وإلا ألقي فيه ومن كفر ترك قاله الكرماني وهذه الأبدال الثلاثة مسموعة وزعم السهيلي أن بدل البعض والاشتمال من بدل الكل قال وذلك أن العرب تحذف المضاف فإذا قالوا أكلت الرغيف ثلثه وأعجبني زيد علمه فالمعنى أكلت بعض الرغيف وأعجبني وصف زيد ثم أبدل من البعض والوصف ثم حذفا للدليل عليهما (والرابع البدل المباين) للمبدل منه (وهو ثلاثة أقسام لأنه لا بد أن يكون مقصودا) بالحكم (لما تقدم الحد ثم الأول)

ومن كفر ترك ومن أبى أتى فيه اه كذا رأيته فيه بإسقاط إلا لا إثباتها كما هنا (قوله أى بدل عن اللفظ الخ) قال الزرقانى مذاحل معنى وذلك لأن الإضافة لا تكون على معنى عن بل هى هنا على معنى اللام أى منسوب إلى الغلط ونسبته إليه لكونه مسببا عنه فهو من إضافة المسبب للسبب قاله ملاجامى قال الرضى ومعنى بدل الغلط البدل الذى كان سبب الإتيان به الغلط فى ذكر المبدل منه لا أن يكون البدل هو الغلط (قوله وإن كان قصد الخ) قال اللقانى أى ولكنه أضرب عن الأول وصيره كالمتروك اه وبهذا يندفع مايتوهم من أن كلام المصنف هنا مناف لما تقدم من أن البدل هو المقصود بالحكم وحده وحاصل الدفع أن معنى صحة قصد كل منهما عدم سبق اللسان إلى الأول وعدم فساد قصده بقرينة المقابلة وهذا لا ينافى إرادة الإعراض عنه كما فى هذا الضرب وبذلك يصدق عليه ما تقدم وقال الزرقانى قال الرضى وشرطه أن يرتقى من الأدنى إلى الأعلى كقولك هند نجم بدر (قوله فى حكم (١٥٩) المتروك) قال الدنوشرى قد ينافيه ظاهرا قوله وإن كان قصد كل منهما صحيحا الخ إلا أن يقال صحة قصد كل منهما لا ينافى كون الأول فى حكم المتروك وإن كان قوله فيما سبق قال فى الحواشى وهو الواو لا بل يعكر عليه فليتأمل

﴿ فصـــل ﴾

(قوله وقوفا مع السماع) قال الدنوشرى هذه العلة غير ظاهرة لاسيما عند مراعاة مذهب البصريين فى نحو رأيتك إياك والعرب لا يعرفون تسمية الشىء بدلا وفاعلا ومفعولا ونحو ذلك فليتأمل (قوله ورأيتك أنت) قال الدنوشرى ينظر ما وجه حذفه من المتن (قوله قال الشاطبى الخ) قال الدنوشرى فيه نظر إذ لا نسلم قوله وإذا أردت الخ وقوله هكذا نقل سيبويه الخ قد يقال إن الكوفيين أيضا نقلوا مقالتهم عن العرب وتلقى غير سيبويه كلامه بالقبول لا يوجب عدم مخالفة ابن مالك للبصريين ويعارض قوله وهم المؤتمنون الخ بالمثل (قوله ورأيتك إياك) قال الزرقانى مقتضى كلام المصنف فيما سبق ومقتضى كلام الرضى أن نحو مررت بك بك تأكيد عند النحويين خلافا للزمخشرى فقط فى قوله بالبدلية والفرق عند البصريين بين المنصوب والمجرور أن الضمير المجرور لو كان بدلا لم يعد معه العامل فإعادته دليل على التأكيد بخلاف المنصوب فإنه لما لم يعد معه العامل جعل بدلا اه (وأقول) سيأتى أن الشاطبى جعل مررت به به بدلا ويأتى الاستشهاد بآيتين أعيد معهما العامل وإعادته لا تنافى البدلية فى المنهل الصافى وشرحه وقد يكرر عامله حال كونه حرف جر لا اختصاره وتنزيله من معموله منزلة الجزء نحو قال الذين استكبروا للذين استضعفوا لمن آمن منهم ونحو إن هو إلا ذكر للعالمين لمن شاء منكم أن يستقيم اه المقصود منه فالحق ما قاله الزمخشرى أن المجرور بدل كالمنصوب لا توكيد

وهو المبدل منه (إن لم يكن مقصودا ألبتة ولكن سبق إليه اللسان فهو بدل الغلط أى بدل عن اللفظ الذى هو غلط لا أن البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم) من ظاهر اللفظ (وإن كان) الأول مقصودا فإن (تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان أى بدل شىء ذكر نسيانا وقد ظهر) من هذا التقرير (أن الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان) وهو القلب (والناظم) فى قوله فى النظم:

• ودون قصد غلط به سلب • (وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدل غلط) قال ابن عصفور وهذان النوعان جائزان قياسا ولم يرد بهما سماع (وإن كان قصد كل واحد منهما صحيحا فبدل إضراب) وإليه أشار الناظم بقوله • وذا للاضراب اعز إن قصد أصحب • (ويسمى أيضا بدل بداء) بالدال المهملة والمد قال ابن عصفور وهذا النوع مختلف فيه فقيل بدل بداء وقيل معطوف حذف عاطفه قال فى فى الحواشى وهو الواو لا بل لأنه لم يثبت حذفها (وقول الناظم) فى النظم (خذ نبلا مدى يحتمل الثلاثة) وهى الغلط والنسيان والبداء (وذلك باختلاف التقادير) بحسب الإرادات (وذلك لأن النبل اسم جمع للسهم والمدى) بالقصر (جمع مدية وهى السكين فإن كان المتكلم) بقوله خذ نبلا مدى (إنما أراد الأمر بأخذ المدى فسبقه لسانه إلى النبل فبدل غلط وإن كان أراد الأمر بأخذ النبل) ابتداء (ثم تبين له فساد تلك الإرادة وأن الصواب الأمر بأخذ المدى فبدل نسيان وإن كان أراد الأول) وهو الأمر بأخذ النبل ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدى وجعل الأول) وهو الأمر بأخذ النبل (فى حكم المتروك فبدل إضراب وبداء) لأنه أضرب عن الأمر الأول حين بدا له الأمر الثانى (والأحسن فيهن أن يؤتى ببل) لئلا يتوهم إرادة الصفة أى نبلا حادة كما تقول رأيت رجلا حمارا تريد جاهلا أو بليدا

﴿ فصل ﴾ (يبدل الظاهر من الظاهر كما تقدم و) ذهب ابن مالك فى التسهيل إلى أنه (لا يبدل المضمر من المضمر) وقوفا مع السماع (ونحو قمت أنت) ورأيتك أنت) (ومررت بك أنت توكيد اتفاقا) من البصريين والكوفيين (وكذلك نحو رأيتك إياك) توكيد (عند الكوفيين والناظم) لا بدل خلافا للبصريين قال الناظم فى شرح التسهيل وقول الكوفيين عندى أصح لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل نحو فعلت أنت والمرفوع توكيد بإجماع فليكن المنصوب توكيدا فإن الفرق بينهما تحكم بلا دليل قال الشاطبى والظاهر مذهب البصريين لما ثبت عن العرب أنها إذا أرادت التوكيد أتت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت جئت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت وإذا

لما علم من عادة العرب كما قاله الشاطبي (قوله فيتحد لفظ البدل والتوكيد) قضيته جواز البدلية في قمعا أنت ونحوه كذلك وإن اقتصر المصنف على كونه توكيدا فقد نقل الحفيد عنهم تجويز البدل فيه (قوله ولو سمع كان توكيدا) يرد عليه أنه تقدم في باب التوكيد أنه لا يؤكد الظاهر بالضمير لأن الضمير أقوى منه ومن مرجحات الحكم ذكره في بابه وقد أشرنا فيما مر لمنافاته لما هنا (قوله سواء كان كلا أو بعضا الخ) قد ذكر مثال الكل ومثال البعض زيد ضربته رأسه وللاشتمال زيد استجدته عقله والغلط زيد ركبته فرسه وكان اللائق بعادة الشارح أنه يقول بعد التتميم توطئة لقول المصنف نحو وأسروا الخ فبدل الكل الخ ثم يتمم بأمثلة الأقسام (قوله الثلاثة) الأولى تركه فقد ذكر المصنف في المغني في حرف الواو أن في الآية أحد عشر وجها وأنهاها بعضهم إلى تسعة عشر (قوله بشرط أن يكون الخ) قال الزرقاني فيه نظر لخروج بدل الغلط منه مع أن حكمه حكم ما ذكر قال الرضي اعلم أن بدل البعض والاشتمال والغلط إذا كان ظاهرا يجوز أن يكون من ضمير المتكلم والمخاطب اه وهذا الاعتراض وارد على حصر الناظم أيضا وكأن بدل الغلط لعدم الاعتناء به لأنه لم يعتبره اه وكتب الدنوشري ما محصله أن سكوت المصنف عن بدل الإضراب يفهم عدم جوازه كضربتك حمارك ثم ذكر أن الحلى وغيره صرحوا بالجواز (قوله فرجلى) (١٦٠) قال الزرقاني مروى بالفاء وبالواو وعلى الأول فالفاء سببية وعلى الثاني فالواو للحال

أرادت البدل وافقت بين التابع والمتبوع فقالت جئت أنت ورأيتك إياك ومررت بك بك فيتحد لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في غيره هكذا نقل سيبويه عن العرب وتلقاه منه غيره بالقبول وهم الذين يمتنون على ما ينقلون لأنهم شافهوا العرب وعرفوا مقاصدهم فلا يعارض هذا بقياس بأن يقال فإن نسبة المنفصل إلى المتصل إلى آخر مقالة ابن مالك السابقة (و) ذهب أيضا في التسهيل إلى أنه (لا يبدل مضمر من ظاهر) وقال في شرحه (و) الصحيح عندي أن يكون (نحو رأيت زيدا إياه من وضع النحويين وليس بمسموع) من كلام العرب لا نثرا ولا شعرا ولو سمع كان توكيدا (ويجوز عكسه) وهو إبدال الظاهر من الضمير (مطلقا) في جميع أنواع البدل سواء كان كلا أم بعضا أم اشتمالا أم إضرابا (إن كان الضمير) المبدل منه (لغائب نحو وأسروا النجوى الذين ظلموا) فالذين ظلموا بدل من الواو في أسروا بدل كل من كل (في أحد الأوجه) الثلاثة وقيل الذين ظلموا مبتدأ مؤخر وأسروا النجوى خبر مقدم وقيل الذين ظلموا فاعل أسروا والواو حرف دال على الجمع لا ضمير كما تقدم في باب الفاعل (وكذا) يجوز إبدال الظاهر من المضمر (إن كان) الضمير المبدل منه (الحاضر) متكلم أو مخاطب (بشرط أن يكون) الظاهر (بدل بعض من كل) كقوله:

أوعدني بالسجن والأداهم ۞ رجلي فرجلي شثنة المناسم

فرجلي الأولى بدل من ياء المتكلم بدل بعض من كل و (كأعجبتني وجهك) فوجهك مرفوع على البدلية من تاء المخاطب بدل بعض من كل (وقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر) فمن الموصولة المجرورة باللام بدل من ضمير المخاطبين المجرور باللام وأعيدت اللام مع البدل للفصل (و) يكون (بدل اشتمال كأعجبتني كلامك) فكلامك بالرفع بدل اشتمال من تاء المخاطب (وقول الشاعر) وهو النابغة الجعدي:

ورجلي مبتدأ خبره شثنة ومعنى ذلك أن رجلي لغلظها المشابه لخف البعير لا تبالي بما ذكروا استشكلت البدلية هنا بأن الرجل لا توعد بالسجن وأجيب بأنها لما كانت سببا للدخول ناسب وعدها بذلك اه وذكر الإشكال المصنف في التذكرة ثم قال فإن قلت أجره على شراب ألبان وسمن وأقط قلنا شرطه تأخر المتجوز فيه ثم حقق أن البيت من العطف على معمولي عاملين وبيانه في حواشينا على الألفية (قوله شثنة المناسم) قال الدنوشري قال في القاموس شثنت كفه كفرح وكرم شثنا أي خشنت وغلظت (قوله وقوله تعالى لقد كان لكم) قال الدنوشري هذا مبني على غير كلام الأخفش في الآية إذ زعم أن لمن كان يرجو الله بدل كل ولا يجوز في ذلك أن يجعل بدل بعض وإلا لزم انقسام الصحابة إلى من يرجو الله ومن لا يرجوه ولا يجوز ذلك على الصحابة والجواب بأنه خطاب لمن سبق خطابه بقوله تعالى قد يعلم الله المعوقين منكم فوصفهم بالتعويق وغيره من صفات الذم والموصوفون هم المختلطون بالصحابة من المنافقين اه من شرح لب اللباب (قوله وأعيدت اللام الخ) قال الدنوشري الظاهر أن هذه الإعادة غير واجبة بل هي جائزة والجر بها لا باللام الأولى ولا بأخرى مقدرة كما هو ظاهر وقد يقال أنها مؤكدة للأولى فالعمل للأولى بناء على أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه كما رجحه ابن مالك وإن قلنا إن العامل مقدر فيكون في غير هذه الصورة إذ يبعد التقدير مع وجود العامل حسا اه وأورد بعض الفضلاء أنه كيف يكون بدلا مع وجود العامل ملفوظا به والبدل على نية تقدير العامل خصوصا مع قول الشارح في باب الاشتغال عامل البدل ليس كالملفوظ به من كل وجه وإنما هو تقدير معنوي وجوابه أن وجود العامل على سبيل التوكيد لما قبله لا ينافي البدلية وكون البدل على نية تقدير العامل بل يحقق ذلك كما لا يخفى هذا ومراد الشارح بقوله وأعيدت اللام مع البدل للفصل أن الفصل حسن الإعادة وإلا فجواز الإعادة لا يتوقف

عليه بدليل إن هو إلا ذكر للعالمين لمن شاء منكم أن يستقيم (قوله بلغنا السماء الخ) في المحاضرات والمحاورات للراغب ولما قال الجعدي في النبي صلى الله عليه وسلم بلغنا السماء الخ فقال عليه الصلاة والسلام إلى أين فقال إلى الجنة فقال ﷺ لا فض فوك (قوله مفيد للإحاطة) مثله المفيد للبيان وذلك إذا كان للمتكلم ومن معه فإنه وإن علم من جهة المتكلم فقد يخفى من جهة من يريد إدخاله معه كقولك فعلنا بنو زيد كذا وقوله بنا تميما يكشف الضباب بنصب تميما على المدح والاختصاص ولو خفض تميما على البدل لما فيه من البيان لجاز عندي ولم أر هذا لأحد قاله المصنف في التذكرة (قوله ولذلك أعيدت اللام) أي لكونه بدلا من المجرور باللام فإنه إنما يعاد العامل إذا كان حرف جر ولا يتقيد بخصوص اللام وإنما قيد الشارح بها لخصوص المقام (قوله ويمتنع الخ) قال الدنوشري فيه اقتصار على حكاية مذهبين فقط أحدهما الامتناع والثاني الجواز وهناك مذهب ثالث لقطرب وهو الجواز في الاستثناء دون غيره نحو ما ضربتكم إلا زيدا هكذا نقله الأشموني وغيره وفي المثال نظر إذ زيدا ليس بدل كل من ضمير المخاطبين فليتأمل ولعل الشارح أسقطه لعدم ظهوره ووجه الامتناع إن لم يفد الإحاطة عدم الإفادة حينئذ فقوله خلافا للأخفش قال السيد في حواشي المطول في بحث الالتفات واستدلوا على امتناع ذلك الإبدال يعني إبدال المظهر من ضمير المتكلم والمخاطب بدل كل من كل بأن البدل ينبغي أن يفيد ما لم يفده المبدل منه . من ثم لم يجز مررت بزيد رجل وبدل الكل من الكل لما كان مدلوله مدلول الأول فلو أبدل فيه الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب وهما أعرف المعارف كان البدل أنقص من المبدل منه في التعريف فيكون أنقص

منه في الإفادة لأن مدلولهما واحد

(بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا) • وإنا لنرجو فوق ذلك مظهرا

فمجدنا وسناؤنا بدل اشتمال من ضمير المتكلم وهو نا (أو) يكون (بدل كل مفيد للإحاطة) والشمول كالتوكيد (نحو) ربنا أنزل علينا مائدة من السماء (تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا) فأولنا وآخرنا بدل كل من الضمير المجرور باللام ولذلك أعيدت اللام مع البدل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا • تبدله إلا ما إحاطة جلا

أو اقتضى بعضا أو اشتمالا . (ويمتنع) إبدال الظاهر من الضمير بدل كل (إن لم يفدها) أي الإحاطة (خلافا للأخفش فإنه أجاز) تبعا للكوفيين (رأيتك زيدا) على أن زيدا بدل من الكاف (ورأيتني عمرا) على أن عمرا بدل من الياء وسمع الكسائي إلى أبي عبد الله وقال الشاعر

بكم قريش كفينا كل معضلة • وأم نهج الهدى من كان ضليلا

{فصل} (يبدل كل من الاسم والفعل والجملة من مثله فالاسم كما تقدم) في الأقسام الأربعة (والفعل) كذلك عند الشاطبي إذا أفاد زيادة بيان للأول فبدل الكل (كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف) فيضاعف بدل من يلق بدل كل قال الخليل لأن مضاعفة العذاب هي لقي الأثام وبدل البعض نحو إن تصل تسجد لله يرحمك فتسجد بدل من تصل على بدل بعض من كل وبدل الاشتمال كقوله

إن على الله أن تبايعا • تؤخذ كرها أو تجيء طائعا

رفي الأول زيادة تعريف بخلاف البعض والاشتمال والغلط فإن مدلول الثاني فيهما غير مدلول الأول وأجاب الأخفش عن ذلك بمنع اتحاد المدلولين في بدل الكل إذ لو اتحد مفهوماهما لكان الثاني تأكيدا للأول لا بدلا عنه واتحاد الذات لا ينافي كون البدل مفيدا فائدة زائدة كما في المثالين المذكورين يعني بك المسكين مررت وعليك الكريم المعول فإن الثاني فيهما يدل على صفة المسكنة

(٢١ - تصريح - ثاني) والكرم دون الأول وأما نقصان تعريف الثاني عن تعريف الأول فلا يضر كما في إبدال النكرة الموصوفة من المعرفة نحو مررت بزيد رجل عاقل إذ رب نكرة تفيد ما لا تفيده المعرفة وإن اشتملت المعرفة على فائدة التعريف التي خلا عنها النكرة {فصل} (قوله يبدل كل من الاسم الخ) ينبغي جواز إبدال الفعل من الاسم وبالعكس كما جاز في العطف نحو زيد متق يخاف ربه أو يخاف الله متق (قوله إذا أفاد زيادة بيان للأول) هذا واضح في بدل الكل وأما في غيره فلا وهذا غير موجود في بعض النسخ اه وقال الزرقاني إنه احتراز عما إذا كان مساويا فإنه توكيد لا بدل قال الرضي وقد يبدل الفعل من الفعل إذا كان الثاني راجح البيان على الأول ولو كان الثاني بمعنى الأول سواء كان تأكيدا لا بدلا نحو إن تنصر تنصر تغز انصرك (قوله كقوله ومن يفعل ذلك الخ) قال اللقاني إن قلت الذي يظهر أن الإبدال في الآية جملة من جملة لا فعل فقط من مثله قلت لما كان المقصود بيان أن المراد من اللقي المضاعفة وهما معنيا الفعلين لا بيان الأثام بالعذاب جعل إبدال من الفعل دون الجملة (قوله بدل كل) قال الدنوشري مخالف لجعل المرادي ذلك من بدل الاشتمال وكلام الموضح محتمل لكن الأول أخذه الشارح من كلام الخليل وينظر في ذلك والأثام جزاء الإثم أو هو الإثم نفسه فيكون على حذف مضاف أي جزاء إثم والذي يظهر أنه بدل اشتمال كما قاله المرادي لا بدل كل (قوله إن على الله الخ) قال الزرقاني الله منصوب على نزع الخافض أي والله وأن تبايعا اسم إن وعلى متعلق الخبر والألف في تبايعا للإطلاق وهو من بايع أي عاهد قال في الشواهد ومعناه في شخص تقاعد في مبايعة الملك اه وتؤخذ وما عطف عليه بدل من حيث المعنى لكن قد يقال في الثاني باعتبار اللفظ معطوف على البدل كما يقال في الخبر والحال وما

أشبه ذلك (قوله لأن لا أخذ كرها الخ) قال الدنوشري قضية هذا أن يكون يضاعف فى الآية بدل اشتمال لأن المضاعفة من صفات لقى الآثام فليتأمل (قوله انتهى كلام الشاطبي الخ) قال الدنوشري ينظر ما وجه حكاية لا اتفاق كما نقله المرادى على تجويز بدل الكل من الكل وحكاية الخلاف فى بدل الاشتمال هل يجوز أولا ويفهم من صريح كلام المرادى أن بدل البعض غير جائز وهو ظاهر ومثل المرادى لبدل الكل بقوله: متى تأتنا تلمم بنا فى ديارنا • تجد حطبا جزلا ونارا تأججا وقد نقل المرادى عن بعضهم أن بدل الغلط يقتضى القياس جوازه وما قاله المرادى جميعه غير طريقة الشاطبي فليتأمل الطريقتان اه وصرح السيوطي بعدم الخلاف فى بدل البعض فقال لا بدل بعض بلا خلاف لأن الفعل لا يتبعض اه وفيه نظر لأنه إن أراد أن لفظ الفعل لا يتبعض فلفظ الاسم كذلك أو معناه فلا شك فى تبعيضه (قوله والجملة كذلك) قال الدنوشري لا تبدل الجملة من الجملة إلا إذا كانت الثانية أوفى من الأولى بتأدية المراد (قوله لأنه إنما يتميز عن التوكيد الخ) قال الدنوشري ينبغى التأمل فى ذلك فإنهما قد يتحدان لفظا كقوله تعالى بالناصية ناصية وكقوله تعالى وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى إلى كتابها بنصب كل الثانية (قوله وهو لا يتحقق فى الجمل الخ) بينه السيد بما ملخصه أن التأكيد المعتبر فى الجمل لا بد أن يغاير لفظه لفظ المتبوع إذ ليس المراد بتأكيد الجملة هنا تكريرها فلا يحصل تمييز البدل عن التأكيد بقيد المغايرة ثم الجمل التى لا محل لها من الإعراب لا يتصور فيها ما هو (١٦٢) المقصود بالنسبة إذ لا نسبة هنا فلا امتياز أيضا بهذا القيد والحاصل أن التمييز لا يحصل إلا بمجموع الأمرين والجمل التى لا محل لها انتفى عنها الأمران والتى لها محل انتفى عنها أحدهما (قوله لاختلاف لفظيهما) قال الدنوشري قد يقال إنه توكيد بالمرادف وقد يقال إن طلب الرحيل غير النهى عن الإقامة فليس عينه فلا يكون توكيدا (قوله والفرق بين بدل الفعل وحده والجملة أن الفعل الخ) قضية هذا أنه لا يتصور فى الفعل المرفوع أن يكون بدلا من فعل مرفوع وذلك لأن سبب الإعراب متوفر فيه مع قطع النظر عن التبعية وهو تجرده عن الناصب والجازم فرفعه لتجرده لا لكونه تابعا لغيره فكيف يكون بدلا مع انتفاء التبعية لانتفاء الإعراب بإعراب سابقه وهكذا يقال فى العطف لا يتصور عطف الفعل المرفوع على مثله ومما يشكل فى البدل قول البيضاوى وغيره أن يتزكى فى سورة والليل إذا يغشى بدل من قوله يؤتى ماله يتزكى مرفوع لتجرده فلم يعرب بإعراب سابقه وأجاب بعضهم بأن المراد أن البدل جملة من جملة يؤتى ماله وهذا يدفع الإشكال عن كلام البيضاوى لا عن ظاهر كلامهم أن الفعل يبدل من الفعل وعمومه شامل للفعل المرفوع والتزم الأستاذ الصفوى أن ذلك لا يمكن فى المرفوع وقد يقال لا مانع من كون المضارع عند التبعية مرفوعا بالتبعية وإن كان فيه مقتض آخر للرفع وهو التجرد بناء على جواز تعدد السبب فليحرر (قوله وقد تبدل الجملة من المفرد بدل كل من كل) قال الدنوشري ينظر هل يجوز عكسه أعنى إبدال المفرد من الجملة أولا واقتصار الشارح على بدل الكل يفهم أن بقية الأبدال ليست كذلك وينظر ذلك ويحرر ولا نسلم أن الجملة هذه المؤولة بالمفرد من المذكورين وإنما الظاهر أنها بدل اشتمال منهما لا بدل كل كما كاد أن يجمع عليه اه (وأقول) صرح أبو حيان فى البحر بأن المفرد يبدل من الجملة كقوله تعالى ولم يجعل له عوجا قيما فقيما بدل من جملة لم يجعل له عوجا لأنها فى معنى المفرد أى جعله مستقيما وقد ذكر ذلك ابن قاسم العبادى فى شرحه على الألفية لكن لم ينقله عن أبى حيان لكنه جزم به وذكر أن الناظم سكت عنه ثم أقول صرح فى الهمع بأن بدل الجملة من المفرد بدل اشتمال وفى المغنى فى بحث كيف أن جملة كيف خلقت بدل من

لأن الأخذ كرها والجبر طالما من صفات المبايعة وبدل الإضراب والغلط نحو إن تطعم زيدا تكسه أكرمك اهـ كلام الشاطبي ملخصا وذلك داخل تحت إطلاق قول الناظم ويبدل الفعل من الفعل (والجملة) كذلك إلا فى بدل الكل نحو قعدت جلست فى دار زيد فإنه لا يعتد به لأنه إنما يتميز عن التوكيد بمغايرة اللفظين وكون المقصود هو الثانى وهو لا يتحقق فى الجمل لا سيما التى لا محل لها من الإعراب قاله التفتازانى فى شرح التلخيص وبدل البعض (كقوله تعالى أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين) وجنات وعيون فجملة أمدكم الثانية أخص من الأولى باعتبار متعلقهما فتكون داخلة فى الأولى لأن ما تعلمون يشمل الأنعام وغيرها وبدل الاشتمال كقوله

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا • وإلا فكن فى السر والجهر مسلما

فلا تقيمن عندنا بدل اشتمال من ارحل لما بينهما من المناسبة اللزومية وليس توكيدا له لاختلاف لفظيهما ولا بدل بعض لعدم دخوله فى الأول ولا بدل كل لعدم الاعتداد به كما تقدم ولا غلط لوقوعه فى الفصيح وبدل الغلط كقم اقعد والفرق بين بدل الفعل وحده والجملة أن الفعل يتبع ما قبله فى إعرابه لفظا أو تقديرا والجملة تتبع ما قبلها محلا إن كان له محل وإلا فإطلاق التبعية عليها مجاز إذ التابع كل ثان أعرب بإعراب سابقه الحاصل والمتجدد وسكتوا عن اشتراط الضمير فى بدل البعض والاشتمال فى الأفعال والجمل لتعذر عود الضمير عليها (وقد تبدل الجملة من المفرد) بدل كل (كقوله) وهو الفرزدق:

(إلى الله أشكو بالمدينة حاجة • وبالشام أخرى كيف يلتقيان

أبدل) جملة (كيف يلتقيان من حاجة وأخرى) وهما مفردان قاله ابن جنى وإنما صح ذلك لرجوع

الإبل بدل اشتمال والمعنى إلى الإبل كيفية خلقها ومثله ألم تر إلى ربك كيف مد الظل وكل جملة فيها كيف من اسم مفرد (فصل) (قوله مضمن معنى حرف) خرج بالمضمن ما صرح معه بالحرف فلا يلي البدل ذلك نحو هل أحد جاءك زيد أو عمرو وإن تضرب أحدا رجلا أو امرأة أضربه (قوله بدل تفصيل) يؤخذ منه انحصاره في بدل الكل إذ التفصيل يقتضي أن كلا من البدل والمبدل منه مقصود قصدا باقيا مطابقا للآخر ليخرج بدل الغلط لأن الأول غير مقصود والنسيان لأن الأول غير مقصود قصدا باقيا للتبين فساده وبدل البعض والاشتمال إذ ليس البدل والمبدل منه فيهما متطابقين ونحو ما أكلت ألك (١٦٣) الرغيف أم نصفه من بدل الكل لأن

الجملة إلى التقدير بمفرد (أو إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقاؤهما) فتعذر مصدر مضاف إلى فاعله وهو بدل من هاتين قال الدماميني ويحتمل أن يكون كيف يلتقيان جملة مستأنفة نبه بها على سبب الشكوى وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين والشام بلاد سميت بشام بن نوح فإنه بالشين المعجمة بالسريانية أو لأن أرضها شامات بيض وحمر وسود وعلى هذا لا يهمز وقد يذكر كذا في القاموس

(فصل) وإذا أبدل اسم من اسم مضمن معنى حرف استفهام) وهو الهمزة (أو حرف شرط) وهو إن بدل تفصيل (ذكر ذلك الحرف) المفيد للاستفهام أو الشرط (مع البدل) ليوافق المبدل منه في تأدية المعنى (فالأول) وهو الاستفهام ويكون عن معرفة الكميات وعن تعيين الذوات وعن بيان المعاني فالأول (كقولك كم مالك أعشرون أم ثلاثون فعشرون وما عطف عليها بدل من كم بدل تفصيل (و) الثاني كقولك (من رأيت أزيدا أم عمرا) فزيدا وما عطف عليه بدل من من بدل تفصيل (و) الثالث كقولك (ما صنعت أخيرا أم شرا) فخيرا وما عطف عليه بدل من ما بدل تفصيل وقرن بالهمزة في الجميع لتضمن المبدل منه معنى الاستفهام (والثاني) وهو الشرط ويكون للعاقل وغيره وللزمان والمكان فالأول (نحو من يقم إن زيد وإن عمرو أقم معه) فزيد وعمرو بدل من من بدل تفصيل (و) الثاني نحو (ما تصنع إن خيرا وإن شرا تجز به) فخيرا وشرا بدل من ما الشرطية بدل تفصيل (و) الثالث نحو (متى تسافر إن غدا وإن بعد غد أسافر معك) فغدا أو بعد غد بدل من متى بدل تفصيل والرابع حيثما تجلس إن يمين المحراب وإن يساره أجلس معك وقرن بأن في الجميع لتضمن المبدل منه معنى الشرط وقد يتخلف كل من التفصيل وإعادة حرف الشرط ففي الكشاف أن يومئذ بدل من إذا في قوله تعالى إذا زلزلت الأرض زلزالها وكذا قال أبو البقاء ولهذا اقتصر في النظم على الاستفهام فقال وبدل المضمن الهمز يلي همزا .. وكذا فعل في التسهيل مع كثرة جمعه فيه على أن مسئلة الشرط لا تخلو من إشكال لأنك إذا قلت من يقم إن زيد وإن عمرو كان اسم الشرط مرفوعا بالابتداء فيكون البدل مرفوعا بالابتداء ضرورة سواء قلنا البدل على نية تكرير العامل أم لا فيلزم دخول إن الشرطية على المبتدأ وهو غير جائز على الأصح وإن جعلنا ما بعد إن مرفوعا على الفاعلية امتنعت المسئلة لتخالف العامل ولأن إن لا يضمر الفعل بعدها إلا إذا كان هناك ما يفسره نحو وإن امرأة خافت وجوابه أن إن إنما جيء بها لبيان المعنى لا للعمل فلا يلزم المحذور .

(باب النداء)

بالمد وبكسر النون ويجوز ضمها وهو الدعاء بأحرف مخصوصة (وفيه فصول) أربعة (الفصل الأول في ذكر (الأحرف التي يليها المنادى) إذا دعي (و) في ذكر (أحكامها وهذه الأحرف) وفاقا وخلافا (ثمانية الهمزة) وحدها (وأي) بفتح الهمزة وسكون الياء حال كون الهمزة وأي (مقصورتين وممدودتين) فتقول

المراد بها المفهوم الشامل لثلث الرغيف ونصفه فهما متطابقان والثاني تفصيل الأول وبما تقرر من أن بدل التفصيل بدل كل من كل علم أنه لا يحتاج لضمير كما قد يتوهم أن كلا من واحد بعض (قوله عن معرفة الكميات) قال الدنوشري لو حذف لفظ معرفة لكان أحسن ولو قال لمعرفة لكان جيدا وتكون اللام للغاية (قوله وعن بيان المعاني) قال الدنوشري حذف لفظ البيان أبين (قوله وللزمان والمكان) قال الدنوشري هو داخل في غير العاقل فيكون من عطف الخاص على العام (قوله وقد يتخلف الخ) قال الدنوشري قد يقال لا نسلم أن إذا شرطية هنا فلا تخلف (قوله على أن مسئلة الشرط لا تخلو من إشكال الخ) يجاب بأن إن الشرطية إنما يمتنع دخولها على المبتدأ إذا استعملت في معناها أما إذا لم تستعمل فيه وإنما ذكرت علامة على أن ما بعدها تابع لاسم الشرط فلا مانع من دخولها ويمكن أن هذا مقصوده من جوابه وإن أوهم خلافه قوله لبيان المعنى لأنه يوهم أنها مستعملة في الشرطية وهو ممنوع هذا ويمكن أن يتخلص عما في الكشاف إما بمنع البدلية فيه فإنه أعرب غير بدل وإما بأن الكلام في الاستعمال الكثير وإما بعدم تسليم أن إذا شرطية

(باب النداء) (قوله وهو الدعاء الخ) أي اصطلاحا وأما في اللغة فهو الدعاء بأي لفظ كان (قوله الأحرف) قال الدنوشري عبر بالأحرف لأنه جمع قلة دون الحروف ولم يبال بدعوى بعضهم أنها أسماء أفعال اه وربما يوهم قوله عبر الخ أن جمع الكثرة يخالف

زيدوأى زيدبقصر الهمزة فيهماوآزيدوآى زيد بمدالهمزة فيهما(ويا وأياوهيا ووا) وأما أحكامها (فالهمزة المقصورة للقريب) المسافة وليس مثلها فى ذلك الهمزة الممدودة خلافا لصاحب المقرب ولأى خلافا لجماعة من المتأخرين (إلاأن ينزل) القريب(منزلة البعيد)كالساهى (فله بقية الأحرف كما أنها) اى بقية الاحرف (للبعيد) الحقيقى وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وللمنادى النا، أو كالناءيا ❊ وأى وآ كذا أيا ثم هيا

والهمزة للدانى وذهب المبرد إلى أن أيا وهيا للبعيد وأى والهمزة للقريب ويا لهما وذهب ابن برهان إلى أن أيا وهيا للبعيد والهمزة للقريب وأى للمتوسط ويا للجميع وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيدا وعلى منع العكس قاله الشارح (وأعمها يا) لأنها أم الباب (فإنها تدخل فى كل نداء) خالص من الندبة والاستغاثة أو مصحوب بهما (و) تتعين يا وحدها (فى نداء اسم الله تعالى) نحو يا ألله (و) تتعين أيضا (فى باب الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين وتتعين هى أو وا) دون غيرهما (فى باب الندبة) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله . . وو المن ندب ❊ أو يا . . . ووا أكثر استعمالا منها فى ذلك الباب) لأنها الأصل فيه (وإنما تدخل يا فى باب الندبة (إذا أمن اللبس) بالمنادى (كقوله) وهو جرير يندب عمر بن عبد العزيز :

(حملت أمرا عظيما فاصطبرت له ❊ وقمت فيــــه بأمر الله ياعمرا)

فثبوت ألف الندبة دليل على أنه مندوب إذ لو كان منادى لقال ياعمر بالضم لأنه منادى مفرد وهذا مفهوم من قول النظم ❊ وغير وا لدى اللبس اجتنب ❊ (ويجوز حذف الحرف) المنادى به وهو يا خاصة سواء كان المنادى مفردا أو جاريا مجراه أو مضافا فالاول (نحو يوسف أعرض عن هذا) أى يا يوسف والثانى نحو (سنفرغ لكم أيها الثقلان) أى ياأيها الثقلان والثالث نحو (أن أدوا إلى عباد الله) أى يا عباد الله على أحد الوجهين (إلا فى ثمان مسائل) فإنه يمتنع فيها حذف حرف النداء إحداها (المندوب نحو ياعمرا و) الثانية (المستغاث نحو يالله) ومنه المتعجب منه نحو ياللماء وللعشب إذا تعجبوا من كثرتهما (و) الثالثة (المنادى البعيد) نحو يازيد إذا كان بعيدا منك وإنما لم يحذف حرف النداء فى هذه المسائل الثلاث (لأن المراد فيهن إطالة الصوت) بحرف النداء (والحذف ينافيه و) الرابعة (اسم الجنس غير المعين كقول الأعمى يارجلا خذ بيدى) قاله ابن مالك فى الكافية وشرحها وأجاز بعضهم الحذف وليس بشىء لأن حذف حرف النداء لايجوز إلا إذا كان المنادى مقبلا على المنادى ومتهيأ لما يقول له وهذا إنما يكون فى المعرفة دون النكرة (و) الخامسة (المضمر) المخاطب لأن الحذف معه يفوت الدلالة على النداء (و) المضمر (نداؤه شاذ) وظاهر ذكر الناظم له فى عداد هذه الكلمات أنه مطرد وقصره ابن عصفور على الشعر واختار أبو حيان أنه لاينادى ألبتة فالأقوال حينئذ ثلاثة وعلى الخلاف ضمير المخاطب (ويأتى على صيغتى المنصوب والمرفوع) فالأول (كقول بعضهم ياإياك قد كفيتك و) الثانى نحو (قول الآخر) وهو الأحوص

(ياأبجر بن أبجر ياأنتا) ❊ أنت الذى طلقت عام جعتا ❊ قد أحسن الله وقد أسأتا

جمع القلة فى المبدأ والتحقيق خلافه كما مر (قوله وآى) قال الدنوشرى بالهمزة الممدودة والياء الساكنة ويلزم التقاء الساكنين على غير حده (قوله وهيا) لم يجعل هيا مبدلة من أيا إذ الإبدال تصريف والحرف برىء منه لكنه قال فى المغنى فى بحث أيا وقد تبدل همزتها هاء قال: فأصاخ يرجو أن يكون حيا ❊ ويقول من فرح هيا ربا (قوله الحقيق) لعل هذا بالنسبة لمجموع حروف النداء فإن يا تكون للبعيد حقيقة أو حكما ففى المغنى يا حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكما وقد ينادى بها القريب توكيدا (قوله وذهب المبرد الخ قال الدنوشرى ينظر ما حكم (١٦٤) آ وآى ممدودتين عنده هل ينادى بهما البعيد أو القريب أو يكونان لهما اللهم إلا أن يقال إنهما ممدودتين داخلتان فى كلامه فيكونان للقريب وكذا يقال فى كلام ابن برهان ❊ فإن قيل أن يا للبعيد وهو تعالى أقرب إلى كل شخص من حبل الوريد فالجواب أن ذلك لاستقصاء الداعى نفسه وإبعاده من مرتبة المدعو تعالى قاله الرضى رضى الله عنه ويفهم من قوله فله بقية الأحرف أن وا يستعمل للقريب المنزل منزلة البعيد فى غير الندبة وهو خلاف مذهب سيبويه والجمهور وأجاز بعضهم استعمالها فى غير الندبة وإن كان قليلا (قوله وتتعين فى نداء اسم الله تعالى) قال الدنوشرى وتتعين يا أيضا فى أيها وأيتها قاله فى المغنى (قوله والثانى سنفرغ الخ) المراد بالثانى الجارى مجرى المفرد وهذا يتوقف فيه ويقال بل هو مفرد حقيقة إذ المفرد فى هذا الباب ماليس مضافا ولا شبهه وإنما يظهر جعل هذا من الشبيه بالمضاف لأن ها عوض عما تضاف إليه أى (قوله على أحد الوجهين) قال الدنوشرى والوجه الثانى أن يكون عباد الله مفعول أدوا (قوله وظاهر ذكر الناظم الخ) قال الدنوشرى إنما قال ظاهر لأنه لايلزم من ذكره فى عدادها كون ندائه مطردا (قوله ويأتى على صيغتى الخ) أما مجيئه على صيغة المرفوع فظاهر لأنه لما تعذر بناؤه على الضم عدل إلى ماهو قريب منه وهو الصيغة الموضوعة للرفع وأما مجيئه بصيغة المنصوب فلعل وجهه أنه يشبه الشبيه بالمضاف لأن الضمير المنادى هو أيا على الصحيح واتصل به شىء من تمام معناه وهو الكاف (قوله كقول بعضهم) هو الأحوص اليربوعى قال ذلك لما وفد مع ابنه على معاوية وخطب وخطب أبوه ليخطب وكفه

ةأبحر بسكون الموحدة وفتح الجيم منادى وأنت الأول منادى وكان القياس أن يقول يا إياك لأنه مفعول حذف عامله ولكنه أناب ضمير الرفع عن ضمير النصب أو لأنه لما أراد مجيئه بلفظ المرفوع جاز مجيئه بلفظ ضمير الرفع وأجاب المانع عن المثال والبيت بأن يا فيهما للتنبيه لا للنداء وإياك في المثال من باب الاشتغال وأنت الأول في البيت مبتدأ والثاني كذلك أو توكيد أو بدل أو فصل والموصول خبر واتفقوا على أن ضمير المتكلم والغائب لا يجوز نداؤهما فلا يقال يا أنا ولا يا إياى ولا ياهو ولا يا إياه (و) السادسة (اسم الله تعالى) نحو يا الله (إذا لم يعوض في آخره الميم المشددة) عن حرف النداء لأن نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل والحذف إنما يكون لدليل (وأجازه بعضهم وعليه قول أمية بن أبي الصلت الثقفي:

(رضيت بك اللهم ربا فلن أرى أدين إلها غيرك الله راضيا)

أي يا الله وأرى من الرأي في الأمور وأدين مضارع دان بالشيء إذا اتخذه دينا وديدنا أي عادة والأصل أن أدين حذفت أن فارتفع المضارع بعدها على حد قولهم تسمع بالمعيدي والهاء مفعول به وراضيا منصوب برضيت إما على الحالية من فاعله أو على المفعولية المطلقة على حد قولهم قم قائما أي قياما وعلى الوجهين فهو مؤكد له وما بينهما اعتراض وربا مفعول رضيت والمعنى رضيت رضى بك ربا يا الله فلن أرى أن أتخذ إلها غيرا يا الله (و) السابعة والثامنة (اسم الإشارة واسم الجنس لمعين) لأن حرف النداء في اسم الجنس كالعوض من أداة التعريف فحقه أن لا يحذف كما لا تحذف الأداة واسم الإشارة في معنى اسم الجنس يجرى مجراه قاله الشارح (خلافا للكوفيين فيهما احتجوا) بقوله تعالى ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم أي يا هؤلاء و (بقوله) وهو ذو الرمة: إذا هملت عيني لها قال صاحبي (بمثلك هذا لوعة وغرام) يريد يا هذا ولوعة مبتدأ وتقدم خبره في المجرور وقبله (وقولهم: أطرق كرا) إن النعام في القرى وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه أي أطرق يا كروان رأسك واخفض عنقك للصيد فإن أكبر منك وأطول عنقا هي النعام قد صيدت وحملت من البدو إلى القرى (وافتد مخنوق) وهو مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة وهو يبخل بافتدائه نفسه بماله (وأصبح ليل) وهو مثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشيء وأصله أن امرأة وقع عليها امرؤ القيس وكانت تكرهه فقالت له أصبحت أصبحت يا فتى فلم يلتفت إليها فرجعت إلى خطاب الليل كأنها تستعطفه أي صر صبحا يا ليل كقوله:

• يقولون نور صبح والليل عاتم • والأصل فيها أطرق يا كروان فرخم على لغة من لا ينتظر فقلبت الواو ألفا وافتد يا مخنوق وأصبح يا ليل ونور يا صبح (وذلك عند البصريين ضرورة) في النظم (وشذوذ) في النثر قال المرادي في شرح النظم والإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظما ونثرا وقصر اسم الإشارة على السماع إذ لم يوجد إلا في الشعر وأما نحو ثم أنتم هؤلاء فمتأول على أن أنتم مبتدأ وهؤلاء خبره أو العكس وجملة تقتلون حال واقتصر في النظم على قوله:

وغير مندوب ومضمر وما جا مستغاثا قد يعرى فاعلما

وذاك في اسم الجنس والمشار له قل ومن يمنعه فانصر عاذله

(الفصل الثاني في أقسام المنادى) بفتح الدال (و) ذكر (أحكامه: المنادى على أربعة أقسام أحدها ما يجب فيه أن يبنى على ما يرفع به) من حركة أو حرف (لو كان معربا) على سبيل الفرض (وهو ما اجتمع فيه أمران أحدهما التعريف سواء كان ذلك التعريف سابقا على النداء نحو) زيد في قولك (يا زيد) فزيد معرفة بالعلمية قبل النداء واستصحب ذلك التعريف بعد النداء وهو مذهب ابن السراج وتبعه الناظم وقيل

عن ذلك (قوله وكان القياس أن يقول يا إياك الخ) يلزم من هذا أن يقال يا زيد يا زيدا لأنه مفعول به أيضا حذف عامله (قوله إذا لم يعوض الخ) سكن عن عنده وهو إذا عوض والحذف حينئذ واجب (قوله وراضيا) منصوب برضيت) قال الدنوشري يجوز أن يكون حالا من فاعل أدين (قوله اسم الإشارة) قال الدنوشري يفهم منه جواز نداء اسم الإشارة ومحله إذا لم يتصل به كاف الخطاب فإن اتصلت به ففي جواز ندائه خلاف الصحيح المنع لاستلزامه اجتماع النقيضين لأن الكلام مخاطب من حيث أنه منادى وغير مخاطب من حيث أنه مضاف إلى المخاطب لوجوب تغايرهما (قوله وهو ما اجتمع فيه الخ) قال الدنوشري قال ابن الأنباري في باب الترخيم سمع يا طلحة بالفتح واختلف فيه فقيل مرخم والتقدير يا طلح ثم أقحمت التاء غير معتد بها وفتحت لوقوعها موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء التأنيث وهو ظاهر كلام سيبويه فتكون على هذا مقحمة بين الحاء والفتحة المنوية وقيل ليس بمرخم وعلى هذا قيل هو معرب منصوب على أصل المنادى ولم ينون لأنه لا ينصرف وقيل مبنى على الفتح لأن منهم من يبنى المنادى المفرد على الفتح لتشاكل حركة إعرابه لو أعرب فهو نظير لا رجل في الدار وأنشدنا القائل

• يا ريح من نحو الشمال هبي • بالفتح (قوله واستصحب ذلك التعريف) فإن قلت العلم إذا أريد إضافته نكر فما الفرق قلت الفرق أنه ليس المقصود في الإضافة إلا تعريف المضاف إذا كان المضاف إليه معرفة أو تخصيصه إذا كان نكرة فلو أضيف مع بقاء تعريفه كانت الإضافة لغوا إذ لا فائدة فيها وليس المقصود من النداء التعريف بل طلب الإصغاء لإلقاء الكلام إليه فلا حاجة إلى تنكير المنادى

سلب تعريف العلمية وتعرف بالإقبال وهو مذهب المبرد والفارسي ورد بنداء اسم الله تعالى واسم الإشارة فإنهما لا يمكن سلب تعريفهما لكونهما لا يقبلان التنكير (أو) كان التعريف (عارضا في النداء بسبب القصد والإقبال نحو يا رجل تريد به معينا) وإليه ذهب ابن الناظم وقيل تعريفه بأل محذوفة ونابت يا عنها (و) الأمر الثاني الإفراد ونعني به أن لا يكون مضافا ولا شبيها به فيدخل في ذلك المركب المزجي والمثنى والمجموع) على حده وغيره تذكيرا وتأنيثا فالمزجي (نحو يا معديكرب) ومعناه فيما قال أحمد بن يحيى عداه الكرب أي تجاوزه وحكى ذلك أبو الفتح عن الفارسي (و) المثنى نحو (يا زيدان و) الجمع على حده وهو جمع المذكر السالم نحو (يا زيدون و) تثنية المنكر وجمعه السالم نحو (يا رجلان ويا مسلمون) والجمع المكسر في التذكير نحو يا زيود (و) الجمع السالم في التأنيث نحو (يا هندان) وجمع تكسيره نحو يا هنود (وما كان مبنيا قبل النداء) سواء كان علم مذكر أم علم مؤنث فالأول (كسيبويه) في لغة من بناه (و) الثاني (نحو حذام في لغة أهل الحجاز) أم غير علم نحو هؤلاء في لغة الضم وهذا وكيف وأنت فما كان معربا صحيح الآخر غير مثنى ولا مجموع على حده أظهرت فيه الضمة وما كان مثنى أو مجموعا على حده بنيته على نائب الضمة وهو الألف في المثنى والواو في الجمع اتفاقا وما كان معتلا كفتى وقاض أو مبنيا قبل النداء (قدرت فيه الضمة) ففي نحو يا سيبويه ويا هؤلاء ويا هذا ويا أنت ضمة مقدرة في آخره مجددة للنداء (ويظهر أثر ذلك) التقدير (في تابعه فتقول يا سيبويه العالم برفع العالم) مراعاة للضمة المقدرة في آخره (ونصبه) مراعاة لمحله فإن محله نصب على المفعولية (كما تعمل في تابع ما تجدد بناؤه نحو يا زيد الفاضل) برفع الفاضل مراعاة للضمة زيد لفظا ونصبه مراعاة لمحله (و) العلم المركب الإسنادي (المحكي) ما كان عليه قبل العلمية (كالمبني) في تقدير الضم في آخره (تقول يا تأبط شرا المقدام) بالرفع مراعاة لتقدير الضم في آخره (والمقدام) بالنصب مراعاة لمحله ومقتضى التشبيه أن المحكي ليس مبنيا والمنقول أنه مبني وهذه النعوت مقصودة فإن سيبويه يناسبه العلم وزيد يناسبه الفضل وتأبط شرا يناسبه الإقدام ومعناه جعل السلاح تحت إبطه واحترز بقوله المحكي من لغة من أعربه إعراب المتضايفين فإنه ينصب الأول ويجر الثاني بالإضافة ويصير من قسم المضاف وفي الرضي في باب العلم إذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ فالواجب الإعراب اهـ فعلى هذا تقول في كيف وهؤلاء وكم ومنذ أعلاما يا كيف ويا هؤلاء ويا كم ويا منذ بضمة ظاهرة فهي متجددة للنداء وإلى هذا القسم أشار الناظم بقوله • وابن المعرف المنادى المفردا • البيتين

(قوله المركب المزجي) هل يدخل فيه العددي كخمسة عشر (قوله وغيره) قال الدنوشري يحتمل أن يكون معطوفا على حده فيكون المراد المجموع على غير حده وهو جمع التكسير ويحتمل أن يكون معطوفا على قوله المركب المزجي وإفراد الضمير باعتبار المذكور فيشمل جمع التكسير ونحو زيد وعمرو (قوله في لغة الضم) قال الدنوشري ليس للاحتراز عن لغة الكسر وإنما ذكره استيفاء للأقسام أي سواء كان مبنيا قبل النداء على الفتح أو الضم أو السكون أو الكسر نحو أنت وهؤلاء وهذا وحذام وكتب شيخنا الغنيمي بعده يعني بناء على أن الضمير مجموع أنت إما على الأصح من أنه أن فقط فلا تظهر هذه النكتة إذ هو مبني على السكون والضمة مقدرة على النون (قوله اتفاقا) في دعوى الاتفاق نظر ظاهر فإن الظاهر أن من يجعل إعرابهما مقدرا يجعل الضمة مقدرة هنا وفي شرح المفصل للأندلسي بعد أن ذكر بناءهما على الألف والواو ويقال الضمة مقدرة عليهما عند من يجعلهما حرفي إعراب (قوله كفتى وقاض) قال الدنوشري قال في التسهيل ويحذف تنوين المنقوص المعين بالنداء وتثبت ياؤه عند الخليل لا عند يونس قال الدماميني فهما متفقان على ترك التنوين والخلاف بينهما إنما هو في ثبوت الياء وحذفها ووجه الأول أنه لما بني حذف تنوينه فثبتت الياء لزوال موجب حذفها وهو التنوين وقدرت الضمة على الياء لثقلها ووجه الثاني أن النداء داخل على اسم منون محذوف الياء فذهب التنوين وبقي الاسم على حاله وقدرت الضمة على الياء المحذوفة هذا إذا كان المنقوص معينا بالنداء وأما غيره فيقال فيه يا قاضيا بالياء والتنوين ويبدل التنوين في الوقف ألفا اهـ وقوله فهما متفقان على ترك التنوين مخالف لما نقله الرضي عن يونس ونصه ويونس يحذف ياء المنقوص ويعوض منها تنوينا فيقول يا قاض لأنه لم يعهد لام المنقوص ثابتا مع السكون بلا لام أو إضافة اهـ وظاهر كلام التسهيل كما قال الرضي إن يونس مخالف في الوجهين ثم قال في التسهيل فإن كان للمنقوص أصل واحد ثبتت الياء بإجماع قال الدماميني كما في مر اسم فاعل من أرى إذا نوى فإنه يبقى على أصل واحد وهو الراء فتقول يا مري بياء ساكنة إذا وقفت عليه (قوله نحو يا زيد الفاضل) قال الدنوشري وعند الكوفيين كما يأتي يجوز بناء العلم على الفتح في نحو يا زيد الفاضل فيعلم أن ما ذكرنا مقيد بغير مذهبهم (قوله والمنقول أنه مبني) الذي ذكره السيد في حاشية المتوسط في موضعين أنه معرب (قوله من لغة من أعربه الخ) كتب شيخنا الغنيمي بهامش نسخة الدنوشري ينظر فيما إذا كان العلم مركبا من أكثر من جزأين هل تمتنع هذه اللغة فيه أو تجري عليه فهل يضاف الجزء الأول فقط أو كيف الحال وينظر أيضا فيما إذا كان الجزء الأول به قابل للإضافة كاسم الإشارة ونحوه (قوله إذا نقلت الكلمة المبنية) شامل للضمير واسم الإشارة

(قوله النكرة غير المقصودة) ينبغي أن يشمل المثنى والمجموع كما لو قال الأعمى يا رجلين خذا بيدي ولم يقصد اثنين معينين أو يا مسلمين خذوا بيدي ولم يقصد جماعة معينة (قوله يا غافلا إلخ) قال الدنوشري هو شبيه بالمضاف أيضا لعمله النصب في الجملة بعده وهي حال من ضمير غافلا المستتر فيه (قوله وإنما كرر الشواهد إلخ) قال الدنوشري فيه نظر إذ لم يذكر إلا شاهدا واحدا وهو البيت وأما ما قبله فهما مثالان لا شاهدان وكتب شيخنا الغنيمي بعده وقد يقال أطلق على الجميع شواهد من باب التغليب كالقمرين لشرف الشاهد على المثال (قوله الثاني المضاف) سكتوا عنه عما لو كان المضاف مبنيا أصالة قبل النداء كيا سيبويه الزمان أو عروضا بسبب الإضافة نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون والظاهر أنه منصوب محلا ولا يقال إنه مبني على ضم مقدر لأن المنادى المضاف إنما يستحق النصب وهو ثابت هنا محله لكونه مبنيا فإن قلت هل يمكن أن يقال إنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة البناء قلت لا يمكن ذلك لأنه مبني والإعراب إنما يكون في المبنيات محلا ولا يمكن تقديره كما لا يخفى (قوله إما بعمل إلخ) لا يخفى أن الاتصال المذكور أعم من العمل والعطف قبل النداء لشموله لاتصال الموصول بصلته والموصوف بصفته نحو يا من خط بكذا وقضيته أن تكون من فيهما في محل نصب وهو خلاف ظاهر قول التسهيل لا عامل فيما بعده ولا مكمل قبل النداء بعطف نسق اه فإن ظاهره أن الموصول من المفرد فيقدر فيه الضم ويؤيده ما ذكره الشارح في يا جوادا لا يبخل من الفرق بين كون الجملة صفة وكونها حالا معمولا لعاملها والموصوفة كالموصولة وكأن الشارح قصر كلام المصنف مع عموم قوله ما اتصل به إلخ وشموله لاتصال الموصول بصلته والموصوف بصفته على العمل والعطف موافقة للتسهيل (قوله يا طالعا جبلا) فيه إشكال إذ لم يوجد اعتماد وهو شرط في الإعمال ولو قدر له موصوف لكان مفردا معرفة ويجب تعريف الطالع (قوله يا ثلاثة وثلاثين إلخ) أنت خبير بأنه حيث وقعت التسمية بالكلمتين فإعراب كل واحدة على حدة مشكل إلا أن يقال أعرب كل بالإعراب الذي استحقه المجموع دفعا للتحكم كقولهم الرمان حلو حامض (قوله وإن ناديت جماعة هذه عدتها إلخ) قال الدنوشري ما ذكره المتن والشرح في مسئلة ثلاثة وثلاثين إذا لم يكن علما طريقة غير طريقة الأخفش وفصل الأخفش فقال إن أريد بذلك جماعة مبلغها هذا العدد فلا يجوز إلا نصب الاسمين لأنهما إذ ذاك وقعا على مسمى واحد وإن كان الثلاثة على حدة والثلاثون على حدة حكمها بحكم المعطوف والمعطوف عليه قيل وينبغي أن يفصل فيما إذا كان كل منهما على حدة بين أن يكون كل منهما مقصودا بالنداء فالحكم كذلك وبين أن يقصد ثلاثة مبهمة فينصبان معا انتهى وكتب شيخنا الغنيمي بعده وظاهرها وجوب نصب الاسمين ولو أريد بهما معين وهو على وفقه ومعنى قوله

(و) القسم (الثاني) من أقسام المنادى (ما يجب نصبه وهو ثلاثة أنواع أحدها النكرة غير المقصودة) جامدة كانت أو مشتقة في نثر أو شعر (كقول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه وقول الأعمى يا رجلا خذ بيدي وقول الشاعر) وهو عبد يغوث بن وقاص الحارثي:

(فيا راكبا إما عرضت فبلغن) * نداماي من نجران أن لا تلاقيا

لأن الواعظ والأعمى والشاعر لم يقصدوا أحدا بعينه (و) إنما كرر الشواهد ردا لما نقل (عن المازني أنه أحال وجود هذا القسم) مدعيا أن نداء غير المعين لا يمكن وأن التنوين في ذلك شاذ أو ضرورة وعرضت أي أتيت العروض وهو مكة والمدينة وما حولها ونجران بلد باليمن النوع (الثاني) مما يجب نصبه (المضاف سواء كانت الإضافة محضة) وهي الخالصة من شائبة الانفصال (نحو ربنا اغفر لنا) أي يا ربنا (أو غير محضة) وهي إضافة الصفة لمعمولها (نحو يا حسن الوجه و) نقل (عن ثعلب) وهو أحمد بن يحيى (إجازة الضم في غير المحضة) فيجيز يا حسن الوجه بضم الصفة لأن إضافتها في تقدير الانفصال ولنا أن البناء ناشئ عن مشابهة الضمير وهي مفقودة هنا وأنه لا سماع يقتضي ذلك فإن ادعى أن نحو يا حسن الوجه في قوة يا حسن فباطل بل في قوة يا حسنا الوجه وهذه الشبهة عرضت لمن قال إن هذه الإضافة تفيد التخصيص نظرا إلى أن حسن الوجه أخص من حسن النوع (الثالث الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه) إما بعمل أو عطف قبل النداء والعمل إما في فاعل أو مفعول أو مجرور فالأول (نحو يا حسنا وجهه) فوجهه مرفوع على الفاعلية بحسن (و) الثاني نحو (يا طالعا جبلا) فجبلا منصوب على المفعولية بطالعا (و) الثالث نحو (يا رفيقا بالعباد) فبالعباد متعلق برفيقا (و) المعطوف نحو (يا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك) أي بالمعطوف والمعطوف عليه معا فيجب نصبهما للطول بلا خلاف أما نصب ثلاثة فلأنه شبيه بالمضاف من حيث أن الثاني من تمام الأول لأن التسمية وقعت بالكلمتين مع حرف العطف ولما كان حرف العطف يقتضي معطوفا ومعطوفا عليه وهو بمنزلة العامل صار كأنه بعض اسم عمل في آخر فأشبه ضاربا زيدا وأما نصب ثلاثين فبالعطف على ثلاثة (ويمتنع إدخال يا على ثلاثين) لأنه الجزء الثاني من العلم فأشبه شمس من عبد شمس ولا تدخل عليه (خلافا لبعضهم) في إجازة ذلك لتخلف المشبه في بعض الأحكام عن المشبه به (وإن ناديت جماعة هذه) العدة (عدتها) فلا يخلو إما أن تكون معينة أو لا (فإن

حكم له بحكم المعطوف الخ أنهما من ذلك ومراده بالمعطوف والمعطوف عليه غيرهما وأما قوله قيل وينبغي الخ فمحل نظر إذ كونها كالمعطوف والمعطوف عليه لا يتوقف على قصدهما كما هو ظاهر ونصبهما معا فيما إذا قصد ثلاثة مبهمة محل نظر أيضا إذ الثاني لو كان مقصودا فالظاهر عدم نصبه ولعلنا نزداد في المسئلة علما ويتجدد لنا فيها فهم والله الموفق للصواب اه (وأقول) ذكر الحفيد أن محل ضم الأول إذا أريد بثلاثة ثلاثة معينة لأن المنادى إنما يبنى إذا كان مفردا لمعين وكذا يجوز في تابعه إذا كان مع أل الوجهان إلا إذا أريد به معين أما إذا أريد بالمجموع معين فالظاهر نصبهما كما لو سمى رجل بثلاثة وثلاثين اه ملخصاً واعلم أنه لا يلزم من إرادة ثلاثة معينة إرادة ثلاثين معينة وإن كان تعينها حاصلا لأنه لا يلزم من حصول الشيء إرادته (قوله لأنه اسم جنس أريد به معين الخ) أفاد أنه لا يكفي حرف النداء لأنه لم يباشره وقضيته امتناع أن يقال يا زيد ورجل وفيه خلاف فانظر حواشينا على الألفية (قوله فيجب ضمه) قال الدنوشري فيه نظر بل هو مبني على الواو نيابة عن الضمة اه وأقول ذكروا عند قول الألفية تابع ذي الضم أنه يشمل المثنى والجمع كيازيدان صاحبي عمرو ويازيدون أصحاب عمرو لأن بعضهم يجعل الألف والواو نفس الضم (قوله أجيب بأن النداء الخ) قضية هذا الجواب أن المنصوب لا يعرف نعته لأنه نعت به قبل التعريف هذا وفي الجواب نظر ولعل المقصود منه أن التركيب في حد ذاته يجوز فيه الوجهان (قوله فلما اختلف الخ) قال الدنوشري فيه نظر لأنه إن اعتبر ورود النداء على الصفة مع موصوفها كان النصب واجباً وإن اعتبر وروده على الموصوف وحده كان الضم واجبا فأنى يأتي جواز الوجهين وقوله سابقا فالعرب تؤثر نصبها على ضمها معناه أن العرب في مثل هذا التركيب تؤثر أي ترجح ما ذكر أي بناء على اعتبارهم سبق الوصف للنداء وقد يقال إن مثل هذا التركيب في حد ذاته يجوز فيه الوجهان (قوله وأخبر سيبويه بذلك) قال الدنوشري فاعل أخبر راجع إلى يونس وسيبويه مفعوله وكتب شيخنا الغنيمي بعده ويحتمل أن المعنى أن سيبويه قال إن النكرة المذكورة توصف بالمعرفة فأخبر بذلك ولم ينقل ذلك عن العرب هذا ولكن الاحتمال الأول أقرب أو متعين (قوله أجيب الخ) قال الدنوشري هذا الجواب متضمن منع قوله وإنما توصف بالمعرفة ولا يلزم من حكاية يونس لما ذكر امتناع الوصف بالنكرة ويلغز بذلك فيقال ما معرفة صح وصفها بنكرة (قوله والقسم الثالث الخ) قال الدنوشري قد يقال عليه كيف يصح جعل هذا قسما مغايراً للأول والثاني إذ الأقسام لا بد من تغايرها مع أن هذا مبني على الضم تقديرا عند من يجعل فتحته فتحة إتباع لما بعده فهو نظير يا موسى مثلا ولا

كانت غير معينة لصبتهما أيضا) أما الأول فلأنه اسم نكرة غير مقصودة وأما الثاني فلأنه معطوف على منصوب (وإن كانت معينة ضممت الأول) لأنه نكرة مقصودة معرفة بالقصد والإقبال (وعرفت الثاني بأل) وجوبا لأنه اسم جنس أريد به معين فوجب إدخال أداة التعريف عليه وهي أل (ونصبته أو رفعته) بالعطف على المحل أو اللفظ كما في قولك يا زيد والضحاك قاله الفارسي (إلا إن أعدت معه يا فيجب ضمه) لأنه نكرة مقصودة (و) يجب حينئذ (تجريده من أل) لأن يا لا تدخل على ما فيه أل وإنما جاز دخول يا عليه لأنه ليس جزء علم والحالة هذه (ومنع ابن خروف) مبتدأ (إعادة يا وتأخيره في إلحاق أل مردود) خبر منع ووجه رده أن الثاني ليس بجزء علم وأنه اسم جنس أريد به معين وينبغي أن ينتظم في سلك الشبيه بالمضاف النعت والمنعوت إذا كان المنعوت مفردا نكرة مقصودة فإن العرب تؤثر نصبها على ضمها حكى الفراء يا رجلا كريما أقبل ووجهه أنه يحتمل أن يكون نقل إلى النداء موصوفا فبقي على ما كان عليه حين صارت الصفة له كالمعمول للعامل وكالمعطوف في التسمية وتعريف القصد لا يقدح في هذا فإنه إنما ورد على الصفة وموصوفها معا لا على الموصوف وحده فإن عورض بأنه لو جاز ذلك لجاز النصب في المعرفة الموصوفة نحو يا زيد العاقل أجيب بأن حاجة النكرة إلى الصفة أشد من حاجة المعرفة إليها فإن قيل لو كان من قبيل الشبيه بالمضاف كان النصب واجبا لا راجحا أجيب بأن النداء تارة يرد على الموصوف وصفته وعند ذلك لا بد من النصب وتارة يرد على الاسم غير موصوف فلا بد من البناء على الضم لأن الصفة إنما ترد على المنادى وحده فهو مفرد مقصود ثم يرد الوصف فلما اختلف المدركان جاز الوجهان فإن قيل إذا كانت النكرة مقصودة فهي معرفة فكيف توصف بالنكرة وإنما توصف المعرفة حكى يونس عن العرب يا فاسق الخبيث وأخبر سيبويه بذلك أجيب بأنه يغتفر في المعرفة الطارئة ما لا يغتفر في الأصلية ويحتمل أن يكون المنادى محذوفا ورجلا حال موطئة منه والتقدير يا زيد رجلا كريما أقبل وأما يا عظيما يرجى لكل عظيم ويا لطيفا لم يزل ويا حليما لا يعجل فقال الموضح في الحواشي ليس الجملة نعتا لما قبلها وإنما هي في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف وهو المخاطب بالنداء وعامل الحال هو عامل صاحبها والمنادى منصوب كما في يا طالعا جبلا ولك في حرف المضارعة الياء والتاء على حد يا تميم كلهم أو كلكم اه فهو من الشبيه بالمضاف وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتاً وإلى هذا القسم أشار الناظم بقوله

* والمفرد المنكور والمضافا * وشبهه انصب *

(و) القسم (الثالث) من أقسام المنادى (ما يجوز ضمه وفتحه

وهو نوعان أحدهما أن يكون) المنادى (علما مفردا موصوفا بابن متصل به) أي العلم (مضاف) الابن (إلى علم) آخر (نحو يا زيد بن سعيد) بضم زيد على الأصل وفتحه إما على الإتباع لفتحة ابن إذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين وعليه اقتصر في التسهيل أو على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئا واحدا كخمسة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازي تبعا للشيخ عبد القاهر وإما على إقحام الابن وإضافة زيد إلى سعيد لأن ابن الشخص يجوز إضافته إليه لأنه يلابسه حكاه في البسيط مع الوجهين السابقين فعلى الوجه الأول ففتحة زيد فتحة إتباع وعلى الثاني فتحة بناء وعلى الثالث فتحة إعراب وفتحة ابن على الأول فتحة إعراب وعلى الثاني بناء وعلى الثالث غيرهما (والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح) لخفته فإن كان على الاتباع فهو نظير امرئ وابنم وإن كان على التركيب فهو نظير لا رجل ظريف فيمن فتحهما وإن كان على الإقحام فهو نظير يا زيد زيد اليعملات إذا فتحت الأول على قول سيبويه وذهب المبرد إلى أن الضم أجود وهو القياس وزعم ابن كيسان أن الفتح أكثر (ومنه قوله) وهو رؤبة عند الجوهري أو رجل من بني الحرث عند العيني وزعم أنه الصواب

(يا حكم بن المنذر بن الجارود) سرادق المجد عليك ممدود

بفتح حكم وقال المبرد إنه لو قال يا حكم بالضم لكان أولى لأنه الأصل (ويتعين الضم) إذا كان لابن غير صفة بأن كان بدلا أو بيانا أو منادى سقط منه حرف النداء أو مفعولا بفعل محذوف وتقديره أعني ونحوه ويتعين الضم أيضا إذا كان المنادى غير علم أو كان الابن مضافا لغير علم كما (في) نحو (يا رجل ابن عمرو ويا زيد بن أخينا لانتفاء علمية المنادى) وهو رجل (في الصورة الأولى و) انتفاء (علمية المضاف إليه في الصورة الثانية و) يتعين الضم أيضا إذا فصل بين العلم والابن كما (في نحو يا زيد الفاضل ابن عمرو لوجود الفصل بالفاضل (و) يتعين الضم إذا كان الوصف غير ابن كما (في نحو يا زيد الفاضل لأن الصفة) وهي الفاضل (غير ابن) وإلى ذلك الإشارة بقول النظم ونحو زيد ضم وافتحن البيتين (ولم يشترط ذلك الكوفيون) وهو أن يكون الوصف ابنا بناء على أن علة الفتح التركيب وقد جاء في باب لا نحو لا رجل ظريف بفتحهما فجوزوا ذلك هنا (وأنشدوا) عليه قول جرير في مدح عمر بن عبد العزيز:

فما كعب بن مامة وابن سعدى (بأجود منك يا عمر الجوادا)

الرواية (بفتح عمر) والجواد والقوافي منصوبة وكعب بن مامة هو كعب الإيادي الذي آثر رفيقه على نفسه بالماء حين هلك عطشا وابن سعدى هو أوس بن حارثة بن لأم الطائي الجواد المشهور وسعدى أمه ويروى أروى مكان سعدى قيل والمراد به عثمان بن عفان رضي الله عنه وحكى الأخفش أن بعض العرب يضم ابن إتباعا لضم المنادى وهو نظير الحمد لله بضم اللام في تبديل حركة بأثقل منها للاتباع وفي كون ذلك من كلمتين وفي تبعية الثاني للأول لكنه مخالف في كونه إتباع معرب لمبني والحمد لله بالعكس (والوصف بابنة) في جواز فتح المنادى معها (كالوصف بابن) في ذلك لأن ابنة هي ابن بزيادة التاء (نحو يا هند ابنة عمرو) بضم هند وفتحها إتباعا لابنة لأن الحرف الساكن بينهما حاجز غير حصين وتاء التأنيث

يصح جعله قسيما رأسه إلا عند من يجعل فتحته فتحة بناء لا فتحة إتباع (قوله متصل مضاف) قال الدنوشري لا جائز أن يكونا صفة لابن التعريفه لأن المراد لفظه فيكونان بدلا منه ولا يصح كونهما عطف بيان لاشتقاقهما ولا يشترط كون العلم الثاني المضاف إليه ابن مذكورا وإن اشترطه بعضهم وفلان ابن فلان لا يجوز فيه إلا الضم خلافا لمن جوز فيه الوجهين أيضا وعلل بعضهم اختيار الفتح بقوله وذلك لكثرة استعمال المنادى وحينئذ مع كونه في الأصل مضموما لا فتح لخفة الفتحة مع أنها مناسبة لحركة صفته وهو واضح إلا قوله في الأصل فتأمله (قوله وفتحه إما على الإتباع) قال الدنوشري وعلى كون الفتحة للاتباع تقدر الضمة فيه والمانع من ظهورها حركة الإتباع وعلى إقحام ابن فيكون زيد مضافا إلى سعيد كما قال الشارح وينظر ما وجه فتح ابن وقد يقال إنه فتح تخفيفا أو هو تأكيد ولا ينافي التأكيد الاقحام كما صرح بذلك المرادي نقلا عن بعضهم في يا سعد سعد الأوس على قول سيبويه من أن الأول مضاف للأوس والثاني مقحم عند الفتح (قوله أو منادى سقط منه الخ) قال الدنوشري قد يقال لا قرينة على حذف حرف النداء فكيف جاز حذفه وقد يجاب عنه بعدم تسليم أن لا قرينة (قوله وأنشدوا الخ) قال الدنوشري ورد استدلال الكوفيين بأن عمر محذوف الألف بناء على جواز إلحاقها في غير تعجب أو استغاثة أو ندبة ذكره الابناسي في شرحه الألفية والمرادي كذلك وزاد أنه يحتمل أنه نون ضرورة وحذف التنوين لالتقاء الساكنين وحذف ألف مامة في البيت للضرورة (قوله رفيقه) هو الفتى النمري صاحبه الذي كان معه في السفر (قوله وحكى الأخفش الخ) قال الدنوشري وعلى حكاية الأخفش يكون ابن منصوبا تقديرا منع من ظهور فتحته ضمة الإتباع (قوله في جواز فتح المنادى معها) قال الدنوشري ظاهره أنها لبست مثله في غير ذلك كحذف ألفها وقد يقال إنما قيد بذلك لأنه الذي قدمه الموضح فليتأمل (قوله إتباعا) مقتصرا عليه فيه نظر إذ الأوجه الثلاثة المذكورة تأتي أيضا هنا (قوله وتاء التأنيث

فى حكم الانفصال) جواب عما يقال الاحكام إنما تبنى على حركة الآخر ونون ابنة التى اتبعت ليست آخرا أو إنما لم يجعل الإتباع لتاء ابنة لأن النون تكون حينئذ حاجزا حصينا لتحركها ينهما وإنما احتاج الشارح لذلك لأنه جعل الفتح للاتباع لا للتركيب والالزم الفتح فى بنت كما يعلم مما نقله عن أبى عمرو بن العلاء وبهذا يعرف ما فى قول الشهاب القاسمى قضية قول الشارح وتاء التأنيث الخ أن الإتباع لحركة نون ابنة دون التاء ولا مانع من ذلك وقضية قول الشاطبى فى تعليل فتح العلم الموصوف بابن ووجه الفتح الإتباع لحركة نون ابن لأن الاسمين لما كثر استعمالهما صارا كالاسم الواحد لجاز فيهما من الاتباع ما جاز فى الاسم الواحد انتهى أنه لا حاجة إلى أن يقال إن التاء فى ابنة حيث ألحقناها بابن فى حكم الانفصال انتهى وقوله ولا مانع يحتمل أن معناه ولا مانع من إتباع حركة النون وإن لم تكن آخرا لأنها آخر حكما ويحتمل أن معناه لا مانع من اتباع حركة التاء ويرد أن النون حاجز حصين لتحركها فتدبر (قوله ففى النهاية الخ) قال الدنوشرى فيه نظر لأن حكاية إعراب نحو مسلمات لا تقتضى كسر التاء إتباعا بل عليه ينبغى الفتح ويفهم من كلام الشارح وصاحب النهاية جواز الكسر وهو محل نظر وأما نحو زيدين وزيدين مسمى بهما فهما بالتاء على قياس يازيد بن سعيد بالفتح لتعذر الفتح هنا بخلافه فى مسلمات فيبطل قول الشارح ولا فى المثنى والمجموع على حده وقوله وهذا مبنى على القول بالتركيب فيه نظر أما فى المثنى والمجموع فلما علمت وأما فى نحو مسلمات فالتركيب يقتضى الفتح لا الكسر كما علمت أيضا اهـ (وأقول) وجه كسر نحو مسلمات على القول بالتركيب أن القائل به يحرك المنادى بحركة نصبه وحركة جمع المؤنث فى النصب الكسرة وقوله وأما نحو زيدين الخ فإن أراد أنه مع كونه بالياء آت على القول بالإتباع ثم له بطلان قول الشارح لكنه ممنوع وإن أراد أنه على القول بالتركيب فهو عين كلام الشارح والظاهر أن قول الشارح ولا فى المثنى والمجموع على حده معناه إذا حكى إعرابهما فلا يرد عليه الاعتراض واعلم أن كون كلام النهاية مبنيا على القول بالتركيب متعين بالنظر لما فصله على حكاية الإعراب لما بيناه فى وجهه وأما بالنظر لقوله ومن أجرى الإعراب الخ لكن المناسب أن يكون على منوال ما ذكره فيما قبله فيكون فتح الدال للتركيب وإن جاز أن يكون للاتباع فقوله وأما على الاتباع فلا الخ ناظر لما فصله على حكاية الإعراب (قوله حاكيا إعرابه) قال الدنوشرى ضمير إعرابه راجع للمذكور (قوله فيفتحها) أى إن ركب وقوله أو يضمها أى إن لم تركب (قوله وأما على القول بالاتباع فلا) لأن القياس على هذا أن يفتح آخره (قوله فنحو ياعيسى الخ) قال الدنوشرى علل فى شرح التسهيل عدم صحة تقدير الفتحة فى نحو ياعيسى بعدم الفائدة (قوله أن يحذف التنوين الخ) قال الدنوشرى وحذف التنوين وما بعده واجب لا جائز (قوله والألف الخ) قال الدنوشرى قيده بعضهم بأن لا يكون أول سطر وجميع ما قيل فى ابن يأتى فى ابنة نداء وغيره وفيه وقفة (قوله الثانى الخ) قال الدنوشرى يقدر قبل قوله أن اه يكون مضافا وكذا فى النوع الأول أى ذو أن يكون مضافا وجواز الوجهين فى الأول على اختلاف الاعتبارين فالضم على أنه مفرد ويصير من القسم الأول وإذا فتح ففيه أربع توجيهات كما ذكره الشارح وفى بعضها يكون مضافا فيكون من القسم الثانى فلا يخرج عن القسم الأول أو الثانى فذكره زيادة إيضاح وأشار المصنف إلى أنه كان ينبغى للناظم ذكر هذه المسئلة هنا لمشاركتها لمسألة الوصف بابن فى جواز الفتح والضم وتأخيرها إلى فصل

فى حكم الانفصال (ولا أثر للوصف ببنت) عند جمهور العرب فنحو ياهند بنت عمرو واجب الضم ويمتنع الفتح لتعذر الإتباع لأن بينهما حاجزا حصينا وهو تحرك الباء الموحدة وجوزه أبو عمرو بن العلاء سماعا بناء على أن الفتح للتركيب ومثله يازيد بنى عمرو بتصغير ابن لتعذر الإتباع ويجوز للتركيب وشمل قوله أن يكون علما مفردا المثنى والمجموع مسمى بهما ففى النهاية إذا سميت بمسلمات وبزيدين وبزيدين حاكيا إعرابه قلت فيمن قال يازيد بن عمرو بالفتح ويامسلمات بن عمرو بالكسر ويازيدين بن عمرو ويازيدين ابن عمرو وعلى مزعم تقول يامسلمات بن عمرو ويازيدان بن عمرو ويازيدون بن عمرو ومن أجرى الإعراب فى النون أجرى النون مجرى الدال فيفتحها أو يضمها انتهى وهذا مبنى على القول بالتركيب وأما على القول بالاتباع فلا إذ لا إتباع فى مسلمات إذا كسر التاء ولا فى المثنى والمجموع على حده ولذلك قال فى التسهيل ويجوز فتح ذى الضمة الظاهرة إتباعا فنحو ياعيسى بن مريم لا يقدر فيه إلا الضم خلافا للفراء والزمخشرى وإذا وقع الابن بين علمين فى غير النداء وكان صفة لما قبله كان الحكم فيه أن يحذف التنوين من الموصوف لفظا والألف من الابن خطأ كما فى النداء تقول جاءنى زيد بن عمرو بحذف تنوين زيد ويجوز ثبوته فى الضرورة كقوله

جارية من قيس بن ثعلبه ... تزوجت شيخا غليظ الرقبه

وإن كان الابن خبرا انعكس الحكم فينون المخبر عنه وتثبت ألف ابن خطا تقول زيد ابن عمرو بتنوين زيد وكذا إن لم يقع الابن بين علمين تقول جاءنى زيد ابن أخينا بتنوين زيد وإثبات ألف ابن خطا فالحكم المذكور متعلق بشرطين أن يقع الابن بين علمين وأن يكون الابن صفة للعلم الذى قبله فبزوال أحد الشرطين عاد الاسم إلى أصله من التنوين قاله الفخر الرازى وغيره. النوع (الثانى أن يكرر) المنادى حال

تابع المنادى عما لا وجه له (قوله مضافا) قال الدنوشري هو واضح لأنه إذا ضم لا يكون مضافا فلا يصح فرض المسئلة في المنادى المضاف (قوله يا سعد الخ) قال الدنوشري أشير بسعد سعد الأوس إلى بيت من جملة أبيات سمعها أهل مكة من هاتف هتف بهم قبل إسلام سعد بن معاذ وسعد بن عبادة وهي قوله : فإن يسلم السعدان يصبح محمد ٭ بمكة لا يخشى خلاف المخالف فيا سعد سعد الأوس كن أنت ناصرا ويا سعد سعد الخزرجين الغطارف أجيبا إلى داعي الهدى وتمنيا ٭ على الله في الفردوس منية عارف أورد ذلك السهيلي في الروض الأنف (قوله واجب النصب) أي ما لم يصحب نحو يا حسن الحسن الوجه وإلا جاز الرفع أيضا (قوله وهو الأكثر) قال الدنوشري الظاهر أنه لا يتأتى فيه الخلاف المار في يا زيد بن سعيد انتهى وأراد الخلاف المار عن المبرد وابن كيسان (١٧١) فالضم هنا أكثر باتفاقهما ثم قال الدنوشري وشمل قوله نحو يا سعد سعد الأوس ما إذا كان الأول العلم واسم الجنس والصفة نحو يا صاحب صاحب زيد وخالف الكوفيون في اسم الجنس فنصوا النصب وفي الوصف فذهبوا إلى أنه لا ينصب إلا منونا فتقول يا صاحبا صاحب زيد ولم يختلفوا في جواز الضم في جميع ذلك وينظر ما وجه مخالفة الكوفيين وما وجه مذهبهم (قوله يا رجلا يا الفرق بين هذا الوجه وما قبله أن هذا يجوز معه ذكر حرف النداء ولا يجوز على الأول وإن قيل إن البدل على نية تكرار العامل إذ هو تقدير معنوي (قوله واعترضه أبو حيان الخ) اعتراضه واعتراض المصنف إنما يرد إن سلم ابن مالك ذلك وإلا فقد يستمسك بظاهر تعريف التأكيد اللفظي فإنه صادق مع اختلاف وجهي التعريف ومع اتصال الثاني بما لا يتصل به الأول (قوله والثاني بالإضافة) لأنه لم يضعف حتى يسلب تعريف العلمية قوله وكان يلزم أن ينون الثاني) قال الدنوشري فيه نظر إذ قال بعضهم إنه ترك تنوينه مراعاة لمشاكلة ما قبله المؤكد به ومن ذكر أنه توكيد على رأي سيبويه المرادي (قوله وسعد الثاني الخ) قال الدنوشري لم يجوز فيه كونه مقحما لمحذوف على قياس ما سبق ويؤخذ مما ذكره أن البدل والبيان يكونان بلفظ الأول من غير زيادة ولا نقص إلا أن يقال لما حذف المضاف إليه الأول جاز ذلك (قوله وهو ضعيف الخ) قال الدنوشري قد يرد بأن العاملين هنا بمعنى واحد ولفظهما متحد فكأنهما واحد فهو نظير قولك جاء زيد وأتى عمرو العاقلان (قوله وهو أخو الخزرج) الضمير راجع إلى الأوس (قوله وهو المنادى الخ) قال الدنوشري لو قال يعني إذا أريد به معين بني على الواو وإلا نصب بالياء وهل يجوز في المعين الإتيان بالياء للضرورة (قوله وقوله أعبدا أحل في شعبى الخ) لا حاجة إلى جعل ذلك مما نحن فيه لما صرح به في التسهيل أن المرد

كونه (مضافا نحو يا سعد سعد الأوس فالثاني) من السعدين (واجب النصب والوجهان) وهما الضم والفتح جاريان (في) سعد (الأول) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

في نحو سعد سعد الأوس ينتصب ٭ ثان وضم وافتح أولا تصب

(فإن ضممته) وهو الأكثر لأنه منادى مفرد (فالثاني بيان) للأول (أو بدل) منه (أو) منادى ثان (بإضمار يا أو) مفعول بإضمار (أعني) أو توكيد قاله ابن مالك واعترضه أبو حيان بأنه لا يجوز التوكيد لاختلاف وجهي التعريف لأن تعريف الأول بالعلمية أو بالنداء والثاني بالإضافة وقال الموضح في الحواشي وثم مانع أقوى من ذلك وهو اتصال الثاني بما لم يتصل به الأول (وإن فتحته) أي الأول (فقال سيبويه مضاف لما بعد الثاني والثاني مقحم) أي زائد (بينهما) وهذا مبني على جواز إقحام الأسماء وأكثرهم يأباه وعلى جوازه ففيه فصل بين المتضايفين وهما كالشيء الواحد وكان يلزم أن ينون الثاني لعدم إضافته (وقال المبرد مضاف لمحذوف مماثل لما أضيف إليه الثاني) والأصل يا سعد الأوس سعد الأوس فحذف من الأول لدلالة الثاني عليه وهو نظير ما ذهب إليه في نحو قطع الله يد ورجل من قالها وهو قليل في كلامهم والكثير العكس وسعد الثاني حينئذ بيان أو بدل أو توكيد لأن المضاف إليه الأول مراد أو منادى ثان (وقال الفراء الاسمان) الأول والثاني (مضافان للمذكور) ولا حذف ولا إقحام وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد (وقال بعضهم) وهو الأعلم (الاسمان مركبان تركيب خمسة عشر ثم أضيفا) إلى الأوس كخمسة عشر زيد وفيه تكليف تركيب ثلاثة أشياء وسعد الأوس هو سعد بن معاذ رضي الله عنه وهو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الأشهل بن جشم بن الحرث بن الخزرج بن عمرو بن مالك وهو أخو الخزرج . القسم (الرابع) من أقسام المنادى (ما يجوز ضمه ونصبه وهو المنادى المستحق الضم إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه) سواء كان علما أو نكرة مقصودة فالعلم (كقوله) وهو الأحوص

(سلام الله يا مطر عليها) ٭ وليس عليك يا مطر السلام

بتنوين مطر الأول مع بقاء ضمه على البناء (و) النكرة المقصودة نحو (قوله) وهو جرير :

(أعبدا حل في شعبى غريبا) ٭ ألؤما لا أبا لك واغترابا

بتنوين عبدا مع نصبه على الإعراب إجراء للنكرة المقصودة مجرى النكرة غير المقصودة وأجاز فيه سيبويه وجها آخر وهو أن يكون حالا كأنه قال أتفخر عبدا أي في حال عبودية ولا يليق الفخر بالعبيد قاله ابن السيد (واختار (الخليل وسيبويه) والمازني (الضم) مطلقا لأنه الأكثر في كلامهم (و) اختار (أبو عمرو) بن العلاء

الموصوف يجوز نصبه أيضا ونص الرضى على أن هذا من الشبيه بالمضاف فنصبه لذلك لا للضرورة وشمى بضم الشين المعجمة وفتح الميم المهملة موضع كما سيأتى فى أوزان الألف المقصورة وتقدم فى باب المفعول المطلق (قوله بحذف الثانية فقط) قال الدنوشرى ولا يجوز عكس الثالثة وهو حذف ألف يا وإثبات (١٧٢) ألف الله انتهى (وأقول) مقتضى كلام الشارح جواز العكس لأنه على الثالثة بإجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة يعنى حتى جاء التقاء الساكنين اللازم على الثالثة والأصل عدم الإجراء وعدم التقاء الساكنين لحذف ألف يا وإثبات ألف الله جار على القياس وقد تضمن كلام الشارح أولا جواز حذف ألف الله وإثباتها مطلقا وإثباتها صادق على ما إذا حذفت ألف يا (قوله ووجه حذف ألف يا) أى مع حذف ألف الله كما لا يخفى (قوله فتقول اللهم) قال فى الهمع مذهب الخليل وسيبويه أن هذا الاسم لا يوصف لأنه صار عندهم مع الميم بمنزلة الصوت أى غير متمكن فى الاستعمال وذهب المبرد والزجاج إلى جواز وصفه بمرفوع على اللفظ ومنصوب على المحل وجعل فاطر فى قوله اللهم فاطر السموات والأرض صفة له قال أبو حيان والصحيح مذهب سيبويه لأنه لم يسمع مثل اللهم الرحيم ارحمنا والآية ونحوها محتملة للنداء (قوله لئلا يجتمع الخ) وتبركا بالبداءة باسم الله تعالى (قوله زرقم) فى القاموس الزرقم بالضم يعنى زاى والقاف الشديد الزرق للأنثى والمذكر وفيه الزرق والزرقة لون (قوله وذهب الكوفيون إلى أن الميم بعض أمنا بخير) أى أقصدنا به حذفت الهمزة وجه لا شيئا واحدا كالفعل كذلك فهلم على القول بأن أصلها هل أم (قوله ويبطل ذلك أنه الخ) يبطله أيضا أنه مخالف للمعنى بدليل أنهم يقولون اللهم اغفر وليس المعنى يا الله اقصد اغفر (قوله وقد تخرج الخ) قال الدنوشرى المراد منه أنها تخرج

(وعيسى) بن عمر ويونس والجرمى والمبرد (النصب) مطلقا (ووافق الناظم والأعلم سيبويه فى) ضم (العلم) كمطر فى البيت الأول (و) وافقا (أبا عمرو وعيسى فى) نصب (اسم الجنس) كعبدا فى البيت الثانى قال ابن مالك بقاء الضم راجح فى العلم لشدة شبهه بالضمير مرجوح فى اسم الجنس لضعف شبهه بالضمير واختلف فى تنوين المضموم فقيل تنوين تمكين لأن هذا المبنى يشبه المعرب وقيل تنوين ضرورة وإليه ذهب ابن الخباز قال فى المغنى وبقوله أقول لأن الاسم مبنى على الضم وخير فى النظم بين الضم والنصب فقال:

واضمم أو انصب ما اضطرارا نونا ... مما له استحقاق ضم بينا

وتظهر فائدتهما فى التابع فتابع المنون المضموم يجوز فيه الضم والنصب وتابع المنون المنصوب يجب نصبه ولم يجز ضمه

(مسئلة) (ولا يجوز نداء ما فيه أل) لأن نداءه يفيده التعريف وأل تفيد التعريف ولا يجمع بين معرفين فلا يقال يا الرجل عند البصريين (إلا فى أربع صور إحداها اسم الله تعالى أجمعوا على ذلك تقول يا ألله بإثبات الألفين) ألف يا وألف ألله (ويالله بحذفهما) معا (ويالله بحذف الثانية فقط) وإبقاء الأولى وعلل سيبويه جواز نداء الجلالة بأن أل لا تفارقها وهى عوض من همزة إله فصارت بذلك كأنها من نفس الكلمة انتهى وهذا التعليل يناسب إثبات ألف الجلالة فى النداء كما أن الفعل المبدوء بهمزة الوصل إذا سمى به قطعت همزته تقول جاءنى إنصر وإضرب بضم الهمزة فى الأول وكسرها فى الثانى ووجه حذفها فى الوصل النظر إلى أصلها ووجه حذف ألف يا أن إثباتها يؤدى إلى التقاء الساكنين على غير حده لكونهما من كلمتين ووجه إثباتها مع حذف الثانية إجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل فى كلمة واحدة (والأكثر أن يحذف حرف النداء) وهو يا خاصة (ويعوض عنه الميم المشددة فتقول اللهم) بحذف حرف النداء وزيادة الميم فى آخره ولم تزد مكان المعوض منه لئلا يجتمع زيادتا الميم وأل فى الأول وخصت الميم بذلك لأن الميم عهدت زيادتها آخرا كزرقم قاله السيرافى وما ذكره من أن الميم عوض عن يا هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى أن الميم بعض أمنا بخير فيجيزون يا اللهم فى السعة ويبطل ذلك أنه حذف على غير قياس وقد التزم وأنه لا يمتنع اللهم أمنا بخير والأصل عدم التكرار (وقد يجمع بينهما) أى بين يا والميم المشددة (فى الضرورة النادرة كقوله) وهو أبو خراش الهذلى:

إنى إذا ما حدث ألما ... (أقول يا اللهم يا اللهما)

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: والأكثر اللهم بالتعويض ... وشذ يا اللهم فى قريض

وقد تخرج اللهم عن النداء فيستعمل على وجهين آخرين أحدهما أن يذكرها المجيب تمكينا للجواب فى نفس السامع يقول لك أزيد قائم فتقول أنت اللهم نعم أو اللهم لا الثانى أن تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك أنا لا أزورك اللهم إلا أن تدعونى ألا ترى أن وقوع الزيارة مقرونة بعدم الدعاء قليل قاله فى النهاية. الصورة (الثانية الجمل المحكية) المبدوءة بأل (نحو يا المنطلق زيد فيمن سمى بذلك نص على ذلك سيبويه) وقال لأنه بمنزلة تأبط شرا لأنه لا يتغير عن حاله إذ قد عمل بعضه فى بعض اه ومقتضى ما قدمنا فى إنصر قطع الهمزة وإلى هاتين الصورتين إشارة الناظم بقوله:

. إلا مع الله ومحكى الجمل . (وزاد عليه المبرد ما سمى به من موصول مبدوء بأل نحو) يا (الذى) قام

عن النداء المحض فلا ينافى أنها فى الاستعمالين الأخيرين تفيده مع غيره ودلالتها على الغير هل هى بطريق التضمن أو لا محل نظر انتهى ولا يخفى ما فى دعوى دلالتها على النداء فى هذين الاستعمالين من البعد لعدم ظهوره وكون دلالتها على الغير بطريق التضمن لا أدرى ما معناه والأقرب فى فهم كلام الشارح أن استعمالها فيما ذكر مجاز مرسل والقرينة استحالة النداء وينبغى تحرير العلاقة (قوله لأنه قد عمل بعضه فى بعض) أى لأن قام عامل فى فاعله وهو الضمير المستتر (قوله محكى بحالته التى ثبتت له قبل التسمية) هذا لا مدخل له فى الفرق لوجوده فى المنطلق زيد وكان الأظهر أن يقول الفرق أن الذى قام المانع من ندائه قبل التسمية وجود أل وهو باق الخ وهو المناسب لقوله ونحو المنطلق الخ فتدبر (قوله وأما الذى الخ) قال الدنوشرى فيه نظر إذ لا نسلم أن نحو الذى فيه حكاية أصلا إلا باعتبار ذكر الجملة بعده وإبقائها على حالها (قوله والإعراب يقدر فى آخر الذى) قال الدنوشرى ظاهر أن الحركات الثلاث تقدر وهذا ظاهر فى الحكاية (قوله حكيت الاسم المفرد الخ) قال الدنوشرى حكايته باعتبار بقاء عمله فيما بعده وأما هو نفسه فهو معرب بالحركات الظاهرة فأين الحكاية (قوله وليس محل النزاع) قال الدنوشرى ضمير ليس يعود إلى الموصول مجردا عن الصلة أى فإذا سمى به وحده امتنع نداؤه قولا واحدا لقيام المانع وقوله وكأنه الخ معناه أن الموضح مثل به مجردا لينبه على أنه ليس كالجملة لعدم عمل بعضه فى بعض (قوله بدليل قولهم الخ) هذا الدليل إنما يكون قاطعا لشبهة الشاطبى لو تعين تقدير مثل فى قولك المذكور وليس كذلك فقد قالوا فيه إنه إما على تقدير مثل أو أن أبا حسن فى تأويل فيصل أى ولا فيصل لها فلعل الشاطبى يرى تعيين هذا الوجه (قوله وهذا لا ضرورة فيه الخ) قال الدنوشرى مبنى على تفسير الضرورة بما لا مندوحة عنه وهو ضعيف (الفصل الثالث) (قوله المبنى) قال الدنوشرى هذه العبارة وقع نحوها لابن الحاجب قال الرضى كان عليه أن يقول توابع المنادى المبنى غير المستغاث الذى فى آخره زيادة الاستغاثة فإن توابعه لا ترفع نحو

(و) يا (التى) قامت (وصوبه الناظم) فى شرح التسهيل ومع تصويبه له لم يستثنه فى بقية كتبه • فإن قلت لم قال سيبويه فيمن سمى بالذى قام إنه لا ينادى مع أنه أيضا محكى لأنه قد عمل بعضه فى بعض كما فى الجملة قلت الفرق بينهما أن الذى قام محكى بحالته التى ثبتت له قبل التسمية وهو قبلها لا ينادى لوجود أل وذلك المانع باق ونحو المنطلق زيد ليس المانع من ندائه قبل التسمية وجود أل بل كونه جملة وذلك المانع قد زال بالتسمية • فإن قلت المانع شيئان الجملة وأل فإذا زال أحدهما بقى الآخر . قلت لو صح هذا امتنع نداؤه وأنت تسلم الجواز وإذا ثبت الجواز توجه أن المنادى هو المجموع وأل ليست داخلة على المجموع بل على جزء الاسم فأشبه ما لو سميت بقولك عبدنا المنطلق وأما الذى وصلته فإنما يحكى حكاية المفردات لا حكاية الجمل فالمنادى إنما هو الذى دون صلته والإعراب يقدر فى آخر الذى ولهذا إذا سميت بأيهم ضربته وأى موصولة لم تحك إعراب الرفع فى أى بل تعربها بحسب العوامل فتقول رأيت أيهم ضربته ومررت بأيهم ضربته كما أنك إذا سميت باسم مفرد عامل فيما بعده حكيت الاسم المفرد العامل فيما بعده فتقول رأيت ضاربا زيدا ومررت بضارب زيدا ولما كانت الصلة لا دخل لها فى ذلك مثل الموضح بالموصول مجردا عن الصلة وليس محل النزاع وكأنه أشار بذلك إلى الفرق (و) الصورة (الثالثة اسم الجنس المشبه به كقولك يا الخليفة هيبة نص على ذلك ابن سعدان) قال الناظم فى شرح التسهيل تقديره يا مثل الخليفة فلذلك حسن دخول يا عليه لأنها فى التقدير داخلة على غير أل قال الشاطبى وفيما قاله نظر إذ ليس تقدير مثل بمزيل القبح الجمع بين يا وأل وإلا لجاز يا القرية لأنه فى تقدير يا أهل القرية وذلك لا يقول به ابن مالك وابن سعدان فدل على أنه غير صحيح انتهى وعندى أن تقدير ابن مالك صحيح ومزيل للقبح بدليل قولهم قضية ولا أبا حسن لها فإن تقديره ولا مثل أبى حسن فلولا أن تقدير مثل مزيل لقبح دخول لا على المعرفة لما كان لهذا التقدير وجه ولزم عمل لا فى المعرفة والشاطبى لا يقول بعمل لا فى المعارف (و) الصورة (الرابعة ضرورة الشعر) وإليها أشار الناظم بقوله • وباضطرار خص جمع يا وأل • كقوله:

عباس يا الملك المتوج والذى • عرفت له بيت العلا عدنان

فجمع بين يا وأل فى الشعر ضرورة (ولا يجوز ذلك فى النثر خلافا للبغداديين) والكوفيين فى إجازتهم ذلك محتجين بالقياس والسماع أما القياس فقد جاز يا ألله بالإجماع فيجوز يا الرجل قياسا عليه بجامع أن كلا منهما فيه أل وليست من أصل الكلمة وأما السماع فقد أنشدوا:

فيا الغلامان اللذان فرا • إياكما أن تكسبانا شرا

وهذا لا ضرورة فيه لتمكن قائله من أن يقول فيا غلامان اللذان فرا وأجاب المانعون عن القياس بالفرق بكثرة الاستعمال وعن السماع بالشذوذ .

(الفصل الثالث فى أقسام تابع المنادى المبنى وأحكامه • وأقسامه أربعة أحدها ما يجب نصبه مراعاة لمحل المنادى) فإن محله النصب (وهو ما اجتمع فيه أمران أحدهما أن يكون) التابع (نعتا أو بيانا أو توكيدا

يازيداوعمرا ولايجوز وعمرو لأن المتبوع مبنى على الفتح وكذا توابع المنادى المجرور باللام لا تكون إلا مجرورة تقول يالزيد وعمرو ولا يجوز رفعهما ولصبا لظهور الإعراب فى المتبوع انتهى (وأقول) قوله المبنى بيان لمنطوق قول النظم ذى الضم وحكم مفهومه وهو المنادى المعرب أن يوافقه غير البدل والنسق فيجب نصبها ولم ينبه المصنف على هذا وحكم البدل والنسق كحكمهما إذا كانا تابعين لمبنى كما يبينه المصنف (قوله أن يكون مضافا) ولم تكن الإضافة غير محضة فيجوز رفعه وكالمضاف شبهه كما جزم به السيوطى لكن صرح الرضى بأنه غير واجب واعل الفرق بين ذلك وما لو كان منادى مستقلا حيث يجب نصبه أنه فى حكم المفرد وهو تابع فيغتفر فيه ما لا يغتفر فى المستقل (قوله جواز رفع المضاف الخ) قال الدنوشرى قال الرضى إنما جاز الرفع فى المفرد حملا على اللفظ ولم يجز فى المضاف عند غير ابن الانبارى لأن النصب فى توابع المنادى المضموم كان هو القياس لأن التوابع الخمسة إنما وضعت تابعة للمعرب فى إعرابه لا للمبنى فى بنائه ألا ترى أنك لا تقول جاءنى هؤلاء الكرام بجر الصفة حملا على اللفظ بل يجب رفعها حملا على المحل لكن لما كانت الضمة التى هى الحركة البنائية تحدث بحدوث حرف النداء وتزول بزوالها صارت كالرفع وصار حرف النداء كالعامل لها وكذلك فتحة لا رجل فللمشابهة (قوله من نعت الخ) قال الدنوشرى ظاهر الاقتصار على ذلك أن البيان ليس مثلهما وينظر ما وجهه وقد يقال إنه قريب الشبه من البدل وهو إذا كان مضافا يجب نصبه فكذا ما أشبهه (قوله فإن رفعوه الخ) قضيته جواز قطع التوكيد ويخالفه ما صرح به فى شرح الأزهرية تبعا للمصنف فى بعض كتبه أن ألفاظ التوكيد لا تقطع بخلاف النعوت (قوله فبفعل محذوف) قال الدنوشرى يرده أنه يلزم عليه إيلاء كل مضافة للضمير العوامل اللفظية وهو غير جائز (قوله الثانى ما يجب الخ) قدم هذا على ما بعده عكس ما فى النظم لأنه بالقسم الأول أشبه لبساطته بخلاف الثالث لتركبه من أمرين الرفع والنصب وأخر النسق والبدل لأنهما فى حكم المستقل (قوله فيهما) أى التذكير والتأنيث (قوله ويجوز ضمها الخ) حاصل هذا أن ضمة الهاء ضمة بنائية وضمة أى ضمة إتباع وهذا عكس ما يتخيله الناس وأن الذى يه نزل مع أى منزلة الشىء الواحد المفرد المعرفة المنادى فاستحقت الهاء بعد حذف الألف ضمة النداء واستحقت التاء عدم الضم ولكنهم اتبعوا (قوله وقد قرئ بها) وهى قراءة ابن عامر أيه الثقلان فوجهها أن هذا الحرف إذا تقدم كالجزء من الكلمة حتى دخل عليه العوامل نحو بهذا فلما جرى أولا مجرى الجزء جرى ذلك المجرى آخرا فحذفت ألفه فإن قيل فقد حركت الياء بالضمة قلنا إتباع كراء امرئ (قوله وإنما جاز) أى ولم يمنع فلا ينافى الوجوب (قوله مراعاة للفظ) علة لكونهما مرفوعين لا لوجوب الرفع لعدم اقتضاء ذلك المراعاة كما لا يخفى لكن كلامه بعد يخالفه وتعليله الوجوب بأن المقصود بالنداء هو التابع واسم الإشارة وصلة إلى ندائه يأتى هنا وبه علل بعضهم (قوله لندائهما) أى الرجل والمرأة (قوله لأنهما) أى الرجل والمرأة ولا يخفى ما فى كلامه من تشتيت الضمائر ولو قال وإنما لزم رفعه بإرجاع الضمير إلى النعت

و) الأمر (الثانى أن يكون) التابع (مضافا مجردا من أل) فالنعت (نحو يا زيد صاحب عمرو) البيان نحو (يا زيد أبا عبد الله و) التوكيد نحو (يا تميم كلهم أو كلكم) بنصب صاحب وأبا وكل وجوبا وحكى عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائى والفراء والطوال جواز رفع المضاف من نعت وتوكيد وتبعهم ابن الانبارى وإن كان مع تابع المنادى ضمير جيء به دالا على الغيبة باعتبار الأصل نحو يا تميم كلهم وعلى الحضور باعتبار الحال نحو يا تميم كلكم وقد اجتمعا فى قوله :

فيا أيها المهدى الخنا من كلامه ۞ كأنك يضغو فى إزارك خرنق

ويضغو بضاد وغين معجمتين يصوت وخرنق بكسر الخاء المعجمة والنون ولد الثعلب وفيه رد على الأخفش حيث منع مراعاة الحال وقال وأما قولهم يا تميم كلكم فإن رفعوه فهو مبتدأ وخبره محذوف أى كلكم مدعو وإن نصبوه فبفعل محذوف أى كلكم دعوت وإلى نصب التابع المضاف أشار الناظم بقوله :

تابع ذى الضم المضاف دون أل ... ألزمه نصبا ۞ (و) القسم (الثانى ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى وهو نعت أى) فى التذكير (وأية) فى التأنيث (ونعت اسم الإشارة) فيهما (إذا كان اسم الإشارة وصلة لندائه) أى لنداء نعته (نحو يا أيها الناس ويا أيتها النفس) فأى وأية مبنيان على الضم لكون كل منهما منادى مفردا وها التنبيه فيهما زائدة لازمة للفظ أى وأية عوضا عن المضاف إليه مفتوحة الهاء ويجوز ضمها إذا لم يكن بعدها اسم إشارة على لغة بنى مالك من بنى أسد وقد قرئ بها والناس والنفس مرفوعان على التبعية وجوبا مراعاة للفظ أى وأية وإنما جاز الرفع مراعاة للفظ مع أن المتبوع مبنى لأنه مشبه للمعرب فى حدوث ضمه بسبب الداخل عليه وكذا القول فى أمثاله وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وأيها مصحوب أل بعد صفه ۞ يلزم بالرفع ۞ (و) نحو (قولك يا هذا الرجل) ويا هذه المرأة (إن كان المراد أولا نداء الرجل) والمرأة وإنما أتيت باسم الإشارة وصلة لندائهما فيجب رفع نعتهما مراعاة للضم المقدر فى اسم الإشارة وإنما لزم رفعهما لأنهما المقصودان بالنداء والمنادى المفرد لا ينصب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وذو إشارة كأى فى الصفه ۞ إن كان تركها يفيت المعرفه

وإن كان المراد نداء اسم الإشارة دونهما جاز فيهما الرفع والنصب على ما سيأتي (ولا يوصف اسم الإشارة أبدا في هذا الباب وغيره (إلا بما فيه أل) نحو مررت بهذا الرجل وجوزوا فيه أن يكون بيانا لاسم الإشارة واستشكله ابن عصفور بأن البيان يشترط فيه أن يكون أعرف من المبين والنعت لا يكون أعرف من المنعوت فكيف يكون الشيء أعرف وغير أعرف وأجاب بأنه إذا قدر بيانا قدرت أل فيه لتعريف الحضور فهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول أل والإشارة إنما تدل على الحضور دون الجنس وإذا قدر نعتا قدرت أل فيه للعهد فالمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا فلا دلالة فيه على الحضور والإشارة تدل عليه فكانت أعرف قال وهذا معنى كلام سيبويه (ولا توصف أي وأية في هذا الباب) المفرد النداء (إلا بما فيه أل) من معرف بها أو موصول فيقال يا أيها الرجل ويا أيتها المرأة ويا أيها الذي نزل عليه الذكر ويا أيتها التي قامت ولا يقال يا أيها الحرث أو الصعق مما هي فيه للمح الأصل أو الغلبة (أو باسم الإشارة) العاري من كاف الخطاب (نحو يا أي هذا الرجل) ولا يجوز يا أيها ذلك الرجل خلافا لابن كيسان وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وأيها أيها الذي ورد ... ووصف أي بسوى هذا يرد

(و) القسم (الثالث ما يجوز رفعه ونصبه) فالنصب إتباعا لمحل المنادى والرفع على تشبيه لفظ المنادى بالمرفوع تنزيلا لحركة البناء العارضة بسبب دخول حرف النداء منزلة حركة الإعراب بسبب دخول العامل ومقتضى هذا التنزيل أن يكون حرف النداء هو الرافع للتابع بناء على أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع في غير البدل وإلا فأين الرافع والقول بأن الرافع التبعية قول ضعيف لا يحسن التخريج عليه والخلاص من ربقة هذا الإشكال أن يحاول في المنادى المضموم أن يكون نائب فاعل في المعنى

قريب من قوله فيجب رفع نعتهما السالم من ذلك هذا ومع أنهما المقصودان بالنداء ينبغي أن لا يكون عليهما نصبا لأنهما بحسب الصناعة ليسا مفعولين بل تابعان (قوله واستشكله ابن عصفور الخ) هذا الإشكال وجوابه نقله بهذا النص في المغني في بحث أل وزاد في الجهة السادسة على هذا فقال وزعم ابن عصفور أن النحويين أجازوا في ذلك الصفة والبيان ثم استشكله بأن البيان أعرف من المبين وهو جامد والنعت دون المنعوت أو مساو له وهو مشتق أو في تأويله فكيف يجتمع في الشيء أن يكون بيانا ونعتا وأجاب بأنه إذا قدر نعتا فاللام للعهد والاسم مؤول بقولك الحاضر أو المشار إليه وإذا قدر بيانا فاللام لتعريف الحضور فساوى الإشارة وزيد عليها بإفادته الجنس المعين فكان أخص قال وهذا معنى قول س انتهى وفيما قاله نظر لأن الذي يؤول النحويون بالحاضر أو المشار إليه إنما هو اسم الإشارة نفسه إذا وقع نعتا كمررت بزيد هذا وأما نعته اسم الإشارة فليس ذلك معناه وإنما هو معنى ما قبله فكيف يجعل معنى ما قبله تفسيرا له انتهى ولا يخفى أنه مستفاد من قول ابن عصفور والاسم مؤول بقولك الحاضر الخ جواب الإشكال لأنه حيث كان مؤولا بذلك كان مساويا لاسم الإشارة لكن قضية ما في بحث أل أنه على ذلك التقدير غير مساو بل دون حيث قال وإذا قدر نعتا قدرت أل فيه للعهد الخ والنظر قوله في بحث أل لا دلالة فيه على الحضور مع قوله هنا والاسم مؤول بقولك الحاضر والمخرج لهذا الجواب عن عدم الاشتقاق المزيد هنا أن مجرد جعلها للعهد لا يكفي في الجواب عنه لأنه يصير المعنى على مجرد جعل أل للعهد ما مر في بحث أل فلا يحصل الجواب عن الاشتقاق بقي أنه مر في عطف البيان أن قول الجرجاني والزمخشري أن البيان أعرف مخالف لقول س في يا هذا ذا الجمة فالإشكال إنما يتجه على قولهما وليتأمل ذلك مع قول ابن عصفور أن ما ذكره في الجواب معنى قول س ويؤخذ منه أن ما ذكره س لا ينافي كلام الجرجاني والزمخشري بناء على هذا التفصيل فلا يتم للمصنف الرد عليهما بكلام س كما نبهنا عليه هناك (قوله أو موصول) الموصول حينئذ في محل رفع وكذا اسم الإشارة في المسئلة بعده وجوبا كما صرح به الشاطبي (قوله العاري من كاف الخطاب) قال الدنوشري كان وجه اشتراط العرو من الكاف عدم توالي خطابين إذ المنادى متضمن له (قوله تنزيلا لحركة البناء الخ) قال الدنوشري وقال العلامة القاضي شهاب الدين الهندي المفسر في شرحه على كافية ابن الحاجب في بيان الرفع لتابع المنادى والرافع بالشبهها بالرافع في كون أثر كل عارضا مطردا ولم يظهر أثر هذا الشبه في المنادى لمكان البناء وظهر في التابع لاحتياجه إلى المؤثر انتهى وقوله في كون أثر كل عارضا مطردا فيه نظر لأن الضمة مثلا في المنادى ليست أثرا لياء وإنما هي أثر علة بناء المنادى التي قررها وقوله ولم يظهر الخ لا وجه له لأن ياء على ما قرره إنما أثرت الرفع في التابع لتأثيرها ضمة البناء في المتبوع فقد تقرر بناء المتبوع فكيف يقال إن عدم ظهور الرفع في المتبوع لمكان البناء مما ظهر للشيخ على العصامي مع مشاركة كاتبه عبد الله (قوله والخلاص الخ) قال الدنوشري لك أن تقول عليه لا يخلو الحال من كون العامل في التابع لفظيا أو معنويا وظاهر أنه ليس معنويا فبقي أن يكون لفظيا ويتجه عليه أن العامل اللفظي إما ملفوظ به أو مقدر لا جائز أن يكون ملفوظا به وهو ظاهر ولا جائز أن يكون مقدرا لأن المقدر في النداء أدعو ونحوه لا غير ولا محيص عن هذا الإشكال إلا بأن يقال نختار أنه لفظي ولا نسلم انحصار اللفظي في الملفوظ به في الكلام والمقدر فيه بل هو لفظي يلاحظ في المقام من دون التلفظ به ومن دون تقديره فيه والظاهر أن العامل في عطف التوهم مثل قولنا ليس زيد قاعدا ولا قائم بجر قائم فإن العامل في المعطوف الباء المتوهمة وهي ليست ملفوظا بها في الكلام ولا مقدرة

فيه بل هي ملاحظة لأجل العمل ، فإن قلت المنادى مفعول به وقد اعتبر نائبا عن الفاعل كما ذكر فلم لم يعتبر كل مفعول به نائبا عن الفاعل ويجوز الرفع في تابعه قلنا المحوج إلى ملاحظة هذا الاعتبار سماع الرفع في تابع المنادى دون سماعه في تابع المفعول على الإطلاق فهي نكتة اعتبرت بعد الوقوع ولا يلزم إطرادها ولو ذهب ذاهب إلى أن حركة تابع المنادى حركة إتباع لا حركة إعراب لما يلزم عليه من التمحلات لكان له وجه وجيه لكنا لم نطلع على أحد ذهب إليه وعليه فيكون النصب مقدرا فيه منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الاتباع قلت لا يصح الذهاب إلى ما ذكر من الإتباع لعدم تأتيه فيما إذا كان إعراب المتبوع بالحركة وإعراب التابع بالحرف وعكسه إلا أن يقال بصحة إتباع الحرف للحركة له بالعكس او لا يا على العصامي وكاتبه عبدالله (قوله والتقدير مدعو زيد) قال الدنوشري لو قال بدله نودي زيد مثلا لكان أولى (١٧٦) وأظهر لأنه لا يظهر وجه لرفع مدعو إلا على مذهب من لا يشترط اعتماد الوصف الرافع المكتفى به (قوله المضاف المقرون بأل) قال الشهاب وكذا الشبيه بالمضاف كما ذكره الرضي ووجه جواز الأمرين فيهما إلحاقهما بالمفرد لأن إضافة المقرون بأل كلا إضافة ولم يلحقا به إذ نودي مستقلين محافظة على إعرابهما الذي هو الأصل فألحقا به تابعين للمشابهة له لعدم فوات الإعراب لأن رفعهما إعراب ولم يلحقا به مستقلين محافظة على الإعراب فروعي الإعراب في الحالين اه وانظر كيف ينادى المضاف المقرون بأل مستقلا مع أنه ليس مما تقدم أنه يجوز نداؤه (قوله والمعطوف المقرون بأل) فإن قيل كيف جاز أن يعطف ما لا يصح أن يكون منادى على ما هو منادى وأنتم تقولون العاطف إنما ينوب عن العامل في العمل خاصة ويوجب له ذلك النسبة المعنى الاول ولا ينزل منزلته من كل وجه ويوضح هذا أنك تقول ليس زيد خارجا ولا عمرو ذاهبا فالعاطف ناب عن ليس في العمل ليس بمنزلته ألا ترى أنه لا يجوز وليس لا عمرو ذاهبا (قوله وهو البدل) لم يقيده أيضا بالخلو من أل فتقتضي جواز إبدال ذي أل فإنه لا فرق في الحكم وفي الهمع خلافه . ووجهه أن البدل على نية تكرار العامل وهو الحرف وهو لا يدخل على ما فيه أل لكن ابن مالك جعل للبدل حالتين كما يأتي (قوله إن كان مضافا) قال الدنوشري كان ينبغي أن يزيد عليه قوله أو شبيها بالمضاف (قوله وهكذا حكمهما الخ) فيه تنكيت على قول النظم .. واجعلا ﴿ كمستقل نسقا وبدلا لأنه يوهم اختصاص ذلك بتابع ذي الضم وليس كذلك بل هو جائز فيهما مطلقا (قوله بضم بشر الخ) فيه نظر لأن البدل والعطف أحد التوابع والتابع إما تابع على اللفظ أو الموضع وكل منهما منتف هنا أما اللفظ فلأن لفظ المتبوع منصوب وأما

والتقدير مدعو زيد فرفع تابعه بالحمل على ذلك وهو نوعان أحدهما النعت المضاف المقرون بأل نحو يا زيد الحسن الوجه) برفع الحسن ونصبه على ما قررنا (و) النوع (الثاني ما كان مفردا من نعت أو بيان أو توكيد وكان معطوفا مقرونا بأل) فالنعت (نحو يا زيد الحسن) بالرفع (والحسن) بالنصب (و) البيان نحو (يا غلام بشر) بالرفع (وبشرا) بالنصب (و) التوكيد نحو (يا تميم أجمعون) بالرفع (وأجمعين) بالنصب (و) المعطوف المقرون بأل كقولك يا زيد والضحاك وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ﴿ وما سواه ارفع أو انصب ﴾ وكما (قال الله تعالى يا جبال أوبي معه والطير قرأه السبعة بالنصب) عطفا على محل الجبال (واختاره أبو عمرو) بن العلاء (وعيسى) بن عمر الثقفي ويونس والجرمي (وقرئ) في غير السبع (بالرفع) عطفا على لفظ الجبال (واختاره الخليل وسيبويه) والمازني (وقدروا النصب) في الطير (على العطف على فضلا ـ قوله) تعالى (ولقد آتينا داود منا فضلا) والتقدير وآتيناه الطير وجملة النداء معترضة بين المتعاطفين (وقال المبرد إذا كانت أل) في المعطوف (للتعريف مثلها في الطير فالمختار النصب) في المعطوف (أو لغيره) وهي الزائدة (مثلها في اليسع فالمختار الرفع) ووجه اختيار الرفع مشاكلة الحركة وحكاية سيبويه أنه الأكثر ووجه اختيار النصب أن ما فيه أل لم يجز أن يلي حرف النداء فلم يجعل لفظه كلفظ ما وليه ولذلك قرأ جميع القراء ما عدا الأعرج بنصب الطير ووجه التفصيل أن أل في نحو اليسع لم تفد تعريفا فكأنها ليست فيه فيا زيد واليسع مثل يا زيد ويسع وأل في نحو الطير مؤثرة تعريفا وتركيبا فأشبه ما هي فيه المضاف وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ﴿ وإن يكن مصحوب أل ما نسقا ﴾ ففيه وجهان ورفع ينتقى

(و) القسم (الرابع ما يعطى) حال كونه (تابعا ما يستحقه إذا كان منادى مستقلا وهو البدل والمنسوق المجرد من أل) فيضم إن كان مفردا وينصب إن كان مضافا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله... واجعلا ﴿ كمستقل نسقا وبدلا وذلك لأن البدل في نية تكرار العامل والعاطف كالنائب عن العامل تقول) في البدل المفرد (يا زيد بشر بالضم) من غير تنوين كما تقول يا بشر (وكذلك) تقول في المنسوق المفرد المجرد من أل (يا زيد وبشر) بالضم من غير تنوين كما تقول يا بشر (وتقول) في البدل المضاف (يا زيد أبا عبدالله بالنصب) كما تقول يا أبا عبدالله (وكذلك) في المنسوق المضاف المجرد من أل (يا زيد وأبا عبدالله) بالنصب كما تقول يا أبا عبدالله (وهكذا حكمهما) أي البدل والمنسوق المجردين من أل (مع المنادى المنصوب) فيضمان إن كانا مفردين وينصبان إن كانا مضافين تقول يا أبا عبدالله بشر ويا عبدالله وبشر بضم بشر فيهما ويا عبدالله أخا زيد ويا عبدالله وأخا زيد بنصب الأخ فيهما قال في التسهيل خلافا للمازني

والكوفيين فى تجويز يازيد وعمرا وقال فى شرح التسهيل أجروا المنسوق العارى من أل مجرى المقرون بها قال وماروواه غير بعيد من الصحة إذ لم ينو إعادة يا فإن المتكلم قد يقصد إيقاع نداء واحد على اسمين كما يقصد أن يشتركا فى عامل واحد اه

(الفصل الرابع فى المنادى المضاف للياء) الدالة على المتكلم (وهو أربعة أقسام أحدها مافيه لغة واحدة وهو) المنادى (المعتل) بالألف أو الياء (فإن ياءه) المضاف هو إليها (واجبة الثبوت والفتح نحو يافتاى وياقاضى) فلا يجوز حذفها للإلباس ولا إسكانها لئلا يلتقى ساكنان ولا تحريكها بالضم أو الكسر لثقلهما على الياء (و) القسم (الثانى مافيه لغتان وهو الوصف المشبه للفعل) المضارع فى كونه بمعنى الحال أو الاستقبال (فإن ياءه ثابتة لاغير) فإنها فى حكم الانفصال فلم تمازج ما اتصلت به فليست كياء قاضى (وهى إما مفتوحة أو ساكنة نحو يامكرمى وياضاربى) وهل أصلها السكون أو الفتح قولان تقدما فى باب المضاف إلى ياء المتكلم واحترز بالمشبه للفعل من الوصف بمعنى الماضى فإن إضافته محضة وفى يائه اللغات الست الآتية (و) القسم (الثالث مافيه ست لغات وهى ماعدا ذلك) المتقدم من القسمين (وليس أبا ولا أما نحو ياغلامى فالأكثر) فيه (حذف الياء والاكتفاء بالكسر نحو ياعبادى فاتقون) أجرى المنفصل من كلمتين مجرى المتصل فى كلمة واحدة نحو (والليل إذا يسر) ثم ثبوتها ساكنة على الأصل فى البناء (نحو ياعبادى لاخوف عليكم أو) ثبوتها (مفتوحة) للتخفيف (نحو ياعبادى الذين أسرفوا) وإنما كان السكون والفتح فى مرتبة واحدة نظرا إلى اختلافهم فى أصل وضعها كما تقدم (ثم قلب الكسرة فتحة و) قلب (الياء ألفا) لتحركها وانفتاح ماقبلها لأن الألف أخف من الياء (نحو ياحسرتا) والأصل ياحسرتى بكسر التاء ففتح الياء ثم قيل ياحسرتى بفتحهما ثم قيل ياحسرتا بقلب الياء ألفا (وأجاز الأخفش والفارسى والمازنى (حذف الألف) المنقلبة عن الياء (والاجتزاء بالفتح) عنها فتقول ياحسرة (كقوله

وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّى * (بِلَهْفَ وَلَا بِلَيْتَ وَلَا لَوَانِّى)

فالباء فى بلهف متعلقة براجع ومجرورها قول محذوف (أصله بقولى) ولهف منادى سقط منه حرف النداء والأصل (يالهفا) فحذفت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم اجتزاء بالفتحة والمعنى ولست راجعا مافات منى بقولى يالهفى ولا بقولى ياليتنى فعلته ولا بقولى لو أنى فعلت والحاصل أن مافات لايعود بكلمة التلهف ولا بكلمة التمنى ولا بكلمة لو (ومنهم من) يحذف الياء و (يكتفى من الإضافة بنيتها ويضم الاسم) المضاف

المرجع فلان عبد الله لامرجع له لاخمر ولا غيره (قوله وقال فى شرح التسهيل الخ) قال بعد هذا مانصه نحو حسبت زيدا وعمرا حاضرين ويجوز عندى أن يعتبر فى البدل حالان حال يجعل فيها كمستقل وهو الكثير وحال يعطى فيها الرفع والنصب اشبهه فيها بالتوكيد والنعت والبيان والنسق ذى أل فى عدم صحة تقدير حرف قبله نحو تميم الرجال والنساء وصحة هذه المسئلة مرتبة على أن العامل فى المبدل منه عامل فى البدل (الفصل الرابع فى المنادى المضاف للياء) (قوله بالألف) قال الدنوشرى قد يقال إن المعتل بالياء الساكن ماقبلها كظبى كالصحيح وكذا ما كان معتلا بالواو الساكن ماقبلها كدلو وكان ينبغى للشارح التنبيه على ذلك (قوله للإلباس) قال الدنوشرى مراده به أنه إذا حذفت ياؤه وقيل يافتى مثلا التبس بغير المضاف (قوله وفى يائه الخ) قال الدنوشرى الظاهر أن اللغات الست فى المضاف للياء لا فى الياء نفسها كما هو صريح عبارته فليتأمل (قوله المتقدم من القسمين) يعنى أن إفراد اسم (١٧٧) الإشارة مع أن المشار إليه مثنى لتأويله بالمتقدم وقد أسلفنا أن التحقيق أن اسم الإشارة فى نحو ذلك لايحتاج لتأويل بل إذا أفرد الضمير مع عوده على مثنى اول به أو بالموصول ثم إنه على تسليم الاحتياج إلى التأويل كان المناسب أن يقول أى ماتقدم إذ أل فى المتقدم يحتمل أن تكون معرفة لاموصولة لأن المراد به الثبوت (قوله نحو والليل إذا يسر) مثال للمتصل لكن لم يبين سبب حذفها فيه ليظهر قياس المنفصل عليه وأنه أجرى مجراه وفى شرح عقود الجمان للجلال السيوطى أن مؤرج السدوسى سأل الأخفش عن هذه الآية فقال لاأجيبك حتى تنام على باب ليلة ففعل فقال إن عادة العرب أنها إذا عدلت بالشىء عن معناه نقصت حروفه والليل لما كان لا يسرى وإنما يسرى فيه نقص منه حرف كما قال تعالى وما كانت أمك بغيا الأصل فيه بغية فلما حول عن فاعل نقص منه حرف وأشار إلى ذلك الطيبى (قوله فى مرتبة واحدة) قال الدنوشرى خالف بعضهم فى ذلك فجعل الفتح أقل من السكون فليتأمل (قوله وقلب الياء ألفا) قال الدنوشرى والألف المنقلبة هل هى مضاف إليه أولا محل تأمل اه (وأقول) قال الشهاب القاسمى الظاهر أن الألف اسم لأنها منقلبة عن اسم وينبغى أن يحكم عليها بأنها مضاف إليه وأنها فى محل جر ويظهر أثره فى التابع بل قد يدعى أن هذه الألف ياء المتكلم غاية الأمر أنه تغيرت صفتها فليتأمل (قوله المنقلبة عن الياء) أى فهى بدل عنها لا عوض فاندفع أن فى حذفها جمعا بين حذف العوض والمعوض ولا يجوز (قوله أصله بقولى يالهفا) هذا لا يلاقى كون قوله بلهف بالباء الموحدة أوله إلا أن يقال حرف النداء محذوف منه (قوله ولا بقولى ياليتنى) قال الدنوشرى لا يحتاج فى التقدير إلى يا كما هو واضح (قوله ويضم الاسم الخ) قال الدنوشرى ظاهر مبنى على الضم وهو اختيار المصنف والمناسب له تقدير النصب ومنع من ظهوره

للياء (كما تضم المفردات) فى غير الإضافة (وإنما يفعل ذلك) الضم (فيما يكثر فيه أن لا ينادى إلا مضافا) كالأم والأب والرب حملا للقليل على الكثير (كقول بعضهم يا أم لا تفعل) بضم الميم حكاه يونس (وقراءة آخر رب السجن أحب إلى) بضم رب لأن الأم والأب الأكثر فيهما أن لا يناديا إلا مضافين للياء والأصل يا أمى ويا ربى فحذفت الياء تخفيفا وبنيا على الضم لشبهها بالنكرة المقصودة بخلاف يا عدوى فلا يجوز يا عدو بحذف الياء وضم الواو قاله شارح اللباب لأن نداءه مضافا للياء لم يكثر وظاهر كلام الموضح أن تعريف المضموم على هذه اللغة بالإضافة المنوية لا بالقصد والإقبال وقد صرح فى النهاية بالثانى فقال جعلوه معرفة بالقصد فبنوه على الضم وهذه الضمة كهى فى يا رجل إذا قصدت رجلا بعينه اهـ ولعل هذا هو الذى حمل الناظم على إسقاطه واقتصاره على خمس لغات فى قوله :

واجعل منادى صح أن يضف ليا * كعبد عبدى عبد عبدا عبديا

والأظهر أن تعريفه بالإضافة المنوية لأنهم جعلوه لغة فى المضاف إلى الياء ولو كان تعريفه بالقصد لم يكن لغة فيه (و) القسم (الرابع ما فيه عشر لغات وهو الأب والأم ففيهما مع اللغات الست) المتقدمة أربع أخر يأتى ذكرها وأفصح الست حذف الياء وإبقاء الكسرة نحو يا أب ويا أم بكسرهما ثم إثبات الياء ساكنة أو متحركة بالفتح نحو يا أبى ويا أمى ثم قلبها ألفا نحو يا أبا ويا أما ثم حذف الألف وإبقاء الفتحة نحو يا أب ويا أم بفتحهما وأقلها الضم نحو يا أب ويا أم بضمهما والأربعة الباقية (أن تعوض) أنت (تاء التأنيث من ياء المتكلم وتكسرها وهو الأكثر) فى كلامهم لأن الكسر عوض من الكسر الذى كان يستحقه قبل ياء المتكلم وزال حين جاءت التاء إذ لا يكون ما قبل التاء إلا مفتوحا وتوجيه الفراء بأن الياء فى النية رده الزجاجى بأنه لا يقال يا أبتى (أو تفتحها وهو الأقيس) لأن التاء بدل من ياء حركتها الفتح فتحريكها بحركة أصلها هو الأصيل فى القياس وقيل لأن الأصل يا أبتا وبرده ما رد قول الفراء (أو تضمها على التشبيه بنحو ثبة وهبة وهو شاذ) حكى سيبويه عن الخليل أنه سمع يا أمت بالضم وأجازه الفراء والنحاس ومنعه الزجاج (وقد قرئ بهن) فبالكسر قرأ الجميع إلا ابن عامر وبالفتح قرأ ابن عامر وبالضم قرئ فى الشواذ (وربما جمع بين التاء والألف فقيل يا أبتا ويا أمتا) وعليه قوله * يا أبتا علك أو عساكا * (وهو جمع بين العوض والمعوض فهو) (كقوله * أقول يا اللهم يا اللهما * وسبيل ذلك الشعر) وزعم ابن مالك أن الألف فى يا أبتا هى التى يوصل بها آخر المندوب والمنادى البعيد والمستغاث وأنها ليست بدلا من الياء والأول قول ابن جنى وربما جمع بين التاء والياء فقيل يا أبتى ويا أمتى وعليه قوله :

أيا أبتى لا زلت فينا فإنما * لنا أمل فى العيش مادمت عائشا

وهو ضرورة خلافا لكثير من الكوفيين والأول أسهل من هذا لذهاب صورة المعوض منه وهو الياء وربما قيل يا أبات وعليه قوله * كأنك فينا يا أبات غريب * فقيل أراد يا أبت ثم أشبع وقيل أراد يا أبتا ثم قلب

الاشتغال بحركة المشابهة أى مشابهته للنكرة المقصودة كذا قيل اهـ (وأقول) يأتى على الأثر تحقيق الكلام وفى حواشى الحفيد ما نصه يظهر أن هذا البعض يحذف الياء والكسرة ثم يعامله معاملة الاسم المفرد فيضم آخره وعلى هذا فلا يكون لفظ المضاف إليه مقدرا وإنما قلنا إنه حذف الياء والكسرة لأن المصنف فرض الكلام فى المنادى المضاف لياء المتكلم (قوله لأن الأم والأب الخ) قال الدنوشرى فيه نظر فإن الظاهر أن هذه اللغة لا يقتصر فيها على هذين اللفظين والمدار فيها على القرينة الدالة على الياء المحذوفة ولذلك قال أبو على الشلوبين وهذا إذا لم يلبس (١٧٨) يعنى المنادى المعتل عليه (قوله لشبهها بالنكرة) قال الدنوشرى قد يقال وجه الشبه إنه ليس علما وليس فيه أل ولا إضافة ظاهرة قوله (وظاهر كلام الموضح الخ) الأقرب عندى أن الخلاف بين الموضح وصاحب النهاية معنوى وأنه على كلام الموضح نصبه مقدر كما فى سائر المضافات للياء منع من ظهورها الاشتغال بحركة مشابهة النكرة المقصودة وأن حكمه فى الإتباع حكم المضاف وعلى كلام صاحب النهاية هو فى محل نصب وحكمه فى الإتباع حكم المبنى على الضم ودعوى أنه على طريقة الموضح عومل معاملة المفرد فأعطى حكمه وإن لم يكن منه حقيقة فيه خفاء وقول الشهاب القاسمى أنه يجوز أن يجرى حكمه فى الإتباع على ما عرض له من البناء على الضم لشبهها وإن كان من أقسام المضاف أى فلا يلزم فى تابعه على طريقة الموضح النصب محل نظر وهذا ورجح المراد القول الذى هو ظاهر كلام الموضح بثلاثة أوجه ثالثها أنه لو كان غير منوى الإضافة لكان فى الأصل صفة لأى وأسماء الله لا يوصف بها أى فتعين كون الأصل يا ربى ثم حذف المضاف إليه تخفيفا وبنى على الضم لشبهه حينئذ بالنكرة المقصودة اهـ فتأمله فإنه غير ظاهر (قوله أن تعوض تاء التأنيث الخ) قال الحفيد إنما عوضت تاء التأنيث عن الياء إذا أضيف إليها الأب والأم لأنهما مظنة التفخيم والتاء تدل عليه كما فى علامة ونسابة اهـ وقال الشهاب المنادى فى هذه الحالة منصوب فإنه معرب لأنه من أقسام المضاف بفتحة مقدرة على ما قبل التاء منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لأجل التاء لاستدعائها فتح ما قبلها لا على التاء لأنها فى موضع الياء التى يسبقها إعراب المضاف إليها وهذا ظاهر (قوله وربما جمع الخ) قال الدنوشرى يفهم منه أن ذلك لغة حادية عشرة (قوله ثم قلب) أى قلبا مكانيا بأن قدم

الألف على التاء وأخر التاء عن الألف وليس ذلك قلبا إعلاليا (فصل) (قوله فالأكثر) قال الدنوشري يعلم منه أنه يأتي فيه الأوجه المارة ماعدا الضم وبذلك صرح شراح كافية الحاجب وغيرهم ولكن هذا يخالف كلامه فيما يأتي (قوله حذف الياء) ذكر الحذف هو مقتضى سوق الكلام لأن قول المصنف إلا إن كان الخ استثناء من قوله فالتاء ثابتة (١٧٩) لاغير إلا أن الحذف لازم لما ذكره المصنف فترك اختصارا ثم أن في كلام الشارح والمصنف وضع الظاهر أن يقول الشارح حذفها أي الياء لتقدم ذكرها وكان الظاهر أن يقول موضع المضمر لأن الظاهر المصنف عنها (قوله ثم قال الزجاجي الخ) ظاهر هذا أن الزجاجي وأصحاب أبي حيان متفقون على موضوع المسئلة وهو الكلام على المضاف إلى المضاف إلى الياء وفيه نظر إذ على التركيب ليس هناك إضافتان فتدبر (قوله وقال في الارتشاف الخ) قال الدنوشري وينظر على كلامه هل هما كخمسة عشر في البناء أو لا (هذا باب في ذكر أسماء لازمت النداء) ولنا أسماء لازمت غير النداء منها فلامك كما تقدم في كلام الدنوشري وسيأتي في كلام الشارح أول الندبة (قوله ولا مفعولة) أي في غير النداء (قوله كناية عن نكرة الخ) قال الدنوشري هذا غير واضح لأنه من المعلوم أنه لادلالة على اللفظ وكذا فيما يأتي وأخبرني بعض الأفاضل أن الدماميني صرح بأنهما دالان على اللفظ فليتأمل وينافيه ظاهر قولهم بمعنى رجل وامرأة اهـ واعلم أن ظاهر ما تقدم من أن فل كناية عن رجل وفلة كناية عن امرأة أنهما مستعملان استعمال النكرة المقصودة فيجوز حذف حرف النداء فيهما واتباعهما على اللفظ والمحل والأقرب أنه لايتصرف فيهما بالإضافة فلا يقال يافلي لأنه المناسب لقصرهما على السماع (قوله هو والجماعة) الظاهر أنه جعل هو توكيدا لابن مالك أو بدلا منه وهو غير جائز فلو أبقى المتن على حاله كان أولى إذ

وقيل أراد يا أبا على لغة القصر ثم قدر إلحاق الياء وأبدل منها التاء واقتصر في النظم على قوله :

وفي الندا أبت أمت عرض * واكسر أو افتح ومن اليا التا عوض

(ولا يجوز تعويض تاء التأنيث عن ياء المتكلم إلا في النداء) خاصة (فلا يجوز جاءني أبت ولا رأيت أبت) ولا مررت بأبت (والدليل على أن التاء في ياأبت وياأمت عوض من الياء أنهما لايكادان يجتمعان) عند البصريين وطائفة من الكوفيين (و) الدليل (على أنها للتأنيث أنه يجوز إبدالها في الوقف هاء) عند جمهور البصريين وذهب الفراء إلى أنه يوقف بالتاء وحجة البصريين أنها تشبه تاء صياغة وحجة الفراء أنها عوض من حرف لايتغير وقفا وقد وقف أبو عمرو بالتاء وهو رأس البصريين ورسمت في المصحف بالتاء ويجوز رسمها بالهاء

(فصل) (وإذا كان المنادى مضافا إلى مضاف إلى الياء) نحو ياغلام غلامي (فالياء ثابتة لاغير) ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادى وهي إما ساكنة أو مفتوحة (كقولك ياابن خالي ويا ابن أخي) ويابنت أخي ويابنت خالي (إلا إذا كان) المنادى (ابن عم أو ابن أم) أو ابنة عم أو ابنة أم (فالأكثر) حذف الياء و(الاجتزاء بالكسرة عن الياء) كقولك ياابن عم ويا ابن أم بكسر الميم فيهما ثم قال الزجاجي لاتركيب بل إضافتان وقال في الارتشاف نقلا عن أصحابه أنهم حكموا للاسمين بحكم اسم واحد وأنهم حذفوا الياء حذفها من خمسة عشر إذا أضافوها للياء فليس إلا إضافة واحدة اهـ (أو أن يفتحا) ثم قيل (للتركيب المزجي) كقولك ياابن عم ويا ابن أم بفتح الميم فيهما وقيل الأصل عما وأما بقلب الياء ألفا فحذفت الألف وبقيت الفتحة دليلا عليها والأول قيل هو مذهب سيبويه والبصريين والثاني قول الكسائي والفراء وأبي عبيدة وحكي عن الأخفش (وقد قرئ) في السبع (قال ابن أم بالوجهين) الكسر والفتح وإليهما أشار الناظم بقوله :

وفتح أو كسر وحذف اليا استمر * في يا ابن أم يا ابن عم لامفر

(و) العرب (لايكادون يثبتون الياء ولا الألف) فيهما (إلا في الضرورة كقوله) وهو أبو زبيد الطائي واسمه حرملة ابن المنذر في مرثية أخيه (يا ابن أمي ويا شقيق نفسي) * أنت خلفتني لدهر شديد

(وقوله) وهو أبو النجم العجلي واسمه الفضل بن قدامة:

(يا ابنة عما لاتلومي واهجعي) * وانمي كما ينمى خضاب الأشجع

ويروى * لايخرق اللوم حجاب مسمعي *

(هذا باب في ذكر أسماء لازمت النداء)

فلا تستعمل في غيره فلا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا إليها وهي كثيرة (منها فل) بضمتين (وفلة) بضم الفاء وهما عند سيبويه كناية عن نكرة من يعقل من جنس الإنسان ففل (بمعنى رجل و) فلة بمعنى (امرأة) وقال ابن مالك وجماعة) منهم ابن عصفور وابن العلج فل وفلة كناية عن علم من يعقل ففل (بمعنى زيد و) فلة بمعنى (هند ونحوهما) من أعلام الأناسي ولم يذكر ابن مالك ذلك صريحا وإنما لزم من قوله ويقال يافل للرجل ويافلة للمرأة بمعنى يافلان ويافلانة فظاهره أن فل وفلة كناية عن علم من يعقل لأنه جعلهما بمعنى فلان وفلانة وهما كنايتان عن علم من يعقل قاله المرادي (و) ما قاله ابن مالك (هو) والجماعة (وهم)

بفتح الهاء مصدر وهم بالكسر إذا غلط (وإنما ذلك) الذي هو (بمعنى) زيد وهند (فلان وفلانة) لا فل وفلة والحق أن ما قاله ابن مالك مبنى على أن أصل فل وفلة فلان وفلانة وهو مذهب الكوفيين وقد صرح بذلك فلا وهم إلا على قول ابن عصفور فإنه لا يقول إن أصلهما فلان وفلانة ومذهب سيبويه أن لام فل ياء محذوفة كيد ومادته ف ل ى وتصغيره فلى إذا سمى به ومذهب الكوفيين أن لامه نون وأصله فلان ثم رخم بحذف الألف والنون ومادته ف ل ن وتصغيره فلين ورد بأنه لو كان أصله فلانا لقيل في ترخيمه فلا ولما قيل في التأنيث فلة ولما اختص بالنداء كما أن فلانا كذلك (وأما قوله) وهو أبو النجم العجلي :

تضل منه إبلي بالهوجل ... (في لجة أمسك فلانا عن فل)

فقال ابن مالك هو فل الخاص بالنداء استعمل في غير النداء (مجرورا) بعن (للضرورة) وصرح بذلك في النظم أيضا فقال ، وجر في الشعر فل ، وليس كذلك (والصواب أن أصل) فل (هذا) المجرور بعن (فلان وأنه حذف منه الألف والنون) والتقدير أمسك فلانا عن فلان أي عن ذكره في لجة بفتح اللام أي اختلاط الأصوات وليس حذف الألف والنون منه للترخيم وإنما هو (للضرورة كقوله) وهو لبيد :

(درس المنا بمتالع فأبان) ... فتقادمت بالحبس والسوبان

(أي درس المنازل) فحذف الزاي واللام ضرورة ودرس عفا ومتالع بضم الميم وبالتاء المثناة فوق اسم موضع وقيل جبل وكذلك أبان بالموحدة والحبس بفتح الحاء المهملة وإسكان الموحدة في آخره سين مهملة والسوبان بضم السين المهملة وسكون الواو وبالباء الموحدة وفي آخره نون أسماء مواضع (ومنها لؤمان بضم أوله وهمزة ساكنة ثانية بمعنى كثير اللؤم) والخبث (ونومان بفتح أوله وواو ساكنة ثانية بمعنى كثير النوم) ولا يقاس عليهما وهذا معنى قول الناظم :

وفل بعض ما يخص بالندا ... لؤمان نومان كذا

(و) منها (فعل) بضم الفاء وفتح العين المعدول عن فاعل كغدر (بالغين المعجمة وفسق سبا للذكر) بمعنى يا غادر ويا فاسق (واختار ابن عصفور كونه قياسيا) فيقاس عليه ما أشبهه (و) اختار (ابن مالك كونه سماعيا) وإليه أشار في النظم بقوله وشاع في سب الذكور فعل ، ولا تقس (و) منها (فعال) بفتح الفاء وكسر اللام المعدول عن فاعلة أو فعيلة (كفساق وخباث سبا للمؤنث) بمعنى يا فاسقة ويا خبيثة (وقوله) وهو الحطيئة يهجو امرأته :

أطوف ما أطوف ثم آوى ... (إلى بيت قعيدته لكاع)

قعيدته مبتدأ ولكاع خبره (فاستعمله) في غير النداء خبرا (ضرورة) وقيل لا ضرورة والخبر قول محذوف والتقدير قعيدته يقال لها يا لكاع فحذف الخبر وحرف النداء وقعيدة الرجل امرأته سميت بذلك للزومها البيت ومعنى لكاع خسيسة (و ينقاس) فعال (هذا) الذي هو سب للمؤنث (وفعال بمعنى الأمر كنزال) بمعنى انزل وتراك بمعنى اترك (من كل فعل ثلاثي) مجرد (تام متصرف) تصرفا كاملا (فخرج نحو دحرج) لأنه رباعي وشذ دراك من أدرك (و) خرج نحو (كان) لأنه ناقص (و) خرج نحو (نعم وبئس) لأنهما جامدان وخرج نحو يذر ويدع لأنهما ناقصا التصرف هذا مذهب سيبويه (و) خالفه (المبرد) في البابين فقال لا يقال منهما إلا ما سمع و (لا يقيس فيهما) والأول أصح وإليه أشار الناظم بقوله :

... واطردا ... في سب الانثى وزن يا خباث ، والأمر هكذا من الثلاثي

﴿ هذا باب الاستغاثة ﴾

وهي نداء من يخلص من شدة أو يعين على مشقة (إذا استغيث اسم منادى وجب كون الحرف) الذي ينادى به المستغيث (يا) لأنها أم حروف النداء (و) وجب (كونها مذكورة) لأن الغرض من ذكرها إطالة الصوت كما تقدم والحذف مناف لذلك (وغلب) في المنادى المستغاث (جره بلام واجبة الفتح) لأنه واقع

هو في المتن راجع إلى القول والشارح رجعه إلى القائل (قوله بالهوجل) المراد به هنا الفلاة التي لا إعلام بها ، ويطلق على الرجل الأهوج كما في قوله سهدا إذا ما نام ليل الهوجل (قوله وفعل) قال الدنوشري المراد موازنه وكذا يقال فيما يأتي (قوله والخبر قول محذوف) فيه نظر لأن المحذوف جزء الخبر لا الخبر كما هو واضح (قوله وخالفه المبرد) فيه حذف الفعل وبقاء رافعه في غير المسائل المشهورة ثم قوله فقال لا يقال فيهما إلا ما سمع لا يحسن بمزج كلام المصنف لأن عليه لا يظهر حسن قوله لا يقيس وإنما كان اللائق به أن يقال لا يقاس وكان الأظهر أن يبقى قول المبرد على أنه مبتدأ خبره لا يقيس ويقول بعده ولا يجوز أن يقال فيهما إلا ما سمع

﴿ هذا باب الاستغاثة ﴾

(قوله وغلب جره) صرح بأنه ليس في توابعه حينئذ إلا الجر وفي النهاية لا يبعد نصب الصفة حملا على الموضع

موقع المضمر ولام الجر تفتح معه وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • إذا استغيث اسم منادى خفضا • باللام مفتوحا (كقول عمر رضى الله عنه يالله) للمسلمين وقول الشاعر :

يالقومي وبالأمثال قومي) • لأناس عتوهم فى ازدياد

(إلا إن كان) المستغاث ياء المتكلم نحو يالى أو (معطوفا) على مستغاث (ولم تعد معه يا فتكسر) اللام نحو يالزيد ولعمرو وللمسلمين فإن أعيدت معه يا فتحت اللام نحو يالزيد ويالعمرو ويالمسلمين وعليه البيت السابق وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وافتح مع المعطوف إن كررت يا • وفى سوى ذلك بالكسر ائتيا (ولام المستغاث له) مكسورة دائما) على الأصل (كقوله) وهو عمر رضى الله عنه (يالله للمسلمين) بكسر لام للمسلمين (وكقول الشاعر) يبكيك ناء بعيد الدار مغترب • (يالكهول وللشبان للعجب) بكسر لام العجب إلا أن يكون المستغاث له ضميرا غير ياء المتكلم فتفتح لامه نحو يالزيد لك أوله ويجوز أن يكون المستغاث به وله ضميرين تقول يالك لى تستغيث المخاطب لنفسك قاله فى النهاية (ويجوز أن لا يبتدأ المستغاث باللام فالأكثر حينئذ أن يختم بالألف) عوضا من اللام ومن ثم لا يجتمعان وإليه أشار الناظم بقوله • ولام ما استغيث عاقبت ألف • (كقوله :

يا يزيدا لآمل نيل عز • وغنى) بعد فاقة وهوان

فيزيدا مستغاث والألف فيه عوض من اللام ولآمل بكسر اللام مستغاث له وهو اسم فاعل أمل ونيل بفتح النون مصدر نال مفعول آمل والعز مقابل الهوان والغنى مقابل الفاقة والفاقة الفقر والهوان الذل (وقد يخلو) المستغاث (منهما) أى من اللام والألف فيعطى ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاث كقولك يازيد لعمرو (كقوله ألا ياقوم للعجب العجيب) • وللغفلات تعرض للأريب فألا حرف تنبيه واستفتاح وقوم مستغاث مضاف لياء المتكلم محذوفة اجتزاء بالكسرة وللعجب مستغاث له والغفلات عطف عليه والأريب العالم بالأمور (ويجوز نداء المتعجب منه فيعامل معاملة المستغاث) من غير فرق وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • ومثله اسم ذو تعجب ألف • وهو على قسمين أحدهما أن يرى أمرا عظيما فينادى جنسه (كقولهم ياللماء وياللدواهى إذا تعجبوا من كثرتهما) والثانى أن يرى أمرا يستعظمه فينادى من له نسبة إليه ومكنة فيه نحو ياللعلماء ويجوز الاستغناء عن اللام بالألف نحو قوله

ياعجبا لهـــذه الفليقة • هل تذهبن القوباء الريقة

وهذا البيت لأعرابى أصابته قوباء فقيل له اجعل عليها شيأ من ريقك وتعدها بذلك فإنها ستذهب فتعجب من ذلك والفليقة الداهية وقد يخلو المتعجب منه من اللام والألف نحو ياعجب

﴿هذا باب الندبة﴾

بضم النون (حكم المندوب وهو المتفجع عليه) حقيقة كقول جرير يندب عمر بن عبد العزيز : وقمت فيه بأمر الله ياعمرا • أو حكما كقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه وقد أخبر بجدب شديد أصاب قوما من العرب واعمراه واعمراه (أو المتوجع منه) لكونه محل ألم كقول قيس العامرى

فواكبدا من حب من لا يحبنى • ومن عبرات ما لهن فناء

أو لكونه سبب ألم كقول قيس الرقيات :

يبكيهم الدهماء معولة • وتقول سلمى وارزيتيه

وكقول القائل وامصيبتاه لأن الرزية والمصيبة سببا الألم الذى حصل له وصورة المندوب صورة المنادى المخاطب وليس منادى ألا ترى أنك لا تريد منه أن يجيبك ويقبل عليك ومن ثم منعوا فى النداء ياغلامك لأن خطاب أحد الاسميين يناقض خطاب الآخر ولا يجمع بين خطابين وأجازوا فى الندبة واغلامك فلذلك

(قوله أن يختم بالألف) صرح الجامى كالرضى بأنه حينئذ مبنى على الفتح وأن توابعه (١٨١) لا ترفع ومقتضاه أن ألف الاستغاثة إذا لحقت المثنى والجمع على حده صارا مبنيين على الياء (قوله العجيب) قال الدنوشرى صفة للعجب ويقال أيضا عجاب بضم أوله كما يقال رجل طويل وطوال وفضيل وفضال يتعاقبان فى المعنى نحو كبير وكبار فإن قصد المبالغة شدد نحو كبار فى قوله تعالى ومكروا مكرا كبارا مرزوق (قوله ياعجبا) قال الدنوشرى ينظر هل هو من القسم الأول أو الثانى أو ليس واحدا منهما فيشكل الحال (قوله القوباء) هى الداء الذى يظهر بالجسد ويسمى حزازا وجمعها قوباوات ويقال قوبا بسكون الواو والصرف وجمعها قواب (قوله وقد يخلو المتعجب منه) قال الدنوشرى ينافيه ظاهر قول المرادى جاء عن العرب فى نحو ياللعجب فتح اللام باعتبار استغاثته وكسرها باعتبار الاستغاثة من أجله وكون المستغاث محذوفا فيعلم منه أن ذلك مستغاث أو مستغاث به لا متعجب منه فليتأمل

﴿هذا باب الندبة﴾

(قوله وهو المتفجع عليه الخ) أى بيا وإلا لدخل المجرور فى نحو تفجعت على زيد قال الدنوشرى والتفجع إظهار الحزن وقلة الصبر عند نزول المصيبة (قوله معولة) قال الدنوشرى من العويل وهو الصياح

(قوله فيضم) أى لفظا وتقديرا وذلك إن كان مبنيا قبل الندبة كالموصول إذا لم يجعل من الشبيه بالمضاف ويأتى تفصيل الكلام فيه قريبا (قوله أو مطولا كما فى نحو واضار باعمرا) يؤخذ من قوله الآتى فلذلك لا يندب إلا المعرفة الخ حمل قوله أو مطولا على المسمى به كما قيد بذلك الشاطبى (قوله وافقعسا الخ) قال الدنوشرى وبعده إبلى يأخذها كروس وكروس اسم رجل أغار على إبل النادب اه والشاهد فى قوله وافقعسا حيث نونه ونصبه فهو شاهد على قوله ونصبه وترك شاهد الضم لظهوره لأنه الأصل فى المندوب المفرد والضرورة تندفع بالتنوين مع البقاء على الأصل وأما قوله وأين منى فقعس فلا شاهد فيه لأنه غير مندوب (قوله إلا أنه لا يكون نكرة) هذا إنما هو فى المتفجع عليه أما المتوجع منه فإنك تقول وامصيبتاه وإن لم تكن المصيبة معلومة (قوله فلا يقال واأيهاه) أى فى ندبة أى وها التنبيه جىء بها عوضا عما يضاف إليه أى وحذفت ألفها لالتقاء الساكنين بينها وبين ألف الندبة (قوله وصلته مشهورة) هذا شرح لقول النظم بالذى اشتهر على ظاهره من غير حذف وقيل فيه حذف والأصل بالذى اشتهر به لكن فيه حذف العائد المجرور بمثل ما جر به الموصول مع عدم اتحاد المتعلق لأن الأول متعلق بيندب والثانى باشتهر وكأن المصنف راعى هذا الأمر للفظ لكن يرد عليه أنه لا يلزم من اشتهار الصلة اشتهار الموصول بها ففى الذى اختاره تفويت رعاية المعنى لمراعاة الصناعة اللفظية مع إمكان أن يدعى أن العائد إنما حذف بعد التوسع وإيصال الفعل إليه (قوله وامن حفر الخ) الظاهر أن الموصول هنا مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الأصلى فى محل نصب وهذا إذا لم يجعل الموصول من الشبيه بالمضاف وإلا فهو منصوب بفتحة مقدرة لذلك ولحاق الألف هنا لم يؤثر فى الموصول شيئا لعدم اتصال الألف به وهى إنما تؤثر فى الذى تلحقه كزمزم ولهذا فتح وإن كان مصروفا فهو معرب مقدر الجر إن كان منصرفا أو الفتح نائبه إن كان غير منصرف وكذا المطلب فى عبد المطلباه مقدر الجر على قياس ما قاله الشهاب القاسمى فى عبد الملكاه كما يأتى (قوله إذ لا يجمع بين حرف الندبة) قال هل يستثنى اسم الله تعالى والجمل المحكية واسم الجنس المشبه به كما تقدم فى المنادى حقيقة (قوله إلا أن الغالب أن يختم بالألف) ذكر الجامى أنه نظير المستغاث بالألف وقضيته أنه مبنى على الفتح وأن توابعه لا ترفع ولا يقدر فيها الضم والفرق بينهما وبين المنادى المبنى قبل النداء أن البناء فيهما بسبب النداء فلم يحتج لبناء آخر بخلاف المبنى قبل النداء وجوز الشاطبى تقدير الضم مع ألف الندبة ثم إنه أراد بالآخر ما يشمل الآخر حكما كالمضاف إليه والتابع وإن لم يكن منهما مندوبا إلا أنها فى حكمه قال الدنوشرى وأطلق هنا أن الألف تلحق آخر المندوب وشرط فى التسهيل أن لا يكون فى آخره ألف وهاء فلا يقال فى عبد الله وسيبويه واعبد اللاهاه ولا واسيبوياه وأجازه بعض المغاربة وابن معطى (قوله إذا كانت ابنا الخ) قال الدنوشرى إنما لحقت فيما ذكر آخر الاسم المضاف إليه الصفة ولم تلحق آخر الصفة إلا أن يقال المضاف والمضاف إليه كالشىء الواحد ثم رأيته منقولا فى المتوسط وأما الصفة إذا كانت غير ابن ففيها خلاف الخليل ويونس فيونس يجوز والخليل يمنع (قوله فقياس قول س الخ) قال الدنوشرى ينظر ما وجه كون عدم لحاقها لها قياس قولهما وما المقيس عليه فليبين ذلك (قوله آخر البدل) ظاهره دون المبدل منه ولا يمتد دخولها على كل منهما وكذا يقال فى عطف النسق

قالوا حكم المندوب حكم المنادى وقال الناظم ما للمنادى اجعل لمندوب (فيضم) إن كان مفردا كما (فى نحو وازيداه وينصب) إن كان مضافا كما (فى نحو واأمير المؤمنين) أو مطولا كما فى نحو واضاربا عمرا وإذا اضطر شاعر إلى تنوينه جاز ضمه ونصبه كقوله • وافقعسا وأين منى فقعس • (إلا أنه لا يكون نكرة كرجل) فلا يقال وارجلاه خلافا للرياشى مدعيا أنه جاء فى الحديث واجبلاه فإن صح فهو نادر (ولا) معرفا (مبهما كأى) والمضمر (واسم الإشارة والموصول) فلا يقال واأيهاه ولا واأنتاه ولا واهذاه ولا وامن ذهباه لأن القصد من الندبة الإعلام بعظمة المصاب فلذلك لا يندب إلا المعرفة السالمة من الإبهام وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ... وما • نكر لم يندب ولا ما أبهما (إلا ما كان) موصولا غير مبدوء بأل و(صلته مشهورة فيندب) عند الكوفيين خلافا للبصريين (نحو وامن حفر بئر زمزماه فإنه) فى شهرته (بمنزلة واعبد المطلباه) وذلك شاذ عند البصريين واتفق الجميع على منع ندبة الموصول المبدوء بأل وإن اشتهرت صلته فلا يقال والذى حفر بئر زمزماه إذ لا يجمع بين حرف الندبة وأل وبذلك يقيد قول النظم :

• ويندب الموصول بالذى اشتهر • وتقدم الخلاف فى ندائه وأصل زمزم زمزم أبدلت الميم الثانية زايا قاله فى الفردوس (إلا أن الغالب أن يختم بالألف) إطالة للصوت (كقوله) وهو جرير (وقمت فيه بأمر الله ياعمرا) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • ومنتهى المندوب صله بالألف • وأما لحاقها توابع المندوب فقال ابن الخباز فى النهاية أنه لا خلاف فى جواز لحاقها آخر الصفة إذا كانت ابنا بين علمين نحو وازيد بن عمرا وأما البدل والبيان والتوكيد فقياس قول سيبويه والخليل أن لا تلحق البيان والتوكيد وعندى أنها تدخل آخر البدل لأنه قائم مقام المبدل منه فتقول واغلامنا زيداه وتدخل العطف النسق نحو وازيد وا عمراه اه وتدخل التوكيد اللفظى كما تقدم من قول عمر واعمراه واعمراه (ويحذف لهذه الألف ما قبلها من ألف

نحو وا موساه) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • متلوها إن كان مثلها حذف • وأجاز الكوفيون قياسا قلب الألف ياء فقالوا واموسياه (أو) من (تنوين) ظاهر أو مقدر (فى) آخر (صلة نحو وامن حفر بئر زمزماه) بحذف التنوين من زمزم فإنه منصرف باعتبار أنه علم على القليب وإن اعتبر أنه علم على البئر فهو غير منصرف وفيه تنوين مقدر كما صرح به فى أول باب الإضافة (أو) تنوين (فى مضاف إليه نحو واغلام زيداه أو فى) علم (محكى نحو واقام زيداه فيمن اسمه قام زيد) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

كذاك تنوين الذى به كمل • من صلة أو غيرها وأجاز الكوفيون حذف التنوين وإثباته مع فتحه فيقولون واغلام زيدناه محافظة على بقاء ألف الندبة ومع كسره وقلب الألف ياء فيقولون واغلام زيدنيه على أصل التقاء الساكنين وأجاز الفراء حذف التنوين مع إبقاء الكسرة وقلب الألف ياء فيقول واغلام زيديه ولا يجيز البصريون إلا حذف التنوين لالتقاء الساكنين كما فى اجتماع الألفين (و) يحذف لهذه الألف ماقبلها (من ضمة) بنائية (نحو وازيداه) ووامنذاه فيمن اسمه منذ (أو كسرة) إعرابية (نحو واعبد الملكاه) أو بنائية نحو (واحذاماه) لأن ماقبل الألف لايكون مضموما ولامكسورا (فإن أوقع حذف الكسرة أو الضمة فى لبس أبقيا وجعلت الألف ياء بعد الكسرة نحو واغلامكى) إذ لو قيل واغلامكا التبس بالمذكر (وواوا بعد الضمة نحو واغلامهمو أو واغلامكمو) إذ لو قيل واغلامهما أو واغلامكما التبس المذكر بالمؤنث فى الأول والجمع بالمثنى فى الثانية وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

والشكل حتما أوله مجانسا • إن يكن الفتح بوهم لابسا

(ولك فى الوقف زيادة هاء السكت بعد أحرف المد) الثلاثة توصلا إلى زيادة المد نحو وازيداه واغلامكيه واغلامكموه وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • وواقفا زد هاء سكت إن ترد • فإن وصلت حذفتها إلا فى الضرورة فيجوز إثباتها كقول المتنبى • واحر قلباه ممن قلبه شبم • ولك حينئذ ضمها تشبيها بهاء الضمير وكسرها على أصل التقاء الساكنين وأجاز الفراء إثباتها فى الوصل بالوجهين

(فصل) (وإذا ندب المضاف للياء) الجائز فيه اللغات الست (فعلى لغة من قال ياعبد بالكسر أو ياعبد بالضم) أو ياعبد بالفتح مع حذف الياء فيهن (أو ياعبدا بالألف) المنقلبة عن الياء (أو ياعبدى بالإسكان فى الياء (يقال) فى هذه اللغات الخمس (واعبدا وعلى لغة من قال ياعبدى بالفتح) فى الياء (أو ياعبدى بالإسكان) فى الياء (يقال واعبديا بإبقاء الفتح على الأول) وهو ياعبدى بالفتح (واجتلابه على الثانى) وهو ياعبدى بالاسكان (وقد تبين) من جواز واعبدا أو واعبديا فى ياعبدى بالإسكان (أن لمن سكن الياء أن يحذفها) فى الندبة ويقول واعبدا (أو يفتحها) ويقول واعبديا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وقائل واعبديا واعبدا • من فى الندا اليا ذا سكون أبدا

(والفتح رأى سيبويه) وهو أقيس وأقل عملا (والحذف رأى المبرد) والحاصل أنه إذا ندب على لغة من حذف الياء فإلا كان ماقبلها مفتوحا أقرت الفتحة على حالها وأتى بألف الندبة وإن كان مكسورا أو مضموما جعل بدل الكسرة أو الضمة فتحة وزيدت الألف وعلى لغة من أبدل الياء ألفا حذفت الألف المبدلة وزيدت ألف الندبة كما يفعل ذلك بالمقصور وعلى لغة من أثبت الياء المفتوحة زيدت الألف ولم تحتج إلى عمل ثان لأن الياء متهيئة بالفتحة لمباشرة الألف وعلى لغة من يثبت الياء ساكنة جاز حذف الياء لالتقاء الساكنين وإبقاؤها مفتوحة (وإذا قيل ياغلام غلامى لم يجز فى الندبة حذف الياء لأن المضاف اليها) وهو غلام الثانى

(قوله نحو واموساه) ينبغى أن يكون نحو موساه مبنيا على فتحة مقدرة على الألف المحذوفة لا على السين لأن آخر الاسم إنما هو الألف والبناء كالإعراب من أحوال الآخر وليس المقدر الضم كما قال الشهاب القاسمى لأن المندوب المختوم بالألف مبنى على الفتح كما تقدم وعلى ما أجازه الكوفيون من قلب الألف ياء يكون مبنيا على الفتحة الظاهرة على الياء (قوله وفيه تنوين مقدر) أى فيحذف إما طردا للباب وإما لأنه دليل تمام الكلمة ولا تمام مع إلحاق ألف الندبة فى الجملة فيحذف لأن ماقبله لم يبق تماما (قوله واعبد الملكاه) قال الشهاب ينبغى أن المضاف اليه هنا أعنى الملكا معرب مقدر الجر ولايقال إنه مبنى على الفتح كما فى وازيدا لأنه غير مندوب فليس منادى حتى يستحق البناء بل هو معرب منع من ظهور جره الفتح لأجل الألف فيقدر الجر اه يعنى والمنادى إنما هو المضاف لكنه معرب لأن الألف لم تلحق آخره فتلخص أن الألف الندبة لاتقتضى البناء على الفتح إذا لحقت المنادى حقيقة لا ما اتصل به من مضاف أو شبهه وكان المنادى مما يبنى بخلاف المضاف كما يأتى فى ياعبدا واعلم أن ماذكره الشهاب إنما يتجه فى نحو واغلام زيدا واعبد الملكا ونحوه مما جعل علما إذ ذاك ينبغى الجزم بأن فتح ماقبل الألف بناء عند الرضى وأتباعه فتدبر (قوله واغلامكى) قياس ماذكر واعبد الملكاه أن يكون غلام فى هذه الأمثلة منصوبا وأن الضمائر المضاف اليها فى محل جر إذ لايتصور فيها الإعراب التقديرى (فصل) (قوله واعبدا) قال الشهاب القاسمى الظاهر أن عبدا هذا ونحوه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة لأجل الألف لا بهذه الفتحة الظاهرة لأنها لأجل الألف ولا هو مبنى لأنه مضاف والمضاف لايبنى فى النداء فليتأمل

(غير منادى) لأنه مضاف إليه المنادى والمضاف إليه المنادى غير منادى وحكم المندوب حكم المنادى فلما لم يحذف في النداء لم يحذف الندبة .

(هذا باب الترخيم)

وهو لغة التسهيل والتليين يقال صوت رخيم أي سهل لين واصطلاحا حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص وهو ثلاثة أنواع ترخيم النداء وترخيم الضرورة وهما مذكوران في هذا الباب وترخيم التصغير وسيأتي في بابه يجوز ترخيم المنادى أي حذف آخره تخفيفا وذلك بشرط كونه معرفة) لأن المعارف كثر نداؤها فدخلها التخفيف بحذف آخرها وخص الآخر بذلك لأنه محل التغيير (غير مستغاث) مجرور باللام (ولا مندوب ولا ذي إضافة ولا ذي إسناد فلا يرخم نحو قول الأعمى يا إنسانا خذ بيدي) لأنه نكرة (و) لا نحو (قولك يا لجعفر) لأن المستغاث المجرور باللام عند سيبويه شبيه بالمضاف إليه لأنه مجرور مثله فكان غير منادى إذلم تعمل أداة النداء في لفظه وإنما عملت في موضعه فإن لم يجر باللام جاز ترخيمه نص على ذلك سيبويه في كتابه وأقره عليه شراحه كالصفار وابن خروف والسيرافي وعبارة التسهيل تقتضيه فإنه قيد المنادى بكونه مبنيا والمستغاث المجرور معرب وغير المجرور المفرد مبني وشاهد ترخيمه قوله.

أعام لك ابن صعصعة بن سعد . قال ابن الضائع وهذا ضرورة وقد ناداه بغير يا وذلك ممنوع وسمع ترخيمه ومعه اللام كقوله

كلما نادى مناد منهم . يا لتيم الله قلنا يا لمال

وهو ضرورة اتفاقا (و) لا يرخم نحو (واجعفراه) لأن المندوب ليس منادى حقيقة وإن كانت صورته صورة المنادى لأنه لا يطلب إقباله (و) لا يرخم نحو (ياأمير المؤمنين) لأن المضاف إليه منزل من المضاف منزلة التنوين مما قبله فليس بالآخر المنادى حقيقة (و) لا يرخم نحو (ياتأبط شرا) علما لأن أصله الجملة وجزؤها الثاني ليس منادى (و) نقل (عن الكوفيين إجازة ترخيم ذي الإضافة بحذف عجز المضاف إليه تمسكا بنحو قوله

أباعرو لا تبعد فكل ابن حرة) . سيدعوه داعي ميتة فيجيب

أراد أبا عروة لحذف حرف النداء ورخمه بحذف التاء وأجيب بأنه نادر وتبعد بفتح التاء المثناة فوق وسكون الموحدة وفتح العين من البعد بفتحتين وهو الهلاك وميتة بكسر الميم هيئة من الموت وأندر من هذا حذف المضاف إليه بأسره كقوله . ياعبد هل تذكرني ساعة . أراد يا عبد عمرو وعبد عمرو علم له (وزعم ابن مالك) في النظم والتسهيل وشرحه (أنه قد يرخم ذو الإسناد وأن عمرا نقل ذلك عن العرب فقال في شرح التسهيل ونص يعني سيبويه في باب النسب على أن من العرب من يرخمه فيقول في تأبط شرا ياتأبط ورتب على ترخيمه النسب إليه قال ولا خلاف في النسب إليه اه ولاشتهار المنع في المسئلة عن سيبويه اعتنى بذكرها ونبه على أن صاحب المنع هو الناقل للإجازة عن العرب والذي نقل عن سيبويه

(هذا باب الترخيم) (قوله وذلك بشرط ما أخ) أفاد بهذا الصنيع أن لترخيم المنادى شروطا عامة والمجرد في آخره من التاء وشروطا خاصة بالمجرد منها وأفهم أن معنى قول الناظم وجوزنه مطلقا أنه لا يشترط في المؤنث المذكور الشروط التي تختص بالخالي منها لا أنه لا يشترط فيه شيء أصلا وعلى هذا فكان ينبغي أن يذكر في محترزات الشروط العامة المؤنث بالهاء أيضا فيقول ولا يرخم قول الأعمى يا إنسانا خذ بيدي يا امرأة خذي بيدي وقولك يا لجعفر ويالعمرة فإن المؤنث بالهاء هو الذي ينقل عن اشتراط ذلك فيه ولا يتفطن كل أحد لتعميم المصنف أولا ثم تخصيصه بعد في قوله ثم إن كان إلخ فتدبر (قوله كونه معرفة) أي بالعلمية إن كان مجردا من التاء ربها أو بالقصد في ذي التاء بدليل قوله الآتي رفي جارية لمعين ياجاري (قوله ولا مندوب) قال الدنوشري هذا خارج بقوله أولا ولا يجوز ترخيم المنادى فإنه غير منادى كما قدمه الشارح (قوله ولا ذي إضافة) قال الدنوشري ومثل المضاف المشبه به فلا يرخم نحو يا مستخرجا المال ويشترط أيضا أن لا يكون مخصوصا بالنداء فلا يرخم نحو فل وفي دخول في المعرفة النكرة المقصودة فيجوز ترخيمها خلافا للمبرد اه وظاهره وإن لم تكن مؤنثة بالهاء خلاف ما أسلفناه آنفا (قوله وكان غير منادى) قال الدنوشري فيه نظر (قوله وإنما عملت إلخ) قال الدنوشري هذا مبني على أن حرف النداء عامل والصحيح خلافه (قوله أعام لك إلخ) الشاهد في أعام فإنه منادى مستغاث به وأصله أعامر وليس فيه لام الاستغاثة (قوله قال ابن الضائع) قال الدنوشري الظاهر أن الضرورة من حيث عدم بالأمن حيث ترخيمه لما تقدم عن س اللهم إلا أن يكون مراد س أن ترخيمه جائز في الضرورة فيوافق كلام ابن الضائع اه وقوله الظاهر أن الضرورة إلخ هو المتبادر من كلام ابن الضائع ووجهه ما تقدم من أنه لا يستعمل في الندبة من حروف النداء إلا يا (قوله قلنا يا لمال) هو موضع الاستشهاد إذ أصله يا لمالك فرخم المستغاث به وفيه اللام (قوله لأن المضاف إليه) قال الدنوشري أوضح من قول المتوسط لأن المضاف لو رخم لرخم آخره أو آخر المضاف إليه فلو رخم آخر المضاف إليه لم يكن الترخيم في آخر المنادى لأن المضاف إليه ليس من المنادى لفظا كما قال بعضهم إذ المنادى هو المضاف لا المضاف إليه (قوله أراد يا عبد عمرو) عبارة العيني والشاهد في يا عبد وأنه منادى مرخم إذ أصله ياعبد هند يخاطب به عبد هند اللخمي (قوله ورتب على ترخيمه إلخ)

وقع له فى باب الإضافة إلى الحكاية قال فإذا أضفت إلى الحكاية حذفت وتركت الصدر بمنزلة عبد القيس وخمسة عشر فلزمه الحذف كما لزمهما وذلك قولك فى تأبط شرا تأبطى قال ويدل على ذلك أن من العرب من يفرده فيقول يا تأبط أقبل فيجعل الأول مفردا فكذلك يفرده فى الإضافة يعنى فى النسب هذا نصه فى المسئلة فى باب النسب ونص فى باب الترخيم على المنع فقال واعلم أن الحكاية لا ترخم لأنك تريد أن ترخم غير منادى وليس مما يغيره النداء وذلك نحو يا تأبط شرا قال ولو رخمت هذا لرخمت رجلا يسمى • يا دار عبلة بالجواء تكلمى • وإذا كان للمجتهد فى مسئلة واحدة نصان متعارضان فى بابين فالعمل على المذكور فى بابه لأنه بصدد تحقيقه وإيضاحه بخلاف ما يذكر فى غير بابه فإنه لم يعتن به كاعتنائه بالأول لكونه ذكره استطرادا هذا إذا لم يثبت أنه رجع عن أحدهما ولم يكن هنالك تاريخ وقول النظم ... وقل • ترخيم جملة وذا عمرو نقل يوهم أنه لم ينقل عنه غيره وقد عرفت ما فيه (وعمرو هذا) المذكور فى النظم (هو إمام النحويين رحمه الله وسيبويه لقبه) وهو لفظ فارسى معناه رائحة التفاح قال البطليوسى فى شرح الفصيح الإضافة فى لغة العجم مقلوبة والسيب التفاح وويه الرائحة والتقدير رائحة التفاح وقيل كانت أمه ترقصه بذلك فى صغره وقيل كان كل من يلقاه يشم منه رائحة التفاح وقيل كان يعتاد شم التفاح وقيل لقب بذلك للطافته لأن التفاح من لطيف الفواكه وقيل لأنه كان أبيض مشربا بحمرة كأن خدوده لون التفاح (وكنيته أبو بشر) ولكن غلب اللقب عليه حتى إذا أطلق لم ينصرف إلا إليه وإن كان لقب بسيبويه جماعة غيره منهم محمد بن موسى بن عبد العزيز المصرى ومحمد بن عبد العزيز الأصفهانى وأبو الحسن على بن عبد الله الكرخى المقرى (ثم إن كان المنادى مختوما بتاء التأنيث جاز ترخيمه مطلقا) سواء أكان تعريفه بالعلمية أم بالقصد والإقبال وسواء أكان على أربعة أحرف أم أقل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • وجوزنه مطلقا فى كل ما • أنث بالها (تقول ياهبة علما يا صاحب) بحذف التاء (وفى جارية لمعينة ياجارى) بحذف الهاء ومنع المبرد ترخيم ما فيه التاء من النكرات المقصودة ويرده السماع قالوا ياشا ادجنى بالجيم المضمومة وبالنون أى ياشاة أقيمى ولا تسرحى يقال شاة داجن إذا ألفت البيوت واستأنست قاله ابن السكيت و(قال العجاج) (جارى لا تستنكرى عذيرى) • سيرى وإشفاقى على بعيرى أراد ياجارية فحذف حرف النداء ورخمه بحذف الهاء وتقدم أن حذف حرف النداء لا يجوز مع اسم الجنس المعين إلا عند الكوفيين والعذير بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة هو الأمر الذى يحاوله الإنسان مما يعذر عليه وسيرى وإشفاقى بدل تفصيل من عذيرى (وإن كان) المنادى (مجردا من التاء اشترط لجواز ترخيمه كونه علما زائدا على) أحرف (ثلاثة) وإلى ذلك يشير قول النظم ... واحظلا • ترخيم ما من هذه الها قد خلا • إلا الرباعى فما فوق العلم (كجعفر) علم رجل (وسعاد) علم امرأة فيقال فيهما ياجعف وياسعا (ولا يجوز ذلك) الترخيم (فى نحو إنسان لمعين) لأن تعريفه بغير العلمية وأجاز بعضهم ترخيمه قياسا على قولهم أطرق كرى وياصاح وهو قياس على شاذ (ولا) يجوز ذلك (فى نحو زيد) من كل ثلاثى ساكن الوسط (ولا فى نحو حكم) من كل ثلاثى محرك الوسط لأنهما وإن كانا علمين فليسا زائدين على ثلاثة أحرف فحذف آخرهما إجحاف هذا هو مذهب الجمهور (وقيل يجوز) الترخيم (فى محرك الوسط) كحكم وحسن فيقال ياحك وياحس (دون ساكنه) كزيد وعمرو وهذا التفصيل للفراء أجرى حركة الوسط مجرى الحرف قياسا على إجرائهم نحو سقر بحركة وسطه مجرى زينب فى إيجاب منع الصرف لا مجرى هند فى إجازة الصرف وعدمه (وقيل يجوز) الترخيم (فيهما) وهو قول بعض الكوفيين أما المحرك الوسط فلما مر وأما الساكن الوسط فقياسا على نحو زيد فى غير الترخيم فإن أصلها يدى بسكون الدال ودخلها الحذف وجوبا فدخوله جوازا أولى

قال الدنوشرى بين قوله ورتب الخ) وقوله ولا خلاف نوع وقفة (قوله وإذا كان للمجتهد الخ) ذكر الدمامينى فى المنهل الصافى أنه لا تعارض بين المحلين إذ ما نقله فى أبواب الترخيم محمول على المستعمل عند أكثر العرب وما نقله فى بعض أبواب الإضافة إلى النسب محمول على المستعمل عند بعضهم وقوله ويدل على ذلك أن من العرب من يفرد ويقول يا تأبط أقبل يشعر بما أشرنا إليه اه ونقل أولا كلام المصنف واعترض على تعبيره بالزعم لأن المسئلة مسطرة فى كلام س ثم قال ولعل ابن هشام رأى كلامه فى باب الترخيم فاستصحب نقل ابن مالك خلافه (قوله قياسا على إجرائهم الخ) قال الدنوشرى قد يقال إنما نزلنا الحركة منزلة الحرف الرابع لأن فى حذف الآخر إجحافا كما ذكره الشارح

(فصل) والمحذوف للترخيم (إما حرف) واحد (وهو الغالب نحو) ياجعف و(ياسعا وقراءة بعضهم) وهو ابن مسعود ونادوا (يا مال) والذى حسن الترخيم لأهل النار ضعفهم عن إتمام الاسم لأنهم فى غنية عن الترخيم (وإما حرفان وذلك إذا كان) الحرف (الذى قبل الآخر من أحرف اللين) وهى الألف والواو والياء حال كون حرف اللين (ساكنا) بناء على إطلاق اللين على هذه الأحرف سواء أكانت ساكنة أو متحركة والمحققون يخصون أحرف اللين بالساكنة فالقيد على الأول مخصص وعلى الثانى كاشف وفى بعض النسخ من أحرف العلة وهى أصوب لأن الأصل فى القيد التخصيص (زائدا) لا أصليا (مكملا أربعة فصاعدا) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ومع الآخر احذف الذى تلا . إن زيد لينا ساكنا مكملا أربعة فصاعدا (وقبله حركة من جنسه) على الأصح (لفظا) كمروان ومسكين ومنصور (أو تقديرا) كمصطفون ومصطفين علمين سواء أكان الحرف الأخير زائدا أم أصليا (وذلك نحو مروان) فإن الألف والنون فيه زائدتان (وأسماء) بالمد علما منقولا من جمع اسم فهمزته أصلية لأنها بدل من لام الكلمة وأصلها أسماو أبدلت الواو همزة لتطرفها إثر ألف زائدة فوزنه أفعال (ومنصور) علما (ومسكين علما) منقولين من وصف المفعول والفاعل فالراء من الأول والنون من الثانى أصليتان وما قبلهما زائد فيحذف عند الترخيم من مروان الألف والنون وتقول يا مرو ومن أسماء الألف والهمزة وتقول يا أسم ومن منصور الواو والراء وتقول يا منص ومن مسكين الياء والنون وتقول يا مسك ومن مصطفون ومصطفين الواو والياء وتقول فيهما يا مصطف كما سيأتى (قال) الفرزدق يخاطب مروان بن عبد الملك

(يا مرو إن مطيتى محبوسة) . ترجو الحباء وربها لم ييأس

أراد يا مروان فرخمه بحذف الألف والنون والحباء بكسر الحاء المهملة وبالباء الموحدة والمد العطاء وربها صاحبها (وقال) أبو زيد الطائى على ما زعم اللخمى أو لبيد على ما زعم النحاس فى شرح الكتاب

(يا أسم صبرا على ما كان من حدث) . إن الحوادث ملقى ومنتظر

أراد يا أسماء فرخمه بحذف الألف والهمزة والمعنى اصبرى على الحوادث فإن بعضها ملق وبعضها منتظر (بخلاف نحو شمأل) بفتح الشين المعجمة وسكون الميم وفتح الهمزة من غير مد (علما) فتقول فى ترخيمه يا شمأ بحذف اللام فقط دون الهمزة (لأنه زائد وهو الهمزة غير حرف لين) قال فى النهاية واختلف فى نحو

(فصل) (قوله والذى حسن الترخيم الخ) قال الدنوشرى لا يخفى أن أهل النار لم يرخموا إلى الآن وإنما ذلك حكاية عنهم أى يقع لهم ذلك فى النار ولم يقع بعد قول الشارح لأنهم فى غنية الخ لأن أ.فهوم من نحو قولك فلان فى غنية عن كذا أنه مستغن عنه غير محتاج إليه وهذا هنا غير واضح لأن أهل النار محتاجون إلى الترخيم لأن فيه تخفيفا فليسوا فى غنية عنه وينظر ما المعلل بقوله لأنهم الخ والظاهر أن الهمزة سقطت بعد لا النافية اه وأيضا قال ابن جنى وللترخيم فى هذا الموضع سر وذلك أنهم لعظم ما هم عليه ضعفت قواهم وذلت أنفسهم فكان هذا من موضع الاختصار ضرورة قال الطيبى قلت هذا اعتذار منه لقراءة ابن مسعود حيث ردها ابن عباس بقوله ما أشغل أهل النار عن الترخيم فإن ما للتعجب وفيه معنى الصد نظيره قولك لمن كان فى شدة واشتغل عنها بما لا يهمه ما أشغلك عن هذا أما يصدك عن هذا ما أنت فيه من الهول والشدة وخلاصة اعتذار ابن جنى أن هذا الترخيم لم يصدر عنهم من التكلف بل من الضجر وضيق المجال اه (وأقول) هذا مذكور فى شرح المصنف وعندى فيه نظر لأنه كلام يشم منه رائحة أن القراءة بالرأى لا بالرواية وإلا فلا وجه لإنكار ابن عباس رضى الله عنهما على ابن مسعود رضى الله عنه (قوله بناء الخ) الظاهر أن ذلك على حذف مضاف والتقدير على إطلاق حروف اللين الخ ويمكن أن يكون اللين بفتح اللام مخففا من لين بتشديد الياء كما قال ابن مالك أن زيد لينا (قوله وعلى الثانى كاشف) قال الدنوشرى هذا الكلام فيه نظر لأن قوله ساكنا خبر كان وقد صرح الأئمة بأن الخبر يشترط فيه أن لا يكون معلوما من المبتدأ وتوابعه فلا يقال غلام زيد غلام ولا عبد القاضى سيده قاض وهذا واضح إذا أعرب خبرا لكان بعد خبر وأما إذا أعرب حالا فتكون مؤكدة (قوله لأن الأصل فى القيد التخصيص) قال الدنوشرى هذا مخالف لقول المحققين أن الأصل فى القيود أن تكون لبيان الماهية لا للتخصيص (قوله فهمزته أصلية الخ) قال الدنوشرى هذا هو الحق فلا يغتر بقول الأندلسى أنها ألف التأنيث الممدودة ذكر فى شرح المفصل إلا أن يكون فعلا من الوسامة كما قال الجامى فيصح (قوله فإن بعضها) قال الدنوشرى أشار به إلى أن ملق ومنتظر خبران لمبتدأين محذوفين بين المخبر عنه والخبر وبعضهم جعلهما مبتدأين خبرهما محذوفان وقال التقدير منها ملق ومنها منتظر (قوله قال فى النهاية الخ) قال الدنوشرى كان ينبغى له تأخير هذه المسألة عن جميع ما يتعلق بالمسألة الأولى وهى كالتقييد لقوله وذلك إذا كان الذى قبل الآخر الخ ولكن يلزم على قوله ثم حذف الذى قبله بقاء الاسم على حرفين وقوله لأن لفظه كلفظه ينبغى أن يضم إليه فى التعليل وإذا حذف الأصل مع إصالته حذف الزائد وإلا فعلى الثانى قد يقال يحذف الأول أيضا لأن لفظه كلفظه الثانى

معد هل الزائد فيه الأول والثاني فمن قال الزائد الأول حذف الآخر لتطرفه ثم حذف الذي قبله لأن لفظه كلفظه ومن قال الزائد الثاني حذفه وأبقى ما قبله وهذه المسئلة ذكرها سيبويه في نحو مسود (و) بخلاف نحو هبيخ) بفتح الهاء والباء الموحدة والمثناة التحتانية المشددة وفي آخره خاء معجمة الغلام الممتلئ (وقنور) بفتح القاف والنون والواو المشددة بعدها راء مهملة الصعب اليبوس من كل شيء حال كون هبيخ وقنور (علمين) فتقول في ترخيمهما ياهبي ويا قنو بحذف آخرهما فقط ولا يحذف ما قبله (لتحرك حرف اللين) فيهما وهو الياء في هبيخ والواو في قنور (و) بخلاف نحو (مختار ومنقاد علمين) فتقول في ترخيمهما يامختا ويامنقا بحذف آخرهما فقط ولا يحذف ما قبله (لأصالة الألفين) فيهما فإنهما منقلبان عن أصل فأصل مختار ومنقاد مختير ومنقود بفتح الياء والواو أو كسرهما فلما تحركا وانفتح ما قبلهما قلبا ألفين والمنقلب عن الأصل أصل وأجاز الأخفش أن يقال في ترخيمهما يامخت ويامنق بحذف الألف من كل منهما مع الآخر نظرا إلى الحالة الراهنة (و) بخلاف نحو (سعيد وثمود وعماد) فتقول في ترخيمهن ياسعي ويا ثمو وياعما بحذف الدال فيهن فقط ولا يحذف ما قبلها من الياء والواو والألف وإن كان كل منها حرف لين زائدا (لأن السابق على حرف اللين حرفان لا ثلاثة) وهذا محترز قوله مكملا أربعة وأجاز الفراء حذف الياء والألف مع الآخر من نحو سعيد وعماد في كل لغة وحذف الواو مع الآخر في نحو ثمود لغة من يجعله اسما برأسه ولا ينتظر المحذوف فيقول ياسع وياعم ويا ثم وأما على لغة من ينتظر في نحو ثمود فيوجب حذف الواو والدال ولا يجيز يا ثمو بحذف الدال فقط لأن بقاء الواو يستلزم عدم النظير إذ ليس في العربية اسم متمكن في آخره واو لازم ما قبلها ضمة ورد بأنه يلزم بقاء الاسم المتمكن على حرفين وذلك خلاف القياس والواو حينئذ لا يحكم لها بحكم الآخر بل بحكم الحشو فلا يلزم ما قاله (و) بخلاف نحو فرعون وغرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق حال كونه (علما) فتقول في ترخيمهما يافرعو ويا غرني بحذف آخرهما فقط ولا يحذف الواو والياء (لعدم مجانسة الحركة) لهما (والجرمي والفراء لا يشترطان المجانسة) فيجيزان حذف اللين وإن كان قبله فتحة فيقولان يافرع ويا غرن لبقاء الاسم المتمكن على ثلاثة أحرف وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

... والخلف في * واو وياء بهما فتح قفي ولا خلاف في) جواز حذف الواو والياء مع الآخر من نحو مصطفون ومصطفين علمين) فتقول فيهما يامصطف بحذف الواو والنون من الأول والياء والنون من الثاني (لأن أصلهما مصطفيون ومصطفيين) بضم الياء في الأول وكسرها في الثاني ولكنهم قلبوها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفوا الألف لالتقاء الساكنين (فالحركة المجانسة) وهي الضمة في الأول والكسرة في الثاني وإن لم تكن ملفوظة فهي (مقدرة) والحركة المجانسة في التقدير كالمجانسة في اللفظ كما سبق في قوله وقبله حركة من جنسه لفظا أو تقديرا وهو مأخوذ من قول التسهيل مسبوق بحركة مجانسة ملفوظة أو مقدرة والمحذوف للترخيم إما حرف واحد أو حرفان كما تقدم و(إما كلمة برأسها وذلك في المركب المزجي (وإليه أشار الناظم بقوله * والعجز احذف من مركب *(تقول في) ترخيم (معد يكرب) وبعلبك وسيبويه وخمسة عشر علما (يامعدي) ويابعل وسيب ويا خمسة ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد إذا سمي به ومنع أكثر الكوفيين ترخيم المختوم بويه والمنقول أن العرب لم ترخم المركب المزجي وإنما أجازه النحويون قياسا (وأما كلمة وحرف وذلك في اثنا عشر علما تقول) إذا رخمته (يا اثن) بحذف الألف

(قوله وأجاز الفراء الخ) قال الدنوشري يفهم منه أن الفراء يجيز حذف الياء والألف وإثباتهما وقوله وحذف الواو الخ عطف على قوله حذف الياء فيفهم جواز إبقاء الواو على لغة من لا ينتظر وقوله فيما بعد فيوجب الخ صريح (١٨٧) في وجوب حذف الواو على لغة من ينتظر وكون الواو واجبة الحذف على لغة من ينتظر مع أنها حشو غير واجبة على لغة من لا ينتظر مع أنها طرف غير معقول المعنى فالحق قول ابن المصنف تبعا لأبيه نقلا عن الفراء في ثمود يلتزم حذف الحرفين معا إذ لو أبقيت الواو لزم منه عدم النظير ونقل بعضهم عن الفراء أن الوجهين في ثمود وعدم الحذف في سعيد وعماد (قوله نحو فرعون) قال الدنوشري قال في القاموس الفرعون التمساح وبلا لام لقب الوليد بن مصعب صاحب موسى عليه الصلاة والسلام والد الخضر أو ابنه فيما حكاه النقاش وتاج القراء في تفسيريهما ولقب كل من ملك مصر أو عات متمرد كفرعون كزنبور وكفتح عينه وتفرعن تخلق بخلق الفراعنة والفرعنة الدهاء والنكر (قوله بضم الغين المعجمة الخ) في القاموس بالغين كغرنيق بلدة بمصر منها صاحبنا سراج الدين عمر بن أرسلان ولم يضبط في الكلام على غرنيق إلا الغين وأنها مضمومة وكأنه لم يضبط غيرها لشهرة ضبطه الذي ذكره الشارح ومقتضى ذلك أن القاف من بلقين مفتوحة وهو المشهور على الألسنة لكن في مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع أن القاف مكسورة ومثله في لب اللباب للسيوطي (قوله وإما كلمة برأسها) قال الدنوشري تسميتها كلمة باعتبار ما قبل التسمية وأما بعدها فهي جزء لا كلمة كلها ويمكن توجيه منع الفراء الترخيم المركب العددي بأن في ترخيمه إجحافا إذ حذف منه حرف العطف فلا يليق أن يحذف

وعشر كما تقول في ترخيمه لو لم تركبه نص على ذلك سيبويه (لأن عشر وموضع النون فنزلت هي والألف منزلة الزيادة في اثنان علما) ولذلك أعرب وقد يحذف المضاف إليه وآخر المضاف جميعا نحو يا صاح أصله يا صاحبي قاله ابن خروف والجوهري وابن بري وجماعة وقال غيرهم هو مرخم صاحب على غير قياس

﴿فصل﴾ (والأكثر) في لسان العرب (أن ينوى المحذوف فلا يغير ما بقي) عن حاله من حركة أو سكون بل يبقى على فتحه إن كان مفتوحا (تقول في جعفر يا جعف بالفتح و) على كسره إن كان مكسورا تقول (في حارث يا حار بالكسر و) على ضمه إن كان مضموما تقول (في منصور يا منص بتلك الضمة) الموجودة قبل الترخيم (و) على سكونه إن كان ساكنا تقول (في هرقل يا هرق بالسكون و) تقول (في ثمود وعلاوة وكروان) أعلاما (يا ثمو ويا علاو ويا كرو) بإبقاء الواو على صورتها في المسائل الثلاث من غير إبدال لأنها ليست طرفا في التقدير لأن الحرف المحذوف بعدها في نية الملفوظ به وتسمى لغة من ينتظر وإليها أشار الناظم بقوله:

وإن نويت بعد حذف ما حذف ‍ ‍ ‍ فالباقي استعمل بما فيه ألف

(ويجوز أن لا ينوى) المحذوف (فيجعل الباقي) بعد الحذف اسما برأسه ويجعل الحرف الذي قبل المحذوف (كأنه آخر الاسم في أصل الوضع) من غير حذف فلا يبقى على حاله بل يضم وتسمى لغة من لا ينتظر وإليها أشار الناظم بقوله:

واجعله إن لم تنو محذوفا كما ‍ ‍ ‍ لو كان بالآخر وضعا تمما

(فتقول يا جعف ويا حار ويا هرق بالضم فيهن وكذا تقول يا منص بضمة حادثة للبناء) غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم بدليل أن هذه يجوز إتباعها وتلك لا يجوز إتباعها (وتقول يا ثمي بإبدال الضمة كسرة والواو ياء كما تقول في جمع جرو) بتثليث الجيم (ودلو) على أفعل بضم العين (الأجري والأدلي) والأصل الأجرو والأدلو بضم الراء واللام فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء لئلا يلزم منه عدم النظير (لأنه ليس في العربية

إليه حذف آخر وينظر ما وجه منع أكثر الكوفيين ترخيم المختوم بويه (قوله في اثنان علما) رأيت بخط المصنف في التذكرة قال يعني ابن عصفور إذا رخمت مسمى باثنا عشر قلت يا اثني بحذف عشر مع الألف لأن عشر واقع موقع النون من مسكين فحذف وحذف ما قبله كما في مسكين ﴿قلت﴾ هذا مشكل في تعليله في باب الإضافة في الأعداد وقوله في اثنا عشر لا تضاف لأنك إن أثبت عشرا أثبت ما هو بمنزلة النون وإن حذفتها التبس بإضافة اثنان فعلى هذا يلزم هنا الإلباس هذا بنداء اثنان وكذلك يقال إذا ناديت خمسة عشر فقلت يا خمس فإنه يلتبس بنداء خمسة وسألت بعض أصحابنا عن هذا فقال الجواب أنهم قالوا إذا وقف على المرخم بما هو مركب تركيب مزج أعيد ما حذف فكذا ما هنا ﴿قلت﴾ والعلة في ذلك ما ذكروه في المرخم بحذف الهاء وهو أنهم استقبحوا حذف كلمة تامة رأسا فحذفوها في الوصل دون الوقف اهـ فاعترضت على نفسي بعد أن قيدت كلامه بأن الإلباس حاصل في الوصل ثم أجبت بأنه لا يلزم من مراعاتهم نفي الإلباس مطلقا نفيه في حالة دون حالة وحكى لي هذا المسئول عن تذكرة الفارسي أنك تقف على خمسة عشر على الهاء فتقول يا خمسة فإن ثبت أن غير الفارسي يقول بذلك وأنهم لا يعيدون المحذوف فالإشكال باق قوي وربما خطر لي أن يقال إنا إذا قلنا يا خمسة فينبغي أن لا ينطق به إلا على لغة من ينوي المحذوف فتقول يا خمسة (١٨٨) لئلا يلتبس بنداء خمسة المفردة التي لم ترخم وهذا لازم لهم فإنهم نصوا في مسلمة نحو مسئلة فقالوا لا تقل يا مسلم لئلا يلتبس بخلاف يا مسلم وسألت الشيخ عن ذلك فقال اثنا عشر لا يرخم إلا إذا كان علما وإذا كان علما فلا يلتبس باثنان الذي هو عدد بخلاف الإضافة اهـ سقناه برمته لما فيه من الفوائد التي منها وجه تقييده هنا بقوله علما ولم يذكر الشارح فائدته ولا من كتب عليه فلله در الموضح رحمه الله ﴿فصل﴾ (قوله فلا يغير ما بقي) قال الدنوشري لا يرد عليه أن ما حذف لواو الجمع من نحو قاضون فإنه يعود على مذهب الأكثرين لزوال سبب الحذف لأنه اختار في التسهيل عدم العود ثم يرد عليه ما كان مدغما في المحذوف وهو بعد ألف نحو مضار بالكسر إن كان اسم فاعل وبالفتح إن كان اسم مفعول وكذلك تحاج بالضم علما لأن أصله تحاجج هذا إن كان السكون عارضا فإن كان أصليا نحو أسحار ثبتت حركة بالفتحة لأنها أقرب الحركات إليه قاله س وقال الزجاج بالكسر على أصل التقاء الساكنين وقيل يحذف كل ساكن كالراء والألف فيصير يا أسح (قوله وكروان) قال الدنوشري الكروان مفرد وجمعه كروان بكسر الكاف كالطرقان والطرقان قال ذو الرمة من آل أبي موسى يرى القوم حوله ‍ ‍ ‍ كأنهم الكروان أبصرن بازيا (قوله لأنها ليست طرفا في التقدير) قال الدنوشري كونه علة لنحو ثمو وعلاو واضح وأما كونه علة لكرو فلا وإعلال بقاء الواو في كرو بأن شرط قلبها حيث تحركت وانفتح ما قبلها أن لا يكون بعدها ساكن وههنا الساكن بعدها وهو الألف المحذوفة مع النون (قوله وتسمى لغة الخ) قال الدنوشري وتسميته لغة من ينوي المحذوف لغة من ينتظر ولغة من لا ينويه لغة من لا ينتظر تسمية حادثة من النحاة ولو قيل إن الأولى تسمى لغة من ينوي المحذوف والثانية لغة من لا ينويه لكان أحسن كما لا يخفى على ذي لب (قوله العربية) قال الدنوشري صفة لموصوف محذوف تقديره في اللغة العربية وسره والله أعلم مزيد الثقل بخلاف الياء التي قبلها كسرة وينظر ما الفرق بين الاسم والفعل لم يجر في الأول وجاز

اسم معرب آخره واو لازمة مضموم ما قبلها) وما تجدد بناؤه حكمه حكم المعرب (وخرج بالاسم الفعل نحو يدعو) وجعله علما عارض (و) خرج (بالمعرب المبنى) أصالة (نحو هو) وأما أسماء البلدان نحو سفنبو والبيهو في الإقليم الصعيدي فالظاهر أنها غير عربية كسمندو (و) خرج (بذكر الضم نحو دلو) فإن ما قبل الواو ساكن (و) خرج (باللزوم نحو هذا أبوك) فإن الواو فيه ليست بلازمة فإنها تقلب ألفا في النصب وياء في الجر (وتقول يا علاء بإبدال الواو همزة لتطرفها بعد ألف زائدة كما في كساء) فإن أصله كساو لأنه من كسوت فأبدلت الواو همزة لما ذكر (وتقول يا كرا بإبدال الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها) ولم يكن بعدها ساكن (كما في العصا) والعلاوة بكسر العين المهملة ما علق على البعير بعد تمام الوقر والكروان بفتح الكاف والراء طائر طويل العنق وهو ذكر الحبارى .

﴿ فصل ﴾ (يختص ما فيه تاء التأنيث بأحكام منها أنه لا يشترط لترخيمه علمية) بل مطلق التعريف فيه كاف ولو بالقصد (ولا زيادة على ثلاثة أحرف كما مر) في قوله ثم إن كان المنادى مختوما بتاء التأنيث جاز ترخيمه مطلقا تقول في هبة علما يا هب وفي جارية لمعينة يا جاري (و) منها أنه إذا حذف منه التاء توفر من الحذف ولم يستتبع حذفها حذف حرف قبلها) لأن تاء التأنيث في حكم كلمة منفصلة عما قبلها وإلى ذلك أشار الناظم بقوله .. والذي قد رخما * بحذفها وفره بعد .. (فتقول في) ترخيم (عقنباة) بفتح العين المهملة والقاف وسكون النون بعدها موحدة فألف فتاء تأنيث صفة للعقاب يقال عقاب عقنباة أي ذو مخاليب حداد (يا عقنبا بالألف) ولا يحذف لما مر (و) منها (أنه لا يرخم إلا على نية المحذوف) خوف الالتباس بالمذكر (تقول في) ترخيم (مسلمة) بضم الميم (وحارثة) بالحاء المهملة والثاء المثلثة (وحفصة يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالفتح) فيهن ولا تقول يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالضم فيهن على لغة من لا ينتظر المحذوف (لئلا يلتبس بنداء مذكر لا ترخيم فيه) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * والتزم الأول في كمسلمه * (فإن لم يخف لبس جاز) ترخيمه على لغة من لا ينتظر المحذوف (كما في نحو همزة) علما بضم الهاء وفتح الميم والزاي وهو المغتاب يستوي فيه المذكر والمؤنث فالرجل همزة وامرأة همزة وفي التنزيل ويل لكل همزة (ومسلمة) بفتح الميم علم رجل وليست التاء فيه للفرق بين المذكر والمؤنث فتقول إذا رخمتهما على لغة من لا ينتظر يا همز ويا مسلم بالضم فيهما إذ لا لبس حينئذ وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

* وجوز الوجهين في كمسلمه * (و) منها (أن نداءه مرخما أكثر من ندائه تاما) من غير ترخيم (كقوله) وهو امرؤ القيس الكندي :

(أفاطم مهلا بعض هذا التدلل * وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي

أراد يا فاطمة وأزمعت بزاي وعين مهملة أي أحكمت عزمك والصرم القطع والإجمال الإحسان (لكن يشاركه في هذا) الحكم الأخير (مالك وعامر وحارث فترخيمهن أكثر من ترك الترخيم لكثرة استعمالهن) في النداء ووجه اختصاص ما فيه تاء التأنيث بذلك أنه لا يتوقف على كثرة استعماله فافترقا

﴿ فصل ﴾ (ويجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط أحدها أن يكون ذلك في الضرورة) الشرط (الثاني أن يصلح الاسم) المراد ترخيمه في الضرورة (للنداء) أي لمباشرة حرف النداء وإليهما أشار الناظم بقوله :

ولاضطرار رخموا دون ندا * ما للندا يصلح ... (فلا يجوز) ترخيم الضرورة (في نحو الغلام) مما فيه أل لأنه لا يصلح لمباشرة حرف النداء ومن ثم خطئ من جعل من ترخيم الضرورة قول العجاج

* أوالفا مكة من ورق الحمى * بفتح الحاء المهملة وكسر الميم وأصله الحمام بالتخفيف فحذفت الميم الثانية وقلبت الألف ياء للقافية وقيل حذفت الألف وأبدلت الميم ياء ويحتمل أن يكون حذف منه الألف والميم

في الثاني مع أنه أثقل من الاسم وكذا يقال في المبني (قوله وما تجدد بناؤه) جواب عما يقال أن التعليل بقوله لأنه ليس الخ ظاهر في الأجرى والأدلى لا في يا نمي لأنه مبني والمبني يجوز أن يكون في آخره الواو المذكورة وحاصل الجواب أن المبني بناؤه متجدد غير لازم كالمعرب (قوله ولم يكن بعدها ساكن) جواب عما يقال مقتضى ما علل به قلب الواو ألفا في هذه الحالة أن تقلب ألفا على لغة من ينتظر وإيضاح الجواب أن من شروط القلب أن لا يليها ساكن وهو موجود تقديرا على لغة من ينتظر لا على لغة من لا ينتظر

﴿ فصل ﴾

(قوله علما) قال الدنوشري فيه نظر لأنه يفهم أنه إذا كان غير علم لا يكون الحكم كذلك وليس كذلك (قوله مهلا) قال الدنوشري منصوب بمحذوف أي أمهل مهلا ومعناه كفي عني أمه ونصب بعضا لأن مهلا ينوب مناب دع والتدلل أن يثق الإنسان بحب غيره إياه فيؤذيه على حسب ثقته به والاسم الدل والدالة والدلال (قوله أي أحكمت عزمك) عبارة شرح المعلقات وأزمعت الأمر وأزمعت عليه وطنت نفسي عليه (قوله والصرام القطع) قال في الصحاح وصرمت الرجل صرما إذا قطعت كلامه والصرم الاسم

﴿ فصل ﴾ (قوله وقلبت الألف) كان ينبغي أن يضم إليه وقلبت الفتحة كسرة وكذا يقال في قوله وقيل حذفت الخ)

لضرورة كقوله درس المنا بمتالع. وكسرت الميم الأولى للقافية والياء إشباع وورق بضم الواو جمع ورقاء وهي التي في لونها بياض إلى سواد الشرط (الثالث أن يكون) المرخم في الضرورة (إما زائدا على الثلاثة) وذلك مأخوذ من قول الناظم نحو أحمد (أو) علما (بتاء التأنيث) ۱ لأول (كقوله) وهو امرؤ القيس الكندي :

(لنعم الفتى يعشو إلى ضوء ناره طريف ابن مال ليلة الجوع والخصر)

أراد ابن مالك فرخمه في غير النداء ضرورة وترك ما بقي كأنه اسم برأسه ونونه على لغة من لا ينتظر ويعشو يسير في الظلام وهو الظلام والخصر بفتح الخاء والصاد المهملتين شدة البرد والثاني كقول الأسود بن يعفر :

وهذا ردائي عنده يستعيره ليسلبني حقي أمال ابن حنظل

أراد ابن حنظلة فرخمه في غير النداء ضرورة (ولا يمتنع) الترخيم في الضرورة (على لغة من ينتظر المحذوف) عند سيبويه وجمهور البصريين (خلافا للمبرد) قالوا (ودليلنا) القياس على النداء والسماع ومنه قول أوس التميمي :

إن ابن حارث إن أشتق لرؤيته أو أمتدحه فإن الناس قد علموا

أراد ابن حارثة فرخمها بحذف التاء على لغة من ينتظر و (قوله) وهو جرير :

ألا أضحت حبالكم رماما وأضحت منك شاسعة أماما)

أراد أمامة بضم الهمزة علم امرأة فرخمها بحذف التاء على لغة من ينتظر ورماما جمع رمة بضم الراء المهملة وهي القطعة البالية من الحبل وأنشد المبرد ، وما عهدي كعهدك يا أماما ، قال ابن مالك في شرح الكافية والإنصاف يقتضي تقرير الروايتين ولا ترفع إحداهما بالأخرى اه وفهم من عدم اشتراط التعريف في ترخيم الضرورة أنه يجيء في النكرات كقوله ، ليس حي على المنون بخال ، أي بخالد

(هذا باب المنصوب على الاختصاص)

الاختصاص في الأصل مصدر اختصصته بكذا أي خصصته به وفي الاصطلاح تخصيص حكم علق بضمير ما أخر عنه من اسم ظاهر معرف والباعث عليه فخر أو تواضع أو زيادة بيان فالأول نحو علي أيها الجواد يعتمد الفقير والثاني نحو إني أيها العبد فقير إلى عفو الله والثالث نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف وهو خبر استعمل بصورة النداء توسعا كما استعمل الخبر بصيغة الأمر نحو أحسن بزيد والأمر بصيغة الخبر نحو والوالدات يرضعن (و) المنصوب على الاختصاص (هو اسم) ظاهر غير نكرة ولا مبهم (معمول لأخص) مضارع خص (واجب الحذف) كما يجب حذف ناصب المنادى (فإن كان) المنصوب على الاختصاص (أيها) في التذكير إفرادا وتثنية وجمعا (أو أيتها) في التأنيث إفرادا وتثنية وجمعا (استعملا في الاختصاص كما يستعملان في النداء فيضمان) لفظا وينصبان محلا ويتصل بهما هاء التنبيه وجوبا (ويوصفان لزوما باسم لازم الرفع) مراعاة للفظهما (محلى بأل) الجنسية نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل) فأنا أفعل مبتدأ وخبر وأيها في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره أخص والرجل نعت أي على اللفظ (واللهم اغفر لنا أيتها العصابة) بكسر العين فأيتها بالضم في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره أخص والعصابة نعت أيتها على اللفظ وجملة الاختصاص في المثالين في موضع نصب على الحال والمعنى أنا أفعل كذا مخصوصا من بين الرجال واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب وما ذكره من أن أيها وأيتها مبنيان على الضم في موضع نصب بفعل الاختصاص محذوفا هو مذهب الجمهور وذهب الأخفش إلى أن كلا منهما منادى قال ولا ينكر أن ينادي الإنسان نفسه ألا ترى إلى قول عمر رضي الله عنه

(قوله المهملتين) فيه نظر فقد قال اللغويون إنه بالخاء المعجمة والصاد شدة البرد وما أحسن قول أبي العلاء المعري لو اختصرتم من الإحسان زرتكم (١٩٠) ه والعذب يهجر للإفراط في الخصر (قوله ورماما) أي بكسر الراء (قوله بضم الراء) أي من رمة

(هذا باب المنصوب على الاختصاص) (قوله وهو خبر الخ) قال الدنوشري الضمير راجع إلى الكلام المشتمل على المنصوب المذكور وليس كله كذلك (قوله معمول لأخص) فهو مفعول به ولذا قال السيوطي كغيره من المنصوب مفعولا به بفعل واجب الإضمار الاختصاص وقد مر بأعني ولا ينافي كونه منصوبا على المفعولية قول ابن الناظم على معنى اللهم اغفر لنا مختصين من بين العصائب الخ حيث دل على النصب على الحال وصرح به الشارح فيما يأتي لأن المنصوب على المفعولية هو اسم الاختصاص والمنصوب على الحال جملة الاختصاص وهي الفعل المحذوف مع اسم الاختصاص وكون الجملة حالا ليس بلازم فقد تكون معترضة كما سننبه عليه (قوله فيضمان) قال الشهاب لا يخفى أن أيا وأية إذا لم يكن هناك نداء أصلا لا لفظا ولا معنى وكانا معمولين لأخص لم يكن معهما ما يقتضي البناء على الضم ورفع تابعهما فلا يكون هذا الضم وهذا الرفع إلا حكاية لحالهما في النداء بأن نقلا بحالهما عن النداء واستعملا في غيره فليتأمل (قوله الجنسية) قال الدنوشري فيه نظر إذ الظاهر أنها للعهد الحضوري (قوله في المثالين) فيه إشارة إلى أن الجملة ليست حالا في جميع صور الاختصاص وهو كذلك فقد قال ابن الناظم وهو في الحقيقة منصوب بأخص لازم الإضمار غير مقيد بمحل إعراب قال شيخ الإسلام الأنصاري في حاشيته أي بل يكون في محله نحو أرجو في

أيها الفتى [إذ جملة الاختصاص فيه حال وقد لا يكون في محله نحو نحن العرب أسخى من بذل إذ جملة الاختصاص فيه معترضة بين المبتدأ والخبر فلا محل لها من الإعراب (قوله والثاني نحو قوله ﷺ الخ) أشار بهذا الصنيع إلى الاعتراض على المصنف لأن قوله نحن معاشر الأنبياء لا نورث ليس لفظ الحديث وإنما لفظه إنا معاشر الأنبياء كما نص عليه الحفاظ كما ذكره الشارح وإن رواه البزار كما يأتي بلفظ نحن وتتمة الحديث ما تركناه صدقة وما موصولة بمعنى الذي محلها رفع بالابتداء وتركنا صلته والعائد محذوف أي تركناه وصدقة خبر ما على رواية الرفع وهي أجود لموافقته لرواية ما تركنا فهو صدقة وأما النصب فتقديره (١٩١) ما تركنا مبذول صدقة خلاف الخبر لسد الحال مسده مثل ونحن عصبة ويجوز في ما أن تكون موصولا اسميا وأن تكون شرطية وهي على الأول في محل رفع وعلى الثاني في محل نصب والمعنى أي شيء فهو صدقة (تنبيه) الحكمة في أن الأنبياء لا يورثون أنه قد وقع في قلب الإنسان شهوة موت مورثه ليأخذ ماله فنزه الله أنبياءه وأهاليهم عن ذلك ولئلا يظن بهم ميل أنهم يجمعون المال لورثتهم ولأنهم كالآباء لأمتهم فيكون مالهم لجميع الأمة وهو معنى الصدقة العامة وأما قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني ويرث من آل يعقوب وقوله وورث سليمان داود فالمراد الوراثة في العلم والنبوة وبهذا يندفع أن عدم الإرث مختص بنبينا ﷺ فإن قيل أن الله أخبر عن بعضهم بقوله وإني خفت الموالي إذ لا يخاف الموالي على النبوة أجيب بأنه خاف من الموالي الاختلاف من بعده والرجوع عن الحق فتمنى ولدا نبيا يقوم فيهم قوله انتهى ولا بأس بالتنبيه عليه وهو إن الأنبياء هل يرثون قضية كلام أهل الفرائض ذلك لأنهم قسموا الناس إلى أقسام منها من يرث ولا يورث وهم الأنبياء وقال الزركشي أنه الأقرب لكن قال صاحب التتمة إن النبوة مانعة من الإرث وذكر أبو الحسين البزار الواعظ في كتاب النصيحة بالثقة أنه روى نحن معاشر الأنبياء لا نرث ولا نورث ويعارضه ما ذكره الماوردي في الأحكام السلطانية أنه ﷺ ورث من أبيه أم أيمن الحبشية واسمها بركة وخمسة أجمال وقطعة من غنم ومولاه شقران واسمه صالح وقد شهد بدرا وورث من أمه دارها ومن خديجة دارها (قوله في المثال وبعد إنا الخ) أخرج كلام المصنف عن ظاهره لأنه يلزم عليه أن يكون في الحديث واقعا بعد نحن وهو خلاف ما ذكره الحفاظ

كل الناس أفقه منك يا عمر وذهب السيرافي إلى أن أيا في الاختصاص معربة وزعم أنها تحتمل وجهين أحدهما أن تكون خبر المبتدأ محذوف والتقدير أنا أفعل كذا هو أيها الرجل أي المخصوص به والثاني أن يكون مبتدأ والخبر محذوف والتقدير أيها الرجل المخصوص أنا المذكور (وإن كان) المنصوب على الاختصاص (غيرهما) أي غير أيها وأيتها (نصب) لفظا سواء كان لفظه مفردا أو مضافا فالأول (نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف والثاني نحو قوله ﷺ أنا (معاشر الأنبياء لا نورث) فالعرب ومعاشر منصوبان على الاختصاص بفعل محذوف وجوبا تقديره أخص العرب وأخص معاشر الأنبياء وإلى هذا الباب أشار الناظم بقوله: الاختصاص كنداء البيتين والمنصوب على الاختصاص يشارك المنادى في ثلاثة أحكام أحدها إفادة الاختصاص بالمتكلم كما أن المنادى يفيد الاختصاص بالمخاطب والثاني أن كل واحد منهما لا يكون للحاضر والثالث أن الاختصاص واقع في معرض التوكيد والنداء قد يكون كذلك كقولك لمن هو مصغ إليك كان الأمر كذا يا فلان (ويفارق المنادى في أحكام) لفظية ومعنوية فأما الأحكام اللفظية فأمور (أحدها أنه ليس معه حرف نداء لا لفظا ولا تقديرا) بخلاف المنادى فإنه لا يخلو عن ذلك (الثاني أنه لا يقع في أول الكلام بل في أثنائه) أي وسطه (كالواقع بعد نحن) في المثال وبعد إنا (في الحديث المتقدم) وهذا الحديث بلفظ نحن قال الحفاظ غير موجود وإنما الموجود في سنن النسائي الكبرى إنا معاشر الأنبياء كما شرحنا (أو بعد تمامه) أي الكلام (كالواقع بعد أنا في المثالين قبله) وهما أنا أفعل كذا أيها الرجل واللهم اغفر لنا أيتها العصابة فالمخصوص وهو أيها في المثال الأول وأيتها في المثال الثاني وقعا بعد تمام الكلام لأن كلا من قولك أنا أفعل كذا واللهم اغفر لنا كلام تام بخلاف المنادى فإنه يقع في أول الكلام نحو يا الله اغفر لنا (الثالث أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسما بمعناه) في التكلم والخطاب (والغالب كونه) أي كون المقدم على المخصوص (ضمير تكلم) بعضه أو يشاركه فيه فالأول نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل والثاني نحو اللهم اغفر لنا أيتها العصابة (وقد يكون) المقدم (ضمير خطاب كقول بعضهم بك الله نرجو الفضل) فبك متعلق بنرجو والله منصوب على الاختصاص والفضل مفعول نرجو وفي هذا المثال شذوذان كونه بعد ضمير خطاب وكونه علما قاله في الشذور ولا يكون المقدم ضمير غائب ولا اسما ظاهرا فلا يجوز بهم معشر العرب ختمت المكارم ولا بزيد العالم يقتدي الناس (والرابع والخامس أنه يقل كونه علما وأنه ينتصب مع كونه مفردا) معرفة (كما في هذا المثال) وهو بك الله نرجو الفضل ومثله سبحانك الله العظيم والمنادى يكثر كونه علما ويضم مع كونه مفردا (والسادس أن يكون بأل قياسا كقولهم نحن العرب أقرى الناس للضيف) والمنادى لا يكون كذلك والسابع والثامن والتاسع والعاشر أن لا يكون نكرة ولا اسم إشارة ولا موصولا ولا ضميرا قاله في الارتشاف والمنادى يكون كذلك والحادي عشر أن أيا هنا

(قوله لا توصف باسم الإشارة) الاقتصار على اسم الإشارة يدل على أنها توصف بالموصول وقال الدنوشرى وإنما لم توصف هنا باسم الإشارة لأن المراد بها المتكلم وهو لا يشير إلى نفسه (قوله والثامن عشر أنه لا يكون تاليا لحرف النداء) هذا قد تقدم في قول المصنف أحدها أنه ليس معه حرف النداء لا لفظا ولا تقديرا ﴿هذا باب التحذير﴾ (قوله مصدر حذر) أى خوف فالتحذير بمعنى التخويف (قوله وهو تنبيه المخاطب الخ) قال الدنوشرى ظاهره بل صريحه أن ما ذكره هو معنى التحذير اصطلاحا والذى ذكره ابن الحاجب في كافيته وتبعه عليه الشراح أنه الاسم المنصوب نفسه وعبارة الملاجامى وهو أى التحذير في اللغة تخويف شيء من شيء وفي اصطلاح النحاة معمول الخ انتهى ولا يخفى أن هذا هو المناسب لما في الباب المتقدم فكان على المصنف أن يقول وهو اسم معمول لاحذر محذوفا وهو الموافق للغرض النحوى الباحث عن أحوال الكلم إعرابا وبناء كما فعل ابن الحاجب والمناسب لذلك أن يقول في الترجمة هذا باب المنصوب على التحذير (قوله تنبيه المخاطب) قيد به لأن التعريف للتحذير المقيس وتحذير المتكلم والغائب شاذ (قوله بإياك) أى بذكر المحذر وحينئذ إما أن يعطف عليه المحذور نحو إياك والأسد أو يخفض (١٩٢) بمن نحو إياك من الأسد وقد يحذف إذا كان المحذور أن وصلها كما يأتى (قوله وبما ناب عنها من الأسماء المضافة الخ) أى بذكر المحل المخوف عليه مضافا إلى ضمير المحذر معطوفا بعده المحذور على المحل المخوف عليه نحو مازرأسك والسيف (قوله فإن ذكر بلفظ إيا) هى من الضمائر المنصوبة وذكرها مجردة عن لاحق يشمل إيا كما الخ (قوله والتزموا معه إضمار العامل) قال الدنوشرى وعلل بعضهم لزوم الحذف بضيق الوقت عن ذكره (قوله نحو إياك الأسد) هذا بناء على جواز هذا التركيب ويأتى تحقيق الكلام فيه (قوله ونحوه) كتنح وباعد (قوله ثم قيل الخ) قال الدنوشرى قد يقال كيف يلزم ما ذكره والفرض أن العامل محذوف وجوبا كما تقدم ومع حذفه يجب انفصال الضمير فلم يلزم تعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل بل إلى المنفصل بسبب الحذف فليتأمل ثم على هذا القول لا معنى لأمر المخاطب بأن يحذر نفسه كما يدل عليه الكلام فلم يظهر وجه صحة هذا القول انتهى وهذا على ما في بعض النسخ من قوله إلى ضميره المتصل وهو الموافق للسياق والقواعد لكن في أكثر النسخ ومنها ما عليه خط الشارح إلى ضميره المنفصل وقد يجاب عما أورده الدنوشرى بأن المراد اللزوم بحسب الأصل نعم قد يدعى أن ذلك أمر تقديرى فلا يضر التلفظ به ولا يخفى أنه لا بد من إرجاع هذا القول إلى واحد من الأقوال الآتية لأنه إنما فارقها في تقدير العامل مؤخرا لأن الغرض بيان التركيب المشتمل على العطف فإما أن يجعل من عطف المفردات أو الجمل إذ بمجرد الأصل المذكور لا معنى له إذ يصير التركيب هكذا إياك احذر والأسد وبهذا يظهر أنه في الحقيقة لا يلزم تعدى فعل المضمر الخ لأن الأصل احذر تلاقى نفسك والأسد واحذر نفسك أن تدنو من الأسد الخ وإلا فلا معنى له كما يعلم من الأقوال الآتية في الكلام على إعراب ما بعد الواو فتدبر (قوله وما ألحق بها) هو عدم وفقد (قوله والأصل احذر الخ) أى فيقدر مقدما

لا توصف باسم الإشارة وتوصف به في النداء الثاني عشر أن صفة أيها هنا واجبة الرفع بلا خلاف كما قال في الارتشاف وفي النداء طرقها خلاف أجاز المازنى نصبها الثالث عشر أن أيها هنا اختلف في ضمتها هل هى إعراب أو بناء وفي النداء بناء بلا خلاف الرابع عشر العامل المحذوف هنا لم يعوض عنه شيء وعوض عنه في النداء حرف الخامس عشر أن العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفي النداء فعل الدعاء والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر أنه لا يكون تاليا لحرف النداء وأنه لا يعنى به إلا نفس المتكلم وأنه لا يجوز فيه الترخيم والتاسع عشر والعشرون أنه لا يستغاث به وأنه لا يندب وأما الأحكام المعنوية فأمور أحدها أن الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء إنشاء والثاني أن الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه والثالث أنه مفيد لفخر أو تواضع أو زيادة بيان بخلاف النداء فيهما

﴿هذا باب التحذير﴾

(وهو) في الأصل مصدر حذر بالتشديد والمراد به هنا (تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه) ويكون بثلاثة أشياء بإياك وأخواته وبما ناب عنها من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب نحو نفسك وبذكر المحذر منه نحو الأسد (فإن ذكر) المحذر (بلفظ إيا فالعامل) في محلها النصب فعل (محذوف لزوما) لأنه لما كثر التحذير بلفظ إيا جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل والتزموا معه إضمار العامل (سواء عطفت عليه) المحذر منه نحو إياك والشر (أم كررته) نحو إياك إياك المراء (أم لم تعطف ولم تكرر) نحو إياك الأسد وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

إياك والشر ونحوه نصب ❊ محذر بما استتاره وجب

ودون عطف ذا لإيا انسب (أقول) إذا عطفت عليه المحذر منه (إياك والأسد) فإياك في محل نصب بفعل محذوف تقديره احذر ونحوه ثم قيل يجب تقديره بعد إياك والأصل إياك احذر لأنه لو قدر قبله لاتصل به فقيل أحذرك فيلزم تعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل وذلك خاص بأفعال القلوب وما ألحق بها (و) قيل (الأصل احذر تلاقى نفسك والأسد ثم حذف الفعل) وهو احذر (وفاعله) وهو ضمير المخاطب

المستتر فيه فصار تلاقي نفسك والأسد (ثم) حذف (المضاف الأول) وهو تلاقي (وأنيب عنه الثاني) وهو نفسك (فانتصب) فصار نفسك والأسد (ثم) حذف المضاف (الثاني) وهو نفس (وأنيب عنه الثالث) في التركيب وهو الكاف (فانتصب) بعد أن كان مجرورا بالإضافة (وانفصل) لتعذر اتصاله فصار إياك واختلف في إعراب ما بعد الواو فقيل هو معطوف على إياك والتقدير احذر نفسك أن تدنو من الأسد والأسد أن يدنو منك وهذا مذهب كثيرين منهم السيرافي واختاره ابن عصفور واعترض بأن إياك محذر والأسد محذر منه والعطف يقتضي المشاركة في المعنى وأجيب بأن مقتضى العطف الاشتراك في معنى الحرف فلا يمتنع أن يكون أحدهما خائفا والآخر مخوفا منه قاله الفخر الرازي في شرح المفصل وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن ما بعد الواو منصوب بفعل آخر محذوف فهو عندهما من قبيل عطف الجمل واختار ابن مالك قولا ثالثا وهو أن يكون معطوفا عطف مفرد لا على التقدير الأول بل على تقدير اتق تلاقي نفسك والأسد فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه قال ولا شك في أن هذا أقل تكلفا انتهى وظاهر صنيع الموضح موافقته (وتقول) إذا لم تعطف ولم تكرر (إياك من الأسد و) اختلف في تحقيق العامل المحذوف فقال الجمهور عامله فعل متعد لواحد و (الأصل باعد نفسك من الأسد ثم حذف باعد وفاعله) المستتر فيه فصار نفسك من الأسد (و) حذف (المضاف) وهو نفس فانفصل الضمير وانتصب فصار إياك من الأسد فإياك منصوب بباعد محذوفا ومن الأسد متعلق بذلك المحذوف (وقيل) عامله فعل متعد لاثنين و (التقدير احذرك من الأسد) قاله ابن الناظم تبعا لأبي البقاء فحذف احذر وفاعله وانفصل الضمير لتعذر اتصاله (فنحو إياك الأسد) بحذف من ونصب الأسد ممتنع على التقدير الأول وهو قول الجمهور لما يلزم عليه من حذف من ونصب المجرور وهو غير مطرد إلا مع أن وأن وكي كما تقدم في باب التعدي واللزوم (وجائز على) التقدير (الثاني وهو رأي ابن الناظم) وأبي البقاء لأن احذر يتعدى إلى اثنين من غير واسطة قال الله تعالى ويحذركم الله نفسه فالكلام على تقدير الجمهور إنشائي وعلى تقدير ابن الناظم خبري (ولا خلاف في جواز إياك أن تفعل) على التقديرين لجوازه على الأول (لصلاحيته لتقدير من) أي من أن تفعل لأن حرف الجر يحذف معه أن قياسا مطردا كما تقدم وجوازه على الثاني واضح لتعدي الفعل إليه بنفسه من غير تقدير واسطة (ولا يكون إيا في هذا الباب لمتكلم) لأن المتكلم لا يحذر نفسه (وشذ

(قوله أن تدنو من الأسد الخ) قال الدنوشري فيه حذف البدل إذ قوله أن تدنو من الأسد في الأول وأن يدنو منك في الثاني من بدل الاشتمال والظاهر أنه غير جائز لكونه المقصود وكتب على هذه القولة قوله والظاهر أنه غير جائز مردود فإن البدل يحذف كما في المغني في بحث الحذف آخره انتهى وفيه نظر فليس في المغني في هذا المبحث أن البدل يحذف ولا تعرض لذلك وإنما المصنف تعرض للكلام على حذف المبدل منه لم وقع في الباب الثاني في بحث الجملة المعترضة ما يقتضي أن البدل يحذف وتوقف الدماميني في جوازه وقال ينبغي تحرير النقل فيه (قوله وأجيب الخ) قال الدنوشري توضيحه أن معنى الحرف هنا وهو الواو الجمع في معنى العامل وكل مسلط على الحرف والاتقاء (قوله منصوب بفعل آخر) قال الدنوشري تقديره واحذر الأسد وقد يقال لا معنى للأول حينئذ وهو احذر نفسك اللهم إلا أن يقدر معه أن تدنو من الأسد ويلزم عليه ما تقدم (قوله فحذف المضاف) قال الدنوشري (١٩٣) مراده الجنس فيشمل المتعدد (قوله وظاهر صنيع الموضح موافقته) قال الدنوشري قد يقال بل ذلك صريح صنيعه فليتأمل (قوله والتقدير أحذرك) فيه تقدير الفعل مسندا إلى ضمير المتكلم وهو وإن صح في هذا التركيب لم يصح في إياك والأسد بذكر الواو ولم يصح أن يؤكد بأنت في قوله فإياك أنت وعبد المسيح البيت (قوله فنحو إياك الأسد الخ) ظاهره أن امتناع هذا التركيب وجوازه مبني على التقديرين المذكورين وأنه لا نص على أحدهما وقال المصنف في الحواشي إنهم نصوا على المنع وأنه إذا ذكر المحذر لا بد أن يعطف عليه المحذور أو يخفض بمن ظاهرة أو محذوفة إن كان أن وصلتها كما أسلفناه وفي

الارتشاف ولا يحذف العاطف بعد إيا إلا والمحذور منصوب بإضمار ناصب آخر أو مجرور بمن فلا يجوز رأسك الجدار حتى تقول من الجدار أو والجدار وزعموا أن أبا نخيلة أجاز في الشعر إياك إياك المراء وقال س فإنه قال إياك ثم أضمر بعد إياك فعلا فقال اتق المراء انتهى وفي كلام س دلالة على أنه لا يشترط أن يكون عامل المحذور عامل المحذر وأن المحذور يذكر بعد المحذر بلا عطف ولا من وهذا يدل على جواز إياك الأسد وأنه سمع أسهل كلام ابن الناظم لأنه حيث جاز التركيب لا يلزم تخريجه على وجه معين وقال المصنف في الجامع والمحذر منه بعد من إما معطوف أو مجرور بمن ومنه إياك أن تفعل وشذ فإياك إياك المراء وسهله أنه بمعنى أن تماري ويمتنع إياك الأسد (قوله ممتنع على التقدير الأول) قال الحفيد أي إذا كان باقيا على معناه أما إذا ضمن معنى فعل متعد لاثنين بنفسه فالظاهر الجواز (قوله لأن المتكلم لا يحذر نفسه) قال الدنوشري وإنما امتنع ذلك لما يلزم عليه من اتحاد المحذور والمحذر انتهى فإن قيل هلا قال باختصاص التحذير بالمخاطب كما فعل فيما يأتي عند قول المصنف ولا يكون الغائب. قلت قد يقال هذا

قول عمر رضى الله عنه لتذك) من التذكية (لكم الأسل) بفتح الهمزة والسين المهملة وفى آخره لام وهو هنا مارق وأرهف من الحديد كالسيف والسكين ونحوهما وفى الضياء الأسل شجر الرماح ويقال لكل نبت له شوك طويل (والرماح) جمع رمح (والسهام) جمع سهم (وإياى وأن يحذف أحدكم الأرنب) فقيل الكلام جملتان ثم قال الزجاج أصله إياى وحذف الأرنب وإياكم وحذف الأرنب فحذف من كل جملة ما أثبت فى الأخرى (و) قال الجمهور (أصله إياى باعدوا عن حذف الأرنب وباعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب ثم حذف من الأول المحذور) وهو حذف الأرنب (و) حذف (من الثانى المحذر) وهو باعدوا أنفسكم وقيل الكلام جملة واحدة ثم اختلف فقيل حذف أربعة أشياء وأصله إياى باعدوا عن حذف الأرنب وحذف الأرنب عنى فحذف فعل وفاعل ومفعول مقيد وما عطف على هذا المفعول المقيد فإن الواو عطفت شيئين على شيئين وقال السيرافى حذف شيئان فقط وأصله باعدونى وحذف الأرنب ولا يخفى ما فى هذه الأقوال من الضعف أما قول الزجاج فإن فيه دعوى حذف إياكم ولا يليق حذفها لما استقر لها فى هذا الباب من أنها بدل من اللفظ بالفعل وأما ما اختاره الموضح ففيه حذف من الأول لدلالة الثانى وهو قليل وفيه مخالفة لما يفهم من صنيعه فى إياك والأسد أنهما جملة واحدة وأما القول الثالث ففيه كثرة حذف وتكرار فإن مباعدتهم له من حذف الأرنب مباعدة لحذف الأرنب عنه وكذا هو فى قول السيرافى وإن لم يصرح به فإن باعدونى ليس أمرا بالمباعدة المطلقة بل بالمباعدة عن شىء خاف وكذا مباعدة حذف الأرنب إنما هى عنه فرجع القولين الأخيرين إلى قول واحد وإن ظن شارحون أنهما قولان (ولا يكون) إيا فى هذا الباب (لغائب) لاختصاص التحذير بالمخاطب (وشذ قول بعضهم) أى العرب (إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب) قال سيبويه حدثنى من لا أتهم عن الخليل أنه سمعه من أعرابى والشواب بالشين المعجمة وفى آخره موحدة مشددة جمع شابة ويروى السوءات بالسين المهملة جمع سوأة والمعنى إذا بلغ الرجل ستين سنة فلا يتولع بشابة أو لا يفعل سوأة والكلام جملة واحدة (والتقدير فليحذر تلاقى نفسه وأنفس الشواب) فحذف الفعل وفاعله ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثانى ثم الثانى وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل وأبدل أنفس بإيا لأنها تلاقيها فى المعنى (وفيه شذوذان) آخران (أحدهما اجتماع حذف الفعل المجزوم بلام الأمر (وحذف حرف الأمر) وهو اللام مع أن لام الأمر لا تحذف إلا فى الضرورة كقوله * محمد تفد نفسك كل نفس * أى لتفد فحذفها مع مجزومها أشد (و) الشذوذ (الثانى إقامة المضمر وهو

التعليل أظهر لأن فيما علل به فيما يأتى نوع مصادرة لأن اختصاص التحذير بالمخاطب هو الدعوى (قوله فحذف من كل جملة) أى ففيه النوع البديعى المسمى بالاحتباك وفى مقابلة كلام الزجاج لكلام الجمهور خفاء لأن الظاهر أنه يصح أن يفرع على كل من القولين ما فرع على الآخر لأن ذكر الفعل فى كلام الجمهور لا دخل له إذ إياى وإياكم على كلام الزجاج لا بد له من عامل فيصح أن يقال على قول الجمهور حذف من كل جملة ما أثبت فى الأخرى وعلى قول الزجاج حذف من الأول المحذور ومن الثانى المحذر نعم الزجاج جعله مما عطف فيه المحذور بخلاف الجمهور حيث قدروا عن حذف الأرنب (قوله وباعدوا أنفسكم) أى عن أن يحذف قياسا على ما قبله (قوله مقيد) أى بحرف الجر (قوله وما عطف الخ) معرض (قوله شيئان) هما الفعل والفاعل وأما المفعول وهو الياء فلم يحذف بل لما حذف العامل برز وانفصل وصار إياى (١٩٤) (قوله فإن فيه حذف إياكم) هذا يقتضى أن تقدير الجمهور باعدوا أنفسكم دون إياكم باعدوا مقصود لهذه النكتة والظاهر أن التقدير النفس لبيان الأصل وأن الزجاج لا ينكر ذلك الأصل لكنه لما حذف لفظ نفس انفصل الضمير والمناسب لذكر إياى وتقدير العامل بعدها أن يقدر المحذوف إياكم ويقدر الفعل بعدها والأصل نفسى وأنفسكم (قوله وهو قليل) قد يقال على ذلك ما لم يندرج فى سلك النوع البديعى المسمى بالاحتباك (قوله لاختصاص التحذير بالمخاطب) فيه مصادرة كما مر والأظهر أن يعلل على قياس ما مر فى كونه لا يكون للمتكلم بقوله لأن الغائب لا يحذر نفسه لما يلزم عليه من اتحاد المحذور والمحذر (قوله آخران) أى غير كون الإغراء للغائب. فإن قيل شذوذ إغراء الغائب هو المدعى ولا سبب إلا هذان الوجهان فلا ينبغى أن يعد وجها للشذوذ. قلت المدعى أن التحذير لا يكون لغائب والمحكوم عليه بالشذوذ لفظا إياه ويصح أن يعد من أسباب شذوذه مخالفته للحكم المدعى من أن التحذير لا يكون للغائب وعلة تلك الدعوى ما أسلفناه لا ما أسلفه الشارح على ما عرفت واعلم أن المقصود من قول المصنف وفيه شذوذان بيان الأشذية فى قول النظم وإياه أشذ فكان ينبغى التنبيه على ذلك ولذلك صار أشذ من إياى هذا وينبغى الاقتصار على أولها لأنه يرجع بالأشذية إلى لفظ إياه وأما الثانى فإنما يرجع إلى جميع المثال وهو خلاف الظاهر (قوله حذف الفعل المجزوم بلام الأمر) الأظهر أن المراد به فعل التحذير وأما المجزوم بلام الأمر فقد استغنى عن ذكره بقوله وحذف حرف الأمر يدل على هذا قول المصنف فى الحواشى قولك ليتق زيد فيه على فعل والتقدير مروا زيدا أن يتوق فإذا قيل فيه إياه كان فيه على فعل التحذير وعلى الأمر بالتبليغ وذلك لأن الأصل يلفوه

[يا الثانية مقام الظاهر وهو الأنفس) وإضافتها إلى الصواب (لأن المستحق للإضافة إلى الأسماء الظاهرة) اتفاقا وإلى المضمرات على الأصح (إنما هو المظهر لا المضمر) لأن الإضافة إما للتعريف وإما للتخصيص والضمير غني عن ذلك لأنه أعرف المعارف وذهب الخليل إلى أن إيا مضمر وأن أضيف أحدهما إلى الآخر وإلى الشذوذ أشار الناظم بقوله ۞ وشذ إياي وإياه أشذ ۞ (وإن ذكر المحذر) بفتح الذال المعجمة (بغير لفظ إيا أو اقتصر على ذكر المحذر منه فإنما يجب الحذف) للعامل (إن كررت أو عطفت فالأول) وهو ذكر المحذر بغير لفظ إيا مع التكرار (نحو نفسك نفسك) ومع العطف (نحو نفسك وعينك (والثاني) وهو الاقتصار على ذكر المحذر منه بغير لفظ إيا مع التكرار (نحو الأسد الأسد) مع العطف نحو (ناقة الله وسقياها) فالعامل في هذه الأمثلة الأربعة محذوف وجوبا لأن العطف كالبدل من اللفظ بالفعل والتكرار بمنزلة العطف (وفي غير ذلك يجوز الإظهار) للعامل (كقوله) وهو جرير

(خل الطريق لمن يبني المنار به) ۞ وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر

فأظهر العامل وهو خل لأن المحذر منه وهو الطريق خال من التكرار والعطف والمنار بفتح الميم وتخفيف النون حدود الأرض والبرزة الأرض الواسعة والباء ظرفية وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

... وما ۞ سواه ستر فعله لن يلزما إلا مع العطف أو التكرار ۞ ...

(هذا باب الإغراء)

بالمد (وهو) في الأصل مصدر أغريت والمراد به هنا (تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله وحكم الاسم المنصوب (فيه حكم) الاسم في (التحذير الذي لم يذكر فيه إيا فلا يلزم حذف عامله إلا في عطف أو تكرار) لما تقدم (كقولك) في العطف (المروءة والنجدة) بنصبهما (بتقدير الزم وقوله) وهو مسكين الدارمي في التكرار (أخاك أخاك) إن من لا أخا له ۞ كساع إلى الهيجا بغير سلاح

بنصب أخاك بتقدير الزم وجوبا وأخاك الثاني توكيد والهيجا بالقصر هنا والأكثر فيها المد الحرب ولا يعطف في التحذير والإغراء إلا بالواو خاصة لأن المراد فيهما الجمع والاقتران في الزمان فإن فقد العطف والتكرار جاز إظهار العامل نحو الزم أخاك (ويقال الصلاة جامعة) بنصبهما (فتنصب الصلاة بتقدير احضروا وجامعة على الحال) من الصلاة وناصبها احضروا المحذوف (ولو صرح بالعامل) في الصلاة (لجاز) لعدم العطف والتكرار ويقال برفعهما على الابتداء والخبر وبرفع الأول على الابتداء وحذف الخبر ونصب جامعة على الحال ونصب الأول على الإغراء ورفع الثاني على الخبرية لمبتدأ محذوف وإلى حكم الإغراء أشار الناظم بقوله ۞ وكمحذر بلا إيا اجعلا ۞ مغرى به في كل ما قد فصلا

(هذا باب أسماء الأفعال)

وهل هي أسماء للألفاظ النائبة عن الأفعال أو لمعانيها من الأحداث والأزمنة أو أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال أو هي أفعال أقوال قال بالأول جمهور البصريين وبالثاني صاحب البسيط ونسبه إلى ظاهر قول سيبويه والجماعة وبالثالث جماعة من البصريين وبالرابع الكوفيون وعلى القول بأنها أفعال حقيقة أو أسماء لألفاظ الأفعال لا موضع لها من الإعراب عند الأخفش وطائفة واختاره ابن مالك وعلى القول بأنها أسماء لمعاني الأفعال موضعها رفع بالابتداء وأغنى مرفوعها عن الخبر وهو مذهب بعض النحويين وعلى القول بأنها أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال موضعها النصب بأفعالها النائبة عنها لوقوعها موقع ما هو في موضع نصب وهو قول المازني وطائفة والصحيح أن كلا منها اسم لفعل وأنه لا موضع لها من

بأن يباعد نفسه من الصواب ويباعد الصواب من نفسه (قوله لأن العطف كالبدل) قال الدنوشري وجدت بخط شيخنا شيخ الإسلام أحمد بن قاسم ما صورته ذكر النسفي في تفسيره أن قوله تعالى ناقة الله وسقياها إغراء ولا شك في إشكاله بحسب الظاهر لأن الإغراء لا يصدق عليه بحسب الظاهر بل الصادق عليه إنما هو التحذير وهو الذي يذكره غالب المفسرين قال أستاذنا المذكور فكلام النسفي على المسامحة والمراد الإغراء على ترك الناقة وسقياها قال فالإغراء على الشيء أعم من أن يكون فعله أو تركه

(هذا باب الإغراء)

(قوله تنبيه المخاطب الخ) نبه لنظير ما مر من أن الأنسب أن يقول هو اسم منصوب بالزم مقدرا (قوله وحذف الخبر) تقديره يحضر إليها (قوله ونصب جامعة على الحال) أي من فاعل الخبر المحذوف (قوله لمبتدأ محذوف) تقديره هي

(هذا باب أسماء الأفعال)

(قوله أو أسماء للمصادر) يحتاج على هذا للفرق بينها حيث بنيت وبين المصادر حيث أعربت وفي المرادي تتمة لهذا القول (قوله أو هي أفعال) وإذا كانت أفعالا فما سبب تسميتها حينئذ بأسماء الأفعال (قوله وأغنى مرفوعها عن الخبر) صريحه أنه أغنى عنه وإن لم يعتمد وعليه فما الفرق بين هذا وما تقدم (قوله النائبة عنها) قال الدنوشري قد يقال إنها ليست نائبة وإنما هي نائبة عما ناب عنها وهو المصدر إلا أن يقال

إن نائب النائب نائب (قوله واسم الفعل ما ناب الخ) قال الدنوشري ظاهره بل صريحه أن المصنف ماش على القول الثاني أنها دالة على الحدث والزمان لكن لا يناسبه تفسيره الاستعمال بقوله والمراد بالاستعمال الخ قال لأنه قدم أنها على الثاني مبتدأ فالابتداء عامل فيها اللهم إلا أن يقال إنها عليه لا محل لها كما يرشد إليه قول الشارح وهو مذهب بعض البصريين انتهى وفيه بحث لأنه لا يلزم من دلالتها على الحدث والزمان أن تكون موضوعة لذلك لجواز أن تكون موضوعة للفظ الفعل وبواسطته تدل على الحدث والزمان وهذا محمل كلام المصنف فلا إشكال عليه ثم إن الشارح فسر قوله والمراد الخ بما يفهم أنها تكون معمولة لما لا يقتضي فاعلية ولا مفعولية كالابتداء والمبتدأ فلا ينافي ما قدمه لكن مر في باب الإضافة في الكلام على حيث أن أسماء الأفعال لا تدخل عليها العوامل اللفظية مطلقا والمعنوية على الأصح ويرد على قوله كما يرشد إليه قول الشارح الخ أن قوله المذكور راجع للأول بأنها أسماء لمعاني الأفعال لا لما فرعه عليه بدليل مقابلته لغيره من الأقوال (قوله كونه أبدا عاملا غير معمول) أي لأن الأفعال كذلك والمراد أنها غير معمولة للاسم والفعل وإلا فهي تكون معمولة للحرف الناصب والجازم ولا يرد أن الفعل يكون معمولا لاسم الشرط لأن اسم الشرط لم يعمل إلا بما فيه من معنى الحرف فهو راجع للحرف ويحتمل إن قول الشارح لعامل يقتضي الخ إشارة لهذا الا انا أسلفنا وعلى هذا فالحاصل أن أسماء الأفعال لا تكون فاعلة ولا معمولة فليتأمل (قوله فإنها وإن نابت عن الفعل الخ) قال الدنوشري هذا مشكل لأن المراد بالنيابة في المعنى أن تدل على معنى ما دل عليه الفعل من الحدث والزمان ولاشك أن الحروف لا دلالة لها على زمان أصلا فلم تنب عنه في المعنى وهو واضح ولا في الاستعمال كما ذكر وفي كلامه لفظ ظاهر حيث أثبت أنها نابت في الاستعمال ثم نفاه إذ المراد بالاستعمال أن تكون أبدا عاملة وهذه ليست كذلك إذ يزاول العمل بالكف (قوله وأقائم مرفوع بالابتداء) قال الدنوشري فيه مسامحة ظاهرة للمتأمل انتهى يعني أن المرفوع بالابتداء قائم وحده والهمزة للاستفهام (قوله ورد بأن ذلك غير مطرد الخ) يجاب بأن آمين خروج عن الغالب لأنه لم يمكن جعله بمعنى فعل موافق له في اللزوم لعدم وجوده ومه وجد له فعل موافق له فأمكن جعله من الغالب فلا داعي لخلافه (قوله وبدار من بادر) قال الدنوشري ينظر ما المانع من كونه مأخوذا من بدر إذ يقال بدرته بكذا (قوله وعلى بنائهم فعل التعجب الخ) قال الدنوشري يفهم أن بناءها منه اتفاقي وليس كذلك (قوله وأجاز الأخفش الخ) قال الدنوشري كان الأحسن تقديمه عند قوله وشذ دراك من أدرك وبنو أسد فتحته

الإعراب و(اسم الفعل ما ناب عن الفعل معنى واستعمالا كشتان) فإنه اسم ناب عن فعل ماض وهو افترق (وصه) اسم ناب عن فعل أمر وهو اسكت (وأوه) فإنه اسم ناب عن فعل مضارع وهو أتوجع والمراد بالمعنى كونه يفيد ما يفيده الفعل الذي هو نائب عنه من الحدث والزمان (والمراد بالاستعمال كونه) أبدا (عاملا غير معمول) لعامل يقتضي الفاعلية أو المفعولية (فخرجت) الحروف نحو إن وأخواتها فإنها وإن نابت عن الفعل في المعنى والاستعمال لكنها قد تهمل إذا اتصلت بها ما الكافة فليست أبدا عاملة وخرجت (المصادر والصفات) النائبة عن أفعالها (في نحو ضربا زيدا) فإنه نائب عن اضرب (وأقائم الزيدان) فإنه نائب عن يقوم (فإن العوامل) اللفظية والمعنوية (تدخل عليها) فتعمل فيها ألا ترى أن ضربا منصوب بما ناب عنه وهو اضرب وأقائم مرفوع بالابتداء (و) اسم الفعل (وروده بمعنى الأمر كثير كصه ومه وآمين) فصه (بمعنى اسكت و) مه بمعنى (انكفف) لا بمعنى (اكفف) لأن اكفف يتعدى ومه لا يتعدى قاله في شرح الشذور تبعا لغيره ورد بأن ذلك غير مطرد فإن آمين لا يتعدى واستجب يتعدى (و) آمين بالمد وبالقصر وبالإمالة لا بتشديد الميم بمعنى (استجب ونزال) بالنون والزاي والبناء على الكسر بمعنى انزل (وبابه) وهو ينقاس في كل فعل ثلاثي تام متصرف ولا ينقاس في غيره وشذ دراك من أدرك وبدار من بادر قال ٭ بدارها من إبل بدارها ٭ وأجاز ابن طلحة بناءه من أفعل قياسا على دراك وعلى بنائهم فعل التعجب من أفعل وشذ قرقار بمعنى قرقر أي صوت من قرقر بطنه وأجاز الأخفش أن يقال دحراج وقرطاس قياسا على قرقار ولا يجوز من هب وودع وهاب وداع للجهل ولا كوان قائما للنقص ويجوز من التامة ولم يقس المبرد شيئا من الباب لأنه ابتداع لما لم يسمع من الأسماء ورد بأنه باب واحد كثر استعماله على منهاج واحد فكان حقيقا بالاتساع وإن فقد السماع وبناؤه على الحركة لالتقاء الساكنين وكانت كسرة على الأصل وبنو أسد تفتحه إتباعا وتخفيفا (و) وروده (بمعنى الماضي والمضارع) قليل كشتان وهيهات) فشتان بفتح النون وفي فصيح ثعلب أن الفراء كان يكسرها (بمعنى افترق) كذا أطلق الجمهور وقيده الزمخشري بكون الافتراق في المعاني والأحوال قال ابن عصفور كالعلم والجهل والصحة والسقم قال ولا تستعمل في غير ذلك لا تقول شتان الخصمان عن مجلس الحكم ولا شتان المتبايعان عن مجلس العقد بمعنى افترقا عنه انتهى وهيهات حكى الصاغاني فيها ستا والأربعين لغة: وهيهات وأيهات وهيهان وأيهان وهيها وأيها كل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته وكل واحدة

ابا ماقال الدنوشرى انظر هل يعبنون الفتح أولا ومراده الإتباع لما قبل الألف إذ الألف حاجز غير حصين (قوله وأياك بكاف الخطاب) قال الزرقانى قال الرضى وقد تحذف التاء نحو هيا وأيها وقد تلحق هذه كاف الخطاب نحو أيهاك اه قرتب لحوق الكاف للغة أيها فلو أخرها الشارح كان أحسن لكنه قصد الجمع بين لغات حذف التاء (قوله وأيها) قال الدنوشرى مقصورة وماقبلها ممدودة (قوله فأوه بمعنى أتوجع وأف الخ) قال الدنوشرى جعل الشارح كلام المصنف من باب اللف والنشر المرتب وفيه نظر إذ الظاهر أن أوه وأف كل منهما بمعنى أتوجع وبكرن أتضجر عطفا تفسيريا فليتأمل وكتب شيخنا العلامة الغنيمى بعده قد تأملناه فوجدنا الظاهر مع الشارح وهو ثقة واللغة أمر مرجعه إلى النقل عن الأئمة فلا يثبت بمجرد الاستظهار (قوله ووا ها) قال الدنوشرى قال المرزوقى هذا أى وا ها مفارق لأخواته لأن أسماء الأفعال أكثرها جاء فى الأمر والنهى وهذا جاء فى التعجب والتعجب خبر اه قوله والتعجب خبر ممنوع ويؤيده ما يأتى عن الجوهرى (قوله وقيل الكاف للتشبيه) قال الدنوشرى أن الصواب أن يقال وكأن للتشبيه (١٩٧) (قوله كلمتان) قال الدنوشرى فى نسخة عليها خط المصنف مكان كلمتان جملتان والظاهر أن حذف اللام ضرورة فتخريج القرآن عليه لا يجوز (قوله محذوف من ويلك) قال الدنوشرى كان الأحسن أن يقال مأخوذا ونحوه (قوله أقدم) ضبطه بعض الفضلاء بفتح الهمزة وكسر الدال وفى الصحاح قدم بالفتح يقدم قدوما أى تقدم قال الله عز وجل يقدم قومه يوم القيامة قال والإقدام الشجاعة ويقال أقدم وهو زجر للفرس كأنه يؤمر بالإقدام وفى حديث المغازى أقدم حيزوم بالكسر والصواب فتح الهمزة اه فإن كان أقدم فى البيت بمعنى تقدم فهو بضم الهمزة والدال وإن كان أمرا بالإقدام فهو كما ضبطه ذلك البعض واستعمل فى أمر ما يستعمل فى زجر الفرس (قوله وكأنما ذر) قال الدنوشرى كان ينبغى أن يضم إلى ذلك قوله عليه الزرنب إذ الخبر الجميع لا ما ذكره (فصل) (قوله كشتان) قال الدنوشرى من اسم الفعل وشكان اسم لوشك بمعنى قرب أو سرع والضم واوه وتفتح وتكسر ومن أمثالها وشكان ذا خروجا فذا فاعل وشكان وخروجا تمييز قال بعضهم وينظر ما معنى هذا المثل ومنه سرعان اسما لسرع وفى أوله ثلاث لغات فتحه وضمه وكسره ومن كلامهم سرعان ذا إهالة فذا فاعل سرعان وإهالة تمييز ومن أسماء الفعل هيت قال فى المغنى فى بحث لام التبيين أنه بمعنى تهيأت فى قوله تعالى وقالت هيت لك وينظر هل ضمير المتكلم يستتر فى اسم الفعل الماضى أولا ويجوز فى تائها الفتح والكسر والضم ويجوز فى الهاء الفتح مع فتح الياء والكسر مع ضمها ومن اسم الفعل لعا اسم لانتعش وانتعش معناه ارتفع ومنه سمى سرير الميت نعشا لأنه يرتفع على رؤس الناس والتنوين فى لعا للتنكير ودعدعا فى معنى لعا اه ووجه قوله وينظر هل ضمير المتكلم الخ أن المعهود فى اسم الفعل الماضى استتار ضمير الغائب

منها منونة وغير منونة فتلك ست والأثون وحكى غيره هيهاك وأيهاك بكاف الخطاب وأيهاء وأيهاء وهيهاه فهذه إحدى وأربعون لغة (و) كلها بمعنى (بعد وأوه وأف) فأوه (بمعنى أتوجع و) أف فيها أربعون لغة ذكرتها فى صدر الكتاب وكلها بمعنى (أتضجر ووا ووى ووا ها) الثلاثة كلها (بمعنى أعجب) بفتح الهمزة (كقوله تعالى وى كأنه لا يفلح الكافرون) فوى اسم فعل مضارع بمعنى أعجب والكاف حرف تعليل وأن مصدرية مؤكدة (أى أعجب لعدم فلاح الكافرين) هذا قول الخليل وسيبويه وقال أبو الحسن وى بمعنى أعجب والكاف حرف خطاب وقيل الكاف للتشبيه بمعنى الظن فهما كلمتان وقال الكسائى وى محذوف من ويلك قال عنترة

ولقد شفا نفسى وأبرأ سقمها ◆ قول الفوارس ويك عنتر أقدم

فهما كلمة واحدة (وقول الشاعر:

وا بأبى أنت وفوك الأشنب) ◆ كأنما ذر عليه الزرنب ◆ أو زنجبيل وهو عندى أطيب

فوا اسم بمعنى أعجب وبأبى جار ومجرور خبر مقدم وأنت بكسر التاء مبتدأ مؤخر وفوك بكسر الكاف مبتدأ والأشنب من الشنب بفتح الشين المعجمة والنون حدة فى الأسنان ويقال برد وعذوبة كذا قاله الجوهرى وكأنما ذر بالبناء للمجهول خبر فوك وهو من ذررت الحب بالذال المعجمة والزرنب بالزاى كجعفر ضرب من النبات طيب الرائحة كرائحة الأترج وورقه كورق الطرفاء وقيل كورق الخلاف (وقول الآخر) وهو أبو النجم على ما قاله الجوهرى:

واها لسلمى ثم واها واها) ◆ يا ليت عينيها لنا وفاها بثمن نرضى به أباها ... ياهى المنى لو أننا نلناها

فواها اسم فعل بمعنى أعجب قال الجوهرى إذا تعجبت من طيب شىء قلت واها له أى ما أطيبه وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ما ناب عن فعل ... البيتين.

(فصل) (اسم الفعل ضربان أحدهما) مرتجل وهو (ما وضع من أول الأمر كذلك) أى اسما للفعل (كشتان وصه ووى) فإنها موضوعة من أول الأمر أسماء لتلك الأفعال (والثانى) منقول وهو (ما وضع من أول الأمر لغير اسم الفعل ثم) (انقل من غيره إليه وهو) أى المنقول بالنسبة إلى المنقول عنه (نوعان) أحدهما منقول (من ظرف) المكان (أو جار ومجرور) فالمنقول من الجار والمجرور (نحو عليك) زيدا

والمستتر فيه ضمير الآية ضمير المتكلم على ما هو المتبادر ويحتمل أن يكون ضمير غيبة تقديره هي فتهيأت في قوله بمعنى تهيأت بسكون التاء ويكون حكاية لكلامها وللشيخنا العلامة أحمد الغنيمي رحمه الله كلام في ذلك يطلب من حواشينا على الالفية (قوله بمعنى الزم) عبارة ابن الناظم وشذ على بمعنى أولني اه جعله بمعنى الأمر وهو أنسب لكنه قال بعد وإلى بمعنى أتنحى وقال المصنف في حواشيه قياس ماقبله وما بعده وهو المناسب للمعنى أن يؤتى بالأمر فيقال تنح (قوله نصب على المفعولية) يرده قولهم عليك زيدا بمعنى خذ وخذ إنما يتعدى لواحد (قوله رفع على الفاعلية) أي استعارة ضمير غير الرفع له ولعل الفراء لا يقصر نيابة ضمير عن ضمير في المتصل على الضرورة فلا يرد عليه أن من شروطها ذلك فلا يكون في الاختيار ثم يلزمه أن ضمائر الرفع غير مستترة في أسماء الأفعال (قوله وقيل الجر بالإضافة) الظاهر مع إطلاقهم أن أسماء الأفعال لا تعمل الجر بالإضافة المتبادر منه أن ذلك جار على القول بأن مدلولها المصدر وإن كان وجه منع عملها ذلك إنما يظهر على القول بأن مدلولها لفظ الفعل أو معناه أو على أنها أفعال (قوله أسماء للمصادر) أي والمعنى إلزامك (قوله فللكاف موضع خفض ورفع) قضيته أنها غير متحملة لضمائر الرفع وهو خلاف ماقالوه من أن أسماء الأفعال لغير الماضي يستتر فيها الضمير وجوبا (قوله واستعملوه تارة الخ) ظاهره ورود ذلك عن العرب ووروده منونا ناصبا للمفعول مشكل على اشتراط كونه مكبرا لا مصغرا في عمله ولذا منع المبرد النصب به إلا أن يقال إنه مستثنى من ذلك الاشتراط (قوله والدليل على بنائه) قال الزرقاني قال الرضي وإنما فتح رعاية لأصل الحركة الإعرابية (قوله ولو كان تصغير رود) قال الزرقاني قال الرضي ويجوز أن يكون تصغير رود بمعنى الرفق عدي إلى المفعول به مصدرا أو اسم فعل لتضمنه الإمهال وجعله بمعناه

فإنه نقل عن موضوعه الأصلي واستعمل اسم فعل (بمعنى الزم) زيدا (ومنه عليكم أنفسكم) فعليكم اسم فعل وفاعله مستتر فيه وجوبا وأنفسكم مفعول به على حذف مضاف (أي الزموا شأن أنفسكم و) المنقول من ظرف المكان (نحو دونك زيدا بمعنى خذه ومكانك بمعنى اثبت وأمامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تأخر و) من المنقول من الجار والمجرور (إليك بمعنى تنح) وكان المناسب أن يذكره مع عليك ولكنه ذكر المتعدي من الظرف والجار والمجرور على حدة والقاصر منهما على حدة وذكر أربعة ظروف واحد متعدي وهو دونك والثلاثة قاصرة وهي مكانك وأمامك ووراءك وهي منقسمة بالنسبة لما أنت فيه ولما تقدمك ولما تأخر عنك وذكر جارين ومجرورين أحدهما متعد وهو عليك والثاني قاصر وهو إليك وزعم الكوفيون أن إليك تأتي بمعنى أمسك فتتعدى بنفسها قيل وقد يتعدى عليك بالباء كقول الأخطل

فعليك بالحجاج لا تعدل به ۞ أحدا إذا نزلت عليك أمور

وفيه بحث لاحتمال أن تكون الباء زائدة وشذ مجيء على اسم فعل مضارع بمعنى أولم عليه اسم فعل ليلزم. والباب كله سماعي عند البصريين والكسائي يقيس بقية الظروف على ما سمع بشرط الخطاب نحو عليك واختلف في الكاف المتصلة بعليك وأخواته فقال ابن بابشاذ حرف خطاب وقال الجمهور ضمير المخاطب ثم اختلفوا في موضعها من الإعراب فقال الكسائي نصب على المفعولية وقال الفراء رفع على الفاعلية وقال البصريون جر فقيل على ما كان قبل إقامته مقام الفعل بناء على أنها أسماء للأفعال وقيل الجر بالإضافة بناء على أنها أسماء للمصادر واختاره الموضح في الحواشي فقال إن على مثلا اسم للزوم فقول عليك بمعنى إلزامك فللكاف موضع خفض ورفع اه واستفيد منه أن اسم الفعل إنما هو الجار فقط والمجرور خارج عنه وذلك خلاف ما صرح به هنا (و) النوع الثاني (منقول من مصدر وهو نوعان مصدر استعمل فعله ومصدر أهمل فعله فـ) النوع (الأول نحو رويد زيد فإنهم قالوا أروده إروادا بمعنى أمهله إمهالا ثم صغروا الإرواد) الذي هو مصدر أرود (تصغير الترخيم) فحذفوا الهمزة والألف الزائدتين وأوقعوا التصغير على أصوله فقالوا رويدا ومعنى تصغير ترخيم لما فيه من حذف الزوائد والترخيم حذف (وأقاموه مقام فعله) الدال على الأمر (واستعملوه تارة مضافا إلى مفعوله فقالوا رويد زيد وتارة منونا ناصبا للمفعول) به (فقالوا رويدا زيدا) فرويدا فيهما بمعنى أرود وفاعله مستتر فيه وجوبا لأنه نائب عن فعل أمر وزيدا مفعول به مجرور في الأول منصوب في الثاني وتارة منونا غير ناصب للمفعول فقالوا رويدا يازيد وقد لا يقيمونه مقام فعله فيستعملونه منصوبا حالا عند سيبويه نحو ساروا رويدا أي مرودين أو حال كون السير رويدا أو نعتا لمصدر مذكور أو مقدر فالأول نحو ساروا سيرا رويدا والثاني نحو ساروا رويدا (ثم إنهم نقلوه) من المصدرية (وسموا به فعله فقالوا رويد زيدا) بفتح الدال من رويد ونصبها من زيد (والدليل على أن) رويدا (هذا) المفتوح (اسم فعل) لا مصدر (كونه مبنيا) ولو كان مصدرا كان معربا (والدليل على بنائه كونه غير منون) ولو كان معربا كان منونا والدليل على أنه مصغر ضم أوله وفتح ثانيه واجتلاب ياء ثالثة والدليل على أنه تصغير إرواد تصغير ترخيم كما قال البصريون مجيئه متعديا ولو كان تصغير رود بمعنى المهل والرفق من قولهم يمشي على رود أي على مهل كما قال الفراء كان قاصرا (و) النوع

(الثاني) المهمل فعله نحو (قولهم بله زيدا) أي دعه (فإنه في الأصل مصدر فعل مهمل) وذلك الفعل المهمل (مرادف لدع) ودع لا مصدر له من لفظه وإنما له مصدر من معناه وهو الترك (يقال بله زيد بالإضافة إلى المفعول كما يقال ترك زيد) بالإضافة إلى المفعول وأما ما جاء في الحديث من ودعهم الجمعة فنادر (ثم قيل) بعد أن نقلوه وسموا به فعله (بله زيدا بنصب المفعول وبناء بله) على الفتح وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا لأنه نائب عن فعل أمر (و) بله (هذا اسم فعل) والدليل على أنه اسم فعل كونه مبنيا والدليل على بنائه كونه غير منون وسكت الموضح عن هذا التعليل لأنه لا يتم به التقريب فإن بله المرادفة لكيف تشاركها في البناء وعدم التنوين يقال بله زيد برفع زيد على الابتداء وبله خبر مقدم أي كيف زيد وبذلك يتم لبله ثلاثة أوجه مصدر واسم فعل واسم مرادف لكيف وقد روي بالأوجه الثلاثة قول الشاعر يصف السيوف :

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها ✻ بله الأكف كأنها لم تخلق

وقد تأتي لغير ذلك وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

والفعل من أسمائه عليكا ✻ وهكذا دونك مع إليكا

كذا رويد بله ناصبين ✻ ويعملان الخفض مصدرين

(فصل) (يعمل اسم الفاعل عمل مسماه) في التعدي واللزوم غالبا فإن كان مسماه لازما كان اسم فعله كذلك فيقتصر على الفاعل (تقول هيهات نجد كما تقول بعدت نجد قال) جرير :

(فهيهات هيهات العقيق ومن به) ✻ وهيهات خل بالعقيق نواصله

فالعقيق فاعل هيهات الأول وخل فاعل هيهات الثالث وهيهات الثاني لا فاعل له لأنه لم يؤت به للإسناد بل لمجرد التقوية والتوكيد للأول (و) إذا كان مسماه مما لا يكتفي بمرفوع واحد كان اسم فعله كذلك (تقول شتان زيد وعمرو كما تقول افترق زيد وعمرو) لأن الافتراق من المعاني النسبية التي لا تقوم إلا باثنين فصاعدا (و) إن كان مسماه متعديا كان اسم فعله كذلك تقول (دراك زيدا) بنصب المفعول (كما تقول أدرك زيدا) بالنصب وفي بعض النسخ تراك زيدا بالتاء والراء والكاف وهي أحسن لأن دراك شاذ لأنه من أدرك وتراك مقيس لأنه من ترك ومن غير الغالب آمين وإيه فإنهما لم يحفظ لهما مفعول ومسماهما متعد نحو رب استجب دعائي وزدني علما وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وما لما تنوب عنه من عمل ✻ لها ..

(وقد يكون اسم الفعل مشتركا بين أفعال سميت به فيستعمل على أوجه باعتبارها) فيعمل عملها فيصل إلى المفعول به بنفسه إن كان بمعنى فعل متعد وبحرف جر إن كان بمعنى فعل لازم (قالوا حيهل الثريد) بالنصب (بمعنى ائت الثريد) وهو خبز مفتوت بمرق اللحم (و) قالوا (حيهل على الخير) فعدوه بعلى (أي أقبل على الخير) وهو ضد الشر (و) قالوا (إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر) فعدوه بالباء وحذفوا المضاف (أي أسرعوا بذكره) والمراد به عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما قال الحريري في المقامة التاسعة قال وهو أثر يروى عن ابن مسعود رضي الله عنه ولكن اسم الفعل يخالف مسماه فإن الفعل يجوز تقديم معموله المنصوب عليه ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه لقصوره درجته عن الفعل لكونه فرعه في العمل وإلى ذلك

(فصل) (قوله في التعدي واللزوم) قصر العمل على ذلك مع أنه أعم لشموله الجر بالإضافة على القول بأن مسماها المصدر لكن مرّ أنهم أطلقوا أنها لا تعمل الجر بالإضافة قال الزرقاني وقال الرضي وأسماء الأفعال حكمها في التعدي واللزوم حكم الأفعال التي هي بمعناها إلا أن الباء تزاد في مفعولها كثيرا نحو عليك به لضعفها في العمل فتعمل بحرف عادته إيصال المتعدي إلى المفعول (قوله تقول هيهات) قال الدنوشري هيهات بفتح التاء التخفيف وهي لغة أهل الحجاز وقد تكسر وهي لغة أسد وتميم وقد تضم عن أناس من العرب وقد قرئ بهن جميعا وتنون لإرادة التنكير قال الشاعر :

تذكرت أياما مضين رواجعا ✻ فهيهات هيهات إليناز جوعها

فنون هيهات الثانية مع الكسر ورجوعها فاعل بهيهات الأول إن جعل هيهات الثاني تأكيدا له وفاعل الثاني على الأصح إن لم يجعل تأكيدا له ويكون ذلك من باب التنازع وأعمل الثاني لقربه وأضمر الفاعل في الأول والصواب أن الثاني تأكيد ورجوعها فاعل الأول اهـ ولا يخفى ما في هذه القولة من عدم رعيها في محلها إذ حقها أن تذكر في الفصل السابق ومن التكرار مع كلام الشارح فإنه أسلف ما ذكره الدنوشري من جملة لغاتها وما فيه من عدم التحرير في إعراب البيت فإن تردده في إعرابه مما لا ينبغي والصواب الاقتصار على ما قال أنه الصواب فاعتبروا يا أولي الألباب (قوله لأن الافتراق الخ) لذلك كان الأفصح أن يؤتى له باسمين مرفوعين به أحدهما بلا واسطة والآخر بتوسط الواو ويراد بهما كقوله ✻ شتان ما يومي على كورها ✻ ويوم حيان أخي جابر ✻ (قوله أي أسرعوا بذكره) قال في الصحاح وفي الحديث إذا ذكر الصالحون فحيهل بعمر بفتح اللام نحو خمسة عشر ومعناه عليك بعمر وادع عمر فإنه من أهل هذه الصفة ويجوز حيهلا بالتنوين يجعله نكرة وأما حيهلا بلا تنوين فإنما يجوز في الوقف فأما في الإدراج فلغة رديئة وإنما قول لبيد يذكر صاحبا له في السفر كان أمره بالرحيل ✻ يتمارى في الذي قلت له ✻ ولقد يسمع قولي حيهل ✻ فإنما سكنه للقافية (قوله ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل) ظاهره ولو كان

المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً (قوله وهي جارية من بني مازن) في عروس الأفراح البهاء السبكي في بحث الحذف الكلام على أنه هل يصدق بهذا أو لا ما نصه وقد يحمد من فعل خيراً كائناً من كان كقول تلك المرأة في الحديبية يا أيها المائح دلوي دونكا • إني رأيت الناس يحمدونكا وهذا البيت ذكره ابن إسحق في السيرة وظاهر كلامه أنه من شعر هذه المرأة لكن قال ابن الشجري في أماليه لرؤبة وإنه في مال لا في ماء فذكر الدلو حينئذ استعارة وعلى هذا فيحمل كلام ابن إسحاق على أن المرأة في الحديبية أنشدته من كلام غيرها (قوله إلى فاعله) قال الدنوشري ينظر ما مرجع المضاف إليه هل هو المصدر أو الفعل (قوله لأن التحريم الخ) قال الدنوشري لا يخلو الحال إما أن يراد بالكتابة الفرض والتقدير كما في قوله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات كتبهن الله على العباد أو يراد بها الرقم في اللوح المحفوظ مثلاً فإن كان الأول فلا نسلم الاستلزام المستلزم للمغايرة بينهما إذ هي عين التحريم حينئذ وإن كان الثاني فليس ذلك الاستلزام عقلياً وإنما ذلك باعتبار الوقوع (قوله لأن المعنى ليس على الخبر) قال الدنوشري فيه نظر وما المانع من أن يكون ذلك خبراً محضاً قصدت به تنبيهه على أن دلوها دونه ويكون الدال على أمره مقدراً تقديره فتناوله كما قاله بعض المحققين (قوله وفيما قاله نظر) قال الدنوشري فيه نظر لأن ابن مالك قد لا يكون مختاراً لما قاله في متن القطر أو يكون محله ما لم يتم شيء مقامه لا سيما إذا كان القائم مقامه عينه وأما قوله وأما ما استند إليه الخ فهو في محل المنع فليتأمل (قوله وسكت عن دونك) قال الدنوشري معناه أن القائل بكونه مفعولاً لمحذوف لم يتعرض لإعراب دونك والظاهر أنه حال من دلوي أو غير ذلك

{فصـــل} (قوله وله استعمالات الخ) نقل الشهاب القاسمي في حواشي ابن الناظم هذا الكلام وقال فليميز الرابع من الثالث اهـ ويمكن أن يقال في التمييز أن الرابع أعم لأن من يعقل يشمل الملائكة والجن (قوله فهو معرفة) أي من قبيل المعرف بأل العهدية وهو مافيه في كلام الشارح في صدر الكتاب في بحث التنوين (قوله وهو كل فعل الخ) قال الدنوشري المراد كل ما أخذ من فعل الخ على زنتهما أو طريقتهما (قوله المعينة) قيد في الموصولات كما يدل عليه بقية كلامه والأولى إرجاعه لجميع ما قبله لأن الضمير قد يراد به غير معين وكذا اسم الإشارة نحو إنكم لتخضبون بهذا السواد (قوله أما إذا أريد بها الخ) قال الدنوشري ظاهره أنها باقية على تعريفها فإن قوله استعمال النكرات يقتضي ذلك وقوله إذا أريد بها غير معين يقتضي أنها

أشار الناظم بقوله • وأخر ما الذي فيه العمل • خلافاً للكسائي في إجازته تقديم معموله عليه إلحاقاً للفرع بأصله (وأما) ما احتج به وهو قوله تعالى (كتاب الله عليكم وقوله) أي الشخص وهي جارية من بني مازن

(أيها المائح دلوي دونكا) • إني رأيت الناس يحمدونكا

(فمؤول لأن) وتأويل الآية كتاب الله مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم متعلق به أو بالعامل المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتاباً عليكم فحذف الفعل وأضيف المصدر إلى فاعله على حد صبغة الله ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم الآية لأن التحريم يستلزم الكتابة قاله الموضح في شرح القطر وتأويل البيت أن دلوي مبتدأ ودونك خبره وفيه نظر لأن المعنى ليس على الخبر المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه وجوز ابن مالك أن يكون دلوي منصوباً بدونك مضمرة مدلولاً عليها بدونك الملفوظة مستنداً لقول سيبويه في زيداً عليك كأنك قلت عليك زيداً وفيما قاله نظر لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفاً كما صرح به الموضح في متن القطر وأما ما استند إليه من كلام سيبويه فمحمول على تفسير المعنى لا على تفسير الإعراب وجوز بعضهم أن يكون دلوي منصوباً بفعل محذوف دل عليه السياق أي تناول دلوي وسكت عن دونك والمائح من ماح بالحاء المهملة وهو الذي ينزل البئر فيملأ الدلو إذا قل ماؤها.

{فصل} (وما نون من هذه الأسماء) النائبة عن الأفعال تنوين تنكير (فهو نكرة وقد التزم ذلك) التنكير (في واهاً وويهاً كما التزم التنكير نحو أحد وعريب) بفتح العين المهملة وكسر الراء (وديار) بفتح الدال وتشديد الياء كلاهما مرادف لأحد وأطلق أحداً وله استعمالات أحدها مرادف الأول وهو المستعمل في العدد نحو أحد عشر الثاني مرادف الواحد بمعنى المنفرد نحو هو الله أحد الثالث مرادف إنسان نحو وإن أحد من المشركين استجارك الرابع أن يكون اسماً عاماً في جميع من يعقل نحو فما منكم من أحد وهو المراد هنا وهذا ملازم للتنكير غالباً ومن تعريفه قوله:

وليس يظلمني في حب غانية • إلا كعمرو وما عمرو من الأحد

قاله الموضح في الحواشي (وما لم ينون منها فهو معرفة وقد التزم ذلك) التعريف (في نزال) بالنون والزاي (وتراك) بالتاء والراء (وبابهما) وهو كل فعل ثلاثي تام متصرف (كما التزم التعريف في المضمرات والإشارات والموصولات) المعينة أما إذا أريد بها غير معين فإنها تستعمل استعمال النكرات فتوصف بالنكرة نحو صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم قاله الموضح في باب الاستثناء وفي ضمير الغائب أقوال ثالثها إن رجع إلى واجب التنكير كربه رجلاً فنكرة وإن رجع إلى جائز التعريف فمعرفة

نكرة اه وأقول هي باقية على تعريفها نظرا لوضعها وذلك لا ينافي استعمالها استعمال النكرات (قوله ومه) قال الدنوشري قال بعضهم وأمامه قاسم لا كفف الكف المعهود فإن نكر نون وكسر لالتقاء الساكنين (قوله مصدرية) قال الدنوشري فيه نظر إذ الظاهر أنه مبني على أن مدلولها الإحداث وذلك لم يقل به أحد كما يعلم من تصفح الأقوال لكن ذكر الرضي أن مسماها الإحداث (قوله وقال ينبغي الخ) قال الدنوشري كان ينبغي له القطع بذلك لأنه لو كان معربا بالنون إذ لا مانع من التنوين ﴿هذا باب أسماء الأصوات﴾ (قوله والدليل الخ) قال الدنوشري قال بعضهم هي أصوات وليست من أقسام الكلمة لعدم وضعها لشيء واعترض على ابن الحاجب في ذكرها من المبنيات وأجيب بأنها ملحقة بالأسماء جارية مجراها في البناء وإن لم تكن أسماء على الحقيقة لعدم الوضع فلا يشكل ذكرها في الأسماء المبنية تأمل وقال أيضا والدليل يفهم من كلام ابن الحاجب في كافيته أن أسماء الأصوات ليست أسماء وهو يناقض ما هنا فليراجع ذلك (قوله وإذا ثبت النوع الخ) الأوضح أن يقول وإذا ثبتت اسمية النوع ثبت اسمية الجنس لأنه بصدد إثبات الاسمية هذا وقال الدنوشري كون ما فيه التنوين نوعا فيه وقفة وإنما هو جزء والتعبير بالنوع والجنس غير ظاهر لأن مطلق الاسم نوع من الكلمة وهو لم يرد هذا حق التعبير وإذا ثبت الصنف ثبت النوع اه وهو مبني على إرادة النوع والجنس المنطقيين وليست إرادتهما هنا بلازمة (قوله وقد يستشكل الخ) كان ينبغي أن يمهد لهذا أنه يلزم من اسميتها (قوله في الاكتفاء به) قال الدنوشري فيه نظر إذ اسم الفعل لا يكتفى به وحده بل لا بد من ضم مرفوعه إليه (قوله مكررين) قال الدنوشري فيه نظر إذ لا يكرر إلا الأول وينظر هل ينطق به وحده (قوله وفي المحكم الخ) قال الدنوشري ظاهره أن ذلك فعل أمر ويرده أنه لو كان كذلك لاتصلت به ياء المخاطبة (قوله والاسم الجيء) قال الدنوشري أي بإبدال الهمزة الأولى ياء على قياس ما سبق (قوله قال سيبويه الخ) قال الدنوشري هو تابع للخليل في ذلك فإنه قال كما قال ابن إياز في شرح الفصول الأصل حيحيت وعيعيت فقلبت الياء ألفا والمازني يقول الأصل حوحوت فقلبت الواو الأولى ألفا والواو الثانية ياء لوقوعها رابعة ووجه استحسان قول الخليل أن قلب الياء الساكنة ألفا أولى من قلب الواو الساكنة لأن الياء إلى الألف أقرب منها إلى الواو وينظر ما علة قلب الواو والياء ألفا من غير سبب ظاهر (قوله إنما هو صوت

رجل فأكرمته فهو معرفة كالراجع إلى المعرفة والصحيح أنه معرفة مطلقا (وما استعمل بالوجهين) بالتنوين وتركه (فعلى معنيين) التنكير والتعريف (وقد جاء على ذلك صه ومه وإيه وألفاظ أخر) نحو أف فما نون منها فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة (كما جاء التعريف والتنكير في نحو كتاب ورجل وفرس) فمع التنوين نكرات وبدونه مع أل أو الإضافة معارف وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

واحكم بتنكير الذي ينون * منها وتعريف سواه بين

وذهب بعضهم إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف ما نون منها وما لم ينون وأنها أعلام أجناس معنوية كسبحان قال في البسيط وهو ظاهر قول ابن خروف والجميع مبني على الصحيح وقال الفارسي وابن جني ما كان منها ظرفا فحركته إعرابية نقله الموضح في الحواشي وقال ينبغي أن لا يقولا به فيما كان مصدرا نحو رويد وبله اه

﴿هذا باب أسماء الأصوات﴾

والدليل على اسميتها وجود التنوين في بعضها وإذا ثبت النوع ثبت الجنس وقد يستشكل صدق حد الكلمة عليها لأنها ليست دالة على معنى مفرد لأن المخاطب بها من لا يعقل فهي بمنزلة النعيق للغنم والجواب أن الدلالة كون اللفظ بحيث إذا أطلق فهم منه العالم بالوضع معناه وهذه كذلك إذ لم يقل أن حقيقة الدلالة كون اللفظ بحيث يخاطب به من يعقل لإفهام معناه حتى يرد ما ذكر والنعيق لا أحرف له فلا لفظ فيه قاله الموضح في حواشيه ومن خطه نقلت (وهي نوعان أحدهما ما خوطب به ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل) في الاكتفاء به ولكن اسم الفعل مركب واسم الصوت مفرد لعدم تحمله الضمير وهذا النوع قسمان أحدهما أن يكون لدعاء ما لا يعقل والثاني لزجره فالدعاء (كقولهم في دعاء الإبل لتشرب جيء جيء) بكسر الجيم فيهما مكررين (مهموزين) كالأمر من جاء قاله السمين وفي المحكم أنهما أمر للإبل بورود الماء اه يقال جأجأت الإبل إذا دعوتها للشرب فقلت جيء جيء نقله الجوهري عن الأموي وأقره والاسم الجيء مثل البيع والأصل جأجأ بهمزتين ساكنة فمتحركة أبدلت الهمزة الأولى ياء ويقال في الإبل إذا دعيت للعلف هأهأ والاسم الهيء قال أبو عمرو الهيء الطعام والجيء الشراب قال:

وما كان على الجيء * ولا الهيء امتداحيكا

(و) كقولهم (في دعاء الضأن حاحا و) في دعاء (المعز عاعا) بالحاء المهملة في الأول وبالعين المهملة في الثاني حال كونهما (غير مهموزين والفعل منهما حاحيت وعاعيت) قال سيبويه أبدلوا الألف من الياء لشبهها بها لأن قولك حاحيت إنما هو صوت بنيت منه فعلا يعني على فعللت وليست فاعلت قال والذي يدلك أن تكون كلمات كما لا يخفى على العارف بأساليب الكلام

على أنه اليست فاعلت قولهم في الاسم الحيحاء والعيعاء بالفتح فيهما اه (والمصدر حيحاء وعيعاء) بكسر أولهما وأصلهما حيحاى وعيعاى أبدلت الياء همزة لتطرفها إثر ألف زائدة (قال) الراجز وقد لفق بالفعل والمصدر جميعا (ياعنز هذا شجر وماء ⁕ عاعيت لو ينفعني العيعاء)

و) الزجر كقولهم (في زجر البغل عدس) بفتح العين والدال المهملتين وبإهمال السين (قال) يازيد ابن مفرغ الحميري يهجو عباد بن زياد بن أبي سفيان

(عدس ما لعباد عليك إمارة) ⁕ أمنت وهذا تحملين طليق

فعدس صوت يزجر به البغل وقد يسمى البغل به فالتقدير على التسمية به ياعدس فحذف حرف النداء وإمارة بكسر الهمزة أي أمر وحكم (وقولنا مما يشبه اسم الفعل احتراز من نحو قوله) وهو النابغة الذبياني

(يادار مية بالعلياء فالسند) ⁕ أقوت وطال عليها سالف الأمد

فإن قوله يادار مية خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفى به ولذلك احتاج إلى قوله أقوت وخاطب الدار توجعا منه لما رأى من تغيرها وذهب الكوفيون إلى أن قوله يادار مية اسم موصول وبالعلياء صلته والعلياء ما ارتفع من الأرض والسند عطف على العلياء وسند الجبل ارتفاعه حيث يسند فيه أي يصعد والفاء فيه بمعنى الواو وأقوت بالقاف خلت والسالف الماضي والأمد الدهر (وقوله) وهو امرؤ القيس الكندي

(ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي) ⁕ بصبح وما الإصباح منك بأمثل

فأيها الليل خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفى به ولهذا احتاج إلى قوله انجلي النوع (الثاني ما حكي به صوت) مسموع والمحكي صوته قسمان حيوان وغيره فالأول (كغاق) بالغين المعجمة والقاف (لحكاية صوت الغراب) وشيب لحكاية صوت مشافر الإبل عند الشرب (و) الثاني نحو (طاق) بالطاء المهملة والقاف حكاية (لصوت الضرب وطق) بفتح الطاء المهملة حكاية (لصوت وقع الحجارة) بعضها على بعض (وقب) بفتح القاف وسكون الموحدة حكاية (لصوت وقع السيف على الضريبة) وهي الدرقة (والنوعان) من أسماء الأصوات (مبنيان لشبههما بالحروف المهملة) كلام الابتداء (في أنها لا عاملة ولا معمولة كما أن أسماء الأفعال بنيت لشبهها بالحروف المهملة) كليت (في أنها عاملة غير معمولة وقد مضى ذلك في أول) هذا (الكتاب) بخلاف أسماء الأصوات فإنه لم يتقدم لبنائها ذكر فيه مبين حال قول الناظم ⁕ والزم بنا النوعين فهو قد وجب ⁕ على نوعي أسماء الأصوات وهما المذكوران في قوله ⁕ وما به خوطب ما لا يعقل ⁕ من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل ⁕ كذا الذي أجدى حكاية كقب ⁕ وربما أعرب بعض أسماء الأصوات لتركيبه فقط أو لتركيبه مع نقله عن معناه وجعله اسما للمحكي صوته أو للمصوت له به فيكون حينئذ مرادفا لاسم متمكن فالأول كقوله ⁕ كأن صوت بالحوب الظماء الصواديا ⁕ يروى الحوب بالوجهين على الحكاية وعدمها أي كأن صوت بهذا اللفظ الذي يصوت به وهو حوب بفتح الحاء المهملة وبالباء الموحدة وهو زجر الإبل وأما جوت بضم الجيم وبالتاء المثناة فوق المفتوحة فهي لدعاء الإبل لا لزجرها والثاني كقوله ⁕ إذ لمتي مثل جناح غاق ⁕ فهذا بمنزلة قولك مثل جناح غراب والثالث كقوله ⁕ ووقعت في عدس كأن لم أزل ⁕ قال الموضح

قال الدنوشري فيه نظر إذ لا نسلم ذلك بل هو فعل (قوله لكونه غير مكتفى به) فيه نظر لأنه مكتفى به بدليل أن صيغة النداء كلام اصطلاحي أو نائب عنه (قوله ولذلك احتاج إلى قوله أقوت) فيه ما يأتي (قوله ولهذا احتاج إلى قوله انجلي) قال الشهاب القاسمي فيه نظر فإن احتياجه لما ذكر إن كان لكونه منادى والمنادى ليس مكتفى به فيلزم عليه أن قولنا يازيد ليس مكتفى به وهو ممنوع فإن غاية ما فيه أنه ليس الكلام في الحقيقة بل نائب ومتضمن له وهذا لا يمنع كونه مكتفى به وإن كان لكونه خطابا لما لا يعقل فيلزم أن يكون قوله أيضا انجلي غير مكتفى به لأنه لا يعقل وهو ممنوع لأن الظاهر أنه مكتفى به وإن كان لكونه لم يرد به حقيقة الطلب بل إظهار التألم والتوجع لطوله فهذا لا يمنع كونه مكتفى به لأنه بمنزلة قولك طال الليل علي وزاد ألمي وهذا مكتفى به (قوله للمحكي صوته) هذا فيما أجدى الحكاية وقوله أو للمصوت له به في الذي خوطب به ما لا يعقل والضمير في له راجع للذي وفي به لاسم الصوت والتقدير الذي صوت له باسم الصوت (قوله مثل جناح غاق) انظر ما الدليل على إعراب غاق في البيت مع احتمال أن كسرته بناء (قوله فهذا بمنزلة قولك مثل جناح غراب) لأن غاق صوت الغراب قال الرضي غاق بكسر القاف وقد ينون وهو صوت الغراب وإذا كان غاق بمنزلة لفظ غراب فيعطى حكمه في الإعراب ولا يخفى ما في هذا من النظر إذ لا يلزم من كون اللفظ بمنزلة آخر أن يعطى حكمه ومراد الشاعر من قوله مثل جناح غاق أن لمته سوداء لاشتهار جناح الغراب بالسواد واللمة بالكسر الشعر الذي يجاوز شحمة الأذن فإذا بلغت المنكبين فهي جمة ومعنى الكلام حينئذ ظاهر وفي نسخة عليها خط الشارح مصححة بعض تلامذته ضبط لمتي على صيغة الماضي من لم وضبط منك بالنون

على أنه من الجارة المتصلة بكاف الخطاب فليحرر (قوله لا يجوز فيهما الإعراب) لعل وجهه أنهما خرجا بالنقل عن موجب البناء لكن قد يقال هلا جاز أن يبنيا مراعاة لأصلهما أما النوع الأول فوجه بنائه أن التركيب لا يقتضى الإعراب لأن جميع المبنيات تركب مع العوامل ويأثر عاملها ومن هنا ينشأ السؤال عن وجه إعرابها بمجرد التركيب مع قيام موجب البناء (هذا باب نونى التوكيد) (قوله لأن الخفيفة فرع) يحتمل أن الفرعية من حيث اختصار الخفيفة من الثقيلة كما قيل فى ذلك فى مذ ومنذ ويحتمل أنها من حيث إن التأكيد فى الثقيلة أبلغ وأتم قال الشهاب القاسمى وانظر هلا قيل بأن الثقيلة فرع لأن الأصل البساطة وعدم التركيب اه وهذا منه لعدم وقوفه على القول بذلك ويأتى عن تصريف العزى الإشارة لما قاله وقال الدنوشرى ويؤخذ من كلام ابن إياز أن هناك قولا بأصالة الخفيفة وفرعية الثقيلة وعبارته فإن قيل أيهما الأصل قيل الخفيفة وهى الأصل لأن الثقيلة أزيد لفظا وأزيد معنى والزيادة عارضة طارئة والعارى منها هو الأصل (قوله وذلك إذا كان مثبتا الخ) اقتصر الشارح على تعليل اشتراط كونه مستقبلا ولم يعلل اشتراط كونه مثبتا ولا غير مفصول من لام القسم ويمكن أن يقال لأن فى أدوات النفى ما يخلص الفعل للحال فينافى التوكيد بالنون المخلص الفعل للاستقبال وعمم فى الباقى طردا للباب والفصل يدل على عدم الاهتمام بالفعل وذلك ينافى التأكيد فلا يجمع بينهما لتنافى ما يترتب عليهما (قوله لا يبغض) قال الدنوشرى بفتح أوله وكسر ثالثه من البغض ضد الحب قال فى القاموس البغض بالضم ضد الحب والبغضة بالكسر والبغضاء شدته وبغض ككرم ونصر وفرح بغاضة فهو بغيض ويقال بغض جدك كتعس جدك ونعم الله بك عينا وبغض بعدوك عينا وأبغضه ويبغضنى بالضم لغة رديئة وما أبغضه لى شاذ وأبغضوه مقتوه وبغيض بن ريث بن غطفان أبو حى والتبغيض والتباغض والتبغض ضد التحبيب والتحابب والتحبب وبغيض التيمى غير النبى صلى الله عليه وسلم اسمه بحبيب اه فقوله وأبغضه ويبغضنى لغة رديئة فلا ينبغى حمل كلام الفصحاء عليها وأما الحب والبغض فيه فاسم مصدر (لطيفة) فى معنى هذا البيت قول الشاعر :

وأراك تفعل ما تقول وبعضهم . مذق الحديث يقول ما لا يفعل

قال المصنف فى موقظ الأذهان وموقظ الوسنان ومن ذلك أى الإشارات الخفية أن رجلا كان يساير المنصور وكان لا يتكلم إلا إذا سئل وإذا أجاب أجاب من غير زيادة فبينما هما راكبان إذ مر ببيت عاتكة فقال المنصور هذا بيت من فقال هو بيت عاتكة الذى يقول فيه الشاعر : يا بيت عاتكة الذى أتعزل . حذر العدا وبه الفؤاد موكل فقال له هل أخذت ما رسمنا لك به فقال لا فأمر أن يعطاه فسئل عن ذلك فقال هذا رجل لا يتكلم إلا لحكمة وقد زاد على الجواب بالاستشهاد فعلمت أنه يشير إلى قول الشاعر فى القصيدة : وأراك تفعل ما تقول وبعضهم .

فى حواشيه وهذان النوعان الأخيران ينبغى أن لا يجوز فيهما إلا الإعراب اه

(هذا باب نونى التوكيد)

الثقيلة والخفيفة (لتوكيد الفعل نونان ثقيلة وخفيفة نحو ليسجنن وليكونا وهما أصلان عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما كإبدال الخفيفة ألفا فى نحو لنسفعا وليكونا وحذفها فى نحو لا تهين الفقير وكلاهما ممتنع فى الثقيلة قاله سيبويه وعورض بأن الفرع قد يختص بما ليس للأصل أحيانا وقد قال سيبويه نفسه فى أن المفتوحة أنها فرع المكسورة ولها إذا خففت أحكام تخصها ومذهب الكوفيين أن الخفيفة فرع الثقيلة وذكر الخليل أن التوكيد بالثقيلة أشد من التوكيد بالخفيفة اه ويدل له ليسجنن وليكونا فإن امرأة العزيز كانت أشد حرصا على سجنه من كينونته صاغرا (ويؤكد بهما الأمر مطلقا) من غير شرط لأنه مستقبل دائما وسواء فى ذلك الأمر بالصيغة نحو قومن والأمر باللام نحو ليقومن زيد بكسر اللام والدعاء نحو . فأنزلن سكينة علينا . (ولا يؤكد بهما الماضى) لفظا ومعنى (مطلقا) لأنهما يخلصان مدخولهما للاستقبال وذلك ينافى المضى وأما قوله صلى الله عليه وسلم فإما أدركن أحدا منكم الدجال وقول الشاعر . دامن سعدك لو رحمت متيما . فهذان الفعلان مستقبلان معنى (وأما المضارع) المجرد من لام الأمر (فله حالات إحداها أن يكون توكيده بهما واجبا) أى لا بد منه (وذلك إذا كان مثبتا مستقبلا جوابا لقسم غير مفصول من لامه) أى لام القسم (بفاصل نحو وتالله لأكيدن أصنامكم) فأكيدن فعل مضارع مثبت مستقبل جواب قسم وهو تالله وليس مفصولا من لام القسم بفاصل (ولا يجوز توكيده بهما إذا كان منفيا) لفظا أو تقديرا فالأول نحو والله لا أقوم والثانى (نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف) فتفتؤ منفى بلا محذوفة (إذ التقدير لا تفتؤ) وحذف لا فى جواب القسم مطرد (أو كان) المضارع (حالا كقراءة ابن كثير لأقسم بيوم القيامة وقول الشاعر :

يمينا لأبغض كل امرئ . يزخرف قولا ولا يفعل

فأقسم فى الآية وأبغض فى البيت معناهما الحال لدخول اللام عليهما وإنما لم يؤكدا بالنون لكونها تخلص الفعل للاستقبال وذلك ينافى الحال (أو كان المضارع مفصولا من اللام) بمعموله أو بحرف

مذق الحديث يقول مالا يفعل (قوله ولسوف يعطيك ربك) قال الدنوشري قال بعضهم وإنما لم تعمل السين وسوف مع اختصاصهما بالمضارع لتنزيلهما منزلة أحد أجزائه كلام التعريف مع الأسماء ويدل عليه قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى لأن هذه اللام إنما تدخل على الفعل المضارع (٢٠٤) والاسم فلولا أن سوف قد صار كأحد حروف الفعل لامتنع دخول اللام عليها (قوله وذلك إذا كان شرطا الخ) قال الدنوشري ولكن ذهب المبرد والزجاج إلى لزوم نون التوكيد بعد إما وزعما أن حذفها ضرورة مرادى (قوله نهي أو دعاء الخ) قال الدنوشري كان ينبغي أن يضم إلى ما ذكره التحضيض أيضا اللهم إلا أن يكون اكتفى عنه بالعرض أو سماه عرضا تغليبا وينظر هل وقوعه بعد أداة الترجي مسوغ لتوكيده بكثرة كما شمله قول المصنف بعد أداة طلب أولا كما قد يشعر به عدم ذكر الشارح له وكذا يقال في التحضيض (قوله يوم الملتقى) قال الدنوشري هو يوم الحرب ومن عادتهم أن الواحد منهم ينشط له نشاطا تاما بذكر محبوبته (قوله وذلك بعد لا النافية) قال الزرقاني في المغني جعله شاذا وهو خلاف ما هنا انظره في مبحث لا (قوله فكيف تكون) قال الزرقاني أي الإصابة (قوله وأسند المسبب إلى فاعله) قال الزرقاني المسبب هو الإصابة فإن قيل الإسناد إلى الفتنة كان حاصلا قبل العدول فالجواب أن المراد بقوله أسند بقي مسندا أو يقال المراد أسند إلى فاعله وصار النهي عن ذلك وقبل العدول لم يكن النهي عن ذلك قاله بعض شيوخنا اه وقال الدنوشري الضمير في قوله إلى فاعله راجع إلى المسبب الذي هو الإصابة إذ فاعلها الفتنة كما هو ظاهر ولم يسند الفعل إلى فاعل السبب الذي هو التعرض وفاعله ضمير المخاطبين فيكون على منوال قوله تعالى فإذا قرأت القرآن أي أردت لو أسند الفعل إلى فاعله المسبب (قوله وعلى هذا)

تنفيس فالأول (مثل) قوله تعالى (ولئن متم أو قتلتم لإلى الله تحشرون) فاللام في لئن موطئة لقسم محذوف واللام في لإلى مؤكدة للجواب وهو تحشرون والأصل والله لئن متم أو قتلتم لتحشرون إلى الله (و) الثاني (نحو ولسوف يعطيك) ربك فترضى فيعطيك معطوف على جواب القسم وهو ما ودعك ربك والمعطوف على الجواب جواب وقول البيضاوي تبعا للزمخشري واللام في ولسوف يعطيك للابتداء دخلت على الخبر بعد حذف المبتدأ والتقدير ولأنت سوف يعطيك لا للقسم فإنها لا تدخل على المضارع إلا مع النون المؤكدة مخالف لما عليه الجمهور من أن ذلك مع اتصال اللام بالفعل لا مع انفصاله عنها فإذا حصل فصل بينهما امتنعت النون وتبقى لام القسم وحدها كقوله

فورب لسوف يجزى الذي أسـ ـلفه المرء سيئا أو جميلا

أنشده ابن مالك شاهدا على ذلك (و) الحالة (الثانية أن يكون) توكيده بهما (قريبا من الواجب وذلك إذا كان) المضارع (شرطا لإن) الشرطية (المؤكدة بما) الزائدة (نحو وإما تخافن) من الأجوف (فإما تذهبن) من السالم (فإما ترين) من الناقص (ومن ترك توكيده قوله

يا صاح إما تجدني غير ذي جدة فما التخلي عن الخلان من شيمي

أراد يا صاحبي فحذف المضاف إليه وأخر المضاف مما قاله ابن خروف والمشهور أنه ترخيم صاحب فقط وترك تنوين تجدني لخفة النون (وهو قليل) في النثر (وقيل يختص بالضرورة) الحالة (الثالثة أن يكون) توكيده بهما (كثيرا وذلك إذا وقع) المضارع (بعد أداة طلب) نهي أو دعاء أو عرض أو تمن أو استفهام فالأول (كقوله تعالى ولا تحسبن الله غافلا) عما يعمل الظالمون (و) الثاني كقول خرنق

لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر

فأكدت يبعد بالنون الخفيفة بعد حرف الدعاء والثالث نحو (قول الشاعر) يخاطب امرأة

(هلا تمنن بوعد غير مخلفة) كما عهدتك في أيام ذي سلم

فأكد تمن بكسر النون الأولى بعد حرف العرض وأصله تمنين حذفت نون الرفع مع الخفيفة حملا على حذفها مع الثقيلة لتوالي النونات وحذف الياء لالتقاء الساكنين وغير حال من ياء المخاطبة ومخالفة بتاء التأنيث مضاف إليها وذي سلم موضع بالشام (و) الرابع نحو (قول الآخر) يخاطب امرأة أيضا

(فليتك يوم الملتقى ترمينني) لكي تعلمي أني امرؤ بك هائم

فأكد ترمين بتشديد النون الأول على حد فإما ترين بعد حرف التمني (و) الخامس نحو (قوله أفبعد كندة تمدحن قبيلا) فأكد تمدح بعد حرف الاستفهام وكندة بكسر الكاف وسكون النون اسم قبيلة في كهلان وقبيلا ترخيم قبيلة للضرورة. الحالة (الرابعة أن يكون) توكيده بهما (قليلا وذلك بعد لا النافية أو) بعد (ما الزائدة التي لم تسبق بإن) الشرطية فالأول (كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة) فأكد تصيبن بعد لا النافية تشبيها لها بالناهية صورة وجملة لا تصيبن خبرية في موضع الصفة لفتنة فتكون الإصابة عامة للظالمين وغيرهم لا خاصة بالظالمين لأنها قد وصفت بأنها تصيب الظالمين خاصة فكيف تكون مع هذا خاصة بهم وقيل لا ناهية وأقيم المسبب مقام السبب والأصل لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم ثم عدل عن النهي عن التعرض إلى النهي عن الإصابة لأن الإصابة مسببة عن التعرض وأسند المسبب إلى فاعله فالإصابة خاصة بالمتعرضين وعلى هذا لا يكون التوكيد قليلا

بل كثيرا ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع فوجب إضمار القول أي واتقوا فتنة مقولا فيها ذلك (و) الثاني (كقولهم) في المثل لفظا :

إذا مات منهم ميت سرق ابنه * (ومن عضة ما ينبتن شكيرها)

فأكد ينبتن بعد ما الزائدة وهذا مثل يضرب لمن كان أصلا تفرع منه ما يشبهه والمعنى ههنا إذا مات الابن سرق الولد شخص والده فيصير كأنه هو قاله العيني واقتصر الموضح في الحواشي على عجزه فقال هذا مثل لمن أظهر خلاف ما أبطن والعضة شجرة وشكيرها شوكها وقيل صغار ورقها يعني أن كبار الورق إنما تنبت من صغارها أي ما ظهر من الصغار يدل على الكبار وقولهم بألم ما تختننه يقال لمن يفعل فعلا يتألم به ولا بد له منه وهو خطاب لامرأة في الأصل والهاء للسكت وقولهم بجهد ما تبلغن يقال لمن حاله فعلا أعياه أي لا بد لك من فعله بمشقة وقولهم بعين ما أرينك أي قوله لمن يخفي عنك أمرا أنت بصير به أي إني أراك بعين بصيرة (وقوله) وهو حاتم الطائي (قليلا به ما يحمدنك وارث) * إذا نال مما كنت تجمع مغنما وما زائدة في الأماكن الخمسة وهي على معنى النفي أي ما يحمدنك وكذا الباقي ولا يقاس عليهن ولا تحذف ما الشرطية منهن الحالة (الخامسة أن يكون) التوكيد بهما (أقل وذلك بعد لم وبعد أداة جزاء غير أما) الشرطية فالأول (كقوله) وهو أبو حيان الفقعسي يصف جبلا قد عمه الخصب وحفه النبات :

(يحسبه الجاهل مالم يعلما) * شيخا على كرسيه معمما

أراد مالم يعلمن بنون التوكيد الخفيفة المبدلة في الوقف ألفا (و) الثاني (كقوله

من تثقفن منهم فليس بآيب) * أبدا وقتل بني قتيبة شافي

فأكد تثقفن بنون التوكيد الخفيفة بعد من الشرطية وتثقفن بمعنى تجد والآيب الراجع وبنو قتيبة من باهلة وإنما انقسمت هذه الحالات إلى خمسة واجب وأكثر وكثير وقليل وأقل لأن آخرها مشبه بما قبله وما قبله مشبه بما قبله وهكذا إلى الأول وذلك أن التوكيد بالنونين إنما يؤتى به لمسيس الحاجة إليه أما في الحالة الأولى وهي المشار إليها في النظم بقوله * أو مثبتا في قسم مستقبلا * فلأن القسم إنما يؤتى به للتحقيق فهو أشد احتياجا إلى التوكيد وأما الحالة الثانية وهي المشار إليها في النظم بقوله * أو شرطا اما تاليا فلأن إن الشرطية لما أكدت بما الزائدة أشبهت القسم في تأكيده باللام وأما الحالة الثالثة وهي المشار إليها في النظم بقوله * يؤكد ان افعل ويفعل آتيا * ذا طلب فلأن ما بعد أداة الطلب أشبه ما بعد أن في استدعاء الجواب وأما الحالة الرابعة وهي المشار إليها في النظم بقوله * وقل بعد ما ولم وبعد لا * فلأن لا النافية أشبهت لا الناهية صورة وما الزائدة أشبهت ما النافية كذلك وأما الحالة الخامسة وهي المشار إليها في النظم بقوله * وغير إما من طوالب الجزا * فلأن لم للنفي والنفي أشبه النهي معنى وغير إن من

أي القول الثاني (قوله بل كثيرا) قال الزرقاني أي بل يكون كثيرا لاقترانه بحرف الطلب (قوله شخص والده) قال الدنوشري لو قال صفات والده كان أولى (قوله قاله العيني) قال الدنوشري فيه نظر إذ عبارة العيني أن الابن يشبه أباه فمن رأى هذا ظنه هذا فكأن الابن مسروق وهي تخالف ما نقله الشارح عنه عند التأمل (قوله والعضة شجرة) قال الدنوشري أصل العضة عضهة حذفت منها الهاء وهي واحدة العضاه وهي كل شجر يعظم وله شوك (قوله وشكيرها شوكها) قال الدنوشري الشكير بفتح الشين المعجمة وكسر الكاف بعدها الياء آخر الحروف وفي آخرها راء مهملة وهو ما ينبت حول الشجرة من أصلها (قوله يعني (٢٠٥) أن كبار الخ) قال الدنوشري ينظر هل هو جار على ما فهمه من العيني وغيره من أنه مثل يضرب لمن كان أصلا تفرع منه ما يشبهه أو هو جار على ما فهمه ابن هشام من أنه يضرب لمن أظهر خلاف ما أبطن وتفسيره الشكير بما ذكر أخص من تفسير العيني له عند التأمل والظاهر أنه جار على الأول (قوله قليلا به الخ) قال الدنوشري قبله أهن للذي يهوى التلاد فإنه * إذا مت كان المال نهبا مقسما (قوله وما زائدة في الأماكن الخمسة) نازع الدماميني في دعوى الزيادة في الأخيرين وقال لا أدري الوجه الذي عين ذلك إذ يحتمل[1] ما ماسين أن تكون مصدرية والتقدير قليلا به حمد الوارث إياك وقال الشمني الوجه الذي عين ذلك في أولهما أنه مثل لم يستعمل إلا بمعنى الإثبات لا النفي وكونه مجزيا يدعي لا ينافي ذلك وفي قول المصنف كقولهم دون أن يقول كقوله إشارة إلى ذلك والوجه الذي عين كون ما في ما يحمدنك زائدة لا مصدرية أنها لو كانت مصدرية لارتفع قليلا ولكانت النون داخلة على المضارع اه ملخصا (قوله على معنى النفي) قال الدنوشري غير مسلم عند التأمل (قوله لأن آخرها الخ) قال الدنوشري هذا مشكل لأن القسم الثاني من الحالة الخامسة وهو أن يكون بعد أداة جزاء غير اما قال الشارح فيما سيأتي أنه أشبه لم في الجزم فهو لم يشبه إلا شيئا في مرتبة لا ما قبله من المرتبة الرابعة وكذلك القسم الأول منها لا يشبه ما قبله بل أشبه النفي بلم النهي كما قال الشارح فيما يأتي فلأن لم للنفي والنفي أشبه النهي معنى وأما لا النافية وما الزائدة فذكر الشارح فيهما أن لا النافية

---

(١) قوله «إذ يحتمل» الخ هذه عبارة غير مستقيمة ولعل فيها سقطا من الناسخ حرر

أدوات الشرط أشبهت لم في الجزم ولا يؤكد بهما في غير ذلك إلا ضرورة كقوله :

ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات

والذي سهل ذلك أن ربما للقلة والقلة تناسب النفي والعدم والنفي شبيه بالنهي كذا قال التفتازاني وقد يؤكد أن جواب الشرط كقوله * ومهما تشأ منه فزارة تمنعا * أي تمنعن وهو قليل في الشعر نص عليه سيبويه وقال شبهوه بالنهي حيث كان مجزوما غير واجب

(فصل في حكم آخر) الفعل (المؤكد) بالنونين (اعلم أن هنا أصلين يستثنى من كل منهما مسئلة واحدة (الأصل الأول أن آخر) الفعل (المؤكد يفتح) كما أشار إليه الناظم بقوله وآخر المؤكد افتح (تقول) في المضارع ليضربن) زيد (و) في الأمر (اضربن) يا زيد واختلف في هذه الفتحة فقال ابن السراج والمبرد والفارسي بناء للتركيب وقال سيبويه والسيرافي والزجاجي عارضة للساكنين وهما آخر الفعل والنون الأولى ويستثنى من ذلك) الأصل الأول (أن يكون) المضارع (مسند إلى ضمير) بالتنوين (ذي لين) ألف أو واو أو ياء (فإنه يحرك آخره حينئذ بحركة تجانس ذلك اللين) من فتحة أو ضمة أو كسرة (كما شرحه) قريبا وإليه أشار الناظم بقوله: واشكله قبل مضمر لين بما جانس من تحرك قد علما

(والأصل الثاني أن ذلك) الضمير (اللين يجب حذفه إن كان ياء أو واوا) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : * والمضمر احذفنه إلا الألف * (تقول اضربن يا قوم بضم الباء واضربن يا هند بكسرها والأصل اضربون واضربين) بتشديد النون فيهما فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة في الثاني (ثم حذفت الواو) في الأول (والياء) في الثاني (لالتقاء الساكنين) أما على قول من اشترط في حد التقاء الساكنين أن يكون حرف اللين المدغم في كلمة واحدة فواضح لأنه هنا في كلمتين فليس التقاء الساكنين على حده وأما من لم يشترط ذلك فلأن الكلمة لما ثقلت واستطالت وكانت الضمة والكسرة يدلان على الواو والياء حذفتا هذا مع الثقيلة وأما مع الخفيفة فالتقاء الساكنين على غير حده اتفاقا (ويستثنى من ذلك) الأصل الثاني (أن يكون آخر الفعل) المضارع (ألفا كيخشى فإنك تحذف آخر الفعل) وهو الألف (وتثبت الواو مضمومة والياء مكسورة) لدفع التقاء الساكنين وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

واحذفه من رافع هاتين وفي واو ويا شكل مجانس قفي

(فتقول يا قوم اخشون) بضم الواو (ويا هند اخشين) بكسر الياء والأصل اخشيون واخشيين حذفت الضمة والكسرة لاستثقالهما على حرف العلة ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وهما الياء والواو في الأول والياءان في الثاني وإن شئت قلت تحركت الياء فيهما وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فحذفت الألف لالتقاء الساكنين وبقي التقاء الساكنين بين الواو والنون المدغمة في الأول وبين الياء والنون المدغمة في الثاني فلم يجز حذف الواو والياء لعدم ما يدل عليهما فحركت الواو بما يناسبها وهو الضم وحركت الياء بما يناسبها وهو الكسر تخلصا من التقاء الساكنين (فإن أسند هذا الفعل) الذي آخره ألف (إلى غير الواو والياء) وهو الاسم الظاهر والضمير المستتر والألف والنون (لم يحذف آخره) وهو الألف (بل تقلبه ياء) وإلى ذلك

لشبه الناهية صورة وهو واضح وذكر أن ما الزائدة أشبهت ما النافية كذلك وهو مشكل بقوله إن كل مرتبة لشبه ما قبلها مع أن ما النافية لا ذكر لها في كلام الموضح أصلا (قوله غير واجب) قال الدنوشري ينظر ما معنى قوله غير واجب هل معناه أن الجواب غير ثابت أي غير موجود في الحال فأشبه النهي إذ هو المطلوب فيه عدم وجود المنهي عنه أو معناه أن تمنعا في هذا الشعر يشبه النهي لما فيه من المنع عند وجود الشرط والأول أقعد المموه (فصل) (قوله واختلف في هذه الفتحة الخ) قال الدنوشري يؤخذ مما حكاه سيبويه ومن معه أن الفعل حينئذ مضارعا أو أمرا مبني على السكون المقدر وحرك آخر الفعل لالتقاء الساكنين المبين في كلام الشارح وقول الشارح المضارع بعد قول المصنف أن يكون مردود فإن ذلك لا يختص بالمضارع بل الأمر كذلك ولو أبقى كلام المصنف بلا تقييد كان صوابا واستثناء المصنف الفعل المسند للألف من فتح الآخر غير ظاهر فإن آخر الفعل مفتوح معه كما شمله قوله فإنه يحرك آخره حينئذ بحركة تجانس ذلك وتقييد الشارح في قول المصنف ثانيا ويستثنى الخ الفصل بالمضارع مردود أيضا فإن الأمر كذلك أيضا كما يصرح به قول المصنف فتقول يا قوم اخشون الخ واحترز بقوله أن يكون آخر الفعل الفا عما آخره واو أو ياء فإنه كالصحيح في حذف واو الضمير وياءه معه فتقول اغزن يا زيد واغزن يا هند كما تقول اضربن واضربن وإن كان آخر الفعل حينئذ يحذف لالتقاء الساكنين (قوله وقال سيبويه) قال الدنوشري نسب القول الأول إلى سيبويه أيضا (قوله عارضة للساكنين) قال الشهاب القاسمي هذا لا يتأتى في المضارع الخالي من ناصب وجازم نحو والله ليقومن زيد لأن آخره قبل التأكيد يستحق الحركة لأنه معرب رفعا فإذا اتصل به نون التأكيد فأي ساكنين حينئذ يلتقيان وحينئذ فلا انتفاض بهذا بما يقوي القول الأول اللهم إلا أن يراد أنه كان حقه البناء على السكون لكن عدل عنه لئلا يلتقي ساكنان ولا يخفى ما فيه ثم رأيت الدماميني بسط مضمون هذا الجواب فليطالع (قوله والنون الأولى)

قال الدنوشري لو حذف لفظ الأول كان أولى ليشمل النون الخفيفة فليتأمل ﴿فصل﴾ (قوله على غير حدهما) كذا في النسخ بالتثنية والتعبير الشائع غير حده بالإفراد والضمير عائد على التقاء وهذا جواب عما يقال التقاء الساكنين موجود مع الثقيلة وحاصل الجواب أن الألف والنون فيهما بجزء الكلمة الذي اتصلا به فيكون المجموع كلمة واحدة والتقاء الساكنين أولهما حرف مد وثانيهما مدغم وكلمة واحدة جائز فكذا فيما هو ككلمة واحدة بخلاف الخفيفة فإن فيه التقاء (٢٠٧) الساكنين فيما هو كالكلمة الواحدة

أشار الناظم بقوله ٭ وإن يكن في آخر الفعل ألف ٭ فاجعله منه رافعا غير اليا ٭ والواو ياء ٭ (فتقول) إذا أسندته إلى الظاهر (ليخشين زيد) إلى الضمير المستتر (اتخشين يا زيد) إلى الألف (لتخشيان يا زيدان) وإلى النون (لتخشينان يا هندات).

﴿فصل﴾ (تنفرد النون الخفيفة بأربعة أحكام أحدها أنها لا تقع بعد الألف نحو قوما واقعدا) فلا يقال قومان واقعدان بسكون النون (لئلا يلتقي ساكنان) على غير حدهما (و) نقل (عن يونس والكوفيين إجازته) وحجتهم كما قال الخضراوي أنه قد يلتقي ساكنان في الوصل نحو محياي ومماتي ونحو أأنذرتهم ونحو هؤلاء إن كنتم والتقت حلقتا البطان ونحو لام راء وكاف ها وعين صاد (ثم صرح الفارسي في) كتابه (الحجة بأن يونس يبقي النون ساكنة ونظر ذلك بقراءة نافع محياي) بسكون الياء وصلا (وذكر الناظم) في شرح التسهيل عن يونس (أنه يكسر النون وحمل على ذلك) الكسر (قراءة بعضهم فدمرانهم تدميرا) على أنه أمر للاثنين والنون المكسورة نون توكيد خفيفة (وجوز) الناظم (في قراءة ابن ذكوان ولا تتبعان بتخفيف النون) مكسورة بناء على كون الواو للعطف ولا للنهي قال الشارح ويجوز أن تكون الواو للحال ولا للنفي والنون علامة الرفع (وأما الشديدة فتقع بعدها) أي بعد الألف (اتفاقا) من البصريين والكوفيين (ويجب كسرها) وإلى امتناع الخفيفة بعد الألف وجواز الثقيلة بعدها أشار الناظم بقوله

ولم تقع خفيفة بعد الألف ٭ لكن شديدة وكسرها ألف

(كقراءة باقي السبعة ولا تتبعان) بتشديد النون وإنما كسرت وكان أصلها الفتح لأنها هنا زائدة بعد ألف زائدة فأشبهت نون الاثنين في نحو غلامان وفتحت في غير ذلك لأنها حرفان الأول منهما ساكن ففتحت كما فتحت نون أين هذا تعليل سيبويه الحكم (الثاني) من أحكام الخفيفة (أنها لا تؤكد الفعل المسند إلى نون الإناث وذلك لأن الفعل المذكور يجب أن يؤتى بعده بألف فاصلة بين النونين) وهما نون الإناث ونون التوكيد (قصدا للتخفيف) وإلى ذلك يشير قول الناظم:

ألفا زد قبلها مؤكدا ٭ فعلا إلى نون الإناث أسندا

(فيقال اضربنان) يا نسوة (وقد مضى) قريبا (أن الخفيفة لا تقع بعد الألف) وعدل في التعليل عن تعليل تصريف العزي للفصل بين النونات يعني الثلاثة نون جماعة الإناث والمدغمة والمدغم فيها المرتب عليه قوله (ومن أجاز ذلك) وهو يونس والكوفيون (فيما تقدم أجازه هنا بشرط كسر النون) فرارا من التقاء الساكنين على غير حده إذ ليس هنا ثلاث نونات واعترض بأن تحريكها يخرجها عن وضعها فالوجه منعها بعد الألف وأشار ابن الحاجب إلى جوابه بأن الثقيلة هي الأصل والخفيفة فرعها وأدخلت الألف مع الثقيلة فتلزم مع الخفيفة وإن لم تجتمع النونات لئلا يلزم للفرع مزية على الأصل واعترضه التفتازاني بأن أصالة الثقيلة إنما هي عند الكوفيين مع أن الفرع لا يجب أن يجري على الأصل في جميع الأحكام ولك أن تقول نصرة لابن الحاجب المجيز لوقوع الخفيفة بعد الألف هو يونس والكوفيون وهم

وليس مدغما في غير الوقف ٭ فإن قيل فليجز اضربنان في غير الوقف قلت أجاب الإمام الحديثي بأن الوقف تابع لأنه عارض فقيل إن كانت اللام متحركة يلزم الخروج عن أصلها من السكون وإن كان ساكنا يلزم التقاء الساكنين في غير الوقف والمدغم (قوله وحجتهم الخ) قال الدنوشري كان ينبغي تأخيره عن قوله ثم صرح الفارسي الخ (قوله والتقت حلقتا البطان) أي بإثبات الألف في حلقتا شذوذا والقياس حذفها كما تقول غلاما الأمير إذ لا يتلفظ به بالألف قال أوس وازدحمت حلقتا البطان بأقوام وكاشت نفوسهم جزعا والبطان الحزام الذي تحت بطن البعير وفيه حلقتان فإذا التقتا دل على نهاية الهزال وهذا مثل يضرب لشدة الأمر وتفاقم الشر كأنهم لم يحذفوا فيه ألف التثنية تعظيما للحادثة بتحقق التثنية في اللفظ المذكور (قوله أنه يكسر النون) فيه خروج عن وضعها وهو لزوم السكون ولذلك تحذف للساكنين في نحو اضرب الرجل ولا تحرك (قوله قال الشارح الخ) كتب العلامة الغنيمي بهامش نسخة الدنوشري ما نصه المنقول أن الجملة المصدرة بالمضارع المنفي بلا تتجرد من الواو ويلزمها الضمير قال المرادي فإن وردت بالواو قدر المبتدأ على الأصح كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان نص على ذلك في التسهيل وقول الشارح وقد يجيء بالضمير والواو ظاهره عدم التأويل وهو ظاهر كلام الشارح عنه (قوله وإنما كسرت) قال الدنوشري ظاهره أنها مبنية على الكسر حينئذ (قوله بألف فاصلة بين النونين) لا يقال هلا ترك زيادة هذه الألف وحذف النون الأولى لتوالي الأمثال كما في غير هذا المحل لأنا نقول هذه النون فاعل ولا تحذف فتأمل

(قوله أن تركع) قال الدنوشرى خبر لعل على حذف مضاف إذ قبل الاسم أو قبل أن تركع ولا بد من ذلك إذا لم تقصد المبالغة لعدم صحة حمل المعنى على الذات كما قالوا فى عسى زيد أن يقوم وإنما دخلت أن فى خبر لعل حملا على عسى (قوله لحذف نون التوكيد الخ) إنما لم يحذف التنوين مع التقائه بما فى نحو محظورا انظر بل حرك لإظهار الشرف على التنوين لكونه من خواص الشريف وهو الاسم ه وقال الشهاب فإن قلت هلا حركت وأبقيت كغيرها من الحروف إذا كانت ساكنة ولقيت ساكنا قلت أشار السعد فى شرح التصريف إلى أن السبب أن تحريكها خلاف وضعها من السكون (وأقول) لحينئذ ما الفرق بينها وبين غيرها مما وضع ساكنا كمن وعن فتأمل (قوله من واو أو ياء) قال الدنوشرى اقتصاره عليهما يفهم منه أن نون الرفع لا ترد أيضا فلا تقول فى هل تضربن هل تضربون بإعادة نون الرفع مع الواو والذى فى شرح المرادى أنها تراد أيضا وعبارته وتقول فى هل تضربن وهل تضربن إذا وقفت هل تضربون وهل تضربين برد الواو والياء ونون الرفع لزوال سبب الحذف وإذا أعيدت النون تكون ساكنة ولا يضر التقاء الساكنين على غير حده لكونه فى الوقف اه وإنما وجب رد المحذوف المذكور ولم يرد فى نحو قاض فى الأكثر وإن زالت العلة والدارة على قلة لأن المحذوف هنا كلمة وثم جزء كلمة والاعتناء بالكلمة أتم منه بجزئها (قوله أن يقول هنا الخ) قال الدنوشرى صريحه عدم إعادة النون التى هى للرفع فيكون مخالفا لقولهم أنها تعاد ويجاب بعدم المخالفة ووجهه أن بدل النون حكمه حكم النون فى حذف نون الرفع معه وإن كانت العلة التى حذفت نون الرفع لأجلها مع النون مفقودة مع بدلها وقوله ثم تحذف الخ الفعلان فيه مسندان لضمير المخاطب ومفعولاهما محذوفان والتقدير ثم تحذف أنت واو الجمع وياء المخاطبة كما تحذفهما مع المبدل منه وهو نون التوكيد الخفيفة ولا يتعين كونه مسندا لضمير المخاطب بل يجوز كونه مسندا لضمير الواو والياء مبنيا للمفعول (قوله وترد نون الإعراب) قال الدنوشرى يوجه بما تقدم (قوله وتقول الخ) قال الدنوشرى أى قولا غير مستقر لما يأتى بعده (قوله ويجهل التوكيد) قال الدنوشرى معناه أن المخاطب لا يعرف حينئذ فى الأمر هل هو مؤكد أو لا لعدم ما يدل على ذلك والواو والياء حينئذ بدل من نون التوكيد كما قاله فإن قيل يلزم على ذلك اللبس إذ يفهم السامع خلاف المراد وهو محظور يجاب بأن اللبس فى مثل ذلك يجوز لقلته وندرته وقوله لم يجهل التوكيد معناه أن السامع يعرف أن الفعل مؤكد بدليل حذف نون الرفع أى ولا عبرة باحتمال أنها تحذف من غير علة ناصب

القائلون بأصالة الشديدة وفرعية الخفيفة قال الشاطبى والحجة لهم فيما ذهبوا إليه أن الخفيفة مخففة من الثقيلة وقد أجمع الجميع على أن الثقيلة تدخل بعد الألف فكذا الخفيفة اه فهذا فرع جار على أصلهم الحكم (الثالث) من أحكام الخفيفة (أنها تحذف قبل الساكن) وإلى ذلك يشير قول النظم :

ه واحذف خفيفة لساكن ردف ه (كقوله) وهو الأضبط بن قريع وهو جاهلى قديم قبل الإسلام بنحو خمسمائة سنة :

(لا تهين الفقير علك أن ه تركع يوما والدهر قد رفعه)

لحذف نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين وأبقى الفتحة دليلا عليها (وأصله لا تهينن) من الإهانة وكنى بالركوع عن انحطاط الحال الحكم (الرابع) من أحكام الخفيفة (أنها تعطى فى الوقف حكم التنوين فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفا) وإلى ذلك يشير قول النظم ه وأبدلنها بعد فتح ألفا ه وقفا (كقوله تعالى لنسفعا وليكونا وقول الشاعر وهو الأعشى) ميمون :

وإياك والميتات لا تقربنها ه (ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا)

والأصل فيهن لنسفعن وليكونن واعبدن بالنون الخفيفة فأبدلت فى الوقف ألفا بعد فتحة كما أن تنوين المنصوب يبدل فى الوقف ألفا نحو رأيت زيدا ومن ثم كتب بالألف كما كتب رأيت زيدا بالألف وقياس من قال رأيت زيد بحذف الألف على لغة ربيعة أن يقول فى الوقف على اضربن اضرب بالسكون (وإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حذفت ووجب حينئذ أن يرد ما حذف فى الوصل) من واو أو ياء (لأجلها) وإلى ذلك يشير قول النظم ه وبعد غير فتحة إذا تقف ه واردد إذا حذفتها فى الوقف ما ه من أجلها فى الوصل كان عدما (تقول فى الوصل اضربن يا قوم واضربن يا هند) بضم الباء فى الأول وكسرها فى الثانى (والأصل اضربون واضربين) بسكون النون فيهما لحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين (كاس) فى الفصل قبله (فإذا وقفت حذفت النون لشبهها بالتنوين) الواقع بعد ضمة أو كسرة (فى نحو جاء زيد ومررت بزيد) فى اللغة الفصحى ثم ترجع بالواو والياء لزوال التقاء الساكنين) بحذف النون (فتقول اضربوا واضربى) وفى شرح الخضراوى وذكر سيبويه أن الخليل قال وقياس من قال جاء فى زيد ومررت بزيد بالإشباع على لغة أزد شنوءة أن يقول هذا هل تضربوا وهل تضربى فتبدل من النون واوا وياء ثم تحذف كما تحذف مع المبدل منه وترد نون الإعراب وتقول فى المعتل على هذا الرجال اخشوا والمرأة اخشى كما تقول مع النون لا تخشون ولا تخشين ثم يستثقل واوان أولاهما مضمومة فتحذف الضمة ثم تحذف واو الجماعة للساكنين ويبقى بدل النون وكذا العمل فى الياء المكسورة ويجهل التوكيد وإذا قلت هل تخشون يا قوم وهل

وجازم اقاتها (هذا باب ما لاينصرف) قال الدنوشرى وجه ذكر ما لاينصرف عقب مبحث نون التوكيد أن ما لاينصرف فيه شبه للفعل فله تعلق بالفعل كما لها تعلق به وأن نون التوكيد قسمان ثقيلة و خفيفة وهذا ذكر فيه المصنف قسمين أحدهما ثقيل وهو غير المنصرف والآخر خفيف وهو المنصرف وأحدهما فرع الآخر كنونى التوكيد على قول وإن نون التوكيد الخفيفة تشبه التنوين وذكرهنا التنوين فحصلت المشابهة بين البابين (قوله واختلف فى اشتقاقه) قال الدنوشرى الضمير المضاف اليه فيه عائد إلى المنصرف المعلوم مما لاينصرف وليس عائدا إلى ما لاينصرف كما هو واضح ليوافق قول المرادى وغيره اختلف فى اشتقاق المنصرف وإليه يرشد قول الشارح والمنصرف خالص الخ وهنا طريقان الأولى أن بعضهم قال واختلف فى اشتقاق الصرف إلى آخر ما قالوا والثانية أن بعضهم قال اختلف فى اشتقاق المنصرف إلى آخر ما قالوا والطريق الثانية أولى لما لايخفى على من له أدنى تأمل وقول الشارح إلى جهات الحركات فيه نظر ولو حذف لفظ الحركات كان أولى لأنه بصدد بيان المعنى اللغوى المأخوذ منه الاصطلاحى فابن إياز نبه لهذا الحرفها (قوله هل هو من الصرف الخ) قال الدنوشرى قال المرادى وقال فى شرح الكافية سمى منصرفا لانقياده إلى ما يصرفه من عدم تنوين إلى تنوين ومن وجه من وجوه الإعراب إلى غيره وقال بعضهم المنصرف مأخوذ من الصرف وهو الفضل لأنه فضلا على غير المنصرف (قوله أو من الصريف وهو الصوت) قال الدنوشرى أى صوت الباب والبكرة والقلم (٢٠٩) وهو الذى يسمع لها قال النابغة

* لها صريف صريف القعو بالمسد *

والقعو البكرة (قوله أو من الانصراف إلى جهات الحركات (قال الدنوشرى ذكرنا فيما مر أنه لو حذف لفظ الحركات كان أولى لأنه بصدد المأخذ اللغوى قال ابن إياز والثانى أنه من صرفته إذا رددته وقلبته فى الجهات وقع الصاحب ابن عباد لرجل كان قد استخدمه الاختيار صرفك والاختبار صرفك وجوز أن يكون مأخوذا من قولهم صرفته عن كذا لأن العرب صرفوا المنصرف عن حكم الثقيل وهو الفعل (قوله الذى هو القلب) أى التقلب فهو قريب مما قبله (قوله فى فرعيتين) قال الدنوشرى يشير به إلى أن العلة الواحدة لا أثر لها لأنها يعارضها أصالة الاسم فيمنعها من التأثير فإذا انضم اليها علة ثانية قوى جانب الشبه فيرجح قالوا ونظيره الشاهد الواحد تعارضه براءة الذمة فإن انضم إليها شاهد آخر ترجح جانبه وقوى جانب شغل الذمة على البراءة وأيضا الأسماء التى تشبه الأفعال من وجه واحد كثيرة فلو راعينا الشبه الواحد وجعلنا له أثرا كان أكثر الأسماء غير منصرف وحينئذ تكثر مخالفة الأصل وأيضا لا ينبغى أن يجذب الأصل إلى حيز الفرع إلا بأصل قوى (قوله إحداهما من جهة اللفظ الخ) احترازا عما لو كانا من جهة واحدة كأجيال تصغير أجمال جمع جمل فإن فيه فرعية التصغير عن التكبير والجمع عن الإفراد وجهتهما اللفظ وكحائض وطامث فإن فيهما فرعية التأنيث عن التذكير والوصف عن الموصوف وجهتهما المعنى كذا قالوا برمتهم ولايخفى مافيه لأنه ينبغى أن يكون الاحتراز عما فيه فرعيتان من التسع المذكورة لأنها المعتبرة ولذا قيد الشارح بها والتصغير ليس منها وفرعية التأنيث أنها هى من جهة اللفظ وإن لم توجد علامته فى اللفظ وأما تسمية تأنيث نحو زينب معنويا فبمعنى آخر كما يأتى فالحق أن قولهم مرجع الخ احترازا عما تعددت فرعيته اللفظية من التسع كأذربيجان وأما تعدد المعنوية فلا يتصور لانحصارها فى العلمية والوصفية وهما لايجتمعان (قوله وهى اشتقاقه من المصدر) قال الدنوشرى هذا على رأى البصريين وأما على رأى الكوفيين فالفرعية اللفظية كون الفعل مركبا والاسم

تخشين يا هند ثم أبدلت ثم حذفت الضمة ثم الواو والياء لم يجهل التوكيد لعدم نون الرفع هذا حاصل ماذكره الموضح فى حواشيه عن الخليل ويونس قال الخضراوى وإذا وقفت على اضربان واضربنان من جوزهما أبدلت النون ألفا فيلتقى ألفان فتبدل الثانية همزة كما فى حمراء فتقف على همزة ساكنة كذا حكى سيبويه عنهم ولصه ويقولون فى الوقف اضربا واضربنا فيمدون وهو قياس قولهم لأنها تصير ألفا فإذا اجتمعت ألفان مد الحرف

(هذا باب ما لاينصرف)

واختلف فى اشتقاقه هل هو من الصرف وهو الخالص من اللبن والمنصرف خالص من شبه الفعل والحرف أو من الصريف وهو الصوت لأن الصرف وهو التنوين صوت فى الآخر أو من الانصراف وهو الرجوع فكان الاسم ضربان ضرب أقبل على شبه الفعل فمنع مما يمنع منه وضرب انصرف عنه أو من الانصراف إلى جهات الحركات أو من الصرف الذى هو القلب أقوال (الاسم إن أشبه الحرف فى الوضع أو المعنى أو الاستعمال (بنى كما مر) فى بحث المعرب والمبنى (وسمى غير متمكن) لعدم تمكنه فى باب الاسمية (وإلا) يشبه الحرف (أعرب ثم المعرب إن أشبه الفعل) فى فرعيتين من التسع إحداهما من جهة اللفظ والثانية من جهة المعنى أو فى واحدة تقوم مقامهما وذلك لأن فى الفعل فرعية عن الاسم فى اللفظ وهو اشتقاقه من المصدر وفرعية فى المعنى وهى احتياجه إلى الاسم فى الإسناد (منع الصرف كما سيأتى) بيانه

مفرداً والمركب فرع عن المفرد قاله الشارح في شرح الأزهرية ويمكن رده بأن التركيب جاء للفعل من حيث المعنى لا من حيث اللفظ على أن كثيرا من الأسماء يدل على شيئين بل أشياء كصبوح وغبوق وضارب وإكرام فليتأمل قال الأشموني بعد كلام نقله ومن ثم صرف ما جاء على الأصل كالمفرد والجامد النكرة كرجل وفرس لأنه خف فاحتمل زيادة التنوين وألحق به ما فرعية اللفظ والمعنى فيه من جهة واحدة كدريهم وما تعددت فرعيته من جهة اللفظ كأجمال أو من جهة المعنى كحائض وطامث لأنه لم يصر بتلك الفرعية كامل الشبه أما دريهم ففرعية اللفظ فيه كون لفظ التصغير فرع التكبير وفرعية المعنى التحقير وجهتهما واحدة وهي التصغير وأما أجمال ففرعيته من جهة التصغير لما مر من جهة الجمع لأنه فرع الآحاد وأما حائض وطامث ففرعيتهما من جهة أن التأنيث فرع التذكير والوصف فرع الموصوف (٢١٠) وجهتهما المعنى اه وقد عرفت ما فيه من أن التصغير والتحقير ليسا من العلل المعتبرة وأن التأنيث راجع إلى اللفظ وإنما نقلناه للتنبيه على أن الدنوشري أقره مع إشكاله ولبيان أنه كتبه في غير موضعه وإنما حقه أن يكتب عند قول الشارح إحداهما الخ كما فعلنا (قوله ويستثنى من ذلك نحو مسلمات فإنه منصرف الخ) فيه بحث لأنه أسلف أن الصرف التنوين الدال الخ ولا يخفى أن المنصرف هو الذي قام به الصرف وهو لم يتحقق في جمع المؤنث فكيف يكون منصرفا فلا يعقل الاستثناء لأن حاصله الحكم على جمع المؤنث بأنه مشتق مع انتفاء مبدأ الاشتقاق اللهم إلا أن يحمل قوله الصرف هو التنوين على المسامحة والمراد أنه التنوين وأمر آخر يصدق على جمع المؤنث واقتصر على التنوين اكتفاء بالتعريف بالأخص وأما من قال أن المراد أنه علامة له لا نفسه والعلامة لا يجب اطرادها فعليه لا يحتاج للاستثناء وتفصيل الكلام يطلب من حواشينا على الألفية (قوله وجزم ابن مالك الخ) قال الدنوشري هذا هو الأولى لأن مأخذ الاشتقاق موجود حينئذ في جمع المؤنث السالم بخلافه على الأول لكنه يقتضي تسمية كل ما وجد فيه تنوين من الأربعة منصرفا لوجود الصرف فيه وفيه ما فيه (قوله لأن وجود ألف التأنيث الخ) فيه أن المتبادر من قولهم أو واحدة تقوم مقامهما أن يكون في العلة جهة راجعة للفظ وجهة راجعة للمعنى وتنزيل اللزوم منزلة تأنيث ثان لا يوافق ذلك (قوله وزكرياء) قال الدنوشري ظاهره بل صريحه أن ألفه للتأنيث وفي كلام الأندلسي ما يدل على أن فيها اعتبارين وعبارته مسئلة مما يجوز فيه الأمران يأجوج ومأجوج إن أخذا من أج صرفا وإذا لم تشتقهما لم تصرفهما ومن ذلك زكريا

(ويسمى غير أمكن) لعدم أمكنيته (وإلا) يشبه الفعل (صرف ويسمى أمكن) لتمكنه في باب الاسمية وأمكن اسم تفضيل وبناؤه من مكن مكانة إذا بلغ الغاية في التمكن لا من تمكن خلافا لأبي حيان ومن قلده لأن بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد شاذ وقد أمكن غيره فلا حاجة إلى ارتكابه (والصرف هو التنوين الدال على معنى يكون الاسم به أمكن) وإليه أشار الناظم بقوله

الصرف تنوين أتى مبينا * معنى به يكون الاسم أمكنا

(وذلك المعنى) المدلول عليه بهذا التنوين (هو عدم مشابهته) أي الاسم (للحرف والفعل كزيد) من المعارف (وفرس) من النكرات (وقد علم من هذا) التقدير (أن غير المنصرف هو) الاسم المعرب (الفاقد لهذا التنوين) المذكور فيدخل في ذلك نحو جوار وأعيم تصغير أعمى (ويستثنى من ذلك نحو مسلمات) مما جمع بألف وتاء مزيدتين (فإنه منصرف مع أنه فاقد له) إذ تنوينه لمقابلة نون جمع المذكر السالم) وجزم ابن مالك في شرح الكافية بأن الصرف عبارة عن التنوينات الأربعة الخاصة بالاسم وذكر أنه لأجل ذلك عدل عن تعريف الاسم بالتنوين إلى تعريفه بالصرف اه وقال ابن معزوز واضع كتاب أغلاط الزمخشري ما عدا تنوين الفواصل يسمى صرفا وتمكينا وأن من خالف ذلك لم يفهم كلام سيبويه اه وحيث منع التنوين منع الجر بعلله عند الجمهور وذهب الزجاج والرماني إلى أن العلتين اقتضتا منعهما معا والعلل المانعة من الصرف تسع جمعها ابن النحاس في بيت واحد فقال

اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة * ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

(ثم الاسم الذي لا ينصرف نوعان أحدهما ما يمتنع صرفه لعلة واحدة وهو شيئان أحدهما ألف التأنيث مطلقا أي مقصورة كانت أو ممدودة) وإليه الإشارة بقول النظم

فألف التأنيث مطلقا منع * صرف الذي حواه كيفما وقع

لأن وجود ألف التأنيث في الكلمة علة ولزومها بمنزلة تأنيث ثان فهو بمنزلة علة ثانية وهو الذي عبر عنه الزمخشري في مفصله بتكرير السبب الواحد (ويمتنع صرف مصحوبها كيفما وقع أي سواء وقع نكرة كذكرى) بالقصر مصدر ذكر (وصحراء) بالمد (أم معرفة كرضوى) بفتح الراء وبالقصر اسم جبل بالمدينة (وزكرياء) بالمد علم نبي (أم مفردا كالمثلين) تمثيله (أم جمعا كجرحى) بالقصر جمع جريح (وأصدقاء) بالمد

جمع صديق (أم أسماء كما تقدم) تمثيله (أم صفة كحبلى) بالقصر (وحمراء) بالمد وأصلها عند سيبويه حمرى بالقصر بوزن سكرى فلما قصدوا المد زادوا قبل ألفها ألفا أخرى والجمع بينهما محال وحذف أحدهما يناقض الغرض المطلوب لأنهم لو حذفوا الألف الأولى لفات المد ولو حذفوا الثانية لفاتت الدلالة على التأنيث وقلب الأولى أيضا مخل بالمد المطلوب فلم يبق إلا قلب الثانية همزة وذهب بعضهم إلى أن الألف الأولى للتأنيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أفعل ومؤنث فعلان وضعف بأنه يفضي إلى وقوع علامة التأنيث حشوا وذهب بعضهم إلى أن الألفين معا للتأنيث ورد بعدم النظير إذ ليس لنا علامة تأنيث على حرفين (و) الشيء (الثاني الجمع الموازن مفاعل أو مفاعيل) في كون أوله حرفا مفتوحا وثالثه ألفا غير عوض يليها كسر أصلي ملفوظ به أو مقدر على أول حرفين بعد الألف ولا فرق بين الحرف الأول من الكلمة بين الميم وغيرها (كدراهم) ومساجد بكسر ما بعد الألف افظا ودواب ومداري بكسر ما بعد الألف تقديرا إذ أصلهما دوابب ومداري بالكسر فيهما أولا ثم أوسطها ساكن غير منوي به وبما بعده الانفصال كمصابيح (ودنانير) فإن الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق المنع من الصرف والدليل على أن هذا الجمع خارج عن صيغ الآحاد العربية أنك لا تجد مفردا ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلا وأوله مضموم كعذافر بالعين المهملة والذال المعجمة والفاء والراء الجمل الشديد أو الألف عوض من إحدى ياءي النسب تحقيقا كيمان وشآم وأصلها يمني وشامي أو تقديرا كتهام فإن الألف في تهامة موجودة قبل النسب فهي كالعوض فكأنه نسب إلى فعل مثل شام بسكون العين أو فعل كيمن بفتح العين أو ما يلي الألف ساكن كعبال بفتح العين المهملة والباء الموحدة وتشديد اللام جمع عبالة وهي الثقل يقال ألقى عليه عبالته أي ثقله أو مفتوح كبراكاء بفتح الموحدة والراء وهي الثبات في الحرب أو مضموم كتدارك مصدر تدارك أو عارض الكسر لا لأجل اعتلال الآخر كتوان وتدان وأصلها توانى وتدانى بضم النون فيهما قلبت الضمة كسرة وأعلا إعلال قاض أو ثاني الثلاثة محرك كعلانية وكراهية مصدرين أو الثاني والثالث عارضان للنسب منوي بهما الانفصال وضابطه أن لا يسبقا الألف في الوجود سواء كانا مسبوقين بها كظفاري وبخاري نسبة إلى ظفار وبخار قبيلتين أو غيره متمكن من الألف كحواري وهو الناصر وحوالي وهو المحتال بخلاف نحو قماري وكراسي فإن الياءين فيهما موجودتان في المفرد وهو قمري وكرسي فليست الياءان عارضتين في الجمع فقماري ونحوه بمنزلة مصابيح وإلى ذلك أشار الناظم بقوله.

وكن لجمع مشبه مفاعلا ﴿﴾ أو المفاعيل بمنع كافلا

(وإذا كان مفاعل) معتلا (منقوصا فقد تبدل كسرته فتحة فتنقلب ياؤه ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها ويجري مجرى الصحيح (فلا ينون) بحال اتفاقا ويقدر إعرابه في الألف (كعذارى) جمع عذراء بالمد وهي

من المعلقة من ذكر أو تذكر كانت الهمزة للتأنيث فلا ينصرف معه ولا نكرة ووزنه فعليا وفيه أربع لغات المد والهمز والقصر وهو أيضا غير مصروف للعجمة والتعريف في القصر أو لأن آخره ألف التأنيث إن قلنا إنه مشتق وزكري بالتشديد والصرف لأن علامة التأنيث قد زالت ويقال أيضا زكر بحذف إحدى الياءين فيصير مثل عم وشيخ منقوصا مصروفا اهـ فليتأمل اهـ (قوله من اشتقه الخ) لم يذكر مقابله أي ومن اشتقه صرفه على قياس قرينتيه السابقتين وهو مردود فإنه على هذا التقرير غير مصروف أيضا للعجمة والعلمية ويدل على ذلك وجدانه غير منصرف وقول ابن فلاح زكاء فيه وزكرياء في العلمية والعجمة وقيل إنه مشتق (٢١١) من تزكر بطن الصبي إذا امتلأ وهمزته للتأنيث ووزنه فعليا وقال ابن فلاح وبأجوج ومأجوج فيهما العلمية والعجمة وقيل العلمية والتأنيث لأنهما اسمان لقبيلتين ومن همز فلعله فيهما من الأجة وهي شدة الحر فبطل بذلك قول الأندلسي المار فليتأمل كلامهما (قوله وحمراء) قال الدنوشري اسمية ألف حمراء ممدودة لأجل مجاورتها لما قبلها الممدود وإلا فليس فيهما مد كما هو ظاهر اهـ وهذا مع قصوره لاقتصاره على خصوص لفظ حمراء مستفاد من قول الشارح الآتي فلم يبق إلا قلب الثانية همزة إذ يعلم منه أن قولهم ألف التأنيث الممدود مسامحة فإن الممدود ما قبلها (قوله فإن الجمع متى كان الخ) فيه أن هذا يقتضي أن من صيغة منتهى الجموع علتين لا ما يقوم مقامهما ثم إن جعله فرعية المعنى الدلالة على الجمعية لا يوافق حصر ما يرجع إلى المعنى من العلمية والوصفية ثم المناسب لما قرره في ألف التأنيث أن تجعل العلة الثانية تكرار الجمع تحقيقا أو تقديرا (قوله جمع عبالة) قال الدنوشري مشكل فإن الكلام في المفرد وكلام ابن الناظم ليس فيه أنه جمع ووجدت بخط شيخ الإسلام أحمد بن قاسم أن عبالا معناه الثقل فيقتضي أنه مفرد فليتأمل (قوله فقد تبدل الخ) قال الدنوشري الظاهر أن هذا الحكم سماعي فلا يجوز في نحو جوار وغواش جواري وغواشي بل يقتصر فيه على ما ورد ثم رأيت أنه مطرد فيما مفرده ألف التأنيث دون غيره فلا يجوز فيه ثم رأيت أيضا أنه لا يجوز التخفيف إلى فعال بالفتح إلا في فعلاء اسما محضا لا مذكر له كصحراء فلا يجوز في سكرى سكارى لأن له مذكرا قاله الشارح في مبحث البدل (قوله ويجري مجرى الصحيح) قال الدنوشري المراد بالصحيح

نوعه كمساجدة لا مطلق الصحيح والمراد أنه جار مجراه في عدم التنوين كما أن مساجد كذلك وذكر صاحب الصحاح أن عذارى ونحوه كصحارى أصله بياء مشددة قال وأصله أي صحارى (٢١٢) بالفتح صحاري بالتشديد وقد جاء في الشعر لأنك إذا جمعت صحراء جئت بألف قبل الواو وكسرت الراء كما تكسر ما بعد ألف كل جمع كمساجد فتقلب الألف الأولى التي بعد الراء ياء لكسر ما قبلها وكذا الثانية التي للتأنيث فتدغم ثم حذفوا الياء الأولى وأبدلوا الثانية ألفا فقالوا صحارى لتسلم الألف من الحذف عند التنوين وإنما فعلوا ذلك ليفرقوا بين الياء المنقلبة عن ألف التأنيث والياء المنقلبة عن ألف ليست للتأنيث نحو ألف مرمى ومغزى إذا قالوا مرامى ومغازى وبعض العرب لا يحذف الياء الأولى لكن يحذف الثانية فيقول صحار بكسر الراء وهذه صحار كما تقول جوار اهـ وكذا يقال فيما فيه ألف التأنيث المقصورة لكن لا تشديد فيه وبعلم أن ما فيه ألف التأنيث كجوار لا يجوز فيه هذا التخفيف (قوله على حالها) قال الدنوشري قد يشكل بأن الياء تحذف كما قال بعد ومراده أنها لا تقلب ألفا كما قلبت في الاستعمال الأول فلا ينافي أنها تحذف (قوله وقيل إنه منقول عن جمع سروالة) أي وهو عربي كما قال ابن الحاجب وقال إنه جمع سروالة تقديرا وإنما احتاج إلى ذلك لم يجعل محمولا على موازنه من الألفاظ العربية كما قيل بذلك على كونه عجميا لأن العجمي غريب في لغة العرب فلا يبعد في حمله على ماله أصالة في لغة العرب والعربي لا يتبع ما هو مماثل له (قوله ورد الخ) قال

البكر (ومدارى) جمع مدرى بكسر الميم والقصر وهو مثل الشوكة تحك بها المرأة رأسها وهذا الاستعمال غير غالب (والغالب أن تبق كسرته) وياؤه على حالها (فإذا خلا من أل و) من (الإضافة أجرى في حالتي (الرفع والجر مجرى قاض وسار) ونحوهما من المنقوص المنصرف (في حذف يائه وثبوت تنوينه نحو هؤلاء جوار ومررت بجوار وقال الله تعالى (ومن فوقهم غواش والفجر وليال) فغواش مرفوع على الابتداء وليال مجرور بالعطف على الفجر وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وذا اعتلال منه كالجوارى ● رفعاً وجرا أجره كسارى

(و) أجرى (في) حالة (النصب مجرى دراهم في سلامة آخره وظهور فتحته) من غير تنوين (نحو) رأيت جوارى قال الله تعالى (سيروا فيها ليالى) وسبب ذلك أن في آخر نحو جوار مزيد ثقل لكونه ياء في آخر اسم لا ينصرف فإذا خلا مما هو فيه من الألف واللام والإضافة تطرق إليه التغيير وأمكن فيه التخفيف بالحذف مع التعويض فخفف بحذف الياء وعوض عنها التنوين لئلا يكون في اللفظ إخلال بصيغة الجمع وقدر إعرابه رفعا وجرا استثقالا للضمة والفتحة النائبة عن الكسرة على الياء المكسور ما قبلها ولم تخفف في النصب لعدم الثقل ولا مع الألف واللام لعدم التمكن من التعويض لأن التنوين لا يجامع الألف واللام ولا الإضافة وذهب الأخفش إلى أن الياء لما حذفت تخفيفا بقي الاسم في اللفظ كسلام وكلام وزالت صيغة منتهى الجموع فدخله تنوين الصرف ورد بأن المحذوف في قوة الموجود وإلا لكان آخر ما بقي حرف إعراب واللازم باطل فالملزوم مثله وذهب الزجاج إلى أن التنوين عوض عن ذهاب الحركة على الياء وأن الياء محذوفة لالتقاء الساكنين وهو ضعيف لأنه لو صح التعويض عن حركة الياء لكان التعويض عن حركة الألف في نحو موسى أولى لأنها لا تظهر بحال واللازم منتف فالملزوم كذلك وذهب المبرد إلى أن فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا بدليل الرجوع إليه في الشعر محكوما له في جوار ونحوه بحكم الموجود وحذفوا لأجله الياء في الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين ثم عوضوا عما حذف التنوين الظاهر وهو بعيد لأن الحذف لالتقاء ساكن مثوهم الوجود مما لا يوجد له نظير فلا يحسن ارتكاب مثله قاله الشارح وقال المرادي المشهور عن المبرد أن التنوين عنده عوض عن الحركة كما نقل في شرح الكافية (وسراويل ممنوع الصرف مع أنه مفرد) واختلف في سبب منع صرفه (فقيل) إنه (أعجمي حمل على موازنه من العربي) كدنانير (وقيل إنه منقول عن جمع سروالة) سمي به المفرد الجنسي واختلف في سماع سروالة فقال أبو العباس إنها مسموعة وأنشد عليها :

عليه من اللؤم سروالة ● فليس يرق لمستعطف

وقيل لم يسمع والبيت مصنوع فلا حجة فيه والصحيح ما قاله أبو العباس فقد ذكر الأخفش أنه سمع من العرب سروالة وقال أبو حاتم من العرب من يقول سروال وقيل سراويل جمع سروال كشماليل جمع شملال حكاه الحريري في المقامات (ونقل ابن الحاجب أن من العرب من يصرفه وأنكر ابن مالك ذلك عليه) ورد بأنه ناقل ومن نقل حجة على من لم ينقل وإلى المنع من الصرف أشار الناظم بقوله :

ولسراويل بهذا الجمع ● شبه اقتضى عموم المنع

(وإن سمي) شخص (بهذا الجمع) الذي هو على زنة مفاعل أو مفاعيل (أو بما وازنه من لفظ أعجمي مثل سراويل وشراحيل) بمعجمة ومهملتين (أو) من (لفظ مرتجل للعلمية مثل كشاجم) بالكاف والشين المعجمة والجيم اسم شاعر وظاهر سياقه أنه بفتح الكاف وفي القاموس زيادة على الصحاح كشاجم كعلابط اسم اهـ ولا خلاف أن علابط بضم العين وكسر الموحدة وهو الضخم (منع الصرف) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وإن به سمى أربعا لحق • به فالانصراف منعه يحق

والعلاق منع صرفه ما فيه من الصيغة وقيل قيام العلمية مقام الجمعية فلو طرأ تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثانى لفوات ما يقوم مقام الجمعية وهو مذهب المبرد ولا ينصرف على مقتضى التعليل الأول لوجود الصيغة وهو مذهب سيبويه وعن الأخفش القولان والصحيح قول سيبويه لأنهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح (النوع الثانى ما يمتنع صرفه بعلتين وهو نوعان أحدهما ما يمتنع صرفه) حال كونه (نكرة ومعرفة وهو ما وضع صفة وهو إما مزيد فى آخره ألف ونون أو موازن للفعل) وهو وزن أفعل فى المكبر وأفيعل فى المصغر (أو معدول) عن لفظ آخر (إما ذو الزيادتين فهو فعلان) بفتح الفاء (بشرط أن لا يقبل التاء) الدالة على التأنيث (إما لأن مؤنثه فعلى) بألف التأنيث المقصورة (كسكران وغضبان وعطشان) فإن مؤنثاتها سكرى وغضبى وعطشى (أو لكونه لا مؤنث له) أصلا (كلحيان) للكبير اللحية فالأول متفق على منع صرفه لأنه صفة جاءت على فعلان والمؤنث منه على فعلى وإنما كان ذلك مانعا فيه لتحقق الفرعيتين به فرعية المعنى وفرعية اللفظ أما فرعية المعنى فلأن فيه الوصفية وهى فرع عن الجمود لأن الصفة تحتاج إلى موصوف ينسب معناها إليه والجامد لا يحتاج إلى ذلك وأما فرعية اللفظ فلأن فيه الزيادتين المضارعتين لألفى التأنيث فى نحو حمراء فى أنهما فى بناء يخص المذكر كما أن ألفى التأنيث فى حمراء فى بناء يخص المؤنث وفى أنهما لا تلحقهما التاء فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراءة والمزيد فرع عن المجرد فلما اجتمع فى فعلان المذكر الفرعيتان امتنع من الصرف وأما ما نقل عن بنى أسد أنهم يقولون سكرانة ويصرفون سكران فقال الزبيدى ذكر يعقوب أن ذلك ضعيف ردىء وقال أبو حاتم لبنى أسد مناكير لا يؤخذ بها والثانى وهو ما لا مؤنث له كلحيان مختلف فيه والصحيح منعه من الصرف لأنه وإن لم يكن له فعلى وجودا فله فعلى تقديرا لأنا لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى أولى به من فعلانة لأن باب سكرى أوسع من باب ندمانة والمقدر فى حكم الموجود بدليل الإجماع على منع صرف أكمر مع أنه لا مؤنث له وحكى أن من العرب من يصرف لحيان حملا على ندمان على أنه لو كان له مؤنث لكان بالتاء (بخلاف نحو مصان) بتشديد الصاد المهملة للئيم (وأليان) بهمزة بعد اللام (وسيفان) بسين مهملة فياء مثناة تحتانية ففاء (للطويل) الممشوق الضامر البطن (وأليان) بفتح الهمزة وسكون اللام وبالياء المثناة تحت (للكبير الألية) من ذكور الغنم (وندمان من المنادمة) وهى المكالمة (لا من الندم) على ما فات (فإن مؤنثاتها فعلانة) فلذلك صرفت (وأما ذو الوزن فهو أفعل) غالبا (بشرط أن لا يقبل التاء إما لأن مؤنثه فعلاء كأحمر أو فعلى) بضم الفاء كأفضل (أو لكونه لا مؤنث له) أصلا (كأكمر) للعظيم الكمرة وهى الحشفة (وآدر) بالمد للكبير الأنثيين فهذه الأنواع الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الأصلى ووزن فعل فإن وزن أفعل أولى بالفعل لأن أوله زيادة تدل على معنى فى الفعل دون الاسم فكان لذلك أصلا فى الفعل لأن ما زيادته لمعنى أولى مما زيادته لغير معنى وإنما اشترط أن لا تلحقه تاء التأنيث لأن ما تلحقه من الصفات كأرمل وهو الفقير ضعيف الشبه بلفظ المضارع لأن تاء التأنيث لا تلحقه وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • ووصف أصلى ووزن أفعلا • ممنوع تأنيث بتا • (وإنما صرف أربع فى نحو مررت بنسوة أربع) مع كونه صفة للنسوة وفيه وزن الفعل (لأنه وضع اسما للعدد (فلم يلتفت لما طرأ له من الوصفية وأيضا فإنه قابل للتاء) فى نحو مررت برجال أربعة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • وألغين عارض الوصفية كأربع • (وإنما منع صرف باب أبطح) وهو المكان المنبطح من الوادى وأجرع وهو المكان المستوى وأبرق وهو المكان الذى فيه لونان (و) باب (أدهم للقيد وأسود) للحية السوداء (وأرقم للحية) التى فيها نقط سود وبيض كالرقم (مع أنها أسماء لأنها وضعت صفات فلم يلتفت إلى ما طرأ لها من الاسمية) وفى الإفصاح أن سيبويه ذكر أن جميع العرب

الدنوشرى قد يرد الرد ويقال إن ما نقله ابن الحاجب انفرد به ولم يحفظ عن غيره فلم يعول عليه (قوله وهو ما وضع صفة) قال الدنوشرى قال الهندى المراد بالأصل الأصل ولو حكما كثلاث أو تقديرا كأجمع أو بناء على قانون وضعى كأدير تصغير أدور (قوله وهو وزن أفعل) أى ذو وزن أفعل وإلا لم يصح الحمل كما هو ظاهر (قوله بفتح الفاء) قيد بذلك لأن الألف والنون فى الصفة لا تكون على وزن فعلان بكسر الفاء وبضم الفاء لا تكون إلا مع فعلانة كعريان فإن مؤنثه عريانة (قوله أن لا يقبل التاء) لا بد أيضا أن تكون الوصفية أصلية نظير ما يأتى مع وزن الفعل ليخرج نحو صفوان بمعنى قاس وهذا مستفاد من قوله السابق وهو ما وضع صفة (قوله فالأول الخ) قال الدنوشرى قد ينافيه ما سيأتى عن بنى أسد من أنهم يصرفون باب سكران ويجاب بأن ذلك غير معتد به لما سيأتى (قوله وقال أبو حاتم الخ) وجه كونها مناكير أنها مخالفة للغات الفصيحة وقد يقال كيف ينكر عليهم ما هو لغتهم التى طبعهم الله عليها (قوله لأنه وضع اسما الخ) قال الدنوشرى قال شيخنا العلامة أحمد بن قاسم العبادى ومن خطه نقلت • فإن قلت ما معنى أربع مستعملة فى الوصفية العارضة ومعناها إذا لم تستعمل فيه إلا فى معنى المجرد العددى فإن معناه الأول ذوات وعدد أى ذوات لها

تمنع صرف ستة أدهم للقيد وأسود سالخ وأرقم لنوعين من الحيات وأجرع وأبطح وأبرق وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وعارض الاسمية أى ألغينه (وربما اعتد بعضهم باسميتها) الطارئة (فصرفها) وصرح ابن جنى بأن هذه الأسماء كلها تنصرف ويفترق باب أبطح وباب أدهم من جهة كون باب أبطح صفات خاصة بالأمكنة الموجود معناهم ذلك المعنى وباب أدهم صفات عامة ويفترق هذان البابان وباب أجدل فى الصرف وعدمه فأما أدهم وأبطح فأصلهما الوصفية ثم طرأت عليها الاسمية فلهذا منعا من الصرف (وأما أجدل للصقر وأخيل لطائر ذى خيلان) بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء جمع خال وهو النقط المخالفة لبقية البدن قال الفراء هو الشقراق وسمى أخيل لأنه يتخيل فى لونه الخضرة من غير خلوصها (وأفعى للحية) واختلف فى اشتقاقها فقال أبو على مشتقة من يافع فأصلها أيفع وقال ابن جنى من فوعة السم حرارته فأصلها أفوع فنقلت فاؤه على الأول وعينه على الثانى إلى موضع لامه وقال غيرهما من مادة الأفعوان فلا نقل فيه وقولهم أرض مفعاة أى كثيرة الأفاعى (فإنها أسماء فى الأصل و) فى (الحال فلهذا صرفت فى لغة الأكثر وبعضهم يمنع صرفها) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

واجدل وأخيل وأفعى مصروفة وقد ينلن المنعا

(للمح معنى الصفة فيها وهى القوة) فى أجدل (والتلون) فى أخيل (والإيذاء) فى الأفعى لكن المنع فى أفعى أبعد منه فى أخيل وأجدل لأنهما من المخيول وهو الكثير الخيلان ومن الجدل وهو الشدة وأما أفعى فلا مادة لها فى الاشتقاق لكن ذكرها يقارن تصور إيذائها فأشبهت المشتق قاله المرادى تبعا للشارح (قال) القطامى

كأن العقيلين يوم لقيتهم ٭ (فراخ القطا لاقين أجدل بازيا)

فمنع صرف أجدل وهو مفعول لاقين وبازيا يجوز أن يكون صفة أجدل ويجوز أن يكون معطوفا على أجدل بإسقاط العاطف وهو من بزى إذا تطاول (وقال) حسان بن ثابت الأنصارى رضى الله عنه

ذريني وعلمي بالأمور وشيمتى ٭ (فما طائر يوما عليك بأخيلا)

فمنع صرف أخيل والعرب تتشاءم بالأخيل تقول هو أشأم من أخيل ويجمع على أخايل ومن غير الغالب أفيعل نحو أحيمر وأفيضل من المصغر فإنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل فإنه على وزن أبيطر قاله المرادى تبعا للشارح (وأما) الوصف (ذو العدل فنوعان أحدهما موازن فعال) بضم الفاء (ومفعل) بفتح الميم والعين وهما مسموعان (من الواحد إلى الأربعة باتفاق وفى الباقى) من العشرة (على الأصح) وقيل فى العشرة والخمسة فدونها سماعا وما بينهما قياسا عند الكوفيين والزجاج وقيل يقاس على فعال خاصة لأنه أكثر والصحيح كما قال الموضح هنا وفى الحواشى أن البناءين مسموعان فى الألفاظ العشرة كما حكاه الشيبانى ولا يعارض بقول أبى عبيدة والبخارى فى صحيحه إن العرب لا تتجاوز الأربعة لأن غيرهما سمع ما لم يسمعا ونقل السخاوى أنه يعدل أيضا إلى فعلان بضم الفاء من الواحدة إلى العشرة كقوله طاروا إليه زوجات ووحدانا (وهى معدولة عن ألفاظ العدد الأصول) حال كونها (مكررة فأصل جاء القوم أحاد جاؤا واحدا واحدا) فعدل عن واحدا واحدا إلى أحاد تخفيفا للفظ (وكذا الباقى ولا تستعمل هذه الألفاظ إلا نعوتا نحو أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع) فمثنى وثلاث ورباع نعوت لأجنحة (أو أحوالا نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) فمثنى وثلاث ورباع أحوال من النساء (أو أخبارا نحو صلاة الليل مثنى مثنى) فمثنى الأول خبر صلاة ومثنى الثانى تكرير له (وإنما كرر لقصد التوكيد لا لإفادة التكرير التأسيس) لأنه لو قيل صلاة الليل مثنى لكفى فى المقصود وزعم الفراء أن هذه الأسماء معارف بنية الألف واللام فهى على هذا فى الآيتين بدل كما قال الحوفى إذ لا تنعت النكرة بالمعرفة ولا يجئ الحال معرفة إلا بتأويل ومنهم من يذهب بها مذهب الأسماء فلا يستعملها استعمال المشتقات فى التبعية كقوله :

العـــدد أى الكمية المخصوصة كضارب معناه ذات وضرب وفى الثانى مجرد العدد أى الكمية المخصوصة (قوله بعضهم) قال الدنوشرى ينظر ما مرجع الضمير فى قوله بعضهم هل هو العرب أو النحاة فإن كان العرب نافى قول س المتقدم (قوله والإيذاء) قال الدنوشرى فى القاموس ولا تقل إيذاء بل تقول أذية فالإيذاء غير مستعمل لكن ذكر بعض العلماء أن كلام القاموس مردود وكان المرحوم أبو السعود مفتى الديار الرومية ابن الشيخ محمد العمادى يقول قولوا إيذاء إيذاء للاسترابادى صاحب القاموس مستشهد بما ذكره العلامة حسين الزوزنى فى كتابه المصادر من أنه مسموع وذكر فى القاموس أيضا أن التهويش والمشوش والتشويش كلها لحن قال ووهم الجوهرى والصواب التهويش والمهوش والتهوش اه وهو مردود أيضا بما ذكره الزوزنى فى مصادره كذا قال بعضهم وفيه نظر

وخيل كفاها ولم يكفها ۞ ثناء الرجال ووحدانها

النوع (الثاني أخر) بضم الهمزة وفتح الخاء (في نحو مررت بنسوة أخر) وإلى منع العدل مع الوصف في هذين النوعين أشار الناظم بقوله ومنع عدل مع وصف معتبر ۞ في لفظ مثنى وثلاث وأخر (لأنها جمع لأخرى وأخرى أنثى آخر بالفتح) للخاء (بمعنى مغاير وآخر) بالفتح (من باب اسم التفضيل) فإن أصله أأخر بهمزتين مفتوحة فساكنة أبدلت الساكنة ألفا (واسم التفضيل قياسه أن يكون في حال تجرده من أل والإضافة مفردا مذكرا) ولو كان جاريا على مثنى أو مجموع أو مؤنث فالأول (نحو ليوسف وأخوه أحب) إلى أبينا منا (و) الثاني (نحو قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم إلى قوله أحب إليكم) من الله ورسوله والثالث نحو هند أحب إلى من عمرو (فكان القياس أن يقال مررت بامرأة آخر وبنساء آخر وبرجال آخر وبرجلين آخر) بفتح الهمزة الممدودة فيهن (ولكنهم) في التأنيث (قالوا أخرى و) في جمع المؤنث المكسر قالوا (أخر) بضم الهمزة (و) في جمع المذكر السالم قالوا (آخرون و) في المثنى قالوا (آخران و) بذلك جاء التنزيل (قال الله تعالى فتذكر إحداهما الأخرى فعدة من أيام أخر وآخرون اعترفوا فآخران يقومان وإنما خص النحويون أخر) بضم الهمزة (بالذكر) دون ما عداه (لأن في أخرى ألف التأنيث وهي أوضح من العدل) في منع الصرف (وأما آخرون وآخران فمعربان بالحروف فلا مدخل لهما في هذا الباب) لأن إعرابه بالحركات (وأما آخر) بفتح الهمزة (فلا عدل فيه وإنما العدل في فروعه) من المؤنث والمثنى والجمع (وإنما امتنع من الصرف للوصفية والوزن) وفي جعل آخر من باب التفضيل إشكال لأنه لا يدل على المشاركة والزيادة بل المغايرة ومن ثم قال الموضح في الحواشي الصواب أن آخر مشابه لأفعل من جهات ثلاث إحداها الوصف والثانية الزيادة والثالثة أنه لا يتقوم معناه إلا باثنين مغاير ومغاير كما أن أفعل إنما يتقوم معناه باثنين مفضل ومفضل عليه فلما أشبه من هذه الجهات استحق أحكامه في جميع تصاريفه وعلى هذا فكان ينبغي أن لا تستعمل تصاريفه مع التنكير إلا مع أل والإضافة لمعرفة فلما خولف بها عن ذلك كان ذلك عدلا لها استحقه بما اقتضى المشابهة فعلى هذا إذا قيل مررت بنسوة أخر كان معدولا عن آخر بالفتح والمعدول لا تقول عن الآخر لأنه نكرة لجريه على نكرة نعتا ولا عن آخرين لما بينا من انتفاء حقيقة التفضيل من هذه الكلمة وكثير غلط في المسألة اهـ (وإن كانت أخرى بمعنى آخرة) بكسر الخاء وهي المقابلة للأولى (نحو قالت) أخراهم لأولاهم وقالت أولاهم لأخراهم (جمعت على أخر مصروفا) لأنه غير معدول ذكر ذلك الفراء و (لأن مذكرها آخر بالكسر) مقابل أول (بدليل وأن عليه النشأة الأخرى) أي الآخرة بدليل (ثم الله ينشئ النشأة الآخرة) والقصة واحدة (فليست) أخرى بمعنى آخرة (من باب اسم التفضيل) والفرق أن أنثى المفتوح لا تدل على انتهاء كما لا يدل عليه مذكرها فلذلك يعطف عليها مثلها من جنس واحد كقولك عندي رجل وآخر وآخر وعندي امرأة وأخرى وأخرى وأنثى المكسور تدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد كما أن مذكرها كذلك (وإذا سمي بنحو

(قوله بمعنى مغاير) قال الدنوشري مع قوله من باب اسم التفضيل ليس بظاهر عند التأمل إذ تفسيره باسم الفاعل يقتضي انسلاخه عن معنى التفضيل والصواب ما في الجامي أن آخر كان في الأصل اسم تفضيل بمعنى أشد مغايرة بمعنى مغاير ويمكن الجمع بين قول من قال إنه اسم تفضيل وبين قول من قال إنه ليس باسم تفضيل بأن الأول راعى الأصل والثاني راعى الحالة الراهنة قال شيخنا العلامة شحاذة الحلبي أطال الله عمره وبه يبطل قول الموضح الصواب أن آخر مشابه الخ فليتأمل (قوله فتذكر (٢١٥) إحداهما الأخرى) قال التفتازاني في حواشي الكشاف بحث ينبغي أن يتعرض له وجه تكرار إحداهما ولا خفاء في أنه ليس من وضع المظهر موضع المضمر إذ ليست المذكورة هي المناسبة إلا أن يجعل إحداهما الثانية في موقع المفعول ولا يجوز تقدم المفعول على الفاعل في موضع الإلباس لم يصح أن يقول فتذكر الأخرى فلا بد للعدول من نكتة اهـ وفي أمالي ابن الحاجب أن المقصود هو إفادة كون التذكير من إحداهما للأخرى كيفما قدر ولا يستقيم إلا كذلك ألا ترى أنه لو قيل إن تضل إحداهما فتذكرها الأخرى وجب أن يكون ضمير المفعول عائدا على الضالة فيتعين لها وذلك مخل بالمعنى المقصود لأن الضالة الآن في الشهادة قد تكون هي الذاكرة لها في زمان آخر فالمذكرة حينئذ هي الضالة فإذا قيل فتذكرها الأخرى لم يفد ذلك لتعين عود الضمير إلى الضالة وإذا قيل فتذكر إحداهما الأخرى كان مبهما في واحدة منهما فلو ضلت إحداهما فذكرتها الأخرى فذكرت كان داخلا ثم لو انعكس الأمر والشهادة بعينها في وقت آخر اندرج أيضا تحته لوقوع قوله فتذكر إحداهما الأخرى غير معين فظهر الوجه الذي لأجله عدل عن فتذكرها إلى فتذكر إحداهما هكذا قيل وفيه بحث كذا في شرح المغني المزج للدماميني في بحث أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون وقال بعضهم أن تضل إحداهما أي إحدى الشهادتين أي تضيع بالنسيان فتذكر إحدى المرأتين الأخرى لئلا يتكرر لفظ إحداهما بلا معنى وعابوه بذلك أنه لا يسمى ناسي الشهادة ضالا ويجوز أن يقال ضلت الشهادة إذا ضاعت كما قال عز وجل قالوا ضلوا عنا أي ضاعوا

من هذه الأنواع الثلاثة وهي الوصف ذو الزيادتين والوصف الموازن للفعل والوصف المعدول (بقي على منع الصرف) عند الجمهور (لأن الصفة لما ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية) وبقي كل من الزيادة والوزن والعدل على حاله وقال الأخفش في المعاني وأبو العباس أنه لو سمي بمثنى أو أحد أخواته انصرف لأنه إذا كان اسما فليس في معنى اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة فليس فيه إلا التعريف خاصة وتبعهما على ذلك الفارسي وابن عصفور ورد بأن هذا مذهب لا نظير له إذ لا يوجد بناء فينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة وإنما المعروف العكس وعبارة الفارسي في التذكرة تخالف هذا فإنه قال الوصف يزول فيخلفه التعريف الذي للعلم والعدل قائم في الحالين جميعا انتهى وحجة الجمهور أن شبه الأصل من العدل حاصل والعلمية محققة فسبب المنع موجود فالوجه امتناع الصرف وأما قول ثعلب والفراء وغيرهما من الكوفيين مثنى وثلاث ورباع مصروفة فليس مرادهم الصرف الحقيقي وإنما مرادهم بذلك العدل فإنهم يسمون العدل صرفا ولا مشاحة في الاصطلاح (النوع الثاني ما لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة وهو سبعة أحدها العلم المركب تركيب المزج) المشار إليه في النظم بقوله * والعلم امنع صرفه مركبا * تركيب مزج (كبعلبك وحضرموت) علمين لبلدين وسيبويه في لغة من أعربه فإن هذا النوع لا ينصرف لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب (وقد يضاف أول جزأيه إلى ثانيهما) تشبيها بعبد الله فيعرب الجزء الأول بحسب العوامل ويجر الثاني بالإضافة ثم إن كان في الجزء الثاني ما يمنع صرفه في العجمة كرامهرمز منع من الصرف وإلا صرف كحضرموت وإن كان آخر الجزء الأول ياء كمعديكرب فإنه تقدر فيه الحركات الثلاث ولا تظهر فيه الفتحة تشبيها بالألف فلازم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا في الإفراد قاله ابن مالك حكما وتعليلا وقال غيره يفتح في النصب ويسكن في الرفع والجر كقاضي القوم والمشهور في لغة الإضافة صرف كرب وجره بالكسرة وسمع جره بالفتحة فقال سيبويه والفارسي ممنوع الصرف لأنه مؤنث وقال قوم مبني على الفتح كعشر من خمسة عشر قيل وهو الصحيح لأنه لو كان مؤنثا غير منصرف لم يجز فيه الصرف لأنه محرك الوسط ودفع بأنه قد تكون كلمة مؤنثة عند قوم مذكرة عند آخرين وأجاز الفارسي الوجهين لاحتمال الأمرين (وقد يبنيان على الفتح) تشبيها بخمسة عشرة حكاه سيبويه وغيره فيفتح آخر الجزأين إلا في نحو معديكرب فيفتح آخر الثاني فقط وفي البسيط ليس البناء مطردا عند عامة البصريين والكوفيين (وعلى اللغات الثلاث) وهي إعرابه إعراب ما لا ينصرف وإضافة أول جزأيه إلى ثانيهما وبناؤهما على الفتح (فإن كان آخر) الجزء (الأول معتلا) بالياء (كمعديكرب وقالي قلا وجب سكونه مطلقا) في الرفع

(قوله وإنما مرادهم بذلك العدل الخ) قال الدنوشري يمنع هذا التأويل ما حكاه المرادي عن الفراء قال وتلبيه وأجاز الفراء صرف هذه الألفاظ مذهوبا بها مذهب الأسماء قال تقول العرب ادخلوا ثلاث ثلاث أو ثلاثا ثلاثا (قوله تركيب المزج) قال الدنوشري خرج به المركب الإضافي والإسنادي فالأول يكون إعرابه على آخر الجزء الأول والإسنادي يحكى على ما هو عليه وهل هو معرب أو مبني فيه خلاف والمركب العددي نحو خمسة عشر متحتم البناء عند البصريين وأجاز الكوفيون إضافة صدره إلى عجزه وسيأتي في بابه فإن سمي به ففيه ثلاثة أوجه الأول أن يقر على حالة البناء الثاني أن يعرب إعراب ما لا ينصرف الثالث أن يضاف صدره إلى عجزه والمركب من الأحوال والظروف نحو شغر بغر بيت بيت وصباح مساء إذا سمي به أضيف صدره إلى عجزه وزال التركيب عند سيبويه وقال يجوز التركيب والبناء (قوله وحضرموت) قال الدنوشري وبعضهم يقول حضرموت بضم الميم نقله ابن إياز عن التبريزي (قوله فإن هذا النوع) قال الدنوشري ليس مراده به النوع الثاني لعدم صحة التعليل بما ذكره بل مراده النوع الأول من السبعة (قوله ثم إن كان الخ) قال الدنوشري قضيته أن هرمز منع صرفه للعلمية والعجمة مع أنه لا علمية فيه وإنما المجموع هو العلم ويجاب بأن جزء العلم كالعلم (قوله ولا تظهر فيه الفتحة) قال الدنوشري ويلغز بذلك ويقال لنا اسم منقوص تقدر فيه الحركات الثلاث ولا تظهر الفتحة ونظمته في قولي :

أفدني أي منقوص

وفيه النصب لم يظهر

(قوله وإلا صرف كحضرموت) قال الدنوشري قال المرادي وأما كرب من معد يكرب فمصروف في اللغة المشهورة وبعض العرب لا يصرفه بل يجعله مؤنثا (قوله وقال غيره) قال الدنوشري ينظر هل الأصح طريقة ابن مالك أو غيره (قوله وسمع جره بالفتحة) قال الدنوشري لا يلائمه قوله بعد وقال قوم مبني على الفتح فلو قال وسمع فتحه كان أولى فإن قلت كيف يقول سيبويه والفارسي أنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث مع أن شرط صرف المؤنث إذا سمي به مذكر زيادته على ثلاثة أحرف قلت يجاب بأن العلم إنما هو المجموع وأجرى حكم العلمية على جزأيه فالزيادة موجودة في الجملة (قوله وأجاز الفارسي الوجهين الخ) قال الدنوشري الظاهر أن الوجهين هما كون الفتح فتح إعراب وكونه بناء فيكون الفارسي وافق الإمام سيبويه في كونه معربا ووافق القوم فيما قالوا والظاهر أنه لا يصح أن يراد بالوجهين الجر بالكسرة والفتح على القولين فيه (قوله كمعديكرب) قال الزمخشري معدي مأخوذ من عداه أي تجاوزه والكرب الفساد وكأنه قيل عداه

والنصب والجر سواء كان معربا كما في لغة الإضافة أم مبنيا كما في غيرها وقد تقدم ذلك في الشرح (الثاني العلم ذو الزيادتين الألف والنون) وإليه أشار الناظم بقوله * كذاك حاوي زائدي فعلانا * سواء كان أوله مفتوحا أم مكسورا أم مضموما (كمروان وعمران وعثمان و) لا فرق بين أعلام الأناسي كما تقدم وغيرها نحو (غطفان) بفتح المعجمة والطاء المهملة وبالفاء اسم قبيلة من قبائل العرب سميت باسم أبيها وهو غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان (وأصبهان) بكسر الهمزة وفتح الموحدة علم بلد سميت بذلك لأن أول من نزلها أصبهان بن فلوج بن لطى بن يافث فهذه الألفاظ ممنوعة الصرف اتفاقا لأن الألف والنون فيها زيدتا معا وما كان من الأسماء في آخره ألف ونون واحتملت النون فيه الأصالة والزيادة ففيه وجهان الصرف وعدمه اعتبارا بأصالتها وزيادتها فمن ذلك رمان وحسان ودهقان وشيطان أعلاما فإن اعتقدت أنها من الرم والحس والدهق والشيط لم تصرفها وإن اعتقدت أنها من الرمن والحسن بالنون والدهقنة والشيطنة صرفتها وإذا تمحضت لجهة الأصالة صرفت كما إذا سميت بطحان من الطحن أو بتبان من التبن أو بسمان من السمن ونحو ذلك واختلف في أبان بتخفيف الباء علما فمن صرفه رأى أن وزنه فعال فالهمزة والباء والنون أصول ومن منعه الصرف رأى أن وزنه أفعل وأنه منقول من أبان الشيء يبين والجمهور على المنع كما قال ابن يعيش وإذا أبدل من النون الزائدة لام منع من الصرف إعطاء للبدل حكم المبدل منه وذلك نحو أصيلال مسمى به أصله أصيلان تصغير أصيل على غير قياس ولو أبدل من حرف أصلي نون صرف وذلك نحو حنان مسمى به أصله حناء أبدلت همزته نونا (الثالث العلم المؤنث ويتحتم منعه من الصرف إن كان بالتاء) وإليه أشار الناظم بقوله * كذا مؤنث بهاء مطلقا * سواء كان علم مؤنث أم مذكر (كفاطمة وطلحة) وإنما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه ولزوم علامة التأنيث في لفظه وهي ملازمة له ومن ثم لم تؤثر في الصفة نحو قائمة لأنها في حكم الانفصال فإنها تارة تجرد منها وتارة تقترن بها (أو زائدا على) أحرف (ثلاثة كزينب وسعاد) تنزيلا للحرف الرابع منزلة تاء التأنيث (أو) ثلاثيا (محرك الوسط) لفظا

الأسماء وفيه شذوذ وهو إتيانه على مفعل بكسر العين مع أنه معتل اللام والمعتل اللام يأتي على مفعل بفتح العين كالمرمى والمغزى وقال الأندلسي يجوز أن يكون أصله معدى بفتح العين على القياس فنسب إليه وحذف الألف فقيل معدي بياء مشددة ثم خففت الياء فبقي معدي بياء واحدة ساكنة فوزنه على هذا مفعي لأنه محذوف اللام (قوله وغيرها نحو غطفان) قال الدنوشري مشكل فإنه علم على الأناسي أيضا اللهم إلا أن يقال إن القبيلة من حيث هي كذلك لا يقال فيها أنها من الأناسي أو يقدر قبل قول الشارح الأناسي لفظ أفراد فتصح به المغايرة أو يكون المراد بالأناسي كونه موضوعا لها على أنه علم شخص بخلاف ما ذكر فإنه علم جنس إن صح أنه علم جنس (قوله زيدتا معا) قال الدنوشري أي فأشبهتا ألفي حمراء (قوله ففيه وجهان) قال الدنوشري وهل يقال الأولى الصرف لأصالته في الأسماء أو منعه محل نظر والأول هو الأولى فيما يظهر ولكن كلام الشارح فيما يأتي قد ينافي ذلك (قوله فمن ذلك رمان) قال الدنوشري فيه نظر فإن رمانا فعال لا فعلان لعدمه وأما قرطاس بالضم فقليل كما قال علماء الصرف فإذا سمي به وجب منعه من الصرف لوجوب الحكم بزيادة ألفه ونونه وقال أيضا رمان عند سيبويه والخليل ممنوع من الصرف لكثرة زيادة الألف والنون في نحو ذلك ومصروف عند الأخفش لأن فعالا في النبات أكثر ويؤيده قول بعضهم أرض مرمنة قال الأشموني وعليه يشكل كلام الشارح (قوله فإن اعتقدت الخ) قال الدنوشري الظاهر أنه عند الاعتقاد الذي ذكره يجب العمل بمقتضاه والاعتقادان معا جائزان لكن ينظر ما الأرجح منهما وقال ابن مالك في حسان والجوهري في حمار قبان لدويبة أنه لم يسمع فيهما إلا منع الصرف لكن قال الشيخ زكريا ولا يؤثر ذلك فيما قاله ابن الحاجب من جواز الوجهين لأن المثبت مقدم على النافي وفيه نظر لأن مثل صاحب الصحاح تتبعه أتم (قوله من الرم الخ) قال الدنوشري الرم الإصلاح والحس القتل والدهق الإعطاء (قوله أو بسمان من السمن) قال الدنوشري ينظر هل هو السمن بفتح أوله وسكون ثانيه أو بكسر أوله وفتح ثانيه وعلى كل فهو منصرف كما قال الشارح لتقيد زيادة النون وجعلها في تبان متمحضة للأصالة ينافيه ما صرح به ابن فلاح في الكافي من جواز الوجهين الصرف اعتبارا لما ذكره الشارح ومنعه اعتبارا لأنه مأخوذ من التب بمعنى الخسار ومنه تبا وتعيدا أي لهب قال بعض الأفاضل وما المانع من أن يكون سمان كحسان فيجوز أخذه من السمن فيكون مصروفا ويجوز أخذه من السم فيكون غير مصروف (قوله واختلف في أبان الخ) قال الدنوشري وذهب الفراء إلى منع الصرف للعلمية وزيادة ألف قبل نون أصلية تشبيها لها بالزائدة نحو سنان وبيان والصحيح صرف ذلك أشموني (قوله وذلك نحو حنان الخ) قال الدنوشري حنان بكسر الحاء وتشديد النون وإبدال الهمزة نونا لكن الهمزة ليست حرفا أصليا بل بدل من أصل (قوله أو محرك الوسط الخ) قال الدنوشري وإن نزلوا الحركة في نحو سقر منزلة الحرف الرابع لأن الاسم خرج بها عن أعدل الأسماء وهو الثلاثي الساكن الحشو فصار كالرباعي في الثقل ولأنها في

النسب كالحرف الخامس فلو نسب إلى جمزى لقلت جمزى بحذف الألف لا غير ولو كان الوسط ساكنا لجاز فيه الأمران (قوله بلدين) أشار بذلك إلى وجه تأنيث العلمين فإن أسماء الأماكن قد يلتزم تأنيثها بتأويل البلدة وقد يلتزم تذكيرها بتأويل المكان وقد يخير المتكلم فى اعتبار ما شاء والمرجع السماع وما لم يسمعوا فيه شيئا من كلام العرب جوزوا فيه الوجهين وكذا أسماء القبائل فى تأويلها بالقبيلة والحى قال العصام أقول ما لم يسمع فيه شىء ينبغى أن يصرف لا غير لأن الأصل فى الاسم الصرف لكن كان الظاهر أن يقول المصنف علمى بلدتين قال الدنوشرى اعلم أن ماه وجور إنما يكونان من هذا القبيل إذا اعتبرت مسماهما بلدة بالتاء وأما إذا اعتبرته بلدا فيكونان كنوح ولوط قاله الجوهرى (قوله وإنما أثرت تحتمه) فى أنه لم يعتبر المانع من ماه وجور العجمة بشرط التأنيث ويجاب بترجيح التأنيث على العجمة لقوته بظهور علامته المقدرة فى بعض التصريفات (قوله فى نحو هند) قال الدنوشرى ذكر الأندلسى أن لفظ هند منقول من مذكر سمى به مؤنث فكان كزيد مسمى به امرأة فكان الظاهر تحتم منعه مثله خلافا لما يوهمه كلام الموضح (قوله أو تقديرا) قيده المرادى بقوله كالفظ قال ابن هانئ يعنى به ما كان حذفه على طريق القياس فإن المحذوف منه يكون كالملفوظ به ومنه وجوب تخفيف جواب اسم بقمة وشمل تخفيف شمأل واحترز به عما هو على غير قياس كأيم فى أيم من باب هين وهين فليس المحذوف من هذا كالملفوظ به وإنما لم يكتفوا هنا بتحرك الوسط كما تقدم لأنه لما كان المسمى هنا مذكرا ضعف معنى التأنيث جدا فاحتاجوا إلى تقويه معنى التأنيث بأقوى الأمور القائمة مقام علامته وهو الحرف الرابع وبما يدل على قوته منعه من رد العلامة فى التصغير كما فى عقيرب بخلاف حركة الوسط كما فى قديمة وبهذا يعلم الجواب عن عدم اكتفائهم هنا بالعجمة (قوله إن كانت علميته فى اللغة العجمية) قال الدنوشرى فإن قيل لو سميت رجلا بآجر فيمن خفف الراء لم تصرفه فما الوجه فى ذلك قيل هذه مغالطة وذلك لأنا نصرفه لأن فيه التعريف ووزن الفعل نحو آخذ وآكل فلم ينصرف بهذين السببين والعجمة فيه غير معتد بها فلا يرد على قولهم أن العجمى إذا لم يكن علما فى لغة العجم انصرف (قوله كما هو ظاهر مذهب سيبويه) قال الدنوشرى إنما عبر بقوله ظاهر لأنه ليس فى كلام سيبويه تصريح وتبع سيبويه غيره فى ذلك وكذلك ابن عصفور والشلوبين تبعهما غيرهما وقد يقال إن صرفت العرب لجام وقالون مسمى بهما فالوجه ما قاله سيبويه وإن لم تصرفه فالوجه ما قاله ابن عصفور ولعلهم لم يحفظوا عن العرب شيئا فى ذلك فوقع الخلاف

(كسقر ولظى) إقامة لحركة الوسط مقام الحرف الرابع خلافا لابن الأنبارى فى جعله ذا وجهين كهند وأما محرك الوسط تقديرا كدار ونار علمى امرأتين فيلحق بباب هند (أو) ثلاثيا (أعجميا كماه وجور) بضم الجيم على بلدين لأن العجمة لما انضمت إلى التأنيث والعلمية تحتم المنع وإن كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثى لأنها هنا لم تؤثر منع الصرف وإنما أثرت تحتمه وقيل هو ذو وجهين كهند (أو) ثلاثيا منقولا من المذكر إلى المؤنث كزيد اسم امرأة) لأنه حصل بنقله إلى التأنيث ثقل عادل خفة اللفظ هذا مذهب سيبويه والجمهور وذلك مأخوذ من قول النظم • وشرط منع العار كونه ارتقى

فوق الثلاث أو كجور أو سقر • أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر

ويجوز فى نحو هند ودعد) وجمل من الثلاثى الساكن الوسط إذا لم يكن أعجميا ولا مذكر الأصل (الصرف وتركه) فمن صرفه نظر إلى خفة اللفظ وأنها قد قاومت أحد السببين ومن لم يصرفه (وهو أولى) نظر إلى وجود السببين فى الجملة وهما العلمية والتأنيث وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وجهان فى العادم تذكيرا سبق • وعجمة كهند والمنع أحق

والزجاج يوجبه) أى المنع وعلله بأن السكون لا يغير حكما أوجبه اجتماع علتين تمنعان الصرف اه (وقال عيسى) بن عمر الثقفى (و) أبو عمرو (الجرمى و) أبو العباس (المبرد) وأبو زيد (فى نحو زيد اسم امرأة أنه كهند) فى جواز الوجهين وعلم منه أنه لو كان علم المؤنث ثنائى اللفظ كيد جاز فيه الوجهان ذكره سيبويه وإذا سمى مذكر بمؤنث وجب منع صرفه بأربعة شروط أحدها كونه أكثر من ثلاثة أحرف لفظا كزينب أو تقديرا كجيل مخفف جيئل الثانى أن لا يكون مسبوقا بتذكير انفرد به تحقيقا كرباب علم امرأة فإنها منقولة من مذكر فلو سمى بها مذكر صرفت أو تقديرا كجنوب وشمال فإنهما صفتان المذكر مقدر الشرط الثالث أن لا يكون مسبوقا بتذكير غالب كذراع فإنه مؤنث بدليل ذراع رأيتها فإذا سمى به مذكر انصرف لغلبة استعماله قبل العلمية فى المذكر كقولهم أنت ذراعى وعضدى بمعنى أنت ناصرى ومنجدى الشرط الرابع أن لا يكون التأنيث موقوفا على تأويل غير لازم وذلك كتأنيث الجموع كرجال فإن تأنيثها يبنى على تأويلها بالجماعة وذلك غير لازم لأنها قد تؤول بالجمع وهو مذكر فإذا سمى به مذكر انصرف (الرابع العلم الأعجمى) فإن فيه فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بكونه من الأوضاع الأعجمية فيمتنع من الصرف (إن كانت علميته فى اللغة العجمية) كما هو ظاهر مذهب سيبويه وزعم الشلوبين وابن

صفور أنه لا يشترط ويظهر أثر الخلاف في نحو قالون فيصرف على الأول لأنهم لم يستعملوه علما وإنما استعملوه صفة بمعنى جيد ويمنع الصرف على الثاني لأنه لم يكن في كلام العرب قبل أن يسمى به (وزاد على) أحرف (ثلاثة كإبراهيم وإسمعيل) فلو كان ثلاثيا ضعف فيه فرعية اللفظ لمجيئه على أصل ما تبنى عليه الآحاد العربية فلا تؤثر العجمة في الثلاثي بخلاف التأنيث قولا واحدا في لغة جميع العرب ولا التفات إلى من نقل خلافه قاله في شرح الكافية والمراد بالعجمي ما نقل عن لسان غير العرب بأي لغة كانت وتعرف عجمة الاسم بوجوه أحدها نقل الأئمة والثاني خروجه عن أوزان الأسماء العربية كإبراهيم والثالث أن يعرى عن حروف الذلاقة وهو خماسي أو رباعي وحروف الذلاقة ستة وهي الميم والراء والباء الموحدة والنون والفاء واللام يجمعها مر بنفل والرابع أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو قج وجق والصاد والجيم نحو الصولجان والكاف والجيم نحو السكرجة والراء بعد النون أول كلمة نحو نرجس والزاي بعد الدال نحو مهندز وإليه أشار الناظم بقوله :

والعجمي الوضع والتعريف مع ‏• زيد على الثلاث صرفه امتنع

(وإذا سمي بنحو لجام) بالجيم وهو آلة تجعل في فم الفرس ونحوه (وفرند) بكسر الفاء والراء وسكون النون قال الجواليقي فارسي معرب وهو جوهر السيف (صرف لحدوث علميته ونحو نوح ولوط) من الثلاثية الساكنة الوسط (وشتر) بفتح الشين المعجمة والتاء المثناة فوق اسم قلعة من أعمال أران بفتح الهمزة وتشديد الراء إقليم بأذربيجان (مصروفة) لكونها ثلاثية والعجمة ملغاة فيها صرح بذلك السيرافي وابن برهان وابن خروف (وقيل الساكن الوسط) كنوح ولوط (ذو وجهين) الصرف وعدمه كهند (والمحرك) أي الوسط كشتر (متحتم المنع) كزينب إقامة لحركة الوسط مقام الحرف الرابع وهذا التفصيل قال به عيسى بن عمر الثقفي وابن قتيبة والجرجاني والزمخشري (الخامس العلم الموازن للفعل) الماضي أو المضارع أو الأمر (والمعتبر من وزن الفعل أنواع) ثلاثة (أحدها الوزن الذي يخص الفعل) والمراد به ما لا يوجد في غير الفعل إلا في علم أو أعجمي أو نادر فالعلم (كخضم) بالخاء وتشديد الضاد المعجمتين علما (لمكان) وقال الجوهري اسم لعنبر بن عمرو بن تميم وقد غلب على القبيلة قال :

‏• لولا الإله ما سكنا خضما ‏• أي بلاد خضم (وشمر) بالشين المعجمة وتشديد الميم علما (للفرس) والأعجمي كبقم اسم صبغ وبذر اسم ماء (و) النادر ما كان على صيغة الماضي المبني للمفعول نحو (دئل) اسما (لقبيلة)

أو يكون العرب اختلفت في ذلك (فائدة) قال الأندلسي لو سميت بحائض وطالق انصرف وإن كان على أربعة أحرف مختصا بالمؤنث لأن أصله التذكير لكونه صفة وصف بها مؤنث بلفظ مذكر ولو سميت نساء انصرف إذا سميت به مذكرا لأن تأنيثه تأنيث جمع بمنزلة كلاب وتأنيث الجمع غير حقيقي اهـ ومراده في الأول أنك لو سميت مذكرا بحائض ونحوه انصرف لما ذكره (قوله أن يعرى من حروف الذلاقة) قال الدنوشري : قال المرادي فإن كان في الرباعي السين فقد يكون عربيا نحو عسجد وهو قليل (قوله ونحو نوح) قال الدنوشري فيه جناس مقلوب (قوله وشتر الخ) قال الدنوشري هذا مشكل بما تقدم في ماه وجور علمين على بلدين فإنه ذكر هناك أن العجمة لما انضمت إلى العلمية والتأنيث تحتم المنع وكذا يقال في شتر على أنه أولى لتحرك وسطه منضما إلى العلمية والتأنيث قال شيخ شيوخنا الملا عيسى الصفوي في شرحه على الكافية بعد أن ذكر ابن الحاجب أن شتر (٢١٩) ممنوع من الصرف وأما على مذهب الأكثر فصرح ابن هشام بأن شتر منصرف ونقله الشارح عن السيرافي وغيره وقال الشيخ يجوز أن يكون امتناع صرفه لأجل التأويل بالقلعة فهو علم مؤنث وعلى هذا لا يتم ظاهر التفريع فتأمله اهـ وقال أيضا ذكر ابن الحاجب الاتفاق على منع صرفه في شرح المفصل وهو فاسد فقد نص ابن هشام على صرفه وقال أيضا فإن قلت في هند ودعد سببان مع سكون الوسط وقد جاز فيهما الصرف ومنعه فينبغي أن يجوز الصرف ومنعه في نوح ولوط لوجود السببين فيهما أيضا . قلت إن التأنيث سبب محقق قوي فيمكن اعتباره مع سكون الوسط وأما العجمة فهي سبب مقدر ضعيف لأن معناها أن اللفظ كان مستعملا في لغة العجم (قوله بأذربيجان) قال في مطالع الأنوار بفتح الهمزة وسكون الذال وفتح الراء مع قصر الهمزة هذا هو المشهور ومد الأصيلي والمهلب الهمزة وفتح عبدالله بن سليمان وغيره الباء وحكى فيه ابن مكي إلى آخر ما ذكره (قوله وقيل الساكن الوسط الخ) قال الدنوشري قيل قياسا على هند ويفرق بينهما بأن جنس العجمة لا يعتد بالتسمية وجنس التأنيث يعتد بالتسمية به قال ابن فلاح اليمني في كافيته وذكر أن المؤنث الثلاثي الساكن الوسط صرفه أولى من تركه عكس ما قاله المصنف سابقا وهو اللغة الفصحى قاله الأندلسي وذكر ابن فلاح في كافيته أيضا أن اللغة الفصحى منعه من الصرف فلينظر أي الكلامين أصح (قوله وقال الجوهري) قال الدنوشري الذي في شرح ابن أيار الفصول أنه لقب لعنبر بن تميم (قوله وبذر لماء) قال الدنوشري فيه نظر وفي كلام ابن إياز أنه اسم لموضع ولا نسلم أنه أعجمي بل منقول من الفعل (قوله ودئل لقبيلة) قال الدنوشري قال

ابن المصنف فالنادر نحو دئل لدويبة وينجلب لخرزة وتبشر لطائر وهو يدل على أن دئل مشترك بين القبيلة والدويبة اه بقي أن ظاهر كلام المصنف أنه ليس علما ولذا جعله مغايرا لخضم وشمر والظاهر أنه علم وكون مدلوله القبيلة لا ينافي ذلك لما قررناه في حواشي الألفية في باب العلم عند قول الناظم وقرن (قوله والذى لا يوجد في غير الفعل الخ) هذا الصنيع يقتضي أنه جعل الوزن الذى يخص الفعل قسمين ما لا يوجد في غير الفعل إلا فيما سبق الثاني ما لا يوجد في غيره أصلا لكن كان الظاهر حينئذ أن يزيد فيما سلف قوله أو لا يوجد في غيره أصلا ليكون توطئة لما مزجه هنا في كلام المصنف بعد واو العطف فإنه لا يرتبط بحسب الظاهر بما قبله وظاهر صنيع المصنف مساواته لما قبله في الحكم وإنما أعاد الكاف لأن العلمية فيما قبله وردت في كلام العرب وفي هذا لم ترد بل ذكرها النحاة على سبيل التمثيل لكن بقي هنا شيء وهو أنه ما الفرق بين انطلق وما بعده وبين خضم وشمر فإن كلا وجد في غير الفعل علما والشارح فرق بينهما فليحرر (قوله أو تاء المطاوعة) قال الدنوشرى لو قال أو تاء ولم يقيد بالمطاوعة كما في بعض النسخ كان أولى (قوله لأن المنقول الخ) قال الدنوشرى لو قال كما قال ابن المصنف ومتى سميت بفعل أوله همزة وصل قطعتها في التسمية بخلاف إذا سميت باسم أوله همزة وصل

فإنك تبقى وصلها بعد التسمية لأن المنقول من من فعل قد بعد عن أصله فيلحق بنظائره من الأسماء ويحكم فيه بقطع الهمزة كما هو القياس في الأسماء والمنقول من اسم لم يبعد عن أصله فلم يستحق الخروج عما هو له كان أولى كما هو واضح (قوله الثاني الوزن الذي الفعل به أولى) قال الدنوشرى وفي شرح الفصول لابن إياز لو سميت بضربن من قولك ضربن الهندات وجعلت النون حرفا دالا على أن الفاعل مجموع لم يصرف للتعريف ووزن الفعل المختص إذ ليس من الأسماء مثل جعفر بفتح الجيم والعين وسكون الفـــاء وذكر البستي في تعليقه أنه سأل أبا على عن قن في مثل قولك قن الهندات هل يصرف فقال لم يصرف لأنه بمنزلة قفل ودرج وإن أردت الأمر لم يصرف لأن هذا لا يكون إلا للضمير ولا يمكن خلع الضمير عنه وذكر البستي أيضا أنك إذا سميت بضربوا من قولك ضربوا الزيدون فلا بد من إلحاق النون إذ لا فصل بين هذه الواو والتي في ضربوا وبين التي في الزيدون والمسلمون في أن كلا منهما للجمع وإذا كان كذلك لم يكن بد من إلحاق النون فاعرف ذلك (قوله فكان المفتتح الخ) قال الدنوشرى لو قال بدله فكان المفتتح بها من الأفعال أصلا للمفتتح بها من الأسماء كان أحسن (قوله في الرفع نظير اكتب) لله در الشارح ما أدق نظره وما أدراه بصناعة مزج الكلام فإنه تمم كلام المصنف بذكر النظير في الرفع وربط لاحق الكلام بسابقه بما قدره بعد ذلك من قوله فلم يلزم وزنا واحدا لأنه المناسب لقول المصنف لازما وأما تفريع المصنف قوله فلم يبق على حالة واحدة فغير مناسب كما لا يخفى لكن قال المصنف في الحواشي إن قول الناظم أن امرأ في حالة الرفع بمنزلة الأمر من خرج مردود لأن همزته مكسورة كما لو كانت قبل التسمية به وعلى هذا فيستحق حينئذ الصرف لمباينته للفعل في الوزن ويجب صرفه في الحالين الأخيرين لئلا يلزم ما لا نظير له

فلا يمنع وجدان هذه الأمثلة اختصاص أوزانها بالفعل لأن النادر والأعجمي لا حكم لهما ولأن العلم منقول من فعل فالاختصاص فيه باق (و) الذى لا يوجد في غير الفعل ما كان على صيغة الماضي المفتتح بهمزة وصل أو تاء المطاوعة (كانطلق واستخرج و) نحو (تقاتل) وتصالح حال كونها (أعلاما) وحكم همزة الوصل في الفعل المسمى به القطع لأن المنقول من فعل بعد عن أصله فالتحق بنظائره من الأسماء فحكم فيه بقطع الهمزة بخلاف المنقول من اسم كاقتدار فإن الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية لأن المنقول من اسم لم يبعد عن أصله فلم يستحق الخروج عما هو له (الثاني الوزن الذى الفعل به أولى لكونه غالبا فيه) وعلى هذين النوعين اقتصر الناظم فقال: كذاك ذو وزن يخص الفعلا ﴿ أو غالب ... فالغالب (كإثمد) بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة بينهما وبالدال المهملة حجر الكحل وأما مضموم الهمزة والميم فاسم موضع (وإصبع بكسر الهمزة وفتح الموحدة واحدة الأصابع وفيها عشر لغات حاصلة من ضرب ثلاثة أحوال الهمزة في ثلاثة أحوال الباء والعاشرة أصبوع (وأبلم) بضم الهمزة واللام وسكون الموحدة بينهما سعف المقل حال كون الثلاثة (أعلاما فإن وجوده موازنها في الفعل أكثر) منه في الاسم (كالأمر من ضرب) فإنه موازن إثمد (و) الأمر من (ذهب) فإنه موازن إصبع بفتح الباء (و) الأمر من (كتب فإنه موازن أبلم (الثالث الوزن الذى الفعل به أولى لكونه مبدوءا بزيادة تدل) على معنى (في الفعل ولا تدل) على معنى (في الاسم نحو أفكل) بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهي الرعدة يقال أخذه الأفكل إذا أصابته رعدة (وأكلب) بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم اللام جمع كلب (فإن الهمزة فيها لا تدل) على معنى (وهي في موازنهما من الفعل نحو أذهب) مضارع ذهب (وأكتب) مضارع كتب (دالة على المتكلم) فكان المفتتح بأحدهما من الأفعال أصلا للمفتتح بهما من الأسماء (ثم لا بد من كون الوزن لازما باقيا) في اللفظ على حالته الأصلية (غير مخالف لطريقة الفعل فخرج بالأول) قيد (الأول وهو اللزوم) (نحو امرئ علما فإنه) في الرفع نظير اكتب و (في النصب نظير اذهب وفي الجر نظير

وهو وزن ما لا ينصرف فى النصب والجر وينصرف فى الرفع (قوله يكون حركة عينه تتبع حركة لامه) قال فى الحواشى

اضربه) لم يلزم وزنا واحدا فى الأحوال الثلاثة و(لم يبق على حالة واحدة) ففارق الفعل بكون حركة عينه تتبع حركة لامه والفعل لا إتباع فيه (و) خرج (بـ) ـقيد (الثانى) وهو البقاء على حالته الأصلية (نحو رد وقيل وبيع) مبنيات للمفعول فإنها لم تبق على حالتها الأصلية (فإن أصلها فعل) بضم الفاء وكسر العين (ثم) دخلها الإدغام والإعلال فالإدغام فى رد والإعلال بالنقل والقلب فى قيل وبالنقل فقط فى بيع و(صارت) صيغة رد (بمنزلة) صيغة (قفل) بضم القاف وسكون الفاء (و) صيغة قيل وبيع بمنزلة صيغة (ديك) بكسر الدال وسكون الياء آخر الحروف وبالكاف (فوجب صرفها) لذلك (ولو سميت بضرب) بضم الضاد وسكون الراء حال كونه (مخففا من ضرب) بضم الضاد وكسر الراء (انصرف اتفاقا) لأن التخفيف سابق على التسمية وإنما الخلاف فى التخفيف العارض بعد التسمية هل ينزل منزلة الأصل أم لا (و) ذلك كما (لو سميت بضرب) بضم أوله وكسر ما قبل آخره (ثم خففته) بتسكين ما قبل آخره فإذا فعلت ذلك (انصرف أيضا عند سيبويه) لأنه عنده كالسكون الأصلى واختاره ابن مالك (وخالفه المبرد) والمازنى ومن وافقهما فمنعوه من الصرف (لأنه تغيير عارض) بعد التسمية (و) خرج (بـ) ـقيد (الثالث) وهو كونه غير مخالف لطريقة الفعل (نحو ألبب بالضم) فى الباء الموحدة فيما رواه الفراء (جمع لب) بضم اللام وتشديد الباء الموحدة وهو العقل وجمع لب على ألبب قليل والأكثر أن يجمع على ألباب ويقال بنات ألبب عروق فى القلب تكون منها الرقة وألبب حال كونه (علما) ينصرف لأنه قد باين الفعل بالفك قاله أبو الحسن) الأخفش (وخولف) فعن سيبويه منع الصرف (لوجود الموازنة) لكأكتب ولأن الفك رجوع إلى الأصل متروك فهو كتصحيح استحوذ وليس بمانع من اعتبار وزن الفعل إجماعا ولأن الفك قد يدخل الفعل لزوما كما شذ به فى التعجب وجوازا كاردد ولم يردد وشذوذا كضبب البلد وألل السقاء إذا تغيرت رائحته (ولا يؤثر وزن هو بالاسم أولى) كفاعل نحو كاهل علما فإنه وإن وجد فى الفعل كضارب أمرا من ضارب إلا أنه فى الاسم أولى لكونه فيه أكثر (ولا) يؤثر (وزن هو) موجود (فيهما على السواء) نحو فعل بفتح العين وفعلل نحو قمر وضرب وجعفر ودحرج (وقال عيسى) بن عمر الثقفى البصرى شيخ الخليل وسيبويه (إلا أن يكونا منقولين من الفعل) فإنهما يؤثران فالأول (كالأمر من ضارب) بفتح الراء (و) الثانى (كضرب ودحرج أعلاما) وظاهر كلام الشاطبى تبعا للتسهيل أن خلاف عيسى إنما هو فى المشترك وأصله وخالف فى ذلك عيسى فكان لا يصرف الوزن المشترك المنقول من فعل ويقول كل فعل ماض سمى به فإنه لا ينصرف إلا إذا كان فارغا من فاعله (واحتج) على ذلك (بقوله) وهو سحيم بن وثيل اليربوعى

(أنا ابن جلا وطلاع الثنايا) * متى أضع العمامة تعرفونى

وجه الحجة منه أن جلا فعل ماض خال من فاعل وهو علم ممنوع من الصرف بدليل عدم تنوينه (وأجيب) عنه (بأنه يحتمل أن يكون سمى بجلا من قولك زيد جلا) أى هو (ففيه ضمير) مستتر يعود على زيد (وهو من باب المحكيات) فهو وفاعله جملة محكية (كقوله * نبئت أخوالى بنى يزيد) فيزيد مسمى به من قولك المال يزيد ففيه ضمير مستتر والدليل على ذلك رفعه على الحكاية وإلا لو كان مجردا عن الضمير لجره بالفتحة لكونه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل المضارع (و) يحتمل (أن يكون ليس بعلم بل) هو وفاعله جملة فى موضع خفض (صفة لمحذوف أى) أنا ابن رجل جلا الأمور) أى كشفها وفى كلا الاحتمالين نظر أما الأول فلأن الأصل عدم استتار الضمير وأما الثانى فلأنه لا يحذف الموصوف بالجملة إلا إذا كان بعض اسم مقدم مخفوض بمن أو فى كما تقدم فى باب النعت هذا وقد قال سيبويه أن قول عيسى خلاف قول العرب سمعناهم يصرفون الرجل يسمى بكعسب وهو فعل من الكعسبة وهو العدو الشديد مع تقارب الخطا

لا نسلم أنه يجوز فيه من الإتباع ما كان يجوز قبل التسمية لأن ذلك ثبت على خلاف الأصل والتسمية كوضع مستأنف فينبغى أن يجرى على القياس ألا ترى أنهم لما سموا بإضرب قطعوا همزته فقد يقال لو صح ذلك لزم قطع امرئ ونحوه فى العلمية فلذا ترك هنا ذكر النظير فى حالة الرفع وفات ذلك الشارح (قوله إنما هو فى المشترك) قال الدنوشرى مراده به الذى هو فيهما على السواء وإلا فالغالب فى الاسم مشترك بينهما أيضا فليتأمل (قوله إلا إذا كان الخ) قال الدنوشرى رده شيخنا العلامة أبو بكر بأن الشرط المذكور غير معتبر كما نبه عليه السعد التفتازانى اه أى فى بحث الإيجاز حيث حكاه بقيل وأقر أن فى البيت حذف الموصوف وكذا أقر المصنف ذلك فى المغنى فى مباحث الحذف هذا وقد أسلف الشارح فى باب النعت أن هذا الشرط خاص بما إذا كان الموصوف مرفوعا ولا يخفى أنه فى البيت مجرور فتأمل (قوله ابن وثيل) قال الدنوشرى الذى فى كلام غيره بدل وثيل وائل وكان صاحب غارات يطلع فيها من ثنية الجبل على أهله قال ثعلب العمامة تلبس فى الحرب وتوضع فى السلم قال ابن الأعرابى يقال للسيد ابن جلا وقال غيره يقال ابن جلا إذا كان جلى الشرف واضح الأمر

(قوله كملق بالفاق) قال الدنوشري أقول كيف الاتفاق مع قول الأندلسي في شرح المفصل (مسئلة) ألف علقى وهو اسم نبت إن جعلتها للتأنيث لم تصرفه وإن جعلتها للإلحاق صرفته إن لم تسم بها اه فقيه كما ترى تجويز أن يكون ألفها للتأنيث اه (وأقول) تجويز ذلك سيأتي في المتن في باب ألف التأنيث فلا حاجة لنقله عن شرح المفصل ولا إشكال في دعوى الاتفاق لأن المراد أنه قد وقع الاتفاق مع العلمية على اعتبار أن ألفه للإلحاق إذ العلمية وحدها لا تستقل بالمنع ولو اعتبر أن ألفه للتأنيث لم يحتج لاعتبار العلمية فتدبر (قوله كأبرهيم اسم رجل) قال الدنوشري وكحمدون فيما يراه أبو علي من أنه لا ينصرف للتعريف والعجمة يعني شبه العجمة بالزيادة التي لا تكون للآحاد العربية فلما أشبه الأعجمي عومل معاملته قاله ابن المصنف (قوله كعلباء) قال الدنوشري العلباء عصب العنق (قوله المعرفة المعدولة) قال الدنوشري العدل في الأصل مصدر عدل يعدل وهو مشترك بين ثلاثة معان أحدها التسوية ويتعدى بنفسه كقوله تعالى فعدلك على قراءة التخفيف أي فسواك وثانيها الأقساط ويتعدى بفي يقال عدل في حكمه أي أقسط ولم يجر وثالثها الميل ويتعدى بعن يقال عدل عن الطريق أي مال عنه ومن هذا نقل النحويون العدل إلى صناعتهم قوله (بنية الإضافة) قال الدنوشري عبارة الرضى في هذا المقام وأما السبب الآخر فقيل أي في أجمع وفي جمع فعن الخليل أنه تعريف إضافة لأن الأصل في جاءني القوم أجمعون أي جميعهم وقرأت الكتاب أجمع أي جميعه قيل هو ضعيف لأن تعريف الإضافة غير معتبر في منع الصرف وله أن يقول إنما لم يعتبر مع وجود المضاف إليه لأن حكم منع الصرف لا يتبين فيه كما يجيء مع اعتباره (قوله وإذا بطل الشرط الخ)

(السادس العلم المختوم بألف الإلحاق المقصورة كعلقى) بالفاق (وأرطى) على الأصح حال كونهما (علمين) فإنهما ملحقان بجعفر والمانع لهما من الصرف العلمية وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث في الزيادة والموافقة لمثال ما هي فيه فإنهما على وزن سكرى وشبه الشيء بالشيء كثيرا ما يلحق به كأبرهيم اسم رجل فإنه عند سيبويه ممنوع الصرف لشبهه بأبابيل في الوزن والامتناع من الألف واللام فلما أشبه الأعجمي عومل معاملته وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وما يصير علما من ذي ألف ٭ زيدت لإلحاق فليس ينصرف

وقيل إن أرطى أفعل فالمانع من الصرف العلمية ووزن الفعل ولذلك قلت على الأصح وإنما لم يمنع الصرف مع ألف الإلحاق الممدودة كعلباء فإنه ملحق بقرطاس لتخلف شبهها بألف التأنيث الممدودة لأن همزة الإلحاق لا تشبه همزة التأنيث من جهة أن همزته منقلبة من ألف لا عن ياء فافترقا في الحكم لأجل افتراقهما في التقدير بهذا علل ابن أبي الربيع وإيضاحه أن الحرف إذا كان منقلبا عن مانع منع كالهمزة في صحراء فإنها بدل من ألف التأنيث وإذا كان منقلبا عن غير مانع لم يمنع كهمزة علباء والعلقى نبت والأرطى شجر وبقي عليه ألف التكثير كقبعثرى ومن أدخلها في ألف الإلحاق فقد سها إذ ليس في أصول الاسم سداسي فيلحق به (السابع المعرفة المعدولة) عن أصلها (وهي خمسة أنواع أحدها فعل) بضم الفاء وفتح العين (في التوكيد وهي جمع وكتع) من تكتع الجلد إذا اجتمع (وبصع) بالصاد المهملة من البصع وهو العرق المجتمع (وبتع) بموحدة فمثناة فوقانية من البتع وهو طول العنق والمانع لها من الصرف التعريف والعدل أما التعريف (فإنها) على الصحيح (معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد) فشابهت بذلك العلم لكونه معرفة بغير قرينة لفظية هذا ظاهر كلام سيبويه وهو اختيار ابن عصفور وابن مالك وقال أبو سليمان السعدي من أصحاب ابن الباذش أنها معارف بالعلمية وهي أعلام على الإحاطة لما تبعته وأيده بعضهم بجمعها بالواو والنون مع أنها ليست بصفات ورده في شرح الكافية فقال وليس بشيء جمع بعلم لأن العلم إما شخصي أو جنسي فالشخصي مخصوص ببعض الأشخاص فلا يصلح لغيره والجنسي مخصوص ببعض الأجناس فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعلميته باطل اه (قلت) علم الإحاطة من قبيل علم الجنس المعنوي كسبحان للتسبيح وفي ارتكابه توفية بالقاعدة وهي أنه لا يعتبر في منع الصرف من المعارف إلا العلمية ويلزم من اعتبار الإضافة عدم التنظير وجره بالكسرة كما تقدم في أول الكتاب وأما العدل فإنها (معدولة عن فعلاوات فإن مفرداتها جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء وإنما قياس فعلاء إذا كان اسما) كصحراء (أن يجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات) واختار الناظم وابنه غير هذا التعليل فقالا لأن جمعاء مؤنث أجمع فكما جمع المذكر بالواو والنون كذلك كان حق مؤنثه أن يجمع بالألف والتاء فلما جاؤا به على فعل علم أنه معدول عما هو القياس فيه وهو جمعاوات وقال الأخفش والفارسي وابن عصفور معدولة عن فعل بضم الفاء وسكون العين من جهة أن مفردها فعلاء وأفعل كحمراء وأحمر فإنهما يجمعان على حمر وقال آخرون معدولة عن فعالى من جهة أن مفردها اسم على فعلاء كصحراء والصحيح ما قاله الموضح لأن جمع المذكر بالواو والنون مشروط فيه إما العلمية أو الوصفية وكلاهما ممتنع فيه أما العلمية فلأن الناظم وابنه منعاها وأما الوصفية فلأنها مغايرة للتوكيد اتفاقا وإذا بطل الشرط بطل

قال الشهاب القاسمي قد يجاب بمنع بطلان الشرط بناء على أن الشرط العلمية أو الوصفية أو شبههما وما هنا كذلك لأن فيه شبه العلمية أو الوصفية كما يستفاد من التسهيل اه وفيه بحث لأن الشرط الذي يعطل شرط ما يجمع بالواو والنون لا ما كان ممنوعا من الصرف والجمع بالواو والنون لا يكفي فيه شبه العلمية والوصفية فليتأمل (قوله إلا إذا كان مؤنثا لا فعل صفة) أي وأفعل هنا ليس صفة قال الشهاب إلا أن يقال يشبه الصفة كما يستفاد من عبارة التسهيل اه وفيه ما عرفت وقوله إلا إذا كان اسما محضا الخ قال الشهاب صرح بعضهم بأن ذلك في الصفة فأما الاسم فلا ربط بين مذكره ومؤنثه فإنه لا يجمع تمر بالواو والنون ويجمع تمرة بالألف والتاء اه وإلى هذا الصنيع أشار بأن المراد بكونه اسما محضا أنه لا مذكر له فقول الشارح لا مذكر له تفسير لما قبله لكن عبر السيوطي في النقل عن الناظم بقوله لا يجمع على فعالى إلا إذا لم يكن مذكره على أفعل وكان اسما محضا اه ولا يخفى أن المتبادر من محضية الاسمية أن لا يكون فيه شبه الوصفية وقد أشار في التسهيل إلى أن فيه شائبة وصفية وقد يجاب بأن النافي للمحضية شائبة الوصفية لا شبه الوصفية فليتأمل (قوله وجمع وأخواته الخ) قال الدنوشري الذي في شرح الكافية للشيخ شيوخنا الملاعيسى الصفوى أن جمع وأخواته منع صرفه العدل والصفة الأصلية قال شيخ الإسلام أحمد بن قاسم ومن خطه نقلت تصريح الملاعيسى بثبوت الوصفية فيها بحسب الأصل مع عدم كونها معدولة عن فعل بضم الفاء وسكون العين يدل على أنه لا يكفي في جمع فعلاء على فعل كونه صفة بحسب الأصل بل لا بد من الوصفية في الحال (قوله إذا أريد به الخ) هذه القيود لتحقق العدل فيه المترتب عليه المنع من الصرف لا للمنع من الصرف فلا يرد أنه لا اختصاص لسحر بالأخيرين إذ كل اسم لا ينصرف شرطه التجرد من أل والإضافة (٢٢٣) ونظير سحر أمس الآتي هذا وقال الدنوشري لم يشترطوا هنا أن لا يصغر وأن لا يكسر كما قالوا في أمس (قوله جئتك يوم الجمعة سحر) قال الدنوشري قال في المغني في مبحث إذا وصل العامل في ظرف زمان يجوز إذا كان أحدهما أعم من الآخر نحو أجيئك يوم الجمعة سحر قال الدماميني أقول ليس بين السحر واليوم عموم وخصوص وذلك أن السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل واليوم هو ما بين طلوع الشمس وغروبها أو ما بين الفجر والمغرب فليس شيء منهما بصادق على شيء من الآخر فهما متباينان اللهم إلا أن يقال أطلق السحر على أول الفجر لقربه منه من باب إطلاق أحد المتجاورين على الآخر فيكون المراد جئتك في جزء من يوم الجمعة سحر ولا شك أن جزء يوم الجمعة أعم من سحره فتأمله اه قال الشمني وأقول قوله اللهم إلى الخ يقتضي أن سحر بمعنى أول الفجر ليس مباينا ليوم الجمعة وليس كذلك بل هو مباين له لأن المتباينين هما الكليان اللذان لا يصدق كل منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر وسحر من يوم الجمعة كذلك لا يصدق على شيء من أفراد يوم الجمعة ولا يوم الجمعة على شيء من أفراد سحر غاية الأمر أن ما صدق عليه سحر في المثال جزء مما صدق عليه يوم الجمعة لأن المراد سحر يوم الجمعة وأما مطلق السحر فإن بعض ما صدق عليه جزء مما صدق عليه يوم الجمعة فليتأمل اه (وأقول) ليس مراد الدماميني بالمتباينين ما ذكره الشمني حتى يتوجه عليه اعتراضه المذكور فالجزء والكل ليسا متباينين بمعنى أنهما يوجدان بلا منافاة بينهما في الوجود ومراد الدماميني بأول الفجر في قوله أطلق السحر الخ أول جزء مما بعد الفجر والإضافة إلى الفجر لأدنى ملابسة وقول الشمني وأما مطلق السحر الخ لم يفهم لزيادته لفظ بعض فيه معنى بل كل فرد صدق عليه سحر جزء مما صدق عليه يوم الجمعة إذ هو كله حينئذ فيكون عين قوله غاية الأمر الخ قال الشمني يريد هنا بالأعم من الآخر الشامل له ولغيره شمول الكل لجزئه أو الكلي لجزئيه ولا يريد به المفهوم الصادق على كل ما صدق عليه الآخر من غير عكس لأن يوم الجمعة مع سحر ليس كذلك اه وقول الدماميني فيكون المراد الخ أحسن منه أن يقال فيكون المراد جئتك يوم الجمعة جزأ منه والجزء مدلول عليه بلفظ سحر فإنه مجاز فيه كما ذكر وبقي اليوم على حاله ولم يتعرضا لإعراب سحر حينئذ والظاهر أنه بدل بعض من كل لأن الغرض أن سحر أريد به أول جزء من أول يوم الجمعة فيكون نحو أكلت الرغيف ثلثه أو بعضه ولكن ينافيه قول

المشروط لجمعه بالواو والنون شاذ عندهما فكيف يقال عليه الجمع بالألف ولأن فعلاء لا يجمع على فعل إلا إذا كان مؤنثا لأفعل صفة كحمراء، ولا على فعالى إلا إذا كان اسما محضا لا مذكر له كصحراء وجمع وأخواته ليس كذلك وإليها أشار الناظم بقوله • والعلم امنع صرفه إن عدلا • كفعل التوكيد (الثاني) من المعدول (سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه واستعمل ظرفا مجردا من أل والإضافة كجئت يوم الجمعة سحر فإنه) ممنوع من الصرف للتعريف والعدل أما التعريف ففيه خلاف فقيل هو (معرفة) بالعلمية لأنه جعل علما لهذا الوقت صرح به في التسهيل وقيل يشبه العلمية لأنه تعريف بغير أداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور وفي كلام الموضح إيماء إليه وأما العدل فإن صيغته (معدولة عن السحر) المقرون بأل لأنه لما أريد به معين كان الأصل فيه أن يذكر معرفا بأل فعدل عن اللفظ بأل وقصد به التعريف فمنع الصرف وقال السهيلي والشلوبين الصغير معرب مصروف واختلفا في منع تنوينه فقال السهيلي هو على نية الإضافة وقال الشلوبين على نية أل (وقال صدر الأفاضل) أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي تلميذ

الزمخشري هو (مبني) على الفتح (لتضمنه معنى اللام) كأمس ورد بأمور منها أنه لو كان مبنيا لكان غير الفتح أولى به لأنه في موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة فيه لئلا توهم الإعراب كما اجتنبت في قبل وبعد ومنها أنه لو كان مبنيا لكان جائز الإعراب جواز حين في قوله * على حين عاتبت * للتساوي بينهما في ضعف السبب المقتضي للبناء لكونه عارضا ومنها أن دعوى منع الصرف أسهل من دعوى البناء لأن البناء أبعد من الإعراب الذي هو الأصل في الأسماء ودعوى الأسهل أرجح من دعوى غير الأسهل وإذا ثبت أن سحر غير مبني ثبت أنه غير مضمن معنى حرف التعريف وإنما هو معدول عما فيه حرف التعريف والفرق بين التضمين والعدل أن التضمين استعمال الكلمة في معناها الأصلي مزيدا عليه معنى آخر والعدل تغيير صفة اللفظ مع بقاء معناه فسحر المذكور عند الجمهور مغير عن لفظ السحر من غير تغيير لمعناه وعند صدر الأفاضل وارد على صيغته الأصلية ومعناها وهو التنكير مزيدا عليه معنى حرف التعريف (واحترز بالقيد الأول) وهو أن يراد به سحر يوم بعينه (من المبهم) فإنه ينصرف اتفاقا (نحو نجيناهم بسحر) أي من الأسحار (وبا) لقيد (الثاني) وهو أن يستعمل ظرفا (من المعين المستعمل غير ظرف فإنه يجب تعريفه بأل والإضافة) للدلالة على التعيين (نحو طاب السحر سحر ليلتنا و) بالقيد (الثالث) وهو أن يجرد من أل والإضافة (من) أن يكون بأل أو الإضافة فإنه يصرف اتفاقا (نحو جئتك يوم الجمعة السحر أو سحره) وإليه أشار الناظم بقوله

والعدل والتعريف مانعا سحر * إذا به التعيين قصدا يعتبر

(الثالث) من المعدول (فعل) بضم الفاء وفتح العين (علما للمذكر إذا سمع ممنوع الصرف وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية) وهو المشار إليه في النظم بقوله أو كفعلا (نحو عمر) مما ليس بصفة في الأصل والمحفوظ من ذلك عمر ومضر (وزفر) وثعل (وزحل) وجشم (وجمح) وقزح وعصم وجحا ودلف وهذل وبلغ وثعل (فإنهم قدروه معدولا) عن فاعل غالبا (لأن العلمية لا تستقل بمنع الصرف) وأمكن العدل دون غيره فإن الغالب في الأعلام النقل فعمر مثلا معدول عن عامر فإن عامرا ثابت في الآحاد النكرات بخلاف عمر (مع أن صيغة فعل قد كثر فيها العدل) التحقيقي (كغدر وفسق) فإنهما معدولان عن غادر وفاسق (وكجمع وكتع) فإنهما معدولان عن جمعاوات وكتعاوات (وكأخر) فإنها معدولة عن آخر بفتح الخاء والمد وفائدة العدل في الأعلام تخفيف اللفظ وتحقيق العلمية ونفي الوصفية وبعضها منقول عن أفعل نحو ثعل فإن ورد فعل مصروفا حكم بعدم عدله كأدد (وأما طوى فمن منع صرفه فالمعتبر فيه التأنيث باعتبار البقعة لا العدل عن طاو لأنه) أي العدل (قد أمكن غيره) وهو التأنيث (فلا وجه لتكلفه) أي العدل (ويؤيده) أي اعتبار التأنيث (أنه) أي طوى (يصرفه باعتبار المكان) فلو كان العدل معتبرا فيه لما انصرف إذا اعتبر فيه المكان واحترز بقوله علما عن فعل الوارد جمعا كغرف وقرب أو اسم جنس كصرد ونغر أو صفة كحطم ولبد أو مصدرا كهدى وتقى فإنها مصروفة اتفاقا وبقوله إذا سمع ممنوع الصرف عما سمع مصروفا كأدد وعما لم يسمع فيه صرف ولا عدمه فإن فيه خلافا فقال سيبويه يصرف حملا على الأصل في

المغني وليس بدلا لجواز سير عليه يوم الجمعة سحر برفع الأول ونصب الثاني ولو كان بدلا لتبعه ولم يظهر لي منع البدلية مع فرض أن سحر مراد به الجزء الأول من يوم الجمعة وعلى كلام ابن هشام يكون كل منهما ظرفا لأتيك مع عدم تبعية أحدهما للآخر كما في قول الشاعر متى تردن يوم سفار إلى آخر ما بينه في المغني فليتأمل وإنما اعتبر الدماميني التجوز في سحر بأن أريد به الجزء الأول بعد الفجر ولم يعتبر التجوز في يوم الجمعة بل يجعل (٢٢٤) شاملا لما قبل الفجر ويبقى سحر على معناه لأنه يلزم عليه الجمع بين الحقيقة والمجاز وبعضهم يأباه (قوله على الفتح) قال الدنوشري الظاهر أن الفتح على مذهب المطرزي ليس نائبا عن الكسر فيطال قول الجلال السيوطي في أوائل كتاب النكت أن الفتح على مذهبه نائب عن الكسر اللهم إلا أن يصح نقل عن المطرزي بذلك على أنه إن صح ينظر فيه فليتأمل (قوله ومنها أنه لو كان مبنيا الخ) فيه كما قال المرادي في شرح التسهيل نظر لأن تضمن معنى الحرف سبب موجب للبناء ولا يضر كونه عارضا (قوله وارد على صيغته الأصلية ومعناها الخ) قال الدنوشري يلزم على كلامه الجمع بين متضادين في الدلالة وهما التعريف والتنكير (قوله نحو عمر الخ) قال الدنوشري فائدة من العلم الموازن لفعل المعدول عن فاعل جحا اسم رجل فإنه معدول عن جاح وهو عندهم مأخوذ من جحا بالمكان إذا أقام به بالحاء قبل الجيم فهو على هذا مقلوب ووزنه عفل وقيل هو مأخوذ من الحجا الذي هو العقل فيكون مقلوبا أيضا اه من بعض شروح ألفية ابن معطي ولا يخفى أنه كان المناسب أن يكتب ذلك على تمثيل الشارح بجحا ويجعل ذلك شرحا له لأن الشارح مثل به كما في نسخة الدنوشري وغيره وأما ما في بعض النسخ من رسمه بتقديم الحاء على الجيم فتحريف إذ لم يذكر أحد أن ذلك علم معدول (قوله فإنهم قدروه الخ) قال الدنوشري إنما قدروا ذلك لأنهم لما وجدوه غير مصروف خاليا من سائر الموانع إلا العلمية اضطروا إلى تقدير العدل وبيان الخلو في جميع الموانع أن المؤثر مع العلمية ستة العدل وزيادة الألف والنون والعجمة ووزن الفعل والتركيب والتأنيث وهذه الخمسة منتفية

فتعين تقدير العدل (قوله قال الفرزدق متى تردن الخ) قال الدنوشري قال الدماميني أقول وورد الماء هو الشرب منه أو الوصول إليه وسفار اسم بئر لبني مازن بن مالك والأديهم تصغير أدهم وهو الأسود والمستجيز بالجيم والزاي طالب الماء لأرض أو ماشية يقال استجزت فلانا فأجازني إذا طلبت منه ماء لأرضك أو ماشيتك فأعطاكه وأما المعور فبفتح العين المهملة والواو المشددة اسم مفعول من قولك عورته عن الأمر صرفته عنه قال أبو عبيدة يقال للمستجيز الذي يطلب الماء إذا لم تسقه قد عورت شربه وأنشد الفرزدق متى تردن يوما سفار كذا في الصحاح اه كلام الدماميني وذكر السيوطي أن أديهم في البيت رجل من أخبث الشعراء (٢٢٥) قوله وقد اجتمعت اللغتان الخ)

الأسماء وقال غيره يمنع صرفه حملا على الغالب في فعل علما وليس بجيد قاله الخضراوي وبقوله وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية من مثل طوى وتقدم شرحه (الرابع) من المعدول (فعال) بفتح الفاء (علما للمؤنث كحذام وقطام في لغة) بني (تميم) وتميم أبو قبيلة وهو تميم بن مر بن أد بن طابخة بن الياس بن مضر فإنهم يمنعون صرفه) واختلف في علة ذلك (فقال سيبويه للعلمية والعدل عن فاعلة) ويرجحه أن الغالب على الأعلام أن تكون منقولة (وقال المبرد علمية والتأنيث المعنوي كزينب) ويرجحه أنهم لا يدعون العدل في نحو طوى كما تقدم (فإن ختم) فعال علما المؤنث (بالراء كسفار اسما لماء) من مياه العرب ملحوظا فيه معنى التأنيث ولهذا قال سيبويه اسم لماء وقال الجوهري اسم لبئر وهو المناسب لأن الكلام في أعلام المؤنث والماء مذكر (وكوبار اسم لقبيلة بنوه على الكسر إلا قليلا منهم) أي من تميم قال الفرزدق

متى تردن يوما سفار تجد بها ✳ أديهم يرمي المستجيز المعورا

وإنما كان الكثير عندهم لأن مذهبهم الإمالة فإذا كسروا توصلوا إليها ولو منعوه الصرف لامتنعت قاله الخليل (وقد اجتمعت اللغتان) أي الإعراب والبناء (في قوله) وهو الأعشى ميمون

(ألم تروا إرما وعادا ✳ أودى بها الليل والنهار ومر دهر على وبار ✳ فهلكت جهرة وبار)

فبنى وبار الأول على الكسر وأعرب وبار الثانية رفعا على الفاعلية بهلكت ويحتمل أن تكون الواو الأولى عاطفة والثانية ضميرا لا حرف إطلاق وبار فعلا ماضيا من البوار والجملة معطوفة على هلكت وفاعل هلكت ضمير مستتر فيها عائد على وبار المكسور والمعنى هلكت وبارت وقال أو لاهلكت على القبيلة وثانيا باروا على أهلها فلا شاهد فيه على لغة الإعراب وعلى هذا يكتب باروا بالواو والألف كما يكتب ساروا وإرم اسم قبيلة عاد وأودى بها أهلكها (وأهل الحجاز يبنون الباب كله على الكسر لشبهه بنزال) في التعريف والعدل والوزن والتأنيث (كقوله) وهو لجيم بن صعب في امرأته :

(إذا قالت حذام فصدقوها ✳ فإن القول ما قالت حذام)

فبناها على الكسر مع أنها فاعل قالت في الموضعين وإذا سمي بباب حذام مذكر زال موجب البناء وهو التشبيه بنزال لأنه ليس الآن مؤنثا معدولا فيعرب غير منصرف ومن العرب من يصرفه قاله سيبويه واعلم أن التشبيه بنزال فيما ذكر إنما يتم على مذهب المبرد فإنه يقول نزال معدول عن مصدر معرف مؤنث وبني لتضمنه معنى لام الأمر وظاهر كلام سيبويه أنه معدول عن نفس الفعل فيكون التشبيه في العدل والوزن وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وابن على الكسر فعال علما ✳ مؤنثا وهو نظير جشما

عند تميم (الخامس أمس) من المعدول (إذا كان مرادا به اليوم الذي يليه يومك ولم يضف ولم يقرن بالألف

قال الدنوشري قد يقال إن هذا الشاعر لا يخلو من أن يكون من غير بني تميم أو منهم وعلى تقدير كونه منهم لا يخلو من أن يكون من الكثير منهم أو من القليل الذين يعربون ما آخره راء فإن كان الأول أشكل الحال وعلى الأول من الثاني يشكل بأن الكثير لا يعربون وعلى الثاني منه يشكل بأن القليل لا يبنون اه وكتب شيخنا العلامة الغنيمي بعده أقول على تقدير لا إشكال إذ العربي يجوز له أن يتكلم بغير لغته وهذا بعد تسليم أنه عربي وأنه يحتج بكلامه والله أعلم بالصواب ثم كتب الدنوشري بعد قول هذا المعقب أقول على كل تقدير لا إشكال كلام ساقط لا يصدر عن جاهل فضلا عن فاضل أما أولا فلأن العربي لا يتكلم بغير لغته ولو قطع إربا إربا كما في مسألة الكسائي وسيبويه وأما

ثانيا فلأن الأعشى ميمونا لا ينكر أحد الاحتجاج بكلامه وأنه عربي خالص اه والحق أن العربي يتكلم بغير لغته ولا يتكلم بالخطأ وسيبويه ظن أن ما قاله الكسائي في مسألة الزنبور خطأ كما حققنا ذلك في حواشي الألفية وقد رأيت بخط مولانا القاضي تاج الدين السبكي رحمه الله كلاما يتعلق بهذه المسألة ومن جملته والذي يظهر أن العربي لا يلحن ولكنه يمكنه أن ينطق بغير لغته فتعين تأويلها وذكر مسألة ليس الطيب إلا المسك وأن الأحمر واليزيدي لقنا بعض الحجازيين الرفع وجهدا فلم يفعل وبعض التميميين النصب وجهدا فلم يفعل وقال ليس فيها أنهما لم يمكنهما بغير لغتهما بل أنهما لم يفعلا وفرق بين عدم التمكن وعدم الفعل بأن عدم الفعل قد يجامع القدرة وأما أن الأعشى ميمونا لا ينكر أحد الاحتجاج بكلامه فدعوى عارية عن الدليل إذ وقع لكثير من الأئمة الإنكار على

واللام) ولم يصغر ولم يكسر (ولم يقع ظرفا فإن بعض بنى تميم يمنع صرفه مطلقا) رفعا أو نصبا أو جرا (لأنه علم على اليوم الذى يليه يومك (معدول عن الأمس) المعرف بأل فيقولون مضى أمس بالرفع بلا تنوين وشاهدت أمس وما رأيت زيدا مذ أمس بالفتح فيهما (كقوله :

لقد رأيت عجبا مذ أمسى) • عجائزا مثل السعالى خمسا

فأمسى مجرورا بالفتحة والألف فيه للإطلاق وليس فتحته هنا فتحة بناء خلافا للزجاجى ووهمه الموضح فى ذلك فى شرحى القطر والشذور وزعم بعضهم أن أمسى هنا فعل ماض وفاعله مستتر فيه عائد على المصدر المفهوم منه أى مذ أمسى هو أى المساء وفيه بعد وهذا الإطلاق لقليل من بنى تميم وجمهورهم يخص ذلك) الإعراب الممنوع الصرف (بحالة الرفع) خاصة دون حالتى النصب والجر فيبنيه على الكسر فيهما (كقوله :

اعتصم بالرجاء إن عن بأس • وتناس الذى تضمن أمس)

فرفع أمس على الفاعلية بتضمن ولم ينونه وعن بالنون من عن يعن إذا عرض ويروى عز بالزاى بمعنى غلب وتناس أمر من التناسى وهو أن يرى من نفسه أنه نسيه (والحجازيون يبنونه على الكسر مطلقا) فى الرفع والنصب والجر (على تقديره متضمنا معنى اللام) المعرفة (قال) أسقف نجران أو تبع ابن الأقرن

منع البقاء تقلب الشمس • وطلوعها من حيث لا تمسى

وطلوعها حمراء صافية • وغروبها صفراء كالورس

اليوم أعلم ما يجىء به • (ومضى بفصل قضائه أمس)

فأمس فاعل مضى وهو مكسور كما ترى (والقوافى مجرورة) ومكسورة كما أنشدتها ولا يعارض هذا رفع أمس بتضمن فى البيت السابق لأن إحدى اللغتين لا تصادم الأخرى (فإن أردت بأمس يوما من الأيام الماضية مبهما) أى أمسا ما من الأموس (أو عرفته بالإضافة) نحو أمس يوم الخميس (أو) عرفته بالأداة) نحو الأمس أو صغرته نحو أميس أو كسرته نحو آموس (فهو معرب إجماعا) إعراب المنصرف (وإن استعملت المجرد) من أل والإضافة (المراد به معين ظرفا فهو مبنى إجماعا) لتضمنه معنى الحرف

بعض العرب كرؤبة والعجاج وأبى بجيلة ويحتمل أن الأعشى من هذه الطبقة (قوله فإن بعض بنى تميم الخ) وينظر ما وجه اختلاف العرب فى أمس دون سحر بل وقع الجزم فى سحر عند استيفاء الشروط بأنه ممنوع الصرف أو مصروف أو مبنى على الاختلاف السابق وقالوا هنا فى أمس إذا كان ظرفا مرادا به معين بنى بإجماعهم وما المانع من أن يقال به فى سحر أيضا وما الفرق بينهما مع أن كلا منهما ظرف يمكن أن يكون معدولا عما فيه الألف واللام ويمكن ادعاء العلمية فيه (قوله خمسا) قال الدنوشرى قال العينى وخمسا صفة لعجائز أو بدل أو عطف بيان وينظر هل يصح كونه حالا منها (قوله الممنوع الصرف) قال الدنوشرى إسناد الممنوع إلى ضمير الإعراب فيه تجوز والممنوع فى الحقيقة هو أمس فى حالة الرفع والاقتصار على التميميين والحجازيين فى أمس وباب حذام دون غيرهما من القبائل لا بد له من نكتة وما حكم بقية القبائل فليبين ذلك فإنه مهم (قوله والحجازيون يبنونه على الكسر مطلقا) قال الزرقانى (فائدة) قال الرضى إذا سميت بأمس رجلا على لغة الحجازيين صرفته كالصرف فاق إذا سميت به وذلك أن كل مفرد مبنى تسمى به شخصا فالواجب فيه الإعراب مع الصرف كما يجىء فى باب الأعلام وإن سميت به على لغة بنى تميم صرفته أيضا فى الأحوال كلها لأنه لا بد من صرفه فى النصب والجر لأنه مبنى على الكسر عندهم فيهما وإذا صرفته فى الحالين وجب الصرف فى الرفع أيضا إذ ليس فى الكلام اسم منصرف فى الجر والنصب غير منصرف فى الرفع (قوله أو صغرته) قال الدنوشرى يفهم منه جواز التصغير وهو مذهب ومنعه بعضهم فقالوا لا يصغر والأول ذهب إليه المبرد والفارسى وابن مالك والحريرى والثانى عن س وقوفا منه مع السماع والأولون اعتمدوا على التكسير فإن التكسير والتصغير أخوان قال فى الصحاح ولا يصغر أمس انتهى وذكر نحوه الزرقانى وقال إن الرضى اقتصر على كلام س فقال ولا يصغر أمس كما لا يصغر غدا وإن ثنى أو جمع فالإعراب لأن اللام إنما قدرت لتبادر الذهن إلى الواحد من الجنس لشهرته من بين أشباهه فإذا ثنى أو جمع لم يبق ذلك الواحد المعين فتظهر اللام لعدم شهرة ذلك المثنى والمجموع من هذا الجنس شهرة الواحد انتهى وقوله فتظهر اللام أى إذا أريد بأمس أمسان معينان وبالجمع أموس معينة فإن اللام تظهر لتدل على المعين بخلاف ما إذا أريد واحد معين لما ذكر من الاشتهار وأما إذا أريد بالمثنى أمسان غير معينين وبالجمع أموس غير معينة فذلك كالمفرد المنكر فيستعملان كاستعماله انتهى ويستفاد منه أن من شرط بنائه أن لا يثنى (قوله فهو معرب إجماعا) قال الزرقانى أى لزوال علة البناء أى تقدير اللام قال الرضى ما نصه وربما بنى المقارن اللام ولعل ذلك التقدير زيادة اللام (قوله لتضمنه معنى الحرف) قال الدنوشرى الظاهر أن الحرف المضمن معناه هو فى لأن الظرف على معناه وقال أيضا قال فى القاموس أمس مثلثة الآخر مبنية اليوم والذى قبل يومك بليلة تبنى معرفة فإذا دخلها أل فمعربة وسمع رأيته أمسا منونا وهى شاذة الجمع آمس وأموس وآماس

(فصل) يعرض الصرف لغير المنصرف لأحد أربعة أسباب الأول أن يكون أحد سببيه) المانعين له من الصرف (العلمية ثم ينكر) فتزول منه العلمية ويبقى السبب الثاني وهو إما التأنيث أو الزيادة أو العدل أو الوزن أو العجمة أو التركيب أو ألف الإلحاق المقصورة (تقول رب فاطمة وعمران وعمر ويزيد وإبراهيم ومعديكرب وأرطى) لقيتهم بالجر والتنوين في هذه الأنواع السبعة لذهاب أحد موجبي منع صرفها وهو العلمية وإليه أشار الناظم بقوله:

واصرفن ما نكرا * من كل ما التعريف فيه أثرا

(ويستثنى من ذلك) المصروف (ما كان صفة قبل العلمية كأحمر وسكران) إذا نكرا (فسيبويه يبقيه غير منصرف) للوزن أو الزيادة وعود الوصف الأصلي بناء على أن الزائل العائد كالذي لم يزل (وخالف الأخفش في الحواشي) على كتاب سيبويه فقال بصرفه بناء على أن الصفة إذا زالت لا تعود ورد بأن زوال الصفة كان لمانع وهو العلمية وإذا زال المانع رجعت الصفة وذكر ابن مالك في شرح الكافية أن الأخفش رجع عن مخالفة سيبويه (ووافقه في) كتابه (الأوسط) وأن أكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته وذكر موافقته أولى لأنها آخر قوليه انتهى. السبب (الثاني التصغير المزيل لأحد السببين) المانعين من الصرف (كحميد وعمير في) تصغير (أحمد وعمر) فإن الوزن والعدل زالا بالتصغير فيصرفان لزوال أحد السببين أما زوال الوزن بالتصغير فواضح وأما زوال العدل به فقال الموضح في الحواشي أن نحو عمر قد حكموا فيه بأنه معدول الصيغة والتصغير لا يزيل شيئا عما ثبت إذا لم يكن معتادا له فالحكم بصرفه بعيد انتهى وجوابه أن ذلك في العدل التحقيقي أما العدل التقديري فلا لأنهم إنما ارتكبوه حفظا لقاعدتهم لما رأوه غير منصرف فإذا صرف فلا حاجة لتقديره (وعكس ذلك) وهو أن ينصرف مكبرا ولا ينصرف مصغرا (نحو تحلئ) بكسر التاء المثناة فوق وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبالهمزة آخره وهو القشر الذي على وجه الأديم مما يلي منبت الشعر حال كونه (علما فإنه ينصرف مكبرا ولا ينصرف مصغرا لاستكمال العلتين بالتصغير) وهما العلمية والوزن فإنه يقال في تصغيره تحيلئ بضم أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه فهو على زنة تدحرج. تنبيه: السبب (الثالث إرادة التناسب) للمنصرف (كقراءة نافع والكسائي سلاسلا) بالصرف لمناسبة أغلالا (وقواريرا) قواريرا بصرفهما وصلا ليناسب الأول آخر سائر الآيات والثاني الأول عند صرفه قاله الخبيصي (و) نحو (قراءة الأعمش ولا يغوثا ويعوقا) بصرفهما لتناسب ودا وسواعا ونسرا أفاد بما بين القراءتين أنه لا فرق فيما يمتنع صرفه بين أن يكون بجملة واحدة أو بجملتين وأن الصرف في ذلك للتناسب لا على قول من صرف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد اختيارا ولا على قول من زعم أن صرف ما لا ينصرف جائز مطلقا على لغة. السبب (الرابع الضرورة) إما بالكسرة كقوله:

إذا ما غزوا في الجيش حلق فوقهم * عصائب طير تهتدي بعصائب

والقوافي مجرورة أو بالتنوين (كقوله) وهو امرؤ القيس:

(ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة) * فقالت لك الويلات إنك مرجلي

فصرف عنيزة بالتنوين وهي بضم العين المهملة فنون فياء التصغير فزاي فتاء تأنيث اسم ابنة عمه وقيل لقبها واسمها فاطمة وقيل فاطمة غيرها والخدر بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال الهودج قاله الأعلم وفي الصحاح الخدر الستر ومعنى إنك مرجلي بالجيم أنك تصيرني راجلة أي ماشية لعقرك ظهر بعيري قال الدماميني ينبغي أن يحمل كلامهم في أمثال ذلك على أنه يجوز للمضطر أن يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الصورة باعتبار إدخال التنوين عليه ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف لمنافاته لوجود العلتين المحققتين وإنما يكون تنوين ضرورة انتهى (وعن بعضهم اطراد ذلك في لغة) حكاها الأخفش وقال كأنها لغة الشعراء

(فصل) (قوله وخالف الأخفش إلخ) قال الدنوشري الذي يقتضيه النظر صحة ما قاله الأخفش وكونه هو الصواب لأنه عند قصد التنكير لا يعود الوصف ولا الدلالة عليه لأن معنى أحمر حينئذ شخص ما مسمى بهذا الاسم ولا نسلم أن الزائل عاد وقوله وإذا زال المانع إلخ غير مسلم (قوله إذا لم يكن معتادا) قال الدنوشري الضمير المستتر في يكن راجع للزوال المفهوم من قوله لا يزيل شيئا وإيضاح ذلك أن الهمزة في نحو أحمد اعتيد زوالها لأجل التصغير بخلاف العدل في نحو عمر فإنه لم يعتد زواله لأجله فتأمل (قوله خدر عنيزة) بدل من الخدر والويلات مبتدأ ولك مقدما خبره وهي معترضة بين القول ومقوله قاله العيني (وأقول) لا نسلم ذلك بل الكل مقول القول وكأن شبهته كسر إن بعد القول ويرد بأنها مكسورة لكونها جملة استئنافية قبل دخول القول (قوله ينبغي أن يحمل إلخ) قال الدنوشري أقول هذا الحمل لا حاجة إليه بل هو تنوين صرف وتمكين انتفت فائدته من الدلالة على تمكن الاسم في باب الاسمية

لأنهم اضطروا إليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام (وأجاز الكوفيون) إلا أبا موسى الحامض من شيوخهم (والأخفش والفارسي) من البصريين (للمضطر أن يمنع صرف المنصرف) قال الموضح في الحواشي وهو الصحيح لكثرة ما ورد منه وهو من تشبيه الأصول بالفروع (وأباه سائر البصريين) أي بأنهم (واحتج عليهم بنحو قوله) وهو الأخطل :

(طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت * بشبيب غائلة النفوس غدور)

فمنع صرف شبيب للضرورة وهو علم مصروف وهو شبيب بن يزيد رأس الخوارج الأزارقة وبالغ في أمره حتى ادعى الخلافة وسمي أمير المؤمنين وكانت زوجته غزالة أيضا خارجية وكانت شديدة البأس حتى كان الحجاج مع هيبته يخاف منها والأزارق جمع الأزرق بزاي فراء مفعول طلب والأصل الأزارقة بالهاء فحذفها للضرورة والكتائب الجيوش وهوت من هوى به الأمر أطمعه وغره والغائلة الشر وغدور فعول من الغدر بالغين المعجمة بدل من غائلة فاعل هوت (وعن أبي العباس أحمد بن يحيى (ثعلب أنه أجاز ذلك) وهو منع صرف المنصرف (في الكلام) مطلقا وفصل بعض المتأخرين بين ما فيه العلمية وغيره فأجازه مع العلمية لوجود أحد السببين ومنعه مع غيرها ويؤيده أنه لم يسمع إلا في العلم وحكى الفخر الرازي عن أكثر الكوفيين والأخفش أن السبب الواحد يمنع الصرف ولم يفرق بين العلمية وغيرها وهو جار على أصلهم فإنهم يدعون أن الفعل أصل للمصدر فزالت فرعية الاشتقاق وما بقي إلا فرعية الافتقار وينتج من هذا أن ما لا ينصرف أشبه الفعل في فرعية واحدة وهي الافتقار فيكون السبب الواحد يمنع الصرف * قلت ويلزم من ذلك أن تكون جميع الأعلام ممنوعة من الصرف ومعلوم أن الأمر ليس كذلك وإلى المسائل الثلاث أشار الناظم بقوله

ولاضطرار أو تناسب صرف * ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف

(فصل) المنقوص وهو الذي في آخره ياء ساكنة لازمة (المستحق لمنع الصرف إن كان غير علم حذفت ياؤه رفعا وجرا ونون باتفاق) سواء كان جمعا لا نظير له في الآحاد أم مصغرا فالأول (كجوار) فإن مانعه من الصرف صيغة منتهى الجموع (و) الثاني نحو (أعيم) تصغير أعمى فإن مانعه من الصرف الوصف ووزن الفعل وهو أبيطر بناء على أن وزن أفيعل لا يتعين في الوصف وهو كذلك كما تقدم بيانه وكذا إن كان علما كقاض علم امرأة) فإن مانعه من الصرف العلمية والتأنيث المعنوي (وكيرمي علما) فإن مانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل المنقول عنه فتقول جاءني جوار وأعيم وقاض ويرم ومررت بجوار وأعيم وقاض ويرم بالتنوين وحذف الياء في الجميع في حالتي الرفع والجر وإليه أشار الناظم بقوله

وما يكون منه منقوصا ففي * إعرابه نهج جوار يقتفي

هذا قول سيبويه والخليل وأبي عمرو وابن أبي إسحق وجمهور البصريين (خلافا ليونس وعيسى) بن عمر من البصريين (والكسائي) وأبي زيد والبغداديين (فإنهم يثبتون الياء ساكنة رفعا ومفتوحة جرا) فيقولون في الرفع جاءني جواري وأعيمي وقاضي ويرمي بإثبات الياء ساكنة فهي مقدر فيها الضمة ويقولون في الجر مررت بجواري وأعيمي وقاضي ويرمي بفتح الياء فيهن (كما تفتح (في النصب احتجاجا بقوله) وهو الفرزدق

(قد عجبت مني ومن يعيليا * لما رأتني خلقا مقلوليا)

بفتح الياء من يعيليا مصغر يعلى علم رجل ولم ينونه لأنه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل كيبيطر والألف للإطلاق وخلقا بفتح الخاء المعجمة واللام وفي آخره قاف العتيق جدا والمراد هنا رث الهيئة والمقلولي بفتح

(قوله بدل من غائلة) قال الدنوشري أو خبر مبتدأ محذوف كما قال العيني (قوله فأجازه الخ) قال الدنوشري يؤخذ من التعليل أن غير العلمية من الأسباب مثلها لوجود (٢٢٨) أحد السببين كالوصفية في قائم انتهى وكتب شيخنا القنبيعي بعده ولك أن تقول هذا الأخذ لا يصح إذ هذا القائل مصرح بالإجازة مع العلمية دون غيرها فلا يصح أن يؤخذ من تعليله معنى يعود عليه بالإبطال وغاية ما يقال إن التعليل مقدوح فيه بكذا وكذا على أنا لا نسلم أن تعليله مقدوح فيه وإنما معناه فيما يظهر الآن أن أحد سببي المنع الذي لو فرضنا انضمام سبب آخر إليه منع فإذا وجد جاز معه ذلك ونحو قائم الذي أورده ليس كذلك فليتأمل مع التحرير والله أعلم انتهى ثم كتب الدنوشري بعده قول هذا المحشي فلا يصح الخ مردود وكان الصواب أن يقول مثلا لمزية العلمية على غيرها ويبين وجه المزية (قوله وحكى الفخر الرازي الخ) قال الدنوشري هذا مذهب مردود بما قال الشارح ولأن الأصل في الأسماء أن تكون منصرفة فليس للعلة الواحدة من القوة ما يجذبه من الأصل وشبهوا ذلك ببراءة الذمة فإنها لما كانت هي الأصل لم تصر مشتغلة إلا بشهادة عدلين وذلك لأن الأصول تراعى ويحافظ عليها والثاني أن الأسماء التي تشبه الأفعال من وجه واحد كثيرة فلو راعينا الوجه الواحد وجعلنا له أثرا كان أكثر الأسماء غير منصرف وحينئذ تكثر مخالفة الأصول والثالث أن الفعل فرع عن الاسم في الإعراب فلا ينبغي أن يجذب الأصل إلى حيز الفرع إلا بسبب قوي قاله ابن أياز (قوله وهو جار على أصلهم) قال الدنوشري ينظر هل يخالف ذلك ما قاله الشارح في شرح الأزهرية من أن الفرعيتين عند الكوفيين التركيب والافتقار إلى الفاعل أولا (فصل)

الميم المنهاج المنكمش وقال عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي النحوي إن الفرزدق أخطأ في فتح الياء من يعيليا ورد بأنه من إجراء المعتل مجرى الصحيح (وذلك عند الجمهور ضرورة كقوله) وهو الفرزدق (في غير العلم) لما بلغه مقالة عبد الله المذكور :

فلو كان عبد الله مولى هجوته (ولكن عبد الله مولى مواليا)

فأظهر الفتحة في حالة الجر ضرورة وكان القياس أن يقول مولى موال على حد والفجر وليال

(هذا باب إعراب الفعل المضارع)

أجمع النحويون على أنه إذا تجرد من الناصب والجازم وسلم من نوني التوكيد والإناث كان مرفوعا كيقوم وإنما اختلفوا في تحقيق الرافع له ماهو على أقوال أصحها قولهم (رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم وفاقا للفراء) وغيره من حذاق الكوفيين والأخفش وإليه أشار الناظم بقوله :

ارفع مضارعا إذا يجرد من ناصب وجازم كتسعد

(لا) رافعه (حلوله محل الاسم خلافا للبصريين) غير الأخفش والزجاج قالوا ولهذا إذا دخل عليه لن ولم امتنع رفعه لأن الاسم لا يقع بعدها فليس حينئذ حالا محل الاسم ولا رافعه حروف المضارعة خلافا للكسائي ولا مضارعته للاسم خلافا لثعلب من الكوفيين والزجاج من البصريين واعترض قول الفراء بأن التجرد أمر عدمي والعدم لا يكون سببا للوجود غيره وأجيب بأن التجرد أمر وجودي وهو كونه خاليا من ناصب وجازم لا عدم الناصب والجازم واعترض قول البصريين بأنه غير مطرد (لانتقاضه بنحو هلا تفعل) وسوف تفعل فإن المضارع فيهما مرفوع وليس حالا محل الاسم لأن الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض ولا بعد حرف التنفيس وأجيب بأن الرفع استقر قبل دخول حرف التحضيض والتنفيس فلم يغيره إذا أثر العامل لا يغيره إلا عامل آخر واعترض قول الكسائي بأن جزء الشيء لا يعمل فيه واعترض قول ثعلب بأن المضارعة إنما اقتضت إعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه وأجيب بأن الكوفيين يزعمون أن إعراب المضارع بالأصالة لا بالحمل على الاسم ومضارعته إياه (وناصبه أربعة) عند البصريين وعشرة عند الكوفيين (أحدها لن وهي لنفي سيفعل) أي لنفي الفعل المستقبل إما إلى غاية ينتهي إليها نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى فإن نفي البراح مستمر إلى رجوع موسى وإما إلى غير غاية نحو لن يخلقوا ذبابا فإن نفي خلق الذباب مستمر أبدا لأن خلقهم الذباب محال وانتفاء المحال مؤبد قطعا وإلا لكان ممكنا لا محالا (ولا تقتضي) لن (تأبيد النفي) خلافا للزمخشري في أنموذجه لأنها لو كانت للتأبيد لزم التناقض بذكر اليوم في قوله تعالى فلن أكلم اليوم إنسيا ولزم التكرار بذكر أبدا في قوله تعالى ولن يتمنوه أبدا ولم تجتمع مع ما هو لانتهاء الغاية نحو قوله تعالى فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي وتأبيد النفي في لن يخلقوا ذبابا لأمر خارجي لا من مقتضيات لن (ولا تقتضي (توكيده) أي النفي (خلافا للزمخشري) في كشافه في تفسير لن تراني بل قولك لن أقوم محتمل لأن تريد به أنك لا تقوم أبدا وأنك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل وهو موافق لقولك لا أقوم في عدم إفادة التأكيد والتأبيد (ولا تقع) لن (دعائية) بأن يكون الفعل بعدها دعاء (خلافا لابن السراج) وابن عصفور وآخرين مستدلين بقوله تعالى فلن أكون ظهيرا للمجرمين مدعين أن معناه فاجعلني لا أكون ولا حجة لهم فيها لإمكان حملها على النفي المحض ويكون ذلك معاهدة منه لله تعالى أن لا يظاهر مجرما جزاء لتلك النعمة التي أنعم الله بها عليه قاله الموضح في شرح القطر واختار في المغني غيره فقال وتأتي لن للدعاء كما كانت لا كذلك وفاقا لجماعة والحجة في قوله :

(قوله أن الفرزدق أخطأ) لظاهر هذا قول الجرجاني إن قول الفرزدق ما أنت بالحكم الرضي حكومته خطأ بإجماع وفي ذلك دليل على أنه ليس كل عربي يحتج بكلامه وقدمنا قريبا ما يتعلق بذلك

(هذا باب إعراب الفعل) (قوله وسلم من نوني التوكيد) هذا إنما يحتاج إليه إذا أريد كان مرفوعا لفظا أو تقديرا فقط وهو الذي يقتصرون عليه في تعريف الإعراب والمعرب فإن أريد ما هو أعم من ذلك ومن الرفع محلا فلا وجه لهذا القيد لأن المضارع المؤكد بنون التوكيد والذي اتصلت به نون الإناث إذا تجرد من الناصب والجازم مرفوع محلا (قوله لزم التناقض بذكر اليوم) قال الدنوشري قد يقال إن محل إفادتها التأبيد إنما هو عند الإطلاق قاله الشمني (قوله ولا تقع الخ) قال الدنوشري ينظر عليه هل لن دالة على النفي تضمنا أو التزاما والظاهر الثاني حتى تكون دلالتها على النفي كدلالة العمى على البصر ففي الآية المذكورة لن دالة على طلب عدم الكون ظهيرا للمجرمين فهي موضوعة لطلب المضاف لا له مع عدم الكون ظهيرا ومن ادعى دلالتها على النفي تضمنية ولم يجز كونها التزامية وادعى بداهة ذلك فذلك

لشبه منه فليحذر عبد الله وعلى العصامي انتهى وكتب شيخنا العلامة القنيمي بعده بل التشهي من هذين القائلين أيضا فإن المرجع

فى مدلولات الألفاظ إنما هو اللغة ولا تثبت بمجرد الاستظهار الذى لم ينشأ عن دليل بل ظاهر كلام أئمة اللغة أن مدلولها المطابق إنما هو النفى على مافيه من المسامحة المشهورة وأن هذه المعانى الزائدة إنما نشأت من التراكيب بمعونة القرائن ومثل ذلك لا يسمى التزاما على ما هو رق فهله وكأن الشارح أشار إلى ذلك بقوله بأن يكون الفعل بعدها دعاء وبقوله مدعيا أن معناه الخ فليفهم (قوله لن تزالوا الخ) قال الزرقانى هو دعاء لهم بأن يستمروا على ماهم عليه من الإنعام وقوله ثم لازالت الخ دعاء له بأن يبقى على ما هو عليه وهو راجع للدعاء لهم لكون ماهو فيه منهم وقوله ثم لازالت لكم أى لإنعامكم وقوله خالدا الخ أى باقيا بقاء الجبال قال الدمامينى البيت من بحر الخفيف وهو مدرج آخره اللام الساكنة من زلت وقد يقال لا يقوم بهذا البيت حجة لإحتمال أن يكون لن تزالوا كذلكم خبر لا دعاء ولا يعينه كون المعطوف عليه بثم دعاء بناء على جواز عطف الإنشاء على الخبر (قوله كما فى ويلمه) قال الزرقانى أصله ويل أمه فحذفت الهمزة (قوله خلافا للخليل والكسائى)

لن تزالوا كذلكم ثم لازا ... لت لكم خالدا خلود الجبال

انتهى وهى بسيطة فى وضعها الأصل عند سيبويه والجمهور (وليس أصلها لا) النافية (فأبدلت الألف نونا خلافا للفراء) وحجته أنهما حرفان نافيان نفيان ثانيان ولا أكثر استعمالا ورده أن الإبدال لا يغير حكم المهمل فيجعله مهملا وأن المعهود إنما هو إبدال النون ألفا كنسفعا لا العكس (ولا) أصلها (لا أن) فتكون مركبة من لا النافية نظرا لمعناها ومن أن المصدرية نظرا لعملها (فحذفت الهمزة تخفيفا) كما فى ويلمه (والألف لالتقاء الساكنين خلافا للخليل والكسائى) والخازرنجى وحجتهم قرب لفظها منهما وأن معناها من النفى والتخلص للاستقبال حاصل فيها وقد جاءت على الأصل فى الضرورة. أنشد أبو زيد لجابر الأنصارى:

فإن أمسك فإن العيش حلو ... إلىّ كأنه عسل مشوب

يرجى المرء مالا أن يلاقى ... ويعرض دون أبعده الخطوب

أى ان يلاقى ورد عليهم بأربعة أمور أقواها أنه إنما يصح التركيب إذا كان الحرفان ظاهرين كلولا وقد لا يظهر أحدهما كأما قاله الشلوبين وتركنا الثلاثة الباقية خوف الإطالة الناصب (الثانى كى المصدرية) وهى الداخل عليها اللام لفظا نحو لكيلا تأسوا أو تقديرا نحو جئتك كى تكرمنى إذا قدرت أن الأصل لكى وأنك حذفت اللام استغناء عنها بنيتها فإن لم تقدر اللام كانت كى تعليلية (فأما) المصدرية فناصبة بنفسها كما أن المصدرية كذلك وأما (التعليلية فجارة والناصب بعدها أن مضمرة) لزوما فى النثر (وقد تظهر فى الشعر) كقوله * كيما أن تغر وتخدعا * وسيأتى وما ذكره من أن كى مشتركة بين الناصبة والجارة هو مذهب سيبويه والجمهور وحجتهم قولهم جئتك لكى أكرم وقولهم كيمه وعن الأخفش أن كى جارة دائما وأن النصب بعدها بأن مضمرة أو ظاهرة ورد بقوله تعالى لكيلا تأسوا فإن زعم أن كى تأكيد اللام كقوله * ولا للمابهم أبدا دواء * رد بأن الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ وعن الكوفيين أن كى ناصبة دائما ويرده قول العرب كيمه كما يقولون لمه فإن أجابوا بأن الأصل كى تفعل ماذا يلزمهم كثرة الحذف وإخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف ألفها فى غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت. فإن ادعوا أن حذف المنصوب وبقاء ناصبه قد ثبت فى صحيح البخارى فى تفسير وجوه يومئذ ناضرة كيما فيعود أى كيما يسجد قلنا إن ثبت حذف يسجد فهو غريب لا يقاس عليه على أن الحافظ الشهاب ابن حجر قال لم أقف على حذفه (وتتعين المصدرية إن سبقتها اللام نحو

قال الدنوشرى رد س مذهب الخليل والكسائى بجواز تقدم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن أضرب وأجيب بأنه قد يحدث بعد التركيب ما لم يكن قبله ومنع الأخفش الأصغر تقدم معمول معمولها عليها وذهب الفراء إلى أن لن هى لا أبدلت ألفها نونا وهو ضعيف قاله المرادى (قوله وتركنا الثلاثة الباقية الخ) هى أحد الثلاثة وجوابه فى كلام الدنوشرى والثانى أن التركيب فرع عن البساطة فلا يدعى إلا بدليل قاطع والثالث أنها لو كانت مركبة مما ذكر لكانت لا داخلة على مصدر مقدر من أن والفعل ومعنى أن يقوم زيد لا قيام زيد فتدخل لا على المعرفة من غير تكرير

مع أنه يكون مبتدأ لا خبر له ولا فى الكلام ما ينوب مناب ه وإنما ذكرناها لئلا تبقى النفس متشوقة لها (قوله وإخراج ما الاستفهامية عن الصدر) قال ابن مالك فى التوضيح أن ما الاستفهامية إذا ركبت مع ذا لا يلزم صدريتها فيعمل ما قبلها فيها رفعا نحو كان ماذا ونصبا كقول أم المؤمنين أقول ماذا ولابن المرحل المغربى فى ذلك رسالة (قوله وتتعين المصدرية الخ) قال الدنوشرى قال فى التسهيل وتتعين أى كى المصدرية بعد اللام على رأى وهو رأى س والجمهور ومطلقا على رأى وهو رأى الكوفيين فإنها ناصبة عندهم مطلقا تقدمتها اللام أو لم تتقدمها وتتعين الثانية أى وهى الجارة مطلقا أى على رأى وهو رأى قوم من النحويين يرونها الجارة على كل حال تقدمت اللام أو لم تتقدم وترجح مع إظهار أن مرادفة اللام على مرادفة أن قال شراحه كالدمامينى كقولك جئتك لكى أن تكرمنى فيترجح أن تكون كى حرف جر مؤكدة اللام ويحتمل أن تكون مصدرية مرادفة لأن فتكون مؤكدة لها وإنما يترجح الأول بوجوه

أما أولا فلأن أن أم الباب فالأولى الاعتناء بشأنها وإذا جعلت كي تعليلية لزم أن يكون كي هي الناصبة لفيه وفاء بما تستحقه من الاعتناء بشأنها حيث لم تعزل عن عملها وأما ثانيا فلأن ما كان أصلا في بابه لا يجعل توكيدا لغيره وأما ثالثا فلأن أن وليت الفعل فكانت لقربها ومجاورتها أحق بالإعمال من البعيد انتهى فإن قلت قوله ويترجح مع إظهار أن مرادفة اللام الخ بل وقوله ومثله ويتعين الثانية مطلقا الخ يفيد جواز إدخال حرف الجر على مثله ومباشرته له في غير ضرورة فيخالف قول الشارح لئلا يدخل الجار على الجار فإن خص بغير ذلك سئل عن المعنى الفارق والجمع حينئذ أن يقال ساغ ذلك في بعض المواضع فليسغ مطلقا ليتبين إمكانه قلت لا نسلم المخالفة من هذه الجهة لأن معنى كلام الشارح أن الحرف الذي جر ما بعده لا يجوز أن يدخل عليه حرف جر وهذا لا ينافي أنه يجوز توكيد حرف الجر بحرف جر آخر وهذا محل ما ذكرناه عن التسهيل وشروحه لكن يتوجه حينئذ على الشارح أن هذا لا ينتج مطلوبه من تعين المصدرية بعد اللام الذي هو مذهب س والجمهور لإمكان حمل كي على أنها حرف جر مؤكد للام والنصب بأن مقدرة بعدها كما قالوه في عكسه نحو جئت كي لأقرأ فالحاصل أنه إن أريد بدخول حرف الجر الممتنع مطلق اجتماعهما أشكل عليه ما نقلناه عن التسهيل وشروحه وإن أراد به ما إذا كان الثاني هو الجار والأول داخل عليه فهذا لا ينتج مطلوبه لجواز كونها حرف جر مؤكدة للام قبلها كما في عكسه فليتأمل من خط ابن قاسم العبادي (قوله لكيلا تأسوا) قال الدنوشري مأخوذ من الأسى وهو الحزن (٢٣١) قال بعضهم والتأسي عند الأئمة أن تنظر إلى أسى غيرك أي حزنه وأنه مثل حزنك فتصبر والأسى هو الحزن ولا يعجبني هذا وهو عندي مأخوذ من قولهم أسى الجرح والجريح أي داوى والآسي هو الطبيب المداوي فكان معنى التأسي التطبب والتداوي بالصبر ولو كان على ما ذهبوا إليه لكان معنى التأسي التحزن تقول أسيته أي حزنته وتأسيته انتهى من سلوان المطاع (قوله لتقضيني) قال الدنوشري هو بسكون الياء من تقضيني لأنه من بحر المديد وغير بالنصب صفة مصدر محذوف والتقدير قضاء غير مختلس ومختلس بفتح اللام مصدر ميمي أي قضاء غير اختلاس أي ذي اختلاس والجار والمجرور ينظر ما متعلقه (قوله وأما حكاية الأخفش الخ) قال الدنوشري مراده منه أن ما موصول حرفي هو والفعل اسم تأويلا مجرور باللام والتقدير لضربك وينظر ما متعلق الجار والمجرور وهو مقيد لقول المتن وتتعين المصدرية إن سبقتها اللام وقوله كما أكدت اللام بمثل الخ هذا مبني على أن الكاف أصلية ومثل زائدة مؤكدة لمعنى المعنى وإن كانت الكاف مضافا إليها أو حرفا جارا لها وأما إذا قلنا إن الكاف زائدة فهي المؤكدة وإذا قلنا لا زائدة فلا تأكيد لأحدهما بالآخر فليتأمل (قوله ويجوز الأمران الخ) قال الدنوشري قال شيخ الإسلام أحمد بن قاسم العبادي (تنبيه) تحصل أن كي إذا تجردت لفظا من اللام جاز أن تكون مصدرية وأن تكون حرف جر وأن مقدرة بعدها لا تظهر إلا في الضرورة وإن تقدمتها اللام وظهرت أن بعدها ترجح كونها جارة بمعنى اللام وبقي ما إذا تأخرت عنها اللام نحو جئتك كي لأقرأ وتتعين حينئذ أنها حرف جر واللام تأكيد لها وأن مضمرة بعدها ولا يجوز أن تكون هي ناصبة للفصل بينها وبين الفعل باللام ولا يجوز الفصل بين الناصب والفعل بالجار ولا يجوز أن تكون كي زائدة لأنه لم يثبت زيادتها في غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه كذا في شرح جمع الجوامع للسيوطي ثم قال قال أبو حيان وأجمعوا على أنها يجوز الفصل بينها وبين معمولها بلا النافية وما الزائدة وأما الفصل بغير ما ذكر فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين في الاختيار وجوزه الكسائي بمعمول الفعل الذي دخلت عليه

لكيلا تأسوا) لئلا يدخل الجار على الجار (و) تتعين (التعليلية إن تأخرت عنها اللام أو أن) فالأول (نحو قوله) وهو عبد الله بن قيس الرقيات

(كي لتقضيني رقية ما ۞ وعدتني غير مختلس)

فكي هنا التعليلية لتأخر اللام من لتقضيني عنها وتقضي منصوب بأن مضمرة وأما حكاية الأخفش لكي ما أضربك بالرفع فمخرجة على جعل ما موصولة وكي جارة مؤكدة اللام كما أكدت الكاف بمثل في ليس كمثله شيء ومثل بالكاف في مثل كعصف مأكول (و) الثاني نحو (قوله) وهو جميل بن عبد الله لا حسان خلافا للزمخشري

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا ۞ لسانك (كيما أن تغر وتخدعا)

فكي هنا تعليلية لتأخر أن عنها وكل الناس مفعول أول لمانحا ولسانك مفعوله الثاني وتغر بضم الغين المعجمة وبالراء المهملة (ويجوز الأمران) المصدرية والتعليلية إن فقد سبق اللام وتأخر أن أو وجدا فالأول كما (في نحو كي لا يكون دولة) فإن قدرت قبلها اللام فهي مصدرية وإن لم تقدر قبلها اللام فهي تعليلية فيكون على الأول منصوب بنفس كي وعلى الثاني منصوب بأن مضمرة بعد كي والأولى أن تكون مصدرية كما ذكره الموضح في باب حروف الجر (و) الثاني كما في (قوله

أردت لكيما أن تطير بقربتي ۞ فتتركها شنا ببيداء بلقع

فكي تحتمل أن تكون مصدرية لدخول اللام قبلها وتحتمل أن تكون تعليلية لتأخر أن بعدها فإن كانت مصدرية فأن مؤكدة لها لمعنى السبك وإن كانت تعليلية فاللام مؤكدة لها لمعنى التعليل وكونها تعليلية أولى من كونها مصدرية لأن تأكيد الجار بجار أسهل من تأكيد حرف مصدري بحرف مصدري قاله

الموضح في الحواشي والشأو بفتح الشين المعجمة القربة الخلقة مفعول ثان لتترك والبيداء بفتح الباء الموحدة والمد الأرض القفراء التي تبيد أي تهلك من يدخل فيها والبلقع الأرض القفراء التي لا شيء فيها الناصب (الثالث أن) المصدرية وتقع في موضعين أحدهما في الابتداء فتكون في موضع رفع على الابتداء (في نحو وأن تصوموا خير لكم) والثاني بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فتكون في موضع رفع على الفاعلية في نحو ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم وفي موضع نصب على المفعولية نحو فأردت أن أعيبها وفي موضع جر في نحو من قبل أن يأتي يوم ومحتملة لهما في نحو (والذي أطمع أن يغفر لي) خطيئتي أصله في أن يغفر لي حذفت في فنصب ما بعدها أو أبقي على جره وأكثر العرب على وجوب إعمالها (وبعضهم يهملها) جوازا (حملا على ما أختها أي المصدرية) بجامع أن كلا منهما حرف مصدري ثنائي وإليه أشار الناظم بقوله:

وبعضهم أهمل أن حملا على * ما أختها حيث استحقت عملا

(كقراءة ابن محيصن لمن أراد أن يتم الرضاعة) برفع يتم والقول بأن أصله يتمون وهو منصوب بحذف النون وحذفت الواو للساكنين لفظا واستصحب ذلك خطا والجمع باعتبار معنى من تكلف (وكقوله:

أن تقرآن على أسماء ويحكما * مني السلام وأن لا تشعرا أحدا)

فأن الأولى والثانية مصدريتان غير مخففتين من الثقيلة وقد أهملت الأولى وأعملت الثانية وبعضهم أعمل ما المصدرية حملا على أن المصدرية نحو كما تكونوا يولى عليكم قاله ابن الحاجب وما ذكره الموضح تبعا للناظم من أن أن هذه مصدرية مهملة هو قول البصريين وزعم الكوفيون أنها مخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل المتصرف الخبري والقياس فصله منها بقد أو إحدى أخواتها (وتأتي أن مفسرة) بمنزلة أي (وزائدة) دخولها كخروجها سواء (ومخففة من أن) المشددة (فلا تنصب) الفعل (المضارع) في هذه الأحوال الثلاثة ولكل ضابط يضبطها (فالمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه) المتأخر عنها جملة ولم تقترن بجار (نحو فأوحينا إليه أن اصنع الفلك) أي اصنع (وانطلق الملأ منهم أن امشوا) أي امشوا إذ ليس المراد بالانطلاق هنا المشي بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام كما أنه ليس المراد بالمشي المتعارف بل الاستمرار على الشيء فخرج وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين لعدم تقدم الجملة وقلت له أن افعل كذا لأن الجملة السابقة فيها حروف القول وفي شرح ابن عصفور الصغير على الجمل أنها قد تكون مفسرة بعد صريح القول ولا يجوز ذكرت عسجدا أن ذهبا لعدم تأخر الجملة بل يجب الإتيان بأي أو ترك حرف التفسير وليس من التفسيرية كتبت إليه بأن افعل لدخول الجار نص عليه الموضح في القواعد الصغرى

وبالقسم وبالشرط فيبطل عملها واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر مع العمل وعبارة التسهيل ولا يتقدم معمول معمولها فلا يجوز جئت النحو كي أتعلم ثم قال ولا يبطل عملها الفصل أي فتقول جئتك كي النحو أتعلم بنصب الفعل ثم قال خلافا للكسائي في المسألتين (قوله في الابتداء) قال الدنوشري لو حذف في لكان أحسن كما لا يخفى وفي قوله فيكون الخ مسامحة وكذا فيما يأتي (فائدة) أن المصدرية الداخلة على الماضي والأمر وما المصدرية مثلا كيف يصدق عليهما حد الحرف ولم يدلا على معنى ألبتة ومن زعم أن لهما معنى فعليه بيانه وقد يقال في أن أنه يكفي في صدق حد الحرف عليها دلالتها على الاستقبال حين دخولها على المضارع فإن صدق الحد على أفراد المحدود بالإطلاق العام دون الدوام ومعنى الإطلاق العام اتصاف الموضوع بالمحمول في وقت ما انتهى ولك أن تقول يكفي في صدق حد الحرف عليهما دلالتهما على السبك دائما وهي من المعاني كما تقدم في كلام الشارح في بحث كي في قوله لتأكيد معنى السبك (قوله ومحتملة لهما) أي لموضع النصب والجر ووجه الاحتمال أن محل أن وصلتها بعد حذف الجار هل هو نصب أو جر كما تقدم في آخر باب حروف الجر (قوله يهملها) قال الدنوشري عبر بالمضارع دون الماضي الذي عبر به ابن مالك بقوله وبعضهم أهمل الخ ويحتاج إلى نكتة وقد يقال في عبارته إشارة إلى قلة ذلك (قوله والقول بأن أصله يتمون الخ) قال الدنوشري جعل الدماميني كون الأصل يتمون منصوبا بأن أولى من إهمال أن ووجهه بأن حمل أن الناصبة على أن المصدرية في الإهمال قليل وليس بقياسي وإنما وقع في شذوذ من الكلام بخلاف اعتبار معنى من فإنه كثير مقيس ووقوعه في فصيح الكلام شائع فالصواب أن التخريج على هذا أظهر (قوله نحو كما تكونوا الخ) في فتاوى الجلال السيوطي (مسألة) هل ورد في الحديث كما تكونون يولى عليكم الجواب نعم رواه ابن جميع في معجمه من حديث الحسن ابن أبي بكرة وفيها بعد ذلك أنه سئل عن لفظ حديث كما تكونوا يولى عليكم حذفت النون من تكونوا دون ناصب وجازم فأجاب بأن هذا الحديث رواه البيهقي في شعب الإيمان بلفظ كما تكونوا بلا نون وقد خرج على ثلاثة أوجه أحدها أنه على لغة من يحذف النون دون ناصب وجازم الثاني وهو رأي الكوفيين والمبرد أنه منصوب أوردوه شاهدا على مذهبهم أن ما تنصب الثالث أنه من تغييرات الرواة (قوله لأن الجملة السابقة الخ) قال الدنوشري ينظر إذا لم تكن مفسرة

وعن الكوفيين إنكار أن التفسيرية ألبتة قال في المغني وهو متجه لأنك إذا قلت كتبت إليه أن افعل لم يكن أفعل نفس كتبت كما كان الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد أي ذهب ولهذا لو جئت بأي مكان أن لم تجده مقبولا في الطبع انتهى واعترضه الدماميني ورده الشمني بما يطول ذكره (والزائدة هي التالية لما) التوقيتية (نحو فلما أن جاء البشير) ألقاه على وجهه (والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله) وهو باغت اليشكري (كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم) فيمن جر ظبية أي كظبية وتعطو تتطاول إلى الشجر لتتناول منه والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل أورق والسلم بفتحتين شجر له شوك (أو) الواقعة (بين) فعل (القسم) المذكور ولو كقوله :

فأقسم أن لو التقينا وأنتم) لكان لكم يوم من الشر مظلم

أو المتروك كقوله: أما والله أن لو كنت حرا وما بالحر أنت ولا العتيق

أي أقسم والله لو كنت حرا هذا قول سيبويه وغيره وفي مقرب ابن عصفور أنها في ذلك حرف جيء به ليربط الجواب بالقسم ويبعده أن الأكثر تركها والحروف الرابطة ليست كذلك قاله في المغني أو الواقعة بعد إذا كقوله: فأمهله حتى إذا أن كأنه معاطي يد في لجة الماء غامر

فهذه أربعة مواضع وأكثرها الواقعة بعد لما وأقلها الواقعة بين الكاف ومجرورها وزعم الأخفش أنها تزاد في غير ذلك وأنها تنصب المضارع كما تجر من والباء الزائدتان الاسم وجعل منه وما لنا أن لا نتوكل على الله وأجيب بأن أن مصدرية لا زائدة والأصل وما لنا في أن لا نتوكل وإنما لم تعمل الزائدة لعدم اختصاصها بالأفعال بخلاف من والباء الزائدتين فإنهما لما اختصا بالاسم عملا فيه الجر (والمخففة من أن) المشددة (هي الواقعة) غالبا (بعد علم) خالص سواء دل عليه بمادة ع ل م أم لا فالأول (نحو علم أن سيكون و) الثاني (نحو أفلا يرون أن لا يرجع) وقيدت العلم بالخالص احترازا من إجرائه مجرى الإشارة نحو قولهم ما علمت إلا أن يقوم قال سيبويه يجوز فيه النصب لأنه كلام خرج مخرج الإشارة فجرى مجرى قولك أشير عليك أن تقوم انتهى ومن إجرائه مجرى الظن كقراءة بعضهم أفلا يرون أن لا يرجع بالنصب (أو بعد ظن) مؤول بالعلم (نحو وحسبوا أن لا تكون) فتنة في قراءة الرفع (ويجوز في تالية الظن أن تكون ناصبة) إجراء للظن على أصله من غير تأويل (و) النصب (هو الأرجح) لأن التأويل على خلاف الأصل (ولهذا) الترجيح (أجمعوا عليه) أي على النصب (في) الم (أحسب الناس أن يتركوا) بحذف النون (واختلفوا في وحسبوا أن لا تكون فتنة فقرأه غير أبي عمرو والأخوين) حمزة والكسائي (بالنصب) وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي بالرفع لوجود الفصل بين أن والفعل بلا وإنما لم يقرؤا بالرفع في يتركوا لعدم الفصل فعلم أن التعويل في كون أن ناصبة أو مخففة بعد أفعال الشك واليقين على اعتبار المعنى دون اللفظ ألا ترى أنك ترفع في رأيت أن لا يقوم زيد إذا أردت اليقين مثل أفلا يرون أن لا يرجع وتنصب إن أردت الظن مثل وحسبوا أن لا تكون فتنة خلافا للمبرد فإنه لا يجوز إجراء العلم مجرى خلافه فتنصب أن الواقعة بعده الفعل

هل هي مصدرية أو زائدة أو مخففة فليتأمل (قوله واعترضه الدماميني الخ) قال الدنوشري قال الدماميني فهم رحمه الله أن الجماعة أرادوا أن قم في المثال المذكور تفسير لكتبت نفسه فأبطله بتغايرهما وليس الأمر كما فهم إنما التفسير لمتعلق كتبت وهو الشيء المكتوب وقم هو في نفسه ذلك الشيء قال الرضي وأن لا تفسر إلا مفعولا مقدرا للفظ دالا على معنى القول كقوله تعالى وناديناه أن يا إبراهيم فقوله يا إبراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر أي ناديناه بلفظ هو قولنا يا إبراهيم وكذلك قوله كتبت إليه أن قم أي كتبت إليه شيئا هو قم فأن حرف دال على أن قم تفسير للمفعول المقدر لكتبت وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى إذ أوحينا إلى أمك ما يوحى أن اقذفيه انتهى وقال الشمني وأقول هذا اختيار الرضي وهو خلاف ظاهر كلامهم ثم نقل كلاما كثيرا عن صاحب الكشاف وغيره فليراجع (قوله وهو باغت) أي كما قال المصنف وقال باغت منقول من بغته بالأمر إذا فاجأه ويشكر منقول من مضارع شكر وقيل قائله أرقم بن علباء اليشكري (قوله فأمهله) بتقديم الميم كما يدل عليه كلام الدماميني الآتي (قوله حتى إذا أن كأنه) قال الدنوشري ينظر هل إذا شرطية أو هي ظرف مجرد عن الشرط أو هي فجائية فإن قلنا بالأول فأين شرطها وجوابها أو بالثاني فأين الجملة الفعلية الملتزمة بعدها أو بالثالث فيلزم وقوع الفجائية بعد حتى وقد يقال إنها ظرفية مجردة عن معنى الشرط والفعل محذوف بعدها تقديره حتى إذا يقال فيه كأنه الخ والمعاطاة المناولة واللجة باللام المضمومة وبالجيم معظم الماء والغامر بالمعجمة المغطى وهو مبني للفاعل وأسند إلى المفعول كراضية في قوله تعالى عيشة راضية قاله الشمني فعليه يكون غامر خبرا بعد خبر لكان أو صفة لمعاطي إن صح وصف الوصف وقال الدماميني والمعنى أنه ترك هذا الرجل وتمهل في إنقاذه كما كان فيه إلى أن وصل إلى حالة أشبه فيها من هو مغمور في اللجة يخرج يده ليتناولها من ينقذه وهذه حالة الغريق ويؤخذ منه أن في لجة الماء متعلق بغامر وهو غير متعين (قوله فتنصب أن الواقعة) قال الزرقاني مترتب على المتن وكذا قوله

ولا إجراء غيره مجراه فيرتفع الفعل الواقع بعد أن الواقعة بعده قال لم عنده لا يجرى مجرى غيره ولا يجرى غيره مجراه والنوعان عند سيبويه جائزان والفراء وابن الأنبارى ينصبان بعد العلم الصريح وإلى النواصب الثلاثة أشار الناظم بقوله :

وبلن انصبه وكى كذا بأن ٭ لا بعد علم والتى من بعد ظن
فانصب بها والرفع صحح واعتقد ٭ تخفيفها من أن فهو مطرد

ومن غير الغالب وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين فأن هنا مخففة من الثقيلة ولم تقع بعد علم ولا ظن الناصب (الرابع إذاً) والصحيح أنها بسيطة لا مركبة من إذ وأن أو إذا وأن وعلى البساطة فالصحيح أنها الناصبة بنفسها لا أن مضمرة بعدها (وهى) على القول بالحرفية (حرف جواب وجزاء) عند سيبويه وقال الشلوبين هى كذلك فى كل موضع وقال الفارسى فى الأكثر وقد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال أحبك فتقول إذاً أظنك صادقاً إذ لا مجازاة هنا قال الرضى لأن الشرط والجزاء إما فى الاستقبال أو فى الماضى ولا مدخل للجزاء فى الحال والمراد بكونها للجواب أن تقع فى كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ به أو مقدر سواء وقعت فى صدره أو فى حشوه أو فى آخره والمراد بكونها للجزاء أن يكون مضمون الكلام الذى هى فيه جزاء لمضمون كلام آخر وكان القياس إلغاءها لعدم اختصاصها ومن ثم قالوا (وشرط إعمالها ثلاثة أمور أحدها أن تتصدر) فى أول الجواب لأنها حينئذ فى أشرف محالها (فإن وقعت حشوا) فى الكلام بأن اعتمد ما بعدها على ما قبلها (أهملت) وذلك فى ثلاث مسائل إحداها أن يكون ما بعدها خبراً عما قبلها نحو أنا إذاً أكرمك الثانية أن يكون جواباً للشرط قبلها نحو إن تأتنى إذاً أكرمك الثالثة أن يكون جواب قسم قبلها مذكور نحو والله إذاً لا أخرج أو مقدر (كقوله) وهو كثير عزة :

(لئن عاد لى عبد العزيز بمثلها ٭ وأمكننى منها إذاً لا أقيلها)

برفع أقيلها لأن إذاً لم تتصدر لكونها جواب قسم مقدر والتقدير والله لئن وجواب الشرط محذوف وأهملت إذاً لوقوعها بين القسم وجوابه لا بين الشرط وجوابه خلافاً لما وقع فى المغنى تبعاً للشارح وضمير مثلها عائد على المقالة التى قالها عبد العزيز بن مروان لكثير وذلك أن كثيراً امتدح عبد العزيز بقصيدة فأعجب بها فقال له تمن على أعطك فتمنى أن يكون كاتباً له فلم يجبه إلى ذلك وأعطاه جائزة والمعنى إن عاد الأمير إلى تمنيتى وأمكننى منها لم أترك مقالى الأولى وأتمنى عليه أن أكون كاتباً له كما فعلت أولا وعبد العزيز هذا هو أبو السيد عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه (وأما قوله :

لا تتركنى فيهم شطيرا ٭ إنى إذاً أهلك أو أطيرا)

بنصب أهلك بإذاً مع أنها وقعت حشوا بين اسم إن وخبرها (فضرورة أو) لا ضرورة و(الخبر) أى خبر إن

وترفع (قوله والنوعان الخ) قال الدنوشرى لو عبر بقوله والأمران كان أولى (قوله بعد العلم الصريح) قال الدنوشرى الباقى على معناه (قوله وعلى القول بالحرفية) قال الدنوشرى مقابله أنها اسم وإليه ذهب بعض الكوفيين وأصلها إذا والأصل أن يقول إذا جئتنى أكرمك فحذف ما أضاف إليه وعوض منه التنوين والصحيح مذهب الجمهور قاله المرادى (قوله بأن اعتمد الخ) ظاهره حصر وقوعها حشوا فى ذلك وأنه ليس من وقوعها حشوا نحو يا زيد إذاً أكرمك ويؤخذ من كلام أبى حيان خلافه لأنه بعد أن نقل فيما لو تقدم معمول الفعل على إذاً نحو زيداً إذاً أكرم إبطال العمل عن الفراء وإجازته عن الكسائى قال ولا نص أحفظه عن البصريين ومقتضى اشتراطهم التصدير فى عملها أن لا تعمل والحالة هذه لأنها غير مصدرة ويحتمل أن يقال تعمل لأنها وإن لم تتصدر لفظا فهى مصدرة فى النية لأن النية بالمفعول التأخير اه فقوله لأن النية الخ يفيد عدم التقدم قطعاً عند البصريين فيما تقدم فيه النداء هذا وينبغى أن يكون المقصود حصر الحشو الذى يهمل معه وجوباً وإلا فسيأتى فيما إذا سبقها العاطف أنها تهمل فى غير هذه المسائل الثلاث (قوله أو مقدر الخ) قال الدنوشرى ينافيه ما صرح به العينى فى شرح الشواهد أن ذلك جواب للقسم المذكور فى البيت قبله ٭ حلفت برب الراقصات إلى منى ٭ يقول القياف نصها وذميلها لكن العينى تناقض كلامه فإنه قال قبل ما ذكرناه عنه ولا أقيلها فى موضع جزم على جواب الشرط قال والراقصات إبل الحجيج التى يتبخترن فى مشيهن كأنهن يرقصن ويقول يقطع والنص السير الشديد والذميل بفتح الذال المعجمة نوع من السير والضمير فى بمثلها ولا أقيلها يرجع خطة الرشد المذكورة فيما قبله وينظر هل هذا ينافى قول الشارح أنه راجع إلى المقالة وما معنى خطة الرشد اه وأقول لا ينافى لصحة الأمرين وذلك لأن الشاعر طلب من عبد العزيز بن مروان أبى الخليفة عمر وكان نائباً بمصر عن ابن أخيه سليمان الخليفة ولم يل عبد العزيز الخلافة وإن وقع للدمامينى ذلك وكان مدحه فأعجب به فمناه فطلب منه أن يكون كاتبا له فلاح منه القبول وأعرض الشاعر عن ذلك كما يدل عليه قوله ٭ عجبت لتركى خطة الرشد بعدما ٭ بدا لى من عبد العزيز قبولها ٭ ثم ندم على ذلك وقول الدمامينى أنه لم يجبه بعيد من الكلام وظهر بهذا معنى خطة الرشد ويروى خطة الهد .

(قوله وجملة إلى) قال الدنوشرى إضافة الجملة إلى إن لأدنى ملابسة (قوله لا حال) قال الدنوشرى أشار به إلى رد ما قاله العينى أنه حال ذكره في شرح الشواهد (قوله وارا أوفاء) قال الدنوشرى ظاهره أن ذلك خاص بهما وأن غيرهما ليس مثلهما فإذا قلت أنا أخرج إلى البغاة ثم إذن أقاتلهم تعين الرفع ولا يجوز النصب وظاهر إطلاق الألفية يقتضى التسوية (٢٣٥) فإنه قال : والنصب وارفعا ٭ إذا إذن من بعد عطف وقعا (قوله أو يفصل) قال الدنوشرى أن عطف على متصلا كان ركيكا وإن جعل منصوبا بعد أو بمعنى إلا كان حسنا قاله بعض الأفاضل انتهى ووجه قوله كان ركيكا أنه إذا عطف على قوله أن يتصلا اقتضى أن الشرط الثالث أحد الأمرين إما أن يتصلا أو أن يفصل بينهما بالقسم والشرط إنما هو الاتصال غاية الأمر أن الفصل بالقسم مغتفر فحق الكلام أن يقال أن يتصلا ولا يضر الفصل بالقسم (قوله تشيب الطفل) قال الدنوشرى جملة تشيب بالتاء أوله صفة لحرب عينى انتهى ووجه كونه بالتاء يعنى المثناة من فوق لا بالمثناة من تحت أن الحرب مؤنثة بدليل عود ضمير المؤنث إليها فى قوله تعالى حتى تضع الحرب أوزارها وهذا بناء على أن فاعل تشيب مضارع أشاب وهو الظاهر لعدم احتياجه لحذف الرابط من جملة الصفة ويجوز أن يكون يشيب بالياء المثناة تحت والطفل فاعل ويشيب مضارع شاب بفتح حرف المضارعة مفتوح والجملة صفة حرب والعائد محذوف والتقدير يشيب الطفل منها (قوله بالظرف) قال الدنوشرى أى والجار والمجرور إذا افترقا اجتمعا وإذا اجتمعا افترقا (فصل) (قوله وجوبا) لو أخره عن قوله بأن مضمرة كان أولى لأن الوجوب قيد فى الإضمار لا فى النصب (قوله وخالفهم الكوفيون) أى جعلوا اللام ناصبة قال الدمامينى ويلزم على عامل الاسم فى الفعل

محذوف أى أنى لا أستطيع ذلك) أو لا أقدر عليه ثم استأنف بإذن فنصب وجملة إنى على هذا معترضة بين إذن وما هى جواب له والأصل لا تتركنى إذن أهلك وذهب الفراء إلى عدم اشتراط التصدر والشطر بشين معجمة الغريب وقال الأصمعى البعيد وهو مفعول ثان لتتركنى لا حال وإلى هذا الشرط أشار الناظم بقوله إن صدرت فإن كان السابق عليها) أى على إذن (وارا أوفاء جاز النصب) والرفع باعتبارين فالرفع باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربطه بعض الكلام ببعض والنصب باعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستقلة والفعل فيها بعد إذن غير معتمد على ما قبلها (وقد قرئ) فى الشواذ (وإذن لا يلبثوا فإذن لا يؤتوا بالنصب بحذف النون فيهما والأول قراءة ابن مسعود والثانية قراءة أبى ابن كعب (والغالب الرفع وبه قرأ السبعة)فيهما وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

.. والنصب وارفعا إذا إذن من بعد عطف وقعا ٭ قال فى المغنى والتحقيق أنه إذا قيل إن تزرنى أزرك وإذا أحسن إليك فإن قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل إذن لوقوعها حشوا أو على الجملتين معا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل يتعين النصب لأن ما بعدها مستأنف أو لأن المعطوف على الأول أول انتهى . الأمر (الثانى أن يكون) المضارع بعدها (مستقبلا) قياسا على بقية النواصب وإليه الإشارة بقول النظم ٭ وانصبوا بإذن المستقبلا ٭ فيجب الرفع فى نحو إذن تصدق جوابا لمن قال أنا أحب زيدا) لأنه حال ولا مدخل للجزاء فى الحال كما تقدم . الأمر (الثالث أن يتصلا) أى أن يكون المضارع متصلا بها لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها وإليه الإشارة بقول النظم ٭ والفعل بعد موصلا (أو يفصل بينهما القسم وهو المشار إليه بقول النظم ٭ أو قبله اليمين ٭ (كقوله

إذن والله نرميهم بحرب ٭ تشيب الطفل من قبل المشيب

فنصب نرميهم بإذن مع وجود الفصل بالقسم لأنه زائد مؤكد فلم يمنع الفصل به من النصب هنا كما لم يمنع من الجر فى قولهم إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها حكاه أبو عبيدة واشتريته بوالله ألف حكاه ابن كيسان عن الكسائى بخلاف الفصل بغير القسم ولو كان ظرفا أو عديلة فإنه جزء من الجملة فلا تقوى إذن معه على العمل فيما بعدها واغتفر فى المغنى الفصل بلا النافية وابن عصفور الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالنداء أو الدعاء والكسائى وهشام الفصل بمعمول الفعل والأرجح حينئذ عند الكسائى النصب وعند هشام الرفع وحكى سيبويه عن بعض العرب إلغاء إذن مع استيفاء شروط العمل وهو القياس لأنها غير مختصة وإنما أعملها الأكثرون حملا على ظن لأنها مثلها فى جواز تقديمها على الجملة وتأخيرها عنها وتوسطها بين جزأيها كما حملت ما على ليس لأنها مثلها فى نفى الحال والمرجع فى ذلك كله إلى السماع .

(فصل) (ينصب المضارع بأن مضمرة وجوبا فى خمسة مواضع أحدها بعد اللام إن سبقت بكون ناقص ماض) لفظا ومعنى أو معنى لا لفظا (منفى) الأول بما والثانى بلم دون غيرهما من أدوات النفى (نحو وما كان الله ليعذبهم لم يكن الله ليغفر لهم) فيعذب ويغفر منصوبان بأن مضمرة بعد اللام عند البصريين لا باللام واللام متعلقة بمحذوف لا زائدة وذلك المحذوف هو الخبر لا الفعل الذى دخلت عليه اللام وخالفهم الكوفيون فيهن وقد صرح بالخبر الذى زعمه البصريون من قال :

سموت ولم تكن أهلا لتسمو ٭ ولكن المضيع قد يصاب

فهذا بمنزلة ماقدروه من قولك ما كان زيد سريدا للفعل أومقدرا له واحتج الكوفيون بقوله

لقد عذلتني أم عمرو ولم أكن   مقالتها ما كنت حيا لأسمعا

إذ لو كانت أن هي الناصبة لأسمع للزم تقديم معمول صلتها عليها وذلك ممتنع وعورض بمجيء ذلك في صريح أن في قوله • كان جزائي بالعصا أن أجلدا • والجواب واحد وعلة امتناع ذكر أن بعد لام الجحود أن ما كان ليفعل رد على من قال كان سيفعل فاللام في مقابلة السين فكما لا تذكر أن مع السين كذلك لا تذكر مع اللام وزعم بعضهم أنه يجوز إظهار أن بشرط حذف اللام محتجا بقوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى ورد بأن أن يفترى في تأويل مصدر مخبر به عن القرآن وهو مصدر مثله وفي هذا الرد نظر لأن المراد بالقرآن المقروء لا القراءة والحق أن هذا ليس مما نحن فيه لأن الكلام فيما الخبر فيه مريدا ونحوه وزعم بعضهم أن هذا الحكم لا يختص بكان بل يجوز في سائر أخواتها نحو ما أصبح زيد ليفعل وزعم بعضهم أنه يجوز في ظن قياسا على كان نحو ما ظننت زيدا ليفعل ووسع بعضهم الدائرة فأجاز ذلك في كل فعل تقدمه نفي نحو ما جاء زيد ليفعل كذا (وتسمى هذه اللام لام الجحود) من تسمية العام بالخاص فإن الجحود عبارة عن إنكار الحق لا عن مطلق النفي والنحويون أطلقوه وأرادوا الثاني وإلى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله • وبعد نفي كان حتما أضمرا • الموضع (الثاني بعد أو) العاطفة (إذا صلح في موضعها حتى) المرادفة إلى (نحو لألزمنك أو تقضيني حقي) أي حتى تقضيني (وقوله

لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى) • فما انقادت الآمال إلا لصابر

أي حتى أدرك (أو) صلح في موضعها (إلا) الاستثنائية (نحو لأقتلنه) أي الكافر (أو يسلم) أي إلا أن يسلم (وقوله) وهو زياد الأعجم

وكنت إذا غمزت قناة قوم   (كسرت كعوبها أو تستقيما)

أي إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها ولا يصلح هنا معنى إلى لأن الاستقامة لا تكون غاية للكسر وغمزت بالغين والزاي المعجمتين عصرت والقناة بالقاف والنون الرمح والكعوب النواشز في أطراف الأنابيب وهذه استعارة تمثيلية شبه حاله إذا أخذ في إصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي ينشأ عنها فسادهم إلا أن يحصل صلاحهم بحاله إذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها ارتفاعا يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك إلا أن تستقيم وأن والفعل في هذه الأمثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على

(قوله والجواب واحد الخ) قال الدنوشري لعل أن ذلك ضرورة لكن التقديم في الثاني أخف منه في الأول لكونه جارا ومجرورا وللبصريين أن يقولوا إنها ضعفت بالتزام حذفها فجاز تقديم معمول صلتها عليها فيكون هذا جوابا ثانيا انتهى وبحث فيه بعض الفضلاء بأن ضعفها يقتضي عدم تقديم معمولها لما أنه نوع من التصرف (قوله وزعم بعضهم) قال الدنوشري الظاهر أن هذا البعض هو الشيخ الرضي وعبارة الدماميني تقتضيه وقد جعل الرضي من هذا الباب قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى فقال كان أصله ليفترى فلما حذفت اللام بناء على جواز حذف الجار مع أن وإن جاز إظهار أن الواجبة الإضمار وذلك لأنها كالنائبة عن أن اه وينظر ما معنى قوله جاز إظهار أن هل معناه وجاز حذفها أيضا أم لا (قوله والحق الخ) قال الدنوشري ورد لوهم بعضهم المتقدم بعد أن رد ما رد به قوله بما تقدم وتعليله بقوله لأن الكلام الخ قد يرد وما المانع من أن الخبر هنا نحو مريدا أي وما كان القرآن محلا للافتراء على قياس ولم تكن أهلا لتسمو المار (وأنا أقول) ماقاله هذا الزاعم غير متعين ويكون أن وصلتها خبرا عن كان على تأويل المصدر المؤول باسم المفعول أي وما كان هذا القرآن افتراء أي مفترى أو على حذف مضاف انتهى وما قاله ذكره المصنف في المغني قال في القاعدة السابعة من الباب الثامن أن اللفظ قد يكون على تقدير وذلك التقدير على تقدير آخر ومثل بالآية ثم قال فأن يفترى مؤول بالافتراء والافتراء مؤول بمفترى (قوله تقدمه نفي) قال الدنوشري ظاهره عدم تقييده بما وبلم بل كل أدوات النفي كذلك وينظر ما وجه هذه الأقوال وما وجه اختصاص هذا الحكم بلم يكن وما كان وما المانع من أن يكون النفي بلما وبأن وبلا كما ولم وهل يصح لا كان زيدا ليفعل أو لا (قوله لام الجحود) قال الدنوشري يقال جحد يجحد جحدا وجحودا ويقال أيضا أجحد الرجل فهو مجحد إذا كان ضيقا قليل الخير (قوله إذا صلح في موضعها الخ) قال الدنوشري تبع فيه الناظم قال الشيخ برهان الدين الابناسي وهو أجود من قول ولده بعد أو بمعنى إلا أو إلى لأنه يوهم ترادف الحرفين وليس كذلك واحترز بهما إذا لم يصلح واحد منهما في موضعها فإنه إذا انتصب المضارع بعدها جاز إظهار أن انتهى كلامه ومثال ذلك وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا (قوله المرادفة إلى) تبع فيه ابن الناظم والصواب أن يقول المرادفة إلى أو كي ويصلح للتقديرات الثلاث قوله لألزمنك أو تقضيني حقي فإنه صالح للتعليل بكي وللغاية بإلى وللاستثناء من الأزمان بإلا ويتعين الأول في لأطيعن الله أو يغفر لي والثاني في لأنتظرنه أو يجيء والثالث في لأقتلن الكافر أو يسلم وما ذكر يرد على من زعم أن تقديرها بإلا مطرد وعلى من قال أيضا أن تقديرها بكي أو بإلى مطرد

مصدر متصيد من الفعل المتقدم أي ليكون لزوم مني أو قضاء منه لحق وليكون استسهال مني للصعب أو إدراك المنى وليكون قتل مني للكافر أو إسلام منه وليكون كسر مني لكعوبها أو استقامة منها وإليه أشار الناظم بقوله كذاك بعد أو إذا يصلح في ۞ موضعها حتى أو إلا . الموضع (الثالث بعد حتى) الجارة (إن كان الفعل مستقبلا باعتبار) زمن (التكلم) بما قبلها (نحو فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء) فتفيء مستقبل باعتبار زمن التكلم بالأمر بالقتال وإلقائه إلى المخاطب به (أو) مستقبلا (باعتبار ماقبلها) من غير اعتبار تكلم (نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول) فإن قول الرسول وإن كان ماضيا بالنسبة إلى زمن الإخبار وقصه علينا إلا أنه مستقبل بالنسبة إلى زلزالهم ولحتى التي ينتصب الفعل بعدها معنيان فتارة تكون بمعنى كي التعليلية وذلك إذا كان ماقبلها علة لما بعدها نحو أسلم حتى تدخل الجنة وتارة تكون بمعنى إلى الغائية وذلك إذا كان ماقبلها غاية لما بعدها نحو لأسيرن حتى تطلع الشمس إذا عرفت ذلك فالمثال الأول من أمثلة الموضع مما يصلح للمعنيين معا فيحتمل أن يكون المعنى كي تفيء أو إلى أن تفيء والمثال الثاني حتى فيه بمعنى إلى خاصة أي إلى أن يقول الرسول وإلى هذا الموضع أشار الناظم بقوله :

وبعد حتى هكذا إضمار أن ۞ حتم (ويرفع الفعل بعدها إن كان حالا) أو مؤولا بالحال (مسببا) عما قبلها (فضلة) تم الكلام قبله (نحو مرض زيد حتى لا يرجونه) فلا يرجونه حال لأنه في قوة قولك فهو الآن لا يرجى ومسببا عما قبلها لأن عدم الرجاء مسبب عن المرض وفضلة لأن الكلام تم قبله بالجملة الفعلية (ومنه حتى يقول الرسول) برفع يقول (في قراءة نافع لأنه مؤول بالحال أي حتى حالة الرسول والذين آمنوا معه أنهم يقولون ذلك) حينئذ وللحال المؤول تفسير آخر وهو أن يفرض ما كان واقعا في الزمن الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بالمضارع المرفوع وفائدة تأويله بالحال تصوير تلك الحالة العجيبة واستحضار صورتها في مشاهدة السامع ليتعجب منها وإنما وجب الفعل بعد حتى عند إرادة الحال حقيقة أو مجازا لأن نصبه يؤدي إلى تقدير أن وهي للاستقبال والحال ينافي الاستقبال وإنما اشترطت السببية ليحصل الربط معنى وذلك لأنه لما لم يتعلق ما بعدها بما قبلها لفظا زال الاتصال اللفظي فشرطت السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبرا لما فات من الاتصال اللفظي وإنما اشترطت الفضلية لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر وذلك أنه إذا رفع الفعل كانت حرف ابتداء فالجملة الواقعة بعدها مستأنفة فإن فقد شرط من الثلاثة وجب النصب فيجب النصب في مثل لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى لانتفاء الحال (ويجب النصب في مثل لأسيرن حتى تطلع الشمس) خلافا للكوفيين

والعلة في نصب الفعل بعد أو هذه أنهم قصدوا التفرقة بين أو التي تقتضي مساواة ماقبلها لما بعدها في الشك وبين أو التي تقتضي مخالفة ماقبلها لما بعدها في كون الأول محقق الوقوع أو مرجحه والثاني مشكوكا فيه فإذا قصدوا المساواة رفعوا فقول أفعل كذا أو أترك كذا برفع أترك عند المساواة وإن قصدوا عدم المساواة نصبوا ليميزوا بين ماقبلها وما بعدها واحتاجوا إلى عامل للنصب وليست أو صالحة لعدم اختصاصها فتعين أن يكون لفظ أن نادرا وإن أضمرها ومن النصب بعد أو قول الشاعر لأجدلك أو تملك منيتي ۞ بيدي صفار طارقا وتليدا والنصب بأو عند الكسائي وقال الفراء ومن وافقه من الكوفيين انتصب بالمخالفة والجمهور على أن النصب بأن مضمرة بعد أو لا بالمخالفة ولا بأو لأنها حرف عطف ولا عمل لها وإنما عطفت مصدرا مؤولا على مصدر متوهم فإذا قلت (۲۳۷) لأنتظرنه أو يجيء ولأقتلن الكافر أو يسلم فتقديره ليكون انتظار مني أو مجيء منه وليكون قتل مني الكافر أو إسلام منه (فائدة) إذا كان ماقبل أو ينقضي شيئا فشيئا صلح في موضعها حتى بمعنى إلى وإلا فلا (قوله ولحتى التي الخ) قال الدنوشري اقتصر على ماذكر ولم يبال بما قال في التسهيل أنها قد تكون أيضا بمعنى إلا كقول الشاعر

ليس العطاء من الفضول سماحة ۞ حتى تجود ومالديك قليل

لما قيل إنه لا دليل في البيت لإمكان حمل حتى فيه على أنها بمعنى إلى وذكر غيره أن الغالب كونها للتعليل فينظر ما الأصح (قوله وتارة تكون بمعنى إلى الغائية وذلك إذا كان ماقبلها غاية لما بعدها) كذا في النسخ وفيه قلب وصوابه إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها فتدبر (قوله فالمثال الأول الخ) فيه نظر إذ ماذكره شاهد لا مثال وقوله من أمثلة يقتضي أنه أتى بجمع منها وهو إنما أتى باثنين ويجاب عن الأول بأنه لا مانع من كونه مثالا إذ المراد به الإيضاح وإن كان يصح أن يراد الإثبات فيكون شاهدا وعن الثاني بأن أقل الجمع اثنان عند بعضهم ولو ذكر المثال الذي تتعين فيه حتى للتعليل نحو أسلم حتى تدخل الجنة لكان أحسن (قوله ومسببا) قال الدنوشري كان الأولى رفعه عطفا على قوله حال (قوله وللحال المؤول الخ) قال الدنوشري ظاهره بل صريحه أن ماذكره غير ماذكره المصنف وليس كذلك فليتأمل (قوله وإنما وجب رفع الخ) قال الدنوشري وجوب الرفع عند إرادة الحال مجازا لا ينافي جواز النصب عند عدم إرادته كما قدمه فليتأمل (قوله لانتفاء الحال) قال الدنوشري ينظر ما المانع من الرفع فإن ما بعدها ماض بالنسبة إلى زمن التكلم ونزول الآية نظير حتى يقول الرسول فكما جاز فيه الرفع يجوز في هذا

وقد يقال إنما وجب النصب هنا لأن الله تعالى حكى عنهم ما قالوا وهم ما نطقوا إلا بالنصب لكون الفعل مستقبلا إذ ذاك والحكى لا يغير فيكون تعليل الشارح وجوب النصب بما ذكره غير واضح فليتأمل انتهى وكله مأخوذ من كلام الشهاب القاسمي فى حواشى ابن الناظم (قوله بعد فاء السببية وواو المعية) قال الدنوشرى كون النصب بإضمار أن بعدهما وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالخلافة وبعضهم ذهب إلى أنه منصوب بالواو نفسها كما فى أوقاله ابن الاباسى فاهو مشهور عن الكوفيين أن الواو ناصبة بنفسها لا أصل له فليحذر وإن كثر ناقلوه وجل متلقوه (فائدة) قال بعضهم إن واو المعية ليست واقعة فى جواب شيء وإنما هى واقعة بعد الامور المذكورة وليس ما بعدها جوابا لما قبلها كما فى الفاء (قوله حال كونهما مسبوقين الخ) أشار إلى أن مسبوقين حال من فاء السببية وواو المعية لكن فيه مجيء الحال من المضاف إليه ولعله لأنه بجزء المضاف إليه لأنه لو أسقط لفظ بعد استقام الكلام وفهم المعنى فتأمل (قوله وما كان تقليلا الخ) قال الدنوشرى هذا يشمله قوله أو فعل فليتأمل وقوله كان بحرف يتعين أن تكون فيه كان تامة إذ لو كانت ناقصة لوجب حذفها كما لا يخفى أى لأنه إذا وقع الجار والمجرور صلة أو صفة وجب تعلقه بمحذوف وجوبا إذ ما يجوز أن تكون موصولة أو موصوفة ثم ظهر أن شرط الوصل بالجار والمجرور والظرف كونهما تامين وهنا الجار والمجرور أعنى قوله بحرف ليسا من قبيل التام فلذا ذكر المتعلق (قوله ولما يعلم الله الذين جاهدوا الخ) نفى العلم فى هذه الآية مستعمل فى نفى المعلوم كما قاله العز بن عبد السلام فى مجاز القرآن وبينه المصنف فى شرح الشذور وحاصله أن الخبر عنهم جاهدوا ولم يصبروا ولم يتعلق علم الله بجهادهم وصبرهم لعدمهم ووقوعه والعلم وإن كان عام التعلق فإنما يتعلق بالأشياء على ما هى عليه وإنما تعلق بجهاد هؤلاء وعدم صبرهم (قوله ياليتنى كنت معهم) قال الدنوشرى يمكن التمنى أيضا بألا نحو ألا رسول منا فيخبرنا وبلو كقوله لو تعلمان فتشهد ومنعه ابن مالك وقال جواب تمن إنشائى تقديره وددنا لو تعلمان الخ وما ذكره المصنف والشارح من أن التمنى والترجى من قسم الطلب فيه نظر فقد ذكر التفتازانى فى المطول أن الترجى لا طلب فيه وإنما هو ارتقاب أمر لا وثوق بحصوله انتهى واختلفوا فى التمنى فمنهم من قال إنه حالة نفسانية يلزمها الطلب ذكر جميع ذلك شيخ الإسلام أحمد بن قاسم العبادى فى حاشية جمع الجوامع وشرحه للمحلى (قوله فى قراءة حمزة وحفص) قال الدنوشرى قد قرأ بالنصب

(وما سرت) إلى البلدة (حتى أدخلها وأسرت حتى تدخلها لانتفاء السببية) فيهن أما الأول فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير وأما الثانى فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير وأما الثالث فلأن السير لم يتحقق وجوده فلو رفع لزم أن يكون مستأنفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب له وذلك لا يصح لأن ما قبلها غير سبب فيلزم وقوع المسبب مع نفى السبب أو الشك فيه قاله المرادى (بخلاف أيهم سار حتى يدخلها) ومتى سرت حتى تدخلها برفعهما (فإن السير ثابت) محقق (وإنما الشك فى) عين (الفاعل) فى الأول وفى عين الزمان فى الثانى وأجاز الأخفش الرفع بعد النفى على أن يكون أصل الكلام إيجابا ثم أدخلت أداة النفى على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وإنما منعه إذا كان النفى مسلطا على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك (و) يجب النصب (فى نحو سيرى) بفتح السين (حتى أدخلها لعدم الفضلية) فسيرى مبتدأ وحتى أدخلها خبره ولو رفع الفعل لصار المبتدأ بلا خبر (وكذلك) يجب النصب فى مثل (كان سيرى أمس حتى أدخلها إن قدرت كان ناقصة) وحتى أدخلها الخبر (ولم تقدر الظرف) وهو أمس (خبرا) لكان بل قدرته متعلقا بنفس السير فإن قدرت كان تامة وأمس متعلقا بسيرى أو ناقصة وأمس متعلقا باستقرار محذوف على أنه خبر كان رفعت لأن ما بعد حتى حال مسبب فضلة وحتى فيه ابتدائية وعلامة كونه حالا أو مؤولا به صلاحية جعل الفاء فى موضع حتى وإليه أشار الناظم بقوله :

وتلو حتى حالا او مؤولا به ارفعن وانصب المستقبلا

الموضع (الرابع والخامس بعد فاء السببية و) بعد (واو المعية) حال كونهما (مسبوقين بنفى أو طلب محضين) وإليه أشار الناظم بقوله: وبعد فا جواب نفى أو طلب محضين والواو كالفا إن تفد مفهوم مع فالنفى يشمل ما كان بحرف أو فعل أو اسم وما كان تقليلا مرادا به النفى فالأول (نحو لا يقضى عليهم فيموتوا) والثانى نحو ليس زيد حاضرا فيكلمك والثالث نحو أنت غير آت فتحدثنا والرابع نحو قلما تأتينا فتحدثنا والنفى مع الواو كذلك نحو (ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين) وقس الباقى والطلب يشمل الأمر والنهى والدعاء والعرض والتحضيض والتمنى والاستفهام فهذه سبعة مع النفى صارت ثمانية وزاد الفراء الترجى مثال الفاء بعد التمنى (ياليتنى كنت معهم فأفوز) ومثال الواو بعده (ياليتنا نرد ولا نكذب) بآيات ربنا ونكون بالنصب فى قراءة حمزة وحفص (و) مثال الفاء بعد النهى (لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبى) مثال الواو بعده (قوله) وهو أبو الأسود الدؤلى:

(لا تنه عن خلق وتأتى مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

وشرط النهي عدم النقض بإلا فلو انتقض النهي بإلا لم يجز النصب نحو لا تضرب إلا عمرا فيغضب فيجب في يغضب الرفع قاله في شرح الشذور وتبعا لسيبويه (و) مثال الفاء بعد الأمر (قوله) وهو أبو النجم العجلي :

(يا ناق سيري عنقا فسيحا إلى سليمان فنستريحــا)

والعنق بفتحتين ضرب من السير والفسيح الواسع (و) مثال الواو بعده (قوله) وهو الأعشى أو الحطيئة فيما زعم ابن يعيش أو ربيعة ابن جشم فيما زعم الزمخشري أو دثار بن شيبان النمري فيما زعم ابن بري:

(فقلت ادعي وأدعو) إن أندى لصوت أن ينادي داعيان

فأدعو مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد الواو وأندى أفعل من الندى بفتحتين وهو بعد الصوت ولصوت بكسر اللام متعلق به وأن ينادي بفتح الهمزة وكسر الدال خبر إن وداعيان تثنية داع فاعل ينادي والمعنى فقلت لها ينبغي أن يجتمع دعائي ودعاؤك فإن أرفع صوت وأبعده دعاء داعيين معا (وقد اجتمع النصب في جوابي الطلب والنفي في قوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون ربهم الآية) وتمامها بالغداة والعشي يريدون وجهه ما عليك من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم من شيء فتطردهم فتكون من الظالمين (فتطردهم جواب النفي) وهو ما عليك من حسابهم من شيء (وتكون جواب النهي) وهو لا تطرد على طريق اللف والنشر من غير ترتيب فاندفع ما يقال إن هذه الآية ظاهرها أن فتكون جواب فتطردهم وهما جوابان للطلب أو النفي والجواب لا يجاب والشيء الواحد لا يكون له جوابان كما نص عليه النحاة ومثال الفاء بعد الدعاء قوله:

رب وفقني فلا أعدل عن سنن الساعين في خير سنن

وبعد العرض قوله:

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راء كمن سمعا

وبعد التحضيض قولك هلا اتقيت الله فيغفر لك وهو والعرض متقاربان يجمعهما التنبيه على الفعل إلا أن في التحضيض زيادة توكيد وحث وفي العرض لينا ورفقا وبعد الاستفهام قوله :

هل تعرفون لباناتي فأرجو أن تقضى فيرتد بعض الروح للجسد

وشرط الاستفهام أن لا يتضمن وقوع الفعل نحو لم ضربته فيجازيك فإن الضرب إذا وقع يتعذر سبك مصدر مستقبل منه والترجي سيأتي قال في شرح الشذور ولم يسمع نصب الفعل بعد الواو إلا بعد واحد من أربعة وهي النفي والنهي والأمر والتمني ولذلك اقتصر الموضح في التمثيل عليها وقال أبو حيان ولا أحفظه بعد الدعاء والعرض والتحضيض والترجي فينبغي أن لا يقدم على ذلك إلا بسماع اهـ (واحترز) الناظم بتقييد النفي والطلب بمحضين من النفي التالي تقريرا) بالهمزة (و) من النفي (المتلو بنفي) آخر (و) من النفي (المنتقض بإلا) فالأول (نحو ألم تأتني فأحسن إليك) بالرفع إذا لم ترد الاستفهام الحقيقي) وإنما أردت أن تحمل مخاطبك على الإقرار والاعتراف بإتيانه إليك وإحسانك إليه قال الشيخ عبد القاهر في شرح

في تكذب وفي تكون بعده ما وافقهما ابن عامر في نصب تكون فقط والباقون قرؤا بالرفع فيهما (قوله وشرط النهي الخ) ينظر هل ذلك خارج بقوله أولا محضين (قوله يا ناق سيري الخ) قال الدنوشري في هذا البيت رد على العلاء بن سيابة حيث نصب فنستريحا لأنه جواب بالفاء وهو محجوج به قال العيني في شرح الشواهد قلت له أن يقول هذا ضرورة انتهى وفيه نظر (قوله وهو بعد الصوت الخ) قال الدنوشري قال العيني وهو بعد ذهاب الصوت فزاد لفظ ذهاب قبل الصوت والشارح حذفه فليتأمل اهـ (وأقول) إنما حذفه الشارح لظهور أن معنى بعد الصوت بعد ذهابه وليس مما يحتاج لتأمل (قوله بعض الروح) قال الدنوشري قال شيخ الإسلام زكريا في حاشية شرح ابن المصنف واختلف في الروح من تكلم بها فقال جمهور المتكلمين إنها جسم لطيف مشتبك بالبدن اشتباك الماء بالعود الأخضر وقال كثير منهم إنها عرض وهي الحياة التي صار البدن بوجودها حيا وقال الفلاسفة وكثير من الصوفية إنها جوهر مجرد قائم بنفسه غير متحيز متعلق بالبدن للتدبير والتحريك غير داخل فيه ولا خارج عنه اهـ بحروفه (وأقول) ليت شعري أي داع إلى نقل مثل هذا في هذا المقام وفي هذا الفن الذي مبناه على متعارف العرف (قوله مستقبل) قال الدنوشري مضاف إليه ومصدر قبله مضاف له والتقدير سبك مصدر فعل مستقبل منه وينظر هل يصح أن يكون مستقبل صفة لمصدر والظاهر الصحة (قوله بمحضين الخ) قال الدنوشري أي غير فع الفعل حينئذ وكان الأولى أن يقول بكونهما محضين مثلا أو بتمحضهما ومثل ابن مالك في شرح الكافية للنفي غير المحض بأربعة أمثلة وتبعه عليها ولده وهي ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا وما تزال تأتينا فتحدثنا وما قام فيأكل إلا طعامه وقوله:

وما قام منا قائم في ندينا فينطق إلا بالتي هي أعرف

وفي الأخيرين نظر فإن النفي إذا انتقض بإلا بعد الفاء جاز النصب نص عليه سيبويه وأنشد عليه فينطق إلا بالتي هي أعرف قاله ابن الأنباري في شرح الألفية واحترز بكون الطلب محضا عن المصدر نحو سقيا ورعيا وعن لفظ الخبر نحو رحم الله زيدا وغفر الله لك وعن نحو قوله تعالى كن فيكون لأن الطلب إنما يكون من متكلم لمخاطب وهو معدوم في الأول والمراد بالتكوين الإيجاد في الثاني قاله ابن الأنباري واحترز بقوله فالجواب عما إذا كانت لمجرد العطف نحو ما تأتينا فتحدثنا بمعنى نفي الفعلين وعما إذا كان

أما بعدها مستأنفا أو إنما ينصب إذا قصد به معنى الجزاء أو السببية (قوله فثبت بهذا أن الاستفهام التقريرى الخ) قال الدنوشرى وقع الزمخشرى أنه قال فى قوله تعالى أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب فأوارى سوأة أخى ان انتصاب أوارى بأن فى جواب الاستفهام قال فى المغنى وهو فاسد لأن جواب الشىء مسبب عنه والموارة لا تتسبب عن العجز قال الدماميني أقول قال التفتازانى يحتمل أن يكون الاستفهام فيه للإنكار الإبطالى فيفيد النفى وهو سبب أى إن لم أعجز واريت وقيل هو من قبيل أتعصى ربك فيعفو عنك بالنصب ليفسحب الإنكار التوبيخى على الأمرين ويشعر بأنه فى العصيان وتوقع العفو مرتكب خلاف العقل حيث جعل سبب العقوبة سبب العفو ويكون التوبيخ على هذا الجعل فكذا هنا نزل نفسه منزلة من جعل العجز منزلة الموارة دلالة على التمكين المؤكد للعجز والقصور عما يهتدى إليه غراب (قوله فلأن زال للنفى قال الدنوشرى لو قال فلأن تزال الخ لكان أحسن (قوله فلا يعتذرون) قال الدنوشرى يرده قول ابن الانباسى أن الفعل فى الآية مبنى على إضمار مبتدأ والتقدير فهم يعتذرون ووجه الرد أنه ليس المعنى على الإثبات ثم رأيت الشيخ زكريا قال فى حاشيته قوله قال الله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون أى فهم يعتذرون قال البيضاوى عطف يعتذرون على يؤذن ليدل على نفى الإذن والاعتذار عقبه مطلقا ولو جعله جوابا لدل على أن عدم اعتذارهم لعدم الإذن وأوهم ذلك أن لهم عذراً لكن لم يؤذن لهم فيه ومن ثم مثل به ابن هشام للعاطفة وقصد الرد على الشارح فى جعله مثالا للاستئناف لأنه يقتضى ثبوت الاعتذار مع انتفاء الإذن كما فى قولك ما تؤذينا فنحبك بالرفع (قوله ولو قرئ الخ) قال الدنوشرى أى ويكون حينئذ المعنى

مختصره ومعنى قولنا الهمزة للتقرير أنك ألجأت المخاطب إلى الإقرار بأمر قد كان تقول أضربت زيداً ولا يكون غرضك أن يعلمك أمراً لم تكن تعلمه ولكن أردت أن تقرره أى تحمله على أن يقر بفعل قد فعله أم والمعنى أنت أتيتنى فأحسنت إليك على حد قوله تعالى أليس الله بكاف عبده أى الله كاف عبده لأن نفى النفى إثبات قال فى التلخيص وهذا مراد من قال إن الهمزة فيه للتقرير أى بما دخله النفى لا بالنفى ام فثبت بهذا أن الاستفهام التقريرى يتضمن ثبوت الفعل فلا ينصب المضارع فى جوابه لعدم تمحض النفى وما ورد منه منصوبا فلمراعاة صورة النفى وإن كان تقريرا أو لأنه جواب الاستفهام (و) الثانى (نحو ما تزال تأتينا فتحدثنا و) الثالث نحو (ما تأتينا إلا وتحدثنا) فإن معناهما الإثبات فلذلك وجب رفع الفعل بعدهما أما الأول فلأن زال للنفى وقد دخل عليها النفى ونفى النفى إثبات وأما الثانى فلانتقاض النفى بإلا ولك فى نحو ما تأتينى فأكرمك أربعة أوجه أحدها أن تقدر الفاء لمجرد عطف النفى للفعل على لفظ ما قبلها فيكون شريكه فى إعرابه فيجب هنا الرفع لأن الفعل الذى قبلها مرفوع والمعطوف شريك المعطوف عليه وكأنك قلت ما تأتينى فما أكرمك فهو شريكه فى النفى الداخل عليه الثانى أن تقدر الفاء لمجرد السببية وتقدر الفعل الذى بعدها مستأنفا ومعنى استئنافه أن تقدره خبر لمبتدأ محذوف فيجب الرفع أيضا لخلو الفعل من الناصب والجازم والمعنى ما تأتينى فأنا أكرمك لكونك لم تأتنى وذلك إذا كنت كارهاً لإتيانه والفرق بين هذا الوجه والذى قبله فى النفى أن النفى فى الذى قبله يشمل ما قبل الفاء وما بعدها وفى هذا الوجه انصب النفى إلى ما قبل الفاء خاصة الثالث أن تقدر الفاء لعطف مصدر الفعل الذى بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ويقدر النفى منصبا على المعطوف دون المعطوف عليه فيجب حينئذ النصب والمعنى ما يكون منك إتيان يعقبه منى إكرام بل يكون منك إتيان ولا يكون منى إكرام الرابع أن تقدر الفاء أيضا لعطف مصدر الفعل الذى بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ولكن يقدر النفى منصبا على المعطوف عليه فينتفى المعطوف لأنه مسبب عنه وفقد النفى ويكون المعنى ما يكون منك إتيان فكيف يكون منى إكرام والحاصل فى الرفع وجهان وفى النصب وجهان (و) احترز (من الطلب باسم الفعل و) من الطلب (بما لفظه الخبر وسيأتى) الكلام عليهما بعد أسطر (و) احترز (بتقييد الفاء بالسببية و) تقييد (الواو بالمعية من) الفاء والواو (العاطفتين على صريح الفعل) إذا لم يشعرا بسببية ولا معية (ومن الاستئنافيتين) فالفاء العاطفة على صريح الفعل (نحو ولا يؤذن لهم فيعتذرون فإنها للعطف) فعطفت يعتذرون على لفظ يؤذن فهو شريك له فى رفعه وفى النفى الداخل عليه وكأنه قيل لا يؤذن لهم فلا يعتذرون ولو قرئ بالنصب على أنه جواب النفى لم يمتنع والمعنى لو أذن لهم لاعتذروا ومثل لا يقضى عليهم فيموتوا ولكنه أوثر الرفع لتناسب رؤس الآى قاله الفراء وفرق ابن عصفور بأن الإذن والاعتذار منفيان بالقصد وانتفاء الموت لازم عن انتفاء القضاء عليهم ولم يقصد نفيه كما يقصد نفى الاعتذار وبأنه لو وقع القضاء عليهم لماتوا فليس الإذن سببا للاعتذار (و) الفاء الاستئنافية فيه نحو (قوله) وهو جميل صاحب بثينة:

(ألم تسأل الربع القواء فينطق) ❊ وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق

فينطق مرفوع وهو مبنى على مبتدأ محذوف أى فهو ينطق ولا يضر اقترانه بالفاء (فإنها) فيه (للاستئناف) لا للعطف ولا للسببية (إذ العطف يقتضى الجزم) لما بعدها لكونه معطوفا على مجزوم وهو تسأل

(والسببية تقتضي النصب) له لكونه في جواب الاستفهام ونوزع في اقتضاء السببية النصب بأنه قد جاء الرفع مع تحقق السببية في لا يؤذن لهم فيعتذرون كما صرح به بعضهم ودفع بأن اقتضاءها النصب صحيح على قول الأكثر قال في المغني والتحقيق أن الفاء فيه للعطف وأن المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده وإنما يقدر النحويون كلمة هو ليبينوا أن الفعل ليس المعتمد بالعطف اه والرابع المنزل والقواء بفتح القاف ومده أكثر من قصرها الخالي الذي لا أنيس به والبيداء القفر الذي يبيد من سلك فيه أي يهلكه والسملق بفتح السين المهملة القاع الأملس المصنف (وتقول) مع الواو (لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالرفع) على الاستئناف (إذا نهيته عن الأول فقط) وأبحت له الثاني وكأنك قلت لا تأكل السمك ولك شرب اللبن (فإن قدرت النهي عن الجمع) بينهما (أصبت) على إرادة المعية وكأنك قلت لا تأكل السمك مع شرب اللبن (أو) قدرت النهي (عن كل منهما) على حدته (جزمت) على العطف وكأنك قلت لا تأكل السمك ولا ولا تشرب اللبن والفرق بين النصب والجزم في حالتي العطف أنه في النصب من عطف مصدر مؤول من أن والفعل على مصدر متصيد من الفعل السابق لئلا يلزم عطف المصدر على الفعل وفي الجزم من عطف الفعل على الفعل (وإذا سقطت الفاء) من المضارع الواقع (بعد الطلب) المحض (وقصد) بالفعل الذي سقطت منه الفاء (معنى الجزاء) للطلب السابق عليه (جزم الفعل) والمراد بقصد الجزاء أنك تقدره مسببا عن ذلك الطلب المتقدم كما أن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط واختلف في تحقيق جازمه فالجمهور يجعلونه (جوابا لشرط مقدر) فيكون مجزوما عندهم بأداة شرط مقدرة هي وفعل الشرط (لا) جوابا (للطلب) المتقدم فيكون مجزوما بنفس الطلب وهو قول الخليل وسيبويه والسيرافي والفارسي ثم اختلفوا في علته فقال الخليل وسيبويه إنما جزم الطلب (لتضمنه معنى) حرف (الشرط) كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذلك وقال الفارسي والسيرافي لنيابته مناب الجازم الذي هو حرف الشرط المقدر كما أن النصب بضربا في قولك ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه (خلافا لزاعمي ذلك) ومذهب الجمهور أرجح لأن الحذف والتضمين وإن اشتركا في أنهما خلاف الأصل لكن في التضمين تغيير معنى الأصل ولا كذلك الحذف ولأن نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط ولأن الأرجح في ضربا زيدا أن زيدا

على الوجه الرابع المار في كلامه (قوله ليبينون) كذا في كثير من النسخ بإثبات النون والصواب حذفها كما في بعض النسخ لأن الفعل منصوب بأن مضمرة بعد لام التعليل (قوله والسملق الخ) قال الدنوشري وعبارة العيني والسملق الأرض لا تنبت شيأ (تنبيه) ألحق الكوفيون بالواو ثم في قوله ﷺ لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه وجوز ابن مالك فيه الرفع والنصب ورد بأنه يصير المعنى النهي عن الجمع بين البول والاغتسال وليس الحكم خاصا به بل لو بال في الماء فقط كان داخلا تحت النهي ويجوز فيه الجزم أيضا اه من شرح ابن الأنباسي وفيما رد به على ابن مالك نظر لأن الرفع يلزم عليه أيضا أن المنهي عنه بول فيه يكون بعده اغتسال منه لا مطلقا فلا يكون مطلق البول فيه داخلا تحت النهي وقد يقال فائدة قوله ثم يغتسل منه الإشارة إلى حكمة النهي عن البول (وفي حفظي) أن حكمة النهي عنه أنه مأوى للشياطين فقد يتأذون فيؤذون من يبول فيحصل له الصرع فهو نهي إرشاد اه وما اعترض به ابن الأنباسي على ابن مالك مأخوذ من كلام النووي في شرح مسلم (٢٤١) وقد أجيب عنه فانظر حاشيتنا على الألفية في باب الجوازم (قوله وإذا سقطت الفاء) أي لم يؤت بها (قوله المحض) قال الدنوشري التقييد به غير واضح لما سيجيء من قوله ولا خلاف في جواز الجزم بعدها اه ووجه كلام الشارح حمل أل على العهد الذكري وكون الغالب في النكرة إذا أعيدت معرفة أن تكون عينا (قوله معنى الجزاء) يحتمل أن الإضافة بيانية أي معنى هو الجزاء والمراد بالجزاء المسببية عن الطلب ويحتمل أن الإضافة حقيقية وهي على معنى اللام والمراد بالجزاء فعل الجزاء لأن الجزاء يطلق عليه كما يطلق على المسببية وقول الشارح والمراد بقصد الجزاء يشير للأول ولو أراد الثاني لقدر لفظ فعل كما قدر بعد لفظ حرف (٣١ - تصريح - ثان) ولعله غاير الأسلوب إشارة بجواز كل (قوله معنى الشرط) للشرط ثلاثة إطلاقات حرف الشرط فعل الشرط عقد السببية والمسببية والشارح اختار الأول فقدر حرف الشرط فالإضافة على معنى اللام ويجوز إرادة الثالث فالإضافة بيانية وأما الثاني فلا يتصور إرادته هنا فتدبر (قوله ولأن نائب الشيء الخ) قال الدنوشري مردود بأن إما نائبة عن اسم الشرط وعن جملة الشرط وليست دالة على ما دلا عليه قطعا وحروف النداء ليست دالة على الحدث والزمان اللذين هما مدلول الفعل التي هي نائب عنه ومنع قوله والطلب الخ اه ويمكن أن يجاب بأن المراد أن نائب الشيء يؤدي معناه المقصود) قوله ولأن الأرجح في ضربا زيدا الخ) قال الزرقاني هذا بالنسبة إلى القول الثالث القائل بأن الجزم بالطلب لنيابته مناب الجازم كما أن النصب بضربا الخ وكون الأرجح أن النصب بالفعل المحذوف مبني على رأي المصنف قال في شرح القطر ولا يجوز في قولك ضربا زيدا أن تعتقد أن زيدا معمول لضربا خلافا لقوم من النحويين لأن المصدر

هنا إنما عمل عمل الفعل وحده بدون أن وما تقول اضرب زيدا وإنما زيدا منصوب بالفعل المحذوف الناصب للمصدر اه واعترض عليه في ذلك بأن الشرط المذكور وهو أن يحل محله فعل مع أن أو ما إنما هو في المصدر غير النائب عن الفعل أما هو فلا يشترط فيه ذلك وهو الأصح. قال في التسهيل (فصل) يجيء بعد المصدر الكائن بدلا من الفعل معمول عامله على الأصح البدل لا المبدل منه وفاقا لسيبويه والأخفش اه قال ابن عقيل في شرحه هذا المحل هو أيضا قول الزجاج والفارسي وذهب المبرد والسيرافي وجماعة إلى أن عامله ناصب المصدر المبدل من لفظه والصحيح الأول بدليل إضافة المصدر إليه قال تعالى فضرب الرقاب اه والفرق بين المصدر النائب عن الفعل وغير النائب عنه أن النائب عن الفعل لم يعمل بجهة المصدرية بل بجهة نيابته عن الفعل ولذلك لم يصح حلول فعل مع أن أو ما محله بخلاف غير النائب فإنه عمل بجهة المصدرية ولذلك اشترط فيه الشرط المذكور (قوله نحو تعالوا أتل) قال الدنوشري قال في المغني وأما قول بعضهم في قل تعالوا أتل ما حرم ربكم (٢٤٢) عليكم أن لا تشركوا به شيأ أن الوقف قبل عليكم وأن عليكم إغراء فحسن وبه يتخلص من إشكال ظاهر محرج للتأويل قال الدماميني الإشكال هو أن ما من ما حرم موصولة وأن لا تشركوا بدل أو خبر مبتدا محذوف وكلاهما مشكل لأن المحرم الإشراك لا عدمه فيحوج ذلك إلى التأويل بادعاء أن لا زائدة لا نافية والمعنى على القول بالإغراء حسن سالم (قوله خذ) قال الدنوشري أمر من أخذ محذوف الفاء شذوذا ونظيره مر من أمر وكل من أكل وقدرت الهمزة التي هي الفاء فيه خاصة مع واو العطف قال الله تعالى وأمر أهلك بالصلاة وهذه الأفعال لا رابع لها (قوله صفة لوليا) قال الزرقاني استشكل جعله صفة بناء على أن نبي الله يحيى مات قبل والده بأن دعاء النبي قد يتخلف وذلك لأنه بموته قبله لم يرثه ومعلوم ما يورث من الأنبياء ورأى هذا المستشكل أن الجملة مستأنفة لا صفة وأجيب بأن دعاء الأنبياء قد يتخلف وقد وقع لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم أنه سأل في ثلاثة أمور فاستجيب له في اثنين وتأخرت الإجابة في الثالث وقد اعترض القول بالاستئناف بأن مفاد الجملة حينئذ الإخبار وإخبار الأنبياء لا يتخلف قطعا وأجيب بأن هذا الإخبار باعتبار غلبة الظن لأن نبي الله زكريا لما كان مسنا تغلب على ظنه أنه متى وهب له ولد يرثه اه وذكر الجلال السيوطي الإشكال في شرح عقود الجمان في باب الإنشاء ونقل جوابه المذكور عن الطيبي ثم قال وأجاب الشيخ بهاء الدين بأن المراد إرث النبوة والعلم وقد حصل في حياته وقد ذكرنا في حاشية الفاكهي ما ينبغي الرجوع إليه (قوله وهو أن تضع الخ) قال الدنوشري ينظر ما مرجع الضمير في قوله وهو الخ (قوله عن عدم الدنو) لا يخفى أن هذا إنما يتسبب عن كون لا نافية والمناسب لكونها ناهية أن يقال لأن الأكل لا يتسبب عن الانتهاء عن الدنو به يعلم أن هذا المثال ونحوه يصح فيه كون لا نافية وناهية وأن الأمثلة لا تعين أحدهما ولهذا لم يستدل بها أحد على مدعاه

منصوب بالفعل المحذوف لا بالمصدر لعدم حلوله محل فعل مقرون بحرف مصدري وذلك (نحو تعالوا أتل) تقدم الطلب وهو تعالوا وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو أتل وقصد به الجزم بجزم بحرف شرط مقدر والتقدير تعالوا إن تأتوني أتل عليكم فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم وعلامة جزمه حذف الواو ومثله وهزي إليك بجذع النخلة تساقط فإنه مجزوم باتفاق السبعة (بخلاف) خذ من أموالهم صدقة تطهرهم فتطهرهم مرفوع باتفاق السبعة وإن كان مسبوقا بالطلب وهو خذ لكونه ليس مقصودا به معنى إن تأخذ منهم صدقة تطهرهم وإنما أريد خذ منهم صدقة مطهرة فتطهرهم صفة لصدقة ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس وبخلاف (نحو فهب لي من لدنك وليا يرثني في قراءة الرفع فإنه قدر) مع فاعله جملة في موضع نصب (صفة لوليا لا جوابا للطلب كما قدره من جزم) وقس على ذلك بقية أنواع الطلب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وبعد غير النفي جزما اعتمد ... أن تسقط الفا والجزاء قد قصد

وأما النفي فلا يجزم الفعل في جوابه فلا يقال ما تأتينا تحدثنا بجزم تحدثنا خلافا للزجاجي والكوفيين ولا سماع معهم ولا قياس لأن الجزم يتوقف على السببية ولا يكون انتفاء الإتيان سببا للتحديث (وشرط غير الكسائي) من النحويين (لصحة الجزم بعد النهي صحة وقوع أن لا في موضعه) وهو أن تضع موضع النهي شرطا مقرونا بلا النافية مع صحة المعنى قاله الموضح في شرح القطر والمرادي في شرح النظم وظاهر قول النظم

وشرط جزم بعد نهي أن تضع ... أن قبل لا دون تخالف يقع

أنك تضع أن قبل لا الناهية بالها وشرحه على ذلك الشاطبي (فمن ثم) بفتح الثاء المثلثة أي من أجل هذا الشرط (جاز لا تدن من الأسد تسلم بالجزم) لصحة قولك أن لا تدن من الأسد تسلم لأن السلامة مسببة عن عدم الدنو (ووجب الرفع في نحو لا تدن من الأسد يأكلك) لعدم صحة قولك أن لا تدن من الأسد يأكلك لأن الأكل لا يتسبب عن عدم الدنو وإنما يتسبب عن الدنو نفسه ولهذا الشرط أجمعت السبعة على الرفع في قوله ولا تمنن تستكثر (وأما قوله) صلى الله عليه وسلم من أكل من هذه الشجرة (فلا يقرب مسجدنا يؤذنا)

بريح الثوم (فالجزم) في يؤذنا بحذف الياء (على الإبدال) من يقرب بدل اشتمال (لا) على (الجواب) للنهى لعدم صحة أن لا يقرب يؤذنا لأن الإيذاء إنما يتسبب عن القرب لا عن عدمه ولم يشترط الكسائي قيل والكوفيون قاطبة هذا الشرط واحتجوا بالقياس على النصب فإنه يجوز لا تدن من الأسد فيأكلك بالنصب وفي التنزيل لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب وبقول أبي طلحة للنبي ﷺ لا تشرف يصبك سهم ويروى لا تتطاول يصبك وبالحديث لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض وأجاب البصريون بأنه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفي قياسا له على النصب ويصبك بدل من تشرف أو تتطاول ويضرب مدغم وفي رد القياس نظر فإنهم قائلون بجواز الجزم بعد النفي كما تقدم (وألحق الكسائي في جواز النصب بالأمر) بالفعل (ما دل على معناه) أي الأمر (من اسم فعل) مطلقا سواء أكان فيه لفظ الفعل أم لا (نحو نزال فنكرمك) وصه فنحدثك ووافقه ابن جني وابن عصفور بعد نزال وتراك ونحوهما (فيما فيه معنى الفعل وحروفه ومنعاه بعد صه ومه ونحوهما مما فيه معنى الفعل دون حروفه (أو) ما دل على الأمر من (خبر) مثبت (نحو حسبك حديث فينام الناس) بنصب ينام عند الكسائي خاصة فحسبك مبتدأ وحديث خبر والجملة متضمنة معنى اكفف وعبر الموضح بنحو دون كقولهم لأن المسموع حسبك ينام الناس واختلف في إعرابه فقال المرادي مبتدأ وخبره محذوف أي حسبك السكوت وهو لا يظهر وقال جماعة منهم ابن طاهر أنه مبتدأ بلا خبر لأنه في معنى ما لا يخبر عنه ومذهب الجمهور منع النصب بعد اسم الفعل والخبر المثبت لأن النصب إنما هو بإضمار أن والفاء عاطفة على مصدر متوهم ونزال وحسبك ونحوهما لا تدل على مصدر لأنها غير مشتقة (ولا خلاف في جواز الجزم بعدهما) أي بعد اسم الفعل والخبر المثبت (إذا سقطت الفاء) لعدم مقتضى السبك وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

والأمر إن كان بغير افعل فلا ● تنصب جوابه وجزمه اقبلا

(كقوله) وهو عمرو بن الأطنابة الأنصاري

وقولي كلما جشأت وجاشت ● (مكانك تحمدي أو تستريحي)

جزم تحمدي في جواب اسم الفعل وهو مكانك فإنه في معنى اثبتي وقولي مصدر مبتدأ خبره مكانك تحمدي على حد قولي لا إله إلا الله وجشأت بالجيم والشين المعجمة والهمزة ارتفعت وجاشت بالجيم والشين المعجمة غشت من الغثيان (وقولهم) أي العرب (اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه) بجزم يثب لأن اتقى وفعل وإن كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر إلا أن المراد بهما الطلب (أي ليتق الله وليفعل) فلذلك جزم في جوابهما وألحق الفراء الترجي بالتمني) في نصب الفعل المقرون بالفاء بعده بأن مضمرة وجوبا (بدليل قراءة حفص عن عاصم (فاطلع بالنصب) في جواب لعلي أبلغ الأسباب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

والفعل بعد الفاء في الرجا نصب ● كنصب ما إلى التمني ينتسب

ومذهب البصريين أن الترجي ليس له جواب منصوب وتأولوا قراءة النصب بأن لعل أشربت معنى ليت لكثرة استعمالها في توقع المرجو وتوقع المرجو ملازم للتمني وفي الارتشاف وسماع الجزم بعد الترجي يدل على صحة مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين :

(فصل) (وينصب) المضارع (بأن مضمرة جوازا بعد) أحرف (خمسة أيضا) مصدر آض إذا عاد (أحدها اللام) الجارة (إذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقترن الفعل بلا) وهو المشار إليه بقول النظم ● وإن عدم لا فإن اعمل مظهرا أو مضمرا (نحو وأمرنا لنسلم) لرب العالمين (وأمرت لأن أكون أول المسلمين) فأضمرت في لنسلم وأظهرت في أكون وما ذكره الموضح من أن الناصب هو أن هو مذهب جمهور البصريين وذهب جمهور الكوفيين إلى أن الناصب هو اللام وجوزوا إظهار أن بعدها توكيدا وقال ثعلب

(قوله ونزال) قال الدنوشري مشكل في نزال وأخواته فإنها مشتقة من النزول (قوله وجشأت بالجيم الخ) قال الدنوشري عبارة الشواهد وجشأت بالجيم والشين المعجمة يقال جشأت نفسي جشوا إذا نهضت إليك وهو مهموز اللام وجاشت بالجيم والشين المعجمة أيضا من الجيش يقال جاشت نفسي بمعنى غشت (قوله ومذهب البصريين أن الترجي الخ) قال الدنوشري لم أفهم إلى الآن وجه منع البصريين النصب بعد الترجي وما الفرق بينه وبين التمني ثم رأيت الشيخ زكريا في حاشية بدر الدين بن مالك قال قوله أو لتقدم ترج يقتضي أن الترجي ليس بطلب وليس كذلك بل هو كالتمني نعم كل منهما طالب باللازم لا بالوضع وعليه يقال فلم ألحق بالطالب الوضعي التمني دون الترجي وعلى مذهب الفراء الآتي وهو اختيار الناظم لا إشكال اه وهو صريح فيما توقفت فيه (قوله لكثرة استعمالها الخ) قال الدماميني في المنهل الصافي ذلك بقوله لبعد المرجو عن الحصول وبهذا أشبه المحالات والمبكنات التي لا طماعية في وقوعها (قوله وفي الارتشاف وسماع الجزم الخ) فيه نظر لأنه يلزم من سماع الجزم النصب بدليل ما مر من الجزم بعد اسم الفعل والخبر المثبت اتفاقا والخلاف في النصب بعدها

الناصب اللام كما قالوا ولكن لنيابتها عن أن المحذوفة وقال ابن كيسان والسيرافي يجوز أن يكون الناصب أن المقدرة بعدها وأن يكون كي ولا تتعين أن لذلك ودليلهم صحة إظهار كي بعدها فتحصل لنا قولان إذا قلنا اللام ناصبة وقولان إذا قلنا أنها غير ناصبة ودخل تحت قوله اللام لام العاقبة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ولام التوكيد وهي الزائدة نحو إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس (فإن سبقت اللام (بالكون المذكور وجب إضمار أن كما مر) حكمه وتعليله (وإن قرن الفعل بلا نافية أو) زائدة (مؤكدة فوجب إظهارها) لئلا يتوالى مثلان وهما لام كي ولام لا من غير إدغام وهو ركيك في الكلام وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وبين لا ولام جر التزم • إظهار أن (نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة) بإدغام النون في لا النافية لتقارب مخرجيهما (لئلا يعلم أهل الكتاب) بإدغام النون في لا المؤكدة والحاصل أن لأن بعد اللام ثلاث حالات وجوب الإضمار وذلك بعد لام الجحود ووجوب الإظهار وذلك إذا اقترن الفعل بلا وجواز الأمرين وذلك بعد لام كي ولام العاقبة ولام التوكيد (و) الأحرف (الأربعة الباقية) من الأحرف الخمسة التي تضمر أن بعدها جوازا (أو والواو والفاء وثم إذا كان العطف) بها (على اسم) صريح (ليس في تأويل الفعل) وهو نوعان مصدر وغيره فغير المصدر كقول حصين بن حمام المري:

ولولا رجال من رزام أعزة • وآل سبيع أو أسوءك علقما

فأسوءك معطوف على رجال وهو ليس في تأويل الفعل ورزام حي من تميم والمصدر (نحو) وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب (أو يرسل رسولا في قراءة غير نافع بالنصب) بإضمار أن بعد أو والتقدير أو أن يرسل وأن يرسل في تأويل مصدر منصوب (عطفا على وحيا) والتقدير إلا وحيا أو إرسالا ووحيا مصدر ليس في تأويل الفعل (وقوله) وهو الشخص المسمى ميسون الكلابية زوج معاوية ابن أبي سفيان رضي الله عنه وأم ابنه يزيد:

(ولبس عباءة وتقر عيني • أحب إلي من لبس الشفوف)

فتقر منصوب بأن مضمرة جوازا بعد الواو والفعل في تأويل مصدر مرفوع بالعطف على لبس بالواو العاطفة على قولها قبله:

لبيت تخفق الأرواح فيه • أحب إلي من قصر منيف

وفي بعض النسخ للبس باللام وهو تحريف نبه عليه الموضح في شرح بانت سعاد (وقوله:

لولا توقع معتر فأرضيه) • ما كنت أوثر أترابا على ترب

فأرضيه منصوب بأن مضمرة جوازا بعد الفاء وأن وأرضي في تأويل مصدر معطوف على توقع والتقدير لولا توقع معتر فإرضائي إياه وتوقع ليس في تأويل الفعل والمعتر بالعين المهملة والتاء المثناة فوق المتعرض للمعروف والأتراب جمع ترب بكسر التاء المثناة فوق وسكون الراء وترب الرجل من يولد في الوقت الذي يولد فيه فيساويه في سنه والمعنى لولا توقع من يصرف عن فعل المعروف وإرضاؤه ما آثر الشاعر المساوي لغيره في السن على المساوي له في سنه (وقوله) وهو أنس بن مدركة الخثعمي:

(إني وقتلي سليكا ثم أعقله) • كالثور يضرب لما عافت البقر

فأعقله مضارع عقل منصوب بأن مضمرة جوازا بعد ثم وأن وأعقله في تأويل مصدر معطوف على قتل والتقدير وقتلي سليكا ثم عقلي إياه وقتل ليس في تأويل الفعل وسليكا بالتصغير اسم رجل مفعول قتل

(قوله لنيابتها عن أن المحذوفة) قال الدنوشري يؤخذ منه أن أن إذا أظهرت بعدها تكون هي الناصبة (قوله علقما) قال الدنوشري منادى مرخم عيني (قوله فأسوءك معطوف) قال الدنوشري فيه مسامحة اه ووجه المسامحة أن المعطوف في الحقيقة المصدر المؤول من أن والفعل الذي هو أسوءك (قوله حي من تميم) قال الدنوشري وفي بعض النسخ من نمير (قوله أو إرسالا) فيه دليل على أن المصدر المقدر من أن والفعل يكون نكرة وقوله في المغني أنهم حكموا للمصدر لأن وأن المقدرين للمصدر معرف بحكم الضمير في أنه لا ينعت معناه إذا قدر المعرف لاقتضاء المقام ذلك لا أنه يجب كونه معرفة كالضمير وقد حررنا ذلك سابقا (قوله وتقر عيني) قال الدنوشري (فائدة) يقال قرت عينه تقر إذا كان دمعها باردا ولا يكون ذلك إلا في الفرح وهو مشتق من القر ويقال سخنت عينه إذا كان دمعها حارا ولا يكون إلا في الترح وهو مشتق من السخونة وفعله سخن من باب ظرف ومن باب نصر (قوله ابن مدركة) قال الدنوشري الذي في شرح ديوان الحماسة للتبريزي أن هذا البيت لأنس بن مدرك بغير هاء وروى البيت على غير هذا الوجه هكذا:

إني وقتلي سليكا بعد مقتله • كالثور يضرب لما عافت البقر

فعلى هذا لا شاهد فيه (قوله أعقله) قال الدنوشري من عقلت القتيل أعطيت ديته (قوله معطوف على قتل) قال الدنوشري فيه نظر ظاهر لأن الصحيح أن المعاطيف وإن كثرت معطوفة على الأول لكن قيد ذلك بعضهم بغير نحو ثم اه يعني فالمعطوف عليه بناء على أن الصحيح مطلق هو الياء من إني والبعض المقيد هو الكمال بن الهمام كما أسلفه الدنوشري في باب العطف (قوله وقتل ليس في تأويل الفعل) اشتراط

وكالثور خبر إن والمراد بالثور ذكر البقر لأن البقر تتبعه فإذا عاف الماء عافته فيضرب ليرد الماء فترد معه وقيل المراد بالثور ثور الطحلب وهو الذي يعلو على الماء فيصد البقر عنه فيضرب به صاحب البقر ليفحص عن الماء فيشربه والمناسب للتشبيه الأول لأن الغرض من وقوع الفعل بمخوف غيره (و) احترز الموضح بقوله ليس في تأويل الفعل عن الاسم الواقع صلة للألف واللام فإنه في تأويل الفعـــــل (كقول الطائر فيغضب زيد الذباب بالرفع فإن يغضب (وجوبا لأن الاسم) وهو طائر (في تأويل الفعل) وأل الداخلة عليه اسم موصول مرفوع بالابتداء نقل إعرابها إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف ويغضب زيد جملة معطوفة على صلة أل ولعطفها بالفاء لم تحتج إلى رابط والذباب خبر المبتدأ وصح عطف الفعل على الاسم لأن الاسم هنا في تأويل الفعل لكونه صلة الموصول (أي الذي يطير) فيغضب زيد الذباب فتحصل من كلامه أولا وآخرا إن للفاء والواو حالتين حالة يجب فيها إضمار أن بعدهن وحالة يجوز فيجب إذا كانت الفاء للسببية والواو المعية بعد نفي أو طلب محضين أو بمعنى إلى وأو إلا ويجوز إذا عطفت على اسم خالص من التأويل بالفعل وأن ثم تشاركهن في الجواز دون الوجوب وأطلق في النظم العاطف فقال :

وإن على اسم خالص فعل عطف تنصبه إن ثابتا او منحذف

(ولا ينصب الفعل) المضارع (بأن مضمرة في غير هذه المواضع العشرة) وهي الخمسة المذكورة في وجوب إضمار أن والخمسة المذكورة في جوازه (إلا شاذا) وهي في ذلك على قسمين تارة يكون في الكلام مثلها فيحسن حذفها وتارة لا يكون فالأول (كقول بعضهم تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) بنصب تسمع بإضمار أن والذي حسن حذفها من تسمع ذكرها في أن تراه قاله الموضح في شرح الشذور وقول طرفة:

الا أيها الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

بنصب أحضر بأن مضمرة ويؤيده وأن أشهد (و) الثاني كقول عامر المذلي :

• وننهنهت نفسي بعدما كدت أفعله • بالنصب و (قول آخر خذ اللص قبل يأخذك) بالنصب (وقراءة بعضهم بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه) بنصب يدمغه وقراءة الحسن تأمروني أعبد بالنصب فحذفت أن فيهن وليس معها ما يحسن حذفها والجميع شاذ وإليه أشار الناظم بقوله :

وشذ حذف أن ونصب في سوى ما مر فاقبل منه ما عدل روى

وفيه إرشاد إلى أنه لا يقاس عليه وذهب الكوفيون ومن وافقهم من البصريين إلى أنه يقاس عليه وأجاز الأخفش حذف أن قياسا ولكن بشرط رفع الفعل مثل تأمروني أعبد وتسمع بالمعيدي في رواية الرفع فيهما وذهب بعض المتأخرين إلى أنه لا يجوز حذفها إلا في الأماكن العشرة المذكورة رفعها ونصبت

﴿فصل﴾ (وجازم الفعل نوعان جازم لفعل واحد) وهو أحرف (أربعة) أحدها (لا الطلبية نهيا كانت نحو لا تشرك بالله أو دعاء نحو لا تؤاخذنا) أو التماسا نحو لا تفعل فالنهي من الأعلى والدعاء من الأدنى والالتماس من المساوي (وجزمها فعل المتكلم) المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون حال كونهما (مبنيين للفاعل نادر كقوله) وهو النابغة الذبياني :

(لا أعرفن ربربا حورا مدامعها) مردفات على أعقاب أكوار

فلا ناهية وأعرف مجزوم بها ومؤكد بالنون الخفيفة مسند إلى ضمير المتكلم وهذا النوع مما أقيم فيه المسبب مقام السبب أي لا يكن ربرب فأعرفه والربرب براءين مهملتين وباءين موحدتين القطيع من البقر الوحشية والحور بضم الحاء المهملة جمع حوراء من الحور بفتحتين وهو شدة بياض العين في شدة سوادها ومدامعها

صحة حلول أن والفعل محل المصدر في محله كما هنا لأن قتل حل في سليكا لا يقتضي تأويله بالفعل فاندفع أن التمثيل بهذا البيت هنا مناف لما قالوه في باب إعمال المصدر (قوله فإذا عاف الماء) أي لكدرته أو لقلة العطش والعرب زعم أن الجن هي التي تصد الثيران حتى تمسك البقر عن الشرب فتهلك (قوله ثور الطحلب) قال أبو العلاء سماه بالثور وذكره مع البقر ليلغز به على السامع وإنما ذكر هذا المثل على وجه الإنكار ووضع الشيء في غير موضعه فالثور لا ذنب له إذا عافت البقر وإنما فعل ذلك بعض الرعاة فوصفوا ظلمه وضربوا به المثل

﴿فصل﴾ (قوله نهيا الخ) قال الدنوشري ينبغي أن يضم إلى النهي والدعاء الالتماس وكذا يقال فيما يأتي في لام الأمر اهـ (قوله والالتماس من المساوي) قال الزرقاني قال في المغني أن لا يكون للالتماس كقولك لنظيرك غير مستعل عليه لا تفعل كذا قال الدماميني إنما احتاج إلى قوله غير مستعل مع أنه قد فرض أن المخاطب نظير المتكلم لأن الاستعلاء لا يستلزم العلو فيجوز أن يتحقق من النظير بل من الأدنى أيضا اهـ ومقتضى هذا أن الطلب من المستعلي نهي لا التماس فلا تكفي المساواة في نفس الأمر في كونه التماسا (قوله وهو شدة بياض العين الخ) أو شدة بياضها وسوادها واستدارة حدقتها أو اسوداد العين كلها مثل الظبـــــاء ولا يكون في بني آدم بل يستعار لها كذا في القاموس قال الدماميني والمراد في البيت الأخير إذ هو في وصف بقر الوحش وإنما هي مسودة كل العين إلا أن يكون أراد الإنسان بطريق الاستعارة اهـ

مرفوع بعوراء وأراد بها العيون لأنها مواضع الدمع من إطلاق المحال وإرادة الحال مردفات حال من ربرما لوصفه بما بعده والأعقاب جمع عقب وعقب كل شيء آخره والأكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل بأداته (وقوله) وهو الوليد بن عقبة لا الفرزدق :

(إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد) لها أبدا ما دام فيها الجراضم

فلا ناهية أو دعائية كما في المغنى ونعد مجزوم بها وهو مسند إلى المتكلم المعظم نفسه وهو على النهى نادر لأن المتكلم لا ينهى نفسه إلا على المجاز تنزيلا له منزلة الأجنبى ودمشق بكسر الدال المهملة وفتح الميم وقد تكسر كما في القاموس وبالشين المعجمة قصبة الشام والجراضم بضم الجيم وبالضاد المعجمة الأكول الواسع البطن وعنى به معاوية رضي الله عنه (ويكثر) جزمها أى لا في المتكلم مبنيين للمفعول (نحو لا أخرج ولا نخرج لأن المنهى غير المتكلم) وهو الفاعل المحذوف النائب عنه ضمير المتكلم والأصل لا يخرجنى أحد ولا يخرجنا أحد فحذف الفاعل وأنيب عنه ضمير المتكلم وعدل عن الفعل المبدوء بياء الغيبة إلى المبدوء بالهمزة والنون ليتمكن من الإسناد إلى ضمير المتكلم على حد الالتفات من الغيبة إلى التكلم وما ذكره من التفصيل بين المبنى للفاعل والمبنى للمفعول طريقة لبعضهم وعبارة الشارح وأصحب فعل المخاطب والغائب كثيرا وقد أصحب فعل المتكلم فسوى بين المخاطب والغائب في الكثرة ولم يفصل في المتكلم بين المبنى للفاعل والمبنى للمفعول وهو موافق لظاهر الكافية والتسهيل وليس أصل لا الطلبية لام الأمر زيدت عليها الألف فانفتحت خلافا لبعضهم وليست لا النافية والجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها وحذفت كراهة اجتماع لامين خلافا للكسائى (و) الثانى (اللام الطلبية أمرا كانت نحو لينفق ذو سعة أو دعاء نحو ليقض علينا ربك) أو التماسا نحو ليقم فالأمر من الأعلى والدعاء من الأدنى والالتماس من المساوى (وجزمها فعل المتكلم) المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون حال كونهما (مبنيين للفاعل قليل) لأن المتكلم لا يأمر نفسه (نحو) قوله ﷺ (قوموا فلأصل لكم) أى لأجلكم والفاء زائدة وقوله تعالى (ولنحمل خطاياكم) فأصل ونحمل مجزومان بلام الأمر فعلامة جزم الأول حذف الياء وعلامة جزم الثانى السكون (وأقل منه جزمها فعل الفاعل المخاطب نحو) قوله تعالى (فبذلك فلتفرحوا) بالتاء المثناة فوق (في قراءة) لعثمان وأبى وأنس وزيد (ونحو) قوله صلى الله عليه وسلم (لتأخذوا مصافكم) وقول الشاعر :

لتقم أنت يا ابن خير قريش فلتقض حوائج المسلمينا

وزعم الزجاجى أنها لغة جيدة والجمهور جعلوا جزمها الفعل المخاطب أقل من جزمها الفعل المتكلم (و) قالوا (الأكثر الاستغناء عن هذا) وهو جزم فعل المخاطب (بفعل الأمر) نحو افرحوا وخذوا وقم وأصل لام

وعلى هذا فكان ينبغى للشارح ذكر المعنى الأخير (قوله الواسع البطن) قال الزرقانى ظاهره أن المراد الواسع الحقيق وهو ظاهر قول العينى العظيم البطن وفى كلام الشارح نظر لأن الدمامينى اعترض على المغنى بأنه لم يفسر فى القاموس والصحاح إلا بالأكول فكيف يجمع الشارح بين الأمرين لكن قال شيوخنا يمكن أن يقال لا مخالفة لأنه ليس المراد بالعظم كبر الجرم الذى يشبه الحبل بل المراد العظم المعنوى وهو الكون أكولا وكان الشارح فهم أن مآلهما واحد فجمع بينهما (قوله قليل) قال الدنوشرى ينظر ما الفرق بين القليل والنادر الذى عبر به فى لا فيما والظاهر أن القليل يقع فى القرآن بخلاف النادر (قوله وأقل منه جزمها الخ) قال الدنوشرى جعل هذا فى المغنى ضعيفا واقتصر على قول الشاعر لتقم أنت الخ ورأيت فيه فلتقض بالفاء لا بكى قبل اللام قال الدنوشرى اقتصر على التمثيل بالبيت ليروج له دعوى الضعف ولا يستنكر وقد ذكر هو فى حرف اللام أنه قرأ جماعة فبذلك فلتفرحوا وفى الحديث لتأخذوا مصافكم (قوله فلتقض حوائج المسلمينا) فى هذا تصريح بجمع حاجة على حوائج قال المصنف فى التذكرة (مسئلة) فى درة الغواص أن لفظة الحوائج مما يغلط الناس فى استعمالها ومما يحكى أن الحريرى لم يحفظ لتصحيح هذه اللفظة شاهدا بل أنشد لبديع الزمان فسيان بيت العنكبوت وجوسق ه رفيع إذا لم تقض فيه الحوائج ولم يسمع قوله ﷺ استعينوا على قضاء الحوائج بالكتمان وقوله إن لله عبادا خلقهم لحوائج الناس وقوله اطلبوا الحوائج عند حسان الوجوه إلى أن قال وقال ابن السكيت فى كتاب الألفاظ أن حاجة تجمع على حاجات وحاج وحوج وحوائج وذهب قوم إلى أن حوائج يجوز أن يكون جمع حوجاء كصحارى ثم قدمت الياء على الجيم ودليل حوجاء قوله : من كان فى نفسه حوجاء يطلبها ه عندى فإنى له رهن بأصحار. وغلط الأصمعى فى هذه اللفظة إجمالها ولخروجها عن القياس لأن نحو جارة وغارة لا يجمع على فواعل على أن الرياشى والسجستانى حكيا عن عبد الرحمن عن الأصمعى أنه رجع عن هذا القول وكأن الحريرى لم يمر به إلا القول الأول (قوله فى قراءة لعثمان) قال الدمامينى من قرأ فى تلك الآية بالتاء الفوقية يعقوب وليست قراءته شاذة إذ الصحيح فى الشاذ أنه ما وراء القراءات العشر وقراءة يعقوب من العشر

الطلب السكون لأن الأصل عدم الحركة لكن منع منه أنها قد تكون في الابتداء والابتداء بالساكن متعذر فكسرت وقد تفتح عند سليم فإذا دخل عليها الواو أو الفاء أو ثم رجعت إلى سكونها الأصل غالبا (و) الثالث والرابع (لم ولما) أختها (ويشتركان في) أمور في (الحرفية) والاختصاص بالمضارع (والنفي والجزم والقلب للمضي) وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما فكل منهما حرف يختص بالمضارع ويجزمه وينفي معناه ويقلب زمانه إلى المضي وقال المبرد لأنه يقلب اللفظ الماضي إلى المضارع خلافا لأبي موسى ونسب إلى سيبويه (وتنفرد لم) عن لما (بمصاحبة) أداة (الشرط نحو وإن لم تفعل فما بلغت رسالته) ولا يجوز أن لما تفعل لأن الشرط يليه مثبت لم تقول إن قام زيد قام عمرو ولا يليه مثبت لما لا تقول إن قد قام زيد فهو دل بين النفي والإثبات وإنما لم تقع قد بعد الشرط لأنها تقتضي تحقيق وقوعه وتقريبه من الحال والشرط يقتضي احتمال وقوعه وعدمه وقلبه إلى الاستقبال (و) تنفرد لم أيضا (بجواز انقطاع نفي منفيها) نحو هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا الآن المعنى أنه قد كان بعد ذلك شيئا مذكورا قاله الموضح في شرح القطر تبعا لابن مالك وقال في الحواشي لا دليل في هذا لأن قبله هل أتى على الإنسان حين من الدهر فالنفي إنما هو باعتبار ما ذكر من ذلك الحين لا مطلقا اه بخلاف لما فإن نفي منفيها مستمر إلى زمن الحال (ومن ثم) أي ومن أجل أن نفي منفي لم يجوز انقطاعه (جاز) أن يقال في لم (لم يكن الإنسان شيئا مذكورا (ثم كان) شيئا مذكورا (وامتنع في لما) أن يقال لما يكن ثم كان لما فيه من التناقض لأن امتداد النفي واستمراره إلى زمن التكلم يمنع من الإخبار بأن ذلك المنفي المستمر نفيه وجد في الماضي نعم الإخبار بأن سيكون فيما يستقبل صحيح ولا ينافي استمرار النفي في الحال قاله الدماميني (وتنفرد لما) عن لم (بجواز حذف مجزومها كقاربت المدينة ولما) بحذف المجزوم (أي ولما أدخلها) وذلك لأنها نفي لقد فعل والفعل قد يحذف بعد قد كقوله وكأن قد (فأما قوله) وهو إبراهيم بن علي بن محمد الهرمي:

احفظ وديعتك التي استودعتها ۞ (يوم الأعازب إن وصلت وإن لم)

أي وإن لم تصل (فضرورة) والأعازب يروى بالعين المهملة والزاي المعجمة وبالغين المعجمة والراء المهملة التباعد (و) تنفرد لما أيضا (بتوقع ثبوته) أي ثبوت منفيها (نحو بل لما يذوقوا عذاب) أي إلى الآن ما ذاقوه وسوف يذوقونه (ولما يدخل الإيمان في قلوبكم) أي إلى الآن ما دخل في قلوبكم وسوف يدخل ولم لا تقتضي ذلك والعلة فيه أن لما لنفي قد فعل وهو مفيد للتوقع بخلاف لم فإنها لنفي فعل ولا دلالة فيه على التوقع والتوقع في لما غالب لا لازم كما أن التوقع بقد كذلك ومن غير الغالب ندم إبليس ولما ينفعه الندم (ومن ثم) أي من أجل أن لما يغلب عليها التوقع (امتنع) أن يقال (لما يجتمع الضدان) لاستحالة اجتماعهما وتوقع المستحيل محال وقد تتقارض أن المصدرية ولم فيجزم بأن وينصب بلم وقد تهمل لم حملا على لا النافية فيرتفع بعدها الفعل كقوله لم يوفون بالجار ومن ثم قال الفراء أصل لم لا فأبدلت الألف ميما كما قال في لن أصلها لا فأبدلت الألف نونا والصحيح في لما القول الجمهور أنها مركبة من لم وما وقيل بسيطة (و) النوع الثاني (جازم لفعلين وهو) إحدى عشرة كلمة وهي بالنظر إلى الخلاف في حقيقتها وعدمه (أربعة أنواع حرف

فينظر لأي شيء اقتصر الشارح في عزو هذه القراءة على ذكره ولم يذكر يعقوب كما فعل الدماميني (قوله خلافا لأبي موسى الخ) قال الزرقاني قال الدماميني وذهب قوم إلى أنها تدخل على لفظ الماضي فتصرفه إلى لفظ المضارع ومعنى المضي باق فيه، ونسبه بعضهم إلى سيبويه ووجهوه بأن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ قال في الجنى الداني والأول هو الصحيح لأن له نظيرا وهو المضارع الواقع بعد لو والقول الثاني لا نظير له (قوله لأن الشرط الخ) هذا أحسن من قول الرضي وكأن ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرف أو شبهه ومعموله اه وأراد بشبه الحرف أسماء الشروط كمن تقول من لم يكرمني أهنه ولا تقول من لما قال الدماميني هذا تصريح من الرضي بأن حرف الشرط هو العامل للجزم في المضارع المقترن بحرف النفي وليس كذلك قال السمين في إعراب فإن لم تفعلوا إن الشرطية داخلة على جملة لم تفعلوا وتفعلوا مجزوم بلم (قوله إنما هو باعتبار ما ذكر من ذلك الحين) قال الزرقاني أي ونفي كونه شيئا مذكورا مستمر في جميع ذلك الحين ووجوده إنما هو بعد ذلك الحين وقوله لا مطلقا أي ليس ذلك النفي باعتبار ما ذكر من ذلك الحين وما بعده حتى يأتي الانقطاع والكون بعد ذلك كما فهمه ابن مالك وهذا البحث غير ظاهر وذلك لأن الاستمرار والانقطاع بالنسبة إلى زمن التكلم كما قاله الدماميني ولا شك أن هذا الانقطاع والكون بعد ذلك حاصل قبل إخبار الله تعالى بذلك (قوله في الحال) لو قال بدل في إلى كان أظهر (قوله وتنفرد لما الخ) أورد الدماميني أن لم لنفي فعل وهو مما يجوز حذفه للدليل (قوله وتوقع المستحيل محال) فيه نظر لأن المحال وقوع المستحيل لا توقعه ألا ترى أنه قد يتمنى (قوله فيجزم بأن) كقوله:

إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا ۞ تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحطب

وقوله وينصب بلم كقراءة بعضهم ألم نشرح وإنما جعل التقارض بين أن ولم لا بين لم ولن لأن لن قد تجزم كقوله:

لن يخب الآن من رجائك من ۞ حرك من دون بابك الحلقة

باتفاق وهو إن) بكسر الهمزة وسكون النون وهي أم الباب (وحرف على الأصح وهو إذما) فقال سيبويه إنها حرف بمنزلة إن الشرطية فإذا قلت إذما تقم أقم فمعناه إن تقم أقم وقال المبرد وابن السراج والفارسي أنها ظرف زمان وأن المعنى في المثال متى تقم أقم واحتجوا بأنها قبل دخول ما كانت اسما والأصل عدم التغيير وأجيب بأن التغيير قد تحقق بدليل أنها كانت للماضي فصارت للمستقبل فدل على أنها نزع منها ذلك المعنى ألبتة واعترض بأنه لا يلزم من تغيير زمانها تغيير ذاتها كالمضارع فإنه موضوع لأحد الزمانين الحال أو الاستقبال وإذا دخل عليه لم انقلب زمانه إلى المضي مع بقاء ذاته على أصلها (واسم باتفاق وهو من) بفتح الميم (وما ومتى وأي وأين وأيان وأنى وحيثما واسم على الأصح وهو مهما) فقال الجمهور إنها اسم بدليل عود الضمير عليها في قوله تعالى مهما تأتنا به من آية وزعم السهيلي وابن يسعون يسمون مهما أنها حرف وهذه الأنواع الأربعة ستة أقسام أحدها ما وضع لمجرد تعليق الجواب على الشرط وهو إن وإذما نحو وإن تعودوا نعد وإذما تقم أقم والثاني ما وضع للدلالة على من يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو من يعمل سوأ يجز به والثالث ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو ما ومهما نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله مهما تأتنا به من آية الآية والرابع ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط وهو متى وأيان نحو * متى أضع العمامة تعرفوني * ونحو أيان نؤمنك تأمن غيرنا والخامس ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو أين وأنى وحيثما نحو أينما تكونوا يدرككم الموت ونحو أنى تأتها تستجر بها ونحو حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا والسادس ما هو متردد بين أنواع الاسم الأربعة وهو أي فإنها بحسب ما تضاف إليه فهي في أيهم يقم أقم معه من باب من وفي أي الدواب تركب أركب من باب ما وفي أي يوم تصم أصم من باب متى وفي أي مكان تجلس أجلس من باب أين (و) هذه الكلمات (كل منهن يقتضي فعلين يسمى أولهما شرطا) لتعليق الحكم عليه (و) يسمى (ثانيهما جوابا) لأنه مرتب على الشرط كترتب الجواب على السؤال (وجزاء) لأن مضمونه جزاء لمضمون الشرط وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

فعلين يقتضين شرط قدما * يتلو الجزاء وجوابا وسما

وفهم من قوله وتجازم الفعلين أن أداة الشرط جازمة لهما معا وهو مذهب الجمهور من البصريين واختاره ابن عصفور والآبدي واعترض بأن الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين وبأنه ليس لنا ما يتعدد عمله إلا ويختلف كرفع ونصب ويجاب بالفرق بأن الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما بخلاف الجار وبأن تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولي ظن ومفاعيل أعلم وقيل الشرط مجزوم بالأداة والجواب مجزوم بالشرط كما أن المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ ونسب إلى الأخفش واختاره في التسهيل وقيل الشرط والجواب تجازما كما قال الكوفيون في المبتدأ والخبر أنهما ترافعا وهذا نقله ابن جني عن الأخفش وقيل الأداة والشرط كلاهما جزم الجواب كما قيل الابتداء والمبتدأ كلاهما رفع الخبر ونسب هذا القول لسيبويه والخليل ورد بأن العامل المركب لا يحذف أحد جزأيه ويبقى الآخر وفعل الشرط قد يحذف وبأن العامل المركب لا يفصل بين جزأيه وقد جاء الفصل نحو وإن أحد من المشركين استجارك وأجيب بأن فعل الشرط هو المحذوف وهذا مفسر له وقيل الجواب مجزوم بالجوار قاله الكوفيون قياسا للجزم على الجر ورد بأنه قد يكون بينهما معمولات فاصلة فلا تجاور (و) لا يشترط في الشرط والجزاء أن يكونا من نوع واحد بل تارة (يكونان مضارعين نحو وإن تعودوا نعد) تارة يكونان (ماضيين نحو وإن عدتم عدنا و) تارة يكونان مختلفين (ماضيا فمضارعا نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد) له في حرثه وفي الخاطريات لابن جني قال أبو بكر إنما حسن لأن الاعتماد في المعنى على خبر كان وهو مضارع فكأنه قال من يرد نزد وليس مثل قولك إن أتيتني آتك قال الموضح فتتبعت ما ورد به التنزيل

لأنه نقل في قاعدة التعارض من المغني أن بعضهم ذكر أن لم أعطيت حكم لن واستشهد بتلك القراءة وقال فيه نظر إذ لا تحل لن هنا وإنما يصح أو يحسن حمل الشيء على ما يحل محله أي ولن لا تحل هنا لأن المنفي بها المستقبل وبلم الماضي لكن يرد أن لم لا تحل محل أن فيما استشهد به على جزمها ولذا جعله في بحث أن لغة لبعضهم ولم يذكر أنه من التعارض (قوله كالمضارع الخ) قال الدنوشري مثله في ذلك الماضي الداخلة عليه أدوات الشرط فإنه يتغير معناه ولم يتغير ذاته بل هو باق على كونه ماضيا (قوله حيثما تستقم الخ) ظاهره أن حيثما في البيت للمكان وفيه نظر فقد قال المصنف في المغني بعد أن ذكر أن حيث للمكان اتفاقا وأنها قد ترد للزمان وأنه إذا اتصلت بها ما الكافة ضمنت معنى الشرط وجزمت الفعلين واستشهد بالبيت ما نصه وهذا البيت دليل على مجيئها للزمان (قوله فلا يعمل) قال الدنوشري أدخل الفاء في خبر المبتدأ وليس محلها

من ذلك فإذا فعل الشرط فيه كلمة كان (و) تارة يكونان (عكسه) مضارعا فماضيا (وهو قليل) حتى خصه الجمهور بالشعر ومذهب الفراء ومن تبعه جوازه فى الاختيار (نحو) قوله ﷺ (من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له) رواه البخارى (ومنه إن نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت) أعناقهم لها خاضعين فظلت ماض وهو معطوف على الجواب وهو ننزل فيكون جوابا (لأن تابع الجواب جواب ورد الناظم) فى شرح التسهيل (بهذين) الحديث والآية (وبحوهما على الأكثرين إذ خصوا هذا النوع بالضرورة) وقالوا لأنا إذا أعملنا الأداة فى لفظ الشرط ثم جئنا بالجواب ماضيا كنا قد هيأنا العامل للعمل ثم قطعناه عنه وهو غير جائز وللأكثرين أن يجيبوا عن الحديث بأنه تجوز روايته بالمعنى فليسا نصا فى الدليل وعن الآية بأنه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع ويتحصل من قول الناظم وماضيين أو مضارعين تلفيهما أو متخالفين تسع صور لأن الشرط له ثلاثة أحوال فإنه يكون ماضى اللفظ أو مضارعا عاريا من لم أو مصحوبا بها والجزاء كذلك وإذا ضربت ثلاثة فى ثلاثة بلغت تسعا منها ثمان تجوز فى الاختيار اتفاقا وواحدة مختلف فيها وهى أن يكون الشرط مضارعا والجزاء ماضيا عاريا من لم كما فى الحديث والآية (ورفع الجواب المسبوق بماض أو بمضارع منفى بلم قوى كقوله) وهو زهير يمدح هرم ابن سنان

(وإن أتاه خليل يوم مسئلة ٭ يقول لا غائب مالى ولا حرم)

برفع يقول وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ٭ وبعد ماض رفعك الجزا حسن ٭ والذى حسن ذلك أن الأداة لما لم تعمل فى لفظ الشرط لكونه ماضيا مع قربه فلا تعمل فى الجواب مع بعده والمراد بالخليل هنا الفقير المختل الحال وليس المراد به الصديق والمسئلة مصدر سأل يقال سأله سؤالا ومسئلة ويروى مسغبة مكان مسئلة وعلى هذا أنشده الجوهرى والمسغبة المجاعة والحرم بفتح الحاء المهملة وكسر الراء مصدر كالحرمان ومعناه المنع وهو مبتدأ حذف خبره أى لا غائب مالى ولا عندى حرمان على أحد الاحتمالات (ونحو إن لم تقم أقوم) برفع أقوم لأن مجزوم لم لا عمل للأداة فيه فهو كالماضى (ورفع الجواب فى غير ذلك ضعيف) وإليه أشار الناظم بقوله ٭ ورفعه بعد مضارع وهن ٭ (كقوله) وهو أبو ذؤيب الهذلى :

(فقلت تحمل فوق طوقك إنها ٭ مطبعة من يأتها لا يضيرها)

برفع يضيرها (وعليه قراءة طلحة بن سليمان) فى الشواذ (أينما تكونوا يدرككم الموت) برفع يدرككم ووجه ضعفه أن الأداة قد عملت فى فعل الشرط فكان القياس عملها فى الجواب وتخريجه عند سيبويه على نية التقديم والتأخير أو إضمار الفاء والأول عنده أولى أن تقدم على الشرط ما يطلب المرفوع المذكور كقوله ٭ إنك إن يصرع أخوك تصرع ٭ والمبرد يقطع بتقدير الفاء فيهما لأن ما له عمل لا يمكن أن يكون له لا ينوى به غيره وهذان التخريجان ضعيفان لأن التقديم والتأخير يحوج إلى جواب ودعوى حذفه وجعل المذكور دليله خلاف الأصل وخلاف فرض المسئلة لأن الفرض أنه الجواب وإضمار الفاء مع غير القول مختص بالضرورة .

(فصل) يشترط فى الشرط ستة أمور أحدها أن يكون فعلا غير ماضى المعنى فلا يجوز إن قام زيد أمس قمت وأما قوله تعالى إن كنت قلته فقد علمته فالمعنى إن ثبت أنى كنت قلته والثانى أن لا يكون طلبا فلا يجوز إن قم ولا إن لا تقم والثالث أن لا يكون جامدا فلا يجوز إن عسى ولا إن ليس والرابع أن لا يكون مقرونا بحرف تنفيس فلا يجوز إن سوف يقم والخامس أن لا يكون مقرونا بقد فلا يجوز إن قد قام ولا إن قد يقم والسادس أن لا يكون مقرونا بحرف نفى غير لم ولا فلا يجوز إن ما يقم ولا إن لن يقوم إذا تمهد ذلك فنقول كل جواب يصح جعله شرطا بأن كان ماضى اللفظ دون المعنى مجردا من قد وغيرها أو مضارعا مجردا أو منفيا بلم أو لا فالأكثر خلوه من الفاء ويجوز اقترانه بها ويبقى الماضى على حاله ويرفع المضارع نحو ومن جاء

(قوله فقلت تحمل) خطاب للسبخنق وقوله أنها أى القربة مطبعة أى مملوءة بالطعام

(فصل)

بالسيئة فكبت وجوههم فى النار ونحو فمن يؤمن بربه فلا يخاف قاله الشارح وقال غيره إذا رفع المضارع فالجواب جملة اسمية والتقدير فهو لا يخاف قال المرادى وهذا هو التحقيق اه بمعناه (وكل جواب يمتنع جعله شرطا) لخلوه عما شرط (فإن الفاء تجب فيه) لربطه بشرطه لأن الجزم الحاصل به الربط مفقود وليس على تقدير الظهور وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ولمناسبتها للجزاء معنى (وذلك) من حيث أن معناها التعقيب بلا فصل كما أن الجزاء يتعقب على الشرط كذلك والممتنع جعله شرطا (الجملة الاسمية نحو وإن يمسسك بخير فهو على كل شىء قدير) فهو مبتدأ وقدير خبره وعلى كل شىء متعلق * بقدير فإن قلت قدير صفة مشبهة فكيف تقدم معمولها عليها قلت قد مضى فى بابها أن عملها فى الظرف وعديله لما فيها من رائحة الفعل وذلك لا يمنع التقديم (و) الجملة (الطلبية نحو إن كنتم تحبون الله فاتبعونى) وقس عليه بقية أنواع الطلب من النهى والدعاء ولو بصيغة الخبر والاستفهام والعرض والتحضيض والتمنى والترجى ولا نطيل بأمثلتها فالذكى ينال بالمثال الواحد ما لا يناله الغبى بألف شاهد وقد تكون الجملة الواحدة اسمية طلبية فى آن واحد (وقد اجتمعتا فى قوله) تعالى (وإن يخذلكم فمن ذا الذى ينصركم من بعده) فجملة من ذا الذى ينصركم اسمية لأن صدرها اسم وهو من وطلبية لأن من فيها استفهامية وهى مبتدأ وذا اسم إشارة خبرها والذى نعت له أو بيان ويحتمل أن تكون ذا ملغاة والخبر الموصول والجملة جواب الشرط (والتى فعلها) ماضى المعنى نحو إن كان قميصه قد من قبل فصدقت قاله الموضح فى شرح الشذور وقال الشاطبى هو على إضمار قد أى فقد صدقت (والتى فعلها) جامد نحو إن ترن أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربى أن يؤتين خيرا من جنتك (أو مقرون بقد نحو وإن يسرق فقد سرق أخ له) من قبل (أو بتنفيس نحو وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى) (وإن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله) من فضله (أو لن نحو وما تفعلوا من خير فلن تكفروه أو ما نحو فإن توليتم فما سألتكم من أجر) أو إن نحو إن تقم فإن أقوم والحاصل أن الفاء تدخل لامتناع الجملة من أن تقع شرطا أما لذاتها أو لما اقترن بها من نفى أو إثبات فالأول ثلاثة أنواع الجملة الاسمية والجملة الطلبية والجملة التى فعلها جامد والثانى ثلاثة أنواع أيضا ما ولن وإن النافيات والثالث ثلاثة أنواع أيضا قد لفظا أو تقديرا أو السين وسوف (وقد تحذف الفاء فى الندرة كقوله ﷺ لأبى بن كعب لما سأله عن اللقطة فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها أخرجه البخارى أو فى الضرورة كقوله) وهو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت رضى الله تعالى عنهما

(من يفعل الحسنات الله يشكرها) * والشر بالشر عند الله مثلان

أراد فالله يشكرها وعن المبرد أنه منع ذلك مطلقا وزعم أن الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره ويرد بالحديث المتقدم (و) بنحو (قوله:

ومن لا يزل ينقاد للغى والصبا * سيلفى على طول السلامة نادما)

أراد فسيلفى بالفاء أى سيوجد من ألفى بمعنى وجد وإلى الربط بالفاء أشار الناظم بقوله:

واقرن بفا حتما جوابا لو جعل * شرطا لإن أو غيرها لم ينجعل

(قوله وكل جواب الخ) ضابط ذلك أى لا يصح إيلاء الجواب أداة الشرط وجمع ذلك ابن الهمام بقوله تلزم جواب الشرط حتم قرانه * بفاء إذا ما فعله طلبا أتى . كذا جامدا أو مقسما كان أو بقد * ورب وسين أو بسوف ادر يا فتى . كذا اسمية أو كان منفى ما وإن * ولن من يحدها عددنا فقد عتا قال الدنوشرى ولو قال بدل الشطر الثانى من البيت الأول بفاء إذا ما كان ذا طلب أتى كان أشمل إذ لا فرق بين الطلب بالفعل وغيره كما (٢٥٠) صرح به الشارح وزاد عليه بقوله كذا إن يكن بمجموع شرط مع الجزا * وفى سورة الأنعام قد جاء مثبتا وكالفا إذا فى اسمية وأداتهم يكون إذا أو أن تكن مثبتا . وبين إذا والفاء تجمع يا أخى . ومع اجتماع قيل فاسمعه منصتا وقوله وفى سورة الأنعام الخ هو قوله تعالى وإن كان كبر عليك إلى آخر الآية (قوله وقد اجتمعتا) قال الدنوشرى قد يقال عليه لا نسلم أن جملة فمن ذا الذى ينصركم من بعده غير طلبية إذ الاستفهام فيها ليس حقيقة لأن المعنى فلا أحد ينصركم من بعده فهو بمعنى النفى وقد يقال إنها طلبية لفظا وفيه نظر (قوله وإن) قال الدنوشرى قال بعضهم يستثنى من ذلك جواب إذا المقترن بها فإنه يجوز عدم اقترانه بالفاء كما قال سبحانه وتعالى وإذا رآك الذين كفروا إن يتخذونك إلا هزوا فليتأمل (قوله والجملة الطلبية) قال الدنوشرى عطفها على الجملة الاسمية من عطف ما بينه وبين المعطوف عموم وخصوص وجهى فإنهما يجتمعان فى نحو قوله تعالى وإن يخذلكم الخ وتنفرد الاسمية فى نحو وإن يمسسك الخ وتنفرد الطلبية فى نحو قل إن كنتم تحبون الله (قوله والثالث ثلاثة أنواع الخ) قال الدنوشرى فيه جعل قد والسين وسوف إثباتا ومعناها أنها أدوات إثبات وهو ممنوع إذ قد يقال ما قد قام زيد وما سوف يقوم وما سيقوم فليتأمل ثم تأملت فوجدت الصواب ما قاله الشارح ومعناه أن قد والسين وسوف حروف إثبات لا يكون

(ويجوز أن تغني إذا الفجائية عن الفاء) في الربط لأنها أشبهت الفاء في كونها لا يبتدأ بها ولا تقع إلا بعد ما هو معقب بما بعدها فقامت مقامها (إن كانت الأداة) الجازمة (إن) لأنها أم باب الجوازم الشرطية أو كانت الأداة غير الجازمة إذا الشرطية لأنها تشبه إن في كونها أم باب الشروط غير الجوازم (والجواب فيهما (جملة اسمية) موجبة (غير طلبية) وغير مقرونة بإن التوكيدية (نحو وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون) فجملة هم يقنطون جواب إن والرابط إذا الفجائية ونحو إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون فأنتم تخرجون جواب إذا الشرطية مربطة بإذا الفجائية وقد يجمع بين الفاء وإذا الفجائية تأكيدا خلافا لمن منع ذلك قال الله تعالى فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا قال الزمخشري إذا هذه هي الفجائية وقد تقع في المجازاة سادة مسد الفاء فإذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء فيتأكد ولو قيل إذا هي شاخصة أو فهي شاخصة كان سديدا اه وإلى خلف إذا الفجائية للفاء أشار الناظم بقوله • وتخلف الفاء إذا المفاجأه •

(فصل) وإذا انقضت الجملتان) جملة الشرط وجملة الجواب (ثم جئت بمضارع مقرون بالفاء أو بالواو فلك جزمه بالعطف) على لفظ الجواب إن كان مضارعا مجزوما وعلى محله إن كان ماضيا أو جملة (ورفعه على الاستئناف ونصبه بأن مضمرة وجوبا) لأن مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام (وهو قليل قرأ عاصم وابن عامر فيغفر لمن يشاء بالرفع) على الاستئناف (وباقيهم بالجزم) عطفا على لفظ يحاسبكم (و) قرأ (ابن عباس) وأبو حيوة والأعرج في غير السبعة (بالنصب) بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء (وقرئ بهن) أي بالرفع والنصب والجزم (أيضا في قوله تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم) فالرفع على الاستئناف وبه قرأ أبو عمرو وعاصم مع الياء والباقون مع النون والجزم بالعطف على محل جملة فلا هادي له وبه قرأ الكسائي وحمزة مع الياء والنصب بأن مضمرة وجوبا بعد الواو ولم أقف على من قرأ به وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

والفعل من بعد الجزا إن يقترن ... بالفا أو الواو بتثليث قمن

(وإذا توسط المضارع المقرون بالفاء أو بالواو بين الجملتين) جملة الشرط وجملة الجواب (فالوجه الجزم) بالعطف على الشرط المجزوم لفظا أو محلا (ويجوز النصب) بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء أو الواو وإليه أشار الناظم بقوله

وجزم أو نصب لفعل إثر فا ... أو واو ان بالجملتين اكتنفا

وامتنع الرفع إذ لا يصح الاستئناف قبل الجواب قال سيبويه سألت الخليل عن قولك إن تأتني فتحدثني أو وتحدثني أحدثك بالنصب فقال هذا يجوز والجزم الوجه وجاء النصب مصرحا به (كقوله

ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ... ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضما

الرواية بنصب يخضع ولا يصح الوزن إلا به والهضم بالضاد المعجمة من قولهم هضم أخاه إذا لم ينصفه ونوفه

الفعل بعدها إلا مثبتا (قوله والجواب جملة اسمية) قال الدنوشري مثال الطلبية التي لا تدخل عليها إذا الفجائية إن عصى زيد إذا ويل له وإنما يقال فويل له ولا يقال أيضا إن يقم زيد إذا ما عمرو قائم وإنما يقال فما عمرو قائم (قوله وقد يجمع بين الفاء وإذا الخ) رأيت بخط المصنف قال الزمخشري في تفسير حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج الآية واقترب عطف على فتحت وجواب الشرط فإذا هي وإذا الأول في موضع نصب بالمعنى الذي دل عليه فإذا هي شاخصة وفيه نظر لأنه كيف تكون الفاء الجوابية وإذا الفجائية مجتمعين على محل واحد للجوابية ويمكن توجيهه على أن يكون أراد أن جواب إذا ساقط من التقدير (٢٥١) والتقدير إذا فتحت واقترب ذهلت أبصارهم يدل على ذلك قوله إن ناصب إذا ما دل عليه فإذا هي شاخصة وعلى هذا فيكون تجوز في قوله أن فإذا هي جواب الشرط وإنما حقيقته أنه دليل الجواب فهذا كما عد جواب القسم المتأخر عن الشرط جوابا للشرط لأجل ما ذكرنا وقريب منه تسمية نائب الفاعل فاعلا وإنما لم يصح أن تجعل شاخصة هي العامل لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها إلا في باب أما وما بعد إذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها مطلقا (فصل) (قوله وهو قليل) في العدور أنه ضعيف والرفع جائز والجزم قوي وقد يحتمل الموضع الجزم والرفع نحو فإن يشاء الله يختم على قلبك ويمح الله الباطل ويدل على الرفع استئناف الظاهر وهو اسم الله معه مع تقدم ذكره وعدم التصريح به في ويحق وهو عديله فمرض لغير القوي ما وجهه كما رجح النصب في ويعلم الذين لأنه وجد سبب آخر وهو فتح اللام قبل الميم ولذا قرأ به الكوفيون وأبو عمرو وابن كثير ولم يقرأ أحد من السبعة بالنصب في فيغفر (قوله ورفعه على الاستئناف) معنى الاستئناف البناء على مبتدأ محذوف وذلك لا ينافي كون الواو عاطفة لجملة اسمية على فعلية لكن صرح في المغني بأن الواو الاستئنافية ليست عاطفة (قوله وامتنع الرفع) قال الدنوشري كان شيخنا الإمام ابن قاسم يقول ما المانع من الرفع وتكون الجملة معترضة وفي كلامهم إشارة إليه فإنهم إنما منعوا الرفع على الاستئناف لا الاعتراض اه (أقول) يؤيده أن ابن خروف أجاز الرفع مع الواو عاطفة على الحال ويوافقه ما مر في باب الحال من جواز وقوع المضارع

حقه وقابل الظلم بالهضم مع أنه نوع منه اقتباسا من قوله تعالى فلا يخاف ظلما ولا هضما والنصب فى مسألة التوسط أمثل منه فى مسألة التأخر لأن المعطوف فيها على فعل الشرط وفعل الشرط غير واجب فكان قريبا من الاستفهام والأمر والنهى ونحوها قاله الشاطبى ونقل عن الكوفيين أنهم أجروا ثم مجرى الفاء والواو فيقولون إن تأتنى ثم تحدثنى أكرمك بنصب تحدثنى واحتجوا بقراءة بعضهم ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله بنصب يدركه وهى قراءة قتادة والجراح وقد قرئ بالرفع وهى قراءة طلحة بن سليمان وإبراهيم النخعى والجزم قراءة الجماعة وهذه القراءات لم يثبت البصريون بها حكما لندورها

(فصل) (يجوز حذف ما علم من شرط إن كانت الأداة إن) حال كونها (مقرونة بلا) النافية (كقوله) وهو الأحوص يخاطب مطرا وكان مطر ذميم الخلقة وتحته امرأة جميلة

فطلقها فلست لها بكفء (وإلا يعل مفرقك الحسام)

حذف الشرط لدلالة قوله فطلقها عليه وأبقى جوابه (أى وإلا تطلقها يعل) وقد يتخلف واحد من إن والاقتران بلا وقد يتخلفان معا فالأول ما حكاه ابن الأنبارى فى الإنصاف عن العرب من يسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا تعبأ به أى ومن لا يسلم عليك فلا تعبأ به قال الشاطبى وهذا نص فى الجواز والثانى نحو وإن امرأة خافت من بعلها الحذف الشرط مع انتفاء اقتران إن بلا والثالث كقوله:

متى تؤخذوا قسرا بظنة عامر ولم ينج إلا فى الصفاد يزيد

أى متى تثقفوا تؤخذوا فحذف الشرط مع انتفاء الأمرين والقسر القهر والظنة بكسر المشالة التهمة والصفاد بكسر المهملة ما يوثق به الأسير من قيد وغيره (و) يجوز حذف (ما علم من جواب) شرط ماض (نحو) وإن كان كبر عليك إعراضهم (فإن استطعت أن تبتغى نفقا الآية) وتمامها فى الأرض أو سلما فى السماء فتأتيهم بآية فإن استطعت شرط حذف جوابه لدلالة الكلام عليه والتقدير فافعل والشرط الثانى وجوابه جواب الشرط الأول والمعنى إن استطعت منفذا تحت الأرض تنفذ فيه فتطلع لهم بآية أو سلما تصعد به إلى السماء فتنزل منها بآية فافعل ويجوز حذف الشرط والجزاء معا وإبقاء الأداة كقول النمر بن تولب:

فإن المنية من يخشها فسوف تصادفه أينما

أى أينما يذهب تصادفه وقد اجتمع حذف جواب وشرط فى قوله ﷺ فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها لحذف من الأول الجواب ومن الثانى الشرط والتقدير فإن جاء صاحبها فردها إليه وإن لم يجئ فاستمتع بها (ويجب حذف الجواب إن كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب فى المعنى) ولا يصح جعله جوابا صناعة إما لكونه جملة اسمية مجردة من الفاء (نحو أنت ظالم إن فعلت) أى فأنت ظالم وإما لكونه جملة منفية

المتبوع حالا من الواو على إضمار المبتدأ (قوله والنصب فى مسألة التوسط الخ) قال الدنوشرى تعليله بما ذكر من قوله لأن المعطوف الخ غير ظاهر لأنه بعينه يجرى فيما بعد الجواب أى لأن المعطوف الخ فليتأمل (قوله ونقل عن الكوفيين أنهم أجروا الخ) قال الأشمونى وزاد بعضهم وقال الشهاب القاسمى لم يذكروا زيادة أو إلا فيما بين الشرط والجزاء دون ما بعد الجزاء وإطلاق عبارة السيوطى يقتضى عدم الفرق فليحرر أى وذكر فى مسألة ما بعد الجزاء أنه يمتنع النصب ولعل وجه امتناعه أن وجهه فى مسألتى الواو والفاء شبه الواقع بعد الجزاء الواقع بعد الاستفهام والنصب بعد الاستفهام مخصوص بالواقع بعد الواو والفاء وبذلك يعلم وجه اقتصار البصريين فى مسألة الواقع بين الشرط والجزاء عليهما لأن وجه النصب فيها أن فعل الشرط قريب من الاستفهام (قوله وقد قرئ بالرفع) قال الدنوشرى ربما يشكل على قوله فيما مضى إذ لا يصح الخ وإن كان ذلك فى الواو والفاء وهذا فى ثم وقوله وهذه القراءات الخ قد يقال الذى لم يثبت به البصريون حكما قراءة النصب بعد ثم فى هذه الآية التى اقتصر الشارح عليها وهى قراءة واحدة لا قراءات ثم رأيت فى نسخة عليها خط المؤلف القراءة بالإفراد (فصل) (قوله إن كانت الأداة الخ) قال الحفيد لا بد من العطف أيضا كما فى البيت (قوله والثانى نحو وإن امرأة خافت من بعلها) فيه أن الكلام كما قال الدمامينى فى الحذف بلا تفسير وقال إنه مقصود القوم (قوله وما علم من جواب) لم يقيد بكونه جوابا لأن كالقيد الشرط لعدم تقييد حذف الجواب بذلك بل ولا يكون جوابا للشرط المذكور فى هذا الباب ليشمل نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته وكلام المصنف يوهم مساواة حذف الجواب لحذف الشرط وحذف الجواب أكثر كما اقتضاه صنيع الناظم لأن الحذف من الأواخر أكثر ولأن الشرط سبب والجواب مسبب ودلالة المسبب على السبب أقوى لأن الشىء الواحد قد تتعدد أسبابه (قوله ويجوز حذف الشرط والجزاء معا) رفع لما يتوهم من كلام المصنف من أنه إنما يحذف أحدهما فقط وهذا إنما يظهر إن لم يختص حذفهما بالضرورة وقال المصنف فى الحواشى أنه خاص بالضرورة إلا مع إن يقال لا آتى الأمير لأنه جائر فتقول آتيه وإن والأداة فى البيت الذى ذكره الشارح أينما وسكت عن حذف الأداة وحدها لأنه لا يجوز إلا عند بعضهم وتفصيل المقام يطلب من حواشينا على الألفية

بل مقرونة بالفاء نحو قوله فلم أرقه أن ينج منها وأما لكونه مضارعا مرفوعا أو ما نحو أقوم إن قمت والجواب في ذلك كله محذوف وجوبا بالدلالة المتقدم عليه وليس المتقدم بجواب عند جمهور البصريين لأن أداة الشرط لها صدر الكلام فلا يتقدم عليها الجواب ولا لتزام العرب حينئذ كون الفعل التالي للأداة ماضيا كما يلتزم ذلك حيث يحذف الجواب ولأن المتقدم لا يصلح كونه جوابا أما الجملة الاسمية فلعدم اقترانها بالفاء وأما الفعلية المجزوم فعلها بلم المقترنة بالفاء فلأن الجواب المنفي بلم لا تدخل عليه الفاء وأما رفع المضارع فإنه ينافي جعله جوابا وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد إلى أنه لا حذف والمتقدم هو الجواب وأجابوا عن الأول بأن الفاء إنما لم تدخل لأنها لا تناسب الصدر ولأنها خلف عن العمل ولا عمل مع التقديم وعن الثاني بأن الفاء قد تدخل على المنفي بلم أجاز الزمخشري في فلم تقتلوهم الآية أن يكون التقدير إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم وعن الثالث بأن رفع المضارع لضعف الحرف أن يعمل مؤخرا وجميع ذلك ضعيف والذي يدل على أن المتقدم ليس جوابا أن المتكلم أخبر جازما ثم بدا له التعليق فهو كالتخصيص بعد التعميم بخلاف من بنى كلامه من أول الأمر على الشرط فإن الجواب المنوي يتأخر في كلامه فيكون جوابا في الصناعة والمعنى وإلى حذف الجواب وإبقاء الشرط وعكسه أشار الناظم بقوله

والشرط يغني عن جواب قد علم • والعكس قد يأتي إن المعنى فهم

(أو) كان الدال على جواب الشرط (ما تأخر من جواب قسم سابق عليه) أي على الشرط (نحو لئن اجتمعت الإنس والجن الآية) وتمامها على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله فجملة لا يأتون جواب قسم سابق على الشرط وهو أن يدل على تقدمه تقدم اللام في لئن لأنها موطئة لقسم قبلها وجواب الشرط محذوف وجوبا استغناء عنه بجواب القسم كما يجب إغناء جواب الشرط عن جواب قسم تأخر عنه نحو إن تقم والله أقم) فحذف جواب القسم استغناء عنه بجواب الشرط وهو أقم والحاصل أنه متى اجتمع شرط وقسم استغنى بجواب المتقدم منهما عن جواب المتأخر لشدة الاعتناء بالمتقدم وإلى ذلك الإشارة بقول النظم

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم • جواب ما أخرت فهو ملتزم

هذا إذا لم يتقدم عليهما ذو خبر (وإذا تقدمهما ذو خبر جاز جعل الجواب للشرط مع تأخره ولم يجب خلافا لابن مالك) في التسهيل والكافية وخالف ذلك في النظم فقال :

وإن تواليا وقبل ذو خبر • فالشرط رجح مطلقا بلا حذر

(نحو زيد والله إن يقم أقم) وجاز جعل الجواب للقسم لتقدمه نحو زيد والله إن يقم لأقومن وإلا رجح مراعاة الشرط تقدم أو تأخر كما ذكره ابن عصفور وغيره وجرى عليه الناظم في الخلاصة وإنما رجح جعل الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر لأن سقوط الشرط يخل بمعنى الجملة التي هو منها بخلاف القسم فإنه مسوق لمجرد التوكيد والمراد بذي خبر ما يطلب خبرا من مبتدأ أو اسم كان ونحوه (ولا يجوز) جعل الجواب للشرط مع تأخره عن القسم (إن لم يتقدمهما) ذو خبر فلا يجوز والله إن قام زيد أقم (خلافا له) أي لابن مالك في قول

(قوله ولا لتزام العرب) قال الدنوشري قد ينافيه وقوع المضارع بعد الأداة في قوله فلم أرقه إن ينج منها (قوله فإنه ينافي جعله جوابا) فيه نظر لأنه يجوز رفع الجواب إذا كان الشرط ماضيا ويجاب بأن المنافي لجعله جوابا لزوم رفعه كما أسلفه آنفا (قوله وأجابوا عن الأول الخ) قال الدنوشري لم يتعرض لرد الدليل الأول وهو قوله لأن أداة الشرط الخ ولا لرد الثاني وهو قوله ولا لتزام العرب الخ ويؤخذ من قوله ولا عمل مع التقديم أن المتقدم عندهم جواب اصطلاحا لكن لا عمل للأداة فيه (٢٥٣) ويصرح بذلك قوله لضعف الحرف أن يعمل مؤخرا وقوله وعن الثاني الخ لا يصلح الرد به على البصريين فإن الزمخشري لا ينهض قوله حجة عليهم على أنه يحتمل أن يقدر المبتدأ بعد الفاء الداخلة على لم وإلى ما قلناه يشير قول الشارح وجميع ذلك ضعيف (قوله والذي يدل الخ) قد يمنع ما قاله إذ الكلام بآخره (قوله استغنى بجواب المتقدم الخ) من هنا يظهر ما في قول ابن عطية في تفسير سورة الحشر وجاءت الأفعال كلها غير مجزومة في لا يخرجون ولا ينصرون لأنها راجعة إلى حكم القسم لا إلى حكم الشرط وفيه نظر اه من الإشكال وأنه لا نظر فيه لأن مجيئها غير مجزومة على الأصل من أنه إذا تقدم القسم على الشرط فالجواب له وسقط قول ابن أبي الأصبع في البرهان في إعجاز القرآن في باب التوهم أن الآية من أقسامه لأن ظاهرها يوهم الخروج عن قواعد العربية لعطف ما ليس بمجزوم على المجزوم والنكتة في ذلك تبشير المؤمنين بأن هذا العدو لا ينصر أبدا ما قاتل المسلمين ليتكمل سرورهم بخذلان عدوهم في الحال والاستقبال ولو عطف على المجزوم لما أفاد إلا أنه لا ينصر إلا زمن المقاتلة ووقت التولية وذكر أن النحاة قالوا إنه من عطف الجملة على الجملة والتقدير ثم هم لا ينصرون وأنه يرد عليهم أنه ما الداعي للعدول عن قاعدة النحو إلى ما احتاج للتأويل (وأقول) هذا عجيب فإن كلا من عطف المفردات والجمل من قاعدة النحو ويكفي في النكتة عن العدول عن عطف المفردات ما قاله ويلزم على كلا أن يكون نظم الآية خارجا عن قاعدة النحو بناء على زعمه أنه عطف على المجزوم من عطف

النظم

 وربما رجح بعد قسم ... شرط بلا ذي خبر مقدم

(و) خلافا (للفراء) في إجازته ذلك (و) أما ما استدل به وهو (قوله

لئن كان ماحدثته اليوم صادقا ... أصم في نهار القيظ للشمس باديا)

واركب حمارا بين سرج وفروة ... وأعر من الخاتام صغرى شماليا

فهو عند البصريين (ضرورة أو اللام) من لئن (زائدة) لا موطئة للقسم وهذا البيتان قالتهما امرأة عقيلية (وحيث حذف الجواب) جوازا أو وجوبا (اشترط في غير الضرورة مضي الشرط) لفظا أو معنى كما مثلنا (فلا يجوز أنت ظالم إن تفعل ولا والله إن تقم لأقومن) لكون الشرط مضارعا غير منفي بلم عند البصريين والفراء وأجازه بقية الكوفيين قياسا واحترز به له في غير الضرورة عما جاء في الشعر كقوله

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ... ليعلم ربي أن بيتي واسع

لحذف الجواب مع أن الشرط مضارع غير منفي بلم وإذا دخل شرط على شرط فتارة يكون بعطف وتارة يكون بغيره فإن كان بعطف فأطلق ابن مالك أن الجواب لأولهما لسبقه وفصل غيره فقال إن كان العطف بالواو فالجواب لهما لأن الواو للجمع نحو إن تزرني وإن تحسن إلى أحسن إليك وإن كان العطف بأو فالجواب لأحدهما لأن أو لأحد الشيئين نحو إن جاء زيد أو إن جاءت هند فأكرمه أو فأكرمها وإن كان العطف بالفاء فالجواب للثاني والثاني وجوابه جواب للأول وإن كان بغير عطف فالجواب لأولهما والشرط الثاني مقيد للأول كتقييده بحال واقعة موقعه كقوله

إن تستغيثوا بنا إن تذعروا تجدوا ... منا معاقد عز زانها كرم

فتجدوا جواب إن تستغيثوا وإن تذعروا بالبناء للمفعول مقيد للأول على معنى إن تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا وإذا دخل الاستفهام على الشرط فعن يونس أن الجواب للاستفهام لتقدمه لا للشرط قياسا على مسئلة تقدم القسم على الشرط نحو أإن قام زيد تقوم

﴿فصل﴾ (في) أوجه (لو والأولى ثلاثة أوجه) وضعفها فتكون ستة (أحدها أن تكون مصدرية فترادف أن) المصدرية في المعنى والسبك إلا أنها لا تنصب (وأكثر وقوعها) في الماضي والمضارع (بعد ود نحو ودوا لو تدهن) أي الإدهان (أو) بعد (يود نحو يود أحدهم لو يعمر) أي التعمير (ومن القليل قول قتيلة) مصغر قتلة بالقاف والتاء المثناة فوق بنت النضر بن الحرث الأسدية تخاطب النبي صلى الله عليه وسلم حين قتل أباها النضر صبرا بالصفراء بعد أن انصرف من غزوة بدر

(ما كان ضرك لو مننت وربما ... من الفتى وهو المغيظ المحنق)

أي ما كان ضرك منك وسبب قتل النبي صلى الله عليه وسلم أباها أنه كان يقرأ أخبار العجم على العرب ويقول محمد يأتيكم بأخبار عاد وثمود وأنا آتيكم بخبر الأكاسرة والقياصرة يريد بذلك أذى النبي صلى الله

المفردات لأجل تلك النكتة وهذا مما لا يجوز القول به فتدبر (قوله لئن كان ماحدثته الخ) قال الدنوشري قال الدماميني أقول هذا الشاعر يتنصل للمخاطب ويعتذر إليه من ذنب حكي عنه مؤكدا ذلك بنذر هذا الصوم الشاق معلقا على صدق الحديث الذي قيل عنه والقيظ بالقاف والظاء المعجمة حمارة الصيف كذا في الصحاح وقال في القاموس القيظ صميم الصيف من طلوع الثريا إلى طلوع سهيل (قلت) حاصلهما أن القيظ شدة حر الصيف وباديا حال من فاعل أصم ثم قال وقال الفراء هذان البيتان لامرأة من عقيل والسرج قيل معرب سرك بالفارسية والفروة ما يلبس وجلدة الرأس والفروة قطعة ثياب مجتمعة يابسة والخاتام لغة في الخاتم اه وينظر ما معنى قولها واركب حمارا الخ فإن ظاهره يقتضي أنه بين السرج والفروة فما معنى البينية فليتأمل (قوله وإذا دخل الاستفهام) قال الدنوشري ينظر هل مثل الاستفهام في ذلك غيره من أنواع الطلب (قوله فعن يونس الخ) رده سيبويه رحمه الله تعالى بقوله تعالى أفإن مت فهم الخالدون لأن دخول الفاء على الجواب دليل على أنه جواب للشرط

﴿فصل﴾

(قوله وأكثر وقوعها بعد ود الخ) قال الدنوشري قال الدماميني وقع في عبارة ابن أم قاسم في شرح التسهيل عند قوله لو التالية غالبا مفهم تمن قال مثل أحب واختار وتمنى وود ويود والسماع ثابت بعد هذين وعده أحب واختار من أمثلة ما يفهم تمنيا منتقد إذ لا ترادف بينهما وبين تمنى ولا تلازم في المعنى لأن الإنسان قد يحب الشيء ولا يتمنى حصوله إما لأنه حاصل له أو لمعارض له في طلبه (قوله ما كان ضرك الخ) قال الدنوشري قبله

أمحمد ولأنت نجل نجيبة ... في قومها والفحل فحل معرق

قال الدماميني واستدل بهذا أي بقوله صلى الله عليه وسلم لو سمعته قبل قتله ما قتلته ولعفوت عنه بعض الأصوليين على جواز تفويض الحكم إلى المجتهد فيقال له احكم بما شئت فهو صواب وعلى وقوع ذلك فإن قوله عليه الصلاة والسلام قبل قتله ما قتلته يدل على أن القتل وعدمه مفوضان إليه والمانعون من الوقوع يجيبون بأنه يجوز أن يكون عليه الصلاة والسلام خير فيهما مما فقيل له لك أن تأمر بقتله وأن لا تأمر ونحو ذلك ويجوز أن وحيا نزل بأنه لو شفع فيه ما قتله ونحوه والنجيبة الكريمة الحسنة والفحل

الذكر من كل حيوان كذا فى القاموس والمعرق اسم فاعل من أعرق الرجل صار عريقا وهو الذى له عرق فى الكرم ومعنى لو منعت لو أنعمت وأحسنت ثم قال الدماميني لو منعت يحتمل أن يكون اسم كان وضرك خبرها أى ما كان منك ضرك على ما هو الأصح من جواز تقديم الخبر الفعلى على الاسم فى هذا الباب ويحتمل أن يكون فاعلا بضرك والجملة خبر كان واسمها ضمير الشأن اه لكن قال العينى أن ما استفهامية فيشكل حينئذ إعراب الدماميني فليتأمل وقال أيضا ظاهر قول الشارح أى ما كان ضرك منك أن لو وصلتها فاعل ضر والظاهر أنها وصلتها مفعول ضر على إسقاط الخافض وكان يحتمل أن تكون زائدة وأن لا تكون فعلى الأول تكون جملة ضرك خبرا عن ما الاستفهامية وعلى الثانى تكون خبر كان والتقدير ما ضرك فى المن أو ما كان ضارا لك فيه ولو جعلت لو شرطية وما تقدم دليل الجواب كان حسنا (قوله فلما سمع النبى ﷺ هذا البيت الخ) هذا ذكره ابن هشام فى السيرة على وجه التمريض وعبارته فيقال والله أعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بلغه الأبيات قال لو بلغنى هذا قبل قتله لمننت عليه وكثيرا ما يسئل عن وجه إنشاد أبى تمام الطائى بعد ذكره هذه القطعة فى الحماسة قول النابغة فتى كان فيه ما يسر صديقه ✽ على أن فيه ما يسوء الأعاديا فتى كملت أخلاقه غير أنه ✽ جواد فما أبقى على المال باقيا وأجاب ابن المنير فى كتاب المقتفى بأن أبا تمام أراد أن ينفى عن مقام النبوة ما لا يجوز نسبته من القسوة على العذر فبين أن الإساءة إلى العدو من مكارم الأخلاق ولا سيما (٢٥٥) العدو فى الدين ومن لم يسؤ عدوه لم يسر صديقه (قوله ولا خفاء بما فى ذلك من التكلف قال الزرقانى الباء مقوية والخبر محذوف أى وعدم خفاء ما فى ذلك حاصل وعدم تنوين اسم لا مع عمله قليل (قوله واشهد الخ) قال الدنوشرى فى حفظى أن هذه القراءة يجوز تخريجها على أن يدهنوا منصوب بأن مضمرة جوازا وأن الفعل معطوف على لو وصلتها على حد لولا توقع معتر الخ والتقدير ودوا ادهانك فادهانهم ثم رأيت الدماميني قال بعد قول المغنى ويشهد (الخ) قول الذى يظهر أن يدهنوا منصوب بأن مضمرة جوازا والمجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من لو وصلتها فهو من باب عطف مصدر آخر هذا هو الذى ينبغى أن يقال فإنه تخريج ماش على القواعد بخلاف تخريج المصنف (قوله لما كان معناه أن تدهن) قال الزرقانى الذى عند الصمنى أن عطف المعنى هو عطف التوهم فكأنه يوهم أن تدهن وفى كلام المغنى ما يشهد لذلك ونازع فى ذلك بعض شيوخنا بأن عطف المعنى ملاحظ فيه المعنى بخلاف عطف المتوهم فإنه مراعى فيه توهم وجود أن لما كان يغلب وقوعها فى ذلك الموضع (قوله فترادف إن الشرطية) قال الزرقانى هذا يدل على أنها دالة على المستقبل فقط لا الماضى ولا الحال ويدل على أنها لا دلالة لها على الامتناع وهو كذلك انظر المرادى (قوله إلا أنها لا تجزم على الأفصح) قال الزرقانى فيه دلالة على أنها يجزم بها على غير الأفصح قال الرضى ولكون لو بمعنى الماضى وضعا لم يجزم بها إلا اضطرارا لأن الجزم من خواص المعرب والماضى مبنى قال لو يشأ طار بها ذو ميعة ✽ لاحق الأطال نهد ذو خصل وزعم بعضهم أن جزمها مطرد على بعض اللغات اه (وأقول) بسط الكلام على ذلك فى المغنى فراجعه (قوله ومن دون رمسينا) قال الزرقانى هذه الجملة الاسمية حال من فاعل تلتقى وقوله وإن كنت رمة حال من صدى صوت وجواب إن محذوف ويهش خبر ظل قال الدماميني والظاهر أن قول الشاعر لصوت صدى ليلى مقلوب من قوله لصدى صوت ليلى ويدل عليه قوله أولا ولو تلتقى أصداؤنا وقوله ثانيا لظل صدى صوتى اه وقوله وجواب إن محذوف أى بناء على أن لا تحذف وهى الوصلية جواب

عليه وسلم فلما سمع النبى ﷺ هذا البيت وهو من أبيات أنشدتها بين يديه قال لو سمعته قبل قتله ما قتلته ولعفوت عنه ثم قال « لا يقتل قرشى بعد هذا صبرا » والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه يغيظه بالغين والظاء المعجمتين وفى القاموس الغيظ الغضب أو شدته أو سورة أوله والمحنق بضم الميم وفتح النون اسم مفعول من أحنقه بالحاء المهملة إذا أغاظه فهو توكيد للمغيظ ولو المصدرية لا جواب لها وممن ذهب إلى مصدرية لو الفراء وأبو على الفارسى وأبو البقاء والتبريزى وابن مالك وذهب الأكثرون إلى رد ذلك وأن لو فى نحو يود أحدهم لو يعمر شرطية وأن مفعول يود وجواب لو محذوفان والتقدير يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك قال فى المغنى ولا خفاء بما فى ذلك من التكلف ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا بحذف النون فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه أن تدهن ويشكل عليهم دخولها على أن فى نحو وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمدا بعيدا وجوابه أن لو إنما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد لو تقديره تود لو ثبت أن بينها اه (و) لو المصدرية (إذا وليها) الفعل (الماضى بقى على مضيه أو) الفعل (المضارع تخلص للاستقبال كما أن المصدرية كذلك الوجه) (الثانى) من أوجه لو (أن تكون للتعليق) لتعليق الجواب على الشرط (فى المستقبل فترادف إن) الشرطية (إلا أنها لا تجزم على الأفصح) (كقوله) وهو قيس بن الملوح مجنون ليلى:

(ولو تلتقى أصداؤنا بعد موتنا) ✽ ومن دون رمسينا من الأرض سبسب

لظل صدى صوتى وإن كنت رمة ✽ لصوت صدى ليلى يهش ويطرب

فلو تالق شرط والفال جوابه والأصداء بالمد جمع صدى بالقصر وهو الذى يجيبك بمثل صوتك فى الجبال وغيرها والصدى أيضا ذكر البوم والرمس القبر أو ترابه والأول من القاموس والثانى عن الصحاح والسبسب بمهملتين وموحدتين المفازة والرمة بكسر الراء العظام البالية ويهش يرتاح من هششت بكسر العين قال فى الصحاح هششت بفلان بالكسر أهش هشاشة إذا ارتحت له اه والطرب خفة السرور والصوت بكسر اللام متعلق بيهش ومتعلق يطرب محذوف مماثل لمتعلق يهش والتقدير يهش لصوت صدى ليلى ويطرب له (وإذا) كانت لو للتعليق فى المستقبل و(وليها) أى لو (ماض) لفظا (أول به) الفعل (المستقبل) معنى كما أن إن كذلك (نحو وليخش الذين لو تركوا) من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم أى إن شارفوا أن يتركوا وإنما أول الترك بمشارفة لأن الخطاب للأوصياء وإنما يتوجه إليهم قبل الترك لأنهم بعده أموات قاله فى المغنى وأنكر ابن الحاج فى نقده على المقرب وتبعه ابن الناظم مجىء لو للتعليق فى المستقبل قال ابن الحاج ولهذا لا تقول لو يقوم زيد فعمرو منطلق كما تقول ذلك مع إن وقال ابن الناظم وعندى أن لو لا تكون لغير الشرط فى الماضى وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا الآية لا حجة فيه لصحة حمله على المضى اه ورد عليه الموضح فى المغنى بآيات ومثال وشاهد فلينظر منه (أو) تلاها (مضارع تخلص للاستقبال) كقوله:

لا يلفك الراجوك إلا مظهرا خلق الكرام ولو تكون عديما

كما أن إن الشرطية كذلك (الوجه الثالث أن تكون للتعليق) أى لتعليق الجواب على الشرط (فى) الزمن (الماضى و) هذا القسم (هو أغلب أقسام لو) وإليه أشار الناظم بقوله:

لو حرف شرط فى مضى ويقل إيلاؤها مستقبلا لكن قبل

ثم هى مع الماضى مفيدة لثلاثة أمور أحدها الشرطية أعنى عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها والثانى تقييد الشرطية بالزمن الماضى وبهذا الوجه وما نذكر بعده فارقت إن فإن إن لعقد السببية والمسببية فى المستقبل ولهذا قالوا الشرط بإن سابق على الشرط بلو وذلك لأن الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضى ألا ترى أنك تقول إن جئتنى غدا أكرمتك فإذا انقضى الغد ولم تجئ قلت لو جئتنى أمس

وفيه خلاف ينافى الجواب (قوله وهو الذى يجيبك بمثل صوتك) ما أحسن قول بعضهم: لا أقله ما حييت إلا بجيد * ليكون الجبل ردا إليكا * قد رأينا الصدى وذاك جماد * كل شىء تقول رد عليكا وأطلق الجماد على الصدى تجوزا أو بناء على أن التقابل بينه وبين الحيوان من تقابل السلب والإيجاب لا العدم والملكة (قوله والطرب الخ) قال الزرقانى أى وهو المراد بالطرب هنا وإلا فالطرب كما قال الدمامينى خفة تكون لسرور أو حزن والمراد هنا الأول (قوله أى إن شارفوا) قال الزرقانى قال فى الكشاف وذلك عند احتضارهم اه وسيأتى نصه. فإن قيل الخوف على الذرية حاصل دائما فلم قيد بحالة المشارفة فالجواب أن الخوف فى هذه الحالة أشد من الخوف فى غيرها فلذا أمروا أن يخافوا تركهم على ذريتهم فى هذه الحالة (قوله لأن الخطاب للأوصياء) قال الزرقانى التأويل المذكور لا يتقيد بكون الخطاب للأوصياء بل هو جار ولو قلنا إنه للورثة أو للجالسين عند المريض أيضا كما يدل على ذلك كلام الشارح وحينئذ فذكر الأوصياء ليس للاحتراز بل هو اقتصار على أحد المعانى وقد أشار الكشاف إلى أنه لابد من حمل تركوا على المشارفة لا لما ذكره المصنف بل ليصح وقوع خافوا جزاء وذلك لكون الخوف منتفيا بعد الموت فلا يتأتى خوف بعد الترك وأما المصنف فجعل الباعث على ذلك تصحيح الخطاب للأوصياء بعد الموت قال الدمامينى والظاهر الأول فتأمله اه وقوله لأن الخطاب لا خطاب هنا فكيف عبر بالخطاب فالجواب إن المراد بالخطاب هنا الأمر وأمر الغائب بمثابة الخطاب قال فى الكشاف. فإن قلت ما معنى وقوع لو تركوا وجوابه صلة للذين. قلت معناه وليخش الذين صفتهم وحالهم أنهم لو شارفوا أن يتركوا خلفهم ذرية وذلك عند احتضارهم خافوا عليهم الضياع بعدهم لذهاب كافلهم وكاسبهم اه قال التفتازانى فى معنى السؤال والجواب ما نصه يعنى أن الصلة يجب أن تكون قضية معلومة للمخاطب ثابتة للموصول كالصفة للموصوف فكيف ذلك فى الشرطية الواقعة صلة فأجاب بأن كون حال الأوصياء أو الجالسين أو الورثة وصفتهم هذه الشرطية قضية معلومة (قوله ولهذا لا تقول الخ) قال الزرقانى إنما امتنع المثال المذكور لدخول الفاء فى الجواب وقال الدمامينى ليس امتناع هذا التركيب قاضيا بانتفاء كونها للتعليق فى المستقبل إذ رب حرف يكون بمعنى آخر ولا يساويه فى جميع أحكامه قوله بآيات ومثال وشاهد أما الآيات فمنها قوله تعالى وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين وأما المثال فقوله أعطوا السائل ولو جاء على فرس وأما الشاهد فقوله: قوم إذا حاربوا شدوا مآزرهم * دون النساء ولو باتت بأطهار (قوله لا يلفك الراجوك الخ) قال الزرقانى إسقاط الياء من يلفك يدل على أنه ليس خبرا. فإن قيل يحتمل أن يكون خبرا والياء محذوفة للضرورة قيل الأصل عدم الضرورة وحينئذ

فهو نهى واستشكل كونه نهيا بأن الناهى هو القائل والقائل هو الراجى وهو ليس منهيا بل هو داع مثل التمنى (قوله والحق قول الزجاج الخ) التحقيق أن الماضى مقدم بحسب الوجود لأن ذات الزمن الماضى الذى تحقق وانقضى متقدمة على ذات الزمن الذى لم يوجد والذى هو موجود وأما بحسب الاتصاف بالمضى والاستقبال فالأمر بالعكس لأنه قبل وجوده متصف بالاستقبال وعند وجوده بالحال وبعد انقضائه بالمضى قاله اللقانى فى حواشى التصريح (قوله وكيفية إفادتها) أى وعلى الإفادة اختلفت فى كيفية إفادتها له

أكرمتك وفى الأسبق من الأزمنة الثلاثة خلاف قال الفخر الرازى والحق قول الزجاج أن المقدم هو المستقبل فإذا وجد صار حاضرا فإذا انقضى صار ماضيا اه الثالث الامتناع وقد اختلف النحاة فى إفادتها له وكيفية إفادتها إياه على ثلاثة أقوال أحدها أنها لا تفيده بوجه وهو قول الشلوبين زعم أنها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب والثانى أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا وردهما فى المغنى (و) الثالث أنها (تقتضى امتناع شرطها دائما) مثبتا كان أو منفيا (خلافا للشلوبين) و(لا) تقتضى امتناع (جوابها خلافا للمعربين ثم إن لم يكن لجوابها سبب غير ذلك الشرط لزم امتناعه) أيضا الملازمة له شرعا أو عقلا أو عادة فالأول (نحو) قوله تعالى فى بلعم بن باعورا (ولو شئنا لرفعناه بها) فلو هنا دالة على أن مشيئة الله تعالى لرفع هذا المنسلخ منفية ويلزم من نفيها أن يكون رفع المنسلخ منفيا إذ لا سبب للرفع إلا المشيئة وقد انتفت فيكون منفيا لأن انتفاء السبب يستلزم انتفاء المسبب ضرورة كما أن ثبوت السبب يستلزم ثبوت المسبب كذلك لما بينهما من التلازم الشرعى (و) الثانى (كقولك لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا) فطلوع الشمس سبب لوجود النهار وقد انتفى بدخول لو عليه فينتفى وجود النهار لأن وجود النهار ليس له سبب غير طلوع الشمس وقد انتفى فيكون منفيا لأن انتفاء السبب المساوى يستلزم انتفاء المسبب لما بينهما من التلازم العقلى والثالث كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا أى السموات والأرض ففسادهما وهو خروجهما عن نظامهما المشاهد مناسب لتعدد الآلهة للزومه له على وفق العادة عند تعدد الحاكم من التمانع فى الشىء وعدم الاتفاق عليه فينتفى الفساد بانتفاء التعدد المفاد بلو نظرا إلى الأصل فيها وإن كان القصد من الآية العكس لأنها إنما سيقت لإثبات الوحدانية ونفى التعدد فوجب أن يقال إن معناها انتفاء التعدد لانتفاء الفساد لما بينهما من التلازم العادى (وإلا) بأن كان للجواب سبب غير شرطها (لم يلزم) من امتناع شرطها امتناع جوابها ولا ثبوته ثم تارة يكون ثبوته بالأولى (نحو لو كانت الشمس طالعة) بالفعل (كان الضوء موجودا) فإنه لا يلزم من انتفاء طلوع الشمس انتفاء وجود الضوء لاحتمال أن يكون بالسراج مثلا فإثبات الضوء مع طلوع الشمس أولى (ومنه) الأثر المروى عن عمر رضى الله تعالى عنه نعم العبد صهيب (لو لم يخف الله لم يعصه) فإنه لا يلزم من انتفاء لم يخف انتفاء لم يعص حتى يكون قد خاف وعصى لأن انتفاء العصيان له سببان أحدهما خوف العقاب وهو وظيفة العوام والثانى الإجلال والإعظام وهو وظيفة الخواص والمراد أن صهيبا رضى الله تعالى عنه من قسم الخواص وأنه لو قدر خلوه عن الخوف لم يقع منه معصية فكيف والخوف حاصل له وإنما لم تدل لو على انتفاء الجواب ههنا لأن دلالتها على ذلك إنما هو من باب مفهوم المخالفة إذ مفهوم الشرط من أقسام مفهوم المخالفة وضابط مفهوم المخالفة بأن يكون المسكوت عنه مخالفا لحكم المذكور إثباتا أو نفيا ومفهوم الموافقة بأن يكون المسكوت عنه موافقا فى الحكم المذكور وفى هذا الأثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لأنه إذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى وإذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة ومن نسب هذا الأثر

(قوله من التلازم العقلى) قال الزرقانى أى لا الشرعى لأن النهار فى الشرع من طلوع الفجر لا من طلوع الشمس (قوله ثم تارة يكون ثبوته بالأولى) فى جمع الجوامع ثم ينتفى التالى إن ناسب ولم يخلف المقدم غيره نحو لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا لا أن خلفه كقولك لو كان إنسانا لكان حيوانا ويثبت إن لم تناسب بالأولى كلو لم يخف لم يعص أو المساواة كلو لم تكن ربيبة لما حلت للرضاع وهذا المثال انقلب سهوا وصوابه ليكون الأدون لو انتفت أخوة الرضاع لما حلت للنسب اه وعلى هذا فالمراد أن ثبوت الجزاء على تقدير امتناع الشرط تارة يكون بسبب أولى وتارة يكون بمساو وتارة بأدون ولو جعل مراد الشارح أن ثبوت الجواب على تقدير امتناع الشرط أولى أشكل جعل ثبوت الجزاء فى المثال بالأولى وقوله بعد فإثبات الضوء مع طلوع الشمس أولى وأشكل ما قرر به الأثر لأنه مخالف لفرض الكلام وأيضا هذا التقرير يجرى فيما ذكر أنه يكون المساوى وبالأدون لأنه يقال إن ثبوت الجواب على تقدير ثبوت الشرط أولى لتعدد جهة المنع من الحل وتفريقه بين المثال الأول والآخرين تحكم وأيضا على كلامه لا يكون ثبوت الجواب فى المثال الأخير أدون بل بالأولى لأن التحريم بالنسب أقوى وإنما يظهر عكس الترتيب (قوله لأن دلالتها على ذلك إنما هو من باب مفهوم المخالفة) قال الزرقانى فيه نظر لأن الكلام هنا مبنى على القول الثالث وهو أنه لا دلالة للو على امتناع الجواب ولا ثبوته فكيف أثبت ههنا الدلالة على انتفائه وهذا تناقض

والجواب عن ذلك أن إثبات الدلالة هنا مبنى على القول بذلك لاعلى هذا القول اه وفى الجواب نظر لأن كلام الشارح إنما هو على هذا القول (قوله كقوله ﷺ فى درة) قال الزرقانى قال ذلك حين بلغه تحدث الرجال أنه يريد أن ينكحها والنساء حيث تحدثن لما قام عندهن بإرادته نكاحها جوزن أن يكون حلها له من خصائصه ﷺ ودرة بضم الدال المهملة (قوله بنت أم سلمة) قال الزرقانى فى المغنى بنت أبى سلمة وهو موافق لما هنا لأنه إذا كانت أمها أم سلمة كان أبوها أبو سلمة قال الجلال المحلى ويجمع بين ما تقدم فى اسمها من أنه درة وبين ما فى مسلم عنها كان اسمى برة فسمانى رسول الله ﷺ زينب وقال لا تزكوا أنفسكم الله أعلم بأهل البر منكم بأن لها اسمين قبل التغيير اه (قوله فى حجرى) التقييد به خرج مخرج الغالب لأن الغالب كون الربائب فى حجور أزواج أمهاتهن (قوله كقولك فيمن عرض الخ) قال الزرقانى إنما قال كقولك لقول ابن السبكى لم نجد نحوه فيما يستشهد به من القرآن أو غيره قاله الجلال المحلى (قوله لما حلت) قال الزرقانى حذف اللام فيما تقدم من قوله حلت وأثبتها هنا إشارة إلى جواز الأمرين ولو حذفها من هنا أيضا وافق الاستعمال الكثير (قوله لو غيرك قالها يا أبا عبيدة) قال الدنوشرى ضمير قالها المنصوب يعود إلى كلمة أبى عبيدة وذلك أن عمر رضى الله عنه لما توجه فى زمن خلافته بالجيش إلى الشام بلغه فى أثناء الطريق قبل الوصول إليها أنه وقع بها وباء فاستشار فى التوجه إليها والرجوع إلى المدينة فاختلفوا عليه ثم أجمع رأيه على الرجوع بعد أن أشار به جماعة من أكابر الصحابة فقال له أبو عبيدة بن الجراح أفرارا من قدر الله تعالى فقال له عمر رضى الله عنه لو غيرك قالها يا أبا عبيدة نعم نفر من قدر الله إلى قدره والقصة مشهورة وجواب لو محذوف أى أدبناه ولا مجال للتمنى قاله الدمامينى فى حاشيته اه وفى حاشية الزركشى على البخارى وجواب لو محذوف وفى تقديره وجهان أحدهما لو قالها غيرك لأدبته فى اعتراضه على مسئلة اجتهادية وافقنى عليها الأكثر والثانى لو قالها غيرك لم أتعجب منه وإنما التعجب من قولك مع فضلك اه وهذا الثانى أشار إليه الدمامينى وفى محاضرات الإمام الراغب قال أبو عبيدة رضى الله عنه لعمر رضى الله عنه حين كره طاعون الشام ورجع إلى المدينة أتفر من قضاء الله قال نعم أفر من قضاء الله تعالى إلى قدر الله تعالى فقال أينفع الحذر من القدر فقال لسنا مما هناك فى شىء إن الله لا يأمر بما لا ينفع ولا ينهى عما لا يضر وقد قال تعالى ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة وقال تعالى وخذوا حذركم إلى هنا كلامه قال ابن كمال باشا وفى قوله أفر من قضاء الله إلى قدر الله تنبيه على أن القدر ما لم يكن قضاء فمن حق القدر أن يدفعه الله تعالى فإذا قضى فلا يدفع ويشهد لذلك وكان أمرا مقضيا فإن قلت أليس فى قوله تعالى قل لن ينفعكم الفرار إن فررتم من الموت أو القتل دلالة على أن الفرار لا يغنى شيئا . قلت لا لأن المعنى والله أعلم لن ينفعكم الفرار فى دفع الأمرين المذكورين بالكلية إذ لابد للشخص من حتف أنفه أو قتل فى وقت معين لا لأنه سبق به القدر لأنه تابع الإرادة التابعة للعلم التابع المعلوم وهو المقدور فلا يكون علة له بل لأنه يقتضى ترتيب الأسباب والمسببات بحسب العادة الجارية على وفق الحكمة فلا دلالة فيه على أن الفرار لا يفيد شيئا حتى يشكل هذا بالنهى الوارد فى الكتاب عن إلقاء النفس بالتهلكة وبالأمر الوارد فى السنة بالفرار عن مظان المضار كيف وقد دل قوله تعالى وإذا لا تمتعون إلا قليلا على أن الفرار نفع فى الجملة إذ المعنى لا تمتعون على تقدير الفرار إلا متاعا قليلا اه ودل كلام الراغب وما قرره به المولى المذكور أن عبارة عمر رضى الله عنه فى الجواب أفر من قضاء الله إلى قدر الله لا أفر من قدر الله كما قال الدمامينى واعلم أن جواب عمر رضى الله عنه مأخوذ من جوابه ﷺ حين قام من عند الحائط المائل لمن قال أتفر من قضاء الله فقال ﷺ فرارى أيضا

بهذا اللفظ إلى النبى ﷺ فقد وهم وإنما الوارد ما رواه أبو نعيم فى الحلية أن النبى ﷺ قال فى سالم مولى أبى حذيفة أنه شديد الحب لله تعالى لو كان لا يخاف الله ما عصاه وتارة يكون بالمساوى كقوله ﷺ فى درة بنت أم سلمة لو لم تكن ربيبتى فى حجرى ما حلت لى إنها لابنة أخى من الرضاعة رواه الشيخان فإن حلها له عليه الصلاة والسلام منتف من وجهين كونها ربيبته وكونها ابنة أخيه من الرضاع وهما متساويان فى منع الحل وتارة يكون بالأدون كقولك فيمن عرض عليك نكاحها لو انتفت إخوة الرضاع لما حلت من النسب فإن حلها منتف من وجهين إخوة الرضاع والنسب إلا إن حرمة الرضاع أدون من حرمة النسب (وإذا) كانت لو للتعليق فى الماضى و(وليها مضارع أول بالماضى) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ، وإن مضارع تلاها صرفا ، إلى المضى (نحو لو يطيعكم فى كثير من الأمر لعنتم) أى لو أطاعكم لعنتم (وتختص لو مطلقا) شرطية كانت أو مصدرية (بالفعل) على الأصح والناظم اقتصر على الشرطية فقال وهى فى الاختصاص بالفعل كان (ويجوز أن يليها قليلا اسم) مرفوع (معمول لفعل محذوف) وجوبا (يفسره ما بعده) أو اسم منصوب كذلك أو خبر لكان محذوفة أو اسم هو فى الظاهر مبتدأ ما بعده خبره فالأول كقول عمر لأبى عبيدة رضى الله عنهما لو غيرك قالها يا أبا عبيدة و(كقوله) وهو المتلمس العلي

إلى قضاء الله (قوله أخلاى) قال الدنوشرى بياء مفتوحة قال التبريزى فى شرح ديوان الحماسة والناس يأخذون أخلاى بياء مفتوحة وكأنهم حملوه على قصر الممدود وأجود من ذلك على حكم العربية أن يلفظ أخلاء بهمزة مكسورة ويراد يا أخلائى فحذفت ياء الإضافة وتركت الهمزة كما تقول يا غلام اه وقبله أقول وقد فاضت لعينى عبرة * أرى الأرض تبقى والأخلاء تذهب (قوله ما على الدهر معتب) قال الدنوشرى أعرب العينى معتب مبتدأ وعلى الدهر خبرا ولم يعرب به الشارح كذلك لعدم تعينه لجواز كونه فاعلا بالجار والمجرور (قوله إن صاحبة المنزل) عبارة الدماميني أم صاحبة المنزل (قوله لنأكل دم فصدها) أى لأنه كان من عادة الجاهلية أكل دم الفصد فى المخمصة (قوله لو بغير الماء حلقى شرق) قال الدماميني الشرق بكسر الراء صفة مشبهة من قولك شرق بريقه مثلا إذا غص يشرق فهو شرق والغصان بفتح الغين المعجمة هو ذو الغصة وهو ما يعترض فى الحلق من مأكول أو غيره فيحصل الشرق والاعتصار إزالة الغصة بشرب الماء قليلا يقول لو غصصت بغير الماء احتلت فى إزالته ولكن شرقت بالماء الذى يزال به الشرق فكيف الحيلة وقد صار الدواء عين الداء ويشبه هذا قول بعضهم إذا عاشنى اللائى أدل بها * كانت ذنوبى فقل لى كيف أعتذر اه وقبل هذا البيت أبلغ النعمان عنى مألكا * إنه قد طال حبسى وانتظارى وهما لعدى بن زيد والعروضيون يذكرون (٢٥٩) البيت الثانى شاهدا على الضرب المقصور

(أخلاى لو غير الحمام أصابكم) * عتبت ولكن ما على الدهر معتب

غير فاعل بفعل محذوف يفسره أصابكم والتقدير لو أصابكم غير الحمام وهو بكسر الحاء الموت وعتبت جواب لو ومعتب بفتح الميم والتاء مصدر ميمى بمعنى العتاب (وقولهم) فى المثل (لو ذات سوار لطمتنى) أخذا من قول حاتم الطائى حين لطمته جارية وهو مأسور فى بعض أحياء العرب وسبب اللطمة أن صاحبة المنزل أمرته أن يفصد ناقة لها لنأكل دم فصدها فنحرها فقيل له فى ذلك فقال هذا فصدى فلطمته الجارية فقال لو ذات سوار لطمتنى فذات سوار فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير والتقدير لو لطمتنى ذات سوار وذات السوار الحرة لأن الإماء عند العرب لا تلبس السوار وجواب لو محذوف تقديره لهان على ذلك والثانى لو زيدا رأيته أكرمته والثالث نحو التمس ولو خاتما من حديد أى ولو كان خاتما والرابع كقوله:

لو بغير الماء حلقى شرق * كنت كالغصان بالماء اعتصارى

فحلقى اسم هو فى الظاهر مبتدأ وشرق خبره قيل وهو مذهب الكوفيين واختلف البصريون فى تخريجه فقال الفارسى حلقى فاعل بفعل محذوف وشرق خبر مبتدأ محذوف والأصل لو شرق حلقى هو شرق فحذف الفعل أولا ثم المبتدأ آخرا وخرجه غيره على إضمار كان الشانية واسمها وجملة ما بعد لو اسمية خبر كان (و) يجوز أن يلى لو (كثيرا أن) المصدرية الموصولة (وصلتها نحو ولو أنهم صبروا) وموضعهما عند الجميع رفع ثم اختلف فى رفعه (فقال سيبويه وجمهور البصريين مبتدأ ثم قيل لا خبر له) لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه (وقيل له خبر محذوف) ثم قيل يقدر مقدما على المبتدأ أى ولو ثابت صبرهم على حد وآية لهم أنا حملنا وقال ابن عصفور يقدر مؤخرا على الأصل أى ولو صبرهم ثابت (وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشرى فاعل بثبت مقدرا) أى ولو ثبت صبرهم والدال عليه أن فإنها تعطى معنى الثبوت

وهو خطأ منهم فإنه ضرب تام بالياء بعد الراء وقصة عدى مشهورة أطال بها الدنوشرى (قوله ويجوز أن يلى لو) المتبادر أن يقول أن يليها لأنه اللفظ المتقدم فى كلام المصنف فهو بعينه المقدر بعد الواو العاطفة هذا واستفيد أن ذلك لا يتقيد بالشرطية بل يجرى فى غيرها وهو المصدرية لأنها التى لم يعرض لها المصنف غير الشرطية والتى للتمنى بل قد يقال تلك الشرطية بدليل أنها تجاب بجوابين كما فى قوله ولو نبش المقابر عن كليب * فيخبر بالذنائب أى زير . بيوم الشعثمين لقر عينا * .. وحينئذ صح ما يصرح به المصنف من الاستشهاد فى المغنى على أن الواقعة بعد لو غير فعل فى قوله أمالى لو أنهم بادون فى الأعراب ولا يعترض عليه بقول ابن الحاجب فى الوافية لو أنهم بادون فى الأعراب لو للتمنى ليس من ذا الباب لأن المصنف لا يسلم أنها ليست من ذا الباب واعلم أن الضابط الذى ذكره فى المصدرية يقتضى أن أن فى هذه الآية مصدرية أو أنه إذا ولى أن المصدرية فالظاهر أن المصدر فاعل بفعل محذوف لا غير لأن لو المصدرية إنما توصل بفعل متصرف غير أمر وقد يقال ذاك باعتبار الأغلب (قوله وموضعهما) أى مع اسمها وخبرها وقوله رفع أى محل رفع (قوله لاشتمال صلتها الخ) قال الرقانى أى وحيث اشتملت على ذلك كل من الإخبار والإفادة حاصلة بالجواب وتوقفها على ذلك لا يضر (قوله على حد وآية لهم أنا حملنا) قال الرقانى إن قيل تقديم الخبر هنا لا يستلزم الوجوب فى المثال لأنه يحتمل أن يكون هنا على سبيل الجواز فلا يثبت المطلوب فالجواب أنه تقدم أن تقديم الخبر هنا على سبيل الوجوب لأنه من جملة المواضع التى أوجبوا فيها تقديم الخبر وإنما وجب لئلا يلتبس أن هنا بأن التى بمعنى لعل (قوله وقال ابن عصفور الخ) يشهد له أنه يأتى مؤخرا بعدها كقوله عندى اصطبار وأما أننى جزع * يوم النوى فلوجد كاد يبرينى لأن أما لا تقع هنا فلا يذهب أن المؤكدة إذا تقدمت بالتى بمعنى لعل

(كما قال) النحاة (الجميع) أن الواقعة بعد (ما) الموصولة من كون أن (وصلتها) في موضع رفع على الفاعلية بثبت مقدرا (في لا أكلمه ما أن في السماء نجما) أي ما ثبت أن في السماء نجما ورجح هذا بأن فيه إبقاء لو على اختصاصها بالفعل ويبعده أن الفعل لم يحذف بعد لو وغيرها من أدوات الشرط إلا مفسرا بفعل بعده إلا كان والمقرون بلا بعد أن قاله الموضح في شرح بانت سعاد وإليه أشار الناظم بقوله :

• لكن لو أن بها قد تقترن • واختصت أن من بين سائر ما يؤول بالاسم المرفوع بالوقوع بعد لو كما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن (وجواب لو إما ماض بمعنى نحو لو لم يخف الله لم يعصه أو) ماض (وضعا وهو) أي الماضي وضعا (إما مثبت فاقترانه باللام نحو لو نشاء لجعلناه حطاما أكثر من تركها نحو لو نشاء جعلناه أجاجا) قال ابن عبد اللطيف في باب اللامات هذه اللام تسمى لام التسويف لأنها تدل على تأخير وقوع الجواب عن الشرط وتراخيه عنه كما أن إسقاطها يدل على التعجيل أي أن الجواب يقع عقيب الشرط بلا مهلة ولهذا دخلت في لو نشاء لجعلناه حطاما وحذفت في لو نشاء جعلناه أجاجا أي لوقته في المزن من غير تأخير والفائدة في تأخير جعله حطاما وتقديم جعله أجاجا تشديد العقوبة أي إذا استوى الزرع على سوقه وقويت به الأطماع جعلناه حطاما كما قال الله تعالى حتى إذا أخذت الأرض زخرفها الآية اه (وإما منفي بما) عطفت على مثبت (فالأمر بالعكس) فالأكثر تجرده من اللام ويقل اقترانه بها فالأول (نحو ولو شاء ربك ما فعلوه و) الثاني نحو (قوله :

ولو نعطى الخيار لما افترقنا • ولكن لا خيار مع الليالي

فأدخل اللام على ما النافية ولا تدخل اللام على ناف غيرها وتقدم في باب إن توجيه ذلك (قيل وقد تجاب لو (بجملة اسمية) مقرونة باللام (نحو) ولو أنهم آمنوا واتقوا (لمثوبة من عند الله خير) صرح بذلك ابن مالك في شرح التسهيل فقال إن اللام في لمثوبة جواب لو وأن بين الماضي والاسم تشابها من هذه الجهة قال الزمخشري وإنما جعل جوابها جملة اسمية دلالة على استمرار مضمون الجزاء (وقيل الجملة مستأنفة) صرح به أبو حيان في البحر فقال اللام في لمثوبة لام الابتداء لا الواقعة في جواب لو وهو أحد احتمالي الزمخشري (أو جواب قسم مقدر) صرح بذلك ابن مالك في بعض نسخ التسهيل فقال وإذا وليها جملة اسمية فهي جواب قسم وارتضاه في المغني فقال والأولى أن تكون لام لمثوبة لام جواب القسم بدليل كون الجملة اسمية وأما القول بأنها لام جواب لو وأن الاسمية استعيرت مكان الفعلية ففيه تعسف اه (وأن لو في) هذين (الوجهين) الأخيرين وهما الاستئناف وجواب القسم (للتمني فلا جواب لها) على الأصح الآتي الوجه الرابع من أوجه لو أن تكون للتمني نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب واختلف فيها فقال ابن الضائع وابن هشام هي قسم برأسها فلا تحتاج إلى جواب وقال بعضهم هي لو الشرطية أشربت معنى ليت. الوجه الخامس أن تكون للعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا ذكره في التسهيل الوجه السادس أن تكون للتقليل نحو تصدقوا ولو بظلف محرق ذكره ابن هشام اللخمي وغيره .

﴿فصل في أما﴾ بفتح الهمزة وتشديد الميم (وهي حرف شرط) أي متضمن معنى شرط (و) حرف توكيد دائما و) حرف (تفصيل غالبا يدل على) المعنى (الأول) وهو الشرط (مجيء الفاء بعدها) غالبا نحو فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون لو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها ولما لم يصح الاستغناء عنها ولا عطفها الخبر على مبتدئه تعين أنها فاء الجزاء وأن أما للشرط (و) يدل (على) المعنى (الثالث) وهو التفصيل

الأولى أن يقدر الخبر مؤخرا على الأصل (قوله كما قال الجميع الخ) قد يفرق بأن الموصول الحرفي أحوج إلى الفعل (قوله واختصت أن من بين سائر الخ) قال الزرقاني بمعنى جميع لا بمعنى باق وذلك لأنها كلها تؤول بالاسم اه ولا يخفى ما في استعمال سائر بمعنى جميع فإن كثيرا من الأئمة أنكره وقد يقال لا مانع من جعلها هنا بمعنى باق والمراد من بين باقي ما يؤول غيرها وقوله لأنها كلها الخ لا ينافي ذلك فتأمل ذلك (قوله بالوقوع) قال الزرقاني الباء داخلة على المقصور اه أي على ما هو الكثير الشائع في الاستعمال وهو مجاز مشهور أو لتضمن الاختصاص معنى الانفراد وأصل الوضع دخولها على المقصور عليه وبعضهم ظن وجوبه وقد حررنا ذلك في حواشي المختصر وغيرها (قوله غدوة) قال الزرقاني يحتمل أن يكون ممنوعا من الصرف لإرادة لفظة ويحتمل نصبه على حكاية ما وقع في البيت (قوله ولهذا دخلت في لو نشاء لجعلناه حطاما الخ) في البرهان في إعجاز القرآن لابن أبي الأصبع . فإن قيل لم أكد الفعل باللام في الزرع ولم يؤكد في الماء. قلت لأن الزرع ونباته وجفافه بعد النضارة حتى يعود حطاما مما يحتمل أنه من فعل الزراع ولهذا قال تعالى أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون أو أنه من سقي الماء وجفافه من عدم السقي وحرارة الشمس أو مرور الإعصار فأخبر سبحانه أنه الفاعل لذلك على الحقيقة وأنه قادر على جعله حطاما في حال نموه لو شاء وإنزال الماء من السماء مما لا يتوهم أن لأحد قدرة عليه غير الله تعالى اه ملخصا وهو كلام حسن ﴿فصل﴾

استقراء مواقعها) وعطف مثلها عليها (فأما اليتيم فلا تقهر) وأما السائل فلا تنهر) (فأما الذين اسودت وجوههم) وأما الذين ابيضت وجوههم (فأما من أعطى واتقى) وأما من بخل واستغنى (الآيات) الثلاث وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر أو بكلام يذكر بعدها فالأول نحو يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا إليكم نورا مبينا فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل وقسيمه في المعنى وأما الذين كفروا فلهم كذا وكذا (و) الثاني (منه) هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات (فأما الذين في قلوبهم زيغ الآية وقسيمه في المعنى قوله تعالى والراسخون في العلم) يقولون (الآية فالوقف دونه) وهو وقف تام فيقف القارئ لهذه الآية على قوله تعالى إلا الله ويبتدئ بما بعده (والمعنى وأما الراسخون) في العلم (فيقولون) آمنا به (وذلك) مبني (على أن المراد بالمتشابه) من القرآن (ما استأثر الله تعالى بعلمه) أي اختص به فلا يشاركه فيه غيره ولا طريق لمخلوق إلى معرفته إلا بتوقيف منه سبحانه وتعالى وهذا التقدير الذي قدره الموضح في الآية هو أحد أدلة الحشوية على جواز الخطاب بالمهمل وتقرير الدليل منه أنهم قالوا الوقف على قوله تعالى وما يعلم تأويله إلا الله واجب حتى يكون قوله والراسخون كلاما مستأنفا إذ لو لم يقف عليه بل وقف على قوله والراسخون في العلم حتى يكون عطفا على قوله إلا الله فإذا ابتدأ بقوله يقولون آمنا به كان المراد به قائلين آمنا به فيكون حالا وهو باطل لأنه لا يخلو إما أن يكون حالا عن الله وعن الراسخين في العلم حتى كان الله تعالى والراسخين في العلم قالوا آمنا به كل من عند ربنا وذلك في حقه تعالى محال أو يكون حالا عن الراسخين في العلم فقط وحينئذ يتخصص المعطوف بالحال دون المعطوف عليه وهو أيضا غير جائز لأنه مناف للقاعدة المقررة في العربية أن المعطوف في حكم المعطوف عليه فتعين أن الوقف على قوله تعالى إلا الله واجب وإذا كان الوقف عليه واجبا فقد خاطبنا الله بما لا نفهمه وهو المهمل وأجيب عنه بأنه يجوز تخصيص المعطوف بالحال حيث لا لبس كقوله تعالى ووهبنا له إسحق ويعقوب نافلة فإن نافلة حال من المعطوف فقط وهو يعقوب لأن النافلة ولد الولد وإنما هو يعقوب دون إسحق قاله العبري (ومن تخلف التفصيل قولك أما زيد فمنطلق) هذا هو المنقول وبحث فيه الموضح في الحواشي فقال والظاهر أن أما زيد فمنطلق لا يقال إلا إذا وقع تردد في شخصين نسبا أو أحدهما إلى ذلك فهو على هذا التفصيل أي وأما غيره فهو ليس كذلك اه (وأما) المعنى (الثاني) وهو التوكيد (فذكره الزمخشري فقال أما حرف يعطي الكلام فضل) بالمعجمة أي زيادة (توكيد تقول زيد ذاهب فإذا قصدت) توكيد ذلك و(أنه لا محالة ذاهب) وأنه بصدد الذهاب وأنه منه عزيمة (قلت أما زيد فذاهب) اه (وزعم أن ذلك) التوكيد (مستخرج من كلام سيبويه) حيث فسر أما بمهما يكن من شيء قال الزمخشري وهذا التفسير مدل بفائدتين بيان كونه توكيدا وأنه بمعنى الشرط اه وقال الطيبي ما معناه وتحريره مهما قدر من الموانع والحوادث فإنه لا يمنع زيد من الذهاب فإنه بصدد الذهاب لا محالة اه (وهي نائبة عن أداة شرط وجملته) (وهو مضمونها صالح لها وهي قائمة مقامهما لتضمنها معنى الشرط وليست أما بمعنى مهما وشرطها لأنها حرف والحرف لا يصلح أن يكون بمعنى اسم وفعل قاله المرادي (ولهذا) المذكور من النيابة (تؤول بمهما يكن من شيء) كما

(قوله الآيات) إنما قال ذلك لأن ما استشهد به من كل لا تفصيل فيه ولهذا لم الشارح ما فيه التفصيل (قوله والثاني منه هو الذي الخ) جعل الآية من الثاني مع قول المصنف وقسيمه في المعنى الخ لا يخلو عن نظر وإنما كان يظهر جعل الآية من الثاني لو قال المصنف وقسيمه في المعنى وأما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه إلى ربهم لكن أقام مقامه ما يدل عليه وهو والراسخون الخ وقد علم من قول الشارح وقد يترك الخ حكمة قول المصنف ومنه لأن التفصيل في ذلك غير ظاهر (قوله بالمهمل) المراد به ما لا يفهم المخاطب معناه لا ما لا معنى له لعدم صحته هنا كما يفهم من كلام الشارح (قوله وأما المعنى الثاني الخ) قال الدنوشري أخره عن الأول والثالث لأنه ليس مشهورا إلا عن الزمخشري فإنه المستخرج له (قوله وهي نائبة عن أداة شرط وجملته) قال الدنوشري ربما يخالف بحسب الظاهر قوله أولا فهي حرف شرط والمنقول في كافية ابن الحاجب أنها شرطية وأن شرطها فعل محذوف وجوبا بعدها ولا يعرف ذلك كونها مفسرة بمهما يكن من شيء قال بعض المحققين واعلم أن أما حرف مفرد على الأصح وفيها معنى الشرط بدليل لزوم الفاء بعدها ولذلك قدرها سيبويه بمهما فإنه قال إن قلت أما زيد فمنطلق فكأنك قلت مهما يكن من شيء فزيد منطلق فلولم يكن معناها الشرط لما صح تفسيرها بما هو معناها ولا يقال يلزم من تفسيرها بمهما أن تكون اسما لأنا نجيب بمنع اللزوم فإن الحرف يفسر بالاسم ولا يلزم كون الحرف اسما لأنا نقول معنى أن التوكيد وليت التمني ولا يلزم أن يكونا اسمين اه وبه يبطل ما نقله الشارح عن المرادي معتقده وليست أما بمعنى مهما وشرطها الخ أما أولا فلأن سيبويه كما قال هذا المحقق إنما فسر أما بمهما فقط وبفرض أنه فسرها بمهما يكن من شيء فهو بملاحظة شرطها المحذوف بعدها وأما ثانيا فلأنه لا يلزم من التفسير الترادف من كل وجه (قوله المذكورة من النيابة) إنما

يؤخذ من تفسير سيبويه السابق قال الموضح في الحواشي فشيء في كلام سيبويه عام يراد به خاص وكان تامة والمعنى مهما يوجد شيء من موانع مصدر جوابها لجزائها ثابت للمسند إليه فالمعلوم إذا انتفت الموانع وإنما عمم سيبويه العبارة لأنه لا يمكنه ذكر حدث خاص لأنه لم يفسرها باعتبار كلام معين بل فسرها بما يشمل جميع مواردها ويتلخص أنها تفيد ثلاثة أمور أحدها التوكيد إذ معنى قولك أما زيد فمنطلق أنه منطلق لا محالة وهذا لا يعطيه الكلام بدونها والثاني معنى الشرط إذ المراد مهما قدر مانع من انطلاقه فانطلاقه واقع ومن هنا كان الانطلاق واقعا لا محالة والثالث معنى التفصيل وهذا لا يفصر به مهما ولهذا لا يكاد يعثر عليها إلا مردفة بأخرى مثلها معطوفة عليها وقد تخلو من هذا بدليل قولهم أما العسل فأنا شراب وأما حقا فإنك ذاهب حكاهما سيبويه اهـ وكون أما تتضمن ما هو قول الجمهور وقال بعضهم إذا قلت أما زيد فمنطلق فالأصل إن أردت معرفة حال زيد فزيد منطلق حذفت أداة الشرط وفعل الشرط وأنيبت أما مناب ذلك وعلى القولين لا بد لأما من جملة (ولا بد) لها (من فاء تالية لتاليها) نحو أما زيد فمنطلق والأصل أن يقال أما فزيد منطلق فتجعل الفاء في صدر الجواب كما هي مع غير أما من أدوات الشرط ولكن خولف هذا الأصل مع أما فرارا من قبحه لكونه في صورة معطوف بلا معطوف عليه ففصلوا بين أما والفاء بجزء من الجواب وهو واحد من ستة أحدها المبتدأ كما مثلنا والثاني الخبر نحو أما في الدار فزيد والثالث جملة شرط دون جوابه نحو فأما إن كان من المقربين فروح والرابع اسم منصوب لفظا أو محلا نحو وأما السائل فلا تنهر وأما بنعمة ربك فحدث والخامس اسم منصوب بمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو أما زيدا فاضربه والسادس ظرف نحو أما اليوم فاضرب زيدا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

أما كمهما يك من شيء وفا ... لتلو تلوها وجوبا ألفا

(إلا أن دخلت) الفاء (على قول قد طرح) أي حذف (استغناء عنه) أي عن القول (بالمقول فيجب حذفها معه) للاستغناء عنهما بالمقول (كقوله تعالى فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم) بعد إيمانكم فأكفرتم مقول لقول محذوف والقول ومقوله جواب أما أي فيقال لهم أكفرتم (ولا تحذف) الفاء (في غير ذلك إلا في ضرورة كقوله

فأما القتال لا قتال لديكم ... ولكن سيرا في عراض المواكب

والأصل فلا قتال) فحذف الفاء ضرورة قال أبو الفرج هذا البيت مما هجي به قديما بنو أسد بن أبي العيص ابن أمية بن عبد شمس وعراض بالعين المهملة والضاد المعجمة الشق والناحية لا جمع عرصة بمهملتين وهي الساحة والمواكب جمع موكب وهم القوم الركوب على الإبل (أو) في (ندور نحو) قوله صلى الله عليه وسلم (أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله) الحديث خرجه البخاري والأصل فما بال رجال وما استفهامية مبتدأ وبال بمعنى شأن خبرها وإلى حذف الفاء أشار الناظم بقوله

وحذف ذي الفا قل في نثر إذا ... لم يك قول معها قد نبذا

(فصل في) ذكر وجهي (لولا ولوما) على ما في النظم (للولا ولوما وجهان أحدهما أن يدلا على امتناع جوابهما لوجود تاليهما فيختصان بالجمل الاسمية) وإليه أشار الناظم بقوله

لولا ولوما يلزمان الابتدا ... إذا امتناعا بوجود عقدا

احتاج للتأويل بذلك لأن المشار إليه مؤنث وهو النيابة ومر ما في ذلك (قوله عام يراد به الخ) قال الدنوشري خالف الدر لغيره أنه باق على عمومه ويكون الانطلاق حينئذ معلقا على محقق فيكون أيضا محققا (قوله وكان تامة) فاعلها أما من شيء على أن من زائدة على القول بزيادتها في نحو ذلك وإما ضمير مستتر راجع لاسم الشرط ومن لبيان الجنس واستشكله الدماميني بأنه لم يجر على جنس بعينه وأجيب بأن المقصود من البيان هنا التعميم ودفع إرادة نوع بعينه (قوله مصدر) قال الدنوشري بمعنى صدور (قوله بجزء من الجواب) قال الدنوشري فيه نظر بالنسبة إلى جملة الشرط وبالنسبة إلى الظرف أي ومثله الجار والمجرور فإن الظاهر أن جملة الشرط المفصول بها بين أما والفاء ليست جزءا من الجواب وإنما هي مع جوابها المحذوف المدلول عليه بما بعد الفاء جملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب وأما الظرف المذكور فقد قال في المغني والسادس ظرف معمول لأما لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه أو الفعل المحذوف إلى آخر ما قال فهو مصرح بأن الظرف ليس جزءا من الجواب وقد نظمت هذه الأمور الستة في رجز فقلت وبعد أما فافصلن بواحد من ستة ولا تفه بزائد مبتدأ والشرط ثم الخبر معمول فعل بعد فاء يذكر كذاك معمول لفعل فسره ما بعد فاء بعدها مؤخره والظرف والمجرور تلك ست قد قالها كل إمام ثبت وأشار بقوله واحد إلى أنه لا يفصل منه لأن الضرورة داعية إلى الفصل بين أما والفاء لاستكراه دخول أداة الشرط على فاء جوابه وهذه الضرورة تندفع بالواحد فلا يزاد عليه قاله الشمني بمعناه اهـ ويبقى النظر بالنسبة للاسم المنصوب بالمفسر بما بعد الفاء إلا أن يقال لما كان مفسره جزءا من الجواب كان هو كالجزء وكلام ابن الناظم في جملة الشرط يقتضي أنها جزء من الجواب

(فصل)

(نحو لولا أنتم لكنا مؤمنين) وقوله :

لو ما الإصاخة للوشاة لكان لي ● من بعد سخطك في رضاك رجاء

وبهذا رد على المالقي حيث زعم أن لو ما لا تأتي إلا للتحضيض وكون المرفوع بعد لولا مبتدأ هو الصحيح وهو قول سيبويه وقيل مرفوع بلولا أصالة وهو قول الفراء وقيل مرفوع بها نيابة وهو قول حكاه الفراء عن بعضهم وقيل مرفوع بفعل محذوف وهو قول الكسائي وعلى القول الصحيح فقال الجمهور يجب في الخبر أن يكون كونا مطلقا محذوفا وذهب غيرهم إلى أنه يجوز أن يكون كونا مطلقا كالوجود والحصول فيجب حذفه ويجوز أن يكون كونا مقيدا كالقيام والقعود فيجب ذكره إن لم يعلم دليله وإلا جاز حذفه وذكره والخبر في هذه الآية يحتمل أن يكون كونا مطلقا والتقدير لولا أنتم موجودون ويحتمل أن يكون كونا مقيدا والتقدير لولا أنتم صددتمونا عن الهدى بعد إذ ما جاءنا بدليل أنحن صددناكم عن الهدى بعد إذ جاءكم ولم أقف على الخلاف في المرفوع بعد لوما ولم يبعد مجيئه (و) الوجه الثاني أن يدلا على التحضيض بمهملة ومعجمتين وإليه أشار الناظم بقوله : وبهما التحضيض مز (فيختصان بـ) الجمل (الفعلية) لأن التحضيض طلب بحث وإزعاج ومضمون الجملة الفعلية حادث متجدد فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فإنها للثبوت وعدم الحدوث (نحو لولا نزل علينا الملائكة) ونحو (لوما تأتينا بالملائكة ويساويهما في) إفادة (التحضيض والاختصاص بالأفعال هلا وألا وألا) بفتح أولهما وتشديد اللام في الأولين وتخفيفها في الثالث نحو هلا ضربت زيدا وألا أهنته وألا شتمته فيتأدب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

● وهلا ألا ألا وأولينها الفعلا ● وأما قوله ● فهلا نفس ليلى شفيعها ● فتقديره فهلا كان هو أي الشأن (وقد يلي حرف التحضيض اسم معلق بفعل) على جهة كون الاسم معمولا للفعل وذلك الفعل (إما مضمر نحو) قوله ﷺ لجابر حين أخبره بأنه تزوج بثيب (فهلا بكرا تلاعبها وتلاعبك) فبكرا معلق بفعل محذوف (أي فهلا تزوجت بكرا أو مظاهر مؤخر) عن حرف التحضيض (نحو) قوله تعالى (ولولا إذ سمعتموه قلتم) فلولا بمعنى هلا وفي المغني يجوز أنها هنا للتوبيخ وإذ متعلقة بقلتم وقلتم فعل ظاهر مؤخر من تقديم وسمعتموه مجرور بإضافة إذ إليه (أي هلا قلتم إذ سمعتموه) وإليهما أشار الناظم بقوله :

وقد يليها اسم بفعل مضمر ● علق أو بظاهر مؤخر

(هذا باب الإخبار بالذي وفروعه)

التي واللذين واللتين والذين واللاتي (وبالألف واللام) وكثيرا ما يصار إلى الإخبار لقصد الاختصاص أو

(قوله وقيل مرفوع بلولا أصالة) قال الزرقاني هو قول الفراء قال الدماميني ونقل عنه أنه علل ذلك باختصاصها بالأسماء ورد بأن ذلك ليس مقتضيا لخصوص الرفع أيضا فإن الحرف المختص بالاسم إما يعمل الجر فقط كحروف الجر وإما يعمل النصب والرفع كأن وأخواتها وما الحجازية أما عمله الرفع فقط فلا نظير له (قوله وقيل مرفوع بها نيابة) قال الزرقاني أي عن الفعل المحذوف قال الدماميني وهذا القول لم أره إلى الآن والذي رأيته في الجنى الداني وقال بعضهم هو مرفوع بلولا لنيابتها مناب لو لم يوجد حكاه الفراء عن بعضهم ورده ابن مالك بأنك تقول لولا زيد لا عمرو ولأتيتك ولا يعطف بلا بعد النفي وهذا ليس بموافق للقول المذكور اه أي لا مباحل هذا نائبة عن الحرف والفعل اه (وأقول) رأيت بخط المصنف في الحواشي ما نصه في كتاب رصف المباني (٢٦٣) في حروف المعاني لمحمد بن عبد الرحمن ابن عبد النور المالقي وارتفاع الاسم بعد لولا عند الكوفيين بفعل محذوف نابت عنه لولا فلولا زيد لأكرمتك أصله لو انعدم زيد أكرمتك فحذف العدم ونابت عنه لا وهذا هو الصحيح لأن لا إذا زالت جاء الفعل واتفق الطائفتان على أن لولا مركبة من لو الامتناعية ولا النافية وكل منهما باقية على بابها في المعنى الموضوعة قبل التركيب هذا مع أن خبر المبتدأ الذي زعم البصريون لم ينطق به في وقت ما ومما يدل على أن الاسم بعدها ليس مبتدأ فتح أن بعدها ولا تقع في موضع المبتدأ إلا إن المكسورة فاعلمه ● قال عبد الله بن هشام هذه عثرة لا تقال اه واستفيد منه أن هذا القول قول الكوفيين وأن لا نائبة عن فعل فقط لا عن فعل وحرف ووجه قول المصنف أن قوله ولا تقع في موضع المبتدأ الخ عثرة لا تقال أن المكسورة لا تقع في موضع المبتدأ بل يجب فتح أن الواقعة في موضعه وإنما تكسر إن في الابتداء بمعنى أول الكلام (قوله ويحتمل أن يكون كونا مقيدا) قال الدنوشري وينظر هل يأتي الخلاف بعد لو ما هل يكون كونا مطلقا فقط أو يجوز أن يكون كونا مقيدا أو مطلقا (قوله فتقديره فهلا كان هو أي الشأن) قال في المغني وقيل التقدير فهلا شفعت ليلى لأن الإضمار من جنس المذكور أقيس وشفيعها على هذا خبر لمحذوف أي هي شفيعها (هذا باب الإخبار بالذي وفروعه) (قوله وكثيرا ما يصار إليه) قال الزرقاني كذا قال المصنف وفيه نظر لأنه إذا قصد شيء من المعاني الثلاثة أعني قصد الاختصاص وتقوي الحكم وتشويق السامع يؤتى بتركيب دال عليه كهذا التركيب من غير تغيير له عن أصله وأما التغيير على هذا الوجه فالغرض منه إما التدريب أو الامتحان (قوله لقصد الاختصاص الخ)

تقوى الحكم أو تشويق السامع أو إجابة الممتحن أو قوة ملكته في التصرف في الكلام (و) لذلك (يسميه بعضهم) في الصدر الأول (باب السبك) أي سبك النحو وهي تسمية قديمة وقد بالغ فيه النحويون فوضعوه على أبواب النحو كباب الفاعل والمبتدأ والخبر ونواسخهما وجميع المفعولات والتوابع والإعمال وغير ذلك ليحصل للطالب بالامتحان فيه ملكة يقوى بها على التصرف (وهو باب) واسع (وضعه النحويون للتدريب في الأحكام النحوية كما وضع التصريفيون مسائل التمرين) الآتية وهي كيف تبني من كذا مثل كذا (في القواعد التصريفية والكلام فيه في فصلين) أحدهما في بيان حقيقته وثانيهما في بيان شروط ما يخبر عنه .

(الفصل الأول في بيان حقيقته) وهي أن تدخل الموصول على أول الكلام الذي فيه الاسم المخبر عنه وانيا على معنى ذلك الاسم ثم تعوض من ذلك الاسم ضميرا مكانه على حسبه في الإعراب والإفراد والتثنية والجمع التذكير والتأنيث ويكون ذلك الضمير عائدا على ذلك الموصول ويكون الموصول أيضا مطابقا للضمير فيما تقدم ثم يصير ذلك الاسم الذي أردت الإخبار عنه خبرا عن الموصول وباقي الجملة صلة الموصول وبيان ذلك أنك (إذا قيل لك كيف تخبر عن زيد) المبتدأ (من قولنا زيد منطلق بالذي) متعلق بتخبر (فاعمد إلى ذلك الكلام) الذي فيه زيد (فاعمل فيه أربعة أعمال أحدها أن تبتدئه بموصول) يكون في موضع رفع بالابتداء (مطابق) ذلك الموصول (لزيد في إفراده وتذكيره و) ذلك الموصول المطابق لزيد فيما ذكر (هو الذي) الواقع في الابتداء العمل (الثاني أن تؤخر زيد إلى آخر التركيب) لأنك تريد أن تجعله خبرا عن الموصول العمل (الثالث أن ترفعه) أي زيدا (على أنه خبر للذي) العمل (الرابع أن تجعل في مكانه) أي مكان زيد (الذي نقلته عنه ضميرا مطابقا في معناه و) في إعرابه فتقول الذي هو منطلق زيد فا) لموصول وهو (الذي مبتدأ) فمن حيث كونه موصولا يحتاج إلى صلة وعائد ومن حيث كونه مبتدأ يحتاج إلى خبر (و) جملة (هو منطلق مبتدأ وخبر) على الترتيب (والجملة) من المبتدأ والخبر (صلة الذي والعائد منها) إلى الموصول (الضمير) المرفوع على الابتداء (الذي جعلته خلفا عن زيد) في إعرابه (الذي هو الآن) وهو زيد (كمال الكلام) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

ما قيل أخبر عنه بالذي خبر ۞ عن الذي مبتدأ قبل استقر
وما سواهما فوسطه صله ۞ عائدها خلف معطي التكمله

وقد تبين بما شرحناه أن زيدا) في المثال المذكور (مخبر به لا عنه وأن الذي بالعكس) أي مخبر عنه لا به وذلك خلاف ظاهر السؤال) وهو قولهم كيف تخبر عن زيد من قولنا زيد منطلق بالذي فظاهر هذا السؤال أن زيدا مخبر عنه وأن الذي مخبر به (فأوجب ذلك تأويل كلامهم على) أوجه أحدها لابن عصفور أنهم أرادوا بقولهم الإخبار بالذي أن تخبر عن المسمى ويكون لاسم المخبر عنه في وقت الإخبار الذي تعبر عن المسمى بالذي فإذا قيل أخبر عن زيد بالذي كان على (معنى أخبر عن مسمى زيد في حال تعبيرك عنه بالذي) وثانيها لابن الضائع بمعجمة فمهملة الأقرب أن يكون الكلام محمولا على المعنى وذلك أن زيدا هو المخبر عنه في الحقيقة وإن كان في اللفظ خبرا فعبروا عنه بأنه مخبر عنه نظرا إلى الحقيقة وثالثها أنه على القلب وأن عن بمعنى الباء ورابعها أنه لما كان الخبر هو المبتدأ في المعنى صح أن يطلق عليه أنه مخبر عنه (و) إذا كان المخبر عنه مثنى أو مجموعا على على حد مؤنثا جيء بالموصول على وفقه لوجوب مطابقة الخبر للمبتدأ وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وباللذين والذين والتي ۞ أخبر مراعيا وفاق المثبت

(تقول في نحو بلغت من أخويك إلى العمرين) بكسر الراء (رسالة إذا أخبرت عن التاء) من بلغت (بالذي لذي بلغ من أخويك إلى العمرين رسالة أنا) فالذي مبتدأ وأنا خبره وما بينهما صلة وعائدها ضمير

الأخيران نحويان والثلاثة قبله بيانية والأول كقولك الذي قام زيد ردا على من قال قام عمرو وعالد والثاني ظاهر لأن في هذا الإخبار إسنادين فهو أقوى مما فيه إسناد واحد والثالث كقول أبي العلاء المعري مشيرا للمعاد الجسماني
والذي حارت البرية فيه ۞ حيوان مستحدث من جماد
ويجمعها قول بعضهم:
قصد اختصاص أو تقوى الحكم أو ۞ تشويقا او سبر أبذا الباب عنوا

(قوله ثم يعوض من ذلك الاسم ضميرا مكانه) أي غالبا لما سيأتي من أنه قد تقدم لقصد الاتصال

(قوله وإن عن بمعنى الباء) قال الزرقاني والباء بمعنى عن اه أي لأن تمام التوجيه المذكور إنما يحصل بذلك ولذا ادعى الشهاب القاسمي أن ذلك ساقط من كلام الشارح بقي أن كلام الشارح يقتضي أن ذلك من تمام وجه القلب وفي كلام ابن جماعة ما يقتضي أنه وجه مستقل كما بيناه في حواشي الألفية

مستتر في بلغ لأنه أمكن اتصاله فلا يعدل إلى انفصاله (فإذا أخبرت عن أخويك) بالتثنية (قلت اللذان بلغت منهما إلى العمرين رسالة أخواك) فاللذان مبتدأ وأخواك خبره وما بينهما صلة وعائدها ضمير التثنية المجرور بمن (أو) أخبرت (عن العمرين) بالجمع (قلت الذين بلغت من أخويك إليهم رسالة العمرون) فالذين مبتدأ والعمرون خبره وما بينهما صلة وعائدها ضمير الجمع المجرور بإلى (أو) أخبرت (عن الرسالة قلت التي بلغتها من أخويك إلى العمرين رسالة) بالرفع فالتي مبتدأ ورسالة خبره وما بينهما صلة وعائدها الهاء من بلغتها وكان حق ضمير الرسالة أن يكون مكانها منفصلا ويكون التقدير التي بلغت من أخويك إلى العمرين إياها رسالة لكن حيث أمكنك الاتصال (فتقدم الضمير وتصله) بالفعل (لأنه إذا أمكن الوصل لم يجز العدول) عنه (إلى الفصل) إلا في الضرورة (وحينئذ) أي حين إذ قدمته ووصلته (فيجوز) لك (حذفه) وإثباته (لأنه عائد متصل منصوب بالفعل) وتقدم في باب الموصول أن العائد إذا كان منصوبا متصلا بالفعل جاز حذفه نحو وما عملت أيديهم وشرط الضمير العائد إلى الموصول في هذا الباب أن يكون ضمير غيبة ولو كان خلفا عن حاضر وأجاز أبو ذر الخشني المطابقة في الخطاب فيقول في الإخبار عن تاء المخاطب الذي ضربت أنت ويلزمه إجازة ذلك في التكلم نحو الذي قمت أنا إذ لا فرق ورد بأنه يلزم أن تكون فائدة الخبر حاصلة في المبتدأ وذلك خطأ والخبر في هذا الباب واجب التأخير عند الجمهور ونقل ابن الصائغ عن المبرد أنه يجوز تقديمه خبرا عن الذي أو مبتدأ

(الفصل الثاني في شروط ما يخبر عنه) فيجب استحضارها عند إرادة الإخبار (اعلم أن الإخبار إن كان بالذي أو أحد فروعه) من التأنيث والتثنية والجمع (اشترط للمخبر عنه سبعة شروط أحدها أن يكون قابلا للتأخير) احترازا مما يجب تأخيره (فلا يخبر عن أيهم) في الاستفهام (من قولك أيهم في الدار لأنك تقول حينئذ الذي هو في الدار أيهم فتزيل الاستفهام عن صدريته) وأجاز ذلك ابن عصفور بشرط تقدمه نحو أيهم الذي هو في الدار فأيهم خبر مقدم والذي مبتدأ مؤخر وقال ابن الضائع بل أيهم مبتدأ والذي خبره والأقرب قول ابن عصفور وإن كان الأصح عند الجمهور المنع مطلقا (وكذا القول في جميع أسماء الاستفهام و) أسماء (الشرط وكم الخبرية وما التعجبية وضمير الشأن) على القول بأن له صدر الكلام (لا يخبر عن شيء منها لما ذكرنا) من إزالة ما له صدر الكلام عن صدريته وبيان ذلك أنك تقول في الإخبار عن اسم الشرط من قولنا أيهم يكرمني أكرمه الذي هو يكرمني أكرمه أيهم وعن كم الخبرية من قولنا كم عبد ملكت الذي إياه عبد ملكت كم وعن ما التعجبية من قولنا ما أحسن زيدا الذي هو أحسن زيدا ما وعن ضمير الشأن من قولنا هو زيد قائم الذي هو زيد قائم هو فتزيل ما له صدر الكلام عن صدريته وثم مانع آخر وهو أن الضمير الحال محل المخبر عنه لا يتضمن معناه ولا يعمل عمله أما في مسئلة الاستفهام فلأن الضمير لا يستفهم به وأما في مسئلة الشرط فلأن الضمير لا يجزم وأما في مسئلة كم فلأن الضمير لا يضاف وأما في مسئلة التعجبية فلأن الضمير لا يخبر عنه بأفعل في التعجب وأما في مسئلة ضمير الشأن فلأن ضمير الشأن لا يتقدم على الجملة الواقعة صلة الموصول (وفي التسهيل أن الشرط أن يقبل الاسم أو خلفه التأخير وذلك لأن الضمائر المتصلة كالتاء من قمت يخبر عنها مع أنها لا تتأخر ولكن يتأخر خلفها وهو الضمير المنفصل تقول) إذا أخبرت عن التاء من قمت (الذي قام أنا) فعلى هذا يصير المتصل منفصلا لكونه خبرا ويصير المتكلم غائبا لعوده على الذي فلذلك عزاه للتسهيل الشرط (الثاني أن يكون) المخبر عنه (قابلا للتعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز) لما هو ملازم التنكير (لأنك لو قلت في جاء زيد ضاحكا) وفي ملكت تسعين نعجة (الذي جاء زيد إياه ضاحك) والتي ملكت تسعين إياها نعجة (لكنت نصبت الضمير) في الأول (على الحال) وفي الثاني على التمييز (وذلك ممتنع لأن الحال) والتمييز كل منهما (واجب التنكير وكذا القول في نحوه (وهذا التقييد)

(الفصل الثاني)
(قوله من التأنيث الخ) قال الدنوشري فيه مسامحة ظاهرة وهو على حذف مضاف أي من موصول التأنيث الخ (قوله سبعة شروط) نبه الشاطبي على أنه لا حاجة إلى الشرطين الأولين للاستغناء عنهما بقبول الاستغناء بالضمير لأن ما يخرج بهما يخرج به ولذلك لم يذكر في التسهيل الشرط الثاني استغناء عنه بالرابع (قوله على القول بأن له صدر الكلام) أي وهو خلاف الأصح بدليل أنهم قالوا في قوله إذا مت كان الناس صنفان أن اسم كان ضمير الشأن وفي قوله تعالى أن الحمد لله رب العالمين اسم أن ضمير الشأن ولو كان له صدر الكلام لم تتقدم العوامل عليه (قوله فلأن ضمير الشأن الخ) قال الدنوشري قد يقال إن ضمير الشأن الذي جعل مكان المخبر عنه جزءا للصلة لا أنه تقدم على الصلة

وهو قبول التعريف المذكور في النظم في قوله

قبول تأخير وتعريف لما ٭ أخبر عنه ههنا قد حتما

(لم يذكره) الناظم (في التسهيل) بهذا اللفظ وذكره بلفظ غيره فقال منوبا عنه بضمير قال شراحه أبو حيان ومتابعوه المرادي وابن عقيل وناظر الجيش والسمين واللفظ له قوله منوبا عنه بضمير أي عن ذلك الاسم الذي تريد أن تخبر عنه وتحرز بذلك من الأسماء التي لا يجوز إضمارها كالحال والتمييز والأسماء العاملة عمل الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والمصادر والصفات المشبهة وأسماء الأفعال اهـ الشرط (الثالث أن يكون) المخبر عنه (قابلا الاستغناء عنه بالأجنبي) في صحة وقوعه موقعه قبل الإخبار كزيد من ضربت زيدا فإنه يصح وقوع عمرو مثلا موقعه في تركيب آخر فتقول ضربت عمرا بخلاف الهاء في زيد ضربته فلا يصح وقوع أجنبي موقعها الفوات العائد إلى المبتدأ (فلا تخبر عن الهاء من نحو زيد ضربته لأنها لا يستغنى عنها بالأجنبي كعمرو وبكر) لما ذكرنا (وإنما امتنع الإخبار عما هو كذلك لأنك لو أخبرت عنه لقلت الذي زيد ضربه هو فالضمير المنفصل) وهو هو المتأخر في آخر التركيب (هو الذي كان متصلا بالفعل قبل الإخبار والضمير المتصل الآن) وهو الهاء (خلف من ذلك الضمير الذي كان متصلا) بالفعل (ففصلته وأخرته ثم هذا الضمير) المنصوب (المتصل) وهو الهاء من ضربه (إن قدرته رابطا للخبر بالمبتدأ الذي هو زيد بقي الموصول) وهو الذي (بلا عائد وإن قدرته عائدا على الموصول بقي الخبر بلا رابط) ولا سبيل إلى كونه عائدا عليهما إذ عود ضمير مفرد على شيئين محال من جهة الصناعة وأما من جهة المعنى فقال الفارسي لا فائدة في هذا الإخبار لأن الخبر حينئذ لا زيادة فيه على المبتدأ فهو كقولك الذاهب جاريته صاحبها اهـ الشرط (الرابع أن يكون) المخبر عنه (قابلا للاستغناء عنه بالمضمر فلا يخبر عن المجرور بحتى أو بمذ أو بمنذ لأنهن لا يجررن إلا الظاهر والإخبار يستدعي إقامة مضمر مقام المخبر عنه كما تقدم) أول الباب (فلا يخبر عن رأسها من قولك أكلت السمكة حتى رأسها بالجر فلا يقال الذي أكلت السمكة حتاه رأسها ولا عن يومين من قولنا ما رأيته مذ أو منذ يومين فلا تقل اللذان ما رأيته مذهما أو منذهما يومان لأن حتى ومذ ومنذ لا يجررن ضميرا وإلى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله

كذا الغنى عنه بأجنبي أو بمضمر شرط وكذلك لا يجوز الإخبار عن مضاف دون مضاف إليه ولا عن مصدر عامل دون معموله ولا عن موصوف دون صفته ولا عن صفة دون موصوفها فعلى هذا (إذا قيل سر أبا زيد قرب من عمرو الكريم جاز الإخبار عن زيد) خاصة (وامتنع الإخبار عن الباقي لأن الضمير) يخلف زيدا و(لا يخلفهن) تقول في الإخبار عن زيد الذي سر أباه قرب من عمرو الكريم زيد ولا تقل في الإخبار عن الأب وحده الذي سر أباه زيد قرب من عمرو الكريم أب ولا عن قرب الذي سر أبا زيد هو من عمرو الكريم قرب ولا عن عمرو الذي سر أبا زيد قرب منه الكريم عمرو ولا عن الكريم الذي سر أبا زيد قرب من عمرو هو الكريم (أما الأب فلأن الضمير) الحال محله (لا يضاف وأما القرب فلأن الضمير) الحال محله (لا يتعلق به جار ومجرور ولا غيره) من المعمولات عند البصريين وذهب الكوفيون إلى أن ضمير المصدر يعمل عمل المصدر (وأما عمرو والكريم فلأن الضمير) الحال محل عمرو (لا يوصف و) الضمير الحال محل الكريم (لا يوصف به ثم إن أخبرت عن المضاف والمضاف إليه معا) وهما أبا زيد (أو عن العامل ومعموله معا) وهما قرب من عمرو (أو عن الموصوف وصفته معا) وهما عمرو الكريم (فأخرت ذلك) المخبر عنه برمته (وجعلت مكانه ضميرا) مطابقا له في معناه وإعرابه (جاز) ذلك (فتقول في الإخبار عن المتضايفين) وهما أبا زيد (الذي سره قرب من عمرو الكريم أبو زيد كذا الباقي) فتقول في الإخبار عن العامل ومعموله الذي سر أبا زيد قرب من عمرو

(قوله قال شراحه أبو حيان الخ) لا يخفى أن الموضح لا يرتضي ما قاله الشراح فلا يعترض عليه بكلامهم لأن قول التسهيل منوبا عنه بضمير مثل قوله في النظم أو بمضمر أي أو الغنى عنه بمضمر وسيأتي أنه يجعل الاحتراز عن المجرور بحتى ومذ ولو كان مراده في التسهيل الاحتراز عن الحال لم يكن لاشتراطه في الألفية قبول التعريف فائدة وهذا مبني على أن هذه الشروط هل يحتاج لجميعها أو بعضها مغن عن بعض وقد فصلنا ذلك في حواشينا على الألفية (قوله الذاهب جاريته صاحبها) انتقد عليه بعضهم بأن الجارية مضافة والإضافة تكون بأدنى ملابسة فلا تدل إضافة الجارية على أنها ملكه بل قد تكون جارية جاره فأضافها باعتبار الجوار ثم قال صاحبها فأفاد أنها ملكه وقد قدمنا ذلك في باب إن وأخواتها (قوله فلا يخبر عن المجرور بحتى أو بمذ أو منذ) قال الوقاني لو زاد ونحو من كان أولى ليدخل ما أشبه ذلك كواو القسم وتائه والكاف ولا يخبر بالمرفوع بعد مذ ومنذ قال الرضي لأن شرطه لفظ الزمان أي وإذا أخبر عنه ينتفي ذلك لوقوع الضمير حينئذ بعدهما (قوله أباه زيد) قال الدنوشري صوابه سره زيد الخ لأنه إذا أمكن الاتصال لا يجوز الانفصال (قوله هو) قال الدنوشري كان الأنسب وصل هذا الضمير لا فصله

الكريم ففى سر ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية وهو خلف عن قرب وكان القياس أن يوضع فى محله لكن ضرورة الاتصال ألجأت إلى تقديمه واتصاله بعامله فاستتر فيه وتقول فى الإخبار عن الموصوف وصفته معاوهما عمرو الكريم الذى سرّ أبا زيد قرب منه عمرو الكريم. الشرط (الخامس جواز وروده فى الإثبات فلا يخبر عن أحد من نحو ما جاءنى أحد لأنه لو قيل الذى ما جاءنى أحد لزم وقوع أحد فى الإيجاب) فإنه خبر الذى وفاعل جاءنى ضمير مستتر فيه وهو ضمير أحد ونص فى التسهيل فى باب العدد على أن نفى ضمير أحد مسوغ لوقوع أحد فى الإيجاب كقوله. إذا أحد لم يعنه شأن طارق. فإن قلت الضمير فى جاءنى يعود على الموصول لا على أحد. قلت أحد خبر الموصول والخبر فى هذا الباب نفس المبتدأ. الشرط (السادس كونه فى جملة خبرية فلا يخبر عن الاسم) المعمول لفعل طلب كالواقع (فى مثل اضرب زيدا) فلا تقل فى الإخبار عن زيد الذى اضربه زيد (لأن الطلب لا يقع صلة) للموصول لما مر فى بابه. الشرط (السابع أن لا يكون) المخبر عنه (فى إحدى جملتين مستقلتين) ليس فى الأخرى منهما ضمير ولا بين الجملتين عطف بالفاء وذلك (نحو زيد من قولك قام زيد وقعد عمرو) فلا يقال الذى قام وقعد عمرو زيد لأن جملة قعد عمرو ليس فيها ضمير يعود على الموصول ولا هى معطوفة بالفاء فلا تصلح أن تكون معطوفة على جملة الصلة (بخلاف) ما إذا كان من إحدى جملتين غير مستقلتين كالشرط والجزاء نحو (إن قام زيد قعد عمرو) فيجوز الإخبار عن زيد فتقول الذى إن قام قعد عمرو زيد لأن الشرط والجزاء كالجملة الواحدة بخلاف ما إذا كان فى إحدى جملتين مستقلتين ولكن تضمنت الثانية ضميره أو كانت معطوفة بالفاء فإنه يجوز الإخبار لحصول الرابط بين الجملتين بالضمير أو بالفاء فالأول كالمتنازع فيه من نحو ضربنى وضربت زيدا ونحو أكرمنى وأكرمته عمرو تقول فى الإخبار عن زيد الذى ضربنى وضربته زيد وعن عمرو والذى أكرمنى وأكرمته عمرو والثانى كأحد المرفوعين من نحو يطير الذباب فيغضب زيد تقول فى الإخبار عن الذباب الذى يطير فيغضب زيد الذباب وفى الإخبار عن زيد الذى يطير الذباب فيغضب زيد ويكتفى بضمير واحد فى الجملتين الموصول بهما لأن ما فى الفاء من معنى السببية جعلهما بمنزلة الشرط والجزاء فجاز ذلك جواز قولك الذى إن يطير فيغضب زيد الذباب (وإن كان الإخبار بالألف واللام اشترط عشرة أمور هذه السبعة والثلاثة أخر وهى أن يكون المخبر عنه من جملة فعلية وأن يكون فعلها متصرفا) ليصاغ منه الوصف الصريح (وأن يكون) الفعل (مقدما) غير مسبوق بشىء وفى بعض النسخ مثبتا (فلا يخبر بأل عن زيد من قولك زيد أخوك) لأنه فى جملة اسمية لا يصاغ منها صلة أل (ولا من قولك عسى زيد أن يقوم) لأن الفعل جامد (ولا من قولك ما زال زيد عالما) لأن الفعل غير مقدم بل النفى متقدم عليه وأل لا يفصل بينها وبين صلتها بنفى ولا غيره. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وأخبروا هنا بأل عن بعض ما ... يكون فيه الفعل قد تقدما

إن صح صوغ صلة منه لأل.

فيخبر عن المفعول النائب عن الفاعل من نحو ضرب زيد فتقول المضروب زيد (ويخبر عن كل من الفاعل والمفعول فى نحو قولك وقى الله البطل فتقول) إذا أخبرت عن الفاعل (الواقى البطل الله و) تقول إذا أخبرت عن المفعول (الواقيه الله البطل) برفع الأول على الفاعلية والثانى على الخبرية (ولا يجوز لك أن تحذف الهاء) من الواقية خلافا للشارح (لأن عائد الألف واللام لا يحذف إلا فى الضرورة كقوله:

ما المستفز الهوى محمود عاقبة) ... ولو أتيح له صفو بلا كدر

أى المستفزه

(فصل) (إذا رفعت صلة أل) اسما ظاهرا كالمثال المتقدم فلا إشكال فيه وإذا رفعت (ضميرا) فلا يخلو إما أن يكون (راجعا إلى نفس أل) وإما أن يكون راجعا إلى غيرها فإن كان راجعا إلى نفس أل (استتر)

(قوله والخبر فى هذا الباب نفس المبتدأ) إن كان المراد نفسه بحسب الماصدق فلا وجه للتقييد بقوله فى هذا الباب لأن المبتدأ والخبر مطلقا لا بد أن يتحدا ماصدقا ويختلفا مفهوما فهو غير صحيح هنا لأن مفهوم المبتدأ وهو الموصول غير مفهوم الخبر وهو الاسم الذى يخبر عنه سواء كان ظاهرا أو مضمرا كما لا يخفى وقد مضى إشكال الشارح فى باب المبتدأ والخبر فى قولهم إن الجملة إذا كانت نفس المبتدأ فى المعنى لا تحتاج لرابط ومر جوابه والظاهر أنه لا يأتى نظير الجواب هنا فتأمل (قوله وأن يكون فعلها متصرفا) قال الزرقانى أى سواء كان ماضيا أو مضارعا (قوله ليصاغ منه) قال الزرقانى أى من الفعل وذلك لأن الصوغ إنما هو منه إذ الفاعل موجود مع الوصف كما أنه موجود فى الجملة وحينئذ ففى قول الشارح كغيره لأنه فى جملة اسمية لا يصاغ منها صلة أل تجوز لأن الصوغ ليس من الجملة بل من الفعل كما علمت (قوله وفى بعض النسخ مثبتا) إن كان المراد زيادة على قوله مقدما لزم أن يكون الشرط أحد عشر وإن كان بدله قوله مقدما فلا يناسب ترك شرط التقدم الذى نص عليه الناظم

ذلك الضمير (في الصلة) وجوبا (ولم يبرز) لكون الصفة جارية على من هي له (تقول في الإخبار عن التاء من بلغت) من أخويك إلى العمرين رسالة (في المثال المتقدم المبلغ من أخويك إلى العمرين رسالة أنا فقي المبلغ ضمير مستتر) مرفوع على الفاعلية ولم يبرز (لأنه في المعنى لأل لأنه) أي الضمير المستتر (خلف عن ضمير المتكلم) المؤخر المجعول خبرا (وأل للمتكلم لأن خبرها) أنا وهو (ضمير المتكلم والمبتدأ) في هذا الباب (نفس الخبر) والصفة نفس موصوفها فيكون الضمير المستتر في المبلغ يرجع إلى أل فلذلك وجب استتاره (وإن رفعت صفة أل ضميرا) راجعا (لغير أل وجب بروزه وانفصاله) من الصلة لما تقرر أن الصلة إذا جرت على غير من هي له امتنع أن ترفع ضميرا مستترا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وإن يكن ما رفعت صلة أل ۞ ضمير غيرها أبين وانفصل

(كما إذا أخبرت عن شيء من بقية أسماء المثال) المتقدم (فتقول في الإخبار عن الأخوين المبلغ أنا منهما إلى العمرين رسالة أخواك و) تقول في الإخبار عن العمرين المبلغ أنا من أخويك إليهم رسالة العمرون و) تقول في الإخبار (عن الرسالة المبلغها أنا من أخويك إلى العمرين رسالة) بالرفع فأنا في فاعل المبلغ وهو ضمير منفصل لأنه لغير أل (وذلك لأن التبليغ فعل المتكلم) لأن فعله مسند إلى المتكلم في بلغت (وأل فيهن لغير المتكلم لأنها نفس الخبر الذي أخرته) وهو الأخوان في الأول والعمرون في الثاني والرسالة في الثالث ولا فرق في ذلك بين المتنازع فيه وغيره فتقول في الإخبار بأل عن المتنازع فيه من نحو ضربت وضربني زيد الضارب أنا والضاربي زيد وإنما أبرزنا فاعل الأول لأن أل الأولى كأل الثانية في أنها نفس الخبر الذي هو زيد والضرب الأول ليس لزيد وتقول في الإخبار بأل عن غير المتنازع فيه على رأي الأخفش فإنه يغير التركيب بأن يقدم المتنازع فيه ويجعله معمولا للأول بعد ما كان معمولا للثاني إذا أخبرت عن التاء من ضربت في المثال المذكور الضاربه زيدا والضاربه هو أنا قدمت زيدا وجعلته معمولا للأول المتنازعين لأنه كان يطلبه منصوبا وأضمرت في الوصف الأول ضميرا غائبا عائدا على أل عوضا عن التاء المخبر عنها ليصح له أن يعود على الموصول فاستتر في الوصف لجريانه على من هو له لأن أل نفس أنا الآن الذي فعل الضرب هو أنا في المعنى ثم جئت بموصول ثان لأن أل لا تفصل من صلتها فلا يصح أن يعطف وصفا على وصف موصلة لأل وأتيت مكان ياء المتكلم بهاء الغيبة ليعود إلى أل وفصلت ضمير الفاعل وهو هو لأن الصفة جرت على غير صاحبها لأن أل نفس أنا والذي فعل الضرب ثانيا إنما هو زيد كما أن فاعل الضرب في الجملة الأولى هو المتكلم وهذا أولى مما ذهب إليه المازني من مراعاة الترتيب الأصلي بأن يؤتى لكل من الموصولين بخبر يخصه غير خبر الآخر لفظا ومعنى فعلى هذا تقول في الإخبار عن تاء المتكلم الفوقانية في المثال المذكور الضاربه أنا هو والضاربه زيد أنا ووجهه أنا أخبرنا أولا عن الفاعل وهو التاء الفوقانية ففصلناه وأخرناه وأوقعنا أل الأولى على المضروب كما أوقعنا أل الثانية على الضارب ثم وصلنا صلته بضمير المفعول العائد على أل ثم أبرزنا ضمير الفاعل لجريان الصفة على غير من هي له ثم جئنا بضمير المفعول خبرا عن الموصول الأول ثم جئنا بهاء الغائب مكان ياء المتكلم لتعود على أل وذكرنا فاعل الوصف بعد ذلك وهو زيد ثم جئنا بالمخبر عنه وهو أنا ثم يقال لمن قال بموافقة المازني وشرح كلامه كما تقدم عليك مؤاخذة من ثلاثة أوجه أحدها أنك سئلت عن الإخبار عن الفاعل فأخبرت عن المفعول في الجملة الأولى وعن الفاعل في الجملة الثانية والوجه الثاني أنك أخرت المخبر عنه من الجملة الأولى التي كان فيها إلى جملة أخرى بعدها والوجه الثالث أن قولك هو في الجملة الأولى لا يعلم له مرجع إلا بتقديم الجملة الثانية والفرض أنها متأخرة واختار الموضح في الحواشي أن يقال الضاربه أنا والضاربه زيد أنا فتأتي الوصف الأول بمفعول يعود على زيد وهو الهاء وتفصل الفاعل وهو أنا وتجعله خبرا وتجعل مكان التاء

(قوله لأن فعله مسند إلى المتكلم) جواب عما يقال التبليغ غير مذكور في التركيب وحينئذ فكان اللائق بالشارح أن يقول إلى ضمير المتكلم لأن المتكلم غير مذكور في التركيب (قوله ولا فرق في ذلك الخ) أي في أنه إذا رفعت صلة أل ضميرا راجعا إلى نفس أل استتر في الصلة وإن رفعت ضميرا لغير أل وجب إبرازه وإنما احتاج الشارح للتنبيه على ذلك لما في ذلك من الخلاف الآتي فيما إذا أخبر بأل عن غير المتنازع فيه (قوله على رأي الأخفش الخ) لا يخفى أن هذا إنما يحسن لو بين أولا مذهب الأخفش وغيره وكأنه اكتفى بما تقرر من ذلك في باب التنازع (قوله قدمت زيدا) كان يحسن أن يقول ونصبته لأن مجرد تقديمه يوهم بقاءه على رفعه وإن كان لا يتصور الرفع مع كون الوصف متعديا ولأنه أظهر في تمهيد التعليل بقوله لأنه كان يطلبه منصوبا فنص على نصبه (قوله الفوقانية) لما اشتمل على ياء المتكلم التحتانية وتاءه الفوقانية ميز بينهما بضبط الفوقانية لأنها تكون له وللمخاطب والمخاطبة والتحتانية لا تكون إلا للمتكلم فلاختصاص التحتانية بالمتكلم يتبادر من إضافتها إليه

التى فصلتها ضميرا مثلها فى المعنى والإعراب لكن تجعله غائبا ليعود على الموصول وتجعله مستترا لأن ال هى نفس الخبر الذى هو أنا والضرب فعل المتكلم لجرت الصفة على صاحبها وتأتى للوصف الثانى بالهاء مكان ياء المتكلم وهى المفعول والعائد وزيد الفاعل وأنا الخبر اه

(هذا باب العدد)

بفتحتين وهو ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين أو البعيدتين على السواء كالاثنين فإن حاشيته السفلى واحدة والعليا ثلاثة ومجموع ذلك أربعة ونصف الأربعة اثنان وهو المطلوب ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لأنه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا والمراد به هنا الألفاظ الدالة على المعدود كما يقال الجمع للفظ الدال على الجماعة (اعلم أن الواحد والاثنين يخالفان الثلاثة والعشرة وما بينهما فى حكمين أحدهما أنهما يذكران مع المذكر فتقول واحد واثنان ويؤنثان مع المؤنث فتقول واحدة واثنتان) على لغة الحجازيين وثنتان على لغة بنى تميم ويشاركهما فى ذلك ما وازن فاعلا مطلقا والعشرة إذا ركبت فتقول الجزء الثالث والثالث عشر والمقالة الثالثة والثالثة عشرة (والثلاثة وأخواتها تجرى على عكس ذلك فتؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث (فتقول ثلاثة رجال بالتاء وثلاث إماء بتركها قال الله تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام) قال ابن مالك وإنما حذفت التاء من عدد المؤنث وأثبتت فى عدد المذكر فى هذا القسم لأن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وأمة وفرقة فالأصل أن تكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الأصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث فرقا لتأخر رتبته اه (و) الحكم (الثانى) من حكمى واحد واثنين (أنهما لا يجمع بينهما وبين المعدود لا تقول واحد رجل ولا اثنان رجلين لأن قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة وقولك رجلان يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة إلى الجمع بينهما) فأما قوله ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل فقليل (وأما البواقى) وهى الثلاثة والعشرة وما بينهما فلها ثلاثة أحوال الأول أن يقصد بها العدد المطلق والثانى أن يقصد بها معدود ولا يذكر والثالث أن يقصد بها معدود ويذكر فأما ما يقصد بها العدد المطلق فإنها كلها بالتاء نحو ثلاثة نصف ستة ولا تنصرف لأنها أعلام مؤنثة خلافا لبعضهم وأما إذا أريد بها معدود ولم يذكر فى اللفظ فالصحيح أن تكون بالتاء للمذكر وبحذفها للمؤنث كالو ذكر المعدود فتقول صمت خمسة تريد أياما وسهرت خمسا تريد ليالى ويجوز أن تحذف التاء فى المذكر كالحديث ثم أتبعه بست من شوال وأما إذا قصد بها معدود وذكر (فلا تستفاد العدة والجنس إلا من العدد والمعدود جميعا وذلك لأن قولك ثلاثة تفيد العدة دون الجنس وقولك رجال تفيد الجنس دون العدة فإذا قصدت الإفادتين) وهما العدة والجنس (جمعت بين الكلمتين) وهما العدد والمعدود فقلت ثلاثة رجال وثلاث إماء بالتاء مع المذكر وبعدمها مع المؤنث وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

ثلاثة بالتاء قل للعشره … فى عد ما آحاده مذكره
فى الضد جرد

(هذا باب العدد) قال ابن أبى الربيع العدد المعدود والعد المصدر قال المصنف وهو ظاهر فى قوله سبحانه كم لبثتم فى الأرض عدد سنين إن أعددناهم عدا (قوله فإن حاشيته السفلى الخ) قال الزرقانى أى لأن الحاشية السفلى ما دونه والعليا ما فوقه وما دون الاثنين واحد وما فوقهما ثلاثة والعشرة مثلا حاشيتاه السفلى تسعة والعليا أحد عشر ومجموع ذلك عشرون فقد سارت العشرة نصف مجموع الحاشيتين وهذان مثالان لما حاشيتاه قريبتان ومثال ما حاشيتاه بعيدتان ما إذا قلت العشرة حاشيتها السفلى ستة والعليا أربعة عشر ومجموع ذلك عشرون فقد سارت العشرة نصف مجموع حاشيتيها البعيدتين (قوله لا يجمع بينهما) أى لا على طريق الإضافة كامثل ولا على طريق الوصفية ما لم يقصد بالوصف بيان أن المراد باسم الجنس المعدود لا الجنسية كما يدل عليه كلام الكشاف فى تفسير قوله تعالى وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين إنما هو إله واحد حيث قال إنما جمعوا بين العدد والمعدود فيما وراء الواحد والاثنين فقالوا عندى رجال ثلاثة وأفراس أربعة لأن المعدود عار عن الدلالة على العدد الخاص وأما رجل ورجلان وفرس وفرسان فمعدودان فيهما دلالة على العدد فلا حاجة إلى أن يقال رجل واحد ورجلان اثنان . فإن قلت فما وجه قوله تعالى إلهين اثنين . قلت الاسم الحامل لمعنى الإفراد والتثنية دال على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص فإذا أريدت الدلالة على أن المعنى به منهما والذى يساق إليه الحديث هو العدد شفع بما يؤكده فدل به على القصد إليه والعناية به ألا ترى أنك لو قلت إنما هو إله ولم تؤكده بواحد لم يحسن وخيل أنك تثبت الإلهية لا الوحدانية (قوله فلا حاجة الخ) قال الدنوشرى قد يقال إنه يحتاج إلى ذلك إذ لا يستفاد من واحد إلا أنه مذكر وأما كونه من جنس الرجال فلا يحتاج إلى الجمع بينهما وذكر ابن الحاجب وغيره أنه لا يذكر العدد حينئذ ويقتصر على المعدود المفرد والمثنى وهو معنى كلامهم (قوله ويجوز أن تحذف التاء فى المذكر) قيد بذلك الشيخ الإمام تقى الدين السبكى بكون المعدود لفظ أيام كما فى الحديث وقد بينا ذلك فى حواشى الفاكهى (قوله وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ثلاثة الخ) قال الزرقانى ظاهره إلى جميع ما تقدم مع أن الحكم الثانى لا يفيده كلام الناظم بخلاف الأول فإنه

(فصل) ألفاظ الأعداد بالنسبة إلى الاستعمال أربعة أنواع مفرد وهو عشرة ألفاظ واحد واثنان وعشرون وتسعون وما بينهما ومضاف وهو أيضا عشرة ألفاظ مائة وألف وثلاثة وعشرة وما بينهما ومركب وهو تسعة ألفاظ أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما ومعطوف وهو أحد وعشرون وتسعة وتسعون وما بينهما فمميز العشرين والتسعين وما بينهما والأحد عشر والتسعة عشر وما بينهما والأحد والعشرين والتسعة والتسعين وما بينهما مفرد منصوب ومميز المائة والألف مفرد مجرور بالإضافة (ومميز الثلاثة) والعشرة وما بينهما إن كان اسم جنس) وهو ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء غالبا (كشجر وتمر واسم جمع) وهو ما دل على الجمع وليس له مفرد من لفظه غالبا (كقوم ورهط خفض بمن تقول ثلاثة) من الشجر غرستها وخمسة (من التمر) أكلتها (وعشرة من القوم) لقيتهم وتسعة من الرهط صحبتهم (قال الله تعالى فخذ أربعة من الطير) وعلل الأخفش امتناع الإضافة إلى اسم الجنس بأنه قد يقع على الواحد ولا يضاف هذا الجمع إلى الواحد فكذا ما أشبهه قال الموضح في الحواشي (قلت) وكذا اسم الجمع بالنسبة إلى الصيغة فإن صيغته كصيغة الواحد وإن كان لا ينطلق على الواحد والدليل على أنه يعامل لفظا معاملة الواحد أنه قد يعود عليه ضمير الواحد ويفرد الخبر عنه نحو الركب سائر اهـ (وقد يخفض) مميز اسمي الجنس والجمع (بإضافة العدد) إليه فاسم الجمع (نحو وكان في المدينة تسعة رهط وفي الحديث ليس فيما دون خمس ذود صدقة وقال الشاعر:

ثلاثة أنفس وثلاث ذود ۞ لقد جار الزمان على عيالي

والذود من الإبل ما بين الثلاثة إلى العشرة وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها كذا في الصحاح وذاله الأولى معجمة والثانية مهملة والأنفس جمع نفس وهي مؤنثة وإنما أنث عددها لأن النفس كثر استعمالها مقصودا بها إنسان قاله المرادي واسم الجنس كقول جندل بن المثنى:

كأن خصييه من التدلدل ۞ ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل

فحنظل اسم جنس مخفوض بالإضافة على حد تسعة رهط قاله الموضح واتفق الجميع على الخفض بمن وأما بالإضافة ففيه مذاهب أحدها الجواز على قلة وهو ظاهر كلام الموضح تبعا لابن عصفور والثاني الاقتصار على ما سمع وهو مذهب الأكثرين والثالث التفصيل في اسم الجمع فإن كان مما يستعمل للقليل فقط نحو نفر ورهط وذود جاز وإن كان مما يستعمل للقليل والكثير كقوم ونسوة لم يجز حكاه الفارسي عن أبي عثمان المازني وعلله المبرد بأن العدد لا يضاف لواحد ولا لما يدل على الكثرة وأما الثلاثة قروء فمسموع اهـ (وإن كان) مميزها (جمعا خفض بإضافة العدد إليه نحو ثلاثة رجال) وثلاث إماء (ويعتبر التذكير والتأنيث مع اسمي الجمع والجنس بحسب حالهما) باعتبار عود الضمير عليهما تذكيرا وتأنيثا (فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما) فإن كان ضميرهما مذكرا أنث العدد وإن كان مؤنثا ذكر (فتقول) في اسم الجنس (ثلاثة من الغنم) عندي (بالتاء) في ثلاثة (لأنك تقول غنم كثير بالتذكير) للضمير المستتر في كثير (وثلاث من البط بترك التاء) من ثلاث (لأنك تقول بط كثيرة بالتأنيث) للضمير المستتر في كثيرة (و) تقول (ثلاثة من البقر) بالتاء (أو ثلاث) بتركها (لأن) ضمير البقر يجوز فيه التذكير والتأنيث باعتبارين وذلك أن (في البقر لغتين التذكير والتأنيث قال الله تعالى إن البقر تشابه علينا) بتذكير الضمير (وقرئ تشابهت) بتأنيثه وحاصل ما ذكر من أمثلة اسم الجنس ثلاث أنواع ما فيه لغة

يفيده باعتبار المتطرق والمفهوم (فصل) (قوله وهو ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء غالبا) أي إما بكون التاء في المفرد نحو بق وبقة وبكونها في اسم الجنس نحو كم وكمأة ومن غير الغالب أنه يفرق بينه وبين مفرده بياء النسب نحو روم ورومي (قوله من غير الغالب ركب) فإن له مفردا وليس له مفرد من لفظه غالبا من لفظه وهو راكب (قوله ولا يضاف هذا الجمع الخ) قال الدنوشري تسمية ذلك جمعا فيه نظر (قوله مميز اسمي الجنس والجمع) قال الدنوشري إضافة مميز إلى ما بعده بيانية وقال بعض الفضلاء صوابه المميز من اسمي الجنس والجمع قال فتأمل وما نقلناه أولى (قوله كأن خصييه الخ) قال التمثيل به لما نحن فيه فيه نظر ظاهر إذ الكلام في الثلاثة والعشرة لا فيما هو أعم من ذلك وقال ورأيت في بعض كتب اللغة كأن خصييه من التهدل مكان التدلدل ويروى سحق جراب وكان حقه أن يقول حنظلتان وخص العجوز لأنها لا تستعمل الطيب حتى يكون في ظرفها ما تزين به ولكنها تدخر الحنظل ونحوه من الأدوية (قوله خفض بإضافة الخ) قال الدنوشري ظاهره أنه لا يجر بمن فلا يقال عندي عشرة من العبيد وهو ممنوع (قوله لأنك تقول غنم كثير بالتذكير) تبع صاحب الصحاح وفي المصباح أنه يجوز في غنم تذكير ضميره وتأنيثه (قوله وحاصل ما ذكره من أمثلة اسم الجنس الخ) هذا يخالف ما أسلفه في باب الكلام إطلاق أن الأفصح في اسم الجنس التذكير كما نبهنا عليه هناك ثم ما اقتضاه كلامه من أن الغنم مذكر يخالف ما اقتضاه كلام ابن المصنف والصحاح من أنه مؤنث فانظر حاشية الألفية

التذكير فقط وهو الغنم وما فيه لغة التأنيث فقط وهو البط وما فيه لغتان التذكير والتأنيث وهو البقر ولم يمثل لاسم الجمع وفصل فيه ابن عصفور فقال إن كان لمن يعقل فحكمه حكم المذكر كالقوم والرهط والنفر وإن كان لما لا يعقل فحكمه حكم المؤنث كالجامل والباقر (و) التذكير والتأنيث (يعتبران مع الجمع بحال مفرده) فإن كان مفرده مذكرا أنث عدده وإن كان مؤنثا ذكر (فلذلك تقول ثلاثة إصطبلات) جمع إصطبل بقطع الهمزة المكسورة (وثلاثة حمامات) جمع حمام بتشديد الميم (بالتاء فيهما اعتبارا بالإصطبل والحمام فإنهما مذكران ولا تقبل ثلاث بتركها اعتبارا بالجمع خلافا للبغداديين) والكسائي ونقل سيبويه والفراء إن كلام العرب على خلاف ذلك وتقول ثلاث سحابات بترك التاء اعتبارا بالسحابة فإنها مؤنثة (ولا يعتبر من حال الواحد حال لفظه) في التأنيث والتذكير (حتى يقال ثلاث طلحات بترك التاء) نظرا إلى تأنيث لفظ واحده وهو طلحة (ولا) يعتبر (حال معناه) تذكيرا وتأنيثا (حتى يقال ثلاث أشخص بتركها أيضا) نظرا إلى تأنيث معنى واحده وهو شخص (يريد نسوة) لأن الشخص يقع على المذكر والمؤنث (بل ينظر إلى ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره فيعكس حكمه في العدد فكما تقول طلحة حضر وهند شخص جميل بالتذكير فيهما تقول ثلاثة طلحات وثلاثة أشخص بالتاء فيهما فأما قوله) وهو عمر بن أبي ربيعة :

فكان مجني دون من كنت أتقي ... (ثلاث شخوص كاعبان ومعصر)

فضرورة وكان القياس فيه ثلاثة شخوص بالتاء ولكنه كنى بالشخوص عن النساء (والذي سهل ذلك قوله كاعبان ومعصر) أي من كاعبان ومعصر (فاتصل باللفظ ما يعضد المعنى المراد) وهو التأنيث (ومع ذلك فليس بقياس خلافا للناظم) بل قال إن اقترن باللفظ ما يرجح جانب المعنى ترجح والكاعب الجارية حين يبدو ثديها للنهود والمعصر بضم الميم وكسر الصاد المهملة الجارية أول ما أدركت سميت بذلك لكونها دخلت في عصر الشباب قاله الخليل (وإذا كان المعدود صفة) منويا موصوفها (فالمعتبر) في التذكير والتأنيث (حال الموصوف المنوي لا حالها) فإن كان الموصوف مذكرا أنث العدد وإن كان مؤنثا ذكر (قال الله تعالى) من جاء بالحسنة (فله عشر أمثالها) بترك التاء لأن الموصوف مؤنث (أي عشر حسنات أمثالها ولولا ذلك) الاعتبار (لقيل عشرة) بالتاء (لأن المثل) الذي هو واحد الأمثال (مذكر) وتقدم أنه يعتبر مع الجمع حال مفرده (وتقول عندي ثلاثة ربعات بالتاء) في ثلاثة (إن قدرت) الموصوف رجالا وبتركها إن قدرت) الموصوف (نساء) لأن ربعات بفتح الباء في الأصل اسم ثم استعملت في الصفة وهي جمع ربعة بسكونها يوصف بها المذكر والمؤنث يقال رجل ربعة وامرأة ربعة وهي المربوع لا طويل ولا قصير واعتبار توهم الموصوف كاعتبار نيته (ولهذا) نرى العرب (يقولون ثلاثة دواب بالتاء إذا قصدوا ذكورا لأن الدابة) وهي لغة كل ما يدب على الأرض صفة في الأصل) غلبت عليها الاسمية (فكأنهم

ويدل على تأنيثه رده الماء في تصغيره كما في الحديث ورجل شغلته في غنيمة الخ (قوله فحكمه حكم المذكر الخ) قال الدنوشري فيه نظر لأن إنه واسم جمع وحكمه حكم المؤنث فيقال ثلاث نسوة بتذكير العدد (قوله والتذكير والتأنيث يعتبران مع الجمع بحال مفرده الخ) قال الدنوشري ينظر على ذلك مخالف لقول بعضهم العدد يجري تذكيره وتأنيثه على اللفظ لا على المعنى تقول لفلان ثلاث بطات ذكور وثلاث حمامات ذكور ورأيت ثلاث حيات ذكور وكتبت لفلان ثلاث سجلات فتؤنث على اللفظ والواحد سجل مذكر ومررت على ثلاث حمامات فتؤنث والواحد حمام وتقول له خمس من الغنم ذكور وثلاث من الإبل فحول فتؤنث العدد إذا كان يليه الإبل والغنم لأنهما لفظان مؤنثان موضوعان للجمع ولا واحد لشيء منهما من لفظه وهما يقعان على الذكور والإناث وعليهما جميعا وتقول له ثلاثة ذكور من الإبل لما فرقت بين الثلاثة وبين الإبل ذكرت وتقول سار فلان خمس عشرة من بين يوم وليلة العدد يقع على الليالي والعلم محيط بأن الأيام قد دخلت معها قال الجعدي يصف بقرة • فطافت ثلاثا بين يوم وليلة • يريد ثلاثة أيام وثلاث ليال ولا يغلب المؤنث على المذكر إلا في الليالي خاصة تقول صرنا عشرا فيعلم أن مع كل ليلة يوما اه وهو إذا تأملته مع ما في الشرح والمتن وجدت المخالفة ظاهرة فليحرر ذلك (قوله خلافا للبغداديين) قال الدنوشري الظاهر أنهم لا يمنعون مراعاة الجمع بل يجوزون مراعاة المفرد أيضا (قوله بل ينظر إلى ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره الخ) منه يؤخذ أنه لا يجوز تذكير العدد إذا كان المعدود منه مذكرا لتأويله بالمؤنث فما وجه به الكرماني في بعض روايات حديث أبي هريرة في فضل الجماعات صلاة الرجل في الجماعة تضعف خمسا وعشرين ضعفا بترك التاء في خمس من أنه لتأويل الضعف بالدرجة أو الصلاة على نظر لأنه إذا كان اللفظ الموضوع للمؤنث بطريق الاشتراك مع المذكر كلفظ شخص إذا أريد به المؤنث الحقيقي لا تترك التاء من عدده فكيف المذكر المؤول بالمؤنث المجازي تترك التاء من عدده (قوله لقيل عشرة) هذا اللزوم ممنوع فقد أجاب بعضهم بأن الأمثال حسنات وبأن المضاف اكتسب من المضاف إليه

قالوا ثلاثة أحمرة) جمع حمار (دواب وسمع) من كلامهم (ثلاث دواب ذكور بترك التاء لأنهم) اعتبروا تأنيث اللفظ و (أجروا الدابة مجرى) الاسم (الجامد) نظرا إلى الحال (فلا يجرونها على موصوف) قاله ابن مالك أخذا من قول ابن عصفور وأما ثلاث دواب فعلى جعل الدابة اسما

(فصل) (الأعداد التي تضاف للمعدود عشرة وهي نوعان) أحدهما الثلاثة والعشرة وما بينهما) وذلك ثمانية ألفاظ (وحق ما تضاف إليه أن يكون جمعا مكسرا) ليطابق العدد المعدود لفظا (من أبنية القلة) ليتطابقا معنى وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ... والمميز اجرره جمعا بلفظ قلة في الأكثر (نحو ثلاثة أفلس) من الجوامد (وأربعة أعبد) من المشتقات الجارية مجرى الجوامد (وسبعة أبحر) من المائعات وثلاثة أحوال وتسعة صبية وعشرة أرغفة (وقد يتخلف كل واحد من هذه الأمور الثلاثة) وهي الجمع والتكسير والقلة (فيضاف للمفرد) في مسئلتين إحداهما أن يكون اسم جمع وذلك قليل نحو تسعة رهط وخمس ذود (والثانية في لفظ واحد) وذلك إن كان نحو ثمانية وتسعمائة) لأن المائة وإن أفردت لفظا فهي جمع معنى لأنها عشر عشرات وهو عدد قليل قاله الموضح في الحواشي (وشذ في الضرورة قول) وهو الفرزدق

(ثلاث مئين للملوك وفى بها) * ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم

ووجه شذوذه أن المائة إذا جمعت كان أقل مفهوماتها ثلثمائة وهو مما يفيد الكثرة فكان غير مناسب (ويضاف لجمع التصحيح في مسئلتين إحداهما أن يهمل تكسير الكلمة نحو سبع سموات وخمس صلوات وسبع بقرات) فإن سماء وصلاة وبقرة لم يسمع لها جمع تكسير أصلا فضلا عن أن يكون للقلة فلما لم يسمع لها جمع تكسير أضيف إليها وهي جمع تصحيح لأنه يفيد القلة عند سيبويه وأتباعه (والثانية أن يجاور) بالراء المهملة (ما أهمل تكسيره) وإن كان هو مسموع التكسير (نحو سبع سنبلات فإنه) كسر على سنابل ولكنه (في التنزيل مجاور لسبع بقرات) المهمل تكسيره فلذلك حسن تصحيحه وقد جاء في التنزيل مكسرا نحو سبع سنابل وبقي مسئلتان إحداهما أن يكون تكسير الكلمة غير مقيس نحو ثلاث سعادات فإن جمع سعاد على سعائد خلاف القياس كذا قال ابن مالك وهو مبني على أن فعائل إنما يطرد في المؤنث بالعلامة نحو رسالة ورسائل وأن نحو ما جاز يحفظ ولا يقاس عليه والثانية أن يكون تكسير الكلمة قليل الاستعمال نحو في تسع آيات قال الموضح كذا ظهر لي فإن تكسير آية على آي جائز لكنه ليس بالفاشي وجعلها ابن مالك مما أهمل تكسيره قال وفيه نظر (وتضاف لبناء الكثرة في مسئلتين إحداهما أنه يهمل بناء القلة نحو ثلاث جوار وأربعة رجال وخمسة دراهم) فإن جارية ورجلا ودرهما لم يستعمل لها جمع قلة وأما أرجل لجمع رجل بكسر الراء وسكون الجيم (والثانية أن يكون له بناء قلة ولكنه شاذ قياسا أو سماعا فينزل لذلك منزلة المعدوم) ويعدل منه إلى جمع الكثرة (فالأول) وهو الشاذ قياسا (نحو ثلاثة قروء فإن جمع قرء بالفتح على أقراء شاذ) كما سيأتي في باب جمع التكسير ثم إن جعل قروء جمعا لقرء بالضم كان قياسا والقرء بالفتح والضم يطلق على الطهر والحيض (والثاني) وهو الشاذ سماعا (نحو ثلاثة شسوع) بمعجمة فمهملة (فإن أشساع) وإن كان قياسا لأن مفرده شسع بكسر أوله وسكون ثانيه أحد سيور النعل وأفعال قياس فيه كحمل وأحمال بالحاء المهملة ولكنه (قليل الاستعمال النوع الثاني) من النوعين (المائة والألف وحقهما أن يضافا إلى مفرد نحو) فاجلدوا كل واحد منهما (مائة جلدة و) نحو فلبث فيهم (ألف سنة) وإنما كان حقهما ذلك لأن المائة اجتمع فيها ما افترق في عشرة وعشرين من الإضافة والإفراد لأنها مشتملة عليها فأخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الإفراد والألف عوض من عشر مائة وهي

(فصل) (قوله ليطابق العدد المعدود لفظا) قال الدنوشري هذا غير ظاهر إذ العدد ليس جمعا مكسرا حتى يتطابقا ولعل مراده أن العدد ليس جمعا بالواو والنون ولا بالألف والتاء فأتى بالمعدود كذلك (قوله كل واحد) قال الدنوشري هو شامل لتخلف الثلاثة معا ولتخلف اثنين منها ولتخلف واحد منها كما هو ظاهر وقول الشارح في مسئلتين الأولى الخ هذا معلوم مما سبق في قوله وقد يخفض بإضافة العدد إليه وقوله والثانية في لفظ واحد لو حذف لفظة في صح وهذا يستثنى من اسم الجمع فإنه لا شك في أن مائة اسم جمع ويضاف العدد إليه كثيرا لا قليلا فيقيد بذلك قوله فيما مر أن إضافة العدد إلى اسم الجمع قليلة فليتأمل (قوله فإن جمع قرء بالفتح على أقراء شاذ) فيه أن قرأ له بناء قلة ليس بشاذ وهو أقرأ كما سيأتي في باب جمع التكسير أن أفعل يطرد في فعل بفتح الفاء إذا كان صحيح العين (قوله كان قياسا) لا يخفى الضمير المستتر في كان على أنه اسمها عائد على أقراء لا على قرء أي كان أقراء قياسا لا شاذا ولم يقل ثم إن جعل أقراء الخ لأنه بصدد الكلام على استعمال قروء في الآية الذي هو بناء كثرة لأن مفرده وإن كان له بناء قلة إلا أنه شاذ فكأنه قال إنما تكون الآية من ذلك إن كان قرء في الآية مفتوحا فإن كان مضموما فلا لأن بناء القلة حينئذ قياسي (قوله فأخذت من العشرة الخفض الخ) وجهه أن هذا أخف ولو عكس حصل الثقل بالجمع والتنوين

(قوله لأنه بمنزلة تمييز الخ) قال الدنوشري بيانه أن كل واحد منها ثلاثة فالمجموع تسعمائة والتسعة تفهم من قوله تعالى وازدادوا تسعا لا من التمييز كما توهمه بعضهم فليتأمل (قوله فأجرى الخ) قال الدنوشري يريد أن الاسم لا ينصب بعده على التمييز حتى يتم بالتنوين أو نون وجعل ابن كيسان تمامه بأل كذلك قاله الشارح (فصل) (قوله وقد يخفف) قال الدنوشري أي بحذف يائه الأولى المزيدة وأصله نيوف اجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (قوله وهو التسعة فما دونها)

تمييز بمفرد مخفوض فعومل الألف معاملة ما هو ضعف منه (وقد تضاف المائة إلى جمع كقراءة الأخوين) حمزة والكسائي (ثلاثمائة سنين) بحذف التنوين للإضافة قيل ووجهه تشبيه المائة بالعشرة إذ كانت عشيرا للعشرات والعشرة عشيرا للآحاد وقيل إنه من وضع الجمع موضع المفرد ومن نون فقيل هو عطف بيان أو بدل من المائة ورد بأن البدل على نية طرح الأول وعلى تقدير طرحه يكون المعنى ولبثوا في كهفهم سنين فيفوت التنصيص على كمية العدد ويجاب بأن نية الطرح غالبة لا لازمة ولا يكون سنين تمييزا لأنه يقتضي أنهم أقل ما لبثوا تسعمائة وتسع سنين قاله الموضح في الحواشي وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

ومائة والألف للفرد أضف • ومائة بالجمع نزرا قد ردف

(وقد تميز) المائة (بمفرد منصوب كقوله) وهو الربيع بن ضبيع الفزاري

(إذا عاش الفتى مائتين عاما) • فقد ذهب المسرة والفتاء

فعاما تمييز منصوب بعد مائتين قال ابن مالك وذلك يقوي ما أجازه ابن كيسان من نحو الألف درهما والمائة دينارا بالنصب ويؤيده قول حذيفة رضي الله عنه وتحن ما بين الستمائة إلى السبعمائة بالنصب فأجرى أل في تصحيح نصب التمييز مجرى التنوين والنون وروي بخفض مائة على زيادة أل أو تقدير مضاف مماثل لمصحوب أل أو إبدال مائة من المخفوض على إنابة المفرد عن الجمع مثل في جنات ونهر والحق أن البيت ضرورة والرواية شاذة

(فصل وإذا جاوزت العشرة جئت بكلمتين الأولى النيف) بفتح النون وتشديد الياء مكسورة وقد يخفف كهين وأصله الواو من ناف ينوف إذا زاد قال أبو زيد (وهو التسعة فما دونها) وقال أبو جعفر النحاس في شرح المعلقات النيف من العدد ما جاوز العقد إلى الثلاثة هذا قول أهل اللغة وفي الصحاح والقاموس كل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني اه والعقد ما كان من مرتبة العشرات أو المئات والألوف (وحكمت لها) أي للكلمة الأولى وهي النيف (في التذكير والتأنيث بما ثبت لها قبل ذلك) التركيب (فأجريت الثلاثة والتسعة وما بينهما على خلاف القياس و) أجريت (ما دون ذلك) وهو الأحد والاثنان (على القياس إلا أنك تأتي بأحد وإحدى بإبدال الواو همزة فيهما إلا أن الأول شاذ لازم غالبا والثاني مطرد على الأصح كأشاح وأكاف ولهذا نبهوا على الأصل في أحد فقالوا واحد ولم ينبهوا عليه في إحدى وأتوا بأحد وإحدى مع التركيب (مكان واحد وواحدة) مع الإفراد خوف الالتباس بالصفة (وتبني الجميع) من النيف والعقد بعد التركيب (على الفتح) لتعادل خفته ثقل التركيب أما بناء الكلمة الأولى فلأنها نزلت منزلة صدر الكلمة من عجزها وأما بناء الثانية فلتضمنها حرف العطف وقيل لوقوعها موقع التنوين (إلا اثنين واثنتين فتعربهما) بالألف رفعا وبالياء جرا ونصبا (كالمثنى) لوقوع ما بعدهما موقع النون وليساء مضافين للعقد وقيل مضافان إليه وعليه فالعقد مبني لتضمنه معنى حرف العطف وذهب ابن كيسان وابن درستويه إلى أن اثنين واثنتين مبنيان مركبان مع العقد كسائر

قال الدنوشري والظاهر أنه لا يؤتى بلفظ النيف مع العشرة فلا يقال نيف عشرة ويؤتى به مع العشرين وما بعدها فتقول نيف وعشرون رجلا عندي (قوله إلا أنك تأتي بأحد وإحدى) لا تستعمل إحدى إلا مركبة أو معطوفا عليها أو مضافة نحو إنها لإحدى الكبر (قوله من النيف والعقد) قال الدنوشري كلام مردود وإنما مراده بالجميع جميع ألفاظ النيف فقط وأما العقد فسيأتي في كلام المصنف أنه يبنى على الفتح فلو جعل كلامه هنا شاملا له لكان فيه تكرير (قوله لتعادل خفته الخ) لا يخفى أن البناء على الفتح يستلزم أن البناء على حركة وهذا تعليل لكون الحركة فتحة وأما علة البناء على حركة مع أن أصل البناء السكون فهو أن لهذه الكلمة حالة إعراب كالمنادى واسم لا (قوله فلأنها نزلت منزلة صدر

الكلمة من عجزها) أي وصدر الكلمة ليس محلا للإعراب لأن محله الآخر وفيه أن البناء كذلك لأنه لزوم آخر الكلمة حالا واحدا أو ما جيء به في الآخر لا لبيان مقتضى العامل من شبه للإعراب على ما بين في محله وتفصيل المقال في المقام يطلب من حواشي الألفية والفاكهي (قوله وقيل لوقوعها موقع التنوين) فيه وفي قوله الآتي أما بناؤهما مع اثنين واثنتين الخ نظر لما حققه ابن الناظم من أن التنوين إنما يكون في الإعراب الموقوف على الإسناد والتركيب الإسنادي في الرتبة الثالثة وأحد عشر واثنا عشر من المركبات المزجية في الرتبة الثانية والمتقدم لا يدل إنه حال محل المتأخر (قوله لتضمنه معنى حرف العطف) فيه نظر لأن الإضافة تمنع من

أخواتهما ورد بأنهما لو كانا مبنيين لزما الياء لأنها نظير الفتحة في الواحد ولهذا قالوا لا يدين لها لك (والأثماني فلك فتح الياء) لأنها مفتوحة في ثمانية قاله السهيلي في الروض (و) لك (إسكانها) كما في معديكرب (ويقل حذفها مع بقاء كسر النون) لأنها ياء زائدة فحذفت وبقيت الكسرة دليلا عليها فأشبهت ياء عبادى فاتقون (و) يقل حذفها (مع فتحها) أي النون لأنها لما كانت تعتم في الآخر إذا كان الآخر النون كقوله :

لها ثنايا أربع حسان ۞ وأربع فثغرها ثمان

جعلت فتحة بناء على التركيب (والكلمة الثانية) من الكلمتين (العشرة ويرجع بها إلى القياس في التذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث) فتجردها مع التاء مع المذكر وتؤنثها مع المؤنث رجوعا إلى الأصل لئلا يجمع بين علامتي تأنيث (وتبنيها على الفتح مطلقا) سواء كانت مع اثنين أو اثنتين أم مع غيرهما أما بناؤها مع اثنين واثنتين فلأنها واقعة موقع النون المحذوفة لشبه الإضافة والاسم إذا وقع موقع الحرف بنى وأما بناؤها مع غيرهما فلأنها واقعة موقع التنوين وهو حرف مبنى على السكون وخالفت في البناء حكم ما وقعت موقعه تنبيها على الفرعية واختير الفتح طلبا للتخفيف (وإذا كانت) العشرة مختومة (بالتاء سكنت أنت (شينها في لغة الحجازيين) فإنهم ينطقون بها ساكنة كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة (وكسرتها في لغة) أكثر بني (تميم) أشبهها بتاء كتف (وبعضهم) وهم الأقلون من بني تميم (يفتحها) إبقاء لها على أصلها من الفتح وبذلك قرأ يزيد بن القعقاع فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وبعضهم يسكن العين من عشرة فيقول أحد عشر احترازا من توالي المتحركات قاله في المفصل (وقد تبين مما ذكرنا أنك تقول) عندي (أحد عشر عبدا واثنا عشر رجلا بتذكيرهما) أي النيف والعقد من المثالين (وثلاثة عشر عبدا بتأنيث الأول) وهو ثلاثة (وتذكير الثاني) وهو عشر (وتقول) عندي (إحدى عشرة أمة واثنتا عشرة جارية بتأنيثهما) أي النيف والعقد من المثالين وإنما جمعوا بين تأنيثين في إحدى عشرة لاختلاف لفظي العلامتين وفي اثنتا عشرة إما لأن التاء بدل من الياء وليست للتأنيث أو لأنها زائدة للإلحاق بإصبعان وإما لأن اثنان واثنتان معربان وعشرة مبنية والمبني غير المعرب فكأنهما اسمان مضاف ومضاف إليه وإما لأنهما متضايفان حقيقة بدليل حذف النون قال المرضح كل ذلك قد قيل والسؤال عندي من أصله ليس بالقوي لأنهم قالوا في اسم الفاعل خامس عشر في المذكر وخامسة عشرة في المؤنث فأنثوا الكلمتين جميعا وبنوهما على الفتح وذلك مجمع عليه وكذا في الباقي فدل على أنهم اعتبروا حالة الكلمتين قبل التركيب اه (و) تقول عندي (ثلاث عشرة جارية بتذكير) الجزء (الأول) وتأنيث الجزء الثاني وإلى هذا الفصل أشار الناظم بقوله ۞ واحدا ذكر وصلنه بعشر ۞ الأبيات الستة (فإذا جاوزت التسعة عشر في التذكير والتسع عشرة في التأنيث استوى لفظا المذكر والمؤنث تقول) عندي (عشرون عبدا) وعشرون أمة وثلاثون عبدا (وثلاثون أمة) والمدار في التذكير والتأنيث على التمييز (وتمييز ذلك كله مفرد منصوب نحو إني رأيت أحد عشر كوكبا إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة) فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما فإطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة (إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة وأما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا) أمما (فأسباطا) ليس بتمييز لأنه جمع وإنما هو (بدل من اثنتي عشرة) بدل كل من كل (والتمييز محذوف أي اثنتي عشرة فرقة) قاله الشلوبين وابن أبي الربيع وغيرهما (ولو كان أسباطا تمييزا) عن اثنتي عشرة (لذكر) بتشديد الكاف (العددان) ولقيل اثني عشر بتذكيرهما وتجريدهما من علامة التأنيث (لأن السبط) واحد الأسباط (مذكر) فكان يجب أن تجرد التاء من عدده (وزعم الناظم) في شرح الكافية (أنه) لا حذف وأن أسباطا (تمييز وإن ذكر أمما رجح حكم التأنيث) في

ذلك إذ لا يقال في غلام زيد أصله غلام وزيد وتمام الكلام في حواشينا المتقدمة (قوله لئلا يجمع بين علامتي تأنيث)

جواب عما يقال لم لا أجرى الجزءان مع المذكر على ما كانا عليه من لحاق التاء لها (قوله أما بناؤها مع اثنين الخ) قال الدنوشري سبق منه أنه علله بقوله وعليهما فالعقد مبنى لتضمنه معنى حرف العطف فلو أخر ما قدمه إلى هنا وأضافه إلى ما علل به كان حسنا وقوله وأما بناؤها مع غيرهما الخ سبق منه أيضا تعليل ذلك بقوله وأما بناء الثانية فلتضمنها حرف العطف الخ ما قال فلو أخر ما ذكره هناك إلى هنا كان حسنا أيضا فليتأمل كلامه فإنه مختل الوضع وفيه تكرار لا حاجة إليه والظاهر أنه حال تأليفه لم يكن خالي البال والله أعلم بحقيقة الحال (قوله وبذلك قرأ يزيد بن القعقاع) هو أبو جعفر ولم تنقل هذه القراءة عنه في الكتب المشهورة وإنما نسبت هذه القراءة في المحتسب للأعمش (قوله وبذلك قرأ يزيد بن القعقاع) نوزع في ذلك فإن يزيد لم يقرأ (قوله وإنما جمعوا بين تأنيثين الخ) قضيته أن ألف إحدى للتأنيث وهو كذلك فلهذا منعت الصرف فلم تنون

وقيل الإلحاق وزال التنوين للتركيب فإذا قلت أحد وعشرين تؤنث

أسباطا لكونه وصف بأنه جمع أمة (كما رجحه) أى التأنيث فى شخوص (ذكر كاعبان ومعصر فى قوله)

فكان مجنى دون من كنت أتقى * ثلاث شخوص كاعبان ومعصر

وكان القياس ثلاثة شخوص لأن الشخص مذكر لكنه لما فسره بكاعبان ومعصر وهما مؤنثان رجح تأنيثه وما ذكره الناظم فى الآية مخالف لقوله فى شرح التسهيل أن أسباطا بدل لا تمييز اه والقول بالبدلية من اثنتى عشرة مشكل على قولهم إن المبدل منه فى نية الطرح غالبا ولو قيل وقطعناهم أسباطا لفاتت فائدة كمية العدد وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج القرآن عليه والقول بأنه تمييز مشكل على قولهم إن تمييز العدد المركب مفرد وأسباطا جمع وقال الحوفى يجوز أن يكون أسباطا نعتا لفرقة ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه وأمما نعت لأسباطا وأنث العدد وهو واقع على الأسباط وهو مذكر لأنه بمعنى فرقة وأمة كقوله ثلاثة أنفس يعنى رجالا اه فارتكب الوصف بالجامد والكثير خلافه وذهب الفراء إلى جواز جمع التمييز وظاهر الآية يشهد له ويشهد له أيضا ما روى من قول ابن مسعود رضى الله تعالى عنه قضى فى دية الخطأ عشرين بنت مخاض وعشرين بنى مخاض وتخريج أبى حيان على أن بنى مخاض حال من عشرين أو نعت لها والتمييز محذوف خلاف الأصل وإلى تمييز المركب أشار الناظم بقوله

وميزوا مركبا بمثل ما * ميز عشرون فسوينهما

(فصل) ويجوز فى العدد المركب غير اثنى عشر واثنتى عشرة أن يضاف إلى مستحق المعدود فيستغنى عن التمييز نحو هذه أحد عشر زيد) فهذه مبتدأ وأحد عشر خبره وزيد مضاف إليه واحترز بقوله غير اثنى عشر واثنتى عشرة لأن ما بعد اثنين واثنتين واقع موقع النون فكما أن الإضافة تمتنع مع النون فكذلك تمتنع مع ما وقع موقعها ولا كذلك الباقى (ويجب) حينئذ (عند البصريين بقاء البناء فى الجزأين) معا كما يبقى مع التمييز (وحكى سيبويه الإعراب فى آخر) الجزء (الثانى) بحسب العوامل وإبقاء الجزء الأول على بنائه على الفتح (كما فى بعلبك) فتقول هذه أحد عشر زيد ورأيت أحد عشر زيد ومررت بأحد عشر زيد بفتح أحد فى الجميع ورفع عشر فى الأول ونصبه فى الثانى وجره فى الثالث والفتحة فى النصب على هذه اللغة غير الفتحة فى اللغة الأولى لأن تلك فتحة بناء وهذه فتحة إعراب (وقال) سيبويه فى هذه اللغة (هى لغة رديئة) وقال الأخفش حسنة واختارها ابن عصفور وزعم أنها الفصحى ووجه ذلك بأن الإضافة ترد الأسماء إلى أصلها من الإعراب ورده ابن مالك فى شرح التسهيل بأن المبنى قد يضاف نحو كم رجل عندك اه وقد يفرق بين ما بناؤه أصلى فلا يرد إلى الإعراب وما بناؤه عارض بسبب التركيب فيرد إليه بأدنى ملابسة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وإن أضيف عدد مركب * يبق البنا وعجز قد يعرب

(وحكى الكوفيون وجها ثالثا وهو أن يضاف) الجزء (الأول إلى) الجزء (الثانى) فيعرب الجزء الأول بحسب العوامل ويجر الجزء الثانى بالإضافة (كما فى عبد الله نحو) ما حكى الأخفش أنه سمع من يسمع من أبى فقعس الأسدى وابن الهيثم العقيلى (ما فعلت خمسة عشرك) برفع خمسة وجر عشرك (وأجازوا أيضا هذا الوجه) وهو إعراب المتضايفين (دون إضافته) إلى مستحق المعدود نحو هذه خمسة عشر ورأيت خمسة عشر ومررت بخمسة عشر بجر عشر فى الأحوال الثلاثة وإعراب خمسة بحسب العوامل (استدلالا بقوله) وهو نفيع بن طارق على ما قيل

(كلف من عنائه وشقوته * بنت ثمانى عشرة من حجته)

فبنت مفعول ثان بكلف ومفعوله الأول مستتر فيه قائم مقام الفاعل وثمانى مضاف إليها وعشرة بالتنوين

(قوله وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج القرآن عليه) لك أن تقول خرج عليه قراءة الأخوين ثلاثمائة سنين وما بالعهد من قدم فبين الموضعين قرب لا يحتمل زلة القدم (فصل) (قوله إلى مستحق المعدود) قال الدنوشرى لو عبر بقوله ما له تعلق بالمعدود كان أحسن ليشمل نحو هذه إشارة إلى جماعة لهم بزيد تعلق وليس مالكا لهم ولا مستحقا لهم ثلاثة عشر زيد (قوله فيستغنى عن التمييز) قد يقال ما معنى الاستغناء مع أن إضافته إلى مستحقه لا تفيد جنس المعدود كما يفيده التمييز (قوله فكما أن الخ) قال الدنوشرى ينظر ما إعرابه وهل قوله كذلك توكيد أم لا (قوله بقاء البناء) قال الدنوشرى قال شيخنا ابن قاسم ولم تؤثر الإضافة الإعراب لقلتها والأمر الغالب (قوله ترد الأسماء إلى أصلها الخ) بدليل ما لا ينصرف والأسماء الستة (قوله نحو كم رجل عندك) ونحو من لدن حكيم خبير (قوله وقد يفرق الخ) يرد عليه أن أى شرطية أو استفهامية بناؤها أصلى وردت إلى الإعراب عند الإضافة نعم قد يفرق بين كم والعدد أن بناء كم لشبه الصورى وقد يقال أنه لا للعارض كما صرح به الشهاب القاسمى فى الكلام على قد الاسمية وإن كنا قد بحثنا فيه فى حواشى الألفية فى باب المعرب والمبنى (قوله وهو نفيع) قال الدنوشرى هذا محكى بقيل فى شرح الشواهد للعينى وقال قبله رجز لم يدر راجزه

مجرورة بإضافة ثمانى إليها ولم يضف إلى مستحق المعدود والعناء بفتح العين المهملة التعب والمشقة والشقوة بكسر الشين المعجمة الشقاوة وقول ابن مالك فى التسهيل ولا يجوز بإجماع ثمانى عشرة إلا فى الشعر مردود فإن الكوفيين أجازوا ذلك مطلقا فى الشعر وغيره كما قال الموضح فليس نقل الإجماع بصحيح

﴿فصل﴾ (ويجوز أن تصوغ) أى تشتق (من) لفظ (اثنين وعشرة وما بينهما اسم فاعل) على وزن فاعل (كما تصوغه من فعل) المفتوح العين وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وصغ من اثنين فما فوق إلى ٭ عشرة كفاعل من فعلا

(فتقول ثان وثالث ورابع إلى العاشر كما تقول) من فعل المتعدى (ضارب و) من اللازم (قاعد) إلا أن الاشتقاق من أسماء العدد سماعى لأنه من قبيل الاشتقاق من أسماء الأجناس كتربت يداك من التراب واستحجر الطين من الحجر على ما هو مبين فى علم الاشتقاق ويستثنى من ذلك إذا أريد به معنى فاعل فإن له فعلا كما صرح به فى التسهيل فيكون مصوغا من المصدر قال فى شرح التسهيل وقولهم مصوغ من العدد تقريب على المتعلم وفى الحقيقة أنه مصوغ من الثلث إلى العشر وهى مصادر ثلثت الاثنين إلى عشرت التسعة اهـ وفى الصحاح عشرت القوم أعشرهم عشرا إذا صرت عاشرهم (و) اسم الفاعل من العدد (يجب فيه أبدا أن يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث) على القياس (كما يجب ذلك مع ضارب ونحوه) من أسماء الفاعلين (وأما ما دون الاثنين فإنه وضع على ذلك) الحكم (من أول الأمر فقيل) فى المذكر (واحد و) فى المؤنث (واحدة) وهما من وحد يحد (ولك فى اسم الفاعل المذكور) وهو ثانى وعاشر وما بينهما (أن تستعمله بحسب المعنى الذى تريده على سبعة أوجه أحدها أن تستعمله مفردا) عن الإضافة (ليفيد الاتصاف بمعناه مجردا) عن الاتصال بالعشرة (فتقول ثالث ورابع) ومعناه حينئذ واحد موصوف بهذه الصفة وهى كونه ثالثا ورابعا (قال) النابغة الذبيانى

توهمت آيات لها فعرفتها ٭ (لستة أعوام وذا العام سابع)

والمعنى وقع فى وهمى أى ذهنى علامات المرأة فعرفت العلامات بعد ستة أعوام وهذا العام الذى أنا فيه سابع . الوجه (الثانى أن تستعمله مع أصله) الذى صيغ هو منه (ليفيد أن الموصوف به بعض تلك العدة المعينة لا غير) وإليه أشار الناظم بقوله وإن ترد بعض الذى منه بنى ٭ تضف إليه ... (فتقول خامس خمسة أى بعض جماعة منحصرة فى خمسة) أى واحد من خمسة لا زائد عليها (ويجب حينئذ إضافته إلى أصله) كما مثل (كما يجب إضافة البعض إلى كله) كيد زيد (قال الله تعالى إذ أخرجه الذين كفروا ثانى اثنين) فثانى حال من الهاء فى أخرجه واثنين مضاف إليها (وقال تعالى لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة) فثالث خبر إن وثلاثة مضاف إليه (وزعم الأخفش وقطرب) من البصريين (والكسائى وثعلب) من الكوفيين (أنه يجوز إضافة الأول) وهو الفرع (إلى الثانى) وهو الأصل (ونصبه إياه) فعلى هذا يجوز ثالث ثلاثة بجر الثلاثة ونصبها (كما يجوز فى ضارب زيد) جر زيد ونصبه (وزعم الناظم) فى التسهيل (أن ذلك جائز فى ثان فقط) دون غيره وعلله فى شرح التسهيل بأن العرب تقول ثنيت الرجلين إذا كنت الثانى منهما يعنى ولا تقول ثلثت الرجال إذا كنت الثالث منهم ثم قال فمن قال ثانى اثنين بهذا المعنى عذر لأن له فعلا ومن قال ثالث ثلاثة لا يعذر لأنه لا فعل له وتعقبه أبو حيان فقال ثنيت الرجلين مخالف لقول النحاة ثم هو ليس نصا فى تثنية الاثنين حتى يبنى عليه جواز تثنية الاثنين قال الموضح وما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع فى كتاب الأفعال وإذا جاز ثنيت الرجلين جاز ثنيت الاثنين ولا يتوقف فى ذلك إلا ظاهرى جامد اهـ الوجه (الثالث أن تستعمله مع ما دون أصله) الذى صيغ منه بمرتبة واحدة (ليفيد معنى التصيير) والتحويل وإليه أشار الناظم بقوله

(قوله والعناء الخ) قال الدنوشرى قال العينى ومن للتعليل والظاهر أنه أراد الأول والظاهر أيضا أن ذلك على حذف مضاف قبل بنت أى حب بنت الخ ومن الثانية بمعنى فى وعطف الشقوة على العناء عطف تفسيرى والمعنى كافه الله لأجل عنائه وشقوته بعشاق حب بنت ثمانى عشرة فى حجته

﴿فصل﴾

(قوله فاعل) قال الدنوشرى لو قال بدله مصير كان حسنا فليتأمل (قوله وقولهم مصوغ الخ) أى فاعل بمعنى جاعل كما هو صريح كلامه لا بمعنى بعض أصله فإنه مصوغ من العدد حقيقة (قوله وفى الصحاح الخ) قال الدنوشرى الماضى الذى ذكره من باب ضرب يضرب بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع وكذلك فى الجميع إلا ربعت القوم أربعهم وسبعتهم أسبعهم وتسعتهم أتسعهم فإن هذه الثلاثة من باب سأل يسأل لأجل حرف الحلق قاله المرزوقى فى شرح فصيح ثعلب (قوله ويجب حينئذ إضافته) قال الدنوشرى هلا جاز عاسس من خمسة اللهم إلا أن يقال المراد بالوجوب الإضافى والغرض منع النصب فقط الآتى عن الأخفش (قوله واثنين مضاف إليها) قال الدنوشرى لو قال إليه كان حسنا وكذلك لو قال مضاف إليه بدل إليهم فيما يأتى

وإن ترد جعل الأقل مثل ما • فوق فحكم جاعل له احكما

(فتقول هذا رابع ثلاثة) بتنوين رابع ونصب ثلاثة (أي جاعل الثلاثة بنفسه أربعة قال الله تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم) أي إلا هو مصيرهم أربعة ومصيرهم ستة (ويجوز حينئذ) أي حين إذ كان بمعنى مصير (إضافته) إلى ما دونه (وإعماله) بشرط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال واعتماده على نفي أو استفهام أو ذي خبر أو حال أو موصوف (كما يجوز الوجهان) وهما الإضافة والإعمال (في جاعل ومصير ونحوهما) من أفعال التحويل والانتقال (ولا يستعمل بهذا الاستعمال ثان فلا يقال ثاني واحد ولا ثان واحدا) نص على ذلك سيبويه (وأجازه بعضهم) وهو الكسائي (وحكاه عن العرب) فقال تقول ثاني واحد وحكى الجوهري ثان واحدا وإنما ساغ عمل فاعل من العدد لأن له فعلا كما أن جاعلا كذلك يقال كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم أي فصيرتهم الثلاثين أثلثهم فأنا ثالثهم وهكذا إلى كانوا تسعة وثمانين فتسعتهم أي فصيرتهم تسعين أتسعهم فأنا تاسعهم إلا أن المضارع من ربعتهم وسبعتهم وتسعتهم مفتوح العين لا مكسورها فإذا تجاوزت ذلك قلت كانوا تسعة وتسعين فأمأيتهم على وزن أفعلتهم وكذا كانوا تسعمائة وتسعا وتسعين فآلفتهم فأنا ممء ومؤلف ومن الغريب ما وقع في شرح موجز ابن السراج لأبي الحسن بن الأهوازي كان القوم عشرة فحادعشتهم إلى تسعتعشتهم وهم محادعشون وأنا محادعش ومتسعش قال وكذا العقود يقال معشرن ومثلثن ومن المائة والألف ممء ومؤلف لأن فعلهما أمأى وآلف اهـ الوجه (الرابع أن تستعمله مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه) حال كونه (مقيدا بمصاحبة العشرة) وهو أنه واحد موصوف بهذه الصفة (فتقول حادي عشر بتذكيرهما) على القياس (وحادية عشرة بتأنيثهما) على القياس أيضا (وكذا تصنع في البواقي تذكر اللفظين مع المذكر وتؤنثهما مع المؤنث فتقول الجزء الخامس عشر) بتذكيرهما (والمقامة السادسة عشرة) بتأنيثهما (وحيث استعملت الواحد أو الواحدة مع العشرة أو مع ما فوقها كالعشرين فإنك تقلب فاءهما) وهي الواو (إلى موضع لامهما) وهي الدال وتقول حادو وحادوة (وتصيرها) أي الواو (ياء) لأن الواو إذا تطرفت إثر الكسرة قلبت ياء وتاء التأنيث في حكم الانفصال إلا أنك تعل حاديا إعلال قاض فتحذف الياء لالتقاء الساكنين وهما الياء والتنوين ولا تعل حادية لتحرك الياء (فتقول حاد) بحذف الياء ووزنه عالف (وحادية) بإثبات الياء ووزنها عالفة لأنهما من الوحدة وحكى الكسائي عن بعض العرب واحد عشر على الأصل فلم يلتزم القلب كل العرب . الوجه (الخامس أن تستعمله معها) أي مع العشرة (ليفيد معنى ثاني اثنين وهو انحصار العدة فيما ذكر ولك في هذه الحالة ثلاثة أوجه أحدها وهو الأصل أن تأتي بأربعة ألفاظ أولها الوصف) وهو اسم الفاعل والثاني العشرة حال كون الوصف (مركبا مع العشرة و) اللفظ (الثالث ما اشتق منه الوصف) والرابع العشرة حال كون ما اشتق منه الوصف (مركبا أيضا مع العشرة وتضيف جملة التركيب الأول) وهو الوصف المركب مع العشرة (إلى جملة التركيب الثاني) وهو ما اشتق منه الوصف المركب مع العشرة (فتقول ثالث عشر ثلاثة عشر) فالوصف هو ثالث وما اشتق منه ثلاثة وكل منهما مركب مع العشرة وهذه الألفاظ الأربعة مبنية على الفتح وجملة التركيب الأول مضافة وجملة التركيب الثاني مضاف إليها . الوجه (الثاني) من هذه الحالة (أن تحذف عشر من) التركيب (الأول استغناء به في) التركيب (الثاني وتعرب) الجزء (الأول) من أول التركيبين (لزوال التركيب) منه (وتضيفه إلى) جملة (التركيب الثاني) فتقول هذا ثالث ثلاثة عشر برفع ثالث بلا تنوين وبناء ثلاثة عشر قال أبو حيان وهذا الوجه أكثر استعمالا وجائز اتفاقا وإعراب اسم الفاعل فيه لعدم التركيب وقياس من أجاز الإعمال في ثاني اثنين أن يجيزه هنا اهـ الوجه (الثالث) من هذه الحالة (أن تحذف العقد) وهو العشرة (من) التركيب (الأول و) تحذف (النيف) وهو الثلاثة في مثالنا (من) التركيب الثاني وذلك في

(قوله فتقول حادي عشر بتذكيرهما) أي ببناء الجزأين على الفتح كما نص عليه شراح التسهيل وهو معلوم مما يأتي في الوجه الخامس

هذا الوجه) المشتمل على الحذفين المذكورين (وجهان أحدهما أن تعربهما لزوال مقتضى البناء) وهو التركيب (فيهما فتجرى الاول) وهو الوصف (بمقتضى حكم العوامل) فى الرفع والنصب والجر (وتجر الثانى) وهو العقد (بالإضافة) دائما فتقول جاءنى ثالث عشر ورأيت ثالث عشر ومررت بثالث عشر بجر عشر فى الاحوال الثلاثة واعراب ثالث بحسب العوامل جزم بذلك ابن عصفور وقال أبو حيان وينبغى أن لا يقدم على هذا إلا بسماع لما فيه من الإجحاف (الوجه الثانى) من هذين الوجهين (أن تعرب) الجزء (الأول) وهو الوصف بحسب العوامل (وتبنى) الجزء (الثانى) وهو العقد على الفتح (حكاه الكسائى و) يعقوب (ابن السكيت وابن كيسان ووجهه أنه) أعرب الاول لزوال التركيب و (قدر ما حذف من الثانى فى البناء بحاله) لنية المقدر ونظيره لاحول ولا قوة إلا بالله فيمن فتح قوة فإنه بنى مع كلمة أخرى ثم حذفها وبقى البناء بحاله قاله ابن مالك قال أبو حيان (ولا يقاس على هذا الوجه اتفاقا وزعم بعضهم) وهو أبو محمد ابن السيد (أنه يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه) فتقول جاء ثالث عشر ورأيت ثالث عشر ومررت بثالث عشر ببناء الجزأين على الفتح فى الاحوال الثلاثة (وهذا مردود لأنه لا دليل حينئذ أى حين إذ بنيا (على أن هذين الاسمين منتزعان من تركيبين بخلاف ما إذا أعرب) الجزء (الأول) فإنه يدل على أن هذين الاسمين منتزعان من تركيبين (ولم يذكر الناظم) فى التسهيل (وابنه) فى شرح النظم (هذا الاستعمال الثالث) وهو أن يحذف العقد من الأول والنيف من الثانى (بل ذكر إمكانه فى) الكتابين المذكورين (أنك تقتصر على التركيب الأول باقيا بناء صدره وذكرا) أى الناظم وابنه (أن بعض العرب يعربه) زاد ابنه وحكى ذلك ابن السكيت وابن كيسان قال المرضح (والتحرير ما قدمته) من الاستعمال الثالث بوجهين وأن ما حكاه ابن السكيت وابن كيسان من إعراب الأول إنما هو فيما إذا حذف العقد من الأول والنيف من الثانى لا فيما إذا اقتصر على التركيب الأول خاصة وما ذكره الناظم وابنه يجب حمله على تركيب واحد وإلا فقد قال أبو حيان أنه باطل لأنه يلتبس بما ليس أصله تركيبين ورده المرضح فى الحواشى بأن الذى أجازه ابن مالك فى التسهيل لا يمنعه بشروانه يقال حادى عشر وليس فى كلامه ما يقتضى أنه منتزع من تركيبين اهـ وعبارة النظم ناطقة بما قال أبو حيان فإن قوله

• وشاع الاستغنا بحادى عشرا • معناه استغنى بحادى عشر عن بقية التركيب وتلخص من هذه المسألة خمسة أوجه الأول الإتيان بأربعة ألفاظ واليه يشير قول النظم يجئ بتركيبين وهو قليل الاستعمال حتى أن بعضهم منعه الثانى أن تحذف عقد الأول واليه يشير قول النظم

أو فاعلا بحالتيه أضف • إلى مركب الثالث حذف هذا ونيف الثانى وبناء ما بقى الرابع حذفهما وإعراب ما بقى الخامس إعراب الوصف مع حذف عقده وبناء عشر مع حذف نيفه

الوجه (السادس) من أوجه استعمال الفاعل (أن تستعمله معها) أى مع العشرة (لإفادة معنى رابع ثلاثة) فيكون بمعنى جاعل وليس بمسموع (فتأتى أيضا بأربعة ألفاظ ولكن يكون) لفظ (الثالث منها دون ما اشتق منه الوصف فتقول رابع عشر ثلاثة عشر أجاز ذلك سيبويه) وجماعة من المتقدمين قياسا (ومنعه بعضهم) وهم الكوفيون وأكثر البصريين وقوفا مع السماع) وعلى الجواز فيتعين بالإجماع أن يكون التركيب الثانى) من التركيبين (فى موضع خفض) بإضافة التركيب الأول اليه ويمتنع النصب وإن كان الوصف فيه بمعنى جاعل لأن عمل الوصف إنما يتأتى مع تنوينه واقترانه بأل وهما منتفيان مع التركيب ومن ثم أجاز بعض النحويين هذا ثان أحد عشر وثالث اثنى عشر بتنوين الوصف ونصب ما بعده لعدم تركيب الوصف مع العشرة (ولك) إذا أتيت بتركيبين (أن تحذف العشرة من) التركيب (الاول) فتقول رابع ثلاثة عشر (وليس لك مع ذلك) الحذف العشرة من الاول (أن تحذف النيف من) التركيب (الثانى) وتقول رابع عشر بفتحهما (للإلباس) بما ليس أصله تركيبين ومقتضى البناء فى

(قوله وهو الوصف الخ) قال الدنوشرى لو قال وهو الوصف والعشرة لكان أوضح (قوله معناه استغنى بحادى عشر الخ) يجاب بمنع أن معناه ذلك بل يجوز أن معناه استغنى به فى الدلالة على المعنى من مجموع التركيبين فليتأمل (قوله بفتحهما) أنت خبير بأنه عند حذف العشرة والنيف يكون كالوجه الثالث من الوجه الخامس فيأتى فيه الوجهان السابقان من إعراب الجزأين وإعراب الأول وبناء الثانى وقياس مامر عن ابن السيد من بنائهما بناء الجزأين هنا فلم حمل الشارح الكلام هنا على ما قال ابن السيد حتى احتاج إلى اتباعه بقوله ومقتضى الخ وكان الظاهر أن يقرر فيه الاوجه الثلاثة ثم يقول ومقتضى كلامه المنع للإلباس وإن أعربا أو الأول وفيه نظر لأنه يزول الإلباس الخ لكن هذا إنما أوقعه فيه ظنه أن الإلباس هنا كالإلباس المتقدم الذى رد به كلام ابن السيد وليس كذلك بل المراد إلباس الوصف المصير بالوصف الدال على أنه بعض جماعة كما صرح به الحفيد وهذا التباس حصل من فهم الإلباس وكتب الشهاب السنباطى هنا ما يوهم أن بيان الإلباس بما قلنا غير مذكور فى الكتب المشهورة فقال أقول هذا أى قول الشارح ويزول الإلباس

الجزأين الباقيين حلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه ويزول الإلباس بإعراب الأول كما ذكر في الوجه الخامس ولم أره مسطورا الوجه (السابع) أن تستعمله مع العشرين وأخواتها) إلى التسعين (فتقدمه) في اللفظ (وتعطف عليه العقد بالواو) خاصة فتقول حاد وعشرون وحادية وعشرون وكذا الباقي وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وقبل عشرين اذكرا :

وبابه الفاعل من لفظ العدد بحالتيه قبل واو يعتمد

وهذا لا يختص باسم الفاعل بل للعشرين وأخواتها مع النيف ثلاثة أحكام وجوب تأخيرها عنه لأن الأول سابق الأكثر طبعا ووجوب عطفها عليه لتبعطار ووجوب كون العاطف الواو لأنه عدد واجتماع والواو للجمع

(هذا باب كنايات العدد وهي ثلاثة كم وكأي وكذا)

ولكل منها كلام يخصها وشرح يكشف عن حقيقة أمرها (أما كم فتنقسم إلى استفهامية بمعنى أي عدد) قليلا أو كثيرا ويستعملها من يسأل عن كمية الشيء (و) إلى (خبرية بمعنى) عدد (كثير) ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير (ويشتركان في خمسة أمور) أحدها (كونهما كنايتين عن عدد مجهول الجنس) والحقيقة (والمقدار) والكمية (و) الثاني (كونهما مبنيين) وسبب بنائهما مشابهة الحرف في المعنى وهو في الاستفهامية حرف الاستفهام وفي الخبرية حرف التكثير الذي كان يستحق الوضع أو في الوضع على حرفين (و) الثالث (كون البناء) فيهما (على السكون) وهو الأصل في البناء (و) الرابع (لزوم التصدير) فلكل منهما صدر الكلام (و) الخامس (الاحتياج إلى التمييز) لأن كلا منهما عدد مجهول (ويفترقان في خمسة أمور أيضا أحدها أن كم الاستفهامية تميز بمنصوب مفرد) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

ميز في الاستفهام كم بمثل ما ميزت عشرين

(نحو كم عبدا ملكت) بفتح تاء الخطاب أما إفراده فلازم خلافا للكوفيين فإنهم يجيزون جمعه نحو كم شهودا لك والصحيح مذهب جمهور البصريين وما أوهم الجمع يحمل على الحال ويجعل التمييز محذوفا وذهب الأخفش إلى جواز جمعه إن كان السؤال عن الجماعات نحو كم غلمانا لك إذا أردت أصنافا من الغلمان وأما نصبه ففيه أيضا ثلاثة مذاهب أحدها أنه لازم ولا يجوز جره مطلقا وهو مذهب بعض النحويين والثاني أنه ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا حملا على الخبرية وإليه ذهب الفراء والزجاج والفارسي (و) الثالث أنه يجوز جره بمن مضمرة جوازا إن جرت كم بحرف) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وأجز أن تجره من مضمرا إن وليت كم حرف جر مظهرا

(نحو بكم درهم اشتريت ثوبك) هذا هو المشهور ولم يذكر سيبويه جره إلا إذا دخل على كم حرف جر ليكون حرف الجر الداخل على كم عوضا من اللفظ بمن المضمرة وذهب الزجاج إلى أن جر التمييز إنما هو بإضافة كم إليه ورد بأن كم بمنزلة عدد مركب والعدد المركب لا يعمل الجر في مميزه فكذلك ما كان بمنزلته قاله ابن خروف (وتمييز الخبرية مجرور) بإضافتها إليه حملا لكم على ما هي مشابهة له من العدد وقال الفراء على إضمار من لأن من كثر دخولها على تمييز كم الخبرية جاز إضمارها لدلالة الحال عليه وهذا القول نقله ابن الخباز في

بإعراب الأول ناشئ من ظنه أن المراد بالإلباس الإلباس بما ليس أصله تركيبين ولم لا يراد به الإلباس بالتركيب الذي بمعنى بعض إذ يحتمل أن رابع عشر مأخوذ من رابع أربعة عشر لا من رابع ثلاثة عشر وحينئذ لا يزول الإلباس المذكور بالإعراب فليتأمل ثم إن بعض مشايخنا راجع في المسئلة كلام أبي حيان فرآه نقل ما ذكرته عن بعض مشايخه فلله الحمد والمنة

(هذا باب كنايات العدد)

(قوله عن عدد) قال الزرقاني المراد بالعدد هنا المعدود وحينئذ يتضح تعليل الشارح الاحتياج إلى التمييز بقوله لأن كلا منهما عدد مجهول فاحتاج إلى التمييز قال الرضي كم الاستفهامية والخبرية يدلان على معدود وعدد فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه عند المخاطب والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم وأما المعدود فهو مجهول عند المخاطب في الاستفهامية والخبرية فلذا احتيج إلى التمييز المبين للمعدود (قوله والحقيقة) قال الزرقاني تفسير للجنس قال وقوله والكمية تفسير للمقدار اه ومعنى جهل الجنس أنه لا يدرى أهو من الآحاد أو غيرها ومعنى جهل المقدار أنه لا يدرى هل هو خمسة مثلا أو غيرها (قوله يستحق الوضع) قال الدنوشري ظاهره أن التكثير لم يوضع له حرف وليس كذلك إذ رب موضوعة له كما يأتي في كلام الشارح في قوله بجامع التكثير (قوله أو في الوضع على حرفين) أي بناء على أنه لا يشترط كون الثاني حرف لين ومر أول الكتاب عن الشاطبي خلافه (قوله تميز بمنصوب مفرد) قال الزرقاني قال الرضي وإذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الإتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم أهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا (قوله جوازا) مقتضى كونها كالعوض منه أنهما لا يجتمعان فيكون الإضمار واجبا وبكونه واجبا صرح في المغني

شرح الجزولية وابن مالك في شرح الكافية عن الخليل (مفرد أو مجموع) لأن كم بمنزلة عدد مفرد يضاف إلى مميزه تارة إلى جمع كالعشرة فما دونها وتارة إلى مفرد كالمائة فما فوقها فاستعمل بالوجهين إجراء له مجرى الضربين (نحو كم رجال جاؤك) كما يقال عشرة رجال جاؤك (وكم امرأة جاءتك) كما تقول مائة امرأة جاءتك (والإفراد أكثر) في الاستعمال (وأبلغ) في المعنى من الجمع حتى ادعى بعضهم أن الجمع على نية معنى الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال ودخل في المفرد ما يؤدي معنى الجمع نحو كم قوم صدقوني وإلى ذلك أشار الناظم بقوله واستعملها مخبرا كعشرة * أو مائة (و) الأمر (الثاني أن الخبرية تختص بالزمن) (الماضي كرب) بجامع التكثير فيهما فلهذا (لا يجوز كم غلمان سأملكهم كما لا يجوز رب غلمان سأملكهم) لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول (ويجوز) في الاستفهامية (كم عبدا ستشتريه) لأن الاستفهام لتعيين المجهول (و) الأمر (الثالث) مما تختص به الخبرية (أن المتكلم بها لا يستدعي) أي لا يطلب (جوابا من مخاطبه) لأنه مخبر بخلاف المتكلم بالاستفهامية فإنه مستخبر (و) الأمر (الرابع أنه) أي المتكلم بالخبرية (يتوجه إليه التصديق والتكذيب) لأنه مخبر والإخبار يحتمل الصدق والكذب بخلاف المتكلم بالاستفهامية لأنه منشئ والإنشاء لا يحتمل ذلك (و) الأمر (الخامس) مما تختص به الخبرية (أن المبدل منها لا يقترن بهمزة الاستفهام) لأنه خبر والخبر لا يتضمن معنى الاستفهام (تقول كم رجال في الدار عشرون بل ثلاثون) بخلاف المبدل من الاستفهامية فإنه يجب اقترانه بهمزة الاستفهام لتضمنها معنى الاستفهام (و) لهذا (يقال كم مالك أعشرون أم ثلاثون) فكم في موضع رفع بالابتداء ومالك خبره عند سيبويه وعند الأخفش بالعكس وأعشرون بدل من كم وأم عاطفة وفيها معنى الاستفهام وتسمى معادلة الهمزة وثلاثون معطوف على عشرون (تنبيه) (يروى قول الفرزدق) وهو همام بن غالب التميمي في هجو جرير

(كم عمة لك يا جرير وخالة * فدعاء قد حلبت علي عشاري)

بجر عمة وخالة على أن كم خبرية وبنصبهما فقيل إن تميما تجيز نصب مميز الخبرية مفردا) أي كثير من عماتك وخالاتك من جملة خدمي (وقيل على الاستفهام التهكمي) أي أخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمنني فقد نسيته (وعليهما) أي الجر والنصب (فهي) أي كم (مبتدأ) و(جملة (قد حلبت خبره) وأفرد الضمير حملا على لفظ كم و(التاء) في حلبت (للجماعة لأنهما) في معنى (عمات وخالات و) يروى (برفعهما على الابتداء) لتخصيص المعطوف عليه بوصفه بلك وبفدعاء محذوفة مدلولا عليها بالمذكورة إذ ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفدع كما حذف لك مع خالة استدلالا عليها بلك الأولى (و) قد (حلبت خبر العمة أو الخالة وخبر الأخرى محذوف وإلا لقيل قد حلبتا) لأن المخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى نظيره زينب وهند قامت (والتاء في حلبت) على هذا (للوحدة لأنهما عمة واحدة وخالة واحدة وكم) على هذا الوجه محلها (نصب على المصدرية أو) على (الظرفية) الزمانية (أي كم حلبة) على المصدرية (أو) كم (وقتا) على الظرفية والفدعاء بسكون الدال المهملة من الفدع بفتح الفاء والدال وهو اعوجاج الرسغ من اليد والرجل حتى ينقلب الكف والقدم إلى إنسيها بكسر الهمزة والسين المهملة وبالنون الساكنة والياء المثناة تحت المشددة وهو الجانب الأيسر على رأي أبي زيد والأيمن على رأي الأصمعي والعشار بكسر العين جمع عشراء وهي الناقة التي أتى عليها من يوم أرسل عليها الفحل عشرة أشهر ومعنى علي على كره مني لأن

(قوله والإخبار يحتمل الصدق والكذب) قال الزرقاني أي وذلك لأنه إذا قال كم رجل لقيت يصح أن يقال له ما لقيت أحدا (قوله تنبيه يروى الخ) حاصل هذا التنبيه أن الكلام السابق دل على أن كم تكون خبرية اسما واستفهامية اسما والكلام على هذا البيت يدل على أنها قد تكون محتملة لهما واختلاف حكمهما في التمييز لا ينافي ذلك كما قد يتوهم لإمكان التأويل (قوله بجر عمة وخالة) على هذا الفتحة في فدعاء فتحة خفض وعلى رواية النصب فالفتحة فتحة نصب وعلى رواية الرفع فدعاء بالرفع كما لا يخفى لأن فدعاء صفة تابعة لموصوفها غاية الأمر أنه إذا كان مجرورا كان جرها بالفتحة لأنها لا تنصرف (قوله فقيل إن تميما الخ) قال الزرقاني قال الرضي وبعض العرب ينصب مميز كم الخبرية مفردا كان أو جمعا بلا فصل أيضا اعتمادا في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال فيجوز على هذا أن يكون عمة بالنصب وكم خبرية (قوله وأفرد الضمير الخ) أشار بهذا المزج اللطيف إلى أن قول المصنف والتاء للجماعة سؤال عن جواب تقديره كيف يصح أن يكون قد حلبت خبرا عن كم وهي واقعة على متعدد والتاء في حلبت للوحدة وحاصل ما أشار إليه المصنف في الجواب منع أن التاء للوحدة بل هي للجماعة وأشار الشارح إلى جواب آخر حاصله تسليم أن التاء للوحدة والإفراد نظرا إلى لفظ كم فتأمل (قوله وإلا لقيل قد حلبتا) قال الدنوشري فيه نظر إذ قد يقال ما المانع من كون قد حلبت خبرا عنهما والإفراد على تأويله بكل منهما كما قيل الأذان والإقامة سنة أي كل منهما (قوله على المصدرية) قال الدنوشري فيه نظر ولو قال على المفعولية المطلقة لكان أحسن

على يستعمل فى الضر كما أن اللام تستعمل فى النفع نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت (وأما كأى فبمنزلة كم الخبرية) فى خمسة أمور (فى إفادة التكثير) وفى الإبهام (وفى لزوم التصدير) وفى البناء (وفى افتقار التمييز إلا أن جره بمن ظاهرة لا بالإضافة) بخلاف كم (قال الله تعالى وكأى من دابة لا تحمل رزقها وقد ينصب) تمييز كأى (كقوله :

أطرد اليأس بالرجا فكأى آلما حم يسره بعد عسر)

فآلما بعد الهمزة على وزن فاعلا من الم بالمرء إذا وجع منصوب على التمييز لكأى واطرد أمر من طرد يطرد كقتل يقتل واليأس بالياء المثناة تحت القنوط والرجا بالقصر للضرورة الأمل وحم بضم الحاء المهملة بمعنى قدر يقول لا تقنط وترج حصول الفرج بعد الشدة فكم من عديم قدر الله غناه بعد فقره وكأى يخالف كم فى أمور منها أنها مركبة من كاف التشبيه وأى المنونة وكم بسيطة على الأصح وقيل مركبة من الكاف وما الاستفهامية ثم حذفت ألفها لدخول الجار وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب ومنها أنها لا تقع استفهامية عند الجمهور خلافا لابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك ومنها أنها لا تقع مجرورة خلافا لابن قتيبة وابن عصفور فإنهما أجازا بكأى تبيع هذا الثوب ومنها أن خبرها لا يقع مفردا (وأما كذا فيكنى عن العدد القليل والكثير) وتوافق كأى فى أربعة أمور التركيب فإنها مركبة من كاف التشبيه وذا الإشارية والبناء والإبهام والافتقار إلى التمييز بمفرد (و) تخالفها فى ثلاثة أمور أحدها أنه (يجب فى تمييزها النصب) فلا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالإضافة لأن مجرورها اسم لم يكن له قبل التركيب اصيب فى الإضافة فأبقى على ما كان عليه خلافا للكوفيين أجازوا فى غير تكرار ولا عطف أن يقال كذا ثوب وكذا أثواب بالجر قياسا على العدد الصريح وقال الزجاجى يجوز الجر على ضرب من الحكاية وقال الحوفى على البدل من ذا (و) الثانى أنها (ليس لها الصدر فلذلك تقول قبضت كذا وكذا درهما) والثالث أنها لا تستعمل غالبا إلا معطوفا عليها كقوله :

عد النفس نعمى بعد بؤساك ذاكرا كذا وكذا لطفا به نسى الجهد

وإلى كأى وكذا أشار الناظم بقوله :

ككم كأى وكذا وينتصب تمييز ذين أو به صل من تصب

(هذا باب الحكاية)

وهى إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده وهى ثلاثة أنواع (حكاية الجمل) وتختص بالقول وحكاية المفرد وتختص بالعلم وحكاية حال المفرد وتختص بأى ومن الاستفهاميتين فحكاية الجمل (مطردة بعد القول) وفروعه من الفعل والوصف بأنواعهما (نحو) وقولهم إنا قتلنا المسيح (قال إنى عبد الله) أم يقولون إن إبراهيم الآية قل إن ربى يقذف بالحق والقائلين لإخوانهم هلم إلينا فتحكى الجمل على ترتيب اللفظ

(قوله وأما كأى) (فائدة) فى كأى خمس لغات قال ابن مالك فى الكافية الشافية :

وفى كأى قيل كائن وكئن * وهكذا كأين وكيئن فاستبن

وقال فى شرحها أصلها كأى وهى أشهرها وبها قرأ السبعة إلا ابن كثير وتليها كائن وقرأ بها ابن كثير وقرأ الأعمش وابن محيصن وكأين بهمزة ساكنة بعد الكاف وبعدها ياء مكسورة خفيفة وبعدها نون ساكنة فى وزن كعين ولا أعرف أحدا قرأ باللغتين الباقيتين (قوله بمن ظاهرة) قال الدنوشرى كان وجهه أن كأى نونه تنوين فى الأصل فمنعت من الإضافة نظرا للأصل (قوله ومنها أن خبرها لا يقع مفردا) قال الدنوشرى كون خبر كأى لا يكون إلا جملة يحتاج إلى تأمل ويمكن أن يكون ذلك لغزا وقد نظمت ذلك بقولى :

بين لنا يا عالما
مبتدأ ذا خبر

غدا إما مارحله
غدا دواما جمله

والشطر الأخير من نظم صاحبنا العلامة عامر الرزيقى ويمكن أن يكون أيضا فى أسماء الشرط إذا وقعت مبتدآت تأمل اهـ (وأقول) قد يجب كون الخبر جملة فى غير ما ذكر كما فى خبر ضمير الشأن ومر تفصيل ذلك فى باب المبتدأ والخبر (قوله وأما كذا فيكنى بها عن العدد) قال الزرقانى وقد تكون لغير العدد نحو قال فلان كذا (قوله على ضرب الخ) قال الدنوشرى ينظر ما معناه قال شيخنا الإمام شحاذة الحلبى يمكن أن يكون معناه أن كذا حاكية لكم نوع محاكاة فلذلك جر تمييزها (قوله أشار الناظم بقوله ككم كأى الخ) فيه أن كلام الناظم يقتضى أنه يجوز فى تمييز كذا الجر بمن لأنه جعل الوجهين لكل من كأى وكذا والموضح أوجب فى تمييز كذا النصب (هذا باب الحكاية) قوله وتختص بالعلم) فى الاختصاص به نظر وكذا قوله بعد وتختص بأى ومن فى الاختصاص بهما نظر فقد روى أنه لما أنشد كعب قنواء فى حربها البيت قال النبى صلى الله عليه وسلم لأصحابه ما حربها فيه الحكاية بما وحكاية المعرفة غير العلم (قوله نحو قل إن ربى يقذف بالحق) فى صدق تعريف الحكاية المتقدم على هذا نظر ظاهر إذ ليس فيها الإيراد المذكور فى التعريف إلا أن يقال إنه إيراد مقدر لأنه إذا قال ذلك فقد أورده على حسب ما أورده المتكلم

(قوله ويجوز حكايتها على المعنى) المراد بالمعنى ما قابل لفظ المحكي بهيئته فيصدق على تقديم ألفاظ المحكي وتأخيرها وتغيير إعرابها أنه حكاية معنى لا لفظا فلا يقال إن مع التقديم والتأخير حكاية اللفظ أيضا (قوله وحكاية المفرد) أي حاله (قوله وكقول ذي الرمة الخ) قال الدنوشري جعل بيت ذي الرمة من حكاية المفرد فيه نظر والظاهر أنه من حكاية الجملة بعد غير القول وقد كنت أستشكله فكتبته ثم رأيت بعضهم ذكر كلاما يقتضي أن جملة الناس ينتجعون محكية بقول محذوف فإنه قال أي سمعت الناس يقولون الناس ينتجعون غيثا فمفعول سمعت محذوف وجملة يقولون حال من الناس الذي هو مفعول سمعت أو مفعول ثان له على الخلاف في ذلك فعلى هذا جملة الناس ينتجعون غيثا محكية بالقول على القياس لكنه محذوف ومراده ببلال بن أبي بردة القاضي وصفة غيثا محذوفة أي مريعا نافعا فقلت لناقتي لما سمعت قولهم المذكور لا تنتجعي الغيث وانتجعي بلالا فهو أجدى من الغيث والانتجاع طلب الغيث وقيل طلب الكلأ وهو قول أبي عبيد ومنع صيدح حينئذ للعلمية والتأنيث (قوله ويمكن أن يكون من هذا) أي من حكاية المفرد في غير الاستفهام (قوله فالمختار الخ) قال الدنوشري هو جواب شرط مقدر تقديره وإذا عرفت ما ذكرنا فالمختار الخ) وإلا فكان المناسب الواو لا الفاء قال شيخنا العلامة شهاذة الحلبي وقول الشارح وعندي الخ هو بعينه صدر كلام ابن مالك المقابل لمختار المحققين وتأييده الأول واضح والثاني فيه نظر ظاهر لأنه ينافي الغرض المذكور فليتأمل. فإن قلت كيف يكون محكيا وبماذا حكي. قلت يعتبر محكيا من مرفوع وقد يقال فرق بين اعتبار الحكاية والحكاية فكيف قالوا إنه محكي وقد يجاب بأنه محكي اعتبارا (قوله مذكورة) قال الدنوشري قد يقال فيه نظر إذ ملحظ المنع أن المحذوف لا يعلم حتى يحكى ما فيه فلو كانت معلومة كأن قيل هل ضربت رجلا فقال المخاطب ضربت فتقول مريدا لتعيين الحاكي أيا فتحكي ما فيها مع حذفها فالظاهر أن مثل هذا لا يمنع فليتأمل (قوله الظريفين) قال الدنوشري لو قال بدله ظريفين كان أولى اهـ أي ليطابق الصفة الموصوف في التنكير (قوله أو نساء) يعلم من قوله أو نساء أن المراد بالجمع ما دل على جماعة ولو كان اسم جمع كقوم ورهط ونساء (قوله وقس على ذلك حكاية المرفوع بالفاعلية والمجرور) في المقرب ما نصه ولا بد من إدخال حرف الجر على من وأي إذا استثبت بهما من مخفوض ويكون المجرور متعلقا بفعل مضمر ويقدر بعدهما اهـ وظاهر قوله وقل منان ومنين وقوله وقل منون ومنين أنك تقول منين بغير إدخال الجار قال المصنف وينبغي لابن عصفور أن يجيز تقدير المتعلق قبلهما لأنه يرى أن الاستفهام إذا كان استثباتا لم

ويجوز حكايتها على المعنى فتقول في حكاية زيد قائم قال عمرو قائم زيد) بعكس الترتيب (فإن كانت الجملة ملحونة تعين المعنى) في حكايتها (على الأصح) صونا عن ارتكاب اللحن ولئلا يتوهم أن اللحن نشأ من الحاكي فعلى هذا إذا قال شخص جاء زيد بالجر وأردت حكاية كلامه قلت قال فلان جاء زيد بالرفع ولكنه خفض زيدا التنبيه بالاستدراك على لحنه وإلا لتوهم أنه نطق به على الصواب وعلى القول الثاني تقول قال فلان جاء زيد بالجر مراعاة للفظه (وحكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة كقول بعضهم ليس بقرشيا ردا على من قال إن في الدار قرشيا) وكقول ذي الرمة:

سمعت الناس ينتجعون غيثا   فقلت لصيدح انتجعي بلالا

فإنه سمع قوما يقولون الناس ينتجعون غيثا فحكى ذلك كما سمع فرفع الناس وصيدح اسم ناقته قاله الزجاجي في جمله قال ابن مالك في شرح الكافية ويمكن أن يكون من هذا ما كتب بواو في خط الصحابة رضي الله عنهم فلان ابن أبو فلان بالواو كأنه قيل فلان ابن المقول فيه أبو فلان فالمختار فيه عند المحققين أن يقرأ بالياء وإن كان مكتوبا بالواو كما يقرأ الصلاة والزكاة بالألف وإن كانتا مكتوبتين بالواو تنبيها على أن المنطوق به منقلب عن واو اهـ وعندي أنه يقرأ بالواو لوجهين أحدهما أن الغرض أنه محكي وقراءته بالياء تفوت ذلك بخلاف الصلاة والزكاة فإنهما غير محكيتين والثاني أنه يحتمل أن يكون وضع بالواو فيكون من استعمال الاسم في أول أحواله وذلك لا يغير (وأما) حكاية حال المفرد (في الاستفهام فإن كان المسئول عنه نكرة) مذكورة (والسؤال بأي أو بمن حكي في لفظ أي وفي لفظ من ما ثبت لتلك النكرة المسئول عنها من رفع ونصب وجر وتذكير وتأنيث وإفراد وتثنية) حقيقة أو صالحة لوصفها بها (وجمع سالم موجود فيه أو صالح لوصفه به (تقول لمن قال رأيت رجلا وامرأة وغلامين وجاريتين وبنين وبنات أيا) في حكاية رجلا (وأية) في حكاية امرأة (وأيين) بالتثنية في حكاية غلامين (وأيتين) في حكاية جاريتين (وأيين) بالجمع في حكاية بنين (وأيات) في حكاية بنات وقولنا في التثنية أو صالحة لوصفها بها ليشمل مثل رأيت شاعرا وكاتبا فإنك تقول في حكايتهما أيين مع أنهما ليسا مثنيين صناعة إلا أنهما يوصفان بالتثنية فتقول الظريفين وقولنا في الجمع السالم أو صالح لوصفه به ليشمل مثل رأيت رجالا أو نساء فإنك تقول في حكاية الأول أيين وفي حكاية الثاني أيات مع أنهما ليسا جمعي سلامة إلا أنهما يوصفان بجمع السلامة فتقول رأيت رجالا صالحين ونساء صالحات وقس على ذلك حكاية المرفوع بالفاعلية والمجرور

يكن له الصدر وماذكره ابن عصفور من أنه لابد من إدخال الجر متعين على القول بأن الحركات إعراب والالزم إضمار الجار وإبقاء عمله (قوله في الحركات) قال الدنوشري لو قال في الحروف كان أحسن ولم يصحح واحداً من القولين ولعل الأصح أنها حركات وحروف حكاية لا إعراب (قوله وهو سابق الخ) قد يقال إن الكوفيين يجيزون تقديم الفاعل على عامله فهلا قالوا بذلك (قوله مؤخرا) قال السلباطي ويجوز إظهاره مقدما أيضاً على كلام الكوفيين كما صرح به المرادى ومقتضى قول الشارح الآتي والكوفيون يجيزونهما أنه يجوز أن يصرح به أو يقدر الفعل مقدما ومؤخرا على أن أيا فاعل به أو مبتدأ والفعل خبرها وقوله توكيدا قال الدنوشري معمول لقوله يصرح فيكون التصريح على سبيل التأكيد وإن كان العامل المصرح به ليس مؤكدا بل هو للتأسيس وهو عامل مؤخر (قوله ومقتضى قواعد البصريين الخ) ظاهره أنه لم يقف على نص لهم ونقل المصنف عنهم أن أيا مبتدأ والخبر محذوف أى أيهم فعل (قوله فإن سألت بها عن منصوب) قال السلباطي هذا قسيم قوله وإن وقعت سؤالا عن مرفوع فهو على القول بأن الحركات إعراب فقول الشارح والحركة للحكاية يخالف فرض المسئلة وإن كان الكلام صحيحا في نفسه مع قطع النظر عن فرض المسئلة وعلى تقدير أن يكون الكلام مقطوعا عما قبله يكون تكرارا مع قوله بناء على أنها للحكاية وأى في موضع رفع الخ) لأنه شامل للأحوال الثلاثة ولاخلاف فيه عندهم اه وأقول لم ينقل المصنف في الحواشي خلافا بين الفريقين فيها إذا سئل بها عن منصوب أو مجرور وعبارته فإن نصب أى بفعل مضمر يجوز إظهاره وإذا ظهر لم يجب تأخيره مع أى ومن وما لأنهن لما كن للاستثبات خرجن عما التزم فيهن ولا يجوز ذلك في بقية أدوات الاستفهام لا يقال خرجت متى لمن قال خرجت وقتاً ويجوز إذا أظهرت متعلق الجار أن تقدمه وأن تؤخره كما في الناصب اه وفيها نص على أن حكاية حال المفرد لا تختص بأى ومن كما أسلفنا (قوله لمحذوف متأخر) أى ولو بواسطة حرف الجر فيقال بأى لمن قال مررت برجل ولكن قول الشارح فقياس الخ يقتضى أنه لا يحكى بها ما في النكرة المجرورة إلا بدون الجار إذ الابتداء معه مشكل فليتأمل (قوله وعند الكوفيين منعهما) قال السلباطي إذا أراد منع الابتداء أو المعمولية للمحذوف والتصريح به تأكيدا فمشكل على كلا التقديرين إذ مقتضى قواعد الكوفيين الجواز كالاتفاق بل هو أولى من الجواز في المرفوع ويدل لذلك أن شراح التسهيل ذكروا حالتي النصب والجر على القول بأنها إعراب ولم يتعرضوا للخلاف أصلا اه وقال الدنوشري ضمير المثنى في قوله منعهما عائد إلى كونها مبتدأ وإلى كونها معمولة لمحذوف متأخر (قوله أتوا نارى الخ) وقبل هذا البيت

ونار قد حضأت بعيد وهن ۞ بدار لا أريد بها مقاما سوى تحليل راحلة وعين ۞ أكالئها مخافة أن تناما وبعده

فقلت إلى الطعام فقال منهم ۞ زعيم نحسد الإنس الطعاما .

واختلف في الحركات اللاحقة لأى فقيل حركات حكاية وأى بمنزلة من في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف وقيل هي حركات إعراب فإذا وقعت سؤالا عن مرفوع بالفاعلية نحو قام رجل فقيل أى فأى فاعل بالفعل وهو سابق عليها في التقدير لأن الاستثبات يزيل الصدر فكأنك أعدت ما قاله السائل وكأنك إنما ذكرت أيا فقط ويجوز أن تصرح بالفعل مؤخرا توكيدا قاله الكوفيون ومقتضى قواعد البصريين أنه يتعين كونها مبتدأ والخبر محذوف تقديره أى قام لأن الفاعل لا يتقدم والاستفهام لا يتأخر والكوفيون يجيزونهما فإن سألت بها عن منصوب أو مجرور فقياس قول البصريين أنها مبتدأ والخبر محذوف والحركة للحكاية أو معمولة لمحذوف متأخر ولك أن تصرح به توكيدا مع التأخر فتقول أيا رأيت وبأى مررت وعند الكوفيين منعهما وعلى القول بجواز تقديم العامل فهو أولى للمطابقة (وكذلك تقول في من) إذا حكيت بها النكرة رفعا ونصبا وجرا وإفرادا وتثنية وجمعا على حد ما ذكرنا وتأنيثا كما تقدم من الأمثلة (إلا أن بينهما فرقا من أربعة أوجه أحدها أن أيا عامة في السؤال فيسئل بها عن العاقل كأمثلتنا) من قولنا رأيت رجلا الخ (وعن غيره كقول القائل رأيت حمارا أو حمارين) أو أتانا أو أتانين أو حمرا أو أتنا (ومن خاصة با) لسؤال عن ا(لعاقل) الفرق (الثاني أن الحكاية في أى عامة في الوقف والوصل يقال جاءني رجلان فتقول أيان بالوقف) والإسكان (أو أيان ياهذا) بالوصل (والحكاية في من خاصة بالوقف تقول) لمن قال جاءني رجلان (منان بالوقف والإسكان) في النون (وإن وصلت قلت من ياهذا) بالسكون (وبطلت الحكاية) لما سيأتى أنك تقول في حكاية المذكر منو ومنا ومنى وهذه الأحرف كأحرف الإطلاق لا تكون إلا في الوقف (فأما قوله) وهو شمر بن الحرث الضبي أو تأبط شرا

(أتوا نارى فقلت منون أنتم) ۞ فقالوا الجن قلت عموا ظلاما

والقياس من أنتم (فنادر في الشعر) وحمله سيبويه على لغة من قال ضرب منو منا قال إنما يجوز منون على هذا فهو عنده معرب كأى مجموع بالواو والنون وقال الكسائى ربما احتاج الشاعر فزاد هذه الرواية في الوصل قال ابن خروف وتوجيه سيبويه أجود وهو أن يكون معربا وجمعه كأى وحكى الكوفيون

أن منهم من يقول منو أنت ومنان أنتما ومنون أنتم فيكون البيت على هذا (ولا يقاس عليه خلافا ليونس) وحجته أنه سمع بعض العرب يقول ضرب من مناو منو منا لمن قال ضرب رجل رجلا حكاه عنه سيبويه ووجهه أنه أزال الاستفهام عن صدريته وأعرب أحدهما فاعلا والآخر مفعولا في الأولين وحكاهما في الوصل في الباقين واستبعده سيبويه وفي هذا البيت شذوذان آخران أحدهما أنه حكى الضمير في أتوا وهو معرفة وليس وجه شذوذه أنه حكى مقدرا خلافا للشارح والثاني أنه حرك النون وحكمها السكون وعموا بكسر العين المهملة أي انعموا وظلاما جوز فيه ابن السيد كونه ظرفا أي انعموا في ظلامكم وكونه تمييزا أي من جهة ظلامكم اه والأول أولى ويؤيده أنه ينشد عموا صباحا وهو إنشاد صحيح وقع في قصيدة حائية منسوبة إلى جذع بن سنان الغساني ونص ابن الحاجب في الأمالي على أنه لا يحسن أن يكون ظرفا إذ ليس المراد أنهم نعموا في ظلام أو في صباح وإنما المراد أنهم نعم ظلامهم وصباحهم اه

الفرق (الثالث أن أيا يحكى فيها حركات الإعراب غير مشبعة فتقول) في حكاية المفرد المرفوع (أي) في حكاية المنصوب (أيا) في حكاية المجرور (أي ويجب في من الإشباع) للحركات في حكاية المفرد المذكر خاصة على اللغة الفصحى (فتقول) لمن قال جاءني رجل (منو) لمن قال رأيت رجلا (منا) لمن قال مررت برجل (مني) ومن العرب من يحكي بمن إعراب المسؤول عنه فقط ولم يرد علامة التأنيث والتثنية والجمع فتقول لمن قال قام رجل أو رجلان أو رجال أو امرأة أو امرأتان أو نساء منو في الجميع وفي النصب منا وفي الجر مني وما ذكره من أن الواو والألف والياء نشأت من حركات الإشباع وأن الحركات حكاية هو قول السيرافي زعم أن الحركات حكاية وأنهم أشبعوا بيانا للحركة في الوقف إذ لا يوقف على متحرك ورد بأن الحركات إنما تبين بهاء السكت وبالألف في أنا وحيهلا خاصة وبأن الموضع للوقف ولا حركة فيه وقال المبرد والفارسي الحكاية مشبهة بالإعراب فالحروف اجتلبت أولا للحكاية فلزم تحريك ماقبلها وصوبه ابن خروف وصححه أبو حيان وقال بعضهم الحروف عوض عن التنوين فإذا قيل منو فالحكاية بالضمة والواو بدل التنوين وكذا منا ومني ورده أبو حيان بأن ذلك لغة قليلة وهذه الحروف يتكلم بها جميع العرب وقال بعضهم الحروف عوض عن لام العهد لأن قياس النكرة إذا أعيدت أن تعاد بلفظ المعرفة لئلا يتوهم أنها غيرها

الفرق (الرابع أن ماقبل تاء التأنيث في أي واجب الفتح تقول أية وأيتان) كما تقول آية وآيتان (ويجوز الفتح والإسكان في من) إذا اتصل بها تاء الحكاية (تقول منه) بفتح النون وقلب التاء هاء (ومنت) بسكون النون وسلامة التاء من القلب هاء وإنما قلبت مع فتح ماقبلها ولم تقلب مع سكونه اعتبارا بحالة الوقف (ومنتان) بفتح النون الأولى (ومنتان) بسكونها (والأرجح الفتح في المفرد والإسكان في التثنية) وإنما عبرنا بتاء الحكاية دون تاء التأنيث لأن تاء التأنيث لا يسكن ماقبلها قال الموضح في الحواشي وهو الحق وظاهر كلامه هنا أنها للتأنيث والقول بأنها في أية للتأنيث وفي منه للحكاية مجرد عناية وإنما كان الأرجح الفتح في المفرد لأن التاء فيه متطرفة فهي ساكنة للوقف فحرك ماقبلها لئلا يلتقي ساكنان ولا كذلك في التثنية وتقول في حكاية الجمع بالألف والتاء منات بإسكان التاء للوقف هذا حكم غير العطف وأما العطف فإذا قال جاءني امرأة ورجل فإنك تقول من ومنو وإذا قيل جاءني رجل وامرأة فإنك تقول من ومنه تلحق العلامة آخر الكلام لأنه محل الوقف دون ماقبله لأنه في حكم الوصل وكذا إذا قال جاءني رجال ونساء قلت من ومنات فإذا قال مررت بنسوة ورجل قلت من ومني وإذا خالط ما لا يعقل بمن يعقل جعلت السؤال عما لا يعقل بأي وعمن يعقل بمن فإذا قال رأيت رجلا وحمارا قلت من وأيا وإذا قال مررت بحمار ورجل قلت أي ومني وإذا قال رأيت ثوبا وغلاما قلت أيا ومنا وكذلك ما أشبهه ذكره الزجاجي ثم انتقل إلى النوع الثالث وهو حكاية العلم وجعله قسيما لقوله أولا فإن كان

(قوله خلافا ليونس) قال الشهاب بن قاسم هو ممنوع منه أو اشتباه بل هو سهو لأن قوله أتوا ناري بعد ذلك إخبار بالحالة الواقعة لهم فيما مضى

(قوله نشأت من حركات الإشباع) لو قال بدله نشأت من إشباع حركات الحكاية

(هذا باب التأنيث)

المسؤل عنه نكرة فقال (وإن كان المسؤل عنه علما لمن يعقل غير مقرون بتابع) من التوابع الخمسة (وأداة السؤال من غير مقرونة بعاطف فالحجازيون يجيزون حكاية إعرابه فيقولون من زيدا لمن قال رأيت زيدا ومن زيد بالخفض لمن قال مررت بزيد) فالفتحة والكسرة للحكاية والرفع في موضعهما مقدر لان الواقع بعد من مبتدأ خبره من عند الجمهور أو خبر مبتدؤه من عند سيبويه وإن كان المحكي مرفوعا كذلك من زيد لمن قال جاءني زيد فرفع ما بعد من على اللغتين ويختلف التقدير فعلى لغة الحكاية يكون الإعراب مقدرا لاشتغال آخر المحكي بحركة الحكاية فالرفع في اللفظ غير الرفع في التقدير وعلى لغة الغير فالحكم ظاهر (وتبطل الحكاية في نحو) أي زيد لان أداة السؤال غير من وفي نحو (ومن زيد لاجل العاطف) الداخل على من (وفي نحو من غلام زيد لانتفاء العلمية) خلافا ليونس في إجازته حكاية جميع المعارف وفي نحو من شذقم لانتفاء العقل (وفي نحو من زيد الفاضل لوجود التابع) وهو النعت (ويستثنى من ذلك أن يكون التابع ابنا متصلا بعلم كرأيت زيد بن عمرو أو علما معطوفا) بالواو خاصة (كرأيت زيدا وعمرا فتجوز فيهما الحكاية على خلاف في الثانية) فتقول لمن قال رأيت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو ولمن قال مررت بزيد بن عمرو من زيد بن عمرو بنصب زيد في الاول وخفضه في الثاني وتقول لمن قال رأيت زيدا وعمرا من زيدا وعمرا بنصبهما ولمن قال مررت بزيد وعمرو من زيد وعمرو بخفضهما وذهب يونس وجماعة إلى أن عطف أحد الاسمين على الآخر يبطل الحكاية وبنو تميم لا يحكون العلم مطلقا ويوجبون رفع ما بعد من ومدرك الحجازيين أن الاعلام كثرت في كلامهم فأجازوا فيها الحكاية لما فيها من ربط أحد الكلامين بالآخر وشرطوا أن تكون الحكاية بمن دون أي لوجهين أحدهما كثرة استعمالهم لها دون أي قاله سيبويه والثاني أن من مبنية لا يظهر معها قبح الحكاية لسكونها على كل حال بخلاف أي فإنه لو حكى بها أي زيدا أو أي زيد برفع أي فيهما ونصب زيد في الاول وجره في الثاني لظهر القبح في اختلاف إعراب المبتدأ والخبر قال ابن الضائع والاول أولى وعليه اعتمد سيبويه وزاد ابن خروف وجها ثالثا وهو كون من على حرفين وأما شرط انتفاء التابع فلانهم استغنوا بإطالته عن الحكاية واستثنى النعت بابن لانه صار مع المنعوت كشيء واحد واستثنى عطف النسق لانه ليس فيه بيان للمتبوع فلا يبين إلا بالحكاية وأما اشتراط انتفاء اقتران العاطف بمن فلان الغرض بالحكاية بيان أن المسؤل عنه هو المتقدم في الذكر لا غير فإذا عطفت جملة السؤال على كلام المسؤل صار في ذلك بيان أن المسؤل عنه هو الاول فلم تحتج للحكاية وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

والعلم احكينه من بعد من • إن عريت من عاطف بها اقترن

(هذا باب التأنيث)

اعلم أن من المعاني المدلول عليها بالالفاظ أشخاص الجواهر وهي على قسمين حيوان وجماد والحيوان ضربان ذكر وأنثى و (لما كان التأنيث فرع التذكير) لان الاصل في جميع الاشياء التذكير كما قال سيبويه (احتاج) المؤنث (لعلامة) تميزه من المذكر (وهي إما تاء محركة) بوجوه الإعراب (وتختص بالاسماء كقائمة) ومعاوية وتبدل في الوقف هاء فلذلك رسمت بالهاء. (أو تاء ساكنة وتختص بالافعال) الماضية (كقامت) ولعت (وإما ألف مفردة) عن ألف قبلها (كحبلى) وسكرى (أو ألف قبلها ألف) زائدة (فتنقلب هي) أي الالف الثانية (همزة كحمراء) هذا مذهب الجمهور من البصريين وذهب بعضهم إلى أن الهمزة والالف قبلها معا علامة التأنيث وذهب الكوفيون إلى أن الهمزة للتأنيث وليست مبدلة من ألف التأنيث (و) الالفان المقصورة والممدودة (يختصان بالاسماء) الظاهرة وإلى التاء والالف أشار

(قوله وإن جنحوا للسلم فاجنح لها) ذكر في الكشاف في تفسير هذه الآية ما يقتضي أن السلم مذكر لأنه قال والسلم تؤنث تأنيث نقيضها وهي الحرب قال: السلم تأخذ منها ما رضيت به • والحرب يكفيك من أنفاسها جرع انتهى وعده ابن كمال باشا في رسالة المؤنث مما يذكر ويؤنث وسبقه إلى ذلك ابن الأنباري وقال الصفاقسي والسلم تذكر وتؤنث فقيل التأنيث لغة وقيل على معنى المسالمة وقيل حملا على النقيض وهو الحرب (قوله من الأعضاء المزدوجة) أشار إلى القاعدة المشهورة وهي أن ما كان من الأعضاء مزدوجا فالغالب عليه التأنيث إلا الحاجبين والمنخرين والخدين فإنها مذكرة والمرجع السماع وعد المنخرين من المزدوج لا ينافي عد الأنف من غيره لأن الأنف اسم للمنخرين معا وكل واحد يسمى منخرا لا أنفا وكلام شيخنا الغنيمي في شرح الشمراوية يوهم التنافي ومن المزدوج الكف فهي مؤنثة وزعم المبرد أنها قد تذكر وأنشد: ولو كفّ اليمين بغتك خونا • لأفردت اليمين عن الشمال ولم يقل اليمنى وهو وهم لأن اليمين مؤنثة بمنزلة اليمنى وقال ابن يسعون ذكر حملا على العضو ثم رجع إلى التأنيث فقال بغتك وما كان من الأعضاء غير مزدوج فالغالب عليه التذكير ومن غير الغالب اللسان والقفا فإنهما قد يؤنثان (قوله وهي ثلاث أذرع) الواو في وهي للحال يقال قوس فرع إذا عملت من رأس القضيب وليست بفلق ولم يرد بقوله وأصبع حقيقة مقدار الأصبع ولكنه أشار بذلك إلى كمال القوس كما يقال الثوب سبع أذرع وزائد تريد أنها موفاة هذا العدد عيني (فصل) (قوله وفي الصفات الخ) قال الدنوشري ينظر كيف ارتباطه من حيث العطف ولا يصح إلا بأن يكون كاف كحائض اسما فليتأمل انتهى (وأقول) تأملنا فوجدنا قوله وفي الصفات عطفا على قوله في الأسماء وكلا الظرفين متعلق بمحذوف دل عليه كلام المصنف والتقدير ومن غير الغالب أن تكون في الأسماء الخ وفي الصفات هذا وقال في المفصل للبصريين في نحو حائض وطامث مذهبان فعند الخليل أنه على النسب كلابن وتامر كأنه قال ذات حيض وذات طمث وعند سيبويه أنه مؤول بإنسان أو شيء حائض كقولهم غلام ربعة على تأويل النفس وإنما يكون ذلك في الصفة الثابتة وأما الحادثة فلا بد لها من علامة التأنيث فتقول حائضة وطالقة الآن أو غدا انتهى وقد أوضح في الكشاف الفرق بين الصفة الحادثة والثابتة في تفسير قوله تعالى يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت بأن المرضع هي التي من شأنها الإرضاع والمرضعة هي التي في حال الإرضاع ملقمة ثديها الصبي وذكر أن سبب اختيار المرضعة على المرضع أن المراد تفظيع شأن الزلزلة وهي أدخل فيها وقال في المفصل أن مذهب الكوفيين أن حذف التاء من حائض للاستغناء عنها وهذا يوجب إثبات التاء في محل الالتباس كضامر وعاشق وأيم وثيب وعانس وهذا الاعتراض بين وأما الاعتراض بإثبات التاء في الصفات المختصة بالإناث من امرأة مصبية وكلبة مجرية على ما في الصحاح فليس بسديد لأن ما ذكروه مجوز لا موجب لأنهم يقولون الإتيان بالتاء في صورة الاستغناء على الأصل ككاملة في المرأة قال في الصحاح يقال امرأة حامل وحاملة إذا كانت حبلى فمن قال حامل قال هذا نعت لا يكون إلا للإناث ومن قال حاملة بناه على حملت فهي حاملة وأنشد لعمرو بن حسان: تمخضت المنون له بيوم • أنى ولكل حاملة تمام

الناظم بقوله • علامة التأنيث تاء أو ألف • ولا يجمع بينهما فلا يقال حبلاة وأما علقاة فالألف مع وجود التاء للإلحاق بجعفر ومع عدمها للتأنيث (و) العرب (قد أنثوا أسماء كثيرة بتاء مقدرة ويستدل على ذلك) التقدير (بالضمير العائد عليها نحو النار وعدها الله الذين كفروا حتى تضع الحرب أوزارها وإن جنحوا للسلم فاجنح لها) فالنار والحرب والسلم مؤنثات بدليل عود ضمير المؤنث عليها ولا يخفى ما في ترتيب الآيات من المناسبة وما في مقابلة الحرب بالمصالحة من الطباق (وبالإشارة إليها نحو هذه جهنم) فجهنم مؤنثة بدليل الإشارة إليها بإشارة المؤنث وهي هذه (وبثبوتها) أي التاء (في تصغيره نحو عيينة وأذينة) مصغري عين وأذن من الأعضاء المزدوجة فإن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها وغير المزدوج مذكر كالرأس والقلب (أو) بثبوتها في (فعله نحو ولما فصلت العير) فالعير مؤنثة بدليل تأنيث فعلها (وبسقوطها من عدده كقوله) وهو حميد الأرقط يصف قوسا عربية:

أرمي عليها وهي فرع أجمع • (وهي ثلاث أذرع وأصبع)

فأذرع جمع ذراع وهي مؤنثة بدليل سقوط التاء من عددها وهو ثلاث وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وفي أسام قدروا التا كالكتف
ويعرف التقدير بالضمير • ونحوه كالرد في التصغير

(فصل) (الغالب في التاء أن تكون لفصل صفة المؤنث من صفة المذكر كقائمة وقائم) ومن غير الغالب في الأسماء غير الصفات نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة وفي الصفات التي تنزل على مقصدين وهي الصفات المختصة بالمؤنث كحائض وطامث فإن قصد بها الحدوث في أحد الأزمنة لحقتها التاء فقيل حائضة وطامثة وإن لم يقصد بها ذلك لم تلحقها فيقال حائض وطامث بمعنى ذات أهلية الحيض والطمث (ولا تدخل هذه التاء) الفاصلة صفة المؤنث من صفة المذكر (في خمسة أوزان أحدها فعول) بفتح الفاء

(بمعنى فاعل كرجل صبور) بمعنى صابر (وامرأة صبور) بمعنى صابرة وإنما لم تدخله التاء لعدم جريانه على الفعل ودخول التاء على الصفة محمول على فعلها قاله الشاطبي (ومنه) أي من فعول بمعنى فاعل (وما كانت أمك بغيا أصله بغويا) اجتمعت فيه الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء (ثم أدغم) الياء في الياء. وإلا لو كان فعيلا بمعنى فاعل لحقته التاء. وسأل المازني جماعة من نحاة الكوفة عن هذه الآية بحضرة الواثق بالله فلم يأتوا بوجه الصواب فسأله الواثق عنها فأجاب بما قاله الموضح (وأما قولهم امرأة ملولة) من الملل بمعنى مالة وقد لحقته التاء. (فالتاء) فيه ليست للفصل وإنما هي (للمبالغة بدليل) دخولها في المذكر نحو (رجل ملولة وأما امرأة عدوة) أصله عدوورة بواوين ثم أدغم (فشاذ) لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فإنه (محمول على صديقة) كأنه عكسه وهو حمل صديق على عدوة في قوله ...لم أبخل وأنت صديق والقياس صديقة وهم يحملون الضد على ضده كما يحملون النظير على نظيره (ولو كان فعول بمعنى مفعول لحقته التاء) الفاصلة جوازا (نحو جمل ركوب وناقة ركوبة) وإنما لحقته وإن لم يجر على الفعل فرقا بين المقصدين (و) الوزن (الثاني فعيل بمعنى مفعول نحو رجل جريح وامرأة جريح) بمعنى مجروحة والعلة فيه ما تقدم (وشذ ملحفة جديدة) بالتاء فإنها بمعنى مجدودة ولحقتها التاء (فإن كان فعيل بمعنى فاعل لحقته التاء) الفاصلة (نحو امرأة رحيمة وظريفة) وإنما لحقت فعيلا بمعنى فاعل دون فعيل بمعنى مفعول فرقا بينهما واختصت بفعيل بمعنى فاعل لأنه يجري على الفعل لأن الوصف من رحم وظرف يأتي على فعيل اطرادا فصار كفاعل من فعل بخلافه بمعنى مفعول (فإن قلت مررت بقتيلة بني فلان ألحقت التاء خشية الإلباس) بالمذكر (لأنك لم تذكر الموصوف) المأمون معه الإلباس (و) الوزن (الثالث مفعال) بكسر الميم (كمنحار) يقال رجل منحار وامرأة منحار أي كثير النحر بالحاء المهملة (وشذ ميقانة) بالقاف والنون من اليقين وهو عدم التردد يقال رجل ميقان لا يسمع شيئا إلا أيقنه وامرأة ميقانة وإنما لم تدخله التاء الفاصلة هنا لأنه صفة لا تجري على فعل ولأنه يشبه المصادر الميمية بزيادة الميم في أوله قاله ابن الأنباري (و) الوزن (الرابع مفعيل) بكسر الميم (كمعطير) من العطر (وشذ امرأة مسكينة) لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فإنه محمول على فقيرة (وسمع) امرأة (مسكين على القياس) حكاه سيبويه (و) الوزن (الخامس مفعل) بكسر الميم وفتح العين (كمغشم) بالغين والشين المعجمتين وهو الذي لا ينتهي عما يريده ويهواه من شجاعته

فإذا حملت شيئا على ظهرها أو على رأسها فهي حاملة لا غير (قوله ومنه وما كانت أمك بغيا) إشارة للرد على الإمام ابن جني حيث قال إنه فعيل ولو كان فعولا لقيل بغوا كما قيل نهو ورد بأن نهوا شاذ وقال الدنوشري قال البيضاوي وهو فعول من البغي قلبت واوه ياء وأدغمت ثم كسرت الغين اتباعا ولذلك لم تلحقه التاء أو فعيل بمعنى فاعل ولم تلحقه التاء لأنه للمبالغة أو للنسب كطالق اهـ وتوقف بعضهم في قوله لأنه للمبالغة فإن قضيته أن فعيلا إذا كان للمبالغة عدولا عن فاعل لا تلحقه التاء وينبغي مراجعة النقل في ذلك وقوله أو للنسب يقتضي أن صيغ النسب لا تؤنث مع المؤنث فيقال رجل تمار وامرأة تمار وينبغي مراجعة النقل في ذلك أيضا قال سعدي جلبي في حاشيته قوله وهو فعول من البغي وفي الكشاف قال ابن جني في كتاب التمام ولو كانت فعولا لقيل بغوا كما قيل فلان نهو عن المنكر انتهى ورد ما ذكره ابن جني بأنه شاذ لأن القياس فيما إذا اجتمع الواو والياء السابق منهما ساكن قلب الواو ياء وإدغامها في الياء والشاذ لا يقاس عليه قوله ولذلك لم تلحقه التاء لأن فعولا بمعنى فاعل يستوي فيه المذكر والمؤنث كصبور قوله لأنه للمبالغة ويجوز أن يكون تشبيها بفعول كما في ملحفة جديدة ورد القطب كونه للمبالغة بأن نفي الأبلغ لا يستلزم النفي مطلقا وجوابه أنه من باب نفي المقيد وقيده انتهى كلام سعدي جلبي بحروفه قال بعضهم البغي خاص بالمؤنث فلا يقال رجل بغي إنما يقال امرأة بغي لكن نقل بعضهم عن المصباح أنه يقال رجل بغي كما يقال امرأة بغي وفي شرح الأردبيلي ما يوافقه انتهى ومر عن المفصل ما هو صريح في أن صيغ المؤنث لا تؤنث وقال الطيبي عن محي السنة كل ما كان معدولا عن وجهه ووزنه كان مصروفا عن أخواته كقوله تعالى وما كانت أمك بغيا أسقط الهاء لأنها كانت مصروفة عن باغية وقال صاحب الكشف لم يقل بغية رعاية للفواصل ولك أن تقول لم يقل بغية لأنه مصدر أو بزنته كما قال القاضي في قوله تعالى خلصوا نجيا وكما قال في قوله تعالى وهي رميم (قوله وإلا لو لخ) قال الدنوشري كان الصواب قرن لو بالفاء لأن جواب الشرط إذا كان جملة شرط وجواب قرن بالفاء كقوله تعالى وإن كان كبر عليك الخ انتهى وغرض الشارح تتميم ما أشار به المصنف من الرد على ابن جني بما حاصله أن بغيا لو كان فعيلا بمعنى فاعل لحقته التاء ومر ما أجاب به البيضاوي وما فيه وما أجاب غيره وكان على الشارح أن يتمم بنقل ما استدل به ابن جني ورده فتدبر (قوله على عدوة) كان الأصوب أن يقول على عدو فليتأمل (قوله جوازا) قال السنباطي يفيد بظاهره أن فعولا بمعنى مفعول يجوز فيه لحوق التاء وعدمه في كل مثال وليس كذلك بل المفهوم من كلام شراح التسهيل وغيرهم أن لحوق التاء إنما هو على وجه الندور في أسماء مخصوصة انتهى وقال الدنوشري يفهم منه أن التاء ليست لازمة لكن نص الشيخ زكريا بلزومها كما لا يخفى.

(ومدعس) بالدال والعين والسين المهملات من الدعس وهو الطعن يقال رمح يدعس به وعلة عدم لحاق التاء في هذين الوزنين ما تقدم في الثالث وإلى هذه الأوزان الخمسة أشار الناظم بقوله ولا تلى فارقة فعولا الأبيات الثلاثة (وتأتى التاء لفصل الواحد من الجنس) الجامد الذي لا يصنعه مخلوق (كثيرا كتمرة) وتمر بفتح المثناة فوق وسكون الميم (ولعكسه) أي لفصل الجنس من واحدة (في جبأة) بفتح الجيم وسكون الموحدة بعدها همزة ضرب من الكمأة أحمر (وكمأة) بفتح الكاف وسكون الميم وبفتح الهمزة وهي التي تميل إلى الغبرة والسواد وقول الموضح (غالبا) مخرج لسيارة وميارة فإنهما جمعا سيار وميار لا من أسماء الأجناس لغلبة التأنيث عليهما قال الله تعالى وجاءت سيارة وعلى تقدير كونهما من أسماء الأجناس فالقيد مصروف إلى الجامد وهذان مشتقان وتأتى التاء لفصل الواحد من الجنس الذي يصنعه المخلوق قليلا نحو لبن ولبنة وقد تكون التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة وهو المعتدل والمعتدلة من الرجال والنساء لا بالطويل ولا بالقصير (و) تأتى التاء (عوضا من فاء كعدة) وأصلها وعد بكسر الواو فكرهوا ابتداء الكلمة بواو مكسورة فنقلوا كسرة الواو إلى العين ثم حذفوا الواو وعوضوا منها التاء في غير محل المعوض منه لأن تاء التأنيث لا تقع صدرا وتأتى عوضا من عين كإقامة (أو) من لام كسنة) وأصلها سنو أو سنه بدليل قولهم في الجمع بالألف والتاء سنوات أو سنهات فكرهوا تعاقب حركات الإعراب على الواو لاعتلالها وعلى الهاء لخفائها فحذفوا الواو والهاء وعوضوا منه التاء في محل المعوض منه على القياس (أو) عوضا (من) حرف (زائد لمعنى) وهو ياء النسب (كأشعثى وأشاعثه) وأزرق وأزارقة ومهالى ومهالبة نسبة إلى أشعث وأزرق ومهلب فالتاء فيهن عوض من ياء النسب ألا ترى أنهما لا يجتمعان وإنما يقال الأشعثيون والأشاعثة وكذا الباقي (أو) عوضا (من) حرف (زائد لغير معنى) وهو ياء مفاعيل (كزنديق وزنادقة) فالتاء عوض من ياء زناديق فإذا جيء بالياء لم يجئ بالتاء بل يقال زناديق فالياء والتاء متعاقبان هنا قاله في شرح الكافية والزنديق هو الذي لا ينتحل دينا وقيل هو الذي يظهر الإسلام ويخفى الكفر (و) تأتى التاء (للتعريب) بالعين المهملة أي لتعريب الأسماء الأعجمية (كموازجة) جمع موزج بفتح الميم وسكون الواو وفتح الزاي المعجمة بعدها جيم وهو الخف وقيل الجورب والقياس موازج فدخلت التاء في جمعه ليدل على أن أصله أعجمى فعرب والفرق بين المعرب وغيره أن العرب إذا استعملت الأعجمى فإن عالقت بين ألفاظه فقد عربته وإلا فلا (و) تأتى التاء (للمبالغة) في الوصف (كراوية) لكثير الرواية وإنما أنثوا المذكر لأنهم أرادوا أنه غاية في ذلك الوصف والغاية مؤنثة (ولتأكيدها) أي المبالغة الحاصلة بغير التاء (كنسابة) وذلك لأن فعالا يفيد المبالغة بنفسه فإذا دخلت عليه التاء أفادت تأكيد المبالغة لأن التاء للمبالغة (و) تأتى التاء (لتأكيد التأنيث كنعجة) لأن انفراد المؤنث باسم غير المذكر يفيد التأنيث كعجوز وأتان فكان يكفي أن يقال نعج لأنه يفيد التأنيث بنفسه فدخول التاء فيه لتأكيد التأنيث

﴿فصل﴾ (لكل واحد من ألفى التأنيث) المقصورة والممدودة (أوزان نادرة ولا تتعرض لها في هذا المختصر) لكون الناظم لم يذكرها (وأوزان مشهورة) في الاستعمال وتقدم في باب ما لا ينصرف أن المقصورة أصل للممدودة فلذلك قدمها (فشهور أوزان المقصورة اثنا عشر) وزنا (أحدها فعلى بضم الأول وفتح الثاني كأربى) بالراء المهملة والباء الموحدة اسما (للداهية) بالدال المهملة وجمعها دواه وأعظمها الموت

(قوله والزنديق هو الذي لا ينتحل الخ) في ألفة المنهاج لابن الملقن بعد أن ذكر أن كلام الرافعي اختلف في حقيقته ما نصه وادعى صاحب المستعذب على المهذب أن المشهور فيه أنه الذي يظهر الإسلام ويخفى الكفر لكن هذا هو المنافق فالأقرب أنه من لا ينتحل دينا انتهى ونقل ابن كمال باشا في رسالة الزنديق عن العلامة في شرح المفتاح أن تفسيره بالمبطن للكفر اصطلاح الفقهاء وأنه في لسان العرب يطلق على من ينفي الباري وعلى من يثبت الشريك له وعلى من ينكر حكمته غير مخصوص بالأول كما زعمه ثعلب ولا بالثاني كما هو الظاهر من كلام الجوهري ونقل عن بعضهم أن الكافر اسم لمن لا إيمان له فإن أظهر الإيمان خص باسم المنافق وإن قال بقدم الدهر وإسناد الحوادث إليه خص باسم الدهري وإن كان مع اعترافه بنبوة النبي صلى الله عليه وسلم وإظهاره عقائد الإسلام يبطن الكفر خص باسم المنافق وقال إن اعتبار هذا القيد إنما عرف الزنديق الإسلامي وإلا فقد يكون من المشركين وقد يكون من أهل الذمة ثم ذكر أن بهذا القيد وإن لم يكن معتبرا فيه وبقيد اعترافه بوجود الصانع المختار يفارق الملحد فإنه من مال عن المنهج المستقيم إلى أي جهة من جهات الكفر قال في الكشاف في تفسير قوله تعالى إن الذين يلحدون في آياتنا يقال ألحد الحافر ولحد إذا مال عن الاستقامة فحفر في شق فاستعير للانحراف في تأويل آيات القرآن عن جهة الصحة والاستقامة انتهى ولم يصب في القيد المستعار بقوله في آيات القرآن فإنما في الآية الكريمة مستعارة للانحراف عن جهة الصحة والاستقامة مطلقا لا للانحراف عنها في آيات الله وإلا لما احتيج إلى قوله في آياتنا وعلم بأن الفرق بين الملحد والزنديق والدهري والمنافق وأن الزنديق ليس الملحد الدهري كما ظن صاحب المغرب ﴿فصل﴾

(قوله أعبدا الخ) بعده قوله فتعض العارف أنك من نهد ٭ فلا كعبا بلغت ولا كلابا وذكر بعضهم أن شعبي اسم بلدة وهو لا يخالف قول الشارح لموضعين (قوله بشرط أن يكون إما جمعا الخ) لا يشكل عليه نحو كسرى علما لأنه معرب قال الإمام المرزوقي وكسرى معرب ومنهم من يفتح الكاف فاختار كسره وفعل في الاسم موجود نحو دقل وليس في الصفات والبصريون يختارون الفتح في أوله بدلالة أن النسبة إليه كسروى باتفاق بفتح الكاف وأن فعل أكثر في الكلام من فعل بكسر أوله (٢٨٩) وأن هذا ليس مما يغيره النسب وجمعه أكاسرة على غير قياس انتهى (وأقول) على كلام البصريين يشكله قول المصنف بشرط أن يكون إما جمعا الخ (قوله حكاه في الصحاح) عبارة الصحاح الأرطى شجر من شجر الرمل وهو أفعل من وجه وفعل من وجه لأنهم يقولون أديم مأروط إذا دبغ بورقه ويقولون أديم مرطى انتهت وبه يعلم ما في عبارة الشارح ووجه ما أشار إليه في الصحاح أن قولهم مأروط يدل على أن الهمزة أصلية والألف زائدة وقولهم مرطى يدل على أن أرطى أفعل والألف في آخره منقلبة عن ياء ومرطى كمرمى من رميت وتبين أن كلام الصحاح لف ونشر غير مرتب لأن الدليل ليس على ترتيب المدعى فتأمل (قوله ولا ثالث لهما في الجموع) في القاموس أنهما اسما جمع قال الدنوشري وما لنا جمع بوزن فعل بكسر فاء هو ظربى حجلى

(وادى وشعبي) بمعجمة فمهملة فموحدة اسمين (لموضعين قال) جرير ٭

(أعبدا حل في شعبي غريبا) ٭ ألؤما لا أبا لك واغترابا

(وزعم ابن قتيبة أنه لا رابع لها) في لسان العرب (ويرد عليه أربى بالنون) اسما (لضب) من البقل (يجبن به اللبن وجنفى) بالجيم والنون والفاء اسما (لموضع وجعبى) بالجيم والعين المهملة والباء الموحدة اسما (لعظام النمل) جمع عظيم لا أعظم والمراد به كبار النمل اللاتي يعضضن ولهن أفواه واسعة قاله الفالي وزحبى بالزاي والحاء المهملة والباء الموحدة لموضع وحلكى بالحاء المهملة لدويبة قال أبو على الفارسي هي مقصورة حكاه عنه ابن جني في القد (وقد تبين) من عدم اشتهار ما ذكر (أن عد الناظم لفعلى في الأوزان المشهورة مشكل) لأنها من الأوزان النادرة بل قال خطاب المرادي أنها شاذة الوزن (الثاني فعلى بضم الأول وسكون الثاني اسما كان كبهمى) بالموحدة اسما لنبت حكاه الجوهري يقال أبهمت الأرض كثر بهماها (أو صفة) لا مذكر لها (كحبلى) أو ما لها مذكر نحو (الطولى) أنثى الأطول (أو مصدرا كرجعى) مصدر رجع الوزن (الثالث فعلى بفتحتين اسما كان كبردى) بالموحدة (لنهر بدمشق أو مصدرا كمرطى) بالطاء المهملة (لمشية أو صفة كحيدى) بالحاء والدال المهملتين بينهما ياء مثناة تحتانية يقال حمار حيدى أي يحيد عن ظله إذا تخيل منه. الوزن (الرابع فعلى بفتح أوله وسكون ثانيه بشرط أن يكون إما جمعا كقتلى) جمع قتيل (وجرحى) جمع جريح (أو مصدرا كدعوى) مصدر دعا (أو صفة كسكرى) وسبق مؤنثى سكران وسيفان للطويل فإن كان فعلى اسما كأرطى وعلقى في ألفه وجهان) مبنيان على الصرف وعدمه فمن صرف قدر الألف للإلحاق ومن منع قدرها للتأنيث والأرطى شجر الرمل يدبغ به الأديم يقال أديم مأروط أي مدبوغ وقد يكون أرطى أفعل لأنه يقال أديم مرطى حكاه في الصحاح والعلقى نبت. الوزن (الخامس فعالى بضم أوله) وتخفيف ثانيه (كحبارى) بالحاء المهملة والباء الموحدة والراء المهملة (وسمانى) بالسين المهملة والنون (لطائرين) ذكرين أو أنثيين (وفي الصحاح أن ألف حبارى ليست للتأنيث وهو وهم) بفتح الهاء من صاحب الصحاح (فإنه قد وافق على أنه ممنوع الصرف) ومنع الصرف دليل على أن ألفه للتأنيث الوزن (السادس فعلى بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحا كسمهى) بالمهملة (للباطل) وللكذب وللهواء بين السماء والأرض. الوزن (السابع فعلى بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه كسبطرى) بمهملات وموحدة (ودفقى) بالدال والفاء والقاف (لضربين من المشي) فالأول مشية فيها تبختر والثاني مشية فيها تدفق وإسراع. الوزن (الثامن فعلى بكسر أوله وسكون ثانيه إما مصدرا كذكرى) مصدر ذكر ذكرا وذكرى مما توافق فيه كلمتان فيما عدا ألف التأنيث (أو جمعا وذلك) شيئان (حجلى) بالحاء المهملة والجيم (جمعا للحجل بفتحتين اسما لطائر وظربى) بالظاء المشالة والراء والباء الموحدة (جمعا للظربان بفتح أوله وكسر ثانيه اسما لدويبة ولا ثالث لهما في الجموع) وذلك معلوم من عدم الإتيان معهما بالكاف ولكن ذكره تأكيدا. الوزن (التاسع فعيلى بكسر أوله وثانيه مشدد نحو حثيثى) بحاء مهملة وثاءين مثلثتين بينهما ياء مثناة تحتانية اسم مصدر حث على الشيء إذا حض عليه (وخليفى) بالخاء المعجمة

وقال في القاموس هذان اسما جمع

وهذا القول عندي اسما قال بعض الفضلاء والظاهر أنهما من الجمع لوجود المفرد والدلالة على المتعدد ولعل وجه كلام القاموس أنه لا يحكم على وزن فعلى بأنه جمع بمجرد وجود لفظين منه ووجود المفرد لا يصلح دليلا على الجمعية بدليل تمر وتمرة بالجملة لا ثمرة لهذا الخلاف (قوله اسم مصدر الخ) قد يقال لا نسلم ذلك بل هو مصدر وهو صريح قول المرادي ولم يجئ إلا مصدرا وذكر أن خصيصاء يمد

والفاء الخلاقة وفي الأثر عن عمر رضي الله عنه لولا الخليق لأذنت (وحكى الكسائي هو من خصيصاء قومه بالمد وهو شاذ) وقياسه القصر كما مثل به في التسهيل الوزن (العاشر فعلى بضم أوله وثانيه وتشديد ثالثه ككفرى) بالفاء والراء وفي القاموس أنه مثلث الكاف والفاء والكفرى والكافور (لوعاء الطلع) أي طلع النخل سمي بذلك لأنه يكفره أي يستره ويغطيه والشيباني يجعله للطلع نفسه والفراء يجعله للطلع حين يتشقق قال الفالي والأول هو الصحيح لأن الاشتقاق يدل على صحته (وحذرى وبذرى) بذالين معجمتين وراءين مهملتين وبحاء مهملة في الأول وباء موحدة في الثاني وهما (من الحذر والتبذير) وقال ابن ولاد البذري بالذال المعجمة الباطل الوزن (الحادي عشر فعيلى بضم أوله وفتح ثانيه مشددا كخليطى) بالخاء المعجمة والطاء المهملة اسما (للاختلاط) يقال وقعوا في خليطى إذا اختلط عليهم أمرهم (وقبيطى) بالقاف والباء الموحدة والطاء المهملة اسما (للناطف) الوزن (الثاني عشر فعالى بضم أوله وتشديد ثانيه نحو شقارى) بالشين المعجمة والقاف والراء المهملة (وخبازى) بالخاء المعجمة والباء الموحدة والزاي اسمين لنبتين (وخضارى) بالخاء والضاد المعجمتين والراء المهملة اسما (لطائر) (تنبيه) (نحو جنق) مما كان على وزن فعل بضم الفاء وفتح العين (ونحو خليق) مما كان على وزن فعيل بكسر الفاء وتشديد العين المكسورة (ونحو خليطى) مما كان على وزن فعيل بضم الفاء وتشديد العين المفتوحة (ليس من الأوزان المختصة بالمقصورة بدليل) وجودها في أوزان الممدودة فالأول كما في (عرواء) بضم العين المهملة وفتح الراء المهملة قرة الحمى ومسها أول رعدتها كما في القاموس زيادة على الصحاح (و) الثاني كما في (فخيراء) بكسر الفاء وتشديد الخاء المعجمة من الفخر والفخيراء الرجل الفخر (و) الثالث كما في (دخيلاء) بضم الدال المهملة وتشديد الخاء المعجمة ولم يحفظ بالمدخيراء يقال وهو عالم بدخيلاء أمورك أي بباطنها (ومشهور أوزان الممدود سبعة عشر) وزنا (أحدها أفعلاء بفتح أوله وسكون ثانيه اسما كان كصحراء أو مصدرا كرغباء) مصدر رغب بالراء المهملة والغين المعجمة (أو صفة كحمراء وديمة هطلاء) والديمة بكسر الدال المهملة وسكون الياء المثناة تحت قال أبو زيد هو المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق وأقله ثلث النهار أو ثلث الليل والهطل تتابع المطر (أو جمعا في المعنى كطرفاء) بالطاء والراء المهملتين وبالفاء ويضاف للغابة فالموحدة فيقال طرفاء الغابة وهي شجر ومنها اتخذ منبره ﷺ وفي القاموس أنها أربعة أصناف منها الأثل الواحدة طرفاءة وطرفة وفي الصحاح قال سيبويه واحد وجمع (و) الوزن (الثاني والثالث والرابع أفعلاء بفتح العين وأفعلاء بكسرها وأفعلاء بضمها كقولهم يوم الأربعاء) بفتح الباء وكسرها وضمها (سمع فيه الأوزان الثلاثة) وهو اليوم المعروف وفي محشية التسهيل بخط مؤلفه اسم اليوم أربعاء بفتح الباء وكسرها بفتح الهمزة وضم الباء عمود الخيمة وبضمها موضع (و) الوزن (الخامس فعللاء) بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه (كعقرباء) اسما (لمكان و) الوزن (السادس فعالاء بكسر الفاء كقصاصاء) بقاف وصادين مهملتين اسما (للقصاص و) الوزن (السابع فعلاء بضم الأول والثالث كقرفصاء) بقاف فراء ففاء فصاد مهملة لنوع من القعود يقال قعد القرفصاء إذا قعد على قدميه وأمس الأرض أليتيه الوزن (الثامن فاعولاء بضم الثالث كعاشوراء) لعاشر المحرم وحكى أبو عمرو الشيباني فيه القصر. الوزن (التاسع فاعلاء بكسر الثالث كقاصعاء) بالقاف والصاد والعين المهملتين اسما (لأحد جحرة اليربوع) وهو حيوان فوق الفأر يداه أقصر من رجليه عكس الزرافة ومن أسماء جحرته أيضا نافقاء ونافقاء. الوزن (العاشر فعلياء بكسر الأول وسكون الثاني نحو كبرياء) بمعنى التكبر. الوزن (الحادي عشر مفعولاء كمشيوخاء) بالشين والخاء المعجمتين للشيوخ وضبطه ابن مالك بالحاء المهملة قال ومعناه اختلاط الأمر. الوزن (الثاني عشر فعالاء بفتح أوله وثانيه نحو براساء) بالباء الموحدة والراء والسين المهملتين (بمعنى الناس يقال ما أدري أي البراساء هو)

قصره وقد يقال إن اسم ليس مضافا لمصدر بل مصدر (قوله والكافور لوعاء الخ) لا ينافي ما قاله أن الكافور يطلق أيضا على غير وعاء الطلع فليتأمل (قوله أو مصدرا الخ) قال الدنوشري لو أدخله في قوله اسما لأن المصدر على الصحيح اسم جامد غير مشتق كان أولى وكذلك لو أدخل في قوله اسما طرفاء ونحوه مما هو جمع في المعنى لكان أولى أيضا تأمل (قوله قاصعاء) ذكر بدله في باب جموع التكسير راهطاء وذكر أن الثلاثة أسماء لجحرة اليربوع وبينها فراجعه

أي الناس هو (وبراكاء) بالموحدة والراء المهملة (بمعنى البروك) وهو أن يبركوا أبلهم ويبزلوا عن خيلهم ويقاتلوا رجالة وبراكاء كل شيء معظمه وشدته يقال وقع في براكاء الأمر وفي براكاء القتال أي في معظمه وشدته قال بشر بن أبي حازم :

ولا ينجي من الغمرات إلا • براكاء القتال أو الفرار

قاله القالي الوزن (الثالث عشر فعيلاء بفتح أوله وكسر ثانيه نحو قريثاء وكريثاء) بمثلثتين وراءين مهملتين فيهما وبالقاف في الأول والكاف في الثاني (نوعان من البسر) بضم الموحدة وسكون المهملة قال الكسائي بسر قريثاء ممدود وهو أطيب التمر بسرا وقال أبو الجراح تمر قريثاء غير ممدود الوزن (الرابع عشر فعولاء بفتح أوله وضم ثانيه نحو دبوقاء) بالدال المهملة والباء الموحدة والقاف المدرة بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة. الوزن (الخامس عشر فعلاء بفتحتين كخفقاء) بالخاء المعجمة والفاء والقاف اسما (لموضع قاله ابن الناظم) في بعض نسخ الشرح (وإنما هو بالجيم والنون والفاء) كما هو الغالب في نسخ بن الناظم ونصه وفعلاء مخففا اسم مكان (ولا نظير له إلا دأثاء) بفتح الدال المهملة والهمزة والثاء المثلثة اسما (للأمة وقرماء) بالقاف والراء اسما (لموضع) ذكره في الصحاح في مادة الفاء ولم يذكره في مادة القاف قال في القاموس في فصل الفاء وقول الجوهري قرماء موضع سهو وإنما هو بالقاف وقال في فصل القاف وقرى كجمزى ويمد موضع باليمامة لبني امرئ القيس وموضع بين مكة والمدينة (وعلى هذا التقدير فعد الناظم لذلك في المشهور) من أوزان الممدودة (مشكل) لأنه وزن نادر جدا (وفي المحكم) لابن سيده (أن جنفاء بالجيم والنون والفاء والقصر موضع وأنه بالمد أيضا موضع) فذكره فيما يختص بالمد مشكل. الوزن (السادس عشر فعلاء بكسر أوله وفتح ثانيه نحو سيراء) بالسين المهملة والياء المثناة تحت ثوب مخلوط بحرير وقيل ما عمل من القز وقيل برد فيه خطوط صفر أو أيضا نبت وأيضا الذهب. الوزن (السابع عشر فعلاء بضم أوله وفتح ثانيه نحو خيلاء) بالخاء المعجمة والياء المثناة التحتانية الكبر والعجب .

(هذا باب المقصور والممدود)

المقصور هو الاسم المتمكن الذي حرف إعرابه ألف لازمة كالفتى والمصطفى بخلاف إذا ورأيت أخاك فلا يسمى مقصورا والممدود هو الاسم المتمكن الذي آخره همزة بعد ألف زائدة نحو كساء ورداء بخلاف أولاء وشاء فلا يسمى ممدودا (قصر الأسماء ومدها ضربان قياسي وهو وظيفة النحوي وسماعي وهو وظيفة اللغوي وقد) اعتنى اللغويون بسماعي (ووضعوا في ذلك كتبا وضابط الباب عند النحويين) ليرجع إليه (أن الاسم المعتل بالألف ثلاثة أقسام أحدها ما له نظير من الصحيح) الآخر (يجب فتح ما قبل آخره) قياسا (وهذا النوع مقصور بقياس) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

إذا اسم استوجب من قبل الطرف • فتحا وكان ذا نظير كالأسف

فلنظـــيره المعل الآخـــر • ثبوت قصر بقياس ظاهر

(وله أمثلة منها كونه مصدر فعل) بكسر العين (اللازم نحو جوى جوى) بالجيم (وهوى هوى وعمي عمى فإن نظائرها من الصحيح) الآخر (فرح فرحا) وبطر بطرا (وأشر أشرا) وفتح ما قبل آخرها واجب مطرد

(قوله فعلاء بفتحتين كخفقاء) فيه نظر فقد قال ابن يعيش الحلبي في شرح المفصل ومن ذلك أي مما اجتمع فيه زيادتان في محل واحد فعلاء بفتح الفاء والعين قالوا جنفاء وقرماء ولم يأت صفة فالجنفاء اسم ماء لمعاوية بن عامر قال الشاعر : رحلت إليك من جنفاء حتى • أنخت فناء بيتك بالمطال وقرماء بالقاف وتحريك العين موضع والجوهري ذكره بالفاء وهو تصحيف إنما هو بالقاف وقد قالوا في الصفة الثأداء بمعنى الأمة يقال ثأداء أو دأثاء مقلوب منه قال ابن السكيت ليس في الكلام فعلاء بالتحريك إلا حرف واحد وهو الثأداء يعني في الصفات اه وهو مخالف لكلام المصنف من وجوه كما ترى فتأمله وأنصف هداك الله ويفهم من كلام ابن يعيش كما يعلم من تصفح كلامه أن فعلاء هنا بضم أوله وضم ثانيه تأمل وقال في الصحاح وجنفى على فعلى بضم الفاء وفتح العين اسم موضع عن ابن السكيت انتهى وقال في القاموس في مادة جنف وكجمزى وأربى وبعدان وكبرياء ماء لفزارة لا موضع ووهم الجوهري انتهى وقال الجوهري في مادة دأث والدأثاء الأمة وقد يحرك لحرف الحلق وهو نادر لأن فعلاء بفتح العين لم يجئ في الصفات وإنما جاء حرفان في الأسماء فقط وهو قرماء وجنفاء وهما موضعان انتهى وهذا البحث يحتاج إلى مزيد تحرير فليتأمل (هذا باب المقصور والممدود) (قوله بخلاف إذا إلخ) كان عليه أن يذكر محترز قوله اسم كما صنع المصنف أول الكتاب حيث قال وخرج بذكر الاسم نحو يخشى وزاد الشارح هناك خروج الحرف فقال والحرف نحو على وكذا على قياسه فقال في تعريف الممدود الآتي كان حقه أن يقول بخلاف جاء إلخ (قوله وبطر بطرا) تمم به الشارح ليكون نظير ما قبله في عدة الأمثلة وكونها ثلاثة

لأن فعل اللازم قياس مصدره فعل بفتحتين (قال ابن عصفور وغيره) تبعا لسيبويه والفراء (وشذ الغراء) بالغين المعجمة المفتوحة و(المد مصدر غرى) بكسر الراء (فهو غر) وفي الصحاح في فصل الغين المعجمة والراء غرى بالشيء بالكسر أي أولع به والاسم الغراء بالفتح والمد (وأنشدوا) لكثير

(إذا قلت مهلا غارت العين بالبكا ☼ غراء ومدتها مدامع نهل)

هذا قول ابن عصفور وموافقيه (وفيما قالوه نظر لأن أبا عبيدة حكى) عن خالد بن مكتوم (غاريت بين الشيئين غراء أي واليت) بينهما (ثم أنشده) أي بيت كثير المتقدم (وعلى) قول أبي عبيدة (هذا فالمد قياسي كما سيأتي لأن غاريت غراء) بالكسر له نظير من الصحيح يجب قبل آخره ألف (كقاتلت قتالا) ثم قال أبو عبيدة (وغاريت فاعلت من غريت) بالشيء أغرى (به وأنشد) أبو عبيدة والجوهري (أسلو بدل مهلا وفاضت بدل غارت وحفل بدل نهل) بضم النون وتشديد الهاء أي كثيرة متتابعة دل عليه رواية حفل بضم الحاء المهملة وتشديد الفاء أي ممتلئة ولا يبعد عندي أن يقال الغراء بالفتح والمد اسم مصدر كالكلام والسلام وقياس المصدر غرى بالقصر وما حكاه أبو عبيدة من باب فاعل لا من باب فعل وكل استشهد بحسب ما رواه وقد جزم الجوهري بأن الغراء بالفتح والمد اسم مصدر غرى والغراء بالكسر والمد مصدر غاريت واختلفوا في الغراء في بيت كثير فابن عصفور يرى أنه بالفتح والمد وأبو عبيدة يرى أنه بالكسر والمد وتابعه على ذلك الجوهري فلم يتواردا على محل واحد (ومنها فعل بكسر أوله وفتح ثانيه جمعا لفعلة بكسر أوله وسكون ثانيه نحو فرية وفرى) بالفاء والراء الكذب (ومرية ومرى) بالراء الجدال (فإن نظيره) من الصحيح (قربة وقرب) بكسر القاف فيهما (ومنها فعل بضم أوله وفتح ثانيه جمعا لفعلة بضم أوله وسكون ثانيه نحو دمية ودمى) بالدال المهملة الصور المنقوشة في الحائط وتطلق على الصور الجميلة على سبيل التشبيه (ومدية ومدى) بالدال المهملة السكين (وزبية وزبى) بالزاي المضمومة وسكون الموحدة الحفيرة تحفر للأسد (وكسوة وكسى) بالكاف والسين المهملة (فإن نظيرها) من الصحيح (حجة وحجج وقربة وقرب) بضم الحاء والقاف فيهما وإلى ذلك أشار الناظم بقوله كفعل وفعل في جميع ما ☼ كفعلة وفعلة . . . (ومنها اسم مفعول ما زاد على ثلاثة نحو معطى) من الرباعي ومشتق من الخماسي (ومستدعى) من السداسي (فإن نظيره) من الصحيح (مكرم) ومحترم (ومستخرج) بفتح ما قبل الآخر فيهن . القسم (الثاني) من أقسام المعتل بالألف (أن يكون له نظير من الصحيح يجب قبل آخره ألف وهذا النوع ممدود بقياس) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وما استحق قبل آخر ألف ☼ فالمد في نظيره حتما عرف

(وله أمثلة منها أن يكون الاسم مصدر الأفعل) بسكون الفاء وفتح العين (أو افعل) بكسر الفاء وسكون العين (أوله همزة وصل) فالأول (كأعطى إعطاء و) الثاني نحو (ارتأى ارتآء) قال الجوهري ارتأى افتعل من الرأي والتدبير اه والأصل ارتأى ارتآيا فقلبت الياء في الفعل ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وفي المصدر قلبت همزة لتطرفها إثر ألف زائدة (واستقصى) الأمر (استقصاء) تتبعه وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

لمصدر الفعل الذي قد بدئا ☼ بهمز وصل كارعوى وكارتأى

(فإن نظير ذلك) أي نظير ما كان مصدر الأفعل من الصحيح (أكرم إكراما و) نظير ما كان مصدر الفعل أوله همزة وصل من الصحيح (اكتسب اكتسابا) فإنه من افتعل (واستخرج استخراجا) فإنه من استفعل (ومنها أن يكون مفرد الأفعلة) سواء كانت الهمزة فيه مبدلة عن واو أو ياء فالأول (نحو كساء وأكسية و) الثاني نحو (رداء وأردية) والأصل كساو ورداي (فإن نظيره) من الصحيح (حمار وأحمرة وسلاح وأسلحة ومن ثم) أي من أجل أن أفعلة حقها أن تكون جمعا للممدود ولا تكون جمعا للمقصور (قال الأخفش أرحية) جمع رحى

(قوله غارت الخ) قال العيني وغارت من غار الغيث الأرض يغيرها أي سقاها وقيل من غارت عينه تغور غورا إذا دخلت في الرأس وغارت تغار لغة فيه والأول أنسب وغراء نصب على الحال بمعنى مغارية اه ولو قال بمعنى جرية كان أولى لأن الوصف غر وينظر معنى قول المصنف فاعلت من غريت مع قوله قبله نقلا عن أبي الحاكي له عن تقدم غاريت بين الشيئين الخ فإن الأول يقتضي أنه بمعنى الموالاة والثاني يقتضي أنه من غرى بالشيء أي أولع به (قوله ولا يبعد الخ) كونه اسم مصدر فيه نظر لاستيفائه حروف الفعل بخلاف ما نظر به وقول الشارح وتابعه الخ وفيه نظر لأن الجوهري مصرح بأن الغراء بالفتح والمد مصدر غرى كما حكاه الشارح عنه بقوله وفي الصحاح الخ بحسب ما رآه ينظر هل العبارة بحسب ما رآه أو ما رواه

من الباقى (وأقفية) جمع قفى من الواوى (من كلام المولدين لأن رحى وقفى مقصوران) والرحى الطاحونة مؤنثة والقفا مؤخر العنق يذكر ويؤنث (وأما قوله) وهو مرة بن محكان التيمى

(فى ليلة من جمادى ذات أندية) لا يبصر الكلب من ظلمائها الطنبا

(والمفرد ندى بالقصر فضرورة وقيل) ليس بضرورة ولكنه (جمع) بالبناء للمفعول (ندى) بالقصر (على نداء) بالمد (كجمل وجمال) بالجيم (ثم جمع نداء) الممدود (على أندية) فأندية على هذا جمع الجمع (و) هذا القول (يبعده أنه لم يسمع نداء جمعا) ولو سمع لنقل واللازم منتف فالملزوم كذلك (ومنها أن يكون مصدرا لفعل بالتخفيف) والفتح حال كونه (دالا على صوت كالرغاء والثغاء) بضم المهملة والمثلثة أولهما وفتح ثانيهما وإعجامه والرغاء صوت ذوات الخف والثغاء صوت الشاة من الضأن والمعز (فإن نظيره) من الصحيح (الصراخ أو) دالا (على داء نحو المشاء) يقال مشى بطنه مشاء (فإن نظيره) من الصحيح (الدوار) بضم الدال وفى آخره راء مهملة زاد فى القاموس فتح الدال قال وهو شبيه الدوران يأخذ فى الرأس (والزكام) بضم الزاى.

القسم (الثالث أن يكون لانظير له) من الصحيح (فهذا إنما يدرك قصره ومده بالسماع فمن المقصور سماعا الفتى واحد الفتيان والسنا الضوء والثرى) بالمثلثة (التراب والحجى) بكسر الحاء المهملة وبالجيم (العقل) وهو صفة يميز بها بين الحسن والقبيح (ومن الممدود سماعا الفتاء لحداثة السن والثناء للشرف) بالشين المعجمة (والثراء) بالمثلثة (لكثرة المال والحذاء) بكسر الحاء المهملة وبالذال المعجمة (للنعل) بالنون والعين المهملة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

والعادم النظير ذا قصر وذا مد بنقل كالحجى وكالحذا

(مسئلة) (أجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وقصر ذى المد اضطرارا مجمع عليه ... (كقوله)

لابد من صنعا وإن طال السفر وإن تحنى كل عود ودبر

بقصر صنعا للضرورة وجواب الشرط محذوف أى لابد منه وتحنى من حنى ظهره إذا احدودب والعود بفتح العين المهملة وسكون الواو المسن من الإبل ودبر بفتح الدال وكسر الموحدة من دبر البعير بالكسر يدبر دبرة ودبورا إذا عقر ظهره (وقوله)

فهم مثل الناس الذى تعرفونه (وأهل الوفا من حادث وقديم)

فقصر الوفاء للضرورة وهو ممدود وأراد أن هؤلاء القوم الذين مدحهم مثل الناس يعرفونهم ويضربون بهم مثلا فى كل نوع من أنواع الخير وأنهم مع هذا أهل الوفاء بالعهود من حادث متجدد وقديم ماض ومنع الفراء قصر الممدود للضرورة فيما له قياس يوجب مده نحو فعلاء لأن فعلاء تأنيث أفعل لايكون إلا ممدودا فلا يجوز عنده أن يقصر للضرورة ورد بقول الأقيشر

فقلت لو باكرت مشمولة صفرا كلون الفرس الأشقر

فقصر صفرا للضرورة وهى فعلاء أنثى أفعل فلهذا لم يعتد بخلافه وحكى الإجماع على الجواز تبعا للناظم (واختلفوا فى جواز مد المقصور للضرورة فأجازه الكوفيون متمسكين بنحو قوله)

سيغنينى الذى أغناك عنى (فلا فقر يدوم ولا غناء)

فمد غنى للضرورة مع أنه مقصور وورد فى الاختيار كقراءة طلحة بن مصرف يكاد سناء برقه بالمد ووافقهم ابن ولاد وابن خروف (ومنعه البصريون) وقالوا القراءة شاذة (وقدروا الغناء فى هذا البيت مصدرا لغانيت) لأنه يقال غانيت غناء كقاتلت قتالا (لامصدرا لغنيت) فنى كرضيت رضى (وهو تعسف) وإلى الخلاف فى ذلك أشار الناظم بقوله • والعكس بخلف يقع •

(هذا باب كيفية التثنية) (قوله والقاضية) صدق حد المنقوص عليه نظر لأن تاء التأنيث طارئة عليه ينوى بها الانفصال فلا ينافى كون آخره ياء كما أن فتح الياء قبلها لأجلها لاينافى كون التاء ساكنة أصالة (قوله متى ماتلقنى الخ) الخطاب فى تلقنى لعمارة ابن زياد وفردين حال من الفاعل والمفعول جميعا ويرجف جواب الشرط (قوله وتستطارا) من استطار الشىء إذا طار وفيه وجوه الجزم بحذف النون والأصل تستطاران فالضمير للروانف لأنها تثنية فى المعنى لأن كل ألية لها رانفة من قبيل فقد صغت قلوبكما أو للأليتين أو عائد على المخاطب والألف بدل من نون التوكيد والأصل تستطارن أو عائدا إلى الروانف بمعنى تستطارن هى أو النصب بإضمار أن فى تأويل المصدر أى يكن منك رجف الروانف والاستطارة (قوله كمعطى الخ) كون ألف معطى خامسة فيه نظر وقد يقال إنه بالعين المعجمة المفتوحة والطاء المشددة (٢٩٤) اسم مفعول من غطى من الغطاء (قوله كفتى) قال الدنوشرى مصدر الفتى الفتاء يقال فتى بين الفتاء وهو من المصادر التى لا أفعال لها وألف الفتى منقلبة عن ياء لأنك تقول فتية وفتيان كما ذكر الموضح . فإن قيل الفتوة تدل على أن أصل ألف الفتى واو قلت قال بعضهم الواو فى الفتوة منقلبة عن الياء لوجود الضمة قبلها على التاء كما قالوا قضوا لوجب بقلب الياء واوا لأجل الضمة قبلها لأنه من قضيت فلما كان هذا القلب عارضا لم يكن فيه دلالة على أصالة الواو ونظير ذلك نحو غاز بمعنى سميت لما كانت عارضة فيه لم يستدل بها على أصالتها فليتأمل (قوله غير مبدلة) قال السنباطى هو شامل الأصلية وهى التى فى حرف أو شبهه والمجهولة الأصل وهى التى فى اسم لايعلم أصله نحو ذلك والقهر إذ لايمكن أن تكون الألف فى الأسماء أصلية بل هى إما منقلبة عن واو أو ياء ثم تارة يعلم عين المنقلب عنه وتارة لايعلم عين المنقلب عنه إذا تقرر هذا فقول الشارح وهى المجهولة الأصل اقتصار على أحد الشقين ولم أعلم ما الحامل له على هذا لاسيما وليس فى أمثلة الموضح مايصلح للتمثيل بها بل هو من أمثلة الأصلية ثم رأيت ما لعله هو الحامل للشارح رحمه الله على الاقتصار على المجهولة الأصل فإنه اعترض على قول الناظم والجامد الخ بما حاصله أن إطلاق الجامد على الحرف وشبهه إن كان قبل التسمية فصحيح فى نفسه لكن لايصح تثنيته حينئذ إذ التثنية من خصائص الأسماء وإن كان بعدها صحت تثنيته لكن لايصح إطلاق الجامد عليه بإجماع النحاة ما عداه لإطباقهم على أن الجامد إذا سمى به صار متصرفا فإن كان على حرفين لحن وقد صار بعد التسمية بمنزلة يد ودم ثلاثى الأصل محذوف الآخر ولذلك يرد فى التصريف والتكسير ونحوهما وإن كان فى آخره ألف كمتى صارت بعد التسمية غير أصلية مبدلة من واو حسبما يعطيه الدليل فالأصل الياء فيما أميل دون مالم يمل

(هذا باب كيفية التثنية)

وهى جعل الاسم القابل لها دليل اثنين بزيادة فى آخره و(الاسم) القابل للتثنية (على خمسة أنواع أحدها الصحيح) وهو ماليس آخره حرف علة (كرجل وامرأة و) الثانى المنزل منزلة الصحيح) وهو ما كان آخره ياء أو واوا قبلها سكون (كظبى ودلو و) الثالث المعتل المنقوص) وهو ما كان آخره ياء ساكنة قبلها كسرة لازمة من المعرب (كالقاضى) والقاضية (وهذه الأنواع الثلاثة يجب أن لاتغير) عن حالها (فى التثنية تقول رجلان وامرأتان وظبيان ودلوان والقاضيان) والقاضيتان (وشذ فى) تثنية (ألية) بفتح الهمزة (وخصية) بضم الخاء المعجمة (أليان وخصيان) بحذف التاء والقياس أليتان وخصيتان قال عنترة

متى ماتلقنى فردين ترجف ۞ روانف أليتيك وتستطارا

والروانف بالراء والنون والفاء أطراف الألية (وقيل) أليان وخصيان ليسا تثنية ألية وخصية المؤنثين وإنما (هما تثنية ألى وخصى) المذكرين . النوع (الرابع المعتل المقصور) وهو ما آخره ألف لازمة من المعرب (وهو نوعان أحدهما ما يجب قلب ألفه ياء) فى التثنية (وذلك فى ثلاث مسائل إحداها أن تتجاوز ألفه ثلاثة أحرف) بأن تكون رابعة (كحبلى وحبليان وملهى وملهيان) بفتح الميم وسكون اللام وهو ما يلهى به أو خامسة كمعطى ومعطيان أو سادسة كمستدعى ومستدعيان (وشذ قولهم فى تثنية قهقرى) وهو الرجوع إلى خلف (وخوزلى) بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو وفتح الزاى وهى مشية فيها تثاقل وقيل مشية بتبختر (قهقران وخوزلان بالحذف) للألف دون قلبها ياء المسئلة (الثانية أن تكون) الألف (ثالثة مبدلة من ياء كفتى قال الله تعالى ودخل معه السجن فتيان) بقلب الألف ياء (وشذ فى) تثنية (حمى) بكسر الحاء المهملة (حموان بالواو وحكاه الفراء مع أن ألفه مبدلة من ياء تقول حميت المكان حماية والقياس حميان المسئلة (الثالثة أن تكون) الألف (غير مبدلة) من شىء وهى المجهولة الأصل (وقد أميلت كمتى لو سميت بها قلت فى تثنيتها متيان) أما قلب الألف فى الجميع فلأن علامة التثنية لابد من فتح ماقبلها وما آخره ألف لايمكن تحريكه لأن الألف لاتقبل الحركة ولا يمكن حذف الألف لالتباس المثنى بالمفرد عند الإضافة وأما وجه قلبها ياء فى المسئلة الأولى فبالحمل على الفعل لأن التصريف فى الاسم محمول عليه فى الفعل وأنت لو ثنيت فعلا مما زاد على الثلاثة لقلبت الألف إلى الياء سواء كان أصلها الواو أم لا وأما فى المسئلة الثانية فهى

من الرجوع إلى الأصل وأما في المسألة الثالثة فلأن الإمالة إنما تحصل بنحو الألف إلى الياء فردت إليها في التثنية وإلى هذه المسائل الثلاث أشار الناظم بقوله :

آخر مقصور يثنى اجعله يا * إن كان عن ثلاثة مرتقيا
كذا الذي اليا أصله نحو الفتى * والجامد الذي أميل كمتى

(و) النوع (الثاني) من نوعى المقصور (ما يجب قلب ألفه واوا وذلك في مسألتين إحداهما أن تكون مبدلة من الواو) ولم تتجاوز ثلاثة أحرف (كعصا) وعصوان (وقفا) وقفوان (ومنا) بالتخفيف ومنوان (وهو لغة في المن) بالتشديد (الذي يوزن به قال) الشاعر :

وقد أعددت للعذال عندي * (عصا في رأسها منوا حديد

وشذ قولهم في) تثنية (رضا رضيان بالياء مع أنه من الرضوان) وقاس عليه الكسائي وأجيب بأنه نادر لا يقاس عليه المسألة (الثانية) من المسألتين (أن تكون) الألف (غير مبدلة) من شيء (ولم تمل نحو لدا وإذا تقول إذا سميت بهما ثم ثنيتهما لدوان وإذوان) وإنما قلبت الألف في هاتين المسألتين واوا لأن التثنية ترد الأشياء إلى أصولها وعدم الإمالة دليل على عدم ملاحظة الياء وإلى هاتين المسألتين أشار الناظم بقوله :

في غير ذا تقلب واوا الألف * وأولها ما كان قبل قد ألف

(و) النوع (الخامس الممدود) وهو ما كان آخره همزة قبلها ألف زائدة (وهو أربعة أنواع أحدها ما يجب سلامة همزته وهو ما همزته أصلية كقراء) بضم القاف وتشديد الراء المهملة (ووضاء) بضم الواو وتشديد الضاد المعجمة (تقول) في تثنيتهما (قراءان ووضاءان) بتصحيح الهمزة وسلامتها من القلب واوا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وغير ما ذكر صحح (والقراء الناسك والوضاء الوضىء الوجه) مأخوذان من قرأ ووضؤ وإنما لم تقلب الهمزة فيهما لقوتها بالأصالة وعدم إتباعها غيرها النوع (الثاني ما يجب تغيير همزته بقلبها واوا وهو ما همزته بدل من ألف التأنيث كحمراء) عند الجمهور (وحمراوان) وإنما قلبت هنا لأن بقاءها على صورتها يؤدى إلى وقوع همزة بين ألفين وذلك كثير إلى ثلاث ألفات واختير قلبها واوا لبعد شبهها بالألف لأن الياء تشبه الألف في وقوع كل منهما للتأنيث قاله المبرد وهو منقوض بعطايا والأجود أن يقال إنما قلبت واوا حملا على النسب لأن التثنية وجمع التصحيح والنسب تجرى مجرى واحدا قاله الشاطبي وإلى هذا أشار الناظم بقوله * وما كصحراء بواو ثنيا * (وزعم السيرافي أنه إذا كان قبل ألفه واو وجب تصحيح الهمزة لئلا يجتمع واوان ليس بينهما إلا ألف فتقول في عشواء) بفتح العين المهملة وسكون الشين المعجمة وهي التي لا تبصر ليلا وتبصر نهارا (عشواءان بالهمز وجوز الكوفيون في ذلك الوجهين) التصحيح والقلب واوا (وشذ) عند الفريقين (حمرايان بقلب الهمزة ياء و) شذ (قرفصان) في تثنية قرفصاء بضم القاف وسكون الراء وضم الفاء بعدها صاد مهملة ضرب من القعود (وخنفسان) تثنية خنفساء بضم الخاء المعجمة وسكون النون قال الجوهري وفتح الفاء ومقتضى القاموس ضمها وسينها مهملة دويبة سوداء (وعاشوران) تثنية عاشوراء العاشر أو التاسع من محرم قاله في القاموس (بحذف الألف والهمزة معا) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * وما شذ على نقل قصر * النوع (الثالث ما يترجح فيه التصحيح) وهو إقرار الهمزة على حالها (على الإعلال) وهو قلب الهمزة واوا (وهو ما همزته بدل من أصل نحو كساء وحياء) بالحاء المهملة والياء المثناة التحتانية (أصلهما كساو وحياي) قلبت الواو والياء فيهما همزة لتطرفهما إثر ألف زائدة وإنما يرجح التصحيح لأن فيه إقرار الحرف على صورته الأصلية بخلاف

(قوله فلأن الإمالة) قال الشاطبي الإمالة تكون في ذوات الياء والواو فلم لزمت الياء . مع أنها الجواب الياء على اللامات أغلب من الواو كما صرح به س وغيره فكثرتها مع الإمالة في اللامات دليل على الياء وإنما قلبت واوا مع عدم الإمالة وإن كانت الياء أغلب على اللامات لأنه ليس شيء من بنات الياء تلزم ألفه عدم الإمالة بل القاعدة أن كل ما أصله الياء فالإمالة فيه جائزة فالتزامهم عدم الإمالة في هذه الأشياء يدل على عدم اعتبار الياء فيها ويظهر لك بما ذكر تخصيص كلام س بما عدا ما لزموا فيه عدم الإمالة (قوله وحياء) قال الدنوشرى هو بالمد تغير وانكسار يعترى الإنسان من خوف ما يعاب به ويذم وربما عرف بأنه انحصار النفس خوف ارتكاب القبائح واشتقاقه من الحياة يقال حيي الرجل نقصت حياته كنسى إذا اعتل نساه وهو عرق في الفخذ وحشى اعتل حشاه فكأنه لخوف المذمة تنتقص حياته وتضعف كذا قرره الزمخشري وعكس الواحدي ذلك فقال استحيا الرجل قويت حياته لشدة علمه بمواقع العيب والذم قال والحياة من قوة النفس اهـ من شرح البرماوي على البخاري وقال العيني وحقيقته أي الحياء خلق يبعث على اجتناب القبيح ويمنع من التقصير في حق ذي الحق ونحوه وأول الحياء الحياء من الله وهو أن يراك حيث نهاك اهـ وهذا التعريف قد يقال شامل لنحو الإيمان والورع والزهد وتعريفه الحياء من الله بقوله وهو أن يراك الخ قد يتوقف فيه بأنه فرد من أفراد مطلق الحياء الذي عرفه بما سبق فإن الرؤية ليست من الأخلاق فليتأمل ذلك

الإعلال (وشذ) على الوجهين (كسايان) بإبدال الواو ياء النوع الرابع ما يترجح فيه الإعلال) وهو قلب الهمزة واوا (على التصحيح) وهو عدم القلب (وهو ما همزته بدل من حرف الإلحاق كعلباء) بكسر العين المهملة وسكون اللام وبالباء الموحدة عصبة صفراء في العنق قال أبو النجم • يرفق الحلق على علبائه • (وقوباء) بضم القاف وسكون الواو وبالباء الموحدة داء معروف يتقشر ويتسع يعالج بالريق (أصلهما علباي وقوباي بياء زائدة فيهما لتلحقهما بقرطاس) بكسر القاف وسكون الراء وهو ما يكتب فيه أو يرمى إليه (وقرناس) بضم القاف وسكون الراء بعدها نون فسين مهملة شبيه الأنف ما يتقدم من الجبل (ثم أبدلت الياء) فيهما (همزة) لتطرفها إثر ألف زائدة فعلباء ملحق بقرطاس وقوباء ملحق بقرناس وإنما ترجح الإعلال على التصحيح فيهما لشبه الهمزتين بهمزة حمراء من جهة أن كلا منهما بدل من حرف زائد غير أصلي (وزعم الأخفش وتبعه) أبو موسى (الجزولي أن الأرجح في هذا الباب) أيضا (التصحيح) على الإعلال (و) أن سيبويه إنما قال إن القلب في علباء أكثر منه في كساء) مع اشتراكهما في القلة فلذلك قال الناظم • ونحو علباء كساء وحيا • بواو او همز من غير ترجيح

(هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم ويسمى الجمع الذي على هجاءين)

وهما الواو والنون رفعا والياء والنون نصبا وجرا (و) يسمى أيضا (الجمع الذي على حد المثنى) أي على طريقة المثنى (لأنه أعرب بحرفين) الواو والياء (وسلم فيه بناء الواحد) وختم بنون زائدة تحذف للإضافة) كما أن المثنى أعرب بحرفين الألف والياء وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون زائدة تحذف للإضافة (اعلم أنه يحذف لهذا الجمع) المذكر السالم (ياء المنقوص وكسرتها) التي قبلها (فتقول) في جمع القاضي مما ياؤه أصلية والداعي مما ياؤه منقلبة عن واو (القاضون والداعون) والأصل فيهما القاضيون والداعيون حذف ضمة الياء للاستثقال ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وحذفت الكسرة التي كانت قبل الياء لئلا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها ساكنة إثر كسرة ثم عوض من الكسرة الضمة لمناسبة الواو وإن شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فيهما فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين (و) يحذف لهذا الجمع (ألف المقصور دون فتحتها) التي قبلها (فتقول) في جمع موسى علما (الموسون) والأصل الموساون حذفت الألف لالتقاء الساكنين وأبقيت الفتحة لتدل على الألف المحذوفة وإليه أشار الناظم بقوله :

واحذف من المقصور في جمع على حد المثنى ما به تكملا

• والفتح أبق مشعرا بما حذف • وذهب الكوفيون إلى قلب الفتحة ضمة فيما ألفه زائدة فأجازوا في

(هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم) (قوله مما ياؤه أصلية الخ) قال شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله انظر هل ذلك لأجل شرح المتن فقط ويتصور فيها أن تكون زائدة أو ليست منقلبة عن شيء نحو الحرفية مسمى بها من يعقل كما قيل بذلك في ألف المقصور في متى وإذا وحرره (قوله والأصل فيهما القاضيون الخ) اقتصر على الإعلال في حالة الرفع لاقتصار المصنف على المرفوع وتقول في النصب والجر الأصل القاضيين الأولى ياء المنقوص والثانية ياء الإعراب فما قبل ياء المنقوص مكسور لمناسبة الياء فلا ضم هناك فتقول فيه حذفت كسرة الياء للثقل ثم ياء المنقوص لالتقاء الساكنين (قوله في جمع موسى علما الخ) قال بعضهم وموسى الأعجمي غير مشتق وقول مكي إنه مشتق من أوسيت الشجر أخذت ما عليه من الورق ضعيف ورد ابن السراج هذا كله وقال من اشتق شيئا من لغة العجم من لغة العرب كان بمنزلة من ادعى أن الطير ولد الحوت ومع كون موسى أعجميا اختلف في وزنه فقال سيبويه وزنه مفعل وهو قول أبي عمرو وقال الكسائي وزنه فعلى واحتج لسيبويه بأن زيادة الميم أولا أكثر من زيادة الألف آخرا ورد الفارسي على الكسائي بصرفه في النكرة ولو كانت فعلى لكانت ألفه للتأنيث ولا يصرف نكرة أيضا ومن جوز فعلى في الأبنية كما صار إليه الأخفش يجوز عنده كون ألفه للإلحاق فيصرف في النكرة وتقول في جمعه بالواو والنون موسون وموسين بفتح السين عند البصريين والكوفيين إن كان وزنه مفعلا وتقول على طريقة الكسائي موسون بضم السين قبل الواو وموسين بكسر السين قبل الياء هذا كله في موسى اسم لواحد من بني آدم . وأما الموسى التي يحلق بها الشعر فعربية ثم قيل إنها مشتقة من أسوت الشيء أصلحته والأصل مؤسى بالهمزة أبدلت الهمزة واوا وقيل من أوسيت حلقت وهذا أشهر ولا أصل لواوه على هذا في الهمزة والمشهور تأنيثها وقيل هو مذكر ووزنها على الباحث فعلى فيمتنع الصرف سواء سميت بها أو لم تسم إلا إذا ثبت فعللا فيصرف في النكرة والله أعلم فليتأمل مع كلام الشارح (قوله إلى قلب الفتحة ضمة) وكان عليه أن يقول إلى قلب الفتحة ضمة قبل الواو وكسرة قبل الياء بل كان عليه أن يحذف لفظ قلب قال الجوهري في صحاحه عيسى اسم عبراني أو سرياني وجمعه عيسون بفتح السين تقول جاء العيسون ومررت بالعيسين وقال أيضا وأجاز الكوفيون

ضم السين قبل الواو وكسرها قبل الياء ولم يجزه البصريون قالوا لأن الألف إنما سقطت لاجتماع الساكنين فوجب أن تبقى السين مفتوحة كما كانت سواء كانت الألف أصلية أم غيرها وفي النسبة إليه عيسوي بقلب الألف واوا وإن شئت حذفتها فقلت عيسي وموسي أهـ فلم يعبر بالقلب كما ترى (قوله فالفتح الخ) عبارته لاتوفي بالمقصود إلا بعناية وحق العبارة أن يقول إن قلنا أن ألفه زائدة جاز الوجهان عندهم وإن قلنا أنها أصلية تعين الفتح عند الجميع (قوله من ألف الإلحاق) الموافق لما سبق في عبارة المصنف والواقع أن يقول من حرف الإلحاق لأن الهمزة في علباء بدل من ياء والأصل علباي لا من الألف

(هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم) (قوله إلا ما ختم بتاء التأنيث) أي أو ما أشبهها كتاء بنت وأخت فإنها ليست للتأنيث فكان القياس إثباتها في الجمع وأن يقال بنتات وأختات لأن التاء فيهما كتاء ملكوت من جهة سكون ماقبلها قال ابن جني في سر الصناعة وليست التاء فيهما بعلامة تأنيث لسكون ما قبلها كما نص عليه سيبويه في باب مالا ينصرف وإن وقع له في موضع آخر تجوز في اللفظ فقال إنها للتأنيث ووجه تجوزه أنها لما كانت التاء لا تبدل من الواو فيهما إلا مع المؤنث صارتا كأنهما علامتا تأنيث وعلامة التأنيث في بنت وأخت الصيغة أي بناؤهما على فعل وفعل وأصلهما فعل وإبدال الواو فيهما لازم لأن هذا عمل اختص

جمع موسى موسون وموسون بفتح السين وضمها فالفتح بناء على أن وزنه مفعل وألفه أصلية من أوسيت رأسه إذا حلقته بالموسى والضم بناء على أن وزنه فعلى وألفه زائدة من ماس رأسه موسا حلقه واتفق الجميع على إبقاء الفتحة فيما ألفه منقلبة من أصل ياء أو واو فتقول المقتفون والأعلون (وفي التنزيل وأنتم الأعلون وإنهم عندنا لمن المصطفين) وأصلهما الأعليون والمصطفين تحركت ياءاهما المبدلتان من واو في الأصل لأنهما من العلو والصفوة وانفتح ما قبلهما فقلبا ألفين ثم حذفتا لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة قبلهما دليلا عليهما (ويعطى الممدود) في جمعه جمع المذكر السالم (حكمه في التثنية) من وجوب التصحيح فيما همزته أصلية ومن وجوب القلب إلى الواو فيما همزته بدل من ألف التأنيث ومن جواز الأمرين فيما همزته بدل من ألف الإلحاق أو بدل من أصل (فتقول في) جمع (وضاء) وقراء وصفين لمذكر (وضاؤون) وقراؤون (بالتصحيح) بسلامة الهمزة لأصالتها (و) تقول (في) جمع (حمراء علما لمذكر) عاقل (حمراوون بالواو) لأن همزته بدل من ألف التأنيث واحترز بقوله علما لأن حمراء صفة لا تجمع جمع السلامة (ويجوز الوجهان) التصحيح والإعلال (في نحو علباء وكساء علمين لمذكرين) عاقلين فتقول علباؤون وكساؤون بالتصحيح وعلباوون وكساوون بإبدال الهمزة واوا لأنها في علباء للإلحاق بقرطاس وفي كساء بدل من أصل وفي الأرجح من الوجهين الخلاف السابق بوجهيه والتقييد بالعلمية شرط لصحة الجمع

(هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم)

من التغيير (يسلم في هذا الجمع) المؤنث السالم (ما سلم في التثنية) لأن التثنية وجمع السلامة أخوان (فتقول في جمع هند) علما لمؤنث (هندات) بزيادة ألف وتاء (كما تقول في تثنيتها هندان) بزيادة ألف ونون من غير حذف شيء منهما (إلا ما ختم بتاء التأنيث فإن تاءه تحذف في الجمع) بالألف والتاء لئلا يجمع بين علامتي تأنيث (وتسلم في التثنية) لفقد العلة المذكورة (تقول في جمع مسلمة مسلمات) ولا تقول مسلمتات لما مر (و) تقول (في تثنيتها مسلمتان) بإثبات التاء ولا تقول مسلمان بحذفها للإلباس بتثنية المذكر (و) جمع المقصور والممدود (يتغير فيه ما تغير في التثنية تقول) في جمع المؤنث بألف التأنيث المقصورة (حبليات بالياء) المثناة التحتانية (و) بالممدودة (صحراوات بالواو كما تقول في تثنيتهما حبليان بالياء (وصحراوان) بالواو وإنما قلبوا المقصورة ياء لأنهم لا يجمعون بين ألفين والحذف متعذر لأن الكلمة بنيت عليها وخصت بالقلب إلى الياء لأن الياء يؤنث بها كتقومين وإنما قلبوا الممدودة واوا لأن بقاءها يؤدي إلى اجتماع ثلاث ألفات فإن الهمزة من مخرج الألف وخصت بالقلب واوا لأن الياء قريبة من الألف فلو قلبت ياء لأدى إلى اجتماع ثلاث ألفات (وإذا كان ما قبل التاء) الدالة على التأنيث في المفرد (حرف علة أجريت عليه) أي على حرف العلة (بعد حذف التاء ما يستحقه) من تصحيح وإعلال (لو كان آخرا في أصل الوضع) قبل مجيء تاء التأنيث (فتقول في) جمع (نحو ظبية وغزوة ظبيات وغزوات بسلامة) حرف العلة (الياء والواو) من القلب ألفا لسكون ما بعدها (و) تقول (في) جمع نحو (مصطفاة وقناة) بالفاء

به المؤنث ولشبه التاء فيهما بتاء التأنيث حذفت في الجمع لكن ردت اللام في أخوات كثمرات دون بنات لنكتة تظهر بالتأمل وسيأتي في باب النسب ما يتعلق بهذا البحث على وجه الإيضاح والبسط (قوله لئلا يجمع بين علامتي تأنيث) هذا يدل على أن التاء في الجمع للتأنيث وقد يتوقف فيه بأنه قد يكون لمذكر كحمامات واصطبلات (قوله لأن الياء يؤنث بها) فيه مسامحة ظاهرة ولو قال لأن التاء يدل بها على التأنيث لكان حسنا (قوله لأدى إلى اجتماع الخ) لو قال لأدى إلى

والتاء المثناة فوق (مصطفيات وفتيات بقلب الألف ياء) فيهما رجوعا إلى الأصل في فتاة ولزيادتها على الثلاث في مصطفات لانهامن الصفوة (قال الله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم) على البغاء (و) تقول (في) جمع (نحو قناة) بالقاف والنون وهي الرمح والحفيرة (قنوات بالواو) ردا إلى أصلها لانها ثالثة (و) تقول (في) جمع (نحو نبأة) بفتح النون والباء الموحدة بعدها ألف زائدة فهمزة بدل من واو قال الجوهري النبوة والنباوة ما ارتفع من الارض وضبطها الشيخ عبد القادر المكي بفتح النون وسكون الموحدة بعدها همزة فتاء تأنيث الصوت الخفي اه وفيه نظر (نباءات) بإقرار الهمزة (ونباوات) بقلبها واوا لما مر من أن ما همزته بدل من أصل يجوز فيه التصحيح والإعلال وتقول في نحو بناءة بفتح الموحدة وتشديد النون مؤنث بناء بناءات وبنايات لأن الهمزة فيه بدل من ياء لانه من بنى يبنى (و) تقول (في) جمع (نحو قراءة) بضم القاف وتشديد الراء وهي الناسك (قراءات بالهمز لا غير) لما مر من أن الهمزة الأصلية يجب سلامتها وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وإن جمعته بتاء وألف • فالألف اقلب قلبها في التثنيه
وتاء ذي التا الزمن تنحيه

شبه اجتماع ثلاث ألفات لكان أولى (قوله وفيه نظر) وجهه أن ذلك على ضبط الشيخ عبد القادر لا يناسب قول المتن بعد ذلك بناءات وبناوات وكان يقال عليه بنات لا غير

(فصل)

(قوله كان المجموع) مراده بالمجموع الذي يراد جمعه كما هو ظاهر فليتأمل (قوله الفتح والإسكان) ينظر هل الأكثر الإسكان أو الفتح مختص بالعقلاء قد يقال إن جمع السلامة يكون لمؤنث نحو فارات وهو غير مختص بالعقلاء فكلامه مشكل إلا أن يكون مراده المذكر (قوله على إحدى اللغات الثلاث) عبارة الصحاح الجرو بكسر الجيم وضمها ولد الكلب والسباع والجمع أجر وجراء وجمع الجراء أجرية والجرة والجرو والصغير من القثاء وفي الحديث أتي النبي ﷺ بأجر زغب اه

(فصل) (إذا كان المجموع بالألف والتاء اسما ثلاثيا ساكن العين غير معتلها ولا مدغمها فإن كانت فاؤه مفتوحة لزم فتح عينه) إتباعا لفتحة فائه سواء في ذلك العاقل وغيره وصحيح الفاء واللام أو أحدهما مؤنث بالتاء أو المعنى (نحو جفنة ودعد) علم امرأة (تقول) في جمعهما بالألف والتاء (جفنات ودعدات) بفتح عينهما (قال الله تعالى كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم) بفتح السين جمع حسرة بسكونها (وقال) عبد الله بن عمرو العرجي

(بالله يا ظبيات القاع قلن لنا) • ليلاي منكن أم ليلى من البشر

بفتح الباء الموحدة جمع ظبية بسكونها والقاع المستوي من الارض وليلاي بالإضافة إلى ياء المتكلم مبتدأ أسقط منه همزة الاستفهام بدليل معادلتها بأم ومنكن خبر المبتدأ وعدل من الإضمار إلى التصريح باسمها ثانيا للاستلذاذ (وأما قوله) وهو أعرابي من بني عذرة

(وحملت زفرات الضحى فأطقتها • ومالي بزفرات العشي يدان)

بتسكين الفاء من زفرات في الموضعين (فضرورة حسنة لأن العين قد تسكن للضرورة مع الإفراد والتذكير كقوله • يا عمرو يا ابن الأكرمين نسبا •) بسكون الميم وإذا فعلوا ذلك في الإفراد ففي الجمع أولى والزفرات من زفر يزفر إذا أخرج نفسه بأنين وإنما أضاف الزفرات إلى وقتي الضحى والعشي لأن من عادة المتيم أن يقوى به الهيام في هذين الوقتين (وإن كان) الاسم المستوفي للشروط الخمسة (مضموم الفاء نحو خطوة وجمل) بالجيم علم امرأة (أو مكسورها نحو كسرة وهند جاز لك في عينه الفتح والإسكان مطلقا) عن القيد الآتي (والإتباع) لحركة الفاء (إن لم تكن الفاء مضمومة واللام ياء كدمية) بالدال المهملة والياء المثناة تحت وهي الصورة من العاج (وزبية) بالزاي والباء الموحدة والياء المثناة تحت وهي حفرة للأسد فيقال في جمعهما دميات وزبيات بفتح عينهما وإسكانها وإذا فتحت لم تقلب الياء ألفا لئلا يلتقي ساكنان وامتناع الإتباع فيهما لثقل الياء بعد الضمة (ولا مكسورة واللام واوا كذروة) بكسر الذال المعجمة وقد تضم وبسكون الراء أعلى السنام (ورشوة) بكسر الراء على أحد اللغات الثلاث وسكون الشين المعجمة وهي الجعل فلا يقال في جمعهما ذروات ورشوات بكسر عينهما إتباعا لفائهما لثقل الواو بعد الكسرة (و) على إحدى اللغات (شذ جروات بالكسر) في الراء إتباعا للجيم جمع جروة بكسر الجيم على إحدى اللغات الثلاث وبسكون الراء الأنثى من ولد الكلب والسبع والصغيرة من القثاء وإلى ذلك أشار الناظم بقوله والسالم العين الأبيات الأربعة (ويمتنع التغيير) في العين (في خمسة أنواع) لم تستوف الشروط الخمسة (أحدها) فاقد الثلاثية (نحو

زينبات وسعادات لأنهما رباعيان لا ثلاثيان . النوع (الثاني) فاقد الاسمية المقابلة للوصفية (نحو ضخمات) بالضاد والخاء المعجمتين جمع ضخمة وهي الغليظة (وعبلات) بفتح العين المهملة وسكون الموحدة جمع عبلة وهي التامة الخلق (لأنهما وصفان لا اسمان وشذ كهلات بالفتح) في الهاء جمع كهلة وهي التي جاوزت الثلاثين سنة وكان حقه الإسكان لأنه صفة (ولا ينقاس) فتحه (خلافا لقطرب) النوع (الثالث) فاقد سكون العين (نحو جمرات) بفتح الجيم (وسمرات) بضم الميم (ونمرات) بكسر الميم لأنهن محركات الوسط) ومفردهن جمرة وسمرة ونمرة بالنون أنثى النمر (ثم يجوز الإسكان) تخفيفا (في نحو سمرات) مما كانت عينه مضمومة (ونمرات) مما كانت عينه مكسورة (كما كان) الإسكان (جائزا تخفيفا (في المفرد) نحو سمرة ونمرة بإسكان الميم فاستصحب مع الجمع (لا أن ذلك) الإسكان (حكم تجدد) له (حالة الجمع) حتى يقال إن التغيير حاصل بسبب الجمع . النوع (الرابع) فاقد صحة العين (نحو جوزات) من الواوي (وبيضات) من اليائي مما قبل حرف العين فيه فتحة فلا يغير (لاعتلال العين قال الله تعالى في روضات الجنات) بسكون الواو (وهذيل تحرك نحو ذلك) بالفتح ولم تستثقل فتحة عين المعتل لعروضها عندهم (وعليه قراءة بعضهم ثلاث عورات) بفتح الواو (وقول الشاعر) المتنبي في مدح جمله

(أخو بيضات رائح متأوب ❊ رفيق بمسح المنكبين سبوح

بفتح الياء من بيضات يقول جمل في سرعة سيره كالظليم الذي له بيضات يسير ليلا ونهارا ليصل إليها والرائح من الرواح هو الذهاب والمتأوب من تأوب إذا جاء أول الليل والرفيق بمسح المنكبين هو العالم بتحريكهما في السير والسبوح حسن الجري وبقي من المعتل ضرب آخر وهو ما كان حرف العلة فيه ساكنا وقبله حركة تجانسه نحو تارة ودولة وديمة فهذا يبقى على حاله وهذيل تفتحه في جميع الباب قاله في المصباح (واتفق جميع العرب على الفتح في عيرات جمع عير) بكسر العين المهملة وسكون الياء المثناة تحت وبالراء (وهي الإبل التي تحمل الميرة) بكسر الميم وسكون الياء المثناة تحت الطعام (وهو شاذ في القياس لأنه مؤنث بدليل ولما فصلت العير فهو (كبيضة وبيضات فحقه الإسكان) واختلف الناس في عيرات اختلافا كثيرا وحاصله هل هي بكسرة ففتحة أو بفتحتين على قولين والأول قول الجمهور ثم اختلفوا في المفرد فقال أكثرهم عير بكسرة أصلية اسم جمع للإبل تحمل الميرة لأنها تعير أي تذهب وتجيء وقيل عير بكسرة منقلبة عن ضمة جمع تكسير لعير بالفتح وهو الحمار كسقف وسقف ثم فعل به ما فعل ببيض من قلب الضمة كسرة قالوا وأصل القافلة قافلة الحمير ثم توسعوا فأطلقوها على كل قافلة والقول الثاني اختلف القائلون به أيضا على قولين أحدهما المبرد وهو أنه جمع عير وهو الحمار والثاني لتلميذه أبي إسحق وهو أنه جمع عير وهو الذي في الكتف أو القدم فقيل له أذلك مؤنث قال لم فإن يونس قال إن كل شيئين منفصلين في الإنسان يؤنثان كاليدين والرجلين . النوع (الخامس) فاقد عدم الإدغام (نحو حجات) جمع حجة بفتح الحاء المرة من الحج (وحجات) جمع حجة بكسر الحاء الهيئة من الحج (وحجات) جمع حجة بضم الحاء الدليل فلا تغير العين عن سكونها (لإدغام عينه فلو حرك انفك إدغامه فكان يثقل) فتفوت (فائدة الإدغام)

(هذا باب جمع التكسير)

ويفارقه جمع السلامة في أربعة أشياء أحدها أن جمع السلامة مختص بالعقلاء والتكسير لا يختص والثاني أنه يسلم فيه بناء المفرد ولا يسلم في التكسير والثالث أنه يعرب بالحروف وجمع التكسير بالحركات والرابع أن الفعل المسند إلى جمع السلامة لا يؤنث ويؤنث مع التكسير قاله أبو البقاء (و) جمع التكسير لغة (هو ما تغير فيه صيغة الواحد إما بزيادة) ليس هو ضامن شيء من غير تبديل شكل (كصنو) للمفرد

(هذا باب جمع التكسير) (قوله أن جمع السلامة مختص بالعقلاء) قد يقال إن جمع السلامة يكون لمؤنث وهو غير مختص بالعقلاء نحو فارات فكلامه مشكل إلا أن يكون مراده المذكر اهـ (وأقول) كون مراده المذكر متعين لا شبهة فيه لأنه لا يظهر جميع ما ذكره من الفروق إلا فيه وبه تعرف ما في كلام الدنوشري الآتي (قوله ولا يسلم في التكسير) قال الدنوشري قد يقال إن ذلك غير مطرد بدليل نحو صنوان اهـ وفيه نظر لأنه متغير بالزيادة (قوله يعرب بالحروف) قال الدنوشري هذا إذا كان جمع مذكر أما إذا كان جمع السلامة المؤنث فإنه يعرب بالحركات لا بالحروف على أن جمع المذكر السالم يقول بعضهم إعرابه بالحركات (قوله أن الفعل المسند إلى جمع السلامة لا يؤنث) قال الدنوشري قد يقال أنه يؤنث إذا أسند إلى جمع المؤنث السالم

(وصنوان) جمعه قال في الصحاح إذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد فكل واحدة منهن صنو والاثنان صنوان والجمع صنوان برفع النون بخلاف زيدين فإن الواو عوض عن الضمة والنون عوض عن التنوين (أو بنقص) من غير تبديل شكل (كتخمة بضم التاء وفتح الخاء المعجمة للمفرد (وتخم) جمعه (أو بتبديل شكل) من غير زيادة ولا نقص (كأسد) بفتح الهمزة والسين للمفرد (وأسد) بضم الهمزة وسكون السين جمعه (أو بزيادة وتبديل شكل كرجال) ورجل (أو بنقص وتبديل شكل كرسل) ورسول (أو بهن) أي بالنقص والزيادة وتبديل الشكل (كغلمان) وغلام فإن غلمانا زيد في آخره ألف ونون ونقص منه الألف الواقعة قبل الميم بعد اللام في غلام وتبديل شكله بكسر فائه وإسكان عينه هذا تقسيم ابن مالك واعترض بأنه لا تحرير فيه لأن صنوان من باب زيادة وتبديل شكل وتخم من باب نقص وتبديل شكل لأن الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد قاله المرادي ويجاب عنه بأنه انظر إلى ظاهر اللفظ وأنه لا يرى تقدير التغيير كما يؤخذ من كلامه الآتي والمشهور تقسيم التغيير إلى قسمين لفظي وتقديري فاللفظي ما تقدم له والتقديري نحو فلك ودلاص وهجان ومذهب سيبويه أن فلكا وأخواته جموع تكسير فيقدر في ذلك زوال ضمة الواحد وتبديلها بضمة مشعرة بالجمع ففلك إذا كان واحدا كقفل وإذا كان جمعا كبدن وكذا القول في أخواته والباعث له على ذلك أنهم قالوا في تثنيته فلكان فعلم أنهم لم يقصدوا به ما قصد بجنب ونحوه مما يشترك فيه الواحد وغيره حين قالوا هذا جنب وهذان جنب وهؤلاء جنب والفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجدان التثنية وعدمها وقال ابن مالك في باب أمثلة الجمع من التسهيل والأصح كونه يعني باب فلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير (و) التغيير اللفظي (لسبعة وعشرون بناء منها أربعة موضوعة للعدد القليل وهو من الثلاثة إلى العشرة) بدخول العشرة على القول بدخول الغاية في المغيا ولو قال وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما لكان أولى (وهي أفعل) بضم العين (كأكلب) جمع كلب (وأفعال كأجمال) بالجيم جمع جمل (وأفعلة) بكسر العين (كأحمرة) جمع حمار (وفعلة) بكسر الفاء وسكون العين (كصبية) جمع صبي وخصت هذه الأوزان الأربعة بالقلة لأنها تصغر على لفظها نحو أكيلب وأجيمال وأحيمرة وصبية بخلاف غيرها من الجموع فإنها ترد إلى واحدها في التصغير وتصغير الجمع يدل على التقليل وإليها أشار الناظم بقوله :

أفعلة أفعل ثم فعلة • ثمت أفعال جموع قلة

وليس من جموع القلة فعل بضم الفاء وفتح العين كغرف ولا فعل بكسر الفاء وفتح العين كنعم ولا فعلة بكسر الفاء وفتح العين كقردة خلافا للفراء (وثلاثة وعشرون) موضوعة (للعدد الكثير وهو ما تجاوز العشرة وسيأتي) قريبا (وقد يستغني ببعض أبنية القلة عن بناء الكثرة) وضعا أو استعمالا اتكالا على القرينة قاله في التسهيل قال الشاطبي وحقيقة الوضع أن تكون العرب لم تضع أحد البناءين استغناء عنه بالآخر والاستعمال أن تكون وضعتهما معا ولكنها استغنت في بعض المواضع عن أحدهما بالآخر فالأول (كأرجل) جمع رجل بسكون الجيم (وأعناق) جمع عنق (وأفئدة) جمع فؤاد قال الله تعالى وأرجلكم إلى الكعبين فاضربوا فوق الأعناق وأفئدتهم هواء فاستغنى فيها ببناء القلة عن بناء الكثرة لأنها لم يستعمل لها بناء كثرة والثاني كأقلام جمع قلم قال الله تعالى من شجرة أقلام والمقام مقام مبالغة وتكثير قطعا وقد استعمل فيه وزن القلة مع أنه سمع له وزن كثرة وهو قلام (وقد يعكس) فيستغنى

(قوله وصنوان) هو بكسر الصاد ويجوز ضمها وبهما قرئ في السبعة في قوله تعالى زرع ونخيل صنوان وينظر هل المفرد والمثنى يجوز فيهما كسر الصاد وضمها أولا (٣٠٠) (قوله إذا خرج نخلتان أو ثلاث) أي مثلا (قوله كتخمة) التاء في تخمة مبدلة من الواو وأصلها وخمة من الوخامة الثقل ويقال كلأ وخيم وفي كلامهم البغي مرتعه وخيم وفي القاموس التخوم بالضم الفصل بين الأرضين من المعالم والحدود مؤنثة الجمع تخوم أيضا وتخم كعنق والواحد تخم بالضم وتخومة بفتحها وأرضنا تتاخم أرضكم تحادها والتخم المال الذي تريده (قوله كرجل ورجال) في نسخة كرجال ورجل (قوله لأن صنوان) كان الأولى تنوينه ونصبه لأنه اسم إن وكذا يقال في تخم بعده (قوله موضوعة للعدد القليل) قد يقال إنها موضوعة للمعدود لا للعدد وقد يقال إنه على حذف مضاف وكذا يقال فيما يأتي بعد وجموع القلة كما ذكر أربعة هي جموع تكسير ذكرها المصنف ومنها أيضا جموع السلامة قال الدنوشري وقد جمعها بعضهم في قوله

بأفعل وبأفعال وأفعلة • وفعلة يعرف الأدنى من العدد .
وسالم الجمع أيضا داخل معها • فهذه الخمس فاحفظها ولا تزد

اهـ (أقول) ذكر العلامة الملاني أن البيت الأول لبعض المتقدمين والثاني لأبي الحسن الدباج من نحاة إشبيلية واعلم أن ما ذكره النحاة من أن جموع القلة للعشرة فما دونها لا يتساوق لتصريح أئمة الأصول بأنها من صيغ العموم لأن كلام النحاة كما قال إمام الحرمين محمول على حالة التجرد عن التعريف وتفصيل الكلام يطلب من الأصول (قوله قال الشاطبي وحقيقة الوضع الخ) فيه مسامحة ظاهرة فليتأمل

يمعض أبنية الكثرة عن بناء القلة وضعاً أو استعمالا اتكالا على القرينة فالأول (كرجال) جمع رجل بضم الجيم (وقلوب) جمع قلب (وصردان) بكسر الصاد جمع صرد بضمها وفتح الراء اسماً لطائر فقول خمسة رجال بخمسة قلوب معهم خمسة صردان فيستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلة لعدم وضعه (وليس منه) أى من هذا القسم وهو مالم تضع العرب له بناء قلة (ما مثل به الناظم وابنه من قولهم فى جمع صفات وهى الصخرة الملساء صفى) بضم الصاد وكسر الفاء وتشديد الياء (كقولهم) فى جمع قلتها (أصفاء حكاه الجوهرى وغيره) بل هو من القسم الثانى وهو ما وضعت العرب له بناء قلة ولكنها استغنت ببناء الكثرة عنه كقوله تعالى يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء فقد استعمل ثلاثة بجمع الكثرة مع وجود جمع القلة كقوله صلى الله عليه وسلم دعى الصلاة أيام إقرائك وعلى ذلك يحمل قول الناظم :

وبعض ذى بكثرة وضعا يفى • كأرجل والعكس جاء كالصفى

البناء (الأول من أبنية القلة أفعل بضم العين وهو جمع لنوعين) كل منهما لجمعه شروط (أحدهما فعل) بفتح الفاء وسكون العين حال كونه (اسما) لا صفة (صحيح العين) لا معتلها (سواء صحت لامه أم اعتلت بالياء أم بالواو) وليست فاؤه واوا كوعد ولا لامه مماثلة لعينه كرق وذلك (نحو كلب) وأكلب (وظبى) وأظب (وجرو) وأجرو أصلهما أظبى وأجرو بضم الباء والراء فقلبت ضمتهما كسرة والواو فى أجرو ياء وحذفت الياء الأصلية فى أظبى والمنقلبة فى أجرو على حد الحذف فى قاض وغاز (بخلاف نحو ضخم) فلا يجمع على أفعل (فإنه صفة وإنما قالوا أعبد) جمع عبد مع أنه صفة (لغلبة الاسمية) قاله ابن مالك (وبخلاف نحو سوط وبيت) فلا يجمعان على أفعل (لاعتلال العين) بالواو فى الأول والياء فى الثانى (وشذ قياسا لا سماعا (أعين) جمع عين قال الله تعالى وأعينهم تفيض من الدمع (و) شذ (قياسا وسماعا أثوب) جمع ثوب (وأسيف) جمع سيف (قال) معروف بن عبد الرحمن أو حميد بن ثور على خلف :

(لكل دهر قد لبست أثوبا) • حتى اكتسى الرأس قناعا أشيبا

والقياس أثوابا أو ثيابا (وقال) آخر :

(كأنهم أسيف بيض يمانية) • عضب مضاربها باق بها الأثر

والقياس سيوف أو أسياف والبيض بكسر الباء جمع أبيض ويمانية نسبة إلى يمان وعضب قاطع والمضارب جمع مضرب ومضرب السيف نحو شبر من طرفه والأثر بضم الهمزة والثاء المثلثة أثر الجرح يبقى بعد البرء قاله العينى وشذ أوجه جمع وجه لأن فاءه واو وشذ أكف جمع كف لأن لامه مماثلة لعينه ويحفظ أفعل ثمانية أوزان فعل كذئب اسما وجلف صفة وفعلة بكسر الفاء اسماً كنعمة وصفة كشدة وفعل بكسر أوله وفتح ثانيه كضلع وفعل بضم أوله وسكون ثانيه كقفل وفعل بضمتين كعنق وفعل بفتحتين كجبل وفعلة بفتحتين كأكمة وفعل بفتحة فضمة كضبع ثلاثة أمثلة فى مفتوح الفاء وثلاثة فى

(قوله كرجال) فى ألفية ابن معطى أن رجلا يجمع على رجلة بفتح أوله وسكون ثانيه قال بعض شارحيه البناء الثالث فعلة بفتح الفاء وسكون العين ولم يكسر واعليه إلا اسماً واحداً وهو فعل بفتح الفاء وضم العين نحو رجل وقيل إنه اسم جمع وليس بجمع تكسير وذكر ابن معطى أن من جموع التكسير فعولة وفعالة فالأول جمعوا عليه فعلا بفتح فسكون نحو بعل وبعولة وفحل وفحولة وعال وخؤولة وخيط وخيوطة وجمعوا على الثانى فعلا بفتحتين نحو جمل وجمالة وحجر وحجارة قال بعض شارحى كلامه وهذان البناءان أعنى فعولة وفعالة هما فعول وفعال زيد عليهما تاء التأنيث لتأكيد الجمع (قوله أو اعتلت بالياء) أى سواء بقيت كما مثل أو حذفت كان يد لأن يدا فعل والأصل يدي والمنقوص الذى لم يكمل بالهاء ترد إليه محذوفة ثم يجمع على قياس النظير (قوله ولا لامه مماثلة لعينه) هذا الشرط نقله المصنف فى الحواشى عن المقرب قال لكنه بعد ذلك قال إن فعلا المضعف يجمع فى القلة على أفعل كأصكاك وفى الكثير على فعال وفعول كصكوك وصكاك فثبت أن ذلك ليس بشرط (قوله وجرو الخ) قال الدنوشرى ظاهره بل صريحه أنه بفتح أوله والذى رأيته فى فصيح ثعلب أن جروا بكسر أوله ذكره فى باب المكسور أوله قال الشارح المرزوقى وهو ولد كل سبع والجمع أجرو وجراء اهـ فليتأمل اهـ وأقول هذا عجيب فقد مر قريباً فى كلام الشارح أن جروة بتثليث الجيم وظاهر أن المجرد من تاء التأنيث كذلك (قوله وشذ أعين) مثله فى الشذوذ قوس وأقوس وينظر هل هو من الشاذ قياساً فقط أو لا وشذ أيضا أنيب جمع ناب (قوله وشذ قياسا وسماعا أثوب) فإن قلت كيف يكون أثوب وأسيف شاذا سماعا مع أنه سمع من كلام العرب قلت وجود ذلك فى الشعر قليلا لا ينافى شذوذه سماعا وأما المنافى فوجوده فى غير الشعر لاسيما مع مخالفته للقاعدة المشهورة وهى أن حرف العلة إذا تحرك وسكن ما قبله تنقل حركته إليه فليتأمل (قوله والأثر الخ) الأثر فى السيف مجاز كما هو ظاهر (قوله كذئب) مثله رجل قال الله تعالى وامسحوا برؤسكم وأرجلكم ومثل قفل ركن وأركن وحكى أيضا غصن وأغصن ومثل جبل زمن قال • على الأزمن اللائى مضين رواجع • وقياسه أن يجمع على أزمان

مكسورها والثاني في مضمومها والجمع إنما يقع في الأسماء إلا فعلا بكسر أوله وسكون ثانيه ومؤنثه فيقع فيها في الصفات النوع (الثاني) مما يجمع على أفعل (الرباعي المؤنث) بلا علامة (الذي قبل آخره مدة) ألف أو ياء سواء فتح أوله أو كسر أو ضم فالمفتوح (كعناق) أنثى الجدي (و) المكسور نحو (ذراع) بالذال المعجمة (و) المضموم نحو (عقاب) طائر معروف (و) الياء نحو (يمين) فتقول في جمعها أعنق وأذرع وأعقب وأيمن (وشذ) أفعل (في نحو) مكان (و) شهاب وغراب) وجنين (من المذكر) فخرج بالرباعي نحو دار ونار فأدور وأنور وليس بمطرد عند سيبويه وخرج بالتأنيث نحو حمار وعمود ورغيف وبلا علامة نحو سحابة ورسالة وبمدة قبل الآخر نحو زينب وإلى هذين النوعين أشار الناظم بقوله

لفعل اسما صح عينا أفعل * وللرباعي اسما أيضا يجعل
إن كان كالعناق والذراع في * مد وتأنيث وعد الأحرف

البناء (الثاني) من أبنية القلة (أفعال وهو) جمع (لاسم ثلاثي لا يستحق أفعل) السابق (إما لأنه على فعل) بفتح أوله وسكون ثانيه (ولكنه معتل العين) بالياء أو بالواو (نحو سيف) وأسياف (وثوب) وأثواب (أو لأنه على غير فعل) بفتح الفاء وسكون العين فيشمل ثمانية أوزان ثلاثة مع فتح الفاء (نحو جمل ونمر وعضد) وثلاثة مع كسرها نحو (حمل وعنب وإبل و) اثنان مع ضم الفاء نحو (قفل وعنق) فتقول في جمعها أجمال وأنمار وأعضاد وأحمال بالحاء المهملة وأعناب وآبال بإبدال الهمزة الثانية ألفا وأقفال وأعناق وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وغير ما أفعل فيه مطرد * من الثلاثي اسما بأفعال يرد

و(لكن الغالب في فعل بضم الأول وفتح الثاني أن يجيء) جمعه (على فعلان) بكسر أوله وسكون ثانيه (كصرد) بالصاد والراء المهملتين وهو طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير قيل وهو أول طائر صام لله (وجرذ) بالجيم والراء والذال المعجمة قال الجوهري ضرب من الفأر (ونغر) بالنون والغين المعجمة والراء المهملة جمع نغرة قال الجوهري كهمزة وهو طائر كالعصافير حمر المناقير (وخزز) بخاء معجمة وزاءين معجمتين قال الجوهري ذكر الأرانب فتقول في جمعها صردان وجرذان ونغران وخزان وإليه أشار الناظم بقوله

وغالبا أغناهم فعلان * في فعل كقولهم صردان

(وشذ نحو أرطاب) جمع رطب (كما شذ في فعل المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنها نحو أحمال) جمع حمل بفتح الحاء المهملة وسكون الميم (وأفراخ) جمع فرخ بالفاء والراء والخاء المعجمة وأحبار جمع حبر بالحاء المهملة والباء الموحدة (وأزناد) جمع زند بالزاي المفتوحة والنون الساكنة وهو العود الأعلى الذي يقدح به النار والزندة هي السفلى (قال الله تعالى وأولات الأحمال) أجلهن أن يضعن حملهن يقال الحمل بالفتح لما في البطن وبالكسر لما يحمل على الظهر وبالوجهين لحمل النخل قاله الفراء وقال تعالى اتخذوا أحبارهم (وقال الحطيئة) بضم الحاء وفتح الطاء المهملتين وفي آخره همزة تصغير حطأة بفتح الحاء وسكون الطاء وهي الضرطة والحطأة أيضا الصرعة يقال حطأت الرجل إذا صرعته بالأرض واختلف في تلقيبه بذلك فقيل لقصره وقيل لأنه ضرط في يوم بين قوم فقيل له ما هذا فقال حطيئة وقيل لأنه كان محطوء الرجل والرجل المحطوءة هي التي لا أخمص لها واسمه جرول بن أوس ويكنى أبا مليكة قاله ابن السيد

(ماذا تقول لأفراخ بذي مرخ) * زغب الحواصل لا ماء ولا شجر

يخاطب بذلك عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وكان قد سجنه لهجوه إياه وأراد بالأفراخ بالخاء المعجمة

(قوله ألف أو ياء) قال السنباطي لا يخفى أن الواو كذلك كعمود إذا سمي به أنثى والتقييد بهذين أخذه الشارح من تمثيل المصنف ولكن المثال لا يخصص فلا وجه للتقييد (قوله وعضد) مثل عضد وأعضاد عجز وأعجاز ورجل جمع على رجال وسبع على سباع ولم يجمعا على أفعال ومثل عنب وأعناب ضلع وأضلاع ومعى وأمعاء ومثل نمر وأنمار كبد وأكباد وفخذ وأفخاذ ووعل وأوعال (قوله نحو جمل) مثل جمل وأجمال جبل وأجبال وأسد وآساد وباع وأبواع وناب وأنياب ورجا وأرجاء والرجا الناحية (قوله وحمل) بالحاء المهملة مثل حمل وأحمال وبئر وآبار وريح وأرياح وجيد وأجياد (فائدة) قال الأخفش من جموع التكسير فعيل جمعا لفعل كعبد وعبيد ولفعل بكسر وسكون كضرس وضريس وهو اسم جمع عند سيبويه كالجامل والباقر ومشى ابن معطي على أنه جمع تكسير فقال

ثم فعيل كالعبيد قيسوا
قال الكليب وكذا الضريس

(قوله وإبل) ومثل إبل وآبال إطل وآطال والإطل الخاصرة (قوله وقفل) مثل قفل وأقفال جند وأجناد وخف وأخفاف وعود وأعواد وغول وأغوال ومدى لمكيال وأمداء ومثل عنق وأعناق أذن وآذان وطنب وأطناب وسمع طنبة وينظر ما معنى طنب (قوله نحو أرطاب) شمل قوله نحو أرطاب أرباع جمع ربع (قوله وأفراخ جمع فرخ) مثل سطر وأسطار (قوله لهجوه إياه) فيه نظر قال الصقلي في كتابه مختصر تثقيف اللسان وتلقيح الجنان أن عمر حبسه لأجل بيت قاله في الزبرقان بن بدر وهو

الأولاد وهو على الاستشهاد والقياس في جمع فرخ أفرخ أو فراخ، ومرخ بفتح الميم والراء وبالخاء المعجمة واد كثير الشجر قريب من فدك وزغب بضم الزاي وسكون الغين المعجمة من الزغب وهو الشعرات الصفر على ريش الفرخ والحواصل جمع حوصلة الطير وأراد ما قولك في أولاد صغار جدا لا ماء عندهم ولا شجر إذا شكوا إليك حالهم (وقال آخر) وهو الأعشى :

وجدت إذا أصلحوا خيرهم ● (وزندك أثبت أزنادها)

لجمع زند على أزناد وقياسه أزند وسمع أيضا فعل وأفعال في شكل وسمع ولفظ ولحظ وعل وراي وواد وهو أصل اللحيين وسطل وجفن ولحن ونجد وفرد وجلد وألف وأنف والج وليس منه أفنان من قوله تعالى ذواتا أفنان إنما هو جمع فنن وهو الغصن فأما الفن وهو النوع فجمعه فنون على القياس كصك وصكوك البناء (الثالث) من أبنية القلة (أفعلة) بكسر العين (وهو) جمع (لاسم مذكر رباعي بمدة) ألف أو ياء أو واو (قبل) الحرف (الآخر) سواء أكان مفتوح الفاء أم مكسورها أم مضمومها فالألف مع فتح الفاء (نحو طعام و) مع كسرها نحو (حمار و) مع ضمها نحو (غراب و) الياء نحو (رغيف و) الواو نحو (عمود) فتقول في جمعها على أفعلة طعام وأطعمة وحمار وأحمرة وغراب وأغربة ورغيف وأرغفة وعمود وأعمدة وشذ كتاب وكتب والقياس أكتبة ولم يقولوه قاله المهاباذي ووقع في الصحاح أنك إذا جمعت النهار قلت في كثيره نهر وفي قليله أنهر والصواب أنهرة كما في المحكم لأن النهار مذكر وإلى هذا البناء أشار الناظم بقوله :

في اسم مذكر رباعي بمد ● ثالث أفعلة عنهم اطرد

(والتزم) بناء أفعلة (في فعال بالفتح وفعال بالكسر) حال كونهما (مضعفي اللام أو معتليها فالأول) وهو مضاعف اللام وأراد بمضعفها مماثلها العين ومضاعف الثلاثي ما كان عينه ولامه من جنس واحد (كبتات) بفتح الباء الموحدة وتاءين مثناتين فوق قال الجوهري هو الزاد والجهاز وقال أبو عبيد متاع البيت وفي الحديث لا يؤخذ منكم عشر البتات (وزمام) بكسر الزاي قال الجوهري هو الخيط الذي يشد في البرة أو في الخشاش ثم يشد في طرفه المقود وقد يسمى المقود زماما وزمام النعل ما يشد فيه الشسع والخشاش بالكسر الذي يجعل من دقام أنف البعير وهو من خشب والبرة من صفر فتقول في جمع بتات أبتة وفي جمع زمام أزمة والأصل أبتتة وأزممة فالتقى مثلان فنقلت حركة أولهما إلى الساكن قبلهما ثم أدغم أحد المثلين في الآخر (والثاني) وهو معتل اللام ما كان لامه واوا أو ياء (كقباء) بفتح القاف والباء الموحدة (وإناء) بكسر الهمزة الأولى فتقول في جمعهما على أفعلة أقبية وآنية بألف بعد الهمزة والأصل أأنية بهمزتين مفتوحة فساكنة أبدلت الساكنة ألفا من جنس حركة ما قبلها وإليه أشار الناظم بقوله :

والزمه في فعال أو فعال ● مصاحبي تضعيف أو إعلال

وحفظ أفعلة في شحيح ونجي ونجد وهو ما ارتفع من الأرض وهي مصدر وهي السقاء إذا انخرق وسد وسد بالسين المهملة فتحا وضما كل بناء سد به موضع وقدح وقن وخال وباب وقفا وجائز بالجيم والزاي الخشبة الكبيرة في وسط البيت وواد وناحية وظنين بالظاء المشالة بمعنى متهم وضبضة بنون وضادين معجمتين المطر القليل وعي بفتح العين المهملة وكسر الياء الأولى وتشديد الثانية وجزة بكسر الجيم وتشديد

دع المكارم لا ترحل لبغيتها ● واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي يريد أنه الآكل اللابس وقال له الإمام عمر يا خبيث لا شغلنك من أعراض الناس فقال وهو محبوس: ماذا تقول لأفراخ بذي مرخ : ألقيت كاسبهم في قعر مظلمة ● فاغفر عليك سلام الله يا عمر فرق له عمر رضي الله عنه وأخرجه وفيه مكان زغب حمر وقوله لا ماء ولا شجر مع أن ذي مرخ واد كثير الشجر كما قال الشارح ولم يبال بما ذكره في مقام التلطف بعمر وإن كان عمر عالما بكثرة شجره (قوله وهو الشعرات الخ) مخالف بحسب الظاهر لقول بعض اللغويين الزغب أول ما ينبت من الريش وليست الشعرات الصفر على ريش الفرخ كما هو ظاهر فليتأمل وإن قلنا بحسب الظاهر لأن الشعرات الصفر هي أول ما ينبت من الريش إلا أن قوله على ريش الفرخ غير واضح وقال بعضهم الزغب الريش الأصفر (قوله نحو طعام) مثل طعام وأطعمة قذال وأقذلة وهو مؤخر الرأس وجواب وأجوبة وفدان وأفدنة وزمان وأزمنة وندر غزال وأغزلة (قوله نحو حمار الخ) مثل حمار وأحمرة لسان وألسنة في لغة من ذكره ومن أنثه قال لسان وألسن واحترز عنه المؤنث بقوله مذكر (قوله نحو غراب الخ) مثل غراب وأغربة حوار وأحورة وسمع نجد وأنجدة ورحى وأرحية وجاء فعال على فعلة قليلا كغلام وغلمة (قوله والتزم بناء أفعلة الخ) وإنما التزم أفعلة في فعال وفعال المذكورين لئلا يلتقي حرفان من جنس واحد من غير إدغام لو قيل أبتت لجمع على أفعل وهو مستثقل وأما المعتل اللام فلئلا يؤدي إلى ما ليس بموجود في اللغة وهو أن يكون في آخر الاسم واو قبلها ضمة نحو أكسو إن لم تغيره وإن أبدل من الضمة كسرة صار منقوصا وبقي على حرفين إذا لقيه بعدها ساكن كالتنوين فلا يجمع على فعل بضمتين لما ذكرناه (قوله وزمام) مثل زمام وأزمة خلال وأخلة وهو عود يجعل في عروق الجوالق وعنان وأعنة وذباب وأذبة (قوله كقباء) ومثل قباء وأقبية كساء وأكسية وسقاء

الراء المهملة وعيل بفتح العين وتشديد الياء المثناة تحت وعقاب ورمضان وخوان لربيع الأول فأما شحيح ونجي وظنين وعيي فقالوا فيها أشحة وأنجية وأظنة وأعيية مع أنها صفات وأما عقاب فقالوا فيه أعقبة مع أنه مؤنث وأما نجد ووهي وسد وقدح وقن وخال وقفا وباب وجرة فقالوا فيها أنجدة وأوهية وأسدة وأقدحة وأقنة وأخولة وأبوبة وأقفية وأجرة مع أنها الآتية وأما رمضان وخوان ونضيضة فقالوا فيها أرمضة وأخونة وأنضضة مع أنها زائدة على أربعة أحرف وأما عيل فقالوا فيه أعولة مع خلوه عن مدة قبل آخره وأما جائز وناحية فقالوا فيهما أجوزة وأنحية مع أن المدة فيهما ليست قبل الآخر البناء (الرابع) من أبنية القلة (فعلة بكسر أوله وسكون ثانيه و) لم يطرد في شيء من الأبنية بل (هو محفوظ) في ستة أوزان فعل بفتحتين (نحو ولد وفتى و) فعل بفتح أوله وسكون ثانيه (نحو شيخ وثور و) فعل بكسر أوله وفتح ثانيه (نحو ثنى) بكسر الثاء المثلثة وفتح النون والقصر كمدى حكاه الفارسي وهو الأمر الذي يعاد مرتين وفي الحديث لا ثنى في الصدقة أي لا تؤخذ في السنة مرتين والثنى أيضا الثاني في السيادة وهو الثنيان بضم المثلثة وهو الذي يكون دون السيد في المرتبة قاله ابن مالك (و) فعال بفتح أوله (نحو غزال و) فعال بضم أوله (نحو غلام و) فعيل بفتح أوله وكسر ثانيه (نحو صبي وخصي) وجليل فتقول في جمعها على فعلة ولدة وفتية وشيخة وثيرة وثنية وغزلة وغلمة وصبية وخصية وجلة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * وفعلة جمعا بنقل يدرى * (ولعدم اطراده قال أبو بكر) ابن السراج (هو اسم جمع لا جمع و) البناء (الأول من أبنية الكثرة فعل بضم أوله وسكون ثانيه) وهو أخف أوزان الكثرة لكونه ثلاثيا مجردا ساكن الوسط (وهو جمع لشيئين أحدهما أفعل مقابل فعلاء) بالمد (كأحمر) وأبيض (أو ممتنعة مقابلته لها) أي لفعلاء (لمانع خلق نحو أكمر) لعظيم الكمرة بفتح الكاف وهي حشفة الذكر (وآدر) بفتح الهمزة الممدودة والدال المهملة لعظيم الأدرة بضم الهمزة وسكون الدال وهي الخصية المنتفخة (بخلاف نحو آلى) بمد الهمزة (لكبير الألية) والأصل أألى بهمزتين مفتوحة فساكنة قلبت الساكنة ألفا كآدم (فإن المانع من أليا) بفتح الهمزة وسكون اللام وفي آخره همزة قبلها ألف مسبوقة بياء مثناة تحتانية (تخلف الاستعمال) فإنهم قالوا في المذكر آلى على وزن أفعل ولم يقولوا في المؤنث ألياء على وزن فعلاء (والثاني مما يجمع على فعل (فعلاء) بفتح الفاء وسكون العين (مقابلة أفعل كحمراء) وبيضاء (أو ممتنعة مقابلتها له) أي لأفعل (لمانع خلق كرتقاء) بالراء المهملة والتاء المثناة فوق والقاف من الرتق وهو انسداد الفرج باللحم (وعفلاء بالعين) المهملة والفاء من العفل بفتح العين والفاء وهو شيء يخرج في قبل المرأة يشبه الأدرة للرجل (بخلاف نحو عجزاء) بالجيم والزاي الكبيرة العجز) فإن المانع من أعجز تخلف الاستعمال فإن العرب قالوا في المؤنث عجزاء ولم يقولوا في المذكر أعجز فلا يقال رجال ألى ولا نساء عجز إلا إذا سمع فيحفظ ولا يقاس عليه هذا مقتضى كلامه وهو في ذلك تابع للتسهيل ونقل المرادي وابن عقيل في شرحيهما على التسهيل عن ابن مالك أنه ذكر في غير التسهيل أن فعلا يطرد في هذا النوع كاطراده في أحمر وحمراء وما ذكره من أنهم لا يقولون امرأة ألياء ولا رجل أعجز هو على أشهر اللغات وقد حكى امرأة ألياء ورجل أعجز فعلى هذا يقال رجال ألى ونساء ألى ورجال عجز ونساء عجز وتقول في جمع نحو أبيض بيض بكسر الأول تصحيحا للعين لئلا يثقل الجمع ووزنه فعل بالضم على الأصل لا فعل بالكسر وإلى فعل أشار الناظم بقوله * فعل لنحو أحمر وحمرا * البناء (الثاني) من أبنية الكثرة (فعل بضمتين) وهو تدريج حسن لأنه لما فرغ من فعل بالإسكان أعقبه بفعل بالتحريك

وأسقية ورشاء وأرشية قال الشاعر * واضطراب أقوام اضطراب الأرشية * (قوله مع أنها زائدة) قال الدنوشري مردود في خوان فإنه رباعي فهو كحمار وأحمرة وهو ما يعد عليه الطعام ومثله صوان وأصونة اه وفيه نظر ففي شرح التسهيل إن خوانا بتشديد الواو اسم لربيع الأول فهو زائد على أربعة (تنبيه) سمع جار وجيرة وقاع وقيعة وفي التنزيل كسراب بقيعة (قوله ولدة) قال بعضهم ومسئلة ولدة القول فيه أنه جمع ولد لأن الولد وإن كان قد يستعمل للكثرة فلا ينكر أن يقع على الواحد فجمع على فعلة كما جمع أخ على إخوة في العدد القليل وفي الكثير على فعلان قال الله تعالى يوما يجعل الولدان شيبا كإخوان في قوله تعالى إخوانا على سرر وأما لدة فمصدر في الأصل ثم جعل دالا على الشخص وقالوا لدون بالواو والنون اه (قوله نحو صبي) يدخل فيه علي وصفا فيجمع على علية بكسر أوله وسكون ثانيه يقولون فلان من علية الناس أي من رؤسائهم وكبرائهم والعامة تقول من عليتهم بتشديد الياء وكسر اللام قبلها وزعم بعضهم أن ذلك لغة والصواب الأول (قوله فعل بضم أوله الخ) ما كان منه صحيح العين أو معتلها بالواو سلمت ضمته وما عينه واو قلبت ضمته كسرة نحو بيض وعيس وعين وسيأتي في كلام الشارح التنبيه عليه (قوله وهو جمع لشيئين) لم يذكر المصنف ولا الشارح المحفوظ من فعل لهما كما فعل فيما سبق وقال المصنف في الحواشي محفوظ في سقف وورد صفة لفرس وغير ذلك مما بيناه في حواشي الألفية (قوله بضمتين) أي في الأصل أو في الحال فالأول ككتب بسكون ثانيه مخفف كتب بضمه والثاني واضح وإن كان فعل معتل العين فإن كان بالواو وجب التخفيف

استثقالا للضمة على الواو نحو خوان وخون وقد جاء الضم في الشعر قال • وفي الأكف اللامعات سور • وهو جمع سوار وإن كان بالياء جاز التخفيف والتثقيل مطلقا لأن الياء أخف من الواو نحو عيان وعين الحديدة تكون في متاع الفدان بضم الفاء على وزن فعال ويجوز العين بالإسكان وإبدال الكسرة من الضمة لئلا تنقلب الياء واوا (قوله فعول) ومن ذلك عروب أي متحببة إلى زوجها وعرب بضم أوله وثانيه قال تعالى أبكارا عربا (قوله في اسم) احترز به عن الصفة وشذ صناع (٣٠٥) وصنع وكناز وكنز من الوصف المؤنث

لأنهما وزنان لم يختلفا إلا بالحركة والسكون (وهو مطرد في شيئين) أحدهما (في وصف على فعول) بفتح الفاء (بمعنى فاعل كصبور) وصبر (وغفور) وغفر بخلاف حلوب وركوب فإنهما بمعنى مفعول (و) الثاني (في اسم رباعي) في العدد (بمدة) ألف أو ياء أو واو (قبل لام) صحيحة (غير معتلة مطلقا) من غير تقييد بحرف معين من أحرف العلة (أو غير مضاعفة إن كانت المدة ألفا) لا غير وما مدته ألف ثلاثة أوزان مفتوح الأول (نحو قذال) للمذكر وهو جماع مؤخر الرأس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية (وأتان) بالمثناة الفوقانية للمؤنث من الحمير (و) مكسور الفاء (نحو حمار) للمذكر (وذراع) المؤنث (و) مضموم الفاء نحو قراد) للمذكر (وكراع) المؤنث (و) ما مدته ياء (نحو قضيب) للمذكر (وكثيب) للمؤنث (و) ما مدته واو (نحو عمود) المذكر (وقلوص) للمؤنث وهي الشابة من النوق (و) ما مدته ياء أو واو مع التضعيف (نحو سرير) للمذكر (وذلول) للمؤنث (وخرج) بقوله لام غير معتلة (نحو كساء وقباء) فلا يجمعان على فعل (لأجل اعتلال اللام) لأنهما لو جمعا على فعل لزم قلب الضمة كسرة لتنقلب واو كساء ياء ولتسلم ياء قباء فيصير إعلى وزن فعل بضم الفاء وكسر العين وهو بناء قد رفضوه لما فيه من ثقل الخروج من ضم إلى كسر والحق أن ذلك غالب لا لازم فقد قال ابن يعيش ما نصه وقالوا في المعتل ثني وثن والأصل ثني بضم النون فأبدلوا من الضمة كسرة لئلا تنقلب الياء واوا كما فعلوا ذلك في أجر وأدل (و) خرج بقوله غير مضاعفة إن كانت المدة ألفا (نحو هلال وسنان) فلا يجمعان على فعل (لأجل تضعيفها) أي اللام (مع الألف) فلا يقال في جمعهما هلل ولا سنن لما فيه من ثقل التضعيف مع الضم (وشذ عنان) بكسر العين لما يقاد به الفرس وبفتحها للمطر وفيه تناسب الأعلى الأعلى والأسفل الأسفل (وعنن وحجاج) بحاء مهملة مكسورة وجيمين للعظم المستدير حول العين وقيل هو الأعلى الذي ينبت عليه الحاجب (وحجج) وطواط بفتح الواو وبمهملتين الضعيف (وطط) (ويحفظ) فعل بضمتين (في) فعل بفتح الفاء وكسر العين اسما (نحو نمر) صفة نحو (خشن) في فعيل صفة نحو (نذير) في فعيلة مطلقا اسما نحو (صحيفة) وصفة (نحو نجيبة) وفي فعل بفتح أوله وسكون ثانيه نحو سقف ورهن وفي فاعل نحو نازل وشارف وفي فعل بفتحتين نحو نصف وفي فعال بكسر الفاء وفتحها صفة نحو كناز بكسر الكاف وصناع بفتح الصاد أي حاذق وفي فعلة بفتح أوله وكسر ثانيه نحو فرحة وفي فعلة بفتحتين نحو خشبة وفي فعل بكسر أوله وسكون ثانيه نحو ستر وإلى فعل بضمتين أشار الناظم بقوله .

وفعل الاسم رباعي بمد ... قد زيد قبل لام اعلالا فقد

• ما لم يضاعف في الأعم ذو الألف • البناء (الثالث فعل بضم أوله وفتح ثانيه) ولو قدمه على فعل بضمتين كان أولى لأنه أخف منه (وهو مطرد في شيئين) أحدهما (في اسم على فعلة) بضم أوله وسكون ثانيه ويستوي في ذلك صحيح اللام ومعتلها ومضاعفها فالصحيح (كقربة) وقرب (وغرفة) وغرف (و) المعتل اللام نحو (مدية) ومدى وزبية وزبى (و) المضاعف اللام نحو (حجة) وحجج (ومدة) ومدد (و) الثاني

وبعضهم جعله مقيسا في الصفة أيضا وسيأتي بعض ذلك في كلام الشارح ومثل صناع وصنع هوان وهون قال الشاعر

• بين أبكار وعون •

(قوله للمؤنث من الحمير) قال في الصحاح الأتان الحمارة ولا تقل أتانة وفي القاموس الأتان الحمارة والأتانة قليلة اه وظاهر كلامهما أنه لا فرق في الحمارة بين كونها أهلية أو وحشية وذكر له أربعة جموع ونظم ذلك الدنوشري في رسالة فقال

أنثى الحمير سميت أتانا ... بغير تاء أو بتا أتانا

والأكثر التصحيح ترك التاء ... وجمعه أتن بلا امتراء

وآتن وأتن والرابع ... بوزن مفعولا موزن شائع

تصغيرها أتين بغير تا ... وإن تشأ أتينة كذا أتى

(قوله وكثيب للمؤنث الخ) ينظر في كون الكثيب مؤنثا هل صحيح أو لا (قوله وذلول الخ) مشكل فإنه صفة وقد ذكر أولا أنه في

اسم رباعي الخ (قوله وبفتحها للمطر) وبعضهم قال إن العنان بالفتح السحاب فليتأمل (قوله نحو خشبة) مثل خشبة وخشب ناقة ونوق فإن أصلها نوقة فانقلبت واوها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقالوا في ناقة أيضا نياق وأينق وأصله أنوق فقدموا الواو هربا من ثقل الضمة عليها فصار أونقا ثم قلبت الواو ياء إنما فالتغيير فوزنه أعفل (قوله وزبية وزبى) الزبى بالقصر جمع زبية وهي الحفيرة تحفر للأسد وإنما تحفر في الروابي وليس يبلغها إلا سيل عظيم يقال بلغ السيل الزبى يضرب مثلا للأمر الفظيع الجليل وكذلك جاوز الحزام الطبيين اه قاله في منحة الأريب والطبيان تثنية طبي على زنة قفل وجذع وهو لذوات الحوافر

(في الفعلى) بضم الفاء (أنثى أفعل) صفة (كالكبرى) أنثى الأكبر والوسطى أنثى الأوسط (والصغرى) أنثى الأصغر (بخلاف حبلى) فإنها ليست أنثى أفعل لأنها صفة لامذكر لها فلا تجمع على حبل (وشذ) فعل (في) فعلة صفة (نحو بهمة) بضم الباء الموحدة وسكون الهاء وهو الرجل الشجاع الذي لايدرى من أين يؤتى لشدة بأسه والجمع بهم قاله في الصحاح (و) فعلى مصدرا (نحو رؤيا) يقال رأى في منامه رؤيا على وزن فعلى من غير تنوين وجمع الرؤيا رؤى بالتنوين مثل رعى قاله الجوهري (و) فعلة بفتح أوله وسكون ثانيه (نحو نوبة) بفتح النون والباء الموحدة وقاس عليهما الفراء (و) فعلة بفتح أوله وسكون ثانيه معتل اللام (نحو قرية) وقرى (و) فعلة بفتح أوله وسكون ثانيه صحيح اللام (نحو بدرة) بفتح الموحدة وهي عشرة آلاف درهم وجمعها بدر و بدر بكسر أوله وفتح ثانيه ولم أقف على جمعها على فعل بضم أوله وفتح ثانيه فذكرها هنا فيه نظر (و) فعلة بكسر أوله وسكون ثانيه معتلا نحو (لحية) ولحى (و) فعلة بضم أوله وفتح ثانيه نحو (تخمة) بالتاء المثناة فوق والخاء المعجمة وإلى فعل بضم أوله وفتح ثانيه أشار الناظم بقوله وفعل جمعا لفعلة عرف ٭ ونحو كبرى البناء (الرابع فعل بكسر أوله وفتح ثانيه وهو) جمع (لاسم) تام (على) زنة (فعلة) بكسر أوله وسكون ثانيه غير واحد فعل (كحجة) وحجج وفي التنزيل ثماني حجج (وكسرة) وكسر (وفرية) بالفاء والياء المثناة تحت (وهي الكذبة) وفرى وخرج بذكر الاسم الصفة نحو صغرة وكبرة وبجرة وبالتمام نحو عدة وزنة فإنهما ناقصا اللام وعوض منها التاء وإليه أشار الناظم بقوله ولفعلة فعل (ويحفظ) فعل باتفاق (في فعلة) واحد فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو سدرة وسدر ولا يقال في لبنة واحدة اللبن لبن حملا على سدر وفي المعوض من لامه تاء التأنيث كعزة وعزى وفي فعلة الأجوف بفتح أوله (نحو حاجة) وحوج وقامة وقوم (و) في فعلى مصدرا (نحو ذكرى) وذكر (و) في فعلة بفتح أوله وسكون ثانيه صحيح الأصول نحو (قصعة) وقصع وجفنة وجفن (و) في فعلة بكسر أوله وسكون ثانيه صفة نحو (ذربة) بكسر الذال المعجمة وسكون الراء والباء الموحدة كما في الصحاح والضياء وصمة بكسر الصاد المهملة يقال في جمعهما ذرب وصمم والذربة المرأة الحديدة اللسان والصمة الرجل الشجاع (و) في فعل بكسر أوله وسكون ثانيه نحو (هدم) بكسر الهاء وسكون الدال المهملة الثوب الخلق جمعوه على هدم رواه ابن سيده وفي فعلة بضم أوله كصورة وصور والصور بكسر الصاد لغة في الصور بضمها جمع صورة قاله في الصحاح البناء (الخامس فعلة بضم أوله وفتح ثانيه وهو مطرد في وصف لعاقل) مذكر (على) زنة (فاعل معتل اللام) بالياء والواو (كرام) ورماة (وقاض) وقضاة (وغاز) وغزاة والأصل فيهن رمية وقضية وغزوة قلبت الياء والواو ألفين لتحركهما وانفتاح ماقبلهما وقيل إنها فعلة بفتح الفاء وأن الفتحة حولت ضمة للفرق بين معتل اللام وصحيحها وإليه أشار الناظم بقوله ٭ في نحو رام ذو اطراد فعله ٭ فخرج بقوله وصف نحو وادو بالتذكير نحو عادية وبالعقل نحو أسد ضار وبوزن فاعل نحو ظريف وبالمعتل اللام نحو ضارب فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة وشذ في صفة على غير فاعل نحو كمي وكماة وفي فاعل اسما نحو باز وبزاة وواد ووداة وفي فاعل صحيح اللام هادر وهدرة بالدال المهملة وهو الرجل الذي لا يعتد به البناء (السادس فعلة بفتحتين وهو شائع في وصف المذكر عاقل صحيح اللام نحو كامل) وكملة (وساحر) وسحرة (وسافر) وسفرة (وبار) وبررة قال الله تعالى وجاء السحرة بأيدي سفرة كرام بررة وفي التسهيل بررة جمع بر على غير القياس وإليه أشار الناظم

والسباع كالضرع لغيرها وقد يكون أيضا للذرات الخف والجمع أطباء اه ملخصا من كتاب الصحاح (قوله بفتح أوله وسكون ثانيه) لو أدخل فيه قرية وبدرة كان حسنا وتطويله بلا فائدة وقوله لم أقف الخ مردود فإن من حفظ حجة على من لم يحفظ (قوله وهي عشرة آلاف درهم) قال الشاعر

ما نوال الغمام يوم ربيع
كنوال الأمير يوم سخاء
فنوال الأمير بدرة عين
ونوال الغمام قطرة ماء

(قوله وفعلة بضم أوله وفتح ثانيه نحو تخمة وتخم) مثله تهمة وتهم وأما قولهم رطب في رطابة فهو اسم جنس وليس بجمع بدليل تذكيره وتأنيثه (قوله فإنهما ناقصا اللام) صوابه الفاء (قوله نحو حاجة وحوج) قد ذكر مالي باب الجوازم أن حاجة تجمع على حوائج فانظره (قوله وقامة) مثل قامة وقيم تارة وتيرة (قوله وهو شائع في وصف الخ) لم يذكر أنه يحفظ في شيء (قوله وفي التسهيل بررة جمع بر على غير القياس) في مفردات الراغب يقال بر أباه فهو بار وبر وجمع البر أبرار وبررة قال تعالى إن الأبرار لفي نعيم وقال في صفة الملائكة كرام بررة فخص بها الملائكة في القرآن من حيث أنه أبلغ من أبرار فإنه جمع بر وأبرار جمع بار وبر أبلغ من بار كما أن عدلا أبلغ من عادل اه ويمكن أن يكون كلام المصنف كالناظم متناولا لبر لدخوله في قوله وصف المذكر عاقل صحيح اللام وقوله نحو كامل لايقتضي التخصيص بما وازن فاعلا وقول الراغب وخص بها الملائكة لايناسب مذهب أهل السنة من تفضيل خواص البشر على خواص الملائكة وعوام البشر على عوامهم فتفطن له .

بقوله • وشاع نحو كامل وكمله • فخرج بالوصف الاسم نحو واد وباز وبالتذكير نحو طالق وحائض وبالعقل نحو سابق ولاحق صفتي فرسين وبصحة اللام نحو قاض وغاز فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة بفتحتين باطراد وشذ في غير فاعل نحو سيد وسادة فوزنها فعلة وفي بعض نسخ الصحاح وزن سادة فعالة وهو سهو وقوله شاع تبع فيه النظم وكان الأولى أن يعبر بمطرد لأنه لا يلزم من الشياع الاطراد . البناء (السابع فعلى بفتح أوله وسكون ثانيه وهو) جمع (لما دل على آفة) من هلك أو توجع أو نقص ما (من فعيل) حال كونه (وصفا للمفعول) فالتوجع (كجريح) وجرحى (وأسير) وأسرى (و) الهلك نحو (قتيل) وقتلى وصريع وصرعى (وحمل عليه ستة أوزان مما دل على آفة من) ذلك أحدها (فعيل وصفا للفاعل لا للمفعول (كمريض) ومرضى (و) الثاني (فعل) بفتح أوله وكسر ثانيه (كزمن) وزمنى وهذان الوصفان مما يدل على التوجع (و) الثالث (فاعل كهالك) وهلكى (و) الرابع (فيعل) بفتح أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه (كميت) أصله ميوت اجتمع فيه الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء لاجتماع المثلين وهل هو فيعل بكسر العين أو بفتحها وأبدلت الفتحة كسرة وفعيل كطويل أقوال محكية في سيد أشهرها أولها (و) الخامس (أفعل كأحمق) وحمقى (و) السادس (فعلان كسكران) وسكرى وهذان الوصفان مما يدل على نقص ما وندر كيس وكيسى ودرب ودربى وجلد وجلدى وإلى فعلى أشار الناظم بقوله :

فعلى لوصف كقتيل وزمن • وهالك وميت به قمن

البناء (الثامن فعلة بكسر أوله وفتح ثانيه وهو كثير في فعل) حال كونه (اسما بضم الفاء) وسكون العين وبكون صحيح اللام (نحو قرط) وقرطة بالقاف والراء والطاء المهملتين ما يعلق في شحمة الأذن (ودرج) بالجيم ودرجة (و) أجوف نحو (كوز) بالزاي وكوزة (و) مضاعفا نحو (دب) ودببة (وقليل في اسم على زنة (فعل بفتح الفاء) وسكون العين (نحو غرد) بالغين المعجمة والراء نوع من الكمأة وهو عند الفراء بفتح الفاء وعند غيره بكسرها وظاهر الصحاح أن غردة جمع لمكسور الفاء (أو بكسرها نحو قرد) وقردة بالقاف والراء (وقل أيضا في نحو ذكر) بفتحتين ضد الأنثى وكذلك (وعاذر) وعاج ووقفة وخطوة وإليه أشار الناظم بقوله :

لفعل اسما صح لا ما فعله • والوضع في فعل وفعل قلله

وخرج بقوله صحيح اللام نحو ظبي ونحي ومدى فلا يجمع شيء منها على فعلة . البناء (التاسع فعل بضم أوله وتشديد ثانيه وفتح) جمع (لوصف على) زنة (فاعل أو فاعلة) حال كونهما (صحيحي اللام) سواء صحت عينهما أم اعتلت (كضارب وصائم ومؤنثيهما) ضاربة وصائمة فتقول في جمعهما ضرب وصوم وشمل نحو حائض وحيض وخرج بقيد الوصف الاسم نحو حاجب العين وجائزة البيت فلا يجمعان على فعل وإليه أشار الناظم بقوله وفعل لفاعل وفاعله • وصفين ... (وندر نحو غاز) وغزى (وعاف) بالعين المهملة والفاء أي سائل وعفى لاعتلال لامهما (كما ندر) فعل (في نحو) امرأة (خريدة) بفتح الخاء المعجمة وكسر الراء المهملة وسكون الياء آخر الحروف الحيية أي ذات الحياء بالحاء المهملة والياء المثناة التحتانية وقيل العذراء وجمعها خرد وقالوا خرائد على القياس (ونفساء) ونفس (ورجل أعزل) إذا لم يكن معهم سلاح وزعم الإصفهاني أن أفعل لا يجمع على فعل ورد بالسماع كقوله :

وأرى رجالا سادة غير عزل • مصاليت أمثال الأسود الضراغم

(قوله وهل هو فعيل الخ) اقتصر في المسألة السابعة من مسائل قلب الواو ياء على نقل الأولين ونسب الأول للمحققين من البصريين والثاني للبغداديين وبين وجهه وضعفه فليراجع ولينظر وجه الثالث المذكور هنا (قوله كيس وكيسى) لا يقال كيس على وزن فيعل كميت فهلا كان مما حمل على فعيل لا نادرا لأنا نقول شرط المحمول أن يدل على آفة وكيس ليس كذلك (قوله نحو قرط) مثل قرط جب تقول في جمعه جببة والجب البئر العميقة (قوله ودببة) قال الدنوشري ينظر هل هو بفك الإدغام أو لا وعلى الأول ينظر ما المانع من الإدغام اهـ (وأقول) لما سيأتي في شروط الإدغام أنه يمتنع فيما وازن فعل ككلل وذكر الشارح أن مثلها ما وازنها بصدره لا بجملته نحو جببة جمع جب فإنه موازن بصدره لفعل بكسر أوله وفتح ثانيه فليراجع (قوله نحو غرد) ومثل غرد ثور تقول فيه ثيرة بقلب واوه ياء لأجل الكسرة وقالوا ثورة في القطعة من الأقط فرقا بينه وبين الثور من الحيوان ومثل قرد حسل وهو ولد الضب تقول في جمعه حسلة كقردة وقال بعضهم وقد جمع على فعلة فعل بضم أوله وثانيه نحو عنب وعنبة قال وهو نادر (قوله وقل في نحو ذكر الخ) انظر هلا عطفها على ما قبلها وعبر بموازنها فقال وفي اسم على فعل أو فاعل (قوله وخرج بقوله صحيحي اللام) أي بقول الناظم وانظر لم ترك المصنف التصريح بهذا الشرط وذكر محترزه (قوله ومدى) بضم الميم وبالدال المهملة مكيل كما يأتي في كلام الشارح (قوله وندر نحو غاز) المناسب أن يقول وندر في نحو غاز لأن المحكوم بندوره هو الجمع ولذا قال كما ندر في نحو خريدة ثم ما معنى التشبيه وهلا عطف ما ندر بعضه

على بعض هذا وتارة يعبر بقوله وقل وتارة بقوله وندر فهل لذلك حكمة غير التفنن (قوله وحكايته مشهورة) حاصلها أن الأصمعي قال بحضرة الرشيد إن صدادجمع صادة فخطأه ابن الأعرابي ووجه ذلك ما قاله المصنف (قوله ولا يخفى ضعفه لما فيه من تخالف الضمائر) قد قدمنا في باب الإضافة أن تخالفها فصيح لا ضعف فيه حيث لا إلباس وأنه وقع في القرآن المجيد فى بدله بعد ما سمعه فإنما إثمه

وفارق باب أحمر لأنه وصف غير لازم بدليل أنه لو تناول عصا أو سيفا أو رمحا زالت عنه الصفة . البناء العاشر فعال بضم أوله وتشديد ثانيه وهو) جمع (لوصف) لمذكر (على) زنة (فاعل صحيح اللام) سواء كانت لامه همزة أم لا (كصائم) وصوام (وقائم) وقوام (وقارئ) وقراء (قيل وندر) فعال (فى) جمع (فاعلة كقوله) وهو القطامي :

أبصارهن إلى الشبان مائلة ... (وقد أراهن عنى غير صداد)

قال الموضح فى الحواشى لا أعلم أحدا ذكر مجيئه فى فاعلة المؤنث إلا فى هذا البيت وحكايته مشهورة بين الأصمعي وابن الأعرابي (والظاهر أن الضمير) المؤنث (للأبصار لا للنساء) لأنه يقال بصر صاد كما يقال بصر حاد (فهو جمع صاد لا) جمع (صادة) لأن قياس فعال أن يكون جمع فاعل لا فاعلة انتهى ولا يخفى ضعفه لما فيه من تخالف الضمائر وعود الضمير على غير المحدث عنه (و) ندر فعال (فى) فاعل (المعتل) بالواو والياء (كغزاء) جمع غاز (وسراء) جمع سار والأصل غزاو وسراى قلبت الواو والياء همزة لتطرفهما إثر ألف زائدة (الحادى عشر فعال بكسر أوله وهو) يكون جمعا (لثلاثة عشر وزنا الأول والثانى فعل وفعلة) بفتح الفاء وسكون العين فيهما حال كونهما (اسمين أو وصفين) غير يائى الفاء أو العين فالاسم منهما (نحو كعب) وكعاب (وقصعة) .قصاع (و) الصفة منهما نحو (صعب) بمهملتين وصعاب (وخدلة) وخدال بالخاء المعجمة والدال المهملة ممتلئة الساقين والذراعين (وندر) فعال (فى) جمع فعل (يائى الفاء نحو يعر) بالياء المثناة تحت وبالعين والراء المهملتين الجدى يربط فى الزبية للأسد ليقع فيها وفى المثل أذل من يعر أو يائى العين نحو ضيف وضياف وضيعة بالضاد المعجمة وضياع وإليه أشار الناظم بقوله :

فعل وفعلة فعال لهما ... وقل فيما عينه اليا منهما

الوزن الثالث والرابع فعل وفعلة بفتح أولهما وثانيهما حال كونهما اسمين غير معتلى اللام ولا مضعفيهما كجمل وجمال وجبل وجبال بالجيم فيهما ورقبة ورقاب وثمرة وثمار فخرج نحو فتى وعصى لاعتلال اللام نحو طلل لتضعيفها ونحو بطل لأنه صفة وشذ طلال وحسان وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وفعل أيضا له فعال ... ما لم يكن فى لامه اعتلال

أو يك مضعفا ومثل فعل ... ذو التا

وزن (الخامس والسادس فعل) بكسر أوله وسكون ثانيه (كذئب) وذئاب (وبئر) وبئار (وفعل) بضم الفاء وسكون العين (كدهن) ودهان (ورمح) ورماح وشرط هذين الوزنين أن يكونا اسمين احترازا من نحو جلف وحلو وشرط ثانيهما أن لا يكون واوى العين كحوت ولا يائى اللام كدى قاله المرادى أخذا من التسهيل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • وفعل مع فعل فاقبل • الوزن (السابع والثامن فعيل بمعنى فاعل ومؤنثه) صحيحى اللام (كظريف) وظراف (وكريم) وكرام (وشريف) وشراف (ومؤنثاتها) كظريفة وظراف وكريمة وكرام وشريفة وشراف بخلاف فتى وولى ومؤنثيهما لاعتلال اللام وبخلاف نحو جريح فإنه بمعنى مفعول وقرأ الكسائى فجعلهم جذاذا بكسر الجيم قال الفراء والزجاج هو جمع جذيذ مثل ثقيل وثقال والجذيذ بمعنى المجذوذ وهو المكسور قاله الواحدى فى البسيط فاقتضى هذا أن فعيلا الوصف قد يجمع على فعال وإن كان بمعنى مفعول قاله الموضح فى

على الذين يبدلونه فما عدا الضمير الثالث راجع إلى الإيصاء وهو إلى التبديل أو إلى الإيصاء المبدل (قوله نحو كعب) ومثل كعب وكعاب كلب وكلاب وكبش وكباش وحبل وحبال ودلو ودلاء (قوله وقصعة) مثل قصعة وقصاع جفنة وجفان (قوله يائى العين) احترز بقوله يائى العين من نحو حوض وثوب فإنه يقال حياض وثياب وتقلب الواو ياء فى الجمع لأجل الكسرة (قوله نحو ضيف الخ) سيأتى أنه يجمع على ضيفان أيضا والضيف مصدر فى الأصل يقال ضاف ضيفا وضيافة ويستعمل المذكر والمؤنث والمفرد والجمع بلفظ واحد وفى التنزيل هؤلاء ضيفى فلا تفضحون وإنما ترك على لفظه فى جميع الأحوال لكونه مصدرا فى الأصل وهو أفصح من تأنيثه وتثنيته وجمعه على أى صيغة كانت (قوله رقبة) مثل رقبة ورقاب رحبة ورحاب (قوله ثمرة وثمار) فيه ثلاث فتحات احترازا عن نحو ثمرة بفتح فضم لغة فى ثمرة بالفتحات فلا تكسر

وإنما تجمع جمع مؤنث فيقال بثمرات وكل ما كان كذلك فإنه لا يجمع إلا بالألف والتاء كصدقة وصدقات وأما سمر فى سمرة لشجرة العضاه فاسم جنس كالتمر وليس بجمع ويجمع بالألف والتاء (قوله ورمح) مثل رمح ورماح قرط وقراط (قوله كدى) أى بضم الميم وسكون الدال المهملة سيأتى قريبا فى كلام الشارح معناه ويوجد فى بعض النسخ ضبطه بفتح الميم والدال المهملة وفيه أنه

الحواشي وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وفي فعيل وصف فاعل ورد ... كذاك في أنثاه أيضا اطرد

(والخمسة الباقية) من الثلاثة عشر بناء مما يجمع على فعال (فعلان) بفتح الفاء (صفة ومؤنثه فعلى) بالألف (وفعلانة) بالتاء (وفعلان) بضم الفاء (صفة وأنثاه فعلانة) بالتاء لا غير فمفتوح الفاء (كغضبان) وغضاب (وغضبى) وغضاب (وندمان) وندام (وندمانة) وندام (و) مضموم الفاء نحو (خمصان) وخماص (وخمصانة) وخماص وفي الحديث تغدو خماصا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وشاع في وصف على فعلانا ... أو أنثييه أو على فعلانا

ومثله فعلانة (و) العرب (التزموا في فعيل وأنثاه إذا كانا واوي العينين صحيحي اللامين كطويل وطويلة أن لا يجمعا إلا على فعال بخلاف غيرهما فإنه لا يلزم فعالا بل يجمع عليه وعلى غيره تقول كريم وكرام وكرماء وظريف وظراف وظرفاء وشريف وشراف وشرفاء وإنما لم يشاركهما نحو طويل في ذلك لقلته قال في المحكم قال ابن جني لم يأت فعيل صفة عينه واو وقاؤه ولامه صحيحان إلا في ثلاث كلمات طويل وقويم وصويب من قولهم سهم صويب أي صائب قال وأما العويص فإنه وإن كان صفة إلا أنه صار اسما انتهى وإليه أشار الناظم بقوله ... والزمه في ... نحو طويل وطويلة تفي (ويحفظ فعال في وصف على فاعل (نحو راع) ورعاء وفي التنزيل حتى يصدر الرعاء (وقائم) وقيام وفي التنزيل وأنتم قيام (وآم) بهمزة ممدودة وميم مشددة من أم بمعنى قصد وأصله آمم كضارب فأدغم الميم في الميم للتماثل وجمعه إمام بكسر الهمزة كقيام قيل ومنه واجعلنا للمتقين إماما أي قاصدين لهم (ومؤنثاتهن) كراعية ورعاء وقائمة وقيام وآمة وإمام (و) يحفظ في وصف على أفعل نحو (أعجف) أي هزيل وعجاف ومؤنثه عجفاء وعجاف ومنه سبع عجاف لأن مفرده بقرة عجفاء وحكى الفارسي وأبو حاتم أجرب وجراب زاد أبو حاتم أبطح وبطاح قاله ابن سيده في شرح إصلاح المنطق فسقط ما قيل أن أعجف لا ثاني له (و) في وصف على فعال بتخفيف العين نحو (جواد) بفتح الجيم وتخفيف الواو وجياد والأصل جوادة ابت الواو ياء لوقوعها أثر كسرة قال

وحتى الجياد ما يقدن بأرسان

(و) في وصف على فيعل نحو (خير) بفتح الخاء وتشديد الياء المثناة تحت المكسورة وخيار (و) في وصف على فعلاء نحو (بطحاء) وبطاح (و) في وصف على فعل بضم الفاء نحو أنثى وإناث وفي اسم على فعول بفتح الفاء نحو (قلوص) وقلاص وفي فعل بفتح أوله وكسر ثانيه نحو رخل

يتشكر مع ظبي والغرض التمثيل لفعل مثلث الفاء (قوله وعويص) قال في المصباح عوص الشيء عوصا من باب تعب واعتاص صعب فهو عويص وكلام عويص يعسر فهم معناه (قوله وأنتم قيام) التلاوة فإذا هم قيام (قوله وفي فعل بفتح أوله وكسر ثانيه الخ) قال الدنوشري قد يجمع أيضا على فعال بضم أوله قال بعضهم والضمة فيه بدل من الكسرة للدلالة على القوة كما أبدلت الفتحة في سكارى وفعال بالضم جمع عزيز لم يسمع إلا رباب جمع ربي على وزن حبلى وهي الشاة التي وضعت حديثا وفرار جمع فرير وهي البقرة الوحشية وقيل الفرار واحد مثل طويل وطوال وتؤام جمع توأم وهو معروف وعراق جمع عرق وهو العظم الذي أخذ منه اللحم وعوام جمع عائم اسم لصنم كذا في القاموس ورخال جمع رخل كنمر وهو الأنثى من أولاد الضأن وظؤار جمع ظئر وهي المرضعة والبساط جمع بسط بكسر الباء وهي الناقة التي تخلى مع ولدها لا يمنع منها والثناء جمع ثني وهو المحتقر من الناس والنذال جمع نذل وهو الخسيس المحتقر والرذال جمع رذل وهو ما يسترذل والرجال جمع رجل وجاء على فعال غير جمع ألفاظ كثيرة نحو الرقاق والزقاق والغراب والعقاب والزحام والصراخ ولا مطمع في حصرها وقد نظم جار الله الزمخشري الجموع التي أتت على فعال بالضم بقوله:

ما سمعنا كلما غير ثمان ... هي جمع وهي في الوزن فعال

فرباب وفرار وتؤام ... وعراق وعوام ورخال

وظؤار جمع ظئر وبساط جمع بسط هكذا فيما يقال ولكاتبه عبد الله الدنوشري زيادة عليه:

وثناء ونذال ورذال ... ورجال بانضمام الراء قالوا

انتهى وله رسالة لطيفة تتعلق بهذا المعنى وقال بعد ذكر أبيات الزمخشري أنه ذيلها بأبيات وهي:

وثناء ونذال ورذال ... وبراء في بريء ورجال

وجفال وكثاب وأناث ... وقراد وكذا قيل ذبال

وقماء في قميء أي حقير ... وسحاح ورعاء وجمال

وكذا باب رباع ثم قد قيـ ... ـل اسم جمع بعضها هذا احتمال

وقال والبراء جمع بريء وقرأ السبعة أنا براء منكم والجفال الكثير ومثله الكثاب بالثاء المثلثة وينظر ما مفرده والأناس بمعنى الناس وينظر ما مفرده والقراد جمع قرادة والذبال جمع ذبالة السراج والقماء ذكر في النظم تفسيره والسحاح جمع سح المطر والرعاء جمع راع والجمال جمع جمل ورباع ربابه في الأسماء المعدودة لقال وقد ذيل السيوطي في المزهر على أبيات الزمخشري فقال:

قلت قد زيد ثناء وبراء ... ونذال ورذال وجفال

وكثاب في كتاب ليس مع ... كتب القالي فهيا يا رجال

ومراده أن بعض ذلك في كتاب ليس لابن خالويه وبعضه في أمالي القالي

وزعال وهو بالزاى والخاء المعجمة الأنثى من ولد الضأن وفى فعلة بفتح أوله وكسر ثانيه نحو نمرة ونمار وفى فعالة نحو عباءة وعباء وفى فعلة بضم أوله وسكون ثانيه نحو برمة وبرام ونطفة ونطاف وفى فعل بضم أوله وفتح ثانيه كربع ورباع وفى فعل بضمتين نحو جدر وجدار وفى فعيل نحو فصيل وفصال وفى فعل بفتح أوله وضم ثانيه كسبع وسباع وفى فعلان بفتح الفاء وسكون العين كضبعان وضباع البناء (الثانى عشر) من أبنية الكثرة (فعول بضمتين ويطرد فى) ألفاظ (أربعة أحدها اسم على فعل) بفتح أوله وكسر ثانيه (نحو كبد وكبود) (ووعل) ووعول (وهو) أى فعول (فيه) أى فى فعل (كاللازم) وإليه يشير قول النظم

• وبفعول فعل نحو كبد • يخص غالبا ومن غير الغالب نحو نمر ونمار (وجاء فى نحو نمر نمور) على القياس (ونمر) بضمتين على غير القياس (قال) حكيم بن معية الربعى (فيها عبابيل أسود ونمر) أنشده سيبويه فقال ابن الضائع أراد نمر بسكون الميم ثم نقل أو أتبع (و) قال غيره (قد يكون مقصورا) أى مختصرا (من نمور) لحذف الواو (للضرورة وقالوا أيضا) فى جمعه (أنمار) على غير القياس فتحصل فى جمعه أربعة أوزان واحد قياسى وهو نمور وثلاثة على غير القياس وهى نمار وأنمار ونمر والعبابيل جمع عبيل واحد العبابيل قاله الصغانى (والثلاثة الباقية) من الأربعة المطرد فيها فعول (الاسم الثلاثى الساكن العين) حال كونه (مفتوح الفاء ليس عينه واوا (نحو كعب) وكعوب (وفلس) وفلوس وخرج عنه نحو حوض فلا ينقاس فيه فعول وشذ فى فوج فووج وهم الجماعة من الناس (ومكسورها نحو حمل) بالمهمل وحمول (وضرس) وضروس (ومضمومها نحو جند) وجنود (وبرد) وبرود وإليه أشار الناظم بقوله كذاك يطرد • فى فعل اسما مطلق الفا (إلا فى ثلاثة) من مضموم الفاء لم يطرد فيها فعول (أحدها معتل العين ككوت) فإن جمعه حيتان (والثانى معتل اللام كمدى) فإن جمعه أمداء قال سيبويه لا يكسر على غير ذلك قال فى المحكم المدى من المكاييل معروف وقال ابن الأعرابى هو مكيال ضخم لأهل الشام وأهل مصر والجمع أمداء وقال الجوهرى هو القفيز الشامى وهو غير المد (وشذ فى) جمع (نؤى) بنون مضمومة بعدها همزة ساكنة (نؤى) بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الياء (قال) الشاعر

(خلت إلا أياصر أو نؤيا) • محافرها كأشربة الأضين

فإلا حرف استثناء وأياصر منصوب على الاستثناء وهو بالياء المثناة التحتانية والصاد المهملة جمع أيصر حبل قصير يشد فى أسفل الخباء إلى وتد والنؤى بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الياء جمع نؤى وهى حفيرة تجعل حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر وأصل الجمع نؤوى على زنة فعول اجتمع فيه الواو والياء وسبقت أحداهما بالسكون قلبت الواو ياء والضمة كسرة لتسلم الياء ثم أدغمت إحدى الياءين فى الأخرى ثم أتبعها فصار نؤيا ويقال فيه أيضا نئى بكسرتين وربما تكسر الهمزة وأياما ويقدمون الهمزة فيقولون آناء على القلب مثل أبآر وآبار والأضين بكسر الهمزة جمع أضاة وهى الغدير (و) المستثنى (الثالث) من فعل بضم الفاء (المضاعف) فإنه لا يجمع على فعول (كمد) بضم الميم المكيال فإنه يجمع على أمداد (وشذ فى) جمع (حص بالحاء المهملة) المضمومة والصاد المهملة (وهو الورس) كما قال الجوهرى وقال غيره الزعفران قال عمرو بن كلثوم

مشعشعة كأن الحص فيها • إذا ما الماء خالطها سخينا

(حصوص) فاعل شذ (ويحفظ) فعول (فى فعل) بفتحتين اسما (كأسد) وأسود (وشجن) بالشين المعجمة والجيم الحاجة حيث كانت والجمع شجون والشجن أيضا الحزن والجمع أشجان (وندب) بفتح النون

(قوله الأنثى من ولد الضأن) والذكر يقال له حمل (قوله كسبع) مثل سبع وسباع رجل ورجال (قوله ووعل) الوعل الكبش الجبلى (قوله على غير القياس) فيه تأمل وعليه فيستثنى فعل بفتح الفاء وكسر العين من قول الناظم وغير ما أفعل فيه مطرد • من الثلاثى اسما بأفعال يرد

(قوله وضرس) مثل ضرس وضروس عرق وعروق وجذع وجذوع ولص ولصوص وديك وديوك وفيل وفيول ونحى ونحى (قوله جند وجنود) ويجمع أيضا عليه فعل بكسر أوله وفتح ثانيه نحو ضلع وضلوع ويجمع عليه أيضا فعل نحو بطن وبطون ونسر ونسور ودلو ودلى وثدى وثدى ويجمع عليه دواة أيضا وجاء أيضا دواة ودوى كنواة ونوى والظاهر أنه ليس بجمع (قوله وبرد وبرود) مثله برج وبروج (قوله إذا ما الماء خالطها سخينا) قال فى الصحاح فى مادة سخا: سخا يسخو وسخى يسخى قال عمرو بن كلثوم إذا ما الماء خالطها سخينا أى جدنا بأموالنا وقول من قال سخينا من السخونة نصب على الحال فليس بشىء وقال فى مادة سخن مسخن وسخين قال ابن الأعرابى مثل مبرم وبريم وأنشد مشعشعة كأن الحص فيها • إذا ما الماء خالطها سخينا قال وأما قول من قال جدنا بأموالنا فليس بشىء (قوله كأسد وأسود) مثله ساق وسوق وعصا وعصى وقفا وقفى (قوله والذال) الظاهر أنها المعجمة وإنما لم يذكرها اكتفاء بما تقدم له عند الكلام على أفعال فإنه ذكر هناك أنها معجمة (قوله كوت وحيتان) مثله عود وعيدان وغول وغيلان وينظر هل مثل ذلك كوز وكيزان أو لا

(قوله أو على فعل بفتحتين الخ) قال الدنوشرى لم يشترط فيه اعتلال العين وقد يقال إن التمثيل فيه وفيما قبله يرشد إلى اشتراط اعتلال عينهما انتهى (وأقول) هذا عجيب فقد صرح بذلك ابن الناظم وغيره عبارة ابن الناظم ويطرد فعلان أيضا فى جمع ما عينه واو من فعل أو فعل نحو عود وعيدان وتاج وتيجان (قوله كتاج وتيجان) قال الدنوشرى مثله قاع وقيعان وبرق كما قال بعضهم وبرقان وينظر ما معناه وخرب وخربان وحينئذ فإفراد المصنف له بالذكر فيما يأتى وإنصه على أنه قليل مع دخوله فيما هنا محل نظر فليتأمل اه فانظره مع قوله أولا وقد يقال إن التمثيل يرشد إلى اشتراط اعتلال العين (قوله وجمعه صيران) (٣١١) يجمع أيضا على فعلان فعل كعبد وعبدان وثور وثيران وفعل بضم ففتح كنغر وهو العصفور ونغران وفى الأثر يا أبا عمير ما فعل النغير (قوله ظليم) الظليم أيضا اللبن قبل أن يروب يقال ظلمت الرجل إذا سقيته الظليم وظاهر كلام الشارح أنه بهذا المعنى لا يجمع على ظلمان فليتأمل وذكر بعضهم أن القاموس ليس فيه الظليم بمعنى اللبن قبل أن يروب فليحرر ذلك (قوله على فعل بفتح أوله الخ) هو شامل لمعتل العين أو الفاء أو اللام نحو بيت ويسر وجدى وظاهره أن الجميع يجمع على فعلان فليتأمل وقوله أو فعل بفتحتين لم يشترط فيه أن لا يكون معتل اللام ولا أن لا يكون معتل الفاء وكذلك لم يشترط فى فعيل صحة العين ولا صحة اللام ولا صحة الفاء فليتأمل وليراجع الأشمونى وغيره (قوله وذكر وذكران) مثل ذكر وذكران حمل وحملان (قوله على رجل الخ) فيه نظر لأن فعلان بفتح أوله لا يكون جمعا على الصحيح (قوله ورجالة) أى بفتح الراء وتشديد الجيم وبالتاء وقوله ورجال أى بضم الراء وتشديد الجيم من غير تاء وأما رجلة بفتح الراء وسكون الجيم فليس بجمع بل اسم جمع كما فى الشافية لأن فعلة ليست من أبنية الجموع ونقل ابن الخباز عن ابن السراج أنها لم تأت جمعا إلا فى هذا الاسم قال بعض شراح الشافية والظاهر أنه ليس المراد بالرجل خلاف المرأة لأنه لم يرد رجلة بمعنى رجال وإنما ورد رجلة بمعنى الرجالة وهم خلاف الفرسان وحينئذ فرجل بمعنى الراجل خلاف الفارس

والدال المهملة وبالباء الموحدة الخطر وأثر الجرح إذا لم يرتفع عن الجلد والجمع ندوب (وذكر) بفتحتين مقابل أنثى والجمع ذكور وطالل وطلول . البناء (الثالث عشر فعلان بكسر أوله وسكون ثانيه ويطرد أيضا فى) ألفاظ (أربعة اسم على فعال) بضم الفاء (كغلام) وغلمان (وغراب) وغربان (أو على فعل) بضم أوله وفتح ثانيه (كصرد) لطائر وصردان (وجرذ) بالجيم والراء والذال نوع من الفئران والجمع جرذان (أو فعل) بضم أوله وسكون ثانيه حال كونه (واوى العين كحوت) وحيتان (وكوز) وكيزان بالزاى (أو على (فعل) بفتحتين (كتاج) بالجيم وتيجان (وساج) وسيجان (وخال وخيلان) وهى النقطة المخالفة لبقية لون البدن (وجار) وجيران (ونار) ونيران (وقاع) وقيعان والألف فى الجميع منقلبة عن واو إلا فى خال فإنها منقلبة عن ياء والخال أخو الأم ألفه منقلبة عن واو وجمعه أخوال (وقل) فعلان (فى) فعل بكسر أوله وسكون ثانيه (نحو) حسل وحسلان وخرص وخرصان وخشف وخشفان وخيط وخيطان ورئد ورئدان وشقد وشقدان وشبح وشبحان و(صنو) وصنوان وقنو وقنوان هذه تسعة ألفاظ ذكرها ابن جنى ونظمها ابن مالك فى بيتين فقال

للحسل والخرص فى التكسير فعلان ❊ وهكذا قل خشفان وخيطان

رئد وشقد وشبح هكذا جمعت ❊ ومثل ذلك صنوان وقنوان

الحسل ولد الضب والخرص سنان الرمح والخشف الغزال والخيط قطيع النعام والرئد المثل وأيضا فرع الشجرة وقيل ما لان من أغصانها والشقد ولد الحرباء والشبح نبت والصنو والقنو مثلان (و) فى فعل بفتحتين نحو (خرب) بفتح الخاء المعجمة والراء ذكر الحبارى سمى بذلك لسكونه فى الخراب وجمعه خربان بكسر الخاء قاله فى الصحاح (و) فى فعال بفتح أوله نحو (غزال) وغزلان (و) فى فعال بكسر أوله نحو (صوار) بكسر الصاد المهملة وحكى ضمها وهو القطيع من بقر الوحش وجمعه صيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها (و) فى فاعل نحو (حائط) وحيطان (و) فى فعيل نحو (ظليم) بفتح الظاء المشالة ذكر النعام وجمعه ظلمان بكسر الظاء وضمها (و) فى فعول نحو (خروف) وخرفان وفى فعلة بكسر أوله وسكون ثانيه نحو لسوة ونسوان وفى وصف على فعل نحو ضيف وضيفان أو على فعال نحو شجاع وشجعان البناء (الرابع عشر فعلان بضم أوله وسكون ثانيه ويكثر فى) ألفاظ (ثلاثة فى اسم على فعل) بفتح أوله وسكون ثانيه (كظهر) بالمشالة وظهران (وبطن) وبطنان (أو فعل) بفتحتين حال كونه (صحيح العين كذكر) وذكران (وجذع) للشئ من المعز وجذعان قال الموضح فى الحواشى هذا مثال أبى حيان وهو خطأ لأن جذع صفة لا اسم انتهى وهذا الاعتراض بالنظر إلى الوصف الأصلى لا باعتبار غلبة الاسمية (أو على (فعيل كقضيب) وقضبان (ورغيف) ورغفان (وكثيب) وكثبان (وقل) فعلان بضم الفاء (فى) فاعل (نحو راكب) وركبان وراجل ورجلان ويجمع راجل على رجل كصحب ورجالة ورجال (و) فى أفعل

نحو (أسود) وسودان وأحمر وحمران وزعم الفراء أن سودان وحمران جمع سود وحمر فهو جمع الجمع لا جمع المفرد ورد بأن فعلا صفة لا يجمع على فعلان (و) فى فعلان بضم الفاء كحوار بالحاء المهملة وحوران والكثير حيران و (زقاق) بزاى وقافين وهو السكة وزقان بإدغام عينه فى لامه لزوال المانع من التقاء المثلين وعبر عن المقيس بالكثير وعن المحفوظ بالقليل ولم يخالف التسهيل إلا فى جذع فإنه جعله من قسم المحفوظ بناء على أنه صفة . البناء (الخامس عشر فعلاء بضم أوله وفتح ثانيه ويطرد فى فعيل) وصفا لمذكر عاقل (بمعنى فاعل) أو بمعنى مفعل أو مفاعل حال كونه (غير مضاعف ولا معتل اللام) فالأول (كظريف) وظرفاء (وكريم) وكرماء (وبخيل) وبخلاء وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

ولكريم وبخيل فعلا ❊ كذا لما ضاهاهما قد جعلا

ويستثنى من ذلك صغير وصبيح وسمين فقط فإنهم استغنوا فيهن بفعال قال سيبويه ولا يقولون صغراء ولا صبحاء ولا سمناء والثانى كسميع بمعنى مسمع وأليم بمعنى مؤلم فإنه يقال فى جمعهما سمعاء وألماء قاله ابن مالك وشرحه فيهما والثالث نحو جليس وخليط بمعنى مجالس ومخالط فإنه يقال فى جمعهما جلساء وخلطاء وشذ أسير وأسراء وقتيل وقتلاء لأنهما بمعنى مفعول (وكثر) فعلاء (فى فاعل دالا على معنى) غير مكتسب (كالغريزة) بالغين المعجمة والراء والزاى وهى الطبيعة التى طبع الإنسان عليها (كعاقل) وعقلاء (وصالح) وصلحاء (وشاعر) وشعراء فإن العقل والصلاح والشعر من الأوصاف الشبيهة بالأوصاف الغريزية كالكرم والبخل من جهة أن كلا منهما غير مكتسب (وشذ فعلاء فى نحو جبان) وجبناء (وخليفة) وخلفاء قال سيبويه وقولهم خلفاء محمول فى المعنى على خليف لأنه لا يقع إلا على مذكر والتاء لا تثبت فى تكسيره وقال أبو على جمع خليفة خلائف على حد كرائم أو الهم جمع كريمة (وسمح) بسين مهملة مفتوحة وميم ساكنة وفى آخره حاء مهملة الكريم وجمعه سمحاء لا بالخاء المعجمة خلافا لأبى حيان (وودود) وودداء ورسول ورسلاء لأنها ليست على فعيل ولا على فاعل . البناء (السادس عشر أفعلاء بكسر ثالثه وهو نائب عن فعلاء فى المضعف) من فعيل بمعنى فاعل (كشديد) وأشداء (وعزيز) وأعزاء (وفى المعتل) اللام من فعيل بمعنى فاعل (كولى) وأولياء (وغنى) وأغنياء وإنما ناب أفعلاء عن فعلاء فى المعتل اللام والمضعف لأنهم لو قالوا فى غنى غنياء لتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فينقلب ألفا فيلتقى ألفان فتحذف إحدى الألفين فتختل الكلمة كذا قالوا وفيه نظر لأن حرف العلة بعده ألف فلا يعل لأجلها ولو قالوا شدداء التقى حرفا التضعيف لزوال الفاصل ولا يمكن الإدغام لأن فعلاء وزن خاص بالاسم فلا يدغم وشذ نقى وأنقياء وسخى وسخواء (وشذ) أفعلاء (فى) غير المضعف والمعتل (نحو نصيب) وأنصباء (وصديق) وأصدقاء (وهين) وأهوناء وأما ظنين وأظناء فشاذ وإن كان مضاعفا لأنه بالظاء المشالة بمعنى متهم فهو صفة بمعنى مفعول لا بمعنى فاعل وبالضاد المهملة اسم لا صفة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله .

وناب عنه أفعلاء فى المعل ❊ لاما ومضعف وغير ذاك قل

البناء (السابع عشر فواعل ويطرد فى) ألفاظ (سبعة ثانيها ألف زائدة أو واو غير ملحقة بخماسى وذلك (فى فاعلة اسما) كانت (أو صفة كناصية كاذبة حاطئة) فناصية اسم وكاذبة وحاطئة صفة فيقال فى جمعها نواص وكواذب وحواطئ (وفى اسم على فوعل كجوهر) وجواهر (وكوثر) وكواثر (أو) اسم على (فوعلة كصومعة) وصوامع (وزوبعة) وزوابع والصومعة بيت النصارى قاله فى القاموس والزوبعة بالزاى والباء الموحدة المفتوحتين رئيس من رؤساء الجن ومنه سمى الإعصار زوبعة وهى ريح تثير الغبار وترتفع إلى السماء كأنه عمود قاله فى الصحاح (أو) اسم على (فاعل بالفتح) فى العين (كخاتم) على إحدى اللغتين وخواتم (وقالب) على لغة الفتح وقوالب وطابع كذلك وطوابع (أو) اسم على (فاعلاء بالكسر)

(قوله نحو أسود وسودان) يجمع أيضا على فعلان بكسر فسكون كذئب وذئبان وزق وزقان قال ابن معطى وجاء كالذئبان والزقان ودخل فى قوله أو على فعيل ظليم فإنه يجمع على ظلمان بضم الظاء وكسرها كما نبه عليه الشارح سابقا (قوله كحوار) هو ولد الناقة لم يفطم (قوله ويستثنى من ذلك صغير) كان ينبغى أن يستثنى نحو طويل فإنه لا يجمع على فعلاء ولا على أفعلاء وإنما يجمع على فعال كما تقدم وكأنه اكتفى بتقديمه (قوله فإن العقل الخ) فيه نظر فإنه قد يدعى أن العقل والشعر من الغرائز وكون الصلاح غير مكتسب مع تفسيره بما فسر به قبل مشكل فليتأمل (قوله كخاتم) مثل عاتم وخواتم دانق ودوانق فيمن فتح النون وإنما قلبت ألفه فى الجمع واوا لأجل ألف الجمع وكان قلبها إلى الواو أولى ليظهر الفرق بين فاعل وفعيل نحو صيرف وصيارف أو حملا على التصغير

في عينه وباللد (نحو قاصعاء) وقواصع (وراهطاء) وروراهط ونافقاء ونوافق والثلاثة أسماء لجحر اليربوع فالراهطاء بالراء والطاء المهملتين هي التي يخرج منها التراب ويجمعه والقاصعاء بالقاف والصاد والعين المهملتين نقرة يحفرها ثم يأتي بالتراب الذي أخرجه من الراهطاء فيسد به فم الجحر لئلا يدخل عليه والنافقاء بالنون والفاء والقاف حفرة يكتمها ويظهر غيرها وهو موضع يرهمه فإذا أتى من قبل القاصعاء ضرب النافقاء برأسه فخرج (أو) اسم على (فاعل) بكسر العين (كجائز) وجوائز وهو بالجيم والزاي الخشبة المعترضة بين الحائطين ومنه جائزة الطاحون وقيل الخشبة التي يحمل عليها خشب البيت (وكاهل) وهو مجتمع الكتفين وكواهل (أو في وصف على فاعل) بكسر العين (المؤنث) لا تدخله تاء الفرق (كحائض) وحوائض (وطالق) وطوالق (أو) وصف على فاعل (لغير عاقل) من المذكر (كصاهل) صفة فرس وصواهل (وشاهق) صفة مكان وشواهق وطالع صفة نجم وطوالع (وشذ) فواعل من وصف على فاعل لمذكر عاقل فمن ذلك قولهم (فوارس) في جمع فارس (ونواكس) في جمع ناكس قال الفرزدق:

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم ... خضع الرقاب نواكس الأبصار

(و) في جمع سابق صفة المذكر (سوابق و) في جمع هالك (هوالك) قال:

وأيقنت أني عند ذلك ثائر ... غداة إذ أو هالك في الهوالك

وزعم بعضهم أن ذلك كله غير شاذ وأنه جمع لفاعلة وكأنه قيل طائفة هالكة وطوائف هوالك وكذا الباقي نقله الموضح في الحواشي وأقره وقال ابن الحاجب في شرح المفصل أما فوارس فالذي حسنه انتفاء الشركة بينه وبين المؤنث لأنهم لا يقولون امرأة فارسة وأما هوالك فجاء في مثل هالك في الهوالك والأمثال كثيرا ما تخرج عن القياس وأما نواكس فضرورة وخرج بقولنا ثانيها ألف زائدة نحو آدم فإن ألفه غير زائدة فيقال في جمعه أوادم بزنة أفاعل لا فواعل وبقولنا أو واو غير ملحقة بخماسي نحو فدوكس فإنه ملحق بسفرجل فيقال في جمعه فداكس بزنة فعالل لا فواعل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

فواعل لفوعل وفاعل ... وفاعلاء مع نحو كاهل

وحائض وصاهل وفاعله ... وشذ في الفارس مع ماماثله

البناء (الثامن عشر فعائل ويطرد في كل رباعي مؤنث ثالثه مدة) سواء كانت المدة ألفا أو ياء أو واوا وسواء كان اسماً أو صفة و (سواء كان تأنيثه بالتاء كسحابة) وسحائب (وصحيفة) وصحائف (وحلوبة) وحلائب ورسالة ورسائل وذؤابة وذوائب وظريفة وظرائف (أو) كان تأنيثه (بالمعنى كشمال) بكسر الشين مقابل يمين وبفتحها ريح تهب من ناحية القطب وجمعها شمائل قال الله تعالى عن اليمين والشمائل وحكى اللحياني في جمع أسماء الريح شمالا وشمائل وعقاب وعقائب (وعجوز) وعجائز (وسعيد علم امرأة) وسعائد وشذ دليل ودلائل أو كان تأنيثه بالألف المقصورة كحبارى وحبائر أو بالممدودة كجلولاء وجلائل بالجيم قرية بناحية فارس وشذ ضرة وضرائر وكنة وكنائن وظنة وظنائن وحرة وحرائر لأنهن ثلاثيات وإليه أشار الناظم بقوله: وبفعائل اجمعن فعاله ... وشبهه ذا تاء او مزاله

البناء (التاسع عشر فعالى بفتح أوله وكسر رابعه ويطرد في) ألفاظ (سبعة) أحدها (فعلاة) بفتح أوله وسكون ثانيه (كموماة) وهي الفلاة الواسعة التي لا نبات فيها وجمعها موام قاله صاحب الضياء (و) الثاني (فعلاة) بكسر أوله وسكون ثانيه (كسعلاة) بالسين والعين المهملتين أخت الغيلان وجمعها سعالى قال

* مجازا مثل السعالي خمسا * (و) الثالث (فعلية) بكسر أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه (كهبرية)

(قوله وراهطاء) تقدم في باب المقصور والممدود تسمية الثالثة بغابياء فاعل له اسمين (قوله وكاهل) مثل كاهل وكواهل عالم وعوالم وخاتم وخواتم فيمن كسر ثانيه وقد يجمع فاعلا اسماء على فعلان نحو حائط وحيطان والياء فيه منقلبة عن واو لأنه من حاط يحوط لسكونها وانكسار ما قبلها وغائط وغيطان وجان وجنان وحاجر وحجران وهو ما يمسك الماء من شفة الوادي وقد يجمع على فعلان بضم الفاء نحو فالق وفلقان للمطمئن من الأرض (قوله وهو مجتمع الكتفين) عرفه غيره بقوله وهو مغرز العنق من الظهر (قوله فدوكس) فيه نظر لأنه أسلف أن الواو ثانية والواو في فدوكس ثالثة فكان الصواب التمثيل بخورنق وهو قصر بالحيرة (قوله بكسر الشين الخ) يعني أنه يصح أن يضبط في كلام المصنف بالكسر والفتح لأن كليهما يجمع على فعائل بدليل الآية وكلام اللحياني واعلم أن الشمال بالكسر يأتي بمعنى الطبع ويجمع على شمائل بمعنى الصفات التي يطبع عليها الإنسان (قوله قال الله تعالى عن اليمين والشمائل) اعلم أنه سبحانه أفرد اليمين مراعاة للفظ ما في قوله أولم يروا إلى ما خلق الله من شيء يتفيأ ظلاله وجمع ثانيا مراعاة لمعناها وقيل في الآية غير ذلك وقد أفرد الكلام على الآية الشريفة السهيلي برسالة لطيفة (قوله أخت الغيلان) ضبط لفظ أخت في النسخة المصححة بخط الشارح بضم الهمزة وبعد الخاء تاء مثناة ولفظ الغيلان بكسر الغين فالمراد أختها للغيلان في كونهما نوعين من الجن كما

باليا الموحدة والراء والياء المثناة التحتانية مخففة وهى ما يتعلق بأصول الشعر مثل نخالة الطحين وقيل ما تطاير من دقاق القطن وجمعها أعبار (و) الرابع (فعلوة) بفتح أوله وسكون ثانيه وضم ثالثه وفتح رابعه (كعرقوة) بالعين والراء المهملتين والقاف وهى الخشبة المعترضة على رأس الدلو وجمعها عراق (و) الخامس (ما حذف أول زائديه من نحو حبنطى) بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وهو العظيم البطن وزيد فى النون والألف ليلحق بسفرجل فإذا حذف أول زائديه وهو النون قيل فى جمعه حباط (وقلنسوة) بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين المهملة وفتح الواو ما يلبس على الرأس وزيد فيه النون والواو ليلحق بقمحدوة فإذا حذف أول زائديه وهو النون قيل فى جمعه قلاس واحترز بحذف أول زائديه من حذف ثانيهما فإنه يقال فى جمعهما حباطى وقلاسى على زنة فعالى (و) السادس (فعلاء) بفتح أوله وسكون ثانيه (اسما) كانت (كصحراء) وصحار (أو صفة لا مذكر لها كعذراء) وهى البكر وعذار (و) السابع (ذو الألف المقصورة لتأنيث كحبلى) وحبال (أو إلحاق كذفرى) بكسر الذال المعجمة وسكون الفاء وفتح الراء المهملة وهو الموضع الذى يعرق من قفا البعير خلف الأذن وألفه للإلحاق بدرهم وجرجع والجمع ذفار وعلقى وعلاق (تمام العشرين) من أبنية الكثرة (فعالى بفتح أوله ورابعه ويشاركه الفعالى بالكسر) فى رابعه (فى صحراء وما ذكر بعده) من نحو عذراء وحبلى وذفرى فتقول فى جمعها صحارى وصحار وعذارى وعذار وحبالى وحبال وذفارى وذفار وعلاقى وعلاق بالفتح والكسر فى الجميع وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وبالفعالى والفعالى جمعا ... صحراء والعذراء والقيس اتبعا

وينفرد فعالى بالكسر عن فعالى بالفتح بما ذكر قبل صحراء (وليس لفعالى) بالفتح (ما ينفرد به عن الفعالى) بالكسر (إلا وصف) على فعلان أو فعلى بفتح أولهما نحو سكران وسكرى وغضبان وغضبى فتقول فى جمعهما سكارى وغضابى بالفتح ولا تقل سكار وغضاب بالكسر ويترجح فى هذين الوصفين فعالى بضم الفاء وفتح اللام نحو كسالى على فعالى بفتحهما ويحفظ فعالى بفتح الفاء واللام فى نحو حبط وحباطى ويتيم ويتامى وأيم وأيامى وطاهر بنات بنى عون وطهارى ومهرى ومهارى وشاة رئيس إذا أصيب رأسها ورآسى ويحفظ فعالى بالضم فى نحو قديم وقدامى وأسير وأسارى والحاصل أن هذه الأوزان بالنسبة إلى فعالى بالضم ثلاثة أقسام أحدها ما فعالى بالضم أرجح فيه من فعالى بالفتح وهو شيئان فعلان وفعلى وصفين والثانى ما فعالى بالضم فيه لازم وهو قديم وأسير والثالث ما فعالى فيه ممتنع وهو يتيم وحبط وأيم وطاهر ومهرى ورئيس بمعنى مرؤس (الحادى والعشرون فعالى) بالفتح فى الفاء و(التشديد) فى الياء (ويطرد) فعالى (فى كل ثلاثى) ساكن العين (آخره ياء مشددة زائدة على الثلاثة) غير متجددة للنسب كبختى) بضم الموحدة وسكون الخاء المعجمة وبخاتى (وكرسى) وكراسى (وقمرى) بضم القاف وقمارى (بخلاف نحو) عربى وعجمى لأنهما محركا العين ونحو (مصرى وبصرى) لأن ياءهما متجددة للنسب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * واجعل فعالى لغير ذى نسب * جدد وشذ قبطى وقباطى نسبة إلى قبط وفى الصحاح: القبط أهل مصر ورجل قبطى والقبطية ثياب بيض رقاق من كتان والجمع قباطى وفى الصحاح أيضا البخت من الإبل معرب وبعضهم يقول هو عربى وينشد لابن قيس الرقيات

يهب الخيل والألوف ويسقى ... لبن البخت فى قصاع الخلنج

الواحد بختى والأنثى بختية والجمع بخاتى غير منصرف لأنه بزنة جمع الجمع ولك تخفيف الياء فتقول

يدل عليه كلام القزوينى فى عجائب المخلوقات (قوله دقاق القطن) بفتح الدال المهملة وتشديد القاف كذا ضبط فى النسخة المصححة بخطه (قوله وصحار) أصله صحارى بالتشديد قال فى الصحاح وأصل الصحارى صحارى بالتشديد وقد جاء ذلك فى الشعر لأنك إذا جمعت صحراء أدخلت بين الحاء والراء ألفا وكسرت الراء كما يكسر ما بعد ألف الجمع فى كل موضع نحو مساجد وجعافر فتنقلب الألف الأولى التى بعد الراء ياء للكسرة التى قبلها وتنقلب الألف الثانية التى للتأنيث أيضا ياء فتدغم ثم حذفوا الياء الأولى وأبدلوا من الثانية ألفا فقالوا صحارى بفتح الراء لتسلم الألف من الحذف عند التنوين وإنما فعلوا ذلك ليفرقوا بين الياء المنقلبة من الألف للتأنيث وبين الياء المنقلبة من الألف التى ليست للتأنيث نحو ألف مرمى إذا قالوا مرامى ومغازى وبعض العرب لا يحذف الياء الأولى ولكن يحذف الثانية فيقول الصحارى بكسر الراء وهذه صحار كما تقول جوار انتهى كلام الصحاح (قوله وجرجع) قال فى الصحاح الجرجع مثال الدرهم الطويل (قوله إلا وصف على فعلان) أى فإطلاق المصنف مقيد بغير ذلك (قوله وحبط) أى بكسر الباء يقال حبطت الشاة فهى حبط إذا أكثرت من الأكل حتى انتفخ بطنها وفى الحديث أن مما ينبت الربيع ما يقتل حبطا أو يلم ومنه سمى الحرث بن عمرو بن تميم الحبط وولده يسمون الحبطات (قوله والقبطية ثياب بيض الخ) أى بكسر القاف ا. ه. فى الصحاح القبط أهل مصر إلى أن قال والقبطية ثياب بيض رقاق من كتان تتخذ بمصر وقد يضم لأنهم يغيرون فى النسبة

البخاتي قال الموضح فالياء في البخاتي متجددة للنسب وليس بختي وبخاتي كقمري وقماري ألا ترى أن الياء في قمري ليست للنسب إلى قمر ولكنها في بختي للنسب إلى بخت وبختي وبخت كزكي وزك فكما لا يقال في تركي تراكي كان القياس أن لا يقال في بختي بخاتي انتهى وقد تكون الياء في الأصل للنسب الحقيقي ثم بكثرة استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب نسيا منسيا أو كالمنسي فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبا كقولهم مهري ومهاري وأصل المهري بعير منسوب إلى مهرة قبيلة من قبائل اليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الإبل قاله المرادي وبه تندفع شبهة الموضح بحفظ فعالى في إنسان وظربان فإنهم قالوا في جمعهما أناسي وظرابي ولما كان أناسي يتبادر إلى الفهم أنه جمع أنسي حتى قال به بعضهم أشار إلى جوابه بقوله (وأما أناسي لجمع إنسان لا) جمع (إنسي) لأن إنسيا آخره ياء النسب وتقدم أن ما ختم بياء النسب لا يجمع على فعالي (و) أناسي (أصله أناسين فأبدلوا النون ياء) وأدغموا الياء المبدلة من ألف إنسان فيها (كما قالوا ظربان وظرابي) وأصله ظرابين فأبدلوا النون ياء بدليل أن العرب نطقت بذلك على الأصل فقالت أناسين وظرابين وبهذا تبين أن إبدال النون ياء فيهما ليس بلازم كما توهم ابن عصفور ولو كان أناسي جمع أنسي لقيل في جمع جني جناني وفي جمع تركي تراكي قاله ابن مالك في شرح الكافية زاد ابنه وهذا لا يقول به أحد انتهى والظربان بفتح الظاء المشالة وكسر الراء المهملة وبالباء الموحدة قال الجوهري دويبة كالهرة منتنة الريح تزعم العرب أنها تفسو في ثوب أحدهم إذا صادها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب وقال في المحكم الظربان دويبة أشبه الكلب أصلم الأذنين طويل الخرطوم أسود الرأس أبيض الجسم منتن الريح كثير الفسو انتهى. البناء (الثاني والعشرون فعالل ويطرد في) أنواع (أربعة وهي الرباعي والخماسي مجردين ومزيدا فيهما فالأول) الرباعي المجرد ويكون مفتوح الفاء واللام الأولى ومكسورهما ومضمومهما فالمفتوح (كجعفر) وهو النهر الصغير وجمعه جعافر (و) المكسور نحو (زبرج) بالزاي والباء الموحدة والراء والجيم وهو من أسماء الذهب والسحاب الرقيق الذي فيه حمرة وجمعه زبارج والمضموم نحو برثن بالباء الموحدة والراء المهملة والثاء المثناة فوق وهو مخاليب الضبع كالأصابع للإنسان وجمعه براثن (والثاني) الخماسي المجرد (كسفرجل وجحمرش) بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء بعدها شين معجمة العجوز الكبيرة والمرأة السمجة (ويجب) في جمع الخماسي (حذف خامسه) تخفيفا لأن الثقل به حصل (فتقول) في جمع سفرجل (سفارج) بحذف اللام (و) في جمع جحمرش (جحامر) بحذف الشين (وأنت بالخيار في حذف الرابع أو الخامس إن كان الحرف (الرابع) من الخماسي (مشبها للحروف) العشرة (التي تزاد) في الكلم وهي حروف سألتمونيها وشبهه بها (إما بكونه بلفظ أحدها كخدرنق) بفتح الخاء المعجمة والدال المهملة وسكون الراء وفتح النون وبعدها قاف وهو العنكبوت قال المتنبي

قراش مواض اسج داود عندها إذا وقعت فيه كنسج الخدرنق

ورابعه النون وهي حرف أصلي لأنها لا يحكم بزيادتها متوسطة إلا بشروط تأتي ولكنها من لفظ الحروف التي تزاد (أو بكونه من مخرجه) أي من مخرج الحرف الزائد (كفرزدق) جمع فرزدقة وهي القطعة من العجين لقب همام بن غالب بن صعصعة الشاعر (فإن الدال) هي الحرف الرابع وليست بلفظ من حروف الزيادة ولكنها (من مخرج التاء) المثناة الفوقانية وهو طرف اللسان وأصول الثنيتين العليتين والحاصل أنك إذا جمعت الخماسي فإن لم يكن رابعه شبيها بالزائد تعين حذف خامسه وإن كان رابعه شبيها بالحرف الزائد لا يتعين حذف خامسه بل يتخير الحاذف فإن شاء حذف الرابع وأبقى الخامس فيقول خدارق وفرازق وإن شاء حذف الخامس وأبقى الرابع فيقول خدارن وفرازد وهو الأجود ومذهب سيبويه وقال

(قوله والتاء المثناة) صوابه المثلثة كما يقتضيه صنيع الصحاح والقاموس وكذا رأيته بخط المصنف (قوله والثاني الخماسي) قال بعضهم وأن الخماسي فلا يكسر إلا على استكراه لأنه مستثقل لكثرة حروفه فلو جمع بجملتها لازداد ثقلا قال سيبويه لا يزال الاسم في سهولة حتى يبلغ الخمسة فيرتدع قال السيرافي معناه لا يكسر إلا إذا سئل عن تكسيره فإذا كسر حذف منه حرف ليصير رباعيا

المبرد لا يحذف إلا الخامس ومحل الخلاف إذا لم يكن الخامس يشبه لفظ الزائد فإن أشبهه تعين حذفه قولا واحدا نحو قذعمل فتقول في جمعه قذاعم (الثالث) الرباعي المزيد (نحو مدحرج ومتدحرج والرابع) الخماسي المزيد (نحو قرطبوس) قال ابن السيد بفتح القاف الداهية وبكسرها الناقة العظيمة الشديدة (وخندريس) بفتح الخاء المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر الراء بعدها ياء مثناة تحتانية فسين مهملة الخمر (ويجب) في الجمع (حذف زائد هذين النوعين) الأخيرين وهما الرباعي المزيد والخماسي المزيد ففي مزيد الرباعي يقتصر على حذف زائده فتقول في جمع مدحرج ومتدحرج دحارج بحذف الميم والتاء فقط وفي مزيد الخماسي يحذف زائده وخامسه فتقول في جمع قرطبوس وخندريس قراطب بحذف الواو والسين وخنادر بحذف الياء والسين (إلا إذا كان) زائد الرباعي (لينا) رابعا (قبل الآخر فيثبت) ويجمع ما هو فيه على فعاليل (ثم إن كان) الزائد (ياء صح نحو قنديل) وقناديل (أو) كان (واوا أو ألفا قلبا ياءين) لوقوعهما بعد الكسرة (نحو عصفور) وعصافير (وسرداح) بكسر السين المهملة وسكون الراء وبالدال والحاء المهملتين المكان اللين والناقة الكثيرة اللحم وقال الفراء العظيمة وجمعه سراديح. البناء (الثالث والعشرون شبه فعالل) وهو ما ماثله عددا وهيئة وإن خالفه زنة كفعاعل وفياعل وفواعل (ويطرد في مزيد الثلاثي غير ما تقدم) من نحو أحمر وسكران وصائم ورام وباب كبرى وسكرى فإنها تقدم لها جموع التكسير فلا يجمع على فعالل (ولا تحذف زيادته إن كانت واحدة) سواء كانت أولا أو وسطا أو آخرا الإلحاق أو غيره وسواء كانت حرف علة أو لا (كأفضل) وأفاضل (ومسجد) ومساجد (وجوهر) وجواهر (وصيرف) وصيارف (وعلق) وعلاق فالزيادة في الأولين لغير الإلحاق وفي الباقي للإلحاق (ويحذف ما زاد عليها) أي على الزيادة الواحدة (فتحذف زيادة) واحدة (من نحو منطلق و) زيادتان (اثنتان من نحو مستخرج ومتذكر) بتشديد الكاف (ويتعين إبقاء الزائد (الفاضل) على غيره ويحصل الفضل بواحد من سبعة أمور التقدم والتحرك والدلالة على المعنى ومقابلة الأصول وهو كونه للإلحاق والخروج من حروف سألتمونيها وأن لا يؤدي إلى مثال غير موجود وأن لا يؤدي حذفه إلى حذف الآخر الذي ساواه في جواز الحذف ورد ما في التسهيل إلى ثلاثة أمور المزية من جهة المعنى والمزية من جهة اللفظ وأن لا يغني حذفه عن حذف غيره فالمزية من جهة المعنى (كالميم مطلقا) سواء كان معها حرف مماثل الأصل أم لا وسواء كان ثاني الزائدين ملحقا أم لا ولا فرق في ذلك بين الخماسي والسداسي (فتقول في) جمع (منطلق مطالق) بحذف النون وإبقاء الميم (لا نطالق) بحذف الميم وإبقاء النون لأن الميم تفضل النون بدلالتها على الفاعل وتصدرها ووجوب تحريكها واختصاصها بالاسم (و) تقول (في) جمع (مستدع مداع) بحذف السين والتاء معا لأن بقاءهما يخل ببنية الجمع وإبقاء الميم لأن لها مزية عليهما بما تقدم (لا سداع ولا تداع) بحذف الميم والتاء من الأول لأنه بناء غير موجود والميم والسين من الثاني لأنه وإن كان بناء موجودا كتناطب لكن حذف الميم يفوت الدلالة على اسم الفاعل (خلافا للمبرد في نحو مقعنسس) مما آخر زائديه للإلحاق (فإنه يقول) في جمعه (قعاسس) ويحذف الميم والنون ويبقى السين (ترجيحا لمماثل الأصل) لأن السين زيدت للإلحاق بأحرنجم وبقاء الملحق أولى من غيره وخالفه سيبويه في ذلك (وكالهمزة والياء) التحتانية (المصدرتين) في أول الكلمة (كألندد ويلندد) بفتح أولهما وثانيهما وسكون النون فيهما وهما بمعنى ألد وهو الشديد الخصومة نص عليه الجوهري وصاحب الضيا ومنه خصم ألد وفي التنزيل ألد الخصام (تقول) في جمعهما (ألاد ويلاد) بحذف النون وإبقاء الهمزة والياء لتصدرهما وتحريكهما ولكونهما في موضع يقعان فيه دالين على معنى بخلاف النون فإنها في موضع لا تدل على معنى أصلا والأصل ألادد ويلادد فأدغم أحد المثلين في الآخر

(قوله فلا يجمع على فعالل) قال الدنوشري أي ولا يجمع على شبه فعالل أيضا انتهى (وأقول) كان المناسب للشارح الاقتصار على أنه لا يجمع على شبه فعالل لأنه موضوع المسئلة (قوله من سبعة) مفهوم العدد لا يفيد حصرا فلا ينافي أن الشارح ذكر سببا غيرها وهو الاختصاص بالاسم ذكره في جمع مستدع على مداع والوقوع في موضع ما يدل على المعنى ذكره في جمع ألندد ويلندد على ألاد ويلاد وقد يقال هذا في حكم الدلالة على المعنى (قوله وأن لا يؤدي حذفه الخ) الصواب إسقاط لا كما يعلم مما يأتي في قوله تعين حذف المغني حذفها لأنه حينئذ يكون الباقي ما لا يغني وهو الفاضل فالذي من أسباب الفضل فالذي من أسباب الفضل أن يؤدي حذف الحرف إلى حذف آخر فتأمل (قوله سواء كان معها الخ) هذا التفسير وإن طابق المقام لا يطابق السياق لأن المصنف جعل الإطلاق في مقابلة قوله وكالهمزة والياء الخ وهو يقتضي أن معنى الإطلاق سواء صدر أو لا (قوله واختصاصها بالاسم) هذا ليس من السبعة فليتأمل (قوله كتناطب) كذا في النسخة المصححة بخطه بالظاء المشالة ولم أقف على هذه المادة في الصحاح ولا في القاموس (قوله على اسم الفاعل) لو حذف لفظ اسم كان أولى.

والمزية من جهة اللفظ كالتاء من استخرج علما تقول في جمعه تخاريج بحذف السين وإبقاء التاء لأن له نظيراً وهو تماثيل ولا تقل سخاريج بحذف التاء وإبقاء السين لأن سفاعيل معدوم والمزية من جهة كون الحرف لا يغني حذفه عن حذف غيره هي ما ذكره بقوله (وإذا كان حذف إحدى الزيادتين مغنيا عن حذف الأخرى بدون العكس تعين حذف المغني حذفها كياء حيزبون) بفتح الحاء المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفتح الزاي وضم الباء الموحدة العجوز ففيه ثلاث زوائد الياء والواو والنون (تقول) في جمعه (حزابين بحذف الياء وقلب الواو ياء) لسكونها وانكسار ما قبلها وإنما أوثرت الواو بالبقاء لأن الياء إذا حذفت أغنى حذفها عن حذف الواو لبقائها رابعة قبل الآخر فيفعل بها ما فعل بواو عصفور من قلبها ياء و(لا) تقل (حيازبن بحذف الواو) وسكون الموحدة قبل النون (لأن ذلك) وهو حذف الواو لا يغني عن حذف الياء بل هو (محوج إلى أن تحذف الياء) أيضا (وتقول حزابن) لصيرورته على مفاعل (إذ لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف أوسطها ساكن إلا وهو) حرف (معتل) كمصابيح وقناديل (فإن تكافأت الزيادتان) في الترجيح (فالحاذف مخير) إذ لا مزية لإحداهما على الأخرى (نحو نوني سرندى) بفتح السين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال المهملة وهو الجرئ على الأمور وقال الجوهري الشديد وقيل القوى (وعلندى) بفتح العين المهملة واللام وسكون النون وفتح الدال البعير الضخم وقيل نبت وقيل الغليظ الضخم من كل شيء قاله الجوهري (وألفيهما) المقصورتين فإن النون رجحت بالتقدم على الألف والألف رجحت بتقديم الحركة لإلحاقها بسفرجل فلما تكافأت الزيادتان تخير الحاذف قاله الشاطبي (تقول) في جمع سرندى (سراند) بحذف الألف وإبقاء النون (وسراد) بحذف النون وإبقاء الألف (و) تقول في جمع علندى (علاند) بحذف الألف وإبقاء النون (وعلاد) بحذف النون وإبقاء الألف فإن حذفت الألف تبق سرند وعلند ينقل إلى سرند وعلند كجعفر فيقال في جمعهما سراند وعلاند كجعافر وإن حذفت النون يبق سردى وعلدى ينقل إلى سردى وعلدى كأرطى فيقال في جمعهما سراد وعلاد بقلب الألف ياء لانكسار ما قبلها ثم تحذف رفعا وجرا ويعوض منها التنوين كجوار وإلى التخيير أشار الناظم بقوله:

وخيروا في زائدي سرندى ... وكل ما ضاهاه كالعلندى

(هذا باب التصغير)

وهو لغة التقليل واصطلاحا تغيير مخصوص يأتي بيانه وله فوائد وعلامات وشروط وأبنية أما فوائده فست تقليل ذات الشيء نحو كليب وتحقير شأنه نحو رجيل وتقليل كميته نحو دريهمات وتقريب زمانه نحو قبيل العصر وبعيد المغرب وتقريب مسافته نحو فويق المرحلة وتحيت البريد وتقريب منزلته نحو صديق وزاد الكوفيون معنى آخر وهو التعظيم نحو دويهية وخرجها البصريون على التقليل لأن الداهية إذا عظمت قلت مدتها وزاد بعضهم معنى آخر وهو التحبب نحو بنية وأما علاماته فثلاث ضم أوله وفتح ثانيه واجتلاب ياء ثالثة وأما شروطه فأربعة أحدها أن يكون اسما فلا يصغر الفعل ولا الحرف وشذ ما أحيسنه عند البصريين الثاني أن لا يكون متوغلا في شبه الحرف فلا تصغر المضمرات ولا من وكيف ونحوهما الثالث أن يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها فلا يصغر نحو كميت لأنه على صيغة التصغير ولا سيطر لأنه على صيغة تشبه صيغة التصغير قاله ابن مالك وفيه كلام يأتي الرابع أن يكون قابلا لصيغة التصغير فلا تصغر الأسماء المعظمة كأسماء الله وأنبيائه وملائكته ونحوها ولا جمع الكثرة وكل وبعض ولا أسماء الشهور والأسبوع عند سيبويه والمحكي وغير وسوى والبارحة والغد والأسماء العاملة وأما أبنيته الموضوعة (له) فهي (ثلاثة أبنية) لا زائد عليها (فعيل وفعيعل وفعيعيل) فالأول لتصغير الثلاثي (كفليس و) الثاني لتصغير الرباعي نحو (دريهم و) الثالث لتصغير الخماسي نحو

(قوله على مفاعل) فيه تأمل إذ ليس في حزابن ميم يقابل بلفظها في الميزان ويجاب بأن الوزن هنا لا ينصرف عروضي

(قوله سرندى) ويقال ناقة سرنداة أي جرية قال الشاعر
كل سرنداة نعوب التعب
عرنة كالمنجل الأقب
قال بعضهم عقب هذا البيت السرنداة الجرية والنعوب التي تهز رأسها في سيرها والأقب الضامر

(باب التصغير)

(قوله أما فوائده فست) لا يخفى أنها ترجع للتحقير والتقليل (قوله تشبه صيغة التصغير) يتأمل وجه ذلك والظاهر أنه على صيغة التصغير وهو فعيعل لأن لأن مبيطرا على ذلك في هذا الباب وإن كان على وزن مفيعل في التصريف (قوله وكل وبعض) ينظر ما وجه عدم قبول كل وبعض هاء التصغير وقد يقال كما قال مولانا الشيخ عبد الرحمن الدمياطي أن كلا تدل على العموم والشمول والكثرة فصارت كجمع الكثرة وإن بعضا يدل بنفسه على التقليل فلا حاجة إلى تصغيره المفيد للتقليل وأما المحكي فلأن تصغيره مناف لحكايته المقتضية أنه لا يغير وأما أسماء الشهور والأسبوع فلأنها موضوعة لأزمنة مخصوصة وهي بحسب ذاتها لا تقبل وأما الأسماء العاملة فلأن تصغيرها يبعدها عن شبه الفعل الذي عملت لأجله ولكن يشكل على ذلك رويدا فإنهم صرحوا بأنه اسم عامل مع أنه مصغر فيكون مستثنى

(دنينير) وهذه الأوزان الثلاثة من وضع الخليل فقيل لم بنيت المصغر على هذه الأبنية فقال لأني وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار * فإن قلت النون الأولى من دنينير ليست في مكبره . قلت أصل دينار دنار بتشديد النون أبدلت النون الأولى ياء فإذا صغر رجع إلى أصله لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ووزن المصغر بهذه الأبنية اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا وليس بجار على مصطلح التصريف ألا ترى أن وزن أحيمد ومكيرم وسفيرج في التصغير فعيعل ووزنها التصريفي أفيعل ومفيعل وفعيلل وأصل هذه الأبنية الثلاثة فعيل (وذلك لابد في كل تصغير من ثلاثة أعمال ضم) الحرف (الأول) إن لم يكن مضموما (وفتح) الحرف (الثاني) إن لم يكن مفتوحا (واجتلاب ياء ساكنة ثالثة) وتسمى ياء التصغير (ثم إن كان) الاسم (المصغر ثلاثيا اقتصر على ذلك) العمل (وهي بنية فعيل كفليس) تصغير فلس (ورجيل) تصغير رجل فإن كان المكبر مضموم الأول مفتوح الثاني كصرد فيقدران في مصغره كصريد فالضمة والفتحة في المصغر غير هما في المكبر كما في فلك مفردا وجمعا جزم به ابن إياز ويؤخذ منه بأنه لو كان المكبر على هيئة المصغر كبيطر فإنه يصغر بتقدير الحركات كذلك وبه صرح السهيلي في الروض فقال تحذف الياء الزائدة كما تحذف ألف مفاعل ثم تلحق ياء التصغير فيبقى اللفظ به له ويختلف التقدير ثم أورد على نفسه سؤالا وأجاب عنه فقال * فإن قيل هلا قلتم لا يصغر إذ لا يعقل مصغر على لفظ مكبر وإلا فما الفرق فالجواب بأن الفرق قد يظهر في الجمع فإنك تجمع مبيطر المكبر على مباطر بحذف الياء وأما المصغر فلا يجوز فيه إلا مبيطرون وذلك لأنه لو كسر حذفت ياؤه لأنه خامس ثالثه زائد فيزول علم التصغير اه وهذا ما تقدم الوعد به والحاصل أنه لا بد من ضم الأول وفتح الثاني لفظا أو تقديرا وزيادة ياء ثالثة (ومن ثم) أي من أجل اشتراط فتح الثاني ووقوع الياء ثالثة (لم يكن نحو زميل) بضم الزاي وتشديد الميم المفتوحة وسكون الياء المثناة تحت (ولغيزى) بضم اللام وتشديد الغين المعجمة المفتوحة وسكون الياء المثناة تحت وفتح الزاي (تصغيرا لأن) الحرف (الثاني) منهما وهو الميم في الأول والغين في الثاني (غير مفتوح) بل ساكن مدغم فيما بعده (و) لأن (الياء غير ثالثة) بل رابعة لأن المدغم حرفان أدغم أحدهما في الآخر والزميل الجبان الضعيف واللغيزى من اللغز في كلامه إذا عمى مراده والاسم اللغز (وإن كان) المصغر (متجاوزا الثلاثة احتيج إلى عمل رابع وهو كسر ما بعد ياء التصغير ثم) ينظر (إن لم يكن بعد هذا الحرف المكسور حرف لين) أو واو أو ياء (قبل الآخر) في المكبر (فهي بنية فعيعل كقولك في) تصغير (جعفر جعيفر وإن كان بعده) أي بعد الحرف والمكسور (حرف لين قبل الآخر) في المكبر (فهي بنية فعيعيل لأن) ذلك الحرف (اللين الموجود قبل آخر المكبر إن كان ياء سلمت في التصغير لمناسبتها للكسرة) قبلها (كقنديل وقنيديل وإن كان) حرف اللين (واوا أو ألفا قلبا ياءين لسكونهما وانكسار ما قبلهما كعصفور وعصيفير) بقلب الواو ياء (ومصباح ومصيبيح) بقلب الألف ياء وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * فعيلا اجعل الثلاثي * البيتين (ويتوصل) في التصغير (في هذا الباب) المعقود له (إلى مثالي فعيعل وفعيعيل) مما زاد على أربعة أحرف (بما يتوصل به) في التكسير (في باب الجمع) المعقود له قبل هذا الباب (إلى مثالي فعالل وفعاليل) وللحاذف هنا من وجوب وتخيير ما له في التكسير (فتقول في تصغير سفرجل) مما يجب فيه حذف خامسه (وفرزدق) مما فيه تخيير بين حذف رابعه وخامسه (ومستخرج) مما يحذف منه زيادتان وهما السين والتاء ويتعين فيه إبقاء الفاضل وهو الميم (وألندد يلندد) مما يحذف منه زيادة فقط وهي النون ويتعين إبقاء الفاضل وهو الهمزة والياء (وحيزبون) مما يحذف منه الياء وتبقى الواو (سفيرج) بحذف خامسه وهو اللام ومنهم من لا يحذفها قال الأخفش سمعت من يقول سفيرجل بكسر الجيم اه (وفريزد) بحذف خامسه وهو القاف (أو فريزق)

من قولهم الأسماء العاملة عمل الفعل لا تصغر (قوله لأن المدغم الخ) فيه نظر ولو قال لأن المشدد حرفان أدغم أحدهما الخ لكان أحسن (قوله وهو كسر ما بعد ياء التصغير) هذا واضح إذا كان غير مكسور نحو مصباح وعصفور وأما إذا كان مكسورا فقد يقال إنه يجتلب كسرة غير الكسرة التي كانت في المكبر على وزان ما تقدم من أن الأول إذا كان مضموما فإنه يقدر في المصغر زوال الضمة التي كانت في المكبر وكذا إذا كان الثاني مفتوحا كما مر فليتأمل .

بحذف رابعه وهو الدال (ومخيرج) بحذف السين والتاء وإبقاء الميم لفضلها عليهما (وأليد وبليد) بحذف النون وإبقاء الهمزة والياء لتصدرهما (وحزيبين) بحذف الياء وقلب الواو ياء (وتقول في) تصغير (سرندى وعلندى) مما تكافأت فيه الزيادتان وتخير الحاذف في أحدهما (سرينِد وعلينِد) بحذف الألف وإبقاء النون (أو سريد وعليد) بحذف النون وقلب الألف ياء لوقوعها بعد كسرة ولم تصح ويفتح ما قبلها لأنها للإلحاق بسفرجل كما مر وألف الإلحاق لا تبقى في التصغير كما سيأتي ثم أعلت كإعلال قاض وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وما به لمنتهى الجمع وصل ... به إلى أمثلة التصغير صل

(ويجوز لك في بابي التكسير والتصغير أن تعوض عما حذفته ياء ساكنة قبل الآخر إن لم تكن موجودة) لأن ذلك لا يخل ببنائهما بخلاف بقاء الزائد فإنه يخل به (فتقول) في تصغير سفرجل وتكسيره سفيريج وسفاريج بالتعويض) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وجائز تعويض يا قبل الطرف ... إن كان بعض الاسم فيهما انحذف

(وتقول في تكسير احرنجام) مصدر احرنجم (وتصغيره حراجيم وحريجيم ولا يمكن التعويض) عن المحذوف (لاشتغال محله بالياء المنقلبة عن الألف) الكائنة قبل الميم (وما جاء في البابين) التكسير والتصغير (مخالفا لما شرحناه فيهما فخارج عن القياس) المطرد (مثاله في) جمع (التكسير جمعهم) أي العرب (مكانا على أمكن) وفيه شذوذان أحدهما أنه مذكر وحق مثله أن يأتي على مثال أفعلة والثاني أنه شبه فيه الأصل بالزائد فحذف والزائد بالأصل فثبت فقالوا أمكن والقياس في بناء مكان على أفعل أن يقال أكون بحذف الميم الزائد وإبقاء عين الكلمة قاله ابن الناظم في شرح شافية ابن الحاجب (و) جمعهم (رهطا وكراعا) بضم الكاف (على أراهط وأكارع) والقياس فيهما أكرع وأكرعة ورهوط وأرهاط (و) جمعهم (باطلا وحديثا على أباطيل وأحاديث) والقياس فيهما بواطل وأحدثة وحدث وما ذكره من أن هذه جموع للمنطوق به على غير قياس هو مذهب لبعض النحويين ومذهب سيبويه أنها جموع لواحد مهمل استغني بها عن جمع المستعمل وزعم ابن جني أن اللفظ تغير إلى هيئة أخرى ثم جمع فكأن أمكن جمع مكن كفلس وكأن أراهط جمع أرهط وكأن أباطيل جمع أبطيل أو إبطال وكأن أحاديث جمع أحدوثة وقال ابن خروف أن أحدوثة إنما تستعمل في المصائب والدواهي لا في معنى الحديث الذي يتحدث به واختار ابن الحاجب أنها جموع على غير المفرد كذا جمع لمرأة (ومثاله في التصغير تصغيرهم) أي العرب (مغربا وعشاء على مغيربان وعشيان) بزيادة ألف ونون وقياسهما مغيرب وعشي بإسقاط الألف والنون (و) تصغيرهم (إنسانا وليلة على أنيسيان ولييلية) بزيادة الياء فيهما وقياسهما أنيسان ولييلة بإسقاط الياء منهما وذهب معظم الكوفيين إلى أن إنسانا أصله إنسيان من النسيان فلا يكون تصغيره على أنيسيان شاذا (و) تصغيرهم (رجلا على رويجل) بزيادة الواو وقياسه رجيل (وصبية وغلمة) بكسر أولهما وسكون ثانيهما جمعي صبي وغلام وبنون جمع ابن على أصيبية وأغيلمة وأبينون بزيادة الهمزة في أولها وقياسها صبية وغليمة وبنيون و تصغيرهم عشية على عشيشية بزيادة شين ثانية وقياسها عشية وقيل هذه الألفاظ مما استغني فيها بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل فمغيربان وعشيان كأنهما تصغيرا مغربان وعشيان وأنيسيان ولييلية كأنهما تصغيرا أنسيان وليلاة ورويجل كأنه تصغير راجل وأصيبية وأغيلمة كأنهما تصغيرا أصبية وأغلمة وأبينون كأنه تصغير ابنون واختاره في التسهيل وقال في النظم:

وحائد عن القياس كل ما ... خالف في البابين حكما رسما

(فصل) واعلم أنه يستثنى من قولنا يكسر ما بعد ياء التصغير فيما تجاوز الثلاثة أربع مسائل إحداها

(قوله مكانا على أمكن) المراد بمكان المجموع على ما ذكر الموضع وأما إذا كان بمعنى التمكن كالمكانة من مكن فميمه أصلية لا زائدة (قوله والقياس فيهما كرع الخ) فيه لف ونشر غير مرتب وفي قوله والقياس رهوط وأرهاط نظر لأن أفعالا غير مقيس في فعل صحيح العين مفتوح الفاء عند الناظم وغيره (قوله فكأن أمكن الخ) لو قال أمكنا ورسم الألف كان أحسن وكأنه حاول حكايته وكذا يقال فيما بعده (قوله أنيسان) قد يقال بل قياس تصغير إنسان أنيسين بكسر ما بعد ياء التصغير وقلب الألف ياء

(فصل)

ماقبل علامة التأنيث وهي نوعان تاء كشجرة وألف كحبلى) المسئلة (الثانية ماقبل المدة الزائدة قبل ألف التأنيث كحمراء) المسئلة (الثالثة ماقبل ألف أفعال كأجمال وأفراس) المسئلة (الرابعة ماقبل ألف فعلان الذي لايجمع على فعالين) صفة كان أو اسما مفتوح الفاء أو مكسورها أو مضمومها (كسكران) وعمران (وعثمان فهذه المسائل الاربع يجب فيها أن يبق ما بعد ياء التصغير مفتوحا أي باقيا على ما كان عليه من الفتح قبل التصغير) أما فتح ماقبل تاء التأنيث فللخفة وأما فتح ماقبل ألفي التأنيث فلبقائهما على حالهما وأما فتح ماقبل ألف أفعال فللمحافظة على الجمع وأما فتح ماقبل الالف والنون فلشابهتهما بألفي التأنيث (تقول شجيرة وحبيلى وحميراء وأجيمال وأفيراس وسكيران) وعميران (وعثيمان) لانهم لم يجمعوها على فعالين (وتقول في) تصغير (سرحان) بكسر السين وهو الذئب (وسلطان) مما هو على خمسة أحرف آخره ألف ونون زائدتان وليس له مؤنث على وزن فعلى (سريحين وسليطين) بقلب الالف فيهما ياء (لانهم جمعوهما على) فعالين فقالوا (سراحين وسلاطين) والتكسير والتصغير أخوان وإنما لم يقولوا سكارين وعمارين وعثامين لان الالف والنون فيها شابها ألفي التأنيث بدليل منع الصرف فكما لم تتغير ألفا التأنيث لا يتغير ما أشبههما ولما لم تكن الالف والنون في سرحان وسلطان كذلك حصل التغيير وعلم من تقييد الالف بالتأنيث أنها لوكانت للإلحاق كأرطى وعلباء أنه لا يبقى فتح ماقبلها بل يقال في تصغيرهما أريطى وعليبي فرقا بين الإلحاق والتأنيث والدليل على أن ألفيهما للإلحاق لا للتأنيث تنوينهما فأرطى ملحق بجعفر وعلباء ملحق بقرطاس وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : لتلو يا التصغير . . . البيتين.

{ فصل } ويستثنى أيضا من قولنا يتوصل إلى مثال فعيعل وفعيعيل بما يتوصل به من الحذف إلى مثال مفاعل ومفاعيل ثماني مسائل جاءت في الظاهر على غير ذلك لكونها مختومة بشيء مقدر انفصاله عن البنية وقدر التصغير واردا على ماقبل ذلك الشيء) وكان ذلك الشيء غير موجود في المكبر (وذلك) المقدر انفصاله (ماوقع بعد أربعة أحرف) سواء كانت كلها أصولا أم لا (من ألف تأنيث) بيان لما (ممدودة) نعت ألف (كقرفصاء) انوع من القعود وسيأتي حكم المقصورة (أو تائه) أي التأنيث (كحنظلة) واحدة الحنظل (أو علامة نسب كعبقري) نسبة إلى عبقر تزعم العرب أنه اسم بلد الجن فينسبون إليه كل شيء عجيب (أو ألف ونون زائدتين كزعفران وجلجلان) بجيمين (أو علامة تثنية) وهي الالف والنون أو الياء والنون (كمسلمين) بفتح الميم (أو علامة جمع تصحيح للمذكر) وهي الواو والنون أو الياء والنون (كجعفرين) بكسر الراء (أو) علامة جمع تصحيح (للمؤنث) وهي الالف والتاء (كمسلمات وكذلك عجز المضاف كامرئ القيس وعجز المركب) المزجي (كبعلبك فهذه) المذكورات (كلها ثابتة في التصغير لتقديرها منفصلة) عما قبلها (وتقدير التصغير واقعا على ماقبلها) فتقول قريفصاء وحنيظلة وعبيقرى وزعيفران وجليجلان ومسيلمين وجعيفرين ومسيلمات وأميرئ القيس وبعيلبك وإنما لم تحذف ألف التأنيث الممدودة وما ذكر بعدها لانها أشبهت كلمة أخرى فلو حذفت لالتبس تصغير ما هي فيه بتصغير ما كان مجردا عنها (وأما في) جمع (التكسير فإنك تحذف) كل واحد منها فيما أمكن تكسيره إذ لا لبس إلا المضاف فإن تكسيره كتصغيره كما سيأتي (فتقول قرافص) بحذف الالف (وحناظل) بحذف التاء (وعباقر) بحذف ياء النسب (وزعافر وجلاجل) بحذف الالف والنون منهما (ولو ساغ تكسير البواقي) وهي التثنية والجمعان المصححان والمضاف وصدر المركب (لوجب الحذف إلا أن المضاف يكسر بلا حذف

(قوله ماقبل علامة التأنيث) شرطه أن يكون متصلا بها كما ذكره في التسهيل فلو كانت فيه ولم يتصل بها كسر كدحرجة ودحيرجة وزاد أو اسم منزل منزلتها وهو عجز المركب المزجي (قوله أن يبق ما بعد ياء التصغير مفتوحا) قال السيوطي في النكت بعد أن ذكر أن مثل مافيه تاء التأنيث مانزل منزلتها كما ذكرنا أن الواجب في الصور المستثناة بقاؤها على ماكانت عليه من فتح أو سكون ولا يجب خصوص الفتح ونقله الشهاب القاسمي في الحواشي وأقره ثم ذكر أنه يفيد أنك تقول معديكرب بسكون الياء ام يمنى ياء التصغير وفيه أن ياء التصغير ساكنة دائما والكلام فيما بعدها وهو لايكون ساكنا بحال لئلا يتوالى ساكنان بل إما مكسور أو مفتوح وفي معيديكرب مكسور والظاهر أن عبارة النكت محرفة وصوابه من كسر أو فتح فتدبر (قوله أي باقيا على ماكان عليه) لم يفد هذا التفسير زيادة على المفسر لان قوله فيه أن يبق مفيد لذلك (قوله فلبقائهما على حالهما) إذ لو كسر ماقبلهما لزم انقلابهما ياء فتذهب صورة العلامة وفي قوله ألفي التأنيث تجوز لانه سمى المدة التي قبل ألف التأنيث الممدودة باسمها للمجاورة والمصنف راعى الحقيقة بجعلها مسئلة مستقلة فتفطن له (قوله فللمحافظة على الجمع) لم يقل فلبقائها على حالها كما قال فيما قبله لان خصوص الالف في أفعال لا دلالة لها على معنى وإنما أتى بها لتحصيل بنية الجمع فالمنظور إليه إنما هو الجمع بخلاف ألفي التأنيث . { فصل } (قوله وجلجلان) هو السمسم (قوله فلو حذفت لالتبس الخ) أي لان الذهن لايتبادر إلى أنه تصغير المجرد ولا يستوي عنده الأمران

كان فى التصغير تقول) فى تكسيره (أمارئ القيس كما تقول) فى تصغيره (أميرئ القيس) بلا فرق (لأنهما كلمتان كل منهما ذات إعراب يخصها فكان ينبغى للناظم أن لا يستثنيه) فى النظم وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • وألف التأنيث حيث مدا • الأبيات الأربعة

(فصل) (وتثبت) فى التصغير (ألف التأنيث المقصورة إن كانت رابعة) لخفة الاسم (كحبلى) فتقول حبيلى (وتحذف إن كانت سادسة) للاستثقال (كلغيزى) فتقول لغيغيز بحذف الألف وهو بالزاى وبعض العامة يقول بالراء (أو سابعة كبردرايا) بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وفتح الدال المهملة وبعدها راء فألف فياء مثناة تحتانية اسم موضع ووزنه فعللايا قاله ابن القطاع فتقول فى تصغيره بريدرى وذلك أنك لما حذفت ألف التأنيث بقى بردراى فقلبت الألف ياء لانكسار ما قبلها عند التصغير وأدغمت فى الياء الأخيرة عند حذف ألف التأنيث وفى بعض النسخ بدل لغيزى قبعثرى وبدل بردرايا حولايا بحاء مهملة ومثناة تحتانية اسم مكان وليس بصواب أما قبعثرى فألفه ليست للتأنيث باتفاق صاحبى الصحاح والقاموس وأما حولايا فإن ألفه سادسة لا سابعة ولم يذكره صاحب الصحاح والقاموس (وكذا) تحذف (الخامسة إن لم يتقدمها مدة) زائدة (كقرقرى) بقافين وراءين مهملتين اسم موضع فتقول قريقر لأن بقاء الألف الخامسة فصاعدا يخرج البناء عن مثال فعيعل وفعيعيل فإن قيل حبيلى فعيلى وليست من أبنية التصغير الثلاثة قلنا نعم ولكنها توافق فعيعلا فيما عدا الكسرة التى منع منها مانع الألف (فإن تقدمتها مدة) زائدة (حذفت أيهما شئت) لتكافئهما وعدم مزية إحداهما على الأخرى (كحبارى) بضم المهملة وبالموحدة والراء (وقريثا) بفتح القاف وكسر الراء وبالمثناة التحتانية والمثلثة (تقول) فى تصغير حبارى (حبيرى) بحذف المدة الزائدة قبل الراء (أو حبير) بحذف ألف التأنيث وقلب المدة ياء لوقوعها فى موضع يجب تحريكها فيه بالكسر وإدغامها فى ياء التصغير وأبو عمرو يعوض عن ألف التأنيث هاء فيقول حبيرة (و) تقول فى تصغير قريثا (قريثا) بحذف المدة وهى الياء (أو قريث) بحذف ألف التأنيث وإدغام الياء فى ياء التصغير وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • وألف التأنيث ذات قصر • البيتين

(فصل) (وإن كان ثانى المصغر لينا) ألفا أو ياء (منقلبا عن لين رددته إلى أصله) الذى انقلب عنه (فترد ثانى نحو قيمة وديمة وميزان وباب) بموحدتين (إلى الواو) لأنها الأصل المنقلب عنه والأصل قومة من القوام ودومة من الدوام وموزان من الوزن وبوب قلبت الواو فى الثلاثة الأول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وفى الرابع ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فإذا صغرتها قلت قويمة ودويمة ومويزين وبويب برد الواو إلى أصلها لتحركها وانضمام ما قبلها وقلبت الألف فى ميزان ياء لانكسار ما قبلها (ويرد ثانى نحو موقن وموسر وناب) بالنون وهو السن (إلى الياء) لأنها الأصل المنقلب عنه والأصل ميقن من اليقين وميسر من اليسر ونيب من النيب قلبت الياء فى الأولين واوا لسكونها وانضمام ما قبلها وفى الثالث ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فإذا صغرتها قلت مييقن ومييسر ونييب برد الياء إلى أصلها وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • واردد لأصل ثانيا لينا قلب • (بخلاف ثانى نحو متعد فإنه غير لين) لأنه تاء مثناة فوق مبدلة من واو إذ أصله موتعد أبدلت الواو تاء وأدغمت فى التاء الأخرى لاجتماع المثلين (فيقال) فى تصغيره (متيعد لا مويعد خلافا للزجاج والفارسى) فإنهما يردانه إلى أصله لزوال موجب قلبها وهو تاء الافتعال والصحيح الأول وهو مذهب سيبويه ورد قولهما بأنه إذا قيل فيه مويعد أوهم أن مكبره موعد أو موعد أو موعد ومتيعد لا إيهام فيه مع أن سيبويه لم يلتفت للإلباس فى مواضع كثيرة (وبخلاف ثانى نحو آدم فإنه منقلب (عن غير لين) لأنه منقلب عن همزة إلى همزة والأصل أأدم بهمزتين مفتوحة فساكنة قلبت الساكنة ألفا (فتقلب) الألف (واوا كالألف الزائدة من نحو ضارب و) كالألف (المجهولة الأصل كصاب)

(فصل)

(قوله فتقول لغيغيزة) أى بفك إدغام الغين وإدخال ياء التصغير بين الغينين لكن قد يقال ما المقتضى لحذف الياء التى قبل الزاى وقياس ما سلف بقاؤها وأن يكون البناء على فعيعل لا على فعيل (قوله بريدرى) كذا فى النسخ والصواب إسقاط الراء الثانية إذ بإسقاطها يتوصل إلى بنية فعيعيل كما لا يخفى (قوله وقريثا) قال فى الصحاح الكسائى نخل قريثاء وبسر قريثاء ممدود بغير تنوين لضرب من التمر هو أطيب التمر بسرا وقال أبو الجراح تمر قريثا غير ممدود اهـ وعلى هذا الأخير جرى المصنف (قوله من النيب) ينظر هل هو بفتح النون وسكون الياء أو لا (قوله متيعد) هو بحذف تاء الافتعال الثانية فى متعدد مشددا (قوله أوهم أن مكبره موعد الخ) أى فهو إلباس بدليل ما بعده وفيه نظر لأنه إجمال لعدم تبادر أحد المذكورات

بالصاد المهملة والباء الموحدة اسم نبت فتقول في تصغيرها أويدم وضويرب وصويب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

والألف الثاني المزيد يجعل ... واوا كذا ما الأصل فيه يجهل

وإن كان ثاني المصغر لينا مبدلا من حرف صحيح غير همزة أو همزة لا تلي همزة فإنه يرد أيضا إلى أصله فيرد ثاني دينار وقيراط إلى النون وإلى الراء فتقول في تصغيرهما دنينير وقريريط كما تقول في تكسيرهما دنانير وقراريط وأصلهما دنار وقراط والياء فيهما بدل من أول المثلين فلما صغرتهما زال سبب الإبدال ويرد ثاني نحو ذيب بالياء إلى الهمزة فإن أصله ذئب بالهمزة والياء فيه بدل من الهمزة فإذا صغرته قلت ذؤيب بالهمزة رجوعا إلى الأصل لأن قلب الهمزة ياء إنما كان لانكسار ما قبلها وقد زال بالتصغير والضابط أن ما أبدل لعلة لا تزول بالتصغير لم يرد إلى أصله وما أبدل لعلة تزول بالتصغير يرد إلى أصله (و) علم مما قلت فقد (قالوا في) تصغير (عبد عييد) فصغروه على لفظه ولم يردوه إلى أصله وقياسه عويد بالواو لأنه من عاد يعود فلم يردوا الياء إلى أصلها وهو الواو ● قلت إنما قالوا ذلك (شذوذا كراهية لالتباسه بتصغير عود) كما قالوا في تكسيره أعياد فرقا بينه وبين جمع عود والتكسير والتصغير من واد واحد (وهذا الحكم) الذي ذكرناه في التصغير (ثابت في التكسير الذي يتغير فيه الأول كموازين وأبواب وأنياب وأمواه بخلاف) ما لا يتغير فيه الأول من (نحو قيم وديم) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وشذ في عيد عييد وحتم ... للجمع من ذا ما لتصغير علم

﴿فصل﴾ (وإذا صغر ما حذف أحد أصوله) فاء أو عين أو لام أو اثنان منها (وجب رد محذوفه إن كان قد بقي بعد الحذف على حرفين) فالمحذوف الفاء (نحو كل وخذ) وعد أعلاما (و) المحذوف العين نحو (مذ) وقل وبع (أعلاما وسته) وهو الدبر (و) المحذوف اللام نحو (يد) ودم (وحر) بكسر الحاء المهملة وهو الفرج والمحذوف الفاء واللام نحو قه وله وشه أعلاما والمحذوف العين واللام نحو ره علما (تقول) في تصغيرها (أكيل وأخيذ) ووعيد (برد الفاء ومنيذ) وقويل وبييع (وستيهة برد العين ويدية) ودمي (وحريح برد اللام) ووقي وولي ووشي برد الفاء واللام ورؤي برد العين واللام وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وكمل المنقوص الخ وإنما وجب رد المحذوف في الجميع ليتمكن من بناء فعيل ولأنه لو لم ترد لوقعت ياء التصغير طرفا فكان يلزم تحريكها بحركات الإعراب وهي لا تكون إلا ساكنة (وإذا سمي بما وضع ثنائيا) على حرفين (فإن كان ثانيه صحيحا نحو هل وبل لم يرد عليه شيء حتى يصغر فيجب أن يضعف أو يزاد عليه ياء) وهو الأول (فيقال) في تصغير هل (هليل) بالتضعيف (أو هلي) بزيادة ياء وقيل إن شئت ألحقته بما لامه ياء فقلت هلي أو بما لامه واو فقلت هليو ثم أعللته إعلال سيد وفيه زيادة عمل وينبغي تعيين الأول وقد جزم به الأبدي واقتضاه كلام التسهيل ووجهه أن ما حذفت لامه واوا أكثر مما حذفت لامه ياء قاله الموضح في الحواشي (وإن كان) ثانيه (معتلا وجب التضعيف قبل التصغير) لئلا لزم إثبات اسم معرب على حرفين آخره حرف لين متحرك وهذا لا نظير له بخلاف ما إذا كان ثانيه صحيحا فإن نظيره من الأسماء المعربة يد ودم (فيقال في لو وكي وما) الحرفية (أعلاما لو وكي بالتشديد) فيهما وذلك لأنك زدت على واو لو واوا وعلى ياء كي ياء ثم أدغمت أحد المثلين في الآخر (وماء بالمد) وذلك لأنك زدت على الألف ألفا فالتقى ألفان فأبدلت الثانية همزة لأجل اجتماعها مع الألف الأولى والتقائهما ساكنين على حد الإبدال في حمراء وقيل زيدت الهمزة من أول الأمر (فإذا صغرت) بعد التضعيف (أعطيت حكم دو وحي) بفتح أولهما وتشديد ثانيهما والدو البادية والحي القبيلة (وماء) بالمد وهو الذي يشرب (فتقول) في تصغير لو بالتشديد (لوي كما تقول) في تصغير دو (دوي وأصلهما) قبل الإدغام (لويو ودويو) اجتمع فيهما الواو والياء والسابق منهما ساكن فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (وتقول) في تصغير كي

(قوله وما أبدل لعلة الخ) يرد عليه متعد فإن أصله موتعد وأبدلت الواو ياء وأدغمت في التاء وقد اعتمد فيما سبق قول سيبويه أنه يقال في تصغيره متيعد لا مويعد فلم يرده إلى أصله مع أن العلة زالت بالتصغير فالضابط إنما يستقيم على مذهب الزجاج والفارسي (قوله فرقا بينه وبين جمع عود) قال الدنوشري ﴿فائدة﴾ قال بعضهم عود الغناء يجمع على أعواد وعود الخشب يجمع على عيدان والعيد يجمع على أعياد اه (أقول) في المصباح وعود اللهو وعود الخشب جمعه أعواد وعيدان والأصل عودان لكن قلبت الواو ياء لمجانسة الكسرة قبلها وعود الطيب معروف والعيد الموسم جمعه أعياد على لفظ الواحد فرقا بينه وبين أعواد الخشب اه والفائدة التي قالها بعضهم تحتاج لنقل عن أئمة اللغة (قوله وشه) مأخوذ من الوشي (قوله ووجهه الخ) قال الدنوشري هذا بحسب الظاهر لا يدل الأول ويمكن أن يقال أن معنى كلامه أن الياء إذا كانت لاما فالأكثر إثباتها ويقل حذفها فالحاقه بالأكثر أولى من إلحاقه بالأقل اه وفيه بحث لأن هذا لا يثبت ما ادعاه الأول من التعيين

بالتشديد (كيي بثلاث ياءات) أولاها أصلية وثانيتها ياء التصغير وثالثتها المزيدة للتضعيف (كما تقول) في تصغير حي (حيي) بثلاث ياءات أولاها وآخرها أصليتان ووسطاها ياء التصغير (وتقول) في تصغير ماء بالمد (موي) بالتشديد بقلب الألف الثانية المزيدة ياء لوقوعها بعد ياء التصغير وإدغامها فيها ولم تهمز لزوال علة إبدالها همزة وتقلب الألف الأولى واوا لكونها بعد التضعيف صارت بمنزلة الأصل (كما تقول في تصغير الماء المشروب مويه) بقلب الألف واوا رد إلى أصلها (إلا أن هذا) الماء المشروب (لامه هاء قد رد إليها) وأصله موه بدليل جمعه على أمواه فقلبت الواو ألفا على القياس وأبدلت الهاء همزة على غير القياس.

(فصل) (وتصغير الترخيم) حقيقته أن تجعل المزيد فيه مجردا منه على ما يليق به من فعيل إن كان ثلاثي الأصول أو فعيعل إن كان رباعي الأصول سمي بذلك لما فيه من الحذف المفضي إلى الضعف يقال صوت رخيم إذا لم يكن قويا وطريقه (أن تعمد) أنت (إلى) الاسم (ذي الزيادة الصالحة للبقاء) في تصغير غير الترخيم لعدم إخلالها بالزنة (فتحذفها ثم توقع التصغير على أصوله ومن ثم) أي من أجل أنه مختص بالمزيد (لا يتأتى) تصغير الترخيم (في نحو جعفر) من الرباعي الأصول (وسفرجل) من الخماسي الأصول (لتجردهما) من الزوائد (ولا) يتأتى أيضا (في نحو متدحرج ومحرنجم لامتناع بقاء الزيادة فيهما) في تصغير غير الترخيم (لإخلالها بالزنة) فلا يكون تصغيرهما بحذف زوائدهما لأن حذف زوائدهما واجب في تصغير غير الترخيم ومقتضى إطلاقه أنه لا يختص تصغير الترخيم بالأعلام خلافا للفراء وثعلب فإنهما قالا لا تصغر فاطمة ومالك وأسود أعلاما على أفيل ولا بفعل ذلك في صفات (ولم يكن له إلا صيغتان) فقط (وهما فعيل كحميدن) تصغير (أحمد وحامد ومحمود وحمدون وحمدان) وحماد ولم يلتفت للإلباس ثقة بالقرائن وزوائدها لا تخل ببقائها في تصغير غير الترخيم بدليل صحة قولك أحيمد وحويمد ومحيميد وحميدون وحميدان وحميميد (وفعيعل كقريطس) تصغير قرطاس وأما قريطب تصغير قرطبوس فهو مما حذف فيه مع زائده خامسه فليس تصغير ترخيم (لا فعيعيل لأنه ذو زيادة) وهي الياء وقد يحذف لهذا التصغير أصل يشبه الزائد نحو بريه وسميع تصغيري إبراهيم وإسماعيل فإن الميم واللام بلفظ الزائد وإن كانا أصليين بلا خلاف وإنما اختلفوا في الهمزة فقال سيبويه زائدة بدليل سقوطها ورده المبرد بحذف اللام والميم مع أصالتهما وبأن همزتهما كهمزة إصطبل وانبنى على الخلاف في الهمزة اختلاف في كيفية تصغيرهما لغير ترخيم فيقول سيبويه بريهيم وسميعيل ويقول المبرد أبيريه وأسيميع وإنما حذف الميم واللام كما يحذف الخامس والأول هو المسموع حكى أبو زيد بريهيم وسيبويه يقول بحذف الهمزة لأنها زائدة والمبرد يقول بحذف الأخير لخسة الأخير لأنه يشبه الزائد قاله في الحواشي وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: ومن بترخيم يصغر اكتفى * بالأصل.

(فصل) (ويلحق تاء التأنيث تصغير ما لا يلبس من مؤنث عار منها) لفظا (الثلاثي في الأصل وفي الحال الراهنة لئلا يجتمع فرعيتان التصغير والتقدير (كدار) مما عينه واو (وسن) من المضاعف (وعين) مما عينه ياء (وأذن) مما فاؤه همزة فيقال في تصغيرها دويرة وسنينة وعيينة وأذينة وهذا الحكم مستمر بعد التسمية فمن ذلك عمرو بن أذينة وعيينة بن حصن (أو) الثلاثي (الأصل دون الحال كيد) ويدية (وكذا إن عرضت ثلاثيته بسبب التصغير كسماء) بالمد (مطلقا) سواء صغرته تصغير الترخيم أم لا فتقول في تصغيره سمية والأصل سميي بثلاث ياءات أولاها ياء التصغير وثانيها بدل المدة وثالثها بدل لام الكلمة فحذفت إحدى الياءين على القياس المقرر في هذا الباب فبقي الاسم ثلاثيا فلما عرضت الثلاثية بسبب التصغير لحقته التاء كما تلحق مع الثلاثي المجرد ولو سميت بسماء مذكرا أنثت في تصغيره سمي إخبارا لتذكير

(فصل)

(قوله فلا يكون الخ) مراده أنه لا يحذف زوائدهما لأجل تصغير الترخيم وإن كانت تحذف لا محالة (قوله فقط تأكيد) لأنه يعلم من الاستثناء قبله (قوله ولم يلتفت للإلباس الخ) فيه نظر لأن هذا إجمال لا إلباس كما مر (قوله وقرطبوس) هي الداهية (قوله وإنما حذف الخ) هذا على قول المبرد فإن الظاهر أنه يقول بأصالة الميم واللام وإنما حذفا تشبيها بالخامس وإن لم يكونا خامسين كما هو ظاهر.

(فصل)

(قوله لئلا يجتمع فرعيتان) قال الدنوشري قد يقال عليه الفرعيتان يجتمعان فيما لا ينصرف وفي نحو ضويرب مصغر ضارب فتأمله (قوله فحذفت إحدى الياءين) وفي نسخة من نسخ المرادي إحدى الياءات بالجمع وكل صحيح كما هو ظاهر والأول أولى

مسماه (وحمراء وحبلى) حال كونهما (مصغرين تصغير الترخيم) فتقول فى تصغيرهما تصغير الترخيم حميرة وحبيلة بالتاء عوضا عن ألف التأنيث وتقول فى تصغيرهما غير تصغير الترخيم حميراء وحبيلى ولا تأتى بالتاء إذ لا يجمع بين علامتى تأنيث وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

واختم بتا التأنيث ما صغرت من ... مؤنث عار ثلاثى (بخلاف نحو شجر وبقر) من أسماء الأجناس (فلا تلحقهما التاء فيمن أنثهما) فلا يقال فى تصغيرهما شجيرة وبقيرة (لئلا يلتبسا بالمفرد) المصغر فأما من ذكرهما فلا إشكال (وبخلاف نحو خمس وست) من أسماء العدد المؤنث فلا يقال فى تصغيرهما خميسة وسديسة (لئلا يلتبسا بالعدد المذكر) المصغر (وبخلاف نحو زينب وسعاد) فلا يقال فى تصغيرهما زيينبة وسعيدة (لتجاوزهما الثلاثة) فإن الحرف الرابع قائم مقام التاء فلا يجمع بينهما لما فى ذلك من الاستثقال وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ... مالم يكن بالتا يرى ذا لبس ... (وشذ ترك التاء فى تصغير حرب) بفتح الحاء المهملة وسكون الراء المهملة والموحدة (وعرب) بفتح العين والراء المهملتين (ودرع) بكسر الدال (ونعل) بفتح النون ونحوهن كذود وقوس وعرس وناب (مع ثلاثيتهن وتأنيثهن وعدم اللبس) وجمع المتأخرون من ذلك عشرين لفظا وهى اسم الجنس كشجر واسم الجمع كغنم واسم العدد كخمس وناب للناقة المسنة وحرب وقوس ودرع وفرس وعرس بكسر العين وعرس بضمها وذود وضحى وطسه وطس وسؤر وقدر واصف بفتحتين وحرف وضرب ونعل وسمع فى بعضها التأنيث وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: وشذ ترك دون لبس . (و) شذ (الحاقها) أى التاء (فى تصغير وراء وأمام وقدام مع زيادتهن على الثلاثة) فقالوا وريئة بضم الواو وفتح الراء بعدها ياء تحتانية مكسورة مشددة فهمزة مفتوحة فالياء الأولى ياء التصغير والثانية المبدلة من المدة التى قبل الهمزة وأميمة بضم الهمزة وفتح الميم وبياء مشددة مكسورة فميم مفتوحة فالياء الأولى ياء التصغير والثانية بدل من ألف أمام وقديديمة بضم القاف وفتح الدال وبياء ساكنة ودال مكسورة بعدها ياء مثناة تحتانية وميم مفتوحة الياء الأولى ياء التصغير والثانية بدل من ألف قدام ووجه إلحاق التاء بها أن جميع الظروف غير هذه مذكرة فلولم يظهر والتاء فيها لظن أنها مذكرة إذ لا يعلم تأنيثها بالإخبار عنها لأنها ملازمة للظرفية ولا بوصفها ولا بإعادة الضمير عليها بالتصغير فقط وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: وندر ... لحاق تا فيما ثلاثيا كثر

(فصل) التصغير من جملة التصاريف فى الاسم فيصغر المتمكن كما مر (ولا يصغر من غير المتمكن إلا أربعة) أحدها (أفعل) بفتح العين (فى التعجب) الثانى (المركب المزجى) علما كان أو عددا فالعلم

(قوله وإلى ذلك أشار الناظم بقوله واختم بتا التأنيث الخ) لو تمم البيت بقوله كمن لكان حسنا فإنه يصير توطئة لقول المصنف بخلاف نحو شجر الخ (قوله وإلى ذلك الخ) لو قدمه على قول المصنف نحو زينب الخ لكان أولى كما هو ظاهر (قوله وجمع المتأخرون من ذلك عشرين لفظا) اقتصر المصنف فى الحواشى على عشرة ذكرها وقال جمعت فى بيت: ذود وقوس وحرب درعها الفرس ... ناب كذا نصف عرس ضحى عرب وضبط عرس بضم العين اه وفى بعض شروح الشافية والعرس بالكسر امرأة الرجل والعرس بالضم وليمة العرس يذكر ويؤنث وإنما لم تلحق التاء بهما لأن العرس فى الأصل مصدر سمى به والنظر فى عرس إلى المصدر الذى هو الإعراس وهو مذكر اه واعترض بأن عريسا إذا كان تصغير عرس بالكسر فلا يكون بمعنى الإعراس وإن كان تصغير عرس بالضم فلا يكون شاذا لما ذكر من أنه يذكر ويؤنث وقال المصنف فى حواشى ألفية ابن معطى فى الصحاح أن فى القوس التذكير والتأنيث وأنه جاء عليهما قويس وقويسة فعلى هذا لا شذوذ (قوله كشجر الخ) قال الدنوشرى فيه نظر إذ تقدم أن إلحاق التاء لشجر وخمس ملبس اه (وأقول) هذا مبنى على أن الإشارة فى قول الشارح ذلك راجعة إلى ما لا لبس معه ولا داعى لذلك بل هناك داع لخلافه وإنما الإشارة للثلاثى الذى لا تلحقه التاء مطلقا سواء كان الإلحاق ملبسا أو لا فتأمل فعدم الإلحاق ليس شاذا فليس ذلك كحرب وعرب ودرع ونعل الخ فليتأمل (قوله وعرس بكسر العين وعرس بضمها) قد عرفت معناها وقوله وذود الذود الإبل من الثلاث إلى التسع وقوله وضحى هو صدر النهار قال ابن خطيب المنصورة وأهل الكوفة يصغرونها بغير تاء لئلا يلتبس بضحوة مصغرا اه وظاهره أن أهل البصرة يصغرونها بالتاء فليحرر وقوله وطست هو الإناء المعروف والطس لغة فيه قال فى الصحاح الطست الطس بلغة طيئ وقوله وسؤر هو بقية الماء المشروب وضبطه فى بعض النسخ شول بالشين المفتوحة والواو الساكنة واللام وقوله ونصف قال فى الصحاح النصف بالتحريك المرأة بين الحديثة والمسنة وقوله وحرف هى الناقة المهزولة الصلبة وقوله ضرب هو العسل الأبيض وقوله ونعل هى معروفة (قوله وسمع فى بعضها التأنيث) من ذلك قدير وقديرة . (فصل) (قوله أفعل) قال الدنوشرى ظاهره أن أفعل يصغر من غير شذوذ وينظر فى ذلك اه وهو عجيب فقد تقدم فى كلام الشارح فى الكلام على شروطه وشذ ما أحيسنه عند البصريين (قوله أو عددا) على حذف

(كبعلبك وسيبويه في لغة من بناهما) على الفتح في بعلبك وعلى الكسر في سيبويه (وأما من أعربهما) إعراب ما لا ينصرف (فلا إشكال) في تصغيرهما لأنهما حينئذ من أقسام المتمكن (و) العدد نحو خمسة عشر فأفعل في التعجب والمركب المزجي (تصغيرها تصغير المتمكن) في ضم أولها وفتح ثانيهما واجتلاب ياء التصغير ثالثة (نحو ما أحيسنه وبعيلبك وسيبويه) وخميسة عشر أما أفعل في التعجب فقال الخليل في قولهم ما أميلح زيدا إنما يعنون الشيء الذي يتصف بالملح كأنهم قالوا زيد مليح وأما المركب المزجي فلأن الجزء الثاني بمنزلة تاء التأنيث والتنوين من حيث أنه نازل منه منزلة ذيله وتتمته نزولهما منزلة ذلك صغروا والصدر (و) الثالث (اسم الإشارة وسمع ذلك منه في خمس كلمات وهي إذا) في التذكير (وتا) في التأنيث (وذان) في تثنية المذكر (وتان) في تثنية المؤنث (وأولاء) في جمعهما (و) الرابع (الاسم الموصول وسمع ذلك منه أيضا في خمس كلمات وهي الذي) المفرد المذكر (والتي) المفرد المؤنث (وتثنيتهما) اللذان واللتان (وجمع الذي) الذين والأولى (و) هذه الكلمات العشر من غير المتمكن) يوافق تصغير المتمكن في ثلاثة أمور) أحدها (اجتلاب الياء الساكنة و) الثاني (التزام كون ما قبلها) أي الياء مفتوحا و) الثالث (لزوم تكميل ما نقص منها عن) الأحرف (الثلاثة ويخالفه) أي تصغير المتمكن (في) أمور (ثلاثة أيضا) أحدها (بقاء أولها على حركته الأصلية) التي كانت قبل التصغير من فتح أو ضم تنبيها على الفرق بين تصغير المتمكن وغيره (و) الثاني (زيادة ألف في الآخر) إن أمكن (عوضا من ضم) الحرف (الأول وذلك في غير المختوم بزيادة تثنية أو) زيادة (جمع و) الثالث (أن الياء) التي للتصغير (قد تقع ثانية وذلك في ذا وتا فتقول) في تصغيرهما (ذيا وتيا) فيبقى الحرف الأول على فتحه وتأتي بياء التصغير ساكنة مدغمة في الياء المنقلبة عن ألف ذا وتا وتزيد ألفا في الآخر عوضا عن ضم الحرف الأول (والأصل ذييا وتييا) بثلاث ياءات أولاها عين الكلمة وثانيها ياء التصغير وثالثها لام الكلمة فاستثقلوا ذلك مع زيادة الألف آخره (فحذفت الياء الأولى) لأن ياء التصغير جيء لمعنى فلا تحذف ولا تحذف الثالثة لأن ذلك يقتضي وقوع ياء التصغير آخرا إذ كانت الألف في زنة حركة وهي الضمة ووقوع ياء التصغير طرفا ممتنع لأنها إن بقيت ساكنة لم يمكن من بقاء الألف بل كانت تنقلب ياء وفي ذلك وقوع فيما فر منه وإزالة الألف المجعولة عوضا ووقوع ياء التصغير طرفا وإن حركت فياء التصغير كألف التكسير فلا تتحرك فتعينت الأولى للحذف وهذا إنما يستقيم على قول البصريين أن ذا ثلاثي الوضع وأن ألفه عن ياء وعينه ياء محذوفة وأما على قول الكوفيين أن الألف زائدة وهو موضوع على حرف واحد فلا (و) تقول في تصغير ذان وتان (ذيان وتيان) بإبقاء أولهما على فتحه وإدغام ياء التصغير فيما بعدها ولم يؤت بألف بعد النون للطويل بزيادة علامة التثنية (وتقول) في تصغير أولاء (أوليا) بإبقاء أوله على ضمه في حال التكبير و(بالقصر في لغة من قصر) وهم التميميون (وبالمد في لغة من مد) وهم الحجازيون أما على لغة القصر فلا إشكال وأما على لغة المد فقال الفارسي ألحقنا ياء التصغير ثالثة وقلبنا الألف بعدها ياء وزيدت الألف قبل الآخر ولم تزد بعد الآخر إذ ليس لنا تصغير خماسي إلا وقبل آخره مدة وقال المبرد لو ألحقنا ألف التصغير في آخر أولاء على القاعدة في المدودات التبست لغة المد بلغة القصر وبيانه من وجهين أحدهما أن ياء التصغير تقع ثالثة قبل الألف فتنقلب الألف بعدها ياء ثم تدغم فيها ياء التصغير وتكسر كما في غزيل فتنقلب الهمزة ياء كما في عطاء فيجتمع ثلاث ياءات فتحذف الأخيرة ثم تدخل ألف التصغير والوجه

مضاف أي اسم عدد (قوله فقال الخليل الخ) قال الدنوشري هذا دليل التصغير أفعل في الحقيقة التصغير للمعمول لا للفعل وإن كان التصغير في الفعل ظاهرا كما هو ظاهر وقوله بالملح لو قال بدله الملاحة لكان أحسن اللهم إلا أن يكون مصدرا سماعيا وقوله مليح بضم أوله على التصغير اه وضبط لفظ ملح في نسخة مصححة بخط الشارح بكسر الميم وفتح اللام وهو على هذا جمع لا مصدر وقد ذكر في القاموس أنه يجمع عليه وعلى ملاحة وغير ذلك فانظره ولم يذكر ملحا بكسر الميم وسكون اللام في مصادر ملح قال أول المادة الملح بالكسر معروف وقد يذكر والرضاع إلى آخر ما قال وهو اسم جنس للملاحة ويمكن أن يكون هو الواقع في كلام الخليل (قوله منه) حال من خمس مقدمة لأن صفة النكرة إذا تقدمت عليها أعربت حالا وكذا يقال فيما بعده (قوله وذان وتان) فيه نظر إذ هما معربان والكلام في المبني غير المتمكن وقد يجاب بأن ذلك على مذهب من زعم بناءهما وكذا يقال فيما بعد (قوله في جمعهما) في قوله جمعهما مسامحة ظاهرة (قوله وجمع الذي الخ) فيه مسامحة إذ الذين وما بعده اسم جمع لا جمع (قوله زيادة ألف في الآخر عوضا من ضم الأول) فيه نظر لأن الألف في الياء ما قبل الآخر ولا تزاد في جميع ما ذكر كما بان وكون الألف عوضا من ضم الأول واضح في غير تصغير أولاء وأما هو فأوله مضموم فكيف التعويض وقد يقال ألفه عوض عن الضمة التي كان ينبغي أن تكون فيه حال التصغير ولم تكن بل أبقيت الضمة الأصلية (قوله فيما فر منه) هو الثقل (قوله وقلبنا الألف الخ) لو قال بعدها وأدغمت ياء التصغير فيها لكان أحسن (قوله عطاء) أي تصغير عطاء

فهو على حذف مضاف (قوله فإذا جاءت الألف الخ) فيه نظر ظاهر أما أولا فلأن الألف التى تزاد للتصغير إنما تكون فى المصغر لا فى المكبر خلافا لما هو صريح عبارته وأما ثانيا (٣٢٦) فلأنه بعد حذف الألف إذا وقع التصغير على ما بقى يلفظ به هكذا اللاء بهمزة بعد الياء المشددة فلا يلتبس تصغيره على لغة القصر إذ لا همز فليتأمل وقد يقال اللبس حاصل خطا لا سيما إذا لم يشكل بالهمزة (قوله وقال الزجاج الخ) قال ابن إياز وكلا القولين أى قول سيبويه وقول الزجاج مخالف للقياس أما الأول فلما فيه من زيادة الألف حشوا وأما الثانى فلما فيه من دعوى انقلاب الهمزة عن الألف وكثرة التغيير وفى كلام بعضهم التصريح. بأن الألف عوض وقد يقال إنها ليست عوضا عن ضم الأول لوجود ضمه وإنما خالف القياس لأن أخواته أعنى ذا وتا زيدت الألف فى آخرها لا قبله (قوله لئلا يلتبس الخ) فيه نظر لأن النون مفتوحة فى الجمع ومكسورة فى التثنية اللهم إلا أن يقال قد يغفل عن حركة النون (قوله ثم جمعت الخ) وحذفت الألف التى فى المفرد لالتقاء الساكنين (قوله كما فى دراهم الخ) دراهم بألف بعد الراء جمعا أى فلا نوقع التصغير على لفظه كما لا نوقعه على لفظ اللاتى واللائى بل إذا أردنا تصغيره صغرنا مفرده الذى هو درهم وجمعناه بالألف والتاء كما إذا أردنا تصغير اللاتى واللائى فإنا نصغر مفردها الذى هو التى ونجمعه بالألف والتاء وفى بعض النسخ كما فى درهم بالإفراد وليس ظاهرا فى التنظير فليتأمل (قوله مع الإلباس) هذا مشكل لأن ذلك من باب الإجمال لا من باب اللبس وقد يفرق بينهما بأن ذيا ظاهر فى أنه تصغير ذا لا ذى فلا لبس

الثانى أن أوله فعال فإذا جاءت الألف آخرا صار أوله على فعالى كما ترى فيجب حذفها لأنها خامسة وأما إذا قدمت فإنها لتصير رابعة وما كان خمسة ورابعه لين فإنه لا يسقط فلما خافوا المحذور المذكور أدخلوا الألف بعد الياءين وقال الزجاج همزة أولاء منقلبة عن ألف المد فإذا قلبت ألف المد ياء لوقوعها بعد ياء التصغير رجعت الهمزة إلى أصلها ثم تأتى ألف التصغير فتنقلب همزة لوقوعها بعد ألف (وتقول) فى تصغير الذى والتى (اللذيا واللتيا) بإبقاء أولهما على فتحه وفتح ثانيهما وزيادة حرفين ياء التصغير والألف وإدغام ياء التصغير وفتح ياء المكبر لأجل الألف (و) تقول فى تصغير اللذان واللتان (اللذيان واللتيان) بفتح أولهما وثانيهما وتشديد ثالثهما ولم تؤت بألف بعد النون للطول بعلامة التثنية قال الموضح فى الحواشى هذا الذى أراه من القول وهم يقولون إن التثنية ترد على المفرد المصغر ثم اختلف سيبويه والأخفش فسيبويه يحذف الألف حذفا اعتباطيا لمجرد تخفيف الكلمة لطولها بعلامة التثنية فلا يقدرها ألبتة والأخفش يحذفها لالتقاء الساكنين فيقدرها وأصل الخلاف بينهما إذا ثنى المفرد المصغر فهل يقدران ألف التصغير اجتمعت مع ألف التثنية ثم حذفت للساكنين ولم تقلب ياء فرقا بين تثنية المتمكن وغيره أو يعتقدانها حذفت قبل مجىء ألف التثنية لمجرد التخفيف الأول للأخفش والثانى لسيبويه ويظهر أثر الخلاف فى جمع المذكر فسيبويه يضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء والأخفش يفتحهما كما فى الأعلون (و) تقول فى تصغير الذين (اللذيون) رفعا واللذيين جرا ونصبا بضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء وهو قول سيبويه لأنه يرى أن الألف حذفت تخفيفا كما تقدم فى التثنية فكأنها لا وجود لها والأخفش يفتح ما قبل الواو والياء لأنه يقدر الحذف للساكنين والدال على القولين مفتوحة وفى شرح الشافية للجاربردى وأما اللذيون فلأنهم زادوا فى الذين قبل الياء ياء وقبل النون ألفا فصار اللذيان ثم أبدلوا الفتحة ضمة والألف واوا لئلا يلتبس بالتثنية اهـ (وإذا أردت تصغير اللاتى) لجمع المؤنث (صغرت التى) لمفرده (فقلت اللتيا) كما تقدم ثم جمعت بالألف والتاء فقلت اللتيات واستغنوا بذلك الجمع المصغر مفرده (عن تصغير اللاتى واللائى على الأصح) عند سيبويه فإنه قال فى اللاتى واللائى لا يحقران استغناء بجمع التى المحقرة بالألف والتاء كما فى دراهم ودريهمات بل المؤنث أولى بالايه قل بهذا الجمع والأخفش يصغرهما ويقلب الألف واوا لأنهما صارا حين حقرا بمنزلة ضارب إذا أجرى عليهما حكمه ويحذف الياء التى هى لامهما لأن ألف التصغير تزاد فيبقى الاسم على خمسة سوى ياء التصغير وإنما كانت الياء هى المحذوفة لأنها طرف والمازنى يصغرهما لكن يحذف الألف لأنها زائدة والياء أصلية فتصغير اللائى اللأيا واللاتى اللتيا وهذا يلتبس بتصغير الواحد (ولا يصغر ذى) من أسماء الإشارة (اتفاقا) عند الجميع (للإلباس) بتصغير ذا ويشكل عليه تصغير عمر وعمرا على عمير مع الإلباس (ولا) يصغر (تى) الإشارية (للاستغناء) عن تصغيرها (بتصغير تا خلافا لابن مالك) فى قوله فى النظم منها تا وتى قال المرادى وذلك يوهم أن تى صغر كما صغرتا وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث إلا تا خاصة وهو المفهوم من التسهيل فإنه قال ولا يصغر من غير المتمكن إلا ذا والذى وفروعهما الآتى ذكرها ولم يذكر من ألفاظ المؤنث غير تا خاصة اهـ وإلى جواز تصغير الإشارة والموصول أشار فى النظم بقوله

* وصغروا شذوذا الذى التى * وذا مع الفروع

وإنما ساغ تصغيرهما لأنهما يوصفان ويوصف بهما والتصغير وصف فى المعنى ولهذا منعوا إعمال اسم الفاعل مصغرا كما منعوا إعماله موصوفا قاله أبو الحسن

﴿هذا باب النسب﴾ (قوله النسبة) قال ابن إياز النسبة بضم النون وكسرها بمعنى الإضافة وهى إضافة معكوسة كالإضافة الفارسية فإنهم يقدمون المضاف إليه ألا ترى أنك إذا قلت غلام زيد فغلام هو المضاف إلى زيد وإذا قلت تميمى فتميم هو المنسوب إليه والياء المشددة قائمة مقام الرجل المنسوب (قوله وفائدتها فائدتها فائدة الصفة) أى فيها يأتى من رفعه المضمر والظاهر وفى أنه يحمل على من قام به كما تحمل الصفة على الموصوف حمل هو هو فيقال زيد مصرى كما يقال زيد ضارب وفى أنه يخصص

ويوضح (قوله لتدل الخ) هذا التعليل لا يثبت المدعى إلا على بعد فليتأمل وعلل ابن إياز تشديدها بقوله لتجرى بوجوه الإعراب كقولك بصرى وبصريا وبصرى ولو كانت مفردة لاستثقلت عليها الضمة والكسرة (قوله قال فى الصحاح الواحد بختى الخ) قال فى الصحاح والبخت من الإبل معرب أيضا وبعضهم يقول هو عربى وينشد ابن البخت فى قصاع الخلنج الواحد بختى والأنثى بختية وجمعه بخاتى غير مصروف لأنه بزنة جمع الجمع وذلك أن تخفف الياء فتقول البخاتى والأثاثى والمهارى فأما مساجدى ومدائنى فمصروفان لأن الياء فيهما غير ثابتة فى الواحد كما تصرف المهالبة والمسامعة إذا أدخلت عليهما ياء النسب اهـ كلام الصحاح بحروفه (قوله بتكرير جمع) قد يقال الموجود فى عبارات القوم بزنة جمع الجمع تأمل (قوله فوزنه قبل النسب الخ) قال الدنوشرى فيه نظر ووجهه أن الياءين آخره زائدتان كما يصرح به كلامه قبل وأصل بناء الكلمة بخت فالباء فاء والخاء عين والتاء لام فإذن وزنه جمعا وعلما منقولا منه فعالى لا مفاعيل ووزنه بعد النسب فعالى أيضا هذا هو الوزن التصريفى ولكنهم ذكروا فى باب موانع الصرف فى مبحث صيغة منتهى الجموع كلاما ينبغى مراجعته ثم ظهر أن قوله فوزنه قبل النسب مفاعيل كناية عن وجود صيغة منتهى الجموع لأنهم اعتبروا هناك الوزن العروضى لا التصريفى وقوله وبعده مفاعى كناية عن عدم وجودها فليتأمل ذلك حق التأمل هذا والحق أن كلام

ابن الباذش وحكى ابن العلج تصغيره على أويه وبقى المنادى المبنى نحو يا زيد فإنه يصغر فيقال يا زييد

﴿ هذا باب النسب ﴾

وسماه سيبويه باب الإضافة وابن الحاجب باب النسبة والغرض منها أن تجعل المنسوب من آل المنسوب إليه ومن أهل تلك البلدة أو الضيعة وفائدتها فائدة الصفة وإنما افتقرت إلى علامة لأنها معنى حادث فلا بد لها من علامة وكانت من حروف اللين لخفتها ولكثرة زيادتها وإنما ألحقت علامتها بالآخر لأنها بمنزلة الإعراب من حيث العروض فوضع زيادتها هو الآخر وإنما لم تلحق الألف لئلا يصير الإعراب تقديريا ولا الواو لثقلها وإنما كانت مشددة لتدل على نسبة إلى المجرد عنها ويحدث بالنسب ثلاث تغيرات أولها لفظى وهو ثلاثة أشياء إلحاق ياء مشددة آخر المنسوب إليه وكسر ما قبلها ونقل إعرابه إليها وثانيها معنوى وهو صيرورته اسما لما لم يكن له وثالثها حكمى وهو معاملته معاملة الصفة المشتقة فى رفعه المضمر والظاهر باطراد واعلم أنك (إذا أردت النسب إلى شىء) من بلدة أو قبيلة أو غيرهما (فلا بد لك من عملين فى آخره أحدهما أن تزيد عليه ياء مشددة تصير) تلك الياء (حرف إعرابه) فتتداولها حركات الإعراب رفعا ونصبا وجرا لصيرورتها بمنزلة الآخر (و) العمل (الثانى أن تكسره) أى الآخر لمناسبة الياء كما فى ياءى المتكلم والمخاطبة (فتقول فى النسب إلى دمشق) بفتح الميم (دمشقى) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

ياء كيا الكرسى زادوا للنسب   وكل ما تليه كسره وجب

(ويحذف لهذه الياء) المزيدة للنسب أمور فى الآخر وأمور متصلة بالآخر أما الأمور (التى فى الآخر فستة أحدها الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعدا سواء كانتا زائدتين أو كانت إحداهما زائدة والأخرى أصلية فالأول) وهو ما آخره ياءان زائدتان سواء كانتا للنسب أم لا (نحو كرسى) مما آخره ياءان ليستا للنسب (وشافعى) مما آخره ياءان للنسب (فتقول فى النسب إليهما كرسى وشافعى) فتحذف الياء المشددة منهما وتجعل مكانها ياء النسب (فيتحد لفظ المنسوب ولفظ المنسوب إليه ولكن يختلف التقدير) فيقدر أنهما مع الياء المجددة للنسب غيرهما بدونهما (و) يظهر (لهذا) الاختلاف التقديرى أثر فى الصناعة وذلك أنه إذا (كان بخاتى) جمع بختى بباء موحدة فخاء معجمة فتاء مثناة فوقانية (علما لرجل) فإنه يكون (غير منصرف) استصحابا لما كان عليه من الجمعية قبل العلمية قال فى الصحاح الواحد بختى والجمع بخاتى غير منصرف لأنه بزنة جمع جمع الجمع اهـ بتكرير جمع (فإذا نسب إليه انصرف) لزوال صيغة منتهى الجموع لأن الياء التى كانت تحصل الصيغة زالت وخلفتها ياء أخرى غيرها وهى أجنبية لم تبن الكلمة عليها فوزنه قبل النسب مفاعيل وبعده مفاعى وقيده بقوله علما ليرتب عليه قوله فإذا نسبت إليه لأن جمع التكسير إذا لم يكن علما ولا جاريا مجرى العلم لا ينسب إليه على لفظه بل يرد إلى مفرده ثم ينسب إليه فسقط ما قيل إن قوله علما مستدرك لا مفهوم له وقيد العلم بكونه لرجل احترازا عما إذا كان لامرأة فإن مانعه من الصرف العلمية والتأنيث المعنوى لا صيغة منتهى الجموع (و) الثانى (وهو ما إحدى ياءيه زائدة والأخرى أصلية (نحو مرمى) بالتشديد اسم مفعول من الرمى (أصله مرموى) كمضروب اجتمع

فيه الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون (ثم قلبت الواو ياء والضمة كسرة) لتسلم الياء من قلبها واوا (وأدغمت الياء) المنقلبة عن الواو الزائدة (في الياء) الأصلية لاجتماع المثلين (فإذا نسبت إليه) حذفت الياء المشددة وجعلت مكانها ياء النسب و (قلت مرمى) هذا هو الأفصح (وبعض العرب يحذف) الياء الأولى لزيادتها ويبقى الثانية لأصالتها ويقلبها ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها (ثم يقلب الألف واوا) لوجوب كسر ما قبل ياء النسب والألف لا تقبل الحركة ولم تقلب الألف ياء لئلا تجتمع الكسرة والياءات (فتقول مرموى) وأطلق في النظم قوله ومثله مما حواه حذف وهو مقيد بكونه بعد ثلاثة أحرف فصاعدا (وإن وقعت الياء المشددة بعد حرفين حذفت الأولى فقط) فرارا من الإجحاف وتعينت للحذف لسكونها (وقلبت الثانية ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها (ثم) قلبت (الألف واوا) كراهة اجتماع الياءات (تقول في أمية أموى) وجاء أميى بأربع ياءات إذ ليس قبلها كسرة (وإن وقعت) الياء المشددة (بعد حرف) واحد (لم تحذف واحدة منهما بل تفتح) الياء (الأولى) كما في نمر (وتردها إلى الواو إن كان أصلها الواو) وإلا أبقيت على صورتها (وتقلب) الياء (الثانية واوا) لئلا تجتمع الياءات (تقول في طي وحي طووى وحيوى) لأنهما من طويت وحييت الأمر (الثاني) مما يحذف لياء النسب (تاء التأنيث تقول في مكة مكى) بحذف التاء لأن بقاءها يوقع في إثبات تاء التأنيث في نسبة المذكر واجتماع تأنيثين في نسبة مؤنث إلى مؤنث نحو امرأة مكية وإيقاع تاء التأنيث حشوا (وقول المتكلمين) في علم الأصول الدينية (في) النسبة إلى (ذات ذاتي وقول العامة في) النسبة إلى (الخليفة خليفتي) بإثبات تاء التأنيث فيهما (لحن) أي خطأ لخروجه عن القاعدة يقال المخطئ لاحن لأنه يميل بالكلام عن الصواب (وصوابهما ذووى وخليفي) بحذف التاء منهما وهذا مبني على أن ذاتي نسبة إلى ذات لغة وهم لا يقولون ذلك قال الكاتي في شرح إيساغوجي في المنطق لا يقال ذاتي منسوب إلى الذات فلا يجوز أن تكون الماهية ذاتية وإلا لزم انتساب الشيء إلى نفسه وهو ممنوع لأنا نقول هذه النسبة ليست بلغوية حتى يلزم ذلك بل إنما هي اصطلاحية فلا يرد ذلك اهـ والدليل على أنها اصطلاحية أن استعمال ذات مرادا بها الحقيقة لا أصل له في اللغة كما قال ابن الخشاب وابن برهان وإنما المعروف فيها ذات بمعنى صاحبة وحيث نسب إليها فلا بد من حذف تائها ثم رد لامها المحذوفة وإذا ردت عادت العين إلى الصحة فتصير في التقدير ذوو ثم تقلب الألف واوا فتقول ذووى الأمر (الثالث مما يحذف لياء النسب (الألف إن كانت متجاوزة الأربعة أو) كانت (رابعة متحركا ثاني كلمتها فالأول يقم) في ثلاثة (في ألف التأنيث كحبارى) بالحاء المهملة والباء الموحدة والراء الطائر (و) في ألف الإلحاق كحبركى) بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة وسكون الراء بعدها كاف قال الجوهري القراد وقال الزبيدي الطويل الظهر القصير الرجلين (فإنه ملحق بسفرجل و) في (الألف المنقلبة عن أصل كمصطفى) فإنها منقلبة عن واو الصفوة فتقول حبارى وحبركى ومصطفى بحذف الألف فيهن وجوبا للطول (والثاني وهو ما ألفه رابعة وثاني كلمتها متحرك (لا يقع إلا في ألف التأنيث كجمزى) بفتح الجيم والميم والزاي صفة يقال حمار جمزى أي سريع من الجمز وهو ضرب من السير تقول في النسب إليها جمزى بحذف الألف وجوبا لأن حركة الحرف الثاني بمنزلة حرف آخر فالألف فيها في حكم الخامسة (وأما الساكن ثاني كلمتها فيجوز فيها القلب) واوا تشبيها بألف ملهى (والحذف) تشبيها بتاء التأنيث لزيادتها (والأرجح في التي تأنيث كحبلى الحذف) لأن شبهها بألف التأنيث أقوى من شبهها بالمنقلبة عن أصل (و) الأرجح (في التي للإلحاق كعلقى) فإنه ملحق بجعفر (و) في المنقلبة عن أصل كملهى) من اللهو فألفه منقلبة عن واو (القلب) خبر الأرجح وإنما كان الأرجح فيهما القلب محافظة في الأول على حرف الإلحاق ورجوعا إلى الأصل في الثاني (والقلب في نحو ملهى) مما ألفه منقلبة عن أصل (خير منه في نحو علقى) مما ألفه زائدة للإلحاق

الشارح منظور فيه (قوله كما في نمر) أي فإنه عند النسب بفتح ثانيه كما سيأتي قريبا (قوله وقول المتكلمين في ذات الخ) قال الدنوشري وينبغي أن يكون قولهم خلوتي في المنسوب إلى الخلوة لحنا أيضا وقد قلت في ذلك وإدخال تاء الخلوتي من الخطأ قياسا على البصري فالتاء تحذف (قوله بحذف التاء منهما) أي وحذف التاء من خليفة أيضا لما سيأتي (قوله والدليل على أنها اصطلاحية الخ) بهذا يندفع ما أجاب الفنارى في شرح إيساغوجي من أنه لا يلزم انتساب الشيء إلى نفسه على تقدير أن التسمية لغوية لأن للذات إطلاقين أحدهما حقيقة الشيء والثاني ماصدقها كالذات المنسوبة بمعنى الحقيقة والمنسوب إليها بمعنى الماصدق كما يمكن نسبة جزئي الحقيقة إلى ماصدقها (قوله وإنما المعروف فيها ذات بمعنى صاحبة) أي وإشارية وموصولة (قوله تشبيها بألف ملهى) فيه نظر فإن قوله يجوز فيها القلب شامل لألف نحو ملهى فكيف يأتي التشبيه (قوله لأن شبهها بألف التأنيث) هكذا في بعض النسخ والصواب بتاء التأنيث (قوله خبر الأرجح) فيه نظر وإنما هو معطوف على الحذف كما أن قوله في التي للإلحاق عطف على قوله في التي للتأنيث وهو عطف على معمولي عامل واحد وهو جائز والعذر له

(والحذف بالعكس) اللغوى فالحذف فى نحو علق خير منه فى نحو ملهى لأن حذف الزائد خير من حذف الأصل الأمر (الرابع) مما يحذف لياء النسب (ياء المنقوص المتجاوزة أربعة) خامسة أو سادسة (كمعتد ومستعل) تقول فى النسب إليهما معتدى ومستعلى بحذف ياء المنقوص وجوبا للطول (فأما) الياء (الرابعة كقاض فكألف المقصور الرابعة من نحو مسعى وملهى) مما ثانى ماهى فيه ساكن وألفه منقلبة عن ياء أو واو فيجوز فيهما القلب واوا أو الحذف (ولكن الحذف أرجح) من القلب بل قال بعضهم إن القلب عند سيبويه من شذوذ تغييرات النسب حتى قيل لم يسمع إلا فى قوله :

فكيف لنا بالشرب إن لم يكن لنا ... دراهم عند الحانوى ولا نقد

جعل اسم الموضع حانية ونسب إليه (وليس فى الثالث من ألف المقصور) المنقلبة عن ياء أو واو (كفتى وعصى و) من (ياء المنقوص) الثالثة (كعم) بفتح العين المهملة من عمى عليه الأمر إذا التبس ورجل عمى القلب أى جاهل (وشج) بالشين المعجمة والجيم من شجى أى حزن (إلا القلب واوا) فتقول فتوى وعصوى وعموى وشجوى فأما ماقبلهما فى واوا وإن كان أصلها الياء فلئلا تجتمع الكسرة والياءات وأما فى عصا فرجوع إلى أصلها وأما فى عم وشج فلأنا لما أردنا النسب إليهما فتحنا عينهما كما فى نمر فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم قلبت الألف واوا كما قلبت ألف فتى حكما وتعليلا (وحيث قلبنا الياء واوا فلابد من تقدم فتح ماقبلها) على قلبها لما تقرر أن قلبها واوا مسبوق بقلبها ألفا ، فإن قلت فما وجه فتح العين فى نحو قاض عند من قال قاضوى بقلب الياء واوا ونظيره من الصحيح لا تفتح عينه فالجواب أنه نظير فتح لام تغلب عند بعض العرب نقله المرادى عن بعض النحويين (ويجب قلب الكسرة فتحة فى) كل ثلاثى مكسور العين سواء كان مفتوح الفاء أو مضمومها أم مكسورها فالمفتوح ألفا نحو (فعل كنمر) بالنون (و) المضموم الفاء نحو (فعل كدئل و) المكسور ألفا نحو (فعل كإبل) فتقول فى النسب إليها نمرى ودؤلى وإبلى بفتح العين فيهن كراهة توالى الياءين والكسرتين وذهب بعض إلى بقاء كسر العين فيما فاؤه مكسورة كإبل بكسرتين كسرة الإتباع والكسرة الأصلية لأن الكسرة لعمل فى جهة واحدة فلا تثقل الأمر (الخامس والسادس) مما يحذف لياء النسب (علامة التثنية وعلامة جمع تصحيح المذكر فتقول فى النسب إلى (زيدان وزيدون) حال كونهما (علمين معربين بالحروف زيدى) بحذف علامة التثنية وعلامة الجمع لئلا يجتمع على الاسم الواحد إعرابان إعراب بالحروف وإعراب بالحركات فى ياء النسب وحذفت النون تبعا لما قبلها لأنهما زيادتان زيدتا معا فيحذفان معا (فأما قبل التسمية) بهما (فإنما ينسب إلى مفردهما) لا إليهما (ومن أجرى زيدان علما مجرى سلمان) فى لزوم الألف والإعراب على النون إعراب مالا ينصرف للعلمية والزيادة (وقال) وهو تميم بن أبى مقبل لا خلف بن الأحمر خلافا للموضح :

(ألا يا ديار الحى بالسبعان) ... أمل عليها بالبلى الملوان

(قال) فى النسب (زيدانى) بإثبات الألف والنون كما تقول سلمانى والسبعان تثنية سبع اسم موضع والملوان الليل والنهار (ومن أجرى زيدون علما مجرى غسلين) فى لزوم الياء والإعراب على النون منونة (قال) فى النسب (زيدينى) بإثبات الياء والنون كما تقول غسلينى (ومن أجراه) أى زيدون (مجرى هرون) فى لزوم الواو وجعل الإعراب على النون ومنع الصرف للعلمية وشبه العجمة (أو) أجراه (مجرى عربون) فى لزوم الواو والإعراب على النون منونة (أو ألزمه الواو وفتح النون) كالماطرون (قال) فى النسب على اللغات الثلاث (زيدونى) بإثبات الواو والنون كما تقول هارونى وعربونى وماطرونى وأما جمع تصحيح المؤنث ففيه تفصيل (فنحو تمرات) بالمثناة مما كان جمع اسم مفتوح العين فى حالة الجمع (إن كان باقيا على جمعيته) ولم ينقل إلى العلمية (فالنسب إلى مفرده) لئلا يجتمع تاءان حين تنسب مؤنثا قاله أبو

أن المعطوف على الخبر خبر وقال بعضهم إذا قلبنا الألف واوا فى نحو ملهى وحبلى وعلقى جاز الإتيان بألف قبلها فتقول حبلاوى وعلقاوى وملهاوى (قوله اسم الموضع حانية) هو بتخفيف الياء قال السيرافى ذكر أصحابنا أن الموضع الذى يباع فيه الخمر يقال له حانية كناحية المعروف حانة ولعل الذى قال الحانوى جعل البقعة حانية لأنها تعطف على الشراب باللطف واللذة وفى شرح الشواهد قال سيبويه الوجه الحانى لأنه منسوب إلى الحانة وهو بيت الخمار وإنما جاز أن يقال حانوى لأنه بنى واحده على فاعلة من حنا يحنو إذا عطف يريد أنه نسبة إلى مقدر كما أشار إليه السيرافى والذى فى الصحاح والقاموس أن الحانية أى بالتشديد الخمر منسوب إلى الحانة وهو موضع بيعها (قوله فإن قلت الخ) قد يقال إن الفتح لغة لا توجد فى الصحيح فلا حاجة إلى قوله فالجواب الخ وكثيرا ما يخالف المعتل الصحيح فليتأمل (قوله بكسرتين) بل بثلاث كسرات كما هو ظاهر (قوله أمل عليها) فى شرح الشواهد وأمل من إملال الكتاب

حيان (فيقال تمرى بالإسكان) فى الميم لأن مفرده ساكن العين قبل الجمع (وإن كان علما فمن حكى إعرابه) حالة الجمع حذف الألف والتاء معا و (نسب إليه على لفظه) المفتوح حالة الجمع (ومن منع صرفه) للتأنيث والعلمية (نزل تاءه منزلة تاء مكة و) نزل (ألفه منزلة ألف جمزى) لكون ثانى ما هى فيه متحركا (فحذفهما) على التدريج فحذف أولا التاء كما فى مكة ثم الألف كما فى جمزى (وقال تمرى بالفتح) فى حكاية الإعراب ومنع الصرف وإنما سكنت العين فى حال بقائه على الجمعية وفتحت فى حال نقله إلى العلمية للفرق بين النسب إليه جمعا والنسب إليه علما لأن علامة الجمع تحذف فى كلا الحالين (وأما نحو ضخمات) مما هو جمع صفة فقال الموضح بحثا (فى ألفه) وجهان (القلب) واوا (والحذف لأنها كألف حبلى) بجامع أن كلا منهما صفة ساكن ثانى ما هى فيه وعلى كلا الوجهين تحذف التاء فتقول ضخموى وضخمى كما تقول حبلوى وحبلى (وليس فى ألف نحو مسلمات) من الجموع القياسية (و) نحو (سرادقات) من الجموع الشاذة (إلا الحذف) لكونها خامسة فتقول مسلمى وسرادقى بحذف الألف والتاء والسرادق قال فى القاموس الذى يمد فوق صحن الدار والبيت من الكرسف والغبار الساطع والغبار المرتفع المحيط بالشىء (وأما الأمور المتصلة بالآخر فستة أيضا أحدها الياء) المثناة تحت (المكسورة المدغمة فيها ياء أخرى) سواء كان ما هى فى باقى العين كطيب أم واويها كهين (فيقال فى) النسب إلى (طيب وهين طيبى وهينى بحذف الياء الثانية) المدغم فيها وإبقاء الياء الأولى الساكنة كراهة اجتماع كسرتين وأربع ياءات ولم يحذفوا الأولى لئلا يرجع إلى تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله فيلزم الثقل لو لم تقلب ألفا ويلزم زيادة التغيير مع اللبس لو انقلبت (بخلاف نحو هبيخ) بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد الياء المثناة تحت وبالخاء المعجمة الغلام الممتلىء وقيل الغلام الناعم فيقال فى النسب إليه هبيخى بإثبات الياء الثانية (لانفتاح الياء) المدغم فيها (وبخلاف نحو مهيم) تصغير مهيام مفعال من هام على وجهه إذا ذهب من العشق أو من هام إذا عطش أو تصغير مهوم اسم فاعل من هوم الرجل إذا هز رأسه من النعاس أو تصغير مهيم اسم فاعل من هيمه الحب إذا جعله هائما تقول فى النسب إلى ذلك كله مهيمى بإثبات الياء المكسورة المدغمة فيها ياء أخرى (لانفصال الياء المكسورة من الآخر بالياء الساكنة) التى هى عوض من ألف مهيام أو من الواو الثانية من مهوم أو من الياء الثانية من مهيم هذا حاصل كلام أبى حيان وتلميذه الشهاب الحلبى السمين (وكان القياس أن يقال فى) النسب إلى (طى) بتشديد الياء والهمزة (طيئى) بحذف الياء الثانية فقط (ولكنهم بعد الحذف قلبوا الياء الباقية) وهى الأولى (ألفا على غير قياس) لأنها ساكنة (فقالوا طائى) ولو قيل حذفت الياء الأولى الساكنة وقلبت الثانية المتحركة ألفا كان أقلب على القياس الأصل (الثانى) مما يحذف لياء النسب (ياء فعيلة) بفتح أوله وكسر ثانيه بشرط صحة العين وانتفاء تضعيفها كحنيفة وصحيفة تحذف منه تاء التأنيث أولا ثم تحذف الياء ثانيا فرقا بين المذكر والمؤنث صحيح اللام (ثم تقلب الكسرة فتحة) كما فى نمر (فتقول حنفى وصحفى وشذ قولهم فى) النسب إلى (السليقة) وهى الطبيعة

(قوله والغبار الساطع) الغبار بالرفع عطف على الذى من قوله الذى يمد فوق الخ وكذا قوله بعده والغبار فالحاصل أن السرادق مشترك بين هذه المعانى الثلاثة والكرسف القطن (قوله وبخلاف نحو مهيم الخ) قال الدنوشرى تجويزه فيه أن يكون تصغير مهيام واضح وأما تجويزه أن يكون تصغير مهوم اسم فاعل ففيه نظر لأن ابن الحاجب صرح فى شرحه الشافية وغيره أنا إذا صغرنا لفظ مهوم فيصير لفظه كلفظ اسم الفاعل من هيمه الحب لأن مهوما إذا أريد تصغيره حذف منه إحدى الواوين فصار بعد تصغيره مهيوما ثم قلبت الواو ياء لوقوع الياء ساكنة قبلها فصار مهيما مثل اسم الفاعل مكبرا من هيم أيضا والنسبة إلى مهوم المصغر مهييمى بثلاث ياءات قبل الميم آخرها عوض من الواو المحذوفة فالياء إنما جاءت عند النسب لا قبله فاندفع تجويز الشارح أن يكون مهيم تصغير مهوم وينظر هل تصغير مهيام مهيم كتصغير مهوم أو لا وإذا نسب إلى مهيم اسم فاعل قيل مهيمى بحذف الياء الثانية كطيبى فى طيب فليتأمل وقال أيضا قوله تصغير مهوم الخ قد يقال إذا زيدت ياء التصغير ثالثة تجتمع الياء والواو وهما ساكنان فتحرك الياء بالكسرة وتقلب الواو الأولى ياء وتدغم الأولى فيها وتقلب الواو الثانية ياء أيضا فيصير كما ترى مهيم اهـ (والأول) الذى قاله ابن الحاجب وشارحو كلامه أن مهوما إذا صغر حذف منه الواو الأولى فصار مهيوما ثم قلبت الواو ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها ثم أدغمت فقيل مهيم كلفظ اسم الفاعل من هيم وأنه إذا نسب إلى المصغر زيد فيه ياء لئلا يلتبس بالنسبة إلى غير المصغر وخص بالزيادة لأنه حذف منه إحدى العينين وعلى هذا فالياء إنما جاءت عند النسب لا قبله ومثله كما قال الغزى مصغر مهيم اسم فاعل هيم والظاهر أن كلا الصنيعين غير متعين لأنه يجوز فى المصغر تعويض الياء قبل الآخر إذا حذف شىء من الاسم فتجويز الشارح تبعا لأبى حيان وتلميذه السمين مبنى على أن التعويض حصل فى التصغير وابن الحاجب مبنى على عدم حصوله فسقط كلام الدنوشرى (قوله المدغمة فيها) لو حذف التاء من المدغمة كان أولى

(سليق وفى) النسب إلى (عميرة كلب) وإلى سليمة الأزد (عميرى) وسليمى والقياس فيهن ساق وعمرى وسلمى بحذف الياء وإبدال الكسرة فتحة كما فى عميرة غير كلب وسليمة غير أزد ولكنهم فرقوا بينهما والسليق من يتكلم بسليقته أى طبيعته معربا من غير تعلم إعراب قال :

ولست بنحوى يلوك لسانه ✽ ولكن سليق أقول فأعرب

(ولا يجوز حذف الياء فى نحو طويلة لأن العين معتلة فكان يلزم قلبها ألفا لتحركها وتحرك ما بعدها وانفتاح ما قبلها فيكثر التغيير) مع اللبس ولو لم يقلبوا لزم الاستثقال قاله الجاربردى (ولا يجوز الحذف فى نحو جليلة لأن العين مضعفة فيلتقى بعد الحذف مثلان فيثقل) لو أدغم ولزم زيادة التغيير مع اللبس الأمر (الثالث) مما يحذف لياء النسب (ياء فعيلة) بضم أوله وفتح ثانيه بشرط أن لا تكون العين مضعفة (كجهينة وقريظة) بالمشالة (تحذف تاء التأنيث أولا ثم تحذف الياء) لما مر (فتقول جهنى وقرظى وشذ قولهم فى) النسب إلى (ردينة) رمح (ردينى) بإثبات الياء وتقول فى النسب إلى عيينة وقويمة عيينى وقويمى ولا يشترط صحة العين لأن حرف العلة إذا انضم ما قبله لا يقلب ألفا فلا يلزم المحذور السابق (ولا يجوز ذلك) الحذف (فى نحو قليلة) بضم القاف (لأن العين مضعفة) وحذف الياء يؤدى إلى الثقل لو لم يدغم أحد المثلين فى الآخر وزيادة التغيير مع اللبس لو أدغم . الأمر (الرابع) مما يحذف لياء النسب (واو فعولة) بفتح الفاء بشرط صحة عينها وعدم تضعيفها (كشنوءة) حى من اليمن (تحذف تاء التأنيث) أولا (ثم تحذف الواو) ثانيا لأنهم لما حذفوا تاء التأنيث وهى حرف صحيح دال على معنى استقبحوا أن يبقوا بعد ذلك حرفا معتلا زائدا لغير معنى (ثم تقلب الضمة فتحة فتقول شنئى) وأما قولهم شنوى فعلى لغة من قال أزد شنوة بتشديد الواو قاله ابن السكيت وما ذكرناه فى فعيلة وفعيلة من وجوب حذف الياء فيهما وقلب الكسرة فتحة فى الأول فلا نعلم فيه خلافا وأما فعولة فمذهب سيبويه والجمهور إلى وجوب حذف الواو والضمة تبعا واجتلاب فتحة مكان الضمة وذهب الأخفش والجرمى والمبرد إلى وجوب بقائهما معا وذهب ابن الطراوة إلى وجوب حذف الواو فقط وبقاء الضمة بحالها (ولا يجوز ذلك) الحذف (فى نحو (قؤولة) بفتح القاف (لاعتلال العين) كما مر فى طويلة (ولا يجوز ذلك (فى نحو ملولة لأجل التضعيف) فى العين وحذف الواو يؤدى إلى التقاء مثلين والإدغام ممتنع لأن فعل بفتحتين واجب الفك كطلل فيثقل التلفظ به . الأمر (الخامس) مما يحذف لياء النسب (ياء فعيل) بفتح أوله وكسر ثانيه (المعتل اللام) ياء كانت أو واوا (نحو غنى وعلى تحذف الياء الأولى ثم تقلب الكسرة فتحة) كما تقدم (ثم تقلب الياء الثانية ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها (ثم تقلب الألف واوا) كراهة اجتماع الياءات مع الكسرتين (فتقول غنوى وعلوى) الأمر (السادس) مما يحذف لياء النسب (ياء فعيل) بضم أوله وفتح ثانيه (المعتل اللام نحو قصى تحذف الياء الأولى ثم تقلب الثانية ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها (ثم تقلب الألف واوا) لما مر (فتقول قصوى وعلدان الدوعان) وهما فعيل وفعيل المعتلا اللام (مفهومان مما تقدم) فى فعيلة وفعيلة (ولكنهما إنما ذكرا هناك استطرادا وهذا) الموضع (موضعهما فإن كان فعيل) بفتح الفاء (وفعيل) بضمها (صحيحى اللام لم يحذف منهما شىء) وذلك نحو قولهم فى عقيل وعقيل عقيلى وعقيلى (وشذ قولهم فى ثقيف وقريش) وهذيل (ثقفى وقرشى) وهذلى .

(فصل) (حكم همزة الممدود فى النسب كحكمها فى التثنية) فهى إما للتأنيث أو أصلية أو منقلبة عن حرف أصل أو عن حرف الإلحاق (فإن كانت للتأنيث قلبت واوا كصحراوى) لكون الهمزة أثقل من الواو ولم تقلب ياء لئلا يجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة وشذ صنعانى فى النسبة إلى صنعاء اليمن وبهرانى فى النسبة إلى بهراء اسم قبيلة من قضاعة فأبدلوا من الهمزة النون لأن الألف والنون يشابهان ألفى التأنيث

(قوله واجتلاب فتحة الخ) هذا أحسن من قول المتن ثم تقلب الضمة فتحة وقد يقال إن الضمة تقلب فتحة كقلب الواو والياء ألفا فى نحو قال وباع فليتأمل (قوله فيثقل التلفظ به) مراده بالتلفظ التلفظ به أى فيثقل التلفظ به حال الفك فليتأمل (فصل) (قوله لأن الألف) قال الدنوشرى ينظر ما وجه إتيانه بالألف ههنا إذ الهمزة إنما قلبت نونا فيما نحن فيه فكان الأولى أن يقتصر عليها ثم نظرت فى ذلك فظهر لى أن معنى كلامه ما صرح به فى باب منع الصرف من أن الألف والنون فى نحو سكران يشبهان ألفى التأنيث ووجه الشبه مذكور هناك فلما حصلت المشابهة جاز إبدال الهمزة نونا فليتأمل اه وهو كلام غير واف بالمراد إشكالا وجوابا والحاصل أن القاعدة هنا قلب همزة التأنيث واوا وقد قلبت فيما ذكر نونا ووجه الشارح ذلك بالمشابهة المذكورة مع أنها بحسب الظاهر غير واضحة والجواب أن الهمزة لما كانت منقلبة عن الألف والألف مشابهة للنون فى الجملة كانت الهمزة أيضا مشابهة للنون فتدبر

ومن العرب من يقول صنعاوي وبهراوي على القياس (أو) كانت (أصلا سلمت) من القلب غالبا لقوتها بأصالتها (نحو قرائي) في قراء وهو الرجل الناسك ومنهم من يقلبها واوا استثقالا والأجود التصحيح قاله في التسهيل (أو) كانت بدلا من حرف زائد (للإلحاق) نحو علباء (أو) كانت (بدلا من أصل) نحو كساء أصله كساو قلبت الواو همزة لوقوعها طرفا إثر ألف زائدة (فالوجهان) السلامة والقلب واوا فيهما (فتقول كسائي) بالتصحيح (وكساوي) بالقلب واوا رجوعا إلى الأصل (وعلباوي) بالقلب واوا تشبيها بألف التأنيث (وعلبائي) بالتصحيح تشبيها بالأصلية والعلباء عصب العنق والهمزة فيه منقلبة عن ياء زيدت للإلحاق بقرطاس. لا يخفى ما في الأمثلة من النشر على خلاف الترتيب

﴿فصل﴾ (ينسب إلى صدر) العلم (المركب) ويحذف العجز لاستثقال النسبة إلى الكلمتين معا فحذفوا الثانية كما حذفوا تاء التأنيث (إن كان التركيب إسناديا كتأبطي وبرقي) النسبة إلى (تأبط شرا وبرق نحره أو مزجيا) سواء كان صدره صحيحا أم معتلا (كبعلي ومعدي أو معدوي في) النسب إلى (بعلبك ومعديكرب) وإنما خير في الياء بين إبقائها على حالها وقلبها واوا لأنك إذا حذفت الجزء الثاني صار الجزء الأول منقوصا وياء المنقوص إذا كانت رابعة جاز فيها التصحيح والقلب واوا نحو قاضي وقاضوي والأرجح التصحيح كما تقدم وفي النسب إلى المزجي خمسة أوجه أحدها ما ذكره الموضح تبعا للنظم من الاقتصار في النسب على الصدر وهو مقيس اتفاقا الثاني أن ينسب إلى عجزه فتقول بكي وكربي واختاره الجرمي الثالث أن ينسب إليهما معا مزالا تركيبهما فتقول بعلي بكي ومعدي كربي واختاره أبو حاتم وآخرون وأنشد عليه السيرافي

تزوجتها رامية هرمزية ✽ بفضلة ما أعطى الأمير من الرزق

فنسبها إلى رام هرمز بلدة من نواحي خوزستان الرابع أن ينسب إلى جميع المركب فتقول بعلبكي ومعديكربي الخامس أن يبنى من جزأي المركب اسما على فعلل وينسب إليه قالوا في النسب إلى حضرموت حضرمي (أو إضافيا كامرئي) بكسر الراء تبعا لكسرة الهمزة (ومرئي) بحذف الهمزة الأولى وفتح الميم والراء (في) النسب إلى (امرئ القيس) قيل وامرئي شاذ عند سيبويه والمطرد عنده مرئي بحذف الهمزة وفتح الميم والراء كذا تكلمت به العرب قال ذو الرمة يهجو امرأ القيس

إذا المرئي شب له بنات ✽ عقدن برأسه إبة وعارا

واستثنى محمد بن حبيب امرأ القيس الكندي فإنه ينسب إليه مرقسي (إلا إن كان) المركب الإضافي (كنية كأبي بكر وأم كلثوم أو) كان (معرفا صدره بعجزه كابن عمر وابن الزبير فإنك) تحذف صدره و(تنسب للعجزه) لأنه المقصود بمدلوله (فتقول بكري وكلثومي وعمري) وزبيري (وربما ألحق بهما ما خيف فيه اللبس كقولهم في) النسب إلى (عبد الأشهل أشهلي و) في النسب إلى (عبد مناف منافي) فحذفوا صدرهما ونسبوا إلى عجزهما إذ لو عكسوا وحذفوا العجز ونسبوا إلى صدرهما وقالوا عبدي لالتبس بالنسب إلى عبد غير مضاف والأشهل صفة لرجل ومناف اسم لصنم والحاصل أن المركب الإضافي ينسب إلى عجزه في ثلاثة مواضع أحدها ما كان كنية الثاني ما تعرف صدره بعجزه الثالث ما يخاف اللبس من حذف عجزه وما سوى هذه المواضع الثلاثة ينسب فيه إلى الصدر وشذ بناء فعلل من جزأي المضاف منسوبا إليه والمحفوظ من ذلك ايهلي وعبدري ومرقسي وعبقسي وعبشمي في النسب إلى تيم اللات وعبد الدار وامرئ القيس ابن حجر الكندي وعبد القيس وعبد شمس

﴿فصل﴾ إذا نسبت إلى ما حذفت عينه وصحت لامه رددتها وجوبا في مسئلة واحدة نحو رب بتخفيف الباء وأصلها التشديد فخفف بحذف عينه الساكنة مسمى به فإذا نسبت إليه قلت ربي برد العين ساكنة ولا تحرك لثقل الفك إجماعا (وإذا نسبت إلى ما حذفت لامه رددتها وجوبا في مسئلتين إحداهما أن

(قوله وإنما خير الخ) قال الدنوشري كان صواب العبارة أن يقال بين حذفها وقلبها واوا وقال أيضا قوله جاز فيها التصحيح والقلب كان الصواب أن يقال بدل التصحيح الحذف لما سلف في المتن اهـ ويمكن أن يقال مراد الشارح من بقائها على حالها عدم قلبها واوا ومعلوم أنها تحذف مما سلف في الكلام على ياء المنقوص وكذا المراد بتصحيحهما فتدبر (قوله واستثنى الخ) ينظر هل هو صحيح أو لا وهل قوله بعد ذلك والمحفوظ الخ يفهم عدم جواز النسبة إلى المضاف فيما ذكره هناك أو لا (قوله لأنه المقصود بمدلوله) قال الدنوشري ينظر ما معناه اهـ ووجه التنظير واضح لأن المدلول مدلول لكل من المضاف والمضاف إليه لصيرورة الجميع علما بالوضع أو الغلبة لا مزية لأحد الجزأين على الآخر فكل منهما كحرف من حروف المباني (قوله من جزأي المضاف) تبع فيه غيره ولو قال من المضاف والمضاف إليه كان أولى وينظر هل يجوز فيما ذكره النسب إلى الصدر أو لا

﴿فصل﴾

(قوله لزم انفتاحها) لم يبين وجهه ولا رأيته فى كلام أحد وهو كلام مشكل والذى فى شرح الجمل لابن جنى فأما شاة فوزنه فعلة ساكنة العين وكلمت بعض الشيوخ من أصحابنا بمدينة السلام فى العين منها هل هى ساكنة أو متحركة فادعى أنها متحركة فسألته عن الدلالة على ذلك فقال انقلابها ألفا لأنها لو كانت ساكنة لوجب إثباتها كما ثبتت فى حوض وثوب فقلت نحن مجمعون على أن سكون العين هو الأصل وأن الحركة زيادة فلا تثبت إلا بدليل وانقلابها ألفا غير دليل على أن أصلها الحركة لأن الحركة دخلتها لمجاورتها تاء التأنيث التى لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا فوقف هناك فأصل شاة شوهة فلما حذفت الهاء بقيت شوة ففتحوا الواو لتاء التأنيث فانقلبت ألفا * فإن قيل يلزم أن اللام إذا رجعت وزالت التاء أن تعود إلى سكونها . قيل هذا لا يلزم لأن الفتحة تترك بحالها عند س بدليل أنه لم يحتج على تحرك عين يدعه فى قوله * جرى الدميان بالخبر اليقين * لأنه قد جاء مثله فيما هو ساكن العين اتفاقا كقوله * يديان بيضاوان عند محلم * قد يمنعانك أن تضام وتهضما * اه ملخصا ولم يبين وجه حذف الهاء ولعله اعتباطا لمجرد التخفيف وبه يعرف ما فى كلام الشارح وأنه مشكل من وجهين الأول أن مجاورة الهاء ليس من أسباب تحريك الواو الثانى أن التاء موجودة فى شوهة باعترافه فكيف يقول إنها عوض عن الهاء المقتضى لعدم وجودها مع الهاء إلا أن يقال إن معناه أنه قصد بها العوض ولله در اللقانى حيث قال عند قول المصنف أصلها شوهة بهاء أى حذفت الهاء للتخفيف وفتحت الواو لأجل تاء التأنيث بعدها فقلبت ألفا

لسكون العين مثلة كشاة أصلها شوهة) بسكون الواو كصحفة ثم لما لقيت الواو الهاء لزم انفتاحها فانقلبت ألفا وحذفت لامها وهى الهاء وعوض منها التاء (بدليل قولهم) فى تكسيرها (شياه) بالهاء وقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها والتكسير يرد الأشياء إلى أصولها فإذا نسبت إلى شاة رددت لامها اتفاقا ثم اختلف فى عينها هل تبقى على فتحها العارض فتستمر ألفا أو ترد إلى سكونها الأصلى فتسلم من القلب ألفا ذهب سيبويه إلى الأول وأبو الحسن الأخفش إلى الثانى (فتقول شاهى) على مذهب سيبويه لأنه لا يرد الكلمة بعد رد محذوفها إلى سكونها الأصلى بل يبقى العين مفتوحة فيقلبها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (وأبو الحسن يقول شوهى) بسكون الواو ولا يقلبها ألفا (لأنه يرد الكلمة بعد رد محذوفها إلى سكونها الأصلى) فيمتنع القلب والصحيح مذهب سيبويه وبه ورد السماع قالوا فى النسب إلى غد غدوى وحكى عن أبى الحسن أنه رجع فى كتابه الأوسط إلى مذهب سيبويه . المسألة (الثانية) ما يجب رد لامه (أن تكون اللام قد ردت فى تثنية) كأب وأبوان أو فى جمع تصحيح المؤنث (كسنة وسنوات) فى لغة غير أهل الحجاز (أو سنهات) فى لغة أهل الحجاز (فتقول) فى النسب إلى أب وسنة (أبوى وسنوى أو سنهى) برد اللام كما ردت فى التثنية والجمع بالألف والتاء لأن النسب أقوى على الرد لأنه محل للتغيير فلذلك وجب فيه رد ما وجب رده فى غيره وجوز فيه رد ما لا يجوز رده فى غيره إظهارا لمزيته فى الرد (وتقول فى) النسب إلى (ذو وذات ذووى) باتفاق سيبويه وأبى الحسن لأن ذو عندهما فعل بالتحريك ولامها ياء لأن طويت أكثر من قووت وذهب الخليل إلى أنها فعل بالسكون نظرا إلى أن الأصل السكون وإلى أن لامها واو وأنه من باب قوة وعلى القولين قلبت ألفا وقلبت الألف واوا فى النسب وذات هى بزيادة التاء وإنما قيل فى النسب إليهما ذووى (لأمرين اعتلال العين ورد اللام فى تثنية ذات نحو ذواتا أفنان) بالواو على الأصل وقالوا ذاتا على القولين القياس كقولهم ذات جمال لا غير والألف الأولى من ذواتا غير منقلبة عن واو والألف الثانية علامة رفع وتثنية والتاء للتأنيث كما فى مسلمتان وإنما صحت العين حال التكميل وأعلت حال النقص لئلا يجتمع إعلالان فى حالة التمام والسلامة من ذلك حالة النقص (وتقول فى) النسب إلى (أخت أخوى كما تقول فى) النسب إلى (أخ) أخوى (وتقول فى) النسب إلى (بنت بنوى كما تقول فى) النسب إلى (ابن) بنوى (إذا رددت محذوفه لقولهم) فى الجمع بالألف والتاء (أخوات وبنات بحذف التاء والرد إلى صيغة المذكر الأصلية) وتقدم أن ما وجب رده فى الجمع يجب رده فى النسب (وسره) أى وحكمة رد صيغة المؤنث إلى صيغة المذكر (أن

(قوله وعلى القولين قلبت الخ) فيه تأمل وعبارة بعضهم وإعلالها يعنى ذو على مذهب الخليل أن يقال إن الضمة على الواو مستثقلة لاجتماعها مع الواوين فتحذف ثم الواو التى هى اللام لالتقاء الساكنين ثم تضم الدال لمناسبة الواو وعلى مذهب س يقال تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فالتقى ساكنان فتحذف الألف لأجله ثم لما بقيت الكلمة على حرفين أشبهت المبنى وتنوين التمكين لا يدخله فتحذف التنوين ثم تحذف فتحة العين المسلم من القلب فتضم الدال لمناسبتها (قوله غير منقلبة عن واو) قال الدنوشرى فيه نظر ظاهر وقوله وإنما صحت يحتاج إلى تأمل اه وقوله فيه نظر ظاهر منشؤه التصحيف نعم الذى فى النسخ الصحيحة عين منقلبة عن واو يعنى أن الألف عين الكلمة وهى منقلبة عن واو ومعنى قوله ثانيا وإنما صحت أى لم تقلب ألفا كما قلبت فى ذات ومعنى قوله حال التكميل حال رد ما حذف فى الكلام منها فلا إشكال (قوله وتقدم أن ما وجب الخ) قال الدنوشرى فيه نظر بالنسبة إلى بنات فلم ترد لامها فى الجمع

بخلاف أخوات ويرد هذا النظر بأن بعضهم صرح بأن لام بنت أعيدت في بنات إلا أنها حذفت لالتقاء الساكنين بعد قلبها ألفا وعبارة ذلك
ذلك البعض وإن كان فيهما طول إن قيل بنات وأخوات فيهما بناء الواحد لأنهما بنت بكسر الباء وسكون النون وأخت بضم الهمزة وقد تغير
ذلك في الجمع فجوابه أن هذا ليس بتغيير للمفرد بل رجوع إلى الأصل وكان الأصل أن يقولوا بنوات لكن لما تحركت

الصيغة) أي صيغة أخت وبنت (كلها للتأنيث) وأن التاء وإن كانت بدلا من واو محذوفة فهي للإلحاق بقفل وجذع إلحاقا للثنائي بالثلاثي (فوجب ردها) أي رد صيغة أخت وبنت (إلى صيغة المذكر) فوجب حذف التاء منهما (كما وجب حذف التاء في) النسب إلى مكة وبصرة نحو (مكي وبصري و) في الجمع بالألف والتاء نحو (مسلمات) لئلا تقع تاء التأنيث حشوا هذا قول سيبويه والخليل أجروا التاء وإن كانت للإلحاق مجرى تاء التأنيث لاختصاصها بالمؤنث وفتح أولهما في النسب كما فتح في الجمع بالألف والتاء (ويونس) يوافق على حذف التاء في الجمع فيجريها مجرى تاء التأنيث ويحذفها ويخالف في النسب فلا يحذف التاء ويجمع بينها وبين ياء النسب فيجريها مجرى الملحق به ويبقى أولهما على حركته و (يقول فيهما أختي وبنتي محتجا بأن التاء لغير التأنيث لأن ما قبلها ساكن صحيح) وتاء التأنيث إذا كان ما قبلها صحيحا يجب فتحه نحو قصعة وضيعة ولا يسكن إلا إذا كان معتلا نحو فتاة وقناة (ولأنها لا تبدل في الوقف هاء) وتاء التأنيث تبدل في الوقف هاء نحو رحمة وأمة (وذلك) المذكور من كونها ليست للتأنيث (مسلم ولكنهم عاملوا صيغتهما) مع تاء الإلحاق (معاملة) غير صامع (تاء التأنيث بدليل مسئلة الجمع) بالألف والتاء وذلك لأنهم ردوا المحذوف من المفرد وحذفوا التاء التي فيه ثم جمعوه بألف وتاء مزيدتين وقالوا أخوات وبنات ولو جمعوه على لفظ المفرد من غير رد ولا حذف لقالوا أختات وبنتات وألزمه الخليل أن ينسب إلى هنت ومنت بإثبات التاء مع أنه وغيره مجمعون على أنه إنما يقال في ذلك بحذف التاء ويجاب عن مسئلة الجمع بالفرق بين الجمع والنسب لأن الجمع لا لبس فيه بخلاف النسب إذ حذف التاء فيه يلبس المنسوب إلى المؤنث بالمنسوب إلى المذكر وعن مسئلة هنت ومنت بأن التاء فيهما ليست كالتاء في أخت وبنت لأن التاء في هنت في الوصل خاصة وتبدل هاء في الوقف فليست بلازمة وفي منت في الوقف خاصة وتذهب في الوصل بخلاف تاء أخت وبنت فإنهما يثبتان وصلا ووقفا على صورتهما وفي المسئلة مذهب ثالث للأخفش وهو حذف التاء ورد المحذوف وإبقاء الاسم على وزنه فتقول أخوي وبنوي بسكون الخاء والنون وضم الهمزة وكسر الباء الموحدة ويجب حذف التاء من ابنة اتفاقا فيقال ابني أو بنوي كما يأتي في ابن (ويجوز رد اللام وتركها فيما عدا ذلك) وهو ما صحت عينه ولم ترد لامه في تثنية ولا جمع (نحو يد ودم) مما لامه معتلة محذوفة ولم يعوض منها شيء (وشفة) مما لامه صحيحة محذوفة وعوض منها تاء التأنيث (تقول يدوي) برد المحذوف وقلب الياء واوا كراهة اجتماع الكسرة والياءات (أو يدي) بغير رد للمحذوف (ودموي) بالقلب والرد (أو دمي) بغير رد (وشفي) بغير رد (أو شفهي) بحذف التاء ورد الهاء المحذوفة وما ذكره في شفي وشفهي بالرد وعدمه (قاله الجوهري وغيره وقول ابن الخباز أنه لم يسمع إلا شفهي بالرد لا يدفع ما قلناه) من جواز الأمرين (إن سلمناه فإن المسئلة) التي نحن فيها وهي جواز رد اللام وتركه (قياسية لا سماعية) حتى يقتصر على المسموع منها (ومن قال) في شفة (أن لامها واو فإنه يقول إذا رد) اللام (شفوي) بالواو (والصواب ما قدمناه) من أنه يقال شفهي بالهاء لأن لامها هاء (بدليل) رجوعها في قولك (شافهت والشفاه) بالهاء لأن إسناد الفعل إلى التاء والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها وأصل يد ودم وشفة فعل بسكون العين أما يد فلا خلاف فيها وأما دم فعلى الصحيح عند سيبويه والأخفش وذهب

الواو وانفتح ما قبلها قلبوها ألفا فالتقت مع ألف الجمع فحذفوها لالتقاء الساكنين ولم يفعلوا ذلك في أخوات لأن بنات أكثر استعمالا فخففوه لذلك اه (وأقول) قد بين القاني أن الموضح أشار إلى رد الواو في بنات لأنهم لما قالوا بنات بفتح الباء وتحريك النون مع أن الباء في المفرد مكسورة ونونه ساكنة دل على أنهم ردوها في الجمع إلى صيغة المذكر وذلك يستلزم عود اللام المحذوفة فيقدر ردها في الجمع لطريان حذفها منه بعد ذلك وقال بعض الفضلاء إنما أعيدت اللام في أخوات لأنها واو ومفرد أخوات أخت بضم الهمزة والواو بنت الضمة فناسب رجوع الأم في جمع ما أوله مفتتح بالبنت ولا يخفى أن نكتة النحاة من زهر الأدب الذي لا يحتمل الفرك (قوله بحذف التاء الخ) معناه أنا نحذف في النسب تاء أخت وبنت ونردها إلى
صيغة المذكر كما نفعل ذلك إذا أردنا جمعهما فإنا نحذف تاءهما ونجلب تاء الجمع ونردهما إلى صيغة المذكر (قوله فعلى الصحيح عند سيبويه) لأن قولهم في جمعه دماء يدل على أنه فعل بسكون العين لأنه كدلو ودلاء وظبي وظباء وأما قوله يقطر الدما وقولهم الدميان فشاذ لا اعتداد به وقال ابن جني في شرح الجمل ذهب المبرد إلى تحرك العين من دم لأنه مصدر دمي يدمى دما مثل هوي يهوى هوى قال ابن السراج وليس بشيء لأن دما جوهر والمصدر حدث فهذا يغير ذاك فقولهم دمي دما إنما هو فعل ومصدره اشتق من الدم كما اشتق ترب من التراب فأما قوله فإذا هي بعظام ودماء

المبرد إلى أنه فعل بفتح العين وضعفه الجاربردي (وأما شفة فنص صاحب الضياء على أنها بسكون الفاء وإذا ثبت أن هذه الثلاثة أصلها السكون فيأتى فيها الخلاف بين سيبويه والأخفش من الرد إلى السكون الأصل وعدمه (وتقول فى ابن واسم) مما حذف لامه وعوض منه همزة الوصل (ابنى واسمى) لعدم رد اللام (فإن رددت اللام) حذفت الهمزة (قلت بنوى وسموى بإسقاط الهمزة) ولا تقول ابنوى واسموى بالهمزة ورد اللام (لئلا يجمع بين العوض) وهو الهمزة (والمعوض منه) وهو الواو ويأتى الخلاف فى الرد إلى السكون الأصلى وعدمه فسيبويه يقول سموى بكسر السين وضمها وفتح الميم والأخفش يسكن الميم ويقولان بنوى بالفتح لا غير وتقول فى ابنم بزيادة الميم ابنمى وابنى وبنوى ولا تقول ابنموى لما ذكر وعلى الأول فالنون تابعة فى الكسر للميم كما تبعها فى الإعراب (وإذا نسبت إلى ما حذفت فاؤه أو عينه رددتهما) أى الفاء والعين (وجوبا فى مسئلة) واحدة (وهى أن تكون اللام معتلة كيرى علما) وأصل يرى يرأى نقلت حركة الهمزة إلى الراء ثم حذفت الهمزة وهى عينه (وكشية) وهو كل لون يخالف معظم اللون وأصلها وشية بكسر الواو نقلت الكسرة إلى الشين ثم حذفت الواو وهى فاؤها وعوض منها تاء التأنيث (فتقول فى) النسب إلى (يرى) علما (يرئى بفتحتين) على الياء والراء (فكسرة) قبل الياء وبرد العين وهى الهمزة (على قول سيبويه فى إبقاء الحركة بعد الرد) للمحذوف (وذلك لأنه يصير) بعد الرد (يرأى) بفتح الياء والراء والهمزة (بوزن جزى) بالجيم والزاى (فيجب حينئذ حذف الألف) لأنها رابعة متحرك ثانى كلمتها (وقياس قول أبى الحسن يرئى) بسكون الراء وكسر الهمزة وحذف الألف (أو يرأوى) بقلب الألف واوا (كما تقول) فى النسب إلى ملهى (ملهى) بحذف الألف (وملهوى) بقلبها واوا لأنه إذا رد المحذوف يرد الساكن إلى أصله فإذا رد المحذوف وهو الهمزة رجعت الفاء إلى سكونها الأصلى فيصير يرأى بوزن جرحى والمقصور إذا كانت ألفه رابعة ثانى ما هى فيه ساكن كحبلى يجوز فى ألفه وجهان حذفها وقلبها واوا (وتقول فى) النسب إلى (شية على قول سيبويه) فى إبقاء الحركة بعد رد المحذوف (وشوى) بكسر الواو وفتح الشين (وذلك لأنك لما رددت الواو) الأولى المحذوفة وحذفت التاء (صار الوشى بكسرتين) متجاورتين كسرة الواو وكسرة الشين (كإبل) بكسر الهمزة والباء (فقلبت) الكسرة (الثانية فتحة) كراهية لتوالى الكسرتين والياءين (كما تفعل فى إبل) إذا نسبت إليه (فانقلبت الياء ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها (ثم) انقلبت (الألف واوا) لأن الألف المقصورة الثالثة يجب قلبها واوا (و) تقول (على قول أبى الحسن وشيى) بكسر الواو والياء الأولى وسكون الشين بينهما لأنه يرد الشين إلى سكونها الأصلى وحيث عاد السكون الأصلى امتنع قلب الياء ألفا إذ لا مقتضى له (ويمتنع الرد فى غير ذلك) المذكور من الوجوب (تقول فى) النسب إلى (سه) بفتح السين المهملة وبالهاء وهو الدبر مما حذفت عينه (وعدة) بكسر العين مصدر وعد مما حذفت فاؤه (وأصلهما سته ووعد) بكسر الواو فحذف من الأول عينه وهى التاء ومن الثانى فاؤه وهى الواو وعوض منهما تاء التأنيث (بدليل) رجوعه إلى الأصل فى (أستاه) جمع سه (والوعد) بفتح الواو بغير تاء (سهى) بلا رد (لا ستهى) برد العين (وعدى) بلا رد (لا وعدى) برد الفاء (لأن لاميهما صحيحة) وإنما لم يرد المحذوف منهما فرقا بين النسبة إلى ما حذف منه اللام وما حذف منه العين أو الفاء ولم يعكس لأن اللام محل التغيير فهو أولى بالرد وجاء عدوى فى النسبة إلى عدة وليس هذا ردا للفاء المحذوفة والا لوجب أن يقال وعدى بل هو كالعوض عن المحذوف (وإذا سميت بثنائى الوضع) حال كونه (معتل الثانى ضعفته) أى الثانى (قبل النسب) فزدت عليه من جنسه مثله (فتقول فى لو وكى علمين

فعل حذف مضاف أى ذى دماء وكذا قوله يقطر الدما وإنشاد قوله جرى الدميان بالخبر اليقين دلالة على تحرك العين من دم لأنها لما جرى عليها الإعراب فى قولهم دم ردما ثم ردت اللام فى التثنية بقيت الحركة فى العين على ما كانت عليه كما قال يديان بيضاوان وأجمعوا على سكون العين من يد اه ملخصا وبه يعلم وجه تضعيف كلام المبرد (قوله فى الرد إلى السكون الأصلى وعدمه) يتأمل ذلك فإن اسم لم يعرض لعينه تحرك حتى يقال أبقى الحركة العارضة بخلاف شاة (قوله أى الفاء والعين) قال الدنوشرى هما تفسيران للضمير المنصوب فى قوله رددتهما وصرحوا فى نحو ذلك بأن ما بعد أى عطف بيان على ما قبله وهنا لا يصح ذلك لأن عطف البيان لا يكون متبوعه ضميرا فليتأمل اه ولا يخفى سقوط هذا الاعتراض لأنهم قالوا إن ما بعد أى عطف بيان أو بدل وحيث تعذر كونه بيانا فهو بدل ثم إن هنا إشكالا أقوى مما قاله وهو أن الصواب فى الضمير الراجع للمعطوف بأو التنويعية وجوب المطابقة وأو هنا تنويعية فكان الواجب أن يقول رددتهما وعلى تسليم أنه يفرد بعدها كالتى للإبهام فكان الواجب رددته ولنظير ما هنا قوله تعالى وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها فقد استشكل ما فى الآية وأجيب بأن الضمير فى إليها عائد إلى الرؤية المفهومة من رأوا المسلطة على الأمرين كما بيناه فى حواشى الفاكهى وغيرها (قوله وأصلها وشية الخ) قد يقال لو قال وأصلها وشى بلا تاء لكان أحسن كما سيأتى فى عدة فيتطلب ما الفرق بينهما (قوله من الوجوب) لو أبدله بقوله مما كانت لامه معتلة

لزوكى بالتشديد فيهما) وذلك أنك زدت على الواو واوا وعلى الياء ياء ثم أدغمت إحداهما فى الأخرى (وتقول فى لاءٍ علما لاءٍ بالمد) وذلك أنك زدت على الألف ألفا أخرى فاجتمع ألفان فأبدلت الثانية همزة هربا من تجاور ساكنين وقيل زيدت الهمزة من أول الأمر (فإذا نسبت إليهن قلت لوّى) بتشديد الواو (وكيوى) لما تقرر أن حرف العلة المشدد إذا كان بعد الحرف الأول إن كان ياء ترد الياء الأولى إلى أصلها وتفتح كما فى نمر وتقلب الثانية واوا لئلا تجتمع الياءات وإن كان واوا أبقيت إذ ليس اجتماع الواوين والياءين فى الاستثقال كاجتماع الياءات الأربع (ولائى أو لاوى) لما تقرر أن الهمزة إذا كانت بدلا من أصل يجوز فيها التصحيح والقلب واوا هذا إذا قلنا زدنا على الألف ألفا ثم أبدلناها همزة وأما من قال زدنا همزة من أول الأمر فإنه يقول لائى لا غير ولا يجوز لاوى إلا على حد قول بعضهم قراوى قاله ابن الخباز (كما تقول فى النسب إلى الدو) بفتح الدال المهملة وتشديد الواو وهو البادية (والحى) بفتح الحاء المهملة وتشديد الياء وهو القبيلة (والكساء) بالمد (دوى) بتشديد الواو (وحيوى) بفتح الياء (وكسائى) بالتصحيح (أو كساوى) بقلب الهمزة واوا ولا يخفى ما فى كلامه من التنظير باللف والنشر على الترتيب وحاصل الفصل أن المنسوب إليه المحذوف أحد أصوله ثلاثة أنواع محذوف الفاء ومحذوف العين ومحذوف اللام والأولان نوعان ما يجب فيه الرد وما يمتنع فالأول ما لامه معتلة نحو شية ويرى علما والثانى ما لامه صحيحة نحو عدة وسه والثالث نوعان واجب الرد وجائزه والأول ثلاثة أنواع ما ترجع لامه فى التثنية كأب وأخ وما ترجع فى الجمع بالألف والتاء كأخت وبنت وسنة وما عينه معتلة نحو شاة وذو والثانى ما عدا ذلك نحو يد ودم وشفة والنسبة إلى ثنائى الوضع خارجة عن ذلك .

(فصل) وينسب إلى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها إن أشبهت الواحد بكونها اسم جمع) له مفرد من لفظه أو لا فالأول كصحب وركب والثانى (كقومى ورهطى) ولا يرد إلى مفرده فى اللفظ فلا يقال صاحبى وراكبى ولا إلى مفرده فى المعنى فلا يقال رجلى لأن اسم الجمع بمنزلة المفرد (أو) بكونها (اسم جنس كشجرى) لا يقال يحتمل أن يكون منسوبا إلى مفرده وهو شجرة وحذفت التاء كما فى مكى لأنا نقول ليس الأمر كذلك وإنما هو منسوب إلى الجماعة بدليل قولهم فى النسب إلى الشعير شعيرى بإثبات الياء بعد العين ولو كان منسوبا إلى الشعيرة لقيل شعرى بحذف الياء المثناة تحت لأن شعيرة فعيلة وقياس فعيلة فعلى كفرضى فى فريضة قاله خطاب الماردى فى الترشيح (أو) بكونها (جمع تكسير) حال كونه (لا واحد له من لفظه (كأبابيلى) وعباديدى والعباديد الفرق من الناس الذاهبون فى كل وجه أوله واحد لكنه شاذ كمحاسنى جمع حسن حكاه أبو زيد نزلوا الشاذ منزلة المعدوم (أو) حال كونه (جاريا مجرى العلم) لاختصاصه بطائفة بأعيانهم (كأنصارى) نسبة إلى الأنصار لأنه غلب على قوم بأعيانهم حتى التحق بالأعلام والأصولى نسبة إلى الأصول لأنه غلب على علم خاص حتى صار كالعلم عليه (وأما نحو كلاب وأنمار علمين) لقبيلتين وضباب ومدائن ومعافر أعلاما (فليس مما نحن فيه لأنه واحد) بالشخص وانسلخ عنه الجمعية بواسطة العلمية (فالنسب إليه على لفظه من غير شبهة) ولا تردد فيقال كلابى وأنمارى وضبابى ومدائنى ومعافرى وقد يرد الجمع المسمى به إلى الواحد إن أمن اللبس قاله فى التسهيل ومثلوه بالفراهيد بالفاء والراء والدال المهملتين علما على بطن من الأزد وإليه ينسب الخليل ابن أحمد الفراهيدى فقالوا الفراهيدى على لفظ الجمع والفرهودى نسبا إلى واحده لأمن اللبس إذ ليس ثم قبيلة تسمى بالفرهود وفيه نظر قال فى الصحاح الفرهد بالضم الغليظ والفراهيد حى من نجد وهو بطن من الأزد ثم فاللبس حاصل إذا قيل فرهودى فإنه يوهم أنه منسوب إلى الفرهود إذا قيل إنه أبو بطن (وفى غير ذلك) المذكور من اسم الجمع والجنس والجمع الذى لا واحد له والجارى مجرى العلم (يرد) الجمع (المكسر إلى مفرده ثم ينسب

(قوله لما تقرر أن الهمزة الخ) كان (٣٣٦) توجيه هذا الكلام أن التضعيف بمنزلة الأصل حتى يقال إن الهمزة بدل من أصل

(فصل)

(قوله كأبابيلى) قال الدنوشرى صرح البيضاوى بما يدل على أن له واحدا من لفظه فإنه قال عقب أبابيل أى جماعات أبالة وهى الحزمة الكبيرة شبهت بها الجماعة من الطير فى تضامها وقيل لا واحد لها كعباديد وشماطيط اه‍ (وأقول) ما صرح به البيضاوى سبقه إليه الزمخشرى فقال أبابيل حزائق الواحدة إبالة وفى أمثالهم ضغث على إبالة وهى الحزمة الكبيرة شبهت الحزقة من الطير فى تضامها بالإبالة وقيل أبابيل مثل عباديد وشماطيط لا واحد لها اه‍ هذا وقد سقط من خط الدنوشرى بين جماعات وإبالة لفظ جمع وعبارة البيضاوى جماعات جمع إبالة (قوله كالعلم) فيه نظر فإن الأصول علم على العلم المخصوص وقوله قبله لاختصاصه بطائفة بأعيانهم يقتضى أن الأنصار علم فيكون ككلاب وأنمار فليتأمل (قوله المذكور من اسم الجمع الخ) أشار إلى توجيه اسم الإشارة مع تعدد المشار إليه ومرامه لا يحتاج إلى تأويل وأن ما أول فيه غير واضح فى باب الإضافة

اليه) ولم ينسب إلى الجمع على حاله ليحصل الفرق بين المنسب اليه على حاله والمنسب إليه مسمى به هذا تعليل سيبويه وعلله غيره بأن المطلوب من النسب إلى الجمع الدلالة على أن بينه وبين ذلك الجنس ملابسة وهذا المعنى يحصل بالمفرد مع حصول الفرق بين المنسب إليه جمعا وبينه مسمى به (فتقول في النسب إلى فرائض) جمع فريضة (وقبائل) جمع قبيلة (وحمر) بالسكون جمع أحمر أو حمراء (فرضى وقبلى بفتح أولهما وثانيهما) وذلك لأنك رددتهما إلى فريضة وقبيلة ونسبت إليهما فحذفت الياء المثناة تحت وتاء التأنيث وقلبت الكسرة فتحة كما في نمر (وأحمرى وحمراوى) وذلك لأن حمرا إما جمع أحمر أو جمع حمراء فإن كان جمع أحمر رددته إليه وقلت أحمرى وإن كان جمع حمراء رددته إليها وقلت حمراوى لأن الهمزة فيه للتأنيث وهمزة التأنيث يجب قلبها واوا في النسب وإنما قال برد المكسر إلى مفرده لم يقل برد الجمع إلى مفرده لأن جمع التصحيح لا يرد إلى مفرده وإنما تحذف منه علامة الجمع ويظهر أثر ذلك في نحو تمرات وتمار فإن نسبت إلى تمرات قلت تمرى بفتح الميم وإن نسبت إلى تمار قلت تمرى بالسكون

(فصل) (وقد يستغنى عن ياءى النسب بصوغ المنسوب إليه على فعال) بفتح أوله وتشديد ثانيه (وذلك غالب في الحرف) جمع حرفة (كبزاز) بزايين معجمتين لبياع البز (ونجار) بالنون والجيم لمن حرفته النجارة (وعواج) لبياع العاج (وعطار) لبياع العطر ومن غير الغالب ما أشار إليه بقوله (وشذ قوله) وهو امرؤ القيس الكندى.

وليس بذى رمح فيطعننى به ... (وليس بذى سيف وليس بنبال

أى بذى نبل) بدليل ما قبله فاستعمل فعال في غير الحرف بمعنى ذى كذا (وحمل عليه قوم) من المحققين كما قال ابن مالك (وما ربك بظلام للعبيد) أى بذى ظلم والذى حملهم على ذلك أن النفى منصب على المبالغة فيثبت أصل الفعل والله تعالى منزه عن ذلك وأمثلة فعال كثيرة ومع كثرتها فقال سيبويه غير مقيسة فلا يقال لصاحب الدقيق دقاق ولا لصاحب الفاكهة فكاه ولا لصاحب البر بالراء المهملة برار ولا لصاحب الشعير شعار اهـ والمبرد يقيس هذا (أو) بصوغ المنسوب إليه (على فاعل أو على فعل) بفتح أوله وكسر ثانيه (بمعنى ذى كذا فالأول كتامر) أى ذى تمر (ولابن) أى ذى لبن (وطاعم) أى ذى طعام (وكاس) أى ذى كساء (والثانى كطعم) أى ذى طعام (ولبن) أى ذى لبن (ونهر) أى ذى نهار (قال) الراجز

(لست بليلى ولكنى نهر) ... لا أدلج الليل ولكن أبتكر

أنشده سيبويه في كتابه ولكنى نهارى أى عامل بالنهار

(فصل) (وما خرج) في النسب (عما قررناه في هذا الباب فشاذ) وذلك تسعة أقسام أحدها بالتحريف فقط (كقولهم أموى بالفتح) في الهمزة نسبة إلى أمية بضم الهمزة (وبصرى بالكسر) في الباء نسبة إلى البصرة بفتح الباء (ودهرى للشيخ الكبير بالضم) في الدال نسبة إلى الدهر بفتح الدال (و) الثانى بالزيادة فقط كقولهم (مروزى بزيادة الزاى) نسبة إلى مرو ورباني وفوقاني وسفلاني وتحتاني نسبة إلى الرب وفوق وسفل وتحت قاله طاهر بن أحمد القزوينى (و) الثالث بالنقص فقط كقولهم (بدوى بحذف الألف) نسبة إلى البادية وخراسى بحذف الألف والنون نسبة إلى خراسان (وجلولى) بحذف الألف والهمزة نسبة إلى جلولاء بالجيم والمدقرية بناحية فارس (وحرورى بحذف الألف والهمزة) نسبة إلى حروراء بمهملات والمدقرية بظاهر الكوفة ينسب إليها الخوارج الحرورية والرابع بالحذف والتحريف نحو عالية وعلوى وشتاء وشتوى وخريف وخرفى بفتح فسكون وخرفى بفتحتين والخامس بالزيادة والتحريف نحو أنف وأناف والسادس بالزيادة والحذف نحو رازى نسبة إلى الرى والسابع بالقلب فقط نحو طائى وصنعانى وبهرانى وروحانى نسبة إلى طيء وصنعاء وبهراء وروحاء والثامن بالقلب والتحريف نحو لوب حارى نسبة إلى الحيرة بالحاء المهملة فأما الإنسان فحيرى والتاسع بتوفير ما يستحق التغيير نحو أميى نسبة إلى أمية وعمرانى

(قوله إلى فرائض) فيه نظر فقد ذكر بعض الأفاضل أن الفرائض من قبيل العلم فهو مثل أنمار وكلاب السابقين فليتأمل (قوله في نحو تمرات وتمار) كل من تمرات وتمار جمع تمرة بالتاء المثناة فوق والميم الساكنة ولكنها تفتح في الاول فعند النسب تحذف علامة الجمع فقط وتبقى الميم مفتوحة

(فصل)

(قوله فيطعننى به) قال العينى بالنصب لأنه جواب النفى (قوله إن النفى منصب على المبالغة) أى كما هو الغالب وإلا فقد ينسب إلى أصل الفعل كقوله على لاحب لا يهتدى لمناره

نسبة إلى البحرين اسم موضع ولذلك أسباب اقتصر الموضح منها على أربعة أحدها الاستغناء بشيء عن شيء ومثل له بمثالين أموي وبصري فالأول كان منسوب إلى المكبر وهو أمية والثاني كأنه منسوب إلى البصر وهي حجارة بيض توجد في البصرة وثانيها التفرقة بين نسبتين إلى لفظ واحد قصدا إلى إزالة اللبس ومثل له بمثالين دهري ومروزي فالأول للفرق بينه وبين الدهري بفتح الدال وهو القائل بالدهر من الملحدة والثاني للفرق بينه وبين المنسوب إلى المروة وثالثها العدول من الثقل إلى الخفة ومثله بمثال واحد وهو بدوي ورابعها تشبيه الشيء بالشيء ومثله بمثالين جلولي وحروري حذفوا الهمزة تشبيها للممدود بالمقصور

﴿ هذا باب الوقف ﴾

وهو قطع النطق عند آخر الكلمة والمراد هنا الاختياري بالياء المثناة التحتانية لا الاختباري بالموحدة ولا الإنكاري ولا التذكري ولا الترنمي ويقابله الابتداء والابتداء عمل فيكون الوقف استراحة عن ذلك العمل ويتفرع عن قصد الاستراحة في الوقف ثلاثة مقاصد فيكون لتمام الغرض من الكلام ولتمام النظام في الشعر ولتمام السجع في النثر وهو أحد عشر نوعا الأول الإسكان المجرد الثاني الروم الثالث الإشمام الرابع إبدال الألف الخامس ابدال تاء التأنيث هاء السادس زيادة الألف السابع إلحاق هاء السكت الثامن اثبات الواو والياء أو حذفهما التاسع إبدال الهمزة العاشر التضعيف الحادي عشر نقل الحركة والمذكور هنا سبعة جمعها بعضهم في بيت فقال

نقل وحذف وإسكان ويتبعها الـ تضعيف والروم والإشمام والبدل

وأما إلحاق هاء السكت فلبيان الحركة ثم الموقوف عليه تارة يكون منونا وتارة يكون غير منون فأما (إذا وقفت على منون) غير مؤنث بالتاء فللعرب فيه ثلاث لغات حذف التنوين مطلقا والوقف بالسكون مطلقا وهي لغة ربيعة وإبدال التنوين مطلقا ألفا بعد الفتحة وواوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة وهي لغة الأزد والتفصيل بين المفتوح وغيره (فأرجح اللغات) الثلاث (وأكثرها أن يحذف تنوينه بعد الضمة والكسرة) ويسكن ماقبل التنوين (كهذا زيد ومررت بزيد) بسكون الدال في المثالين (وأن يبدل ألفا بعد الفتحة إعرابية كانت) الفتحة (كرأيت زيدا أو بنائية كإيها) بكسر الهمزة وسكون الياء التحتانية بمعنى انكفف (وويها) بفتح الواو بمعنى أعجب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

تنوينا اثر فتح اجعل ألفا وقفا وتلو غير فتح حذفا

وإنما أبدل التنوين بعد الفتحة ألفا لأن التنوين شبيه الألف من حيث أن اللين في الألف تقاربه الغنة في التنوين فأبدلوه ألفا لما بينهما من المقاربة ولم يبدل بعد الضمة واوا وبعد الكسرة ياء لمكان ثقل الواو والياء في أنفسهما وإذا اجتمعت الضمة مع الواو والكسرة مع الياء ازداد الثقل ولم يكن في الفتحة مع الألف ثقل فتركوها على حالها وأما المؤنث بالتاء فإن تنوينه يحذف مع الفتحة كما يحذف مع غيرها وتبدل التاء هاء ومن وقف بالتاء فإنه يبدل من التنوين ألفا بعد الفتحة ويقول قائمتا على إحدى اللغتين وإذا وقف على المقصور المنون وجب إثبات الألف في الأحوال الثلاثة وفيه ثلاثة أقوال أحدها اعتباره بالصحيح فالألف في النصب بدل من التنوين وفي الرفع والجر بدل من لام الكلمة فإذا قلت هذا فتى ومررت بفتى ووقفت عليه فالألف هي الأصلية نظير الدال من زيد وإذا قلت رأيت فتى فالألف هي المبدلة من التنوين نظير الألف في رأيت زيدا وحذفت الألف الأصلية لاجتماع الساكنين هذا مذهب سيبويه فيما نقل أكثرهم قيل ومعظم النحويين عليه. القول الثاني أن الألف بدل من التنوين في الأحوال الثلاثة واستصحب حذف الألف المنقلبة وصلا ووقفا هذا مذهب أبي الحسن والفراء والمازني والقول الثالث أنها الألف المنقلبة في الأحوال الثلاثة وأن التنوين حذف فلما حذف عادت الألف وهو مروي عن أبي عمرو

﴿باب الوقف﴾ (قوله لا الاختباري (٣٣٨) بالموحدة) هو ما أشار إليه الشاطبي في سورة النمل في الكلام على قراءة الكسائي ألا يا اسجدوا بالتخفيف ووقف مبتل ألا ويا واسجدوا ومعناه أنه إذا قيل لك قف على كل كلمة من كلمات هذه القراءة فقف على ألا لأنها كلمة استفتاح ثم على يا لأنها حرف نداء ثم على اسجدوا لأنه فعل أمر وفاعل وخص ذلك بالاختبار لأنها كلمات لا يوقف عليها في الاختيار لا يقال كان ينبغي أن يقول ولا الاضطراري لأنا نقول هذا خاص بالقراء لأن الكلام إما أن يتم أولا فإن تم كان اختياريا وإلا كان اضطراريا لأنه لعدم تمامه لا يوقف عليه إلا لضرورة انقطاع النفس وقوله ولا الإنكاري هو الوقف بزيادة مدة الإنكار تابعة لحركة ماقبلها إن لم يكن منونا نحو أعمروه وأعمرا وأحذاميه لمن قال جاءني عمرو ورأيت عمرو ومررت بحذام وإن كان منونا كسر التنوين وألحقت الياء نحو زيدنيه بضم الدال وكسر النون المبدلة من التنوين وقوله ولا التذكري هو عبارة عن الوقف بمدة تلحق آخر الكلمة مجانسة لحركة الحرف الأخير من الكلمة نحو قالا ويقولوا ومن العامي وقوله ولا الترنمي هو الوقف بالتنوين نحو والعتابن كما مر في بحث التنوين (قوله حذف التنوين مطلقا والوقف بالسكون مطلقا) لو حذف

والكسائي وابن كيسان والسيرافي ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل وفي الألف الموقوف عليها لغات أشهرها أن تعرض صورتها الثانية قلبها ياء لأن الياء أبين من الألف وهي لغة فزارة وبعض قيس والثالثة قلبها واو لأن الواو أبين من الياء وهي لغة بعض طيئ والرابعة قلبها همزة لأن الهمزة أخت الألف وهي أبين الحروف كلها وهي لغة بعض طيئ أيضا وليس من لغتهم التخفيف ويحتمل القلب فيهن أن يكون من الألف الأصلية وأن يكون من المبدلة من التنوين على الخلاف السابق (وشبهوا إذن بالمنون المنصوب فأبدلوا نونها في الوقف ألفا هذا قول الجمهور) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وأشبهت إذن منونا نصب ٭ فألفا في الوقف نونها قلب

(وزعم بعضهم أن الوقف عليها بالنون واختاره ابن عصفور) في شرح الجمل وبنى على ذلك أنها تكتب بالنون قال المرضى وليس كما ذكر (وإجماع القراء السبعة على خلافه) فإنهم أجمعوا على الوقف على نحو ولن تفلحوا إذاً بالألف لكن في حواشي مبرمان على الكتاب قال عسل الناس يقفون على إذن بالألف والمازني يخالفهم ويقول هي حرف بمنزلة لن وعن بأن أشبه منها بالأسماء قال وهذا قول حسن وهو قول المبرد في الكافية وعنه حكيته وذهب أبو سعيد على بن مسعود في المستوفى إلى أن أصل إذن إذا لما يستقبل ثم ألحق النون عوضا عن المضاف إليه كان يو مئذ وعلى هذا يصح وجه الوقف عليها بالألف (وإذا وقف على هاء الضمير) الموصول بحرف ساكن من جنس حركتها (فإن كانت) الهاء (مفتوحة ثبتت صلتها وهي الألف) لخفتها (كرأيتها ومررت بها) بإثبات الألف بعد الهاء (وإن كانت) الهاء (مضمومة أو مكسورة) وكان ما قبلها متحركا (حذفت صلتها وهي الواو) في المضمومة (والياء) في المكسورة (كرأيته) بحذف الواو بعد الهاء (ومررت به) بحذف الياء بعد الهاء لاستثقال الواو والياء وهل هما من نفس الضمير كالهاء في هو وهي أو زائدان للإشباع رجح ابن الضائع الأول والزجاج الثاني واختلف النقل عن سيبويه فالزجاج نسب إليه الأول والمازني نسب إليه الثاني فإن قلنا بالأول فلا بد من إخراج هو وهي من حكم الحذف فلا يجوز حذف الواو من هو ولا الياء من هي لتحصنهما بالحركة عن الحذف بل يقال في الوقف هو وهي بالسكون ولذلك قيدنا الكلام بقولنا ساكن وإن قلنا بالثاني فلا يحتاج إلى ذلك واحترزنا بقولنا وكان ما قبلها متحركا من أن يكون قبل الهاء ساكن ثابت أو محذوف للجزم أو للوقف فإنه يجوز حذف صلتها في الاختيار وإثباتها فتقول منه ومنهو وعليه وعليهي ولم يدعه ولم يدعهو ولم يرمه ولم يرمهي وادعه وادعهو وارمه وارمهي قال الشاطبي وفي غير ذلك لا يجوز إثبات صلة الضمير إذا كانت واوا أو ياء (إلا في الضرورة فيجوز إثباتها كقوله) وهو رؤبة :

(ومهمه مغبرة أرجاؤه ٭ كأن لون أرضه سماؤه)

بإثبات الواو فيهما لفظا لأن صلة الضمير المرفوع والمجرور لا صورة لها في الخط كالتنوين قاله المرضي في الحواشي والمهمه المفازة والأرجاء النواحي والتشبيه فيه مقلوب والأصل كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه لحذف المضاف وعكس التشبيه مبالغة (وقوله :

تجاوزت هندا رغبة عن قتاله ٭ إلى ملك أعشو إلى ضوء ناره

بإثبات الياء فيهما لفظا لا خطا كما تقدم والضمير لهند وهو علم رجل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

واحذف لوقف في سوى اضطرار ٭ صلة غير الفتح في الإضمار

وذكر في التسهيل أنه قد يحذف ألف ضمير الغائبة منقولا فتحه إلى ما قبله اختيارا كقوله :

٭ لست في لحم أعافه ٭ أراد أعافها فنقل حركة الهاء إلى الفاء بعد سلب حركتها وحذف الألف واستشكل قوله اختيارا لأنه يقتضي جواز القياس عليه وهو قليل (وإذا وقف على المنقوص وجب

مطلقا من الأول كان أخصر وأظهر لأن إثباتها أولا يوهم أن كلا لغة وإن اندفع الوهم بقوله بعدها وهو لغة ربيعة (قوله فلا يحتاج إلى ذلك) ينظر ما معنى ذلك وما المشار إليه (قوله فتقول منه ومنهو) انظر رسم الصلة في هذه المواضع مع ما يأتي قريبا أن صلة الضمير المرفوع والمجرور لا صورة لها في الخط (قوله وإذا وقف على المنقوص) لم يذكر حكم الوقف على ما آخره ياء المتكلم فإثباتها أكثر من حذفها سواء حركت وصلا أو سكنت فيقال جاء غلامي ورأيت غلامي وضربني ويجوز جاء غلام ورأيت غلام وضربن وفي المفصل والمفتاح ما يدل على أن من يحرك ياء المتكلم وصلا لا يحذفها وقفا وقفا لأن المقصود من حذفها الفرق بين الوقف والوصل وذلك حاصل بتحريكها فلا حاجة إلى حذفها والحق جواز حذفها فقد جاء في التنزيل فما آتاني الله عذرنا وصلا عذرنا وقفا في قراءة أبي عمرو وقالون وحفص

إثبات يائه في ثلاث مسائل إحداها ان يكون) المنقوص (محذوف الفاء كما إذا سميت بمضارع وفى) بالفاء أو القاف (أو) بمضارع (وعى) بالعين المهملة (فإنك تقول) في الرفع (هذا يفى وهذا يعى) وفي الجر مررت بيفى وبيعى (بالإثبات) للياء فيهما رفعا وجرا (لأن أصلهما يوفى ويوعى فحذفت فاؤهما) لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة (فلو حذفت لامهما) في الوقف (لكان إجحافا) بهما إذ لم يبق من أصولهما غير حرف واحد ساكن . المسئلة (الثانية أن يكون) المنقوص (محذوف العين نحو مر) حال كونه اسم فاعل من أرى وأصله مرئى) بضم أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه (بوزن مرعى فنقلت) الكسرة وهى (حركة عينه و) عينه (هى الهمزة إلى الراء) قبلها وهى ساكن صحيح (ثم أسقطت) الهمزة للتخفيف ثم أعل إعلال قاض ولم يجز حذف الياء) وهى لامه (في الوقف لما ذكرنا) من الإجحاف به من حذف عينه ولامه وإبقائه على أصل واحد ساكن وإلى هذا أشار الناظم بقوله : . . وفى • نحو مر لزوم رد اليا اقتفى . المسئلة (الثالثة أن يكون) المنقوص (منصوبا منونا كان نحو ربنا إننا سمعنا مناديا أو غير منون نحو كلا إذا بلغت التراقى) فيجب إثبات الياء فيهما وقفا لأنها تحصنت في الأول بألف التنوين وفي الثاني بأل (فإن كان) المنقوص (مرفوعا أو مجرورا جاز إثبات يائه) في الوقف لأنها كانت ثابتة في الوصل ولم يحدث ما يوجب حذفها (و) جاز (حذفها) فرقا بين الوصل والوقف (ولكن الأرجح) من الوجهين مختلف فالأرجح (في المنون الحذف) عند سيبويه (نحو هذا قاض ومررت بقاض) ويجوز هذا قاضى ومررت بقاضى بإثبات الياء ورجحه يونس (و) بذلك (قرأ ابن كثير ولكل قوم هادى) وما عند الله باقى (وما لهم من دونه من والى) بإثبات الياء فيهن (والأرجح في غير المنون) وهو المقرون بأل (الإثبات) للياء (كهذا القاضى ومررت بالقاضى) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وحذف يا المنقوص ذى التنوين ما • لم ينصب اولى من ثبوت فاعلما

وغير ذى التنوين بالعكس ويجوز الوقف عليهما بالحذف كهذا القاض ومررت بالقاض وبذلك وقف الجمهور على المتعال والتلاق من قوله تعالى وهو الكبير المتعال لينذر يوم التلاق ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الأرجح وحجة من أثبت الياء في المنون حالة الوقف أن الياء إنما جاز حذفها لأجل التنوين ولا تنوين في الوقف فوجب أن تعود وحجة من حذفها في غير المنون في الوقف أنه قدر الوقف على المنكر بحذف الياء والتنوين ثم أدخل عليه الألف واللام بعد حذفها وحجة الأول أقوى واعلم أن المنقوص غير المنون أربعة أنواع أحدها ما سقط تنوينه بدخول أل وقد تقدم والثاني ما سقط تنوينه للنداء نحو يا قاضى فالخليل يختار فيه الإثبات لأن الحذف مجاز ولم يكثر ويونس يختار الحذف لأن النداء محل حذف والثالث ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو رأيت جوارى نصبا فيوقف عليه بإثبات الياء كما تقدم في المنصوب والرابع ما سقط تنوينه للإضافة نحو قاضى مكة فيجوز فيه الوجهان الجائزان في المنون قالوا لأنه لما زالت الإضافة بالوقف عليه عاد إليه ما ذهب بسببها وهو التنوين لجاز فيه ما جاز في المنون وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : • وحذف يا المنقوص ذى التنوين • البيتين

(فصل) ولك في الوقف على المحرك الذى ليس هاء التأنيث خمسة أوجه أحدها أن تقف بالسكون) المجرد عن الروم والإشمام سواء في ذلك المنون وغيره والمعرب والمبنى هذا هو الأكثر والأغلب (وهو الأصل) لأن سلب الحركة أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة قال أبو حيان وعلامته خاء فوق الحرف هكذا جعلها سيبويه خ والمراد خف أو خفيف وناقشه الموضح فقال إنما هى رأس جيم أو رأس ميم وكلاهما مختصر من اجزم انتهى والظاهر أنها رأس حاء مهملة مختصرة من استرح لما مر من أن الوقف استراحة وجعلها بعض الكتاب دائرة لأن الدائرة صفر وهو الذى لا شيء فيه من العدد وجعلها بعضهم دالا وكأنهم

(قوله فيجب إثبات الياء فيهما) خالف في المنصوب في المفصل

(فصل)

(قوله الذى ليس هاء التأنيث) تبع في هذا التعبير الناظم ولو عبر بقوله الذى ليس تاء التأنيث كان أجود لأن الهاء إنما تثبت وقفا ولو كان النظر إلى الوقف لقلب ألف الصرف إلى التنوين لانقلاب التنوين فيه وقد تفطن لذلك بعد فقال ويتعين ذلك في الوقف على تاء التأنيث

لما رأوها بغير تعريف ظنوها دالا (ويتعين ذلك) السكون في (الوقف على تاء التأنيث) إذ لا يتأتى فيها الأوجه الباقية (و) الوجه (الثاني أن تقف بالروم وهو إخفاء الصوت بالحركة) فلا يتمها بل يختلسها اختلاسا تنبيها على حركة الأصل قاله الجاربردى (و) لا يختص بحركة بعينها بل (يجوز في الحركات كلها) ويحتاج في الفتحة إلى رياضة لخفة الفتحة وتناول اللسان لها بسرعة (خلافا للفراء في منعه إياه) أى الروم (في الفتحة وأكثر القراء) السبعة (على اختيار قوله) ووافقهم أبو حاتم على المنع لأنه يشبه الشوباء فيفضى إلى التشوبه بصورة الفم وعلامة الروم خط بين يدى الحرف وهذه صورته ـ الوجه (الثالث أن تقف بالإشمام ويختص بالمضموم) ولا يكون في المفتوح والمكسور لأن في الإشارة إلى الفتحة والكسرة تشويها لهيئة الفم وروى الإشمام عن بعض القراء في الجر وحمل ذلك على الروم على اصطلاح بعض الكوفيين الآتى (و) الإشمام (حقيقته الإشارة بالشفتين إلى الحركة بعيد الإسكان من غير تصويت) يسمع والمراد أن تضم شفتيك بعد الإسكان وتدع بينهما بعض الانفراج لتخرج منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم أنك أردت بضمهما الحركة فهو شيء يختص بإدراك العين دون الأذن لأنه ليس بصوت يسمع بل هو تحريك عضو وبعض الكوفيين يسمى الروم إشماما والتحقيق خلافه فإن الروم فيه مع حركة الشفة صويت يكاد الحرف يكون به متحركا فيدركه الأعمى والبصير بخلاف الإشمام (فإنما يدركه البصير دون الأعمى) وعلامة الإشمام نقطة بين يدى الحرف وهذه صورته . واشتقاقه من الشم كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة بأن هيأت العضو للنطق بها والغرض منه الفرق بين ما هو متحرك في الوصل وأسكن في الوقف وما هو ساكن على كل حال (و) الوجه (الرابع) أن تقف بتضعيف الحرف الموقوف عليه) في اسم أو فعل (نحو هذا خالد) وهو يجعل بتشديد الدال من خالد واللام من يجعل وعلامته رأس شين فوق الحرف وهذه صورته ش وهو قليل لأن التضعيف في محل التخفيف ولهذا لم يؤثر عن أحد من القراء إلا عن عاصم في مستطر في سورة القمر (وهو لغة سعدية وشرطه خمسة أمور) بل ستة (وهى) أن يكون الحرف الموقوف عليه متحركا لأن التضعيف كالعوض من الحركة قاله الجاربردى (وأن لا يكون) الحرف (الموقوف عليه همزة كخطاء ورشاء) لأن الهمزة لا تدغم ولا يدغم فيها في موضع اللام (ولا ياء كالقاضى ولا واوا كيدعو ولا ألفا (كيخشى) لاستثقال حرف العلة (ولا تاليا لسكون كزيد وعمرو) لئلا يجتمع ثلاثة سواكن الذى قبل الآخر والمدغم والموقوف عليه قيل وأن لا يكون منصوبا وشذ ، لقد خشيت أن أرى جدبا ، بالجيم والموحدة ورد بأن الموقوف عليه الألف لا الحرف الذى الذى كان محركا وصلا . الوجه (الخامس أن تقف بنقل حركة الحرف إلى ما قبله كقراءة بعضهم) وهو ابن عمر (وتواصوا بالصبر) بنقل الكسرة إلى الباء (وقوله:

أنا ابن ماوية إذ جد النقر ... وجاءت الخيل أثافى زمر

بنقل ضمة الراء إلى القاف قبلها والنقر بسكون القاف صوت مخرجه من طرف اللسان وما يليه من الحنك الأعلى يسكن به الفرس إذا اضطرب بفارسه واختلف في قائل هذا البيت فقال الصغانى قائله فدكى بن عبد الله المنقرى وقال ابن السيد أظنه لعبد الله بن ماوية الطائى وجزم بذلك الجوهرى وقال سيبويه هو لبعض السعديين وماوية اسم أمه وذكر الموضح أنه وجد حاشية بخط الشيخ بهاء الدين بن النحاس إذ وجد النقر بالقاف المضمومة يريد النقر بإسكانها والعامل في إذ ما في ابن ماوية من معنى شجاع أو بطل أو مقدام أو مشهور انتهى (و) نقل غير المهموز (شرطه خمسة أمور أيضا) بل ستة (وهى أن يكون ما قبل الآخر ساكنا) ليقبل الحركة المنقولة لأن المتحرك لا يقبل حركة أخرى (وأن يكون ذلك الساكن لا يتعذر

(قوله خط بين يدى الحرف) قال أبو حيان إنما كان خطا لأن الروم أكثر من الإشمام والخط أكثر من النقط وكان بين يدى الحرف لئلا يلتبس بالفتحة (قوله في اسم أو فعل) ينظر هل التقييد بهما لإخراج الحرف نحو أم فلا يوقف عليه بما ذكر أولا فليتأمل الظاهر والله أعلم أن التقييد للإخراج وذلك لأن الحروف لا يتصرف فيها وفي هذه الأمور نوع تصرف وربما يفهم خروجها من قول الناظم حرف وشبهه من الصرف برى تأمل (قوله وهى أن يكون الحرف الموقوف عليه متحركا) هذا هو الشرط الذى زاده على المصنف حيث قال بل ستة لكن قد يقال كون الموقوف عليه متحركا موضوع المسئلة كما هو ظاهر قول المصنف فصل في الوقوف على المتحرك فلا يصح جعله شرطا للمسئلة (قوله لقد خشيت الخ) تمام البيت

مثل الحريق وافق القصبا

قال العينى والشاهد في جدبا حيث شدد الباء والقياس جدبا وهو نقيض الخصب وأما قوله القصبا فالقياس فيه القصب لكنه اضطر لحرك في الوصل ما كان ساكنا وترك التضعيف على حاله في الوقف تشبيها للوصل بالوقف في حكم التضعيف انتهى وليتأمل قوله ما كان ساكنا الخ ثم ظهر لبعضهم أن مراده بقوله الوصل وصل الباء بالألف بعدها وكذا في قوله للوصل (قوله وهى أن يكون ما قبل الآخر ساكنا) أى حال النقل إليه وإلا فقد يكون متحركا ثم تسلب حركته

تحريكه) فإن المتعذر تحريكه كالألف والحرف المدغم لا يقبل الحركة (و) أن يكون ذلك الساكن (لا يستثقل) تحريكه فإن المستثقل تحريكه كالواو والياء لا تنقل الحركة إليه للاستثقال (وأن لا تكون الحركة) التي يراد نقلها (فتحة) على الأصح عند جمهور البصريين لأن المفتوح إن كان منونا لزم من النقل فيه حذف ألف التنوين وحمل عليه غير المنون قاله المرادي (وأن لا يؤدي النقل إلى بناء لا نظير له) لأن ذلك لا يجوز وأن يكون المنقول منه صحيحا إذا علمت ذلك (فلا يجوز النقل في نحو هذا جعفر لتحرك ماقبله) لأن المتحرك لا يقبل حركة أخرى وعن هذا احترز بقوله أن يكون ماقبل الآخر ساكنا (ولا في نحو إنسان ويشد) لأن ماقبل الآخر متعذر التحريك وعن هذا احترز بقوله وأن يكون ذلك الساكن لا يتعذر تحريكه (و) لا في نحو (يقول ويبيع) لأن ماقبل الآخر مستثقل تحريكه وعنه احترز بقوله ولا يستثقل (لأن الألف) في إنسان (والمدغم) في يشد (لا يقبلان الحركة) لأن الألف والمدغم واجبا السكون إلا أن سكون الألف ذاتي وسكون المدغم عرضي (والواو المضموم ماقبلها) في يقول (والياء المكسور ماقبلها) في يبيع (تستثقل الحركة عليهما) لأنهما ثقيلان في أنفسهما فلو نقلت إليهما حركة زاد ثقلهما (ولا) يجوز النقل (في نحو سمعت العلم لأن الحركة فتحة) لأنهم إنما نقلوا الضمة والكسرة لقوتهما فكرهوا حذفهما والفتحة خفيفة فاغتفروا حذفها قاله الجاربردي وعنه احترز بقوله وأن لا تكون الحركة فتحة (وأجاز ذلك) النقل في الفتحة (الكوفيون والأخفش) طردا للباب (ولا) يجوز النقل (في نحو هذا علم) بكسر العين لأن النقل فيه يؤدي إلى بناء لا نظير له (لأنه ليس في العربية فعل بكسر أوله وضم ثانيه) وعنه احترز بقوله وأن لا يؤدي الخ ولا يجوز النقل في نحو غزو وظبي لأن المنقول منه غير صحيح (ويختص الشرطان الأخيران) في كلامه وهما أن لا تكون الحركة فتحة وأن لا يؤدي النقل إلى بناء لا نظير له (بغير المهموز فيجوز النقل في نحو الله يخرج الخبء) فتقول الخبا (وإن كانت الحركة فتحة) لأنك لو قلت الخبء بالإسكان من غير نقل وجدت استثقالا واضحا ولو أبدل الجلالة بالذي لوافق التلاوة (و) يجوز النقل (في نحو هذا ردء) فتقول ردؤ بكسر الراء وضم الدال (وإن أدى النقل إلى صيغة فعل) بكسر أوله وضم ثانيه كثقل الهمزة وإذا سكن ماقبل الهمزة كان النطق بها أصعب (ومن لم يثبت في أوزان الاسم فعل بضمة) في أوله (فكسرة) في ثانيه (وزعم أن الدئل منقول عن الفعل لم يجز في نحو بقفل) من قولك مررت بقفل (النقل) لأنه بعد النقل يصير بقفل بضم القاف وكسر الفاء (ويجيزه في نحو ببطء) من قولك مررت ببطء (لأنه مهموز) وعدم النظير في النقل من الهمزة مغتفر لثقل الهمزة إلا عند بعض تميم فيفرون منه إلى تحريك الساكن بحركة الفاء إتباعا فيقولون هذا ردء بكسرتين ومررت ببطء بضمتين وإذا نقلت حركة الهمزة فالحجازيون يحذفون الهمزة ويقفون على حامل حركتها كما يوقف عليه مستبدا بها فيقولون هذا الخب بالنقل والحذف فبسكون الباء أو يرومون أو يشمون أو يضعفون وغير الحجازيين إذا نقل لا يحذف الهمزة لأنه إنما راعى دفع اجتماع الساكنين والحرص على الإعراب من الزوال ثم منهم من يثبت الهمزة فيقول هذا البطء ورأيت البطء ومررت بالبطء بسكون الهمزة في الأحوال كلها ومنهم من يبدلها بما يجانس الحركة المنقولة فيقول هذا البطو ورأيت البطا ومررت بالبطي والخبء بالخاء المعجمة والباء الموحدة ما خبئ في غيره والردء المعين والبطء ضد السرعة وأما الوقف بالنقل إلى متحرك فلغة لخم وأنشد عليها الجوهري لبعض الرجاز:

مازال شيبان شديدا رهصه ۞ حتى أتانا قرنه فوقصه

قال أراد فوقصه فلما وقف على الهاء نقل ضمها إلى الصاد قبلها لحركها وفي النهاية تقول في ضربه ضربه في الشعر وقد استعمله العامة في النثر وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وغيرها التأنيث الأبيات الخمسة

قوله وأن يكون المنقول منه صحيحا) هذا هو الشرط السادس الذي زاده آخره هنا وقدم ما زاده سابقا يقينا وإنما أخرهاهنا خصص قول المصنف والشرطان الأخيران بقوله في كلامه

(فصل) (وإذا وقف على تاء التأنيث التزمت التاء) وسلمت من القلب هاء إن كانت متصلة بحرف كثمت وربت ولعات وأما لات فوقف عليها الكسائي بالهاء وحده على غير القياس وقول أبي حيان وأما ربت وثمت ولعلت فالقياس فيهن على لات سائغ فيوقف عليهن بالوجهين مردود لأن الخارج عن القياس لا يقاس عليه (أو فعل كقامت) وقعدت وإنما التزمت التاء في الحرف والفعل خوف اللبس بالضمير في قولك ربه وضربه وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس وفي الخاطريات لابن جني قال سيبويه لو سميت رجلا بضربت ثم حقرته لقلت ضريبة فوقفت عليه بالهاء لأنه قد انتقل من الفعل إلى الاسم (أو) متصلة (باسم وقبلها ساكن صحيح كأخت وبنت) لأن التاء فيهما لما سكن ما قبلها صارت كأنها ليست للتأنيث وإنما جيء بها لتلحق بنات الاثنين ببنات الثلاثة فهي للإلحاق بقفل وجذع (وجاز إبقاؤها) على صورتها (وإبدالها) هاء (إن كان قبلها حركة) ولا تكون إلا فتحة (نحو تمرة وشجرة) فرقا بينها وبين التاء الأصلية كوقت وبيت (أو) كان قبلها (ساكن معتل) ولا يكون إلا ألفا (نحو صلاة) وزكاة وذات (ومسلمات) وأولات لأن الساكن المعتل كالمتحرك تقديرا لأنه في موضعه ومنقلب عنه ولأن الألف من الفتحة والفتحة بمنزلة الحرف المتحرك ولذلك يلتقي معها الساكنان نحو دواب بخلاف ما إذا كان الساكن صحيحا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

في الوقف تا تأنيث الاسم ها جعل ‍ ‍ ‍ ‍ إن لم يكن بساكن صح وصل

(لكن الأرجح في جمع التصحيح كمسلمات) وهندات (وفيما أشبهه وهو اسم الجمع) الذي لا واحد له من لفظه (وما سمي به من الجمع تحقيقا أو تقديرا فالأول) وهو اسم الجمع نحو (أولات) فإنه لا واحد له من لفظه وإنما له واحد من معناه وهو ذات (والثاني) وهو ما سمي به من الجمع تحقيقا (كعرفات وأذرعات) فإنهما جمع عرفة وأذرعة تحقيقا وعرفة موقف الحاج وأذرعة قرية من قرى الشام (والثالث) وهو ما سمي به من الجمع تقديرا (كهيهات فإنها في التقدير جمع هيهية) وأصلها هيهيات حذفت لامها وهي الياء ووزنها فعلات والأصل فعللات (ثم سمي بها الفعل) فصار معناها بعد وقيل هيهات مفرد وأصله هيهية على وزن فعللة من المضاعف كالقلقلة (الوقف) خبر الأرجح (بالتاء) متعلق بالوقف وإنما كان الأرجح الوقف بالتاء لأنهم لما أرادوا أن يكون في جمع المؤنث السالم زيادتان لم يمكنهم أن يزيدوا الواو ولا الياء مع الألف لأنهم لو زادوهما لانقلبتا همزة فزادوا التاء معه لأنها تصير بدلا من الواو كما في تخمة فصارت علامة التأنيث وأغنت عن أن يقال في مسلمة مسلمتات فلما أفادت هذه التاء الجمع والتأنيث وأغنت عن علامة التأنيث الملحقة بالواحد أبقيت في الوقف ولم تبدل هاء وعاملوا ما ألحق بالجمع معاملته لأنهم لما أجروه مجراه في الإعراب أجروه مجراه في غيره (ومن الوقف بالإبدال) هاء (قولهم كيف الإخوه والأخواه وقولهم دفن البناه من المكرماه) حكاه قطرب عن طيء بإبدال تاء الجمع هاء في الوقف لشبهها بتاء التأنيث الخالصة (وقرأ الكسائي والبزي هيهاه) بإبدال التاء هاء والمنقول عن الكسائي أن من كسر التاء وقف عليها بالهاء ومن نصبها وقف بالتاء والهاء وفي الجاربردي أن من قدر هيهات جمعا وقف عليه بالتاء ومن قدره مفردا وقف عليه بالهاء وفي الإيضاح لابن الحاجب هيهات اسم للفعل فلا يتحقق فيه أفراد وجمع وإنما ذلك لشبهها بتاء التأنيث لنظادرون إفراد وجمع (والأرجح في غيرهما) أي غير جمع التصحيح وغير ما أشبهه (الوقف بالإبدال) هاء فرقا بينها وبين التاء الأصلية نحو وقت وهو مذهب هذا التعليل سيبويه وقيل فرقا بينها وبين تاء التأنيث اللاحقة للفعل نحو ضربت ولم يعكسوا لأنهم لو قالوا ضربه في ضربت التبس بالضمير المفعول قاله الجاربردي مقتصرا عليه (ومن الوقف بتركه) أي بترك الإبدال هاء (قراءة نافع وابن عامر وحمزة إن شجرت) بالتاء (وقال) أبو النجم (الشاعر).

(قوله لأنه قد انتقل الخ) يؤخذ منه أنه قبل التحقير يوقف عليه بالهاء لأجل النقل إلى الاسمية وظاهر كلامه أنه لا يوقف عليه بها وينظر ما الحكم إذا سمي بثمت وربت ولعات ولات فليتأمل وقد يقال أنه قبل التحقير على ضربة لا يوقف عليه بالهاء لأن جانب الفعلية والحرفية حينئذ فيه قوي فتبقى على سكون التاء وفاقا فليتأمل (قوله كأنها الخ) مع قوله للإلحاق كالمتنافيين فإن الأول دال على أنها للتأنيث والثاني على أنها لغيره (قوله وقيل هيهات الخ) وجهه أنه قلبت الياء التي بعد الهاء الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولكن قد يرد هذا القول بأن الهاء الأخيرة كان ينبغي أن تكتب هاء لا تاء فليتأمل (قوله وقولهم دفن البناه الخ) يوهم أنه ليس بحديث وكلام الشارح أشد في الإيهام وفي تمييز الطيب من الخبيث حديث دفن البنات من المكرمات رواه الطبراني في الكبير والأوسط وغيرهما عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لما عزي بابنته رقية قال الحمد لله وذكره وهو غريب إلا أن يقال راعى المصنف والشارح خصوص الوقف بالهاء.

والله أنجاك بكفى مسلمت من بعدما وبعدما وبعدمت

كانت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة أن تدعى أمت)

فلم تبدل التاء فيهن والمراد بقوله بعدمت بعدما فأبدل فى التقدير من الألف هاء ثم أبدل الهاء تاء لتوافق بقية القوافى هذا التعليل الجاربردى وذكر ابن جنى فى الخاطريات أنه أبدل الألف هاء ثم الهاء تاء لتشبهها لهما بهاء التأنيث فوقف عليها بالتاء وذكر أنه عرض ذلك على شيخه أبى على فقبله والغلصمة رأس الحلقوم وهو الموضع الناتئ فى الحلقوم واختلف فى ذات من نحو عليم بذات الصدور فقال الأخفش والفراء وابن كيسان يوقف عليها بالتاء لأنها مضافة فهى متوسطة أبدا وقال الكسائى والجرمى يوقف عليها بالهاء لأنها تاء التأنيث فتقول ذاه قاله الحوفى وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وقل ذا فى جمع تصحيح وما ضاهى وغير ذين بالعكس انتمى

(فصل) (ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت) للتوصل إلى بقاء الحركة فى الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل إلى بقاء السكون فى الابتداء وسميت هاء السكت لأنها يسكت عليها دون آخر الكلمة (ولها ثلاثة مواضع أحدها الفعل المعل بحذف آخره سواء كان الحذف للجزم نحو لم يغزه ولم يخشه ولم يرمه) بإلحاق هاء السكت فيهن جوازا (ومنه) أى من الحذف للجزم (لم يتسنه) على القول بأنه من السنة واحدة السنين وأن لامها واو محذوفة والأصل يتسنو قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذف الألف للجازم ثم لحقته هاء السكت فى الوقف وهذا اختيار المبرد وأما إذا قلنا أن لام سنة هاء على رأى الحجازيين فالهاء فى يتسنه أصلية لأنها لام الفعل وهو مجزوم بالسكون وأما على القول بأنه من الحمأ المسنون فأصله لم يتسنن بثلاث نونات أبدلت النون الثالثة ألفا كراهة اجتماع الأمثال كما قالوا فى مثله تظنى والأصل تظنن وفى نظيره تقضى البازى والأصل تقضض فالهاء على هذا للسكت والفاعل فى الجميع ضمير مفرد مستتر عائد على الطعام والشراب لأنهما كالجنس الواحد ومعنى لم يتسنه لم يتغير بمرور الزمان فيل كان طعامه تينا أو عنبا وشرابه عصيرا أو لبنا وكان الكل على حاله (أو) كان الحذف (لأجل البناء) كما فى فعل الأمر على قول البصريين (نحو اغزه واخشه وارمه ومنه) أى من الحذف للبناء (فبهداهم) اقتده وهو أمر من يقتدى والهاء فيه للسكت ساكنة ومن كسرها فهى ضمير المصدر وأشبعها ابن عامر برواية ابن ذكوان وبغير إشباع برواية هشام (والهاء) التى للسكت (فى ذلك كله جائزة لا واجبة) تقول فى الوقف لم يغز ولم يخش ولم يرم واغز واخش وارم بغير هاء سكت وهى لغة لبعض العرب قال سيبويه حدثنا بذلك عيسى بن عمر ويونس والأجود الوقف بالهاء لأن هذه الأفعال حذفت لاماتها وبقيت حركات ما قبلها دالة عليها فلو لم تلحق الهاء لذهبت الحركات بسبب الوقف فيذهب الدليل والمدلول عليه ولا تجب الهاء (إلا فى مسئلة واحدة وهى أن يكون الفعل قد) دخله الحذف و (بقى على حرف واحد) فى اللفظ (كالأمر من وعى يعى فإنك تقول) فيه (عه) بحذف فائه ولامه كمضارعه المجزوم واجتلاب هاء السكت وجوبا لئلا يلزم الابتداء بالساكن أو الوقف على المتحرك (قال الناظم) فى النظم وغيره تبعا لغيره (وكذا) يجب هاء السكت فى الفعل (إذا بقى) بعد الحذف (على حرفين أحدهما زائد نحو لم يعه انتهى) كلام الناظم (وهذا) الذى قاله الناظم (مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف) إذا أرادوا أن يقفوا (على نحو ولم أك ومن تق بترك الهاء) خوف الالتباس بالضمير المنصوب على أن الموضح وافق الناظم فى شرح القطر وقال عفا الله عنه فصار مشترك الإلزام فما كان جوابا به هو فهو جواب الناظم وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

• وقف بها السكت ... البيتين الموضع (الثانى ما الاستفهامية المجرورة) بالحرف أو بالمضاف (وذلك أنه يجب حذف ألفها إذا جرت) ولم تركب مع ذا المجرورة بالحرف (نحو عم وفيم و بم) المجرورة بالمضاف نحو

(فصل)

(قوله المسنون) المراد بالمسنون المصبوب (قوله وهى لغة الخ) قال الدنوشرى الظاهر كما يؤخذ مما يأتى أن آخر الفعل حينئذ ساكن إذ لا يوقف على متحرك اه وانظر ما المانع من الوقف بالروم (قوله لئلا يلزم الابتداء بالساكن الخ) ينظر ما معنى قوله لأنه يلزم الابتداء بالساكن لو لم يزد هاء السكت فليتأمل وقد يقال معنى كلامه أنه يلزم الابتداء بالساكن لو سكن الحرف والوقف على متحرك إن لم يسكن

(قوله وأما قول حسان على ما قام الخ) هو حسان بن ثابت الصحابي رضي الله عنه وهذا البيت من قصيدة يهجو بها بني عائذ بن عبد الله بن عمر بن مخزوم أولها: فإن تصلح فإنك عائذي ٭ وصلح العائذي إلى فساد والذي رأيته في ديوانه ففيم يقوم وقال الدنوشري يكون ما استفهامية في قول حسان على ما قام الخ محل نظر فليتأمل اهـ هذا وإنما لم يصرح الشارح هنا بأن حسانا هو الصحابي لأن حسان حيث أطلق انصرف إليه إذ لا يعرف شاعر عربي غيره يسمى حسانا ولأنه لما كان في مقام الهجو كان من الأدب عدم التصريح بكونه صحابيا وإنما احتاج الشارح فيما يأتي لقوله الصحابي لقول المصنف الشاعر فأنف الشارح من الاقتصار على وصفه بالشعر الذي يستوي فيه الفاضل والمفضول وترك الوصف بالصحبة التي بها بلوغ المأمول (قوله كياء المتكلم) قال اللقاني إن قلت في التمثيل بها نظر إذ كثيرا ما تكون ساكنة قلت هي مبنية على الحركة دائما باعتبار الأصل والسكون لها عارض لقصد التخفيف أو يقال البناء لها دائم ثم تارة تبنى على السكون وتارة على الفتحة (قوله وقال حسان الشاعر) قال بعضهم زعم حسان بن ثابت أن الغول لقيته في بعض السكك فألقته على ظهره وجلست على صدره وقالت أنت الذي لم تقل شعرا على قافية واحدة لأقتلنك فقال

إذا ما ترعرع فينا الغلام ٭ فما أن يقال له من هوه

فقالت ثن فقال

إذا لم يسد قبل شد الإزار ٭ فذلك فينا الذي لا هوه

فقالت ثلث فقال: ولي صاحب من بني الشيصبان ٭ فطورا أقول وطورا هوه

(بم جئت) وفيه تقديم وتأخير والأصل جئت بم وهو سؤال عن صفة المجيء أي على أي صفة جئت ثم أخر الفعل لأن الاستفهام له صدر الكلام ولم يمكن تأخير المضاف وإنما حذفت ألفها إذا جرت بحرف أو بمضاف (فرقا بينها وبين ما الخبرية) وهي الموصولة والشرطية (في مثل سألت عما سألت عنه) أو عن مثل ما سألت عنه فإنهما موصولة ونحو بما تفرح أفرح وكلما جئتني أكرمتك فما فيهما شرطية ولم يعكسوا فيحذفوا في الخبرية ويثبتوا في الاستفهامية لأن ألف الاستفهامية متطرفة لفظا وتقديرا بخلاف ألف الخبرية فإنها ليست بمتطرفة تقديرا لأنها في حشو الصلة والشرط وزعم المبرد أن حذف ألف الموصولة مع شذت لغة نحو سل م شئت (فإذا) حذفت ألف ما الاستفهامية المجرورة و(وقفت عليها ألحقتها الهاء حفظا للفتحة الدالة على الألف) المحذوفة (ووجبت) الهاء (إن كان الخافض) لما الاستفهامية (اسما كقولك في بجيء م جئت واقتضاء م اقتضى مجيء مه واقتضاء مه وترجحت) الهاء (إن كان) الخافض لها (حرفا نحو عم يتساءلون وبم) أي بهاء السكت (قرأ البزي) بخلاف عنه والفرق أن المجرورة بالحرف متصلة به وحرف الجر لا يستقل بمعناه فكأنه معه كالجزء فلذلك جازت الهاء وأما المضاف فمستقل بفائدته في مدلوله الإفرادي فالاسم معه كالمنفصل وهو على حرف واحد فلذلك وجبت معه الهاء وما ذكره الموضح من وجوب حذف ألف ما الاستفهامية إذا جرت فمسلم في المجرورة بالحرف وأما قول حسان

على ما قام يشتمني لئيم ٭ كخنزير تمرغ في رماد

فضرورة وحكاه الأخفش لغة وأما المجرورة بالاسم فقال الشاطبي ليس حذف الألف بلازم فيها بل يجوز أن تقول بجيء ما جئت نص على ذلك سيبويه إلا أن الأجود الحذف انتهى وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ٭ وما في الاستفهام ٭٭ البيتين الموضح (الثالث كل مبني على حركة بناء دائما ولم يشبه المعرب) فهذه ثلاثة قيود تخرج بالأول المعرب وبالثاني ما بناؤه غير دائم وبالثالث ما أشبه المعرب وسيصرح بذلك فإذا استوفيت القيود جاز لحاق هاء السكت (وذلك) المستوفي لها (كياء المتكلم وكهي وهو وفيمن فتحهن) في الوصل ككاف الخطاب فإنه يقول في الوقف غلاميه وهيه وهوه بإلحاق هاء السكت محافظة على الفتحة (وفي التنزيل ماهيه وماليه وسلطانيه) والأصل مالي وسلطاني (وقال) حسان (الشاعر) الصحابي رضي الله تعالى عنه

إذا ما ترعرع فينا الغلام ٭ فما أن يقال له من هوه

ومن لم يفتح وقف بالسكون ولم يأت بهاء السكت لعدم فائدتها قال الجاربردي وضربني مثل غلامي في جواز الوجهين وكذا يقال حال الوقف أكرمتك بالإسكان وأكرمتكه فمن ألحق الهاء آثر أن لا يجحف بالكلمة بجعلها على حرف واحد ساكن مع أنه في التقدير منفصل إذ هو ضمير المفعول ومن أسكن فلامتزاجه بالفعل حتى لا يلفظ به منفردا انتهى (ولا تدخل) هاء السكت (في نحو جاء زيد لأنه معرب) بالحركات وحركة الإعراب تعرف بالعامل فلا تحتاج إلى بيان بهاء السكت وشذ أعطني أبيضه حكاه سيبويه وقال أراد أبيض فضعف وألحق الهاء وتلحق المثنى والمجموع على حده نحو مسلمانه ومسلمونه لأن إعرابهما بالحروف وليست حركة النون بإعراب قال ابن الضائع وغلط ابن خروف في المنع (ولا تدخلها السكت (في نحو اضرب ولم يضرب لأنه ساكن) وهاء السكت إنما تدخل لبيان الحركة (ولا في نحو لا رجل) بالفتح (ويا زيد ومن قبل ومن بعد) بالضم فيهن (لأن بناءهن عارض) غير دائم فالحركة فيهن شبيهة بحركة الإعراب لعروضها بسبب شيء يشبه العامل فلا تدخلها هاء السكت (وشذ قوله) وهو أبو مروان

يارب يوم لى لا أظلله ● (أرمض من تحت وأضحى من عله

فلحقت ما بنى بناء عارضا فإن عل من باب قبل وبعد قاله الفارسى والناظم وفيه بحث مذكور فى باب الإضافة) فليراجع وأظال وأرمض وأضحى مبنية للمجهول وقيل الهاء فى عله بدل من الواو والأصل علو (ولا) تدخل هاء السكت (فى الفعل الماضى كضرب) وركب من المتعدى (وقعد) وقام من اللازم لأنه بنى على حركة (لمشابهته للمضارع) المعرب (وفى وقوعه صفة) فى نحو مررت برجل ضرب (وصلة) نحو جاء الذى ضرب (وخبرا) نحو زيد ضرب (وحالا) نحو جاء زيد وقد ضرب (وشرطا) نحو إذ ضرب زيد ضربت كما أن المضارع كذلك والحاصل أن حركة البناء الجارية مجرى حركة الإعراب تكون فى أربعة أنواع فى اسم لا والمنادى المفرد والظروف المقطوعة عن الإضافة والفعل الماضى وفيه ثلاثة مذاهب المنع مطلقا وهو مذهب سيبويه والجواز مطلقا لأن حركته لازمة والثالث أنها تلحقه إذا لم يخف لبس نحو قعده وتمنع إن حصل لبس نحو ضربه لالتباسه بالمفعول وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

● ووصلها بغير تحريك بنا ● البيت (مسئلة قد يعطى الوصل حكم الوقف) من إسكان مجردا ومع الروم والإشمام ومن التضعيف ونقل ومن اجتلاب هاء السكت (وذلك قليل فى الكلام) المنثور بالنسبة إلى عدمه (كثير فى الشعر) لأنه محل الخروج عن القياس (فن الأول) وهو النثر (قراءة) بعضهم وجئتك من سبأ بنبأ بإسكان همزة سبأ فى الوصل وقراءة (غير حمزة والكسائى لم يتسنه والظر فبهداهم اقتده قل بإثبات هاء السكت فى الدرج) فيهما وأتى بالنظر فى الأول وقل فى الثانى ليبين كيفية الوصل وحكاية سيبويه ثلاثة أربعة بإبقاء تاء ثلاثة على حالها ونقل همزة أربعة إليها (ومن الثانى) وهو الشعر (قوله) وهو رؤبة كما فى الكتاب أو ربيعة بن صبيح كما قال ابن يسعون:

لقد خشيت أن أرى جدبا ● (مثل الحريق وافق القصبا)

جدبا بالجيم وتشديد الموحدة الجدب نقيض الخصب والقصبا (أصله القصب بتخفيف الباء) الموحدة (فقدر الوقف عليها فشددها على حد قولهم فى الوقف هذا خالد بالتشديد ثم أتى بحرف الإطلاق وهو الألف وبقى تضعيف الباء) بحاله فى الوصل تشبيها له بالوقف فى التضعيف وإليه أشار الناظم بقوله

وربما أعطى لفظ الوصل ما ● للوقف نثرا وفشا منتظما

(هذا باب الإمالة)

(وهى) مصدر أملت الشىء إمالة إذا عدلت به إلى غير الجهة التى هو فيها من مال الشىء يميل ميلا إذا انحرف عن القصد وفى الاصطلاح (أن تذهب بالفتحة إلى جهة الكسرة) فتشوب الفتحة شيأ من صوب الكسرة فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة (فإن كان بعدها) أى الفتحة (ألف ذهبت) بالألف (إلى جهة الياء) فتصير الألف بينها وبين الياء (كالفتى) بإمالة الفتحة والألف (وإلا) يكن بعد الفتحة ألف (فالممال الفتحة وحدها) سواء كانت الفتحة قبل تاء التأنيث أم لا (كنعمة وبسحر وللإمالة) فائدة وحكم ومحل و(أسباب تقتضيها وموانع تعارض تلك الأسباب وموانع لهذه الموانع تحول بينها وبين المنع) أما فائدتها فتناسب الأصوات وصيرورتها من نمط واحد وبيان ذلك أنك إذا قلت عابد كان لفظك بالفتحة والألف تصعدا واستعلاء فإذا عدت إلى الكسرة كان انحدارا وتسفلا فيكون فى الصوت بعض اختلاف فإذا أملت الألف قرب من الياء وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة فتقارب الكسرة الواقعة بعد الألف وتصير الأصوات من نمط واحد وقد ترد الإمالة للتنبيه على أصل أو غيره مما سيأتى وأما حكمها فإنه وجه جائز فلهذا يجوز تفخيم كل ممال لأنه الأصل إذ الألف إذا لم تمل كانت حقيقية فإذا أميلت ترددت بين الألف والياء والأصل فى الحرف أن لا يمازج صوته صوت غيره قاله الجاربردى وأما محلها فالأسماء المتمكنة والأفعال

(قوله لا أظلله) أصل أظلله أظلل فيه فحذف فى ووصل الفعل إليه بنفسه وهو بضم أوله وفتح ثانيه والتشديد ثالثه وضم رابعه وهاء ساكنة آخره وقوله أرمض مجهول من رمضت قدمه إذا احترقت من شدة الرمضاء وأصل من تحت من تحتى بالإضافة إلى ياء المتكلم وأضحى مجهول من ضحيت بالكسر للشمس ضحى إذا برزت قال الفارسى الهاء فيه مشكلة لأنها لو كانت ضميرا لوجب الجر لأن الظرف لا يبنى فى الإضافة ولو كانت للسكت لا يجوز لأنها لا تلحق ما حركته تشبه حركة الإعراب وأجيب بأنها بدل من الواو والأصل علو فاهم (قوله المنثور) قيد به لأن مطلق الكلام لا يقابل الشعر لأنه كلام (قوله بإبقاء تاء ثلاثة) الأظهر بإبدال تاء ثلاثة هاء ونقل حركة همزة أربعة إليها لأن فى كلامه تسمحا فى موضعين الأول قوله بإبقاء تاء ثلاثة ولم تبق على حالها بل قلبت هاء الثانى قوله ونقل همزة أربعة والمنقول إنما هو حركتها (قوله القصبا) الثابت فى أكثر النسخ بالصاد المهملة وفى بعضها بالضاد المعجمة وكل صحيح من حيث المعنى

(باب الإمالة) (قوله من صوب) ينظر هل صوب بالباء التحتية أو التاء الفوقية

غالبا ويأتي التنبيه على غير الغالب وأما أصحابها فتميم وقيس وأسد وعامة نجد ولا يميل الحجازيون إلا مواضع قليلة و (أما الأسباب) التي تمال لأجلها (فثمانية أحدها كون الألف مبدلة من ياء متطرفة) في الأسماء أو الأفعال (مثاله في الأسماء الهدى والفتى) و(مثاله) في (الأفعال هدى واشترى) فالألف فيهن مبدلة من ياء بدليل الهديان والفتيان وهديت واشتريت أخذا من قول الشاطبي المقرى :

وتثنية الأسماء تكشفها وإن ردت إليك الفعل صادفت منهلا

(ولا يمال نحو ناب) بالنون وهو السن (مع أن ألفه) مبدلة عن ياء بدليل قولهم) في تكسيره (أنياب لعدم التطرف) إلا أن يكون مجرورا فإن من العرب من يميله نحو نظرت إلى ناب وسبب الإمالة هنا كسرة الإعراب لا غير وإن كانت عارضة قاله الشاطبي النحوي (وإنما أميل نحو فتاة) مؤنث فتى (ونواة) وإن لم تكن الألف طرفا في اللفظ لأن تاء التأنيث في تقدير الانفصال) فالألف فيهما مبدلة من ياء فهي وإن لم تتطرف لفظا فهي متطرفة حكما (و) السبب (الثاني كون الياء تخلفها) أي الألف (في بعض التصاريف كألف ملهى) مما كان بدلا من واو (و) ألف (أرطى مما كان زائدا للإلحاق (و) ألف (حبلى) مما كان زائدا للتأنيث (و) ألف (غزا) مما كان بدلا من واو في الأفعال (فهذه) الأمثلة (وشبهها تمال) لأن الياء تخلف الألف فيها في بعض التصاريف كالتثنية والجمع في الأسماء والبناء للمفعول في الأفعال (كقولهم في التثنية ملهيان وأرطيان وحبليان وفي الجمع) ملهيات وأرطيات (وحبليات وفي البناء للمفعول غزي وعلى هذا) الأخير (فيشكل قول الناظم) في النظم وشرحه (أن إمالة ألف تلا في والقمر إذا تلاها لمناسبة إمالة ألف جلاها وقوله) في شرح الكافية (وقول ابنه) في شرح النظم (إن إمالة ألف سجى لمناسبة إمالة ألف قلى بل إمالتهما كقولك) إذا بنيتهما للمفعول (قلي وسجي) بضم أولهما وكسر ما قبل آخرهما فتخلف الياء فيهما الألف فلا حاجة إلى دعوى التناسب إذا أمكن غيره وأجاب المرادي عن ذلك لما ذكر التناسب فقال إن السبب المقتضي لإمالة نحو دعا عا ألفه عن واو لم يعتبره القراء يعني باتفاق ولذلك لم يميلوا هذا النوع حيث وقع وإنما أمالوا منه ما جاور الممال فلما أمالوا الأعلى ونحوه وليس من عادتهم إمالة ذلك علم أن الداعي إلى إمالته عندهم إنما هو التناسب وقال هنا تجوز الإمالة في نحو دعا وغزا لأنه يؤل إلى الياء إذا بني للمفعول انتهى وعندي أن هذا الجواب لا يرفع الإشكال لأن الإشكال على اصطلاح النحويين والجواب على اصطلاح القراء فلم يتلاقيا على اصطلاح واحد (ويستثنى من ذلك) المذكور وهو كون الياء تخلف الألف في بعض التصاريف (ما رجوعه إلى الياء مختص بلغة شاذة أو) رجوعه إلى الياء (بسبب ممازجة الألف لحرف زائد) فلا يمال شيء من ذلك (فالأول هو اختصاص رجوع الألف إلى الياء بلغة شاذة (كرجوع ألف عصا وقفا) المنقلبة عن واو (إلى الياء في قول هذيل إذا أضافوهما إلى ياء المتكلم) حيث يقولون (عصي وقفي) بتشديد الياء فيهما والأصل عصوي وقفوي اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (والثاني) وهو رجوع الألف إلى الياء بسبب ممازجة الألف لحرف زائد (كرجوعهما) أي ألفي عصا وقفا (إليها) أي إلى الياء (إذا صغرا) عند الجميع (فقيل عصية وقفي) بتشديد الياء فيهما والأصل عصيوة وقفيو ففعل به ما تقدم وقلبت ياء لممازجتها لياء التصغير وهي حرف زائد والممازجة المخالطة والمجاورة (أو جمعا) أي عصا وقفا (على فعول) بضم الفاء (فقيل عصي وقفي) بتشديد الياء فيهما والأصل عصوو وقفوو قلبت الواو الأخيرة ياء كراهة اجتماع واوين فصار عصوي وقفوي فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وقلبت الضمة الثانية كسرة لتسلم الياء من القلب واوا ثم كسرت فاؤهما إتباعا لكسر عينهما وقرأ الحسن فإذا حبالهم وعصيهم بضم العين حيث وقع ردا إلى أصله فالياء الثانية المدغم فيها

(قوله وعندي أن هذا الجواب الخ) قال الدنوشري قال مولانا شيخ الإسلام شحاذة الحلبي أطال الله بقاءه قول الشارح وعندي أن هذا الجواب لا يدفع الإشكال الخ ممنوع لأن محط الإشكال إن جعل التناسب سببا للإمالة فيما ذكر من تلا ونحوه غير محتاج إليه لوجود سبب غيره فيه وهذا مدفوع بأن ابن مالك لم يذكر التناسب فيما ذكر لكونه محتاجا إليه بخصوصه وإنما ذكره لأنه سبب متفق عليه بين القراء والنحويين وليس في كلامه ما ينفي أن يكون غير التناسب سببا آخر وفي جواب المرادي ما يشير إلى ذلك وقوله فلم يتلاقيا على اصطلاح واحد ممنوع لأن كلا من الفريقين قائل بالتناسب كما تقدم اهـ بحروفه ويمكن أن يوجه اقتصار ابن مالك على ما ذكر لكونه تمسكا بأقوى السببين لكونه متفقا عليه وإن كان غيره باعتبار أمر في ذات الكلمة وهو كون الألف تنقلب ياء في بعض التراكيب فليتأمل ثم رأيت في المرادي أن التناسب أضعف الأسباب اهـ ولا يخفى ما في قول الحلبي وليس في كلامه ما ينفي أن يكون غير التناسب الخ لأن قوله بلا داع سواه صريح في أنه لا سبب غير التناسب وكون كلا الفريقين قائلا بالتناسب لا يصح ملاقاة الاعتراض والجواب على اصطلاح واحد فتدبر

هى ألف عصا وقفا وقلبت ياء لممازجتها الياء المنقلبة عن واو فعول وهى حرف زائد . السبب (الثالث كون الألف مبدلة من عين فعل يؤول عند إسناده إلى التاء) المثناة فوق (إلى قولك فلت بكسر الفاء) وحذف العين (سواء كانت تلك الألف) المبدلة من عين الفعل (منقلبة عن ياء) مفتوحة أو مكسورة فالأول (نحو باع وكال و) الثانى نحو (هاب أم عن واو مكسورة كخاف وكاد ومات) فإنك تقول فيها إذا أسندتها إلى تاء الضمير بعت وكلت وهبت وخفت وكدت بكسر الفاء فى لغة الجميع ومت (فى لغة من قال مت بالكسر) فى الميم بحذف عين الفعل فيصير فى اللفظ على وزن فلت والأصل فعلت بكسر العين إما بطريق الأصالة كما فى هبت وخفت وكدت ومت وإما بطريق التحويل كما فى بعت وكلت فإن أصل حركة عينهما الفتح ثم نقلا إلى فعل بكسر العين ثم تنقل الكسرة فى الجميع إلى فاء الكلمة وتحذف العين لالتقاء الساكنين وقيل فى باقى العين المفتوح لا تحويل ولكن لما حذفت العين حركت الفاء بكسرة مجتلبة للدلالة على أن العين ياء فهذه وما أشبهها تمال لما ذكرنا (بخلاف) المنقلبة عن واو مفتوحة (نحو قال و) عن واو مضمومة نحو (طال) فى لغة الجميع (ومات فى لغة الضم) فهذه لا تمال لأنك تقول إذا أسندتها إلى تاء الضمير قلت وطلت ومت بضم الفاء فيبن أماقلت فبالتحويل وأما طلت ومت فعلى الأصل وتبين أن مات تمال فى لغة الكسر ولا تمال فى لغة الضم . السبب (الرابع وقوع الألف قبل الياء) المفتوحة متصلة (كبايعته وسايرته) ذكره ابن الدهان ومثله بآية (وقد أهمله الناظم) فى النظم (و) سيبويه و (الأكثرون) وذكره فى التسهيل فقال أو متقدمة على ياء تليها . السبب (الخامس وقوعها أى الألف (بعد الياء) حال كونها (متصلة) بها من غير حاجز بينهما (كبيان) بتخفيف الياء وكيال وبياع بتشديدها إلا أن الإمالة مع التشديد أقوى لتكرر السبب (أو منفصلة) منها (بحرف) واحد (كشيبان) علما من الشيب (وجادت يداه) والأول أقوى لأن انخفاض الصوت بالساكنة أظهر منه فى المتحركة لقربها من حيز المد (أو) منفصلة منها (بحرفين أحدهما) وعبارة التسهيل ثانيهما (الهاء نحو دخلت هند بيتها) وشرطه أن لا يفصل بين الياء والهاء بحرف مضموم نحو هند السع بيتها قاله الموضح فى الحواشى . السبب (السادس وقوع الألف قبل الكسرة) متصلة (نحو عالم وكاتب) . السبب (السابع وقوعها) أى الألف (بعدها) أى الكسرة (منفصلة) منها (إما بحرف) واحد (نحو كتاب وسلاح) فالفاصل بين الكسرة والألف فى الأول التاء وفى الثانى اللام (أو) منفصلة (بحرفين) كلاهما متحرك و (أحدهما) وهو الثانى (هاء) وأولهما غير مضموم فيمال (نحو يريد أن يضربها) دون هو يضربها (أو) منفصلة بحرفين أولهما (ساكن) فيمال (نحو شملال) بالشين المعجمة وهى الناقة الخفيفة (وسرداح) بمهملات وهى الناقة العظيمة دون رأيت عنبا إلا على وجه شاذ (أو) منفصلة (بهذين) الحرفين الساكن فالمتحرك (وبالهاء نحو درهماك) وهذا ساقط من أصل التسهيل وفيه فصل بثلاثة أحرف ساكن وهاء وغيرهما وذكر ابن الحاجب وغيره أن إمالة ذلك شاذة وهو ظاهر لأن أقل درجة الساكن والهاء أن ينزلا منزلة حرف واحد متحرك غيرهما وذلك لا إمالة معه ولم يذكر الفارسى فى الإيضاح أن إمالة درهمان بالنون شاذة مع تنصيصه على الإمالة للكسرة السابقة أعنى لا لكسرة نون التثنية فلذلك مثل به الموضح مضافا للكاف تبعا لقول النظم . فدرهماك من يمله لم يصد . السبب (الثامن من أراد التناسب) إذا لم يوجد سبب غيرها وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : وقد أمالوا لتناسب بلا . داع (وذلك إذا وقعت الألف بعد ألف فى كلمتها أو) وقعت (فى كلمة) أخرى قد (قارنتها وقد أميلتا) أى الألفان (لسبب) من الأسباب المتقدمة (فالأول) وهو الذى وقعت فيه الألف بعد ألف كلمتها وقد أميلت الألف الأول لسبب (كرأيت عمادا وقرأت كتابا) فإن الألف الأول فيهما قد أميلت لسبب وهو كونها واقعة بعد كسرة وقد

(قوله لممازجتها الياء الخ) حق العبارة لممازجتها الواو الزائدة لأن انقلابها ياء إنما هو لانقلاب الثانية فلا يقال قلبت ياء لممازجتها الياء الخ (قوله فبالتحويل) ينظر هل يقال نظير ما تقدم أن لا تحويل ولكن لما حذفت العين ضمت الفاء (قوله جادت يداه) قال اللقانى لقائل أن يقول ألف يداه تخلفها الياء فى غير الرفع ويمكن الجواب بأن المراد تخلف الياء الهاء فى بعض التصاريف أى الكلمات المباينة لهذه الكلمة وهذه الكلمة ليست كذلك إذ الكلمة متحدة (قوله وهو الثانى) فيه نظر إذ لو كانت الهاء أولى بنحو هبات كان الحكم كذلك وإن كانت الكسرة من كلمة أخرى وهى الباء فليتأمل (قوله وأولهما غير مضموم) ينظر ما وجه منع الإمالة إذا كان الأول مضموما ويمكن أن يقال إنما امتنعت الإمالة حينئذ لأن فيها الرجوع إلى الشىء بعد الإعراض عنه وتصير الأصوات غير متناسبة لما فيها من التسفل بعد التصعد فليتأمل (قوله الساكن فالمتحرك) ينظر ما حكم ما لو كان الأول متحركا والثانى ساكنا وبعدهما الهاء هل يمال أو لا وما مثاله (قوله أو وقعت فى كلمة) أشار إلى أن قوله فى كلمة معطوف على بعد لا على فى كلتيها وحينئذ فيكون قوله أو فى كلمة قارنتها أعم من كون الألف الممالة للتناسب بعد الكلمة التى فى الألف

المالة لغيره أو قبلها ويظهر التمثيل بإمالة الضحى وقد أفصح عن هذه اللقاني فقال أو في كلمة معطوف على ما في كلمتها أي وقعت الألف بعد الألف في كلمة قارنتها أي قارنت الكلمة التي فيها الألف الممالة للتناسب وحينئذ فتكون الألف الممالة للتناسب مسبوقة بالألف الممالة لسبب كما تدل عليه البعدية كما هو ظاهر ويمكن التخلص من ذلك بأن يقدر أو في كلمة معطوفا على بعد والضمير في قارنتها عائد على الألف ذات السبب أي وقعت الألف الممالة للتناسب في كلمة قارنت الألف ذات السبب وفيه قبح لا يخفى اه وكأن وجه القبح اختلاف الضمير ومرجعه لأن الألف التي عاد عليها الضمير هي الممالة للتناسب لا ذات السبب وليس الاستخدام (٣٤٩) بمقبول في كل مقام (قوله أو المقدرتين) أورد عليه أن شرط الإمالة التي يكفها المانع أن لا يكون سببها مقدرا من كسرة أو ياء ويجاب بأن ذلك في السبب الموجود في نفس الألف لا في الموجود بعدها كما يأتي في كلام الشارح في جاد فتدبر (قوله من صاعد الخ) المراد من صاعد وهابط لفظها (قوله وبعضهم الخ) ظاهر إطلاقه أنه لا فرق على هذا القول بين المتقدمة والمتأخرة وينظر هل هناك قول بأن حروف الاستعلاء لا تكون مانعة أولا (قوله وبعضهم يجعل الخ) وينظر هل الراء المتقدمة المفصولة بحرف تكون مانعة من الإمالة على هذا القول أيضا كالمتأخرة مفصولة أو يفرق بينهما وذلك نحو رجال (قوله لأن الفصل بحرف واحد كلا فصل) ينظر ما الفرق بين حرف الاستعلاء حيث منع متقدما مفصولا بحرف بخلاف الراء فإنه لا بد من اتصالها متقدمة أو متأخرة إلا عند بعضهم والمفهوم من قوله لأن الفصل أنه لا يضر الفصل بالحرف الزائد في كون المانع مانعا سواء كان راء أو غيرها فليتأمل وقد يقال إن بعضهم ذهب إلى أن الراء لا تمنع الإمالة مطلقا بخلاف حروف الاستعلاء فلا يعتد بالراء إلا متصلة لذلك وإن كان بعضهم قال إنها أقوى لما فيها من التكرير (قوله من المتصل) قال الدنوشري فيه نظر ظاهر فإن حرف الاستعلاء مفصول من الألف فيما ذكره باللام وهو محسوس فهو كالذي بعده ثم رأيت بعضهم قال في قوله من المتصل نظر لأن كلا من الأمثلة منفصل لأن حرف الاستعلاء إذا كان مكسورا فلا بد بعده من حرف فاصل لأجل الألف فتأمل اه (وأقول) قد أشار اللقاني لذلك حيث قال قوله إلا إن كان مكسورا استثناء من الاستعلاء المنفصل بحرف دون المتصل إذ المكسور

فصل بينهما حرف واحد وهو الميم في المثال الأول والتاء في المثال الثاني فتمال الألف الأخيرة منهما المنقلبة عن التنوين لمناسبة الألف الأولى (والثاني) وهو ما أميلت فيه الألف لكونها واقعة في كلمة أخرى وقد أميلت لسبب (كقراءة أبي عمرو والأخوين والضحى بالإمالة مع أن ألفها) منقلبة (عن واو الضحوة لمناسبة سجى وقلى وما بعدها) فإن رعاية التناسب في الفواصل عندهم غرض مهم والحاصل من إرادة التناسب أن الألف الممالة لسبب إما أن تكون سابقة على الألف التي لا سبب فيها أو آتية بعدها فإن كانت سابقة عليها فتمال كما في عمادا فتمال الألف الأولى لكسرة العين ثم الثانية المنقلبة عن التنوين لأجل تلك الممالة وإن كانت آتية بعدها فإما أن يقع ذلك في الفواصل أو لا فإن وقع في الفواصل فتمال لتناسب الفواصل فالضحى تمال لمناسبة ما بعده وإن لم يكن في الفواصل فلا تمال ولذلك إذا أمالوا فتحة ذال بحاذر لفتحة رائه لا يجيزون إمالة ألفه مع أنهما في كلمة واحدة فكيف إذا كانا في كلمتين (وأما الموانع) لأسباب الإمالة من الكسرة والياء الظاهرتين أو المقدرتين (فثمانية أيضا) كعدد الأسباب (وهي الراء) غير المكسورة (وأحرف الاستعلاء السبعة وهي الخاء والغين المعجمتان والصاد والضاد والطاء والظاء والقاف) وإنما منعت المستعلية الإمالة طلبا لتجانس الصوت كما أميل فيما تقدم طلبا له لأن هذه الأحرف تستعلي إلى الحنك فلو أميلت الألف في صاعد لانحدرت بعد إصعاد ولو أملتها في هابط لصعدت بعد انحدار وكلاهما شاق لكن الثاني أشق فلذلك كانت هذه الأحرف بعد الألف أقوى مانعا كما سيجيء وأما الراء وإن لم يكن فيها استعلاء لكنها مكررة فشبهت بالمستعلية للتكرار الذي فيها بل قيل هو أشد مانعا (وشرط المنع بالراء أمران أحدهما) كونها غير مكسورة (و) الثاني (اتصالها بالألف ما قبلها) ولا تكون إلا مفتوحة (نحو فراش وراشد) فالراء منعت السبب المتقدم في الأول والمتأخر في الثاني (أو بعدها) وتكون مضمومة ومفتوحة (نحو هذا حمار ورأيت حمارا) وبعضهم يميل ولا يلتفت إلى الراء (وبعضهم يجعل المتأخرة المفصولة بحرف واحد (نحو هذا كافر كالمتصلة) في منع الإمالة (وشرط المنع بحرف (الاستعلاء المتقدم على الألف أن يتصل بها) أي بالألف (نحو صالح وضامن وطالب وظالم وغالب وخالد وقاسم أو ينفصل بحرف) واحد (نحو غنائم) لأن الفصل بحرف واحد كلا فصل (إلا أن كان) حرف الاستعلاء (مكسورا نحو طلاب وغلاب) من المتصل (وخيام وصيام) من المنفصل بحرف (فإن أهل الإمالة يميلونه) لأن حرف الاستعلاء المكسور لا يمنع الإمالة لأن الكسرة في التقدير بعد الحرف فناسبة صوت الألف للكسرة أولى بخلاف ما إذا كان مفتوحا فإن الفتح يقوي المستعلي من حيث كان الفتح معه يمنع الإمالة (وكذلك) حرف الاستعلاء (الساكن بعد كسرة نحو مصباح وإصلاح ومطواع ومقلات) بالقاف والتاء الفوقانية (وهي التي لا يعيش لها ولد) فإنه لا يمنع الإمالة أيضا لأن الكسرة لما جاورته وهو ساكن قدرت أنها الصلت

به فنزل ذلك منزلة المكسور (ومن العرب من لا ينزل هذا) الساكن (منزلة المكسور) ويجعلهما بطا من الإمالة (وشرط) حرف الاستعلاء (المؤخر عنها) أى من الألف (كونه إما متصلا) بالألف (كساخر) بالخاء المعجمة (وحاطب وحافل) بالحاء المهملة فيهما (وناقف أو منفصلا) من الألف (بحرف) واحد (كنافق ونافخ وناعق وبالغ أو) منفصلا من الألف (بحرفين كمواثيق ومناشيط وبعضهم يميل هذا) المفصول بحرفين (لتراخى الاستعلاء) والمنع المتأخر أقوى من المنع المتقدم ولذلك قيد المتقدم بأن لا يكون مكسورا ولا ساكنا بعد مكسور ولا مفصولا بحرفين وأطلق فى المتأخر وسبب ذلك أن التصعد بعد التسفل أصعب عندهم من التسفل بعد التصعد كما أن التسفل بعد التصعد أسهل من العكس (وشرط الإمالة التى يكفها المانع أن لا يكون سببها كسرة مقدرة) كخاف فإن ألفه منقلبة عن واو مكسورة (ولا ياء مقدرة) كطاب فإن ألفه منقلبة عن ياء فسبب إمالة ألف خاف الكسرة المقدرة فى الواو المنقلب عنها الألف وسبب إمالة ألف طاب الياء المقدرة المنقلبة ألفا فالكسرة خاف وياء طاب مقدرة فى ألفيهما (فإن السبب المقدر هنا) وهى الكسرة أو الياء (لكونه موجودا فى نفس الألف) المنقلبة عن الواو المكسورة أو عن الياء (أقوى من السبب (الظاهر) فى اللفظ وهو الكسرة والياء الملفوظ بهما (لأنه) أى السبب الظاهر (إما متقدم عليها) أى على الألف نحو كتاب وبيان (أو متأخر عنها) نحو غانم وبائع والكائن فى نفس الألف أقوى من المتقدم عليها والمتأخر عنها (فمن ثم أميل نحو خاف وطاب) مع تقدم حرف الاستعلاء (وحاق وزاغ) مع تأخره لأن السبب مقدر فى نفس الألف بخلاف ما إذا كانت الكسرة مقدرة بعد الألف كما فى جاد من جد فى الأمر وجواد جمع جادة وأصلهما جادد وجوادد فأدغم لاجتماع المثلين فلا تكون كالكسرة الملفوظة فلا تجوز الإمالة على الأفصح وبعضهم أجاز إمالته اعتدادا بالكسرة المقدرة كما فى خاف ومقتضى ما تقدم أن المانع يكفه لأن السبب المقدر متأخر عن الألف (مسألة) (يؤثر مانع الإمالة إن كان منفصلا) فى كلمة أخرى مستقلة بنفسها كما لو كان فى كلمة واحدة وهذا المنفصل تارة يكون متصلا بالألف من غير حاجز نحو أتى قاسم فلا يمال لاتصال المستعلى فى اللفظ إذا أدرجت فهذا مثل قولك مررت بفاضل وتارة يفصل بينهما بحرف واحد نحو مناضيل ويمال قاسم فهذا مثل قولك بناعق وتارة يفصل بينهما بحرفين نحو بيدها سوط فهذا مثل قولك مناشيط قاله الشاطبى (ولا يؤثر سببها) أى الإمالة (إلا متصلا) فى كلمة واحدة والفرق أن المانع أقوى من السبب (فلا يمال نحو أتى قاسم لوجود القاف) المستعلية وإن كانت منفصلة عن الألف فى كلمة أخرى (ولا) يمال نحو (لزيد مال لانفصال السبب) لأن الألف فى كلمة والكسرة فى كلمة أخرى (هذا ملخص كلام الناظم) فى شرح الكافية (وابنه) فى شرح الخلاصة (وعليهما اعتراض من وجهين أحدهما) فى التمثيل وثانيهما فى الحكم وذلك (أنهما مثلا بأتى قاسم مع اعترافهما بأن الياء المقدرة) فى أتى المنقلب عنها الألف (لا يؤثر فيها المانع) لما تقرر من أن شرط الإمالة التى يكفها المانع أن لا يكون سببها ياء مقدرة (والاستعلاء فى هذا النوع لو اتصل لم يؤثر) فما بالك مع انفصاله (والمثال الجيد) السالم من الطعن (كتاب قاسم) فإن سبب الإمالة الكسرة الظاهرة فيكفها المانع وإن كان منفصلا (و) الاعتراض (الثانى أن نصوص النحويين) كابن عصفور وغيره (مخالفة لما ذكرا من الحكمين) المذكورين وهما يؤثر مانع الإمالة إن كان منفصلا ولا يؤثر سببها إلا متصلا (قال ابن عصفور فى مقربه بعد أن ذكر أسباب الإمالة موانعه وسواء كانت الكسرة متصلة أم منفصلة نحو لزيد مال إلا أن إمالة المتصلة كائنة ما كانت أقوى وقال أيضا وإذا كان حرف الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع الإمالة إلا فيما أميل لكسرة عارضة نحو بمال قاسم أو فيما أميل من الألفات التى هى صلات الضمائر نحو أراد أن يعرفها قبل اه) يعنى لا تمال الألف لأن القاف بعدها من قبل مانعة من الإمالة وإن انفصلت وهذا النص يحرر فله فى الحكمين

قبل المتصل متعذر لأن متلو الألف لا يكون إلا مفتوحا (قوله أو منفصلا الخ) ينظر ما الفرق بينها وبين الراء فى ذلك حيث اختلفا حكما وقد يقال إن فى كلام الشارح إشارة إلى الفرق .

(قوله ولولا ما في شرح الكافية الخ) قال الدنوشري قد يقال عليه لصريحه في شرح الكافية بأنه يقال أتى قاسم بترك الإمالة لا يكون مانعا من حمل كلامه في النظم على الصورتين المذكورتين وإن كان الظاهر أنه مانع من ذلك وإنما قلنا ذلك لأن خطأ الإنسان في بعض كتبه لا يوجب الحكم عليه بالخطأ في البعض الآخر الذي يمكن تصحيحه وما نحن فيه كذلك تقليلا للخطأ ما أمكن وخطؤه في البعض خير من خطئه في الكل فليتأمل على أن المفاد في المثال ليسعه من دأب المحصلين وقد يقال انتصارا لابن مالك أن أتى قاسم إنما يقرأ بهمزة ممدودة وتاء مكسورة وياء ساكنة ولا يقرأ بهمزة وتاء مفتوحة وألف بعدها حتى تكون الياء المقدرة فيه اه (وأقول) قال الشهاب القاسمي معترضا على المصنف في اعتراضه الثاني بأن مجرد كلام ابن عصفور ليس حجة على الناظم ولا يقتضي أن كلام النحويين بخلاف ما قال وعلى قوله ولولا ما في شرح الكافية الخ لأن ما في شرح الكافية لا يمنع من صحة حمل كلام النظم على ما ذكر لجواز أن يكون ما في النظم مخالفا لما في شرح الكافية اه وقد أشار إلى ما قد يدفع الأول بقوله وغيره ثم بين بعد ذلك أن النحو النفزي ولكن ذلك لا يقتضي أن نصوص النحويين كذلك (قوله والنفزي) بسكون الفاء وزاي نسبة إلى نفزة قبيلة من البربر كما في اللب زيادة على أصله (قوله جون الرباب) ضبط في النسخة المصححة بنصب جون على الحال وكان وجهه عدم تعريفه بالإضافة لما فيه أل فلا يكون نعتا للنكرة وفيه أنه لا يتعين النعت على تقدير الجر لجواز كونه بدلا ثم إنه يلزم على النصب على الحال الفصل بين النعت وهو سكوب والمنعوت وهو منهمر به فليحرر (فصل) (قوله فلو سميت الخ) قد يقال إن إلا إذا سمي به فيه سبب آخر وهو الكسرة التي في أوله وإلى إذا سمي به فيه سبب للإمالة وقد مر أن الكسرة قبل الألف سبب الإمالة ولم يفصلوا هناك بين الألف المنقلبة عن واو وغيرها نحو سرداح وشملال فمنع إمالة إلى بعد التسمية فيه نظر ويجاب عن ذلك بأن شرط تأثير الكسرة الإمالة أن لا تكون الألف منقلبة عن واو وصرح المرادي بقوله في شرح الألفية فإن الكسرة لا تؤثر في المنقلبة عن واو تأمل.

وقع في شرح الجزولية لأبي عبد الله محمد النفزي بالنون والفاء والزاي (ولولا ما في شرح الكافية) من قوله وأن سبب المنع قد يؤثر منفصلا فيقال أتى أحمد بالإمالة وأتى قاسم بترك الإمالة (لحملت قوله في النظم) للخلاصة والكافية (والكف قد يوجبه ما ينفصل على هاتين الصورتين) المذكورتين في كلام ابن عصفور والنفزي وهما ما أميل للكسرة العارضة وما أميل من الألفات التي هي صلات الضمائر (لإشعار قد يفعل) من قول النظم والكف قد يوجبه ما ينفصل (في عرف المصنفين بالتقليل) وإنما أثر المانع منفصلا ولم يؤثر السبب إلا متصلا لأن ترك الإمالة هو الأصل فيصار إليه بأدنى سبب ولم يخرج عنه إلا لسبب محقق (وأما مانع المانع) للإمالة (فهو الراء المكسورة المجاورة فإنها تمنع) الحرف (المستعلي و) تمنع (الراء أن يمنعا) الإمالة لأن الراء من شأنها التكرار فكان الحرف منها في تقدير حرفين وكأن الكسرة فيها في تقدير كسرتين فتكون إحدى الكسرتين في مقابلة المانع والأخرى سبب الإمالة (ولهذا أميل وعلى أبصارهم) غشاوة (وإذ هما في الغار مع وجود الصاد) في الأول (والغين) في الثاني (و) أميل (إن كتاب الأبرار مع وجود الراء المفتوحة) قبل الألف (و) أميل (دار القرار مع وجودهما) أي القاف المستعلية والراء المفتوحة لأن كلا من حرف الاستعلاء والراء المفتوحة مانع من الإمالة والراء المكسورة في ذلك كله متصلة (وبعضهم) أي العرب (يجعل المنفصلة) من الألف (بحرف كالمتصلة) في كونها تمنع المانع (سمع سيبويه الإمالة في قوله) وهو سماعة النعامي يهجو رجلا من بني نمير بن قادر:

(عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر) * بمنهمر جون الرباب سكوب

بإمالة قادر مع وجود الفصل بين الألف والراء المكسورة بالدال.

(فصل) تمال الفتحة قبل حرف من ثلاثة أحدها الألف وقد مضت وشرطها أن لا تكون) الفتحة (في حرف ولا في اسم يشبهه) لأن الإمالة نوع من التصرف وهو لا يدخل في الحرف ولا فيما أشبهه إلا ما يستثنى (فلا تمال إلا) بكسر الهمزة والتشديد (لأجل الكسرة) التي هي من أسباب الإمالة (ولا) تمال (نحو على الرجوع إلى الياء في نحو عليك وعليه) وهو من أسباب الإمالة (ولا) تمال (إلى لاجتماع الأمرين) وهما الكسرة والرجوع إلى الياء (فيها) في نحو إليك وإليه وإنما امتنعت الإمالة في هذه الكلمات الثلاث مع وجود السبب المقتضي لها لكونها حروفا فلو سميت بشيء منها فإن كانت ألفه رابعة كإلا أملتها لأن الألف الرابعة في الاسم يحكم عليها بأنها عن ياء وإن كانت ثالثة كعلى وإلى لم تجز إمالتها لأن التسمية تجعل الألف من بنات الواو ولأن بنات الواو أكثر من بنات الياء ولذلك تقول في تثنيتهما علوان وألوان قاله الجاربردي (ويستثنى من ذلك) أي المشبه للحرف (ها) للغائبة (ونا) للمتكلم المعظم نفسه أو ومعه غيره (خاصة فإنهم طردوا الإمالة فيهما) لكثرة استعمالهما إذا كان قبلهما كسرة أو ياء (نحو لم يرد أن يضربنا وبها ونظر إلينا وإليها) بالإمالة لوقوع الألف مسبوقة بالكسرة أو الياء مفصولة بحرف ولذلك كررهما مرتين (وأما إمالتهم أنى

(قوله والذى سهل إمالتها الخ) ظاهره أن ذلك جار فى الجميع والذى فى المرادى وغيره أن ذلك إنما هو فى بلى وفى لا وفى يا لأنها التى نابت عن الجمل دون أنى أو متى (قوله تمال الفتحة قبلها الخ) ظاهره أنه لو كانت الفتحة بعد الراء المكسورة وامتنعت الإمالة فلا تمال فتحة الميم من رمم وينظر ما الفرق بين الفتحة المتقدمة والفتحة المتأخرة (قوله ويشترط أيضا أن لا يكون بعد الراء حرف الخ) ينظر ما وجه منع حرف الاستعلاء المتأخر عن الراء المكسورة وعدم منعه إذا كان متقدما عليها وقد يقال وجهه أن حرف الاستعلاء إذا كان متأخرا أشد فى المنع لما فى الإمالة حينئذ من التصعد بعد (٣٥٢) الانحدار وهو أشد من عكسه كما مر فى كلام الشارح فليتأمل (قوله مردود) هذا الرد مردود بأن المصنف أعنى ابن مالك نص على إمالة الفتحة قبل الراء المكسورة المتطرفة وسكت عن غير ذلك ولا يلزم من السكوت عن الشىء نفيه وأيضا هو لم يلتزم فى ألفيته أن ينص على جميع مسائل النحو وقول الشارح ولعله الخ يوهم أنه من عنده مع أنه مسطور فى شرح المرادى والعجب من حيث نسب للمرادى قبله ما نسب ولم ينسب إليه هذا ولكن هذا دأبه رحمه الله

(هذا باب التصريف)

(قوله وهو تغيير الخ) قال اللقانى يدخل فى هذا الحد الإعراب على أنه معنوى اه وفيه نظر يعلم من كلام الشارح ثم إن هذا التعريف للصرف الذى هو فعل المصرف وأما حده بالمعنى العلمى فهو علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم صحة وإعلالا وإليه أشار المصنف بقوله وتسمى تلك الأحكام علم التصريف فقد جمع بين تعريف التصريف العملى والعلمى (قوله خرج النحو فإنه لا يتعلق الخ) قال الدنوشرى المفهوم من سياق الكلام وسباقه أن النحو تغيير ليس فى بنية الكلمة وليس متعلقا بها وإنما هو متعلق بعوارضها من فاعلية ومفعولية وغيرهما فلا يسمى تصريفا لعدم تعلقه بالبنية وأنت خبير بأن النحو إما اسم للقواعد المخصوصة أو لإدراكها أو للملكة المخصوصة وليس واحد منها تغييرا كما هو ظاهر فهو خارج بقوله تغيير لعدم صدقه على ذلك وقوله إن النحو متعلق بالعوارض المذكورة ظاهر إذ به تعرف تلك العوارض ويدخل فى قوله وغيرهما الإعراب والبناء وما أشبه ذلك ككون المرفوعات

ومتى) من الأسماء المبنية (وبلى) من أحرف الجواب (ولا) النافية (فى قولهم أفعل هذا أما لا فشاذ من وجهين عدم التمكن) لكونها مبنية (وانتفاء السبب) المجوز للإمالة لأن الألف فى غير المتمكن أصل غير منقلبة عن شىء فضلا عن أن تكون منقلبة عن ياء ولا ترجع إلى الياء ولا قبلها كسرة والذى سهل إمالتها نيابتها عن الجمل فصار لها بذلك مزية على غيرها (و) الحرف (الثانى) من الأحرف الثلاثة التى تمال الفتحة قبلها (الراء بشرط كونها مكسورة وكون الفتحة فى غير ياء) مثناة تحتانية (وكونهما) أى الفتحة والراء (متصلتين) من غير حاجز بين الحرف المفتوح والراء ولا فرق بين أن تكون الفتحة فى حرف مستعل نحو من المطر أو فى راء نحو بشرر أو فى غيرهما (نحو من الكبر أو منفصلتين بساكن غير ياء) مثناة تحتانية (نحو من عمرو) زاد المرادى أو بمكسور نحو أشر (بخلاف نحو أعوذ بالله من الغير ومن قبح السير) لأن الفتحة فيهما على الياء نص على ذلك سيبويه (و) بخلاف (من غيرك) لكون الفصل بالياء المثناة التحتانية الساكنة ويشترط أيضا أن لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو من المشرق فإنه مانع من الإمالة نص على ذلك سيبويه أيضا ولا يشترط أن لا يتقدم على الفتحة حرف استعلاء لأن الراء المكسورة تغلب المستعلى إذا وقع قبلها فيمال نحو من الضرر قال المرادى والتحرير أن يقال تمال كل فتحة فى غير ياء قبل راء مكسورة متصلة بها أو مفصولة بمكسور أو ساكن غير ياء وليس بعد الراء حرف استعلاء اه (واشتراط الناظم) فى النظم (تطرف الراء مردود بنص سيبويه على إمالتهم فتحة الطاء من قولك رأيت خبط رياح) بكسر الراء وذكر غيره أنه يجوز إمالة فتحة العين فى نحو العرض والراء فى ذلك ليست متطرفة ولعله إنما خص الطرف لكثرة ذلك فيه (و) الحرف (الثالث) من الأحرف الثلاثة التى تمال الفتحة قبلها (هاء التأنيث وإنما يكون هذا) الحكم وهو إمالة الفتحة قبل الهاء (فى الوقف خاصة كرحمة ونعمة) وإنما أميلت الفتحة قبل هاء التأنيث وإن لم تكن من أسباب الإمالة (لأنهم شبهوا هاء التأنيث بألفه) أى بألف التأنيث المقصورة (لاتفاقهما فى المخرج) وهو أقصى الحلق (و) فى المعنى وهو الدلالة على التأنيث (والزيادة) على أصول الكلمة (والتطرف) فى آخر الكلمة (والاختصاص بالأسماء) الجامدة والمشتقة ولا فرق فى ذلك بين هاء التأنيث وهاء المبالغة (وعن الكسائى إمالة) الفتحة قبل (هاء السكت أيضا) لشبهها بهاء التأنيث فى الوقف والخط (نحو كتابيه والصحيح المنع خلافا لثعلب وابن الأنبارى) فإنهما صححا جواز الإمالة فيها قبلها وبه قرأ أبو مزاحم الخاقانى فى قراءة الكسائى وفى غالب النسخ وفاقا لثعلب وابن الأنبارى وليس بصواب كما بيناه

(هذا باب التصريف)

(وهو) فى اللغة تغيير مطلق وفى الصناعة (تغيير) خاص (فى بنية الكلمة لغرض معنوى أو لفظى) فالتغيير جنس وبإضافته إلى البنية وهى الصيغة خرج النحو فإنه لا يتعلق بصيغة الكلمة بل بالعوارض

سبعة والمنصوبات ستة عشر والإضافة على معنى اللام أو فى أو من ووقوع الخبر مفردا أو جملة إلى غير ذلك فليتأمل اه ويرد على قولهم وأنت خبير الخ أن الصرف وكل علم كذلك فلا يظهر الاعتراض بأن المعرف الصرف بالمعنى العملى وهو نفس التغيير والنحو إنما هو التغيير لا التغير إذ لم يجعلوا له إطلاقين (قوله التصحيف والتحريف) فرق بعضهم بينهما بأن التصحيف ما كان النقط فيه هو الفارق بين الكلمتين والتحريف ما كان الشكل هو الفارق (قوله من حيث التعلق بالمركبات) ينظر ما معنى تعلق ما ذكر بالمركبات إذ تصغير نحو فليس متعلق بنفس الكلمة من غير اعتبار كونها مركبة مع غيرها وكذلك تكسير نحو رجال فإنه متعلق بنفس الكلمة على أن النحو قد يتعلق بالمفرد كالأسماء قبل التركيب فإنها مبنية فليتأمل (قوله ولهذين التغييرين أحكام) قال القاسانى فى هذا الكلام نظر لأن الصحة والإعلال هما نفس التغيير الثانى لا حكم له ولا للأول لأن الإعلال إفعال فهو تغيير أيضا والحق أن التغيير الثانى هو حكم التغيير الأول لأنك إذا أردت بناء قال من القول تقول قول وهذا هو التغيير الأول ثم يلزمه أحكام لهذا المبنى وهو إعلاله بقلب عينه ألفا وهذا هو التغيير الثانى فإن قيل قد يوجد الثانى بدون الأول كما فى المصدر وحينئذ فلا يكون حكما له وإلا تلازما قيل ذلك ممنوع لأن إعلال المصدر تابع لإعلال الفعل على أن ما ذكره شامل لما جعله حكما إذ يصدق على الصحة والإعلال أنهما (٣٥٣) تغييران فى بنية الكلمة لغرض لفظى

اللاحقة للكلمة من فاعلية ومفعولية وإضافة وغيرها وبالغرض المذكور التصحيف والتحريف (فالتغيير (الأول) المعنوى (كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع) الصحيح وذلك بتحويل زيد مثلا إلى زيدان وزيدون (وكتغيير المصدر إلى الفعل والوصف) وذلك بتحويل الضرب مثلا إلى ضرب وضرب بالتشديد للمبالغة فى الفعل واضطرب لوجود الحركة مع الفعل ويضرب واضرب وضارب ومضروب وكضراب ومضراب وضروب وضريب وضرب للمبالغة فى الوصف (و) التغيير الثانى اللفظى (كتغيير قول) من الأجوف (وغزو) من الناقص (إلى قال وغزا) بقلب حرف العلة ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله والإبدال فى أقتت والحذف فى قل والإدغام فى رد وأشبه التصغير والتكسير والنسب والوقف والإمالة وعلم النحو من حيث التعلق بالمركبات ذكرت معه وابن الحاجب وطائفة ذكروها فى علم التصريف وهو الأولى (ولهذين التغييرين) للغرضين المذكورين (أحكام كالصحة) وهى إقرار الحرف على وضعه الأصلى كالياء فى بياض وأبيض والواو فى سواد وأسود (والإعلال) وهو تغيير الحرف عن وضعه الأصلى كقلب الياء فى بان وأبان وموقن وبائع وقلب الواو فى قام وأقام وقيام وشبه ذلك وقلب أحد الأصول من محله إلى آخر كأينق جمع ناقة وحادى (وتسمى) معرفة (تلك الأحكام علم التصريف) وإنما سمى هذا العلم تصريفا لما فيه من التقلب يقال صرفت الرجل فى أمر إذا جعلته يتقلب فيه بالذهاب والإياب وصروف الدهر تقلباته وتحولاته من حال إلى حال فهذا العلم فيه هذا المعنى من جهة متعلقه إذ هو متعلق بالتصرفات الموجودة فى الألفاظ العربية كما تقدم فى الغرضين فهو من باب تسمية الشىء باسم متعلقه وموضوعه الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة فى اللغة العربية فلا يدخل التصريف فى الأسماء الأعجمية

فإما أن يكون الحد غير جامع أو يجعل بعض التصريف حكما لنفسه وكلاهما باطل ثم إن مقتضى كلامه التغاير بين التصريف وبين علمه حيث فسر التصريف بالتغيير وعلم التصريف بأحكامه وفيه نظر ويمكن الجواب عن الأول بأن المراد من الصحة والإعلال اللذين هما حكم التصريف حكمهما من الوجوب أو المنع أو الجواز يعنى أن التصريف نفس التغييرين ثم إن وجود التغيير فى محل وامتناعه فى محل آخر وجوازه فى محل

ثالث هو علم التصريف فمدلول التصريف هو التغيير فى بنية الكلمة الواقع فيها بالفعل ومدلول علم التصريف الأحكام المتعلقة به إيقاعا وسلبا وبهذا يتضح ما ذكره من الحد والأحكام وبه يتضح أيضا جعل الصحة من أحكام التغيير وتوضيحه أن قول مثلا كونها يجب قلب عينها ألفا لحصول سببه هو من علم التصريف والتغيير وهو القلب فيها الذى هو متعلق الوجوب من نفس التصريف ووجوب الصحة فى لواذا لحصول سببه من عدم إعلال فعله وهو لاوذ هو علم التصريف ووقوع الصحة الذى هو عدم التغيير ليس تصريفا إذ التصريف تغيير فعلم التصريف يبحث عن التصريف الذى هو تغيير سلبا وإيجابا اه باختصار قليل عتل فى النسخة (قوله وتسمى معرفة تلك الأحكام الخ) قال الدنوشرى صريحه أن مسمى علم التصريف غير مسمى التصريف فإن التصريف كما مر تغيير فى بنية الكلمة الخ والتغيير غير المعرفة كما هو ظاهر فليتأمل اه (وأقول) قد عرفت أن المصنف أراد بالإشارة معنى التصريف العملى والعلمى ومسمى كل منهما غير الآخر ويقال لكل منهما التصريف وعلم التصريف والإضافة على الأخيرة من إضافة العام إلى الخاص ثم إن علم التصريف وغيره من العلوم يطلق على الإدراك والملكة والقواعد والمصنف هنا يسمى على الإطلاق الأخير فتقدير المصنف لفظ معرفة مع كونه فيه تغيير اللفظ من جهة الإعراب فيه تغيير للمعنى (قوله وموضوعه الأسماء الخ) هو أخص من موضوع النحو فلذا أدرج فيه ومن أفرد فنظر إلى اختلافهما بالعموم والخصوص لامتيازهما بذلك وتمايز العلوم بتمايز الموضوعات

كإبراهيم وإسمعيل كما قال ابن جنى وإن كانت متمكنة لأن التصريف من خصائص لغة العرب (ولا يدخل التصريف فى الحروف) لأنها مجهولة الأصل موضوعة وضع الأصوات لا تقابل بالفاء والعين واللام لبعد معرفة اشتقاقها ولهذا كانت ألفاتها أصولا غير زائدة ولا منقلبة عن حرف علة (ولا) يدخل التصريف فيما أشبهها) أى أشبه الحروف (وهى الأسماء المتوغلة فى البناء) كالضمائر وأسماء الاستفهام والشرط وأسماء الأفعال والموصولات وأسماء الإشارة (والأفعال الجامدة) وهى التى لم تختلف أبنيتها لاختلاف الأزمنة نحو نعم وبئس وعسى وليس لأنها أشبهت الحروف فى الجمود وما دخله التصريف من الحروف وما أشبهها فهو شاذ يوقف عند ما سمع منه فمن ذلك مجىء الحذف فى سوف والإبدال فى حاء حتى عينا وهمزة إن هاء والحذف والإبدال فى لعل والتصغير فى ذا والذى وفروعهما والإبدال فى لام عسى والحذف فى عين ليس عند تاء اتصال تاء الفاعل (فلذلك) أى لأجل أن التصريف لا يدخل الحروف ولا ما أشبهها من الأسماء والأفعال (لا يدخل فيما كان) من الأسماء موضوعا (على حرف) واحد (أو) على (حرفين إذ لا يكون كذلك) فى الوضع على حرف أو حرفين (إلا الحرف كباء الجر ولامه) فإنهما موضوعان على حرف واحد (وقد وبل) فإنهما موضوعان على حرفين (وما أشبه الحرف كتاء قمت) فإنها موضوعة على حرف واحد (ونا من قمنا) فإنها موضوعة على حرفين وهذا الحكم معلوم مما تقدم من أن التصريف لا يدخل المبنيات ولكن ذكر توطئة وتمهيدا لقوله (وأما ما وضع) فى الأصل (على أكثر من حرفين ثم حذف بعضه) لعارض (فيدخله التصريف) نظرا إلى أصل وضعه (نحو يد ودم) بحذف لاميهما (فى الأسماء ونحو ق زيدا) بحذف فائه ولامه (وقم وبع) بحذف عينهما (فى الأفعال) وقس على ذلك.

(فصل) (ينقسم الاسم المجرد من الزوائد وأقله الثلاثى كرجل) لأنه يحتاج إلى حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه إذ يجب أن يكون المبتدأ به متحركا والموقوف عليه ساكنا فلما تنافيا فى الصفة كرهوا مقارنتهما ففصلوا بينهما فإن قيل المتوسط لا يخلو من أن يكون متحركا أو ساكنا أيا ما كان يلزم التنافى مع أحدهما أجيب بأنه لما جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط فلا يتحقق التنافى (وغايته الخماسى كسفرجل وما بينهما) أى بين الثلاثى والخماسى (الرباعى كجعفر) ولم يجوزوا سداسيا لئلا يتوهم أنه كلمتان (وإلى مزيد فيه) وأقله أربعة كقتال (وغايته سبعة كاستخراج) وبينهما ذو الخمسة كإكرام وذو الستة كانطلاق (وأمثلته كثيرة بلغت) (فى قول سيبويه) ثلثمائة مثال وثمانية أمثلة وزاد الزبيدى عليه نيفا وثمانين مثالا وذكرها (لا تليق بهذا المختصر) فلا نشتغل بها وما للاختصار بل نذكر أماكن الزيادة حفظا للضبط وتقليلا للانتشار فنقول الزيادة تكون واحدة واثنتين وثلاثا وأربعا ومواضعها أربعة ما قبل الفاء وما بين الفاء والعين وما بين العين واللام وما بعد اللام ولا تخلو من أن تقع متفرقة أو مجتمعة فالزيادة الواحدة قبل الفاء نحو أجدل وما بين الفاء والعين نحو كاهل وما بين العين واللام نحو غزال وما بعد اللام نحو علقى والزيادتان المتفرقتان بينهما الفاء نحو أجادل وبينهما العين نحو عاقول وبينهما اللام نحو قصيرى وبينهما الفاء والعين نحو إعصار وبينهما العين واللام نحو خيزلى وبينهما الفاء والعين واللام نحو أجفلى والمجتمعتان قبل الفاء نحو منطلق وبين الفاء والعين نحو جراجر وبين العين واللام نحو خطاف وبعد اللام نحو علباء والثلاث المتفرقات نحو تماثيل والمجتمعة قبل الفاء نحو مستخرج وبين العين واللام نحو سلاليم وبعد اللام نحو عنفوان واجتماع اثنتين وانفراد واحدة نحو أفعوان والأربعة نحو اشهيباب

(قوله كإبراهيم وإسمعيل) ينظر ما معنى عدم دخول التصريف فى ذلك مع أنهما يثنيان ويجمعان وتقدم أن تغيير المفرد إلى التثنية أو الجمع تصريف فليتأمل (قوله موضوعة وضع الأصوات) ينظر ما معنى قوله موضوعة وضع الأصوات وينظر هل قوله لبعد معرفة الخ ينافيه قوله مجهولة الأصل لاقتضاء البعد أنه يمكن معرفة أصله (قوله ينقسم الاسم) أى المتصرف فلا يرد أن المبنى قد يكون على حرف أو حرفين وقول الشارح لأنه يحتاج الخ باعتبار الوضع الأصلى وما حق الكلمة أن تكون عليه (قوله وذكرها) المتبادر أنه مصدر مبتدأ وقول المصنف لا يليق خبره فى كلامه خبر عن قوله وأمثلته فهو مبدوء بالتاء المثناة فوق ويلزم على كلام الشارح أن يقرأ بالياء المثناة تحت ويحتمل أن يقرأ قوله وذكرها بصيغة الفعل الماضى المسند إلى ضمير الزبيدى (قوله قصيرى) فى الصحاح القصيرى الضلع التى تلى الشاكلة وهى الواهية فى أسفل الأضلاع والقصيرى أيضا أفعى اهـ واقتصر فى الصحاح[1] على الثانى فقال القصيرى مصغرا مقصورا ضرب من الأفاعى (قوله خيزلى) فى النسخة المصححة على الشارح مضبوط بالحاء المهملة المفتوحة ولم أقف عليه ولم يذكر فى القاموس فى مادة احزأل (قوله أجفلى) فى القاموس ودعاهم الجفلى محركة والأجفلى أى بجماعتهم وعامتهم والأجفلى الجماعة من كل شىء (قوله عنفوان) فى القاموس عنفوان الشىء وعنفوه محددا أوله وبهجته

(١) قوله واقتصر فى الصحاح الخ هذا النقل غير محرر اهـ

مصدر اشهاب (وأبنية الثلاثي) المجرد (أحد عشر) بناء (والقسمة) العقلية (تقتضي) أن تكون (اثني عشر) بناء وذلك (لأن) الحرف (الأول واجب الحركة) لأنه مبتدأ به والابتداء بالساكن متعذر فأحواله ثلاثة (والحركات) الخالصة (ثلاث) الفتحة والكسرة والضمة (و) الحرف (الثاني يكون محركا وساكنا) فأحواله أربعة (فإذا ضربت الثلاثة أحوال) الحرف (الأول في أربعة أحوال) الحرف (الثاني خرج من ذلك اثني عشر) بناء وأما الحرف الأخير فلا عبرة به في وزن الكلمة لأنه حرف إعرابها (وأمثلتها) في الاسم والصفة (فلس) سهل بفتح أوله وسكون ثانيه (فرس) بطل بفتحتين (كتف) حذر بفتحة فكسرة (عضد) طمع بفتحة وضمة (حبر) نكس بكسرة فسكون (عنب) زيم أي متفرق بكسرة ففتحة (إبل) بلز بكسرتين (قفل) حلو بضمة فسكون (صرد) حطم بضمة ففتحة (دئل) بضمة فكسرة (عنق) جنب بضمتين فبدأ بمفتوح الفاء مع الأربعة في العين ثم بالمكسور مع الثلاثة ثم بالمضموم مع الأربعة والمهمل منها فعل بكسر أوله وضم ثانيه لأنهم كرهوا الانتقال من الكسرة إلى الضمة لأن الكسرة ثقيلة والضمة أثقل منها (وأما قراءة أبي السمال) بفتح السين المهملة وتشديد الميم وفي آخره لام (والسماء ذات الحبك بكسر الحاء وضم الباء) ونسبها أبو الفتح بن جني في المحتسب لأبي مالك الغفاري (فقيل لم تثبت) هذه القراءة (و) على تقدير ثبوتها (قيل اتبع الحاء) من الحبك (التاء من ذات) في الكسر (والأصل حبك بضمتين) فكسر الحاء إتباعا لكسر التاء قبلها ولا يعتد باللام الساكنة لأن الساكن غير حاجز حصين كما اتبع من قرأ الحمد لله بضم اللام إتباعا لضم الدال قبلها (وقيل) لا إتباع وإنما الكسر (على التداخل في حرفي الكلمة إذ يقال حبك بضمتين وحبك بكسرتين) فركب هذا القارئ منها هذه القراءة فأخذ من لغة الكسرتين كسر الحاء ومن لغة الضمتين ضم الباء واعترض بأن التداخل إنما يكون بين حرفي كلمتين لا بين حرفي كلمة واحدة ووجهه الجاربردي بأنه لما تلفظ بالحاء المكسورة من اللغة الأولى غفل عنها وتلفظ بالباء المضمومة من اللغة الثانية وقال ابن جني أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال إلى القراءة المشهورة فنطق بالباء مضمومة ورده ابن مالك في شرح الكافية والحبك تكسر كل شيء كالرمل والماء إذا مرت بهما الريح (وزعم قوم إهمال فعل) بضم الفاء وكسر العين (أيضا) لما فيه من الانتقال من ضم إلى كسر (وأجابوا عن دئل) اسم دويبة سميت به قبيلة من بني كنانة (ورئم) بضم الراء وكسر الهمزة اسم جنس الاست (بأنهما) ليسا من أصول الأسماء وإنما هما (منقولان من الفعل) المبني للمفعول واعترض بأن ذلك ممكن في الدئل لأنه علم قبيلة لا في الرئم لأنه اسم جنس والنقل لا يكون إلا في الأعلام دون أسماء الأجناس وأجيب بأن السيرافي ذهب إلى أن النقل قد يجيء في أسماء الأجناس فلا معنى للتوقف فيه (واحتج المثبتون) لفعل في أصول الأسماء (بوعل) بضم الواو وكسر العين المهملة (لغة في الوعل) بفتح الواو وحكاها الخليل فثبت بهذا أن فعل بضم أوله وكسر ثانيه ليس بمهمل ولا منقول بل هو قليل (و) على القولين فإنه (إنما أهمل أو قل) عند العرب (لقصدهم تخصيصه بفعل المفعول) دائما على الأول وغالبا على الثاني (والرباعي المجرد) خمسة أبنية (مفتوح الأول والثالث) اسما (كجعفر) وصفة كسلهب الرجل الطويل (ومكسورهما) اسما (كزبرج) بكسر الزاي وسكون الموحدة وكسر الراء وبالجيم الذهب وصفة كخرمل للمرأة الحمقاء (ومضمومهما) اسما (كدملج) بالجيم وصفة كجرشع للجمل العظيم

(قوله طمع) من طمع يطمع طمعا فهو طمع وطامع (قوله بكسرة ففتحة) قال الدنوشري (فائدة) فعل بكسر ففتح كثير في الأسماء قليل في الصفات ومنه ماء روى أي كثير وقوم عدى ودين قيم ولحم زيم أي متفرق ومكان سوى قيل ولم يرد غير ذلك واقتصر سيبويه على الثاني وينظر على زيم بالزاي أو بالراء (وأقول) هو بالزاي (قوله دئل) كان بعده (٣٥٥) في النسخة المصححة ثم ضرب عليه بالقلم ولا أدري وجهه والمناسب لصنيعه إثباته ليكون مثالا للصفة كسابقه ولاحقه وكونه منقولا لا يقتضي إسقاطه لأن دئل كذلك بل عدم النقل في رئم أظهر كما يأتي في كلامه (قوله لأنهم كرهوا الانتقال الخ) أحسن منه كما قال بعضهم أن يقال في تعليل ذلك لثقل الخروج من كسر لازم إلى ضم لازم (قوله ووجهه الجاربردي) قال الدنوشري ينظر ما وجه الفرق بين كلام الجاربردي وكلام ابن جني وينبغي أن ينظر ما رد به ابن مالك اه (وأقول) عدم الفرق بين كلام الجاربردي وابن جني من الذهول والغفلة عن كون الجاربردي أعتبر غفلة القارئ بعد تلفظه بالحاء المكسورة وابن جني اعتبر ميله إلى القراءة المشهورة وأما ما رد به ابن مالك فهو قوله وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت القراءة إليه لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما يسمع منه لإمكان عروض ذلك له (قوله اسم دويبة) قال بعضهم شبيهة بابن عرس فيما حكاه الأخفش وعن الليث أن الوعل لغة في الوعل ونقل عن الخليل كما قال الشارح (قوله أن فعل بضم أوله الخ) ينظر ما وجه تركه تنوين فعل (قوله والرباعي) بالجر عطف على الثلاثي أي وأبنية الثلاثي والنظر لم لم يذكر المصنف هنا العدد ولا جر الرباعي باللام كما فعل فيما يأتي في قوله وللخماسي المجرد أربعة

(ومكسور الأول مفتوح الثاني) اسما (كفطحل) بالفاء والطاء والحاء المهملتين لزمن الطوفان وزمن خروج نوح من السفينة وصفة كسبطر للطويل (ومكسور الأول مفتوح الثالث) اسما (كدرهم) وهو معرب وإنما صح التمثيل به لأنه على زنة الوضع العربي وصفة كهجرع للطويل قال الأصمعي ولا ثالث لهما وزيد ضفدع وصندد وهبلع للأكول وقيل الهاء زائدة (وزاد الأخفش والكوفيون مضموم الأول مفتوح الثالث كجخدب) بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة وفتح الدال المهملة وهو الجراد الأخضر الطويل الرجلين كالجندب وقيل ذكر الجراد أو الجسيم السمين من الإبل (والمختار) عند جمهور البصريين واستظهره في التسهيل (أنه فرع من مضمومها) استثقالا لضمتين في رباعي ليس بينهما حاجز حصين (و) لأنه (لم يسمع) فتح الثالث (في شيء) من الرباعي (إلا وسمع فيه الضم) من غير عكس كجخدب وطحلب) للأخضر الذي يعلو الماء وبرقع من الأسماء (وجرشع) بالجيم والراء والشين المعجمة والعين المهملة للعظيم من الجمال ويقال للطويل (ولم يسمع في برثن) بضم الموحدة وسكون الراء وضم الثاء المثناة فوق أحد براثن الأسد وهو بمنزلة الظفر للإنسان (وبرجد) بضم الموحدة وسكون الراء وضم الجيم وبالدال المهملة لكساء غليظ (وعرفط) بضم العين المهملة وسكون الراء وضم الفاء وبالطاء المهملة لشجر البادية (إلا الضم) بالرفع على النيابة عن فاعل يسمع (وللخماسي المجرد أربعة) من الأبنية (أمثلتها) مفتوح الأول والثاني والرابع اسما (سفرجل) وصفة شمردل للطويل وشقحطب للتيس الذي له أربعة قرون ومفتوح الأول والثالث ومكسور الرابع اسما كقهبلس لحشفة الذكر وصفة نحو (جحمرش) بفتح الجيم وسكون المهملة وكسر الراء وبالشين المعجمة للعجوز المسنة قاله السيرافي وقيل الأفعى العظيمة وقيل لم يأت هذا الوزن إلا صفة وأن القهبلس المرأة العظيمة ومكسور الأول مفتوح الثالث اسما كـ(قرطعب) بكسر القاف وسكون الراء وفتح الطاء المهملة وبالمرحرة الشيء التافه الحقير يقال ما عليه قرطعبة وصفة جردحل للجمل الضخم ومضموم الأول مفتوح الثاني مكسور الرابع اسما نحو قبعثر للأسد وصفة (قذعمل) بضم القاف وفتح الذال وسكون العين المهملة وكسر الميم للبعير الضخم (فجملة الأوزان المتفق عليها) عند الجميع (عشرون) وزنا أحد عشر للثلاثي وخمسة للرباعي وأربعة للخماسي وجعل مضموم الفاء مكسور العين متفقا عليه إما لضعف القول بإهماله ولذا قال وزعم قول فعل وإما للتغليب وما ذكره من أصالة جميع حروف الرباعي والخماسي هو مذهب البصريين وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن كل اسم زادت حروفه على ثلاثة ففيه زيادة فإن كان على أربعة كجعفر ففيه زيادة واحدة وهل هي الحرف الأخير أو ما قبله ذهب الفراء إلى الأول والكسائي إلى الثاني وإن كان على خمسة أحرف كسفرجل ففيه زيادتان قاله الشاطبي (وما خرج عما ذكرنا من الأسماء العربية الوضع فهو مفرع عنها إما بزيادة) في أوله (كمنطلق) أو في وسطه كظريف (و) فيهما نحو (محرنجم) أو في آخره كحبلى (أو بنقص أصل كيد ودم) وأصلها يدي ودمي (أو بنقص حرف زائد كعلبط) بضم العين المهملة وفتح اللام وكسر الباء الموحدة وبالطاء المهملة الغليظ الضخم (أصله علابط بدليل أنهم نطقوا به) على أصله (و) الدليل على وجود الألف بعد اللام (أنهم لا يوالون بين أربع متحركات) في كلمة واحدة إلا أن يعرض عارض كزيادة في تقدير الانفصال نحو شجرة (أو بتغيير شكل) أي حركة (كتغيير مضموم الأول والثالث بفتح ثالثه في نحو جخدب) بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة وفتح الدال (أو بكسر أوله في نحو خرفع) بكسر الخاء المعجمة

(قوله كفطحل) ومثل فطحل قطرانم لوعاء الكذب (قوله وزاد الأخفش الخ) قال بعضهم وأما نحو جخدب فسيبويه لم يثبته ورواه بالضم وروى الفراء برقع وطحلب فالأجود فيهما ضم القاف واللام فيكونان كبرثن وأما جؤذر فإنه أعجمي وأما جخدب فالرواية الجيدة فيه ضم الدال على أنه لو ثبت فتحها أمكن أن يكون مخففا من جخادب كما قالوا أن علبطا مخفف من علابط والأظهر ما ذهب إليه الأخفش والكوفيون لأن الفراء ثقة في روايته فلا وجه لردها ويقويه إظهار التضعيف في نحو سودد وعندد لإرادة الإلحاق بجندب ولو لم يكونا له لقيل سود وعند فلو كان هذا البناء معدوما لامتنع وجود ما هو ملحق به (قوله كالجندب) أي فإنه اسم للجراد الأخضر الطويل الرجلين وجندب أيضا ابن العنبر بن عمرو بن تميم (قوله للأخضر الذي يعلو الماء) أي الشيء الأخضر وعبر بعض الشافعية بقوله النبت الأخضر وعبارة القاموس الطحلب خضرة تعلو الماء اه ووصفها بأنها تعلو يقتضي أنه أراد الجرم الأخضر لا الوصف لأنه لون قائم بالماء ولا يقال إنه يعلوه وفي بعض كتب المالكية تفسير الطحلب بما في القاموس وأن الذي ينبت في جوانب محل الماء يسمى خرزا بالخاء والزاي ولم يذكر ذلك في القاموس وإنما فيه خرز كصرد ذكر الأرانب (قوله للطويل) أي ولا يختص بالرجل كجرشع (قوله وضم التاء المثناة فوق) تقدم له مثله في باب جموع التكسير وتقدم أنا قلنا إن الصواب بضم الثاء المثلثة (قوله وشمردل) بالدال المهملة وإعجامها لغة كما في القاموس (قوله الشيء التافه الحقير) ذكر بعضهم أنه اسم للسحاب وبعضهم أنه اسم دابة (قوله قذعمل) قال بعضهم والقذعمل لا يستعمل إلا بعد النفي إما

بها ربضم هافينظر هل ذلك صحيح أم لا وزاد ابن السراج بناء خامسا وهو هندلع لبقلة والأظهر أنه رباعي والنون زائدة (فصل)

وسكون الراء وضم القاف وبالعين المهملة القطن الفاسد (وكثنبهر مكسورهما) أي الأول والثالث (بضم ثالثه في نحو زئبر) بكسر الزاي وسكون الهمزة بعدها وضم الموحدة وأصلها الكسر وهو ما يعلو الثوب الجديد (وأما شرخس) بفتح الشين المهملة والراء وسكون الخاء المعجمة وبالسين المهملة لبلدة (وبلخش) بفتح الموحدة واللام وسكون الخاء المعجمة وبالشين المعجمة لنوع من الجواهر (فأعجميان) لا عربيان إذ ليس في أمثلة الرباعي مفتوح الأول والثاني .

(فصل) (وينقسم الفعل إلى مجرد) من الزوائد (وأقله ثلاثة كضرب) وقعد (وأكثره أربعة كدحرج) ودربج أي ذل (وإلى مزيد فيه) وأقله أربعة كأكرم (وغايته ستة كاستخرج) وبينهما الخماسي كانطلق ومزيد الرباعي أقله خمسة كتدحرج وغايته ستة كاحرنجم (و) مزيد الثلاثي (أوزانه كثيرة) ومشهورها خمسة وعشرون وزنا ومزيد الرباعي أوزانه ثلاثة تفعلل كتدحرج وافعنلل كاحرنجم وافعلل كاقشعر واختلف في هذا الثالث فقيل هو بناء مقتضب وقيل هو ملحق باحرنجم وزاد بعضهم في مزيد الرباعي وزنا رابعا وهو افعلل نحو اجرمز (وأوزان الثلاثي) المجرد (ثلاثة) مفتوح العين ومكسورها ومضمومها (كضرب وعلم وظرف) لأن الفاء لا تكون إلا مفتوحا لرفضهم الابتداء بالساكن وكون الفتحة أخف واللام مفتوح دائما للخفة والعين لا تكون إلا متحركة لئلا يلزم التقاء الساكنين في نحو ضربت والحركات منحصرة في الفتح والكسر والضم (وأما ما جاء من نحو نعم وشهد بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين فزال عن الأصل لضرب من الخفة والأصل فيهما فعل بكسر العين (وأما نحو ضرب بضم أوله وكسر ثانيه) ففيه قولان أحدهما أنه أصل برأسه وإليه ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ونقله في شرح الكافية عن سيبويه والمازني والثاني أنه فرع من فعل الفاعل وإليه ذهب جمهور البصريين ونقل عن سيبويه (فمن قال إنه وزن أصل مستدلا بأن نحو جن وبهت وطل دمه وأهدر) دمه (وأولع بكذا وعني بحاجتي بمعنى اعتنى بها وزهي علينا بمعنى تكبر) وحم زيد وزكم وزهك وفلج وسقط في يده ورهصت الدابة ونفست المرأة ونتجت الناقة وهم الهلال وأغمي على زيد وأخواتها (لم تستعمل إلا مبنية للمفعول) خبر أن (عده) وزنا (رابعا) خبر لمن قال وتقرير الدليل منه أن فعل المفعول لو كان فرعا لغيره لكان مستلزما وجوده وجود ذلك الغير ضرورة كون الفرع يستلزم وجوده وجود أصله واللازم باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة أن الفرعية تابعة للأصل ولا يوجد فرع بغير أصل ونحن وجدنا أفعالا مبنية للمفعول غير مغيرة عن المبني للفاعل وجوابه بالنقض وهو أن لنا جموعا لم يسمع لها واحد كعباديد وأبابيل والجمع فرع الإفراد اتفاقا فلو كان ما ذكرتم صحيحا لزم كون الجمع أصلا برأسه وأنتم لا تقولون به فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا عن ذلك (ومن قال إنه فرع عن فعل الفاعل مستدلا بترك الإدغام في نحو سوير) وترك الإبدال في نحو ووري (لم يعده) وزنا رابعا وتقرير الدليل أن الواو والياء متى اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون فإن الواو تقلب ياء وتدغم الياء في الياء وأن الواو متى اجتمعتا في أول الكلمة أبدلت الأولى همزة لزوما فلما لم يحصل إدغام ولا إبدال دل ذلك على أنهما مغيران من فعل الفاعل وهو ساير ووارى فكما لا تدغم الألف من ساير ولا تهمز الواو من وارى فكذلك ما غير منهما وأجاب الأولون عن ترك الإدغام والإبدال فقالوا أما ترك الإدغام فلئلا يلتبس بمجهول فعل لأنه إذا قيل سير بالإدغام لم يعلم أنه مجهول ساير أو سير وأما ترك الإبدال فلأن الواو الثانية في ووري ليست متأصلة في الواوية لأنها منقلبة عن ألف وارى (وللرباعي وزن واحد كدحرج) وزلزل (ويأتي في دحرج بالضم) في أوله والكسر فيما قبل آخره (الخلاف) السابق (في فعل المفعول) .

(قوله وافعلل) أي بتخفيف اللام الأولى وتثقيل الثانية ومن أمثلته اكفهر الرجل عبس وتجهم وفي الحديث إذا لقيت الكافر فالقه بوجه مكفهر أي عبوس منقبض (قوله وهو افعلل) أي بتضعيف اللام الأولى وتخفيف الثانية (قوله نحو اجرمز) يقال اجرمز الرجل انقبض من الشيء وضم جراميزه أي ما انتشر من لباسه (قوله لا يكون إلا مفتوحا) من لازم ذلك أنه لا يكون إلا متحركا فقوله لرفضهم الابتداء بالساكن علة لمطلق حركته وكون الفتحة أخف علة لخصوص كون الحركة فتحة وعلى قياسه كان ينبغي أن يقول بعد قوله واللام مفتوح دائما لأن الماضي بني على حركة لمشابهته المعرب ليكون علة لحركة اللام المطلقة وقوله للخفة لخصوص كونها فتحة (قوله وأما ما جاء الخ) جواب عن سؤال وارد على قوله أن الفاء لا تكون إلا مفتوحة مع أنها مكسورة فيما ذكر وكان ينبغي أن يقول والأصل فيهما فتح الفاء وكسر العين (قوله ونفست المرأة) في الصحاح وقد نفست المرأة بالكسر ويقال أيضا نفست المرأة

غلاما على ما لم يسم فاعله وفي شرح المنهاج للعلامة الشمس الرملي يقال في فعله نفست المرأة بضم النون وفتحها وكسر الفاء فيهما والضم أفصح اهـ (قوله بالنقض) هو تخلف الحكم عن الدليل (قوله لئلا يلتبس الخ) هذا إجمال لا التباس (قوله ويأتي في دحرج بالضم الخلاف السابق)

(فصل) (في كيفية الوزن ويسمى التمثيل) لمماثلة حروف الميزان لحروف الموزون في تعدادالحروف وهيآتها وفائدة الوزن بيان أحوال أبنية الكلم في ثمانية أمور الحركات والسكنات والأصول والزوائد والتقديم والتأخير والحذف وعدمه والميزان لفظ فعل (تقابل الأصول بالفاء فالعين فاللام) على الترتيب المستفاد من الفاء حال كون حروف الميزان (معطاة ما الموزونها من محرك وسكون) أصليين (فيقال في وزن (فلس) من الأسماء (فعل) بسكون العين (وفي) وزن (ضرب) من الأفعال (فعل) بفتح العين (وكذلك) يقال (في) وزن (قام) من الأجوف (وشد) من المضاعف فعل بفتح العين فيهما (لأن أصلهما) قبل القلب والإدغام (قوم وشدد) بفتح العين فيهما فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها في الأول وأدغمت الدال في الدال لاجتماع المثلين في الثاني (و) يقال (في) وزن (علم فعل) بكسر العين (وكذلك) يقال (في) وزن (هاب) من الأجوف (ومل) من المضاعف فعل بكسر العين فيهما لأن أصلهما هيب وملل بكسر العين فيهما ففعل بهما ما تقدم من القلب والإدغام (و) يقال (في) وزن (ظرف فعل) بضم العين (وكذلك) يقال (في) وزن (طال وحب) فعل بضم العين فيهما لأن أصلهما طول وحبب بضم العين فيهما ففعل بهما ما تقدم من القلب والإدغام فحصل بذلك بيان الحركات الأصلية والسكنات (فإن بقي من أصول الكلمة شيء زدت) في الميزان (لاما ثانية في) وزن (الرباعي فقلت في) وزن (جعفر فعلل و) زدت لاما (ثالثة و) ثانية (في) وزن (الخماسي فقلت في) وزن (جحمرش فعلل) وما ذكره الموضح في كيفية وزن الثلاثي مجمع عليه وما ذكره في غيره اختلف فيه على مذهبين أحدهما ما ذكر وهو قول البصريين بناء على أن الجميع أصول وهو الصحيح والثاني أن ما زاد على الثلاثة زائد قاله الكوفيون بناء على قولهم أن منتهى الأصول ثلاثة كما تقدم عنهم ثم اختلفوا على ثلاثة مذاهب أحدها أنه لا يوزن لأنه لا يدرى كيفية وزنه والثاني أنه يوزن ويقابل آخره بلفظه والثالث أنه يوزن ويقابل الذي قبل آخره بلفظه وهو مبني على أن الزائد هل هو الآخر أو ما قبله فالفراء على الأول والكسائي على الثاني فهل جعفر فعلل كما يقول البصريون أو فعلر بزيادة الراء أو فعفل بزيادة الفاء أو لا يدرى ما هو أقوال أربعة (ويقابل الحرف (الزائد بلفظه) ليتميز عن الأصل إلا فيما يستثنى (فيقال في) وزن (أكرم) بزيادة الهمزة (وبيطر) بزيادة (وجهور) بزيادة الواو (أفعل وفيعل وفعول) على طريق اللف والنشر على الترتيب (و) يقال (في) وزن (اقتدر) بزيادة الهمزة والتاء (افتعل وكذلك) يقال (في) وزن (اصطبر) مما فاؤه صاد وقلبت تاء الافتعال فيه طاء (وادّكر) مما فاؤه ذال معجمة وقلبت تاء الافتعال فيه دالا مهملة افتعل (لأن الأصل) فيهما (اصتبر واذتكر) قلبت تاء الافتعال في الأول طاء وفي الثاني دالا لما سيجيء (و) يقال (في) وزن (استخرج) مما تساوى فيه عدد الزيادة والأصول (استفعل إلا أن الزائد إذا كان تكرار الأصل) سواء كان للإلحاق أم لا (فإنه يقابل عند الجمهور بما قوبل به ذلك الأصل) لأن تكرار الأصل في علم الصرف بمنزلة التوكيد اللفظي في علم النحو فكما أن ذاك يعطى حكم الأول فيتبعه في إعرابه فهذا يوزن بما يوزن به الأصل إعلاما بأن هذا التكرار لما سبق (كقولك في) وزن (حلتيت) بكسر الحاء المهملة وهو صمغ الأنجدان بفتح الهمزة وضم الجيم وإعجام الذال نبات جيد لوجع المفاصل (و) في وزن (سحنون) بضم السين المهملة وسكون الحاء المهملة وبنونين وهو أول المطر والريح (و) في وزن (اغدودن) بالغين المعجمة وبالدال المهملة ويقال اغدودن الشعر إذا طال واغدودن النبت إذا اخضر (فعليل وفعلول وافعوعل) لما أن الشرأصحابنا التاء في حلتيت للإلحاق بقنديل والنون في سحنون للإلحاق بعصفور والدال في اغدودن لغير الإلحاق وذهب بعضهم إلى أن الزائد يقابل بلفظه مطلقا ولو كان تكرار الأصل فيقال في وزن حلتيت فعليت وفي وزن سحنون فعلون وفي وزن اغدودن افعودل (وإذا كان في الموزون تحويل) من مكان إلى

أي لأن الدليل دل على أن المبني للمفعول من حيث هو أصل فلا يقال من قال بأصالة المبني للمفعول هناك استدل بأفعال اللازمة للبناء للمفعول فقد يقال لا يأتي ما قاله هنا

(فصل)

في كيفية الوزن قدمه على ما بعده عكس النظم لأن من فوائد الوزن معرفة الزائد من الأصل ووجه ما في النظم أن بالفرق بين الزائد والأصل يتوصل إلى طريق وزن الكلمة (قوله على الترتيب المستفاد من الفاء) أي العاطفة في قوله فالعين فاللام (قوله وهو مبني) الأظهر وهما مبنيان لأن البناء إنما هو على المذهبين الأخيرين كما لا يخفى وقوله فهل جعفر الخ عائد للكل بدليل قوله أو لا يدرى

مكان ويسمى القلب المكانى (أو حذف) لبعض الأصول (أثبت) أنت (بمثله فى الميزان فتقول فى) وزن (ناه) بالمد ماضى ينأى (فلع لأنه من نأى) والأصل نأى تحول اللام وهى الياء إلى موضع العين وهى الهمزة فصار نيأ فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ناء بالمد (و) تقول (فى) وزن (الحادى) وهو مبدأ العدد (عالف لأنه من الوحدة) والأصل الواحد تحول الفاء وهى الواو إلى موضع اللام وهى الدال ولا يمكن الابتداء بالألف فتقدم الحاء عليه فصار الحادو فقلبت الواو ياء لوقوعها متطرفة إثر كسرة فصار الحادى (و تقول فى) وزن (يهب) مما حذفت فاؤه (يعل) والأصل يوهب حذفت فاؤه لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة لأنه فى الأصل يفعل بالكسر ففتح لحرف الحلق فيكون الحذف من يفعل بالكسر قاله التفتازانى فى يطأ وأخواته (و) تقول (فى) وزن (بع) أمر من باع (فل) والأصل بيع حذفت عينه لالتقاء الساكنين (و) تقول (فى) وزن (قاض) مما حذفت لامه (فاع) والأصل قاضى حذفت لامه لالتقاء الساكنين وقد يتعذر وزن بعض الكلمات كاسطاع وإهراق وذلك لأن المعتبر الحركة والسكون بأصالتهما والفاء فى ذلك أصلها السكون والسين والهاء ساكنان فيلزم فى الميزان التقاء الساكنين فالصواب أن يقال فى وزنهما افعل لأن أصلهما أطوع وأريق والسين والهاء زائدتان :

(فصل) (فيما يعرف به الأصول والزوائد قال الناظم) فى النظم

(والحرف إن يلزم فأصل والذى ... لا يلزم الزائد مثل تا احتذى

فعرف الحرف الأصلى بأنه الذى يلزم فى جميع التصاريف وعرف الزائد بأنه الذى لا يلزم فى جميع التصاريف ومثله بتاء احتذى فإنها زائدة لأنها تحذف فى بعض التصاريف تقول حذا حذوه والاحتذاء الاقتداء ولبس النعل (وفى) كلا (التعريفين نظر أما) التعريف (الأول) وهو تعريف الأصل (فلأن الواو من كوكب والنون من قرنفل زائدتان كما ستعرفه) قريبا (مع أنهما لا يسقطان) فى جميع التصاريف (وأما) التعريف (الثانى) وهو تعريف الزائد (فلأن الفاء من وعد والعين من قال واللام من غزا أصول مع سقوطهن فى يعد وقل ولم يغز) فتعريف الأصل غير جامع وتعريف الزائد غير مانع وأجاب عنه المرادى بأن الأصل إذا سقط لعلة فهو مقدر الوجود بخلاف الزائد والزائد إذا لزم فهو مقدر السقوط ولذلك يقال الزائد ما هو ساقط فى أصل الوضع تحقيقا أو تقديرا (وتحرير القول فيما تعرف به الزوائد أن يقال اعلم أنه لا يحكم على حرف بالزيادة حتى تزيد بقية) أصول (أحرف الكلمة) عند التردد فيها (على أصلين ثم الزوائد نوعان تكرار الأصل وغيره فالأول) هو تكرار الأصل (لا يختص بأحرف بعينها) بل يكون فى جميع الحروف إلا الألف فإنها لا تقبل التضعيف وسواء كانت من حروف سألتمونيها أم لا (و) الزائد لتكرار أصل (شرطه أن يماثل اللام كجلبب) بزيادة الباء الثانية للإلحاق بدحرج (وجلباب) مصدره ويطلق على الملحفة (أو) يماثل (العين إما مع الاتصال كقتل) بالتشديد وزيادة إحدى التاءين على الخلاف فى أنها الأولى أو الثانية (أو مع الانفصال بزائد) بينهما (كعقنقل) بفتح العين المهملة والقافين وبينهما نون ساكنة وهو الكثيب العظيم المتداخل الرمل (أو يماثل الفاء والعين كمرمريس) بفتح الميمين وسكون الراء الأولى وكسر الثانية وفى آخره سين مهملة قبلها ياء مثناة تحتانية ساكنة وهو الداهية ومرمريت للقفر ولا ثالث لهما (أو) يماثل (العين واللام كصمحمح) بمهملات التشديد وقال الجرمى الغليظ القصير وقال ثعلب رأس صمحمح أى أصلع غليظ شديد والحاصل أنه متى تكرر حرفان فى كلمة ولها أصل غيرهما حكم بزيادة أحد المضعفين وفى تعيين الزائد خلاف وذكر فى التسهيل أنه يحكم بزيادة ثانى المتماثلات وثالثها فى نحو صمحمح يعنى الحاء الأولى والميم الثانية وبزيادة ثالثها ورابعها فى نحو مرمريس يعنى الميم الثانية والراء التى تليها واستدل بعضهم على زيادة الحاء الأولى فى صمحمح والميم الثانية فى مرمريس

(قوله قاله التفتازانى فى يطأ وأخواته) أى قال إن حذف الواو منها لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة فى الأصل والمراد بأخواته يطأ يدع ويذر

(فصل)

(قوله فتعريف الأصل غير جامع الخ) فيه قلب كما لا يخفى لأن تعريف الأصل غير مانع لأنه يدخل فيه ما ليس منه وتعريف الزائد غير جامع لأنه يخرج منه بعض أفراده وعند التحقيق كل منهما غير جامع وغير مانع كما يظهر بالتأمل لأن ما ورد على طرد أحدهما ورد على عكس الآخر وبالعكس

(قوله ومرمريت للقفر) فى النسخة المصححة ضبط مرمريث بالثاء المثلثة وضبط القفر بالتاء المثناة وقضية صنيع القاموس أن مرمريت بالتاء المثناة وفسره بالداهية فهو مرادف لمرمريس ولم يذكر قفر بالتاء المثناة وإنما ذكر ثفر بالمثلثة وقال إنه السير فى مؤخر السرج وأنه بالتحريك وقد يسكن

بحذفهما فى التصغير حتى قالوا صميميع وصريريص ونقل عن الكوفيين فى صمحمح أن وزنه فعلل وأصله صمحح أبدلوا الوسطى ميما (وأما الذى يماثل الفاء وحدها كقرقف) بقافين مفتوحتين بينهما راء ساكنة وهو الخمر (وسندس) وهو رقيق الديباج (أو) يماثل (العين المفصولة بأصل كحدرد) بمهملات اسما لرجل ولم يجئ على فعلع بتكرير العين غيره (فأصلى) جواب وأما (وإذا بنى الرباعى من حرفين فإن لم يصح إسقاط ثالثه فالجميع أصل كسمسم) بكسر السينين المهملتين وزنه فعلل لأن أصالة الاثنين متحققة ولا بد من ثالث مكمل للأصول وليس أحد الباقيين بأولى من الآخر فحكم بأصالتهما وحكى عن الخليل والكوفيين أن وزنه فعفل تكررت فاؤه وهو بعيد (وإن صح) إسقاط ثالثه (كلمه) فإنه يصح إسقاط ثالثه (و) يقال (لمه) وهو أمر من لمت بمعنى لممت (فقال الكوفيون ذلك الثالث) الصالح للسقوط (زائد مبدل من حرف يماثل الثانى) فأصل لملم على قولهم لمم فاستثقل توالى ثلاثة أمثال فأبدلوا من أحدها حرفا يماثل الفاء ورد بأنهم قالوا فى مصدره فعللة ولو كان مضاعفا فى الأصل لجاء على التفعيل (وقال الزجاج) من البصريين ذلك الثالث الصالح للسقوط (زائد غير مبدل من شىء وقال بقية البصريين أصل) واختار الشارح مذهب الكوفيين وقال إنه أولى من جعله ثنائيا مكررا مع اتفاق المعنى للثلاثى المضاعف كما يقول البصريون فى أمثاله كقضقضت وكفكفت وكبكبت اه (والنوع الثانى) من نوعى الزائد وهو ما زيد لغير تكرار (مختص بأحرف عشرة) جمعت فى كلمات مرارا وهى هم يتساءلون يا هول استنم اسلمنى وتاه هويت السمان أهوت سليمان سألتمونيها (وجمعها الناظم فى بيت واحد أربع مرات فقال:

هناء وتسليم تلا يوم أنسه ۞ نهاية مسؤل أمان وتسهيل)

وينبغى أن يعد الشين المعجمة فى نحو أكرمتكش فى خطاب المؤنث فإن قالوا هذه مختصة بالوقف قلنا وهاء السكت كذلك وخصت هذه الأحرف بالزيادة دون غيرها لأن أولى ما زيد حروف المد واللين لأنها أخف الحروف وغيرها من الأحرف العشرة يرجع إليها فالهمزة بمجاورة الألف فى المخرج وتنقلب إلى حرف اللين عند التخفيف والهاء أيضا بمجاورة الألف فى المخرج والميم من مخرج الواو وهو الشفة وفيها غنة والنون فيها غنة تمد فى الخيشوم امتداد الألف فى الحلق والتاء حرف مهموس أبدلت من الواو فى تجاه والسين حرف مهموس فيه صفير ويقرب مخرجه من مخرج الياء واللام وإن كانت حرفا مجهورا لكنها تشبه النون وقريبة من مخرجها وأسباب الزيادة سبعة الإلحاق نحو كوثر والدلالة على معنى كحرف المضارعة وإمكان النطق كهمزة الوصل وهاء السكت فى قه وبيان الحركة كسلطانيه والمد ككتاب والعوض كزنادقة والتكثير كقبعثرى قاله ابن عصفور ولها شروط (فتزاد الألف بشرط أن تصحب أكثر من أصلين) ولا تكون فى الأول لتعذر الابتداء بالساكن بل تكون ثانية (ككاهل و) ثالثة نحو (عماد و) رابعة نحو (غضبى و) خامسة نحو (سلامى) بضم السين المهملة عظام صغار فى أصابع اليدين والرجلين وسادسة نحو قبعثرى وسابعة نحو بردرايا ويستثنى من ذلك إذ صحبت أكثر من أصلين من مضاعف الرباعى نحو ضوضى فإنها فيه بدل من أصل لا زائدة (بخلاف نحو قال وغزا) لأن الألف فيهما ليست زائدة لكونها لم تصحب أكثر من أصلين (وتزاد الواو والياء) أختها (بثلاثة شروط أحدها ما ذكر فى الألف) وهو أن تصحب أكثر من أصلين (والثانى أن لا تكون الكلمة) التى هما فيها (من باب سمسم) من الرباعى المضاعف (والثالث أن لا تتصدر الواو مطلقا) سواء كانت قبل أربعة أصول أم لا (ولا) تتصدر (الياء قبل أربعة أصول فى غير مضارع وذلك نحو صيرف وجوهر) فى زيادتهما ثانيتين (وقضيب وعجوز) فى زيادتهما ثالثتين (وحذرية وعرقوة) فى زيادتهما رابعتين والحذرية بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة وكسر الراء قطعة من الأرض غليظة والعرقوة بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف الخشبة

(قوله حيث قالوا صميميح) أى بياء التصغير بين الميمين ثم جاء بعد الميم الثانية وفى بعض النسخ صميميح بحاءين بعد ياء التصغير وهو تحريف ناشئ عن الغفلة عن موضوع الكلام (قوله قلنا وهاء السكت كذلك) إنما قيد بالسكت مع أنها تزاد فيه وفى غيره لأنه أظهر فى غرضه من انتفاء زيادة السين التى لا تزاد إلا فيه لظهور الجامع بين الشين والهاء حينئذ وانظر هلا قال إنه ينبغى أن يعد والشين فيمن قال ما ذكر ولما ذكر فى الشافية ما تزاد فيه السين قال وعد سين الكسكسة غلط لاستلزامه شين الكشكشة (قوله فإنها بدل من أصل) هو الواو لأن الأصل ضوضو والضوضا الصياح

المعترضة على رأس الدلو (بخلاف نحو يعيء وسوط) فإن الواو والياء فيهما لم يصحبا أكثر من أصلين (و) بخلاف نحو (يؤيؤ ووعوعة) فإنهما من باب سمسم واليؤيؤ بضم الياءين التحتانيتين بعدهما واو مهموزة اسم طائر ذي مخلب يشبه الباشق والوعوعة مصدر وعوع السبع بعينين مهملتين إذا صوت (وورنتل ويستعور) لتصدر الواو مطلقا والياء قبل أربعة أصول في غير مضارع والورنتل بفتح الواو والراء المهملة وسكون النون وفتح التاء المثناة فوق الشر وزعم قوم أن الواو فيه زائدة وهو ضعيف إذ لا نظير لذلك والصحيح أن الواو أصلية ولم يذكره الجوهري واختلف في لامه فقيل زائدة وإليه ذهب الفارسي وابن مالك وقيل أصلية وعلى القولين وزنه فعنلل إلا أن اللام الأخيرة على الأول زائدة وعلى الثاني أصلية وأما يستعور بمثناة تحتانية فسين مهملة فمثناة فوقانية فعين مهملة فواو فراء مهملة فوزنه فعللول كعضرفوط هذا هو الصحيح لأن الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثله إلا في المضارع نحو يدحرج وهو شجر يتسوك بعيدانه قاله المرادي وقال الجوهري اسم موضع عند حرة المدينة وكساء يجعل على عجز البعير واسم من أسماء الدواهي يقال ذهب في اليستعور أي في الباطل قاله الجاربردي (وتزاد الميم بثلاثة شروط أيضا وهي أن تتصدر ويتأخر عنها ثلاثة أصول فقط وأن لا تلزم في الاشتقاق وذلك نحو مسجد) لمكان السجود (ومنبج) بفتح الميم وسكون النون وكسر الباء الموحدة وبالجيم قال الجوهري اسم موضع (بخلاف نحو ضرغام) لعدم تصدر الميم (ومهد) لأنها لم يتأخر عنها ثلاثة أصول والضرغام الأسد والمهد مهد الصبي (ومرزجوش) لأنها لم يتأخر عنها ثلاثة أصول فقط بل أزيد من ذلك وهو بفتح الميم وسكون الراء وفتح الزاي وضم الجيم وفي آخره شين معجمة المردقوش بالميم والراء والدال المهملة والقاف وفي آخره شين معجمة بقلة طيبة الرائحة (ومرعز) بكسر الميم والعين المهملة وفي آخره زاي وهو ما لان من الصوف (فإنهم قالوا ثوب ممرعز فأثبتوها) أي الميم لزوما (في الاشتقاق) وبهذا رد ابن مالك على سيبويه في قوله أن الميم فيه زائدة ويشترط لزيادة الميم أيضا أن لا تكون كلمتها رباعية مؤلفة من حرفين كرر مهمه (وتزاد الهمزة المصدرة بالشرطين الأولين) وهما أن تتصدر وأن يتأخر عنها ثلاثة أصول فقط ولو قال بالشرط الثاني لكفى لأنه فرض الكلام في الهمزة المصدرة فشرط تصدير المصدر لغو (نحو أفكل) بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهي الرعدة يقال أخذه الأفكل إذا أخذته الرعدة (وأفضل) اسم تفضيل (بخلاف همزة (نحو كنأبيل) بكاف مضمومة ونون مفتوحة فهمزة ساكنة فباء موحدة فياء مثناة تحت فلام كعنبيل اسم موضع باليمن لانتفاء التصدير (وأكل) لأن المتأخر عنها أصلان لا ثلاثة (وإصطبل) بقطع الهمزة المكسورة لأن المتأخر عنها أربعة أصول لا ثلاثة فإن إصطبل خماسي كجردحل (وتزاد) الهمزة (المتطرفة بشرطين وهما أن تسبقها ألف وأن تسبق تلك الألف بأكثر من أصلين) سواء فتح أول كلمتها أم كسر أم ضم فالأول (نحو حمراء) الثاني نحو (علباء) الثالث نحو (قرفصاء) فالهمزة في الأول والثاني سبقت بثلاثة أصول وفي الثالث بأربعة أصول (بخلاف همزة (نحو ماء وشاء) فإن الألف قبلهما مسبوقة بأصل واحد (وبناء وأبناء) فإن الألف مسبوقة بأصلين لا بأكثر وبخلاف نحو نبأ وهو الخبر فإن الهمزة لم تسبق بألف (وتزاد النون متأخرة بالشرطين) المذكورين في الهمزة المتطرفة وهما أن يسبقها ألف وأن تسبق تلك الألف بأكثر من أصلين سواء في ذلك الاسم والصفة (نحو عثمان وغضبان) وتزاد متأخرة أيضا في المثنى والمجموع على حده وما حمل عليهما (بخلاف) نون (نحو أمان وسنان) فإن الألف فيهما سبقت بأصلين لا بأكثر منهما (وتزاد) النون (متوسطة بثلاثة شروط أن يكون توسطها بين أربعة بالسوية وأن تكون ساكنة وأن تكون غير مدغمة وذلك كغضنفر) وهو الأسد (وعقنقل) بعين مهملة وقافين وهو كثيب الرمل العظيم (وقرنفل) وهو نوع من العطر (وحبنطى) وهو القصير (وورنتل) وهو الشر (بخلاف)

(قوله كعضرفوط) هو ذكر العظاء وهو دويبة أكبر من الوزغة (قوله بجردحل) فسره الشارح في قول الموضح والخماسي المجرد أربعة أبنية بعد قوله قرطعب بسطر واحد فقال وصيغة نحو جردحل للجمل الضخم وفي القاموس الجردحل بكسر الجيم البعير الضخم وفي شرح الجمل لابن جني أنه الجمل الغليظ (قوله فالهمزة في الأول الأظهر أن) يقول فالألف

نون (عنبر) لأن قبلها حرفين وبعدها حرفان (و) نون (غرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق فإنها متحركة لا ساكنة (و) نون (عجنس) بفتح العين المهملة والجيم وتشديد النون وفي آخره سين مهملة الجمل الضخم فإنها مدغمة تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف فغلب التضعيف لأنه أكثر وجعل وزنه فعلل كمدبس وقال أبو حيان والذي أذهب إليه أن النونين زائدتان ووزنه فعنل (وتزاد) النون (مصدرة في المضارع) نحو نضرب وثانية نحو حنظل وثالثة نحو غضنفر ورابعة نحو رعشن وخامسة نحو سرحان وسادسة نحو زعفران وسابعة نحو عبيثران وهو نبت طيب الرائحة (وتزاد التاء في التأنيث كقائمة) وقامت (و) في (المضارع كتقوم و) في الماضي (المطاوع) من الثلاثي والرباعي (كتعلم) بتشديد اللام (وتدحرج و) في (الاستفعال) نحو الاستخراج (و) في (التفعل) نحو التكسر (و) في (الافتعال) نحو الاقتدار وفي التفاعل كالتضارب (وفروعها) من الفعل والوصف وفي التفعيل والتفعال نحو الترديد والترداد دون فروعهما لأن فروعهما لا تاء فيها (وتزاد السين في الاستفعال) كالاستخراج وفروعه (وأهملها الناظم) في النظم (وابنه) في شرحه (وزيادة الهاء واللام قليلة) في الاستعمال فزيادة الهاء (كأمهات وأهراق و) زيادة اللام نحو (طيسل) بفتح الطاء المهملة وسكون الياء آخر الحروف وفتح السين المهملة للكثير) بالمثلثة (بدليل سقوطها) أي الهاء (في) المصدر نحو (الأمومة) وفي الجمع أيضا كقوله * فرجت الظلام بأماتكا * وقد غلب الأمهات في العقلاء والأمات في البهائم وقيل لا أمهات جمع أمهة قال * أمهتي خندف والياس أبي * فالهاء زائدة في المفرد والجمع ووزن أمهة فعلهة والهاء للتكثير أو الإلحاق عند من أثبت فعللا وجوز ابن السراج أصالتها فيكون وزن أمهة فعلة كأبهة وهي العظمة ويقويه حكاية الخليل في كتاب العين تأمهت أما أي اتخذت أما ثم حذفت الهاء فبقي أما ووزنه فع لكنه كتاب مضطرب وكان الفارسي يعرض عنه وفي الصحاح أمهات جمع أمهة أصل أم اهـ (و) سقوطها في (الإراقة) مصدر أراق وبذلك يرد على المبرد في دعواه عدم زيادة الهاء قالوا ولا جواب له عنه إلا دعوى الغلط عن قاله لأنه لما أبدل الهمزة في هراق توهم أنها فاء فأدخلت الهمزة عليها فأسكنت (و) سقوط اللام في (الطيس) وهو العدد الكثير وكل ما على وجه الأرض من التراب والقمام أو هو خلق كثير النسل كالذباب والنمل والهوام قاله في القاموس (وأما تمثيل الناظم) في النظم (وابنه) في الشرح (وكثير من النحويين للهاء بنحو لمه ولم يره و) تمثيلهم (للام بذلك وتلك) من أسماء الإشارة في البعد تذكيرا وتأنيثا (فمردود) جواب أما (لأن كلا من هاء السكت) في لمه (ولام البعد) في ذلك وتلك (كلمة برأسها وليست جزءا من غيرها) ولا منزلة منزلة الجزء بما قبلها فلا يقال عليه وكذلك تاء التأنيث كلمة برأسها وليست جزءا من غيرها كقائمة وقد مثل بها (وما خلا من هذه القيود حكم بأصالته إلا إن قامت حجة) أي دليل (على الزيادة) وأدلتها التسعة أحدها سقوط الحرف من أصل كسقوط ألف ضارب من أصله وهو المصدر (فلذلك حكم بزيادة همزة شمأل) بفتح الشين المعجمة والهمزة وسكون الميم بينهما وهو ريح الشمال (واحبنطأ) بسكون الحاء المهملة وفتح الموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وبالهمزة في

(قوله كمدبس) هو الشديد من الإبل وغيرها (قوله عبيثران) ضبط في النسخة المصححة بالتاء المثناة والصواب أنه بالمثلثة (قوله وتزاد التاء في التأنيث الخ) قال الدنوشري وربما يفهم من اقتصاره على ما ذكر ومن اقتصار الشارح أن تاء ترجمان أصلية وهو أحد القولين قال في القاموس الترجمان كعنفوان وزعفران وريهقان المفسر للسان وقد ترجمه وعنه والفعل يدل على أصالة التاء اهـ فوزنه فعللان وهو معرب وقيل عربي وزعم بعضهم أنه يجوز أن يكون مأخوذا من الرجم بالحجارة لأن المفسر يرمي بالخطاب كما يرمى بالحجارة فحينئذ تكون تاؤه زائدة ويكون وزنه تفعلان وصرح هذا البعض بأن ضم تائه إتباع لضم جيمه وجوز بعضهم أن يكون مأخوذا من ترجيم الظن وهو القول بالظن يقال حديث مرجم أي مقول بالظن وأقول هذا المعنى لا يشهد لذلك والقائل لذلك الزوزني والبيهقي فليتأمل (قوله وقامت) فيه نظر لأن التاء في قامت في نية الانفصال ولم تنزل منزلة الجزء بخلاف التاء في قائمة ولذا جعل الإعراب عليها (قوله وتزاد السين في الاستفعال) ذكر ابن مالك في إيجاز التعريف أنه لم تزد السين وحدها يعني مجردة عن التاء إلا في اسطاع ويسطيع قال المصنف وللمدعي أن يدعي زيادتها في ضغبوس وهو الصغير من القثاء ويستدل بقول العرب ضغبت المرأة إذا أشتهت الضغابيس فأسقطوا السين في الاشتقاق وأظهر من ذلك زيادتها في قدموس بمعنى قديم اهـ (قوله وابنه في شرحه الخ) قال الدنوشري قال شهاب الدين الحلبي نسبة إهمال السين إلى ولد الناظم سبق قلم لأن كلامه في موضعين كالصريح في زيادة السين (قوله بأماتكا) الشاهد فيه حيث لم يكن فيه هاء فدل على أنها زائدة وصدره * إذا الأمهات قبحن الوجوه * وأمهاتكم من قوله تعالى والله أخرجكم من بطون أمهاتكم قد قرأ حمزة بكسر أوله وكسر الميم المشددة وقرأ الكسائي بكسر الألف وفتح الميم وقرأ الباقون بضم الألف وفتح الميم (قوله وفتح الموحدة) مشكل فإنه مخالف لقوله تعالى فذروه في سنبله فإنه بضم الباء اللهم إلا أن

آخره للإلحاق باحرنجم والحبنطى المنتفخ البطن (ودميص ولامص) بضم الدال وكسر الميم وبالصاد المهملة ملحق بهلابط (وابنم) وهو ابن والميم للمبالغة (ونون حنظل) بفتح الحاء المهملة والظاء المعجمة وبينهما نون ساكنة (وسنبل) بضم السين المهملة وسكون النون وفتح الموحدة (وتاءى ملكوت) بفتح الميم واللام (وعفريت) بكسر العين وسكون الفاء (وسيني قدموس) بضم القاف والميم وبينهما دال ساكنة وفي آخره سين مهملة العظيم وهو ملحق بعصفور وفي خطابها المرحل قدموس عليه وزن فعيول (واسطاع) بفتح الهمزة [illegible] الصحاح (و) في (الحبط) بفتحتين راجع إلى احبنطأ وهو مبني على أنها خلقت همزة فوزنه افعنلأ وقيل هذا الوزن مقدر وإنما هو افعنلى كاحرنبى الديك إذا انتفش للقتال ثم انقلبت الألف همزة (و) في (الدلاصة) راجع إلى دلامص وهو الشيء البراق كدرع دلاص ويقال فيها دمالص ودمليص ودملص وأبو الحسن وأبو عثمان يريان أصالة ميمهن وأن ذوات الأربعة غير ذوات الثلاثة وفيها سبع لغات سادسها دليص وهو أيضا دليل على الزيادة (و) في (البنوة) راجع إلى ابنم فهو ابن زيد فيها الميم (و) في (الملك) راجع إلى ملكوت قال في الصحاح والملكوت من الملك كالرهبوت من الرهبة (و) في (العفر بفتح أوله وهو التراب) راجع إلى عفريت بكسر العين (و) في (القدم) بكسر القاف وفتح الدال راجع إلى قدموس وكان حقه أن يقول وفي التقدم وفي كتاب الترقيص لمحمد بن المعلى الأزدي القدموس السيد المتقدم في قومه وجمعه قداميس وقال هالة القدموس ما تقدم وأشرف من أنف الجبل اه (و) في (الطاعة) راجع إلى أسطاع وأصله أطوع كأكرم نقلت حركة العين وهي الواو إلى فاء الكلمة وهي الطاء فقلبت ألفا بعد أن كانت واوا متحركة فعوضوا من هذه الحركة السين هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين ويدل على أن أصله أطاع قولهم يسطيع بضم حرف المضارعة (و) في قولهم (حنظلت الإبل إذا آذاها أكل الحنظل) راجع إلى حنظل (و) في قولهم (أسبل الزرع) راجع إلى سنبل (و) الدليل الثاني على الزيادة لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في تلك الكلمة التي ذلك الحرف منها كالتاء (حكم بزيادة النون في نرجس) بفتح النون وكسر الجيم نوع من الرياحين . فإن قيل هذه الكلمة أعجمية فكيف حكمتم بالزيادة . قلنا تكلمت بها العرب وتصرفوا فيها بالتثنية والجمع والتصغير وغير ذلك فأجروها مجرى العربي فلهذا حكمنا على نونه بأنها زائدة وكذا واو نوروز ويا ماز راهيم كنون نهرجم ونوار دوابازمة (وهندلع) بضم الهاء وسكون النون وفتح الدال وكسر اللام اسم بقلة (وتاءى) بالمثناة الفوقانية (تنضب) بفتح التاء المثناة فوق وسكون النون وضم الضاد المعجمة وهو ضرب من الشجر تألفه الحرباء ويروى بضم أوله وفتح ثالثه وبضمهما وقيل إن ضم التاء إتباع لضم النون نقله السخاوي في سفر السعادة (وتخيب) بضم التاء المثناة فوق والخاء المعجمة وكسر الياء المثناة تحت مع التشديد وفي آخره باء موحدة وهو الباطل يقال وقعوا في وادي تخيب أي باطل قاله الكسائي (لانتفاء فعلل) بفتح أوله وكسر ثالثه راجع لنرجس (وفعلل) بضم أوله وفتح ثالثه وكسر رابعه راجع لهندلع (وفعلل) بفتح أوله وضم ثالثه راجع لتنضب (وفعلل) بضم أوله وثانيه وكسر ثالثه مع التشديد راجع لتخيب قيل وفي ذكر هذا نظر لأنه منقول من الفعل كتعلم اسما على ذلك ومنعه من الصرف والدليل الثالث سقوطه من فرع كسقوط ألف كتاب في جمعه على كتب والدليل الرابع سقوطه لا لعلة في نظيره كسقوط ياء أيطل من أطل والأيطل الخاصرة والدليل الخامس كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع تلزم فيه زيادته مع الاشتقاق في نحو عفنقس بالقاف المكررة فأن النون فيه محكوم

يكون فتح الباء لغة اقتصر عليها الشارح (قوله واسطاع) وقع في نسخة الشارح استطاع بالتاء بعد السين فقال إن قلت قدم أن السين تزاد في الاستفعال وفروعه وهذا منها قلت المراد بالاستفعال وفروعه ما كان السين فيه للطلب كالاستخراج واستخرج وهذا ليس كذلك اه ووجه السؤال أن الكلام مفروض فيما خلا من القيود المتقدمة والاستفعال لم يخل منها فتأمله (قوله هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين) اعترضه المبرد بأن العوض من الشيء إنما هو إذا كان معدوما والفتحة هنا موجودة نقلت من العين إلى الفاء فلا معنى للتعويض بل فيه جمع بين العوض والمعوض وأجيب بأنه إنما وقع التعويض من ذهاب الحركة من العين لا من ذهاب الحركة بالكلية وذلك أنهم لما نقلوا الحركة من العين إلى الفاء الساكنة وقلبوا العين ألفا لحق الكلمة وهن وتغيير وصار معرضا للحذف إذا سكن ما بعده نحو أطع في الأمر فعوض السين من هذا القدر من الوهن وهو جواز لا وجوب ولهذا لم يعوضوا فيما كان مثله نحو أقام (قوله إتباع لضم النون) صوابه لضم الضاد (قوله قيل الخ) لعل وجه تضعيفه كما يشعر به الإتيان بقيل أنه لا يلزم من كونه منقولا من الفعل أن لا يستدل على زيادته بدليل آخر وإن كان كونه منقولا من الفعل كافيا في الدلالة على زيادتها إذ هي فيه لا تكون إلا زائدة (قوله عفنقس) لم يذكره في الصحاح وإنما فيه في مادة عفقس بالفاء ثم القاف والعفنقس العسر الأخلاق وكذا في القاموس زيادة على ما يأتي

وزيادتها مع أنه لا يعرف له اشتقاق لأن نونه في موضع لا تكون فيه مع الاشتقاق إلا زائدة نحو حجنفل من الحجفلة وهي لذي الحافر كالشفة للإنسان والحجنفل العظيم الشفة والدليل السادس كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق كالهمزة إذا وقعت أولا وبعدها ثلاثة أحرف نحو أفكل يحكم بزيادة همزته حملا على ما عرف اشتقاقه نحو أحمر والأفكل الرعدة والدليل السابع اختصاصه بموضع لا يقع فيه إلا حرف من حروف الزيادة كالنون في كنتأو لا عظيم اللحية وتاؤه مثناة ومثلثة في حنطأو العظيم البطن وطاؤه مهملة ومعجمة والدليل الثامن لزوم عدم النظير بتقدير أصالة ذلك الكلمة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها نحو تتفل على لغة من ضم التاء والفاء وهو ولد الثعلب فإن تاءه زائدة وإن لم يلزم من تقدير أصالتها عدم النظير فإنها لو جعلت أصلا كان وزنه فعللا نحو برثن وهو موجود ولكن يلزم عدم النظير في نظيرها أعني لغة الفتح فإذا ثبت زيادة التاء في لغة الفتح حكم بزيادتها في لغة الضم أيضا إذ الأصل اتحاد المادة والدليل التاسع دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة

(فصل)(في زيادة همزة الوصل) سميت بذلك لأنه يتوصل بها إلى النطق بالساكن كما قاله الداودي وقال المبدأ ابن الضائع سميت بذلك لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها والإضافة تكون بأدنى ملابسة (وهي همزة سابقة) في أول الكلمة (موجودة في الابتداء مفقودة في الدرج ولا تكون في مضارع مطلقا) سواء كان ثلاثيا أم رباعيا مجردا أم مزيدا فيه لأن المضارع مبدوء بحرف المضارعة وهي متحركة أبدا فلم يحتج لهمزة الوصل (ولا) تكون (في حرف غير أل) عند سيبويه (ولا في) فعل (ماض الثلاثي) مجرد (كأمر وأخذ ولا رباعي) في العدد (كأكرم وأعطى) فالهمزة في ذلك كله همزة قطع (بل) تكون (في) الفعل (الخماسي) وهو ما فيه زيادتان (كانطلق) واقتدر (والسداسي) وهو نوعان الثلاثي الذي فيه ثلاث زوائد (كاستخرج) والرباعي الذي فيه زيادتان كاحرنجم (وفي أمرهما) أي الخماسي والسداسي كانطلق واستخرج واحرنجم (و) في (أمر الثلاثي) الساكن ثاني مضارعه لفظا (كاضرب) بخلاف نحو هب وعد وقل مما ثاني مضارعه متحرك فلا يحتاج إلى همزة وصل (ولا) تكون (في اسم) لتحرك أوله (إلا في مصادر) الفعل (الخماسي والسداسي) تبعا لأفعالها وضابطها كل مصدر بعد ألف فعله الماضي أربعة أحرف فصاعدا ومجموع ذلك أحد عشر بناء الأول الانفعال (كالانطلاق) والثاني الافتعال كالاكتساب والثالث الافعلال كالاحمرار والرابع الافعيلال كالاحميرار (و) الخامس الاستفعال نحو (الاستخراج) والسادس الافعيعال كالاعشيشاب والسابع الافعوال كالاجلواذ والثامن الافعنلال كالاقعنساس والتاسع الافعنلاء كالاسلنقاء والعاشر الافعنلال كالاحرنجام والحادي عشر الافعلال كالاقشعرار (قالوا وفي عشرة أسماء محفوظة وهي اسم) وأصله عند البصريين سمو وعند الكوفيين وسم حذفت لامه على الأول وفاؤه على الثاني وعوض منها الهمزة (واست) وهو الدبر وأصله سته بفتح أوله وثانيه كجمل وفيه ثلاث لغات است وسه وست (وابن) بحذف اللام ثم قيل هي ياء من بنيت لأن الابن يبنى على الأب كبناء الحائط على الأس وقيل واو وهو الصحيح لأن جميع الأسماء المحذوفة اللام المعوض منها الهمزة لامها واو إلا استا فكان الحمل على الأعم أولى وأما الاستدلال بالبنوة فمردود بقولهم الفتوة ولام فتى ياء ووزن ابن فعل بفتحتين (وابنم) بمعنى ابن والميم زائدة للتوكيد والمبالغة كما في زرقم بمعنى الأزرق وليست هي بدلا من لام الكلمة وإلا لكانت اللام في حكم الثابتة فلا يحتاج إلى همزة وصل واتبع نونه ميمه في الإعراب (وابنة) هي ابن بزيادة الهاء فلا حاجة إلى الإعادة (وامرؤ) اسم تام لم يحذف منه شيء إلا أنه لما كان يجوز تخفيف همزته بنقل حركتها إلى الساكن قبلها مع الألف واللام نحو المر وأعلوه لذلك ولكثرة الاستعمال (وامرأة) هي امرؤ بزيادة الهاء (واثنان واثنتان)

(فصل)(قوله والعاشر الافعنلال) لايخفى أنه مكرر مع الثامن فكان ينبغي الاقتصار على العاشر ويمثل له بالاحرنجام ثم يقول الملحق ملحق باحرنجم أو الملحق به الاقعنساس لاجتماعهما في الوزن ولذلك لم يدغم فيه المثلان (قوله قالوا وفي عشرة أسماء) إنما نسبه اليهم توطئة لما يذكره من قوله وينبغي الخ (قوله وأصله عند البصريين سمو) أي خفف بحذف عجزه وتسكين أوله ولما سكن أوله اجتلبت همزة الوصل وزيادتها لا تنافي التخفيف بحذف اللام لسقوط الهمزة في الدرج وذلك كاف في التخفيف (قوله واست) الهمزة في است بدل من لام الكلمة وهي الهاء والدليل على أن أصلها سته تصغيرها على ستيهة وجمعها على أستاه فمن حذف الهاء منها سكن أولها كما في اسم ثم أتى بالألف ليتوصل به إلى النطق بالساكن وحذف الهاء ليس بأصل لأنه حرف صحيح لكنه شبه بحروف المد واللين ومن حذف التاء وهي العين لم يجلب ألف الوصل ولم يسكن السين وقد حمل على الهاء في الحذف لتقاربهما في المخرج في قولهم حر ألا ترى أنهم يقولون أحراح (قوله إلا أنه لما كان الخ) معناه كما قال بعض الأفاضل من مشايخنا أن لفظ المرء بالألف واللام يجوز فيه نقل حركة همزته إلى ماقبلها وهو الراء فيقال المرو والمرا والمري

أصلهما الليان وثنيتان بكملان وحمرتان بدليل قولهم في النسبة لنوى بفتحتين فحذفت اللام وأسكن الثاء وجيء بهمزة الوصل (وأيمن المخصوص بالقسم) وهو اسم مفرد مشتق من اليمن وهو البركة وهمزته همزة وصل عند البصريين وعند الكوفيين جمع يمين وهمزته همزة قطع والحاصل أن بعض هذه الهمزات عوض عن لام هي واو وذلك في ابن وابنة وابنم وبعضها عن لام هي ياء وذلك في اثنين واثنتين وبعضها عن لام صحيحة هي هاء وذلك في است وبعضها من حذف متوهم وذلك في امرئ وامرأة وبعضها من حذف واقع أحيانا وذلك في ايمن (وينبغي أن يزيدوا أل الموصولة) بالصفة كالضارب والمضروب (وايم لغة في ايمن فإن قالوا) في ايم (هي ايمن حذفت اللام قلنا وابنم هو ابن فزيدت الميم) فما كان جوابهم فهو جوابنا ولهم أن يتخلصوا بالفرق بأن ابنما حدثت له بزيادة الميم إتباع النون الميم في حركاتها بحسب العوامل فصار كالكلمة الأصلية حتى ذهب الكوفيون إلى أنه معرب من مكانين بخلاف ايم لغة في ايمن فإنه لم يصر بهذه المثابة ثم لا خصوصية للمعارضة بذكر ابنم فإن مؤنثات هذه الأسماء هي مذكراتها بزيادة التاء وحيث نظر إلى لغات الكلمة فكان ينبغي أن يقول وام لغة في ال عند طيئ فإنهم يبدلون لام التعريف ميما فيقولون في الرجل امرجل وإنما المرجع إلى الضابط وهو أن كل همزة تثبت في التصغير فهي همزة قطع وإلا فهي همزة وصل وإنما تركوا ال الموصولة للخلاف في اسميتها ولشبهها بأل المعرفة صورة (مسألة) اختلف في أصل همزة الوصل هل هو السكون أو الحركة والأول مذهب الفارسي واختاره الشلوبين والثاني مذهب سيبويه وهو الظاهر لوجوب التحريك في كل حرف يبتدأ به كلام الابتداء وعلى هذا فأصل حركة الهمزة الكسرة كما في اضرب واذهب وإنما ضمت في نحو اخرج كراهية الخروج من كسر إلى ضم وعلى الأول ذهبت بحركة ما قبل الآخر فكسرت في اضرب وضمت في اخرج وامتنع أن تفتح في اذهب الإلباس بالمضارع حالة الوقف فكسرت لأنه أخف من الضم ويتحصل (لهمزة الوصل بالنسبة إلى حركتها) في الاسم والفعل والحرف (سبع حالات) الأولى (وجوب الفتح في المبدوء بها أل) كالرجل لكثرة الاستعمال (و) الثانية (وجوب الضم في نحو انطلق واستخرج) حال كونهما (مبنيين للمفعول وفي أمر الثلاثي المضموم العين في الأصل نحو اقتل اكتب) كراهية الخروج من الكسر إلى الضم لأن الحاجز الساكن غير حصين وربما كسرت قبل الضمة الأصلية حكاه ابن جني في المنصف عن بعض العرب ووجهه أنه الأصل ولم تلتق الكسرة والضمة لفصل الساكن بينهما والوجهان مرجعهما الاعتداد بالساكن وعدم الاعتداد به (بخلاف امشوا اقضوا) فإن الهمزة فيهما مكسورة لأن عينهما في الأصل مكسورة وإنما ضمت لمناسبة الواو والأصل امشيوا اقضيوا أسكنت الياء للاستثقال ثم حذفت لالتقاء الساكنين وضمت العين لمجانسة الواو والتسلم من القلب ياء وإن شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها وحذفت لالتقاء الساكنين فالضمة على الإعلال الأول مجتلبة وعلى الثاني منقولة (و) الثالثة (رجحان الضم على الكسر فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة من نحو اغزي) بضم الهمزة راجحا وبكسرها مرجوحا (قاله ابن الناظم) في الشرح تبعا لأبيه في الكافية وشرحها ونصه فإن زالت الضمة اللازمة من اللفظ لاتصال عملها بياء المؤنثة نحو اغزي جاز في الهمزة وجهان أجودهما الضم لأن الأصل اغزوي اه فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فالضم نظرا إلى أن الضمة الأصلية مقدرة لأن المقدر كالموجود والكسر نظرا إلى الحالة الراهنة ومرجع الوجهين إلى الاعتداد بالعارض وعدمه ولم يجر هذان الوجهان في امشوا لأن الأصل كسر الهمزة وقد عضد بأصل الكسر فألغي العارض لمعارضة أصلين ولا كذلك اغزي لأن هذا العارض داع لأصل هو الكسر فجاز الاعتداد به دون الضم في امشوا (وفي تكملة

بإبدال همزة الساكنة من جاس ما قبلها فجاز إعلال لفظ امرئ بإسكان ميمه واجتلاب همزة الوصل توصلا إلى النطق بالساكن لأن الإعلال يأنس بالإعلال والضمير المنصوب في اعلوه عائد إلى امرئ والإشارة في قوله لذلك إلى تخفيف همزته الخ وقوله ولكثرة الاستعمال علة ثانية لإعلال لفظ امرئ ومعنى ذلك أنه لما كثر دور ذلك على الألسن كثرت صيغه فيصير المتكلم في فسحة إن شاء نطق بالمرء وإن شاء نطق بامرئ وإن شاء نطق بمخففات المرء فليتأمل

أبي علي الفارسي (أنه يجب إشمام ما قبل يا المخاطبة) تنبيها على الضم الأصلي (وإخلاص ضم الهمزة) من غير إشمام (وفي التسهيل) لابن مالك (أن همزة الوصل) يعني في اختير وانقيد (تشم قبل الضمة المشمة) يعني إذا أشممت الثالث أشممت الهمزة وإلا فلا فيه مخالفة لكلام أبي علي من وجهين وجوب الإشمام وإخلاص ضم الهمزة (و) الرابعة (رجحان الفتح على الكسر في ايمن وايم) لثقل الخروج من كسر الهمزة إلى ياء ثم إلى ضم الميم ثم ضم النون (و) الخامسة (رجحان الكسر على الضم في كلمة اسم) لأن الكسر أخف من الضم لأنه إعمال عضلة واحدة والضم إعمال عضلتين (و) السادسة (جواز الضم والكسر والإشمام في نحو اختار وانقاد) حال كونهما (مبنيين للمفعول) فالضم في اختور وانقود والكسرة والإشمام في اختير وانقيد (و) السابعة (وجوب الكسر فيما بقي) من الأسماء العشرة والمصادر والأفعال (و) الكسر هو الأصل (مسئلة) لا تحذف همزة الوصل المفتوحة في ال وايمن وايم (إذا دخل عليها همزة الاستفهام كما حذفت) همزة الوصل (المكسورة في نحو أتخذناهم سخريا) في قراءة أبي عمرو والأخوين (و) في نحو (أستغفرت لهم) في قراءة الجميع (و) الكسر (هو الأصل) والأصل أاتخذناهم أاستغفرت لهم بهمزة مفتوحة الاستفهام فمكسورة للوصل فحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بهمزة الاستفهام وكما حذفت المضمومة في نحو اضطر الرجل الأصل اضطر بهمزة مضمومة فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت وترك مقتضى القياس في المفتوحة (لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ولا تحقق لأن همزة الوصل لا تثبت في الدرج إلا في الضرورة كقوله

ألا لا أرى إثنين أحسن شيمة) ٭ على حدثان الدهر مني ومن جمل

فأثبت همزة اثنين ضرورة (بل الوجه أن تبدل ألفا) قال الخضراوي لم يذكر أبو علي وجماعة غير البدل ولم يقر أبطلانه ولا جاء في كلامهم (وقد تسهل) بين الهمزة والألف (مع القصر) وهو القياس لأن الإبدال شأن الساكنة وقال ابن الباذش التسهيل هذا فيما ذكر أصحاب سيبويه بالبدل ونقل الشلوبين عن أبي عمرو أن هذه الألف اجتلبت للفرق كألف اضربنان وأنه خطأ من قال إنها مبدلة من الهمزة لأنها ليست همزة قطع وأجاب الشلوبين بأنها قد أشبهت همزة القطع من وجوه فلا بعد في ثبوتها وتغيير صورتها بإبدالها للفرق بين الخبر والاستخبار وهو أولى من اجتلاب همزة أجنبية واحتج بأنه قد جمع بينها وبين ساكن في نحو آلحسن عندك فلولا الالتفات إلى حركتها الأصلية لم يجز بخلاف ألف اضربنان ولا فرق في ذلك بين همزة ال وهمزة ايمن (تقول آلحسن عندك وآيمن الله يمينك بالمد على الإبدال راجحا وبالتسهيل مرجوحا ومنه) أي من التسهيل (قوله

أالحق إن دار الرباب تباعدت) ٭ أو انبت حبل أن قلبك طائر

بتسهيل الهمزة الثانية من الحق وإن شرطية وجوابها محذوف وأن قلبك طائر خبر الحق (وقد قرئ بهما) أي بالمد والتسهيل (في نحو آلذكرين آلآن) في السبع

﴿ هذا باب الإبدال ﴾

بكسر الهمزة مصدر أبدل وهو في الاصطلاح جعل حرف مكان حرف آخر مطلقا فخرج بقيد المكان العوض فإنه قد يكون في غير مكان المعوض منه كتاء عدة وهمزة ابن وبقيد الإطلاق القلب فإنه مختص بحروف العلة (الأحرف التي تبدل من غيرها) أربعة أقسام ما يبدل إبدالا شائعا للإدغام وهو جميع الحروف إلا الألف وما يبدل إبدالا نادرا وهو ستة أحرف وهي الحاء والخاء والعين المهملة والقاف والضاد والذال المعجمتان كقولهم في وكنة وهو بيت القطا في الجبل وقنة وفي أخن أخن وفي ربع ربح وفي خطر هطر وفي جلد جلذ وفي علثم تلعثم وما يبدل (إبدالا شائعا لغير إدغام) وهو قسمان ما هو

(قوله وهو أولى من اجتلاب همزة) لو قال ألف كان أظهر وأوفق لما سلف عن أبي عمرو

﴿ هذا باب الإبدال ﴾

(قوله فإنه قد يكون في غير مكان المعوض منه) فهو أعم مطلقا من الإبدال

قوله فإنه مختص بحروف العلة) فهو أخص مطلقا من الإبدال والعوض

(قوله وما يبدل إبدالا نادرا) أي لغير إدغام لكن ما عدا هذه الستة والتسعة هل تبدل من مبدل من غير شياع وندور

غير ضروري في التصريف، وهو اثنان وعشرون حرفاً يجمعها هجاء قولك لجد صرف شكس آمن طي ثوب عزته وما هو ضروري في التصريف وهو (تسعة يجمعها) هجاء قولك (هدأت موطيا) وهي الهاء والدال المهملة والهمزة والتاء المثناة من فوق والميم والواو والطاء المهملة والياء المثناة تحت والألف (وخرج بقولنا شائعاً) ما أبدل نادراً (نحو قولهم في أصيلان تصغير أصيل على غير قياس) كما بحثه في شرح الهادي وذكر أن كلام سيبويه يدل عليه وقال ابن السيد كأنه تصغير أصلان وهو عكس قياس المصغر لأن حكم الجمع إذا صغر أن يصغر على لفظ واحده وهذا جاء مصغراً على لفظ جمعه وفي الصحاح الأصيل الوقت بعد العصر إلى المغرب وجمعه أصل وآصال وأصائل ويجمع أيضاً على أصلان مثل بعير وبعران ثم صغروا الجمع فقالوا أصيلان ثم أبدلوا من النون لاما فقالوا أصيلال اه فهذان القولان عند التأمل لصنيع المرضي وصنيعه أولى من وجه لأن الحمل على تصغير المفرد شذوذاً أولى من الحمل على تصغير الجمع شذوذاً لكثرته كنحو بان تصغير مغرب وعشيشيان تصغير عشية ونحوهما وصنيعهما أولى من وجه آخر لسلامته من دعوى الزيادة التي الأصل عدمها (وفي اضطجع) إذا نام على جنبه (وفي نحو علي) بتشديد الياء علما (في الوقف) أو ما جرى مجراه (أصيلال) بإبدال اللام من النون لقرب مخرج وكان الفراء يقول أصيلال تصغير آصال وجعلوا زيادة اللام عوضا عما حذفوا لأنهم لو جاؤا به على الأصل لقالوا أويصال وشبه بدهر وأدهر ثم قالوا دهارير وزعم أنهم أرادوا أداهير (والطجع) بإبدال اللام من الضاد (وعلج) بإبدال الجيم من الياء المشددة لاشتراكهما في المخرج لكونهما من وسط اللسان واشتراكهما في الجهر وإنما اختص ذلك بالوقف لأنه يريدها خفاء (قال) النابغة:

(وقفت فيها أصيلالا أسائلها) • أعيت جوابا وما بالربع من أحد

والمعنى وقفت بدار الحبيبة أحيانا وسألتها عن الحبيبة فعجزت عن الجواب وما بها من أحد يجيبني (وقال) منظور بن أمية الأسدي في ذئب:

لما رأى أن لا دعه ولا شبع • (مال إلى أرطاة حقف فالطجع)

والدعة سعة العيش والهاء عوض عن الواو والأرطاة شجرة من شجر الرمل والحقف المعوج من الرمل والجمع حقاف وأحقاف فالطجع قال المازني بعض العرب يكره الجمع بين حرفين مطبقين ويبدل مكان الضاد أقرب الحروف إليها وهي اللام (وقال) أعرابي من البادية:

(خالي عويف وأبو علج) • المطعمان اللحم بالعشج

يريد أبو علي والعشي فأبدل الجيم من الياء المشددة وهذا من إجراء الوصل مجرى الوقف قاله السيد في شرح الشافية (وتسمى هذه اللغة عجعجة قضاعة) قال الجوهري والعجعجة في قضاعة يحولون الياء جيما مع العين يقولون هذا راعج خرج معج أي هذا راعي خرج معي اه وقد يحولون الياء جيما وإن لم تجتمع مع العين قال أبو عمرو قلت لرجل من بني حنظلة ممن أنت فقال فقيمج فقلت من أيهم فقال مرج يريد فقيمي ومري وقد تبدل من الياء المخففة حملا على المشددة كقوله:

لاهم إن كنت قبلت حجتج • فلا يزال شاحج يأتيك بج • أقمر نهات ينزي وفرتج

يريد اللهم إن كنت قبلت حجتي فلا يزال يأتي بي شاحج هذه صفته والشاحج بمعجمة فمهملة فجيم من شحيج البغل أي صوت والأقمر الأبيض والنهات النهاق وينزي يحرك ووفرتج أي وفرتي وهي الشعر إلى شحمة الأذن (ومعنى هدأت سكنت) من السكون ضد الحركة قال يعقوب أهدأت الصبي إذا جعلت تضرب عليه رويدا لينام (وموطيا) حال من التاء في هدأت وهو اسم فاعل (من أوطأته جعلته وطيئا) إلا أنك خففت همزته بإبدالها ياء لانفتاحها وانكسار ما قبلها (فالياء فيه بدل من الهمزة وذكره الهاء) في النظم

(قوله يجمعها هجاء قولك الخ) ضبط في نسخة صحيحة من التسهيل بكسر اللام والجيم من الجد وبناء صرف للمجهول وشكس بفتح الشين وسكون الكاف وطي بالنصب وثوب بالجر وكذا عزته وحينئذ فاللام في لجد جارة والجار والمجرور متعلق بصرف والشكس الخلق وآمن اسم فاعل أمن وطي مفعوله وهو مضاف وثوب مضاف إليه وعزته مضاف إليه والمعنى صرف شكس موصوف بأنه آمن طي ثوب عزته وهو كناية عن تغير حاله لأجل الجد أي الاجتهاد لأن مقتضى الاجتهاد عدم أمن ما ذكر وضبط هذا التركيب في النسخة المصححة بتصحيح الشارح على وجه يؤدي إلى إهمال معناه (قوله تسعة يجمعها الخ) لا يخفى أن هذه الحروف التسعة بعض الاثنين وعشرين المتقدمة فيلزم أن يكون إبدالها ضروريا وغير ضروري وذلك تناقض فما أحسن قول التسهيل يجمع حروف البدل الشائع لجد الخ والضروري في التصريف هجاء طويت دائما (قوله كأنه تصغير أصلان) أي بضم الهمزة وسكون الصاد جمع أصيل كجهير وجهران كما سيأتي من الصحاح ويدل على أنه جمع قوله وهو عكس قياس الخ)

(زيادة على ما في التسهيل إذ جمعها فيه في) هجاء قولك (طويت دائما) وفيه مناقشة من ثلاثة أوجه إسقاط الهاء كما مر وتكرار الألف وإعمال الماضي في دائما وهو مثل أبداه قاله الموضح في الحواشي (ثم إنه) لما ذكر الهاء (لم يتكلم هنا) أي في باب الإبدال (عليها مع عده إياها) فيه (ووجهه) أي وجه عدم تكلمه عليها هنا (أن إبدالها من غيرها إنما يطرد في الوقف على نحو رحمة ونعمة وذلك مذكور في باب الوقف) فاستغنى به (وأما إبدالها من غير التاء فمسموع) لا يقاس عليه (كقولهم) في إياك (هياك و) في لأنك قائم (لهنك قائم و) في أرقت الماء (هرقت الماء و) في أردت الشيء (هردت الشيء و) في أرحت الدابة (هرحت الدابة) فأبدلوا في الجميع الهاء من الهمزة لاتفاقهما مخرجا لأنهما من أقصى الحلق.

(فصل في إبدال الهمزة) (تبدل من الواو والياء) وجوبا (في أربع مسائل إحداها أن تتطرف إحداهما) وهي لام أو زائدة للإلحاق (بعد ألف زائدة) سواء كسر أول كلمتها أم فتح أم ضم (نحو كساء وسماء ودعاء) فالهمزة فيهن مبدلة عن واو والأصل كساو وسماو ودعاو (ونحو بناء وظباء وفناء) فالهمزة فيهن مبدلة عن ياء والأصل بناي وظباي وفناي فأبدلت الواو والياء همزة لتطرفهما إثر ألف زائدة على أحد القولين وقيل إن الواو والياء أبدلتا ألفين لتحركهما ووقوعهما بعد فتحة لم يعتد بينها إلا ساكن غير حصين ومثل زائد مع أنهما في مظنة التغيير وهو الطرف فقلبتا ألفين فاجتمع ساكنان فوجب إما الحذف أو التحريك لا سبيل إلى الحذف لأنه يفوت المد فيمن إن حذفت الأولى ويفوت لام الكلمة إن حذفت الثانية ولما امتنع الحذف الثاني تعين التحريك وكانت الثانية أولى لأربعة أوجه أحدها أن تحريك الأولى يفوت حكمها وهو المد الثاني أن التغيير في الآخر أولى الثالث أن حرف الإعراب محرك تقديرا فلا يتعذر تحريكه لفظا الرابع أن في تحريكه تحصيلا لظهور الإعراب الذي يحصل به الفرق بين المعاني ونحو علباء وقوباء فالهمزة فيهما مبدلة من ياء زائدة للإلحاق بقرطاس وقرناس (بخلاف نحو قاول وبايع و) نحو (إداوة وهداية) لأن الواو والياء لم يتطرفا فيهن أما الأولان فلوقوعهما عينا وأما الأخيران فلأن كلتيهما بنيت على تاء التأنيث بخلاف التأنيث العارض فإنه لا يمنع الإبدال كبناءة وسقاءة (و) بخلاف (نحو غزو وظبي) لعدم تقدم الألف عليهما (و) بخلاف (نحو واو) اسم الحرف (وآي) جمع آية لأصالة الألف فيهما أما واو فوزنه فعل بفتحتين وفي كون عينه ياء أو واوا قولان الأول لأبي علي والثاني لأبي الحسن وعلى القولين فالألف منقلبة عن أصل وأما آي فأصله أيي بفتحتين فقلبت الياء الأولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (و) الواو والياء (لمشاركتهما في ذلك) الحكم (الألف) فإنها إذا تطرفت بعد ألف زائدة أبدلت همزة وذلك (في نحو حمراء فإن أصلها حمرى) بألف مقصورة (كسكرى فزيدت ألف قبل الآخر للمد كألف كتاب وغلام) فالتقى ألفان لا يمكن النطق بهما (فأبدلت) الألف (الثانية همزة) لأنها من مخرج الألف وظهرت الحركة التي كانت مقدرة فيها (المسألة الثانية) من إبدال الهمزة من الواو والياء (أن تقع إحداهما عينا لاسم فاعل فعل أعلت فيه) أي في الفعل (نحو قائل وبائع) أصلهما قاول وبايع ولكنهم أعلوهما حملا على الفعل فكما قالوا قال وباع فقلبوا عينيهما ألفا كذلك قلبوا عيني اسم فاعلهما ألفا لوقوعها متحركة بعد فتحة مفصولة بحاجز غير حصين ثم قلبوا الألف همزة على حد القلب في كساء هذا قول الأكثرين وقال المبرد دخلت ألف فاعل على ألف قال وباع ونحوهما فالتقى ألفان ولا يمكن الحذف للإلباس فوجب تحريك إحداهما وكانت العين لأن أصلها الحركة والألف إذا تحركت صارت همزة وتكتب ياء على حكم التخفيف ولا تنقط قاله المرادي (بخلاف نحو عين فهو عاين وعور فهو عاور) لأن العين لما صحت في

(قوله كقولهم في إياك هياك) وقالوا أيضا من فعلت فعلت هماعت يريدون إن فعلت فعلت وتبدل الهاء من الواو كما في قول امرئ القيس: وقد رابني قولها يا هناه ۞ ويحك ألحقت شرا بشر (٣٦٨) فهناه فعال من هنو وأصلها هناو فأبدلت الهاء من الواو وهذا هو الصحيح فيها

{ فصل }

(قوله في إبدال الهمزة) أي من غيرها وليس المراد إنما هي المبدلة بغيرها (قوله ونحو بناء الخ) قياس ما قبله أن يكون بناء بكسر الباء وظباء بضم الظاء بمعنى السيوف وفناء بفتح الفاء بمعنى الموت لكن ضبط في النسخة المصححة بخطه الأخيران بكسر أولهما فالظباء جمع ظبي وهو لغزال والفناء المكان وجنبته ولا يظهر وجه هذا الضبط (قوله هذا قول الأكثرين) ينظر هل قال الأكثرون بذلك في مسئلة كساء وسماء الخ (قوله وقال المبرد الخ) قال المرادي نقلا عن المبرد أدخلت ألف فاعل قبل الألف المنقلبة في قال وباع وأشباههما الخ وهو أحسن من نقل الشارح فليتأمل (قوله ولا تنقط الخ) الظاهر أنها لا تنقط في المسائل الآتية أيضا فلينظر ثم رأيت في كلام المرادي ما يدل على أنها لا تنقط إلا إذا كان إبدال الهمزة إليها قياسيا نحو بير فليتأمل (قوله عين) بكسر الياء قال في الصحاح وعنت الرجل أصبته بعيني فأنا عائن وهو معين على النقص ومعيون على التمام قال الشاعر في التمام:

قد كان قومك يحسبونك سيدا ۞ وإخال أنك سيد معيون

الفعل خوف الإلباس بعان وعار صحت في اسم الفاعل وما ذكره تبعا لغيره من أن اسم الفاعل فرع الفعل في الإعلال والتصحيح مشكل من وجهين أحدهما أن اسم الفاعل قد يدخله الإعلال ولم يكن له فعل أصلا كجائز بالجيم والزاي وهو البستان وجائزة مؤنثة وهي الخشبة في وسط السقف فإن ادعوا أنهما نقلا من أسماء الفاعلين فقد كثروا النقل في أسماء الأجناس وهو قليل بل قيل ممنوع والوجه الثاني أن الصحيح أن الوصف فرع عن المصدر لا عن الفعل المسئلة (الثالثة) من إبدال الهمزة من الواو والياء (أن تقع إحداهما بعد ألف مفاعل وقد كانت) إحداهما (مدة زائدة في الواحد نحو) عجوز و(عجائز و) صحيفة و(صحائف) وسيأتي توجيهه (بخلاف قسور) وهو الأسد (وقساور) لأن الواو ليست بمدة (ومعيشة ومعايش) لأن المدة في الواحد أصلية فلا تبدل لأن أصلها الحركة لكونها عين الكلمة فإذا وقعت بعد ألف مفاعل تحركت بحركتها فتعاصت عن الإبدال (وشذ مصيبة ومصائب ومنارة ومنائر) بالإبدال مع أن المدة في الواحد أصلية لأنها عين الكلمة والذي سهل إبدالها همزة شبه الأصل الزائد (ويشارك الواو والياء في هذه المسئلة) وهي مسئلة الجمع (الألف) فتبدل همزة (نحو قلادة وقلائد ورسالة ورسائل) وذلك لما جمعت قلادة ورسالة على مفاعل وقعت ألف الجمع ثالثة ووقع بعدها ألف قلادة ورسالة فاجتمع ألفان فلم يكن بد من حذف إحدى الألفين أو تحريكها فلو حذفوا الألف الأولى فاتت الدلالة على الجمع ولو حذفوا الثانية لتغير بناء الجمع لأن هذا الجمع لا بد أن يكون بعد ألفه حرف مكسور بينها وبين حرف الإعراب لتكون كفاعل فلم يبق إلا حركة الألف الثانية بالكسر لتكون كعين مفاعل فلما حركت انقلبت همزة ثم شبهت واو عجوز وياء صحيفة بألف قلادة ورسالة لأن قبلهما حركة من جنسهما وهما ساكنان فأجريا مجرى الألف هذا تعليل ابن جني وقال الخليل إنما همزت الألف والياء والواو في رسائل وصحائف وعجائز لأن حروف اللين فيهن ليس أصلهن الحركة وإنما هي حروف مبنية لا تدخلها الحركات فلما وقعن بعد الألف همزن ولم يظهرن إذ كن لا أصل لهن في الحركة اه المسئلة (الرابعة) مما يبدل فيه الهمزة من الواو والياء (أن تقع إحداهما ثاني حرفين لينين بينهما ألف مفاعل سواء كان اللينان ياءين كنيائف جمع نيف) وهو الزيادة على العقد وهو من ناف ينيف وقول الشاطبي وأصله نيوف كهين مبني على أنه من ناف ينوف وتقدم في العدد بيانه (أو واوين كأوائل جمع أول أو مختلفين) بأن تكون إحداهما ياء والأخرى واوا (كسيائد جمع سيد إذ أصله سيود) اجتمع فيه الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وصوائد جمع صائد فأبدل ما بعد ألف الجمع همزة في الأمثلة الأربعة استثقالا لتوالي ثلاث لينات متصلة بالطرف (وأما قوله) وهو جندل ابن المثنى الطهوي :

حتى عظامي وأراه ثاغري (وكحل العينين بالعواور)

بغير إبدال (فأصله بالعواوير) بياء مثناة تحتانية قبل الراء (لأنه جمع عوار) بضم العين وتشديد الواو (وهو الرمد) الشديد (فهو مفاعيل كطواويس لا مفاعل) كمساجد (فلذلك صح) فيه الواو لبعده من الطرف ثم حذفت الياء وبقي التصحيح بحاله لأن حذف الياء عارض والاعتبار بالأصل لأن المحذوف في

(قوله خوف الإلباس بعان) قال في الصحاح ورجل عيان لرماة علينا فلان بعين عيانة أي صار لهم عينا فعان في كلام الشارح بهذا المعنى (قوله أحدهما أن اسم الفاعل الخ) قد يمنع كون ما ذكره اسم فاعل اللهم إلا أن يقال إنه منقول عن اسم الفاعل وهو مشكل بما ذكره (وقوله وجائزة مؤنثة) فيه نظر بل هي مؤنثة لا مؤنثه فتأمل وعبارة المرادي تنبيهات الأول هذا الإبدال جار فيما كان على فاعل أو فاعلة ولم يكن اسم فاعل كقولهم جائز وهو البستان قال : صعدة نابتة في جائز ، أينما الريح تميلها تمل وقولهم جائزة وهي خشبة تجعل في وسط السقف اه . فإن قلت لأي معنى لم يقل في أفراد المسئلة الثالثة من نحو عجوز وصحيفة أن الواو والياء قلبتا ألفا ثم قلبتا همزة كما قيل بذلك في نحو كساء تأمل . قلت لأنهما لا حظ لهما في الحركة فلم يوجد شرط قلبهما ألفا كما يعلم من قول الشارح وقال الخليل الخ (قوله فرع عن المصدر) هذا اشتباه إذ فرعيته عنه إنما هي بحسب الاشتقاق وأما بحسب الإعلال فالأمر بالعكس كما صرح به علماء الصرف وإليه أشار الشارح سابقا حملا على الفعل (قوله بعد ألف مفاعل) المراد أن تقع إحداهما في موضع العين من مفاعل (قوله وكحل العينين الخ) قال الإمام العيني في شرح الشواهد وصدره : غرك إن تقاربت أباعري ، والشارح أنشد صدره حتى عظامي الخ فينظر أي الروايتين أصح وقول الشارح وهو الرمد الشديد زاد عليه العيني قوله وقيل

هو كالقذى والباء في قوله بالعواور ينظر هل هي بمعنى في أو لا فليتأمل والظاهر أنها باء الآلة بمعنى إن الرمد أو ما هو كالقذى كحل به عينيه وصار كالكحل لهما قال بعضهم والقذى يكتب بالياء وهو ما يسقط في العين مما تتأذى به يقال قذت وقذيت عينه قذيا إذا صار فيها القذى وقذيتها أخرجت منها القذى اه (وأقول) أنشد المصنف صدر البيت كما أنشده الشارح وعبارته في شرح الألفية كقول جندل ابن المثنى يصف الدهر حتى عظامي وأراه ثاغري ، وكحل الخ اه ومن خطه نقلت ومعنى ثاغري قائل وما في

حكم الموجود وقاعل كل بالتخفيف ضمير يرجع إلى الدهر فى أبيات قبله (وعكسه قول الآخر) وهو حكيم بن معية الربعى (فيها عيابيل أسود ونمر • فأبدلت الهمزة من ياء مفاعيل لأن أصله مفاعل لأن عيائيل جمع عيل بكسر الياء) المشددة وقبلها عين مهملة مفتوحة على زنة فيعل وأصله عيول قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء (واحد العيال) قاله صاحب الضياء (والياء زائدة فى عيائيل (الإشباع مثلها فى قوله) وهو الفرزدق .

تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة • نفى الدراهيم (تنقاد الصياريف)

بزيادة الياء (فلذلك أعل) بإبدال الهمزة من الياء ونفى مصدر نوعى مضاف إلى مفعوله وفاعله تنقاد وهو أيضا مصدر مضاف إلى فاعله والأصل كنفى الدراهم نقد الصيارف وما ذكره من أنه لا فرق فى اللينين بين الياءين والواوين والواو والياء هو مذهب سيبويه والخليل ومن وافقهما وذهب الأخفش إلى أن الهمزة فى الواوين فقط ولا همزة فى الياءين ولا فى الواو مع الياء فتقول بيايع وسياود صوايد على الأصل وشبهته أن الإبدال فى الواوين إنما كان لثقلهما لأن ذلك نظير أو هو اجتماع الواوين أول الكلمة وأما إذا اجتمعت الياءان أو الياء والواو فلا إبدال لأنه إذا التقت الياءان أو الياء والواو أول كلمة فلا همز نحو يين اسم موضع ونحو يوم والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من الإبدال مطلقا القياس والسماع أما القياس فلأن الإبدال فى أوائل إنما هو بالحمل على كساء ورداء لشبهه به من جهة قربه من الطرف وفى كساء ورداء لا فرق بين الياء والواو فكذا هنا وأما السماع فحكى أبو زيد فى سيقة سيائق بالهمز وهى فيعلة من ساق يسوق وحكى الجوهرى فى تاج اللغة جيد وجيائد بالهمز وفهم من إلحاقه مفاعل أن هذا الإبدال لا يختص بتالى ألف الجمع حتى لو بنيت من القول مثل عوارض لقلت قوائل بالهمز هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالف فى ذلك الأخفش والزجاج فذهبا إلى منع الإبدال فى المفرد لخفته بخلاف الجمع (وهنا مسئلة خاصة بالواو اعلم أنه إذا اجتمع واوان وكانت الأولى مصدرة) فى أول الكلمة (والثانية إما متحركة) مطلقا (أو ساكنة متأصلة الواوية أبدلت الواو الأولى همزة) وجوبا لأمرين أحدهما أن التضعيف فى أول الكلمة قليل وإنما جاء منه أحرف معلومة كددن فلما قل التضعيف بالحروف الصحاح فى أول الكلمة امتنع فى الواو لثقلها والثانى أنهم لما كانوا يجيزون البدل فى وجوه ونحوه وهى واو مفردة لأجل أنها بالضمة كالواوين كانوا خلقاء أن يلتزموا الإبدال إذا وجد الواوان لأن الواوين أثقل من واو وضمة وهذان التعليلان لسيبويه ويدخل تحت ذلك صورتان إحداهما أن تكون الواو الثانية متحركة والصورة الثانية أن تكون الواو الثانية ساكنة متأصلة الواوية (ف) الصورة (الأولى نحو واصلة وواقية تقول أواصل وأواق) كضاربة وضوارب (وأصلها وواصل وووَاق) بواوين فأبدلت الواو الأولى همزة وأصل أواق أعلال قاض فإذا أدخلت عليه أل أثبت ياؤه كقوله :

ضربت صدرها إلى وقالت • ياعديا لقد وقتك الأواقى

(و) الصورة (الثانية نحو الأولى أنثى الأول) مقابل الآخر بالكسر (أصلها وولى بواوين أولاهما مضمومة والثانية عين ساكنة) متأصلة الواوية قلبت الواو الأولى همزة لما مر وجمعها أول وأصله وول فعمل به ما تقدم (بخلاف نحو ووفى وورى) مبنيين للمفعول (فإن) الواو الأولى لا يجب أن تبدل همزة لأن الواو (الثانية ساكنة منقلبة عن ألف فاعل) بفتح العين وهو وافى ووارى فليست متأصلة الواوية لأنها بدل من ألف زائدة (وبخلاف نحو الوولى بواوين مخففا من الوءلى بواو مضمومة فهمزة وهى أنثى الأوأل أفعل) تفضيل (من وأل إذا لجأ) فإن الواو الأولى لا يجب أن تبدل همزة لأن الواو الثانية منقلبة عن همزة فليست متأصلة الواوية ويفهم من نفى الوجوب الجواز (وخرج باشتراط التصدر نحو هووى ونووى فى

نسخ الشرح من إبداله بثاهرى (٣٧٠) تحريف (قوله عيابيل) عبارة العينى والشاهد فى عيائيل حيث أبدلت الهمزة من الياء وقال الصغانى واحد العيال عيل والجمع عيايل مثل جيد وجيائد وقد جاء عيائيل ثم أنشد البيت وعيابيل هو مضاف إلى أسود إضافة الصفة إلى موصوفها وادعى ابن الأعرابى أن الصواب غيابيل بالغين المعجمة جمع غيل على غير القياس وهو الأجمة (قوله ونمر) بضمتين جمع نمر (قوله ولأن ذلك نظير إلخ) الإشارة فى كلامه إلى إبدال أول الواوين همزة وإن كانت المبدلة فى مسئلتنا الثانية وفيما ذكره المبدلة الأولى نحو أواصل كما سيأتى فتأمل وقوله لأنه إذا التقت الياءان إلخ تكرير لما قبله فلا حاجة إليه وما قاله جميعه عبارة المرادى بحروفها (قوله فى سيقة) السيقة هو ما استاقه العدو من الدواب (قوله متأصلة الواوية) قال اللقانى نعت للساكنة فقط إذ المتحركة العارضة تبدل معها الأولى همزة كما مثل له بجمع واصلة وواقية إذ الواو الثانية بدل عن ألف فاعلة اهـ وقد أشار إلى ذلك الشارح فيما يأتى بقوله ويدخل تحت ذلك صورتان إلخ حيث خص الساكنة بالوصف بكونها متأصلة الواوية فتأمل

المنسوب إلى هوى ونوى) فلا تبدل الواو الأولى همزة لعدم تصدرها

(فصل)(في عكس ذلك وهو إبدال الواو والياء من الهمزة وبقع ذلك) الإبدال (في بابين أحدهما باب الجمع الذي على) وزن (مفاعل إذا وقعت الهمزة بعد ألفه) أي الجمع (وكانت تلك الهمزة عارضة في الجمع وكانت لام الجمع همزة أو ياء أو واوا) وخرج باشتراط العروض) في الهمزة (نحو المرآة والمرائي فإن الهمزة موجودة في المفرد لأن المرآة مفعلة) بكسر الميم (من الرؤية فلا تغير في الجمع) بالإبدال لأن هذه الهمزة أصلية في الجمع وسبب الإبدال عروضها فيه على أنه قد سمع المرايا بالإبدال شذوذا كقوله

• مثل المرايا ولعاب الأقطار • (وخرج باشتراط إعلال اللام نحو صحائف وعجائز ورسائل) جمع صحيفة وعجوز ورسالة (فلا تغير الهمزة في شيء من ذلك أيضا) وإن كانت في الجمع لفقد علة الإبدال الآتيه (وأما ما حصل فيه ما شرطناه) من وقوع الهمزة بعد ألف الجمع وكون الهمزة عارضة في الجمع وكون لام الجمع معتلة (فيجب فيه عملان قلب كسرة الهمزة فتحة ثم قلبها) أي الهمزة (يا في ثلاث مسائل وهي أن تكون لام الواحدة همزة أو ياء أصلية أو واوا منقلبة عن ياء و) قلب الهمزة (واوا في مسئلة واحدة وهي أن تكون لام الواحد واوا ظاهرة) في اللفظ سالمة من القلب ياء فهذه أربع مسائل تحتاج إلى أربعة أمثلة (مثال ما لامه همزة خطايا) جمع خطيئة فعيلة من الخطأ أصلها خطايئ) على زنة مفاعل (بياء مكسورة هي ياء خطيئة وهمزة بعدها هي لامها ثم أبدلت الياء) المكسورة (همزة على حد الإبدال) المتقدم (في صحائف) جمع صحيفة (فصار خطائئ بهمزتين) الأولى المبدلة من الياء والثانية لام الكلمة (ثم أبدلت الهمزة الثانية) وهي لام الكلمة (ياء لما سيأتي من أن الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء وإن لم تكن بعد همزة مكسورة فالأولى بها بعد) الهمزة (المكسورة ثم قلبت كسرة) الهمزة (الأولى فتحة للتخفيف إذ كانوا قد يفعلون ذلك) الفتح (فيما لامه صحيحة نحو مداري) جمع مدرى بكسر الميم وسكون الدال المهملة وفتح الراء آلة تشبه المسلة تكون مع الماشطة تصلح بها قرون النساء (وعذارى) جمع عذراء وهي البكر (في المداري والعذاري) بكسر الراء وفيهما (قال) امرؤ القيس الكندي

(ويوم عقرت للعذارى مطيتي) • فيا عجبا من رحلها المتحمل

(وقال) أيضا

غدائره مستشزرات إلى العلا • (تضل المداري في مثنى ومرسل)

ففتح الراء فيهما فإذا فعل ذلك فيما لامه راء وهو حرف صحيح (ففعل ذلك) الفتح (هنا) فيما لامه غير صحيحة (أولى) لثقل الكسرة وتضل بالضاد المعجمة أي تغيب والمثنى الشعر المفتول والمرسل خلافه والغرض بيان كثرة الشعر (ثم قلبت الياء) المفتوحة (ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار خطاءا بألفين بينهما همزة والهمزة تشبه الألف) لكونها من مخرجها وهي متوسطة بين ألفين (فاجتمع شبه ثلاث ألفات) وذلك مستكره (فأبدلت الهمزة ياء) ولم تبدل واوا لأن الياء أخف منها (فصار خطايا بعد خمسة أعمال أولها إبدال الياء همزة وثانيها إبدال الهمزة الثانية ياء وثالثها قلب كسر الهمزة الأولى فتحة ورابعها قلب الياء ألفا وخامسها قلب الألف ياء على الترتيب هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين وذهب الخليل إلى أن مدة الواحد لا تبدل في هذا همزة لئلا يلزم اجتماع همزتين بل تقلب بتقديم الهمزة على الياء فتصير خطائي ثم فعل فيه ما تقدم من قلب الكسرة فتحة ثم قلب الياء ألفا ثم قلب الألف ياء واعترض بأنهم قد نطقوا به على الأصل سمع من كلامهم اللهم اغفر لي خطائئ بهمزتين ولو كان كما قال الخليل لم يكن ثم همزة ثانية ألبتة (ومثال ما لامه ياء أصلية قضايا) جمع قضية (أصلها قضايي بياءين الأولى ياء فعيلة والثانية لام

 (قوله لأن المرآة مفعلة) أصلها مرأية فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله لأن هذه الهمزة الخ) مراده أنها أصلية في الجمع لأصالتها في المفرد وقوله وسبب الإبدال عروضها فيه أي وهو مفقود في الجمع لأصالتها في الجمع للأصالة (قوله مثل المرايا ولعاب الخ) قال الدنوشري ينظر ما معنى هذا الشطر (قوله وخرج باشتراط اعتلال اللام) فيه نظر بالنسبة إلى الهمزة فإنها ليست حرف علة اللهم إلا أن يكون في عبارته تغليب أو على مذهب من يقول أنها حرف علة وهو ما أفهمه قول المصنف الآتي فيما لامه صحيحة نحو مداري وقول الشارح فيما لامه غير صحيحة (قوله وكون لام الجمع الخ) فيه نظر لأن الهمزة ليست حرف علة (قوله فيما لامه صحيحة) يفهم من ظاهره ومن صريح قول الشارح فيما لامه غير صحيحة أن الهمزة حرف علة وهو مذهب والصحيح أنها حرف صحيح (قوله مستشزرات) معناه مرتفعات ويروى بكسر الزاي وفتحها قاله العيني (قوله المفتوحة) قال الدنوشري لو حذفه لكان صوابا كما يعلم بالتأمل اه ووجهه أن الياء حرف إعراب فلا تلزم حركة معينة (قوله لأن الياء أخف منها) لو ضم إليه قوله ورجوعا إلى أصلها كما يأتي في قضايا كان حسنا (قوله وخامسها قلب الألف ياء) لو قال قلبت الهمزة ياء لكان أولى وكذا يقال في قوله فيما يأتي عن الخليل ثم قلبت الألف ياء

فعلية ثم أبدلت) الياء (الأولى همزة كما في صحائف) فصار قضائى (ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة) فصار قضاءى (ثم قلبت الياء ألفا) فصار قضاءا فاجتمع شبه ثلاث ألفات (ثم قلبت الهمزة) المتوسطة بين الألفين (ياء) رجوعا إلى أصلها فصار قضايا بعد أربعة أعمال) أحدها إبدال الياء الأولى همزة والثانى قلب كسرة الهمزة فتحة والثالث قلب الياء الثانية ألفا والرابع قلب الهمزة ياء على الترتيب (ومثال ما لامه واو قلبت فى المفرد ياء مطية) وهى الراحلة (فإن أصلها مطيو فعيلة من المطا وهو الظهر) أو من المطو وهو المد يقال مطوت بهم فى السير أى مددت اجتمع فيها الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون (ثم أبدلت الواو ياء ثم أدغمت الياء فيها) أى فى الياء (وذلك على حد الإبدال والإدغام فى سيود وميوت إذ قيل فيهما سيد وميت) بقلب الواو ياء وإدغام الياء فى الياء (وجمعها مطايا وأصلها مطايو) بياء مكسورة قبل الواو (ثم قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة) فصار مطايى بياءين (كما) قلبت الواو ياء لتطرفها فى الغازى والداعى) وأصلهما الغازو والداعو قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة (ثم قلبت الياء الأولى همزة كما فى صحائف) فصار مطائى ثم أبدلت الكسرة فتحة) فصار مطاءى (ثم) أبدلت (الياء ألفا) فاجتمع شبه ثلاث ألفات (ثم) أبدلت (الهمزة) المتوسطة بين الألفين (ياء فصار مطايا بعد خمسة أعمال) أحدها قلب الواو ياء والثانى قلب الياء الأولى همزة والثالث إبدال الكسرة فتحة والرابع إبدال الياء ألفا والخامس إبدال الألف ياء ولم يرجع إلى أصلها لأن الواو أثقل من الياء أو لأنها لما أعلت فى المفرد أعلت فى الجمع (ومثال ما لامه واو) ظاهرة (سلمت فى الواحد هراوة) وهى العصا الضخمة (و) جمعها (هراوى) أصلها هراوو بواوين (وذلك أنا قلبنا ألف هراوة فى الجمع همزة على حد القلب فى رسالة ورسائل) فصار هرائو (ثم أبدلنا الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة) فصار هرائى (ثم فتحنا الكسرة) فصار هراءى (فانقلبت الياء ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هراءا بهمزة بين ألفين (ثم قلبنا الهمزة واوا) ليشاكل الجمع واحده (فصار هراوى بعد خمسة أعمال أيضا) أحدها قلب الألف همزة والثانى إبدال الواو ياء والثالث قلب الكسرة فتحة والرابع قلب الياء ألفا والخامس قلب الهمزة واوا وشذ فى هذا الباب ثلاثة أنواع أحدها تصحيح الهمزة التى بعد الألف كقوله * حتى أزيروا المنائيا * بالهمزة والقياس المنايا ولكنه أتى به على الأصل والثانى تصحيحها وتصحيح الهمزة التى هى لام بعدها كقولهم اللهم اغفر لى خطائئى بهمزتين والقياس خطاياى وهذا أشد مما قبله والثالث إبدال ما بعد الألف حرفا لا يقتضيه القياس نحو هدية وهداوا والقياس هدايا (الباب الثانى) من البابين الذين يقع فيهما إبدال الواو والياء من الهمزة (باب الهمزتين الملتقيتين فى كلمة) واحدة (والذى يبدل منهما أبدا هو الثانية لا الأولى لأن إفراط الثقل بالثانية تحصل) فإذا اجتمع همزتان فى كلمة واحدة فلهما ثلاثة أحوال لأنه (لا تخلو الهمزتان المذكورتان من أن تكون الأولى متحركة والثانية ساكنة أو بالعكس) بأن تكون الأولى ساكنة والثانية متحركة (أو يكونا متحركتين) ويمتنع أن يكونا ساكنتين معا (فإن كانت الأولى متحركة) بفتحة أو كسرة أو ضمة والثانية ساكنة أبدلت الثانية حرف علة) ألفا وياء أو واوا (من جنس حركة الأولى) كراهة اجتماع الهمزتين مع عسر النطق بالثانية الساكنة (فتبدل ألفا بعد الفتحة نحو آمنت) والأصل أأمنت بهمزة

(قوله وجمعها مطايا) مثل القضايا والمطايا العشايا وأما الغدايا فهو على الازدواج لأنه جمع غدوة وربما جاء على الازدواج قوله فى الحديث غير خزايا ولا ندامى فإن القياس ولا نادمين جمع نادم من الندم فإن ندامى جمع ندمان من المنادمة (قوله والخامس الخ) لو أبدل قوله الألف بالهمزة كان أولى قوله ولم يرجع إلى أصلها الخ ممنوع كما هو ظاهر فليتأمل (قوله أصلها هراوو) قال الدنوشرى مراده به الأصل الثانى إذ أصلها الأول هرائو بهمزة قبل الواو اهـ وقد يقال بل مراده الأصل الثالث فقد صرح المكى بأن أصل هرائو هراأو بألفين قبل الواو الأول ألف الجمع المشاكل مفاعل والثانية ألف المفرد وهو هراوة لكن قال بعضهم لما وقعت الألف التى هى مدة زائدة فى المفرد بعد ألف الجمع قلب المدة الواقعة بعد ولا يمكن النطق بها إلا بعد ألف الجمع همزة قلبت ولم يتعرض المصنف لأصل هرائو بل قال وذلك إنا قلبنا فعلم أن الأصل ما قاله المكى والثانى ما قاله الدنوشرى والثالث ما قاله الشارح وبان به أن فى هراوى سبعة أعمال (قوله ثم فتحنا) لو قال ثم قلبنا الكسرة فتحة لكان أحسن كما مر نظيره مرارا (قوله على الأصل) مراده به الأصل الثانى لأن الهمزة أصلها الياء (قوله والثانى الخ) قد يقال أنه مكرر مع قوله أولا واعترض بأنهم الخ ويجاب بأنه ذكر هنا أنه شاذ (قوله إبدال الواو والياء) لم يضم إليهما الألف مع تصريح المصنف بأنها تبدل من الهمزة فلينظر ما وجهه وقد يقال وجهه أنه قال أولا فصل فى عكس ذلك وهو إبدال الواو والياء من الهمزة ويقع ذلك فى بابين وذكر الباب الأول ثم ذكر الباب الثانى هنا وإن كانت الألف تشارك فيه الواو والياء فضم الألف إليهما زيادة على الباب تكميلا للفائدة وإشارة إلى أن هذا الحكم لا يختص بهما (قوله نحو آمنت) يكتب بهمزة فى أوله ممدودة ولا يكتب الألف بعدها وسيأتى

مفتوحة فهمزة ساكنة أبدلت الثانية ألفا لسكونها وانفتاح ماقبلها (ومنه) أي ومن إبدال الهمزة الثانية ألفا (قول عائشة رضي الله عنها وكان) أي النبي ﷺ (يأمرني) إذا حضت (أن آتزر وهو بهمزة) مفتوحة (فألف) قال المطرزي (وعوام المحدثين يحرفونه فيقرؤنه بألف) مهموزة (وتاء مشددة ولا وجه له) في العربية (لأنه) فعل مضارع وزنه (افتعل) بكسر العين مشتق (من الإزار ففاؤه همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة) فأبدلت الهمزة الثانية ألفا لسكونها وانفتاح ماقبلها وأجاز البغداديون اتزروا من واتهل من الإزار والأمانة والأهل بقلب الهمزة الثانية تاء وإدغامها في التاء وحكى الزمخشري اتزر بالإدغام وقال ابن مالك إنه مقصور على السماع كاتكل وإذا جاز في الماضي جاز في المضارع وفي حديث آخر وإن كان قصيرا فليتزر به ، رواه مالك في الموطأ بهذا اللفظ في جميع رواياته وسيأتي (و) تبدل الهمزة الثانية (ياء بعد الكسرة نحو إيمان) أصله إئمان بهمزتين مكسورة فساكنة قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ماقبلها (وشذت قراءة بعضهم) وهو الأعمش راوي أبي بكر صاحب عاصم (إئلافهم بالتحقيق) وأجاز الكسائي أن يبتدأ إئت بهمزتين نقله عنه ابن الأنباري في كتاب الوقف والابتداء وقال إنه قبيح لأن العرب لاتجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة اهـ (و) تبدل الهمزة الثانية (واوا بعد الضمة نحو أوتمن) بالبناء للمفعول أصله أؤتمن بهمزتين مضمومة فساكنة قلبت الهمزة الثانية واوا لسكونها وانضمام ماقبلها (وأجاز الكسائي أن يبتدأ اؤتمن بهمزتين) مضمومة فساكنة (نقله عنه ابن الأنباري في كتاب الوقف والابتداء ورده) بأن العرب لاتجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة ذكر هذا الرد على الكسائي في إجازته أن يبتدأ ائت بقرآن بهمزتين لا في اؤتمن (وإن كانت) الهمزة (الأولى ساكنة و) الهمزة (الثانية متحركة) وهو النوع الثاني ولا يكونان في موضع الفاء لتعذر الابتداء بالساكن بل في موضع العين أو في موضع اللام (فإن كانتا في موضع العين أدغمت الأولى في الثانية) لاجتماع المثلين (وصححت) (نحو سآل) بفتح السين وتشديد الهمزة فعال للمبالغة في كثرة السؤال (ولآل ورآس) بفتح أولهما وتشديد ثانيهما على زنة فعال للنسب لبائع اللؤلؤ والرؤس (وإن كانتا في موضع اللام أبدلت الثانية ياء مطلقا) سواء كانت طرفا أم غير طرف (فتقول في) بناء مثال (قمطر) بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة (من قرأ قرأى) بكسر القاف وفتح الراء وسكون الهمزة والأصل قرأأ بهمزتين أولاهما ساكنة فالتقى في الطرف همزتان فوجب إبدال الثانية ياء وإن كانت أولاهما ساكنة يمكن إدغامها بحيث تصير مع التي بعدها كالشيء الواحد لأن الطرف محل التغيير فلم يغتفر فيه ذلك كما اغتفر نحو سآل قاله الشارح (و) تقول (في) بناء (مثال سفرجل منه) أي من قرأ (قرأيأ بهمزتين بينهما ياء مبدلة من همزة (وهي غير طرف والأصل قرأأأ بثلاث همزات أبدلت الثانية ياء لأنها في موضع اللام وصحت الأولى والثالثة قاله المرادي (وإن كانتا متحركتين) وهو النوع الثالث (فإن كانتا في الطرف أو

أن اتزر مكتوب بهمزة وألف بعدها فإن كان ذلك صحيحا فيطالب الفرق بينه وبين نحو آمنت فليتأمل (قوله وأجاز البغداديون الخ) قال الدنوشري ربما يفهم منه الاعتراض على المطرزي وقد يقال أنه لايلزم من جواز ماذكر أنه في الحديث كذلك لأن المحفوظ عن النبي ﷺ التعديد فليتأمل ذلك اهـ (وأقول) تأملنا فرأيناه عاقلا القول الشارح رواه مالك الخ ولما رواه البخاري من حديث جابر في باب إذا كان الثوب ضيقا فاتزر به وضبط قوله فاتزر بإدغام الهمزة المقلوبة تاء في تاء الافتعال وتخريج ذلك على طريق البغداديين أحسن من قول الكرماني أن قول البصريين اتزر خطأ هو الخطأ فإن تخطئة الصرفيين من أكبر الخطأ وبتقدير عدم ثبوت كلام البغداديين يكون ما في الحديث شاذا وكم من موضع شاذ وقع في الكلام الفصيح بالإجماع ومن العجب أيضا أن العيني نقل كلام الكرماني ثم أشار إلى الجواب عنه بأن مثل ذلك يجوز فيه قلب الهمزة ياء تحتانية وتاء فوقانية وهو مخالف لقولهم أنه يجب قلب الثانية في مثل هذا من جنس حركة ماقبلها فتدبر (قوله كاتكل) أي من الأكل كما يأتي فتأمل. (قوله وإذا جاز في الماضي جاز في المضارع) قد يقال إن مجيئه في الماضي المقصور على السماع لا يقتضي جوازه في المضارع فليتأمل (قوله أن يبتدأ) احترز به عن الدرج فإنه تذهب فيه همزة الوصل فتعود الهمزة الثانية إلى حالها لزوال موجب قلبها واوا (قوله لا في اؤتمن) هذا رد على المصنف حيث ذكر أن ابن الأنباري رد إجازة الكسائي أن يبتدأ اؤتمن بهمزتين وإنما رد عليه ابن الأنباري في ائت لا في اؤتمن (قوله لأن الطرف محل التغيير الخ) هذا عكس قول أبي الحسن لما سأله أبو عثمان في الفرق بينهما أن العينين لايكونان إلا من جنس واحد بخلاف اللامين بدليل درهم وقردد وأن الحشو يجوز فيه مالايجوز في الطرف بدليل عووى بواو ين وامتناع ذلك في جمع واقية (قوله لأنها في موضع اللام) هذا لايصلح علة لتخصيص الثانية بالإبدال لأن كلا من الثلاث في موضع اللام فالوجه أن علة تخصيصها أن إبدال ماعداها يؤدي إلى توالي همزتين من غير إبدال وهما إما الأولى والثانية إن أبدلت الثالثة أو الثانية والثالثة إن أبدلت الأولى (قوله وصححت) لو قال بدله وصححتا

كانت الثانية مكسورة أبدلت) الثانية في الصورتين (ياء مطلقا) سواء انفتح ما قبلها أم انضم أم انكسر ولا يجوز إبدالها واوا لأن الواو الأخيرة لو كانت أصلية ووليت كسرة أو ضمة لقلبت ياء ثالثة فصاعدا وكذلك تقلب رابعة فصاعدا بعد فتحة فلو أبدلت الهمزة الأخيرة واوا فيما نحن بصدده لأبدلت بعد ذلك ياء فتعينت الياء (وإن لم تكن) الهمزة الثانية (طرفا وكانت مضمومة أبدلت واوا مطلقا) سواء انضم ما قبلها أو انفتح أو انكسر (وإن كانت) الثانية (مفتوحة فإن انفتح ما قبلها أو انضم أبدلت واوا) فيهما (وإن انكسر) ما قبلها (أبدلت ياء) والحاصل أن الهمزتين المتحركتين لا يخلو إما أن يكونا في الطرف أو لا فالأول ثلاثة أنواع لأن الهمزة الأولى إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة والثاني تسعة أنواع حاصلة من ضرب الثلاثة أحوال الأولى في الثلاثة أحوال الثانية فالمتطرفة تبدل ياء في جميع أنواعها وغير المتطرفة منها أربعة تبدل فيها ياء وهي المفتوحة بعد كسرة والمكسورة بعد فتحة أو كسرة أو ضمة وخمسة تبدل فيها واوا وهي المفتوحة بعد فتحة أو ضمة والمضمومة بعد فتحة أو كسرة أو ضمة (أمثلة المتطرفة) بعد مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة (أن تبني من قرأ مثل جعفر أو زبرج أو برثن) فتقول قرأأ أو قرئئ وقرؤؤ بهمزتين ثم تبدل الهمزة الثانية ياء لأن الواو لا تقع طرفا فيما زاد على الثلاثة فتصير قرأي بفتح الأولى وقرئي بكسرها وقرؤي بضمها ثم إن كان قبل الياء فتحة كما في المثال الأول فإن الياء تقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويصير مقصورا وإن كان قبلها كسرة كما في المثال الثاني فإن الياء تحذف حركتها للاستثقال وتعل إعلال قاض ويصير منقوصا وإن كان قبلها ضمة كما في المثال الثالث فإن الضمة تقلب كسرة لتسلم الياء من القلب واوا وتعل إعلال قاض ويصير منقوصا أيضا (وأمثلة المكسورة) بعد مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة (أن يبنى من أم) بفتح الهمزة وتشديد الميم بمعنى قصد (مثل أصبع بفتح الهمزة أو كسرها أو ضمها والباء فيها مكسورة فتقول في الأول) وهو فتح الهمزة (أأمم بهمزتين مفتوحة فساكنة) على مثال أصبع بفتح الهمزة وكسر الباء (ثم تنقل حركة الميم الأولى) وهي الكسرة (إلى الهمزة) الساكنة (قبلها ليتمكن من إدغامها في الميم الثانية) لاجتماع المثلين (ثم تبدل الهمزة الثانية) المنقول إليها كسرة الميم (ياء) لما تقدم من أن الهمزة المكسورة بعد مفتوحة تقلب ياء (وكذا تفعل في الباقي أيضا) فتقول في بناء مثل أصبع بكسر الهمزة والباء من أم ائمم بهمزتين مكسورة فساكنة فتنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة قبلها للتوصل إلى إدغام المثلين إذ اجتماعهما موجب للإدغام ثم تبدل الهمزة الثانية ياء وتقول في بناء مثل أصبع بضم الهمزة وكسر الباء من أم أؤمم بهمزتين مضموما فساكنة ثم تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة قبلها توصلا إلى الإدغام ثم تبدل الهمزة الثانية ياء (وذلك) العمل (واجب وأما قراءة ابن عامر والكوفيين) كعاصم وحمزة والكسائي وخلف والأعمش (أئمة) جمع إمام (بالتحقيق) من غير إبدال (فمما يوقف عنده ولا يتجاوز) والقياس أيمة بقلب الهمزة ياء • فإن قلت مقتضى القياس قلب الثانية ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كآنية جمع إناء قلت لما وقع بعدها مثلان وأرادوا الإدغام نقلوا حركة الميم الأولى وهي الكسرة إلى الهمزة قبلها وأدغموا الميم في الميم فصار أئمة فلبو الهمزة الثانية ياء محضة (وأمثلة المضمومة) بعد مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة (أوب) بفتح الهمزة وضم الواو وتشديد الموحدة (جمع أب) بفتح الهمزة وتشديد الموحدة (وهو المرعى وأن يبنى من أم) بفتح الهمزة وتشديد الميم (مثل أصبع بكسر الهمزة وضم الباء أو) أن يبنى من أم (مثل أبلم) بضم الهمزة واللام وبينهما باء ساكنة موحدة هو سعف المقل (فتقول أوم بهمزة مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة وواو مضمومة) فاستوفى الأقسام الثلاثة وصار ذكر أوب زائدا فالصواب حذف قوله مفتوحة للاستغناء عنه بذكر أوب (وأصل الأول) وهو أوب (أأبب) بهمزتين مفتوحة فساكنة وضم الباء الأولى (على وزن أفلس وأصل الثاني والثالث إئمم وأؤمم) بكسر الهمزة في الأول وضمها في الثاني

لكان أولى فليتأمل (قوله لأن الواو الأخيرة الخ) هذا في إبدال المتطرفة وأما المكسورة فأبدلت ياء من جنس حركتها (قوله وإن لم تكن طرفا) إن لم تكن الثانية طرفا بالطريق الأولى وبذلك يندفع ما قيل كان الأولى أن يقول وإن لم يكونا في الطرف

(فى المواضين) حركة أول المثلين إلى الساكن قبلها وهو الهمزة الثانية (ثم أبدلوا الهمزة واوا) لانها تجانس حركتها (وأدغموا أحد المثلين فى الآخر) لاجتماعهما (ومثال المفتوحة بعد مفتوحة أوادم جمع آدم) أصله أآدم بهمزتين مفتوحتين بعدهما ألف قلبت الهمزة الثانية واوا لما سيأتى (ومثال المفتوحة بعد مضمومة أويدم تصغير آدم) أصله أؤيدم بهمزتين مضمومة فمفتوحة قلبت الثانية منهما واوا لان الهمزة الثانية إذا كانت مفتوحة ولم تكن طرفا تقلب واوا سواء كان ما قبلها مفتوحا كما فى تكسير آدم أو مضموما كما فى تصغيره والتمثيل بجمع آدم وتصغيره مبنى على أنه عربى واضطرب فيه كلام الزمخشرى فذهب فى الكشاف إلى أنه أعجمى على وزن فاعل كآزر وذهب فى المفصل إلى أنه عربى على وزن أفعل (ومثال المفتوحة بعد مكسورة أن يبنى من أم) مثالا (على وزن إصبع بكسر الهمزة وفتح البا) فتقول إيم بهمزة مكسورة وياء مفتوحة والأصل أأمم بهمزتين مكسورة فساكنة نقلت حركة الميم الاولى وهى الفتحة إلى الساكنة لها توصلا إلى إدغام المثلين ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء (وإذا كانت الهمزة الاولى من) الهمزتين (المتحركتين همزة مضارعة) للمتكلم متعديا كان المضارع أو لازما (نحو أؤم) القوم (وأئن) من كذا (مضارعى أممت القوم (وأننت) من كذا (جاز فى) الهمزة (الثانية التحقيق تشبيها بهمزة المتكلم لدلالتها على معنى) زائد فى كلمتها (بهمزة الاستفهام نحو أأنذرتهم) وذلك مطرد فى خمسة أفعال رواه أبو زيد فى كتاب الهمزتين

(فصل) (فى إبدال الياء من أختيها الألف والواو أما إبدالها من الألف ففى مسئلتين إحداهما أن ينكسر ما قبلها كقولك فى) جمع (مصباح مصابيح وفى) جمع (مفتاح مفاتيح وكذلك تصغيرهما) كقولك فى تصغير مصباح مصيبيح وفى تصغير مفتاح مفيتيح فتقلب الألف فى التكسير والتصغير ياء لانكسار ما قبلها المسئلة (الثانية أن تقع قبلها ياء التصغير كقولك فى) تصغير (غلام غليم) لان ما بعد ياء التصغير لا يكون إلا متحركا والألف لا تقبل الحركة وما قبل الألف لا يكون إلا متحركا وياء التصغير لا تكون إلا ساكنة فوجب قلب الألف حرفا يتحرك بعد ياء التصغير ولا يمكن سكون ما قبله فقلبت الألف ياء لمناسبتها ما قبلها ولانها لو قلبت واوا لزم بعد ذلك قلبها ياء كما فى سيد (وأما إبدالها) أى الياء (من الواو ففى عشر مسائل إحداها أن تقع بعد كسرة وهى إما طرف) سواء كانت فى فعل مبنى للفاعل أو للمفعول أو فى اسم (كرضى وقوى) مبنيين للفاعل (وعفى) مبنيا للمفعول (والغازى والداعى) فى اسم الفاعل قلبت الواو فى هذه الأمثلة الخمسة ياء لوقوعها طرفا بعد كسرة وأصلها رضو لانه من الرضوان وقوو لانه من القوة وعفو لانه من العفو والغازو والداعو لانه من الغزو والدعوة (أو) تقع الواو (قبل تاء التأنيث كشجية) اسم فاعلة من الشجو

(قوله أوادم جمع آدم) (فائدة) الكتاب يكتبون مثل آية وآدم وآمن بألف واحدة وهو مذهب التخفيف والنحويون يكتبون ذلك بألفين وهو مذهب التحقيق (قوله مبنى على أنه الخ) وجه البناء ظاهر فإنه كان فاعل كآزر فتقلب ألفه واوا كما تقلب ألف ضاربة فى ضوارب فلم تجتمع همزتان بخلاف ما إذا قلنا أصله افعل (قوله جاز فى الهمزة الخ) أى وجاز الإبدال على القاعدة السابقة (قوله وذلك مطرد) ينظر ما هذه الخمسة وقد ذكر منها اثنين (فصل) فى إبدال الياء من أختيها الخ (قوله كرضى وقوى) قال بعضهم إنما قلبت الواو ياء لانه لما انكسر ما قبلها وكانت بتطرفها معرضة لسكون الوقف عوملت بما يقتضيه السكون من وجوب إبدالها ياء توصلا للخفة وكتب أيضا ما نصه قوله كرضى وقوى قال بعضهم فإن قيل لم قلب الواو فى قوى ياء وفى يقوى ألفا ولم يدغموا الواو الأولى فى الثانية فيهما كما أدغموا فى قوة ومقتضى الإدغام فيهما متحقق كما أن مقتضى الإعلال فيهما كذلك فما وجه ترجيح جانب الإعلال فيهما على جانب الإدغام مع أنه مفيد التخفيف كما أن الإعلال مفيد له ويمكن أن يجاب عنه بأن التخفيف الحاصل من الإعلال أزيد من التخفيف الحاصل من الإدغام لان التلفظ بالحرف المقلوب أسهل من التلفظ بالمدغم والمدغم فيه وذلك ظاهر يدرك بالضرورة فالمصير إلى ترجيح جانب الإدغام اه وهو حسن (قوله والغازى) قد يقال عليه إن قلب الواو ياء فى ذلك لوقوعها رابعة ويكون ذلك من المسئلة الرابعة المشار إليها بقوله فيما يأتى الرابعة أن تقع طرفا رابعة فصاعدا ويجاب كما يعلم مما هناك بأن بعض صور المسئلة الرابعة إنما قلب فيه الواو ياء بالحمل على البعض الذى وجد فيه كسر ما قبل الواو (قوله لوقوعها طرفا) هو بحسب الظاهر علة للقلب لانه جعل قسيما لقوله أو قبل الخ (قوله بعد كسرة) احترز بقوله بعد كسرة من نحو دلو وغزو وشذ قولهم قنية وهو ابن عمى دنيا إذ لا موجب لقلب الواو فيهما ياء إذ لا كسر لان القنية من قنوت الشىء كسبته ولان دنيا من الدنو وقيل لا شذوذ فى قولك قنية لانه يقال قنيته وقنوته ويقال هو ابن عمى دنى دنيا ودنيا بألف الإلحاق أو التأنيث (قوله أو تقع الواو) هو تقدير بحسب المعنى والصناعة لا تقتضيه لان قبل معطوف على طرف الذى هو خبر هى واحترز بقوله بعد كسرة وهى إما طرف أو قبل تاء التأنيث من نحو علاوة وهراوة فإن الواو وإن وقعت قبل تاء التأنيث لم تقع بعد كسرة وشذ فيها علاية بقلب الواو ياء كما شذ فى شكاية قلب الواو ياء والدليل على أنه واوى شكوت والشكوى قال السيرافى إنما قلبت واوه ياء لان أكثر المصادر الآتية على فعالة من الفعل ثابتة نحو الولاية والرعاية والحماية فحملت

بالغين المعجمة والجيم وهو الحزن (وأكسية) جمع كساء (وغازية) اسم فاعل من الغزو (وعريقية) وتريقية (في تصغير عرقوة وترقوة) فقلبت الواو في الجميع ياء لوقوعها طرفا بعد كسرة لأن تاء التأنيث في حكم الانفصال ولم يفرقوا بين كون التاء بنيت الكلمة عليها أم لا وكان ينبغي في عريقية أن لا تقلب الواو ياء لأن الكلمة قد بنيت على التاء بدليل أنه ليس لنا اسم معرب آخره واو قبلها ضمة فدل على أن عرقوة بمنزلة عنفوان (وشذ سواسوة) بالتصحيح (في جمع سواء) بفتح السين المهملة والمد بمعنى مستو يقال الناس سواسوة في هذا الأمر أي مستوون فيه فكأنه جمع مستو بحذف الزوائد إلا أنه زيد فيه سين أخرى وقالوا سواسية على الأصل في الإعلال ووقع للجوهري أنه جعل سواء كلمة وسية كلمة أخرى ووزن كلا منهما بوزن يخصها والتحرير ما تقدم وعليه قوله

سواسية سود الوجوه كأنهم ٭ ظرابي غربان بمجرودة النخل

ووزنها فعافلة وفيه شذوذ من جهات أحدها تكرار الفاء في الجمع مع عدم تكرارها في الواحد وهو نظير تكرار العين في التصغير في عثيثية الثانية جمع فعال على هذا الوزن وإنما قياسه أسوية كقباء وأقبية الثالثة أن قياس الفاء إذا تكررت زائدة أن تكون العين مكررة معها أيضا كمرمريس وإذا تكررت وحدها فقياسها أن تكون أصلا نحو قرقف وسندس وفي حواشي الصحاح لابن بري سواسية جمع سواء على غير الواحد كباطل وأباطيل وكأنه جمع سوساة ووزن سوساة فعللة كشوشاة لا فعلاة لندور باب سلس ولا فوعلة لندور باب كوكب ولا فعفلة لأن الفاء لا تكرر وحدها فبطل حينئذ كون سواسية فعالية وقواعلة وفعافلة وتعين فعاللة وهذا كلام حسن نقله الموضح في الحواشي (و) شذ (مقاتوة) بقاف وتاء مثناة فوق (بمعنى خدام) جمع مقتو اسم فاعل من القتو وهو الخدمة أصله مقتو وقلبت الواو الثانية ياء لتطرفها

الشكاية عليه لغلة ذلك في الراوي والعلاوة ما يعلق على البعير بعد حمله نحو السقاء والسفرة والسفود وهي الحديدة التي يشوى عليها اللحم والهراوة العصا (قوله بحذف الزوائد) أي الميم والياء (قوله إلا أنه زيد فيه الخ) ظاهره أن السين ليست زائدة على كونه جمع سواء وليس كذلك بل هي زائدة كما في سواسية أيضا (قوله وقالوا سواسية على الأصل) مراده بالأصل في ذلك أصل الإعلال المذكور وهو قلب الواو ياء لوجود المقتضي ولم يقولوا في مقاتوة أنه جاء على الأصل في الإعلال أيضا وعبارة القاموس صريحة في أنه جاء كذلك قال والمقتوون والمقاتوة والمقاتية الخدام فكان ينبغي للشارح أن ينبه على ذلك (قوله ووقع للجوهري الخ) قال الدنوشري ينظر على كلام الجوهري ما معنى سوا وما معنى سية فإن لكل كلمة معنى وقد ذكر أنهما كلمتان توقف في ذلك الشيخ عبد الرحمن الديسطي وقد يقال إن كلام الجوهري غلط فلا يطلب توجيهه كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله ووقع الخ ويمكن أن يقال معنى كلام الجوهري أنهما كلمتان في الأصل لكل منهما معنى ووزن يخصه ثم ركبا وصارا كلمة واحدة بمعنى مستوين اه وقال بعض الفضلاء الذي يظهر من سواسوة أنه أبدل من مدة سواء السين والواو الثانية لام سواء وزيدت تاء التأنيث ووزنه فعاسلة قوبل الزائد بلفظه لأنه بدل من المدة لا تضعيف للفاء كما أن وزن رسائل فعائل لأن الهمزة بدل من المدة (٣٧٦) في رسالة فقوبلت بلفظ الهمزة ومثله سواسوة في أن أبدل من مدة سواء سين عاملة للفاء في عثيثة تصغير عثبة حيث أبدل من مدة عثبة شيئا عاملة للعين ووزنه عثيثة فانظر مع هذا كلام الشارح وكلام ابن بري (قوله سواسية سود الوجوه الخ) ظرابي فيه مشبه به ما بعده فهو من إضافة المشبه به إلى المشبه على حد لجين الماء وفي القاموس والظربان دويبة كالهرة منتنة كالظرباء والجمع ظرابين وظرابي وظربى وظرباء بكسرهما اسمان للجمع وفسا بينهم الظربان أي تقاطعوا لأنها إذا فست في ثوب لا تذهب رائحته حتى يبلى ويقال يفسو في جحر الضب فيسدر من خبث رائحته فتأكله اه وقيد ذلك بقوله بمجرودة النخل لأنها حينئذ أقطع وأشنع فيكون أبلغ من الهجو المراد له (قوله ووزنها فعافلة) أي سواء قلنا سواسوة أو سواسية (قوله جمع مقتو الخ) الظاهر هذا مع ما في الصحاح يقال للخادم مقتوي بفتح الميم وتشديد الياء كأنه منسوب إلى المقتى وهو مصدر اه فيكون مقاتوة جمع هذا لا جمع مقتو اسم فاعل لأنه من اقتوى واقتوى من القوة لا من القتو وقال في الصحاح أيضا وقد تخفف ياء النسب وأنشد البيت وهو متى الخ وقال الدنوشري هذا بحسب ظاهره مخالف لكلام القاموس فإنه ذكر أن مفرد المقاتوة غير ما ذكر وعبارته القتو والقتا مثلثة حسن خدمة الملوك كالمقتى وبهاء التيمة والمقتوون والمقاتوة والمقاتية الخدام الواحد مقتوى ومقتى أو مقتوين وتفتح الواو غير مصروفين وهي للواحد والجمع والمؤنث سواء والميم وفيه أصلية من مقت خدم واقتواه استخدمه شاذ لأن افتعل لازم البتة اه كلام القاموس ويتعلق به أمور الأول أن فيه مخالفة لقول الشارح من القتو وهو الخدمة فإن صاحب القاموس فسر القتو بحسن خدمة الملوك الثاني أن المقتى في قوله كالمقتى بميم مفتوحة وقاف ساكنة وتاء بعدها ألف مصدر ميمي كالمغزى الثالث أن قوله والمقتوون وجدهم ما بواوين وفيه نظر فإنه لا جائز أن يكون مفرده مقتويا بفتح الميم وسكون القاف وفتح التاء وبالواو والياء المشددة آخره وإلا قيل مقتويون كالأشعريون ولا جائز أن يكون

بعد الكسرة ثم أعلا إعلال قاض قال: * متى كنا لأمك مقتوينا * أي خداما وقال:

إني امرؤ من بني جذيمة لا أحسن قتو الملوك والحفد

أي خدمة الملوك وكان حق الجمع مقاتية ولا ثالث لها قال في المحكم قال أبو علي أخبرني أبو بكر عن أبي العباس أنه لم يسمع مثل مقاتوة إلا حرفا واحدا أخبرني به أبو عبيدة وهو سواسوة ومعناه سواء اه أو تقع الواو قبل ألف التأنيث المقصورة كأن تبني من الغزو مثل هندبا فتقول غزويا أو الممدودة كأن تبني من الغزو مثل أربعاء فتقول أغزياء (أو قبل الألف والنون الزائدتين) المضارعتين لألفي التأنيث (كقولك في مثال قطران) بفتح القاف وكسر الطاء (من الغزو غزيان) بقلب الواو ياء لتطرفها إثر كسرة لأن ألفي التأنيث وما ضارعهما في حكم الانفصال المسئلة (الثانية) من إبدال الياء من الواو (أن تقع) الواو (عينا لمصدر فعل أعلت فيه) أي في الفعل (ويكون قبلها كسرة وبعدها ألف) فهذه أربعة شروط (كصيام وقيام) من مصادر الثلاثي (وانقياد واعتياد) من مصادر الثلاثي المزيد والأصل فيهن صوام وقوام وانقواد واعتواد فقلبت الواو فيهن ياء لأنها لما أعلت في أفعالها بقلبها ألفا استثقل بقاؤها في المصدر صحيحة بعد الكسرة وقبل حرف يشبه الياء في المد أعلت في المصدر بقلبها ياء حملا للمصدر على فعله في الإعلال ليصير العمل في اللفظ من وجه واحد (بخلاف نحو سوار وسواك) بكسر أولهما اسمي جنس فلا تقلب الواو فيهما ياء (لانتفاء المصدرية و) بخلاف (نحو لاوذ لواذا وجاور جوارا) بالجيم فإن لاوذ وجاور وإن كانا

مفرده مقتي عند غير الأول مقتون كالأعلون ولا جائز أن يكون مفرده مقتوين كالأيخفى وهو إذ ذكر إلا أن الواحد مقتوي ومقتي ومقتوين ولم يبين أن يكون مفرده مقتو اسم فاعل وأصله مقتو وأعل كما ذكر الشارح الرابع أن قوله غير مصروفين راجع لقوله مقتوين بكسر الواو وبفتحها وينظر هل هو بفتح الميم أو بضمها وقد يتوقف في منعهما من الصرف بأنه ليس فيهما إلا علة واحدة وهي الوصفية اللهم إلا أن يقال هو مبني مذهب أبي علي الفارسي القائل إن مطلق الزيادة في آخر الاسم إذا انضمت إلى علة أخرى منعتا الصرف قال الجعبري في شرح الشاطبية وغلبون فعلون من الغلبة كحمدون من الحمد منعه الصرف هنا على رأي أبي علي الفارسي في اعتبار مطلق الزائد وصرفه في قوله وقال ابن غلبون على المختار أخذا بالمذهبين اه وكلامه بعيد من ذلك حيث جزم بأنهما غير مصروفين الخامس أنه جعل مقتوين واحدا كما يصرح بذلك قوله الواحد الخ وهو ينافي قوله بعد ذلك وهي للواحد الخ فإنه صريح في اشتراكهما بين ما ذكر السادس أن قوله لأن افتعل لازم ألبتة إن أراد به مطلق افتعل فهو مردود بنحو اختار واختير واصطفى وإن أراد به أن افتعل من هذه المادة لازم فهو ظاهر بعض الظهور ونطقه بألبتة قد يأبى ذلك (قوله متى كنا لأمك مقتوينا) في الصحاح بدل لأمك أمك وصدر البيت * تهددنا فأوعدنا رويدا * وظاهر عبارة الشارح أنه جمع مقتو اسم فاعل وهو مخالف لقول الصحاح ويجوز تخفيف ياء النسبة قال عمرو بن كلثوم * متى كنا لأمك مقتوينا * فإنه صريح في أنه جمع مقتوي بميم مفتوحة فقاف ساكنة فتاء مفتوحة فواو فياء مشددة للنسب وهو منسوب إلى مقتى كمغزى كما في الصحاح لكنه لما جمع خفف بحذف ياء النسب ويجوز أن يكون أيضا مقتوينا في قول الشاعر ليس جمعا له مفرد وإنما هو مقتوين الذي يشترك فيه الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث والحاصل أن الشارح لم يحرر هذا المحل حق التحرير وقال ابن فلاح في مبحث جمع المذكر السالم ومقتوين اسم فاعل من القتو وهو الخدمة وقياسه مقتوين بضم الميم لأن فعله اقتوى يقتوي ووزن اقتوى افعل وأصله اقتوو وليس هو افتعل من قوي اه وقوله وقياسه الخ هذا ممنوع بالتأويل فيما سبق فليتأمل ذلك (قوله وقال إني امرؤ الخ) في الصحاح مكان خزيمة فزارة ومكان الحفد الخبيا والحفد الخدمة حركته الفاء ضرورة كقول رؤبة * مشتبه الأعلام لماع الخفق * أراد الخفق هكذا قال بعضهم وعبارة الصحاح القتو الخدمة وقد قتوت أقتو قتوا ومقتى أي خدمت مثال غزوت أغزو غزوا ومغزى قال الشاعر:

إني امرؤ من بني فزارة لا * أحسن قتو الملوك والخببا

ويقال للخادم مقتوي بفتح الميم وتشديد الياء كأنه منسوب إلى المقتى وهو مصدر كما قالوا ضيعة عجرية التي لا تفي غلتها بخراجها ويجوز تخفيف ياء النسبة قال عمرو بن كلثوم * متى كنا لأمك مقتوينا * قال أبو عبيدة قال رجل من بني الحرماز هذا رجل مقتوي ورجلان مقتوين ورجال مقتوين كله سواء وكذلك المؤنث وهم الذين يعملون للناس بطعام بطونهم قال سيبويه سألوا الخليل عن مقتوي ومقتوين فقال هو بمنزلة الأشعري والأشعرين اه كلام الصحاح وقول الخليل هو بمنزلة الأشعري واضح في مقتوي لا في مقتوين فليتأمل (قوله لصحة عين الفعل) فيه نظر ظاهر لاعتلال عين الفعلين المذكورين وكأنه أراد بصحة عين الفعل عدم تغيرها فليتأمل وقوله عودا احترز به عن عيادة فإن الواو قلبت فيه ياء لاستيفاء الشروط (قوله لواذا) قال بعضهم إنما امتنع إعلال المصدر الذي هو لواذ ونحوه لئلا يؤدي إلى إعلالين وذلك أنها لو قلبت في المصدر ألفا لاجتمع ألفان وقلبت

الألف الأخيرة همزة على القاعدة في اجتماع ألفين فيكون إجحافا بالكلمة (قوله وبخلاف نحو راح رواحا) في بعض النسخ راج رواجا بالجيم وكل صحيح (قوله لعدم الألف) هذه طريقة وابن الحاجب في الشافية لم يشترط في قلب الواو في المصدر وجود ألف بعدها وعبارته مع عبارة شارحه الشيخ زكريا وتقلب الواو المكسور ماقبلها في المصادر لا في نحو عوض وخوان ياء نحو قام قياما وعاد عيادا وديناقيما لإعلال أفعالها بقلب الواو فيها ألفا وحال حولا أي تغير كالعود في شذوذه والقياس حيلا وعيدا اهـ وخرج بقوله لإعلال أفعالها نحو لواذا لأن فعله لاوذ وهو لم يعل فتأمل (٣٧٨) (قوله تعالى قيما) مصدر جيء به للمبالغة كما يعلم من مراجعة التفاسير (قوله وغلطان) هكذا وجد بالواو في أوله فإن ثبت فتكون زيادتها خزما وهو من الرجز (قوله ديار) فإن قلت ديار وثياب بين واوه وبين الطرف حرفان وكوزة وعودة كذلك فلم صحت هذه وأعلت تلك قلت الألف أشد مباينة للواو من الفتحة فقوى جانب الإعلال في ديار ونحوه وضعف في كوزة ونحوه (قوله وديمة وديم) الديمة أصلها دومة من دام يدوم وعلى كونها واوية جماعة لكن الذي في الصحاح أنها يائية والمصنف ماش على الأول (قوله وقامة وقيم) القامة قامة الإنسان أو بكرة البئر بأداتها (قوله وقيم) يعلم من كلامه أن لفظ قيمة مشترك (قوله فتسلطت الكسرة عليها) كان ينبغي أن يزيد بعد قوله عليها فقلبتها ياء (قوله واستفدنا الخ) قد يقال إنما استفدنا ذلك من ضم نحو قيمة وقيم إلى دار وديار لا من تكثير الأمثلة ويجاب بأن استفادتنا ذلك من تكثير الأمثلة لا تنافي استفادتنا إياه من الضم (قوله وإما شبيهة بالمعلة) ووجه شبه حرف العلة الساكن بحرف العلة المعل ضعفه بالسكون (قوله بعد ذلك) مستغنى عنه بل زاده تأكيدا لدفع توهم أن ثم مستعملة في غير معناها (قوله والمخصص الخ) مراده المخصص لثيرة بكونه جمعا لثور بمعنى الحيوان لا بمعنى الأقط (قوله جمعه الخ) لو حذفه لكان أحسن (قوله طوال) هو جمع طويل كما ذكره ويجوز أن يكون جمعا لطوال بضم الطاء فإنه مرادف لطويل وكلاهما يجمع على فعال قاله المرزوقي (قوله واستعمالا) فيه نظر لأن هذا الشاعر استعمله ويجاب بأن هذا نادر وإلا فالكثير بخلافه.

مصدرين لا تقلب الواو فيهما ياء (لصحة عين الفعل) فيهما وهو لاوذ وجاور وبخلاف راج رواجا لعدم الكسرة قبلها (و) بخلاف (حال حولا وعاد المريض عودا) فإن حولا وعودا وإن كانا مصدرين أعل فعلهما وهو حال وعاد بقلب عينهما ألفا لا تقلب الواو فيهما ياء (لعدم الألف) بعدها (وقل الإعلال فيه) أي فيما عدم الألف (نحو قوله تعالى جعل الله لكم قياما أي قواما وقوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قيما للناس في قراءة نافع وابن عامر في النساء وفي قراءة ابن عامر في المائدة) وأصلها قوما قلبت الواو ياء لانكسار ماقبلها (وشذ التصحيح مع استيفاء الشروط في قولهم نارت الظبية) تنور (نوارا) بالنون والراء المهملة (بمعنى نفرت) والقياس نيار ولكنه جاء بالتصحيح قال العجاج وأنشده ابن جني:

* وخلطان بالتأنس النوارا *

قال في شرح الكافية (ولم يسمع له نظير) المسئلة (الثالثة أن تقع) الواو (عينا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة وهي في الواحد إما معلة) أي منقلبة (نحو دار وديار وحيلة) بحاء مهملة وياء مثناة تحتانية (وحيل وديمة وديم وقيمة وقيم وقامة وقيم) والأصل دوار وحول ودوم وقوم لكن لما انكسر ماقبل الواو في الجمع وكانت في المفرد معلة بقلبها ألفا في الأول والأخير وياء فيما بينهما ضعفت فتسلطت الكسرة عليها واستفدنا من تكثير الأمثلة أنه إذا كانت الواو معلة في الواحد لا يشترط وقوع الألف بعدها كما في ديار خلافا للمرادي وسيأتي إيضاحه (وشذ حاجة وحوج) والقياس حيج لأن قبلها كسرة والواو أعلت في الواحد (وإما شبيهة بالمعلة) وهي الساكنة وشرط القلب في هذه أن يكون بعدها في الجمع ألف كسوط وسياط وحوض وحياض وروض ورياض) والأصل فيها سواط وحواض ورواض ولكن لما انكسر ماقبل الواو في الجمع وكانت الواو في الواحد ساكنة ضعفت فتسلطت الكسرة عليها وقوى تسلطها وجود الألف بعدها (فإن فقدت) الألف (صحت الواو نحو كوز وكوزة وعود) بفتح أوله) وهو العين المهملة (للمسن من الإبل) وهو الذي جاوز في السن البازل والبازل هو الذي له سبع سنين (وعودة) لأنه لما عدمت الألف قل عمل اللسان وخف النطق بالواو بعد الكسرة فصححت ولم يجز إعلالها لأنه انضم إلى عدم الإعلال تحصين الواو ببعدها من الطرف بسبب هاء التأنيث (وشذ قولهم) في جمع ثور (ثيرة) بإبدال الواو ياء والقياس ثورة بالتصحيح وقيل الأصل ثورة بسكون الواو فأعل بقلب الواو ياء ثم فتحت الياء وزعم المبرد أنه مقصور من فعالة والأصل ثيارة فلذلك أعل ثم قصر بعد ذلك نقله ابن مالك عنه والمعروف عنه إنما قالوا ثيرة ليكون القلب دليلا على أنه جمع ثور من الحيوان لا جمع ثور من الأقط والمخصص أنهم لما قالوا في جمع ثور من الحيوان ثيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها حملوا ثيرة في جمعه عليه وليس لثورة من الأقط ما يحمل جمعه في القلب عليه قاله الجاربردي (وتصحح الواو إن تحركت في الواحد نحو طويل وطوال وشذ) قياسا واستعمالا (قوله)

(قوله وفي شرح الكافية الخ) كون طيالا من باب جواد لا يجدي نفعا لأن الواو في المفرد ليست معلة ولا شبيهة بالمعلة ولو اقتصر على قوله كأنه
جمع طائل الخ لا يجدي لأن الواو فيه قلبت همزة فقلبت في الجمع لأن الإبدال بالإبدال بأس وقد يؤخذ من قوله الشارح الآتي

تبين لي أن القماءة ذلة • (وأن أعزاء الرجال طيالها)

بإبدال الواو ياء والقياس طوالها كما رواه القالي وفي شرح الكافية وأما الطيال جمع طويل فيمكن أن يجعل من باب جواد وجياد كأنه جمع طائل من طاله إذا فاقه في الطول اه والقماءة بالمد القصر (قيل ومنه) أي من شذوذ إعلال الواو المتحركة (الصافنات) جمع صافنة وهي من الخيل التي تقوم على طرف سنبك يد أو رجل وهي من الصفات المحمودة في الخيل لا تكاد تكون إلا في العراب الخلص (الجياد) جمع جواد وهو الذي يسرع في جريه وقيل الذي يجود بالركض وصفها بالصفون والجودة ليجمع لها بين الوصفين المحمودين واقفة وجارية يعني إذا وقفت كانت ساكنة مطمئنة في مواقفها وإذا جرت كانت سراعا خفافا في جريها وكان القياس الجواد بالتصحيح لأن الواو محركة في الواحد (وقيل) الجياد في الآية ليس بشاذ وإنما هو (جمع جيد) بتشديد الياء (لا) جمع (جواد) والحاصل أن الواو تصح إن تحركت في الواحد كطويل وطوال (أو أعلت لامه) أي الواحد بالياء أو بالواو فالأول (كجمع ريان) لقيض عطشان فعلان من الري أصله رويان اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (و) الثاني كجمع (جو) بفتح الجيم و (بتشديد الواو) وهو ما بين السماء والأرض واسم بلدة باليمامة (فيقال) في جمعهما (رواء وجواء) كرجال (بتصحيح العين) وهي الواو والأصل رواي وجواو أبدلت الياء والواو همزة لتطرفهما إثر ألف زائدة ولا يجوز مع ذلك إعلال عينهما (لئلا يتوالى إعلالان) إعلال العين بإبدالها ياء لمكسرة قبلها وإعلال اللام بإبدالها همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة نحو كساء ورداء فاقتصر على إعلال اللام لأنه محل التغيير (وكذلك ما أشبههما) مما أعلت فيه اللام بإبدالها همزة وصححت فيه العين (وهذا الموضع) وهو إبدال الياء من الواو إذا وقعت عينا الخ (ليس محررا في الخلاصة ولا) في (غيرها من كتب الناظم فتأمله) بل كلامه في الخلاصة في دعوى القياس وفي نقل السماع يخالف كلامه في التسهيل أما في دعوى القياس فإن اعتماده هنا على التصحيح قياسا لأنه جعله الغالب في كلام العرب وعادته البناء على الغالب والقياس عليه فهو قد ارتضى هنا فيما كان على فعل من المصادر المعتلة أن لا يتغير ولا تقلب واوه وفي التسهيل على خلاف ذلك لأنه قال تبدل الياء بعد كسرة من واو هي عين مصدر لفعل معتل العين ولم يقل قبل ألف كما قال ذلك في الجمع وأفرده بذلك دون المصدر فاقتضى أن فعلا تقلب واوه ياء في القياس لأنه لم يستثنه وأما في نقل السماع فإنه زعم هنا أن الغالب في كلام العرب تصحيح فعل والنادر هو الإعلال حيث قال والفعل منه صحيح غالبا وجعل في التسهيل التصحيح قليلا والغالب الإعلال حيث قال وقد يصحح ما حقه الإعلال من فعل مصدرا أو جمعا فأتى بقد المشعرة بالتقليل على عادته إذا أراد تقليل المنقول وقال في شرح الكافية ونبه بتصحيح ما وزنه فعل كالحول على أن المصدر المذكور مشروط بوجود الألف فيه حتى يكون على فعال اه وقد علمت أن الإعلال المذكور يكون في غير فعال نحو انقاد انقيادا والأصل انقوادا وأطلق فعالا وقد علم أنه إذا كان معتل اللام صحح نحو رواء وجواء . المسألة (الرابعة أن تقع) الواو (طرفا رابعة فصاعدا) لأن ما هي فيه إذ ذاك لا يعدم نظيرا يستحق الإعلال فيحمل هو عليه قاله الشارح وسواء كانت في فعل أو اسم (تقول) في الفعل (عطوت) بمعنى أخذت (وزكوت) بمعنى نميت بإقرار الواو على صورتها لأنها ثالثة (فإذا جئت بالهمزة أو التضعيف قلت أعطيت وزكيت) بإبدال الواو ياء لأنها صارت رابعة (وتقول في اسم المفعول) من

إعلال العين كالمفرد أعم من أن يكون ذلك بقلبها ألفا أو بقلبها همزة وتهم رأيت ابن الحاجب في الشافية وشراحه ذكروا أن الشرط إعلالها في المفرد ومثلوا لذلك بجيد وجياد وقالوا جيد أصله جيود اجتمعت فيه الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وحصل الإدغام (قوله ومنه الصافنات) أي من إبدال الواو ياء مع تحركها في المفرد شذوذا وهذا أولى من قول الشارح أي من شذوذ الخ (قوله ليس بشاذ) وجه عدم شذوذه إعلال الواو في جيد بقلبها ياء لوجود مقتضيه (قوله أو أعلت لامه) الضمير راجع للواحد كما هو ظاهر من العطف على قوله تحركت في الواحد وأنت خبير بأن اللام أعلت في الجمع وأما المفرد فهي معتلة فيه لا معلة ولو قال أو اعتلت لامه لكان حسنا والشارح اختلط عليه الأمر حيث قال أي الواحد بالياء أو بالواو وما درى أن ما قاله إنما يناسب لو عبر المصنف بقوله أو اعتلت لامه وهو لم يعبر به فتأمل (قوله وصححت فيه العين) لو حذفه لكان أولى كما هو ظاهر (قوله أن تقع رابعة فصاعدا) قال اللقاني ينبغي أن يستثنى من هذا لام مفعول الذي ماضيه على فعل بفتح العين كغزو ومدعو فإنه يجب فيها التصحيح على ما سيأتي في المسألة الثامنة وكان المراد بهذه الواو المذكورة بالمسألة الرابعة الواو الواقعة في ماض أو اسم مفعول لمضارع أو اسم فاعل قلبت فيه وإلا فالمسألة الثامنة داخلة في المسألة

أعطيت وزكيت إذا اتصل به علامة تثنية (معطيان ومزكيان) بإبدال الواو يا وإنما أبدلت في الفعل الماضي المزيد واسم مفعوله ياء وإن لم يكن بعد كسرة لأنهم (حملوا الماضي) وهو أعطيت وزكيت (على المضارع) وهو يعطي ويزكى (و) حملوا (اسم المفعول) وهو معطيان ومزكيان (على اسم الفاعل) وهو معطيان ومزكيان بكسر الطاء والكاف (فإن كلاهما) أي من المضارع واسم الفاعل (قبل آخره كسرة) وهم يحملون الفرع على أصله كما يحملون الأصل على فرعه (وسأل سيبويه) شيخه (الخليل عن وجه إعلال نحو تغازينا وتداعينا) والأصل تغازونا وتداعونا فأبدلت الواو ياء (مع أن المضارع) وهو تتغازى وتتداعى (لا كسر قبل آخره) حتى يحمل الماضي عليه (فأجاب) الخليل عن سؤال سيبويه (بأن الإعلال) وهو قلب الواو ياء (ثبت) في تغازى وتداعى (قبل مجيء التاء في أوله وهو) توجيه حسن وحاصله أنهم أعلوا (غازينا وداعينا حملا على تغازى وتداعى) بكسر ما قبل آخرهما قبل مجيء الياء (ثم استصحب) الإعلال (معها) أي مع الياء كاستصحابه مع هاء التأنيث نحو المعطاة. المسئلة (الخامسة أن تلي الواو (كسرة وهي) أي الواو (ساكنة مفردة) عن مثلها (نحو ميزان) أصله موزان لأنه من الوزن (وميقات) أصله موقات من الوقت قلبت الواو فيهما ياء لسكونها وانكسار ما قبلها (بخلاف نحو صوان) وهو وعاء الشيء (وسواد) لأن الواو فيهما متحركة لا ساكنة (واجلواذ) بالجيم والذال المعجمة وهو دوام السير مع السرعة (واعلواط) بالعين والطاء المهملتين وهو التعلق بالعنق يقال اعلوط بعيره إذا تعلق بعنقه وعلاه لأن الواو فيهما مشددة لا مفردة واجلياذ شاذ لا يقاس عليه قاله في التسهيل. المسئلة (السادسة أن تكون) الواو (لاما لفعلى بالضم) حال كونها (صفة نحو إنا زينا السماء الدنيا وقولك المتقين الدرجة العليا) والأصل الدنوى والعلوى لأنهما من الدنو والعلو قلبت الواو فيهما ياء لاستثقال الواو والضمة وعلامة التأنيث في الصفة فاقتضت لامها قلبها ياء والدليل على صحة كونها صفة جريانها على موصوفها كما مثل هذا هو الأصل واستعمالهم لها غير جارية على موصوف منزل على الأصل ومعامل معاملته (وأما قول الحجازيين) المسافة (القصوى) بالتصحيح (فشاذ قياسا فصيح استعمالا نبه به على الأصل) وهو الواو (كما نبه على الأصل (في) الفعل نحو (استحوذ) في الاسم نحو (القود) بالتصحيح فيهما والقياس فيهما استحاذ وقاد بالإعلال ولكنه ترك تنبيها على الأصل وبنو تميم يقولون القصيا بالإعلال على القياس (فإن كانت فعلى) بالضم (اسما) أي غير صفة (لم تغير) لامها بإبدالها ياء بل تقر الواو على أصلها فرقا بين الاسم والصفة ولم يعكسوا لأن الاسم أخف من الصفة (كقوله) وهو ذو الرمة

(أدارا بحزوى هجت للعين عبرة) * فماء الهوى يرفض أو يترقرق

بإقرار الواو على حالها في حزوى بحاء مهملة مضمومة وزاي ساكنة اسم موضع ودارى منادى بالهمزة وحقه الضم لأنه نكرة مقصودة ولكنه لما وصف بالجار والمجرور بعده سوغ نصبه لأن النكرة المقصودة إذا وصفت ترجح نصبها على ضمها وفي الحديث يا عظيما يرجى لكل عظيم والعبرة بفتح العين الدمع وماء الهوى دمعه ولكونه يبعث عليه أضيف إليه ويرفض يسيل بعضه في أثر بعض ويترقرق يبقى في العين متحيرا يجيء ويذهب وما ذكره الموضح من أن لام فعلى إذا كانت واوا تبدل ياء في الصفة وتسلم في الاسم تبع فيه الناظم وقال المرادي إنه مخالف لقول أهل التصريف فإنهم يعكسون فيبدلونها في الاسم دون الصفة ويجعلون حزوى شاذا قال الناظم في بعض كتبه وما قلته مؤيد بالدليل وموافق لقول أئمة أهل اللغة حكى الأزهري عن الفراء وعن ابن السكيت أنهما قالا ما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا فإنه بالياء فإنهم

الرابعة فتأمله (قوله اجلواذا) الاجلواذ مصدر اجلوذ حاص بسير الإبل (قوله واجلياذ شاذ الخ) ينظر هل شذوذه من جهة قلب واوه ياء بين فيكون نحو ديوان ليس شاذا لأنه ليس فيه (٣٨٠) إلا قلب واو واحدة ياء فإن أصله دوان لكن قول المصنف واو مفردة بالياء ويقتضي بشذوذ ذلك قال الإمام المرزوقي فإن قيل لم ترك إدغامه أي ديوان والياء والواو إذا اجتمعا فأيهما سبق الآخر بالسكون تقلب الواو ياء وتدغم الأولى في الثانية فالجواب أن الكلمة أصلها دوان بدلا لقولهم في الجمع دواوين لكنهم هربوا من التضعيف استثقالا له إلى أن أبدلوا من الواو الأولى ياء فلو تكلفوا ما سمعته من قلب الواو ياء وإدغام الأولى فيه لعاد مثل ما هربوا منه وهو التضعيف بحصول ياءين ألا ترى أن الكلمة بعد الإدغام تصير على ديان وهو من دونت الكلمة وغيرها إذا ضبطتها وقيدتها وإنما احتمل الواوان في دواوين لدخول الألف بين الواوين وكذلك في التصغير نحو دويوين لدخول الياء بينهما ومثله الديباج أصله الدباج فأبدلت من إحدى الباءين ياء ومثله دينار بدلا لقولهم دنانير ودبابيج اه ملخصا (قوله الدنيا) هي بضم الدال وحكى ابن قتيبة كسرها وتبعه غيره وإنما قيل لها ذلك لأنها سابقة على الدار الأخرى مأخوذ من الدنو وجمعها دنى نحو كبرى وكبر ويقال في النسب إليها دنيوى ودنيى ودنياوى وألفها مقصورة للتأنيث غير مصروفة وحكى ابن جنى تنوينها وصرفها في لغة نادرة وأورد ابن مالك أنها في الأصل مؤنث أدنى وأدنى أفعل تفضيل وأفعل التفضيل

إذا نكر لزم الإفراد والتذكير وامتنع تأنيثه في استعمالهم دنيا مع شاع كونه منكر إشكال وأجاب بأنها خلعت عنها الوصفية غالبا وأجريت مجرى ما لم يكن قط وصفا كرجعي ونظيره   وإن دعوت إلى جلى ومكرمة ۞ يوما سراة كرام الناس فادعينا   فإن جلى وإن كان تأنيث أجل لكنه خلع عن الوصفية وجعل اسما للحادثة العظيمة اهـ من شرح البرماوي والزركشي على البخاري بالمعنى (قوله ويجب حينئذ الخ) اقتصر على ذلك ولم يقل ويكسر ما قبلهما إن كان مضموما لأن ما قبلهما قد يبقى على ضمه كما سيأتي في قول الشارح فصار أيم فإن الظاهر أن أوله يبقى على ضمه، وقال ابن الحاجب وجاء لي في جمع ألوى بالضم والكسر فالضم على أصل أن جمع أفعل غير اسم تفضيل فعل كحمر جمع أحمر والكسر للتخفيف (قوله المنقلبة عن الواو) (٣٨١١) هذا واضح فيما تقدمت فيه الواو دون ما تقدمت فيه الياء فالوجه ترك هذا القيد وأن المدغم هو الأول الساكن مطلقا (قوله وإن كان الخ) فيه نظر لأن البغداديين يقولون إنه نقل من فعيل بالفتح إلى فيعل بالكسر فهم لا يقولون ذلك إلا بالكسر فتأمل ما قاله الشارح (قوله جوازا) فيه نظر بالنسبة لسوير فإن قلب الألف واوا واجب لا جائز وأما بويع فكذلك إلا أنه ربما يلتبس بالمبني للمفعول من بايع فإنه يقال فيه أيضا بويع وقد يقال إن مراده بالجواز عدم اللزوم إذ يجوز بناؤه للفاعل فيعود ما كان لما كان فليتأمل وبعضهم قال وليس أي السابق منهما بدلا من ألف كسوير أو من واو كديوان فإن أصله دوان وهو أحسن من صنيع الشارح (قوله لجميع ذلك لا إبدال فيه ولا إدغام لعروض الحرف الأول) كان مراده بجميع ذلك من أقسام مسئلة عارض الذات لا ما كان من كلمتين أو كان السابق منهما متحركا لأن التعليل لا يجري فيهما بل هو قاصر على المسئلة الأخيرة بأقسامها (قوله للريا) وضم بعضهم إلى الريا في شذوذه من حيث الإعمال مع استحقاقه التصحيح نحو صيم وقيم جمعا صائم وقائم لقلبهم الواو فيهما ياء بلا مقتض وأصلهما صوم وقوم قاله ابن الحاجب قال بعضهم وظاهر أن الشذوذ في هذا بالنظر إلى القاعدة المذكورة لا مطلقا فإنه مقيس بالنظر إلى قاعدة أن الواو إذا كانت عينا لفعل جمعا صحيح اللام تقلب ياء وإن كان الأكثر فيها التصحيح قاله الشارح ذكريا في شرح الشافية وأشذ من هذا قول الشاعر   ألا طرقتنا مية ابنة منذر ۞ فما أرق النيام إلا كلامها   والقياس النوام ووجه شذوذه ما مر فيما قبله ووجه كونه أشذ بعده من الطرف الذي هو محل التخفيف وعدم موافقته القاعدة اهـ منه

يستثقلون الواو مع الضمة أوله وليس فيه اختلاف إلا أن أهل الحجاز أظهروا الواو في القصوى وبنو تميم قالوا القصيا اهـ . المسئلة (السابعة أن تلتقي هي) أي الواو (والياء) ويجتمعان (في كلمة) واحدة (والسابق منهما ساكن متأصل ذاتا وسكونا) بالنصب على التمييز فإذا اجتمعت هذه الشروط وجب قلب الواو ياء تقدمت الواو أو تأخرت لأنها أثقل من الياء تحصيلا للتخفيف ما أمكن (ويجب حينئذ) أي حين إذ قلبت الواو ياء (إدغام الياء) المنقلبة عن الواو (في الياء) السالمة لاجتماع المثلين (مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء) على الواو (سيد وميت أصلهما سيود وميوت) لأنهما من ساد يسود سيادة ومات يموت على إحدى اللغتين ووزنهما عند المحققين من أهل البصرة فيعل بكسر العين وذهب البغداديون إلى أنه فيعل بفتح العين كضيغم وصيرف نقل إلى فيعل بكسر العين قالوا لأنا لم نر في الصحيح ما هو على فيعل بالكسر وهذا ضعيف لأن المعتل قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصحيح فإنه نوع على انفراده فيجوز أن يكون هذا بناء مختصا بالمعتل كاختصاص جمع فاعل منه بفعلة كقضاة ورماة ولو كان سيد فيعلا بالفتح لقالوا سيد بالفتح (ومثاله فيما تقدمت فيه الواو) على الياء (طي ولي) بالتشديد (مصدرا طويت ولويت وأصلهما طوي ولوي) بفتح أولهما وسكون ثانيهما قلبت الواو منهما ياء وأدغمت في الياء (ويجب التصحيح) في الواو (وإن كانا) أي الياء والواو (من كلمتين نحو يدعو ياسر) بتقديم الواو على الياء (ويرمي واعد) بتقديم الياء على الواو (أو كان السابق منهما) أي من الواو والياء (متحركا نحو طويل) بتحريك الواو بالكسر (وغيور) بتحريك الياء بالضم (أو) كان السابق (عارض الذات) جوازا وهو الثلاثة أنواع المبدل من ألف نحو سوير والمبدل من ياء كما إذا بنيت من البيع موازن بيطر فقلت بيع ثم بنيته لما لم يسم فاعله فقلت بويع والمبدل من همزة (نحو رويه) بضم الراء وفتح الياء المثناة تحت (مخفف رؤية) بالهمزة فجميع ذلك لا إبدال فيه ولا إدغام لعروض الحرف الأول بخلاف أيم مخفف أيم وهو مثال أيلم من الأيمة أبدلت الهمزة الثانية واوا لانضمام التي قبلها فصار أويم وهذا الإبدال واجب فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء فصار أيم وهذا الإبدال والإدغام واجب لأن الواو عارضة الذات وجوبا إذ أصلها الهمزة فإن العروض الذي يحمي من الإبدال إنما هو العروض الجائز لا الواجب (أو) كان السابق منهما (عارض السكون نحو قوي) بسكون الواو (فإن أصله الكسر) لأنه فعل ماض (ثم إنه سكن للتخفيف كما يقال في علم) بكسر اللام (علم) بسكونها وأجاز بعضهم فيه الإدغام بعد القلب (وشذ مما ذكرنا الثلاثة أنواع نوع أهمل ولم يستوف الشروط كقراءة بعضهم إن كنتم للريا تعبرون بالإبدال والإدغام) مع أن الواو عارضة الذات لأنها مخففة من الهمزة سمع الكسائي هذه القراءة وحكى ذلك وقال ابن مالك في شرح الكافية وحكى بعضهم

إطراده على لغة (ونوع صحيح من استيفائها) أى الشروط (نحو ضيون) بفتح الضاد المعجمة وسكون الياء وهو السنور الذكر وإنما لم يدغم لأنه اسم موضوع وليس على وجه الفعل قاله الجوهرى (وأيوم) بفتح الهمزة وسكون الياء على زنة أفعل لأنهم يقولون إذا كانوا فى يوم حصل لهم فيه شدة يوم أيوم أى كثير الشدة (وعوى) بفتح الواو (الكلب عوية) ايح (ورجاء) بالجيم والمد (وابن حيوة) بفتح الحاء وسكون الياء قال فى الصحاح وإنما لم يدغم حيوة لأنه اسم رجل ممنوع الصرف للعلمية والتأنيث (ونوع أبدل فيه الياء واوا وأدغمت الواو فيها) على عكس القاعدة (نحو) عوى الكلب (عوة) والقياس عية (ونهو) بضم النون والهاء وتشديد الواو (عن المنكر) والقياس نهى لأن أصله نهوى لأنه فعول من النهى (واطرد فى تصغير ما يكسر على مفاعل) من محرك الواو (نحو جدول) وجداول (وأسود) اسما (للحية) وأساود (الإعلال والتصحيح) فاعل اطرد فتقول فى تصغير جدول وأسود جديول وأسيود بالتصحيح وجديل وأسيد بالإعلال أما الإعلال وهو الأرجح فهو جار مجرى سيد وميت على القياس وأما التصحيح فلأنك أجريت هذه الياء مجرى ألف جداول وأساود لأن كل واحد من ياء التصغير وألف التكسير جىء به لمعنى فلو كان أسود صفة تعين فيه الإعلال لأنه لم يجمع على أساود قاله الشارح واحترزنا بقولنا من محرك الواو من نحو عجوز وعمود فإنهما وإن كسرا على مفاعل فالإعلال واجب فى مصغرهما فتقول عجيز وعميد ولا يجوز التصحيح والفرق قوة المحرك وضعف الساكن وعدم الاعتداد بحركة التصغير لعروضها قاله ابن إياز (المسألة (الثامنة أن تكون) الواو (لام مفعول) الفعل (الذى ماضيه على فعل بكسر العين) سواء فى ذلك المتعدى واللازم فالأول (نحو رضيه فهو مرضى و) الثانى نحو (قوى على زيد فهو مقوى) والأصل فيهما مرضوو ومقوو بواوين بعد العين أولاهما واو مفعول وثانيهما لامه قلبت لامهما ياء حملا للاسم على الفعل فإنه إذ ذاك واجب الإعلال إذ الحرف الذى قبل الآخر مكسور فصار امرضويا ومقويا فاجتمع فيهما الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وأبدلت الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب واوا (وشذ قراءة بعضهم) راضية (مرضوة) بالتصحيح وجعله فى التسهيل مرجوحا (فإن كانت عين الفعل مفتوحة وجب التصحيح نحو مغزو ومدعو) والأصل مغزوو ومدعوو بواوين واو مفعول ولام الكلمة فأدغمت الأولى فى الثانية لاجتماع المثلين (والإعلال شاذ كقوله) وهو عبد يغوث الحارثى

وقد علمت عرسى مليكة أننى ۞ (أنا الليث معديا على وعاديا)

فاعل معديا وأصله معدوو وعرس الرجل زوجه ومليكة بالتصغير اسمها وأنشده المازنى معدوا بالتصحيح وأنشده غيره بالإعلال وإلى جوازهما أشار الناظم بقوله

وصحح المفعول من نحو عدا ۞ وأعلل ان لم تتحر الاجودا

فالتصحيح حملا على فعل الفاعل والإعلال حملا على فعل المفعول والتصحيح أولى لأن الحمل على فعل الفاعل أولى المسئلة (التاسعة أن تكون) الواو (لام فعول) بضم الفاء (جمعا نحو عصا وعصى وقفا وقفى ودلو

أيضا (قوله نحو ضيون) وينظر هل واوه مكسورة أو مفتوحة ثم رأيت ما يدل على أنها مفتوحة وهو قول الشيخ زكريا فى شرح الشافية والياء فى ضيون زائدة والواو أصلية لوجوده فيعل كصيقل وعدم فيعل فتأمل (قوله وإنما لم يدغم الخ) قد يقال عليه كان الأولى وإنما لم يقلب ويدغم وينظر ما معنى قول الجوهرى وليس على وجه الفعل وقد يقال أنه ليس جاريا على طريقه بل هو اسم جامد ليس مصدرا بخلاف نحو قول وسيد وميت (قوله ابن حيوة) الياء فى حيوة أصلية والواو منقلبة من الياء الأصلية قاله الشيخ زكريا فى شرح الشافية وينظر ما وجه قلب الياء فيه واوا وظاهر قوله مع استيفائها وتمثيله بحيوة أنه لا يشترط أن تكون الواو متأصلة الذات إذا كانت متأخرة عن الياء فليتأمل (قوله بضم النون) فيه نظر لمخالفته لقول الشافية وبعض شروحها ونهوا عن المنكر مبالغة نا ه فإنه ظاهر فى أنه بفتح النون كضروب مبالغة ضارب فليتأمل (قوله بكسر العين) قال الدنوشرى إنما قيد بقوله بكسر العين حتى يأتى حمل الاسم على الفعل فى ذلك اه وهو مأخوذ من كلام اللقانى فإنه قال إنما قيد بكون ماضيه على فعل بكسر العين لأن ماضيه إذا كان كذلك قلبت فيه الواو ياء ويحمل عليه اسم المفعول اه وأشار الشارح إليه بقوله لامهما ياء حملا للاسم على الفعل (قوله فإنه إذ ذاك واجب الخ) الظاهر أن ضميره عائد على اللام وينظر هل يجوز عوده على الفعل أولا وعلى الأول فكان الظاهر أن يكون قبله (قوله فإن كانت عين الفعل الخ) قال اللقانى إن قلت قول قلى الشىء على النار كاللحم من هذا القبيل فيكون اسم المفعول منه مقلو كغزو ومقلى كرمى (قلت) فى الصحاح أنك تقول قليت اللحم والسويق فهو مقلى وقلوته فهو مقلو لغة (قوله وقفا وقفى) فيه إحدى الجموع الستة التى جمعها ابن مالك فى قوله

جمع القفا أقف أقفاء وأقفية ۞ مع القفى قفين واختمن بقى وينظر ضبط كل جمع منها والقفا وراء العنق كالقافية ويذكر وقد يمد

ودل) والأصل عصوو وقفوو ودلوو فاستثقلوا اجتماع واوين في الجمع فقلبوا الواو الأخيرة ياء ثم أعلت الأولى بالقلب ياء والإدغام وكسر ما قبل الياء لتصح (والتصحيح شاذ قالوا أبوّ وأخوّ) جمعين لأب وأخ حكاهما ابن الأعرابي (ونحوّ) بحاء مهملة (جمعا لنحو وهو الجهة) حكى سيبويه عن بعض العرب أنكم لتنظرون في نحوّ كثيرة (ونجوّ بالجيم جمعا لنجو وهو السحاب الذي هراق ماءه وبهوّ) بفتح الموحدة وسكون الهاء (وهو المصدر) جمعه (بهو) حكاه أبو حاتم عن أبي زيد والجموع المذكورة مضمومة الأول والثاني والأصل فيها أبوو وأخوو ونحوو ونجوو وبهوو بواوين أدغمت أولاهما في الثانية (فإن كان فعول مفردا وجب التصحيح نحو عتوا عتوا كبيرا لا يريدون علوا في الأرض وتقول نما المال نموا) إذا زاد (وسما زيد سموا) إذا علا وجميع هذه الأمثلة مصادر مفردة مضمومة الأول والثاني والأصل فيها عتوو وعلوو ونموو وسموو بواوين أدغمت أولاهما في الثانية (وقد تعل) بقلب الواو الأخيرة ياء وإعلال الأولى كإعلال ملى (نحو عتا الشيخ عتيا) إذا كبر (وقسا قلبه قسيا) والذي في النظم يقتضي التسوية بين الجمع والمفرد فإنه قال

كذاك ذا وجهين جا الفعول من * ذي الواو لام جمع أو فرد يعن

إلا أن الإعلال في الجمع أولى لثقله والتصحيح في المفرد أولى لخفته المسئلة (العاشرة أن تكون) الواو (عينا لفعّل) بضم الفاء وتشديد العين حال كونه (جمعا صحيح اللام كصيّم) جمع صائم (ونيّم) جمع نائم وعينهما واو وأصلهما صوّم ونوّم فاجتمع في الجمع واوان وضمة فكأنه اجتمع ثلاث واوات مع ثقل الجمع فعدل إلى التخفيف بقلب الواوين ياءين لأن الياءين أخف من الواوين (والأكثر فيه التصحيح) على الأصل (تقول صوّم ونوّم) والكثير الشائع الإعلال وإليه يشير قول النظم * وشاع نحو نيّم في نوّم * (ويجب) التصحيح (إن اعتلت اللام لئلا يتوالى إعلالان) إعلال العين وإعلال اللام (وذلك كغوّى وشوّى) بإعجام أولهما وضمه وتشديد ثانيهما (جمعي شاو وغاو) اسمي فاعل من شوى يشوي وغوى يغوي والأفصح في الماضي فتح الواو لا كسرها وفي المضارع بالعكس والأصل في الجمع شوّي وغوّي فأعلت اللام بقلبها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم بحذفها لالتقاء الساكنين فلو أعلت العين بقلبها ياء لتوالى على الكلمة إعلالان وذلك مستكره عندهم (أو فصلت من العين) عطف على قوله اعتلت أي ويجب التصحيح إن فصلت اللام من العين بألف (نحو صوّام ونوّام لبعدها) أي العين (حينئذ) أي حين إذ فصلت بألف (من الطرف وشذ قوله) وهو أبو النجم الكلابي

ألا طرقتنا مية ابنة منذر * (فما أرّق النيّام إلا كلامها)

والقياس النوّام بالتصحيح وإليه أشار الناظم بقوله * ونحو نيّام شذوذه نمي * أي روي

(فصل) في إبدال الواو من أختيها الألف والياء أما إبدالها من الألف ففي مسئلة واحدة وهي أن ينضم ما قبلها) سواء أكانت في فعل أم اسم فالأول (نحو بويع وضورب) مبنيين للمفعول وأصلهما قبل البناء للمفعول بايع وضارب فلما بنيتهما للمفعول ضممت أولهما فتعذر إبقاء الألف بعد ضمة لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا فقلبت الألف واوا لمجانسة حركة ما قبلها (وفي التنزيل ما ووري عنهما) والثاني نحو ضويرب مصغر ضارب إن لم تكن الألف ثانية منقلبة عن ياء نحو ناب وهو السن فإنها حينئذ ترجع إلى أصلها وهو الياء فتقول نييب (وأما إبدالها) أي الواو (من الياء ففي أربع مسائل إحداها أن تكون) الياء (ساكنة مفردة) عن مثلها (في غير جمع) سواء كانت في اسم أو فعل فالأول (نحو موقن وموسر) أصلهما ميقن وميسر اسمي فاعل من اليقين واليسر أبدلت الياء فيهما واوا لوقوعها بعد ضمة والثاني نحو

(قوله قالوا أبوّ) وأنشد القناني يمدح الكسائي: أبي الذم أخلاق الكسائي وانتمى * به المجد أخلاق الأبوّ السوابق (قوله عتا الشيخ عتيا) قال القناني لعله عسى الشيخ عسيا ففي شرح الشافية للجاربردي وعسى الشيخ (٣٨٣) يعسو عسيا إذا كبر وولى اه ولا يخفى ما فيه إذ ما ذكره في شرح الشافية لا ينافي أن عتا بالتاء المثناة كذلك كيف وفي التنزيل وقد بلغت من الكبر عتيا (قوله وهو المصدر) قال القناني البهو أي بالباء الموحدة البيت المتقدم أمام البيت وقال الدنوشري في قول الشارح وهو المصدر فيه نظر فقد يفهم من كلام القاموس أن ذلك لم يستعمل مصدرا وإن كان ذلك لا يدل على عدم وجوده وعبارة القاموس والبهو البيت المتقدم أمام البيوت وكناس واسع للثور والجمع أبهاء وبهو وبهي والواسع من الأرض ومن كل شيء وجوف الصدر أو فرجة ما بين الثديين والنحر ومقيل الولد بين الوركين من الحامل والجمع أبهاء وأبه وبهي وبهي والباهي من البيوت الخالي المعطل وأبهاه فبهي كعلم والبهي روي عن عروة والبهاء الحسن والفعل بهو ككرو ورضي ودعا وسعي ويبهي وبيص رغوة اللبن وباهيته فبهوته غلبته بالحسن وأبهي الإناء فرغه والخيل عطلها عن الغزو والرجل حسن وجهه وبهي البيت تبهية وسعه وعمله وبشر باهية واسعة الفم وتباهوا تفاخروا وبهية كسمية تابعية اه عبارة القاموس

(قوله ساكنة مفردة في غير جمع) لا بد أن يضم إلى ذلك بعد ضمة

بوقن وبوسر (ويجب سلامتها) من الإبدال (إن تحركت) لأنها تحصنت بالحركة من الإبدال (نحو هيام) بضم الهاء وتخفيف الياء قال الجوهرى هو أشد العطش والهيام كالجنون من العشق والهيام داء يأخذ الإبل فتهيم فى الأرض ولا ترعى (أو أدغمت) الياء فى مثلها (كحيض) جمع حائض فلا تبدل الياء فيه واوا لأن المدغم والمدغم فيه بمنزلة حرف واحد يرتفع اللسان بهما دفعة واحدة ولذلك يجوز الجمع بين ساكنين إذا كان الأول حرف لين والثانى مدغما كدابة لأن لين الحرف الأول وامتداده كالحركة فيه والمدغم كالمتحرك وإذا كان كذلك لم تتسلط الحركة على قلبها واوا وهذا المثال خارج أيضا بقوله فى غير جمع لأن حيض جمع والمثال الجيد أن يبنى من البيع مثل حماض فتقول بياع ولا يعل لما ذكرنا (أو كانت) الياء المفردة (فى جمع ويجب فى هذه) المسئلة (قلب الضمة) الواقعة قبل الياء المفردة فى الجمع (كسرة) لثقل الضمة والياء والجمع وذلك (كهيم) جمع أهيم وهيماء (وبيض) جمع أبيض وبيضاء (فى جمع أفعل وفعلاء) وغيرهما كعيط جمع عائط على حد قولهم بازل وبزل والعائط بمهملتين الناقة التى لا تحمل وتجمع على عيط وعوط المسئلة (الثانية أن تقع) الياء (بعد ضمة وهى إما لام فعل كنهو الرجل وقضو) بفتح أولهما وضم ثانيهما إذا تعجبت من عقله وقضائه (بمعنى ما أنهاه أى ما أعقله) والنهية العقل (وما أقضاه) أى أحكمه والقضاء الحكم والأصل نهى وقضى من نهيت وقضيت فأبدلت الياء فيهما واوا لوقوعها بعد ضمة (أو لام اسم مختوم بتاء) التأنيث (بنيت الكلمة عليها) من أول الأمر ولم يسبق لها حذف (كأن يبنى من الرمى) اسما مختوما بالتاء (مثل مقدرة) بفتح الميم وسكون القاف وضم الدال (فإنك تقول مرموة) بالواو والأصل مرمية أبدلت الياء واوا لوقوعها بعد ضمة (بخلاف) ما إذا دخلت التاء بعد بناء الكلمة فيجب حينئذ قلب الضمة كسرة لتسلم الياء (نحو توانى توانية فإن أصله قبل دخول التاء توانيا بالضم للنون لأنه من باب التفاعل فإن توانى توانيا (كتكاسل تكاسلا) بضم السين (فأبدلت ضمته) أى ضمة النون (كسرة لتسلم الياء من القلب) واوا (ثم طرأت التاء لإفادة الوحدة) بعد الإعلال (وبقى الإعلال) وهو إبدال الضمة كسرة (بحاله) على ما كان عليه ولم يتغير الحكم بإعادة الضمة إلى أصلها وإبدال الياء واوا لأن ذلك يؤدى إلى وقوع اسم معرب فى آخره واو قبلها ضمة لازمة لأن التاء العارضة فى حكم الانفصال فلا يعتد بها (أو لام اسم مختوم بالألف والنون) الزائدتين (كأن يبنى من الرمى) اسما (على وزن سبعان) بفتح السين المهملة وضم الباء الموحدة (اسم الموضع الذى يقول فيه) خلف (ابن أحمر) بل تميم بن مقبل على الصحيح

(ألا يا ديار الحى بالسبعان • أمل عليها بالبلى الملوان)

وهما الليل والنهار (فإنك تقول رموان) بضم الميم والأصل رميان فأبدلت الياء واوا لوقوعها بعد ضمة ولك أن تقول إذا بنى من الغزو مثل ظربان فإنه يقال غزيان فتعطى ما قبل الألف والنون حكم ما وقع آخرا محضا كرضى ومقتضى هذا أن لا يقال فى مثل سبعان من الرمى رموان لأنه لا يجوز أن تقول فى مثال عضد من الرمى رمو لأنه ليس لنا اسم متمكن آخره واو لازمة بعد ضمة بل يجب أن تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء فتقول رم فلذا يجب أن يقال رميان بإعلال الحركة دون الحرف قاله الموضح فى الحواشى المسئلة (الثالثة أن تكون) الياء (لاما لفعلى بفتح الفاء اسما لا صفة نحو تقوى وشروى) بالشين المعجمة بمعنى المثل يقال لك

(قوله لأن حيض) كان صوابه لأن حيضا بالألف (قوله وتجمع على عيط وعوط) مشكل على قوله ويجب فى هذه المسئلة قلب الضمة كسرة (قوله وبقى الإعلال وهو إبدال الضمة كسرة) إطلاق الإعلال على ذلك مجاز وحقيقة الإعلال كما فى الشافية وغيرها تغيير حرف العلة للتخفيف بالقلب والحذف أو الإسكان (قوله ولك أن تقول الخ) يقال عليه إن قلب الواو ياء فى غزيان كظربان لوقوعها بعد كسرة كما تقدم فى المتن والألف والنون لا يضعفان عن التاء فإن التاء كما تقدم يجب معها قلب الياء واوا كما إذا بنيت من الرمى مثل مقدرة فإنك تقول مرموة بقلب الياء واوا أيضا فإن الألف والنون حرفان موجودان حسا فبعدا من الطرف فالواو المضموم ما قبلها فى الحشو لا فى الطرف وقد يقال إن الألف والنون لا يكونان أضعف حالا من التاء اللازمة فى التحصين من الطرف كما قال المرادى وكما منعت التاء من الطرف تمنع الألف والنون منه وأما إعطاء ما قبل الألف والنون فى غزيان حكم ما وقع آخرا محضا فليس فيه دليل لأن قلب الواو ياء بعد الكسرة لا يتوقف على كونها طرفا كقيام وصيام وأما رمو كعضو فهى آخر حقيق فتأمل (قوله نحو تقوى) ومثل تقوى بقوى من أبقيت عليه أى رحمته وقد يقال بقيا بضم أوله وبقيا بفتحها بالياء قلبت ياؤه واوا فى المفتوح وإنما لم يراع الضم فى تقوى لقلته فيه وكثرته فى طغيا وقال الدنوشرى تقوى أصله وقيا قلبت واوه تاء كما فى تراث ثم ياؤه واوا فصار تقوى وهو غير منصرف لأن الألف للتأنيث وفى الكشاف عن عيسى بن عمر أنه قرأ على تقوى من الله بالتنوين بجعل الألف للإلحاق بجعفر كتترى (وأقول) يلزم فى تقوى اجتماع تعليلين قلب الواو تاء أوله وقلب لامه واوا وهم يتحرزون من اجتماع إعلالين فى الكلمة لكن ذلك موجود فى كثير من الكلمات

شرواه وشروه أي مثله حكاه ابن جني في شرح غريب تصريف المازني (وفتوى) بالفاء والمثناة الفوقانية والأصل تقيا وشريا وفتيا لأنها من تقيت وشريت وفتيت أبدلت الياء فيهن واوا فرقا بين الاسم والصفة وخصوا الاسم بالإعلال لأنه أخف من الصفة فكان أحمل للثقل (قال الناظم) في شرح الكافية (وابنه) في شرح الخلاصة (وشذ سعيا) اسما (لمكان) بعينه (وريا) اسما للرائحة (وطغيا) اسما (لولد البقر الوحشية انتهى) كلامهما في الشرحين المذكورين وفيه نظر (فأما الأول) وهو سعيا من السعي (فيحتمل أنه منقول من صفة كخزيا وصديا مؤنثي خزيان وصديان) واستصحب التصحيح بعد جعله اسما كأوله الفارسي (وأما الثاني) فهو ريا من الري (فقال النحويون) سيبويه وغيره ريا (صفة غلبت عليها الاسمية) وليس بشاذ (والأصل رائحة ريا أي مملوءة طيبا وأما الثالث) وهو طغيا من الطغيان (فالأكثر فيه ضم الطاء فلعلهم استصحبوا التصحيح حين فتحوا للتخفيف) كذا لعقبوه وتبعهم الموضح ثم قال في الحواشي وظهر لي بعد أن مراده شذوذ الاستعمال فإني رأيت بخطه في حاشيته هنا إبدال الواو من الياء لاما لفعل لا يقاس عليه لانتفاء السبب واستلزام مزيد الثقل اه وطغيا بإعجام الغين ورواية ضبطه مختلفة فقال الأصمعي يروى بضم الطاء على مثال حبلى وقال أحمد بن يحيى بفتح الطاء على مثال سكرى وقال أبو عبيدة بفتح الطاء والتنوين وقال ابن السيد (المسألة الرابعة أن تكون) الياء المضموم ماقبلها (عينا لفعلى) بالضم في الفاء (اسما كطوبى) بمعنى طيبا (مصدرا لطاب) يطيب (أو اسما للجنة) بالجمع ومنه شجرة طوبى (أو صفة جارية مجرى الأسماء) في عدم جريانها على موصوف وإيلائها العوامل (وهي فعلى أفعل كالطوبى والكوسى والخورى) بالخاء المعجمة والراء المهملة (مؤنثات أطيب وأكيس وأخير) أسماء تفضيل جارية مجرى الأسماء الجامدة (والذي يدل على أنها جارية مجرى الأسماء) الجامدة (أن أفعل التفضيل يجمع على أفاعل فيقال) في جمع الأفضل والأكبر (الأفاضل والأكابر كما يقال في جمع أفكل) وهو اسم جامد للرعدة (أفاكل) والأصل الطيبى والكيسى والخيرى بضم أولها أبدلت الياء واوا لسكونها وانضمام ماقبلها (فإن كانت فعلى) بالضم (صفة محضة) أي جارية على موصوف (وجب قلب ضمته كسرة) لتسلم الياء من القلب واوا فرقا بين الصفة والاسم (ولم يسمع من ذلك إلا) كلمتان (قسمة ضيزى) بالضاد والزاي المعجمتين (أي جائرة) بالجيم والراء المهملة من قولهم ضازه حقه يضيزه إذا بخسه حقه وجار عليه فيه (ومشية) بكسر الميم (حيكى) بالحاء المهملة (أي يتحرك فيها المنكبان) يقال حاك في مشيه إذا حرك منكبيه وأصلهما ضيزى وحيكى بضم أولهما فأبدلت الضمة كسرة لتصح الياء على حد قولهم في جمع أبيض بيض (هذا كلام النحويين وقال الناظم) في النظم:

وإن يكن عينا لفعلى وصفا ... فذاك بالوجهين عنهم يلفى

(و) قال (ابنه) في شرحه (يجوز في عين فعلى صفة أن تسلم الضمة فتنقلب الياء واوا أو أن تبدل الضمة كسرة فتسلم الياء) من القلب (فتقول الطوبى والطيبى والكوسى والكيسى والضوقى والضيقى) ترديدا بين

(قوله حكاه ابن جني الخ) اي كون شروى بمعنى مثل وأما كون شرواه بمعنى مثله فمشهور مذكور في الصحاح وغيره من كتب اللغة وعبارة ابن جني بعد أن قال الشروى هو المثل وقال بعضهم شرواه وشروه وهذا غريب (قوله وريا) قد يقال لا شذوذ في ريا لأن قلب يائها واوا يستلزم قلبها ياء عملا بقاعدة أخرى وهي أنه إذا اجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء الخ فقلبها واوا يؤدي إلى قلب الواو ياء عملا بما ذكر فعدم قلب الياء واوا للمانع وهو ما ذكر فلا يرد ريا نقضا على هذا وهذا كله في ريا اسما للرائحة وأما ريا من الري ضد صديا فعدم القلب فيها واضح لكونها صفة وسعيا بإعجام أوله وإهماله اسم لنبي وقيل بإعجام أوله اسم موضع وقال الدنوشري ينظر هل ريا وطغيا يكتب بياء في آخره كما هو القاعدة في الألف المجاورة للثلاثة أو يكتب بألف لأجل الياء التي قبلها فإذا كتبت ياء يجتمع ياءان فليحرر ذلك والظاهر الثاني كالدنيا والعليا ونظير ذلك ما قال بعضهم أيضا أن الحيا بالقصر وهو المطر والخصب يكتب بالألف وإن كان أصلها ياء كراهة واجتماع ياءين ولولا ذلك لكتب بالياء وتثنيته حييان وجمعه أحياء والحاصل كما قال ابن الحاجب في شافيته وغيره أن الألف المتجاوزة الثلاثة أحرف تكتب ياء إلا إذا كان ماقبلها ياء فإنها تكتب ألفا كالدنيا إلا في نحو يحيي وربي علمين فإنه يكتب بالياء ولو كان ما قبلها ياء فتأمل (قوله وأما الثاني الخ) قال الناصر اللقاني لقائل أن يقول أصلها رويا فعارض قلب اللام واوا ما تقدم من القاعدة في اجتماع الواو والياء مع سبق إحداهما وتأصله ذاتا وسكونا ونو عمل بهذه القاعدة ثم قلبت اللام واوا عملا بالقاعدة الأولى للزوم الدور إذ يجتمع حينئذ أيضا الياء والواو مع السبق والتأصل المذكورين (قوله ثم قال في الحواشي الخ) فيه نظر أما أولا فلأن سعيا وريا وطغيا هكذا استعملت فلا شذوذ من حيث الاستعمال وأما ثانيا فلأن الحاشية المقروءة المذكورة فيها نظر لأن قوله فيها لانتفاء السبب ممنوع بما سبق في قوله فرقا بين الاسم والصفة فليتأمل (قوله في عدم جريانها الخ) ينظر مع قوله

والذى الخ (قوله كطوبى وكوسى) فيه نظر لأن كوسى صفة لكنها كالاسم وطوبى قد يكون اسما وقد يكون صفة كما سبق (فصل) (قوله عفق جيأل وتوام) قياس من اعتد بالعارض أن يعل فى نحو جيال إلا أن ابن جنى قال فى المحتسب سألت أبا على فقلت له من أجرى غير اللازم مجرى اللازم فقال فى الأحمر لحمر أيجوز له أن يقول فى جيأل جيل وجال فقال لا رأوما إلى أن القلب أقوى من حكم الاعتداد بالحركة فى الحرف فلا يبلغ فى الجواز ذلك (قوله ويقال لهما توأمان) فيه رد لقول الخليل التوأم ولدان معا ولا يقال لهما توأمان ولكن هذا توأم وقد اعترض الزركشى على قول المنهاج فى كتاب العدد لا يصح لقاء أحد توأمين وقال إنه خلاف المشهور واستدل بكلام الخليل ورده الجلال السيوطى فى التاج والدرة بأنه خلاف قول أبى حاتم والفراء وابن قتيبة وغيرهم يقال هما توأمان والتوأم أحدهما ولا يقال هما توأم وقال فى تثقيف اللسان ويقولون للولدين فى بطن واحد توأم والصواب توأمان الواحد توأم اه وحينئذ فقول الزركشى أن قول الخليل هو المشهور غير صحيح واعلم أن منعه أمنع أن يقال توأمان أن التوأم الولدان معا فلا يصح أن يقال توأمان ويراد اثنان لأن ذلك مدلول مفرده وهذا مردود بأن التوأم المولود مع غيره من الاثنين فصاعدا ولا يختص بالاثنين كما يأتى عن القاموس فإذا أريد التنصيص على أنهما اثنان قيل توأمان ووقع فى شرح المنهاج لابن حجر عند قوله فى ذلك الكتاب بعد ذلك الموضع حتى ثانى توأمين كلام غير محرر لا بأس بذكره (٣٨٦) وبيان ما فيه ونص كلامه وقوله توأمين يقتضى أن التوأم اسم لكل من المجتمعين وظاهر القاموس بل صريحه أنه اسم لمجموعهما وأن التثنية إنما هى لتوأم وتوأمة وعبارته التوأم من جميع الحيوان المولود مع غيره فى بطن من الاثنين فصاعدا ذكرا أو أنثى أو ذكرا وأنثى وجمعه توائم وتؤام كرخال اه واعلم أن التوم بلا همز اسم لمجموع الولدين فأكثر فى بطن واحد من جميع الحيوان ويهمز كرجل توأم وامرأة توأمة مفرد وتثنيته توأمان فاعتراضه بأنه لا تثنية له وهم لما علمت من الفرق بين التوم بلا همز والتوأم بالهمز وأن تثنية الأنثى إنما هى للمهموز لا غير اه وفيه أمور الأول قوله أن عبارة القاموس صريحة فى أن التوأم اسم لمجموعهما ممنوع بل هى صريحة فى خلافه وأنه اسم لكل واحد بقيد كونه مع غيره الثانى قوله أن عبارة القاموس صريحة فى أن التثنية لتوأم وتوأمة عجيب فإن القاموس لم يتعرض للتثنية فى العبارة التى نقلها والقياس أن توأم حيث جازت تثنيته فهى أعم من أن تكون لتوأم وتوأمة أو لتوأم وتوأم وليت شعرى كيف يصح أن يكون تثنية لتوأم وتوأمة دون توأم وتوأم وكونه تثنية لذلك أظهر الثالث ما ذكره من الفرق بين المهموز وغيره مما ترده القواعد النحوية فى باب التثنية فإنه ليس المدار على ما قاله فى تثنية الاسم الرابع اقتضى كلامه أن غير المهموز أصل كالمهموز وليس كذلك كما بين فى باب الإبدال من الصرف الخامس أوهم كلامه أن غير المهموز بسكون الواو وليس كذلك بل هو بفتح الواو لأن المهموز خفف بنقل حركة الهمزة إلى الواو وحذف الهمزة السادس وقع له فى نقل كلام القاموس خلل بإسقاط بعضه وعبارة القاموس بعد ما نقله ويقال توأم للذكر وتوأمة للأنثى وإذا جمعا فهما توأمان وتوأم اه وقوله وإذا جمعا أى اجتمعا وليس المراد إذا جمعا اصطلاحا لأن توأمين مثنى لا جمع وقوله وتؤام إن كان على وزن رخال فمشكل لأنه جمع اصطلاحى وقد قدمه وإن كان على وزن شذقم فهو مبنى على أنه يطلق على الاثنين خلاف ما مر عن أبى حاتم والفراء ومن تبعهما (قوله متصلة أى فى كلمتهما) لو اقتصر على التفسير لكان أحسن (قوله ولذلك صحتا فى ضرب واحد وضرب ياسر) لو مثل بغير هذين المثالين لكان أحسن

حمله على مذكره تارة وبين رعاية الزنة أخرى اه ففيه مخالفة لكلام النحويين سيبويه وأتباعه من وجهين أحدهما أن الناظم وابنه أجازا فى فعلى وصفا وجهين والنحويون جزموا بأحدهما فقالوا تقلب ياء فعلى اسما واوا كطوبى وكوسى ولا تقلب فى الصفة ولكن يكسر ما قبلها فتسلم الياء كقولهم قسمة ضيزى ومشية حيكى والوجه الثانى أنهم ذكروا أنثى الأفعل فى باب الأسماء فحكموا لها بحكم الأسماء فى إقرار الضمة وقلب الياء واوا وذكرها الناظم فى باب الصفات وأجاز فيها الوجهين ونص على أن الوجهين مسموعان من العرب وقال الشلوبين لم يجئ من هذا مقلوبا إلا فعلى أفعل

(فصل) (فى إبدال الألف من أختيها الواو والياء) فى الأسماء والأفعال (وذلك) الإبدال مشروط بعشرة شروط) مذكورة فى النظم (الأول أن يتحركا) أى الواو والياء وإليه الإشارة بقوله بتحريك (فلذلك) الشرط وهو التحريك (صحتا فى القول والبيع) مصدرى قال وباع (لسكونهما و) الشرط (الثانى أن تكون حركتهما أصلية) وهو المشار إليه بقوله أصل (فلذلك) الشرط وهو أصالة الحركة (صحتا فى جيل وتوم) بفتح أولهما وثانيهما حال كونهما (مخففى جيأل) بفتح الجيم وسكون الياء المثناة التحتانية وفتح الهمزة بعدها لام اسم الضبع (وتوأم) بفتح التاء المثناة الفوقية وسكون الواو وفتح الهمزة وهو الولد يولد معه آخر فى بطن واحد ويقال لهما توأمان ولم يعلا لعروض الحركة (و) الشرط (الثالث أن ينفتح ما قبلهما) وهو المشار إليه بقوله بعد فتح (ولذلك صحتا فى العوض والحيل والسور) لأن الكسرة فى الأولين والضمة فى الثالث لا يجانسان الألف (و) الشرط (الرابع أن تكون الفتحة متصلة) وهو المشار إليه بقوله متصل (أى فى كلمتهما ولذلك صحتا فى ضرب واحد وضرب ياسر) لأن الفتحة فى كلمة والواو والياء فى كلمة أخرى

لأن الظاهر أن وجود الألف بعد الواو والياء مانع من قلبهما أيضا فلم يتمحض المانع لما ذكر (قوله إن كانتا عينين) الظاهر أنهما إذا كانتا لامين يكون الحكم كذلك نحو توالى وتيامن فلا تقلب أيضا لما قلناه ويكاد ينطق به قول ابن مالك وإن سكن كف إعلال غير اللام وغير اللام يشمل الفاء والعين (قوله لسكون ما بعدها) لو قال ما بعدهما وهما عينان كان أولى والضمير عائد إلى العين (قوله لسكون الألف) لو أبدله بقوله لوجود الألف كان أولى (قوله وعلوي وفتوي) اقتصر عليهما لأن الظاهر أن الياء المشددة لا يكون قبلها إلا الواو لا الياء (قوله وبكى) هو بباء موحدة وكاف بعدها وفي بعض النسخ وبلا وهو غير مناسب لقول الشارح من اليائي (قوله إذا وليت غير الألف والياء) كان صوابه أن يقول إذا وليهما غير الألف والياء الخ (قوله وأصلهما الخ) فيه نظر والذي في بعض كتب الصرفيين أن قلب الياء والواو ألفين للسبب المذكور وقبل إسناد الفعل إلى واو الجماعة ولما أسند الفعل إلى واو الجماعة حذفت الألف لالتقائها ساكنة مع الواو (قوله ولم يتبع لغة) قال شيخ الإسلام بل هو من عاه يعوه عوها وعياها إذا أذهب أثره قاله في القاموس (قوله وعور فهو أعور) قد يعل فعله قال

تسائل يا ابن أحمر من رآه • أعارت عينه أم لم تعارا

أما على النصب بلم أو الأصل تعارن بنون التوكيد الخفيفة كأنهم شبهوا المجزوم بالموقوف عليه للأمر وفي قوله تعارا صفة زائدة على التوكيد وهو أنه لما حرك الراء بالفتحة لإرادة التنوين رجع بالألف المحذوفة لالتقاء الساكنين وشبه العارض باللازم كقوله هما متنان خطاتا وهو يريد خطتا مثل رمتا وأجاز أبو علي أن يكون ألف تعار للتثنية كما قال وعينين لها حدرة بدرة وشقت مآقيهما من أخر فرد إليهما ضمير الاثنين وإن كان ما تقدم مفردا لأن ذكر إحداهما كذكر الأخرى لدلالتها عليها قال الفرزدق : فلو رضيت[1] يداي بها • لكان علي للقدر الخيار فهذا عكس قوله مآقيهما وقال : وكأن في العينين حب قرنفل • أو سنبل كحلت به فانهلت واعترض على نفسه بأن العور إنما يكون في إحدى العينين أما إذا صحت لأحد العينين فذلك عمى وأجاب بأنه يكون على حد متقلدا سيفا ورمحا وقولهم القمران قال وقد ذهب ناس في لا تتخذون رأي العين إلى أنه من هذا لأنه لم يدع للام الالزمية وأجاز أن يكون تعار من العوار وهو الفساد لا الذي يحدث في العينين فقوله عارت على حد خافت لا على حد عورت بدليل قولهم عرتها فهذا على حد شترت عينه وشترتها وغاض الماء وغضته وفي أنه لم تصح العين في عار كما صحت في عور دليل على أنه ليس على حد عور وأنه بناء آخر وحكى سيبويه أعور الله عينه ولم يكن القياس أن ينقل عور بالهمزة لأنه بمنزلة أعور فقد ثبت أن البيت يجوز أن لا يكون على الشذوذ (قوله من نحو خائف) قال الزمخشري ربما يشكل بنحو

(و) الشرط (الخامس أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين وأن لا يليهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين) وهو المشار إليه بقوله :

إن حرك التالي وإن سكن كف • إعلال غير اللام وهي لا يكف

إعلالها بساكن غير ألف • أو ياء التشديد فيها قد ألف

(ولذلك صحت العين في بيان وطويل وخورنق) اسم قصر بالعراق لسكون ما بعدها وهو الألف في بيان والياء في طويل والنون في خورنق (و) صحت (اللام في رميا وغزوا) في الأفعال (وفتيان وعصوان) في الأسماء لسكون الألف (وعلوي وفتوي) لسكون أول ياءي النسب لأنهم لو أعلوا قبل الألف لاجتمع ساكنان فيحذف أحدهما فيصير اللفظ رمى وغزا فيلتبس المثنى بالمفرد وأما نحو فتيان وعصوان فمحمول عليه وأما نحو علوي وفتوي فلا تبدل واوه ألفا لأنه يؤدي إلى التسلسل لأن ياء النسب تستوجب قلب الألف واوا فلو كان تحريك الواو وانفتاح ما قبلها يوجب قلبها ألفا لكنا لا نزال في قلب إلى الألف وقلب إلى الواو (وأعلت العين في قام وباع) من الأفعال (وناب وباب) من الأسماء (لتحرك ما بعدها) وأعلت (اللام في غزا ودعا) من الواوي (ورمى وبكى) من اليائي (إذ ليس بعدها ألف ولا ياء مشددة وكذلك) تعل إذا وليت غير الألف والياء المشددة من السواكن كما (في يخشون ويمحون وأصلهما يخشيون ويمحوون فقلبتا) أي الياء في يخشيون والواو في يمحوون (ألفين) لتحركهما وانفتاح ما قبلهما (ثم حذفتا) أي الألفان (للساكنين) وهما الألف وواو الجماعة وما مثل به من يمحون بالواو المفتوح ما قبلها تبع فيه ابن مالك في شرح الكافية ولم يتبع لغة إلا أن يقرأ بالبناء للمفعول (و) الشرط (السادس أن لا تكون إحداهما) أي الواو والياء (عينا لفعل) بكسر العين (الذي الوصف منه على أفعل نحو هيف فهو أهيف) من الصفات المحمودة (وعور فهو أعور) من الصفات المذمومة واحترز بقوله الذي الوصف منه على أفعل من نحو خاف فإنه وإن كان مكسور العين فالوصف منه على فاعل نحو خائف (و) الشرط السابع أن لا تكون) إحدى الواو والياء (عينا لمصدر هذا الفعل) الذي الوصف منه على أفعل (كالهيف) بفتحتين وهو ضمور البطن

(1) قوله فلو رضيت الخ هذا الشطر غير مستقيم الوزن ولعل صوابه فلو رضيت يداي بها وطابت وبهذا ظهر الشاهد حيث ثنى اليدين أولا وأعاد الضمير عليهما في قوله وطابت مفردا وحرر اهـ

ورقة الخصر (والعور) بفتحتين وهو فقد إحدى العينين وإلى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله :

وصحح عين فعل وفعلا ٭ ذا أفعل كأغيد وأحولا

وإنما لزم تصحيح الفعل المذكور حملا على أفعل لموافقته له فى المعنى فى اختصاص كل منهما بالخلق والألوان نحو أعور وأحول وحمل المصدر على فعله (و) الشرط (الثامن أن لا تكون الواو عينا لافتعل الدال على معنى التفاعل أى التشارك فى الفاعلية والمفعولية نحو اجتوروا) بالجيم من المجاورة (واشتوروا) بالشين المعجمة من المشاورة لأن حركة الثانى فى حكم السكون فإنه فى معنى تجاوروا وتشاوروا) فإن لم يدل على التفاعل وجب إعلاله مطلقا نحو اختان بمعنى خان واختار بمعنى خار (فأما الياء فلا يشترط فيها ذلك) وهو الدلالة على التفاعل فتعل (لقربها من الألف) فى المخرج (ولهذا أعلت فى استافوا مع أن معناه تسايفوا) أى تضاربوا بالسيوف لأن الياء أشبه بالألف من الواو فكانت أحق بالإعلال منها وإلى هذا الشرط أشار الناظم بقوله :

وإن يبن تفاعل من افتعل ٭ والعين واو سلمت ولم تعل

(و) الشرط (التاسع أن لا تكون إحداهما) أى الواو والياء (متلوة بحرف يستحق هذا الإعلال) وهو القلب ألفا (فإن كانت) إحداهما (كذلك) أى متلوة بحرف يستحق هذا الإعلال (صحت) الأولى (وأعلت الثانية نحو الحيا والهوى والحوى) بالحاء المهملة المفتوحة (مصدر حوى إذا اسود) والأصل فيهن الحيي والهوى والحوو لأنه من الحوة وهى حمرة الشفتين فقلبت لامهن ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فلو قلبت أعينهن ألفا للعلة المذكورة لتوالى إعلالان إعلال العين وإعلال اللام ولزم اجتماع ألفين فيجب حذف إحداهما لالتقاء الساكنين ثم تحذف الأخرى لملاقاة التنوين عند التنكير فيصير الاسم المتمكن على حرف واحد وهو ممتنع فاقتصرنا على إعلال اللام لأن محل التغيير الطرف والعين تحصنت بوقوعها حشوا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وإن لحرفين ذا الإعلال استحق ٭ صحح أول (وربما عكسوا فأعلوا الأول وصححوا الثانية) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ٭.... وعكس قد يحق (نحو آية فى أسهل الأقوال) الستة أحدها أن أصلها أيية بفتح الياء الأولى كقصبة فالقياس فى إعلالها أياة فتصح العين وإعلال اللام لكن عكسوا شذوذا فأعلوا الياء الأولى لتحركها وانفتاح ماقبلها دون الثانية هذا قول الخليل الثانى أن أصلها أيية بسكون العين كحية فأعلت بقلب الياء الأولى ألفا اكتفاء بشرط العلة وهو فتح ماقبلها فقط دون تحريكها قاله الفراء وعزى لسيبويه واختاره ابن مالك وقال فى التسهيل أنه أسهل الوجوه لكونه ليس فيه إلا الاجتزاء بشطر العلة وإذا كانوا قد عولوا عليه فيما لم يجتمع فيه ياءان نحو طائى وسمع اللهم تقبل تابتى وصامتى فقيما اجتمع فيه ياءان أولى لأنه أثقل الثالث أن أصلها آيية كضاربة حذفت العين استثقالا لتوالى ياءين أولهما مكسور ولذلك كانت أولى بالحذف من الثانية ونظيره فى الحذف بالة الأصل بالية قاله الكسائى ورد بأنه كان يلزم قلب الياء همزة لوقوعها بعد ألف زائدة فى قولهم آى الرابع أن أصلها أيية بضم الياء الأولى كسمرة فقلبت العين ألفا ورد بأنه ما كان يجب قلب الضمة كسرة الخامس أن أصلها أيية بكسر الياء الأولى كنبقة فقلبت الياء الأولى ألفا ورد بأن ما كان كذلك يجوز فيه الفك والإدغام كحيى وحى السادس أن أصلها أيية كقصبة كالأول إلا أنه أعلت الثانية على القياس فصارا أياة

حي ياءين أولاهما مكسورة فإنه تكرف فكان القياس قلب أول الياءين ألفا لوجود علة القلب قال ابن قاسم أحمد العبادى ٭ فإن قلت كان القياس قلب الياء الأول من نحو حي وعي ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فلم ترك ذلك ٭ قلت تركوه حملا على المفتوح نحو هوى الممنوع فيه القلب لئلا يجتمع إعلالان (٣٨٨) لأن لامه أعلت ووجه الحمل أن المفتوح أصل لأنه أخف وأكثر ومعانيه أكثر والمكسور فرع فألحق بالأصل فى عدم الإعلال اه وقوله معانيه أكثر ينظر مامعناه (قوله وجب إعلاله مطلقا) ليس هذا الإطلاق فى مقابلة تفصيل سابق أو لاحق (قوله وهى حمرة الشفتين) الظاهر أن الحوة هى السواد مطلقا ومنه قوله تعالى فجعله غثاء أحوى وأما اللمس واللمى فهو سواد الشفتين فليتأمل (قوله لأن محل التغيير الطرف) لو قال بدله لأن الطرف محل التغيير كان أولى (قوله نحو آية) قال المرادى ومثل آية غاية وأصلها غيية فأعلت الياء الأولى وصحت الثانية وغاية وهى خشبة صغار يضعها الراعى عند متاعه يشرى عندها وطايقو هى السطح والدكان أيضا والآية هى الطائفة المخصوصة من القرآن وتطلق الآية أيضا على الشخص تقول رأيت آية فلان أى شخصه وتطلق الآية على المعجزة (قوله لكونه الخ) قال الدنوشرى مراده به أن هذا الوجه ليس فيه مما ينكر ويخالف القواعد إلا الاجتزاء المذكور بخلاف غيره من الأوجه المذكورة قلت ولا يلزم على بقية الأقوال أيضا إلا أمر واحد مخالف للقواعد فيساوى هذا الوجه غيره فكيف قال ابن مالك أنه أسهل الوجوه وعلله بما ذكر وكون غيره مخالفا للقواعد من وجه واحد فقط ظاهر من كلام الشارح وغيره (قوله ورد بأنه كان يلزم الخ) إنما خص ماذكره بالرد مع تأتيه فى آية كضاربة لأنه حمل بقاعدة أخرى وهى الحذف تخفيفا (قوله ورد بأنه إنما كان يجب قلب الضمة كسرة) فيه نظر فليتأمل ولا نسلم أنه كان يجب قلب

كما في نحو أرؤس ثم حذفت اللام على موطن العين فوزنها فالة (فإن قلت) قد ادعيت أن القول الأول أسهل الأقوال و(إنما أسهل منه) بمعنى (قول بعضهم إنها فاعلة كنبقة فإن الإعلال) في الأول بقلبها ألفا وهو (جار على القياس) لأنها متحركة وقبلها مفتوح وإعلال الثانية يمتنع لعدم انفتاح ما قبلها (وأما إذا قيل أن أصلها أيية بفتح الياء الأولى أو أيية بسكونها أو آيية) على وزن (فاعلة فإنه يلزم) على كل قول من هذه الثلاثة محذور أما على القول بأن أصلها أيية بفتح الياء الأولى (فإنه يلزم إعلال) الحرف (الأول دون الثاني) وهو شاذ كما تقدم (و) أما على القول بأن أصلها أيية بسكون الياء الأولى فإنه يلزم (إعلال) الحرف (الساكن) وهو الياء الأولى بقلبها ألفا والقاعدة أن علة القلب مركبة من شيئين تحركها وانفتاح ما قبلها ولم يوجد إلا أحدهما (و) أما على القول بأن أصلها آيية على زنة فاعلة فإنه يلزم (حذف العين) وهي الياء الأولى (لغير موجب) لخفتها والقول الأول وهو أن أصلها أيية كنبقة سالم من ذلك (قلت ويلزم على هذا القول (الأول) شيء آخر وهو (تقديم الإعلال) وهو قلب الياء الأولى ألفا (على الإدغام) وهو إدغام الياء في الياء وذلك أنه اجتمع فيه موجب الإعلال وهو تحرك الياء الأولى وانفتاح ما قبلها وموجب الإدغام وهو اجتماع المثلين الساكن أولهما وقدم فيها الإعلال على الإدغام (والمعروف العكس وهو) تقديم الإدغام على الإعلال (بدليل إبدال همزة أئمة ياء لا ألفا فتأمله) وجه الدلالة من ذلك أن إبدال الهمزة ياء إنما هو لأجل الإدغام لأنه لما نقل لأجله حركة الميم الأولى للساكن قبلها أعني الهمزة الثانية قلبت ياء مراعاة لحفظ حركة الحرف المدغم وإنما قلبت ياء لأنها من جنس الكسرة فلو بدئ بالإعلال لأبدلت الهمزة الثانية ألفا لوجود شرطه فلما أبدلوها ياء بعد النقل ولم يبدلوها ألفا قبل ذلك علم أن عنايتهم بموجب الإدغام أهم من عنايتهم بموجب الإعلال لأنهم إذا كانوا يقدمون ما هو من متعلقات الإدغام على الإعلال فلأن يقدموا الإدغام على الإعلال من باب أولى وفي شرح الشافية للجاربردي إنما لم يجئ الإدغام في باب قوي مع أن أصله قوو لأن الإعلال مقدم على الإدغام وإنما قلنا الإعلال مقدم لأن سبب الإعلال موجب للإعلال وسبب الإدغام مجوز للإدغام ويدل عليه امتناع التصحيح في رحى وجواز الفك في حي اه وفصل بعضهم فقال إذا اجتمع موجب الإعلال والإدغام فلا يخلو إما أن يكون في العين أو في اللام فإن كان في العين قدم موجب الإدغام وإن كان في اللام قدم موجب الإعلال والعلة في ذلك أن الطرف محل التغيير فلم يغتفر فيه ذلك كما اغتفر في العين (و) الشرط (العاشر أن لا يكون) إحدى الواو والياء (عينا لما آخره زيادة تختص بالأسماء) كالألف والنون وألف التأنيث وإليه أشار الناظم بقوله:

وعين ما آخره قد زيد ما * يخص الاسم واجب أن يسلما

(فلذلك صحتا) أي الواو والياء (في نحو الجولان) مصدر جال يجول بالشيء إذا طاف به (والحيدان) مصدر

الضمة كسرة (قوله لغير موجب) ربما ينافي قول الشارح سابقا حذفت العين استثقالا لاثنين الياءين أو لما مكسورة فليتأمل (قوله والقول الأول وهو أن الخ) مراده القول الأول بالنسبة للثلاثة بعده وإلا فليس أولا في كلام الموضح (قوله الساكن أولهما) فيه نظر فإن الأول منهما فيما نحن فيه متحرك بالكسرة لا ساكن اللهم إلا أن يقال كان ينبغي تسكينه لأجل الإدغام وهو بعيد فليتأمل (قوله وجه الدلالة من ذلك الخ) عبارة الفناري أن أصلها أأممة بهمزة متحركة فساكنة فدار الأمر بين إبدال الساكنة ألفا من جنس حركة ما قبلها وهو الإعلال وبين إدغام الميم الأولى في الثانية بعد نقل كسرتها إلى الهمزة الثانية قبلها المستلزم لقلبها ياء فقدم الإدغام المؤدي إلى ما ذكر على الإعلال • فإن قيل يتأتى مع الإعلال بالقلب ألفا الإدغام فيقال آمة. قلت المراد الإدغام مع بقاء حركة المدغم وذلك لا يتأتى مع حركة الإعلال انتهى وهو أظهر من تقرير الشارح لجعل الفناري التقديم بين الإعلال والإدغام نفسه لا بين الإعلال وما هو من متعلقات الإدغام وفي قول الفناري الزائد على كلام الشارح يتأتى الإعلال بالقلب ألفا على نظر لأن الهمزة الثانية متحركة بالكسر والهمزة المكسورة تقلب بعد الهمزة المتحركة ياء مطلقا كما تقدم نعم جوز ابن الحاجب فيها التسهيل والتخفيف وقال المصنف في شرح الألفية إنما لم يجب إعلال أئمة لعروض الحركة لأن الأصل أأممة أفعلة كأحمرة فنقلت حركة الميم الأولى للهمزة الثانية لقصد الإدغام ولم يعتد بوجود الياء متحركة مفتوحا ما قبلها لأن هذه الحركة مسبوقة بالعدم هذه هي العلة وقال بعضهم وأظنه ابن خالويه إنما لم يعل ذلك لأنهم لو أعلوه فقالوا آمة اشتبه بآمة الرأس والجواب ما قدمته لك اه ومن خطه نقلت (قوله وفصل بعضهم الخ) هذا القول لا يصلح أن يجمع به بين القولين لأن الإعلال في أئمة ليس في العين ولا اللام بل في الفاء وإنما ذكره الشارح لينبه على الأقوال في المسئلة وقال الدنوشري هذا القول ارتضاه بعض المشايخ وهو لا يخالف ما ذكره الموضح بخلاف ما قبله (قوله العاشر أن لا يكون عينا الخ) ظاهره أنه إذا كان لاما لما آخره زيادة الخ تقلب ألفا وليس كذلك على ما اقتضاه قول الشافية وشرحها وقد اختلفتا أي الواو والياء في أن الواو قد تقع عينا على الياء لاما نحو طويت بخلاف العكس وهو تقدم

الياء عينا على الواو لاما فإنه غير واقع ولهذا قالوا واو حيوان منقلبة عن ياء لعدم النظير وأصله حييان وقياسه حايان لتحرك الياء وانفتاح ماقبلها لكن أبقوه متحركا ليطابق مدلوله فى التحرك كالجولان وفى الدوران حملوا النقيض على النقيض ولذلك لم يدغموا فى الحيوان ولأنهم لو أدغموا فيه لالتبس (٣٩٠) بتثنية حى لكن لما كرهوا اجتماع المثلين قلبوا الثانية واوا ولم يقلبوا الأول لأن التغيير بالأواخر أولى اه من شرح الشيخ زكريا مع المتن وفيه مخالفة لما مضى من جهة أن كلام الموضح مبنى على مذهب سيبويه والمازنى وكلام شرح الشافية مبنى على مذهب المبرد كما يعلم من كلام الشارح الآتى وبعد فالمسئلة محتاجة إلى كشف القناع عن وجهها وإن شاء الله يتيسر لنا ذلك وفيه نظر أيضا من حيث أنه لا يقتضى أن قلب لام حيوان ياء قياس وكلام الموضح يخالفه

(فصل)

(قوله ومنافاة الصفة) ينظر ذلك ثم نظرنا فرأينا أن صفة الواو والياء الجهر والاستفال وصفة التاء الهمس والرخاوة (قوله بأنه يجوز ههنا الفرق الخ) فيه نظر ظاهر فإنه وارد على هذا أيضا فليتأمل (قول الشاعر تضايق عنها أن تولجها الإبر) قد يقال أن فيه قلبا بأن يجعل أن تولجها الإبر فاعل تضايق وضمير عنها راجعا للموالج وبيانه أن الموالج هى التى تضايق عن أن تدخلها الإبر ولا تتضايق عن دخولها القوافى وينظر هل يجوز أن يكون تضايق فعلا مضارعا حذف منه إحدى التاءين وفاعله ضمير عائد إلى الموالج وأن تولجها الإبر سقط منه حرف الخفض وهو عن ويكون بدلا منها متعلقا بتضايق أو لا يجوز ذلك والإبر بكسر الهمزة كقربة وقرب وهل يجوز أن تولجها الإبر بدلا من ضميرعنها وأنثه وإن كان مفسرا بمذكر بعده اعتبارا بالحالة أو لا يجوز

عام على وجهه يهيم إذا ذهب من العشق أو نحوه (والصورى) بفتح الصاد المهملة والواو والراء المهملة اسم واد قاله الصغانى وقال المرادى اسم ماء وخلا عنه الصحاح والقاموس (والحيدى) بفتح الحاء المهملة والياء المثناة التحتانية والدال المهملة المائل وحمار حيدى أى يعدل عن ظله لنشاطه لأن الاسم بزيادة الألف والنون وألف التأنيث يبعد شبهه بما هو الأصل فى الإعلال وهو الفعل (وشذ الإعلال فى ماهان وداران والأصل موهان ودوران هذا قول سيبويه والمازنى وزعم المبرد أن القياس فيما كان مختوما بألف ونون الإعلال وإن ماهان وداران لا شذوذ فيهما وأن تصحيح الجولان والهيمان شاذ لأن الألف والنون لا يخرجان الاسم عن مشابهة الفعل لكونهما فى تقدير الانفصال قال الفارسى ويؤيده قولهم فى زعفران زعيفران فيبقيان فى التصغير ولم يحذفا وقيل لما صح النزوان والغليان وحرف العلة لام والإلام محل التغيير صح العين فى بعض المواضع كالجولان إذ العين أولى بالتصحيح من اللام وذهب الأخفش إلى أن تصحيح ما فيه ألف التأنيث المقصورة كصورى شاذ لا يقاس عليه لأن هذه الألف فى آخر الاسم لفظا كألف التصقت بفعل دالة على التثنية نحو قولا فلم تخرجه هذه الزيادة عن صورة فعل ومذهب سيبويه وأتباعه أن تصحيح هذا النوع قياس لأن ألف التأنيث مختصة بالاسم فهى كالألف والنون فى الطرفان ويترتب على القولين ما إذا بنيت من القول أو البيع اسما على وزن جمزى فعلى قول الأخفش تقول قالى وباعى وعلى قول سيبويه تقول قولى وبيعى لأن تصحيح نحو صورى عنده قياس

(فصل) فى إبدال التاء) المثناة فوق (من الواو والياء) المثناة تحت (إذا كانت الواو والياء فاء للافتعال) غير مبدلتين من همزة (أبدلت) فاء الافتعال (تاء) مثناة فوقانية على اللغة الفصحى (وأدغمت) التاء المنقلبة (فى تاء الافتعال) و(فى (ماتصرف منها) أى من صيغة الافتعال كالفعل الماضى والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من قرب المخرج ومنافاة الصفة (نحو اتصل واتعد) أى قبل الوصل والوعد فاؤهما واو لأنهما (من الوصل والوعد) وأصلهما اوتصل واوتعد قلبت الواو تاء مثناة فوقانية وأدغمت فى تاء الافتعال لأن الإدغام يرفع الثقل ولم تقلب الواو ياء مثناة تحتانية على ما هو مقتضى القياس لأنها إن قلبت ياء أو لم تقلب لزم قلبها تاء فى هذه اللغة فالأولى الاكتفاء بإعلال واحد كذا ذكره ابن الحاجب قال التفتازانى وفيه نظر لأنه لو قلبت الواو ياء تحتانية لا يجوز قلب الياء التحتانية فوقانية لتدغم كما فى الياء المنقلبة عن الهمزة اه وأجيب بأنه يجوز ههنا للفرق بين الياء المنقلبة عن الواو والمنقلبة عن الهمزة لا تبدل بالتاء بخلاف الواو (واتسر) أصله ايتسر ففاؤه ياء لأنه من اليسر قلبت ياؤه تاء وأدغمت فى تاء الافتعال لاعتنائهم بالإدغام لأنه يصير الحرفين كحرف واحد (قال) الأعشى ميمون بن قيس يمدح علقمة بن علاثة :

(فإن تتعدنى أتعدك بمثلها) وسوف أزيد الباقيات القوارضا

أصل تتعدنى وأتعدك توتعدنى وأوتعدك من الوعد أبدلت الواو تاء وأدغمت فى التاء والقوارض جمع قارضة وهى الكلمة المؤذية (وقال) طرفة بن العبد :

(فإن القوافى يتلجن موالجا) تضايق عنها أن تولجها الإبر

أصل يتلجن يوتلجن من الولوج بالجيم وهو الدخول أبدلت الواو تاء وأدغمت فى التاء الثانية والموالج جمع

موج موضع الولوج وتولجها تدخلها والإبر جمع إبرة الخياط وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

• ذو اللين فاتا في افتعال أبدلا • وقيدنا هذه اللغة بقولنا الفصحى احترازا من لغة بعض الحجازيين فإنهم يبدلونها من جنس حركة ما قبلها فيقولون يالعد ياتسر موتسر ايتعاد ايتسار وقيدنا الواو والياء بقولنا غير مبدلتين من همزة كما في التسهيل احترازا من نحو ائتمن ائتمانا وائتزر وهو المراد بقوله (وتقول في افتعل من الإزار إيتزر) بإبدال الهمزة ياء تحتانية (ولا يجوز إبدال) هذه (الياء) التحتانية (تاء) فوقانية (وإدغامها في التاء لأن هذه الياء) التحتانية (بدل من همزة وليست) ياء (أصلية) وقول من قال اتزر من ايتزر خطأ قاله التفتازاني (وشذ قولهم في افتعل من الأكل اتكل) بتشديد التاء الفوقانية وإليه أشار الناظم بقوله • وشذ في ذي الهمز نحو ائتكلا • وجعله في التسهيل قليلا فقال وقد تبدل وهي بدل من الهمزة قال الموضح في حواشيه على التسهيل مثاله في الواو قول بعضهم اتمن وفي الياء قول بعضهم اتزر اه (وقول الجوهري في اتخذ أنه افتعل من الأخذ وهم) لأنه لو كان من أخذ لوجب أن يقال ايتخذ بغير إدغام قاله التفتازاني (وإنما التاء أصل وهو من تخذ) بمعنى أخذ (كاتبع من تبع) قاله الفارسي وذهب بعضهم إلى أن تخذ ما أبدل فاؤه تاء لأن فيه لغة وهي وخذ بالواو فالياء ليست بأصل وعلى هذا يقال اتخذ كاتعد وحكى عن البغداديين أنهم أجازوا الإبدال في ذي الهمز وحكوا من ذلك ألفاظا وهي اتزر واتمن واتهل واتكل من الإزار والأمانة والأهل والأكل ومنه الحديث وإن كان قصيرا فليتزر به كذا في جميع روايات الموطأ وقد تقدم

(فصل في إبدال الطاء) (تبدل وجوبا من تاء الافتعال الذي فاؤه صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء أو تسمى) هذه الأحرف الأربعة (أحرف الإطباق) لانطباق اللسان معها على الحنك الأعلى فينحصر الصوت حينئذ بين اللسان وما حاذاه من الحنك الأعلى ولم يقل الحروف المطبقة لأن هذه التسمية تجوز فيها لأن المطبق إنما هو اللسان والحنك وأما الحرف فهو مطبق عنده وإنما أبدلت تاء الافتعال إثر المطبق طاء لاستثقال اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من اتفاق المخرج وتباين الصفة إذ التاء من حروف الهمس والمطبق من حروف الاستعلاء فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرج المطبق واختيرت الطاء لكونها من مخرج التاء وإلى ذلك أشار الناظم بقوله طاتا افتعال رد إثر مطبق (تقول في افتعل من صبر اصطبر) وأصله اصتبر قلبت التاء طاء (ولا تدغم) الصاد في الطاء (لأن الصفيري) وهو الصاد (لا يدغم إلا في) صفيري (مثله) اتلا يذهب صفيره قال المرادي وإذا أبدلت بعد الصاد ففيه وجهان البيان فيقال اصطبر والإدغام بقلب الثاني إلى الأول فيقال اصبر بصاد مشددة قال سيبويه حدثنا هرون أن بعضهم قرأ أن يصلحا يريد أن يصطلحا اه (ومن ضرب اضطرب) والأصل اضترب أبدلت التاء طاء (ولا تدغم) الضاد في الطاء (لأن الضاد) المعجمة (حرف مستطيل) فإدغامه في غيره يفوت استطالته وجاء قليلا اضجع واضرب بقلب الثاني إلى الأول ثم الإدغام قال التفتازاني وهذا عكس الإدغام فعل رعاية لصفير الصاد واستطالة الضاد (ومن طهر) بالطاء المهملة (اطهر) والأصل اطتهر وأبدلت التاء طاء (ثم يجب الإدغام لاجتماع المثلين) وهما الطاءان (في كلمة) واحدة (وأولهما ساكن) ولا مانع من الإدغام (ومن ظلم) بالمعجمة (اظطلم) بمعجمة فمهملة والأصل اظتلم أبدلت التاء طاء (ثم لك ثلاثة أوجه الإظهار) على الأصل (والإدغام مع إبدال الأول) وهو الظاء المعجمة طاء مهملة (من جنس الثاني) على القياس (ومع عكسه) وهو إبدال الثاني وهو الطاء المعجمة طاء مهملة (من جنس الثاني) على القياس (ومع عكسه) وهو إبدال الثاني وهو الطاء المهملة ظاء معجمة من جنس الأول كما هو عكس القياس فهذه أوجه ثلاثة (وقد روى بهن قوله) وهو زهير ابن أبي سلمى يمدح هرم بن سنان المزني:

هو الجواد الذي يعطيك نائله ... عفوا ويظلم أحيانا فيظلم

(قوله وقول الجوهري الخ) فيه نظر فإن الإقدام على تغليط الجوهري ليس بالهين فيجوز أن يكون ذلك مذهبا له كما ذهب البغداديون إلى ذلك في اتزر واتمن واتهل واتكل كما حكاه الشارح عنهم ولا يقال الجوهري ليس من أرباب المذاهب لأنا لا نسلم ذلك مع أن الظاهر يساعده فما قاله الجوهري وجه والوجه الثاني ما قاله الموضح وهو ظاهر والوجه الثالث ما ذهب إليه بعضهم وهو قريب مما ذهب إليه الموضح

(فصل)

(قوله لانطباق اللسان الخ) قال الدنوشري هو مشكل بالنسبة للضاد والصاد فإن الضاد المعجمة مما يلي الأضراس من الجانب الأيمن والصاد المهملة مما يلي الأضراس من الجانب الأيسر فلا ينحصر الصوت فيما بين اللسان وما حاذاه من الحنك الأعلى فليتأمل ثم راجعت بعض الفضلاء فذكر لي أن الضاد من حافة اللسان الأيمن أو الأيسر وأما الضاد المهملة فهي من الثنايا وطرف اللسان (قوله لا يدغم إلا في صفيري مثله) ربما أشكل بما قاله المرادي من قوله والإدغام الخ فإنه أدغم في غير مثله اللهم إلا أن يقال إن صفيره باق مع قلب الثاني (قوله على الأصل) مراده به أنه أصل بالنسبة للإدغام بوجهيه وإلا فهو مرجوح بالنسبة إلى التاء

روى فيطلم بتشديد المهملة ويظلم بتشديد المعجمة ويظطلم بالإظهار وروى فيه وجه رابع وهو ينظلم على زنة ينقطع قاله الجيل والمعنى أن هرما هو الجواد الذي يعطيك عطاءه عفوا أى بسهولة ولا يمن به ولا يمطل سائله ويظلم أحيانا بالبناء للمجهول أى يطلب منه فى غير موضع الطلب فيظلم أى فيتحمل ذلك عن سأله ولا يرد من استجداه فى الأوقات التى مثله لا يطلب فيها قاله الجاربردى

(فصل) (فى إبدال الدال) المهملة (من تاء الافتعال الذى فاؤه دال أو ذال أو زاى) لاستثقال مجىء التاء بعدها (فتقول فى افتعل من دان) يدين دينا (اددان ثم يدغم) الدال فى الدال (لما ذكرنا فى ادارء) من أن اجتماع مثلين فى كلمة وأولهما ساكن يوجب الإدغام (ومن زجر) أى منع (ازدجر) والأصل ازتجر قلبت التاء دالا (ولا تدغم) الزاى فى الدال (لما ذكرنا فى اصطبر) من أن حرف الصفير لا يدغم إلا فى مثله والإدغام بقلب الدال زايا نحو ازجر ضعيف (ومن ذكر) بالمعجمة (اذدكر ثم تبدل المعجمة مهملة وتدغم) على القياس (وبعضهم يعكس) فيبدل المهملة معجمة ويدغم على غير القياس فيقول اذكر بتشديد المعجمة (وقد قرئ شاذا فهل من مذكر بالمعجمة) والحاصل ثلاثة أوجه اذدكر بلا إدغام واذكر بالذال المعجمة وبقلب المهملة إليها وادكر بالدال المهملة بقلب المعجمة إليها

(فصل) (فى إبدال الميم أبدلت وجوبا من الواو فى فم) أصله فوه (بدليل) تكسيره على (أفواه) والتكسير يرد الأشياء إلى أصولها (حذفوا الهاء) لخفائها (تخفيفا ثم أبدلوا الميم من الواو) لكونهما من مخرجها (فإن أضيف) إلى ظاهر أو مضمر (رجع به إلى الأصل) وهو الواو (فقيل) فو زيد و (فوك) لأن الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها (وربما بقى الإبدال) مع الإضافة إلى المظهر والمضمر (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم (لخلوف فم الصائم) أطيب عند الله من ريح المسك وقول رؤبة

يصبح ظمآن وفى البحر فمه . وزعم الفارسى أن الميم لا تثبت إلا فى الشعر ويرده الحديث المتقدم (و) أبدلت الميم (من النون بشرطين سكونها ووقوعها قبل الباء) الموحدة (سواء كانتا فى كلمة أو كلمتين) فالأول (نحو انبعث) أشقاها (و) الثانى نحو (من بعثنا) من مرقدنا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وقبل يا اقلب ميما النون إذا . كان مسكنا

وإنما أبدلت الميم من النون قبل الباء لأن النطق بالنون الساكنة قبل الباء عسر لاختلاف مخرجيهما مع منافرة لأن النون رغنتها أشبه الباء فإذا وقعت النون ساكنة قبل الباء قلبت ميما لأنها من مخرج الباء وكالنون فى الغنة (و) أبدلت الميم من النون (شذوذا فى نحو قوله) وهو رؤبة

يا هال ذات المنطق التمتام . (وكفك المخضب البنام)

أراد يا هالة فرخمه بحذف التاء لأنه علم امرأة والمنطق النطاق والتمتام من التمتمة وهو تكرير التاء والبنام الأصابع (وأصله البنان) أبدلت الميم من النون شذوذا حيث لم يتقدمها باء موحدة (وجاء عكس ذلك) وهو إبدال النون من الميم (فى قولهم) فى صفة التمر (أسود قاتن) بالقاف والتاء الفوقانية والنون (وأصله قاتم) أبدلت الميم نونا هذا آخر الإبدال وحاصل ما ذكره أن الهمزة تبدل من ثلاثة أحرف وهى الألف والواو والياء والتاء تبدل من ثلاثة أحرف وهى الهمزة والألف والواو والواو تبدل من ثلاثة أحرف

(قوله ذات المنطق) قال العينى يجوز فيه الرفع حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل اه وإنما كان بظاهر الأول إن كان الترخيم هنا على لغة من لا ينتظر وإلا فلا رفع فى هالا لفظا فيكون نعتا تابعا له على لفظه (قوله وكفك المخضب) قال الدنوشرى ينظر ما إعراب كفك وهل يصح نصبه بالعطف على المنادى أو لا يصح ذلك لامتناع نحو يا غلامك وإن كان يمكن الفرق بأن النداء فى يا غلامك حقيق فيمتنع اجتماع خطابين بخلاف كفك فإن النداء (٣٩٢) فيه ليس حقيقيا فلا يتحقق اجتماع خطابين اه (وأقول) ضبط فى النسخة المصححة كفك بالجر فهو معطوف على المنطق أى وذات كفك والمعنى يرشد إليه وقوله كفك بالخطاب على حد قولهم فى التوكيد يا تميم كلكم (قوله والبنام الأصابع الخ) فيه نظر من حيث أن البنام أطراف الأصابع لا نفس الأصابع كما قال الشارح ومن حيث اقتصاره على قوله حيث لم يتقدمها باء موحدة وكان ينبغى أن يقول حيث لم يتأخر عنها باء موحدة ويضم إليه قوله ولم تكن ساكنة والأصابع جمع أصبع وفيه عشر لغات جمعها ابن مالك فى قوله

تثليث با وأصبع مع شكل همزته . بغير قيد مع الأصبوع قد نقلا .

وقد يراد بالأصابع بعضها وهى الأنامل مجازا من إطلاق اسم الكل على الجزء كما فى قوله تعالى يجعلون أصابعهم فى آذانهم فالمراد بها بعضها وهى الأنامل فيكون مجازا والقرينة فيه عقلية لأن الذى يجعل فى الأذن رءوسها لا كلها مع ما فيه من المبالغة حيث أشعر بأنهم يدخلون أصابعهم فى آذانهم فوق المعتاد فرارا من شدة الصوت والمراد أنامل السبابات لأنها المتعارفة فى ذلك وإنما لم تذكر استبشاعا لذكرها لأنها من السب فكان اجتنابها فى التعبير أولى كذا فى الكشاف وعند صاحب الإنصاف أنها لا تتعين لأنهم فى حيرة ودهشة فيقصدهم سد الأذن غير معرجين على ترتيب معتاد وربما قصد سد الأذن حينئذ بالأنملة الوسطى لأنها أملأ للأذن وأحجب للصوت وإليه يميل القاضى فى تفسيره حيث أطلق الأنامل

وهي الهمزة والألف والياء والألف تبدل من ثلاثة أحرف وهي الهمزة والواو والياء والميم تبدل من حرفين وهما الواو والنون والتاء تبدل من حرفين وهما الواو والياء والطاء تبدل من التاء والدال تبدل من التاء وقد تبدل هذه الحروف من غير ما ذكر

(هذا باب نقل حركة الحرف المتحرك المعتل إلى الساكن الصحيح قبله)

(وذلك) النقل يقع (في أربع مسائل إحداها أن يكون الحرف المعتل عينا لفعل ويجب بعد النقل في المسائل الأربع أن يبقى الحرف المعتل إن جانس الحركة المنقولة) منه بأن كان واوا والحركة المنقولة ضمة أو ياء والحركة المنقولة كسرة (نحو يقول ويبيع أصلهما يقول) بسكون القاف وضم الواو (مثل يقتل ويبيع) بسكون الموحدة وكسر الياء (مثل يضرب) استثقلت الضمة على الواو في الأول والكسرة على الياء في الثاني فنقلت الضمة من الواو والكسرة من الياء إلى الساكن الصحيح قبلهما وهو القاف في الأول والباء الموحدة في الثاني وبقيت الواو والياء على حالها لأنهما يجانسان الحركة المنقولة منهما فإن الواو تجانس الضمة والياء تجانس الكسرة (و) يجب (أن تقلبه) أي الحرف المعتل (حرفا يناسب تلك الحركة إن لم يجانسها) أي الحركة المنقولة من المعتل (نحو يخاف) مضارع خاف (ويخيف) مضارع أخاف (أصلهما يخوف) بسكون الخاء وفتح الواو (كيذهب) بفتح الهاء (ويخوف) بسكون الخاء وكسر الواو (كيكرم) نقلت حركة الواو وهي الفتحة في الأول والكسرة في الثاني إلى الساكن الصحيح قبلهما وهو الخاء فانقلبت الواو في الأول ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن وانقلبت في الثاني ياء لسكونها وانكسار ما قبلها لأن الواو لا تجانس الفتحة ولا الكسرة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

لساكن صح انقل التحريك من ۞ ذي لين آت عين فعل

(ويمتنع النقل إن كان الساكن معتلا نحو بايع) وطاوع (وعوّق وبيّن) بتشديد الواو والياء أما نحو بايع وطاوع فلأن الساكن قبل الياء والواو وهو الألف لا يقبل الحركة وأما نحو عوّق وبيّن فلأن نقل حركة الواو والياء إلى الواو والياء يوجب قلبهما ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فيلتقي ساكنان فإن حذفت الأول قلت عوق وبين وإن حذفت الثاني قلت عاق وبان فلما كان الإعلال والحذف يؤدي إلى الالتباس ترك وهذا مفهوم من قول الناظم لساكن صح (أو كان فعل تعجب نحو ما أبينه وأبين به) في اليائي (وما أقومه وأقوم به) في الواوي لأنهم حملوه في التصحيح على نظيره من الأسماء في الوزن والدلالة على المزية وهو اسم التفضيل نحو هذا المثال أبين من غيره وأقوم منه (أو) كان (مضعفا نحو ابيضّ واسودّ) بتشديد الضاد والدال فلا يعل لئلا يلتبس مثال بمثال لأن ابيضّ لو نقلت حركة عينه إلى الباء قبلها لانقلبت ألفا فيصير اباضّ ثم تحذف الهمزة لكونها همزة وصل لعدم الحاجة إليها لتحرك ما بعدها فيصير باضّ فيظن أنه اسم فاعل من البضاضة وهي نعومة البشرة وكذلك يلتبس اسودّ بسادّ من السداد (أو) كان (معتل اللام نحو أهوى وأحيا) فلا يعل لئلا يتوالى إعلالان إعلال العين وإعلال اللام وإلى استثناء هذه الثلاثة أشار الناظم بقوله

مالم يكن فعل تعجب ولا ۞ كابيضّ أو أهوى بلام عللا

(المسئلة الثانية الاسم المشبه للمضارع في وزنه دون زيادته أو في زيادته دون وزنه فالأول) وهو المشبه في الوزن دون الزيادة (مقام) فإنه مشبه ليعلم في الوزن دون الزيادة (وأصله) قبل الإعلال (مقوم) بفتح الواو وسكون القاف (على مثال مذهب فنقلوا) حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها وهو القاف (وقلبوا) الواو ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن (والثاني) وهو المشبه في الزيادة دون الوزن (كأن تبني من البيع أو من القول اسما على مثال تحلئ بكسر التاء) الفوقانية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام (وبهمزة

(قوله ويجب بعد النقل في المسائل الأربع الخ) قال اللقاني سيجيء أن صيغة مفعول من ذوات الياء تثبت الياء فيها بعد النقل لئلا تلتبس بذوات الواو يجب إبدال ضمته قبلها كسرة فيلتقض بذلك قوله ويجب بعد النقل في المسائل الأربع الخ إلا أن يقال أنه بعد النقل صار ما فيه حرف العلة مجانسا للحركة وفيه نظر (قوله يوجب قلبهما ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما) قد يقال تحركهما عارض لا يعل لأجله كما قالوا في لتبلون (قوله لأنهم حملوه الخ) قد يقال الموازن لاسم التفضيل إنما هو ما أفعل وأما أفعل به فليس موازنا له كما هو ظاهر ويجاب بأن أفعل به محمول على ما أفعله وإن لم يكن موازنا لاسم التفضيل وكان ينبغي للموضح أن يستثني اسم التفضيل أيضا مع ما استثناه (قوله أو كان معتل اللام الخ) هو واضح لشموله لنحو احييا واهويا بخلاف ظاهر تعليل الشارح فإنه قد يخرج ذلك لأنه لو نقل لم يجتمع إعلالان وإن كان يمكن أن يقال إن عدم النقل في ذلك بطريق الحمل على أحيا وأهوى

بعد اللام) القشر الذي على وجه الأديم مما يلي منبت الشعر (فإنك تقول) بعد الإعلال (تبيع بكسرتين) متواليتين (بعدهما يا.) تحتانية (ساكنة) وأصله تبيع بكسر أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه نقلت كسرة الياء التحتانية إلى الباء الموحدة (وتقيل كذلك) بكسرتين متواليتين بعدهما ياء تحتانية ساكنة (وهذه الياء) الساكنة (منقلبة عن الواو) وأصله تقول بكسر أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه فنقلت كسرة الواو إلى القاف فقلبت الواو ياء (لسكونها بعد الكسرة) فإعلاله بالنقل والقلب وإعلال تبيع بالنقل فقط وإنما كان تبيع وتقيل موافقين للفعل في زيادته دون وزنه لأن في أولهما التاء ولأن تفعلا بكسر الأول والثالث من الأبنية المختصة بالأسماء (فإن أشبهه في الوزن والزيادة معا أو باينه فيهما معا وجب التصحيح) ليمتاز عن الفعل (فالأول) وهو المشبه فيهما معا (نحو أبيض وأسود) وصفين فإنهما أشبها أكرم في الوزن وزيادة الهمزة فلو أعلا لقيل فيهما أباض وأساد فيلتبسان بالفعل ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال وجد من الأسماء ما أشبه الفعل في الوزن والزيادة معا ومع ذلك دخله الإعلال كيزيد علما أشار إلى جوابه بقوله (وأما نحو يزيد علما فمنقول) من الفعلية (إلى العلمية بعد أن أعل إذ كان فعلا) مضارعا لا أنه أعل بعد العلمية ومن ذلك أبان عند من لم يصرفه فإن وزنه أفعل أعل في حال الفعلية ثم سمي به وأما من صرفه فهو عنده فعال وليس من هذا الباب (والثاني) وهو المباين في الوزن والزيادة معا (نحو مخيط) بكسر الميم فإنه مباين للفعل في كسر أوله وزيادة الميم (هذا) التوجيه (هو الظاهر) ولا التفات إلى من يكسر حرف المضارعة لقلته (وقال الناظم في شرح الكافية (وابنه) في شرح الخلاصة واللفظ له (وكان حق نحو مخيط أن يعل لأن زيادته) وهي الميم (خاصة بالأسماء وهو مشبه لتعلم أي بكسر حرف المضارعة في لغة قوم لكنه حمل على مخياط لشبهه به لفظا ومعنى اه) أما شبهه به لفظا فواضح وأما شبهه به معنى فلأن كلا منهما يكون آلة وصفة مقصود بها المبالغة كمعطار للكثير العطر فسوى بينهما في التصحيح (وقد يقال) من حيث البحث (إنه لو صح ما قال) أي الناظم وابنه (للزم أن لا يعل مثل تعلم لأنه يكون مشبها للمحسب في وزنه) بكسر حرف المضارعة في اللغة المذكورة (و) في (زيادته) وهي التاء واللازم باطل فالملزوم مثله (ثم) يقال على سبيل التنزل وإرخاء العنان (لو سلم أن الإعلال كان لازما لما ذكرا) أي الناظم وابنه من أن زيادته خاصة بالأسماء وهو مشبه لتعلم بكسر حرف المضارعة (لم يلزم) العرب (الجميع بل يلزم (من يكسر حرف المضارعة فقط) دون غيرهم والجواب أن ما ذكره الناظم وابنه من أن علة التصحيح في مخيط الحمل على مخياط مرادهما أنه مقصور منه كما جنح إليه الخليل قال سيبويه سألته يعني الخليل عن مفعل لأي شيء أتم ولم يجر مجرى الفعل فقال لأن مفعلا إنما هو مفعال لأنهما في الصفة سواء وقد يعتوران الشيء الواحد نحو مفتح ومفتاح ومنسج ومنساج ومقول ومقوال ثم قال سيبويه وإنما أتمت لما زعم الخليل من أنها مقصورة من مفعال أبدا اه وهذه العلة مطردة في لغة الجميع ولا تنتقض بمثال تعلم لأنه ليس مبنيا على فعل كما قال المبرد بل ذهب إلى تصحيحه وأجاز تبيع وتقول بالتصحيح وإلى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

ومثل فعل وذا الإعلال اسم ... ضاهى مضارعا وفيه وسم

ومفعل صحح كالمفعال ...

(المسئلة الثالثة المصدر الموازن لإفعال) بكسر الهمزة (أو استفعال نحو إقوام واستقوام) فإنه يحمل على فعله في الإعلال فتنقل حركة عينه إلى فائه ثم تقلب ألفا لتجانس الفتحة فيلتقي ألفان (ويجب بعد القلب حذف إحدى الألفين لالتقاء الساكنين) واختلف النحويون في المحذوفة (والصحيح أنها الثانية لزيادتها وقربها من الطرف) وحصول الاستثقال بها وإليه ذهب الخليل وسيبويه واختاره الناظم وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوفة بدل عين الكلمة (ثم) بعد النقل والقلب والحذف (يؤتى بالتاء الدالة على التأنيث (عوضا) من الألف المحذوفة سواء قلنا إنها الأولى أو الثانية ولكن المعهود في

(قوله فالأول الخ) قال الدنوشري الظاهر أن نحو جدول مشابه للمضارع في وزنه دون زيادته فهو كتقام فينظر ما وجه إعلاله (قوله فإنهما أشبها أكرم) صوابه أعلم لأن أكرم إذا قرئ بصيغة المضارع كما هو فرض المسئلة كانت همزته مضمومة فلا يكون موازنا لأبيض وأسود (قوله وأما شبهه به معنى الخ) قال الدنوشري فيه نظر ظاهر وكان ينبغي له أن يقول فلأن كلا منهما آلة للفعل وهو الخياطة اه وهو أظهر كما يعلم وما قاله الشارح موافق لما يأتي عن سيبويه والخليل (قوله مرادهما أنه مقصور) خبر أن على حذف العائد مجرورا بالباء والتقدير مرادهما به (قوله وحصول الاستثقال الخ) فيه نظر لأنه لا يمكن الجمع بين الألفين حتى يحصل الاستثقال بالثانية وإنما يحصل ذلك بها لو اجتمعا وكان ذلك وجه إسقاط الواضح له لذلك فليتأمل

التاء أنها لعوض من الأصول وهذا يقوي ما اختاره الأخفش (فيقال إقامة واستقامة وقد تحذف) التاء التي جعلت عوضا فيقتصر في ذلك على ما سمع ولا يقاس عليه كقوله أراه وإراء وأجابه إجابا حكاها الأخفش ويكثر ذلك مع الإضافة (نحو وإقام الصلاة) والأصل وإقامة الصلاة فحذفت التاء لسد الإضافة مسدها وللمشاكلة وإيتاء الزكاة وإلى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله :

• وألف الإفعال واستفعال •

أزل لذا الإعلال والتا الزم عوض • وحذفها بالنقل ربما عرض

(المسئلة الرابعة صيغة مفعول) اعمل ما النقل والحذف (ويجب بعد النقل في ذوات الواو حذف إحدى الواوين) لالتقاء الساكنين (والصحيح) عند سيبويه (أنها الثانية لما ذكرنا) من أنها زائدة وقريبة من الطرف وذهب الأخفش إلى أن المحذوف عين الكلمة لأن العين كثيرا ما يعرض لها الحذف في غير هذا الموضع فحذفها أولى (ويجب أيضا في ذوات الياء الحذف وقلب الضمة كسرة لئلا تنقلب الياء واوا فتلتبس ذوات الياء بذوات الواو ومثال الواو مقول ومصوغ) والأصل مقوول ومصووغ بواوين الأولى عين الكلمة والثانية واو مفعول نقلت حركة العين إلى ما قبلها فالتقى ساكنان وهما الواوان حذفت واو مفعول عند سيبويه وعين الكلمة عند الأخفش ويظهر أثر الخلاف في الميزان فوزنه على الأول مفعل وعلى الثاني مفول (و) مثال (اليائي) بيا النسبة (مبيع ومدين) أصلهما مبيوع ومديون نقلت حركة العين إلى ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت واو مفعول ثم كسر ما قبل الياء لئلا ينقلب واوا فيلتبس بالواوي وعين الكلمة عند الأخفش ثم قلبت الضمة كسرة لتنقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواوي ومذهب سيبويه أولى لأن التقاء الساكنين إنما يحصل عند الثاني ولأن قلب الضمة إلى الكسرة خلاف قياسهم • فإن قيل الواو علامة والعلامة لا تحذف. قلنا لا نسلم أنها علامة بل إشباع الضمة لرفضهم مفعلا في كلامهم إلا مكرما ومعونا بنقل ضمة الواو إلى ما قبلها والعلامة إنما هي الميم يدل على ذلك كونها علامة المفعول في المزيد فيه من غير واو • فإن قيل إذا اجتمع الزائد والأصل فالمحذوف هو الأصل كالياء من غاز دون التنوين وإذا التقى ساكنان والأول حرف مد يحذف الأول كقل وبع وخف . قلنا كل ذلك إنما يكون إذا كان الثاني من الساكنين حرفا صحيحا وأما هنا فليس كذلك بل هما حرفا علة (وبنو تميم تصحح اليائي) دون الواوي لأن الياء أخف عليهم من الواو (فيقولون مبيوع ومخيوط) كما يقولون مضروب وذلك مطرد عندهم (قال) شاعرهم يصف الخمرة (• وكأنها تفاحة مطيوبة •) وكان القياس أن يقول مطيبة كبيعة ولكنه أتى به على الأصل (وقال) العباس بن مرداس :

قد كان قومك يحسبونك سيدا • (وإخال أنك سيد معيون)

وكان القياس أن يقول معين وهو من عنت الرجل يعني أصبته بالعين فأنا عائن وهو معين على القياس ومعيون على الأصل وإخال بكسر الهمزة وبنو أسد تفتحها على القياس بمعنى أظن (وربما صحح بعض العرب شيئا من ذوات الواو وسمع ثوب مصوون) من صان يصون ومسك مدووف أي مبلول (وفرس مقوود) من قاد يقود وقول مقوول من قال يقول وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

وما لا فعال من الحذف ومن • نقل فمفعول به أيضا قمن

نحو مبيع ومصون وندر • تصحيح ذي الواو وفي ذي اليا اشتهر

{ هذا باب الحذف }

(وفيه ثلاث مسائل إحداها تتعلق بالحرف الزائد وذلك أن الفعل إذا كان على وزن أفعل فإن الهمزة

(قوله أنها لعوض الخ) هو كعدة وزنة (قوله أراء) فيه نظر ظاهر فإن إراء أصله إرآء على وزن إفعال بهمزة بعد الراء الساكنة وألف لينة وهمزة في آخره بدل من لام الكلمة التي هي الواو لوقوعها إثر ألف زائدة فنقلت فتحة الهمزة الأولى إلى الراء فالتقت ساكنة مع الألف اللينة فحذفت الهمزة التي سكنت وبقيت الألف الزائدة والهمزة التي هي بدل من الياء التي هي لام الكلمة فعين الكلمة همزة لا حرف معتل اللهم إلا أن يكون مبنيا على أن الهمزة حرف معتل ويعلم بذلك أن قول الموضح في صدر المسئلة أن يكون الحرف المعتل عينا لفعل مراده بالفعل ليس خصوص الفعل الاصطلاحي فيعمل الاسم إما بالتغليب وإما بغيره فليتأمل (قوله لأن العين كثيرا ما يعرض لها الحذف الخ) قال الدنوشري ينظر ما أمثلة هذا الكثير اه وقد استحضرت منه نحو استحى أصله استحيا حذفت عينه أو لامه فلينظر ونحو أرى محذوف العين (قوله ولأن قلب الضمة إلى الكسرة) لو قال كسرة لكان أحسن وأما قلب الكسرة فتحة في نحو ياحسرتا فيفهم منه أنه ليس خلاف القياس ونحو قيل قلبت ضمته كسرة فهو من الأول

تحذف في أمثلة مضارعه ومثالي وصفه أعني وصفي الفاعل والمفعول) لأن حروف المضارع هي حروف الماضي بزيادة أحرف المضارعة فحذفوا الهمزة لاجتماع الهمزتين في نحو أأكرم ثم حملوا بقية أخواته ووصفي الفاعل والمفعول عليه (تقول أكرم ونكرم وتكرم ويكرم ومكرم) بكسر الراء (ومكرم) بفتحها وأصلها أأكرم ونؤكرم وتؤكرم ويؤكرم ومؤكرم ومؤكرم فحذفت الهمزة في الجميع وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وحذف همز أفعل استمر في ... مضارع وبنيتي متصف

(وشذ قوله) وهو أبو حيان الفقعسي (« فإنه أهل لأن يؤكرما ») فأثبت الهمزة واستعمل الأصل المرفوض (المسألة الثانية تتعلق بفاء الفعل) وهي المشار إليها بقوله:

فا أمر او مضارع من كوعد ... احذف وفي كعدة ذاك اطرد

(وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثيا واوي الفا مفتوح العين) في الماضي مكسورها في المضارع (فإن فاءه تحذف في أمثلة المضارع) الأربعة (وفي الأمر وفي المصدر المبني على فعلة بكسر الفاء) وسكون العين (ويجب في المصدر تعويض التاء من المحذوف تقول) في المضارع للغائب (يعد) والأصل يوعد حذفت فاؤه وهي الواو استثقالا لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة وحمل على ذي الياء أخواته (د) هي (نعد وتعد وأعد) أمر ومصدره الكائن على فعلة بكسر الفاء وسكون العين تقول (يا زيد عد عدة) أصل عدة وعد بكسر الواو وسكون العين كما صرحوا به فحذفت فاؤه حركت عينه بحركة فائه وهي الكسرة ليكون بقاء كسرة الفاء دليلا عليها وعوض من الفاء تاء التأنيث ولذلك لا يكادان يجتمعان ولحذف الواو من المضارع ثلاثة شروط أحدها أن تكون الياء مفتوحة فلا يحذف من يوعد مضارع أوعد ثانيها أن تكون عينه مكسورة فلو كانت مفتوحة أو مضمومة نحو يولد ويوضؤ لم تحذف وشذ يجد بضم الجيم في لغة عامرية ويدع ويذر مبنيين للمفعول في لغة من وجهين ضم الياء وفتح العين شذة رشذ يسع من وجهين كون ماضيه مكسور العين وكون مضارعه مفتوحا وحذفت من يطأ ويضع ويقع ويدع لأنها في الأصل بكسر العين في المضارع ففتحت لأجل حرف الحلق ثالثها أن يكون ذلك في فعل فلو كان في اسم لم تحذف الواو كيوعد مثل يقطين من وعد ولحذف الواو من فعلة بكسر الفاء شرطان أحدهما أن يكون مصدرا كعدة فلو كانت غير مصدر لم تحذف واوها وشذ نحو رقة للفضة وحشة للأرض الموحشة والثاني أن لا يكون لبيان الهيئة نحو الوعدة والوقمة المقصود بهما الهيئة فلا تحذف واوهما للالتباس (وأما الوجهة فاسم) للمكان المتوجه إليه فهي (بمعنى الجهة لا) اسم مصدر (للتوجه) قاله المازني والمبرد والفارسي فعلى هذا لا شذوذ في إثبات واوه لأنه ليس بمصدر وذهب قوم إلى أنه مصدر وهو الذي يظهر من كلام سيبويه ونسب إلى المازني أيضا وعلى هذا فإثبات الواو فيه شاذ والمسوغ لإثباتها فيه دون غيره من المصادر أنه مصدر غير جار على فعله إذ لا يحفظ وجه يجه فلما فقد مضارعه لم يحدث منه إذ لا موجب لحذفها منه إلا حمله على مضارعه ولا مضارع له والفعل المستعمل منه توجه واتجه والمصدر الجاري عليه التوجه فحذفت زوائده قيل وجهه ورجح الشلوبين القول بأنه مصدر فقال لأن وجهة وجهة بمعنى واحد فلا يمكن أن يقال في جهة أنها اسم لمكان إذ لا يبقى للحذف وجه وفهم من تخصيص هذا الحرف بما فاؤه واو أن ما فاؤه ياء لا حظ له في هذا الحذف إلا ما شذ من قول بعض العرب يئس مضارع يأس أصله ييئس فحذفت الياء ويسر مضارع يسر أصله ييسر (وقد تترك تاء المصدر) إذا أضيف (شذوذا كقوله) وهو أبو أمية الفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب:

إن الخليط أجدوا البين فانجردوا ... (وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا)

قال الفراء أراد عدة الأمر فحذفت تاء التأنيث عند الإضافة شذوذا وخرجه خالد بن كلثوم على أن عدا

(قوله مفتوح العين) فيه نظر فإن نحو يرث تحذف واوه وليس مفتوح العين بل مكسورها فليتأمل (قوله ويدع ويذر مبنيين للمفعول في لغة) هي غير فصيحة واللغة الفصيحة إثبات الواو لعدم الموجب لحذفها (قوله كون ماضيه مكسور العين) فيه نظر فإن نحو ورث يرث أهمل بما ذكر (قوله أنه مصدر) ينافي ما قاله أنه اسم مصدر (قوله والمصدر الجاري عليه التوجه) كان ينبغي أن يقول والاتجاه وقوله زوائده فيه نظر إذ المحذوف أحد الجيمين فقط وزيدت فيه التاء

جمع عدو قو العدوة الناحية كأنه أراد نواحي الأمر (المسألة الثالثة تتعلق بعين الفعل) وهي المشار إليها بقول الناظم :

ظلت وظلت في ظللت استعملا ۞ وقرن في اقررن وقرن نقلا

(وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثيا مكسور العين وعينه ولامه من جنس واحد فإنه يستعمل في حال إسناده إلى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه تاما ومحذوف العين بعد نقل حركتها) إلى الفاء (ومع ترك النقل وذلك نحو ظل تقول) إذا أسندته إلى ضمير رفع متحرك (ظللت) بالإدغام وفك الإدغام لالتقاء الساكنين (وظلت) بكسر الفاء (وظلت) بفتحها وحذف اللام الأولى منهما لتعذر الإدغام مع اجتماع المثلين لاتصال الضمير والتخفيف مطلوب واختصت اللام الأولى وهي العين بالحذف لأنها تدغم وقيل المحذوف الثانية لأن الثقل إنما يحصل عندها أما فتح الفاء فلأنه لما حذفت اللام مع حركتها بقيت الفاء مفتوحة وأما الكسر فلأنه لما نقل حركة اللام إلى الظاء بعد إسكانها وحذفت اللام بقيت الفاء مكسورة (وكذلك) تقول (في) ظللنا وظللت وظللتما وظللتم و(ظللن) بلا فرق ويقال ظلت أفعل بكسر الظاء ظلولا إذا عملت بالنهار دون الليل وذكر أبو الفتح أن كسر الظاء من ظلت لغة أهل الحجاز وفتحها لغة تميم وينبغي العكس فإن الفتح جاء في القرآن والقرآن نزل بلغة أهل الحجاز (قال الله تعالى فظلتم تفكهون) وظاهر إطلاق الموضح أن هذا الحذف مطرد في كل فعل مضارع مكسور العين وهو مذهب الشلوبين وصرح سيبويه بشذوذه وأنه لم يرد إلا في لفظين من الثلاثي وهما ظلت ومست في ظللت ومسست وفي لفظ ثالث من الزائد على الثلاثة وهو أحست في أحسست وممن ذهب إلى عدم اطراده ابن عصفور وقال في التسهيل أنه لغة سليم وحكى ابن الأنباري الحذف في لفظ من المفتوح وهو همت في هممت وإطلاق التسهيل شامل للمفتوح والمكسور والثلاثي ومزيده (وإن كان الفعل) المضارع المضاعف المكسور العين (مضارعا أو أمرا واتصلا بنون نسوة جاز الوجهان الأولان) التمام وحذف العين بعد نقل حركتها إلى الفاء (نحو يقررن) بالإتمام والفك (ويقرن) بحذف عينه ونقل حركتها إلى الفاء (و) نحو (اقررن) بالإتمام والفك (وقرن) بحذف عينه ونقل حركتها إلى الفاء وهي القاف (ولا يجوز في نحو قل إن ضللت) بفتح العين من الضلال نقيض الاهتداء (وفي نحو فيظللن رواكد) بفتح اللام وكسرها من ظل يظل ويظل مثل ضل يضل ويضل قاله في الارتشاف (إلا الإتمام لأن العين مفتوحة وقرأ نافع وعاصم وقرن بالفتح) في القاف أمر من قررت بالمكان أقر به بكسر الماضي وفتح المضارع فلما أمر منه اجتمع مثلان أولهما مفتوح ففعل به من حذف عينه ما فعل بأحسست (وهو قليل لأنه مفتوح ولأن المشهور قررت في المكان بالفتح أقر بالكسر وأما عكسه) وهو قررت بالكسر أقر بالفتح (فمن قررت عينا) بالكسر (أقر) بالفتح وذهب بعضهم إلى أن قرن على قراءة الفتح أمر من قار يقار وإلى أن قرن على قراءة الكسر أمر من الوقار يقال وقر يقر فيكون قرن محذوف الفاء مثل عدن وأجاز الناظم في الكافية وشرحها إلحاق المضموم العين بالمكسور وما فأجاز في اغضضن أن يقال غضن واحتج بأن فك المضموم أثقل من فك المكسور وإن كان فك المفتوح قد فر منه إلى الحذف في قرن المفتوح القاف ففعل ذلك بالمضموم أحق بالجواز قال ولم أره منقولا .

(هذا باب الإدغام)

اللائق بالتصريف وهو إدغام المثلين ويقال فيه الادغام بتشديد الدال وهي عبارة سيبويه وأصحابه

(قوله وينبغي العكس الخ) قال الدنوشري ينظر هل المراد به الاعتراض على أبي الفتح أو لا والمتبادر أن مراده الاعتراض (قوله في هممت) قال في الصحاح هممت بالشيء أي بالفتح أهم نعم الماء إذا أردته (قوله وإن كان الفعل المضارع المكسور العين الخ) قال الدنوشري المضارع والأمر الجائز فيهما الوجهان المذكوران يشترط فيهما لجريان الوجهين كسر عينهما كما صرح به الشارح حيث قال المكسور العين إذ ليس الكلام في الشاذ كحسب يحسب وإنما امتنع الوجه الثالث أعني الحذف بدون نقل لما يلزم عليه من التقاء الساكنين على غير حده فإما أن يتخلص منه بالحذف وفيه إجحاف وإما بالكسر الذي هو الأصل في التخلص من الساكنين وهذا مستغنى عنه بالنقل الذي هو أقل مؤنة وقول الشارح بفتح اللام وكسرها متعلق بالكلمة من حيث ذاتها وأما صحة التمثيل بها فموقوفة على الفتح ويقاس عليه يظل ونحو ما قاله ابن مالك في المضارع المضموم جار في الماضي المضموم وينظر ما مثاله (قوله جاز الوجهان الأولان) قال اللقاني أي وامتنع الثالث منهما وهو حذف العين وحركتها إذ فاء كل من الأمر والمضارع ولامهما ساكنان لزوما فيؤدي الحذف المذكور إلى التقاء الساكنين على غير حده (قوله ولأن المشهور) قال اللقاني علة ثانية يعني أن كونه بكسر الماضي وفتح المضارع ماضي الاستقرار قليل ثم التخفيف بالحذف مع النقل أيضا قليل (قوله من قار يقار) معناه اجتمع يجتمع ومنه القارة وهي الأكمة لاجتماعها قال الشيخ زكريا في شرح الشافية وينظر هل هو واوي أو يائي والوقار هو الثبات ذكره المدكور والحذف في ظلت فصيح لكثرة استعماله بخلاف أمست وأحست (هذا باب الإدغام)

(قوله رفعك اللسان ووضعك إياه) قال الدنوشري الظاهر أن المراد بالوضع الخفض وينظر على الحروف الذوقية والحلقية فيها ارتفاع وانخفاض عند الإدغام وظاهره اعتبار كل من الرفع والخفض المراد من الوضع فى كل إدغام وهو منتقض بإدغام فى حرفين ليس فيهما إلا الرفع فقط أو الوضع فقط إلا أن يقال الواو فى كلامه بمعنى أو فالمدار على الأمرين ولا يصدق التعريف على الإدغام فى ربا لأنه لامدخل للسان فى النطق بالباء قاله الملا عصام الدين وقوله بعد إدخال أحدهما فى الآخر لا يظهر له فائدة على أنه مضر وذلك أن بعضهم جعله تعريفا الإدغام غير متأخر عنه ويمكن أن يكون على إرادة الإرادة بعد بعد والمعنى بعد إرادة الإدخال وفيه مافيه وتعبيرهم فى هذا المقام بالإدخال مجاز إذ ليست حقيقة الإدخال متحققة ولكن لماخفى الساكن عند المتحرك خفاء الداخل فى المدخول فيه عبر عنه بالإدخال وإطلاقهم الإدغام على إدخال حرف فى حرف إطلاق لغوى كما فى القاموس ونقله عنه الملا عصام الدين فى حاشيته على الشافية فقال فالتسمية بالإدخال ليست اصطلاحا بل هى لغة إلا أنه لما كان إدخال الحرف فى الحرف لا يصح على حقيقته فسره أرباب الاصطلاح بقولهم أن تأتى بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل كذا فسر المراد أهل اللغة وأشار إلى ارتكابهم المجاز نقل ببعض تصرف من خط الملا عصام (قوله لأن (٣٩٨) الوقف الخ) إيضاحه أن الهاء المذكورة أتى بها للوقف وعلى فرض وصلها بما بعدها الوقف عليها منوى الثبوت وهو فاصل فلا يتأتى فى الإدغام كما قال (قوله فلو كانت الهمزة الخ) قال الدنوشري ينظر ما وجه منع الإدغام ورداءته فى نحو لم يقرأ أحد وما وجه وجوبه وعدم رداءته فى نحو سآل (قوله لئلا يذهب المد بالإدغام) يفهم منه أن حرف العلة الساكن ليس فيه مد وفيه نظر إلا أن يراد المد اللغوى وهو يذهب بالإدغام بلا شك (قوله واغتفر زوال المدة فى هذه لقوة الإدغام) قد يقال فيه نظر لأنه لا يظهر كون قوة الإدغام علة لاغتفار زوال المد فى هذه فليتأمل قال ابن الحاجب مع عبارة الشارح الشيخ زكريا وإلا فى نحو قالوا ومالنا أن لا نقاتل فى سبيل الله وفى يوم كان مقداره خمسين ألف سنة فإن أول المثلين فيه مدود فى آخر كلمة فإنه يمتنع فيه الإدغام محافظة على فضيلة الثابت للحرف الأول قبل انضمام الثانى من كلمة أخرى إليه بخلاف آو وا وأصر والانتفاء مد الأول فوجب الإدغام وبخلاف نحو مغزو ومرمى ونحو مقرو وبرى وأصلهما مغزوو ومرموى ومقروء وبرىء لأن الأول ليس فى آخر كلمة وإنما وجب الإدغام فيها مع أن الإدغام أزال المد لأن الغرض من المد الإدغام فلو لم يدغم لزم نقض الغرض ولأن ذلك فى كلمة واحدة والكلمة موضوعة على الإدغام اه ويمكن أن يكون معنى قول الشارح واغتفر زوال المدة الخ أن الإدغام مطلوب فى الكلمة الواحدة طلبا شديدا وفيه نظر (قوله وريا) أى براء مكسورة فهمزة ساكنة وياء المنظر الحسن (قوله فى وقف حمزة) إشارة إلى أن حمزة قرأ بالإدغام وقفا فى قوله تعالى هم أحسن أثاثا وريا اعتدادا بالعارض أو لأنه من رويت ألوانهم وجلودهم أى امتلأت وحسنت (قوله نحو أوب) هو مثال أبلم من الأوب أصله أأوب فقلبت ثانية الهمزتين واوا لسكونها بعد ضمة ثم أدغم وجوبا للزوم الإبدال (قوله فإن الإدغام فى الهمزتين ردىء) مقيد بما إذا كانتا فى كلمتين فلا يشمل سآل (قوله غير لين) احترز به عن اللين نحو سير رمضان فإنه يدغم حينئذ

والأول عبارة الكوفيين وهو لغة الإدخال واصطلاحا رفعك اللسان ووضعك إياه بالحرفين دفعة واحدة بعد إدخال أحدهما فى الآخر فيجب إدغام أول المثلين الساكن أولهما المتحرك ثانيهما بثلاثة شروط أحدها أن لا يكون أول المثلين هاء سكت فإن كان هاء سكت فإنه لا يدغم لأن الوقف على الهاء منوى الثبوت وقد روى عن ورش إدغام ماليه هلك وهو ضعيف من وجهة القياس والثانى أن لا تكون همزة منفصلة عن الفاء نحو لم يقرأ أحد فإن الإدغام فى ذلك ردىء فلو كانت الهمزة متصلة بالفاء وجب الإدغام نحو سآل والثالث أن لا يكون مدة فى الآخر أو مبدلة من غيرها دون لزوم فإن كان مدة فى الآخر لم يدغم نحو يعطى ياسر ويدعو واحد لئلا يذهب المد بالإدغام فإن لم يكن فى آخر وجب الإدغام مغزو أصله مغزوو على وزن مفعول واغتفر زوال المدة فى هذه لقوة الإدغام فيه وإذا كانت مدة مبدلة من غيرها دون لزوم لم يجب الإدغام بل يجوز إن لم يلبس نحو أثاثا وريا فى وقف حمزة ويمتنع إن ألبس نحو قوول بالبناء للمفعول لأنه لو أدغم لالتبس بقول وإن كانت المدة مبدلة من غيرها إبدالا لازما وجب الإدغام نحو أوب أصله أأوب بهمزتين مضمومة فساكنة أبدلت الثانية واوا وأدغمت فى الواو الثانية ويمتنع الإدغام إذا تحرك أول المثلين وسكن ثانيهما نحو ظللت ورسول الحسن لأن شرط الإدغام تحرك المدغم فيه و (يجب إدغام أول المثلين المتحركين بأحد عشر شرطا أحدها أن يكونا فى كلمة) واحدة اسما كانت أو فعلا فالأول كضب وطب وحب الثانى (كشد ومل وحب أصلهن شدد بالفتح ومال بالكسر وحبب بالضم) فسكن أول المثلين وأدغم فى الثانى (فإن كانا) أى المثلان المتحركان (فى كلمتين) بأن كان أولهما آخر كلمة وثانيهما فى أول كلمة أخرى (مثل جعل لك كان الإدغام جائزا لا واجبا) بشرطين أحدهما أن لا يكونا همزتين نحو قرأ آية فإن الإدغام فى الهمزتين ردىء والثانى أن لا يكون أولهما ساكنا غير لين نحو شهر رمضان فهذا لا يجوز

إدغامه عند جمهور البصريين وقد روى عن أبي عمرو الإدغام في ذلك وتأولوه على إخفاء الحركة وأجاز الفراء إدغامه الشرط (الثاني) من الأحد عشر (أن لا يتصدر أولهما) أي المثلين (كما في ددن) بدالين مهملتين مفتوحتين وهو اللهو واللعب فإن مثل ذلك لا يجوز إدغامه لأن الإدغام يستدعي سكون أول المثلين والابتداء بالساكن متعذر الشرط (الثالث أن لا يتصل أولهما بمدغم كجسس) بضم الجيم وفتح السين المهملة (جمع جاس) فإن فيه مثلين متحركين ويمتنع إدغام أولهما في الثاني لأن قبلهما مثلا آخر مدغما في أول المتحركين فلو أدغم المدغم فيه التقى ساكنان وبطل الإدغام السابق الشرط (الرابع أن لا يكونا في وزن ملحق سواء كان الملحق أحد المثلين كقردد) وهو المكان الغليظ المرتفع (ومهدد) علما لامرأة (أو غيرهما) أي المثلين (كهيلل) إذا قال لا إله إلا الله (أو كلاهما) أي أحد المثلين وغيره (نحو اقعنسس) أي تأخر ورجع والملحق فيه أحد المثلين وهو السين الثانية على المختار وغير أحد المثلين وهو الهمزة والنون وكان حقه أن يقول أو كليهما بالياء عطفا على خبر كان وهو أحد المثلين ولكنه أتى به بالألف إما على لغة كنانة لأنهم يعربون كلا بالألف مطلقا أو على أن أحد المثلين اسم كان وغيرها أو الملحق خبرها مقدما (فإنها) أي قردد ومهدد وهيلل واقعنسس (ملحقة) بغيرها أما قردد ومهدد فإن آخر داليهما مزيدة للإلحاق (بجعفر) وأما هيلل فإن الياء مزيدة فيه للإلحاق بنحو (دحرج) وهي غير أحد المثلين (و) أما اقعنسس فإن أحد السينين والهمزة والنون مزيدة فيه للإلحاق بنحو (احرنجم) ولا يجوز إدغام أحد المثلين في الآخر في شيء من الملحقات لأنه يؤدي إلى ذهاب مثال الملحق به الشرط (الخامس والسادس والسابع والثامن أن لا يكونا في اسم على فعل بفتحتين كطلل) بالطاء المهملة وهو الشاخص من آثار الديار (ومدد) بمهملتين وهو كل شيء زاد في شيء (أو) على (فعل بضمتين كذلل) بالذال المعجمة جمع ذلول ضد الصعبة (وجدد) بالجيم (جمع جديد أو) على (فعل بكسر أوله وفتح ثانيه كلمم) جمع لمة بكسر اللام وتشديد الميم وهي الشعر المجاوز شحمة الأذن (وكلل) جمع كلة بكسر الكاف وتشديد اللام وهي الستر الرقيق يخاط كالبيت يتوقى به من البعوض ويسمى في عرفنا الناموسية (أو) على (فعل بضم أوله وفتح ثانيه كدرر) جمع درة وهي اللؤلؤة (وجدد) بالجيم (جمع جدة) بضم الجيم وتشديد الدال (وهي الطريقة في الجبل وفي هذه الأنواع السبعة الأخيرة) وهي الثلاثة الملحقة وهذه الأربعة المذكورة في الخامس والثامن وما بينهما (يمتنع الإدغام) فيها أما الثلاثة الأول فلما تقدم من أن الإدغام يفوت المقابلة في الإلحاق وأما النوع الأول من الأربعة فإنه وإن وازن الفعل لم يدغم تنبيها على فرعية الإدغام في الأسماء وأما الثلاثة الباقية فلعدم مخالفة الأفعال في الوزن والإدغام فرع الإظهار فخص بالفعل لفرعيته وتبع الفعل فيه ما وازنه من الأسماء دون ما لم يوازنه وكذا ما وازن هذه الأمثلة الأربعة بصدره لا بجملته فإنه يمتنع إدغامه نحو خششاء لعظم خلف الأذن فإنه موازن بصدره لفعل بضم أوله وفتح ثانيه نحو صفف قاله المرادي وفي الصحاح ما يخالفه فإنه قال الخشاء أصله الخششاء على فعلاء فأدغم ونحو رددان من الرد فإنه موازن بصدره لفعل بضمتين نحو ذلل ونحو حببة جمع حب فإنه موازن بصدره لفعل بكسر أوله وفتح ثانيه نحو كلل ونحو الددجان بفتحتين مصدر دج بمعنى دب فإنه موازن بصدره لفعل بفتحتين نحو طلل (و) الشروط (الثلاثة الباقية) من الأحد عشر هي (أن لا تكون حركة ثانيهما عارضة نحو اخصص أبي واكفف الشر أصلهما اخصص واكفف بسكون الأخير ثم نقلت حركة الهمزة) من أبي وهي الفتحة (إلى الصاد) من اخصص (وحركت الفاء) من اكفف بالكسر (لالتقاء الساكنين) فالحركة فيهما عارضة لا يعتد بها (وأن لا يكون المثلان ياءين) تحتانيتين (لازما تحريك ثانيهما نحو حيي وعيي ولا تاءين) فوقانيتين (في افتعل كاستتر واقتتل) من الستر والقتل (وفي هذه الصور الثلاث يجوز الإدغام والفك) قال الله تعالى ويحيى من حي عن

(قوله أن لا يتصدر أولهما) قال ابن مالك إلا أن يكون أولهما تاء المضارعة فقد يدغم بعد مدة أو حركة نحو ولا تيمموا وتكاد تميز وقال المرادي ويجوز الإدغام أيضا في الفعل الماضي إذا اجتمع فيه تاءان والثانية أصلية نحو تتابع ويؤتى بهمزة الوصل فيقال اتابع وقد ذكر هذا الشرط في الكافية (قوله والابتداء بالساكن الخ) قد يقال كان يمكن الإدغام ويجاب بهمزة الوصل كما في اضرب (قوله وفي هذه الأنواع السبعة الخ) قال الأماني سيأتي أن أول التاءين الزائدتين في أول المضارع يجوز فيها الفك والإدغام فينبغي استثناؤها من قوله هنا وفي هذه الأنواع السبعة (قوله رددان) ينظر ما معناه (قوله حببة) بالحاء المكسورة والباء الموحدة جمع حب وهو الإناء الذي يوضع فيه الماء وفي بعض النسخ بالجيم وفي بعضها بالخاء المعجمة فلينظر

(قوله في ثلاث مسائل أخر) قال اللقاني إحداها على ما يجيء الأمر وهو أحد الثلاثة المذكورة قبل فهو أخص أي واكتفى الشارح لما ذكر هنا غالبا ليان أن الحركة العارضة لا توجب إدغاما وهنا لبيان جواز الوجهين فاختلف باعتبار الحركة وعدمها إلا أن الحق أن الحركة لم توجب حتما إلا أنها أوجبت جواز الوجهين فتأمل (قوله لم يخلق الله الخ) قال الدنوشري فيه نظر لأن ابن مالك وابنه من أجل علماء الإسلام وقد ذكرا أنه يجوز الإدغام في الابتداء ويجتاب همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن ولا يخلو حالهما من أمرين إما أن يكون استندا فيه إلى فهم ذلك من لغة العرب أو استنباط ذلك منها لعدم ما ينافيه ويناقضه وعلى كل لا يحسن الرد عليهما بمجرد عدم العلم بأن الله لم يخلق همزة وصل في أول الفعل المضارع لأنهما مثبتان والراد عليهما ناف والمثبت مقدم على النافي ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ولا تظن بهما أنهما قدما على ما ذهب إليه بمجرد التشهي من غير استناد إلى شيء يعتمدان عليه ويستندان إليه لأن سوء الظن بالأئمة غير لائق كيف وقد نقل الثقات أن ابن مالك قال طالعت الصحاح فلم أستفد منه إلا ثلاث مسائل ولا يضرهما عدم ذكرهما المستند في ذلك صريحا وإن ذكره غيرهما قال ابن المصنف ومنهم من يدغم ويسكن أوله ويدخل عليه همزة وصل فيقول اتجلى اه لأنهما ثقتان مؤتمنان وقد ذكر صاحب القاموس في فصل الجيم من باب النون لما تكلم على جيان ومنها إماما العربية ابن مالك وأبو حيان فليتأمل ذلك فإنه مبحث شريف ومسلك لطيف ثم رأيت شيخنا شيخ الإسلام قال ومن خطه نقلت ولقائل أن يقول إن أردت لم يخلق الله في أول المضارع أصالة فسلم ولا يرد لأن الكلام فيما هو على سبيل العروض أو لم يخلقهما مطلقا فممنوع اه ولقائل أن يقول الترديد المذكور غير واضح كيف والمقام قاض بأن المراد أن الله لم يخلقها مطلقا لأن الفرض أنها عارضة في نحو اتجلى لتعذر الابتداء بالساكن بل الكلام ليس إلا في ذلك فليتأمل اه ولا يخفى ما فيه من التطويل بلا طائل ويلزم على هذا أن لا يحكم بسهو أحد من العلماء ولا خطائه والإنسان محل النسيان وقد ذكر الشارح أن ابن مالك نفسه ذكر المسألة على الصواب في بعض كتبه فتدبر بالإنصاف (قوله أحدا من الفصحاء) قال الدنوشري قصد به تبيين مراد الموضح ولو أبقى كلامه على حاله من غير زيادة لكان صحيحا لأن الله كما يخلق الأجسام يخلق الأعراض التي من جملتها همزة الوصل المذكورة اه (وأقول) عدم خلق الله الهمزة في أول المضارع كناية عن عدم وجودها رأسا زاده الشارح إخلال بذلك كما لا يخفى على العارف بأساليب الكلام (قوله وتكاد تميز) قال الدنوشري ينظر هل هو بإدغام الدال في التاء بعد حذف إحدى التاءين فالدال قلبت تاء أو هو بإبقاء الدال مضمومة وينطق بعدها بتاء ساكنة مدغمة في التاء الثانية وهذا هو الظاهر من قوله بعد مدة أو حركة ثم رأيت بعض القراء صرح بما ذكرناه ورأيت شيخنا العلامة أحمد بن قاسم العبادي ضبط بالقلم الدال بالضم والتاء بالتشديد فهاذكر

بينة) بالفك (ويقرأ أيضا من حي) بالإدغام فمن أدغم نظر إلى أنهما مثلان في كلمة وحركة ثانيهما لازمة ومن فك نظر إلى أن اجتماع المثلين في باب حي كالعارض لكونه مختصا بالماضي دون المضارع والأمر والعارض لا يعتد به غالبا وكلاهما فصيح والفك أكثر في كلامهم فلو كانت حركة ثاني الياءين غير لازمة نحو لن يحيي ورأيت محييا لم يجز الإدغام خلافا للفراء (وتقول استتر واقتتل) بالفك (وإذا أردت الإدغام تنقل حركة) التاء (الأولى إلى الفاء) وهي السين أو القاف (وأسقطت الهمزة) أي همزة الوصل (للاستغناء عنها بحركة ما بعدها ثم أدغمت) التاء في التاء (فتقول) في الماضي (ستر وقتل) بفتح أولهما وتشديد ثانيهما (و) تقول (في المضارع يستر ويقتل بفتح أولهما) وثانيهما وتشديد ثالثهما مع كسره (و) تقول (في المصدر ستارا وقتالا بكسر أولهما) وتشديد ثانيهما وإنما ذكر المضارع والمصدر ليميز بين ما أصله التشديد وبين ما عرض فيه وذلك أن نحو ستر يحتمل أن يكون على أصله ويحتمل أن يكون أصله استتر ولا يفرق بينهما إلا المضارع والمصدر فتقول في مضارع ستر الذي وزنه فعل يستر بضم أوله لأن ماضيه على أربعة أحرف وفي مصدره تستيرا على وزن تفعيلا وفي مضارع الذي أصله استتر يستر بفتح أوله لأن ماضيه على خمسة أحرف وأصله يستتر فنقل وأدغم وفي مصدره ستارا وأصله استتارا فلما أريد الإدغام نقلت الحركة وطرحت الهمزة (ويجوز الوجهان) الإدغام والفك (أيضا في ثلاث مسائل أخر إحداها أول التاءين) الفوقانيتين (الزائدتين في أول المضارع نحو تتجلى وتتذكر) مضارعي تجلى وتذكر (وذكر الناظم في شرح الكافية وتبعه ابنه) في شرح الخلاصة (أنك إذا أدغمت) التاء الأولى في الثانية (اجتلبت همزة الوصل) ليتوصل بها إلى النطق بالتاء المسكنة للإدغام فتقول في تتجلى اتجلى اه (و) فيه نظر فإنه (لم يخلق الله) أحدا من الفصحاء فيما نعلم أدخل (همزة وصل في أول) الفعل المضارع وإنما إدغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء) قال الحرفي فإن وقف ابتدئ بالإظهار ولا يجوز إدخال ألف الوصل عليه لأن ألف الوصل لا تدخل على الفعل المضارع وذكر الناظم في بعض كتبه هذه المسألة على الصواب فقال يجوز إدغام تاء المضارعة في تاء أخرى بعد مد أو حركة نحو ولا تيمموا وتكاد تميز اه كما تقدم (وبذلك قرأ

(البزي في الوصل نحو ولا تيمموا ولا تبرجن وكنتم تمنون) والأصل تتيمموا وتتبرجن وتتمنون بتاءين ادغمت أولاهما في أخراهما (فإن أردت التخفيف في الابتداء حذفت إحدى التاءين وهي الثانية) وفاقا لسيبويه والبصريين لأن الاستثقال بها حصل (لا الأولى) لدلالتها على المضارعة (خلافا لهشام) الضرير وأصحابه من الكوفيين وحجتهم أن الثانية في تفعل معنى كالمطاوعة مثلا وحذفها يخل بهذا المعنى (وذلك جائز في الوصل أيضا قال الله تعالى نارا تلظى) الأصل تتلظى فحذفت إحدى التاءين ولو كان ماضيا لقيل تلظت لأن التأنيث واجب مع المجازي إذا كان ضميرا متصلا (ولقد كنتم تمنون) الأصل تتمنون (وقد يجيء هذا الحذف في النون) الثانية بعد نون المضارعة (ومنه على) القول (الأظهر قراءة ابن عامر) وعاصم (وكذلك نجي المؤمنين) بضم النون وتشديد الجيم المكسورة وسكون الياء (أصله ننجي بفتح النون الثانية وتشديد الجيم المكسورة مضارع نجى فحذفت النون الثانية) ويضعفه أنه لا يجوز في مضارع نبأت ونقيت ونزلت ونحوهن إذا ابتدأت بالنون أن تحذف النون الثانية إلا في شذوذ كقراءة بعضهم ونزل الملائكة بنصب الملائكة (وقيل الأصل ننجي بسكونها) أي النون الثانية (فأدغمت) في الجيم (كإجاصة وإجانة) بتشديد الجيم فيهما والأصل إنجاصة وإنجانة فأدغمت النون في الجيم والإجاصة واحد الإجاص والإجانة واحدة الأجاجين وهي بفتح الهمزة وكسرها قال صاحب الفصيح قصرية يغسل ويعجن فيها ويقال إنجانة كما يقال إنجاصة وهي لغة يمانية فيهما أنكرها الأكثرون قاله ابن السيد (وإدغام النون في الجيم لا يكاد يعرف) لأن النون عند الجيم تخفى ولا تدغم (وقيل هو) فعل ماض (من نجا ينجو) بتخفيف عينه وهي الجيم (ثم ضعفت عينه) وبني للمفعول (وأسند لضمير المصدر) والتقدير نجي هو أي النجاء (و) فيه ضعف من جهات إحداها أنه (وكان كذا لفتحت الياء لأنه فعل ماض) مبني للمجهول نحو قضي الأمر والثانية إنابة ضمير المصدر مع أنه مفهوم من الفعل والثالثة إنابة غير المفعول به مع وجوده قاله في المغني ويجاب عن أولاها بأن تسكين الياء المفتوحة للتخفيف لغة وبها قرأ الأعمش فنسي ولم نجد وقرأ الحسن ما بقي من الربا بسكون الياء فيهما وصلا وعن الثانية بقوله تعالى وحيل بينهم فإن النائب ضمير المصدر وعن الثالثة بقراءة أبي جعفر ليجزي قوما بما كانوا يكسبون فأناب غير المفعول به مع وجوده المسئلة (الثانية والثالثة) من المسائل الثلاث التي يجوز فيها الإدغام والفك (أن تكون الكلمة فعلا مضارعا مجزوما) بالسكون (أو فعل أمر) مبنيا على السكون فإنه يجوز فيه الفك والإدغام (قال الله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فيقرأ بالفك وهو لغة أهل الحجاز والإدغام وهو لغة تميم) اعتدادا بتحريك الساكن في بعض الأحوال نحو لم يرده القوم واردد القوم وأهل الحجاز لا يعتدون بذلك (وقال الله تعالى واغضض من صوتك) بالفك (وقال) جرير (الشاعر

فغض الطرف إنك من نمير ❊ فلا كعبا بلغت ولا كلابا

بالإدغام وإذا أدغم في الأمر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها وحكى الكسائي أنه سمع من عبد القيس اردد واغضض وأقر بهمزة الوصل ولم يحك ذلك أحد من البصريين وإذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع نحو ردوا أو ياء مخاطبة نحو ردي أو نون توكيد نحو ردن أدغم الحجازيون وغيرهم من العرب كذا قالوا وظاهره بأن الفعل حينئذ يبنى على هذه العلامات وليس تحريكه بعارض وإذا اتصل بالمدغم هاء غائب وجب ضم المدغم فيه نحو رده ولم يرده ووجب فتح المدغم فيه قبل هاء الغائبة نحو ردها ولم يردها قالوا لأن الهاء خفية لم يعتد بوجودها فكأن الدال وليت الألف نحو ردا وحكى الكوفيون ردها بالضم والكسر ورده بالكسر والفتح وذلك في مضموم الفاء وذكر ثعلب الأوجه الثلاثة قبل هاء الغائب وغلطوه في تجويز

(قوله وكنتم تمنون) بفك الميم مضمومة بعدها تاء ساكنة مدغمة في مثلها

(قوله وحجتهم الخ فيه نظر لأنها تعارض بالأول فيقال التاء الأولى لها معنى كما ذكر الشارح بقوله لدلالتها على المضارع ويرجح مذهب سيبويه والبصريين وبأن الثانية بها حصل الثقل بأنها قريبة من الطرف وقد تكون الثانية لا معنى لها أصلا كما في مضارع ترمس بمعنى رمس فليتأمل (قوله ويجاب عن أولاها الخ) فيه نظر لأنه لا يخرج القراءات عن اللغات الشاذة فإن الظاهر أن تسكين ياء الماضي لغة شاذة لاسيما مع تحسر غيرها فلا يشكل ذلك بقراءة الأعمش والحسن وقوله قبل ذلك مع أنه مفهوم من الفعل فيه نظر فقد يدعى أن المراد نوع خاص منه وهو غير مفهوم منه ومثله وحيل بينهم (قوله فأناب غير المفعول به مع وجوده) فيه نظر كما يعلم من مراجعة كلامهم في الكلام على هذه الآية (قوله وإذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع الخ) ينبغي إلحاق الألف بما ذكر لوجود العلة فيها وقوله كذا قالوا فيه إشارة إلى التبري من التعليل بما ذكر لعروض الحركة بعروض هذه العلامات بلا شك ويمكن توجيه التعليل بأن كلا من ردوا وردي وردن وردا صيغة مخصوصة مستقلة برأسها فلا عروض للحركة فيها (قوله بالمدغم) لو زاد فيه: فيه كما سبق لكان حسنا

(قوله والتزم الخ) قال الدنوشري هو كالمستثنى من فعل الأمر المتقدم على لغة بني تميم اهـ وكأنه لم يقف على كلام الفاكهي فإنه قال . إن قلت هلم فعل أمر عند تميم تلحقها علامات التأنيث والتثنية والجمع فالتزام الإدغام فيها على أصلهم في فعل الأمر وعند الحجازيين اسم فعل يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث والمذكر فالتزام الإدغام فيها عند الحجازيين ناقض الأصل إذ الكلام في المضارع وفعل الأمر وليست هلم منهما فلأي شيء استثنيت . (٤٠٢) قلت لعل قوله والتزم اقتضاب لبيان مخالفة حكمها لما هو بمعناه من أفعال الأمر في الإدغام والتزام حركة الفتح فتأمله (قوله وإذا اتصل بالمدغم هاء غائب) مثله إذا اتصل به ساكن نحو هلم الرجل فإنه يجب الفتح أيضا قال المرادي وإذا اتصل به نون الإناث فالقياس هلممن وزعم الفراء أن الصواب هلمن بفتح الميم وزيادة نون ساكنة بعدها رعاية لفتح الميم ثم تدغم النون الساكنة في نون الإناث أيضا وحكى عن أبي عمرو أنه سمع من العرب هلمين النسوة بكسر الميم ممدودة وياء ساكنة بعدها قبل نون الإناث وحكي عن بعضهم هلمن بضم الميم قال المرادي الخامس التزم المدغمون فتح المدغم فيه قبل هاء غائبة نحو ردها ولم يردها والتزموا ضمه قبل هاء غائب نحو لم يرده قالوا لأن الهاء خفية فلم يعتدوا بوجودها فكأن الدال قد ولي الألف والواو نحو ردا وردوا اهـ وأشار بقوله قالوا إلى التبري من التعليل بما ذكرا عدم إيضاحه كما في نحو لم يرده لعدم وجود الواو عند عدم الإشباع وإن كان يمكن حمله على المشبع وكأن الشارح لحظ ذلك فقصر العلة على هاء الغائبة والألف في قوله فقد وليت الألف مرفوعة فاعلا مع حذف المفعول والألف والواو في قول المرادي قد ولي الألف والواو مرفوعان كذلك (قوله وذهب الخ) ينبغي أن يلغز عليه فيقال ما اسم فعل لحقته الضمائر البارزة فيقال هو هذا (قوله والفرق الخ) فيه نظر لإمكان أن يعارض بالمثل فيقال أيضا السكون عند اتصال الفعل بضمير الرفع عارض أيضا يزول بزوال الضمير المذكور

الفتح وأما الكسر فالصحيح أنه لغة سمع الأخفش من ناس من بني عقيل مده وعضه بالكسر والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن فقال رد القوم بالكسر لأنها حركة التقاء الساكنين في الأصل ومنهم من فتح وهم بنو أسد وعليه قول جرير : فغض الطرف ... البيت وأما الضم فقال في التسهيل ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح اهـ وحكى ابن جني الضم أيضا وهو قليل فإن لم يتصل بالفعل هاء الغائبة أو هاء الغائب أو الساكن ففيه الثلاث لغات الفتح مطلقا نحو رد وعض وفر وهو لبني أسد وناس غيرهم والكسر مطلقا نحو رد وعض وفر وهي لغة كعب ونمير وغيرهم والإتباع لحركة الفاء نحو رد وعض وفر وهذا كثير في كلامهم (والتزم الإدغام في هلم لثقلها بالتركيب) وفي كيفية تركيبها خلاف قال جمهور البصريين مركبة من ها التنبيه ومن لم التي هي فعل أمر من قولهم لم الله شعثك أي جمعه وكأنه قيل أجمع نفسك إلينا لحذف ألفها تخفيفا ونظرا إلى أن أصل لام لم السكون وقال الخليل ركبا قبل الإدغام فحذفت الهمزة للدرج إذ كانت همزة وصل وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام وأدغمت وقال الفراء مركبة من هل التي للزجر وأم بمعنى اقصد فخففت الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها فصار هلم ونسب بعضهم هذا القول للكوفيين وقيل بسيطة حكاه ابن العلج في البسيط والقول بالتركيب هو الصحيح حتى نقل بعضهم الإجماع عليه (ومن ثم) أي ومن أجل ثقلها بالتركيب (التزموا في آخرها الفتح) للتخفيف (ولم يجيزوا فيه) أي في آخرها (ما أجازوه في آخر نحو رد وشد من الضم للإتباع و) من (الكسر على أصل التقاء الساكنين) لعدم التركيب وحكى الجرمي في هلم الفتح والكسر عن بعض بني تميم وإذا اتصل بها هاء غائب نحو هلمه لم يضم بل يفتح واختلف فيها العرب على لغتين إحداهما أن تلزم طريقة واحدة ولا يختلف لفظها بحسب من هي مسندة إليه فتقول هلم يا زيد وهلم يا زيدان وهلم يا زيدون وهلم يا هند وهلم يا هندان وهلم يا هندات وهي لغة أهل الحجاز وبها جاء التنزيل قال الله تعالى هلم شهداءكم هلم إلينا وهي عندهم اسم فعل بمعنى أحضر في المتعدي وبمعنى ائت في اللازم واللغة الثانية أن تلحقها الضمائر البارزة بحسب من هي مسندة إليه فتقول هلما وهلموا وهلمي وهلممن بالفك وهي لغة بني تميم وهي عندهم فعل أمر وذهب بعض النحويين إلى أن هلم في لغة بني تميم اسم غلب فيه جانب الفعلية واستدل بالتزامهم الإدغام ولو كانت فعلا لجرت مجرى رد في جواز الضم والكسر والإظهار وأجيب بأن التزام أحد الجائزين لا يخرجها عن الفعلية والتزام أحد الجائزين في كلام العرب كثير (ويجب الفك في أفعل) بكسر العين (في التعجب) بإجماع العرب محافظة على الصيغة سواء كان متصلا بالباء أم لا فالأول (نحو أشدد ببياض وجه المتقين و) الثاني نحو (أحبب إلى الله بالمحسنين) بالفصل بالجار والمجرور والأصل أحبب بالمحسنين إلى الله (وإذا سكن الحرف المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع) البارز (وجب فك الإدغام في لغة غير بكر بن وائل لأن ما قبل الضمير البارز المرتفع لا يكون إلا ساكنا (نحو حللت وقل إن ضللت وشددنا أسرهم) والفرق بينه وبين نحو رد ولم يرد حيث جاز فيه الفك والإدغام أن سكون المضارع المجزوم عارض يزول بزوال الجازم والأمر محمول عليه وسوى بينهما في لغة بكر بن وائل قال سيبويه وزعم الخليل أن ناسا من بكر بن

وائل يقولون ردنا وهذا ما وردت وهذه لغة ضعيفة كأنهم قدروا الإدغام قبل دخول النون والتاء فأقروا اللفظ على حاله بعد دخولهما (وقد يفك الإدغام في غير ذلك شذوذا نحو لححت عينه بحاءين مهملتين أي لصقت بالرمص بفتح الميم وهو وسخ يجتمع في الموق فإن سال فهو غمص وإن جمد فهو رمص له قال في الصحاح (وألل السقاء) أي تغيرت رائحته وضبب البلد أي كثر ضبابه ودبب الإنسان أي انبت شعره في جبينه وصكك الفرس أي اصطكت عرقوباه وقطط الشعر أي اشتدت جعودته وغير ذلك مما جاء بإظهار التضعيف لبيان الأصل كالقود بالتصحيح (أو في ضرورة كقوله) وهو أبو النجم العجلي

الحمد لله العلي الأجلل ۞ الواسع الفضل الوهوب المجزل

والقياس الأجل بالإدغام ۞ الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله جعله الله خالصا لوجهه موجبا للفوز لديه بمنه وكرمه ووافق الفراغ من تأليفه يوم عرفة من شهور سنة ست وتسعين وثمانمائة وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(تم الجزء الثاني وبه تم الكتاب)

(قوله نحو لححت عينه) قال في الجمع بين العباب والمحكم اللحح في العين سلاق يصيبها والتصاق وقيل هو التزاقها من وجع وقيل هو لزوق أجفانها لكثرة الدموع وقيل هو التصاقها بالرمص وقد لححت عينه تلحح لححا بإظهار التضعيف وهو أحد الأحرف التي خرجت على الأصل من هذا الضرب منبهة على أصلها ودليلا على أولية حالها ومنه مششت الدابة وألل السقاء وألل الأسنانه وصككت الدابة والإدغام لغة في لححت عينه ولححت عينه كثرت دموعها وغلقت أجفانها اهـ (قوله أي لصقت) ينظر ضبطه وينظر هل يجوز أن يقال لصقت يدي بالكتاب متعديا أو لا يجوز وهل يجوز الإدغام في ألل السقاء ولححت عينه (٤٠٣) وما ... وما أو لا يجوز قال في الصحاح لسق به ولصق به والتسق به والتصق به وألسقه به غيره وألصقه به غيره اهـ فهم منه أن لصق كسمع في أنه لازم (قوله وهو وسخ الخ) لو قال بدله وهو وسخ في الموق فإن كان الوسخ الذي في الموق سائلا فهو غمص لكان أحسن كما لا يخفى (قوله قاله في الصحاح) الذي في الصحاح والرمص بالتحريك وسخ يجتمع في الموق فإن سال فهو غمص وإن جمد فهو رمص وقد رمصت عينه بالكسر والرجل أرمص (قوله أو في ضرورة) معطوف على قوله شذوذا لأنه على نية نزع الخافض والتقدير في شذوذا وفي ضرورة ۞ فإن قلت قوله شذوذا صفة لمصدر محذوف أو حال قلت على هذا التقدير يكون من جملة معطوفة محذوفة والتقدير أو يوجد ذلك في ضرورة ويؤيده أن النصب على نزع الخافض لا يصار إليه مع تيسر غيره وإن كان المصنفون لا يتحاشون عن مثل ذلك على أن وقوع المصدر حالا مقصور على السماع وإن كان كثيرا ويمكن أيضا أن يكون قوله في ضرورة معطوفا على شذوذا على تقديره الحالية أي شذوذا التقدير وقد يفك الإدغام في غير ذلك حال كون ذلك شاذا أو كائنا في ضرورة وقال الدنوشري قوله في ضرورة معطوف على قوله شذوذا وينظر هل هذا العطف صحيح أو لا والظاهر الصحة وهو عطف على المعنى لأن قوله شذوذا في معنى في شذوذ (قوله الحمد لله) لا يخفى ما في حسن هذا الختام من العلامة عبد الله جمال الدين بن هشام ولله دره ما أدراه بأساليب الكلام سقى الله ثراه صوب الرحمة على الدوام وغفر لنا وله ولجميع المسلمين وأسأل الله حسن الخاتمة لي ولجميع الإخوان وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين والحمد لله رب العالمين

﴿ فهرست الجزء الثاني من التصريح ﴾